





Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kısmi	<i>Hâlet Efendi</i>
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	<i>110/2</i>



قاضی بیضاوی جلد بیزار از زانیه مندا محمد افند  
عاریته و ریشه غفله او غفله بعد بنه المند را بدین معلوم

ملحق الاجز فی فتح باری مفتی افریغیه عاریته و برادر غفله او غفله

و خلاص اوله دفی اوقدش در او بیجه معلوم

۱۱۵۶  
۱۱۵۷  
۱۱۵۸

المد  
مفتی



كتاب السنة فصل في الحزب ٢ فصل في كيفية القطع ٤

باب قطع كتاب سير باب الفنايم باب السلا ١١  
الطريق الجهاد وقسمتها ١٠

باب المشتان باب العشر والخراج باب المرتد ١٣ ١٤

باب البقا كتاب اللقط كتاب الآبق كتاب المفقود ٢٣ ٢٤ ٢٥

كتاب الشركة فصل في التجوز الشركة كتاب الوقف ٣١ ٣٢

فصل في ذبني مسجد كتاب البيوع كتاب الخيارات ٤٠ ٤٥

فصل في استير في المير فصل في طلاق البيع فيقضي سلامة ٤٨ ٥٠

باب البيع كفاك فصل في قبض المشتري في بيع باب الاقالة ٥٣ ٥٧

باب المراجعة والكتولية فصل في ايصع بيع المنقول قبل قبضه ٦١ ٦٣

باب الزوا باب الحقوق والالتحاق فصل في البينة حجة ٦٤ ٦٧

باب السلم مسائل شتى يصح بيع الكلب كتاب الحرف ٧٤ ٧٨

كتاب الكفالة فصل في ارفع اصيل المال باب كفالة الرجلين ٨١ ٨٤

كتاب الحولة كتاب القضاء فصل في اذ اثبت الحق للمدعي ٨٤ ٩٠ ٩٤

فصل في اذ اشهدوا عند القاع على خصم حاضر فصل في حو قضا المرأة ٩٥ ٩٩

فصل في اذ اوصى الخصم مسائل شتى ليس من قبله فصل في اذ اوصى ٩٩ ١٠٠

كتاب الشهادة فصل في تقبيل شهادة من لا تقبل بالاختلاف ١٠٣ ١٠٧

باب الشهادة على الشهادة باب الرجوع عن الشها كتاب الوكالة ١١٣ ١١٨

باب الوكالة بالبيع والشراء فصل في ايصع عقد الوكيل البيع كشاء ١٢٠ ١٢٣

باب الوكالة بالخضومة والقبض باب عزل الوكيل كتاب الدعوى ١٢٥ ١٢٩

باب التحالف باب دعوى الرجلين فصل في التنازع بالايدي ١٣٣ ١٣٦ ١٣٩



باب دعوى النسب كتاب الاقرار ١٤٠  
باب اقرار المريض كتاب الصلح ١٤١  
باب الصلح في الدين ١٤٧  
باب الصلح في الدين ١٥٠  
باب المضاربه مضارب ١٥٣  
باب المضاربه مضارب ١٥٨  
باب الوديعة كتاب المعارة ١٥٧  
باب الرجوع فيها كتاب الاجارة ١٥٨  
باب الاجارة المفكدة فصل الاجير لمشاركه ١٧٨  
سائل مشقة كتاب المكاتب ١٨٧  
فصل اذا دلت المكاتبه بمولاه ١٨٨

كتاب الموت والعجز ٢١٢  
كتاب المأذون فصل في القضي ٢١٤  
كتاب الغصب فصل وان غاب ما غصب ٢١٧  
كتاب الشفعة فصل وان اختلف الشفع والمشتري ٢٢٤  
كتاب القسمة فصل وينبغي للقيام ٢٢٨  
كتاب الذبايح فصل ويجوز لكل ذي ذبائح ٢٤٠  
فصل في الكلب فصل في اللبس ٢٤٤  
فصل في الاستبراء فصل في البيع ٢٥٠  
كتاب الاحياء الموت فصل في الشرب ٢٤٤  
كتاب الكثرة كتاب الصيد ٢٤٨















وغيره ففقه ابتداء وانتهاء اذا كانت التركة بالنهار لانه وقت يلحق الغوث فيه او ابتداء لا غير اذا كانت بالليل  
كما اذا انقلب الجدار ستر او افد المال جبرالانه وقت لا يلحق الغوث فيه فلو لم يكتف بالحقيقة فيه لامتنع القطع في  
الكثير التراق والشرط ان يكون فقيه على ربح التارق في لودفل دار انسان فرق وهو يرجع ان المال  
لا يعلم قطع ولو علم انه يعلم لا يقطع لانه جبر وكذا في دار انسان ما بين العشاء والعظم والناس  
منتشرة وهو بمنزلة النهار كذا في المحيط قد عشرة دراهم مفروبة بياضها بالنصاب عند عشرة  
دراهم او ما يبلغ قيمتها اليها وعند الشافعي في رواية ربع دينار وهو درهمان ونصف وفي رواية  
ثلثة دراهم وهو قول مالك ذكره في الحقايق وفيه مفروبة اشارة الى انه اذا رقت قد عشرة دراهم  
وقيمتها اقل من عشرة مفروبة لا تكون سرقة من حرز لملك له فيه ولا بشبهة وثبتت السرقة بما ثبت  
بالشرب وهو ان يشهد بها رجلان او ان يعترف بها مرة عند ما يوجب لا يقطع الا اذا  
اقر مرتين ويروي عنه انها في مجلسين فكل من كان في مجلسين فكل من كان في مجلسين فكل من كان في مجلسين  
اقرارين في يده يقطع كل اقرار يحتاج شاهد واحد كما في هذه التزنا ولها ان الاصل كفاية الاقرار مرة واحدة  
لعدم التهمة في الاقرار على نفسه وانما عدل عنه في هذه التزنا بالنص على خلاف القياس فلا يقاس عليه  
وذكر بشره رجوع ابو يوسف الى قولهما فان سرقة ملك من ادعى ذلك القدر من حرز ملكه بكتب  
او صندوق او حافظ كمال في طريق او مسجد عنده ماله واقربها او شهد عليه رجلان لانه  
النساء غير مقبولة فيها وكذا الشهادة واما قبلت في حق المالك وفيه اشارة الى انه لا يقطع بالنكول  
وان ضل المال وسألها الامام عن السرقة ما هي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى الاستحفاء كما  
في السرقة الكبرى وكيف يعلم انه ذور في ام لا ولم يذكر المصنف في السؤال عن الزنا  
ليعلم انما في زنا الصبا وانما متقادة ام لا ولا بد منه فيما اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالاقرار  
فلا يحتاج الى السؤال عنه لانه التقاد غير مانع عنه في الاقرار ذكره في المحيط وبيناها قطع  
التارق اي عينه وان كان نواحيها واصاب كل واحد منهم قد رصا بها قطعوا كمال السرقة في حق  
كل واحد منهم وان تولى الاخذ بعضهم فقط وفيه خلاف لفرز والملة فمثل ما اذا كانا فرسوا  
من الحرز اذ جده في قوره اذ فرج هو بعدهم في قدرهم لانه بذلك يحصل التعاون وقد بقدر  
النصاب لانه اذا كانا اقل او اشتركوا في سرقة نصاب واحد لحد كمال النصاب في حق وفيه  
خلاف مالك ويقطع برقة الساج ضرب من الشيء تعلقه الحرة وهو صلب كالح والابنوس  
والصندل والغصوه اخر اريد به الزمرد والياقوت والزمرد والانياء والبالا الخ

في السرقة ما هي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى الاستحفاء كما في السرقة الكبرى وكيف يعلم انه ذور في ام لا ولم يذكر المصنف في السؤال عن الزنا ليعلم انما في زنا الصبا وانما متقادة ام لا ولا بد منه فيما اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالاقرار فلا يحتاج الى السؤال عنه لانه التقاد غير مانع عنه في الاقرار ذكره في المحيط وبيناها قطع التارق اي عينه وان كان نواحيها واصاب كل واحد منهم قد رصا بها قطعوا كمال السرقة في حق كل واحد منهم وان تولى الاخذ بعضهم فقط وفيه خلاف لفرز والملة فمثل ما اذا كانا فرسوا من الحرز اذ جده في قوره اذ فرج هو بعدهم في قدرهم لانه بذلك يحصل التعاون وقد بقدر النصاب لانه اذا كانا اقل او اشتركوا في سرقة نصاب واحد لحد كمال النصاب في حق وفيه خلاف مالك ويقطع برقة الساج ضرب من الشيء تعلقه الحرة وهو صلب كالح والابنوس والصندل والغصوه اخر اريد به الزمرد والياقوت والزمرد والانياء والبالا الخ

المقتدين من الخشب وكذا الجمل ما هو اعز الاموال ولا يوجد في دار العدل بياض الاصل غير مرغوب فيه وانما تعدت هذه  
الاشياء لانها من جنس الخشب والباقي في الاصل فيتوهم ان لا يقطع فيها في اية المراد بالباب غير المركب  
وانما اطلق اعتمادا على ما سياتي في حكم المركب على خلاف هذا وفي الهداية اتايج القطع في غير المركب اذا كان  
ضيقا لا يثقل على الواحد لانه لا يقطع برقة شيء ثاقب يوجد بها في دارنا كخشب وحشيش وقصب  
وسمك وصيد الصيد هو الحيوان المحتج المتوقش باصل الخلقة انا بقوايم او بخناصه فالتسليم  
ليس منه وطير وزنخ ومفورة هو الطير الاحمر ونورية وكذا زجاج على الظاهر لانه يرمى اليه الكسر ولا  
يقطع ايضا بما يرمى فسادا كلبه ولم وفاكة رطبة وبطنج وكذا امر على سحر لا يقطع به فهو عطف على  
ما يرمى فسادا لا على لبن لانه الحرام منه ما يبيع مثل اللوز والجوز مما لا يفسد رجاء وقال الشافعي في  
يقطع في كل شيء الا الماء والشراب والسرقة والطير وهو رواية عن ابي يوسف في كفاية التبيين  
ولنا قول خابنه رضي الله تعالى عنه كانت اليد لا تقطع على عظم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في الشيء التاذ اي الحفيرة وقوله عليه الصلوة والسلام لا قطع في الطير وقوله عليه الصلوة والسلام  
والسلام لا قطع في ثمر او شجر وكذا برقة يرمى في كصد لحد الحرز ولا يقطع بما يتناول فيه الا الطائر  
كالشربة مطرية والآلات لهوكوت وطبل وبريط ورمار وطينور وصليب ذهب او فضة  
وشطرنج وزر لانه من اذها يتناول الا اذا كان في الكسر لا يقطع برقة باب مسجد او غيره المراد به  
المركب لانه حرز لا يحرز فلان الشافعي في ولا سرقة كتب علم وصيغ لانه يتناول الزاوة والنظر  
فيه فلا فالشافعي في وصية لانه ليس بمال ولو علمها طلبة لانه اقلية تبع له خلافا لابي يوسف في  
فانه عنده يقطع اذا بلغت اقلية نصابا وعبد كبير لانه غضب او فذلح لاسرقة ودقتر لانه  
المقصود ما فيه وذلك ليس بمال بخلاف سرقة العبد الصغير حيث يقطع به المراد به اذا كان لا  
يعتبر عن نفسه لانه اذا كان يعتبر هو والكبير سواء في اعتبار ربه وقال ابو يوسف في لا يقطع  
وان كان صغيرا لا يعقل ولا ينطق حتى ان لانه ادعى من وجه وماله من وجه ولها ان مال مطلقا  
لكونه مستغابا بالانتم اليه يعني الادمية ولو كانت قيمته اقل من النصاب وفيه اذنه شيء  
بما يملك به النصاب قطع باعتبار الفهم ودقتر الحساب لانه ما فيه لا يقصد بالاخذ فكل المقصود  
الكلواخذ ويقطع ان بلغت نصابا ولا برقة كلب وفهد ولا خيالة وذهب واضلاس وفتش  
ولو كان العبد في بيت مقفل او كان الثوب غير الكفن لقوله عليه الصلوة والسلام لا قطع  
على المختفي ولانه الشبهة تمكنت في الملك فلا قال ابو يوسف في والثاق في ربح في النيش والحرقة  
وهو ان يرمى في دار الحرمه وقاروا في ربحه بل من كلام تباد لانه ذكر  
في اخره من قوله قتلناه والكن ثبت فهو محمول على السجلا لانه الكفن ليس  
محرمة بل لا يغير لانه ليس بجوز

في السرقة ما هي لانه ربما يتوهم انه لا احتياج الى الاستحفاء كما في السرقة الكبرى وكيف يعلم انه ذور في ام لا ولم يذكر المصنف في السؤال عن الزنا ليعلم انما في زنا الصبا وانما متقادة ام لا ولا بد منه فيما اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالاقرار فلا يحتاج الى السؤال عنه لانه التقاد غير مانع عنه في الاقرار ذكره في المحيط وبيناها قطع التارق اي عينه وان كان نواحيها واصاب كل واحد منهم قد رصا بها قطعوا كمال السرقة في حق كل واحد منهم وان تولى الاخذ بعضهم فقط وفيه خلاف لفرز والملة فمثل ما اذا كانا فرسوا من الحرز اذ جده في قوره اذ فرج هو بعدهم في قدرهم لانه بذلك يحصل التعاون وقد بقدر النصاب لانه اذا كانا اقل او اشتركوا في سرقة نصاب واحد لحد كمال النصاب في حق وفيه خلاف مالك ويقطع برقة الساج ضرب من الشيء تعلقه الحرة وهو صلب كالح والابنوس والصندل والغصوه اخر اريد به الزمرد والياقوت والزمرد والانياء والبالا الخ







[illegible]

فروجه والثاني لم يوجد منه هتك الحز فلم يمتج السرة - على كل واحد وكذا الاول في الخارج يدق من الداخل لانه  
لم يهتك الحز وهذا عنده وقال ابو يوسف يقطع الداخل في الاما ويقطعان في الثانية اما الداخل فيها فلا  
الهتك ثم منه فصار المال مخرجا معا ونه وآما الحز في الثانية فلا يخرج المال من الحز لانه اخذه من الداخل  
خلاف الحز في الاول لانه لم يخرج منه الحز بل اخذه من الخارج وكذا لا يقطع لو نهب بيتا وادخل يده فيه  
واخذ شيئا او طر - مرة فارب - مع كتم غيره اما في الاول فلا يقطع في البيت مكن وكال هتك حرزه  
بالذول فيه فاذا لم يدخل فاد الهتك ناقصا فلا يقطع وآما في الثانية فلا يقطع من خارج فبالط - لا يقطع  
القرة داخل الكم فيحقق الاخذ من الحز فلم يوجد هتك الحز وآما قال فارب - لانه اوطر - مرة داخله  
واخذها قطع لانه التراب من داخل فبالط - يبقى القرة داخل الكم فيحقق الاخذ من الداخل فيوجد الهتك  
فلا قاله الى ابو يوسف فانه عنده يقطع لانه اخذه من الحز كما لو اخذه من الكم والصندوق وان صلبها و  
من داخل الكم قطع اتفاقا لما ذكرنا ولو سرق من قطار رجلا او رجلا لا يقطع لانه ليس في الحز مقصودا فيه  
فيتمكن فيه شبهة العدم لانه القائه والتائه والركب يقصودون قطع المسافة ونقل الامتعة دون الحفظ  
ولو كان من يحفظها يقطع وان شق الحبل واخذ منه شيئا قطع لانه الجوارق في مثل هذا حرز والفساطط  
كما ليست في كونه حرزا ولو سرق نفس الفساطط فلا يقطع لعدم ارازه الا اذا كان غير منصوب  
وانما هو ملحوظ من حفظه او في فساطط افرقانه يقطع ذكره في فتح القدير وفي التوير للملاح قتل ارق  
سياسة لغيره في الارض بالفاد نص عليه في الترافية  
في كيفية القطع والبناء يقطع عيبه ان ارق لقراء فابعد معدد في انه تعالى عنه فاقطعوا ايمانها وهي مشهورة  
يوز بها تعقيد المطلق فذا من قبل تعقيد المطلق لا من بياض الحبل لان التعقيد انه لا اجمال في الآية و  
الروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمأثور من القضاة من رزقه وهو مفصل الرسخ ويقال  
الكرع ذكره في المغرب لانه المتوارث ومثله لا يطلب له سند مخصوصه كما متواتر وجسم الجسم بالجمع  
التحانية والتسمية المملة الكثرة في المغرب هو ان يغشى في الدرس الذي اطلع وآما تجسم لقوله عليه الصلوة  
والسلام فاقطعوه واجسدهم وليقطع الدم ولا يغشى الى التلف والحد زابر لا يقطع ولا يقطع  
اليسرى من الكعب ان عاد الى السرة ثانيا لقوله عليه الصلوة والسلام فانه عاد فاقطعوه و  
عليه اجماع المسلمين وذكره من الكعب هو قول اكثر العلماء المنقول عن عمر رضي الله تعالى عنه وقال ابو  
ثور والروافض يقطع من نصف القدم من مقعد الشراك لانه عليا رضي الله تعالى عنه كان يفعل  
ذلك ويذكر له عقبا عيسى عليها فان سرق ثالثا لا يقطع وعند الشافعي يقطع في الثالث يده







وَقَدْ كُنَّا مِنْكُمْ شُرَكَاءُ فِي مَا كُنْتُمْ تُفْعَلُونَ  
فَلْيَاذْكُرْ أَهْلَ الْقُرَىٰ أَنِ إِنَّا كُنَّا لَهُمْ مُنذِرِينَ  
فَإِذَا كُنَّا لَهُمُ آيَةً فَكَانُوا هُمْ يُقْبَلُونَ

قطع الطريق وشرط عليها

عاشا فسر  
المفسرون  
لن يحييوني  
كالنبيغ عيا  
الاربعه



او عن بلد آفرو به لا يحصل المقصود وهو دفع اذاه عن الناس او عن دار الاسلام الى دار الحرب  
فمنه تعرضه على الزدة قدل على انة المراد نفيه من جميع الارض بدفع شره عن اهلها الى موضع حبه وانما  
يعزز عبارة منكر الاضافة مرتبة في الهداية وانما افندنا المعصوما والمقتل النفس وحصل لكل  
واحد نصيب التركة قطع يد اليمين ورجل اليسرى ان كان صحيح الاطراف لقوله تعالى او تقطع يمينه  
وارجله من خلاف الآية بناء على انة الارضية متوزعة على الاصول ولما كانت جنسية اخص من  
التركة الصغرى كانت عقوبة اغلظ وانما كان من خلاف للتأنيث جنس المنفعة وانما قيد بالنص  
لانه لا قطع على من اصاب به اقل منه وان قتل معصوما فقط ولم يافندنا لا ولو كان القتل بعضا او جزءا  
هذا اي هذا القتل بطريق احدى لا بطريق القصاص وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عند من جهة التقييد  
فلا يعتبر عفو الولي تخريج على كونه القتل حدا وذلك لانه العفو انما ينفذ فيما هو حق الله تعالى انفا  
وهذا حق الشرع لان المتأخرين في المعازة يتكلمون على امان الله تعالى وصعظ والتعرض لهم يكون  
جنسية على حق الله تعالى ويكون اجر الله وقدره وان قتل او افندنا لا ان شاء الا ما قطع يده ورجله من  
خلاف وقيل بعد القطع وصلب او قتل ان شاء من غير قطع او وصلب ان شاء من غير قطع وقيل  
وكان الحق في قطع حيث قال ويقتل او يصلب ولا يقطع لانه جنسية واحدة فلا يوجب صفة  
ولان ما دونه النفس بدخل في النفس في باب احدى كدة التركة والرجم وكما ان هذه عقوبة واحدة  
تغلظ لتغلظ سببها وهو تعذيب الامر على التناهي بالقتل وافندنا المال وكذلك طارح قطع اليد  
والرجل معا في الكبرى حدا واما ما كان في الصغرى حدتين والحد اقل في الحد ولا في حد  
واذا اراد الصلبي ففي ظاهر الرواية يصلب فيما من غير قطع ويبيع اي يثقي بطنه حتى يموت  
شهره الى الموت والموته ويترك ثلثة ايام فقط ولا يصلب اكثر منها توقيا عن تأذي الناس فاذا  
تم له ثلثة ايام من وقت موته يخل بينه وبين اهل بيته ويوفد ما افندنا الى مالكة ان  
باقيا عنده والا لا وان لم يكن باقيا فلا ضمان عليه ولو باشر الفعل اي القتل بعضه حدا وطرح  
لانه البعض تقوي به فيكون القتل واقصا منه معنى وان افندنا لا ويرد ما افندنا الى مالكة ان  
فاجر من يدر لا يجب بشئ لانه لما كان احدى عقوبة تعال سقطت عنه النفس كما سقطت عنه  
وان من فقط ولم يافندنا لا ولم يقتل احد او قتل عدا قتل قبل ان يوفد فلاقدة لانه هذه  
جنسية لا يتقار بعد التوبة للاستثناء المذكور في النص والحق للولي ان شاء عفا وان شاء  
افندنا بموجب الجنائية اي تخير بينهما وانما قيدنا بالحد لانه اذا كان بغير عمد فله الدية او العفو

فمنه تعرضه على الزدة قدل على انة المراد نفيه من جميع الارض بدفع شره عن اهلها الى موضع حبه وانما يعزز عبارة منكر الاضافة مرتبة في الهداية وانما افندنا المعصوما والمقتل النفس وحصل لكل واحد نصيب التركة قطع يد اليمين ورجل اليسرى ان كان صحيح الاطراف لقوله تعالى او تقطع يمينه وارجله من خلاف الآية بناء على انة الارضية متوزعة على الاصول ولما كانت جنسية اخص من التركة الصغرى كانت عقوبة اغلظ وانما كان من خلاف للتأنيث جنس المنفعة وانما قيد بالنص لانه لا قطع على من اصاب به اقل منه وان قتل معصوما فقط ولم يافندنا لا ولو كان القتل بعضا او جزءا هذا اي هذا القتل بطريق احدى لا بطريق القصاص وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عند من جهة التقييد فلا يعتبر عفو الولي تخريج على كونه القتل حدا وذلك لانه العفو انما ينفذ فيما هو حق الله تعالى انفا وهذا حق الشرع لان المتأخرين في المعازة يتكلمون على امان الله تعالى وصعظ والتعرض لهم يكون جنسية على حق الله تعالى ويكون اجر الله وقدره وان قتل او افندنا لا ان شاء الا ما قطع يده ورجله من خلاف وقيل بعد القطع وصلب او قتل ان شاء من غير قطع او وصلب ان شاء من غير قطع وقيل وكان الحق في قطع حيث قال ويقتل او يصلب ولا يقطع لانه جنسية واحدة فلا يوجب صفة ولان ما دونه النفس بدخل في النفس في باب احدى كدة التركة والرجم وكما ان هذه عقوبة واحدة تغلظ لتغلظ سببها وهو تعذيب الامر على التناهي بالقتل وافندنا المال وكذلك طارح قطع اليد والرجل معا في الكبرى حدا واما ما كان في الصغرى حدتين والحد اقل في الحد ولا في حد واذا اراد الصلبي ففي ظاهر الرواية يصلب فيما من غير قطع ويبيع اي يثقي بطنه حتى يموت شهره الى الموت والموته ويترك ثلثة ايام فقط ولا يصلب اكثر منها توقيا عن تأذي الناس فاذا تم له ثلثة ايام من وقت موته يخل بينه وبين اهل بيته ويوفد ما افندنا الى مالكة ان باقيا عنده والا لا وان لم يكن باقيا فلا ضمان عليه ولو باشر الفعل اي القتل بعضه حدا وطرح لانه البعض تقوي به فيكون القتل واقصا منه معنى وان افندنا لا ويرد ما افندنا الى مالكة ان فاجر من يدر لا يجب بشئ لانه لما كان احدى عقوبة تعال سقطت عنه النفس كما سقطت عنه وان من فقط ولم يافندنا لا ولم يقتل احد او قتل عدا قتل قبل ان يوفد فلاقدة لانه هذه جنسية لا يتقار بعد التوبة للاستثناء المذكور في النص والحق للولي ان شاء عفا وان شاء افندنا بموجب الجنائية اي تخير بينهما وانما قيدنا بالحد لانه اذا كان بغير عمد فله الدية او العفو

لانه لا يقطع على من اصاب به اقل منه وان قتل معصوما فقط ولم يافندنا لا ولو كان القتل بعضا او جزءا هذا اي هذا القتل بطريق احدى لا بطريق القصاص وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عند من جهة التقييد فلا يعتبر عفو الولي تخريج على كونه القتل حدا وذلك لانه العفو انما ينفذ فيما هو حق الله تعالى انفا وهذا حق الشرع لان المتأخرين في المعازة يتكلمون على امان الله تعالى وصعظ والتعرض لهم يكون جنسية على حق الله تعالى ويكون اجر الله وقدره وان قتل او افندنا لا ان شاء الا ما قطع يده ورجله من خلاف وقيل بعد القطع وصلب او قتل ان شاء من غير قطع او وصلب ان شاء من غير قطع وقيل وكان الحق في قطع حيث قال ويقتل او يصلب ولا يقطع لانه جنسية واحدة فلا يوجب صفة ولان ما دونه النفس بدخل في النفس في باب احدى كدة التركة والرجم وكما ان هذه عقوبة واحدة تغلظ لتغلظ سببها وهو تعذيب الامر على التناهي بالقتل وافندنا المال وكذلك طارح قطع اليد والرجل معا في الكبرى حدا واما ما كان في الصغرى حدتين والحد اقل في الحد ولا في حد واذا اراد الصلبي ففي ظاهر الرواية يصلب فيما من غير قطع ويبيع اي يثقي بطنه حتى يموت شهره الى الموت والموته ويترك ثلثة ايام فقط ولا يصلب اكثر منها توقيا عن تأذي الناس فاذا تم له ثلثة ايام من وقت موته يخل بينه وبين اهل بيته ويوفد ما افندنا الى مالكة ان باقيا عنده والا لا وان لم يكن باقيا فلا ضمان عليه ولو باشر الفعل اي القتل بعضه حدا وطرح لانه البعض تقوي به فيكون القتل واقصا منه معنى وان افندنا لا ويرد ما افندنا الى مالكة ان فاجر من يدر لا يجب بشئ لانه لما كان احدى عقوبة تعال سقطت عنه النفس كما سقطت عنه وان من فقط ولم يافندنا لا ولم يقتل احد او قتل عدا قتل قبل ان يوفد فلاقدة لانه هذه جنسية لا يتقار بعد التوبة للاستثناء المذكور في النص والحق للولي ان شاء عفا وان شاء افندنا بموجب الجنائية اي تخير بينهما وانما قيدنا بالحد لانه اذا كان بغير عمد فله الدية او العفو

واذا اراد الصلبي ففي ظاهر الرواية يصلب فيما من غير قطع ويبيع اي يثقي بطنه حتى يموت شهره الى الموت والموته ويترك ثلثة ايام فقط ولا يصلب اكثر منها توقيا عن تأذي الناس فاذا تم له ثلثة ايام من وقت موته يخل بينه وبين اهل بيته ويوفد ما افندنا الى مالكة ان باقيا عنده والا لا وان لم يكن باقيا فلا ضمان عليه ولو باشر الفعل اي القتل بعضه حدا وطرح لانه البعض تقوي به فيكون القتل واقصا منه معنى وان افندنا لا ويرد ما افندنا الى مالكة ان فاجر من يدر لا يجب بشئ لانه لما كان احدى عقوبة تعال سقطت عنه النفس كما سقطت عنه وان من فقط ولم يافندنا لا ولم يقتل احد او قتل عدا قتل قبل ان يوفد فلاقدة لانه هذه جنسية لا يتقار بعد التوبة للاستثناء المذكور في النص والحق للولي ان شاء عفا وان شاء افندنا بموجب الجنائية اي تخير بينهما وانما قيدنا بالحد لانه اذا كان بغير عمد فله الدية او العفو

لانه لا يقطع على من اصاب به اقل منه وان قتل معصوما فقط ولم يافندنا لا ولو كان القتل بعضا او جزءا هذا اي هذا القتل بطريق احدى لا بطريق القصاص وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى عند من جهة التقييد فلا يعتبر عفو الولي تخريج على كونه القتل حدا وذلك لانه العفو انما ينفذ فيما هو حق الله تعالى انفا وهذا حق الشرع لان المتأخرين في المعازة يتكلمون على امان الله تعالى وصعظ والتعرض لهم يكون جنسية على حق الله تعالى ويكون اجر الله وقدره وان قتل او افندنا لا ان شاء الا ما قطع يده ورجله من خلاف وقيل بعد القطع وصلب او قتل ان شاء من غير قطع او وصلب ان شاء من غير قطع وقيل وكان الحق في قطع حيث قال ويقتل او يصلب ولا يقطع لانه جنسية واحدة فلا يوجب صفة ولان ما دونه النفس بدخل في النفس في باب احدى كدة التركة والرجم وكما ان هذه عقوبة واحدة تغلظ لتغلظ سببها وهو تعذيب الامر على التناهي بالقتل وافندنا المال وكذلك طارح قطع اليد والرجل معا في الكبرى حدا واما ما كان في الصغرى حدتين والحد اقل في الحد ولا في حد واذا اراد الصلبي ففي ظاهر الرواية يصلب فيما من غير قطع ويبيع اي يثقي بطنه حتى يموت شهره الى الموت والموته ويترك ثلثة ايام فقط ولا يصلب اكثر منها توقيا عن تأذي الناس فاذا تم له ثلثة ايام من وقت موته يخل بينه وبين اهل بيته ويوفد ما افندنا الى مالكة ان باقيا عنده والا لا وان لم يكن باقيا فلا ضمان عليه ولو باشر الفعل اي القتل بعضه حدا وطرح لانه البعض تقوي به فيكون القتل واقصا منه معنى وان افندنا لا ويرد ما افندنا الى مالكة ان فاجر من يدر لا يجب بشئ لانه لما كان احدى عقوبة تعال سقطت عنه النفس كما سقطت عنه وان من فقط ولم يافندنا لا ولم يقتل احد او قتل عدا قتل قبل ان يوفد فلاقدة لانه هذه جنسية لا يتقار بعد التوبة للاستثناء المذكور في النص والحق للولي ان شاء عفا وان شاء افندنا بموجب الجنائية اي تخير بينهما وانما قيدنا بالحد لانه اذا كان بغير عمد فله الدية او العفو

او العفو وكذا الامد لو كان فيهم صبي او جنونا او ذورم حر من المخطوع عليه لانه جنسية واحدة  
قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم لم يوجب فعل الباقي بعض العلة وبه لا يثبت الحكم فصار  
الحال على مع العائد ولا فرق في ذلك بين ما كان المال مشترا بين المخطوع عليهم وفي قطاع  
الطريق وذورم حر من اعداء او لم يكن وهو الصحيح لانه الجنسية واحدة والامتناع في حق البعض  
يوجب الامتناع في حق الباقيين بخلاف ما اذا كان من متأسر لانه الامتناع في حق الكل في العصة  
وهو خصه اما هذا الامتناع فيجمل في الحرز والقافلة وزاد واحد والسريل المعافاة والحرز  
فلو كان في المخطوع عليهم ثريد معافا ومن لم يلاحدوا او قطع بعض القافلة على بعض لانه الحرز  
واحد فصارت القافلة كدار واحدة واذا لم يجب احدى وجب القصاص في النفس ان قتل محمد الجدي  
او يقتل عندها ورد المال ان افندنا وهو قائم في يده وثمانه ان يهلك او استهلك او قطع الطريق  
ليلا او نارا او بغيره او بغيره موقفا وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى ان قصدوا  
بالحرز بالسلامة تجري عليهم الحكم قطاع الطريق وان قصدوا بالحرز او الخشب وان كانا خارجا  
فلكذلك الحكم وان كانا بغيره او في الحرز فان كان بالليل فكذلك ايضا وان كان بالنها لا يجري  
عليهم حكم قطاع الطريق واستحق الماشي هذه الرواية وبه يفتي كذا في التبيين وما صنف في  
المع غير ذرة قلة بسياسة لانه صار ساعيا في الارض بالفساد ولعل من كان كذلك يدفع شره  
بالقتل ومن السياسة ما حكم على الفقيه ابي بكر الاغش رحمه الله تعالى عليه التركة اذا انكر  
فلما كان ان يعمل باكثر رايه فانه غلب على انه سارق وان كان مروق عنه عاقبه والآوان  
لم يكتفى مرارا بل كوضف رجلا ذرة واحدة في قتله فكالقتل بالثقل فلا يقتل به بل يجب به  
الدية على العاقلة هذا عند ابي حنيفة وعندهما يجب القصاص **كتاب**  
**التبعية** مع سيرة وهي الحالة من التبعية تغلظ المعنى الطريقة ثم غلبت في سائر الطرق  
على امور الغازی اجماعا بهذا الوسخ في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة بالمال او  
بالرأي او بتكثير السواد او غير ذلك مما يتأخر من غير ان يجر الكفار فرض كفاية لعموم قوله تعالى  
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وانما كان كفاية لانه يافرض عينه بل لا عار ان يذبح الله تعالى  
ودفع الشر عن العباد فاذا حصل المقصود بالبعض سقطت الباقي اذا قام به بعضه  
وكان بهم كفاية سقطت الكل واما اذا لم يكن بهم كفاية فرضا الا قرب فالأقرب من العدو الى الا  
يقع الكفاية الا يجمع الناس فصار فرض عين كالصلوة والصوم يعني انه يفترض على جميع

او العفو وكذا الامد لو كان فيهم صبي او جنونا او ذورم حر من المخطوع عليه لانه جنسية واحدة قامت بالكل فاذا لم يقع فعل بعضهم لم يوجب فعل الباقي بعض العلة وبه لا يثبت الحكم فصار الحال على مع العائد ولا فرق في ذلك بين ما كان المال مشترا بين المخطوع عليهم وفي قطاع الطريق وذورم حر من اعداء او لم يكن وهو الصحيح لانه الجنسية واحدة والامتناع في حق البعض يوجب الامتناع في حق الباقيين بخلاف ما اذا كان من متأسر لانه الامتناع في حق الكل في العصة وهو خصه اما هذا الامتناع فيجمل في الحرز والقافلة وزاد واحد والسريل المعافاة والحرز فلو كان في المخطوع عليهم ثريد معافا ومن لم يلاحدوا او قطع بعض القافلة على بعض لانه الحرز واحد فصارت القافلة كدار واحدة واذا لم يجب احدى وجب القصاص في النفس ان قتل محمد الجدي او يقتل عندها ورد المال ان افندنا وهو قائم في يده وثمانه ان يهلك او استهلك او قطع الطريق ليلا او نارا او بغيره او بغيره موقفا وفيه خلاف الشافعي رحمه الله تعالى ان قصدوا بالحرز بالسلامة تجري عليهم الحكم قطاع الطريق وان قصدوا بالحرز او الخشب وان كانا خارجا فلكذلك الحكم وان كانا بغيره او في الحرز فان كان بالليل فكذلك ايضا وان كان بالنها لا يجري عليهم حكم قطاع الطريق واستحق الماشي هذه الرواية وبه يفتي كذا في التبيين وما صنف في المع غير ذرة قلة بسياسة لانه صار ساعيا في الارض بالفساد ولعل من كان كذلك يدفع شره بالقتل ومن السياسة ما حكم على الفقيه ابي بكر الاغش رحمه الله تعالى عليه التركة اذا انكر فلما كان ان يعمل باكثر رايه فانه غلب على انه سارق وان كان مروق عنه عاقبه والآوان لم يكتفى مرارا بل كوضف رجلا ذرة واحدة في قتله فكالقتل بالثقل فلا يقتل به بل يجب به الدية على العاقلة هذا عند ابي حنيفة وعندهما يجب القصاص **كتاب التبعية** مع سيرة وهي الحالة من التبعية تغلظ المعنى الطريقة ثم غلبت في سائر الطرق على امور الغازی اجماعا بهذا الوسخ في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة بالمال او بالرأي او بتكثير السواد او غير ذلك مما يتأخر من غير ان يجر الكفار فرض كفاية لعموم قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الآية وانما كان كفاية لانه يافرض عينه بل لا عار ان يذبح الله تعالى ودفع الشر عن العباد فاذا حصل المقصود بالبعض سقطت الباقي اذا قام به بعضه وكان بهم كفاية سقطت الكل واما اذا لم يكن بهم كفاية فرضا الا قرب فالأقرب من العدو الى الا يقع الكفاية الا يجمع الناس فصار فرض عين كالصلوة والصوم يعني انه يفترض على جميع



من هو اهل الجهاد لكن اذا قام به البعض بان يحصل الكفاية بهم سقط عن الباقيين فلم يحصل الكفاية لا يسقط ذكره  
في البدايع وان تركه الكل ولم يقيم به احد من غيرهم انما هو كماله مع سائر فروض الكفاية وانما اذا قام به غيرهم  
من العبيد والنساء سقط الاثم ولا يجب عليهم صية لانه غير مكلف ولا على امرأة وعبد لانها مشغولة بالحق الزوجه  
والمولى وصحتها مقتضى فرض الكفاية وانما في مقتضى ما قطع اي مقطوع اليدين للرجل وفيهم انزل الله تعالى  
ليس على الاعرج شيء ولا على الاعرج شيء فانهم اجمع العدو على بلد من بلاد الاسلام او ناحية من نواحيها  
الاتيان بغتة والذلول من غير استئذان ففرض عليهم لقوله تعالى انزوا فافقوا وفعلا الآية فيخرج المرأة  
والعبد بلا اذن الزوج والمولى لانه المقصود عند ذلك لا يحصل الا باقامة الكل فيعرض على الكل فرض  
عليه فلا يظهر ملك العبيد ورق النكاح في وقت كذا في القلوة والصوم بخلاف ما قبل ذلك لان غيرهما معصيا  
ولا ضرورة الى ابطال حق المولى والزوج واقتراض خروج الولد بغير اذن والديه وكذا الغريم يخرج اذا  
صار فرض عليه بغير اذن دائنه وان الزوج والمولى اذا منعوا ثماذكره في الذفيرة وكره اجعل هو ما يجعل  
للعامل على علمه <sup>ان الله اخرجهم من بيتهم</sup> وان لم يكن في فلكا يكره المراد ان يفرب الامام اجعل على الناس للذين خرجوا  
الى الجهاد وانما كرهه لانه يشبه الاثارة ولا ضرورة اليه لانه مال بيت المال بعد لتوايب المسلمين وهذا من  
جملتها وان دعت ضرورة فلا بأس ان يعقوى المسلمون بعضهم بعضا لان فيه دفع الفرار الاعلى بالحق  
الادنى يؤيده انه عليه الصلوة والسلام اقد دروي صعدوا وعرض الله تعالى عنها اقد فرس القاعد  
واعطى الخازي واذا حاربناهم ندعوهم الى الاسلام لا طمان اجابتم بخير الدعوة فان اسلموا اتم المراد  
والا لم يسلوا فانما قبول الجزية ان كانوا من اهلها كاهل الكتاب واليهوسى وعبد الاوثان ومن  
البحر وانما الجزية وعبد الاوثان من العرب لا فائدة في دعائهم الى قبول الجزية لانه لا تقبل منهم الجزية  
فيقاتلهم الى ان يسلموا لقوله تعالى تقتلونهم او يسلمون ويبين لهم قدرها متى يجب فاقبلوا الجزية  
فلم ياتوا وعليهم ما علينا اي صاروا ذمة لنا لقوله تعالى ان الله تعالى عن ايمانكم الجزية لتكون دماؤهم  
كدمائنا وادماؤهم كما دماءنا وورق قتالهم لم يبلغ الدعوة لاصحفة ولا طمان قبل ان يدعى الى الاسلام  
لقوله عليه الصلوة والسلام نادى الى شهادة ان لا اله الا الله ولانهم بالدعوة يعلمون اننا نقاتلهم على  
الدين لا على سلب الاموال وسبى الاربابى فلعلمهم بحبيبتهم فنكتفى بمؤنة القتال ثم هذا في ابتداء  
الاسلام وانما في زماننا فلا حاجة الى الدعوة لوجودها لانه الاسلام قد خاض واشترى  
من زمان او مكان الا وقد بلغ بعث النبي عليه الصلوة والسلام ودعاؤه الى الاسلام فيكون الامام  
مخترا بين البعث اليهم وتركه ان يقتلهم جدا وخفية ذكره في التراجيد وندب دعوة من بلغته بالغة

منه اسلمني  
ملاذع عطفي  
الغداة دوت  
العدو ابن  
الحيا اوزا  
الحطب وجعلت  
الكفاح في فضاء  
مسكين.

لَقَدْ عَلِمْتُمُ أَنَّكُمْ  
لِلسَّاعَةِ أَهْلٌ  
أَنْ تَخْرُجُوا مِنْهَا  
الْمَدِينِ لَا إِلَهَ إِلَّا  
أَنْتَ.

بالبغية في الانتقام ولا يجب ذلك لانه قد صح ان عليه الصلوة والسلام فار عليه بن المصطلق والفاخرة لا تكون  
مع الدعوة فان ابوا عنها الجزية فستعين بالقتال لانه الناصر لاوليائه والمدمر لاعداءه ونقاتلهم بنصيب  
الجانين جميعا محقق وهو الذي يرمي به الحجازة وقد نصب عليه الصلوة والسلام على الطائف والخرنق  
والخرنق وقطع الاشجار مئة كانت اولاد افساد الزروع لما روي انه عليه الصلوة والسلام  
فعل هكذا ولان في جميع ذلك الحاق الغيظ والكيست بهم وكسر شوكتهم وتوزيع جمعهم وتزبيهم وان تترسوا  
باسارى المسلمين لان في الرمي دفع الضرر وقتل المسلم ضرر فاق لانه قتل يخلو حصن عن كسر قلوبهم  
استمع باعتباره لان استرباب الجهاد ونقصهم اي الكفاية بالرمي لانهم اذا لم يقدروا التحيز فعلا  
قصدوا التحيز نية اذا طامع كسب الطاعة وما اصابوه من المسلمين لادية عليهم والفاخرة لانه  
الجهاد فرض ولو تعلق به غرامة لا تمتنعوا عن الاقدام ويكره افرار النساء ولو حاربوا للمداواة  
او غيرها والمصاهف في سرية وفي الجسوط السرية عدد قليل يسرون بالليل ويكنون بالنهار  
وفي السير ان التهمة وما فوقها وفي الحامية اقل السرية مائتان واقل الجيش اربعة آلاف لا  
يكنون عليها مخافة الوقوع في ايديهم لا يكره في عكر يؤمن عليه لان الغالب فيه السلام وما ورد  
التي في قول علي الاول ولا يكره دخول مستأمن اي مسلم بايمان اليهم بمصنف ان كانوا يوفون بالعهد  
لان الظاهر عدم التعرض لهم ونهى عن الغدر اي الخيانة ونقض العهد لا مطلقا بل اذا لم يكن بطريق  
السب مشروعا منسوخا والكعدة التي اشير الى جوازها في قوله عليه الصلوة والسلام الحرب ضد  
ما لا يتقضى النقص فلا اقتصاص بجوازها بزمان قيام الحرب والغلول اي السرقة من الخفم والمثلة  
اسم من مثل به اي نكليه معناه جعله ثالا وعبرة لغيره مثل قطع الاعضاء وتسويد الوجه ومثله  
العربيين سخت بالنهي المتأخر وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا تغلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا  
هذا بعد الظفر لم ولا بأس بما قبله لانه ابلغ في كبتهم واقرارهم ونهى عن قتل امرأة الامة لانه سبب  
الفتنة بآلها وغير ملكي كالصبي والجذوة وفي الكافة ان الصبي ايضا يقتل اذا كان ملكا او ينجى فان  
في الذخيرة هذا الجواب في الشيخ الكبير الفاخر الذي لا يقدر على القتال ولا على الصياح ولا على الاحتيال  
ولا يكون من اهل الرأي والتدبير اما اذا كان يقدر على ذلك يقتل لانه يقتال في حرب وبصياحه يخرى على  
القتال وبالاختيال يكثر الحارب او على او مقعد خلاف ذلك ففي هذه الثلاثة او اقطع اليه الا  
ان يكون احدهم قادرا على القتال او ذاراي في الحرب او ذامال كيث به او ملكا لتحقيق موجب القتل  
منهم وعن قتل اب كافر ابتداء بل يابى الابن اي يتبع عليه اذا دركه ليقتله عميرة كيث يكون اباؤه

و انفسه و



سبب القتل غيره اياه لئلا يكون وبال علينا ونحصل المقصود به من غير افتقار للامم الا ان قصد الاب قتل  
الاب ولا يمكن دفعه الا بالقتل فيجوز له قتله ويجوز صلي اي العهد على ترك الجهاد مدة معينة اية مدة كانت  
ان كان القتل مصلحا بقوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها الآية وواضح رسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه وسلم اهل بيته الحبيب عليه السلام يضع الحرب عشر سنين ولانه جهاد مع لانه المقصود وهو دفع  
حاصل به قتل المصلح لانه اذا لم يكن مصلح فلا يجوز بالاجماع لانه فيه ترك الجهاد صورة ومعنى واحد  
لاجله اي القتل لانه كما في لانه جهاد مع وايضا اذا جاز بغير حال فبالحال او لم يكن حال فلا  
ما ذكرنا وهو الجارية ان كان قبل النزول باصم يصر مصارف الخراج ولا في قتله ولا في  
الغنيمة لو بعد ما كان بعد النزول لكونه مأفودا بالقرود دفع المال من اهل بيته لئلا يجوز ما فيه من اعطاء  
الدينية ولو كان المذلة الا خوف الهلاك لانه دفع الهلاك باق طريق المكن واجب وكما روى ان عليه  
الصلوة والسلام صلي الارباب عليه السلام في المدينة على ثلث ثمار المدينة ويصالح المردة في اي  
القادرين على الجارية المتفردة على الاخذ على ما دل عليه عبارة المصالح بدون اذعان لانه في اخذ  
المال منهم نوعي تقرر لهم على الارتداد وذلك لا يجوز وان اذعان لانه مال غير معصوم واهل الذمة  
ان نقضوا العهد كما في غير المردة فيتم ان ترجع الغنيمة على الموادع التمسك القاء الحذر اليهم بنقض  
العهد بنقض اليهم فيقتلون اذا كان انفع كما روى ان عليه الصلوة والسلام نقض الموادع اليه  
وبين اهل مكة ومن بعد امنه في كفاية قوله هو فقط وان التمسك بها بانها في اوباد ملكه وان كان  
بعضهم قول الجميع بل انبذ فلو دخل جماعة منهم دارا بغير اذن ملكه ولا منع لهم لايكون نقضا للعهد  
والا لم منع لايكون نقضا ايضا في حق الكل وانما يكون نقضا في الحائسين فيجوز قتلهم واسترقاقهم ولو  
دخل جماعة منهم ذممة دار الاسلام باذنه وقتلوا المسلمين كان نقضا ولا يباع منهم سلام ولا قيل  
قد يدور ود انتهى عند ذلك ولانه في نفوتهم على قتال المسلمين وصرح الزليقي في حقه ومضى عليه  
في منى الفقار ولو بعد الصلح لانه على ترك النقص ولا يحذر اليهم وصح ايمان من آذوه طاعة او جماعة او  
اهل حصن وصرح قتلهم لقوله عليه الصلوة والسلام انتم مني كما فؤادكم كما فؤادهم فان كان فيه  
نقض اليهم لانه جوارحهم كان المصلحة مع انه يتفق ترك القتال الموقوف من فاذا صارت المصلحة في النقص  
نقض وادب الجاهل لان اذا كان بغیر اذن الامام لا يخذه برأيه بخلاف ما اذا كان فيه مصلحة لانه  
ربما يغتفر بالتأخير فيجوز ولو كان امان ذم لانه لا ولاية له على المسلمين وهو متم او اسير او يارب  
عند امانهم متعذر ان تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان يختص بحل الخوف وكذا امان من اسلم نفسه ولم  
يكن عليه كفارة اية

انما المقصود به من غير افتقار للامم  
ان كان القتل مصلحا  
عليه وسلم اهل بيته الحبيب  
حاصل به قتل المصلح  
لاجله اي القتل  
ما ذكرنا وهو الجارية  
الغنيمة لو بعد  
الدينية ولو كان  
الصلوة والسلام  
القادرين على  
المال منهم نوعي  
ان نقضوا العهد  
العهد بنقض اليهم  
وبين اهل مكة  
بعضهم قول الجميع  
والا لم منع  
دخل جماعة منهم  
قد يدور ود انتهى  
في منى الفقار  
اهل حصن وصرح  
نقض اليهم لانه  
نقض وادب الجاهل  
ربما يغتفر بالتأخير  
عند امانهم متعذر  
ان تحت ايديهم  
من اسلم نفسه ولم  
يكن عليه كفارة اية

انما المقصود به من غير افتقار للامم  
ان كان القتل مصلحا  
عليه وسلم اهل بيته الحبيب  
حاصل به قتل المصلح  
لاجله اي القتل  
ما ذكرنا وهو الجارية  
الغنيمة لو بعد  
الدينية ولو كان  
الصلوة والسلام  
القادرين على  
المال منهم نوعي  
ان نقضوا العهد  
العهد بنقض اليهم  
وبين اهل مكة  
بعضهم قول الجميع  
والا لم منع  
دخل جماعة منهم  
قد يدور ود انتهى  
في منى الفقار  
اهل حصن وصرح  
نقض اليهم لانه  
نقض وادب الجاهل  
ربما يغتفر بالتأخير  
عند امانهم متعذر  
ان تحت ايديهم  
من اسلم نفسه ولم  
يكن عليه كفارة اية

من جهتهم فلا يخافونهم والامان يختص بحل الخوف وكذا امان من اسلم نفسه ولم يكن عليه كفارة اية

ثم لم يباير اليها وجنود اوصيه او غيره ما ذونيه بالقتال وعند محمد يجوز امانه ابو يوسف ر معة  
رواية الكوفي ر معة ابو حنيفة ر معة في رواية الطحاوي ر معة  
**الغنائم وقسمتها** الغنيمة ما نيل عن اهل الترك والحرب قائمة وكلها ان تحبس وسائر ما بعد  
الحبس للغنائم قائمة والغنيمة ما نيل منهم بعد ما تنفع الحرب او زارها وتضم الدار دار الاسلام  
وهي ان يكون لكافة المسلمين ولا تحبس كذا في المذهب ما في الامام عنوة فيرا قسم بين المسلمين  
ان شاء كما فعله عليه القلو والتمار في فتح فيبر او اقر اهل عليه ان شاء من على اهلها  
تركهم او اراصل ذمة للمسلمين والارافى مملوكة لهم ووضع الجزية عليهم والخراج على اراضيهم  
كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه حين فتح سواد العراق من اهلها وترك دورهم وعقاربهم في ايديهم  
وضرب الجزية على رؤسهم والخراج على اراضيهم ولم يقسمها بين الغنائم قاله الاوالم عند  
حاجة الغنائم والثانية عند عدمها لتكون ذفيرة لهم في الثانية من الزمان والامام في حق اهل  
ما في حقهم ان شاء قتل الاسارى لانه عليه الصلوة والسلام قتلهم ولانه في قسم مادة الترك  
او اسرقهم توفير المنفعة للمسلمين او تركهم ان اراد ذمة للمسلمين اي لكونه اهل ذمة لنا  
هذا اذا لم يكونوا من مشركي العرب والمردة في الاسلام لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ  
ولا يجوز ردهم الى الاسارى الى دارهم لئلا يتغذى بهم الكفرة ولا المنة وهو ان يطلقهم محانا  
بدون ابراء الاطهار عليهم من القتل والاسترقاق او تركهم ذمة للمسلمين سواء كان الاطلاق  
بعد اسلامهم او قبله اشبه بذلك في التحليل الذي ذكره في الهداية وعند الشافعي يجوز  
ولا الغداء بالمال بان يعطى الامم الكفار اسرايم لياخذ بدلهم مالا منهم لانه في امانه لم  
في هذا هو المشهور من المذهب وقيل لا بأس به عند الحاجة اليه في حق عليه في السيد الكبير لانه لا  
باسارى بدر اجيب عنه بانه من في حقك تعالى فاقبلوا المشركين الآية ويجوز الغداء  
المسلمين لانه في قليب المسلمين يد الكافر وذلك اولى ما قتل الكافر والانتفاع باسارى المسلمين  
وله ان في عود الاسارى اليهم تقوية لهم ودفعها اولى من استيفاد الاسير لانه بقائه في ايديهم  
ابتلاء لهم من الله تعالى غير مصاف الى افعالنا والتقوية مضاف اليها فلا يجوز وتدريج مواريث  
شق نقلها وحرق امان الذي فلا تبارك للمسلمين والاكاف الغيظ بهم من افعال المصالح وآية  
الحرق فلما ينتفع بها الكفار فصار كتحريب البيات وقطع الاشجار ولا حرق قبل الذبح

انما المقصود به من غير افتقار للامم  
ان كان القتل مصلحا  
عليه وسلم اهل بيته الحبيب  
حاصل به قتل المصلح  
لاجله اي القتل  
ما ذكرنا وهو الجارية  
الغنيمة لو بعد  
الدينية ولو كان  
الصلوة والسلام  
القادرين على  
المال منهم نوعي  
ان نقضوا العهد  
العهد بنقض اليهم  
وبين اهل مكة  
بعضهم قول الجميع  
والا لم منع  
دخل جماعة منهم  
قد يدور ود انتهى  
في منى الفقار  
اهل حصن وصرح  
نقض اليهم لانه  
نقض وادب الجاهل  
ربما يغتفر بالتأخير  
عند امانهم متعذر  
ان تحت ايديهم  
من اسلم نفسه ولم  
يكن عليه كفارة اية

من جهتهم فلا يخافونهم والامان يختص بحل الخوف وكذا امان من اسلم نفسه ولم يكن عليه كفارة اية



أورد التي عن تعذيب الحيوان ولأنه لا يحب بالثأر الأرباب ولا يفر من تلك المواقف فلا يتركها  
لأنه لا يفر من تلك المواقف ولا يفر من تلك المواقف ولا يفر من تلك المواقف ولا يفر من تلك المواقف  
يكره كل شيء من أن يمتدح أو يثني على شيء لا يستحقه به بعد الكبرياء في جميع المباحات والأدب على وجهه  
لا يستغفر به في فعل هذا المصاغة لهم ولا يقيم غنيمته في دار الحرب وقال الشافعي رحمه الله تعالى في قوله تعالى  
عليه الصلوة والسلام في غنائم ضيعة وأوطاس ولأنه سبب الملك هو الاستيلاء التام ولا يوجد ذلك  
إلا في دار الإسلام لأن قبله استيلاء من أيدي الغنيمه وما رواه في قول على قسمة تلك المواضع  
بعد ما صارت دار الإسلام ولا خلاف فيه إلا للاباء إن لم يكن للامام حصة من كل غنيم فقسما بين  
الغانيم قسمة الأيداع لكل واحد من دار الإسلام ثم تزد في قسمة ما كان أبو الأيداع كل واحد من دار الإسلام  
المثل في رواية السيد الكبير لأنه دفع ضرر عام بتجمل ضرر خاص ولا يجب في رواية السيد الصغير لأن  
الغنيم قبل القسمة لأن الملك قبله لا يثبت والبيع يستحق سبق الملك والمقاتل والرد في ذلك للمعصوم  
في استحقاق الغنيم لاستوائها في السبب وهو ما رواه في الفاضل بين الدارين على قصد القتال  
فيستحق الجند الذي لم يقاتل لمرض أو غيره وإنه لا يمتنع وأما عندنا فأما في أيدي العسكر وكذا المخطوع  
وصاحب الذبوان ذكره في الحيط وفي خلاف الشافعي رحمه الله وكذا أيدي عامة المحدث كقوله في إرازاها  
أي الغنيم بدارنا سواء انقضى القتال أو لا وقال الشافعي رحمه الله لا يشاركونهم بعد انقضاء القتال  
عليه الصلوة والسلام الغنيم لمن يثمد الوقعة ولنا سابق ولا يخفى فيها لوجه لا يقاتل لأنه لم يوجد  
الجاوزة على قصد القتال فأنه في السبب الظاهر فيعتبر السبب الحقيقي وهو القتال وإذا قاتل ظهرا  
قصد القتال والتجارة تبع له فلا يفره كما لا يخفى إذا خرب في طريق الحج لا ينقص أجره ولا المقاتلة في دار  
الحرب قبل الإحراز بدارنا فلا يورث نصيبه وقال الشافعي رحمه الله يورث وهذا الخلاف بينه وبين الملك  
للغانيم لا يثبت قبل الإحراز بدار الإسلام عندنا وعندنا يثبت له أيدي الغنيم وورث على  
مال مباح فيثبت الملك كالاحتطاب ولنا أن التبع عليه الصلوة والسلام من بيع الغنيم في دار الحرب  
والقسمة تكون منه لأنه لا فيها معنى البيع باعتبار مبادلة الانصباء وكومات بعد الإحراز بدارنا يورث  
نصيبه ويستغفر منها بلا قسمة بالسلاح والركوب واللبس إن اجتبه بان لم يجد غير ذلك وشرط الحاح  
فيها اشتقا قسمة في الظهيرة ويستغفر بالعلف والخطيب والطيب مطلقا غير اشتراط الحاح  
كما هو رواية السيد الكبير وهو الاستحسان وقيل يستغفر بها أن أفصح كما هو رواية السيد الصغير  
في لو كان بلا حاح يكره وهو القياس لأنه مشترك فلا يباح الانتفاع به إلا لحاح وجه الرواية

وهذا الرواية الأولى قوله عليه الصلوة والسلام في طعام ضيعة كلوها وأغلفوها ولا تأكلوها لا بالبيع ولا يجوز  
للغانيم بيعها كما في الميسر فان باع قبل القسمة رد الثمن إلى الغنيم وإن كان بعد ما يتصدق به على الفقراء  
أنه لا يثبت له بل إن كان فقيرا ذكره في الحيط ولا يقول ولا يجد الحرج من دار الحرب بل يرد ما فضل  
من العلف والطعام وغير ذلك إلى الغنيم لرؤاها الجريح ولأنه لا يصدق قد نكح في يورث نصيبه عند الشافعي  
لا يرد وإن انتفع به رد قيمته إلى الغنيم قبل القسمة وإن قسمت قبل الرد تصدق به لو غنيا ولو فقيرا  
لا شيء عليه ومن أسلم منهم أي من أهل الحرب في دار الحرب قبل القسمة ولم يخرج إلى دار الإسلام لا يكون معصوما عند الشافعي رحمه الله  
ولم يقل عمن أسلم في دار الحرب ولم يخرج إلى دار الإسلام لا يكون معصوما عند الشافعي رحمه الله  
ويكون محررا من غير أن يهدى له أو يفتقه لأنه صار مسلما تبعا فلا يجوز قطعه ولا ينزله قطعه وكل مال هو منه  
أو ودية عندكم أودى لأن يد المودع كيد المودع وعقاره في ذمته لا يدين فيه حقيقة لأن الدار  
في يد السلطان وأهل الدار والعقار تبع له وبعد استيلاء الغنيم على الدار يظل أيدي أهلها في ذمته  
أقوى من يدينه فتصير غنيمته وهذا عند أبي حنيفة ومحمد بن يوسف في قوله الثاني وقيل فيه خلاف محمد بن  
في رواية فيجعله كالمعتول بناء على أن اليد حقيقة ثبتت على العقار عنده فتكون معصومة وفي خلاف  
أبي يوسف رحمه الله في قوله الأول فابو يوسف مع محمد بن يوسف في قوله الأول وولده الكبير ورواية في قوله  
فكفيل المقاتل ما ولد له الكفر فلأنه كافر به ولا تبع له وكذا زوجته وولدها من غير قرابة وأما  
عبد المقاتل فلأنه كافر على مولاه في ذمته وصار تبعا لأهل دارهم وكذا أمته المقاتلة ولو  
كانت جلي في الجند في كذا في الحيط وماله مع محمد بن يعقوب أو ودية في ذمته عند أبي حنيفة رحمه الله  
لا يكون في ذمته لأنه يد المودع ولو كان يد حقيقه لم يكن في ذمته فكذا إذا كانت في ذمته على أنه يد الحرب  
ليست بمعصومة لأنه يد المودع استغفار المسلمين عن ماله فكذا أمه هذه الودية ويد من أودع معصومة  
فكيف يقوم غير المعصوم مقام المعصوم وكذا ماله مع مسلم أو ذمته يعصب عنه فلا فالحاح في  
الصورتين فأنه عند ما لا يكون في ذمته في الصورة الأولى على ما ذكرنا كذا لكونها لا تبعه لأن نصيبه لا يعتصم  
لإسلامه يعصم ماله تبعا له وإنه النفس خلقت معصومة في الأصل لكونها بنيان الرتبة وأما في  
تعرضها للكفر بها ورميها فإذا زال الحاح بالاسلام عملنا بالأصل ولما المال فخلق للتملك والانتقال  
وأما في تعرضه إذا كان في يد المالك أو في يد مودع وهناك لم يوجد فصادف استيلاءهم مالا مباحا  
فصار في ذمته وقيل أبو يوسف رحمه الله مع الإمام في رواية في ذمته  
في كيفية الغنيم وتقسيم الغنيم يقسمها الإمام فيغير خمسها أو لالة تعالى وأرسوله عليه الصلوة

أبو حنيفة رحمه الله  
في قوله تعالى  
ولا تأكلوها  
لا بالبيع  
ولا يجوز  
للغانيم  
بيعها  
كما في  
الميسر  
فإن باع  
قبل  
القسمة  
رد الثمن  
إلى  
الغنيم  
وإن كان  
بعد ما  
يتصدق  
به على  
الفقراء  
أنه لا  
يثبت  
له بل إن  
كان  
فقيرا  
ذكره  
في  
الحيط  
ولا يقول  
ولا يجد  
الحرج  
من دار  
الحرب  
بل يرد  
ما فضل  
من العلف  
والطعام  
غير ذلك  
إلى الغنيم  
لرؤاها  
الجريح  
ولأنه  
لا يصدق  
قد نكح  
في يورث  
نصيبه  
عند  
الشافعي  
لا يرد  
وإن  
انتفع  
به رد  
قيمتها  
إلى  
الغنيم  
قبل  
القسمة  
وإن  
قسمت  
قبل  
الرد  
تصدق  
به لو  
غنيا  
ولو  
فقيرا  
لا شيء  
عليه  
ومن  
أسلم  
منهم  
أي من  
أهل  
الحرب  
في دار  
الحرب  
قبل  
القسمة  
ولم يخرج  
إلى دار  
الإسلام  
لا يكون  
معصوما  
عند  
الشافعي  
رحمه الله  
ولم يقل  
عمن أسلم  
في دار  
الحرب  
ولم يخرج  
إلى دار  
الإسلام  
لا يكون  
معصوما  
عند  
الشافعي  
رحمه الله  
ويكون  
محررا  
من غير  
أن يهدى  
له أو  
يفتقه  
لأنه صار  
مسلما  
تبعا فلا  
يجوز  
قطعه  
ولا ينزله  
قطعه  
وكل مال  
هو منه  
أو ودية  
عندكم  
أودى لأن  
يد المودع  
كيد المودع  
وعقاره في  
ذمته لا يدين  
فيه حقيقة  
لأن الدار  
في يد  
السلطان  
وأهل الدار  
والعقار تبع  
له وبعد  
استيلاء  
الغنيم على  
الدار يظل  
أيدي أهلها  
في ذمته  
أقوى من  
يدينه  
فتصير  
غنيمته  
وهذا عند  
أبي حنيفة  
ومحمد بن  
يوسف في  
قوله الثاني  
وقيل فيه  
خلاف  
محمد بن  
في رواية  
فيجعله  
كالمعتول  
بناء على أن  
اليد حقيقة  
ثبتت على  
العقار عنده  
فتكون  
معصومة  
وفي خلاف  
أبي يوسف  
رحمه الله  
في قوله  
الأول  
فابو يوسف  
مع محمد بن  
يوسف في  
قوله الأول  
وولده  
الكبير  
ورواية في  
قوله  
فكفيل  
المقاتل  
ما ولد له  
الكفر  
فلأنه كافر  
به ولا تبع  
له وكذا  
زوجته  
وولدها من  
غير قرابة  
وأما  
عبد  
المقاتل  
فلأنه كافر  
على مولاه  
في ذمته  
وصار تبعا  
لأهل دارهم  
وكذا أمته  
المقاتلة  
ولو كانت  
جلي في  
الجند في  
كذا في  
الحيط  
وماله مع  
محمد بن  
يعقوب أو  
ودية في  
ذمته عند  
أبي حنيفة  
رحمه الله  
لا يكون  
في ذمته  
لأنه يد  
المودع ولو  
كان يد  
حقيقه لم  
يكن في  
ذمته  
فكذا إذا  
كانت في  
ذمته على  
أنه يد  
الحرب  
ليست  
بمعصومة  
لأنه يد  
المودع  
استغفار  
المسلمين  
عن ماله  
فكذا أمه  
هذه الودية  
ويد من  
أودع  
معصومة  
فكيف  
يقوم  
غير  
المعصوم  
مقام  
المعصوم  
وكذا  
ماله مع  
مسلم أو  
ذمته  
يعصب  
عنه فلا  
فالحاح  
في  
الصورتين  
فأنه عند  
ما لا يكون  
في ذمته  
في الصورة  
الأولى على  
ما ذكرنا  
كذا لكونها  
لا تبعه  
لأن نصيبه  
لا يعتصم  
لإسلامه  
يعصم  
ماله تبعا  
له وإنه  
النفس  
خلقت  
معصومة  
في الأصل  
لكونها  
بنيان  
الرتبة  
وأما في  
تعرضها  
للكفر  
بها ورميها  
فإذا زال  
الحاح  
بالاسلام  
عملنا  
بالأصل  
ولما المال  
فخلق  
للملك  
والانتقال  
وأما في  
تعرضه  
إذا كان  
في يد  
المالك أو  
في يد  
مودع  
وهنا لم  
يوجد  
فصادف  
استيلاءهم  
مالا مباحا  
فصار  
في ذمته  
وقيل أبو  
يوسف  
رحمه الله  
مع الإمام  
في رواية  
في ذمته  
في كيفية  
الغنيم  
وتقسيم  
الغنيم  
يقسمها  
الإمام  
فيغير  
خمسها  
أو لالة  
تعالى  
وأرسوله  
عليه الصلوة



والسلام ويقسم ما وراه بين الغنيمه بان يكون للراجل سهم وللفرسان سهمان عند ايه صنف  
رج وكو كان له فرسين وعندهما وهو قول الشافعي رحمه الله اسم له سهم ولفرسه ان صلب للقتال  
بان يكون صهي كبريا في لود فل عمر او مريض لا يستحق سهم الفرسان لانه لا يقصد به القتال كما ساء  
ولو زال المرض وصاح حال يقاتل عليه قبل الغنيمه فالقياس ان لا سهم له ويسمى استحيانا بخلاف  
اذا طال المكث في دار الحرب حتى بلغ المد وصار صالحا للركوب فقاتل عليه لا يستحق سهم الفرسان  
فكان الفرق هو ان الارهاب حاصل بالكبير المريض في الجملة بخلاف المد كذا في التثنية سها  
كما روى عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما انه عليه الصلوة والسلام اسم للفارس ثلثة اسم  
له وسهمين لفرسه وله ما روى عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما انه عليه الصلوة والسلام  
للفارس سهمين سها له وسهمين لفرسه وعنه اذ وقع ما فيه ولكن استويا تخرجاتا قلنا  
فيؤخذ برأيه بن عباس رضي الله تعالى عنهما انه قسم للفارس سهمين وللراجل سها وناسم لاكثر  
من فرس عند ايه صنف في ر و وعند ايه يوسف ر و سهم لفرسين و دخل بهما دار الحرب كما روى  
انه عليه الصلوة والسلام فقلنا ان البراء بن اوس قاذر في سهم له عليه الصلوة  
والسلام الا الفرسان الواحد ومارواه نحو ل على التثنية كما على سلمه الا وكه سهمين وهو  
راجل والبرازين جمع البرزون وهو فرس الجع يوكف ويشبه البليد والهي يما يكون ابيه  
من البرازين واده عربية والمقدف عكس كالتعاقب بكر العيا كرا الخيل العربية واثنا و  
لانه اسم الخيل يطلق على البرازين والعواب والهي ي و المقدف اطلاقا واده والارهاب يضاف  
الى جميع جنس الخيل قال الله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدة الله الآية ولان في البرازين  
قوة الخيل والصب و في العتيق قوة الطلب والفرس فقلنا منها جنس المنفعة ولا سهم لاهله  
اي البعير ولا بغل لانه لا يقاتل عليها ولا يصلي للطلب والهرب وكذا لا سهم للخي والعبرة  
لكونه فارسا او راخلا في اية اي مجاوزة الدرب وهو الباب الواسع لفرسه وبالفارسية  
دروازه اريد به مدخل دار الحرب لا انقضاء الحرب كما هو عند الشافعي رحمه الله المقصود  
بالخيل ارباب العدو ومباشرة القتال وهما يحصلان قبل انقضاء الحرب لانه لا بعدة قال سيب  
الظاهر له مجاوزة الدرب على قصد القتال لانه الا ما يكتب على الفارس والفرسان فيقتل  
الحرب في ظاهره فاعتبار تلك الحالة اولى لانه لا تفقد احداهما بعد ما تعتذر او تستعثر الفاء  
في قوله فينبغي للتبعية كما في قوله في التثنية للايمان ان يرض الخيل عند دخول دار الحرب

مطلب  
وقيل ان السهم  
قال لا سهم  
للفارس الا  
الفرسان  
لان السهم  
للفارس  
والفرسان  
لا سهم  
للفارس  
الا الفرسان  
لان السهم  
للفارس  
والفرسان  
لا سهم  
للفارس  
الا الفرسان

الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين  
الفرق بين

الحرب ليعلم الفارس من الماهل ويكتب اسما في كتبهم فارسا في مات فرسه بعد ما جاوز  
الدرب استحق سهم الفارس ولو باعها لا يستحق الا ان يستبدل فرسا او كذا في التثنية فقلنا  
جاوز الدرب راخلا في فرسه فله سهم راجل ومن جاوز فارسا ففقد فرسه اي مات فشهد  
الوقعة راخلا فله سهم فارس لكون اعتبار تلك الحالة اولى كما ذكرنا ولو باع قبل القتال او وهبه  
اخره او رهنه فله سهم راجل في ظاهر الرواية لانه اقداره عليه الصلوة والسلام على هذه التفرقات  
دليل على انه لم يقصد بالجملة الجهاد في رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا له سهم راجل لو كان  
فرسه مريضا او مملوكا او قد تفرق لا يسمي مملوك او مكاتب لانها مشغولة لا بخدمة  
المولى او صبي لانه عاير او ذوق لانه الجهاد عبادة والذوق ليس من اهلها بل يرضع لهم الرضخ  
اعطاء القليل والمراد هنا القليل من سهم الغنيمه كس ما يرى الا ما ان قالوا ان الله عليه الصلوة والسلام  
والسلام فعله كذا وفي الولو الجية ان الاعانة تنفع في القتال كذبة الغنيمه وصحفتا في  
اوداوت المرأة الجرحي وتنفع بمصالح الحرب اودل الذي على عملهم وعلى الطريق او قاتل لانه  
فيه منفعة للمسلمين واذ رضى لانه يجوز ان يزيد على السهم اذا كان منفعة عظيمة لانه ذلك  
ليس من اهل الجهاد واذ رضى لقتال كس ان لا يبلغ به نصيب السهم صلا لم تبتة والجنس المفرد  
يقسم على ثلثة اسم لليتامى والما كيد و ابن السبيل يقدح منه ذو القربى الفقراء اي  
يقدر الفقراء من ذوى قرابة النجى على الصلوة والسلام على الاصناف الثلثة المذكورة فيبذل  
ايتاح ذوى القربى في سهم اليتامى وما كيد ذوى القربى في سهم الماكيد و ابن السبيل من  
ذوى القربى في سهم ابن السبيل ثم يقدح كل صنف منهم على الذب يد فلور فيهم وهذا اختيار الكوفي  
رحم وهو الاصح وقال الطحاوي رحمه سقط سهم الفقير منهم ايضا واختلفوا الاربع الاشدوه  
رضي الله تعالى عنه قسموه على ثلثة على نحو ما قلنا وكفى به قدوة وقال عليه الصلوة والسلام  
يا معشر بني هاشم ان الله تعالى كره لكم غالة الناس واداسهم وعوضكم منها خمس الخمس  
الغنيمه والعوض انما يثبت في حق من يثبت في حق المعوض وهم الفقراء والنجى على الصلوة  
والسلام اعطاهم للنصرة الا ترى انه عليه الصلوة والسلام علق فقال انتم يا اهل الواجب كذا  
في الجاهلية والاسلام وشبك بين اصابعه ولاقى فيه ان الجنس لا غنيانهم ان اغنياء ذوى  
الرواية وذكره تعالى في قوله تعالى واعلموا اننا غنمكم من شئ فان الله في ذلك لعل  
الآية للتبديك وبفرسه السلف رحمه فانه نفع به ما ذكره ابو العالين بان سهم الله تعالى ثابت

المهر بالضم  
وقيل ان السهم  
قال لا سهم  
للفارس الا  
الفرسان  
لان السهم  
للفارس  
والفرسان  
لا سهم  
للفارس  
الا الفرسان  
لان السهم  
للفارس  
والفرسان  
لا سهم  
للفارس  
الا الفرسان















وليس العفو مجازا لانه الحق للعامة وولاية نظرية وليس من النظر اسقاط مع غيره عوضا

**العشر والخارج العشر**

العشرة والخارج ما يخرج من ثمار الارض سبعة بما يافذه السلطان من وظيفة الارض والانس  
كذا في الحوز ارض العرب عشرة لانه التي صلي الله تعالى عليه وسلم واخلفاء الراشدين  
لم يافذوا من ارض العرب الخارج ولم يقبلوا منهم الا الاسلام والسيوف وهي ارض  
العرب طولها مابين العذيب بفتح العين المسجلة وفتح الذال الجعي وبالياء الموقدة ماء  
قيم ذكره في البيانية الى اقصى ما يفتح من معنى القح بالجمع بفتح الهاء والتكوي  
اسم رجل وقيل لم يبق له قبيلة تنسب اليها الا بئله المبرية وفتح ذلك المقام فيكون به لاس  
قوله بالجمع صريح في البر وفي المستصفي بها موضع واحد وانما ذكر تأكيد التأكيد الى  
صاته الشام وعرضا مابين يبرين والوهنا ورملي عالجا الى منقطع الشام ومشارقها وهي قراها  
وفي الخاف من ارض الحجاز وتهامة واليمن ومكة والطائف والبتة الى البادية وكذا ارض  
البصرة عشرة باجماع القضاة روى الله تعالى عنه وكان القياس عند ابي يوسف روى ان تكون  
فراصة من ارض الخارج الا ان القضاة روى الله تعالى عنه وضموها عليها العرف فترك القياس  
لا يراجع كذا في الجورة وكذا اهل ما اسم اهل اقمي عنوة وفتح او قسم بين العامة لانه الحجة  
الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر البقية لما فيه من معنى العبادات وايضا هو اصف  
حيث يتعلق بنفس الخارج وارض التواد اي سواد الكوفة وهو سواد العراق كمراد

فهي العشرة  
معها العشرة

والعشرة  
والعشرة

الغري وتسميت بالسواد كخزيرة وكثرة اشجاره ووزر وفتح فراصة لانه يخرج من ارضه تعالى  
عنه وضع عليه الخارج كخزيرة من القضاة روى الله تعالى عنه حين فتحها وفتحها وفتحها  
من ان ينقل فيه ارضه وارض التواد عرضا مابين العذيب الى عقبة طولها بفتح  
الحاء اسم بلد وطولها من ثعلبية بفتح الثاء كمنلة سكنوا العيينة من منازل البادية  
ذكره في الحوز او من العلب بفتح العين وسكنوا التاء وبالثاء كمنلة قرية موقوفة على العلوية  
وهو اقل العراق لانه دجلة الى بغداد ان بتشديد الباء حصص صغيرة في شاطئ البحر وقد كونه  
من الثعلبية تبعها في البداية وغيره كذا في الحوز والغاية صرحا برحمان الثاء وذكر ان  
ابو اسحاق الفارسي روى في المسالك والالحاق واقا العراق فانما من الطول ما تكريت الى  
عبادا على كرفارس وفي العوض ببغداد والكوفة من الفارسية الى طولها وعرضاها

بواسطتها الى قرب الطيب وعرضاها بالبصرة من البصرة الى حدود صبيح وكذا اهل ما فتح عنوة  
واقر اهلها عليه او صوحوها الى صالحهم الا ان يخرج عليها ولم ينظم الى موضع آخر لانه الحجة  
الى ابتداء التوظيف على الكافر والخارج البقية سوى مكة فانما خصوصية من الحكم المذكور فقد  
فتحها على القلوة والتمار وركها من غير وضع الخارج على اهلها وارض التواد مملوكة لاهلها  
يجوز بيعها وتفرق فيما تفرق به في الهداية لانه الا انما اذا فتح ارضها عنوة لانه يخرج اهلها و  
يضع عليها الخارج وعلى رؤس الجزية فبفتح الارض مملوكة لاهلها ومذهب الشافعي ومالك  
واحمد روى انما مملوكة على المسلمين فلا يجوز لاهلها هذه التفرقات وان اصبحت موات وهي  
الارض التي لا مال لها ولا ينفع بها احد يعتبر قربة عند ابي يوسف روى فان قرب من ارض  
الخارج فخرج ارضه العشر عشرة لانه ما قرب الشيء افض حكم كفاها الدار يحل له حكم  
الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به وان لم يكن ملكا له فلهذا لا يجوز احياها ما قرب من العمار  
وان كان بيعه العشر والخارج فعشره ويعتبر ماؤه عند محمد روى وان اصبغ بلاء العشر  
لما التماء او عين استنبطها او بدع حفرها او ماء الغرات ودجلة وقيسونة والانبار  
الظهار التي لا يملكها احد فهو عشرة وان اصبغ بلاء الخارج كثر فزها الاعاج كثر الملك  
وندر يزدجر فزاجي لانه سبب التماء والحيوة هو الماء فاعتبار سببها يكون اولا  
وهذا اذا كان الحميم مسلما واذا كان ذنبا فعليه الخارج وان كانت في قضا ارض العشر

فان كان  
في الارض  
فان كان  
فان كان

والخارج نوعان احدهما خارج مقاسم وهو ان يكون الواجب جزءا شايعة الخارج  
فتعلقه الخارج بالخارج كالعشر والخمس والربع والثالث والخارج وطبقه هو ان  
يكون الواجب شيئا من الذرة يتعلق بالتكلم من الانتفاع بالارض ولا يزداد على ما وضع  
في رضى الله تعالى عنه على التواد للرب وهو ستة ذراعا في سبعة ذراعا بزر الخراج الكري  
سبع قبضات وذر الخراج المساحة سبع قبضات واصبح قائم وعند الخراب الذراع اربعة  
عشرون اصبع او اصبع ست شعيرات مضمومة بطول بعضها الى بعض صالح للزراعة  
فانه لم يصلح لها الغلبة الماء ونحوها لا يجب شي صاخر اربعة ابناء من بزاز وشعير ودرهم  
المعتبر فيه ما يزرع في تلك الارض وهو الصبي والجرب الرطبة فحة ذراعا والجرب الكبر  
والخل المتصل بان يكون على الارض مشغولة بما لا يبقى فيه منها عشر ذراعا وما  
سواه كزعرارة وبستانة وحوط كحوطها ما لا يبقى فيها ثلث متروكة ولشجار واعشاب

الارض



لا يملك زراعه ما يبيع الاشجار فاما كانت الاشجار ملتفة لا يملك زراعه ارضها في كرم  
 ما تطبق لانه ما وضعه في ارضه تعالى عنه كانه باعتبار الطاقة وفيما لم يوضع فيعتبر الطاقة  
 ايضا فمن هنا كان كرم بعض الكروم في خمسة دراهم وبعضها اكثر مما ذكره المصنف  
 ربع الف درهم عشرة دراهم ونصف الخارج في غاية الطاقة وان لم يطبق ما وظيف نقصان  
 الامار على وضعه في ارضه تعالى عنه لنقصان الربيع الي اصل من الارض بحيث لا يطبق  
 تلك الوظيفة ولا يزداد على ما وضعه في ارضه تعالى عنه وان طافت الارض ذلك يعني  
 اذا اراد الامار توظيف الخراج على ارض تطبق الزيادة ابتداء وزاد على وظيفة  
 اخرى في ارضه تعالى عنه فانه لا يجوز عند يوسف ربع وهو رواية عن ابي حنيفة ربع هو  
 الصحيح فلا يلزم ربع فانه عند مجوز الزيادة لانه النقص عن الوظيفة مما كان جازا  
 عند نقصان الطاقة فجازت الزيادة عند زيادتها ولما قول في ارضه تعالى عنه  
 لعامله لعلكم تملكون الارض ما لا تطبق الا ارضه وقيدنا ما راد التوظيف لانه الزيادة  
 على الاراض التي صدر التوظيف من اخرى في ارضه تعالى عنه اذ لا يغيره في ارضه تعالى عنه  
 الكاف ولا فراج اياها فيقطع عن ارضه الماء او غلب عليها او اصاب الزرع افة سحابة  
 لا يملك الامتياز عنها كغرق ووق وشدة برد امان في الاولين فلفحات النماء التقديرية المحترفة  
 الخراج وهو التمكن من الزراعة في كل الحول واما في الثالث فكله صار كالعشر في هذه الحالة  
 فلم يسلط الخراج وبطل بطلان وقيدنا الآفة بما ذكرنا لانه اذا كانت غير سحابة كاطل فرد  
 وسحاب وكحوبا او هلك بعد الحصاد لا يسقط الخراج في الامم ذكره في التراجم وغيره  
 يجب الخراج ان عطلها اى ارض الخراج ما ملكها بان لم يزرع مع التمكن لانه التقصير كان  
 جهته فلا يكون عذرا واذ اخرج المالك من الزراعة فلما لم ان يزرعها لغيره من ارضه  
 ياخذ الخراج من نصيب المالك ويملك الباقي له وان اخرجها فاخذ الخراج من اجارتها وان  
 شاء زرعها بنفقة من بيت المال فياخذ الخراج من نصيب صاحب الارض وان لم يتمكن  
 من ذلك ولم يجد من يقبل باعها واخذ الخراج من ثمنها وفي النهاية هذا بلا خلاف لانه الخراج  
 الفر بالواحد لاجل العانة وهذا اذا كان الخراج موطئا واما اذا كان مقاسم لا يملك  
 ولا يتغير الخراج بل يجب ان يملك صاحب الارض او اشتراها مسلم لان الخراج مؤنة  
 فيها معنى العقوبة فلا يجب ابتداء على المسلم بالتك ولا يسقط انتهاء بالتك واذ اشترى

اشترى المسلم ارض الخراج ان بقي من السنة ما يتمكن من الزراعة فالخراج عليه والافعل البايح  
 ذكره في العانة ولا عشر في خارج ارض الخراج كان يشتري المسلم ارض الخراج فعليه الخراج  
 ولا عشر عليه لانه يجتمع فراج وعشر في ارض واحدة خلافا لثاني ربع ولا يتكرر فراج الا في  
 يتكرر الخارج في سنة واحدة بخلاف العشر وخراج المقاسمة لتعلق كل منهما بالخارج حقيقة  
 واعلم ان ارض الاراض في زماننا مشوش اذا صاحبا يتفقون فيها تعرف المالك من البيع والابا  
 والزراعه ونحوها ويؤدون فراجا من الموقوف والمقاسمة الى المقابلة او غيرها من عينة  
 السلطان الا انهم اذا باعوها اذ بعض الثمن من عينة السلطان لاخذ الخراج واذ امانوا  
 فان تركوا اولاد اذكور ايرثونها فيعطون من سائر الورثة ولا يقضي منها ديون ولا  
 ينقذ وصاياه وان لم يتركوا اولاد اذكور ايرثها من عينة السلطان وانما كانت كذلك  
 لانها ليست بمملوكة لاصحابها بل رقبتهما لبيت المال فانه السلطان اذا فتح بلدة و  
 لم يقسم ارضها بين الفاتحين تكون موقوفة للمسلمين الى يوم القيمة بوضع الخراج  
 فيكون تعرف ذي اليد فيها بما ذكرنا بعد طريقه قال في التثاقلانية السلطان اذا  
 وضع ارضه للمالك ليدونها التي تنسج ارضه المحلقة الى قوم ليعطوا الخراج جاز و  
 طريق الجواز احد الشئيين اما اقامتهم مقام المالك في الزراعة واعطاد الخراج  
 او الاجارة بقدر الخراج ويكون الموقوف منهم فراجا في حق الامارة في حق قلت فعليه من  
 الوجهين لا يرى فيها البيع والهبة والتفوق والوقف والارث ونحوها اما على الاول فلان اقامتهم  
 مقام المالك لضرورة صيانة حق المقابلة عن الضياع فيتعذر بقدرها ولا يتعدى الى غيرها  
 واما الثاني فظاهر فيكون الانتقال للاولاد المذكور بما قد اقر به في الارث ولا يجوز  
 بيع ذي اليد بل المراد به شيئا وقية فراج ذي اليد عن التوقف باذن من عينة السلطان وانما  
 مقام فيكون الموقوف في مقابلة رشوة الا ان يتبرع به او يتصدق عليه وهو فقير و  
 قيل جواز البيع قول ابي يوسف وقيل قول الكل وكذلك الهبة ونحوها واما وقفها  
 فانما يجوز باذن السلطان وتعليقه او بالاستئذان منه اذا كان حاجته بالمسلمين الى  
 بيعها كما اذا وقف السلطان ارضا من بيت المال لمصلحة العامة فانه يجوز نقص عليه  
 قاضيا ربع وكثيرا ما يوجد ارض موقوفة منها على مصالح الماجد او على غيرهما ولا  
 يعرف واقفها ولا كيف ما وقفت الا انها علمت موقوفة منذ زمان كثير ولا يحفظ

مصلحة

مصلحة

في حق



ما كان قبل ذلك من قد علم الزمان **فصل** في الجزية  
نوعان جزية وضعت بالشراف فينتقد بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يستدعي المال  
وضعت اذا غلب عليه واقترع على اهلها الجزية اذا وضعت بترافض واصلح لا تتغير  
لان الموجب هو الشراف فلا يجوز التعدي الى غير ما وقع عليه الشراف وقد صالح النبي  
سنة ثمان على الف ومائة ملة وان فتح بلدة عنوة واقترع اهلها بوضع على الظاهر  
في السنة ثمانية واربعين درهما يؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط  
نصفها وهو اربعة وعشرون درهما في سنة يؤخذ منه كل شهر درهم وعلى الفقير القليل  
على الكسب وهو اثنان عشر درهما في كل شهر درهم وظاهر ظاهر ان قد الغنوة  
المتوسط والفقير لم يذكر في ظاهر الرواية فلهذا اختلف الحاشي في ذلك والاقوال  
فيما افقاره في ثلث الطحاوية وهو من مائة عشرة آلاف درهم فصاعدا غني ومملوك  
درهم فصاعدا متوسط ومن مملوك مادون المائتين او لا يملك شيئا فيذكره في الحر متوسط  
على كتابه دخل في اليهود والنصارى من العرب وغيرهم كما في من الغنوة وموسى اما  
اهل الكتاب فلقوله تعالى ولا يدينون دين الحق من الذين ادنوا الكتاب يعطوا الجزية  
يد واما الجوس فلانة عليه القلوة وضعت على جوس وقال شهاب سنة اهل الكتاب  
ودثنه يحيى لقوله عليه القلوة والاسلام اهل كرم في طلبة اذا قتلوها وانت كرم الرب  
ذا دت اليك الجزية والاشن ما كان متوقفا في مائة ولا شخص له والصنع  
الاسم لما كان على صورة الانسان والصليب ما لا يقتل ولا صورة ولكنه يجبه  
كذا في التراج لا وثني عربي لانه النبي عليه القلوة والاسلام بين اظهرا

اقسم والقول بلغة فلوهم يكونه افضى ولا علم مرند عرتي كانه اوجبت لانه كثر ربه بعد ما  
هدى الى الاسلام ووقف على محاسنه فلا يقبل منها الا الاسلام اذ التيف فاما ان يحكموا  
او يقتلوا زيادة في العقوبة وفي الجزية كخيف لهم ويسترق انشاها وطفلهما لانه ابابكر  
رضي الله تعالى عنه فعل هكذا ولا فرية على صبي وامرأة لانهما وجبت بدلا عن القتل و  
القتال وهما لا يقتلانه ولا يقتلانه لعدم الاهلية ويجلو كدمكاتب ويشح كبير ومن  
واعي ومقعد لما سبق وفقر لا يكتب لان علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه لم يوظفها عليه  
ذلك كخوف من القضاة كالارض التي لا طاقه لها كانه الخراج ساقط عنها ورايت لانا لظ  
فانه الذي انقطع عن التمسك للعبادة وخرج عن اهلية الحرب فلا يجب بدلهما ووجوب الجزية  
وجب في اقل الحول ويؤخذ كل شهر فسيطر وعند الشافعي رحمه يؤخذ اذا تم الحول لانه  
في ما لا كالزكوة ولنا انه بدل القتل والقتل واجب في الحال فكذا بدله بخلاف الزكوة  
لانها عبادة فيراعى فيها العسر وهذه عقوبة فيشتد وتسقط بالاسلام او الموت  
عند الشافعي رحمه لا يسقط لانها كالديون قلنا انها عقوبة دينية لم ترفع  
الشر وقد اندفع لثمة بالسلام او بموت ولا فرق في الحفظ بين ان يكون بعد تمام السنة او  
بعضها وتداول الجزية بالتكرار اي بتكرار السنة فحق انمرت سنون ولم يؤدوها تداخلت  
فتسقط جزية السنة الاولى اذا دخلت السنة الثانية فاما عقوبة والعقوبات اذا اجتمعت  
تداخلت كالحمد وهذا عنده خلافا لما فانه عندهما تؤخذ عن السنين الماضية لانهما  
حق واجب في الذمة في كل سنة فلا يسقط بالتأخير وبه اخذ الشافعي رحمه بخلاف ضراة  
الارض فانه يجب بأقل الحول سلامة الانتعاش ولا يجوز اهداث بيعة بغير الباء معبد  
النصارى او كنيسته به لليهود او صومعه ما بنى للتحل فيها في دارنا لا في الامصار  
ولا في القرى وهذا المختار ذكره في فتح القدر وقيل دون القرى والصحاح الاول  
كأنه شرط الوهبانية لانه القرى فيها بعض الشعار فلا يعارض باظهار حقها  
واما اهداث مقبرة فقد شرط في الخلاصة بعدم هوائه وعقول عليه في التفسير  
وغیره وتعداد المقبرة اي لا يتعرض للتقديم اعم طائفة قبل فتح الامام بلدهم  
ومصالحهم على اقرارهم عليها ويجوز ما انهد منها لانه قد يرى القوارث من لدن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا بتركها فهذا يدل على هواز الامارة

اوکاتیبه اوامه اوام وده اوامیریه  
مطلقا اوکاتیبه

قتل و  
 رومن  
 عليه  
 الخليفة  
 الجزية  
 ولله

فمنه  
وغيره  
ان اسم  
الاسم  
فان اسم  
الاسم  
الاسم  
فمنه

وفي الكاف راء  
 ان يكون الحقول  
 حبي وقلت حبي  
 في كذا الاصوال  
 واولون حرف  
 في الكاف راء  
 على حرف راء  
 لو حرف راء  
 في حجابات  
 الاستفهام  
 ابن

دارنا لا في الامصار  
والصهي هو الاول  
بناظرها في الغما  
قول عليه في التفسير  
فتح الامام بلدهم  
لثوارث من لدنه  
يدل على جواز الامارة  
في الامام



لأن البناء لا يقوم أبدًا وأما قوله عليه الصلوة والسلام في الإسلام فاعلم أنه  
من غير نقل لأنه أحداث في الحقيقة وفي الحاشية وإنه اندمجت بيعة أو كنيسة من القديم فلم  
يسنوها في موضعها كما كانت وإن قاموا تحولها من موضع آخر لم يكن ذلك بل يسنوها في ذلك  
الموضع على قرار الأول وينص من الزيادة على البناء الأول ويعتبر الذي عناه في  
البناء فلا يلبس رداء وعمامة ودرع ولا قلنسوة مثل قلنسوة وتناولها  
مثل ففانها ولا ثياب أهل العلم والشرف وسبي ومركبه وسرير فلا يركب فيلًا قتيبه  
لأنه لم يركبوا الجمر عند المتقدمين على سرير كهنة الكاف وأفتار الخنازير ولا  
يركبوا أصلاً إلا لفورة فيركب ثم ينزل في جامع المسلمين إذا مرت به ذكره في فتح القدر  
ولا يحل سلاح ويظهر الكسبي وهو فيض غليظ من الضعف بقدر الأصابع كقوة  
الذي على وسطه فوق ثياب ذوات الزنار المتخذين الأبرص ذكره في الحرب ورب  
طال كالحاف إذا احتاج إلى ركوب حمار أو أبق أو لا يترك أن يركب على الحمار إلا  
لفورة وفي ينزل في الجامع كما ذكرنا ولا يلبس ما يخص أهل العلم والزهد والشرف  
يميز أئمة في الطريق والجامع ويجعل على داره علامة كيلا يقع عليها سائل يستغفر  
بقلبه ويصلي على الطريق ويؤدي الجزية قائماً ولا فذ قاعداً ويؤخذ  
بقلبه ويؤخذ له الجزية يا ذمي أو يا عدي أو يا عدو الله لقوله تعالى يعطوا الجزية عن  
يدهم صاغرة ولا ينقص عهده بالأياد عن الجزية لأن الغاية التي ينشئ بها القتال  
الجزية لا إذا دأبها أو لا إذا بقي فبأفذه الأمان منه جبراً وحرماناً بحسب وقته  
مسلياً لأنه ملائمتها معصية فلا تمنع الحمد ما بقى التزام الجزية بوجوب التبع عليه  
الصلوة والسلام لأنه كزوال الكفر المقارن إذا لم يمنع عقد الذمة فالظاهر كيف يمنع  
والتب لو كان مسلم صلح معه ذكره الأقطعي في شرح القموري وفي التنوير ويؤدب  
الذي ويقاب على كسبة دين الإسلام إذا كنت عليه الصلوة والسلام أو القرآن وقرئ  
به في الجاوي وقرئ بتعزيره في السراج لكن قتيبه بعدده حيث قال قال الحموي كل من  
سب النبي عليه الصلوة والسلام أو نقصه كان ذلك منه كفراً وردة وأما ذمة العدو  
من الكفار إذا فعلوا ولم يخرجوا به عن عهدهم وأمره أن لا يعود وأما عادوا  
عزروا ولم يقتلوا بل بالحق بدار الحرب أو بغلبة على موضع لما رتبنا لأنهم

أما قوله عليه السلام في الإسلام فاعلم أنه من غير نقل لأنه أحداث في الحقيقة وفي الحاشية وإنه اندمجت بيعة أو كنيسة من القديم فلم يسنوها في موضعها كما كانت وإن قاموا تحولها من موضع آخر لم يكن ذلك بل يسنوها في ذلك الموضع على قرار الأول وينص من الزيادة على البناء الأول ويعتبر الذي عناه في البناء فلا يلبس رداء وعمامة ودرع ولا قلنسوة مثل قلنسوة وتناولها مثل ففانها ولا ثياب أهل العلم والشرف وسبي ومركبه وسرير فلا يركب فيلًا قتيبه لأنه لم يركبوا الجمر عند المتقدمين على سرير كهنة الكاف وأفتار الخنازير ولا يركبوا أصلاً إلا لفورة فيركب ثم ينزل في جامع المسلمين إذا مرت به ذكره في فتح القدر ولا يحل سلاح ويظهر الكسبي وهو فيض غليظ من الضعف بقدر الأصابع كقوة الذي على وسطه فوق ثياب ذوات الزنار المتخذين الأبرص ذكره في الحرب ورب طال كالحاف إذا احتاج إلى ركوب حمار أو أبق أو لا يترك أن يركب على الحمار إلا لفورة وفي ينزل في الجامع كما ذكرنا ولا يلبس ما يخص أهل العلم والزهد والشرف يميز أئمة في الطريق والجامع ويجعل على داره علامة كيلا يقع عليها سائل يستغفر بقلبه ويصلي على الطريق ويؤدي الجزية قائماً ولا فذ قاعداً ويؤخذ بقلبه ويؤخذ له الجزية يا ذمي أو يا عدي أو يا عدو الله لقوله تعالى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرة ولا ينقص عهده بالأياد عن الجزية لأن الغاية التي ينشئ بها القتال الجزية لا إذا دأبها أو لا إذا بقي فبأفذه الأمان منه جبراً وحرماناً بحسب وقته مسلياً لأنه ملائمتها معصية فلا تمنع الحمد ما بقى التزام الجزية بوجوب التبع عليه الصلوة والسلام لأنه كزوال الكفر المقارن إذا لم يمنع عقد الذمة فالظاهر كيف يمنع والتب لو كان مسلم صلح معه ذكره الأقطعي في شرح القموري وفي التنوير ويؤدب الذي ويقاب على كسبة دين الإسلام إذا كنت عليه الصلوة والسلام أو القرآن وقرئ به في الجاوي وقرئ بتعزيره في السراج لكن قتيبه بعدده حيث قال قال الحموي كل من سب النبي عليه الصلوة والسلام أو نقصه كان ذلك منه كفراً وردة وأما ذمة العدو من الكفار إذا فعلوا ولم يخرجوا به عن عهدهم وأمره أن لا يعود وأما عادوا عزروا ولم يقتلوا بل بالحق بدار الحرب أو بغلبة على موضع لما رتبنا لأنهم

لأنه صاروا رعا علينا فيعوي عقد الذمة عن فائدة وهي دفع شر الحرب عنا وكذا ينتفض عهده  
فيقتل لو جعل نفسه طليعة للمشركين ثم به الكمال في الغني ويصير كما لم يرد في قتله ودفع ماله  
لورثته وغير ذلك لأنه الحق بالاموات لتباين الدارين لكن لو أسر الذي لا يجبر على الإسلام  
ذكر الحان أدانته كما في الحيط بل يسترق والمكرته يقتل بعد الجبر على الإسلام ولا يسترق  
لأنه كرهه اغلظ ويؤخذ من بن تغلب رجالهم وثانهم ضعف الزكوة وأما ذلك  
أنهم قمعوا من نصارى العرب ذو شوكه فطلب عمر رضي الله تعالى عنه الجزية فاجروا وطلبوا  
أن ياضد منهم كالزكوة من المسلمين فاجروا عمر رضي الله تعالى عنه فاجروا عمر رضي الله تعالى عنه  
أن يلحقوا بالزكوة فصالحهم على أن يضاعف عليهم مثل زكوة المسلمين عني من القيمة  
رضي الله تعالى عنه والمأفود منهم واجب بشرائط الزكوة وأسبابها لا من صلبها  
لعدم وجوب الزكوة عليهم وكذا الجنود والمعتقون فالمراد من نواشيهم وأموالهم  
خلاف أراضيم فيؤخذ فراجها لأنها وظيفة الأرض وليست عبادة ويؤخذ من  
مواليهم الجزية والخراج فلاقا لفرقة فانه يقول يؤخذ منه ضعف زكاته وهو الحق  
في الأرافق ونصف العشر غير ما يجب فيه الزكوة كموالي قريش فانه يؤخذ منه  
الجزية والخراج وقوله عليه الصلوة والسلام يؤخذ من أموالهم الجزية في  
فيجعل موالي الهاشمي كالمهاشمي في هذا الحكم لأن الحماة تشك بالشبهات ويؤخذ  
الخراج والجزية وما أفذه من مال بن تغلب أو من أرض أهلها عنها أو أهلها  
أهل الحرب للأمان أو أفذه من مالا قتال في مصالح المسلمين كيد التنوير مع  
وهو موضع خلاف البلد أي وبناء القنطرة والجور القنطرة ما يكون ركناً والجزية خلاف مثل  
رشد على السفن وقسم على الأبرص ويرفع ذكره في الحاشية وكفاية العلماء والمدرسين و  
المختين والقضاة والعمال والمقاتلة وذكر رتبة فانه ينقص على الآباء فلو لم يعطوا  
فانيهم لا صابوا إلى اكتساب أو ذل أو يغلب على عيشهم أو ملكات منهم في نصف القيمة  
من العطاء لأنه صلة فلا يملك قبل القبض ويقط بالموت ولو مات في آخرها سبقت  
صرف ذلك الما قريب وأختلجوا فيما إذا أفذه أو لها ثمن مات أو عزل قبل مضتها قيل  
يجب رد ما بقى وقيل لا يجب عند ما كان لفتح المحلة إلا عند محذره وأهل العطاء  
في زماننا كما في منج الغفار القافي والمغني والمدرسين ذكره في الحاشية والخراج وقضيتها وشعبها

وأما قوله عليه السلام في الإسلام فاعلم أنه من غير نقل لأنه أحداث في الحقيقة وفي الحاشية وإنه اندمجت بيعة أو كنيسة من القديم فلم يسنوها في موضعها كما كانت وإن قاموا تحولها من موضع آخر لم يكن ذلك بل يسنوها في ذلك الموضع على قرار الأول وينص من الزيادة على البناء الأول ويعتبر الذي عناه في البناء فلا يلبس رداء وعمامة ودرع ولا قلنسوة مثل قلنسوة وتناولها مثل ففانها ولا ثياب أهل العلم والشرف وسبي ومركبه وسرير فلا يركب فيلًا قتيبه لأنه لم يركبوا الجمر عند المتقدمين على سرير كهنة الكاف وأفتار الخنازير ولا يركبوا أصلاً إلا لفورة فيركب ثم ينزل في جامع المسلمين إذا مرت به ذكره في فتح القدر ولا يحل سلاح ويظهر الكسبي وهو فيض غليظ من الضعف بقدر الأصابع كقوة الذي على وسطه فوق ثياب ذوات الزنار المتخذين الأبرص ذكره في الحرب ورب طال كالحاف إذا احتاج إلى ركوب حمار أو أبق أو لا يترك أن يركب على الحمار إلا لفورة وفي ينزل في الجامع كما ذكرنا ولا يلبس ما يخص أهل العلم والزهد والشرف يميز أئمة في الطريق والجامع ويجعل على داره علامة كيلا يقع عليها سائل يستغفر بقلبه ويصلي على الطريق ويؤدي الجزية قائماً ولا فذ قاعداً ويؤخذ بقلبه ويؤخذ له الجزية يا ذمي أو يا عدي أو يا عدو الله لقوله تعالى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرة ولا ينقص عهده بالأياد عن الجزية لأن الغاية التي ينشئ بها القتال الجزية لا إذا دأبها أو لا إذا بقي فبأفذه الأمان منه جبراً وحرماناً بحسب وقته مسلياً لأنه ملائمتها معصية فلا تمنع الحمد ما بقى التزام الجزية بوجوب التبع عليه الصلوة والسلام لأنه كزوال الكفر المقارن إذا لم يمنع عقد الذمة فالظاهر كيف يمنع والتب لو كان مسلم صلح معه ذكره الأقطعي في شرح القموري وفي التنوير ويؤدب الذي ويقاب على كسبة دين الإسلام إذا كنت عليه الصلوة والسلام أو القرآن وقرئ به في الجاوي وقرئ بتعزيره في السراج لكن قتيبه بعدده حيث قال قال الحموي كل من سب النبي عليه الصلوة والسلام أو نقصه كان ذلك منه كفراً وردة وأما ذمة العدو من الكفار إذا فعلوا ولم يخرجوا به عن عهدهم وأمره أن لا يعود وأما عادوا عزروا ولم يقتلوا بل بالحق بدار الحرب أو بغلبة على موضع لما رتبنا لأنهم



هذا هو الحق لا يخفى على من عرف الحق

الكامل وفي العبادية المؤذن والامام اذا كان له ما وقف فلم يستوفى حقه ما تافاه يعطى لانه في معنى  
الصلة وكذلك القاف وقيل لا يعطى لانه كالليرة ومثله في التور وظاهره يغيد رجاءه الاول  
وفي العدة كما في منى الفخر امام المسجد اذا رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يثبت  
من غلة بعض السنة والعبارة لوقت الحصاد فانه كان الامام وقت الحصاد يرفع في المسجد  
يستحق قصار كالحزبية وفوق القاف في ظلال السنة وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن  
محمود قرية فيها اراضي الوقف على امام المسجد يعرف اليه غلتها وقت الادراك فافذ الامام  
الغلة وقت الادراك وذهب عن تلك القرية لا يسترد منه حصته ما بقى من السنة وهو  
نظير موت القاف وافذ الرزق ويحل للامام كل ما بقى من السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم  
في طلبه العلم في المدارس وفي فوائد صاحب الحيط المؤذن والامام ان كان له ما وقف  
فلم يستوفى حقه ما تافاه يعطى وقيل لا يعطى وفي الحادى ولا شيء لاهل الذمة في بيت مال  
المسلمين الا ان يكون ذميا يملك لصنعه فيعطيه الامام فيه قدر ما يستحقه

**المرتبة** هو في اللغة الرأب مطلقا وفي  
الشرع الرأب عن دين الاسلام وركنها اربعة اركان على التمسك بعد الايمان بشرط  
صحتها العقلية لا تصح ردة الجنون والصبى الذي لا يعقل ولا يبلوغ ليس بشرط  
لصحتها عند ما قلنا لا يوسف ردة السكران الذاهب العقل والطوى فلا  
تصح ردة المكره ذكره في البدايع من ارتد العياذ بانه تعالى يحرض عليه الاسلام  
استحالة ان رجاء العود الى الاسلام ثابت لا فتمتالة الردة باعتراف ولكن لا يجب  
لان عرف الاسلام هو الدعوة وقد بلغته ودعوة من بلغته الدعوة غير واجبة وفي  
الحانية يحرض عليه الاسلام في كل يوم من ايام القابل وتكفي شهادته بان كان في  
استعمل قبل ثلثة ايام فاذا لم يستعمل لا يعمل في ظاهر الرواية بل يقتل من ساعة كما  
في الجامع الصغير الا اذا كان الامام رجلا مسلما كما في البدايع واذا استعمل كان  
الاموال واجبا على ما يفيد ظاهر ما في المصوطة وعند الامام الاستحباب مطلقا  
فان تاب فيها والآيات اخر قتل لقوله عليه الصلوة والسلام من بدل دينه فاقتلوه  
رواه احمد والنسائي وغيرهما وتوبة بالتبني عن كل دين سوى الاسلام او عا  
انتقل اليه من الكفر والتبني عن ذلك يكون بعد الاتيان بالشهادتين كما في العناية

هذا هو الحق لا يخفى على من عرف الحق

كما في العناية وفتح القدير وفي شرح الطحاوى كما في الحرسى ابو يوسف روي كيف يعلم فقال  
ان يقول الشاهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويقر ما جاد من عند الله ويقر  
من الدين الذي انحل وقبلة قبل العرض ركل ادب فيكره كراهية تخرجه وهو مبعث على  
القول بل تحباب العرض واما على القول بوجوده فيكره كراهية تخرجه ذكره في فتح القدير  
لاخلافه فيه بوجوده الجلي وزول ملكه عن ماله زوالا موقوفا فان استلم عاد ملكه وهذا  
عند ابيه فينفذ روي وعند ما لا يزول ملكه لانه ملكي محتاج فيكون كامل الاهلية وذلك بقا ملكه  
ولانه الملك عبارة عن القدرة والاستيلاء وانما يكون ذلك باعتبار العصم وقد زالت عصمة  
بالردة لانه يصير يمار يتاح يقتل وكذا عمره سال لانه تبع لها فان استلم جعل العارضا كان له  
في حق هذا الحكم فصار كان يزل مسلما ولا يحل بالسب وان مات او قتل على ردة او طوى بدار  
الحرب وحكم به ان الحياة استقر اذ فعل السب غلته وزال ملكه وانما قيد به لان طوة  
قبل الحكم ليس بموت اتفاقا فصار قبل الحكم كالمفقود المتردد بين كونه حيا وبين كونه ميتا  
فالقضاء بالحق صار روي جانب عدم الرجوع الى دارنا فيستعد موتة ثم اختلف الشيوخ  
في حكم تبرئة فقال ابو يوسف روي من جمع المال كثر من وجب عليه القصاص وقال محمد روي  
هو بمنزلة الخبيث فيكون من الثلث لكونه على لثرف التلغ ويحيى في المقتى عتقه مدبره من  
ثلث ماله وان مات اولاده من جميع المال وطقت ديونته لانه في حكم الميت والدين المؤجل يصير  
بموت المديون وعند الشافعي روي يبقى موقوفه كما كان وكب اسلامه لو ارثه المسلم اتفاقا  
ولا يكون فيثا عندنا ان لا يستصحبه عند طوة وكب ردة في عنده وقالوا اذا قتل  
او مات طاهرا لو ارثه المسلم وقال الشافعي روي طاهرا في ويقض دين اسلامه من كب المسلم  
ودين ردة من كبها ان الردة والبدية بقضاء الدين فيها روايتان عند ابي حنيفة روي  
في رواية يقض دينه من كب الاسلام فان لم يقضه يقض من كب الردة لان كب الاسلام  
ملكه الموروث وكب الردة في الدين متعلق بالمال الموروث الا انه اذا اخذ قضاءه  
من يقضه من كب الردة كذا في مات ولا وارث له يكون له للمسلم ولو كان عليه دين يقض منه وفي  
رواية يقض من كب الردة فان لم يقضه من كب الاسلام لان كب الردة فالصحة وكب  
الاسلام في الورثة لزال ملكه بنقض الردة فقضاء الدين من صفة او من حق الورثة  
توقف بيعه وشراؤه واجارته ورجعة ورهنه وعتقه وتبنيته ووصيته فان لم

هذا هو الحق لا يخفى على من عرف الحق



على السلاطنة  
فلو كان لا ينفذ  
بالأمر من

حتى هذه العقود وان مات او قتل او كثر ملك لم يلحق بطلان وهذا عند الامام وعند  
بعض مطلقا لان القسي يعتمد الاصلية وهي موجودة فيكون في طبا والنفاذ يعتمد الملك وهو  
موجود لقيامه قبل موته الا ان عند ابو يوسف في صحة ما تضمنه من القسي لانه الظاهر بعوده الى الاسلام  
وعند محمد في صحة ما تضمنه من الرضا لانه ينفذ في القتل ظاهر او لا ان كان في المحرم في ايدينا  
يتوقف تصرفه لتوقف حاله بعد القتل والاسترقاق والمرتبة ايضا في محرم في ايدينا ولهذا  
يقول القتل لا يجب الا على اربعة احوال في سبب لزال ملكه وبطلان تصرفاته وقالا لا يزول  
ملكه عن حاله لما سبق ويقيم ديونه مطلقا سواء كانت لازمة في الاسلام او في الردة من طلاكسية  
كسبه في الاسلام والردة لشبهت ملكه فيها وطلبا لرداء المسلم فملكه في حال الاسلام لانه ملكه في  
كسب الردة باق فلهذا ينفذ تصرفه ولو لم يخر عليه فينتقل بكونه الردة ويستند التوريث  
الى ما قيل ردة لانه سبب الموت فيكون توريثه من مسلم في الردة واعتبر كونه وارثا عند  
الحاق لانه هو السبب والقضاء يعطيه الاحتمال واما ابو يوسف في عند الحكم به لانه يصير ميتا  
وتصح تصرفاته كالبيع وغيره مما سواه اسم او اسم ولا يتوقف غير المخاصمة واما  
فتوقف بالاتفاق لانه يعتمد المساواة ولا مساواة بين المسلم والمرتدة ما لم يعلم  
ان تصرفاته المرتدة على اقسام نافذة بالاتفاق كالاستيلاء والطلاق وباطل بالاتفاق  
كالنكاح والبيع ويوقوف بالاتفاق كالمخاصمة وتختلف في توقفه وهو في الردة من الترميم  
فانه موقوف عنه ونافذ عنه مما لم يترق القسي عند ابو يوسف في ينفذ في الردة  
من القسي صح تصح تصرفاته من طل المال لانه الظاهر بعوده الى الاسلام بارالة الشبهة  
يلو ببعثي الحشر في السلاطنة وكثير في الرضا عند محمد في ينفذ كما ينفذ من الرضا  
يعتبر من الثلث لانه الغالب انه لا يترك ما انتقل اليه فكان ظاهر حاله التلف وقد ذكرنا  
يصح اتفاقا بين الثلثة استيلاءه وطلابه وقبول الهبة لانه لا يفتقر الى حقيقة الملك  
تمام الولاية وتبطل بالاتفاق كالمساواة وبجدة لانه يعتمد الملة ولا ملة له وتتوقف مفاوضة  
ونشره ارادة المسلم الى الامانة او قتل وهي في الردة فان عاد مسلم بعد الحكم بلحاقة اقد  
ما وجد به باقيا في رد واره لان الوارث خلف عنه في الملك واذا وجد الاصل بطل الخلف و  
لكنه انما يعود الى ملكه بقضاء او رضا وقيد بما وجد لانه الوارث لو ازاله عنه ملكه لا ينفذ  
لانه صار له بقضاء القاضي ولا ينفذ عنقه مدبره واج ولده لانهم عتقوا بقضاء القاضي

يعتبر تصرفه  
من ماله

انما هو  
موقوف  
لانه لا ينفذ  
من ماله

كالعبد المبيع اذا اوفى  
قبل ان ينفذ فخطب  
البيع لا يبطل بطلانه  
يعوده من ربا

القاضي والعق لا ينفذ بعد وجوده وادب عاد قبله قبل الحكم بلحاقة فانه لم يرتد حتى لا يعتق مدبره  
واج ولده ويمنح الوارث ما انتل في امانة القاضي شرطا لبطان هذه الاصل لان كون المرتد ميتا  
بالحق بدار الحرب مجتهد فيه اذ الشافعي في مخالفة فلا بد من القضاء لئلا يدبره واره الردة  
لا تقتل عندنا خلافا للشافعي في فانه تقتل لعدم قوله عليه الصلوة والسلام من بد ادبنا فقتله  
ولنا قوله عليه الصلوة والسلام لا تقتل المرتدة ولان الاصل تأخير الاجرة الى دار الآخرة اذ جعلها  
محل للمع والابتلاء وانما عدل عنه دفعا لشرناج وهو الجواب ولا يتوقف ذلك في التمسك بعد  
صلامة البيعة بخلاف الرجال فصارت ردة اصلية ولا فرق في ذلك بين ارجة والامة في الردة  
به في الردة بالشر اختلاف في القسي في القتل كما سيجي بل كسبه صح تنوب وتنوب طل  
ايام مبالغة في الحمل على الاسلام ولا يبالى ولا يتاخر ولا يتاخر ذكره في الحجة والامة المرتدة  
بغير ماله لا على الاسلام وتنوب في طل بغير مبالغة في الحمل على الاسلام وينفذ مع تصرفاته  
في ماله لانه لا تقتل وملكه باق وجميع كسبه ان كسب الاسلام وكسب الردة لو ازاله المسلم  
اذا ماتت ويرثها زوجها وان اردت رضة لان اردت صح وماله باق في الردة ولا ينفذ  
ردة كانه اداة ذكره في المبسوط وفي التتارخانية بخلافه في الردة وفي الردة بغير ماله  
اظهارها كالقيل فانه ولدت امة فادعاه الى الولد يثبت نسبه وادعاهما والولد من ماله مطلقا  
ان سواه طالع بغير الارث والولادة اقل من ستة اشهر واكثر ان كانت الامة مسلم لان الولد  
يتبع غير الابوين دينا فينتبع الا في طلع مسلم والمسلم يثبت المرتدة وكذا ان كانت امة نصرانية صح  
اذا ولدت فادعاه فموا بنة وآرته الا ان ولدت لاكثر من نصف حول منذ ارتدت فانها اذا ولدت  
لاقل من ستة اشهر كان العلوق في حاله الاسلام فيكون حلالا في المرتدة وان طالت لاكثر من  
كالعلوق من ماله المرتدة فينتبع المرتدة لانه اقرب الى الاسلام من الاية لانها في طلع حاله ان  
سلم فاذ كان في الردة لا يثبت لانه المرتدة لا يثبت المرتدة وان كثر الحرب بماله فظهر عليه  
توكل المال في الردة لا يسترق ولينص عليه الا الاسلام او التمسك ويكوز ان يكون المال  
في ثادون النفي كشر في العرب فان كثر المرتدة بدار الحرب في جميع بعد الحاق بدار الحرب المادار  
فذهب به الى ماله وادخله دار الحرب فظهر عليه ان المال فهو لو ازاله قبل القسم بلا شيء وبجدة بعد  
القسم وان كثر المرتدة بدار الحرب وله عبد في دار الاسلام فقص بعبده لانه في كاتبة الابن في  
المرتدة مسلم فبطل الكتابة والولادة اي المرتدة لانه لا وجه لابطال الكتابة لعدم دليل

وكيف  
انما  
في الردة  
من ماله  
لا ينفذ  
من ماله  
لا ينفذ  
من ماله



منفذ وهو القضاء بلحاظ فحطنا الوارث الذي خلفه كالوكيل من جهة وهو حق العقيدة في جميع  
 الموطن والولاء لمن يقع عنه العتق عن نظيره الحاتب اذا كانت عبده ثم عجز وفخت الكتابة  
 الاولى تقع الثانية على حالها ويكون بدل الكتابة وولادته لمولاه ومن قبله رتبة فقط فقتل على  
 رتبة او كق بدار الحرب قديمة في كتب اسلام فاقصة وهذا عند وقاله في كسبه مطلقا  
 فيما كتب في حاله الاسلام والرتبة جميعا لان العداقل لا تعقل المرتبة لعدم الفترة فيكون  
 في ماله فاقصة في حاله عند بها المكتوب في حاله الاسلام والرتبة جميعا لتعقد تفرقة في حاله  
 في هذا في الارث في الحال عند بها وعند ماله المكتوب في حاله الاسلام فاقصة لتعقد تفرقة  
 في تلك الحالة دون المكتوب في حاله الرتبة فتعقد تفرقة فيها ولهذا كان الاول ميراثا عند  
 والثاني فينا ومن اى مسلم قطعت يده عند افارته بعد القطع والعياذ بالله تعالى ثم سرى  
 القطع الى النفس ومات منه او كق المقطوع يده بدار الحرب ثم جاء الى دار الاسلام  
 ثم سرى القطع الى النفس ومات منه فقصص دية وهي دية اليد لو رثته هو لا يرضى القاطن للترية  
 الى النفس شيئا وان اسلم المرتبة المقطوع يده في دار الاسلام بدون كفاة حقيقة او حكمي كما  
 اذا لم يرضى بلحاظ فقتل في حاله الدية عند بها وعند محمد بن زفر نصحا وهو القياس  
 لان اعتراض الرتبة اهدر الترية فلا يخلب بالاسلام الى القيان كما اذا قطع يده رتبة مالم  
 ولها ان الجناية وردت على محل معصوم وتمت فيه فيجب فمالة النفس كما اذا لم يتخلل الرتبة  
 وهذا لانه لا يعتبر لقياس العمة في حال بقاء الجناية وانما اعتبر قيامها في حال انعقاد السبب  
 فمن حال ثبوت الحكم وحالة البقاء معزل من ذلك فصار كقيام الملك في حال بقاء العمة فماتت  
 رتبة ملك بدار الحرب والكتب مالا مأخوذ بماله وعرض عليه الاسلام فاقب وقتل على رتبة قبل  
 لا تؤثر في الكتابة لمولاه والباقي من ماله لو رثته اى الحاتب لان الحاتب انما يملك الكسبه بالكتابة والرتبة  
 وله للولد في دار الحرب فظهر عليه جميعا فالولد ان في اى يكونان رقيقين لان المرتبة  
 تسرق والولد يبعح الا وكذا اوله الولد وتجر الولد على الاسلام لاوله وانما لا يجر ولد الولد  
 لانه اما بالتبعية كجده او لابي له لا سبيل الى الاول مع وجود الاب ولا الى الثاني لان رتبة ابيه  
 كانت تبعا والبيع لا يبعح فصوصا ان اصل التبعية ثابتة على خلاف القياس لانه لم يرتد  
 حقيقة وله اعجز بالحسن لا بالقتل بخلاف ابيه واذا لم يبعح الجدة يسرق او توضع عليه الجزية

وانما يرضى  
 انما يرضى  
 فقتل على رتبة  
 فقتل على رتبة  
 فقتل على رتبة

في حاله الجناية  
 في حاله الجناية  
 في حاله الجناية  
 في حاله الجناية

في حاله الجناية  
 في حاله الجناية  
 في حاله الجناية

الجزية او يقتل لان ملكه في حكم سائر اهل الحرب اذا اسروا واما الجدة فيقتل لانها لانه المرتبة  
 بالاصالة او يسلم وفي رواية الحسن بن محمد ولد الولد ايضا وهذا بناء على ان ولد الولد لا يبعح  
 الجدة في الاسلام في ظاهر الرواية ويتبع في رواية الحسن بن محمد واسلام الصبي العاقل المجتزئ  
 وهو من يبلغ سبع سنين فما فوقها فيجب عنه التلوة لانه عاقل في الله تعالى عند اسلامه  
 صباه وهذا بن سبع سنين وصح التبع عليه التلوة والتلاوة اسلامه وافتخاره  
 بذلك مشهور حيث كان يقول سبحانك على الاسلام طرا غلاما ما بلغت اوان علمي  
 ولان اصل الاهلية ثابتة فيه لكونه عاقلا مجتزا فيصير ايمانه لكونه نفعيا محض في الدنيا  
 والاخرة وما يلحق من شايه فمن ماله الارث ووقع في الخوف بينه وبين ابيه  
 الحركه في حاله لا يبالى به لانه المنظور اليه الموصوفات الاصلية وكذا رتبة صحيحة لانه  
 بمنزلة طلبة الاعتقاد وهو بمنزلة العقل واللسان آلة وعلامة والصبي صار مولى  
 عليه لقصور اهليته وصار وليا لكونه صاحب اهلية فلا يتنافيان خلافا لما لا يرضى  
 في حالة ارتداده عنده ليس بارتداد لانه فرخص والصبي ليس اهلالة طارئة  
 وان طار اسلامه اسلاما وعند زفر والشافعي في كلاهما غير صحيح وقيد بالعقل لان  
 ارتداد الصبي الذي لا يعقل غير صحيح لان اقراره لا يدل على تغير العقيدة وكذا الجنون  
 والسكران الذي لا يعقل وخرج عن هذا اسلام السكران فانه صحيح وتجر على الاسلام  
 بالحسن او التهديد او كونه ولا يقتل اياه لوجود البنية في صحة رتبة وفي القيل  
 يقتل وفي الجمع واذا تنقروا يهودى او بالعلى ان تعود نفاقه ترك على حاله ولا يجر على  
 الاسلام عندنا وعند الشافعي في كبر عليه لانه الكفر يمل مختلف مع لا يتوارثون  
 قلنا ان الكفر ملة واحدة فيجوز التوارث بينهم وقوله لا يتوارثون اهل ملتهم  
 المراد به الاسلام والكفر واعلم ان كل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا الظاهر بسبب  
 التي صلي الله تعالى عليه وسلم والشيخي في الله تعالى عنهما او احد هما والتمس  
 وكفره والرتبة اذا اذ قبل التوبة ثم عندنا في السبب والبغض يقتل مولا  
 ولا تقبل توبته في اسقاط القتل هكذا ذهب اهل الكوفة ومالك بن نضر عن ابي بكر  
 الصديق في الله تعالى عنه ولا فرق بين ان يجي تأثما من نفسه او يشهد عليه بذلك بخلاف  
 غيره من المكفرات فانه لا يثار فيها توبة فلا نعل الشهادة معجزة قالوا يقتل بغيره

في حاله الجناية  
 في حاله الجناية  
 في حاله الجناية

في حاله الجناية  
 في حاله الجناية  
 في حاله الجناية



من سب النبي عليه الصلوة والسلام وان سب سكرانا لا يعفى عنه ولا بد من تعقيد كذا  
في منج الغفار بما اذا كان سكره بسبب محظور باشره فحتم بالاكراه والافعال المحظورة  
قال الخطابي لا علم احد اذ الف في وجوب قتله وانما مثله في مدة تقبل توبته في الخط  
قتله ذكره في منج العبد وعزاه البرازة الى القمار المحلول ويزن به في الفوائد الربنية  
وفي شرح الطحاوي من سب النبي عليه الصلوة والسلام او نقصه كان ذلك منه ردة وعلم  
حكم الحرمة يبرهن في وجوب القتل لا في قبول التوبة لا لشيء وانما سب النبي به فقد  
نفي في الخلاصة وغيره بان الرافض اذ ايت النبي او لعنه كغزو ارض فيضل  
عليها عليهما فبئس في وجوب الجور من سب النبي او طعن فيها كغزو ارض فيضل  
رجوع وتاب وجدد الاسلام هل تقبل توبته قال القدر الشهيد رجوع لا تقبل وبه افند  
الفتية ابو الليث السمرقندي رجوع وابو نصر الدبوسي رجوع فمما احتجوا للفتوى وبهذا  
مقوى القول بعد قبول توبته من سب صاحب الشريعة وهو الذي يجب ان يقول عليه  
في الافناء والقضاء رعاية جانب ضرورة الرسالة المخصوص بكمال الفضل والتبالة وتعليم الشريعة  
واما بلا خلاف واعتقاد ابا حنيفة كذا فاعل سواه اعتقد تحريمه ولا يقبل توبته طاهر بن  
اذا افند قبل توبته وقال الفقيه اذا تاب قبل ان يؤخذ تقبل توبته ولا يقبل وان افند ثم تاب لم  
يقبل توبته ويقبل وكذا الحناني اذا افند قبل التوبة يقبل ولا تقبل توبته وكذا الداعي الى الحاد  
والاباحي لا تقبل منهما التوبة ويقبلان كذا افند به الامام عزة الدين الكفوري رجوع وتقبل  
الشهادة بالردة من عدله ولا يعلم في الحان الا الحار في فاته عنده لا تقبل في الفعل الا  
اربعة قياسا على الزنا اذا شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعزى له بالكذب  
الشهدو بل لان انظاره توبة ورجوع كذا بالنسبة الى القتل لا بالنسبة الى سبونه  
ارائه وتوصل من ذلك ان تعلم صفة الايمان وبما فيه فصلا لصل اهل السنة والجماعة من اهل  
الابور والكلف في تصانيف وكذا لا حجة في ذلك ان يقول ما اراد الله تعالى به قبله وما  
نما في غرضه من اعتقاد ذلك بقلبه واقر بلسانه كان ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكل  
وروي الطحاوي رجوع عن مشايخنا رجوع لا يخرج من الايمان الا بخود ما ادخله ولا يخرج منه  
الا من الباب الذي دخل فيه وهذا الاقرار والتصديق وبها قائمان في ما يتبين انه ردة  
حكم وما يشك في انه ردة لا يثبت لانا الاسلام الثابت لا يزول بالشك في ان الاسلام يعلو

يعلو وتوان في المسئلة وجوبها بوجوب التكفير ووجه واحد يمنع عن التكفير فعلم المفتح ان يميل الى  
الوجه الذي يمنع من التكفير حسنا للفقهاء بالمسلم ثم ان كانت نية الغافل الوجه الذي يمنع من التكفير  
فموسم وان لم يكن لا يمنع حمل المفتح كلامه على الوجه الذي لا يوجب التكفير بينه وبين الله تعالى  
فعليه التوبة والرجوع عن ذلك وتجديد التكاليف بينه وبين الله تعالى واعلم ان بعض هذا علم الله  
ابواب منها ما يكون فظا لكن لا يوجب الكفر فيؤثر قاله بالاستغفار والرجوع احتياطا  
منها ما يكون كذا اختلاف فيؤثر بتجديد التكاليف والتوبة احتياطا ومنها ما هو كذا بالاتفاق  
فانه يوجب احتياطا جميعا لانه لا يقضيها الا الجحيم لانه بالكفر بعد الايمان صار كانه لم يزل  
طافرا واسمه هو غنى فعليه الجحيم ويكون وطؤه مع اراة زنا والولد المتولد في هذه الحالة  
ولد الزنا فيؤثر بتجديد التكاليف والتوبة والرجوع وجوبا ويقبل ان داوم على ذلك ولا يقبل قاله  
ولا يكون جهلا عذرا وهذا كما انكر الحكم الثابت بالآية والسنة المتواترة والابحار القطعية  
مثل القلوة والقبور والزكوة والنجس والغسل من الجنابة او الحيض والوضوء وبعد الحدث  
وكذا الواكراية من الخراف او سجنها او استخفاف سنة او حديثا او سمع حديث النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم فقال سمعناه كثيرا بطريق الاستخفاف وكذا اذا لم يؤمن بان نبينا قائما  
الرسول لا ينبغي له ان يكون مؤمنا لانه معلوم منه دينه عليه الصلوة والسلام  
بالضرورة انه عليه الصلوة والسلام قائم الانبياء والرسول لا ينبغي له ان يكون عيسى ينزل من  
السماء ويدعو الى الشريعة فيكون كواحد من الله ما حيث انه يتبعه ويكفي تحرف اسم وكذا  
لو لم يقر بعض الانبياء او عاب سنة من سننهم وماتوا بالتوحيد وتجدد الرسالة طاهر  
والنصارى لا يصير لهم بشهادة التوحيد فيشهد ان محمد رسول الله وكذا لا يكفر في الامم  
لو انكروا فلا بد ان يكونوا فلا بد من عرف الله تعالى عنهما وكذا الاستهزاء بالعلم والعلماء والشراف  
العلوية وفي العبادية من استخف العالم طلق اراة لانه اهانة العلم واهانة العلم  
العلماء كز بالاتفاق وكذا الوعظ عليه فيم فتوى الائمة فردتها لردده حكم الشرع وكذا  
لو القاها على الارض للاستخفاف وكذا الواسم والاريا وقد علم في دين النبي عليه الصلوة  
والسلام تحريم كتمان الحار او شرب الخمر او اكل الميتة او الخنزير من غير ضرورة وفعل هذه  
الاشياء بدون الاستحالة في ذلك الوقت فوضع قلفه الجحيم على راسه او ليس  
الشرع في ان قصد به القسبة يكفر كما لو ترنر زنا النصارى وكذا الواكراية في النيروز

مطلب

مطلب

مطلب



شيء ما لم يكن يشترطه قبل ذلك اليعود ان اراد به تعظيم ذلك اليعود كما يعظم المشركون وان اراد به الاصل  
والشعير لم يكفر ولو اهدى يوحى النور والامانة ولم يرد تعظيم ذلك اليعود لكن في ذلك على ما  
بعض الناس لا يكفر ولكن لا ينبغي ان لا يفعل ذلك اليعود فاقته ويغفل قبله او بعده وكذا لو  
انكر القيمة او الجنة او النار او الميزان او القواط او الحيا او القضاة المكتوبة فيها اعمال  
العباد الكافر اذا نوى الايمان لا يصير مؤمنا ولو نوى المسلم ان يكفر يكفر في الحال ولو فطر  
ببالة اشياء توجب الكفر لو تكلم بها وهو طاهر لذلك لا يفرقه وهو محض الايمان وفي المحيط  
من انه بلغظ الكفر مع علم انما كثر ان كان على اعتقاد لا شك انه يكفر وان لم يعتقد او لم يعلم  
انما طم - الكفر ولكن انما يباحه اختيار يكفر عند عادة العلماء ولا يحد ربا بل وان لم يكن مقصدا  
في ذلك بل اراد ان يتلفظ افرحى على ان لفظ الكفر لا يكفر كذا في ايمانه او قال  
انا مؤمن ان شاء الله الا ان اوله فقال لا ادرى افرحى من الدنيا مؤمنا لا في الكفر ولو  
قال لا ادرى اصحح ايمانه لا في الاضطرار ولو وصلت الردة من الزوجة قال بعض مشايخنا  
لا يعمل في فساد النكاح ولا يؤثر بغيره سدة الباب عليها والقاضي يؤد بها مع  
ترجع من ذلك وسلم واليه حال الحال الشهيد والشيخ الامام اسمعيل من مشايخ فخران  
عادة علماء فخران يؤد بغيره في فساد النكاح وهو ظاهر المذهب وهو القياس  
وعليه الفتوى لكننا نجر على النكاح الزوجين الاول واذا اخل بفرقة النكاح فهو فرقة بغير  
الطلاق بخلاف اربعة الزوج فانه طلاق عند محمد بن خلفا لهما الرضا بكفر فخر  
بالاتفاق واما الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا فيه وذكر شيخ الاسلام فواهر زاده في  
شرح التمهيد ان الرضا بكفر الغير انما يكون كذا اذا كان يستجيز الكفر ويحسب انما اذا كان  
كذلك ولكن احب الموت او القتل على الكفر لمن كان شررا مؤذيا بطبعه في ينتفع بفرقة  
فقد لا يكون كذا يدل عليه قصة موسى عليه الصلوة والسلام قال صاحب الذريعة وقد  
عثرنا على الرواية عن محمد بن عيسى راجع ان الرضا بكفر الغير كذا في تفصيل له قالوا لفتنه  
وان كان عليه وجه اللعب لو قال كافر لم اعرفه على الاسلام في اسم فقال لا ادرى  
او انت اهل فلان العالم في يعرف عليك الاسلام او قال كافر في المجلس وقصد ان يعلم  
فقال له اطلب الى اهل المجلس يكفر في هذا ولا ينبغي للمسلم ان يتعدى هذا الحد صبا

مطلب

صبا ما وما فانه سبب العصية بدعاء سيد البشر صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم انما اعوذ  
بك من ان اشرك بك شيئا واستغفر لك ما اعلم انك انت علام الغيوب  
**البغاة** جمع الباغى من البغى وهو التعدي وكل مجاوزة واخر اطاع المقدار الذي هو  
الشيء كما في القصاص ومثله في القاموس وفي فتح القدير لغة الطلب ثم استمر في العرف في  
طلب ما يحل من الجور والظلم وفي عرف الفقهاء وقوعه في جوارح طاعة الامام واعلم  
ان الخارج عليه عن طاعة الامام ثلثة قطاي الطريق وقد علم حكمهم وقواربهم وبغاة ورفق  
بينهما كما في فتح القدير بانه الخوارج قد اهل منهج وجمية في جوارح عليه بتاويل يردونه  
على باطل كذا وعصية يوجب قتاله بتاويلهم يستحلونه دماء المسلمين وادوالهم ويسبون  
نساءهم ويكفرون اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وحكمهم عند جمهور الفقهاء و  
المحدثين حكم البغاة وذهب بعض المحدثين الى كفرهم قال ابن المنذر لا اعلم احد  
وافق اهل الحديث على تكفيرهم وهذا يقتضي نقل اجماع الفقهاء وفي المحيط ان بعض  
الفقهاء لا يكفرون احد من اهل البدع وبعضهم يكفرونهم ان قالوا ببدء عتهم دليلها قطعيا  
ونسبه الى اكثر اهل السنة والنقل الاول اثبت نعم كرتا يقع في اهل المذاهب تكفير كثير  
لكن ليس من علماء الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمحققين  
عن المجتهدين ما ذكرنا وابن المنذر اعرف بنقل مذاهب المجتهدين وما ذكره محمد بن الحسن  
من حديث الحرفي يدل على تكفير الخوارج واما البغاة فتقع في جوارح الامام العدل  
ولم يستحقوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسبي ذراتهم وفي التفسير بصير الامام  
امامنا بالمباينة مع من الاشراف والاعيان وبارئ ينفذ حكمه في رعيته فوق ما في قبره  
جبروت فانه بايع الناس ولم ينفذ حكمه فيهم لعمري لا يصير اماما فاذا صار اماما فجار  
لا ينزل ان طاعة له قدرا وعلية والا فيقول قرآن في الخائفة اذا فرغ من سلجونه عن  
طاعة الامام الحق طائفة انهم على الحق والامام على الباطل متمسكين بتاويل فاسد فان لم  
يكن له تاويل فاسد في حكمهم الاصوص وتخلوا على بلد دعاهم الامام الى العود الى الحق  
وكشف شبهتهم فانما اجابواهم المراد وحصل الالتئام فانه قالوا فعلنا بظلمك فالامام  
يستنزع من الظلم ولو لم يستنزع وقاتلهم فالناس لا يدينون الامام ولا البغاة ولو قالوا  
فعلنا لان الحق معنا وادعوا الولاية فله ان يقتلهم وعلى الناس ان يعينوه لانهم بغاة

ولما فرغ من بيان  
العباد مع الله  
شعير في بيان  
وجهها ومعها  
من البغاة  
مستند

مطلب

انما يستندوا  
اليها في فهم  
من طاعة الامام















ولا يملكه على شرط  
مطلقا سمي  
شرط او شرط  
وقد انشأ  
لا يجعل الا  
وكذا نذب اخذ الضال وهو من ضل عن طريق المنزل غير قصد لانه في احياء لا يقال الضياع و  
قيل تركه ان الضال افضل لانه لا يفتق على مولاه وهو يطلبه فيه ولا كذلك الا بق وفي التنوير  
افذه فرض ان ضايعا وهو ان افذه لنفسه ويرفع الى الحاكم لانه لا ياتي في مال الغائب  
فيجب الا بق دون الضال كما ذكرنا ولم نردده الى مالك بنفسه او نائبه سواء كان الا بق محجورا او  
ما دونها او مدبرا او اية ولد لانهم مملوك كما يحصل به احياء المالية عن هذا الوجه بخلاف المالك لانه احق  
بها سب لانه غير مملوك يد امن مدة سوا اكثر ابعون درهما وهو بمنزلة تحقق الجعل وان كان الراد  
صبي او عبدا لانه الصبي من اهل التحقيق الا بالرجوع وكذا العبد الا ان الجعل لمولاه لانه ليس  
اهل ملك المال وان كان قيمة اى الا بق اقل من اربعين وقد رده من مدة من مائة سنة فقيمة جعله  
درهما عند محمد و عند ابو يوسف ر و اربعون لانه مدة رثا بلا تعرض لقيمة الا بق في ابتداء  
وكمه ر و ان ايجاب الجعل كان لاصياء صغرة الناس نظر اليه ولا نظر في ايجاب اربعين برذالا  
يساويه ولا في ايجاب الجعل المستغرق للقيمة فوجب ان ينقص منها درهم ليحصل شيئا من النظر للمالك  
وذكر في البداية الاستحباب ان الا باع مع محمد ر وفي اليه فكان هو المذهب لكن الذي عليه اهل الفتوى  
قول ابو يوسف ر فينبغي ان يعول عليه لموافقة النص وان رده من دون اى مدة الترخيب  
كما اذ رده من نصف ميرة سوجب عشرة درهما وان ابق منه لا يضمن ان الشاهد افذه  
لم يردده لان الا بق امانة على تقدير افذه بالاشهاد ولم يتعد فيها والاى وان لم يشهد فلا شيء  
لانه لا يترك الاشهاد ما رغبنا كما لم يكن له شيء بعد الاشهاد ان ابق لعدم الرد الى مولاه و  
يضمن ان ابق منه وهذا عند هذا خلافا لابي يوسف ر فانه الاشهاد ليس بشرط عند فلا يضمن ويتحقق  
الجعل اذ اردته وجعل عبد الرهن على الرهن اى لو ابق العبد اخرجوه فذه فاجعل على الرهن  
لانه وجوب الجعل للراد باصابة مالية العبد ومالية حق الرهن اذ وجوب الرهن بثبوت يد المهيبة  
للمرته من المالية وكان الراد مملوكا فيجب الجعل وهذا اذا كانت قيمة مثل الدين او اقل منه  
وان كانت اكثر فبغير الدين عليه والباقي على الراى لانه قد بالغت في الضمان وجعل العبد الا بق  
الجا فظاء على المولى ان افذه له لعوده اليه وعلى الجناية ان دفعه الى الجناية لعوده  
اليه فلو دفع المولى الجعل واخذته ثم قضى عليه بدفعه الى الاولياء فله الرجوع على المدفوع اليه  
بالجعل كما لو باع القاف في الدين بأخذ جعل الذي دفعه من ثمنه ذكره في الحيط وجعل العبد المولى

الم يكون من ثمنه ان افتر المولى بعه ويقدح الجعل على الدين ان يبع فيه وعلى المولى ان اداه عنه ان  
ان افتر قضاء دينه كان الجعل عليه لاستقرار الملك فانه الجعل على من يستقر الملك له وجعل المولى  
على الموهوب له وان رجع الواهب في مهلة بعد الرد او لم يرجع لان المالك له وقت الرد المنقطع  
به اتنا هو الموهوب له ولو رجع للمنفذ فانه قبل قبض المولى فلا جعل ولا افعيل المولى خلا  
ما اذا باع فانه الجعل له مطلقا ذكره في الجرد ر حقيقة كالتحفة لانه لقطه حقيقة فلو ائتمن عليه  
الا فذ بل ادر القاف كان متبرعا وبانه كان الرجوع بشرط ان يقول على ان ترجع على الاصح وله  
ان يحبس النسخة الذي فانه المدة والى صا صا به باع القاف وحفظ ثمنه والمكبر واد الراد  
كالقن في وجوب الجعل التام لانها مملوكة فانه قبل ان يبيع باصا المالية وان الولد كالمالية  
لها عنه ا ب حنيقة ر قلنا كالمالية باعتبار كسبها لانه المالك احق به فانه مات المولى قبل ان  
يصل اليه فلا جعل له لانها معتقاة بموت خلاف الحق هذا في المكبر الخارج من الثلث ظاهر وكما في  
غير الخارج منه فانه ر م يرد عنها وكما لم يرد عنها فلا جعل برده المالك لانه احق بكسبه  
والمولى يستغنى بغير الرد الا بدل الكتابة وكان بمنزلة رد غريم له عليه دين وان كان الراد  
اب المولى او ابنه وهو ان الاب في عياله ان الابن في عياله فله الجعل اقوصية او  
احد الزوجين لان طائفتها يحفظ مال صاحبه عادة فلا شيء له والمالك الصبي كالبالغ فجعل عبده  
في ماله كذا

**المفقود**

الفقود غائب لا يدري مكانه وينبغي ان يترك قوله مكانه لان المدة على الجمل بحسب وموت لا على  
الجمل بكان فقد افسح عنه في الجسوط وجعلوا منه كما في الحيط المسمى الذي اسره العدو ولا يدري  
اى احييت مع انه مكانه معلوم وهو دار الحرب فانه اى من ان يكون عرف انه في بلدة معينة من  
دار الحرب او لا يخرج في منى الغفار ولا صيرة ولا مودة فينصب القاف من يحفظ ماله لانه فعل  
ناظر المثل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفة فصار كالصبي والجور وفي نصب القاف للمالك  
نظره وسيتم في حق اطلاق الحق فمثل الاعيان والديون من الغلات وغيرها مما كان في بيته او عنده  
امانة فيطالب غلاته وديونه التي اقربها غرامه ولا يطالب صغرة من العقار والعروض التي في  
يد رجل لانه مما هو الى الخصومة وهو ليس كخصم اتقا وكذا لو ليس بخصم بالاتفاق فيما يدعى على  
المفقود من دين ووديعة وركبة في عقار او رقيق ونحوه لانه ليس بمالك ولا نائب عنه فيما  
تولاه واتنا هو وكيل بالقبض عنه منه القاف وان لا يملك الخصومة بلا خلاف وانما الخلاف

تأنيث  
الكتاب  
من  
ميتا  
ان  
كلا  
لم  
يدري  
من  
مستكين



مطلب  
لا يجوز نصب وكيل  
على الغائب  
للخصومة

فانه الوكيل بقض الدين وكيل بالخصومة - اما جري في وكيل منصوب من المالك وليس للقاضي ان ينصب  
وكيل من الغائب للخصومة له او عليه فلا قال الشافعي ولو فعل القاضي وحكم بغيره انتفاء لانه قضاء  
مجهت فيه كما لو حكم بشهادة المحدود في حذف مما لا وكيل له فيه فانه اذا كان له وكيل لما ذكر ففقد ينبغي ان  
لا ينصب القاضي وكيل لانه لا ينزل بغير موطن اذا كان وكيل في الحفظ كما في الولو الجية والتجيب  
رجل غاب وجعل داره في يد رجل يعمرها او دفع مال يحفظه وفقد الدافع فله ان يحفظ وليس  
له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لعله مات ولا يكون الرجل وصيا ويبيع ما يحاف عليه من ماله  
لتعذر حفظه بصورة فيحفظ بمعاونه وهذا المثل يخالف ما لا يخاف فاده يانه لا يبيع ويحفظ  
على زوجة وقريبه ولاد ان من جهة الولاد والاصل فيه ان كل من يفتق النفقة في ماله حال  
حضرته بغير قضاء القاضي طلالاد الصغار والانات الكبار والزمن من الذكور الكبار يفتق  
عليه من ماله في غيبته لان القضاء يكون اعانه وكل من لا يستحق في حرة الا بالقضاء كالاج  
والاكت والحال والحالة وكل من لا يفتق عليه من ماله في غيبته لانه النفقة في حرة  
والقضاء على الغائب يستحق ان لا يفتق من ماله انما يجوز اذا كان الحال في يد القاضي او طلالا  
او وديعه واقر الكدبون او المودع بالنكاح او التنب واما اذا انزلها لا يفتق عليه وليس  
لاحد من مستحق النفقة ان يثبت النكاح او التنب بالبيعة لانه دعوى على الغائب وهو حي  
في حق نفسه بالاستصواب لا تنكح ارادة ولا يفرق بينه وبينها وقال مالك رحمه الله اذ مضى اربع سنين  
يؤرق القاضي بينه وبين ارادة وتعتد عدة الوفاة ثم تنزله من شاء لانه عرض الله تعالى عنه  
ففي هذا قولنا قوله عليه الصلوة والسلام ان اذنت مع ياتنها البيان وقول علي رضي الله تعالى  
عنه ان اذنت بتليفت فلتصبر مع ياتنها موت او طلاق ولان النكاح عرف ثبوت والغيبه  
لا توجب الغرة والموت في غير الاحتمال فلا يزال النكاح بالثقة وروي انه عرض الله تعالى  
رجع الى قول علي رضي الله تعالى عنه ولا يعتبر بالايلاء لانه طلاق محتمل لا يعتبر في الشرع مؤقلا  
طال ما وجب للغرة ولا يفتق ماله للكون طار حال الحية ولا تفتق اجارة لانها لا تفتق قبل الموت  
ميت في حق جرحه الاول فيوقوف الحكم اذ ياباه قوله الا فيوقف نصيبه وكذا التعليق الذي  
على الوابعد كونه وارثا ايضا لا يفتق الحقة على موته فلا يرث المفقود من احد ممن مات  
طال مفعده ان حكم بموته لان كونه وارثا قبل الحكم بموته ايضا مشكول فيه للثقة في حيوة كونه  
فيوقف نصيبه منه طالا او بعضا ان كان معه وارث يجب به في بعضا او بعضا

مطلب

مطلب

مطلب

ان كان معه وارث انتقص ماله فيعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي كالحل الى ان حكم بموته  
فانه جاء الاول في فاعطى حيا وكذا الاول في قوله قبل الحكم به ان حكم بموته علم ان كان وارثا بموت  
مورثه وكذا الاول في قوله ان الموقوف له والافضل يرث ذلك المال لانه الحق له وذلك  
ان حيوة بالاستصواب فانما علمنا حيوة فتستضي ذلك ما يظهر خلافه واستصحاب الحال  
يصلح لابقاد ما كان على ما كان الاثبات ما يمكن ثباتا وفي الامتناع على قسم ماله بين ورثته  
اثبات ما كان على ما كان وفي توريته من الجراثيم ان لم يكن ثباتا ولان حيوة باعتبار الظاهر  
وهو يصلح في دفع الاستحقاق للاستحقاق فلا يفتق به ميراث غيره ويدفع في استحقاق  
ورثته كماله في المبسوط واذا مضى عمره مالا يعش الى اقرانه وقيل تسع مائة وقيل  
مائة وعشرون سنة اختلفوا في تقدير مدة حيوة وظاهر الرواية ان بقعة ربوت الاقارب ان  
اقرانه في بلدة لا في الدنيا مع لوبق واحد منهم لا يحكم به لانه عيش انسان بعد موت جميع اقرانه  
نادر وهو الاقرب فالتصحيح كالحكم المعروف في طريق الشرع الرجوع الى امثاله كقيم المتلفين  
واقتاراه في البر وهو المذهب كما قيل الارفق ان بقعة ربوت سبعين سنة كما في الهداية والحاكم  
وفي الذخيرة عليه الفتوى وانما كان ارفق لانه اقل المقدار المعينة والتفحص عن حال  
الاقارب انهم ماتوا غير ممكن اذ فيه رجح قلت ليس فيه رجح اذ ليس في التفحص عن حال اقرانه  
عسر ومعا بالهينة رجح انها مقدرة بمائة وعشرين سنة مما وقت ولادتها لانا غاية اعمارنا  
وقيل مفوض الى رأي الامام لانه يختلف باختلاف الاشخاص فانه الملك العظيم اذا قطع  
ضيره يجلب على القربة في اذمنة ان مات لا سيما اذا دخل مملكته قال الزليقي رحمه الله  
الحتمرة في القينة واذا فقد في المملكة فموت غالب فيحكم بموته كما في وقت الملاقاة  
مع العدو او فقد مع الملاقاة مع قطاي الطريق وغير ذلك او سافر على ارض الغالب  
الملك او سفره على البر او ما اشبه ذلك حكم بموته لان هو الموت في هذه الحالات  
وانما طال بين الاحتمالين والاحتمال موت ناشئ عن دليل لا احتمال حيوة لانه هذا  
الاحتمال كاحتمال ما بلغ المفقود مقدار ما لا يعش على حسب ما اختلفوا في مقدار  
حكم بموته في حق ماله في فلا يرثه من مات قبل ذلك يقع ماله بين ميراثه الا انه وعند  
زوجته للموت اربعة اشهر وعشرا عنه ذلك لانه كان مائتات في ذلك الوقت  
كتاب الشركة هي الخلطة

يقض  
تأخير  
منه  
مطلب  
مطلب



فتح العقد وان لم يوجد فيه شرط - لا يسيبها وعرفنا في الجوز بانها عبارة عن عقد بين المتشاركين  
 في الأصل والربح ثبت جوازها بما روي قيس بن ابي سائب انه كان لثريكة عليه الصلوة والسلام  
 تجارة البرز والادح وكان عليه الصلوة والسلام يقول فيه ثريكة وغير ثريكة لا يباري ولا يشارك  
 وهي ثريكة ملك وشركة عقد فالاول ان يملك اثنا عشر فصاعدا عينا بانه سبب طار ارضا  
 او ثرا او اثما با او استيلاء بان استولى على مال موصوف او اقلط ما لهما من غير ضيق حيث  
 لا يتمز او فطاه وكل منهما اجتمع في نصيب الآخر لا يجوز ان يتصرف احدهما في نصيب صاحبه  
 الا باذن كغير الشريك ويجوز في هذه الشركة بيع نصيبه من ثريكة في جميع الصور ومن غيره  
 بغير اذن فيما عدا الخلط والاضطاط فلا يجوز بل اذنه لانه في الخلط زوال ملك الخلوط الى الخلط  
 لوجود التقدي منه وفي الاضطاط شبهة زواله الى ثريكة فصاعدا سبب الزوال ثابته ووجهه  
 وجه نصيب كل واحد الى الشريك في جميع البيع من الاضيق غير زائل في حق البيع من الشريك  
 خلا بالشريك وهذا هو العكس لانه التقرف مع الشريك ان يترجى نفاذ من التقرف مع الآخر  
 بدليل جواز تعليق معتق البعض من الشريك دون الاضيق والثانية اي شركة العقد ان يترجى  
 احدهما شاركتك في كذا او يقبل الآخر وركنها الاجاب والقبول كما ذكره فانما عقد من العقود  
 الشرعية فلا بد من ركن كسرها وشرطها كونه المصنوع عليه قابلا للوكل فيكون كل واحد  
 منهما في الشراء العمل اصلا في نفسه وكذا على صاحبه في النصف الآخر فيكون الشريك شريكا  
 بينهما ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل الوكل كالاصططاب وكوه من الهياكل فانه الوكل لا يصح  
 فيه بل كسبه يكون لغرض فاقصة وعده ما يقطعها لشرط وراهم معينة من الربح لا حد لها فانه  
 يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه الدراهم المسماة ربحي يشتركان فيه وهي اربح  
 انواع شركة معاوضة هذا على وفق ما في الهداية ويرد عليه ان المصنوع منه ان لا يكون شركة  
 الصنایع والوجود معاوضة ولا عانا وليس كذلك فالتوجه في التقيع ما ذكره الطحاوي والكرخي  
 واشاره صاحب البدایع انما على ثلاثة اوجه شركة بالاموال وشركة بالاعمال وشركة بالوجه  
 فكل منها على وجه معاوضة وعنان وهي ان يشترك متساويان في ثمنها في الكفالة من جهة  
 والوطاء لا مطلق التقرف او لا بأس في ان يكون بيع احدهما او ثراؤه اكر من الآخر وهذا  
 التساوي في التقرف يستلزم التساوي في الدين لان الاختلاف يؤدي الى الاختلاف في التقرف  
 فانه الخاف اذا اشترى خرا او خنزرا لا يقدر المسلم ان يبيعه وطالة من جهة فيفوت شرط

في الدين

شرط التساوي في التقرف فعلم هذا الاصل في قوله ودنيا فكان لم يكتف بذكر التساوي في التقرف وما لا يبيع  
 المال الذي يصلح فيه الشركة ولا بأس بزيادة مال لا يري فيه الشركة وزحوا ويتفق الوطاء  
 بانه يكون كل واحد من الشريكين وكذا في احوال التجارة وتوابعها عن الآخر والكفالة بانه يكون  
 كل من الشريكين كفيلا بفخامة التجارة لواقعا عن الآخر فصاعدا كل منهما مطالبا بسبب تجارة  
 الآخر فلا يجوز هذه الشركة بين مسلم وذمي تخرج على قوله تقرفا وهذا عند ابي حنيفة ومحمد  
 ر خلافا لابي يوسف فانه عنده يجوز المعاوضة بين المسلم والذمي لتساويهما في اهلية  
 الوطاء والكفالة وكونه احدهما وهو الخاف يملك زيادة تقرفه لا يملك الآخر كما لعقدهما  
 الحر وغيره لا يعتبر بعد تساويهما في اصل التقرف فصاعدا لمعاوضة بينه والذمي والحنفي  
 فانها جائزة ويتفاوتان في العقد على متروك التسمية الا انه اعني عقد الشركة بين المسلم  
 الخاف يكره لانه الذمي لا يمتد الى الجائزة من العقود فلا يحترز من الربا فيكون سببا  
 لوقوع المسلم في الكلال الحرام ولهما ان لا يتساوي في التقرف فانه الذمي لو اشترى برأسه فانه  
 فخر او فخر بربحيه ولو اشترى بها مسلم لا يصح والشريك الذمي يمكن الزامه بالذليل الشري  
 في متروك التسمية لان ذلك مجتهد فيه ولا كذلك الذمي اذ ليس له ولاية الازار عليه ولا يبرر وجهه  
 وبالذم وصح لانه الخاف البالغ يملك التقرف والكفالة والمملوك لا يملك واحد منهما الا باذن  
 المولى والذمي لا يملك الكفالة ولا يملك التقرف الا باذن المولى ولا يبيع صبيته او عبده  
 او مملوكه بعد الكفالة منهم وهو من مواجب التجارة ولا بد من لفظ المعاوضة لان هذه اللفظة  
 يغني عن تعداد شرائطها او بيان جميع مقتضياتها اذ لم يذكر لفظ المعاوضة ويتناهي  
 المعاوضة تحت اعتبار المصنع ولا يشترط تسليم المال ولا فطر وما اشتراه كل منهما سوى  
 اهله وكسوته فلهما لغير كل منهما فاعلم الآخر في التقرف وكان القياس ان يرد كل الطعام والكسوة  
 في الشركة لانها من عقود التجارة الا انهم استثنوا لان طلائعها هو القاعم الحاجة  
 الرأبنة من الطعام والكسوة ولا يقصد ان يكون ذلك على ثريكة عادة والاستثناء المعلوم بدلالة  
 الحال كما لاستثناء المشروط بالنقل وكل دين لازم احدهما بما يصح في الشركة كبيع وشراء وكسوة  
 لزم الآخر تحقيا للمساواة فيما يجب لهما وعليهما وان لزم بكفالة باقر لزم الآخر عنده فلهما  
 لانه عندهما لا يلزمه لانه الكفالة تبرج وتبرج احد المعاوضين لا يلزم الآخر لانه الكفالة  
 تبرج ابتداء لكتنا تجارة بقاء لكونها باهر المكفول له وانما قيد بالار لانها لو لم تكن بالار لا يلزم

اي تقفنت  
 وقالة وكفالة  
 وقالة وكفالة  
 وقالة وكفالة  
 وقالة وكفالة

وقالة وكفالة  
 وقالة وكفالة  
 وقالة وكفالة  
 وقالة وكفالة



صاحبه اتفاقا كذا ان لم يغصب احد المغاوض شيئا وهلك في يد غيره فانه يلزم الاخر عند ما  
خلافا لابي يوسف روي فانه عنده لا يلزم تركه لانه ليس من مخاض التجارة ولعل ان الموقوف يكون مملوكا عند  
التيان مستند الما وقت القبض فيلحق المخاض التجارة وفي الكفاية بلا اراى اذا لم يرد احد هاديين سبب  
الكفاية من غير اذ المكفول عند لا يلزم الاخر في الشيء لانعدام معنى المعاوضة وان ورث احد هاديين  
فيه الشركة كالتدريج والدناير او وهب له وقبض من الموهوب صارت عنانا اي بطلت المعاوضة  
لفوات شرطها وهو المساواة فيما يبيع رأس المال ابتداء بقاء وتغلب عنانا اذا لا يشترط فيه  
المساواة وكذا ان فقد فيما شرط لا يشترط في العنان وان ورث عرضا او عقارا وغيرهما لا يقع  
فيه الشركة كالتدريج بقيت معاوضة لانه مال الشركة لم يرد ولا تصح معاوضة ولا عنان الا بالدرهم  
او بالدينارين او بالفلوس التافهة اي الرأبحة عند محمد روي وعند ما لا يجوز بالفلوس او بالدينارين  
اي ذهب غير مغروب والنقود وهو فضة غير مضروبة ان تعادل الناس بها فتيده لانه ذكره المصنف  
ان البر يصلي ان يكون رأس مال الشركة لانه مخلوق للثمنية وذكره الجاهل الصغير انه بمنزلة العود  
وقال في الهداية هذا هو الاصح لانه وان خلقت للتجارة لكن الثمنية تختص بالقرب الخصوص كذا  
قبل القرب يعرف المسمى آخر من صياغة الخاتم وغيره وبعده لا يعرف ظاهرا فيعتبر فيه الحرف ان  
في التعادل باستعماله عنما يكون كالمغروب وان لم يرد يكون كالعروض وانما يقع العروض ان  
يكون رأس مال الشركة لانه اول ترقف في العروض بعد الشركة يكون بغيره ان يبيع احد ماله  
على ان يكون الاخر شرط في الثمن وفي التعديل اول ترقف يقع بعدها يكون شراء وجاز ان يشترى  
انسان بماله شيئا على ان يكون بينه وبين غيره ولا تصح المعاوضة والعنان بالعروض بل هي  
سكون الرأى ويجوز تركها وهي الامتناع التي لا يد فلها كيل ولا وزن ولا يكون صيوانا ولا عقارا  
كذا في الشيء الا ان يبيع نصف عرضة بنصف عرض الاخر عند تساوي القيمة فيصير مال كل منهما  
مشتركا بينهما شركة ملكية لا يجوز لواحد منهما ان يتوقف في نصيب الاخر ثم يقع ان الشركة  
فيصير بذلك شركة عقدية يجوز لكل منهما ان يتوقف في نصيب صاحبه وهذه صيغة لمن اراد ان  
الشركة في العروض لانه بذلك يصير نصف مال كل منهما مضمونا على صاحبه بالثمن فيكون الرزق باليصل  
من المالين رزق ما يفيح فيجوز خلاف ما اذا لم يبيعوا ولو كان بغير القيمة تغايرت ببيع صاف  
الاقل ما ثبت به الشركة ولا تصح بالكيل والموزون العدوي المتقارب قبل الخلط اتفاقا  
لانه يتعين بالتعيين فينزل بمنزلة العروض وان خلافا جافا واحد الخم اشتراكا شركة عقدية

فصل في بيع  
والتدريج  
في الشركة

فصل في بيع  
والتدريج  
في الشركة

لانه لا يصح  
في الشركة  
فصل في بيع  
والتدريج  
في الشركة

عند محمد روي وشركة ملك عند ابي يوسف روي لانه يتعين بالتعيين بعد الخلط كما يتعين قبله في بيع  
بالتعيين لا يصح ان يكون رأس مال الشركة وان خلافا جافا ثم عقد الشركة لا تنفذ شركة العقد  
اتفاقا لانه ثمة من وجه وكذا جاز البيع بهادينا في الذمة وبيع من وجه لانه يتعين بالتعيين وعلمنا  
بالشهرين فعملنا بها كالعروض قبل الخلط لانه مع الوطالة لا يتحقق قبله اذ لا يصح ان يقال لشرك  
يكتنف شيئا على ان يكون الرزق بيننا وكالتدريج ففجوز الشركة بها وخرقة الخلاف تظهر فيها  
اذا تساوى في المالين واشترط التفاضل في الرزق فعند ابي يوسف روي لا يجوز لانه الرزق يكون  
بعد الملك وعند محمد روي يجوز وشركة العنان ومن ان يشترط ما وبين فيما ذكرنا يصح فيه  
الشركة او غير متساويين ويتحقق الوطالة لانه المقصود من الشركة وهو التوقف في مال الغير لا يكون  
الا به عند عدم الولاية دون الكفاية لانه انما تثبت في المعاوضة لفرورة المساواة والعنان  
لا يقتضيها وتصح في نوع من التجارة وفي عومها وبيع بعض مال كل منهما لانه تساوى المال ليس  
بشرط فيه وبطله ومع التفاضل في رأس المال والرزق ومع التساوي فيما او مع التساوي في احد  
اي المال دون الاخر اي الرزق اي يصح ان يشترط ان يكون المال مساويا ولا يكون الرزق مساويا  
فلا فالزفرو الشافعي روي لانه الرزق فرعي للمال فيكون بعد الشركة في الاصل ولنا قوله عليه  
والسلام الرزق على ما اشترط والوضعية على قدر المالين عند علمنا ومع زيادة الرزق للمعامل  
عند عمل احدهما وفي الخاتمة شرط التفاضل في الرزق مع تساوي المالين انما يصح اذا شرط العمل  
عليهما او على من شرطه فضل الرزق وان شرط العمل على اقلهما رزقا لا يجوز فالرزق لهما على قدر مالهما  
لانه الرزق لا يستحق الا بمال او بفناء وليس لصاحب الفضل رزق فضل مال ولا فناء على وجه كونه  
مال احد هاديين والاخر دينانير كعد شرط الخلط عنه فجازت في متحد الجنس ومختلفه والشرط  
الخلط فيها ايضا كما يشترط اتحاد الجنس لانه الشركة مستندة الى العقد دون المال لانه العقد  
سنة شركة ولا بد من تحقيق معنى هذا الاسم فيه فلم يكن الخلط شرطا ولان الدناير لا يتعين  
فلا يستفاد الرزق برأس المال وانما يستفاد بالتوقف لانه في النصف وكيل واذا تحقق الشركة في التوقف  
بدون الخلط تحققت في المستفاد به وهو الرزق بدون فضاء كالمضاربة والوضعية على قدر المال  
وان شرط غير ذلك اي لو شرط ان يكون الخسران بينهما اثلاثا مثلا ومالهما متساويا بطل الشرط  
لانه كل منهما اصيل على الاخر وشرط زيادة الوضعية على احدهما يكون تخيلا للمالين وهذا لا يجوز  
وانما يؤثر هذا الشرط في بطلان الشركة لانه شرط تعلق المعقد عليه لا العقد وما شرأ

فصل في بيع  
والتدريج  
في الشركة

فصل في بيع  
والتدريج  
في الشركة



صاحبه اتفاقا وكذا ان لم يغصب احد المغاوض شيئا وهلك في يده فانه يلزم الآخر عند ما  
خلافا لابي يوسف ر2 فانه عنده لا يلزم شركه لانه ليس من ضمان التجارة وكما ان المضمون يكون مملوكا عند  
التحاق مستند الما وقت القبض فيلحق الضمان التجارة وفي الكفالة بلا اراى اذ الزم احد هادي سبب  
الكفالة من غير اذ المكفول عند لا يلزم الآخر في الصحيح لانعدام مع المعافضة وان ورث احد هادي  
فيه الشركة كالتدبير او واهب له وقبضه اي الموهوب صارت عنانا اي بطلت المعافضة  
لغوات شرطها وهو المساواة فيما يبيع رأس المال ابتداء وبقاء وتغلب عنانا اذ لا يشرط فيه  
المساواة وكذا ان فقد فيها شرط لا يشرط في العنان وان ورث عرضا وعقارا وغيرهما لا يفتي  
فيه الشركة كالتدبير بقيت معافضة لانه مال الشركة لم يزد ولا تنقص معافضة والعنان ابا الدراهم  
او بالتدبير او بالغلويس التافعة اي الرأبج عند محمد ر2 وعند ما لا يجوز بالغلويس او بالتدبير  
اي ذهب غير مغروب والنقود وهو فضة غير مضروبة ان تعادل الناس بها فتيده لانه ذكره المصنف  
ان التبر يصلي ان يكون رأس مال الشركة لانه مخلوق للثمنية وذكره الجامع الصغير انه بمنزلة العود  
وقال في الهداية هذا هو الاصح لانها وان خلقت للتجارة لكن الثمنية تختص بالقرب الخصوص كذا  
قبل القرب يعرف الماشي آخر من صياغة الخاتم وغيره وبعده لا يعرف ظاهرا فيعتبر فيه العرف ان  
في التعادل باستعماله عننا يكون كالمغروب وان لم يجر يكون كالعروض وانما يبيع العروض ان  
يكون رأس مال الشركة لانه اول تعرف في العروض بعد الشركة يكون ببيعها يبيع احد ماله  
عليه ان يكون الآخر شركا في الثمن وفي التعدين اول تعرف يقع بعدها يكون شرا وجاهز ان يشرى  
انما يبيع ماله شيئا على ان يكون بينه وبينه غيره ولا تنقص المعافضة والعنان بالعروض فيكون  
سكونه الرأبج ويجوز تحريكها وهي الامتعة التي لا يدفلكيل ولا وزن ولا يكون صيوانا ولا عقارا  
كذا في الشيء الا ان يبيع نصف عرضه بنصف عرض الآخر عند تساوي القيمين فيصير مال كل منهما  
مشتركا بينهما شركة ملكية لا يجوز لواحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر ثم يعقد ان الشركة  
فيصير بذلك شركة عقدية يجوز لكل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذه صفة لم يرد اذ ان  
الشركة في العروض لانه بذلك يصير نصف مال كل منهما مضمونا على صاحبه بالشركة فيكون الرأبج بالصل  
من المالكين ربي ما يبيع فيجوز خلاف ما ذكرنا اذ لم يبيعوا ولو كان يبيع القيمين تغايرت ببيع صاحب  
الاقل ما ثبت به الشركة ولا تنقص بالكيل والموزون والعدوي المتقارب قبل الخلط اتفاقا  
لانه يتعين بالتعيين فينزل بمنزلة العروض وان خلافا جسا واحد الخ اشتراكا شركة عقدية

فمن يبيع  
ورضاه  
بغير  
معرفة  
والمالك

هذا هو  
الاصح  
لانها  
ان خلقت  
للتجارة  
لكن الثمنية  
تختص  
بالخصوص  
كذا

لاننا نعلم اننا لو بيعنا  
دنيا في الاخر الا ان  
لا يتحقق الوفاء قبل  
الخلط  
لاننا نعلم اننا لو بيعنا  
دنيا في الاخر الا ان  
لا يتحقق الوفاء قبل  
الخلط

عند محمد ر2 وشركة ملك عند ابي يوسف ر2 لاننا نتعين بالتعيين بعد الخلط كما يتعين قبله في يتعين  
بالتعيين لا يصلي ان يكون رأس مال الشركة وان خلافا نصيب ثم عقد الشركة لا يستفاد شركة العقد  
اتفاقا لاننا نعلم من وجه وكذا جاز البيع بهادينا في الذمة وبيع من وجه لاننا نتعين بالتعيين وعلمنا  
بالشركين فعملنا بها كالعروض قبل الخلط لانه مع الوفاء لا يتحقق قبله اذ لا يبيع ان يقال لشرك  
يكتسب شيئا على ان يكون الرأبج بيننا وكالتعود بعده فيجوز الشركة بها وقرعة الخلاف تظهر فيها  
اذا تساوى في المالكين واشترطوا التفاضل في الرأبج فعند ابي يوسف ر2 لا يجوز لانه الرأبج يكون  
بعد الملك وعند محمد ر2 يجوز وشركة العنان وهي ان يشرط متساويين فيما ذكرنا يبيع فيه  
الشركة او غير متساويين ويتحقق الوفاء لانه المقصود من الشركة وهو التعرف في مال الغير لا يكون  
الا بما عند عدم الولاية دون الكفالة لاننا انما ثبتت في المعافضة لفرورة المساواة والعنان  
لا يقتضيها وتصح في نوع من التجارة وفي عمومها وبعض مال كل منهما لانه تساوى المال ليس  
بشرط فيه وبطله ومع التفاضل في رأس المال والرأبج ومع التساوي فيها ومع التساوي في احدى  
اي المال دون الآخر اي الرأبج اي يبيع ان يشرط ان يكون المال مساويا ولا يكون الرأبج مساويا  
فلما لم يفرقوا شافوا ر2 لانه الرأبج فرعي للمال فيكون بعد الشركة في الاصل ولنا قوله عليه الصلاة  
والسلام الرأبج على ما اشترطوا والوضيعة على قدر المالكين عند علمنا ومع زيادة الرأبج للمعامل  
عند عمل احدى وفي الخاتمة شرط التفاضل في الرأبج مع تساوي المالكين انما يبيع اذا شرط العمل  
عليهما او على من شرطه فضل الرأبج وان شرط العمل على اقلهما ربي لا يجوز فالرأبج لهما على قدر ما لهما  
لانه الرأبج لا يستحق الا بمال او بفدان وليس لصاحب الفضل ربي فضل مال ولا فدان على وجه كونه  
مال احدى هادي رهم والآخر ديانير كعد شرط الخلط عنه تجازت في متحد الجنس ومختلفه والشرط  
الخلط فيها ايضا كما يشرط اتحاد الجنس لانه الشركة مستندة الى العقد دون المالك لانه العقد  
سنة شركة ولا بد من تحقيق معنى هذا الاسم فيه فلم يكن الخلط شرطا ولان الدراهم والتدبير لا يتعينان  
فلا يستفاد الرأبج برأس المال وانما يستفاد بالتعرف لانه في النصف وكيل واذا تحقق الشركة في التعرف  
بدون الخلط تحققت في المستفاد به وهو الرأبج بدون فساد كالمضاربة والوضيعة على قدر المال  
وان شرط غير ذلك اي لو شرط ان يكون الخسران بينهما مثلا ومالهما متساويا لا بطل الشرط  
لانه كل منهما اصيل على الآخر وشرط زيادة الوضيعة على احدى هادي يكون تقيينا للمالكين وهذا لا يجوز  
وانما يؤثر هذا الشرط في بطلان الشركة لانه شرط تعلق المعقد عليه لا العقد وما شراه

هذا هو

هذا هو



قوله لا بد  
منه  
الشركة  
على

كل منهما طلب بتمه هو فقط دون صاحبه لان العنان يتقن الوكالة لا الكفالة والوكيل اصيل في صفة  
العقد ورجع على شريكه حصته من الثمن ان اداه من مال نفسه مع بقاء المال من الشركة لانه وكيل  
من جهة في حصته من مال نفسه فرجع عليه فان كان شراؤه لا يعرف الا بقوله فعله الخ لانه يدعى وهو  
المال في ذمة الآف وهو منكر القول للمكر وتبطل الشركة بهلاك المالين او احد هما قبل الشراء لانهما  
عقدت للاتماء المال فلا يتصور رجوع هلاكه وهو على ما كان قبل الحيلولة في يده او في يد الآف وعليهما  
بعده فان هلك مال احد هما قبل ان يشتري شيئا بعد مكرى الآف شيئا بماله فاعشترى بينهما على ما كان  
لان عقد الشركة قائما وجب فلا يتغير حكم بهلاك مال الآف ورجع المشتري على شريكه بثلث حصته لانه  
اشترى نصيبه بالوكالة ونقد الثمن من مال نفسه وان هلك مال احد هما قبل شراء الآف بماله فان  
وطه حين الشركة حرجا فاعشترى لهما اي ان لم يشترا فلهما شيئا وهلك ماله ثم اشترى الآف بماله  
ان حرجا بالوكالة في عقد الشركة فاعشترى مشتركا بينهما على ما شرطت الشركة ان تبطل بالوكالة  
الحرجة بما قامت فكان مشتركا في الوكالة شركة ملكية لا يملك احد هما ان يتصرف في نصيب الآف  
ورجع على شريكه حصته والاي وان لم يوطه حرجا بل ذكره الحرجة الشركة فاعشترى فقط لانه كان اعشترى  
لذلك اشتراه خاصة لانه اذ وقع على الشركة حكم الوكالة التي يتقنها الشركة فاذا ابطلت يبطل  
ما فيها خلاف ما اذا حرجا بالوكالة لانهما مقصودان ولعل من شريك المخاوضة والعنان ان يضع  
واحد يدفع المال لآخر ليعمل فيه على ان يكون الربح كرت المال ويضارب اي يدفع المال مضاربة  
ويستأجر يا يحفظ المال ويتصرف فيه ويؤكل الاجنح بالبيع والشراء لان التوكيل من توابع التجارة  
والشركة انعقدت لهما بخلاف الوكيل بالشراء حيث لا يملك التوكيل لانه عقد فاقط طلب منه تحصيل  
العبد فلا يستتبع مثله ويودع ويده في المال اي مال الشركة يد امانة لانه قبض المال باذن المالك  
لا على وجه البذل فصار كالوديعة وشركة الصنایع والتقبل وعند الشافعي لا يجوز هذه الشركة  
انما ان يشتركا في طمان او صنایع وضباط وعند زفر روي لا يجوز عند اتحاد العمل لعم كل منهما في  
التي يتقبلها لشريكه ولما انتمت هذه الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتقبل العمل صبي والعمل  
ليس بلانز على الموكل فله ان يقيم باجرة على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما نصفين  
ولو شرط العمل نصفين والربح اثلثا جاز ايضا استئنا وفي الغنائم لا يصح لان الغنائم  
بقدر العمل فالزيادة عليه ربح ما لم يكن فلم تجز العقد لا فضلا فصارت شركة الوجوه وهو  
الاستئنا صبي انما يافذه لا يكون ربحا لانه الربح عند اتحاد اجنح وقد اختلف لانه ربح المال

مطلوب  
ولا يشترط  
شركة الصنایع  
اتحاد العمل  
خلاف اذ لا يشترط  
مساكنة

فمنه لا بد  
منه  
الشركة  
على

فبشرط  
تقديم  
تقديم

رأس المال عمل والربح مال فكل بدل العمل والعمل يتقن بالتقديع بخلاف شركة الوجوه وكل عمل تقبل  
احدهما يلزمهما لان تقبله لنفسه بالاصالة ولشريكه بالوكالة مع كل منهما الطلب بالعمل لانه العمل  
لا شئ في الشركة في المال فكلما يرجع على شريكه ساهل بالشئ يرجع عليه ساهل بالعمل لكن رجوع انما يمكن قبل  
العمل اذ بعد الفراغ منه امتنع تقضيه وكل منهما طلب الآف ان يطلب كل منهما باجر العمل سواء كان  
العامل اياه او شريكه ويرأ الدافع بالدفع الماحد بها اي يبرأ المستعمل بدفع الآف او احد هما  
والكسب بينهما على الشرط وان عمل احد هما فقط دون الآف اما العامل فظاهر واما غيره فلا بد لانه  
العمل بالتقصيل فيكون ضامنا فيحقه بالتقضاء وهو لزوم العمل وعمله البرازي ربحا بالة العامل  
نعيين القابل لانه الشرط مطلق العمل لا عمل القابل الآف ان القصار اذا استعان بغيره  
واستأجره استحق الآف وشركة الوجوه وهو القم الرابع من شركة العقد وهي ان يشترط اي  
يعقد الشركة ولا مال لهما على ان يشترط وجودهما اي يشترط بقاء ثلثي التمسك بسبب وجاهتهما  
وسببها والربح بينهما اي فاحصل بالبيع بدفعان منه ما وجب عليهما بالشراء وما فضل يكون بينهما  
وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي ربح وان شرطها منفاوضة اذا انصاع عليها او ذكر اما تقضيه  
المخاوضة واجتمعت فيها شرائطها تحت ومطلقا عنان وتتقن هذه الشركة الوكالة فيما يشترطه  
فان شرط مناصفة المشتري او مثا لثة فالربح كذلك وشرط الفضل باطل لانه الربح لا يتقن الا  
بالعمل كما مضارب او بالمال كرت المال او بالفقار كى الاستاذ الذي يتقبل العمل من الناس ويلقبه  
على التلميذ باقل مما افذه فيطيب له الفضل بالفضاء ولا يتقن بغيرها وكحقاق الربح في  
شركة الوجوه بالفقار هو بقدر الملك في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربحا ما لم يكن وهو  
غير جائز وفي المضاربة جاز على خلاف القياس وشركة الوجوه ليست في معناها اذ لا يعمل في مال  
معين وتعين هو المحوز في المضاربة الآف ان المال لما كان معينا في شركة الوجوه جاز فيه ايضا  
اشراط التفاضل بشرط العمل **فصل في الشركة الفاسدة ولا تصح الشركة**  
فيما لا تصح الوكالة به كالاصطحاب او في قطع الخطب والاعتنائين والاصطبياد والاستعداد بان  
كان لاحدهما بغل وللآخر راوية ولحق احد هما وسائر الجبايات كاطد الظلمة والشارع الجبال  
كالجوز واللبن والخبث وغيرها وكذا نقل الطين وبيعها من ارض مباحة لانه الشركة تتقن  
التوكيل وهو اثبات ولاية التفرق فيما هو ثابت للموكل وهذا المعنى لا يتصور ربحا لانه الموكل  
لا يملك فلا يملك اقامة الغير مقامه وما هو موكل فله لانه ان عمل وانه امانة الآف فله ان يعمل لا يبرأ

والمشرك  
في الشركة  
لا بد  
منه  
الشركة  
على







لأن الوقف لا يلزم أن يكون فقيرا أو تصدق لايكون إلا كالعارية يعني ربيع عنه مع شاء وسبق  
ويورث عنه ثم فرج على قوله والتصدق بالمنفعة قوله فلا يلزم لبقاء الملك كالعارية والمراد  
بالزوم أن لا يجوز للواقف الرجوع في صوته ولا الوارث بعده ولا للقاضي ابطاله ولا لزوم ملك  
صحة يصح تملكه في صوته والرجوع عنه ولو في مرض موته وإثره إلا أن يكمل به أي بالزوم ما كان موقفا  
من قبل السلطان وطريقه أن يرد الواقف الرجوع بعد ما سلم إلى المتوفى متى بعد الزوم  
وهو الرجوع بقول الأمان فيختص الأمان بالقاضي فيقضي به بالزوم على قولنا فيلزم لا يفتي  
في محل مجتهد فيه ولو حكمار جلا في حكم يلزم منه فالصحيح أن الوقف لا يلزم به مع جاز للموت أن يفتي  
وقيل أو يعلق بموته أي لا يزول ملكه إلا أن يكمل بالزوم ما كان أو يعلق بموته بأن يقول إذا  
مات فقد وقعت داري على كذا فانه يزول ملكه به ثم يرد أبو الحسن القندوري في تحفته واد  
القائل لكن الصحيح عند الجمهور أنه لا يزول ملكه في هذه الصورة وإن لم يقل في الحالة لو علق  
بموته يكون لازما بالأمان لكن عنده يكون ملطفا أو لورثته وعندهما لا يكون مملوكا لاصد  
ويمكن أن يقال يجوز أن يكون مراد القندوري من الملك الزائل في صورة التعليق ملك  
التصرف لا ملك الرقبة فانهما يغترقان كما في المحابث فانه مملوك للمولى رتبة لا بد أفعى صورة  
التعليق يصح ويلزم أن يخرج من الثلث لأن الوصية بالمعدوم جائزة كالوصية بالمكافئ  
ويكون ملك الميت في باقيها كما في تصدق عنه دائما وأن يخرج من الثلث يجوز بقية الثلث  
ويبقى الباقي إلا أن يظهر له مال آخر ويجوز الورثة قال لا يظهر له مال ولا يخرج الورثة تعيم الغلة  
بينهما اثلاثا لثمة للوقف والثلثان للورثة وعندهما هو حبس العبد على حكم ملك الله تعالى  
وأننا زدنا لفظ الحكم لأن ملكه تعالى معول عن تصرف العبد فيه إنما تصرف في الحكم على وجه  
نفعها إلى العباد فيلزم ولا يباع ولا يورث قال في الحقايق ظن بعض أصحابنا أنه لا يخرج  
على قوله من إشارة ظاهر الرواية لأن أبا حنيفة رحمه الله كان لا يحرمه لكن مراده أن لا يجعله لأنا  
وأصل الجواز ثابت عنده ويزول ملكه بحال القول عند أبي يوسف رحمه الله من غير تسليم  
المولى لأن الوقف إزالة الملك للثبوت كالتملك من الله تعالى حقيقة لا غير متصور  
فيصح بدون التسليم كالاعتاق فانه اسقاط حكم المولى وما يخفى أنه أفرد به ترجيبا  
وعنه محمد رحمه الله لا يزول ملكه ما سلم المولى لأننا تملكه من الله تعالى قصد غير متحقق  
فانما ثبت في حق التسليم إلى العبد كالصدقات وفي الحاشية التسليم إلى الموقوف كالتسليم

عطف

التسليم إلى المتوفى وما يخفى على من أفرد بقوله قال الصدر الشهيد والغنى على قوله وفيه  
وقول أبي يوسف رحمه الله عند المحققين رحمه الله ما حاصله أن الترجيح قد اختلف والاضد بقول  
أبي يوسف رحمه الله صوط واسهل ولذا قال في المحيط وما يخفى أنه أفرد بقول أبي يوسف رحمه الله  
ترجيها للناس في الوقف ثم فرج على الاختلاف المذكور قوله فلو وقف على الغراء أو بنى  
سجاية أو خانة أو ما بني في المغاور على طريق البلاد لينزل فيه أبناء السبيل ذكره في المستصفى  
أو رباطا وهو ما بني في الثغور لينزل فيه الغزاة لبنى السبيل الأول تقديم على رباط الله  
يتوهم تعلق به فانه متعلق بقوله أو خانة أو جعل أرضه مغارة لا يزول ملكه عنه إلا بالملك  
بالزوم عنده وعند أبي يوسف رحمه الله زول ملكه بحال القول بلا حاجة إلى الحكم وغيره وعند محمد  
رحمه الله زول إذا سلم ما وقفه إلى المتوفى وقبضه واستحق الناس من السجاية وسكنوا الخان  
أو الرباط ودفنوا في المغارة أو في الوقف في هذه الأشياء عند محمد رحمه الله باستعمالها فيما  
وضعت من لانه قبض الخلق متعذر فاقبض قبض الواحد مقام الخلق ويتوهم فيه الغنى و  
الغنى لا ينافي في العرف يكون غلة والمعروف كالمعروف وكذا الوقف داره لكن طلبه العلم  
وأنما لو وقف أرضا تصرف غلتها إلى طلبة العلم لا تصرف إلى الغنى منهم لأن تعليق الغلة  
يراد به الغراء عادة بخلاف ما لو أوصى بثلث ماله لطلبة العلم وهم يخصصون يتوهم فيه الغنى  
والغنى لأن المراد من الوصية الصلة وهي كحق أيضا وإن كان لا يخصون منهم كذا في المحيط  
وشرط تمامه بعد ما لم يجز بما سبق ذكره من موقوفه عند محمد رحمه الله لا تصدق بالمنفعة  
أو الغلة وإذا قد يكون موقفا وقد يكون موقفا مطلقا لا يدل على التأييد فلا بد من التقييد  
فإن لو قال وقف على أو لأبي أو لأبي زيد عليه وانخرصوا عاد الوقف إلى الملك عنده ككونه  
منقطع الآخر وكذا وقفه إلى أسنن معلومة بطل اتفاقا لأنه ما لتوقيت في البيع وعند أبي يوسف  
رحمه الله يصح بدون أي بدون ذكر التأييد لأن الوقف إزالة الملك إلى الله تعالى وإذا يقتض التأييد  
فلا حاجة إلى ذكره فالاعتاق وقيد بالذكر لأنه نفس التأييد شرط اتفاقا وإذا انقطع الموقوف إلى  
الموقوف عليه فالأولاد مثلا تصرف الوقف إلى الغراء وإن لم يسمي لأن التأييد وإن كان  
شرطا إجماعا لكن ذكره ليس بشرط عنده لأنه الوقف لاقتضاء إزالة الملك إلى الله تعالى مقتضى  
للتأييد فلا حاجة إلى ذكره كما ذكرنا ويصح عند أبي يوسف رحمه الله وقف الحاشية الذي يحتمل القيمة  
لأن الوقف اسقاط الملك والشيوع لا يمنع ومنه محمد رحمه الله فيما يحتمل القيمة كما سيذكره المحقق



لأن القبض عنده شرط وهو لا يتم مع الشيوع كالصدقة وآما وقف المصالح الذي لا يقع فانه  
 جاز ان تلقا آما عند ابي يوسف فلما رآه فاعتبارا بالهبة والصدقة المنفعة  
 الحاصلة في المسجد والمقبرة فانه لا يجوز بالاتفاق وان كان فيما لا يحمل القيمة لا ابقاء الشك  
 يمنع اخلوص لله تعالى وانما بآية في هذا في غاية القبح ومع جعله الوقف كلها وبعضها والولاية  
 لنفسه يكون ذلك له مادام حيا وبعد الغفران عند ابي يوسف رآه وكذا جعل الولاية لنفسه وصح  
 ذلك عند ابي يوسف رآه لما روى انه عليه الصلوة والسلام كان يأطمن صدقة اى مما وقفه وانما  
 للابتداء بالانتهاء فانه يجوز على جهة ينقطع الملك للمالك لكن لا يملك الا بالشرط وآما جعل الولاية  
 لنفسه فهو صحيح عنده لأن شرط الواقف معتبر في اى كالتقصيص ولأنه المتوكل انما يتقيد  
 الولاية منه فيكون له ولاية فورية ولأنه اقرب الناس اليه كمن بنى مسجدا يكون اولى بحجارة  
 ونصب القيم فيه ولكن اعتق عبد الملك الولاية له لأنه اقرب الناس له لكن لو كان فائضا فللقافي  
 عزله وزعم عنها كالموصح وان كان شرط الواقف ان لا يعزله احد لا يلتفت اليه لأنه مخالف للشرع  
 دفعا للفرع عن الغفران ولو صار بعد لا يندبه لا تنتقل الولاية اليه ذكره في الحيط واستفيد  
 من هذا ان للقافي عزل المتوكل الذي هو غير الواقف بالاولى وفي البرازية ان عزل القافي لما كان  
 واجب عليه كما يجب عليه عزل الوصي الخائن ومقتضاه الا ان يترك العزل والامر بتولية الخائن  
 لا شك فيه كما في من الغفران ومع ابي يوسف رآه جعل الملك او البعض لاهلته اولاده او  
 مدبريه مادام احياء وبعدهم للغفران وصح شرط ان يستبدل به غيره اذا شاء بان يبيع  
 ويشترى بثمن ما هو النفع للوقف وهلال الرازي مع ابي يوسف رآه وعليه الفتوى وذكر الاشارة  
 رآه في وقفه وينبغي للمالك اذا رفع اليه ولا ينفعه في الوقف ان ياذله في بيعها اذا رآه النظر لال  
 الوقف ذكره في الاصلان وذكر في المنتقى عن محمد رآه اذا صار الوقف كمال لا ينتفع به المالكين  
 فللقافي ان يبيع ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك الا للقافي فلا يلحقه رآه في الملك ان يطل ياذر  
 عن ابي يوسف رآه آما وقف المصالح الذي يقع قبل القيمة فلما ذكرنا ان القبض عنده شرط والشيوع  
 ينافيه وقيل الفتوى على قوله في الحائنة والخلاسة وفي كثير من المعترات ولكن تقديم المصنف رآه  
 قول ابي يوسف رآه يفيد ترمي وآما جعل المنفعة لنفسه فلا يملك في الوقف معنى التملك  
 والتمليك من نفسه غير محقق فلا يجوز وآما في شرط الولاية لنفسه فلا التسليم عنده  
 شرط واشترط الولاية لنفسه ينافيه وذكر محمد رآه في السيد الكبير لولاية للواقف والولاية

الجنابة  
 ميت  
 كونه دكركي  
 اغايبونك  
 دق فمع  
 جنازة  
 ظهور  
 رآه  
 المنفرد  
 دسره  
 ديد كركي  
 آت كركي  
 منكر كركي  
 اخره

والولاية للقبض وكلام المصنف رآه يوجب ان الخلاف فيما اذا شرط الولاية لنفسه وظلال الحيط والهداية  
 والتخوة والتخوة وغير ما يفصح بان خلاف لأنه اذا شرط الولاية لنفسه يصح وتقل الابن عليه في الغفران  
 وآما الخلاف فيما اذا لم يشرط لنفسه فعند محمد رآه لا يكون له الولاية لأنه كما ترك الشرط في ابتداء الوقف  
 في الوقف من يده وصار اجنبيا عنده ويكره ان يقال وضع المسئلة فيما اذا وقف وشرط الولاية  
 لنفسه وسلم فلا يكون اشترط الولاية لنفسه منافيا للتسليم وآما في جعل الملك او البعض لاهلته  
 اولاده او مدبريه مادام احياء وبعدهم للغفران فلا يجعل آفه كجهة لا تنقطع شرط عند محمد  
 رآه فلا قال ابي يوسف رآه وآما اذا شرط الواقف ان يستبدل بالوقف مع شيء مثل ذلك ويكون  
 وقفه فانها لذلك فالوقف جائز عند محمد وهلال رآه لا الشرط وعند ابي يوسف رآه الوقف  
 الشرط جائز ان وفي الحائنة وآما الاستبدال بدون الشرط فلا يملك الا القافي وفي البحر والمعتد  
 يجوز للقافي بشرط ان يخرج عن الانتفاع بالخلية وان لا يكون هناك ربح للوقف بعرضه وان لا يكون  
 البيع بغيب فافش وشرط في الاسحاف ان يكون المستبدل قاضي اجنحة المفسر بذي العلم والعمل  
 لئلا يحصل التفرق الى ابطال اوقاف المسلمين كما هو الغالب وآجاب سراي الدين قاري الهداية فيما  
 اذا تغير ولا ينتفع به ولم يرغب فيه بانه يجوز استبداله ارضا او دارا يعود نفعه على جهة الوقف  
 وهو قول ابي يوسف ومحمد رآه وان كان للوقف ربح لكن يرغب شخص في استبداله ان اعطى ملكا  
 بدلا اكثر ربحه في سقيع اى من سقيع الوقف جاز عند القافي ابي يوسف رآه والعمل عليه  
 والا فلا يجوز وفي التنوير فاذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرائها وان لم يذكر ثم لا يتقيد  
 لها بالثالث ومع وقف العقار اتفاقا لانه متأكد وكذا في استحقاقنا وقف المنقول المتعارف  
 وقف عند محمد رآه كالفاس والجر والقصور والمنشور والجنابة ولياها والقصور والمصالح  
 والكتب وان كان القياس عدم الجواز وانما جاز لوجود التعادل في هذه الاشياء والتعامل  
 بتركه القياس كما في الاستصناع بخلاف منقول لا تعادل فيه كالثياب والامتعة لان  
 من شرط الوقف التابيد وجوز الفقيه ابو الليث رآه وقف الكتب للتعادل نصير في كثير  
 ووقف كتبه وعليه الفتوى وفي الخلاصة وبه تأخذ وابي يوسف رآه في وقف السلام  
 والاراد ما يستعمل في الحرب ويكون بعد القتال كما في الجنية والكراي كالحيل والابل والبق  
 والبغال والحير وغيرها في سبيل الله تعالى وكذا الزرعي وانما جاز الوقف في هذه الاشياء  
 الثلاثة عند ابي يوسف رآه لورود الاثر فيها والقياس بترك بالنقص والنقص في هذه المسئلة

الجنابة  
 ميت  
 كونه دكركي  
 اغايبونك  
 دق فمع  
 جنازة  
 ظهور  
 رآه  
 المنفرد  
 دسره  
 ديد كركي  
 آت كركي  
 منكر كركي  
 اخره



فبقى فيما وراءه على القياس وكذا يترك القياس فيما يرى فيه التعامل عند محمد بن وهب بن ابي يعقوب  
محمد بن يعقوب افتح به اكثر فقهاء الامصار وهو الصحيح كما في الاسعاف وما جرى التعامل في زماننا  
في البلاد الاسلامية كلها في وقف الدراهم والدنانير. دخلت تحت قول محمد بن الحنفية به في وقف  
كل منقول فيه تعامل فلا يحكم على هذا المخصص القول بجواز وقفها على مذهب الامامية  
زفر بن زفر في رواية الانصارية زفر بن زفر افتح بجوازه صاحب الجرد واليكم خلافاً وعن الامامية  
وكان ما اصاب زفر بن زفر فيمن وقف الدراهم والدنانير او الطعاع وما يكال او ما  
يوزن ايجوز ذلك قال نعم قيل وكيف قال يدفع الدراهم بضاعة ثم يتصدق بفضلهما في  
الوجه الذي وقف عليه وما يكال وما يوزن يباع ويدفع عنه مضاربة او بضاعة كالدراهم  
فعلى هذا القياس اذا وقف هذا الكثر من الخطة على شرط ان يقرض الفقراء الذي لا يدر  
لهم ليزرعوه لا يفسد ثم يبيع بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من الفقراء ابداً  
على هذا السبيل يكون جائزاً وقد زاد المشايخ في اشياء ما المنقول على ما قال محمد بن زفر  
كما راوا من بيان التعامل بما قال في الخلاصة وقف بقرة على ان تافق من لبنها وسمنها يعطى  
لابناء السبيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك في وقفهم رجوت ان يكون جائزاً وكذا في  
كما يصح قصد اوقف التسليم والكرام يصح عند ابو يوسف في وقف اى المنقول يتعامل  
وقف ضيعة اى المزبعة بقرها واكثرها بالفتحات جمع الاكره وهو الزارع وعنده  
وسائر آلات الحراثة كما جاز بيع الثوب بتعالم الارض فقيده بالتبعية لانه لو وقف ارضاً لم يبيع  
ما فيها وفيها ثمة قائم وقت الوقف فلا يبدل في الوقف لانه لا يلبس من ثواب العقار ولكن  
يلزم التصديق بما على الفقهاء على معنى التذكرة في المحيط واذ ابيع اى لزم وقت الوقف فلا  
يملك اى لا يكون مملوكاً لصاحبه ولا يملك اى لا يقبل التملك لغيره بالبيع وقوله لا يملك  
تمليك الخارج عن ملكه الا ان يجوز قسمه المشايخ عند ابو يوسف في القسم في غير المثليات يغلب  
فيها جهة التملك لانه الافراز ومع هذا يجوز ابو يوسف في قسمه المشايخ وجعل جهة الافراز  
غالبه في الاوقاف فانه وقف نصيب من عقار مشترك بينه وبين غيره وقضى قاض بجوازه نفذ  
قضاؤه وصار متفقاً عليه كسائر اختلافات فانه طلب احدى القسمة لا يقسم بينهما بان عند  
ابا حنيفة في لانا القسم ببيع معنى لا شئاً لها على الافراز والعبادة وجه العبادة رائج في  
المثليات وعند ابو يوسف ومحمد في الاوقاف ان يقسم مع الشريك لانه القسم تمييز وافراز

مفك

وافراز لا يبيع وتمليك فيجوز كذا في المحيط والظاهر وان وقف نصف عقار طرفة فم اراد القسم فيه جله  
يبيع ما بقى من رجل ثم يقسمه ثم يسترى منه ذلك ان شاء لان القسم انما جرى بين اثنين فلا يصح  
الواحد مقاسماً ومقاسماً وان لم يبيع رفع الاراء القاطن ليا فراساً بالقسم من لحي القسم  
بين اثنين واجمعوا ان الطل لو كان وقفاً على الارباب فارادوا القسم لا قسم ويبداً ارتفاع  
الوقف اى غلته بعمارة اذا افتتح اليها وان لم يشرطها الواقف فانه ان لم تكن مشروطة نقلاً  
في مشروطة اقتضاء لانه مقصود الواقف ادرار الغلة على المصارف وهذا انما يحصل  
باصلاحها وعيانتها فيثبت شرط العمارة اقتضاء والثابت به كالثابت نصاً ان وقف على الفقراء  
لعموم المكان مطالبهم وان وقف على معين مثل اهل وقف دار على سكنى اولاده فعليه عمارة  
مال نفسه ولا يؤخذ من الغلة شئ لانه المستغنى به والغرض بالغنى ولهذا يكون نفقة العبد لوجه  
خدمته على المولى لانه ما كان استغنى المعينة عن العمارة او كان فقيراً او عجزاً عن اجر الحاكم ووجه  
من اجرة ثم يرده اليه الموقوف عليه ليكون حق الواقف والموقوف عليه مرغياً وانما قال  
الحاكم لانه لا يملك السكنى لاولاده لانه لا يملكها لغيره لانه لا نائب عنه ولا يجزى الا على العمارة  
لانه فيها ائلاف ماله ولا يجزى الا ان عليه كما لا يجزى صاحب البذر في ارضه ولا يكون اباً وانه  
بطلان مقول لا محال ان الامتناع لعدم الرضى به في مال العمارة فلا يحل على الرضا بطلان  
حق بالتكليف ونقض الوقف وما الله منه يعرف العمارة انما اجتمع والاصح ان وقت الحيا  
وان نفذ صرف عنه يباع ويصرف عنه اليها فالبديل المأمور بالمبدل ولا يفسخ النقض بين  
مستحق الوقف لانه ليس له حق في العين ولا في ثمنه لانه ملك الواقف وحق ائنه تعالى  
انما هو في المنفعة فلا يعرف اليه ما ليس في ائنه فصل  
اذا بنى مسجد الا يزول ملكه عنه في يخرجه عن ملكه عنه ببيع عنده اى ينفذ وانه لان المسجد  
مجموع لانه تعالى فلا بد ان يكون فالصالح تعالى لقوله تعالى وانما جددته فلا بد من اجماع  
احداً اى مختصة به فلا يخلص الآب ويأذن بالصلوة فيه واحد لانه يشرط التسليم عنه بما فيه  
لا يكون مسجداً بدون الآلة عنه محمد بن زفر التسليم اذا صلح واقد باذنه لان صلوة طلم فيه  
متعذر فتاب الواحد مناب الطل وهو احدى الروايتين عن ابا حنيفة في رواية عنه في  
محتاج في الطائف والتبئين شرط صلوة جماعة جراً باذان واقادة في صلوة ائنه بالما اذا كان  
واقادة لا يصير مسجداً اتفاقاً ولو جعل له احاماً وموذنات وهو رجل واحد فصلى فيه باذنه



صار مسجد اتفاقا لانه الصلوة على هذا الوجه كالجاء الا ان الوذن لو صلح في المسجد على هذه  
الهيئة ليس له ان يبعد ان يصلح بالجاء في ذلك المسجد بالجاء وهذا الشرط اذا لم يمتد  
فيكون صلح فالصلح ان قبضه بنوب عن قبض الناس ويصير به مسجد بلا صلوة كذا في الخط والاي  
فيكون مسجد او لا يخرج عن حكم جعله كنه كره او باو هو مكرت كره او به وهو بيت يتخذ تحت الاعمدة  
للتبريد لمصالحه ان المسجد كما في البيت المقدس كره ان يتعال وان جعله لغرض صالح او جعل  
فوقه بيتا جعل بابا الى الطريق وعزله عن ملكه لا يكون مسجد الا ان المسجد يجب خلوصه ليعتق  
ولم يخلصه سوا بقائه فانه تعالى متعلقا باصله او بلا صلوة فلا يثبت له الحكم او كنه  
وسط داره مسجد او اذن بالصلوة فيه لا يزول ملكه عنه ولا يكون مسجد الا اذا ذكرنا واربعة  
يورث عنه اذا مات لانه ملكه كنه الجوابه فلان لا حق المنع والمجد لا يكون لاحد فيه حق  
المنع لقوله تعالى ومن اعظم من منعه ما جدد الله تعالى في ذكرها اسم وعند ابي يوسف روي  
ملك يخرج القول مطلقا لا احتياجا الى التسليم بل يكفي ان يقول جعله مسجدا وان يخل بينه و  
بين الناس والصلوة ليست بشرط كذا في جامع قاضي عيسى ولو ضاق المسجد على الناس وجنب  
طريق العامة يوسع المسجد منه الى الطريق بان يد فل شئ من الطريق في المسجد ان لم يفرق بينهما  
الطريق وكذا اذا ضاق المسجد وجنبه ارض كره قبل توفد ارضه بالقيمة كرهها لاروي ان المسجد  
ما ضاق على الناس اقدوا ارضين بكره من اصحابها بالقيمة وزادوا فيه في العبادية اذا جعلت  
من المسجد طريقا او من الطريق مسجدا وكذا يجوز جعل الطريق مسجدا ولا يجوز جعل المسجد طريقا  
يجوز الصلوة في الطريق فيجعل مسجدا ولا يجوز ان يور في المسجد فلا يجوز جعله طريقا رباط  
استغنى عنه يعرف وقوله اقرب رباط فيه وكذا البر والحوض اذا لم ينتفع بهما ولو قرب مأمول  
المجد واستغنى عنه يبقى مسجدا ابد عند ابي يوسف روي صلح فيه او لا يعود الى ملك الباني ان  
كان قويا والملك وارثه ان كان ميتا لانه ملك قد سقط عنه والتا قط لا يعود قالوا ويرفع كذا  
من الفقهاء وروى في فتح القدير وفي الاسعاف ولو قرب المسجد ومأمول وتوفى الناس فيه لا يعود  
الى ملك الباني عند ابي يوسف روي فيباي نقض باذن القاضي ويرى ثمة الى بعض المساجد ولا يعود  
الى ملكه او الى ورثته وذكر بعضهم ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف روي وذكر بعضهم كقول محمد روي  
يعود الى ملك الباني ان كان قويا او الى ورثته ان كان ميتا عند محمد روي لانه المقصود منه وهو  
الصلوة فيه وقد انقطع فخرج ان يكون مسجدا فعاد الى ملكه فالحق اذا بعث المهدى ثم زال

ثم زال الاصل واراد كل الحج كانه ان يفعل به يد ماشاء والوقف في الارض ان وقف الموت وصية  
يجوز في مقدار الثلث كالميت فيه فان في الوقف من الثلث او اجاز الوارث نفعه في الكل وان لم  
يخرج من الثلث ولم يخرج الورثة بطل في الرأى على الثلث وان اجاز البعض دون البعض جاز بعد  
ما اجاز وبطل في الباقى الا ان يظهر للميت مال غيره فينفع في الكل كذا في الحانية ويتبع شرط  
الوقف في اجارة الوقف ان وجد شرط لانه الواقف كنص الشارع في موصوب الاتباع له وبقوة  
العمل به في اذا شرط ان لا يورثه وقدر الكثر من سنة روي شرط لانه ان يورثه من ملك نفسه شرط مطلق  
فيستقيده بالان لا يرغب في استجاره سنة وكان اجازت ما كثر من سنة ادر على الوقف وانفع  
للفقراء في رفع القيمة الا ان القاضي في يومه القاضي الكثر من سنة لان القاضي ولاية النظر للفقراء  
والغائب والميت وان لم يشرط الواقف فليقيم ان يورثه الكثر من سنة بلا اذن القاضي واما قبل ذلك فليس  
للقبيح ذلك كذا في الحانية والآي وان لم يوجب شرط بان لم يشرط شيئا بل امله مدتها فينتهي للفقراء  
ان لا يورث الضياء الكثر من تلك السنة لانه رغبة المتأخر لا يتوفر في اقل من هذه المدة سيما اذا  
كانت تزويج في كل ثلاث سنين او سنين مرة وتختار للفقراء ان لا يورث غيرها ان الضياء  
كالمدة الكثر من سنة لانه المدة اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف لانه من رآه يتصرف فيه تصرف المالك  
على طول الزمان يزعى مالها وهذا قول الامام ابي حفص الكبير ومقصوده رعاية جانب الوقف  
فيما اذا دعت المصلحة في الضياء ان يورثه اقل من ثلاث سنين وفي غيرها الكثر من سنة يصلح كذا  
لانه هذا يختلف باختلاف الزمان والمكان قال المتقدمون من مشايخنا روي اذا اهل الوقف  
مدة الاجارة جاز للمتوفى ان يورثه الكثر من سنة مطلقا لانه قرض الا ان يبين كنهه في الوقف و  
للووقف ان يورثه سنين كثيرة فكذا ان يقع مقامه وقال المتأخرون لا يجوز الكثر من سنة واحدة  
لانه لو جاز ذلك تخاف على الوقف ان يتخذ مطلقا لانه ينفق المدة يزل الى سنة الوقفية ويتسم سنة  
الملكية لغلبة الظلم المحتل المستأطلة والوجه في تصحيح الاجارة الطويلة في الوقف ان يعقد  
عقود اقل عقد على سنة بانه استأجر ثلثين سنة بثلثين عقد اقل عقد على سنة من غير ان  
يكون بعضها شرطا في العقد فيكون العقد الاول لازما لانه تاجر والثاني غير لازم لانه مضاف  
الى المستقبل وذكر ثلثي الائمة السرفسي روي ان الاجارة المضافة لازمة في احدى الروايتين  
وهو الصحيح وذكره هذه الحيلة في الذخيرة ثم قال ولكن هذه الحيلة عندى ضعيفة لانه من  
لا يجوز الاجارة الطويلة في الوقف انما لا يجوز صيانة للوقف عن البطالة فان الوقف اذا



بق في يد المتأخر مدة طويلة والتاسيرون يترق المالك يقع في قلوبهم انه ملك فيشهدون له بالملك  
 ولو اعطاه يومان الذي يربط الوقف في حق هذا المخرج لاذق بين ان يكون الاجارة معقودة  
 بعقد واحد وبغيره ان يكون معقودة بعقد كثيرة متفرقة هذا هو الظاهر في الاجارة الطويلة في  
 الاوقاف واما الاجارة الطويلة في الاقطاع والاملاك فيسبب في الاجارات ان شاء الله تعالى ولا يورث  
 الوقف الا بالو المثل لانه في اجارة باقل من اجارة المثل الوقف ثم ان بعد الاجارة بالو المثل وقت  
 العقد لا ينقض عقد الاجارة ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة في استجاره كزيادة واحد تعنتا كما لا  
 يغني اذا رخص بسبب من الاسباب بعد العقد على مقدار اجرة المثل وهذه رواية فتاوى كثر  
 وعلى رواية في الطلوى يغني ويجدد العقد والوقت الغني عن الحق فلو زادت الاجرة  
 وفي المتأخر الاول كما هو ادله من غيره كما في العبادية واذا ابره المتو في بدو اجرة المثل لزم  
 المتأخر تمامه كما ب اجرة منزل صغيره بدو اجرة المثل يلزم المثل فانه ليس للخل واحد منهما ولاية  
 الخ والاسقاط كذا في الولو الجية وليس للموقوف عليه كالاخ والمحدث والاولاد ونحوهم ان  
 يورثوا لعدم ترقع في عينه بل في الغلة الا باتباعه عن الحكم والواقف او ولاية باه كانه قاضيا  
 ذكر في الفتاوى الرشيدية اذا كان الوقف غير مملو فحقه في بعض المتأخرين يجوز ان يكون هو  
 المتو في غير اطلاق القاف لانه لا يعود والفتوى على انه لا يصح ولا يصلح لانه لا يقع في التوقف  
 في الوقف انما هو في اذن الغلة ولو غصب الوقف احد لا يكون للموقوف عليه حق الخصومة بغرض اذن  
 القاف لا يملك الاجارة قال الفقيه ابو جعفر في اذ كان الاجارة للموقوف عليه ولا يملك احد  
 في استحقاق الغلة فيجوز له ذلك وهذا في الدور والخوانيت واما الاراضي ان كان الواقف شرط تقديم  
 العشر والحرايم وسائر المودن فليس للموقوف عليه ان يورثها واما اذا لم يشرط ذلك فيجب ان  
 يجوز ويكون احرار والمؤنة عليه وهو نظير ما روي عن ابو يوسف في اذ كان الموقوف مثنى  
 او ثلاث فقامسوه وافضل واحد منهم ارضه ربحها بنفسه قال ان كانت الارض عشرة جاز  
 وان كانت اربعة لا يجوز واذا اجار الموقوف عليه وعقد بانابة او ولاية او اجر المولى اذ كان  
 ثم مات لم تنفع الاجارة بموت ولا يحازر لا يعطى الوقف عارية لانه في اعارته ابطال حق  
 الغناء ولا يربح لانه في تعطيل منافع وان غصب عقاره بغير وجه القمان وفي العبادية  
 ان الفتوى في غصب العقار والدور الموقوفه بالقمان كمان الفتوى في غصب منافع الوقف  
 الوقف بالقمان وفيها متو في الوقف اذا سكن رجلا دار الوقف بغير اجر ذكره لانه لا

عطله

وكان له في  
 من ماله  
 بشرط ان لا

لاشي على السالك وعامة المتأخرين عيانة عليه ابر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن  
 صيانة للوقف عن ايدي الظلمة قطعاً للاطاع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا سكن دار الوقف  
 بغير اجر الواقف وبغير اجر القيمة كان عليه ابر المثل بالغام بل في الخينة الاصح ان المنافع تنفع في  
 في تلك مواضع في ربح الوقف وفي احوال المتأخر في الملباء للدار كالمالك في المستغلة المعدة  
 للاستغلال فانه الاستعداد للاستغلال يقوم مقام العقد الفاسد فيلزم على الغاصب ابر المثل  
 ولا فصل بين الارض والدار والحق والرقى وغير ذلك سواء المتعلما او عطلها وفي الهلاك يجب القيمة  
 مع ابر وقيل يجب القيمة بلا ابر وهذا هو الصحيح ومنه قضى عليه بالقيمة فيشترى بها ضيقه اذ في فيكون  
 على سبيل الوقف لانه هذه بدل الاول كذا في الاشترونية رجل يبيع في ارض الوقف فهو على وجه  
 اما ان ينوي عند البناء ان يبيعه في اليوم الاول يصير وقفا لانه جعله وقفا ووقف البناء  
 تبعا لغيره يجوز وفي اليوم الثاني لم يبر وقفا لانه لم يجعله وان يبيعه المتو في ارض الوقف ان بناه من مال  
 الوقف فهو للوقف فتصرف غلة المصارف الوقف او من مال نفسه ونواه او ينيو شيئا فهو للوقف  
 وان يبيعه لنفسه واشهد عليه كانه وكذا الغرس في المسجد للمسيح مطلقا نوي او لم ينو احد حارة  
 في الوقف بغير اذن المتو في فللمتو في ان يار به بالرفع كرجل استأجر جهات وقف من ناظر لرجل وعمر فيها  
 ولم يكن الناظر اذن في شيء من ذلك فانه تلك الحارة لا تخرج من الوقف والناظر مخير بين ان  
 يملكها بجهة الوقف بقيمتها معلومة او يملكها المتأخر قلعها وتسوية الوقف فيفعل الانفع للوقف  
 بغيره على ارض ثم وقف البناء بدو الارض ان كانت الارض مملوكة لا يصح الوقف وان كانت متو  
 على ما عين البناء له جاز اجماعا وان كانت الارض بجهة اخرى فمختلف فيها قيل جاز وقيل لم يجز ذكره  
 اليه معنى الى الظهيرة وفي الذخيرة وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجز هو الصحيح لانه منقول  
 وقف غير متعارف وفي المنح الفقار المتعارف في زماننا في ديارنا وقف البناء بدو الارض و  
 كذا وقف الاشجار بدو نها فينتعين الافتاء بصحة لانه منقول فيه تعادل ولا سيما والحكم به  
 القضاة العلماء كثر مشهور به في ينجي الاسلام ارجح الذين في فتاواه في جواب الفتوى حيث  
 سئل عن وقف البناء والغرس بدو الارض فاجاب بقوله الفتوى على صحة ذلك قلت ولما  
 يرى التعادل بوقف الكروم التي غرس اربابها على الاراضي الموات التي اصبوها من الغياض  
 والجلال بقطع ايكتها واخر ايجارها او على اراضي الملك باذن جعل السلطان عليها وحب  
 الافتاء بصحتها وفي التنوير اشترى المتو في مال الوقف دارا لتلقى بالمنازل الموقوفة في يجر

يفعل بالبيع للمسيح



كتاب الوقف

في الامتيازات المؤذن والامام ولم يستوفيا وظيفتهما من مال الوقف سقط لانه في معنى القلة كالقاضي و  
 قيل لا يسقط لانه كالابرة وفيه في البغية تلخيص القنية بانه يورث قال خلاف رزق القاضي وان كان  
 على الامام دار وقف في يد مستأجر فلم يستوفى الابرة في مات ابن ابيه المتوفى فانه يسقط وان ابرها  
 الامام لا يسقط كذا في العادة ولاية نصب القيم الى الواقف ثم لوصيته ثم للقاضي ذكره في الذخيرة وما دام  
 يصلح احد للتولية من اقارب الواقف لا يجعل المتوفى من الاقارب مادام يوجد من ولد الواقف واهل  
 بيته من يصلح بذلك وفي التنوير الباني ينصب الامام والمؤذن في الخمار الا اذا عيّن القوم اصلها  
 عينه الباني فهو اول ما عينه القاضي لانه نفعه وفروعه عائد اليه ولو ان اهل السجدة او ارباب الوقف  
 نصبوا متوليا بغير اذ القاضي اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يجوز والاخر ان رفعه الامام القاضي وقال المتأخر  
 الاول ان لا يرفعوا وينبغي ان يؤخذ بقولهم في زماننا وصحة الوقف قبل وجود الموقوف في الامتياز في التولية  
 بل وقف ارضاء على اولاد فلان وصل آخرة للفقراء وليس لفلان اولاد فالوقف جار وتكون الغلة  
 للفقراء فان اولاد لفلان اولاد يرفع ما يحد من الغلة في الموقوف الى اولاد فلان واذا كان في  
 الوقف على الاولاد لفلان كذلك فلو اولاده يكون بالطريق الاول ويتم الغلة للفقراء ولو عيّن  
 موصيا لبناء المدرسة وقبل ان يبنى وقف على هذه المدرسة وقفا بشرائط وجعل آخرة للفقراء  
 وحكم قاض بصفحة مئة وتعرف الغلة الى الفقراء فاذا بنى المدرسة يرفع اليه في المستقبل كذا افاده  
 محمد الدين الاستروشي ثم في ان كانت اوقاف المدرسة قري وذاري وطان حاصلها في ارجة فليطه  
 او في حقايسة فليمد رس تناول المعلوم على قدر كفايته لانه حاصلها مما يتعلق ببيت المال وعلما  
 العلوم الشرعية كما كانوا مصارف الخراج جاز لهم اذ مقدار كفايتهم في كل سنة من اوقاف النقصا  
 منه وانما اذا كان برأي السلطان وان كانت اوقاف ابنية ومسكنات فالحائز والذالكين وغير ذلك  
 يعتبر في ذلك لوط الواقف لكونها مملوكة له في الاصل لا تتعلق ببيت المال حاصلها فيعبر فيها لوط الواقف  
 فلاجل للمدرس اذ الزيادة مما عينه الواقف وشرطه وهكذا في الزاوية مع الشيخ وسائر الموقوف  
 عليه الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا احتج بها المصلحة الوقف كتعمير وشراء بذر فيجوز بشرطين  
 الاول اذ القاضي الثاني بفساد العبد والكرف من اجارتها وليس من الضرورة الكرف على المستحقين  
 ذكره في القنية والاستدانة الغرض والشراء بالنسيئة ويجوز للمتوفى ان يشتري متاعا بالثمن  
 قيمته ويسعه ويرفع على العجارة ويكون الرهن على الوقف كما مره ابن وهبان وفي التنوير  
 وتقبل الشهادة في الوقف بدو الدعوى ويشترط بيان الواقف في الاصل كيان محرف الا اذا كان

المؤذن

مطلوب

اذا كان الوقف قد يمد وتقبل فيه الشهادة على الشهادة والشهادة السامع الرجال والشهادة بالشهادة  
 اثبات اصله وان مر قوا بالتجاء لا تقبل بالشهادة لشرائط الاصل وبيان الحرف من اصله فتقبل الشهادة  
 عليه بالتسليم لتوقف صحة الوقف عليه وبعض مستحقه ينصب فمما على الحل فلو وقف بين اخوين في  
 احداهما وبق في يد اخي واولاد الميت ثم اخي اقاينة على واحد من اولاد الاخ الا ان الوقف بطنا بعد بطن  
 والباقي غيب والوقف واحد يقبل وينصب فمما على الباقي ولو اقام اولاد الاخ بينة ان الوقف  
 مطلق عليك وعليها فيستدعي الوقف بطنا بعد بطن او لم يبق هذا اذا كان اصل الوقف ثابتا والا  
 فلا ينتصب احد من المستحقين فمما على دار الخ قال انه كنت وقفها وقال وقف على لم تصح الدعوى  
 للتناقض ولو اقاينة قبلت على الخمار في العادة والحكمة وفي الخلاصة انه تقبل البينة و  
 ينقض البيع وفي فتح القدير باي عقار غير برهن انما ما باع وقف لا يقبل بانه مجرد الوقف لا يزيل  
 الملك كالاعتاق ولو برهن ان وقف محكوم بلزوم قبل وهذا التفصيل غراه بعضهم في فتاوي  
 رشيد الدين كما في مني الفقار فيسفي ان يقول عليه في الافاء والقضاء ذكر شمس الاسلام افتوا بالوقف  
 واصلح الى الوقف يرفع الامام القاضي فيفتح ان لم يكن مستجلا في رفع الزاوية ونحوه في  
 الخلاصة وهو ظاهر على مذهب الامام واما على مذهبه فيصحي ايضا في الوقف في فصل مجتهد فيه  
 كما في مني الفقار ويؤيده ما في فتاوى السراجية الواقف اذ ارفع وقف قبل الحكم بلزوم ثم وقف ثانيا على  
 جهة اخرى وحكم قاض بصفحة القوي وبعث الوقف الثاني ولزوم على مقتضى مذهب الامام اذ في صفح  
 لكما الفتوى على خلاف قوله في الوقف وانه يلزم من غير حكم الحاكم ومع ذلك اذ اقبض بصفحة القوي قاض ضيق  
 مئة ونفذ فاذا وقف ثانيا على جهة اخرى وحكم به طمحه وان وصار العتق الثاني لانه ثابت حكم الحاكم وفيه الواسية  
 وقف ضيق على اولاده واولاد اولاده ابداماتنا سلا اولاد قس منهم بالتولية لا يفضل الذكور  
 على اللاتي لانه اوجب الحق لهم على السواء الا ان يقول على الذكور من ولدي في لا يفضل فيه الاناث واولاد  
 البنات هل يفضلون في ذلك ذكر الخصاف رحم انهم يفضلون في ذكر في ظاهر الرواية انهم لا يفضلون وكذا لو كان  
 مكان الوقف وصية فالفتوى على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاد انهم منسوبون الى  
 الاب لا الى الاخ ولو قال على بنى وكان له ابنة او اكثر تكون الغلة كلها له وان كان له ابن واحد يترقى  
 نصفها والنصف الآخر للابنة لان اقل الجميع اثنان هو الوصية ولو قال على بنى وله بنون وبنات قال بلال  
 تكون الغلة بينهم جميعا بالتولية لان البنات اقل الجميع اثنان هو الوصية ولو بلغها التذكير وهو رواية  
 عن ابي حنيفة رحم الا يرى انه لو قال على اخوة وله اخوة واخوات ان الغلة لم جميعا لقوله تعالى



فان كان له اذوة فانه يشمل الاناث وروى ابو يوسف رحمه الله عنه انه قال في الوصية ان الثلث للبنية دون البنات  
الا في بنت تحت ان يقال هذه المرأة من بين فلان فاذا نسب محمد او قبيلة شمل البنية والبنات جميعا  
في الروايات كلها ولو قال علي بن ول بنات فعطأ او قال علي بنات وله بنات وبنو تكون الغلة للمساكين  
ولا شيء لهم ولو قال علي بنات وله بنات وبنو تكون الغلة للبنات فعطأ لعدم شمول لفظ البنات للبنية  
ولو قال ارفح هذه صدقة موقوفة تحت علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات  
وله ولصليبه وللكو من ولد وله ويكون الذكور من ولد البنين والبنات في الغلة سواء ولا يدر  
فيها ان من ولد له ولا ولد وله او قال علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات  
لصليبه الذكور وللاناث من ولد الذكور من ولد له ويكونون فيها سواء ولا يدر ولد الصليب او  
قال علي بنات وله ولد له الاناث يكون للاناث من ولد له دون ذكورهم وللاناث من ولد الذكور  
والاناث دهن فيها سواء او قال علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات علي بنات  
لصليبه وعل اولادهم من البنية والبنات وعلي ولد كل ذكر من نسله سواء كان من ولد الذكور  
او ولد الاناث ولا يدر فيه الا ان الصليبة او قال علي بنات وله ولد له وعلي ولد له وعلي ولد له وعلي ولد له  
الغلة بين اولاده واولاد ابنته لانه سوي بينهما في الذكر وهل يدر ولد ابنته قال هلال بن يحيى  
ولد ابنته او قال علي بنات وله ولد له الذكور قال هلال بن يحيى يدر فيهما الذكور من ولد البنين والبنات  
وقال علي الرازي لو وقف علي بنات وله ولد له وعلي ولد له وعلي ولد له وعلي ولد له وعلي ولد له  
انقرضوا فنولد ابن الواقف دون ولد بنته ولو قال علي بنات وله ولد له وعلي ولد له وعلي ولد له وعلي ولد له  
يدر فيه ولد الابن وولد ابنته الصحيح ما قال هلال بن يحيى لان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد  
البنين يتناول اولاد البنات وذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا علي اولادنا يدر فيه  
اولاد البنين واولاد البنات قال شمس الائمة السرفسي لان ولد الولد اسم له وله ولد له وله ولد له  
وابنته وله ولد له بنته يكون وله ولد له حقيقة بخلاف ما اذا قال علي بنات وله ولد له وله ولد له وله ولد له  
لا يدر في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصليبه وانما يتناول ولد الابن  
لان نسب اليه عرفا ولو قال وقف ارفح هذه علي بنات وعلي بنات وعلي بنات وعلي بنات وعلي بنات وعلي بنات  
ابو القسم يعرف الغلة للمساكين ولو قال علي بنات وله ولد له وعلي بنات وله ولد له وعلي بنات وله ولد له  
الم ولد له وله ولد له فاذا ماتوا ولم يبق منهم احد تعرف الغلة للمساكين ولا تعرف  
الم البطن الثالث ولو ذكر بطون ثلثة بان قال ارفح هذه صدقة موقوفة تحت علي بنات

ابدا على ولد له وولد له وقال تعرف الغلة ثم من بعدهم على المساكين تعرف الغلة الم اولاده ابدا  
ما تنا سوا ولا تعرف الم المساكين ما بقي منهم احد وان سفل لانه لما ذكر البطن الثالث فقد فتح فتعلق  
الحكم بنفس الانتساب لا غير وهو موجود في حق من قرب وبعد ولو قال علي بنات وله ولد له وعلي بنات وله ولد له  
تفرق الم اولاده واولاد اولاده ابدا ما تنا سوا ولا تعرف الم الغنم ما دار واحد منهم باقيا  
وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط فيه ذكر ثلاثة بطون في تعرف  
الم النوازل ما تنا سوا والا قرب والا بعد في الغلة سواء فتقسم بينهم على رؤسهم والانه مثل الذكور  
ويدر في القسم كل من ولد لاقبل من ستة اشهر من وقت طلوع الغلة ولا يدر فيهم من ولد لاكثر منها  
الا ان يكون وقف علي ولد نفسه فمات ثم جاءت اراثة او امة او ولد له ولد لاقبل من ستة اشهر من  
له حصته من تلك الغلة وكذلك لو طلق اراثة او اعتق امة او ولد له فمات بولد فيما بينه وبين التسوية  
فانه يكون اسوة سائر اولاده ولو كان له جارية يفساها فمات بولد لاقبل من ستة اشهر من  
مجي الغلة فاذا عاه يثبت نسب ولا يشارك من كان قبله فيها لانها قد وجبت له فلا يصح في  
انتقاض حق الذين وجبت لهم الغلة من لادري احد منهم ولا ذكره هلال بن يحيى وكلما زادوا ونقصوا  
تتغير القسم السابقة ولو ذكر البطون الثلثة ثم قال علي بنات وله ولد له وعلي بنات وله ولد له وعلي بنات وله ولد له  
ما بعدهم علي بنات وله ولد له ثم قال او قال بطنا بعد بطن فخير بيد ابي عبد الله الواقف ولا يكون للبطن  
الاسفل شيء وما بقي من البطن الاعلى احد وهكذا الحكم في كل بطن فيتم بطنه البطلون موتا  
ان يموت من احد من البطن الاعلى بعد طلوع الغلة فانه يستحق سهم من تلك الغلة ويكون  
ميراثا عنه بين جميع ورثته ولا حق له من مات منهم قبل طلوعها ولو قال علي بنات وله ولد له وله ولد له وله ولد له  
فهي علي اولادها ابدا ما تنا سوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا انقضت احد الولدين  
وفلف ولد ايسر نصف الغلة الم الباقية والنصف الآخر يعرف الم الغنم فاذا مات الولد الآخر  
يعرف جميع الغلة الم اولاد اولاده لانه راعاه شرط لازمة في الوقف وهو انما جعل الاولاد اولاد  
بعد انقراض البطن الاول فاذا مات احد ما يعرف نصف الغلة الم الغنم ولو وقف علي بنات وله ولد له وله ولد له  
وليس له ولد لصليبه وله ولد ابنته فانه الغلة تكون لولد الابن فاذا حدث للواقف بعد ذلك ولد  
لصليبه تعرف الغلة اليه ولو وقف علي بنات وله ولد له ونسله ابدا ما تنا سوا ثم من بعدهم على المساكين  
ولم يكن له ولد تكون الغلة للمساكين فاذا حدث له ولد ترجع الغلة الم وله ونسله ثم انزل  
انقضت تكون الغلة للمساكين وكذلك الحكم لو وقف علي بنات وله ولد له ونسله ثم من بعدهم على المساكين







استنى انما لا يزوركن  
ولما في هذه العبادات  
وتقدم البيع لانه انما  
يكون

## البيع

شرعية البيع بالكتاب والسنة وقد روي ان القحاة رغبوا في بيعهم ابروا والابحار منعقد عليه  
وتسبب لرية تعلق البعاء المعلوم فيه في تعاليمهم وهم جميل ودفع طامع العباد بالبيع التنازل على  
نظام الاكل الاصل عن الايام بالبيع لا يعل للرجل ان يشتغل بالبيع والشراء والمعاملات ما لم  
يحفظ كتاب البيوع ويجب على كل بائع ان يستصحب فيها ليشاؤره في معاملة استياطاعه الربا ومن  
المعقود الخامسة وقيل في بيعه من الحذر في الا تصنف كتابا في الزهد فقال صنف كتابا في البيوع  
البيع الذي دل عليه البيوع لغة مبادلة شئ بشئ سواء كان مالا او لا فلهذا قال الله تعالى وشروه  
بشئ منكم راى ذكره في الحديث وهو الاضداد يقال على الاثر ابر عن الملك والادخل فيه وقال عليه  
الصلوة والسلام لا يطيب الرجل على فطبة فيه ولا يبيع على بيع فيه ولا يثري على ثراء فيه لانه  
المنتهى عن هو الثراء لا البيع ويقع على البيع ابر عن الملك قصد او يتعدى الى المفعول الثاني  
بنفسه وبين ورتبته على الثاني ملكا وكونا كذا في الشراء قال الله تعالى وشروه الآية اي باعوه ويقع غالباً على  
التمتع عن الملك قصد اقل ما كان البيع في الاصل مصدر اكان المتعني اتيانه بلفظ المود لكنه جمع لكونه  
انواعا فانه اربعة نافذ وموقوف وفاسد وباطل وبالتعلق بالنظر الى المبيع اربعة فانه اما بيع العين  
بالعين وهو المتقايسة وبيع الدين بالدين وهو السلم وبيع الدين بالدين وهو البيع المطلق و  
بيع التمتع بالتمتع وهو الرق وبالنظر الى الثمن خمسة اى وتولية واشتراك ووضعية ومساوة  
وقيل انواع البيع يرتقى الى عشرين نوعا او اكثر ذكره في النهاية وشرعا هو من حيث تحققه لا من  
حيث قيامه بالعقد مبادلة مال بمال الاول عقد يتحقق مبادلة مال بمال على الجبالة توجد بدو  
البيع كما اذا فقد الملك في احد الطرفين وزيد بطريق التجارة للثايرد الجبالة بطريق الترخ او  
الهيئة بشرط العوض فانما ليس ببيع ابتداء وينعقد اي يحصل ويتحقق باليجاب وهو ما يذكر اولا  
من بيع واشترى اي ذكره اولا وقبول وهو ما يذكر ثانيا منها كما سبق الباء للملابية لا  
للاستعانة لانه يتنازع كونها ابراء فادية لكونه قوله وينعقد يفيد كونها خارجة عن التبع لم  
ولما يعبر الترافع في انعقاده ونقاده بل في صحة وزوده لم يذكر الترافع كما ذكره بعض الفقهاء  
المال في المنبئية عن التملك والتملك كبيع واشترى او بلفظ الحال كايبيع واشترى كما في  
الحانية لكون الاول لا يحتاج الى النية بخلاف الثاني فانه يحتاج اليها على الاصح كما في الجوز  
البدائع وبيرو في التعلل الوهبية وقرى به ساروه عبد البر كما في الغفر وذلك لانه صيغة

لان صيغة المستقبل لا تدل على الوجود في ما فيجمل كلامه على العدة فلا يدل على الانشاء واما صيغة  
الماض فدلالة على الوجود فاذا لم يسبق الخبر فيجمل على الانشاء فضرورة تصحيح كلامه واما اذا  
اريد بالمستقبل الحال فينعقد نفس عليه في شرح الطحاوي والتخو فان الشرع جعل الايجاب  
والقبول علامة الرقة والافاضة عن المال ادل على الرقة وقت العقد من الماضى ثم ان هذا انما  
يحتاج الى النية اذا لم يكن اهل البلد يستعملون المضارعة للحال فلما اذا كانا يستعملون فلا يحتاج  
اليها ذكره في الغنية وينعقد بلفظ واحد كما اذا باع الاب ملكه من ابنه الصغير وما دل على  
معناها اي معنى بيع واشترى يعني ينعقد البيع ايضا بكل ما يدل على معناه ايا ما في الايجاب  
فكقوله اعطيتك هذا بكذا او جعلت لك هذا بكذا فانه يلحقه بيع واما في القبول فكقوله ابر  
وافدت وما اشبهها فانه يعني اشترى وقد يقو القبض مقام القبول كما لو قال بعثك هذا  
بدريه فقبضه المشتري ولم يخل شيئا ينعقد البيع كذا في الحانية وبالتعاطى البيع كما ينعقد  
بالقبول وركنه الايجاب والقبول كذلك ينعقد بالفعل وركنه التعاطى ذكره صاحب البدائع  
وذلك ان جوارزه باعتبار الرقة وقد وجد وصحيته وضع الثمن وافذ الثمن عن تراض  
من غير لفظ كذا قالوا وهو يفيد انه لا بد من الاعطاء من الجانبين لانه من المعاطاة وهي مطاعة  
عليه اكثر الما في كذا ذكره في الدين الراوسى ووافقه به الحلواني وهو في البرازية انه الخار  
ولكن قال في التنوير ولو كان التعاطى من احد الجانبين على الاصح هكذا صح في فتح القدير ونقص  
محمد ر على ان بيع التعاطى يثبت بقبض احد البدلين وهو ينظم البيع والتمتع وفي القاموس  
التعاطى التناول وكذا في القحاة وهو انما يقتضى الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاعطاء  
من الجانبين وقد مر في التبع برهان الدين الكركى في الغنيض بان القبض من احد الجانبين يكتفى  
قال وبيغته واكتفى الكرماني في تسليم المبيع مع بيان الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يجوز  
لان المبيع اصل الا اذا كان بيع مقايضة وفي الخبر والبيع بلا بيان فيما سواها كالصاوية و  
نحوه لا فلا بد من بيان الثمن في يكون بيعا بالتعاطى وفي الدينارى انه ينعقد باعطاء الثمن جاز  
الثوري الى قوله ووضع عنده فلما وافذ ثمنه وفيه لم يتكلم وفيه افذ الفقيه ر في كذا  
انما يجوز زعنظهور السر واما ما جرى فيه النزاع فلا يمتح تجارة عن تراض في التعيين كعقد جوه  
والحبيب كونه بطلا وتقام وثقانه هو الصحيح كما في الهداية وغيرها لا كما قال الكرماني انما  
ينعقد بالتعاطى اذا كان في قليل الثمن لانه العادة جارية فيه لا في الغني لكون الاصح انه



استحقاقنا لما لا يزور كني  
ولما فسخ من العبادات  
وتدعى البيع لانه كني  
وتدعى

**البيع**  
شرعية البيع بالكتاب والسنة وقد روي ان الفقهاء رخصوا ان يتعاضدوا في بيعهم  
وسبب رخصة تعليق البعده المعلق فيه ان يتعاضدوا به في بيعهم ودفع حاكم العبادات ما به التنازل على  
نظام الاكل الا ان من عدا الاكل بالبيع لا يحل له ان يشتغل بالبيع والشراء والمعاملات ما لم  
يحفظ كتاب البيوع ويجب على كل بائع ان يستوفي ثمنه قبل ان يبيع في معاملته احتياطا من الربا ومن  
المعقود الفاسدة وقيل لم يفسد من البيع الا ان يفسد كتابه في الزمان فقال صنف كتابا في البيوع  
البيوع الذي دل عليه البيوع لغة مبادلة شيء بشئ سواء كان مالا او لا فلهذا قال الله تعالى وشروه  
بشئ خسرانهم ذكره في الحديث وهو الاضداد بغير الاثر اذ ابيع عن الملك والادخل فيه وقال عليه  
الصلوة والسلام لا يظلم الرجل على ضريبة فيه ولا يبيع على بيع فيه اي لا يثري على شراء فيه لانه  
المنتهى عنه هو الشراء لا البيع ويتبعه على البيع ان يبيع عن الملك قصد او يتبعه على البيع ان يبيع  
بنفسه وبما ورثه من غيره من الملك كذا في الشراء قال الله تعالى وشروه بالآية اي باعوه ويتبعه غالبا على  
التمتع عن الملك قصد فلما كان البيع في الاصل مصدر امكن ان يقتضي اتيانه بلفظ المؤبد لكنه لم يرد  
انواعا فانه اربعة نافذ وموقوف وفاسد وباطل وبالتعلق بالنظر الى المبيع اربعة فانه اربعة  
بالعين وهو المقايضة وبيع الدين بالدين وهو السلم وبيع العين بالدين وهو البيع المطلق و  
بيع التمتع بالتمتع وهو الرق وبالنظر الى الثمن فمستحقاقه ونولية واشتراك ووضعية ومساوة  
وقيل انواع البيع يرتفع الى عشرين نوعا او اكثر ذكره في النهاية وشروها هو من حيث تحققه لا من  
حيث قيامه بالعقد مبادلة مال بمال او لا عقد يتحقق مبادلة مال بمال على الجبالة توجد بدو  
البيع كما اذا فسخ الملك في احد الطرفين وزيد بطريق التجارة للتلايد المبادلة بطريق الشرع او  
الهبة بشرط العوض فانما ليس ببيع ابتداء ويتحقق اي يحصل ويتحقق باليجاب وهو ما يذكر اولا  
من بيع واشترى ان ذكره اولا وقبول وهو ما يذكر ثانيا منها كما سبق ابناء للملاية لا  
للاستعانة لانه ينافي كونها ايرادا في قوله ويتحقق يفيد كونها خارجة عن التبع  
ولما لم يعتبر الترافع في انعقاده ونفاذه بل في صحته وازوده لم يذكر الترافع كما ذكره بعضهم بلفظ  
المافى المنبئ عن التملك والتملك كبيع واشترى او بلفظ الحال فابيع واشترى كما في  
الحانية لكن الاولى لا يكتفي بها النية بخلاف الثانية فانه يحتاج اليها على الاصح كما في الجوز  
البداية وبير في النظم الوهبية وقرئ به سار به عبد البر كما في الفخار وذلك لانه صيغة

لان صيغة المستقبل لا تدل على الوجود في الماضي بل تدل على العدة فلا يدل على الانشاء واما صيغة  
المافى فدالة على الوجود فاذا لم يسبق الخبر فيجعل على الانشاء ضرورة تصحيح كلامه واما اذا  
اريد بالمستقبل الحال فينعتق نفس عليه في شريح الطحاوي والتخوف فانه الشرع جعل الايجاب  
والقبول علامة الرضى والاضمار عن الحال ادل على الرضى وقت العقد من المافى ثم ان هذا انما  
يحتاج الى النية اذا لم يكن اهل البلد يستعملون المضارع للحال فلما اذا كانوا يستعملون فلما كانا  
اليها ذكره في القنية وينعتق بلفظ واحد كما اذا باع الاب ملكا من ابنه الصغير وما دل على  
معناها اي معن بعت واشترى يعني ينعتق البيع ايضا بلفظ ما يدل على معناها اما في الايجاب  
فكقوله اعطيتك هذا بكذا او جعلت لك هذا بكذا فانه يلحق بعت واما في القبول فكقوله اقرضت  
وافزت وما اشبهها فانه يعني اشترى وقد يقع القبض مقام القبول كما لو قال بعتك هذا  
بدرهم فقبضه المشتري لم يخل شيئا ينعتق البيع كذا في الحانية وبالتعاطي البيع كما ينعتق  
بالقبول وركنه الايجاب والقبول كذلك ينعتق بالفعل وركنه التعاطي ذكره صاحب البداية  
وذلك ان جوارزه باعتبار الرضى وقد بد وصقيفة وضع الثمن وافذ الثمن عن تراض  
من غير لفظ كذا قالوا وهو يفيد انه لا بد من الاعطاء من الجانبين لانه من المعاطاة وهي معاملة  
عليه اكثر الماشاي كما ذكره في الدين الراشدي ووافقه به الحلواني وهو في البرازية انه المختار  
ولكن قال في التنوير ولو كان التعاطي من احد الجانبين على الاصح هكذا صح في فتح القدير ونقص  
محمد ر علي ان بيع التعاطي ثبت بقبض احد البدلين وهو ينطبق البيع والتمتع وفي القاموس  
التعاطي التناول وكذا في القاموس وهو انما يقتضي الاعطاء من جانب والاخذ من جانب لا الاخطا  
من الجانبين وقد مر في الشيخ برهان الدين الكركي في الغنيض بان القبض من احد الجانبين يمكن  
قال وبه يفتح واكتفى الكركاني ببيع المبيع مع بيان الثمن اما اذا دفع الثمن ولم يقبض المبيع لا يجوز  
لان المبيع اصل الا اذا كان بيع مقايضة وفي الخبر والتمتع ببيان وفيما سواها كالصاؤون و  
نحوه لا فلا بد من بيان الثمن في يكون بيعا بالتعاطي وفي القيناري انه ينعتق باعطاء الثمن جاء  
الثوري الى قوله ووضع عنده فلما وافذ ثمنه وفيه لم يتطاول به افذ الفقيه ر لكن في  
انما يجوز عند ظهور السر واما ما جرى فيه النزاع فلا يمتنع تجارة عن تراض في النقص كعقد جوب  
والحسي كونه بطلا وتقامه ورفاهة هو القمعي كما في الهداية وغيرها لا كما قال الكرخي انه انما  
ينعتق بالتعاطي اذا كان في قبض قليل الثمن لانه العادة جارية فيه لا في النقص لكن الاصح انه



بأنه في البيع لو جرد الترافع بينهما بالتعاطى وهو المحترى بالباب ولو قل فذه بكذا فقال اخذت او ضمت  
معي وينعقد البيع فانه اذ بالافذ بالبدل وليس له ولاية الا فذه به الا بالبيع فكانه قال بعت منك بكذا  
فخذوه فقد ربيع اقتضاء فيثبت البيع باعتباره فقوله بعد ذلك اخذت ورضيت قبول فاذا  
اوجب احداهما فلا اثر بايها كان ذلك الآخر او مشترى فانه القبول ثا في شرطى العقد سواء صدر  
عن البايع او عن المشتري ان يقبل كل البيع بطل الثمن الاول بطل الجميع ليشترط ان يكون  
قبول البايع كما هو موجب اطلاق لفظ الواحد والآخر في المجلس اي مجلس الواجب ان يكون  
بالخطاب او بالكتاب او بالتسول وانما ذكر هذا العقيد لانه خيار القبول مشروط بقبول المجلس  
او يترك لا بعضادون بعض يعنى ان البايع اذا اوجب في شيء فقبل المشتري في بعض ذلك او  
المشتري في شيء فقبل البايع في بعض لم يجز لانه في تزويج الصفقة واحد المتعاقدين لا يملك  
ذلك لانه فيه ضرر للمشتري او البايع لانه الجميع ان كان واحد الزم ضرر الشريك للمشتري وان  
كان متعدداً فالعادة نعم الجيد الى الردى ونقص الجيد لتزويج الردى فلو ثبت خيار  
قبول العقد في البعض قبل المشتري العقد في الجيد وترك الردى فزال الجيد عن يد البايع  
باقول من ثمة وفيه ضرر له الا اذا بين البايع على كل واحد وكرر لفظ العقد بانه قال بعت هذا  
بدرهم وبعث ذاك بدرهم فقبل احداهما بدرهم يجوز وتكرر لفظ العقد لانه في تعدد الصفقة  
عند البائعين في ذوات فصل الثمن فلا يجوز قبوله في احداهما ويجوز عند بناء على البيع بتكرار  
بتفصيل الثمن عندهما ويتكرر العقد معه عنده كذا في التبيين وان رجع المحجب او قاض  
عن المجلس وان لم يذهب عنه لانه الايجاب يبطل بحرق القياح قبل القبول بطل الايجاب في الصورتين  
فلا يبقى ولاية القبول بعده اما في الصورة الاولى فلانه مانع من الرجوع لزوم ابطال صفه الغير  
وهو منتف ههنا لانه الايجاب لا يفيد الحكم بدون القبول واما في الصورة الثانية فلانه كلامه  
دليل على الاعراض ولا يرتفع من قول على دلالة الاعراض لبطلان الايجاب بما يدل على الاعراض  
فلا يؤثر التزويج بعده فهذا اذا كان تعاقد بين فحاش احداهما وكذا لو كانا واقفين فصار  
احدهما او اطل لثمين فقبله لا يجوز في ظاهر الرواية ولو كانا احدهما في اداء الغرائض فقبل  
بعد الغرائض منه او كان في ركوع من التطوع فاضاف اليها اخرى فقبل بازا فاذن الايجاب و  
القبول لزوم البيع ينبغي ان يقال ان انعقاد لانه المحترى على وجودهما هو الانعقاد واما  
اللزوم فادرا فادرا ذلك له شرائط مخصوصة ان صادفها يوجد والا فلا خيار لمجلس احداهما

لا احد هما اراد به غير خيار الردية والعيب بقرينة في المجلس لانهما غير متعديين به فلا فالاشافى روية فانه  
اثبت لكل منهما خيار المجلس على معنى ان لكل من العاقدين بعد تمام العقد ان يرد العقد بدونه فانه  
صاحبه ما لم يتفرقا بالابدان واستدل على ذلك بقوله عليه الصلوة والسلام البايعان بالخيار ما لم  
يتفرقا ولنا قوله عليه الصلوة والسلام الا انهما في الاسلاف وفي الثبات الخيار لاحدهما اضر اللآخر  
فلا يثبت والخيار فيما رواه محمول على خيار القبول وتفرقا محمول على التفريق بالاقتوال للجداء  
رواية المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا عن بيعهما ويصح البيع في العوض المشار اليه مبني على ان  
تفاوتة كل منهما عوض عن الآخر والحكم المذكور مشترك بينهما ولذا قال في العوض ولم يقل في الثمن  
والاقتوال الردية مستثناة من هذه الحكم فانه بيع الحنطة بحنطها لا يجوز بالاشارة بل لا بد من  
مساواة تمام قدر الاقتوال الردية بالاعرف قدره ووصفها يكفي في صحة البيع الاشارة في العوض  
لانه الاشارة لكونها ببلغ طرق التعريف لا يحتاج الى بيان القدر والوصف لان جماله مقدار بعد  
معرفة بالاشارة لا يفيض الى المنازعة لا يصح في غيره اي غير المشار اليه فانه لا بد من علم بقدره  
ووصفه واما ذكرها فغير لازم ولذا لم يصح بالثمن المطلق ويصح البيع بتمتع حال نزوع في بيان  
الاقتوال المختص بطل من العوضين وقد ما يتعلق بهما الواسيلة وثمان مؤجل باجل معلوم  
لاطلاق النصوص ولما روي انه عليه الصلوة والسلام اشترى ثمن مؤجل ورهن لاجله درهم فثبت  
بمعلوم لانه جماله الاجل يفسد العقد لافضاء النزاع وفي الردية لومات البايع لا يبطل  
الاجل ولومات المشتري مل المال لانه فائدة التأجيل ان يتجر فيؤدي الثمن من غدا المال فاذا  
مات من الاجل تعيم المتروك لقضاء الدين فلا يفيد التأجيل ولو اشترى باجل سنة غير حقة  
فمنع البايع البيع عن المشتري فلم يقبضه في مضت السنة ثم سلم الجميع فله ان المشتري سنة اخرى  
عند البائعين في ذوات فصل الثمن فلا يجوز قبوله في احداهما ويجوز عند بناء على البيع بتكرار  
بتفصيل الثمن عندهما ويتكرر العقد معه عنده كذا في التبيين وان رجع المحجب او قاض  
عن المجلس وان لم يذهب عنه لانه الايجاب يبطل بحرق القياح قبل القبول بطل الايجاب في الصورتين  
فلا يبقى ولاية القبول بعده اما في الصورة الاولى فلانه مانع من الرجوع لزوم ابطال صفه الغير  
وهو منتف ههنا لانه الايجاب لا يفيد الحكم بدون القبول واما في الصورة الثانية فلانه كلامه  
دليل على الاعراض ولا يرتفع من قول على دلالة الاعراض لبطلان الايجاب بما يدل على الاعراض  
فلا يؤثر التزويج بعده فهذا اذا كان تعاقد بين فحاش احداهما وكذا لو كانا واقفين فصار  
احدهما او اطل لثمين فقبله لا يجوز في ظاهر الرواية ولو كانا احدهما في اداء الغرائض فقبل  
بعد الغرائض منه او كان في ركوع من التطوع فاضاف اليها اخرى فقبل بازا فاذن الايجاب و  
القبول لزوم البيع ينبغي ان يقال ان انعقاد لانه المحترى على وجودهما هو الانعقاد واما  
اللزوم فادرا فادرا ذلك له شرائط مخصوصة ان صادفها يوجد والا فلا خيار لمجلس احداهما



الثالثة ولو طلب البايء احد ما لم يشر ان يدفع غيره لان امتناع البايء مع قبول ما دفعه المشتري  
ولا فضل تعنت ولذا قلنا ان العقد لا يتعين في المعايير وان اختلفت روافد ما دون مائة بل  
كانت مستوية في المالية فلهذا لا يوجب اطلاق التمسك طلبا لجواز البيع قد رما الحكم وكذلك ينظر في  
الارواح فيما اذا كانت مختلفة في الرواج والمالية وفي منقح الفخار اذا اطلق التمسك عن ذكر الصفه  
دون العقد كان قال اشترت بعشرة دراهم ولم يقل بخاري او سمرقندي او وقع العقد على غالب  
نقد البلد وارواح فيعتبر مكان وفي جميع الفتاوى باء عينا باصبعها بكذا من الثاني فلم ينقد  
التمسك وجه المشتري بخاري يجب عليه التمسك بعيار اصبعها فيعتبر مكان العقد وكذلك ارغانه  
وكذا لو استأجر دابة من خوارزم بخاري بعشرين دينارا ولم يتعين النقد ولا الوزن فالمعبر  
نقد خوارزم لاجل ان يكون العقد فيه فلهذا قالوا المعتبر مكان العقد في حق الارواح سواء كانا  
بخاريين او لا وكذا التمسك واستوى روافدها لا ماليتهما فلهذا لا يوجب ما لم يبين المشتري في المجلس  
احد العقود وفيه به البايء لانه لو لم يبينه لافق الممازعة المانعة من التسليم فالاصل ان  
المسألة رباعية لانها اما ان يستوى الرواج والمالية او تختلف فيها او تستوى في احد هما دون  
الآخر والغاد في صورة واحدة وهي الاستواء في الرواج والاختلاف وهي هذه المسألة  
ويصح البيع في الطعام وهو الحنظل ودينقما لانه يقع عليها فاذا ذكر مقرونا بالبيع  
وكل مكيل وموزون كيلا ووزنا وكذا اذا قام حطب كذا في وهو البيع بالحدس بالكيل ولا وزن  
ان بيع بغير حنظل كقول علي الصلوة والسلام اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم بخلاف  
ما اذا باء بجنس مجازفة فانه لا يصح لاقفال الربوا فان قلت لادلاله في الحديث على المنع عند  
اتفاق النوعين لانه مفهوم الشرط وهو ليس بحجة قلنا الدليل عليه صد الحديث لا مفهوم الشرط  
كذا في منقح الفخار وباناء لا ينكس بالكتب او في معناه لا يدري قدره لانه المانع من الصبي  
جملة تغني الما التزاع وهي ناليت كذلك لان التسليم في البيع محال فيندر هلاك الاناء والحج  
بخلاف التام فانه التسليم فيه متأخر فلهذا ليس بنادر قبله فيتحقق الممازعة وعند ابو يوسف  
انه الجواز فيما اذا كان المكيل لا ينكس بالكتب كالحصاة ونحوه وانما اذا كان كالزبد  
الخاير فلا يجوز وكذا اذا كان الحج يتغنى او باء بوزن شيء اذا جف تخفف ومن صبرة كل صاع  
بدرهم صح البيع في صاع فقط لا الباء عند ابو حنيفة رحمه الله لان ما سماه وهو القفيز الواحد معلوم  
العقد والتمسك فيجوز البيع فيه وما عداه مجهول العقد والتمسك فلا يجوز فيه الا ان سمي بجملة وقت

وقت العقد بان قال هذه الصبرة مائة قفيز كل قفيز درهم او بعده في المجلس فزالت الجملة بعلم جميع  
القفران بتسميتها او بالكيل في المجلس قبل الافتراق فانه يجوز في الكل اتفاقا لان الاعلاء فيه كالأعلاء  
في نفس العقد وعند ما يجوز في جميع القفران مطلقا لان ازالة هذه الجملة بيدها بالكيل فلا يكون  
مانعة من صحة العقد كما اذا باء احد العبدية عينا بالخيار في تعيين احداهما والمشتري اذا لم يكن  
التسمية وقت العقد الفسخ بالخيار عنده سواء سمي جملة القفران او لم يسمها اما في تسميتها في المجلس  
فلان التمسك كان مجهول المقدار في ابتداء العقد وكان يحتمل ان يكون التمسك في طرفة اقل من الذي ظن  
فلما انكشف الحال بتسميته ثبت له الخيار واما في عدم تسميتها فلان الصفقة تنقذ على المشتري لانه  
اشترى صبرة وانقذ البيع على قفيز وان كيل او سمي بجملة في المجلس بعد ذلك صح البيع في الكل كما  
ذكرنا ومن باء قطيع غنم كل شاة بدرهم ونحوه مجهول لا يصح البيع في شيء منها بل يكون فاسدا  
في الكل عنده لانه افراد الشاة متفاوتة فلم يصح في واحد منها وفي التراج قال الحلواني رحمه الله  
عند ابو حنيفة انه انما اذا علم بعدد الاغنام في المجلس لا ينقلب العقد صحيحا لكونه لو كان  
البايع على رضاه وفي المشتري ينقذ البيع بينهما بالتزاع كذا في الخواص النظرية ونظيره  
البيع بالرقم وكذا يفسد البيع في الكل عند ابو حنيفة رحمه الله لو باء ثوبا بكل ذراع بدرهم ولم يبين  
جملة الذراعان ولا جملة التمسك وانما يفسد للجملة وكذلك يفسد في الذراع الواحد للتماثل بين  
افراد المزدوج المطلق في الثوب بتعالفة المحتوت وقيد العتابة في شرط الجامع الصغير  
بثوب يفره التبويض اما في الكرباس فينبغي ان يجوز عنده في ذراع واحد كما في الطعام ينقلبه  
في غاية البياض وانما قيدنا موضوع الخلاف بالقيدين لانه لو بيعت جملة الذراعان ولم يبين جملة التمسك  
او يبين جملة التمسك ولم يبين جملة الذراعان فالبيع جائز اتفاقا لانه بيان جملة الذراعان صار التمسك  
معلوما وبيان جملة التمسك صار جملة الذراعان معلومة كذا في الجامع الصغير لغرضه وكذا  
يفسد بيع كل معد ومتفاوت كالبرق والابل والعبيد والبطين والرقمان والتخزول وعند  
يصح البيع في الكل في جميع ذلك من بيع صبرة كل صاع بدرهم ومن بيع قطيع غنم كل شاة بدرهم  
وكذا بيع ثوب وكل معد ومتفاوت كالمز من الدليل وان باء صبرة على انما مائة قفيز مائة  
درهم فوجدت الصبرة اقل من المائة او اكثر منها صح البيع ولا يتفاوت الحكم بين سمي لكل  
قفيز ثوبا بان يقول كل قفيز بدرهم وبين ان لا يسمي لعدم التفاوت بخلاف العدديات المتفاوتة  
افذا المشتري اقل مما وجد من الصبرة خصته من التمسك ان شاء لان القفران هو العقد عليه

لا يفسد البيع  
في شيء منها بل  
يكون فاسدا  
في الكل



ونقصان بعضها لا يفرق فينقسم عليها الثمن او قسم البيع يعني ان خير بيع الاربع وانما يفرق لتعوق  
 الصفقة عليه لانه انما يفرق بالثمن لان يسمي بجلته لا فاذا لم يسم بخير والزيادة على المائة للبائع والمائة  
 للمشتري لانه البيع وقوم على مقدار معين وقد وجد فصح العقد والقدر ليس بوصف مريد فدل في  
 كما في الثوب فيكون للبائع لكونه غير معقد عليه هذا اذا اختلف ظاهره وباطنه وفي المذروع اي  
 ان باع المذروع على انه مائة ذراع مائة درهم ياخذ المشتري الاقل ان الاذرع الموجودة مما  
 سقى من الذراع على بطل الثمن او يبيع يعني خير في ذلك لانه الذرع في المذروع وصف له ولهذا  
 يزداد قيمة الثوب بزيادة الثوب وينقص بنقصانه والثمن لا يقابل الوصف فيخير لغوات  
 الوصف والزيادة اي المشتري بلا شيء بلماضي للبائع كما اذا باع على انه مائة مائة فوجد  
 سليما وان سقى لكل ذراع قطا بانه قال كل ذراع درهم ياخذ المشتري الاقل مما سماه فخصته  
 من الثمن وكذا ان الزائد مما سماه كل ذراع درهم وله الخيار في الوحيين يعني خير المشتري في صورة  
 النقصان من المسمى بين اذ الموجود فخصته من الثمن وبين الترتك وفي صورة زيادة المسمى  
 من المسمى بين اذ الجبيع على وفق الاربابان ياخذ كل ذراع درهم وبين الخفي لانه الذرع  
 في الصورة الاولى وان كان وصفا كما في الآلة اصل من وجه لانه غير مستفيع به بانزاده فلما  
 انزدها وقول بالثمن اعتبر به كونه اصلا فانقسم الثمن عليها والزيادة في الصورة الثانية  
 لم يحصل للمشتري مما زاد على وجه الترتك غير صحيح فيخير وصح بيع عشرة ستم من مائة ستم  
 دار عند الثلثة لانه السهم اسم للشايخ الغير المحيطة فكان صاحب عشرة لربها لصاحب ستم  
 ستم فافد من اي موضع كان من الارض لا يؤدى الى المنازعة لا يصح بيع عشرة ذرع من مائة  
 ذراع منها عنده وعند ما يصح فيها في الصورتين اما في الاولى فلما در واما في الثانية فلما  
 عشرة اذرع من مائة ذراع عشرها فصار كما لو اشترى عشرة اذرع من مائة ذراع ههنا استعير  
 للمذروع وهو موضع معين لكنه مجهول في ان من اي موضع من الارض فيفد كما لو قال بعت منك  
 احد هذين العبدين بخلاف عشر الدار لانه اسم للشايخ لا للجزء المعينة ولو باع عدلا عشرة  
 اذواب فاذا هو اقل من العشرة او اكثر منها فسد البيع في الصورتين للجهالة في صورة المجهول  
 او في الجبيع ولو فصل الثمن اي بقاء لكل ثوب ثمن فكذا فسد البيع في الاكثر لانه جهالة الجبيع  
 لا ترتفع بل لو قوي المنازعة في تعيين العشرة الجبيع من الاذرع ويصح البيع في الاقل  
 فخصته من الثمن لانه لا جهالة مع النقصان وخير المشتري ان شاء اذ الباقى فخصته من الثمن

مطلوب  
 ببيع المائة

من الثمن وانما شاذل لتعوق الصفقة عليه وان باع ثوبا على انه عشرة اذرع كل ذراع درهم افذه  
 المشتري بعشرة دراهم لو وجد عشرة ونصف فسلم نصف ذراع مما كان بلا ضار عنده وافذه المشتري  
 بشيء لو وجد ثمن ونصف بخيار عنده وعند ابو يوسف وخير المشتري في افذه باحد عشرة اذرع  
 الاول وبعشرة في الوجه الثاني وعند محمد وخير في افذه في الاول بعشرة ونصف وفي الثانية بشيء ونصف  
 لانه من ضرورة مقابلة الذراع بالدرهم مقابلة نصف فيرى عليه فكما ولا ابو يوسف وانما افرز كل  
 ذراع ببدل نزل كل ذراع منزلة ثوب على صفة وقد انتقص ولا يصح في ذراع الذراع وصف  
 في الاصل وانما افذه حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع فعنه عدم عدا حكم الاصل وقبل في  
 الكرابس الذي لا يتفاوت جوانبه لا يطيب للمشتري ما زاد على الشروط لانه بمنزلة الموزون حيث لا  
 يفرق الفصل على هذا قالوا يجوز بيع ذراع منه كذا في الهداية وفي البحر معناه ان الذفرة قول  
 ابو يوسف في اصح ومنه المشايخ ومنه افتر قول محمد وهو اعدل الاقارب **فصل**  
 مسائل هذا الفصل مبني على اصول الاول ان كل ما هو متناول اسم الجبيع عرفا يدخل في البيع  
 لم يذكر صريحا والثانية ان كل ما كان متصلا بالبيع اتصال قرار كان تابعا له دافلا في الجبيع وما لا فلا  
 ونعم بالقوارير الى ان العلم على معنى انه ما وضع لان لا يفصله البشر في ثلثه الحال فهو اتصال قرار  
 وما وضع لان يفصل البشر منه فمولى بان اتصال قرار والثالثة ان ما لا يكون من القيمة اياها  
 من صفوق الجبيع ورافقه يدخل في البيع بذكرها والافلا اذا تقرر هذا فاعلم انه يدخل البناء  
 والمخابيح اي مخاتيبي الاغلاق المتصلة بباب الدار لا مخاتيبي الاقفال المنفصلة فانها لا يدخل  
 في بيع الدار بل اذكر لانه البناء ثابت فيها متصل بها اتصال قرار فيستعمل وكذلك مخاتيبي وكذلك  
 المنصل والسرور والديرة المتصلة في بيعها لا اتصال بها وكذلك الخ الاسفل من الرمي وكذلك الاما  
 استحسانا اذا كانت ركنية في الدار لا المنفولة وكذا الشجر يدخل في بيع الارض بلا ذكر سواء كانت  
 الاشجار مرفوعة او لم تكن شجرة على الاصح اذا كانت موضوعة في الارض للقرار فينبغي البناء فدخل  
 تبعا صغيرة او كبيرة لا اليابسة فانها على طرف القطع في كل طيب الموضوع واذا لم تكن موضوعة  
 للقرار كالاشجار الصغيرة تجعل في فصل الترتيب وتباين فانها ان كانت تقطع من اصلها تدخل في البيع  
 وان كانت تقطع من وجه الارض في الجبيع الا بالشرط كذا في الخانية ولو اطلق ثرا شجرة اي لم  
 يعين بالثراها للقطع او للقرار دخل ملكا في ثراها بمقدار غلظها وقت البيع لانه الشجر ليس  
 للمحقة ولا قرار بدونه الارض فيدخل في لواقر - بالشجرة لغلظها يدخل ارضها وكي لو اقتسمها



مطلوب

تقديم بطلان الشراء لانه لو اشترى بالقطع لانه قبل الارض اتفاقا واما ان اشترى بالقرار دخلت ماتحت  
 الشجرة من الارض بقدر غلظتها دون ما ينتمى اليه العروق والاعصاب اتفاقا عند محمد بن وهب  
 عن ابن صنف بن وهب والحنابلة للفتوى صلا ما لا يوسع في فاته عند لا بد من ملكا في بيعها لانه الارض  
 اصل والشجرة تنبع لها ولو دخلت الارض في بيعها استلزم كون الاصل تبعا ولا بد من الزرع في بيع الارض  
 بدون ذكره ثبت او لا لانه متصل بها للفصل فصار كالمشاع الموضوع فيها وفي لزوم القدر من الزرع  
 انما لا بد من ان يثبت بعد او ثبت وصار له قيمة اما اذا ثبت ولم يولد قيمة تدل في الاصل كالمشع  
 في التخييس دضوله اذا كان له قيمة ثبت او لا وافق ابو بكر وابو نعيم في ان البذر اذا كان في حال الجوز  
 بيع بانوارده يدخل والا فلا يدخل وافق ابو القاسم بعد دضوله مطلقا كما اخبره في الهداية  
 وسائر المتون وبه نأخذ ولا يخرج في بيع الشجرة لانه اتصالا وان كان ظاهريا لانه للقطع لا للبقاء فصار  
 كالبذر في الارض لانه يزرع في البيع مطلقا سواء كان له قيمة او لا وقيل من اشترى شجرة او عليه ثمر  
 لا قيمة له فهو للمشتري في القياس يدخل الزرع والثمر وان ذكر الحقوق والرافق لانه ليس منها يقال  
 للبايع في الصورة رتبة اقليم الزرع واقطعها في الثمرة وسلم البيع في الارض سواء كان للزرع  
 والثمر كمالهما قيمة او لا وعند الشافعي في ان كان له كمالهما قيمة يوزن بالقطع والا لا وكذا لا بد من  
 حب البذر ولم يثبت بعد او ثبت وصار له قيمة وان ثبت ولم يولد قيمة دفل وقيل لا بد من مطلقا  
 ومن باع ثمرة بدلا صلاها او لم يبد صلاها مال متفق عالا او مالا وللشافعي خلاف فيما اذا  
 لم يبد صلاها ويقطعها للمشتري كمال اذا اشترى مطلقا بشرط القطع ليستوفي ملك البايع  
 عند ملك المشتري وان شرط تركها على الشجرة في البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمشتري  
 وله في شرط الترك بعد تناهي عظمها عند ما خلا فاحذر في فاته عنده لا يحد بشرط الترك  
 اعتبار المعروف وفي البري نقل على الاسرار ان الفتوى على قوله وبه افذ الطحاوي وفي المسحوق  
 فتح اليه اباب يوسف في القياس قولها والمتعارف تركها بلا شرط لا شرط تركها وفي التحفة القهي  
 قولها وكذا اصح ثراء الزرع والاه تركها اي الثمرة باذن البايع بلا اشتراط طاب له الزيادة التي  
 فيها بسبب تركها لانه حصل بطريق مبايع وانه تركها بغير اذن يتصدق بما زاد في ذاتها الثمرة للمشتري  
 بحصوله بطريق مخطو ويوف مقدار الزيادة وبالتقوي البيع والتقوي بيع الادراك  
 وتفاوت بينهما يكون زائدا وان كان تركها بغير اذن بعد ما تناسلت الثمرة عظم لا يتصدق بها  
 لانه الثمر ما زاد من الشجرة بل تغير حاله من غير فاته الثمن لتضيي والعمر يلونه ويجعله الكواكب

مطلوب  
 انما لا بد من  
 عدم التقاضي

الكواكب ذاطع وان استأجر الثمر في وقت الادراك بطلت الاجارة لعدم التعارف ومطلبت الزيادة  
 والكاتب فبقي الاذن معتبرا لان الباطل لا وجود له فكلما اذا تم مقصودا وان استأجر الارض  
 ترك الزرع قدت ولا تطيب الزيادة لانه الاجارة كما قدت للجملة فزال الحضي ففقد الحضي  
 فاورث ضنا ولو اخرجت غرا او قبل القبض قد البيع وبعد القبض بشرط طاب له القول في قدر  
 الحادث للمشتري لانه ينكر الزيادة فالقول له مع يمينه ولو باع ثمرة في شجرة او بعد الجذاذ استثنى  
 عنها ادطال معلومة في في ظاهر الرواية وانما صح لانه المستثنى معلوم بالعبارة والبيع معلوم  
 بالاشارة بهالة قدره لا يمنع الجواز الا يرى ان يبيع مجازة جاز وقيل لا يصح وهو رواية الحسن  
 عن ابن صنف بن وهب لانه الباطل بعد الاستثناء مجهول قالوا وهو الاقيس عذوب الامام في بيع صبرة  
 طعاه كل تغير بغيره فانه افد بهالة قدر البيع وقت العقد وهو لا يزرع في استثناء ادطال  
 معلومة على الاشجار وان لم يفض الى الكنازعة ويجوز بيع البر في سبيله ان يبيع بغير حصة لانه  
 مال مستفيع به فيجوز بيعه في قشره ولا يجوز بيعه بملكه من سبيل الحنفة لانه مال الربوا كذا في فتح القدر  
 والشافعي في قولنا وكذا يجوز بيع الباقي بملكه بالملك والعقر الغول واذا قلت البقاء  
 بالحق ففقت الدار كذا في القها في قشره الا فخر فلا قال في حق الزرع والسم وكذا  
 اللوز والفتق والجوز في قشرها الاول انما قال في قشرها الاول ليعلم الحكم فيه اذ كان في قشرها  
 الثاني بطريق الدلالة ولو اطلق لتبادر الوهم الى الثاني وادارة الكيل وعد البيع وزنه ووزن  
 على البايع لانه تسليم البيع واجب على البايع وهو لا يحصل الا بهذه الافعال وما لا يقع الواجب  
 الا به فهو واجب وادارة نقد الثمن ووزنه على المشتري لانه هو المحتاج الى تسليم الثمن وذالك  
 يكون بالوزن وفي المنتقى القول قول المشتري ان الدارهم كلها جياذ وتسليم المشتري الثمن  
 الى البايع او سبعين حق البايع في الثمن كما تعين حق المشتري في البيع لانه الثمن انما يتعين  
 بالقبض لا بالتعيين هذا اذا كان البيع حافرا او اذا كان غائبا فلم يشتر ان يسلم الثمن في يده  
 البايع الجبيع على مثال الراهن مع امرته ولذلك يشترط في التسليم ان لا يكون الجبيع مفعولا  
 بحق غيره في لو باع دارا وسلمها الى المشتري وله فيها حشاع لا يكون تسليمها كذا في الحيط وفي بيع  
 بتمن حال درهما كانا او دينار اسلم هو اي المشتري الثمن او لا لانه التسليم يتعين بالبيع  
 والدينار لا يتعينان الا بالتسليم ولا بد من تعيين كمال بلزج الربوا ان لم يكن الثمن  
 موقلا وفي بيع سلعة بسلعة او ثمن بثلث سلعا محالسا ويها في التعيين في احد القصور







وخيار المشتري لا يمنع خروج البائع عن ملكه البايع فيخرج عن ملكه اتفاقا للزوج البايع في جانبه بانتفاء الخيار  
ولكن لا يملك المشتري عنده فان هلك البايع في يده ان المشتري لم يرض عليه وكذا اذا تعيب البايع في يده  
اذ امكن الخيار لم يفعله او بفعله او بافائه او بافائه في ذاته نظير الهلك في الصورة رتبة علم ما اقصى عنه  
الهداية والاراد عيب لا يرتفع كما اذا قطعت يده واما اذا كان عيبا يجوز ارتقاء ما لم يرض فموجب خيار  
اذا زال العيب في الايام الثلاثة واما اذا مضت الثلاثة والعيب قائم لزم العقد لتعذر الرد الا انه لا يرد  
البائع في ملكه المشتري عنده وان خرج عن ملكه البايع اتفاقا كما لا يرد في الثلث في ملكه البايع عنده فيما اذا كان  
الخيار له وان خرج عن ملكه المشتري اتفاقا طافا كما فان عيبا يرد في ملكه البايع في ملكه المشتري لانه في ملكه  
البايع بالاتفاق فلو لم يرد في ملكه المشتري كان ملكا بالمال ولا نظيره في الشرع ولان الثلث يخرج عن  
ملكه فلو دخل البايع في ملكه لا يجمع البعد لان في ملكه شخص واحد حكم بالمعاوضة ولا نظيره في الشرع ورتبه  
بان الخيار انما يرضى للمشتري لروى فيقف على المصلحة فلو دخل في ملكه رتبما كان عليه لانه بان كان البايع  
قريب فيحقق عليه ما غير اختياره فماد علم موضوعه بالتعويض فاذا قبضه باذن البايع وملكه يملك في يده  
بالثلث وكذا اذا دخل عيب وتضمن الفخار ولا يخرج شيء من البايع والثلث من ملكه البايع والمشتري اذا كان  
الخيار لهما بالاتفاق فانه يقرق البايع جاز ولا في ملكه فاما وكذا ان يقرق المشتري في الثلث اذا كان عينا  
تقرق كل منهما فيما اذا اشتراه باطل واما هلك قبل التسليم بطل البايع وان هلك بعد يبطل ايضا وانه ايضا  
قيمة واما في البايع في المدة انفع البايع واما اجاز بطل خياره وخيار العقد باتامه جانبه والاراد  
علم خياره وان لم يوجد منها اجازة ولا في مئة مضت المدة لزم البايع ولو اجاز احداهما وفيه الا بطل  
البايع بينهما سواء سبق الفسخ او الاجازة او كانا معا ولا جرة للاجازة بطل حال ثم ذكر ثمة الخلاف بين المالكا  
وصاحبه في مسائل على سبيل التفرع فقال فلو قتل اشترى رتبة بالخيار لا يبعد التنازع عنده لانه لم  
يملكها وان وطئها او وطئ المشتري بالخيار زوجة في مدة الخيار فله رد ما عنده لانه او وطئها بالتنازع  
لا يملك المبيع ليمتنع الرد فلا يكون اجازة الا انقصها بالوطئ اتفاقا الا في البركات يبطل خياره ويمتنع الرد  
فيها بالاتفاق ذكره في مئة الفخار فلو ولدت في مئة ثم اشترى زوجة بالخيار فولدت  
في ايام الخيار في يد البايع لا تصير له ولد للمشتري فيملك الرد عنده وقال لا يملكه لتعيبه في ملكه وتصير له ولد له  
لو ادعى لانه ولد والفراش ضعيف واما قلنا في يد البايع لانه لو ولدت في يد المشتري تصير له ولد له اتفاقا  
لانها تعيب بالولاد فلا يملك الرد فيصير ملكا للمشتري فتصير له ولد له ولا دخل فيه لو وقع بالولادة  
في ملكه ولو اشترى قريبه اراد داره في حرجه ان بالخيار او اشترى عبدا بعد قوله ان ملكك عبدا فمقتضى

فمقتضى الباعثان في مدة عنده ويبقى خياره ولا يبعد قبض المشتري به ان الخيار في مدة من  
الاستبراء عنده لانه انما يجب بعد ثبوت الملك ولم يثبت ولا استبراء عيم البايع ان ردت به  
ان لو ردت بها المشتري حكم الخيار الى البايع لا يجب عليه الاستبراء عنده لانه لم يرد في ملكه غيره  
لو قبض المشتري البايع باذن البايع ثم اودعه عنده ان البايع في مدة الخيار فملك فموجب البايع  
عنده لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك فلم يصح الايداع فملكه بعد ذلك في يد البايع ان كان  
في المدة فهو هلاك قبل القبض وقبل الملك وان بعد مضيتها فهو هلاك قبل القبض فيكون من ماله  
كما في البيع البات وعند هاهنا مال المشتري لصحة الايداع باعتبار قيام الملك له ولو اشترى العبد  
المأذون شيئا به بالخيار فابراه بايعه عن ثمنه في المدة يبقى خياره عنده وله الرد لانه لم يرد  
التملك تفصيله انما لم يملك بسبب الخيار كان ردة ببقاء الخيار امتناعا عن التملك للمأذون  
ولا يرد ذلك فانه اذا وهب لشيء فله ولاية ان لا يقبله وعند هاهنا لا يرد الخيار لانه ان بقى كان له ولا  
الرد وقد ملكه فيكون ردة عليه بغير عوض والمأذون لا يملك ذلك ولو اشترى ذمي من ذمي فخرابه  
فاسلم في مدة بطل ثراؤه فهو للبائع لئلا يملكها مسلما بالاجازة وكذا اذا اشترى عبدا بالخيار  
فكسب عنده في مدة فالكسب للبائع اذا فسخ البايع عنده خلافا لما في الجميع ان جميع المسائل العشر  
المذكورة ومن له الخيار سواء كان بايعا او مشتريا او اجنبيا له ان يفسخ وله ان يجزها اذا اراد الاجازة  
يجزها بغيره صاحبه وعيبه لانه اسقاط حق فلا يعتد بصاحب ولا علم به بالطلاق والعقاق ولا  
يفسخ الا بغيره اي لا يفسخ بدون علم عند ابيه فينفذ في ردة لانه اذا لم يعلم الفسخ رتبما يفسخ فاما اذا  
كان الخيار للبائع فلان المشتري اذا لم يعلم الفسخ عسى ان يتصرف في المبيع فيلزمه غرامة القيمة بملك البايع  
وقد تكون القيمة اكثر من الثلث واما اذا كان الخيار للمشتري فالبايع عسى يعتد بتمامه ولا يطلب سلعة  
مشتريا او اعتمادا عليه فيتفرقا فاقيل لو لم ينفذ من له الخيار بالفسخ يلزمه رارة وهو ان يفتق من  
عليه الخيار في مئة فيلزمه العقد شاء او لم يشأ قلنا هذا الفرق لم يجز لانه انما يلزمه بتعصير جانبه  
حيث لم يأخذ من صاحبه كفيلا ليجزه في المدة او وكيل ليرده عليه اذا غاب وفي الثانية ينصب القافض  
عن عليه الخيار ليرده عليه طافا لا بوجه ردة فان عنده يجوز الفسخ بدون علم وهو قول الشافعية  
لان من له الخيار مسلطا عمن في العقد من جهة صاحبه وكل ما هو كذلك لا يتوقف فعله على صاحبه طافا  
وهو قياس منه لاصططى العقد على الآفرد وفي ذلك بعد اشتراط الرد وجعل ذلك كالوكيل بالبائع  
فانه ان يتوقف فيما وكل به بلا علم الموكل لانه مسلط من قبله هذا اذا كان الفسخ بالقول واما اذا كان بالفعل



كالاعتاق والبيع ولو لم يفسد فيجوز بلا علم بالاتفاق لان الشيء قد يثبت فمنا وان لم يثبت قصد انفسه في البيع  
بالقول في غيبة صاحبه وعلى ما في الغنيمة في المدة التي العقد يحصل العلم به والآن وان لم يعلم بالغنيمة  
في مدة الخيار بل بعد ما تم العقد بمضى المدة قبل العقد وكذا الخلاف في فسخ خيار الرؤية واما خيار العيب  
فالخبري اذا فسخ بلا علم البايح لا يجوز اتفاقا لانه لا يثبت الا بالقضاء وفي جامع الجوهري لو كان قبل القبض  
يصح بغيبة الآخر ويتم العقد الذي شرط فيه الخيار ايضا بموت مالك الخيار ولا ينتقل الخيار الى الوارث حتى  
لا يفسخ العقد بفسخ الوارث كما كان يفسخ بفسخ الوارث حال صوته فاذا كان الخيار للبايع ومات  
ملك المشتري المبيع ولا ينافي مع وارث البايع واذا كان للمشتري ومات ملك وارث المشتري بلا خيار  
وانما يملك الوارث وما كان للمورث ما كان لان العقد الموجب للملك كان موجودا في صحة ولكن الخيار كان  
مانعا فاذا بطل الخيار فمضى الوارث فله ان يرث الموجب وقال الشافعي رحمه الله عنده لا يورث عنه لانه موقوف  
البيع خيار العيب والتعريض وبه قال مالك رحمه الله انما قال بموت من الخيار لان الخيار لا يبطل بموت  
من عليه الخيار اتفاقا ولنا ان خياره مشتبه به في تنقطع بموته كقدرته فلا ينتقل الى الوارث فان قلت  
كان ينبغي ان ينتقل الخيار الى الوارث لان انتقال الملك اليه كما انتقل مالكية المورث الى الوارث تبعا  
للعناية بالموروث قلنا مالكية من لوازم الملك لا تنافي بينهما ربه وانه اذا خيار فليس من لوازم  
المبيع حتى ينتقل بانتقاله اليه واما الخيار العيب فتثبت للمورث من حيث انه متحقق ان يافذ  
المبيع سليما كونه واما خيار التعريض فانما يثبت للمورث لانه ملكه اضطرار بملك غيره والخيار كان  
ثابتا كونه برضا العاقد الآخر فثبت له لانه لا يفسد وسيجيء في ذلك في العقد بمضى المدة ان مدة  
الخيار ان بعد النفاذ كان لتمكنه من الغنيمة في المدة فاذا مضت ارتفع المانع فتم العقد ويتم العقد  
ايضا بالاشغف بل بطلبها وان لم يافذها نص عليه في المحرر بسبب البيع في من اشترى دارا بشرط  
الخيار فبيعت داره بغيرها فافذها بالاشغف في رضالاة الافذ بها لا يكون الا بالملك فكان ذلك دليل الاجابة  
ويتم بكل ما في ترقف يدل على الرق كالموت والاشغاف ونحو ذلك بغير الاعتبار والخبرة بالترقف بالخبر  
بعد الرق الاول في ذلك النوع فانه يدل على رضاه واما التوقف فيه فانه لا يدل على الاجابة لانه لا  
والخبرة فلا يدل على الرق وكذلك كل ترقف لا يدل الا على الملك كالتعجيل والتمس بشهوة والوطء فانه  
يدل على الرق فيتم به العقد وكذلك كل ترقف لا ينفذ الا في الملك كالمبيع والاجابة والرق وتوقف  
لا يفسخ مثل الاعناق وتوابعه كالتبشير والكتابة هذا كله اذا كان الخيار للمشتري ووجد منه شيء من هذه  
الاشياء وان كان الخيار للبايع وفعل هذه الاشياء انفسه البيع ولو شرط المشتري الخيار لغيره جاز

جاز انفسه لانه تفرقات العاقد تصان عن اللغو مما امكن فاشترط لغير العاقد لشرط العاقد فيجعل  
جاز شرط الخيار لنفسه وجعل الاجنح ناشئا عن نفسه اقتضاها صحة التوقف في القياس لا يجوز وهو قول  
زفر بن قال الشافعي في قولنا انما يفسخ الخيار في المدة التي العقد يحصل العلم به والآن وان لم يعلم بالغنيمة  
اصالة او نيابة وان اجاز واحد منهما فسخ الآخر اعتبرنا السابق لوجوده في زمانه لا يراهم احد وتوقف  
الآخر بعده لغو وان كانا ان الاجازة والغنيمة معا لم يجتمع به بان اجاز احدهما ونقض الآخر وزعم  
الحلالي معا فالغنيمة احق من اتمامها وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله عن محمد بن توفيق العاقد او  
لغوة وذلك لان ترقف الثابت انما يجازي اليه عند انتفاء ترقف المذهب واما عند وجوده فلا يجازي اليه  
وهو الاول انا الجاز يلحق الغنيمة كما لو اجاز والمبيع يملك عند البايع والمخوف في يلحق الاجابة فانه  
العقد اذا انفسه بملك المبيع عند البايع لا يلحق الاجابة ولا فساد في قوة ما يطرأ عليه غيره على ما ليس  
لكذلك صح فافضنا به ما قال الزبلي رحمه الله وهو الاصح ومضى عليه في العناية فلهذا ارجح به المصنف رحمه الله واهما  
المكروه ولو اختلفا في وجود شرط الخيار في العقد فالقول في الخيار عند المصنف رحمه الله لا يفسخ البيع  
معنى والاعتبار للمعاذ وقلا منكره لان الاصل كون البيع بائنا والخيار زائد عليه فيكون القول في انكره  
ولو باع عبدا بالخيار في اقدمها فانه يحسن ان يحل الخيار وفصل عن كل شيء البيع في هذا الوجه والآن  
اي وان لم يعقب ما فيه الخيار ولم يفصل الثمن او عقب ما فيه الخيار ولم يفصل الثمن او بالعكس فلا يصح  
البيع في هذه الاوجه الثلاثة وذلك لان البيع بشرط الخيار داخل في الايجاب لا الحكم فهو بيع من وجه دون وجه  
ففي صورة الجملة في الجملة اعتبر به ان ليس بمبيع وفي صورة عدم الجملة اصلا اعتبر به ان ليس بمبيع فلم يلزم جعل  
قبول ما ليس بمبيع شرط لقبول ما هو مبيع في يفسد ويجوز خيار التعريض وهو بيع احد شيئين او لثلاثة  
الاشياء علم ان يافذ المشتري ايا شاء في ثلثة ايام وهذا استحسان والغياص عند الجواز الجملة المبيع وهو  
قول زفر بن الشافعي رحمه الله الاستحسان انه في معنى شرط الخيار اذا الجواز لثلاثة الاحكام الثلاثة للخيار  
الارفق والافق مع انه مخالف لمقتضى قلنا انما يفسخ الخيار في المدة التي العقد يحصل العلم به والآن وان لم يعلم بالغنيمة  
على هذا الوجه دفعا للحاجة وهذه الجملة لا تخفى الى المنازعة لتعريض من الخيار ولا يجوز في الزم لثلاثة  
كما هو القياس الجملة المبيع والطاير المذكورة تندفع بالثلاثة لوجود الجيد والردى والوسط فيها  
والطائر الا اربعة وثبوت الرقصة على خلاف القياس لما كان قبل بشرط ان يكون في هذا العقد  
خيار الشرط مع خيار التعريض هذا على رواية الجامع الصغير وقال شمس الاثمة هو الصحيح وقبل لا يشرط  
وهو المذكور في الجامع الكبير وقال في الاسلام هو الصحيح واذا لم يذكر خيار الشرط فلا بد من خيار التعريض

مطلب

في العقد

العقد



فلهذا قال ويتخير بجهة خيار الشرط على الاطلاق الواقع بين الامام وصاحبه في وقت عنده بالثلاث  
او بحدونها باثبات العاقدان عندهما والبيع في صورة خيار التعيين واحد والباقي امانة فلو قبض  
المشتري الكل فملك واحد او تعيب لزم البيع فيه بجهة الامتناع الرد بالعيب وتعين البائع للامانة لان الرد  
تحت العقد احداهما والذي لم يبدل في العقد قبضه باذن المالك لا على سواه الشرار ولا بطريق الوثيقة فلو  
امانة في يده هذا ان يملك الواحد قبل الكل وان يملك الكل معا له نصف ثم كل الشيوع البيع والامانة بينهما  
لعدم الاولوية يجعل احدهما مبسحا واما امانة ولا فرق بين ان يكون متفقا او مختلفا وكذا لو ملكا على  
التعاقد ولم يدر الاول منهما يجب نصف ثم كل كما قلنا بخلاف ما اذا تعيب وان يملك حيث يبقى خياره على  
حاله ولا ان يرد احدهما لانه محال لا يتبدل البيع فكذا التعيين بخلاف المالك وليس له رد الكل الا ان يتم  
اليه خيار الشرط وفي من الغار ليس له الرد وان كان فيه خيار الشرط لان العيب يمنع من الرد خيار الشرط  
ويورث خيار التعيين لانه كان ثابتا لو اراد يرد في العاقد الآخر لا فخلط ملكه بملك غيره فيثبت له لانه فخلط  
وورث خيار العيب وانما يثبت هذا للوارث لان الكورث كما استحق ان يأخذ المبيع كما استحق الوارث  
ذلك لقيام مقامه ولما ثبت له الخيار فيما بقيت في يد البائع بعد موت الكورث وان لم يثبت للموت لا  
يورث خيار الشرط فلا فخلط في وجهه والرؤية اما خيار الشرط فلا ذكرنا واما خيار الرؤية لانه ليس الا  
مشية وارادة فتنتفع بموته فلا تنتقل الى الوارث في انا المشتري لو مات قبل الرؤية فليس لو اراد الرد  
بعدها كما كان له ولو اشترى عبد اعلم انما بالخيار ثلثة ايام وفي احدهما دون الآخر لا يرد الا في ايام  
ذلك هذا عند فخلط لهما وعلى هذا الاختلاف خيار العيب والرؤية يعنى فيما اذا اشترى عبدا فخلط  
عيب فرمى احدهما دون الآخر وفيما اذا اشترى شيئا لم يراه فراه احدهما فرمى الآخر فانما ايضا على هذا  
الاختلاف لهما ان اثبات الخيار كما اثبات لكل منهما فلو ملك فخلط العقد عليه بخلافه وله ان المبيع  
على ملك البائع بخلاف العيب الشركة ولو رد احدهما دون الآخر ردته محسبا بعيب الشركة فيقتصر  
اذا لا يمكن الانتفاع له الا بطريق المماثلة فلا يجوز وليس من ضرورة الرد خيار الرد في احدهما ولو  
اشترى عبدا اعلم ان خياره او كاتب فخلط بخلافه بان لا يقدر على الجزاء والكتابة قد ما يطلق عليه الخيار والكتابة  
فيكون مختيرا اما افذه بطل التمس او ترك لانه وصف غوب فيه فيتمحق بالشرط بالعقد ثم فواته يوجب  
التخير لانه لم يرض به دون واذا افذه فجميع التمس لانه الاوصاف لا يتعابها شي من التمس  
**فصل** في بيان خيار الرؤية من اشترى ما لم يره كما اذا اشترى زينا فزق  
او برا في جوالق او ديرة في صفة او ثوبا في كم وانفقاعا على انه موجود في ملكه ولم ير المشتري شيئا جاز كما رو

او كان المشتري  
او تملكه المشتري  
المبيع

كما روى ان طلحة بن عبد الله رضى الله تعالى عنه اشترى ما لم يره فقبل له انك قد غشيت فخلط الخيار لانه اشترى  
ما لم يره وقال الشافعي لا يجوز والخلاف فيما اذا كان المبيع قائما بين يديه موجودا كما ذكرنا في لو لم  
يكن كذلك لا يجوز البيع اتفقا ذكره في الكفاية ولا يرد المشتري رده اذا رآه لغوله عليه القلوة والكل  
من اشترى ما لم يره فله الخيار اذا رآه في التدوير ولو فسخ قبل الرؤية مع في الاصح كما في الخط لان الفسخ  
كما يملك بالخيار يملك بسبب عدم لزوم البيع كالعارية والوديعة والوكالة والشركة وعدم الرد  
ثابت بسبب جهالة المبيع لم اذا جاز به بالعول قبل الرؤية لا يزول خياره لانه يثبت عند الرؤية فلا يبطل  
قبل وقتها وان اجاز بالفعل بان يتوقف فيه زول كما سبق مما لم يوجد بطلان الخيار مع ان خيار الرؤية ثابت  
في جميع العو غير وقت بوقت ما لم يوجد مبطل وهو الاصح كما في العارية وقبل وقت بوقت امكنه الفسخ بعد  
حق لو تملكه منه ولم يفسخ سقط خياره ولم توجد الاجازة في جاز في الوجه الصحيح الاول لاطلاق النص والعبرة  
لعين النص للمعناه وعراه الى الخط ونقص عليه في نوادر من رضى فهو المذهب وان رضى قبلها اي الرؤية  
الاو لا وان قال رضى قبلها كما في من ايهام تحقيق الرضا قبلها وتكفي من الفسخ قبلها كما ان عقد غير لازم  
تخلل في الرضا والخيار ذكره في الجامع الصغير ولا خيار لم يباع ما لم يره كما روى ان جبريل مطيع قضى  
بأختيار للمشتري لا للبائع وطلح ذلك من جهة من القضاة رضى الله تعالى عنه وبطل خيار الرؤية ما يبطل  
خيار الشرط سواء كان قبل الرؤية او بعدها من تعيب وتعييب في يده وتقدر رد بعضه وتفرق  
لا يعنى كالاعتناق وتوابعه كالتمسير والكتابة او تفرق بوجب فقال للمغير كالمبيع المطلق اي بدون  
شرط الخيار للبائع وانما قلنا للبائع لان شرط الخيار للمشتري لا ينافي الاطلاق المراد من قوله  
والاجازة قبل الرؤية وبعدها لان هذه الحقوق تمنع الفسخ فيلزم البيع ويلزمه يتعذر الفسخ  
ويبطل الخيار ومع بطلان قبل الرؤية فهو من صلاحية ان يثبت له الخيار عندها وما لا يوجب  
فقال للمغير كالمبيع بالخيار خيار البائع والمساومة والهبه بلا تسليم يبطل بعدها لا قبلها لان هذه  
التمرفات لا تزيد على مخرج الرضى وهو انما يبطل بعد الرؤية وكفى رؤية وجه الرقيق والاصل  
في هذا ان رؤية جميع المبيع غير مشروط لتعذره فيكتفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود فان  
المبيع اشياء فان لم يتفاوت احاده كالكيل والموزون وعلمته ان يعرض بالخروج فيكتفى برؤية  
واحد منها الا اذا كان الباعة ارادى ما رأى فيكون له الخيار وان تفاوت احاده كالشباب و  
الدواب لزم رؤية كل واحد والجوز واللوز من هذا القبيل فيما ذكره الكوفي رحمه وقال صاحب  
الهداية ينبغي ان يكون مثل الحنظل والشعر لكونهما متفاهة اذا تقرر هذا فنقول ان الوجه



هو المقصود في الادنى وهو الدابة وكفلها فانه الكفل هو المقصود في الدابة كما لو بيعت لايضا  
روية وجهها حتى ينظر الى كفلها ذكره في الطيط وعند محمد بن يونس روية وجهها كالعبد شرط بعض الروايات  
القبول والاول قول ابو يوسف وهو الصحيح في شاة البر لا بد من الجس كصول المقصود في  
القبض هي التي تجب في البيوت لاجل التملك كذا في مني الفقار لا بد من روية الفرج لانه المقصود منها وفي  
الجور لوان شري برة صلبا فرائي ملكا ولم يفرغ من الخيار لانه الفرج هو المقصود وروية طاهر البوت  
ان لم يكن معلقا كافية وروية غير ان معلقا وكفت روية داخل الدار وان لم يشاهد بيوتها في عاقبة الروايات  
اذا راي من الدار فلا خيار وان لم يريها وكذا اذا راي خارج الدار وعند زفر بن لا بد من مشاهدة  
البيوت والصحيح ان ذلك على وفق عادة اهل الكوفة في دورهم في زمنا به صنف روية لانها تكون على  
تقطيع واحد ولم تكن متفاوتة فاما البيع فخصائص الدار تختلف فالحل باقلا زفر بن فلهذا قال المصنف  
وعليه الفتوى البيع وفي جامع الفصولي وبنيغمة وفي الجورة وهو الصحيح وعليه الفتوى وان راي بعض  
البيع فلا خيار اذا راي باقية لانه روية البعض لا تغني عن روية الطل للثبوت فيقضي فيه فيما يراه  
وما يعرف بالتمودر كما قيل والموزون فروية بعض روية طلاء الا ان يكون الباقي ارضي مما رايه فثبت  
له خيار العيب لا خيار الروية سواء كان في وعاء واحد او في اوعية مختلفة وفي ما يطعم لانه من الدون  
لانه المعروف بالمقصود وان كان من يبيع فلا بد من شتمه كما ملك ونظر الوكيل بالشراء وهو من يقول له  
المع كل كى وكيلاعني شراء وكذا والوكيل بالقبض وهو من يقول له كى وكيلاعني قبض ما اشتريناه وما  
رايتك كاف اما روية الوكيل الاول فيسقط الخيار بالاجماع وروية الوكيل الثاني يسقط عند المصنف  
2 اذا قبضه بالنظر اليه في ليس له ولا للموكل ان يردتها الا مع عيب واما اذا قبضه مستورا فمراه  
فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك الحقا طر  
قصه الصيرورة اجنبيا وعندها هو كالموكل ان وكيل القبض في ان قبضها بعد الروية لا يسقط خيار المشتري  
وبيع الاعى وشراؤه صحيح لانه مختلف عما جاز اليها فصار كالمبصر والتعامل الثاني به من غير تكليف فصار  
بمخرجه الاجماع وفي الفوائد الزينية كى في مني الفقار ان الاعى كالمبصر الا في اثنا عشر مسألة لا جاد  
عليه ولا جود ولا جاع ولا جى وان وجد قائدا في الطل ولا يصح كونه شاهدا ولو فيما تقبل فيه  
الشهادة بالتسامع على المذهب والادوية في عينه واما العواجب فكونه عدل ذكره اذانه وحده واما  
الا ان يكون اعلم القوم ولا يجوز اعتنا الكفارات ولا كونه احماء اعظم ولا قاضيا وبكره ذلك  
ولا الخيار اذا اشترى ويسقط خياره بحسب البيع بباقي مواته باي يكتسب به اذا كان يبيع

هذا هو المقصود في الادنى وهو الدابة وكفلها فانه الكفل هو المقصود في الدابة كما لو بيعت لايضا

البيع بالحق كما لغم او شتم ان كان ما يعرف بالتم او ذوقه فيما يعرف بذلك ان فيما يعرف بالذوق وبوصف  
الفقار لانه التوصيف لم ينزل منزلة روية ولو وصف له في ابر فلا خيار لانه العقد قد تم ولو لم يشر  
بصراحة على انتقال الخيار الى التوصيف كذا في الذبيرة ومراهى احد الثوبين فشرهما في راي الآراء  
فوجد معيبا فله اقد هما ان شاء او ردهما لانه روية احد هما لا تغني عن روية الآخر للثبوت فيقضي  
خياره فيما يراه لانه احد هما الى العيب فقط للتأخير تغني الصفقة قبل تمامها فانه لا يبيع مع خيار  
الروية قبل القبض وبعده ومراهى شيئا لم يراه فوجد معيبا فله الخيار لانه اشترى ما لم يره اذ بالتغير  
صار شيئا آخر والادى وان لم يتغير فلا خيار لانه اشترى شيئا راه الا انه اذا لم يعرف انه الذي راه  
قبل العقد لانه لم يره وان اختلفا في تغيره فقال المشتري قد تغير وقال البايح لم يتغير فالقول للمبايع  
مع يمينه ومع المشتري البينة لانه سبب لانه العقد هو الروية السابقة ظاهرة والتغير حادث والقول  
لمن يتكلم بالظاهر الا اذا بعدت المدة في يكون القول للمشتري بكونه الظاهر شاهدا وان اختلفا  
في الروية فقال البايح رايت قبل البيع وقال المشتري ما رايت قبله فالحق للمشتري ان قال القول للمشتري مع يمينه  
لانه ينكر امر احادنا وهو الروية ومراهى اشترى عدل زطى فباع منه ثوبا او ذهب وسلم فله ابدية الدار  
بالعيب لا خيار روية وشرط والاصل فيه ان رده البعض يوجب تغريق الصفقة وهو قبل التمايز  
وبعده يجوز في خيار الشرط والروية يمنعها تمام الصفقة وخيار العيب يمنع قبل القبض لابعده  
**فصل** في بيان خيار العيب مطلق البيع يقتضي سلامة البيع في وقت العقد  
الاصل في هذا الباب قوله علي بن ابي حمزة عينا اكراد عيب كان عند البايح ومراهى المشتري ولم يعلم عند  
البيع ولا عند القبض ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد العلم بان شاء رده او اذنه بطل منه  
لانه مطلق البيع يقتضي سلامة البيع فاذا فاتت تجرير للتأخير بلزوم ما لا يرضى لا احكامه ونقص منه  
الارض ببيع لانه الاوصاف لا يغالبها شيء من الترخ الا اذا كانت مقصودة بالالتفاف بانه حدث بفعل  
البايع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الترخ كحصة اذا افترار الا فذا او حدث عند المشتري  
عيب آخر حيث يكون له الرجوع بنقصان العيب على البايح وكل ما اوجب نقصان الترخ عند الخيار  
فموجب لانه القصور بنقصان المالة وذلك بانتقاص القيمة والجميع في معرفة عرف اهلهم وهم التجار  
وارباب الصناعات ان كان المبيع من المصنوعات كذا في فتح القدير فالباقي وهو هروب العبد  
والجارية ولو لم يمددوا في السوم صغير يعقل عيب يبيع اذا حدث عند المشتري بعد ما وقع عند  
البايع كما سياتي لانه يوجب نقصان القيمة فلو وجد عند البايح ولم يوجد عند المشتري او بالعكس لانه

هذا هو المقصود في الادنى وهو الدابة وكفلها فانه الكفل هو المقصود في الدابة كما لو بيعت لايضا



وقد يقول العقل لانه اذا كان صغيرا لا يعقل لا يعبه عيبا لانه غير صادر عن اختيار صحيح وقد عد عقله  
بنا ان لا ياطل ولا يترى وحده وكذا السرقة والبول في الخواش من صغير يعقل عيب لما ذكرنا وبيان  
السرقة في الكبر عيب او فلو سرق عند العاقبة في صغره وهو عاقل رده فلو ابقا وسرق او بال  
في صغره في عاوده عند الكثر في فيه اي في صغره رده لاتحاد السبب وان عاوده عند الكثر بعد  
البلوغ لا يرد الكثر على البايغ لاختلاف السبب فانه البول في الخواش عند القصور لضعف الكثرة  
وبعد له لاداء الباطن والابق قبل كسب اللعب والسرقة لغلط الجبالة وبعد يكونان كسب في الباطن  
وكذا لو وجد شيء منها عند البايغ قبل البلوغ ووجد عند الكثر بعد ليس له ان يرد له لزال الاول  
بالبلوغ والجنون عيب مطلقا سواء كان في القصور او في الكبر فلو وجد في صغره عند البايغ وعادوه عند  
الكثر في فيه اي في القصور او في كبره يكون عيبا واحدا رده به اي بالجنون على البايغ لانه لفساد في الباطن  
لان العقل بعد في القلب وشعاع في الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف ذلك  
السبب وفي الذيرة تطلع الشايع في قدره فقال بعضهم اقله ساعة وبعضهم ان طاء اكثر من يوم وليلة  
وقال بعضهم المطبق عيب وفي الامور واساطها والنجس في رايه الغي والدق بالذات الملهمة ويترك  
الغاشية الا يطا بالذات الملهمة طيبة كانت او كريمة طامسك ومنه مكد اذ فر من صناد  
ومنه ابط اذ فر فلذلك قل في العناية والمخوب وغيرها وهو راد الخفاء من قولهم الذفر في الجارية و  
الزنا والتولد منه عيب في الجارية لانه انقطاع المقتصد ومنها قد يكون الاقرار في طلب الولد وهذه  
القصص فيها خلط به دون الغلام لانه المقصود منه هو الاستعداد وهو لا يخل الا ان يكون النجس والذفر  
من داء في باطنه باي نجس بحيث لا يكون في الناس مثلا الا نادرا فانه ينقص الثمن وكذا الزنا يكون عيبا  
اذا طاء عادة لانه يوجد اكثر من مرتين ذكره في البحر وفي القنية اشترى عبد اعطى به على قود الدين  
كانوا في زمن لوط عليه القلوة والسلا فان كان ثمانا فهو عيب لانه دليل الابنة وان طاء بامر فلان  
والقصي اذ عيب مطلقا في الجارية فانه فيها عيب مطلقا لا يعبه الخواش وكذا في البهايم عيب ان دعت  
وقبل مطلقا والاسخاصة في الالة عيب وكذا عد في بيض بنت سبع عشرة سنة كما هو عند ابي حنيفة  
في الالة المحبسة في ذلك اقم ما ينهي اليه ابنة الحيف وهو سبع عشرة لانه اقم غاية بلوغه عنده لا  
اقل كسبة عشر على ما هو عند الالة استرا لانه علامة الداء وكذلك عد في الحيف لانه الاصل في بنات  
آدم هو الحيف وهو دج صفة فاذا لم يحض فالظاهر انه عد واثنا فلماذا قالوا لا تسمع دعوى المشتري بانقطاع  
الا اذا ذكر سبه من داء او قبل لانه بدون هذين السببين لا يعبه عيبا والمرجع في الجبل الى قول النقاد

صناد  
البايغ  
الزنا

النقاد وفي الداء الى قول طبيب بين عدلين وفي الغاية انما ثبت بشهادتهم في الخصومة في توبة البهايم على  
البايغ لاصق الفسخ لانه قوي وشهادتهم ضعيفة ويعرف ذلك بقول الالة لانه لا يعرف غيرها ولكن لا  
ترد بقولها بل لانه من استخلاف البايغ فترد اذا انفق اليه لكون البايغ قبل القبض وبعد هو الصحيح  
وعند محمد رده ترده بشهادتهم بل لا يبيع البايغ قبل القبض في النهاية دعوى الانقطاع لا تسمع اذا لم تذكر مدة  
مدية وهي سنتان عند ابي حنيفة رده وثلاثة اشهر عند ابو يوسف رده واربع اشهر عند محمد رده ولو اقام  
المشتري بيته على ثبوت الانقطاع عند البايغ لا يسمع لانه لا يعرف ولو اقامها على الاستحاضة تقبل لانها  
دور الدير فيطلع عليه وطريق توبة الخصومة على ما صح في فتح القدير ان يدعى انقطاع للحال ووجوده عند  
البايغ فاذا انكر وجوده عنده واخترف بالانقطاع في الحال استقرت الجارية فاذا ذكرت انها منقطعة  
اجتبت الخصومة فيخلق ما وجد عنده فان نكل ردت اليه والكفر عيب فيما في الفلج والجارية سواء كان  
المشتري مسلما او ذميا ذكره في السراج لانه العيب ما ينقص الثمن عند التجار والكفر بهذه الصفة لا  
المسلم ينزط به على صحة ولا يصلح للاعتاق في بعض الكفارات فيحمل الرغبة فلا يرغب في شراء لغيره  
فيه من الطل سواء شرط اسلامه فظهر كونه او اطلق كان قريبا من بلاد الكفر او من بلاد الاسلام وكثر  
كفره فظهر اسلامه لا يرد لانه الشرط التبري من عيبه فصا ركي اذا اشتراه على انه معيب فاذا اشترى  
وفيه خلاف الثاني رده وكذا السبب عيب لانه ما ينقص الثمن لغلط الرغبة والدين لانه مالهية تكملة  
مشفوة كحق الغناء سواء كان مطالب به للحال او متأثرا بالما بعد الحق فترده في فتح القدير وهو على  
ما في الذيرة من انة المراد به الدين المطالب في الحال لا الدين المؤجل اما الحق كما قرره في فتح القدير فانه عليه  
بعيب هو قول الشافعي رده اذ لا فر فيه على وجوبه انه يلحقه فرب ينقصه ميراثه حيث كان وارثا  
والشعاع القديم وهو ما كان على داء بحيث فحش انا المعتاد فلما كان في فتح القدير وانما كان عيبا لانه  
ينقص الثمن والشعاع الكاذب العين لا تبايضعفان البهرا فان عيب قديم ان اطلع على عيب كان عند  
البايغ بعد ما حدث عند المشتري عيب افر رجع بالنقصان لانه اذ ه من سليمان عيب الحادث  
فتعذر رده مشفوا به وطريق معرفة النقصان ان يقول الجميع معيبا بالعين القديم وسليما  
فما نقصه هذا العيب ان كان عثرا من القيمة السليمة يرجع من البايغ عثر الثمن وان طاء في عثره  
كما اذا اشترى ثوبا بعشرة وقيمة مائة فما نقصه العيب ان كان عثره يرجع من الثمن درهما وان  
عثره في درهمين كتب رآه مقطوعا فاطلع على عيب فيه فانه يرجع بنقصانه على البايغ وليس  
اي للمشتري الرد لانه في الرد الزاخر الفرع على البايغ الا ان يرضى البايغ بافاده كذلك ان مقطوعا

عثره



فله اي للمشتري ذلك اي الرد لان امتناع رده كان بحق البايع فاذا ربح بالبيع فليس باسقاط صفته  
فجازح كوابه اي الثوب المذكور المشتري سقط رجوعه على البايع بنقصان العيب لان للبائع  
حق اذ لم يبيعها فالمشتري يبيعها يكون حابا للبيع فلا يرجع بالنقصان عنه اولت الشوق  
بمن ثم ظهر عيب رجع بعض الامتناع الرد بسبب الزيادة وليس لبايعه ان يافذه وان ربح  
بالعيب لان الامتناع هنا بحق الشرع لا بحق ولا حق المشتري فله ان لو تراضيا على الرد لا يوجب  
القاضي بالرد ذكر في شرح الطحاوي ومثله في العادة في لو باع اي المبيع بعد ما زاد فيه بالخطا  
او غيرها بعد روية عيب لا يسقط الرجوع فيرجع بالنقصان لان الرد كان محتجا قبل البيع فلا  
يكون المشتري بالبيع حابا للمبيع في لو كان البيع قبل الخطا كان حابا ولو اعتق قبل  
روية العيب بلامال او دبر او استولد ثم ظهر العيب رجع المشتري بالنقصان في هذه الصور  
استحسانا والقياس انه لا يرجع وهو قول الشافعي وقيل وقول زفر رده لان امتناع الرد  
يفعل كالقتل وبه الاستحسان اذ الاعناق انما للملك اي اتمام لان خلاف البيع قبل الخطا فانه  
قاطع للملك البايع الى غيره لا منهي للملك في العبد ولهذا ملك المشتري فصار البايع كما عتق ملكه  
فلم يرجع بالنقصان والتدبير والاستيلاء لا يزيلان الملك ولكن الحق بهما يخرج من ان يكون قابلا  
للتقل من ملك المملك فقد تعذر الرد مع بقاء الملك المستفاد بالشراء حقيقة او ملكا فيرجع  
بنقصان العيب لانه استحق ذلك الملك بوصف السلامة كما لو تعيبت عند وكذا يرجع بالنقصان  
ان ظهر العيب بعد موت العبد المشتري لان الملك منهي به وامتناع الرد ثبت على الموت لا بفعل  
فلا يمنع الرجوع وان اعتق على مال او قتل العبد بعد اطلاعه على عيب لا يرجع بشئ اذ في الاول  
فلانه حينئذ له وجه المبدل منه ومنه اذ حينئذ رجع وهو قول ابي يوسف رجع بنقصان  
العيب واما في الثاني فلانة الاصل فيه ان امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون من المشتري لا يرجع  
لانه اذا كان مضمونا كان محكما للمبيع مع ومن شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون محكما و  
اذا امتنع الرد بان يهلك او بفعل غير مضمون منه يرجع لانتفاء امساكه ثم القتل فعل مضمون اذ  
لو بارأه في ملك الغير ففقد وانما بارأه من الفتي هنا ملكه فيه فيجعل سقوط الفتي عنه بسبب  
فصار كما مستفيد بالملك عوضا وكذا لو اطل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب فتخرج لا يرجع  
عنده لانه تعذر الرد بفعل مضمون منه في المبيع فلا يرجع كالاقاق والقتل فلا فاعلم ففعله اذ لو  
رجع بنقصان ما اطل ويرد الباقي ان ربح لان استحقاق الرد في البعض دون الكل فيتوقف

فيتوقف على رضاه والا فلا وعند محمد رجع بنقصان ما اطل ويرد الباقي مطلقا لانه رده على وجه  
لا يفرق البعض ورجع بالنقصان فيما اطل لتعذر رده وعليه الفتوى والخلاف فيما اذا كان الطعام في  
وعاد واحد او لم يكن في وعاد فان كان في وعاد فله رد الباقي كخصه من الثمن في قولهم كذا في الحاقية  
وفي الحاقية فكذا الجواب ان اطل البعض او خرق الثوب عند وعندهما يرجع بنقصان العيب في الجميع  
وجعلوا الفتوى في ذلك على قولهما في كثير من المعترات كالبحر والنهاية والنجية وغيرها وان ربح  
او صونا او بطني او قنار او قنار افكره فوجده فاسد اذ لم ينتفع به رجع بنقصان على البايع  
ان لم يتناول منه شيئا بعد العلم بعيبه لان الكسر عيب حادث لكنه يرجع بالنقصان دفعا للمقر بعد  
الامكان واما قلنا ان لم يتناول لانه لو كسره عد او لم يتناول منه شيئا لم يرجع بنقصان لرضاه به والآن  
ان وان لم يكن ينتفع به فبطل منه لانه ليس به مال فكان البيع باطلا منه اذا لم يكن لقره قيمة اذ انا  
كان لقره قيمة كبيض النعام لان ماله باعته باعتبار قره قيل يرجع عتبه الثوب ويصح العقد في  
القره كخصه وقيل يرد القره ويرجع بطل الثمن ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالعاد  
الاشياء في الالة صح البيع استحسانا وجهه انه لا يخفى عنه عادة والآن وان كان كثيرا وهو ما زاد على  
الثمن قد البيع ويرجع بطل منه اذ اعنده وعندهما يجوز في خصه الصحيح بنصف الثمن ذكره في الدرر  
ومن ان مشتري باع ما شراه فرد عليه عيب بقضاء باقرار او نكول او بينة رده على بايعه انما يكون له  
حق الخصومة مع بايعه ولو قبله رضاه لا يرد عليه لانه الرد بالتراضي بيع جديد في حق غيرها والبايعة  
الاول غيرها فلا يعود الى المشتري الاول الملك المستفاد من جهة البايع الاول ليخامم والرد بالتقضاء  
ففي حق الخلف فعاد الى المشتري الاول قديم ملكه فكان له حق الرد على بايعه وقال زفر رجع في النكول  
والاقرار لا يرد لانه الرد بها يكون بيعا جديدا لا فسخا في حق البايع الاول لانه حصل بتراضيه لانه  
النكول والاقرار بالعيب سبب الفسخ ومبارزة التيب يكون رضايكم ولتانة الرد حصل  
بالقضاء جبر الالة الشرع ينزله بالنكول باذ لا جبر والقاضي انه بالاقرار استرداد المبيع جبرا  
فلانة من ان يجعل فسخي والنكول والاقرار ليس سبب الفسخ لانه الفسخ لا يوجد بهما بل بالقضاء  
لا عند اختيار فلا يكون رضا بالفسخ وصار كالفسخ بالبينة هكذا ذكره شمس الاثر في المبسوط وبهذا  
ظهر عدم الجاهل الى التأويل الذي ذكره صاحب الهمدانية بقوله يعني القضاء بالاقرار انه انكر الاقرار  
فثبت بالبينة وتبينه فساد ما قيل في توجيهه انه اذا اقر عند القاضي يكون طابعا في اذ لم يبيع فلا  
يكون له ولاية الرد على البايع الاول ومن قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لم يجز المشتري بعد دعوى العيب



على وجهه لا يقال ان يكون صادقا في دعواه ولكن يبرهن المشتري على ان البائع العيب بانه وجد بالمبيع عنده  
 لانه اذا لم يوجد العيب عند المشتري ليس له ان يردّه وان كان له عند البائع لا يقال ان يردّه ويرهن  
 ايضا ان هذا العيب كان به عند البائع لا يقال ان يردّه عند فلا يثبت الرد او يكلف بايعة ان لا عيب  
 فيه فان قال المشتري سئو دى عيب فاصحح في كونه سئو دى وبيع القايح ولم يلتفت اليه وبادر به  
 التمس ان يرد البايع لانه في هذا الانتظار ضرر بالبائع وليس في الدفع كثير ضرر بالمشتري لانه مع اتمام البينة  
 رد عليه البايع وافذ عنه ولازم العيب ان يظل لانه في الزمان العيب ومن ادعى اباقي مشرة فانك البايع  
 واراد المشتري تحليفه في كلف بل يبرهن المشتري او لا ان يردّ عنده ان عند نفسه في كلف بايعة لان البايع  
 لم ينتصب فصح في ثبوت المشتري ان العيب وجد فيه عند نفسه عند البايعة في رد ذكر كيفية التحليف  
 بانه لقد باعه وسلم وما ابق قط لقائل ان يقول في هذا الوجه ترك النظر للبائع لانه قوله وما ابق قط  
 شامل للباقي من الغاصب اذا لم يعلم منزل مولاه او لم يقدر على الرجوع اليه وهو ليس بعيب او بالية  
 ماله حق الرد عليك من المود الذي يدعي المشتري او بانه ما ابق عندك قط لقائل ان يقول فيه ترك النظر  
 للمشتري لانه لا يقال ان الباقي من المود والمشتري والغاصب لا المنزل مولاه ومع القدرة  
 على الرجوع اليه مع انه عيب ايضا لانه لا يرد البايع هذا العيب لانه في ترك النظر للمشتري اذ يمكن  
 ان لا يكون العيب وقت البيع ويحدث بعد البيع قبل التسليم وفي المشتري حق الرد ايضا فيتم بالكل  
 على الوجه المذكور او لقد باعه وسلم وما به هذا العيب اذ يمكن ان يقول البايع كلامه ويريد ان العيب  
 لم يكن موجودا عند التسليم معا فيتم في المشتري بمثل ما ورد وقد اندفع هذا الاحتمال في القوة  
 المقبولة بعبارة لانها موضوع للعود السلب في الكافي وفي اباقي الكبير كلف بانه ما ابق منذ بلغ  
 مبلغ الرجال لانه الباقي في القصور ذل بالبلوغ وعند عده بينة المشتري على اباقة عنده كلف البايع  
 عندهما ان ما يعلم ان ابق عنده واختلعا على قوله فقبل كلف عنده ايضا وقيل لا كلف وهو الاصح  
 فان نقل عن البيهقي على قولهما قلنا لاني للرد ولو قال بايعة بعد التقايف يعني اذا اشترى متقابضا  
 فوجد به عيبا فقال بايعة بعد التقايف بعته هذا مع ان قال المشتري بل وحده فائدة دعوى  
 البايع تخصيص التمس على تقدير الرد ولهذا قال بعد التقايف فالقول له ان المشتري مع البيهقي لا  
 القول للتقايف امينا كان او ضمنيا في الموديع والغصب وكذا القول للمشتري مع بيهقي لو  
 اتفقا على معة البايع واختلفا في المقبوض بانه اشترى عبدا فقال البايع قبضته وقال  
 المشتري ما قبضت الا احد هما فالقول للمشتري ما ورد ولو اشترى صفقة واحدة يعني في عقد

في كلف

واحدة وقبض احداهما وجد بالمقبوض او بالآخر وهو غير المقبوض عيبا ردها او افردها ولا يرد العيب  
 وحده لانه في الصفقة قبل التماس وعدها يوسف ردها اذا وجد العيب بالمقبوض له ان يردّه وحده  
 لانه الصفقة فيه تمت لتماهيها في صفقة الا ان ظهر العيب بعد قبضها فيرد العيب وحده لانه الصفقة  
 تمت بالقبض وتزويجا بعد التماس يجوز وعند زفر في ليس له ذلك بل يردّها ولو وجد بعض الكيلع او  
 الكوزة معيبا بعد القبض ردّها او افرده بعينه لانه ما لم يلق الواحد فليس له ان يأخذ البعض سواء  
 قبل القبض او بعده كالنوب الواحد اذا وجد ببعضه عيبا بخلاف العبد سواء في دعاه واحد او  
 وعائده وقيل هذا ان يكون في وعائده والاولى وان كان في وعائده فهو كالعبد في ردّ الوعد  
 الذي وجد فيه العيب وحده ولو استحق بعضه من المذكور من الكيلع والوزنة بعد القبض ليس له رد  
 ما بقى سواء كان في وعاده وعائده لانه لا يفرقه التبعية والاستحقاق لا يمنع تامة الصفقة لانه  
 بر في العاقبة وانما قال بعد القبض لانه استحق قبل القبض ردّ المشتري الباقي لتزويج الصفقة  
 قبل التماس هذا في المثلح بخلاف النوب وسائر البقية فانه يحترق ان شاء امسك الباقي او رده لانه  
 التبعية يردّه في سبعة اشهر الطلوى اذا اشترى شيئا ثم استحق بعضه فان كان شيئا لا يمكن تميزه  
 الا بفرط كاله آرو الارض والكرم وزوج الحنف ومصر اى الباب والعبد يتخير المشتري والا فلا واذا  
 استحق نصف الدار شيئا او ثلثها او ربعها فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقى وبيع النجيب  
 وان شاء امسك ما بقى وبيع على الباقي ثم الممتنع وان استحق منها موضع بعينه ان كان  
 قبل القبض فهو بالخيار كما ذكرنا وان كان بعد القبض فلا خيار له وبيع ثم الممتنع وقال اخضا  
 ردّ ان يردّ الطل وبيع بالتمس وعداوة المعيب بعد رؤية العيب وركوبه ربح لان طلائعها  
 دليل الاستبقاء ولو تركه لردّه او سقيه او شرا علفه ولا بد له منه ان من الركوب في ذلك  
 فلا يكون ربح المستحق انما لا يمتنع اليه وفي طبعه الفصول بعد ادعى عيبا في حمار فركبه ليرده  
 فهو عند البيهقي فركبه جائزا فلا الرد وفي الخلاصة اشترى دابة او غلاما فوجد به عيبا ولم  
 يجد البايع ليرده فاطمعه وامسكه ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا فانه يرد على البايع ولو لم  
 يربح بالتقصير وفي مني الغفارة ان طل تصرف يدل على الرضا بالعيب بعد العلم به يمنع الرد والارش  
 فمن ذلك البيع والعرض عليه الا ان يردّها اذا وجد بها البايع ربحا فوضها على البيع فانه لا يمنع الرد  
 لانه ردها تكونه على المشتري خلاف معة في الجياد فلم يردّ في الزنوف في ملكه بخلاف البيع العينة فانه ملكه  
 فالعرض رضا بعينه وقيدنا بالعيب لانه لو اشترى ثوبا فوضه على الجياد لينزله اليك فيه اى لا يبطل

في كلف



مقررته بحسب وكذا لو عرضها على الموقوفين ليقع ولو قال الباي بعد الاطلاع على عيب اتبعها  
 فقال نعم لا يجوز ولا يتمكن من الرد اطلق على عيب فقال الباي نعم والرد على عرض فلم يقبل لارده  
 ولو وجد الثمن زيوفا فقال المشتري انفقته فان لم يرجع فعليه وان لم يرجع رده استحق ان لو قطع البيع  
 قبضه او قتل بسبب عيب الباي رده واذا قد يعين لو اشترى عبد اقد سرق ولم يعلم به فمقطوع  
 عند المشتري لان يردده ويأخذ منه او قتل في يد المشتري بسبب وجوبه في يد الباي وهو بمنزلة الاحتقاق  
 عنده كما هو بمنزلة العيب عندها لان سبب الوجوب حصل في يد الباي والوجوب يغني عن الوجود  
 فيضاف الوجود الى السبب السابق وقال ارجع بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارقا او قاتلا  
 وغير قاتل لان الوجود في يد الباي بسبب القطع والقتل وهو لا ينافي في الحالتين فينقذ العقد فيه  
 لكنه تعيب فربما ينقصه لتعذر الرد وقوله ان يعلم بالعيب عند الشراء والافلا يفيد علمه فيهما  
 لان العلم بالعيب رغبه ولا يفيد علم قوله في الشيء لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرقوع كما تنزه  
 في مباحث الاستحقاق ولو تدان لته الايدي ثم قطع في يد الاخر رجع الباطل بجمع الباي بعضه على  
 بعض عنده كما يرجع في الاستحقاق وعندها يرجع الاخر على بايعه لا يرجع بايعه على بايعه لانه بمنزلة  
 العيب ولو باع بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم يرد العيوب فلا فاشفاق في لان البراءة  
 عن الحقوق المحولة لا يصح عنده عند ناسخ لعدم افضاء الى المنازعة وتدخل في هذه البراءة  
 العيب الحادث قبل القبض عند يوسف ر و عند ابن حنبل ر ايضا كما في شرط الطرادى وشرط  
 الطراف للشرطي ر وفي الحاشية انه ظاهر من بينهما فلا يلحق ر فانه عنده لا بد قل فيها الحادث قبل  
 القبض وهو قول زفر ر

**البيع الخامس**

الخامس له معنيان لغوي وهو ضد صلح واصطلاح وهو ما كان مزايا باصلا لا بوصف والاراد  
 بشرعية اصله كونه ملائمة لما لا يجوز له وصحة فانه كونه فاسدا يمنع صحته بذكر تارة فيراد بهما  
 يقابل الباطل ويذكر اخرى فيراد به ما يقابل الصحيح فيراد به ما يبيع الباطل والاراد بهما هذا المعنى العام  
 وهو المناسب للمقار فلا تغليب كما سبق الى بعض الادباء ثم ان عقد الباي للبيع الصحيح ويذكر فيه  
 بعض الصحيح يتبعه على ما استشف عليه ان شاء الله تعالى والباطل هو ما لا يكون صحيحا اصلا ووصفا  
 ولا يفيد الملك بوجه وكل ما ادرت خلافا في ركز البيع فهو مبطل وما ادرته في غيره فهو موقوف والبيع  
 الموقوف ما يصح باصلا ووصفا ويغيب الملك على سبيل التوقف ولا يفيد تمامه لتعلقه بغير  
 والمكروه ما يصح باصلا ووصفا لكن جاوره شيء مني عنه فالبيع عند اذ ان الجواب ببيع ما ليس بمالك

سبب

بال والبيع به ان جعله ثمن باء اذ قال الباء عليه باطل كالتدريس فبيع الكبد والطحال جاز والميتة ان التي ماتت  
 صف انها لا التي ماتت بسبب كالحق والجرم في غير موضع الذبح فانه يبيع فاسدا لا باطلا كذا في الذبيرة  
 فانه الاول كما في العناية لا تعد ما لا عند احد من له ديس سحاوي بخلاف الثانية فانها بمنزلة الذبيحة عندهم  
 والحق لعد محليته للبيع وكذا ابيع ام الولد باطل لان استحقاق الصق ثابت لما لقوله عليه الصلوة و  
 السلام اعتقها ولذا يبيع سببا لاعتقها وهذا المعنى اذ بالاجماع وكذا ابيع المذبح المطلق وهو الذي  
 علق عنه بالكون بلا قيد والاصل في بطلان قوله عليه الصلوة والسلام المذبح لا يبيع ولا يوسب لا  
 يورث وعند الشافعي ر يجوز بيعه وانما قيدناه به لان بيع المذبح المقيّد جاز انما قيدناه ابيع المكاتب  
 باطل لان استحقاقه اذ اعلم نفسه بعقد الكتابة فلا يتمكن المولى من فسخه وفيه ابطال لذلك الاحتقاق اللان  
 بمحق المولى فلا يجوز الا ان يحزره الى المكاتب ببيع نفسه وفيه ر في يجوز بيعه وهو الاظهر من الروايتين  
 على ابي حنيفة ر لان ارضاءه به متضمن بغير نفسه وكذا ابيع مال غير متفق التفرع في ر بانه عرق وهو بالاراز  
 في المخرز كالقصيد والكثير ليس بمتفق ورأي وهو باء بالانقطاع وهو ارادها من غير ما منغيا  
 كالمخرز والخمر بالثمن ان الدارهم والدنانير والفلوس النافقة وانما يبطل بيعها بالثمن لان المقصود في  
 البيع المبيع لانه المختص به لا عيب الثمن وانما هي وسيلة اليه ولذا يجوز ثبوته في الذمة فاذا جعل ثمن  
 المخرز والخمر مبيعا يكون مقصودا وفيه اقرار بهما والشرع اقر بها نهما وقيد بالثمن لانه لو اشترى  
 الثوب بالخمر فمقصوده تملك الثوب وفيه اغرازه لا الخمر ولما قبل كمال القيمة له شرعا اذ الشرع  
 يملكه بقيمة ذلك الثوب وبيع قنقم المارة وركبة تحت المائتة ماتت صف انها وان بين من كل  
 وانما بطلان المخرز داخل في البيع اصلا كونه غير مال وبضم الى العنة جعل لوطا لقبول العنة وجعل  
 غير المال لوطا لقبول المبيع مبطل للبيع هذا عنده وعندهما يصح البيع في العبد والركبة ان بين الثمن و  
 بينه خلاف على ان الصفقة لا تتعد في تحصيل الثمن بل لا بد من تملك لفظ العقد عنده لان ركز  
 العقد وهو الايجاب والقبول متحد فيهما فاستحال جعله متعددا فيهما فاذا فسد في البعض فسد في  
 الباقي بالضرورة وعندهما يتعد في تحصيل الثمن فلا يسري الى الغلام احد هما الا ان كانا لوجع  
 ببيع اشته واجنبية فزوجهما وقيد بتفصيل الثمن لانه لو لم يفصل وسعى بهما ثمن واحد انما يبيع بطل  
 بالاتفاق وصح في ثمن المذبح اوقية غيره بالحق لانه المذبح محل البيع عند البعض لقيام المائتة و  
 عبد الغر في بطلان العقد او لا ثم يخرج عنه الاستحقاق نفسه بانقضاء الحرة من وجه فيكون البيع بالحقبة  
 في البقاء دون الابتداء وفائدة ذلك تصحيح كلام العاقبة مع رعاية حق المذبح وصح في ثمن المذبح

كلامها







كلور وموسل دارى كوارات  
كلور وموسل دارى كوارات

بان استأجر بقره لشرب لبنها لا يجوز هذا ولا يصح التحل بلكوارات لانه كما لو كان فلا يجوز  
كما انما يبرر الانتفاع ليس ببل ما يخرج منه فلا يكون منتفعا به قبل الحرق الا اذا مع كوارات فيها  
عمل لانه مع بيعه مشروط بالكتارة بالتم والتشديد مع عمل التحل اذا سوى ما طهره او غيره  
هذا عنده فلا يلزم في ما كان عنده يجوز اذا كان محرا من مجموع ما هو قول الشافعي رحمه الله صواب  
منتفع به حقيقة ولا يوجب بيعه وان كان لا يوجب كالبطل والحرق والفتوى على قوله كما في الذرة  
والخلاصة وكثير من الكتب ولا يجوز بيعه دون الحرق ويبطل بيعها عنده لانه لا يورث  
من المداوم وبعضه لا ينتفع به باعتبار ذاته ولا باعتبار غيره لانه ذلك الغير معدوم وعند ابي  
يحيى في البيع في الذرة اذا كان مع القرض ولا يجوز بيعه الا انفرادا في البيعة عن ابي يوسف رحمه  
الله لانه رواية مع ابي حنيفة رحمه الله وعنده الجواز في ذواته في حقه وعنده محمد بن يحيى في بيعها بانفرادها  
وتبعها في لان الذرة ينتفع به وكذا البيعة فصار كالحق في الحكم ولان الناس قد تعاملوه  
فحلت الحبوب القرورة اليه فصار كالحق في الحكم ولان الناس قد تعاملوه  
في الطاف وغيره ولا يصح الا بقره للتمتع عنده ولا يكون غير معدوم التسليم للتمتع في حقه في حقه في حقه في حقه  
المانع وهو العجز عن التسليم واختلف في هذا البيع هل هو باطل او فاسد وخالف صاحب الهداية البطال  
وبه يفتي ابو عبد الله القلي وبطلان من المشايخ وهو ظاهر الرواية كما في الذرة وفي بعض مشايخنا  
وهو مختار الكوفي رحمه الله كما في العناية وفيه التقدير انه فاسد فخرج على هذا الاختلاف بقوله فان  
عاد من اباة قبل التحريم لا ينقلب البيع صحيح على الاظهر من الرواية لانه وقع باطلا لانعدام الحلية كبيع  
الطير في المداوم وقيل ينقلب صحيح على القول بالفساد لزوال المانع من التسليم وفيه التقدير ان اقلها  
المشايخ رحمه الله في بناء على الاختلاف في انه باطل او فاسد فانك علمت ارتفاع الكف من الفاسد بركة  
صحيح لان البيع قائم مقام الفساد وارتفاع البطل لا يردده لانه لا يصح في كونه قائما بصفة البطلان  
بل معدوما فهو البطلان عند القدرة على التسليم ووجه الفساد قيام المالك ولا يصح لمن اراه  
رة طانت اداة لانه في الادنى وهو جميع ابرار يكون مصنوعا من الابتداء بالبيع والرق غير نازل  
فيه فلا يكون ملكا ولو بعد الحلب قتيده دفعا كما عسى ان يتوهم اقتصاص عدم جوازها حال كونه  
في الفرع كما في سائر البان الحيوانات وعند ابي يوسف رحمه الله يصح في لبن الامة اعتبار الحرق بالكل  
لانه يجوز ايراد البيع على نفسها فيجوز على غيرها وعند الشافعي رحمه الله يجوز مطلقا اداة ولا  
سواء كثر لانه ليس العبد فيبطل بيعه ولكن يباح الانتفاع به للحزب ضرورة قال الساكنة محتاجون

كلور وموسل دارى كوارات  
كلور وموسل دارى كوارات

بعضه لا وقع شراؤه في الماء القليل فسد  
بعضه لا وقع شراؤه في الماء القليل فسد

محتاجون في مرض النعال والاضاف اليه لانه لا يتأذى الابه ولا ضرورة في شراؤه لوجوده مباح  
الاصل ويعد الماء القليل لو وقع فيه عند ابي يوسف رحمه الله لا عند محمد رحمه الله لانه اطلاق الانتفاع  
به دليل طهارة ولا يوجب رحمه الله الاطلاق للضرورة فلا يظهر الا في حالة الاستعمال وحالة  
الوقوع في غيرهما ولا يصح شراؤه الا في حالة الانتفاع به ولا يثبت من اقراره له ولا يصح  
بطلان الميتة قبل الدباغ لانه ليس بماله وانما يحصل المالك بصفة مكتسب ويجوز بيعه  
اي الدباغ وينتفع به لانه طهر بالدباغ ويباع عظمها وينتفع به وكذا عصبها وقرنها وغيره  
ودبرها الشعر للانساء وغيره والصوف للخنزير والوبر للابل وانما يصح بيع هذه الاشياء  
والانتفاع بها لانه الموت لم يخل فيها وكذا عظم الغنم فانه طالع يجوز الانتفاع به فلا  
يحتج رحمه الله فانه عنده ليس العبد كالحزب ولا يجوز بيعه على سقطة اذ بعد التقطع لم يبق  
الا حق التحلل وهو ليس بماله ولا يصح التحصيل ولا يثبت لانه مجهول اذ لا يدري قدره ما  
يشغله من الماء وصح ابي البيع والهبة في الطريق بقره طوله وعرضه او في بيعة انا الاول  
فظاهر وانما الثاني فلاله اذا لم يبق بقدر يفرق باب الدار العظمي وعلى التقديرين يكون  
عينا معلوما فيصح بيعه وهبته ولا يصح لشخص عينا اذ فاسد هو عبيد ولو باع كسفا فاذا  
هو حقه فيمنعه البيع ويحرم ومنه الفرق على ان الذكر والانثى من بين آد جنس لا للتفاوت  
الخاص في الاعراف وفي الحيوانات جنس واحد لاختلاف التفاوت فيها وانما الاشارة مع  
التسمية اذا اجتمعوا في مختلف الجنس يتعلق العقد بالمتى ويبطل لانعدامه وفي مقتضى  
الجنس يتعلق بالشار اليه وينعقد لوجوده ويختص لغوات الوصف ولا يشرأ ما يبايع به  
او يوكيله باقل مما يبايع قبل نقد الثمن بانه اشترى جارية بالغ فقبضها ثم باعها من البايع  
تخمسائة قبل نقد الثمن الاول فسد البيع الثاني لانه الثمن لم يدر في ضمان البايع قبل قبضه  
فاذا عاد اليه عيب ماله بالقبض التي في ضمانه ملكه وصار بعض الثمن قصاصا لبعض  
بقوله عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربحا ما لم يضر وهو راجع بالنقد بخلاف ما اذا اشترى  
بأكثر من الثمن الاول لانه الترخيص فصل فيه للمشتري بعد ما دخل المبيع في ضمانه وعند الشافعي رحمه  
الله يجوز الاول ايضا وكذا شراؤه مع غيره الذي لم يبعه بثمن الاول قبل نقده فيما يبايع لانه لا بد  
انه يجعل بعض الثمن معاملة الذي لم يشتريه فيكونه مشتريا لا فراقا بل يبايع ويصح في الحرق  
خصته وصورة الشراء جارية تخمسائة ثم باعها واخرى معاملة البايع قبل ان ينقد الثمن

وسوفها  
ببيع  
كالباعين

يقرض



لا يبيع وتلك في القيمة لان العقد قد بشرط اعتق او لم يعتق وهو رواية عنه وله ان الرطل  
وان لم يلايم العقد لذاته لكن بشرط الاعتق ملايم من حيث الحكم لانه منه للملك ومور له  
وهذا هو الاستحسان وفي الحقايق الخلاف فيما اذا اعتق المشتري بعد القبض انا قبله  
فلا يصح الاعتاق وكشرط ان يستحق البايع شره امثال لما فيه نفع للبايع وانا قال شره  
لان الخيار اذا كان ثلثة ايام فانه لا يشرط فيه الاستحقاق ذكره في مني الفقهاء او يكتفي  
او يسلم اليه رأس شره او يقرضه المشتري ورهها او يهدى له هدية وانا قد البيع في هذه  
القدر ليتفرقا بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين او كشرط ان يقطع  
البايع الثوب وكيفية قبضه او قبض امثال لما فيه نفع للمشتري او يخذو الثعل او يتركه  
ويصحب البع في الثعل لئلا يتعطل القياس ان لا يصح كما ذكرنا ولا يجوز بيع جارية  
الا حلقها لانه من ثوابها فيد فل في الجميع تبعا له فاستثناه من العقد بشرط لا يقتضيه  
العقد بل ينافي مقتضاه وفيه نفع للبايع لا يصح فيكون مفدا وانا قلنا من ثوابها  
لانه في ثمنها ومتصل بها فلقه وتسلمها بدونه غير ممكن فلا يجوز بيعه لو استثنى فغيره في بيع صبرة  
يجوز لان مكان تسليمه ولو باع قطيع غنم واستثنى منها شاة غير عنها لا يجوز لان تسليمها مفقود  
المنازعة ولا البيع الى التبرؤ اذا لم يستأنس بغيره من الجوس او تبرؤ من السلطان فالعقد  
فان دعوت تبرؤ يوم من طرف البيع والحدود موت مدعيه وهو يوم في طرف الخريف  
وصور النصاري وفطر اليهود ان يعلم العاقد ان ذلك وانا قد جهالة الاجل وهي مفقودة  
المنازعة في البيع لا يتناء على الحاسكة الا اذا كانا يعرفانه لكونه معلوما عندهما بخلاف  
فطر النصاري بعد ما شرعوا في صومهم بالايام لان صومهم بالايام معلوم فلا جهالة فيه فلا  
وانما فطر الصوم بالنصاري وفطر لليهود لان النصاري غير معلوم وفطرهم معلوم واليهود  
بعكسهم مع انه اذا باع اليهود فالحكم كذلك لا يتفاوت فيكون الحق في صور النصاري  
وفطرهم فاعتق بذكره كما في التراج الوهاب ولا البيع الى الخصام بفتح الحاء وكسر هاء  
قطيع الزرع في اوانه والدياس وهو دوس الحب بالقد لينكر واصل الدواس بالواو  
لانه من الدوس قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها والقطاف بالفتح والكسر هو قطع العنب  
خاصة كما في المغرب والجزاز على ما ذكر في القياح قطع الزرع والتخل والصوف والشعر  
وقد ذكرنا في الحايه وانا قد البيع في هذه الاجال لانها تتقدم وتؤخر وتصح الكفالة في هذه الاوقات

فمنه ان البيع  
مور

بشأنه فالباع صحيح في التي لم يشرها من البايع ويفد في التي اشترها منه لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن في  
مقابلته التي لم يشرها فيكون مخرجا للآخر باقل مما باع وهو فاسد عندنا ولم يوجد هذا المعنى في صحتها  
ولا يصح الفاد لكونه ضعيفا للاجتهاد فيه او لانه باعتبار شبهة الزجر او لانه طارضا لانه يظهر بانقضاء  
الثمن او الحاقصة فلا يبرى الا غيرهما ولا شراء زيت على ان يزره بقره ويظهر لجل طرف مقدار اربعة  
وانما قد لانه شرط لا يقتضيه العقد فانه مقتضى العقد ان يزره بازاد الطرف مقدار وزن كانه قد  
الا اذا علم وزن الطرف في يجوز لانه مقتضى العقد وان شرط طرفه مثل وزن الطرف صح وان اختلفا  
فمنه نفس الطرف وقد ربه بان اشترى زيتا في زق ورد الطرف وهو عشرة ارطال وقال البايع ارق  
غير هذا وهو في ارطال فالقول للمشتري لانه هذا الاختلاف انا ان يعتد في تعيين الرق المقبوض  
او مقدار الثمن فانه كان الاول فالمشتري قابض القول قول الغابض فحيث كان او امينا كان الغابض  
والمودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة و  
القول للمودع يمينه واذا برهن البايع فبيته مقبولة ولو ادعى المودع في ثمنه ببيع فمرا او شره  
عنده فلا فائدة عندنا لا يجوز لانه كقول لا يلبس فلا يولد غير ذلك ان العاقد يتعرف  
بأسهلية وانتقال الملك الى الآخر ملكي وكذا لو ادعى المودع بغيره ببيع صيده مع انه فلا فائدة  
ذكرنا ولو لم يشرى كافر عبدا مسلما او موصيا صح لانه صدق من اهل مضافا الى التحل فوجب انعقاده  
وكذا يجز على اقرارهما من ملكه دفعا للذل اللازم من البيع مع انه مملوك كونهما كالحق اذا افد  
بملكه ويؤثر بارساله وفي خلاف الشافعي رقة بالشرع لانه الحاق ولو استأجر مملوكا كخدمة جاز  
اتفاقا لانه بافد الاجرة فيكون عاملا لنفسه مع انه يكره لانه فيه استهانة بصورة والبيع بشرط  
يقتضيه العقد مع هذا الشرط ان يجب لزوم العقد وان لا يشرط به صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط  
لا يقتضيه العقد ولا يلايم ولا يرد به الشرع ولكن لا نفع فيه لاحد يستحق سواء لم يكن نفع لاحد املا  
كشرط ان لا يبيع الدار الجيدة او يكون نفع بالايستحق كشرط ان لا يركب الدابة الجيدة او فيه نفع لانه  
الا انه متعارف كما اذا اشترى نعلا على ان يخذوه البايع نعلا او يتركه فانه جاز استحسانا للتعامل كما  
سبذكره المصنف وهو كان مقتضى القياس ان لا يصح وكذا كان البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه  
نفع لاحد العاقدين او نفع لجميع متحقي النفع ان يكون من اهل التحققة النفع بان يكون  
ادنيا فباسد كبيع عبد على ان يعتق المشتري او يدتره او يقاته او انه علم ان يستولد له امثال  
لما فيه نفع للبايع التحق له وانه اعتق عاد الباع صحيح فيلزم الثمن من اعنده وعندهما لا يبيع



لأن الجلالة البسرة متحدة في الكمال فان اسقط من الأجل وهو المشتري الأجل قبل ملكه بيع قبل  
 الخصاد والدياس والعطاف والجزاء وقد حكي في البيع في الأجل قبل ملكه  
 المنازع وقد ارتفع تزوره وهذا الجلالة في شرط زائد لا في صلب العقد فلا خلاف في الثاني  
 وكذا لو باع مطلقا عن الأجل ثم أجل المدة في الأوقات يمتنع البيع ولا يفسد كونه باع مطلقا  
 والعقد ما كان في صلب العقد ذكره في الهداية ومن باع نصيب من دار نحو أن علم أن مقدار  
 نصيبه المتنازع أن يعلم المتنازع أن فالبيع فاسد فلا مالا يوجب رده فان عنده يكون البيع  
 مطلقا سواء علم المتنازع ذلك أو لم يعلم وهو رواية عن أبي حنيفة رده أيضا ويكفي علم المشتري  
 ولا يحتاج إلى علم البائع ذلك عند محمد رده رواية عن أبي يوسف رده أيضا وهو ظاهر الرواية  
 في إطلاق البيع الباطل والفاسد قبض المشتري المبيع بعبارة  
 باذن بايع لا يملك لأن الباطل لا يترتب عليه الحكم كما ذكرنا وهو أن البيع في هذه الحالة عند البعض  
 العقد ما لم يعبر والبعض مقبوض باذن البائع يكون بائنا فإذا هلك لا ضمان عليه لأن القبض باذن  
 المالك وهو لا يوجب الضمان إلا بالتقيد ومقبوض عند البعض لا يضر كالمقبوض على سحر الشراء  
 وهو أن يتيقن الثمن فيقول أذهب بهذه إنا رضيت بها إذا لم يمت فذهب به فملكه عنده لا يضر  
 عليه الفقيه أبو الكيث رده وعليه الفتوى ذكره في فتاوى الشيخ وقرره في العناية وقيل الأول  
 قول الأمام والثاني قولهما إذا امتنع الاختلاف في مال يبيع مدبر أو أجرة ولد فحاش في مدبر حيث  
 يهتبه عنده فلا قالها ولو قبض المشتري المبيع بما ساء باذن بايع رجا أو دلالا كونه مملوكا في مجلس  
 عقده ولا يضره ذكره محمد رده في الزيادات أن شرط القبض لا لا يفسد الملك قبله وقت البيع الفاسد  
 لأن الباطل لا يفسد الملك أصلا فبقية بالأذن لأن لو قبضه بدون إذن لا يملكه وكل من عوضه فملكه  
 تبعا كما في الكفر وغيره لا حاجة إليه لأن فساد البيع لا يوجد بدون هذا الشرط ولا يمكن فساد الباطل  
 باطلا وفيما إذا باع وسكت عن ذكر الثمن أنما وجد بدون لأن أحد العوضين في القيمة وهي مذكرة  
 على مرقم في الذبيرة على أن الشرط وجود وجود المالك في العوضين كاتبة في الجورة لا ذكرها  
 ملكه ولا يضر بعد ما تعذر الغني بهلاكه أو البيع أو نحوه عند ملك المشتري ملكه حقيقة أنه كان  
 المبيع من ذوات الأشياء أو مثله مع طاعة في العيني المعبر قيمة يوجب قبضه وإن زادت فيه  
 فالتلف فانه دخل في ضمانه بالقبض فلا يعبر كما يفسد كذا في الكافي وقال الشافعي لا يملك  
 وإن قبضه لأنه لا يملك فلا يملك ولا لأن التي فسخ للمروعة لتناف بينهما لهذا لا يفسده

في جواز بيع  
 المثل

لا يفيد قبل القبض فصار كما إذا باع بالقيمة أو باع الخبز بالدرهم ولنا أن ركن البيع صدق  
 أهله ووقع في محل فوجب القول بانعقاده ولا شك في الأهلية والمالية وركنه مبادلة المال بالمال  
 وهو حاصل والتي عن الأفعال الشرعية يقتضيه تقرر الشرعية لا يقتضيه تصور الختم عنه إذ  
 التي عما لا يتصور لغو في التنوير والقول في القيمة للمشتري لأن البائع يدعي عليه الزيادة  
 وهو ينكره وكل واحد منهما في أي البيع الفاسد رفسا للفساد سواء كان قبل القبض أو بعده  
 أما قبل القبض فمالة لم يفسد الحكم وكان الغني احتياجا عن أن يفيد واتباع القبض فمالة  
 لا يخلو من أن يكون الفاسد في صلب العقد أي كفي في أحد البدلين كببيع درهم بدرهمين وبيع  
 ثوب بخمسة أو بشرط زائد كاشتراط ما ينتفع به أحد العاقدين والبيع إلى الثمن أو إلى الجاهل  
 فان كان الأول كان لكل فسخ كخبرة صا حبه عند أبي حنيفة ومحمد رده لقوة الفلوس عند أبي يوسف  
 رده بخبرة وغيبته وإن كان الثاني فلكل منهما ذلك إذا كان قبل القبض وأما إذا كان بعده فلكل  
 له الشرط أن يفسخ كخبرة صا حبه كذا في مني الغفار وسيجي ما إذا المبيع فملك المشتري يكون لكل  
 منهما فسخ لكن إذا كان الفاسد في صلب العقد أي في أحد العوضين كببيع درهم بدرهمين وبيع ثوب  
 بخمسة وإذا كان الفاسد بشرط زائد كشرط أن يبدل به درهم فكله لكل منهما فسخ إذا كان قبل القبض  
 وأما إذا كان بعده فالغني له الشرط بغير حق الغني لا يكون إلا لمر له الشرط خاصة لا لغيره عليه  
 ذكر في لزوم الطحاوية ولاية الغني في صلب الشرط لا لصاحبه لأن الفساد لكونه محتملا للخوف  
 والاسقاط لا يكون قويا فيظهر في حق صاحب الشرط في سلب الثمن في صحة لا في حق صاحبه ولم يكن  
 خلافا وبه أفاد صاحب الهداية إلا أنه في تعليقه قصورا حيث قال لا يتحقق إرضاءة في حق من له  
 الشرط لأن ذلك على تقدير عدم التزام الآخر للشرط الحكم عام وذكر الكوفي رده الاختلاف فقال في قولها  
 يملك كل واحد الغني وفي قول محمد رده الغني لمر له الشرط ويؤلفه ما في الذبيرة والتجريد أيضا  
 وبه أفاد صاحب الكافي بقى هنا احتمال آخر وهو أن الفاسد بشرط زائد ومر له الشرط غير العاقدين و  
 ينتظم ظهور قاضيه المصلحة في فتاواه ولا يافذه البائع أو لا يافذه البائع المبيع بعد الغني في  
 رده عنه لأنه كجوس بالثمن بعد الغني فمات البائع بعد ما فسخ البيع فالمشتري أصح به في  
 يافذه عنه ولا يكون أسوة لغرماء البائع وطالب للبائع رده عنه بعد التقاض للمشتري رده  
 مبيع فينصفق به والأصل فيه أن المال نوعا ما نوع لا يتبعه في العقود كالدراهم والدنانير  
 ونوع يتبعه كالعروفي وأجبت فيما يتبعه ونسبه الجنب فيما لا يتبعه عند أبي حنيفة ومحمد

مطلوب



لأنه لا يتغير بالتغير للعقل العقب بل يتعلق بما في الذمة وانما هو وسيلة من وجوب شبهة  
الجنب والشبهة معبرة فلا بد ان يعد الطيب لعدم الملك في الاولين جميعا والجنب لغاى الملك  
يؤثر الشبهة فيما يتغير لان الجنب لغاى الملك او لم من الجنب لعدم الملك ويؤثر شبهة  
ليست معبرة فلذلك تصدق الذي اخذ البعير بالزجر ولم يتصدق الذي اخذ الثور به كطالب  
زجر مال او عاقبة لغيره على ذلك المال ثم تصادق على عدمه فرد بعد ما ربح في المدة لان الملك  
المقتضى بدل الذي هو حق المدة والذى باع دينه باء اخذ فاذا تصادق على عدمه المدة  
مما ربحه استحق ملك البائع وبطل الحق لملوك ملحقا فاسد البعير في حق البديل  
ببعضه فاسد فلا يؤثر الجنب فيما لا يتغير بالتغير فانه باء الخنزير بيضا باءا صحيحا بخير باء  
قيدنا به لانه لو باء ببعضه فاسد لا يمنع النقص طالبع الذي فيه الجار فانه ليس بلانز ولو باءه  
ببايه كان نقضا للبعير ما شراه فاسد استحق البعير وكذا لو اعطاه او وهبه وسلمه لانه لما  
ملكه الملك التفرق فيه فلا يتصور الغني فيه لتعلق حق العبد بالتفرق الثاني وفيه البيع كانه  
حق الرق وحق العبد يقتضيه كاجبة وقيد بالتسليم لانه الهبة لا يغير الملك الآبه بخلاف البيع  
وسقط حق الغني لتعلق حق العبد وعليه قيمة او مثله في البيع والهبة وثمنه في الحق فلا  
للامام يرد وكذا لو وقف ما شراه فاسد قال الخصاص في في الحياج الاوقاف لو اشترى ارضا  
ببعضه فاسد او قبضها ووقفها وقفا صحيحا جعل ارضها ملكا كبر فالوقف جائز وعليه  
قيمة البائع من قبل ان استهلكها صير وقفا واخرها عهدة ملكه وكذا لو رهنه لانه من العقود  
اللزامة فيمنع حق القربة فاذا فسد او فسخ قبل القضاء بالقيمة عادى حق الاسترداد ذكره في  
البحر وغيره وكذا لو اودع به حبة لو مات الخنزير سقط الغني لانه البعير انتقل من ملك المولى  
الى ملك المولى له وهو ملك معتقد فصار كما لو باءه بخلاف ما اذا مات الخنزير فانه لو ارث  
الغني وللبيع ايضا لانه الدارث قائم مقام المورث ذكره في التراج الوهابي ولو بيع في  
دار اشترىها فاسد او غرس في ارضه اشترىها كذلك فعليه قيمتها عند وقفا لا ينقض البناء  
والغرس ويرد وشك ابو يوسف في رواية لمحمد عن الامام في قيمتها فانه قال لمحمد ما رويت  
عن ابى حنيفة رواته ياخذها بقيمتها بل رويت انه ينقض البناء وقال محمد في رواية لمحمد  
بالقيمة لكن نسبت لشك ابو يوسف في رواية عن ابى حنيفة في رواية لمحمد في رواية لمحمد  
يرجع عن ذلك وحمله على نسيان ابى يوسف في وقد نص محمد في على الاختلاف في كتاب الشفعة

الشفعة ذكره التجل بن قتيبة يروى بالسكون وهو ان يزيد في الثمن ولا يريد الشراء ليرغب غيره الا  
اذا زاد المتاع قيمة فانه يجوز غير منوع ذكره في شرح الطحاوي وذكره الترمذي مع سواه في طلب  
البيع بالثمن بان يزيد في الثمن بعد تفرقه لا رادة الشراء اذا رضيا بالثمن بعد الاتفاق على مبلغ  
من الثمن وانما كرهه لو ردد الثمن فيه وانما قبل بان يساومه ثمن لم يكن احداهما ماصبه ولم يتفق على مبلغ  
فلا بأس بغيره ان يترى بان يزيد لانه هذا بيع ممتد بزيد فنق العبد المذكور دلالة على عدم الكراهة في بيع  
من يزيد ذكره تعلق الجلب الجلب وهو ما يجاد به من بلد الى بلد من الطعام للتجارة الكفر باهل البلد  
فان اذا قرب من البلد يكره له استقباله وشراؤه لانه عليه الحقة والسلاح نهى ان يتلقى السلع في يد  
الاسواق رواه الطحاوي في رواية الا لا رولان في تضييق الارض على الكافر في قيد بالاضرار فانه  
ان كان لا يفر فلا بأس به الا اذا ايسر الشراء على الداردين وغتهم واشترى باقل من القيمة وهو  
منقاعه ايضا واذا انتفى الاقرار والتبليغ فلا كراهة ذكره في الحناية وغيره وكرهه بيع الكافر للباي  
طحا في غلاء الثمن زمن القحط صورته ان يترقب الكافر بسله البعدون بان يقول البعدون  
دي سلعكم لا بيعكم لك بشئ غال وكجه عنده الما يغال في ثمنه فيفوت الرزق والرزق على الناس  
فالكافر التماسا والباي صاحب السلعة الاصل فيه ما حدث البخاري في صحيحه باسناده الى  
عبد الله بن طاووس عن ابيه عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لا تملقوا الركبان ولا يبع طافر لما دخلت لابن عباس رضي الله تعالى عنه ما قوله لا يبع طافر لباد  
قال لا يكون سمرا وقال في حديث آخر رواه الصحاح التفسير وذروا الناس رزق بعضهم بعضا  
قيد بزمن القحط لانه في زمن الرضا لا يكره وقيل انفراد الكافر المالك البائع والباي المشترى و  
صورته ان يبيع الكافر في القحط من اهل البلد ورجبه في الثمن الخالف فيكره ما فيه من الافرار  
فانه لم يكره في القحط فلا بأس به لعدم الافرار وفي العمادة عن ابى يوسف رواته ان اخرا باءا  
الكوفة وارادوا ان يمتاروا فيها ويفر ذلك باهل الكوفة قال امنهم من ذلك الا ترى ان اهل  
البلدة يمنعونه عن الشراء بحكمة فكذا لو ذكره البيع عند اذن الجاهل لان فيه افلا الابواب  
التي اذا قعدت او وقفا تباعا بياضه واما اذا تباعا بياضه فلا كراهة كذا في النهاية والحناية وفي  
الجورة ولا يكره البيع والشراء في طلة التي اذا لم يخلع كره في البحر نقلا عن التراجي انه لو باء او  
رطب حلة التي فهو مكرهه ايضا لا يكره بيع من يزيد لعدم الافرار كما تقدم وصح البيع في الجميع  
جميع البيعات المكروهة والذكره وذلك ان كل منتهى عنه ان كان له حصة اخذ بطلانه وان كان



لو صف متصل كبيع الزبوا والبيع بشرط مفاد فاده وان كان مجاوزا فاد كراهة الترخيم  
مع القوة فانه ما كان انتهى فيه كمنه خارج زائد في صلب العقد ولا في شرائط القوة. كان مكره  
لا فاسد اذ لم يرد بكون هذه البيعات دون الفاسد دون فساد العقد لا في حكم المنع  
الشرعي وفي المحضات والذي يبيع ويشتري في المسجد اعظم النما والقل وزرا ومن ملك مملوكا  
صغيرا او كبيرا وصغيرا اذ ورع من الآخر في بيع غير قريب كاداة الاب وقريب  
غير محرم كابن العم فانه لا يكره التزويق فيها ولو كان لصغير قريبان محرمان احدهما بعدد  
الآخر كاد وعتقه لا يكره بيع الابعد لانه في مقابلة الابعد كما وعد وكره له ان يفرق بينهما بالبيع  
قال عليه الصلوة والسلام من فرق بينه وولده با فرق الله بينه وبين ابيه يوحى القيمة كذا  
في من الغفار وغيره وذهب عليه الصلوة والسلام على رضى الله تعالى عنه علامية اذ ورد  
صغيرا ثم قال عليه الصلوة والسلام ما فعل الغلامان فقال بعت احدهما فقال عليه الصلوة  
والسلام ادرك ادرك وروى ارد دارود ولان الصغير يتأثر بالصغير والكبير يتأثر  
ففي التزويق بالماضي الصغير وترك الترخيم وفي الحديث من لم يرم صغيرا فليس منا وانا  
قلنا بالبيع لانه باعنا احداهما غير مكره لانه انفع له وكما يكره التزويق بالبيع فكذا يكره  
للمشتري شراؤه ولكن الحجة اذ ادخل دارنا بغلامين صغيرين اخوين فاراد ان يبيع احدهما  
لا يكره لنا شراؤه لانه لو كان في دارنا انفع له مما عوده الى دار الحرب والهبة والوصية وسائر  
اسباب الملك كالقيمة والميراث والغنائم كما يبيع ذكره في الجورة بدون مقتضى وانما قيد  
به لانه التزويق لو وقع باستحقاق باء ظهر في احدهما عيب او جنى فدفع الى ولا الجناية او  
في مستحق لا يكره التزويق دفعا للمقرب من صاحب الحق وانما اقرار الصغير فيثبت ضمنا فلا  
يلتفت اليه لانه كما ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا ويصح البيع عندهما وان لم يكن الا بالحق  
التي خلاها لا يوسف روى في رواية فانه يبيع فيها فاسد لقوة قرابة الولاد وقد  
ورد في الحديث من فرق بين والدته وولدها الحديث وفي الجمع في اخرى ان البيع فاسد في كل قرابة  
في كل قرابة ولما كانت او لم تكن في رواية اخرى عنه كما ذكرنا من حديث علي رضى الله تعالى عنه فانه  
عليه الصلوة والسلام امره بالرد وهو يدل على فسادهما ان البيع صدر من اهل مضافا الى  
محله فينغذ وانا لكراهة كراهة الاستماع فانه كانا كبيرين فلما باس بالتزويق  
لانه ليس في معنى ما ورد النقص وقد صح ان عليه الصلوة والسلام فرق بين مارية وسيرين وكانا

ولما تكبرتا اختبعا وكذلك الزوجه لانه النقص ورد على خلاف القياس فيعتمد على مورد  
**الاقالة** هي لغو الاسقاط والرفع وشرعا رفع  
البيع تصح الاقالة بلغظيمة ماضية وتصح بلغظيمة احدها مستقبل والآخرة كانه  
من الغفار وتصح بلغظيمة يعبر بها عما الماضى وبالأخرة المستقبل مثل التكاليف وفي شرع القدورية  
كقول الرجل اقلني فيقول له صاحبه اقلت هذا عند ما فقد جعل قول الامام مع ابي يوسف في الجورة  
والشور وغيرهما وان جعله في الثانية مع محمدا والاول هو الاصح فلهذا قال صلفا فاحقه فانما عنده  
كما يبيع لا تصح ماضية ولما آتت لفظه بعين في البيع كانت محمدا على المساومة ولم تدل على التحقيق  
لهذا لم ينعقد بها البيع وانما لفظ اقلني في الاقالة في قوله على التحقيق لاننا تكلمنا بعد نظر وتأمل  
كلفظ تزويج من قبل في التكاليف وفي الفتاوى اختار قول محمدا ذكره في الخلاصة وفي الولو الجية الا  
اذا كانت بالقول لانه من الايجاب والقول وان كانت بالفعل وهو التعاطي لانه من التسليم والقبض  
من الجانبين وتتوقف الاقالة على القبول في المجلس كما يبيع في لقول الآخر بعد زوال المجلس او بعد  
ما صدر عنه فيه ما يدل على الاعراض كما ذكر في البيع لانتم الاقالة وفي التزويج كما يبيع قولها في مجلسها نصا  
بالقول يصح قولها دلالة بالفعل كما اذا قطع قيصا قد روى في الاقالة كالمشهد وهي بيع جديد في وقت غير  
العاقبة اجماعا فائدة كونه باعنا في وقت غيرهما وجوب الثمن والاستبراء فانه الثمن هو البيع  
والاستبراء هو ان يتعالى وطل منها غير العاقبة وفي وقتها بعد القبض فصح ان امكن جعلها في  
فانه تعد رجلا فصح ان ارادت المبيعة بعد القبض زيادة منفصلة بطلت الاقالة لانه لا تصح الا  
الابريق الغني وانما قيدنا بالقيدية لانه الزيادة قبل القبض منفصلة كانت او منفصلة لا تصح الاقالة  
عنده وكذا الزيادة المتصلة بعد القبض وعنه ابي يوسف في الاقالة بعد القبض بيع سوار وقعت بمثل  
التمه الاول او اقل او باكثر او بنوع آخر فانه تعد رجلا باعنا بالمال المبيع منقول لا يقبض فصح لانه  
بيع المنقول قبل القبض غير جائز الا في العقار كما سيذكره المصنف في فانه تعد رجلا فصح ان تعد  
جعلها باعنا كما اذا تعايلا في المنقول قبل القبض على خلاف جنس التم الاول بطلت وعنه محمدا في الاقالة  
بمثل التم الاول او اقل منه فصح فانه تعد رجلا فصح بان كانت الاقالة باكثر من التم الاول وخلافا  
جنس فبيع لانه جعلها فصح ممتنع فانه تعد رجلا باعنا فصح كما اذا تعايلا في المنقول قبل القبض على  
خلاف جنس التم الاول بطلت والحاصل ان الاقالة فصح عنده الا تعد رجلا فصح وعنه ابي يوسف في  
بيع اذا تعد رجلا فصح الا اذا تعد رجلا فصح وعنه محمدا في فصح الا اذا تعد رجلا فصح



فيبطل من جامع المحبوبة لانه صنف ٢٠ ان الاقالة اسقاط فيجعل فني في صحتها لانه لما ولى  
 على انفسها وبيعها في ثالث حكم الاقالة وهو مبادلة مال بمال بالترافى لانه ليس لها ولاية على غيرها و  
 تحت ٢٠ وادفع هذا الاصل الا ان جعلها اذا كانت على خلاف جنس الثمن الاول او على الزائد عليه  
 صونا للفظ على البطلان وانما اذا انقص عن الثمن فعد جعلها فني لانه سكوت عن بعض الثمن  
 ولو اقال وسكت عن كل الثمن كان فني فهذا الحق وكذا لو اقبل بكون فني ويبطل تأجيله لانه  
 سكوت عن وصف الثمن وكونه حالة ولا يوسع ٢١ ان في الاقالة معنى البيع فاعتبار جانب المعنى  
 او لا اذا امكن واذا لم يكن يجعل فني ثم الخلاف فيما اذا ذكر الغني بلفظ الاقالة ولو ذكره بلفظ  
 المفاضلة او المتاركة لا يجعل بيعا اتفاقا على مقتضى موضوعه ذكره في النهاية وقبل القبض يعني  
 كما ذكرنا فيما كان بعد القبض وانما قبل القبض فني في النقل وغيره عنه ٢٢ وعند ابي يوسف  
 ٢٣ في العقار ربيع فانه الاقالة فيها قبل القبض يجعل بيعا لانه يبيع قبل القبض جائز فلو شرط  
 فيها ان الاقالة اكثر من الثمن الاول او شرط خلاف الجنس بطل الشرط ولزم الثمن الاول وصحت  
 الاقالة بمثل الثمن الاول وان شرط غيره انما الاول فملانة الاقالة فني والغني لا يكون الا على  
 الثمن الاول وانما الثانية فملانة الشرط فاسد والاقالة لا تخد بالشرط الفاسد لانه فساد البيع  
 للزوم الرتبة والاربع في الغني هذا عنده وعند ما يصح الشرط اشترط الزيادة لو بعد القبض  
 ويجعل بيعا بذلك المسمى وان شرط عطف على قوله فلو شرط اقل من الثمن الاول اذا تعاقبا على  
 اقل منه من غير تعيب ان تعيب المبيع عند المشتري لزم الثمن الاول ايضا كما لزم في اذا شرط الزيادة  
 عنده وفيه بعد التعيب فانه اذا تعيب فالاقالة يجوز باقل من الثمن الاول لانه نقصان الثمن  
 يكون بمقابلته الغائب بالعيب هذا عنده وعند ابي يوسف ويجعل بيعا باقل ويصح الشرط  
 بناء على انما يبيع عنده وعند محمد ٢٤ يكون فني بالثمن الاول لانه سكوت عن بعض الثمن الاول  
 ولو سكت عن الكل واقال كان فني فهذا او لا اذا تعيب فني فني بالاقول وان تعيب  
 المبيع صح الشرط اتفاقا ولا تصح الاقالة بعد ولادة المبيعة لا امتناع الغني بسبب الزيادة  
 هذا بناء على كونه الاقالة فني لا يباعا ولو كانت يباعا محضنا جاز ٢٥ هذا اذا اولدت بعد القبض  
 فانما اذا طالت قبله فالاقالة صحيحة عنده كما ذكرنا فلان لما فانه عنده لا تبطل بناء على انما جعلها  
 بيعا ولا يمنعها الاقالة هلاك الثمن كمن تصح الاقالة بعد هلاك الثمن لانه الثمن ان ثبت له حكم الوجود  
 في الذمة بالعقد وما يكون وجوده بالعقد لا يكون محلا للعقد واذا تعاقبا تصح الاقالة بعد هلاك

هلاك احد هلاله فلانها ممتدة وعليه فيكون العقد قائما ولو هلك العوضان لا تصح الاقالة الا في بيع القرض  
 فانما تصح فيه بعد هلاك البدلين لانما غير متعينين والمعقد وعليه ما استوجب كل منهما فذمة صاحبه بكل منهما  
 هلاك المبيع لانه الاقالة رفع القيد وهو انما يقع في قيام محله وهو المعقد وعليه هلاك كل منهما بعضه يبيع  
 يمنع بعده يعني اذا هلك بعض المبيع بطلت الاقالة في قدره وصحت في باقية العلم ان العقد الذي شرط فيه الاقالة  
 اذا رد البايع الثمن والناس ستمه بيع الوفاء وفي المهر يمتنع به بيع الامانة فله حكم الزم عند اكثر المال في  
 ٢٦ فلا يباح للمشتري ان يشتفع بالمبيع بدونه اذ في البايع وسقط الدين بملكه وبعض الشاخي ٢٧ جعله باطلا  
 اعتبارا بالممازل وبعضهم جعله في حكم بيع المكره فنقيضه المشتري ان شاء لانه لم يكن رافيا به وقال الامام  
 نج الدين النسي ٢٨ اتفق شايخنا ٢٩ في هذا الزمان على جوازها وافادة بعض الافاق وهو الانتفاع به  
 كالمالك الناس اليه ولتعاملهم فيه والقواعد قد ترك بالتعامل كما في الاستصناع قال صاحب النهاية وعليه  
 الفتوى ٣٠ في الحائنة الصحيحة ان العقد الذي يرب بينهما لا يفسد بلفظ البيع لا يكون رهناني ينظر ان ذكر الشرط فيه  
 يفسد وانما ذكر قبله او بعده على ٣١ في المواعدة وعقدها فالياباع الشرط يصح العقد ويلزم الوفاء بالعقد  
 لانه المواعدة قد تكون لازمة كالمدة الثانية وفي الفوائد الظهيرية لو ذكر الشرط بعد العقد يلتحق بالعقد  
 عند ابي حنيفة ٣٢ ولا يذكر ان في مجلس العقد او بعده ٣٣

**المراكم والتولية** والوضعية المراكمة بيع ما شراه بما شراه به وزيادة او بزيادة على ما قام  
 عليه وان لم يكن من جنس والتولية بيعه ان يثمنه بزيادة ولا نقص والوضعية بيعه بانقص منه ما  
 قام عليه ولا يصح ذلك ان كل من المراكمة والتولية والوضعية ما لم يكن الثمن الاول مثليا في الموزون  
 والمكيلات والتعدييات المتقاربة وذلك ان الثمن الاول اذا لم يكن مثليا لا يعرف قدره فلا يمكن  
 المراكمة ولا التولية فلا يجوز او يكون ذلك الثمن الاول في ملك من يريد الشراء ان يملوه للمشتري  
 مراكمة من البايع الاول بسبب من الاسباب كما اذا اشترى عبد ابلثوب فاراد ان يبيعه راحة عليه  
 لانه ان يكون ذلك الثوب مملوكا للمشتري في بيعه به وبزيادة ربح مملوكا عليه اذ لو لم يكن كذلك يقع  
 عقد المراكمة على قيمة ذلك الثوب وهو مجهول فيفسد ويكون الربح مملوكا قيده لانه لو باع الثوب  
 المملوك للمشتري وبعث قيمة لا يجوز لانه الربح يكون مجهولا ويجوز ان يفتح المراكمة رأس المال او القطار  
 والصبيغ والطرار بالكر علم الثوب والقفل والحمل وسوق الغني والتمسار والاصل فيه ان كل ما  
 يزيد في المبيع او قيمته يلحق به وهذه الاشياء بعضها يزيد في غير المبيع كالصبيغ وافادات او في قيمته  
 فقط كالحمل والتوق لانه القيمة تختلف باختلاف المكان فيلحق اربها برأس المال وفي المحيط اربعة

في المراكمة  
 في التولية  
 في الوضعية  
 في المراكمة  
 في التولية  
 في الوضعية



التمس ان كانت مشروطة على العقد بغيره والا فافترضا ما يشاء في علمنا لا نتم واذا ابره الدلال  
فلا نتم اتفاقا وقتية بالاجرة لانه لو فعل شيئا من ذلك بيده لا ينفذ وكذا لو تطوع بمتطوع بها  
او بعاره وفي منجى الفغار وكذا في بيع الجص والدار وطي التبر وكري الانبار والقناة والحناء  
والكراب وكسج الكروم وبيعها والزروع وغرس الاشجار لكن يقول قاض على - بكذا لا يشترط بكذا  
تحرزا عن الكذب ولا نتم نفقة ان نفقة المشتري على نفقة في سفره ما وقت شرائه المبيع وانما  
نفقة المبيع من غير زرع او زيادة وكسوة وكراهيها ذكره في المحيط ولا ينفذ ان الراي لانه لا يحفظ  
والحفظ لا يزيد في عيب الشيء ولا في قيمته ولا ابر الطبيب كما ذكرنا والمعلم لانه ابره لم يزد في  
ماله المبيع فانه التعلل حصل فيه لذهنه وشغل غايته ان يكون تعلمه لظا وهو لا يكون في الفهم  
وابر بيت الحفظ لانه لا يزيد شيئا فان ظهر للمشتري خيانة من البايع باقاره او البينة قامت  
على ذلك او بنكول عن البين وقد اذاعه المشتري بهذا هو المختار وقيل لا يثبت الا باقاره ولانه  
في دعوى الخيانة مناقض فلا يتصور ربيته ولا نكول والحق سماعك دعوى العيب وكذا دعوى  
الخط فانما سمع في اعراسه - في اخذه بعلى ثمنه وتركه في التولية يحط من ثمنه قد راجع الخيانة وهو  
في الوضعية هذا عند ابي حنيفة 2 وعند ابي يوسف 2 يحط فيهما في اعراسه - والتولية في صورة  
الخيانة فيها قد راجع الخيانة مع صحتها في الزرع في اعراسه - يعني ان الخط في التولية قد راجع الخيانة فقط  
وفي اعراسه قد راجع صحتها في الزرع وعند محمد 2 تحط فيهما لابي حنيفة 2 ان الخط لو لم يوجد في  
التولية يكون قد راجع الخيانة زائدا عن الثمن الاول فيصير في اعراسه - لا تولية وانما في اعراسه - لو لم يحط  
يبقى في اعراسه - غايته ان الزرع يكون اكثر مما ظنه المشتري فيثبت له الخيار لغوات الرضا ولا يبرأ يوسف  
ان الاصل هو لحظ اعراسه - والتولية وذكر الثمن في العقد في مجرى التغير له فلا بد من بناء العقد  
الثاني على الاول فيحط قد راجع الخيانة ليكون الثمن كالاول ولحقه 2 ان الاصل ما هو المذكور في العقد  
لكونه معلوما والثمن الاول غير معلوم فذكر اعراسه - والتولية يحل على التزوي فيجوز الوصف  
فاذا ظهرت الخيانة فيهما يتخير المشتري لغوات الوصف اعراسه - في الثمن كما لو فاته المبيع فلو  
هلك المبيع عند ظهور الخيانة في اعراسه - قبل الرد اذ امتنع الفسخ بسبب عيب او زيادة في المبيع  
لزم كل الثمن اتفاقا لفظا الخيار الرؤية والبرط بها ولو اشترى شيئا بعشرة فباعه بخمسة  
ثم رآه ثانيا بعشرة في اعراسه - ان يبيعه في اعراسه - ويقول قاض على - في اعراسه - وان رآه ثانيا  
فباعه لا يبرأ في اعراسه - اصرار هذا عند ابي حنيفة 2 وعند ابي يوسف 2 في اعراسه -

في الفصلين على المثل الا في مطلقا لانه العقد الثاني عقد جديد منقطع الاطلاق عن الاول فيجوز بناء اعراسه - عليه  
كما لو باع بعرس يساوي ثمنه ثم اشترى بعشرة فباعه بعرس 2 بعشرة وله ان يشترط حصول الزرع  
الاول بالعقد الثاني ثابت لانه تأكد به بعد كونه على شرف الزوال بالوقوف على عيب والبيعة لا حقيقة  
في بيع اعراسه - احتياطاً وفي المحيط ان ما قاله ابو حنيفة 2 او ثقي وما قاله ارفع وانما الركن ما ذكروه  
يحيط دينه برقبته لو باع بعشرة وباع ما سيقه بخمسة عشر او بالعكس كما لو اشترى المولى بعشرة وباع منه  
المأذون المديون بخمسة عشر برأى كل واحد منهما على عشرة لانه هذا العقد وان كان صحيحاً في نفسه فيه  
شبهة العقد لانه العبد ملكه وما في يده لا يخلو عنه فانه قد عدا في حق اعراسه - لا يثبت ثمنه على الامانة  
وبقي الاعتبار للمشتري الاول فصار كما ان العبد لشرائه المولى بعشرة في الفصل الاول ولانه يبيع للمولى  
في الفصل الثاني فيعتبر الثمن الاول والمضارب بالنصف لو اشترى بعشرة وباع من رتب المال ثم عشرة  
برأى رتب المال على الثامن ونصف يعني اذا كان مع المضارب عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثانيا  
بعشرة وباع من رتب المال ثم عشرة عشر فانه رتب المال يبيع في اعراسه - بالثامن ونصف لانه مبيع هذا  
البيع على الاكثر اربعة الخيانة وشبهتها وفي بيعه في اعراسه - على ثمنه عشرة شبهة خيانة - لانه هذا البيع ان  
يبيع الثوب من رتب المال وان حكم بجوازه عندنا عند عدم الزرع كما هو كذلك ههنا لانه الزرع انما  
حصل اذا بيع من الاخرى - ففيه شبهة العقد لانه المضاربة وكيل من رتب المال في البيع الاول من وجه  
فاعتبر البيع الثاني عدا في حق نصف زرع وعند زفر 2 لا يجوز بيع رتب المال من المضارب ولا يبيع  
المضارب من رتب المال اذا لم يكن في المال زرع ووجه قوله انه المبيع مبادلة المال بالمال وانما يتحقق  
بمال غيره لا بمال نفسه فلا يكون البيع موجودا ووجه الجواز عندنا انما على الفائدة فانه في استفادة  
الاية التوقف لانه بالتسليم للمضارب انقطعت ولاية رتب المال عدا ماله في التوقف مبادلة المضارب  
يحصل له ولاية التوقف وهو مقصود واذ كان مستملا على الفائدة ينعقد لانه الانعقاد يتبع الفائدة  
ويرأى بلا بيان اي لا يجب على من يريد اعراسه - ببيان حدوث العيب في يده ولا بيان ترقوا عورت  
المبيعة وعند زفر 2 وهو قول الشافعي 2 ورواية عن ابي يوسف 2 لانه فيه من بيان قال الفقيه  
ابو الكيث 2 وقول زفر 2 اجد دونه تأخذ ورتبه في فتح القدير او وطئت وهي تيب لانه لم يكتسبه  
شئ يقابل الثمن لانه الاوصاف تابعة لا يقابلها الثمن وكذا ما دفع البضيع لا يقابلها الثمن والحسنة  
فيما اذا لم ينقصها الوطئ او اصاب الثوب رتب قار العرف بالقاف وقيل بالغاء وحق ثمانية  
لا يجب بيانه فيه وان فحقت عينها الفقاء الحق وهو عور ربا عتاق العيب اي فقاها البايع او الاخر



خلاف ما اذا فحق فيها بفعل نفيها ذكره في المبوط ولا بد من قبه واذا ارشها على ما يفصح عنه التعليق  
الا انه ذكره او وطئت وها بل او نكر التوب من طية ونشره لزج البيا لانه حين بعض المبيع فلا يملك بيع  
ابا في بالكل رايه لان الاوصاف اذا صارت مقصودة بالتناول صار بها حصه من الثمن هذا الا انما  
فات كالمسلم معي ياخذ بدل ان يبيع غيره وكذا ان يبيع نفسه لانه لو لا الملك لكان مضمونا عليه فصار  
سقوط الزمان كالبدل وان اشترى بنسبه وراي بلا بيان يبيع لو اشترى بالف درهم نسبه وراي  
بري ما حاله ولم يبين انه اشتراه نسبه فعلم المشتري ذلك في اكثر من ان شاد رده وان شاد قبل  
بطل الثمن لالاجل بشرها بالمبيع الما يري انه يزار في الثمن لاجله واليهه منها ملحقه بالحقيقه فصا  
كانه اشترى شيئين وبيع احدهما رايه بنسبه والاقدار على المراه يوجب التسليمه عن مثل  
هذه الحياه فاذا ظهرت تحرك في العيب وبالحمله ان عدم بيان اصل خيانه وكذا ابي  
بعضه وافشاء البعض فانما اتلف المبيع او تلف باف سعاديه ثم علم المشتري الاجل  
لزم كل ثمن وهو الف والمانه مالا لانه الاجل لا يقابله شيء من الثمن كذا في الهداية وفيه كذا  
قال عند قيام المبيع ان الثمن يزداد بالاجل وعند هلاكه قال انه لا يقابل شيء وجوابه ان الاجل  
في نفسه ليس بمال فلا يقابل شيء حقيقه اذا لم يشترط زياده الثمن بمقابلته قصد ازياده في الثمن  
لاجله اذا ذكر الاجل بمقابلته زياده الثمن قصد افاخره مالا في المراه افتراضا عن شبهه الحياه  
والمعبر مالا في حق الوقوع خلا بالحقيقه وكذا التولية ان يبيع المراه فيما ذكره في الايه  
رجلا ولم يبين ان الثمن نسبه ثم علم المشتري رده ان شاء وقبله بطل الثمن ان شاء لانه  
الحيا في التولية مثلها في المراه لا يستثنى ثمن المراه الاول وان اتلف ثم علم لزم بالف حال ولا  
يرجع البايع شيء وعند يوسف رايه يرد قيمه العيب ويستره كل الثمن وقيل يرد ثمنه  
قال وبثمن مؤجل فيرجع المشتري بفضل ما بينهما كذا في الهداية وقال ابو جعفر البلخي في خيار  
للمعتوى الوقوع بفضل ما بينهما ذكره في البر وهذا اذا كان الاجل مشروطا في العقد وان لم يكن  
مشروطا فيه لكنه معتاد التخييل لا بد من بيانه لانه المعروف في كل مشروط وقيل يبيعه ولا يبيعه  
لان الثمن ما كان الا مالا في العقد انما لو فرضنا ان باعه بلا شرط اجل فلم ينقده المشرط مطلقا  
فلا مثل ان يبيعه رايه بالالف كذا في فتح القدير ولو اشترى ثوبين صفه فلا تحريم بيعه بمثل  
كل ثوب نخه بعقد واحد كرهه للمشتري بيع احداهما رايه بنسبه بلا بيان ان من غير بيان انه  
اشتراه نخه مع ثوب آخر لانه الجيد قد يفهم الى الردى لتزويجه فتحكنت الثمن هذا عند محمد رايه

بشتمها

وعند ما لا يكره قبه بثوبين لان المشتري لو كان مما يخال او يوزن او يوزن يجوز اتفاقا وقبه بقوله بصفه لانه  
لو كان بصفهتين يجوز اتفاقا وقبه بقوله فلا يخفى لانه لو لم يسم الخلل واحد ثمن لا يجوز اتفاقا لهما ان ثمنه  
فلان ثوب معلوم ولا اعتبار للجوده والزيادة مع تعيين الثمن فلا تيم ومروا رجلا ان باعه منه تولية  
بما قام عليه ولم يعلم مشريه قدره بكم قام عليه قد البيع بحاله الثمن وكذا المراه وان علم ان  
علم المشتري مبلغ الثمن في المجلس فربما افذه وتركه لانه الغادر لم يتور عنه اذا حصل العلم بالمجلس  
جعل كابتداه العقد صار كذا في القبول المراه المجلس قبه بالمجلس لانه بعد الافتراق عنه يتقرر  
الغادر فلا يقبل الاصلاح وانما في لانه الرضاء لا يقع قبل اتمام العلم فيتخير كما في خيار الرؤيه وفي التوب  
لا رده بغيره فاش في ظاهر الروايه ويغني بالرد ان غره والايغني بالرد وفي القبه من اشترى شيئا  
غيره في غنا فاشا فاراد ان يردده على البايع حكم الغبن فيه روايتان ويغني بالرد ترقا للناس  
مخارا بل الزاوي رايه للمشتري وللبيع ذلك وان لم يكن فيه غرور وقيل ليس للمشتري الرد ولا للبايع  
الاسترداد وهو جواب ظاهر الروايه ومخار صدر الاسلام ابو اليسر ان الرد والاسترداد في  
صوره الغرور فقط وفي الحقيقه كما في جامع الفتاوى والقحيح ان غره المشتري البايع فلا يسترده  
وكذا ان غره البايع المشتري له ان يردده وكذا في التبيين ويغني  
في الفرق في المبيع والثمن قبل القبض لا يصح بيع المنقول سواء كان طعاما او غير من قبضه لانه عليه القلوه  
والسلام نهى عن بيع ما لم يقبض ويصح البيع في العقار قبل القبض وهذا عند ابي حنيفه واهل يوسف رايه  
فلا فالحديث فيه ولزق والشافعي رايه لا باطلا في الحديث واعتبارا بالمنقول ولما ان ركن البيع  
صدر عن اهله ولا غره لانه الهلاك بالعقار نادروا لافقه خلاف المنقول والغرر المنقوع  
غرر انفاق العقد والحديث معلول به خلا لائل الجواز ومن اشترى كيليا كيليا بشرط الكيل  
ثمنه اشتراه كذلك لا يجوز لريسه ولا طله في كيليه لقوله عليه القلوه والسلام اذا ابتعت فاكثلا واذا  
بعت فطلا ولانه يحتمل ان يريده على المشروط وذلك للبايع والشرط في مال الغير وملكه في المخرج  
عنه خلاف ما اذا اشتراه محازفه لانه الملاله وكفى كيل البايع بعد العقد كخره لانه المبيع صار  
معلوما به وتحقق مع التسليم وقبه كخره المشتري بما بعد البيع لانه اذا حاله البايع قبل البيع  
مطلقا وبعده في غيبه المشتري لا يكون كافي هو الصحيح رايه كما قيل شرط كيلان كيل البايع بقدر  
كخره المشتري وكيل المشتري قبل التوقف فيه ومثله الوزنه والعدوى المتعارف لا يبيعه لا باطله  
في يزنه او يبعده ثانيا لانه شبهه افتلاط غير المبيع بالمبيع ثابتة في المعدود كما في الوزن ويكفي ان يزن

مطلوب

مطلوب



او عده بعد البيع كخبرة المشتري وفي فتح القدير وينبغي الحاق المعداد الذي لا يتفاوت كالجزء  
البسيط اذا اشترى بالعدد وبه قال ابو حنيفة ر. في اقل الزيادة عنه فافد البيع قبل العقد كذا في  
القدور وما يجب اعادة العديتها في رواية وفي رواية لا يجب وفي القدوري ر. هذه الرواية ذكره في  
الذخيرة لا المذروعة في لو اشترى مذكروا ما يجوز للمشتري ليه وبيعه قبل ان يذره لان  
الزيادة لان الذرع وصف في المذروعة بخلاف القدور ولا يخفى ان موجب هذا التعليق والذي سبق  
ذكره ان يستثنى ما يفتره التبعض من جنس الموزون لان الوزن فيه وصف على ما مر وعندنا  
المعداد كما ذكره في وصية التفرق في التمتع ان تفرق البايع في ثمنه الجبيع قبل قبضه لقيام المطلق  
وهو الملك وليس فيه غرر الانفاق بالملك لعدم تعينه بالتعيين بخلاف الجبيع والغرر بالتفرق  
في التمتع تملكه تحت عليه الذرية بعوض او غير عوض في لا يجوز له ان يملكه من غير من عليه الذرية  
والخط منه ان يصح خط البايع من التمتع للمشتري ولو بعد هلاك الجبيع لانه يحال يملكه اذ اوج البذل  
على تعاقبه لكونه اسقاطا والاستقاط لا يستلزم ثبوت ما يقابل فثبت الخط في الحال وليتخي  
باصل العقد استنادا او الزيادة فيه في وصية زيادة المشتري في التمتع للبايع بعد تعيينه ان يبل  
البايع في المجلس في لو زاده فلم يقبل في تفرق بطلت ذكره في الخلاصة قال قيام الجبيع لا يصح  
بعد هلاكه ان الجبيع في ظاهر الرواية لانه الجبيع لم يبق على حاله يصح الاعتياف فيه والثاني  
يثبت في يستند في يثبت الزيادة لعدم ما يقابل فلا يستند اليها لا يلحق باصل العقد بالاستناد  
وكذا يصح للبايع الزيادة في الجبيع وزاد البايع دفعها ان قبل المشتري ذلك لانه تفرق في وصية  
ملكه ولا يشترط للزيادة هنا قيام الجبيع فيصح بعد هلاكه لانه ثبت بمقابل التمتع وهو قائم كذا  
في الخلاصة وانما الخط من الجبيع فانه كان الجبيع دينيا يصح وان كان عينيا لا يصح لانه اسقاط و  
اسقاط العبد لا يصح ذكره في الخط كما في البر وغيره ويتعلق الاستحقاق ان استحقاق البايع و  
المشتري بطل ذلك من التمتع والجبيع والزائد والزيادة عليه لانه الزيادة والخط يلحق باصل  
العقد عندنا وعند زفر والشافعي ر. لا يصح على اعتبار الالتحاق بل على اعتبار ابداء القلة  
وانما اطلق الاستحقاق وعي المتعلق ليتناول استحقاق البايع بجميع الميزيد والميزيد عليه من التمتع  
واستحقاق المشتري بجميع الميزيد والميزيد عليه من الجبيع واستحقاق الشفع بذلك الجبيع واستحقاق  
الحق فيراعي ويؤثر على الكل ان زيد وعلمنا بقا الخط تزويج على ما قبله لكن الاول لانها فرعا  
اصل واحد وهو ان الزيادة والخط يلحقان باصل العقد والشفيع يافد بالاول في الفصلين

الزيادة

في الفصلين ان في الخط والزيادة على التمتع انما في الخط فلاته الحق باصل العقد وانما في الزيادة فلاته  
حق تعلق بالتمتع الاول وفي الزيادة ابطال حق التمتع فلاته باطل مع جحد من زيد بالتعلق  
انما ضامه كذا من التمتع سوى الف اخذ الف ما زيد والزيادة منه وان لم يقبل من الشفع قال الف على  
ولا شيء عليه وكل ذرية حال اقل باطل معلوم في تأجيله في لو باع شيئا بتمتع حال في اقله اجماعا  
صح وصار مؤجلا لان الذرية حق فلاته يؤخره فيسيرا على المديون كما انه ارادوه ولا بد من قبوله  
من عليه الذرية فلم يبق بطل التأخير فليكون طالا ذكره الاستحباب ر. في الاثر في فاته تأجيله  
يصح لانه اعادة وصلة في الابتداء ومعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل  
فيه كما في الاعادة اذ لا جبر في التبرع وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح لانه يصير بيع الدراهم بالدراهم  
نسبة وهو ربح او الا في الوصية بالاقراض با او من ان يقرضه حاله زيد الف درهم السنة و  
يخرج من ثلث حاله حيث يلزم ان يقرضه ولا يطالبوه قبل المدة لانه وصية بالتبرع كالوصية بالهبة  
فيصح تأجيله نظر الموهوم لم ولا يصح التأجيل بالمجمول متفاضل كسبوب التبرع ويصح في  
المتقارب كالحصاد وكوه في ما فرغ من بياض البيع الذي امله انه تعالى واد بطلبه لزم في بيان  
الربوا الذي رده انه تعالى ونحوها من مرة فقال

**الربوا** لان المقصود من بيان كتاب البيوع بيان الحلال الذي هو بيع الرعا والحر الذي هو الربوا  
ولهذا ما قيل في محله ر. الا تصنف شيئا في الزهد قال قد صنف كتاب البيوع ودراده بينت فيه ما يحل  
ويحرم وليس الزهد الا الاجتناب من الحرام والرغبة في الحلال والربوا في اللغة الزيادة من رب المال  
اي زاد وينسب فيقال ربوي بكر الرأ ومنه الاشياء الربوية وفتح الرأ فطا ذكره في المحرر  
في المصباح هو الفضل والزيادة وليس المراد مطلق الفضل بالايجاء فان فتح الاسواق في  
بلاد المسلمين للاستفضال والاسترباح وذلك من مراد في النقص وانما المراد فضل مخصوص  
فلذا عرفت ما بقوله هو فضل مال حقيقة كفضل احد المتجانسين على الآخر بالمعيار الشرعي  
الذي هو الكيل والوزن فلا يكون فضل قعزي شعير على قعزي بر ربحا لانقاء الجانسة  
ولاسته اذ ربح من الثوب الدرهم على اربعة اذ ربح من لانتقاء المعيار او كل كفضل  
التعد على النسبة كبيع الدرهم بالدراهم نسبة فانه ربحا وان لم يكن فضل حقيقة بل حكما حال  
ذلك الفضل على عوض قيه به يخرج بيع كبر او كرى شعير فانه للثاني فضلا على الاول لكنه  
غير قال عن العوض يعرف الجنس الى خلاف جنس شرط ذلك الفضل لانه العاقدين والاول



ان يقال في احد البدلين لانه العاقبة قد يكون وكيلها وقد يكون فضوليا والمعبر كونه الفضل للبائع و  
المشتري فلو وجد الفضل في احد البدلين ولم يكن مشروطا في العقد او كان مشروطا فيه ولم يكن في احد  
البدلين بائنا يكون غير البائع والمشتري لا يكون ربوا في معاوضة مال عال قيد بها لانه الفضل الحاصل  
من العوض الذي في الهبة ليس ربوا والاصل في هبة الكتاب والتمتع والابحار انا الكتاب غايات  
ورب الربوا ولا تطلوا الربوا وانا التمسك فاكتر من ان تحبس من قوله عليه الصلوة والسلام  
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والحلج بالحلج مثلاً  
بمثل يد ابني فخر زاد فخر ارباب واه حزين الخطاب وعبادة وابو سعيد ومعاوية رضي الله  
تعالى عنهم قال الاستيابة ربه اتفقوا على ان اذا انكر ربنا لشيء يسوء في ربه او الفضل في  
القدر اختلاف قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه لا يرى الربوا الا في النسيئة وكلية انما للحجر الا  
ان عادة القضاة رضي الله تعالى عنهم اختلفوا باحاديث واجواب عما يتعلق به ان ينظر في ما ليس  
بكيل ولا موزون لقوله افره بلاكيل او وزن وقد روي انه رجع عن هذا وان يثبت ربه  
فاجماع التابعين بعده يرفعوه في الخلاصة لوقفه بجواز بيع التراب بالتراب يد ابني باعياها  
افذا يقول ابن عباس رضي الله تعالى عنه لا ينفذ وان كان في خلاف بين القضاة رضي الله تعالى عنهم  
لانه لا يعلم ان احد من القضاة رضي الله تعالى عنهم وافقه فكان لا يجوز ان اتفقوا على ان الكيل ليس  
بمقصود بما ذكر في الحديث بل النقص محلل وعلته القدر وهو الكيل والوزن والجنس لان الاصل  
فيه الحديث المذكور وايراد بالمحالة المحالة من حيث الكيل بدليل ما روي كيل بكيل وكذا في الموزن  
وزن بوزن فيكون ايراد ما يد فل تحت الكيل والوزن لا ما ينطلق عليه اسم الحنطة وغيره في  
المحالة من حيث الجودة والرتبة بدليل حديث عبادة جديها وردتها سواد وعند الشافعي  
ر في علة الطمع فيما يطعم والثمنية فيما يكون ثمناً مطلقاً وهو الذهب والفضة لانهما فلان ذلك  
فلا يرى الربوا في الغلو من عنده واخلاف يظهر فيما اذا با بصفا او حديد اجنسيهما متفاضلا  
فانه لا يجوز عندنا لوجود الكيل والوزن مع الجنس ويجوز عنده لحد الطمع والثمنية وفيما اذا باع  
ذرة من ذهب بذرة من فضة من طعام كخفتين فانه يجوز لان هذا القدر لا في الشرع لم يقدر  
المعيار بمادون نصف صاع وبالذرة ولا يجوز عنده لوجود الطمع والثمنية وهذا اذا لم يبلغ  
كل منهما نصف صاع فان بلغ احداهما كما اذا باع صفة بغيره لا يجوز ذكره في النهاية وفيما اذا كان  
كل منهما موجودين فانه لا يجوز لانه الجنس بانواعه في النساء لانه اتفق شرط

شرط التماثل في الاشياء الستة وذا يدل على نظرها ووصف الطمع فيها ووصف شريف لان بقاها الا  
به فتناسب ان يكون علة وكذا الثمنية لانه مالية الاموال التي مصالح الانام منوط بها انما تعرف  
بالاثام فيما يقابل ثمنها لا يكون مالا ولا اثر للجنسية فيه فيكون شرط العمل العلة ولنا ان النقص هو  
الكلية ذاتا في الاشياء الستة والتماثل انما يكون باعتبار الصورة والمعنى والقدر سوى العوض  
صورة واجنسيهما معنى فتناسب ان يكون ثمنها علة على قوله عليه الصلوة والسلام اذا  
اختلف الجنان فيبيعوا كيف شئتم يدل على ان المعبر بها الجنسية وتساوي العوضين فيما مانع  
من التفاضل فخرج بيع الكيل او الوزن بجنس اى بيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن بالوزن تخرج  
على ما قبله متفاضلا ونسبة لان الحكم ما يتعلق به صفة مؤثر به كان مجموعها علة حقيقة  
فخرج بها في حقيقة الفضل او شبهة ايضا وكان لكل منهما شبهة العلية فخرج بها في شبهة  
الفضل فقط وهو النساء لان في النقد شبهة الفضل على النسبة اذا تساوى ذاتها ولو كان  
كل منهما غير مطعوم كالحصاة والحديد فانه الاول من الكليات والثاني من الموزونات والطمع  
غير معبر عندنا بل عند الشافعي ر في حد البيع في الاشياء المذكورة متماثلا متفاضلا  
التفاضل او متفاضلا غير معبر بالمعيار الشرعي كما دونه نصف صاع كقصة كخفتين منه و  
بيضة بيضتين وقرعة بقرتين فانه البيع في هذه الاشياء جائز وان وجد الفضل لا ينتفع القدر  
الشرعي وان وجد الوصفان اى الكيل والوزن مع الجنس قال في الهداية الجنس المعنى المضموع  
ولم يقل والقدر لانه اعم فانه اذا اختلف كيلا ووزنا لا يوجد المعنى المضموع اليه ويوجد الفضل  
في الفضل كخفيز بقرتين منه ووزن النساء فلا يجوز بيع خفيز بقرتين منه متساويا واحدها  
نساء وانما قلنا متساويا لانه اذا لم يوجد التساوى تكون الحدة للفضل فلا يثبت انما للنساء  
وانما قلنا واحدها لانه اذا كان كلاهما نساء لا تكون الحدة لربوا النساء بل لانه بيع الحاصل  
بالطالع وهو منتهى بالنقص وان عدما ان الوصفان فلا اى الفضل والنساء لعدم العلة الحرة  
فانه وجد احدهما اى احد الوصفين سواء كان القدر او الجنس فقط دون الآخر من التفاضل  
فيجوز بيع خفيز بقرتين بغيره لا يثبت فانه احدى جزئ العلة وهو الكيل موجود هنا لا الجزء  
الآخر وهو الجنس وبيع خصة اذ ربح من الهوى ستة اذ ربح منه يد ابني ايضا لوجود الجنسية  
وان عدم القدر لا يجل النساء فلا يجوز بيع خفيز بقرتين بغيره اذ ربح من الهوى  
خصة منه ستة وعند الشافعي ر الجنس بانواعه لا يجرى النساء في علة قوله فلا يصح سلم



مطلب

أدوية في دواء الاتحاد الجند ولا يصح سيم بر في سيم لو جود القدر و شرط التعيين والتعويض ان قبض  
 العضوي في المجلس في القوف وهو ما وقع عليه من الاثام وانما جبر قبض عضويه في المجلس لقوله  
 عليه الصلوة والسلام الغضة بالغضة بها وهاء ومعناه يد ابيد والاراد القبض كني بها عن لانه  
 و شرط التعيين فقط دون التعويض في غير القوف من التوقيات مع لو باع بر ابيد بعينها و  
 تفرقا قبل القبض باز لانه المقصود من العقد التوقف وذا يحصل بالتعيين وانما التوقف  
 فانما اشترط القبض فيما لا يتا لا متعين بالتعيين المراد بقوله يد ابيد كما رواه عبادة بن صابيت  
 ر في انه تعالى عنه خلافا لما في قوله في بيع الطعام بمثل عينا حيث يعجز التعويض قبل الافتراق  
 كما في القوف وما نص على تحريم الربوا في كيلا فوكيلا ابدال كالبتر والشعر والخر والعلج او على تحريم  
 وزنا فعد وزنه ابدال كالبتر والغضة وان تعورف في الفصلين بخلافه لانه التفت اقوى  
 من العرف والاقوى لا يترك بالادنى وقد ورد التفت في هذه الاشياء هكذا وما لان نص فيه على  
 اذ كيل او وزنه محل علم العرف لان الشرع اعتبر عادات الناس فلا يجوز بيع البر بالبتر  
 متماثلا وزنا ولا الذهب بالذهب متماثلا كيلا وان ورد العرف على ذلك لما تقرر وجاز بيع فلس  
 بفلس معينين عند ما خلافا في قوله لانه الثمنية ثبتت باصطلاح الحال فلا تبطل باصطلاحها  
 واذ اقيمت اثمانا لا متعينة فصار كما اذا كانا بغير اعيانها وكبيع درهم بالدرهم ولما انة  
 الثمنية في صحتها اثنان ثبتت باصطلاحها اذ لا ولاية للغير عليها فتبطل باصطلاحها واذ اطلت  
 الثمنية تتغير بالتعريف فلا يعود وزنها لثبوتها الاصطلاح على العقد اذ في نقضه في حق العرف  
 والعقد فصار كما يجوز به بالخلاف التفت ولا ثمنية ظنة وخلاف ما اذا كان بغير  
 اعيانها لانه يبيع المال بالمال وقد نهى عنه وخلاف ما اذا كان بغير عينه لانه الجند بانواعه  
 بحر ويجوز بيع الكرابس بالقطن وبالعسل لا فتلا فيما جاز لانه الثوب لا ينقص ليعود غزلا  
 او نظما كبيع قطع بخر في الاصح لاختلاف الجند وهو قول محمد ر وقال ابو يوسف ر لا يجوز  
 الامسا ويا قالوا قول محمد ر اظهر في الحاوي وهو الاصح قوله في مني الغفار ويجوز بيع الثمن  
 بالكيل او ولو كان الثمن من جنس الحيوان لانه يبيع بموزون بما ليس بموزون وهذا عند ما عده  
 ر لا يجوز بيع الثمن بالكيل او بغيره في الحيوان من الثمن لانه يكون الزائد من الثمن  
 بمقابلة التقط من الحيوان والتقط بغيره لا ينطلق عليه اسم الكيل والكرش والامسا  
 والحال مما ليس بموزون في الكيل لانه لو باع احدى الثمنين الكيل بغيره في غير الكيل

مطلب

المسوفتين بالافى فاز اتفقا باه يجعل لم كل منها جلد الاثر ولو كانا مسوفتين يجوز اذا  
 شادوا وزنا وكذا اشترى شاة فية بشاة مذبوم - يجوز اتفقا كذا في المصنف ويجوز بيع الدقيق  
 بالدقيق متماثلا كيلا اذا كان مكبو سيرا اتفقا لا يجوز بيع الدقيق بالتوبق اصلا لانهما مثلا  
 ولا متفاضلا لانهما جنس واحد من وجه عند هذا عند هذا فاما عند هذا فاما عند هذا فاما عند هذا  
 ولكن يد ابيد لانه القدر مجموعها ويجوز بيع الرطب بالرطب متماثلا وكذا ابيع الرطب بالخر والعنب  
 بالزبيب متماثلا كيلا وهذا عند هذا فاما عند هذا فاما عند هذا فاما عند هذا فاما عند هذا  
 هو قول الشافعي ر وانما قلنا كيلا لانه لو باع بمجازة او موازنة لا يجوز اتفقا وقيد بالرطب  
 لان بيع البخر بالخر لا يجوز اتفقا ذكره المصنف وسيجي لها ما روى انه عليه الصلوة والسلام  
 سئل عن بيع الرطب بالخر فقال عليه الصلوة والسلام اينقص اذا جفت فقبل نعم فقال عليه  
 الصلوة والسلام فلا اذله وقيد اشارة الى ان الحماثلة لا بد منها عند الجفاف وانما يبيع الرطب  
 بالرطب والعنب بالعنب فانما جاز عنه بها وانظر التفاوت عند الجفاف لانه التفاوت  
 ظهر بعد فروج البديلين عن اسم عقد عليه العقد فلم يكن ذلك تفاوتاً في المعقود عليه فلم  
 يعجز ولا ان جنس واحد والتساوي بينهما ثابت عند العقد فيصحة ومدار ما روى به على زيد  
 بن عياش وهو مطعون الرواية عند النقلة ولنا مع في قول علي ان السائل وصيا في مال  
 اليتيم فلم ياذن عليه الصلوة والسلام نظر اليتيم وقيل يبيع العنب بالزبيب غير جاز اتفقا  
 وذكر ابو بصير ر انه جاز اتفقا وكذا يجوز بيع البر رطباً او بسلوا او باليابس وبيع  
 والزبيب منقعيه بمثلها متساويين فيه يجوز البيع في الاشياء المذكورة هذا عند ما  
 خلافا لمحمد ر فانه عنده لا يجوز جميع ذلك لانه يعجز المساواة في اعدل الاصول وهو المال  
 وانما اعتبر في الحال عملا باطلاق الحديث المشهور فانه يتناول البر والخر والعنب على ان  
 صفة كان الا ان ابا يوسف ر ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالخر ومحمد ر في فرق بين هذا  
 الفصول وبين الرطب بالرطب والخر بالخر ووجهي يطلب من الهداية ويجوز بيع  
 الخ صوان بل صوان غير فيه كل الغنم بله البقر وبالعكس نقدا متساويا ومتفاضلا  
 وكذا يجوز بيع اللبن مختلفا كذا طلب الكبر بله الغنم وبالعكس متساويا ومتفاضلا  
 والتمن في حكم الخ وعند الشافعي ر لا يجوز الامسا ويا لان اسم الخ واللبن يطلق  
 على الكل فيكون جنس واحد ولنا ان اصولها تختلف الا باسناد في لا يفتح بعضها البعض في

منه



الزكوة وكذا ابراهيم عليه السلام في كل واحد من هذه الاشياء ولكن شوالمحو  
وصوف الغني جنس لا اختلاف المقاصد وكذا اشياء البطلان والالية يجوز بيعها بالآخرة متفاضلا  
لانها اجناس مختلفة لا اختلاف الاسماء والقصور والمقاصد وجاز بيعها في الطريق بعض متفاضلا  
وان اتخذ الجنس لانه غير موزون عادة فلم يكن مقدرا والربوا لا يظفر في غير الحق كذا في الخط  
ينبغي ان يستثنى ما كونه الطريق الداهية والاولى لانه يوزن في عادة ديار اهل مصر لفظه  
في فتح القدير والجاموس مع البقر جنس واحد لا يطلق اسم البقر عليهما اذا اؤلول نوع من الثروة  
فلما ايجب في بعضها البعض لتكميل النصاب ويؤخذ الزكوة وكذا المحرم مع الفأنة والحيث مع  
الحواب التي جمع تحت وهو الذي تولد من الحربة والجمع منسوب اليها تحت نذر الحواب جمع عربي  
ويجوز بيع كل الغنم على الأقل بفتح الدال والقاف الردى من التمر متساويا ومتفاضلا  
وكذا يجوز بيع شيء البطلان بالالية او بالبر والبيع الحز بالبر او بالذبيحة او بالتوبيخ متفاضلا  
الحز صار عدديا او موزونا فخرج من ان يكون مكيل لانه كل وجه والبر مكيل فاختلف الجنس  
وجاز التفاضل وعليه الفتوى وعنه ابي حنيفة ربه انه لا يخبر فيه وهذا اذا كانا نقدية وان كان  
البر او الذبيحة سنة جاز ايضا لانه اسم موزون في مكيل يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره  
وان كان الحز سنة يجوز عند ابي يوسف ربه ايضا وعندهما لا يجوز والفتوى على قول ابي  
يوسف ربه في العارية ولا يجوز بيع الجيد بالردى مما فيه الربوا عند اتحاد الجنس الامتساويا  
لقوله عليه الصلاة والسلام في الاموال الربوية جيدها وورديها سواء فلا يجوز بيع الذهب  
بالذهب لا الفضة بالفضة الامتساويا وان اختلفا جودة وصباغة وكذا لا يجوز بيع  
البر بالتمر اتخا كما ذكرنا ولا يجوز بيع البر بالذبيحة او بالتوبيخ او بالبخالة مطلقا  
لا متفاضلا ولا متساويا بالبقاء الحاشية منه وجه باعتبار انهما اذا ابر ولا بيع الربوية  
بالزيت او التمس بالشير في يكونه اي في يعلم ان الزيت والشير في الزمما في الزيتونة  
والتمس ليكون الزيادة بالتجني فلا يلزم الربوا وان لم يعلم مقداره في تجني لا يمتثل الربوا وقد  
روى ان الشبهة فيه كالحقيقة وانما اعتبر العلم لانه كونه اكثر في نفس الار لا يكفي بل لابد ان يكون  
ذلك معلوما فلا زفر في ولا يستوفى الحز اصلا ان لا وزنا ولا عدد عند ابي حنيفة ربه في التفاضل  
الفاصل وعند ابي يوسف ربه يجوز وزنا لا عدد لانه اتحاد يتفاوت بالعدد ودون الوزن  
وبين في ذكره الربوي ربه وعند محمد ربه يجوز عددا ايضا كما يجوز وزنا وفي فتح القدير وانا اري

والكسوف المهر  
ويشك في بيعه  
سنة بفتح

وانا اري ان قول محمد ربه حسن وجعل الفتوى عليه في كثير من المعربات وفي من الغفار وانا افرقا  
قول محمد ربه لانه ايسر وارفق فيه يفتح للتعامل ولا يربوا بدين السيد وعنده لانه وما فيه  
ملكه هذا اذا كان مأذونا ولم يكن عليه دين اذ لو لم يكن مأذونا لا يتحقق اصل البيع وان كان  
عليه دين يتحقق الربوا بينهما لان ما فيه ليس ملك المحرم عنده وعندهما تعلق به حق  
الغرماء فصار كالاجنبة ولا يبيع المسلم والحز في داره لانه ماله مباح في دار الحرب فبات طريق  
افذه مسلم افذه مالا مباحا اذا لم يكن فيه غدر فطافا لابي يوسف والثاني في اعتبار الربا بالجنس  
في دارنا وفي ايضا في الكرم الربوا والار في مسائل بيع مسلم ووجه في بيع مسلم في  
سلمائه ولم يخرج اليها ببيع المحرم وعنده وبيع المتفاوضين ولشريك العنان  
**الحقوق والاستحقاق** الحقوق هي  
حق وفي المصباح هو خلاف الباطل مصدر حق الشيء من باب قرب وقيل اذا وجب وثبت  
ولهذا يقال لموافق الدار صفتها وفي القاموس الحق من اسماء ومن صفاته والثواب في  
الباطل والار المقضي والموت والحز والاستحقاق من استحق فلان الار استوجبه ماله  
الغاربه وجماعة مالا ومتحق بالفتح اسم مفعول ومنه في البيع متحق كذا في المصباح  
يدخل العلو والكيف في بيع الدار وان لم يذكر لانه الدار اسم لما ادبر عليه الحد ومن الحاشية  
يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف والعلوم ابراء وكذا الكيف لا الظلة وهي  
السا باطات التي احد طرفه على الدار والطرف الآخر على دار اخرى او على الاسطوانات في السكة  
لانه مفتوح الى الدار او لا لا يذكر كل حق هو لها او جرافة او بطل قليل وكثير هو فيها او منها  
لانها مبنية على هواء الطريق فافقت فكما هذا عنده وعندهما يدخل من غير ذكر شيء مما ذكرنا  
مفتوحا في الدار لانه من تواجها فشا به الكيف ولا يدخل العلو في الدار لانه لا يدخل  
كل حق له او جرافة او بطل قليل وكثير هو فيه او منه في يدخل العلو فيه ولا يدخل العلو في  
بيت وانه ذكر كل حق والحاصل ان العلو يدخل في بيع الدار مطلقا كما ذكرنا ولا يدخل في بيع المنزل  
الا بذكر ما ذكر ولا يدخل في بيع البيت اصلا وهذا لان المنزل بابه البيت والدار يتا في جرافة  
السكون مع قرب قصور او لا يكون فيه منزل الدواب فليشبهه بالدار يدخل العلو فيه تبعا  
عند ذكر التوابع ولشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدونه والبيت اسم لما يبات فيه والعلوم مثله والشيء  
لا يستتبع مثله فلا يدخل فيه الا بالتخصيص عليه ولا يدخل في بيع الدار والحسن والارض الطريق











واجب بان لا يقبل الكوز ساعيا في نفس مائة من جهة وطول من سعي في نفس مائة من جهة فحبه ردد عليه  
ولو اقر البايع الفضول في ذلك اذ بعد الاقرار عند القاي فلا ان المشتري رده اي البيع ان طلبه  
لان التناقص لا يمنع صحة الاقرار بعد التهمة فلهذا لا يبعد البايع في ذلك فيحقق الاتفاق بينهما  
فلهذا قيدنا بطلب اكثر من الاشراف فيه ولو اشترى دارا من فضولنا وادخلها في بناء ثم اسقطت  
الدار فملاها من عم الفضول في توضع باع دار غيره بخلافه في اعترف البايع بالغصب وانكر  
المشتري لم يرض البايع الدار لانه اقراره لا يصدق على المشتري فان برهن المالك انفسه لانه  
نور دعواه بما فاذا لم ينع المالك وهو صاحب الدار البينة كانه التلف مضافا الى غيره عن اقامة البينة  
لا ان عقد البايع لان الغاصب لا يجوز بيعه في قيد وادخلها في بناء اتفاقا وانما ذكره ليعلم حكم غيره  
بالا ولا فرق بين الكوز والكنز ومن فرق بين الاكمل في العناية في هذا قول ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف  
آخر خلافا لغيره فانما عنده يرضى البايع فيمتها وهو قول ابي يوسف اولادهم من مثل غصب  
العقار ومن ان لا يتحقق اذ لا عند محمد وزفر والشافعي يتحقق وعند ابي حنيفة وابي يوسف  
لا يتحقق **في** **التم** بولفة عبارة عن نوع  
بيع يتجلى في التمسك ذكره في العناية وفي القاموس التمسك بالتجر يد التلف ومثله في القمار وفي الحصل  
والتمسك اليه بمعنى السلف والتمسك في التمسك اي ازال سلامة الدراهم بتسليمها الى غلبي في  
موجب ذكره في المحاور وزعموا ان التمسك ببيع اهل وهو مسلم فيه يعاجل وهو رأس المال وركنه  
البيع من الايجاب والقبول وان يقول رب التمسك للآخر اسلمت اليك عشرة دراهم في كرضة او  
اسلف فقال الآخر قبلت على الامح اعتبار للمع وقال زفر لا ينعقد لانه عقد خلاف القياس  
وردد بل حفظا وهو اسم فلا يجوز بخره قلنا ان البيع اسم جنس والتمسك نوع منه فجاز ان يقول  
اليه باسم جنس كما يقال لزيد يارجل وفي المحيط في انعقاد التمسك بلفظ البيع رويان وفي انعقاد البيع  
بلفظ التمسك اتفاق الروايات وفي التنوير روي صاحب الدراهم رب التمسك والمسلم وروي الآخر التمسك  
اليه والحفظ مثلا المسلم فيه وكله ثبوت الحكم للمسلم اليه وروي التمسك في التمسك والمسلم فيه وهو  
ثابت بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا تباينتم بشئ من  
اجل مسعى فاكثروه معناه اذا تباينتم بشئ مؤجل فاكثروه وقائدة قوله مسعى الاعلان بان من  
حق الاجل ان يكون معلوما ووجه الاستدلال كما في العناية ما روي عن ابي عباس رضى الله  
عنه انه اذا حل السلف المضمون وانزل فيها ان السلف معني على بتا ويل المداينة الطول

في القاموس

الطول آية في كتابه وتلك الآية ثمانية قيل استدلال بخصوص السبب ولا معجزة قلنا عدم اللفظ فينا وله فكان  
الاستدلال له واما السنة فما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه عليه الصلوة والسلام  
على بيع ما ليس عند الانسان ورفضه التمسك والقياس يابح جوازها لانه بيع المحدث وهو العلم فيه كذا  
بالنقص ويصح التمسك فيما يمكن ضبط صفته او جودة وردائه ونحو ذلك ومعرفة قدره اعلم من الكيل والوزن  
والذرع لانه لا ينفخ في المنازعة لا يصح التمسك في غيره ان فيما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره فلهذا روي  
الجواز والتألم فيصح التمسك في الكيل والوزن المضمن سوى التقدير ان الداهم والذناير فانما من الموزون  
لكنها ليست بمضمن بل الثمان فلما يجوز فيها التمسك ويصح في العددي المتقارب وهو الذي لا يتفاوت افراده  
في القيمة كما يجوز والبعض مطلقا سواء كان بيض نخاع او غيره وروي الحسن عن ابي حنيفة رده انه لا يصح  
في بعض النخاع سواء كان عددا او كيلا عندنا وقال زفر لا يصح كيلا وعنه انه لا يصح عددا ايضا  
قيد بالمتقارب لانه التمسك في المتفاوتات كما يطعن لا يجوز اتفاقا وكذا يصح التمسك في الغلوس فلما قلنا في  
حيث لا يجوز ذلك عنده لان الثمان واثنا عشر عندنا لانه التمسك فيهما لينة لينة فيهما خلقة واثنا عشر بالاصطلاح  
فللعاقدين ابطال ما يصح في الدين والار - اذا سئى لم يعلم وعددهما لانه التفاوت في يكون اقل  
ويصح في المذروعات كالثوب ان يقي طوله وعرضه ورقته ووزنه ان يبيع بالوزن في التمسك التمسك  
يقال سمك مليح وهو القيد الذي فيه الخلق ولا يقال ما في الآخرة روية كذا في المغرب واثنا عشر التمسك بالمليح  
لان في الرأى تفصيلا سيما انما شاء الله تعالى وزنا لاعداد ونوعا معلوما وكذا يصح في التمسك الطري  
في منه فقط ان يصح يوجد في الماء غير موقت بوقت دونه ووقت في لو كان في بلد لا ينقطع يجوز في جميع الاضياء  
ولا يجوز فيها ان المليح والرأى عددا فلما يصح في الحيوان لزيادة التفاوت بين افراده لانه وان يمكن ضبط  
ظاهرة لكنه لا يمكن ضبط باطنه وكذا استوائه فاسد ولكنه مضطرب بالقيمة مملوك بالقبض في لو كان عبدا  
اعتق يجوز الكوز مملو ما ذكره الاستيابة اطلقه ليشمل الادنى وغيره وقد صح انه عليه الصلوة والسلام  
في التمسك في الحيوان رواه الحاكم وصححه وشمس العصفير وان لم يكن فيها تفاوت لانه الاعتبار في  
المفصوص عليه بعين النقص للمعنى وهو في فصل كذا في الكا في ولا يشغل بالتمسك لانه لا يشترط حياة في اذا  
اشترطت لا يصح لدفعه في تحت الحيوان نقص عليه الكمال وعنه الشافعي يخرج اذا بيع نوعه سنة وصفته  
ولا في اطرافه كالأس والاطاري ولا في جلوده للتفاوت الغاش عدد استعق بالاطراف والجلود قينة  
لان التمسك فيها بالوزن جاز اتفاقا وقال مالك يصح عددا ايضا ولا في الخطب حرقا والرطب حرقا لانه  
بحول لا يعرف طوله وغلظه في لو عرف ذلك بالما بقي الذي شدة به الخطب والرطب وبقية طوله وضبط

في الحيوان



فذلك حيث لا يؤدى الى النزاع جاز الخرج جمع منه وها قطعات فنب مجموع مشدود وسطا كحل  
والجزء جمع جزية بتقديم الرأى الجملة على الزأى المجمع. وهى القبض من العنب وكوه ولوقد الوفا  
في الكل جاز وفي الديار التي تها رفا في صوابيهم في نوعي من الطيب الوزه فيجوز الاسلا فيه وزنا  
وهو طيب ذكره في فتح القدير ولا في الجوز والخرز بالتحريك الذي ينظم الواحدة فرزة وفرزات  
الملك جواهر تاجه ويقال كان الملك اذا ملك عام زيد في تاجه فرزه ليعلم عدد سني ملكه  
كذا في القاموس وانما في جز السليم فيما للتفاوت الفاضل بين افرادها ولا في اللطيف عند  
صنيفه لتفاوت التفاوت باعتبار كبر العظم وصغره وكثرة وقلة وباعتبار السمن والزال  
وفي منزوي العظم عن روايتان في رواية عن جوارحه لزال التفاوت بالاعتبار الاول وفي رواية عنه  
عدم جوارحه لثبوت التفاوت بالاعتبار الثاني الامحى كما صح في العناية والتبيين وغيرها كنع لانه  
جواز السليم في اللطيف يجوز ان يكون معلولا بعلمه مستقليا في انعدام احداهما لا يثبت الجواز  
وقال لا يصح اذا وصف موضع معلوم من بصفة معلومة لانه يزول مضبوط الوصف فصار  
كالالية والشئ وبين في كماله في العيون والحقيقة وقيل لا خلاف في ان السليم في  
التي وقولها فيما اذا ثبتا واذ احكم الحاكم يجوز له في اثباتا ذكره في البرازية وكذا اقرض اللطيف  
جاء عندها وعند ابن حنيفة روايتان وفي الولوالية السليم في غير منزوي العظم من كوه الطيور  
جاء بالاشفاق لانه التفاوت في الطير بسبب كبر العظم غير معتبر عند الناس فطاعة صار بمنزلة عظم  
الالية وفي المحيط السليم في الطيور التي لا تقتنى في البيوت ولا تجس للمتوالد لا يجوز  
لانه بمعنى المنقطع ولا يجوز السليم في الدبس ولو جعله ابرة في الابارات لا يجوز لانه ليس من ذوات  
الامثال لانه النار عملت فيه ولذا لا يجوز السليم في فلايك في الذرة في لو كان عينا جاز ذكره في اللطيف  
ولا يجوز السليم بليل او ذراع محقق لا يدري لاقبال الشيا فيقع النزاع وفيه بالسليم لانه البيع  
مجهول المقدار جاز وفيه بقوله لا يدري قدره لانه لو كان مقداره معلوما يجوز ويشترط ان يكون  
المكيال مما لا ينقبض ولا ينسط كالقصاي واما الجواب والزنبيل فلا يجوز الكيل بها وعند ابن حنيفة  
الجواز لغوب الماء استحقاقا للتعامل وهو ان يترن من سقاء كذا وكذا اقرب من ماء النيل او غير  
ذلك مثلا بهذه القرية وعينها جاز البيع وفي القصة السليم في الماء مختلف في فاه كاه موضعا  
العادة في بالسليم وذكر الشرائط في ولا في طعام قرية او غرة كاه معينة لا يقال ان يعبر بها اذ  
فلا يقدر على التسليم واليه اشار عليه القلوة والسلا بقوله اريت اذا منع اذ غرة هذا البستان

هذا البستان غر الانفا في فلا يصح قبة بالقرية احترازا عن الولاية والاقليم فانه لو اسلم في طعام ولاية  
او اقليم يجوز لانه وصول الآفة بطعام كل الولاية تادرت في هذا اذا نسب اليها لتعين الخارج من ارضها  
واما اذا نسب اليها لبيان وصف الطعام فليس جاز ولا فيما لا يبق من صيد العقد الى صيد الحبل  
بكر الحاء مصدر رمي من الحلول لانه شرط ان يكون موجودا من صيد العقد الى صيد الحبل في لو  
كان منقطعاً عند العقد موجودا عند الحبل او بالعكس او منقطعاً فيما بين ذلك لانه لا يغير مقدور  
التسليم لتوهم موت السلم اليه فيحل الاجل وهو منقطع فيتميز برب التسليم وحدة الانقطاع ان لا يوجد  
في الاسواق التي تباع فيها وان كان في البيوت ولو انقطع عن ايدي الناس بعد الحبل قبل ان  
يو في السلم فيه فرب التسليم بالخيار ان شاء فسخ العقد وافذر رأس ماله وان شاء انتظر  
وجوده وفي السامه عن مبسوط اليه اليسر كما في البر ومنه الغفار ولو انقطع في اقليم دون  
اقليم لا يصح التسليم في الاقليم الذي لا يوجد فيه لانه لا يمكن اخضاره الا بمسقة عظيمة فيخرج التسليم  
في لو اسلم في الرطب بنى رى لا يجوز وان كان مما سيجتان وشرط ان التسليم في اشياء  
الاول ببيان الجنس اي جنس السلم فيه كبر او شعر والثاني ببيان النوع كسفيه ونخبة وهى التي  
لا تسمى منسوبة الى الجنس وهو الارض التي كتبت فظها من الماء والثالث ببيان الصفة جيدة او ردي او  
وسطا والاربع ببيان القدر كذا رطلا في الموزونات او كذا كيلا في الكيليات او عددا في العدديات  
ولا حاجة هنا الى قوله بالانقبض ولا ينسط لانه الكيل في عرفهم لا يطلق الا على ما يكون كذلك  
الخامس اجل معلوم فلا فالتا فحق فانه الاجل ليس بشرط عنده لانه عليه القلوة والسلا فرض  
فيه مطلقا ولنا قولنا عليه القلوة والسلا في آخر الحديث الم اجل معلوم واما تقديره فاما العاقدان  
واقله شهد في الامحى روى ذلك عن محمد لان مادونه عاجل والشرط ما ذوقه اجل وفي رواية الطحاوية  
عن ابينا ثلثة ايات اعتبارا بشرط الخيار وقيل اكثر من نصف يوم وعن الكرخ انه ينظر المقدار  
السليم فيه والعرف الناس في التأجيل في مثله فانه اجل فيه مقدار ما يؤجل الناس في مثله جاز والار  
فلا وصح الصدر الشريف والامحى فاذا ذكره المصنف كما في البر وفيه القدير ويغني كما في عامة الكتب  
وفي التنوير ويبطل الاجل بموت السلم اليه لا بموت ربت التسليم لانه الاجل لا يبطل بموت ربت الدين  
فيؤخذ السلم فيه من تركه مالا لبطالة الاجل والتاديس ببيان قدر رأس المال وهو الثلث ان  
ليليا او وزنيا او عدديا غير متعارف فانه العقد فيها يتعلق بالمقدار فلا بد من بيان مقداره  
لان جملة قدر رأس المال قد يغني الى جملة السلم فيه بان ينفق بعضه ثم يجد بالباقي عيبا فيرده ولا

مطلوب







لا يصح لانه اجتمع ههنا صفقتان التمس وهذا وطلبا لهما شرط الكيل فلا بد من الكيل مرتبة ليه عليه الصلوة والتمس  
عن بيع الطعام فيكون فيه صاعان صاع البايع وصاع المشتري ويوجد وحده ما اذا اجتمعت الصفقتان  
فيه واما في صفقة واحدة فيكتفى فيه مرة في الصحيح ولو ادرع موزن بذلك صح ان لو استوفى براءه المشتري من  
آخر اثار الموزن بقض البر من قضا الموزن صح وان لم يجد الكيل لانه الموزن اعاره فطاه المقبوض  
عليه صح تقرر ان الكيل يلزم تملك الشيء بحسنه لانه لم يتحقق الصفقتان بشرط الكيل وكذا لو ادرت سلم  
بقضه ان قبض المشتري من البايع له ان لا اجل للمسلم اليه ثم قبضه ثانيا لنفسه ان لغرض رب التمس بان يعيد  
الكيل ثانيا فالكلام له ان المسلم اليه ثم قبضه لنفسه بالكيل ثانيا صح اذ جرى فيه الكيلان ولو اكتمل المسلم اليه  
المسلم فيه في ظرف رب التمس بآدمه وهو ان رب التمس غايب او كان البايع في ظرف او ظرف نفسه بالمشتري  
لا يكون في هذه الصور قبضا لانه في التمس لم يصح ادرت التمس بالكيل لانه في الآخرة لا في العدة فاداه  
لم يصادف ملكه فالمسلم اليه جعل ملكه في ظرف استعاره من رب التمس واما قال غايب لانه اذا كان حافرا  
ينتقل فعله اليه كما ظن بل لانه لو كان حافرا وكالمسلم اليه حفرة وظل بينه وبينه الطعام يصير قابضا لانه التحلية  
تسلم كذا في التمس ولو اكتمل البايع كذا في ظرف المشتري بآدمه وهو غايب كما قبض كذا في المشتري  
ملك البر بنفس التمس فيصير ادره لمصادفة ملكه فيكون قابضا بحله في ظرف ويكون البايع كذا في ملك  
الظرف فيكون الظرف في يد المشتري كذا في الواقع فيه واقعا في يده فكذا فليكن الكيل في الصحيح  
بخلاف ما لو اكتمل البايع في ظرف نفسه او اكتمل في ناحية بينه حيث لا يكون قبضا لانه لم يصح ادر المشتري  
لانه استعار الظرف من البايع ولم يقبضه فلا يصير في يده فكذا ما يقع في كذا لو ادر المشتري البايع ان يكيه في  
ناحية بيت البايع فانه المشتري لا يكون قابضا فانه البيت بنواحيه في يد البايع ولو اكتمل الآخرة والعين  
في ظرف المشتري بان المشتري رجل من آخر كرا بعهده التمس وكرا معينا بالبيع ثم ادر المشتري البايع ان يجعل  
المشتري في ظرف المشتري ان يبدأ بالعينة ان يكيل العينة المشتري كان قبضا فانه في العين فله في الارض واما  
في الآخرة المسلم فيه فلم يصادف ملكه كذا في الموقوف منظره وادر الموقوف ان يذرعها في ارضه وانه بدأ بالآخرة  
فلا يكون قبضا بل من الدين والعينة عند البايع في حقه انا الذي فله في حقه الارض واما العينة فلانه ظلم  
بملكه قبل التسليم فصار مستحقا عنده فيستحق البيع وهذا الخلط غير رضى لجواز ان يكون زاده البداية  
بالعينة فلم يتعين رضاه به فيكون له كذا في حقه وعند البايع قبض العينة فالمشتري بالخيار فان شاء رضى  
بالشركة فيشاركه في الخلوط لانه الخلط ليس باستهلاك عندهما وانه شاء في البيع كذا في الهداية و  
قاضيان بقول محمد ان عند البايع اذا بدأ بالدين يصير قابضا بهما جميعا كما لو بدأ بالعين فزورة

فزورة اتصاله بملكه في القوتين اذا الخلط ليس باستهلاك وقال محمد يصير قابضا للعين دون الدين فيشترط فيه  
وان يبرأ عن الدين ولو اسلم رجل الى رجل امة في كرتين بتمثلا وقبضت الامة ببيع قبضها المسلم اليه ثم تقايلا التمس  
فكانت الامة في يد المسلم اليه قبل ردتها وقبل ان يقبضها رب التمس في الاقالة ببيع التقاييل ان الاقالة على  
مالا ويك علم المسلم اليه قيمتها ان الامة ببيع قبضها بربها المسلم اليه ان رب التمس ولو كانت الامة قبل  
الاقالة ثم تقايلا بعد موتها صح التقاييل لانه صحته تعتمد صح المعقود عليه وهو المسلم فيه ويجب في هذه الصورة  
ايضا قيمتها ببيع قبضها وكذا في القايضة وهي بيع العين بالعين كالحرة في الوهبين ان وهي التقاييل ببيع ببيع  
الاقالة بعد هلاك احد العوضين لانه كل واحد منهما بيع من وجه وضمن وجه في الباقي تعبر الجبيع وفي الهلاك  
الثنية بخلاف الشراء بالتمتع فيهما في الوهبين المذكورين للتقاييل فاذا اشترى امة بالغ فتقايلا فانت في  
يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايلا بعد موتها فالاقالة باطلة لانه الامة هي الاصل في الجميع فلا تبقى بعد الهلاك  
فلا تصح الاقالة ابتداء ولا تبقى انهاء لعدم محلها ولو ادى احد عاقدي التمس بياها الاجل او اشترط الزيادة  
وانكر الآخر فالقول كدعيهما مطلقا ان سوا كان الذي المسلم اليه او رب التمس فانه ادى رب التمس الاجل  
فانكر المسلم اليه فالقول رب التمس لانه المسلم اليه متعنت في انكاره ما ينفعه وهو الاجل وصح له وان  
ادى المسلم اليه الاجل وانكره رب التمس فالقول للمسلم اليه وكذا ان ادى رب التمس شرط الردى  
وانكر المسلم اليه الشرط اصلا كان القول رب التمس لانه يدعي القصة وان ادعاه المسلم اليه وانكره  
التمس كان القول قول المسلم اليه لانه رب التمس متعنت في انكار القصة وهذا عند البايع في حقه وقال القول  
للمسلم ان رب التمس في الاول ان فيما اذا ادى المسلم اليه الاجل وانكره رب التمس لانه ينكر صفا عليه وهو الاجل  
فكان القول قوله او كان انكر المسلم اليه في الثانية ان فيما اذا ادى رب التمس شرط الزيادة وانكره  
اليه فالقول قول المسلم لانه منكره الاصل في هذا الباب انهما اذا اختلفا في القصة فانه خرج كلاهما او احدهما  
مخرج التعنت كان باطلا وكان القول قول من يدعي القصة وان خرج مخرج الخصومة فكذا عند البايع في حقه  
انتفاعا بعهده واحد وعند البايع القول للمسلم والاستصناع هو لغة طلب عمل الصانع وشرعا ان يقول  
لصاحب فف مثلا اصنع لي فف طوله كذا وسعة كذا بجمع النعم المسمى او لا ذكره في مني الغفار راجل ذكر علم  
سبيل الاستعمال دونه الاستعمال فانه لا يصير كذا في حقه فيجوز شرطا في حقه فيما انكره ضبط صفة وقدره  
نعرف او لا هذا عنده وقال ان ضرب الاجل فيما فيه تعامل فهو استصناع وان ضرب فيما لا تعامل فهو  
تعذر جعل استصناعا ويحل الاجل فيما فيه تعامل على الاستعمال وله ان يحتمل التمس في حقه عليه وهو ان يكون  
ثابتا بالكتاب والسنة والاجاز مطلقا واما الاستصناع فيبالتعامل وخصوصا بما فيه تعامل ولانه الاجل لا يؤثر



الخطابة وذلك بالقرن وهو في السلم دون الم اراد بالاجل هو ما تقدم في السلم وهو الشر وما فوقه لانه اذا  
كان اقل من شهر كان استصناعا ان يري فيه تعامل والافساد ذكره على وجه الاستعمال والامكان  
بان قال على ان يورث منه غدا او بعد غد كان صحيحا وفصل الهندوانه فجعل من المستصنع استعمالا و  
من الصانع تأجيلا وبلا اجل معلوم وانما قيدناه لانه التأجيل باجل غير معلوم لا يخرج المدة التي يمتد  
فيما تورث كنف وقمقم وطئت وهو ان الاستصناع بيع لاعدة لا لاجل الثابت بالتحامل من لده  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الم يومنا هذا وهو من اقوى الحجج وهو استصنع عليه القلوة  
والسلام فاما وصدا كان القياس ان لا يجوز لانه بيع المحدث وبه قال زفر والثقله لكن ترك العمل به  
بما ذكرنا واختلفوا في كونه موعدة او مفاعلة فالحاكم الشهيد والقصار ومحمد بن سلم وصاحب المبسوط  
على انه موعدة وانما ينعقد عند الزاوي بالتحامل فلهذا كان للقاضي ان لا يعمل ولا يجز عليه بخلاف السلم  
وللمستصنع ان لا يقبل ما ياتي به ويرجع عنه والقياس في المذهب كما في الجوز جوازه بيعا لانه مذكور في  
القياس والاستحسان وما لا يجزى في الموعدة لانه جوازه فيما فيه تعامل فاقه ولو كان موعدة  
جاز في الكل وسماه ايضا لانه فقال اذا رآه المستصنع فله الخيار لانه اشترى ما لم يره دلالة الصانع  
على الذراع بقضها ولو كانت موعدة لم يملكها وفي الرزخ الصحيح ان الاستصناع يجوز بيعا  
فيجوز الصانع على عمله تزويج على كونه بيعا لاعدة الا ان يقال على تسليم ما سألنا ان المعقود عليه  
العقود دون العمل ولا يرفع المستصنع عنه لانه الصانع اتلف ماله بقطع الفرع وغيره ليصل المبلغ  
فموجب له الخيار تفتر الصانع لانه غيره لا يشترى بمثل اصله وفي العناية ان المستصنع بعد الرؤية  
بالخيار ان شاء افذه وان شاء تركه لانه اشترى ما لم يره ومن هو كذلك فله الخيار ولا خيار للصانع  
فيجوز على العمل لانه بايع ما لم يره ومن هو كذلك فلا خيار له وهو الاصح بناء على جعله بيعا لاعدة  
وعنه ابن حنيفة ان له الخيار ايضا ان شاء فعل وان شاء ترك دفعا للفرع لانه لا يمكن تسليم المعقود  
عليه الا بفرده وهو قطع الفرع والتلف الخط وفي البر وانما يجوز الصانع على العمل والمستصنع على  
اعطاء المستحق لانه لا يمكن الا بالتلف عليه والابارة تفصح بهذا وحكم هو الجواز دونه الكفر لانه جواز  
للحاجة وهي للجواز لا للزور وعنه ابن يوسف ان لا خيار لواحد منهما وهو الذي ذكره المصنف واشاره  
في عامة المعبرات والجميع هو العيب لا العمل او اختلف في المعقود عليه فقبل هو العمل كما ذهب اليه  
ابو سعيد البردعي ولهذا يقال له استصناع ويبطل بوجوب احداهما كالابارة والصحيح ان المعقود  
عليه هو العيب لا العمل فلو ادة الصانع بما صنعه غيره او ادة بما صنعه هو ان الصانع قبل العقد

العقد فافذه صحيح فلو كان المعقود المبيع العمل كما صح ولكن لا شبهة الابارة ابتداء فلهذا يبطل بوجوب  
احدهما ولا يتعين ان المبيع للمستصنع بلا اختياره فيصير بيع الصانع له ان مصنوعه قبل رؤيته اي  
المستصنع ولو تعين له كما صح به الاول ان يقال قبل اختياره لان مدار تعينه له على اختياره  
يتحقق بقبضه قبل الرؤية ولما كان المستصنع افذه وتركه بعد رؤيته كما عرفت انه اشترى ما لم يره  
ومن هو كذلك فله الخيار ولا يصح الاستصناع فيما لا يتعامل كالنوب الا باجل في لواحقها ان  
ينبغي له ثوبا بخرق من عنده بمرام معلومة لم يجز ان لم يجز فيه التعامل فيبقى على اصل القياس الا اذا شرط  
فيه الاجل وبين شرائها السلم في يجوز بطريق السلم

**سائل شيتي**

يبيع بيع القلب والغند وسائر السباع على ان لا يروى عنها ابن حنيفة ربه ان عليه القلوة والسلم قص  
في ثمن القلب للمصيد فلفظ الرخصة يدل على الاستبراء ولا مال متفق في الاصطلاح فصح بيعه كالبازي  
بدليل ان الشارع اباح الانتفاع به دراسة واصطلاحا فلهذا ابيحنا هذا على القول المصحح به من طهارة عينه  
بخلاف الخنزيرة نجس العينة واما على رواية علي بن الحسين فالحظر فقلنا في فتح القدير والعلم نجاسة عينة في  
توجب حرمة آكله لا منعه بيعه بل منعه البيع يمنع الانتفاع لهما وكذا البرنا بيع السرقين والبيع مع نجاسة  
عينة لا إطلاق الانتفاع بهما عندنا بخلاف العذرة لم يطلق الانتفاع بها فمنع بيعهما فانه ثبت لزوم إطلاق  
الانتفاع بها مطلقا بالتراب او بالاستهلاك كما لا يستصحب بالزيت النجس كما قيل جاز بيع ذلك التراب  
التي في غنمه وبه قال مشايخنا وانما منعه بيع الخمر لنقص خاص في منع بيعها وهو حديث ان الذي يشرى بها  
فتر بيعها ولا فرق بين المحل وغيره والعقود وغيره وهكذا أطلق في الاصل على عليه القدوري  
نقص في نوادر مشايخ عن محمد بن عيسى جواز بيع العقود وتضمن من قبله فحتمه وعنه ابن يوسف منع بيعه وذكر  
في المبسوط ان لا يجوز بيع القلب العقود الذي لا يقبل التعليم قال وهذا هو الصحيح من المذهب  
وعنه الشافعي لا يصح بيع القلب اصلا والاسد ان كان يقبل التعليم ويصاد به يجوز بيعه والافلا  
والغند والبازي يعلمان التعليم فيجوز بيعهما على كل حال وبيع سائر السباع من البهايم والطيور معلما  
كان او لا يقر به في العناية وفي قاضينا بيع القلب المحل عندنا جاز وكذا بيع السور وسباع الوشم  
كالطير جاز عندنا معلما كان او لم يكن وبيع الغنم جاز وفي القدر وليتان على ابن حنيفة الاصح جواز  
بيعهما في التبيين لانه يمكن الانتفاع بجلده وعظمه وصفي في البدايع كما في البر عدم الجواز لانه لا يشترى  
لانتفاع بجلده عادة بل للقتل به وهو حرام لكن في الخنيس والمزبد كما في لزم الوهبانية يجوز  
بيع الخرد وكذا بيع جميع الحيوانات سوى الخنزير هو الحما لانه ينتفع به وكذا ينتفع بجلده ثم قال وشرأ



البيع يجوز لانه ينتفع به لانه يحل عليه وفيه القيس والمزيد كما في مني الغفار الخ لافقوا بوزن المذبو من  
التابع وكذا الطب والجار لانه طاهر وينتفع به في اطعمه ستوره بخلاف الخنزير المذبو حيث لا يطعمه  
وفي القنية يتبع في ذلك كثر وسهبة وآدة القيمة التي يشترط لجواز البيع فليس ولو كانت كسره مر لا يجوز  
كما لا يجوز بيع الدواب الارض كالخنافس والعقارب والفأرة والنمل والوزع والقنافذ والضب  
ولا يجرى البيع كالسرطان والضفدع وكذا اطلاق ما كان في البحر الا السمك وما جاز الانتفاع بجلده وعظمه كذا في  
البياع كما في البحر وفي القنية وبيع غير السمك من دواب البحر ان كان له لحم كالسفنقور وبلوط والخر وخواصها  
يجوز والا فلا وحمل الماء قبل يجوز فيما لا يمتد والحن اطلق الجواز وذكر ابو القيث انه يجوز بيع الحيات اذا كان  
ينتفع بها في الادوية وان لم ينتفع بها لا يجوز ورد في البداية بان غير سديد لان الحية شرعا لا يجوز الانتفاع  
به للتداوي كالحمل فلما يقع الحرام المسمى بالبيع وفي التنوير يجوز بيع دهن الخس وينتفع به للاستصباح  
ذكره في فتح القدير وغيره والذي في البيع كالمسلم الا في بيع الخرفانة الى الخرف في حق الذي كاطل في حق  
المسلم والخنزير في حق الذي كاطل في حق المسلم لان الذي مطلق محتاج في فرع في سبب المعاملة  
وكل ما جاز لثان البياعات من الرف والسم وغيرهما جاز له وما لا يجوز لثان الربوا وغيره لا يجوز الا الخنزير  
والخنزير فان عقدم فيها كعقد ناع على العصور والثاة فيجوز له السلم في البيع بدونه الخنزير وفي البداية لا يمنع  
من بيع الخنزير انما على قول بعض المشايخ فلا ينتفع به الانتفاع به شرعا لم يكن ما لا يقع في حق وعند البعض  
في مماثلةة على العموم في حق المسلم والمأفولان الكفار فيما يطعون بالشرع في الحرامات وهذا الصحيح في ما  
الصالحا وكانت الحرام ثابتة في حقهم لا يمنعونه عن بيعها لانهم لا يعتقدون في حرامها ويتمولون بما قد  
ارنا بتركهم وما يدينون ومن زوج مشركية قبل قبضها جاز فانه وطئت ان الاثمة المشركية ان وطئت  
زوجها كان كالمشركي قابضاً لانه وطئ الزوج في صلب بتسليط من جهة المشتري فصار فعله كفعله وال  
ان وان لم يطئها زوجها فلا يكون كالمشركي قابضاً بحرم الزوج لا يتحقق القبض والقياس ان يتحقق  
لانه تعيب على فنيعة بالتعيب الحقيقي ووجه الاستحسان ان في الحقيقة استيلاء على الحلي وبه يصير قابضاً  
ولا كذلك الحكمي فافترقا ومن اشترى شيئاً منعوا لا كالعبد والآية قال شيخ الاسلام فواهر زاده  
انما وضع المسئلة في العبد لان في الدار لا يتعوض القاني لذلك ولا يبعد فانه القياس  
ان لا يجوز في العبد ايضا الا ان يجوز استحقاقنا ليقط النفقة عن البايع ولا يجتاز الى النفقة  
في الدار فغاب المشتري قبل القبض وقبل نقد الثمن غيبة معروفة فبرهن البايع عند القافي على  
منه وطلب منه ان يبيعه لا يبيع في دين بايعه ان في غير الجميع لانه يمكن وصول البايع الى ماله بدونه البيع

مطل

البيع وفيه ابطال حق المشتري وان لم يكن غيبة معروفة يباع فيه ويؤدي الثمن انما فضل شيء يسكن المشتري  
وان نقص منه البايع اذا ظهر به اذا برهن ان باعه منه اذا لم يكن قبضه وان غاب احد المتريين فليخار فريده  
كل المتري وقبض البايع وجبه اذا غاب الغائب في بقعة حصته لانه مضطرا اذا لا يمكن الانتفاع بنصيبه الا  
بادا جميع الثمن لانه البيع صفقة واحدة وله حق الحب ما بقي من شيء والمضطر - واذا كان له ان  
يرجع عليه كان له الحب عند ما لم ان يستوف في ماله ولو حبس لا يصير غاصبا وعند ابو يوسف كان منقطعاً  
فيما أدى عن صاحبه لانه قضى دينه بغيره بخارجه فلا يرجع عليه وليست له الحب ويصير غاصبا فيملك بالقيمة  
وان اشترى بالغ مثقال ذهب وفضة لهما نصفان فيب خسارة مثقال من الذهب وخسارة  
مثقال من الفضة لانه اضاف المثقال اليها على السواء ويشترط بيان الفضة من الجودة وغيرها بخلاف  
ما لو قالوا ان الدراهم والدنانير فانه لا يحتاج الى بيان الصفقة وينصرف الى الجياد ذكره في فتح القدير  
والعناية وان قال بالغ من الذهب والفضة فانه الذهب مثقال ومن الفضة خسارة درهم وفي  
سبعة عشر العشرة من وزنه سبعة مثاقيل كما ينسب في كتاب الزكوة لانه اضاف العقد اليها فيصرف  
الى الوزن المعهود من كل واحد ومن قبض ربحاً بدل جيد غير علم به ان باعه زيف فانتفع او هلك فهو  
قضاء عند ابو حنيفة لانه اجاب رد الزيف لانه الجيد اجاب له عليه بالنسبة الى شيء واحد ومثله في بيعه في  
الشرع وتكاليف الشرع ليست من هذا القبيل لانها ليست بالنسبة الى شيء واحد وقال ابو يوسف في مثل  
الزيف ويقتضي الجيد لانه صفة في الوصف كالتعذر الرقوع بصفة الجودة فتعذر رد مثل  
المقبوض والرقوع بالجياد وكذا في قولنا قوله الاول مع ابو حنيفة وقوله الآخر مع ابو يوسف ذكره في رهن  
المبسوط وفي الحقايق نقلا عن العون انما قال ابو يوسف ص دافع للفر فاشترنا للفتوى وقيد بعد  
العلم ان لو كان عالماً بصفة المستوف عند القبض يخط ماله بخلاف وكذا لو كان عالماً بده وهدر  
الجياد بالانفاق وان في طير او باض في ارضه رجل او كفتى ان دخل في الكناس وهو ماواه عليه وفي  
بعض الروايات تكرار انكر رجله وانما يقيد به لانه لو كسرهما احد يكون له المأفد فهو ان المذكور من  
الغرف والبعض والظلم لانه اذ لا صاحب الارض لانه الصيد له اذ - ولانه مباح سبقت اليه  
يده الا اذا هبها ارضه لذلك او كان صاحب الارض في يده الصيد بحيث يقد على افذه لومده به فهو لصاحب  
الارض اذ لا تقدير التملك من الافد حقيقة ان لم يكن اذ لا بارضه كذا في البحر معرنا الى الذفيرة وكذا اميد  
تعلق بملكة منصوبة للجناف او دخل دارا ودرهم او سكر نثر فوقه على ثوب لم يجد له فانه الصيد و  
الاربع والسكر في هذه لانه افذه فان اعده ان الثوب صاحبه لذلك ولو بعد التقوط او اخلق باب الدار



بعد القول ملكه وليس للغير اخذه كما لو عسل النحل في ارضه فانه لصاحب الارض وان لم يجد مالاً لذلك لانه عدم انزاله  
فيملكه تبعاً لارضه او بنيت فيها شجر او اجمعت فيها رباب جربانها فانه لصاحب الارض وان لم تكن بعده ما لا يصح تعليقه  
بالشرط كما اذا قال بعت هذا ان كان كذا يبطل الشرط الغاصد كالباع فاذ باع عبداً وشرط استخراجه شراً او داراً  
علم ان يسكنها البائع شراً فالباع باطل ان فاسد كما تقدم والاصل ان ما كان مبادلة مال بمال فانه لا يصح بالشرط  
الغاصد للشيء مما يبيع وشرط وما كان مبادلة مال بخير مال او كان من التبرعات فانه لا يبطل به لان الشرط  
الغاصد من باب الرتب او هو مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها من غير المالية والتبرعات فيبطل الشرط  
فقط وان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التمليكات ويجوز فيما كان من باب الاستقاط المحض كالطلاق و  
الحاق وكذا ما كان من باب الاطلاقات والولايات يجوز تعليقه بالشرط الحايك وكذا التبرعات اطلق في عدم  
تعليقه بالشرط تبعاً للكنز وغيره وهو محمول على ما اذا اعلقه بكلمة ان بان قال بعتك هذا ان كان كذا ونفسه  
مطلقاً ضاراً كان او نافعاً الا في صورة واحدة كما استثناهما في مني الغفار وهو ان يقول بعت منك هذا  
ان ربي فلان به فانه يجوز اذا وقت بثلاثة ايام لانه الشرط الحايك الما جني وهو باطل في جامع الفصولين ولو  
قال بعت بكذا ان ربي فلان جاز الباع والشرط جميعاً والاطارة فانه اذا داره بشرط ان يرضى المشتري  
او يمدى اليه او ان قدم زيد فالاجارة فاسدة ذكره العيني ومن صورها كما في البراءة ما نوتا  
اخرق كل شهر بكذا علم ان بكرة كسب ما ينفعه من الاجرة لان شرط العجارة على المتأجر فيجوز  
العقد فعليه ان يملك ولما انفعه وان مثل قيامه عليه واشترط تطيين الدار وورثتها او تعليق  
الباب عليها او اذ قال جدي في سقما على المتأجر مفيد للعقد وكذا اشترط اكرى النهر او صغر  
برقها او ان يبرقها وكذا علم ان بردها مكروبة هكذا اطلق في الخافه وفصل فواهر زاده فان  
شرط في المدة فسدت وبعد انقضاء ثلث الايام الصحيح ان شرط في المدة فسدت والا فلا فان قال اكرى  
بكذا اياه تكرر بما بعد القضاء المدة فتردها على مكروبة فلا تخد وان قال علم ان يكرى بها بعد ما في  
فاسدة الظلم فتاوى الولوالجي ويستثنى من الاطلاق ما قرصوا به في الاجارات لو قال لصاحب  
داره فرغما والا فاجر كل شهر بكذا فسكت ولم يفرغ وجب الحسب مع انه تعليق بعد التفرغ وفي  
التنوير والاجاز بالآراء المجمع بان باع فضولي عبده فقال اكرى بشرط ان تعرضني او تهني الخ  
او علق اجازته بشرط لالة الاجازة ببيع معني ولا خصوصية لاجازة البيع باطل ما لا يصح تعليقه بالشرط  
اذا انعقد موقوفا لا يصح تعليقه اجازته بالشرط مع النكاح ويدل عليه ما في جامع الفصولين  
والبرازية وتعليق الاجازة بالشرط باطله كقوله ان زاد فلان في الثمن فخرت وكوز وجب بنية البالغة

البالغة بلا رضاها قبلها الخ فقلت اكرى ان رضيت اتي بطلت الاجازة اذ التعليق يبطل الاجازة اعتباراً  
بابتداء العقد والثالث القسم ببيع الشرط بان كان طاعة طمعت على الناس ديون فاقسموا التركة من الدين  
والعين علم ان يكون الدين لاصدق والعين للباقي في فاسدة وصورة تعليقاً ان يقتسموا داراً  
وشرطوا ربي زيد فسدت ايضا لان القسم فيما معي المبادلة في كالباع كذا ذكره العيني مع انه لا يصح ببيع  
تعليقاً ويكون شرط فيما اذا وقت والرابع الرقبة ذكرها بتعاليق الكفر والشور وغيرها من المعجزات  
بان قال لطلقة الرقبة راجعتك علم ان تعرضني كذا او ان قام زيد لانا استدانة الملك فتكون معتبرة  
بابتداء فلما يجوز تعليقاً ابتداء لا يجوز تعليقاً انتهاء ذكره العيني قال في البراءة وهو سوطا وفطامه  
فيما في الكتاب ان النكاح لا يبطل بالشرط الغاصد وان كان لا يصح تعليقه والمذكور في الظيرية والجمرة  
والبدائع والشرافانية من الرقبة انه لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافتها ولم يذكر انما تبطل بالشرط الغاصد  
وكيف يصح ان يقال به واصل النكاح لا يبطل بالشرط الغاصد مع ان المصنف لم يفرغ بذكر الرقبة فيما لا يصح ببيع  
بالشرط ويبطل الشرط الغاصد بل ذكر ذلك في الخلاصة والبرازية من البيوع والعمارة في فصوله وجامع الفصولين  
وفي القدر من البيوع كذا الحق وهو الاصح ان يتبع انه يجب ان يذكر الرقبة مع النكاح في القسم الثاني و  
يعضده ما في البدائع من كتاب الرقبة انما تنقح مع الاكره والزل واللعب والخطا كالنكاح فلو طابت  
تبطل بالشرط الغاصد لم يصح مع الزل لان ما يصح مع الزل لا يبطل الشرط الغاصد وما لا يصح مع الزل  
تبطل الشرط الغاصد علم ما ذكره ائمة الاصول وفي الكافي للحاكم الشريف وتعليق الرقبة بالشرط  
باطل ولم يذكر انما تبطل بالشرط الغاصد والخامس الصلح على مال اي مال بان قال هذا حلتك علم ان  
في الدار سنة مثلاً او ان قدم زيد لانه معاوضة مال بمال فيكون بيعاً ذكره العيني واتدس الابرار  
على الدين بان قال ابرأ بك عن ديني علم ان تخدمني شراً او ان قد غفلت لانه عليك من وجهه يترد بالردة  
وان كان فيه معني الاسقاط فيكون معتبراً بالتمليكات فلا يجوز تعليقه بالشرط قية بالدين لانه الابرار  
الكفالة يصح تعليقه بشرط ملائم كقوله ان وافيت به غدا فانت بري فوافاه بري من المال وهو قول  
البعض وافتاره في فتح القدير وقال انه الاوجه لانه اسقاط لا عليك وعلم هذا فحمل قوله ويطلق  
تعليق البراءة من الكفالة بشرط علم ما اذا كان غير ملائم في فتاوى قاضيه ولو قال الطالب لمدوني  
اذا مت فانت بري من ذلك الذي عليك جاز ويكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال انت بري  
من ذلك الذي لا يبرأ وهو مخاطره كقوله ان دفلت الدار فانت بري من الذي عليك لا يبرأ وفيما قالت  
البريضة لزوجه ايامت من ربي هذا فخرى عليك صدقة او انت في حل من مدني فانت من ذلك الافر



كان مذهبها على زوجي لان هذه مخاطرة فلا يصح وحاصله كما في البر ان التعليق بموت الدائم صحيح الا اذا  
كان المديون وارثا او علق في مضمونة فيكون مختصرا لاطلاق الكتاب وفي البرازية قال المديون دفع  
الى فلان فقال ان كنت دفعت اليه فعد ابرأتك صح لانه تعليق باو كاشا والتابع الدعوى عزل الوكيل  
بان قال لو كلفه عزلك على ان تدعى شيئا او ان قدم فلان ليس مما يخلف به فلا يجوز تعليقه بالشرط ذكره  
العيني وفيه نظر ذكر في البر والثامن الاعتكاف جعله ما هذا القم تبع للكنز وغيره وصورة ان يقول  
علي ان اعتكف ان شئني الله تعالى رضى او ان قدم زيد لانه ليس مما يخلف به كقول الوكيل فلا يصح تعليقه  
بالشرط ذكره العيني وفيه نظرا وفيها من كونه مما لا يصح تعليقه بالشرط ومن كونه مما يبطل بالشرط  
الفاسدة اما الاول فقال في القنية قال الله تعالى عا - اعتكاف شهران في ضلتي الدار ثم دخل فعليه  
اعتكاف شهر عند علمائنا واما الثاني فلانه اذا صح تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد لما في جامع الفصولين  
وما جاز تعليقه بالشرط لا يبطله الشرط الفاسد وفي البرازية وتعليق وجوب الاعتكاف بالشرط  
لا يصح ولا يلزم وقد ناقض الكمال المحقق كلامه فانه جعل ايجابه مما لا يصح تعليقه وعراه الى الخلاصة  
في كتاب البيوع ولم يقل في رواية مع انه قد في باب الاعتكاف ان الاعتكاف الواجب هو المند وتخييرا  
او تعليقا وهو صحيح في صحة التعليق بالشرط وكذا اوقع للامام العيني فانه ذكر في شرح الكنز ان  
لا يصح تعليقه وفي شرح الهداية من باب الاعتكاف والواجب ان يقول الله علي ان اعتكف يوما او شهرا  
او يعلق بشرط فيقول ان شئني الله رضى وتام تحقيق المطولات والتاسع المارعة بان قال في  
ارفع علي ان تزني كذا او ان قدم فلان لانه اجارة فلا يصح تعليقه بالشرط طالا جارة او شرط فيها  
ما ليس من اعيانها كان يشرط فيها على العاقل اخصا والدبائس والتزريعة بعد العقد في ظاهرها  
ذكره في البرازية والعاشر المعاملة - من المساقاة بان قال ساقيتك شجرة او كرمي علي ان تزني كذا  
او ان قدم فلان لانه اجارة والحاد عشر الاقرار بان قال لفلان علي كذا ان اقرضتني او ان قدم فلان  
لانه ليس مما يخلف به فلا يصح تعليقه بالشرط بخلاف ما اذا علق بموت او في الوقت فانه يجوز ويجل على  
انه فعله لذلك لا استرازة على الجود او دعوى الاجل فيلزمه الحال ذكره العيني ومن فروع ما في الحيط والجبوت  
والوالاتية في كتاب الكفالة لو ادعى علي رجل ما لا فقال المطلب ان لم آتكم غدا فهو علي لم يلزمه ان  
لم يأت به غدا لانه تعليق الاقرار بالحظر وتعليقه بالشرط باطل والثاني عشر الوقف بان قال وقف  
داري ان قدم فلان او وقف داري عليك ان افرقتني لغدا فلان لانه ليس مما يخلف به ايضا  
فلا يصح تعليقه بالشرط وفي جامع الفصولين الوقف في رواية وهو يفيد ان في صحة تعليقه روايتها

روايتها وفي فتح القدير من كتاب الوقف وشرط ان يكون من غير معلق فلو قال ان قد فلهما فداري  
صدقة موقوفة على المسكين فانه لا يصح وقفا وهو يفيد ان ما ذكره هو الخبر من الروايات كما نقل عليه  
كثير من المعبرات والثالث عشر كذا التحكيم بان يقول المحكم اذا اهل شهدا وقالوا بعدا او افر اذا اعتقت او  
اسلمت فاحكم بيننا وكذا عند ابو يوسف فلا يلزم فانه عنده يجوز تعليقه بشرط واصله انما كان له ان يملك  
والقضاء ولا به يوسف ان التحكيم تولية صورة وصلي مع فبا اعتبار انه صلي لا يصح تعليقه ولا اضافة وباعتبار  
انه تولية يصح فلا يصح بالشرط والاحتمال ذكره العيني وفي فتاوى قاضيان الفتوى على قول ابو يوسف في ذكر  
القم الثاني فقال وما لا يبطله الشرط الفاسدة سبعة وعشرون كمالا القم الاول بانها الاجازة  
اربع عشر الوقف فبان قال اقرضتك هذه المائة بشرط ان تحملي شهر اثملا فانه لا يبطل بهذا الشرط  
وذلك لان الشرط الفاسدة من باب الرتوا وانه يختص بالمبادلة المالية وهذه العقود كلها ليست بمعاوض  
مالية فلا يؤثر فيها الشرط الفاسدة وفي البرازية وتعليق الوقف فرا - والشرط لا يلزم والثاني الهبة  
بان قال وهبت لك هذه الجارية بشرط ان يكون لكها وهبت مذهبها من زوجها علي ان لا يطلقها وقبل التزويج  
صح الهبة طلقها او لم يطلقها لان ترك الطلاق لا يكون عوضا فيكون هبة بشرط فاسد والهبة لا تبطل  
بالشرط الفاسدة والثالث الصدقة كما اذا تصدق علي رجل درهم علي ان يرد عليه شيئا منها او غيره  
فهو فالصدقة جائزة والشرط باطل والرابع النكاح بان قال تزويجتك علي ان لا يكون لك مديونتي فلان  
ويشهد الشرط ويكسب مهر المثل كما عرف في موضع الخامس الطلاق بان قال طلقتك علي ان لا تزويجي  
غيري والسادس الخلع بان قال فالتحكيم علي ان يكون الخيار مدة ستها بطل الشرط ووقع الطلاق  
ووجب الحال وكذا لو اختلفت من زوجهما بشرط ان يكون الولد الصغير لها صح الخلع دون الشرط والثاني  
العقود بان قال اعتقتك علي ان يكون لي الخيار ثلثة ايام والثامن الرهن بان قال رهنت عندك عبدا  
بشرط ان استخدمه ومن هذا القبيل ما في رهن البرازية قال افدته رهنا علي ان لا ضاع ضاعي بخير شي  
فقال الرهن نعم صار رهنا ويبطل الشرط وهل بالدين ثم قال قال ان لم اؤسك ماله اكذا والا  
فالرهن لك بماله بطل الشرط وصح الرهن وقال الشافعي يبطل الرهن ايضا والتاسع الايصاء بان قال  
لا افرع عي مائة درهم علي ان يكون وصيتي الشرط باطل والمائة وصيته له وهذه وصيته كذا  
في الحيط والعاشر الوصية بان اوصى بثلث ماله لانه ولده ان لم يتزويج فقبلت فانه استحق الثلث  
وبطل الشرط او اوصى به ان اجاز فلان والحاد عشر الشركة بان قال شاركك علي ان تهديني كذا  
ومن هذا القبيل ما في شركة البرازية لو شرط العمل علي اكثرهما مالا والزوج بينهما نصفين لم يجر الشرط



والرعي بينهما الثلاثة والثاني في عشر المضاربة بان قال صار بينك في الف عيم النصف في الرعي ان شاء فلان او  
ان قد زيد وفي البرازية ولا يبطل بالشرط الغاص ولو شرط من الرعي عشر دراهم فعدت لالة شرط بل يقطع  
الرعي بالشرط وفيها دفع اليه الغاص ان يرفع رتب المال الى المضارب ارضا ليزرعها سنة او دارا للثكني  
بطل الشرط وجازت المضاربة ولو شرط المضارب لرب المال ان يدفع له ارضا او دارا سنة فعدت لالة  
بطل نصف الرعي عوضا عن عمله واداره ثم قال ولو شرط عيم ان يكون النصف عيم المضارب اذا  
في ايام الترخيل بالشرط وجازت والثالث عشر القضاء بان قال الخليفة وليتكم قضاء ملكة مثلا عيم  
ان لا تعول ابدما ويصح تعليق الشرط قال في البرازية لو شرط في التخليد ان متى فسق ينحول انحول  
وكذا في البحر وهو يفيد صحة تعليق العول بالشرط لاصح تعليق القضاء به والرابع عشر الامارة بان  
قال الخليفة وليتكم اماره الشاه عيم ان لا ترتكب او ان قد فلان وفي البرازية استخلف رجلا و  
عليه ان لا يرتك ولا يترتب الخبز ولا يعتل اذ احدث في التخليد والشرط وان فعل شيئا من ذلك انحول  
ولا يبطل قضاؤه فيما مضى قلنا السلطان رجلا القضاء وشرط عليه ان لا يسمع خصومة رجل عيني  
يصح الشرط ولا ينفذ قضاء القاضي في هذا الرجل ويجب عيم السلطان ان يحصل قضية ان اعتراه  
قضية والخامس عشر الكفالة بان قال كفلت غريمك ان اقرضتني كذا وان قال ان اسقي المبيع فانما  
كفيل عن البايع بالتخييل الشرط والكفالة ذكره في المحيط وفي البرازية لو قال كفلت به عيم ان متى طوبت  
به او طمى طوبت قبل اجل الشرط فاذ اطالبه به فله اجل شهر من وقت المطالبة الا ان فاذا تم التمه  
من المطالبة الا ان لا يلزم التسليم ولا يكون للمطالبة الثانية تأجيل ثم قال كفل عيم ان باختيار عشرة ايام او  
الترخيصة بخلاف البايع لان مبناهما على التوسيع والسادس عشر الحوالة بان قال اطلقتك عيم فلان  
بشرط ان لا ترجع عليه عند التوقي ذكره العيني يعني تصح الحوالة ويبطل الشرط فيرجع عليه عند  
التوقي ويصح تعليقها بالشرط ومنه اشتراط الخيار للحال وهو جائز كما في البرازية ثم هي تبطل ببعض  
الشرط كما اذا شرط فيها ان يعطى الحال الى الحال به الحال عليه للحال من ثم دار الحيل لانه لا يقدر على الوفاء  
بالخلفه بخلاف ما التزم الحال عليه الاعطاء من ثم دار نفسه لا يجر عيم بيعه ولا يجر عيم بيعه  
داره كما اذا كان قبولا بشرط الاعطاء عند الحصاد لا يجر عيم الاداء قبل الاجل وهذه وارودة عيم  
المستفيدة والسابع عشر الوكالة بان قال وكلتكم ان ابرأتني عن مالكم وفي البرازية تعليق الوكالة  
بالشرط جائز وتعلق العول به باطل وتخرج عليه ان لو قال كلتي عن مالك فانت وكيع ان صح لانه  
تعلق الوكالة بالعول وسيأتي طريق قوله ولو قال كلتكم فانت معزول لم يصح لانه تعليق العول

بالشرط وفيها الوكالة لا تبطل بالشرط الغاصدة ان شرط حاله والثامن عشر الاقالة بان قال اقلتك عيم هذا  
البيع ان اقرضتني كذا وفيه العينة لا يصح تعليق الاقالة بالشرط وتعد في باب الاقالة انما لو تعاقلا باقلا من  
الشرط الاول او كنب ان لم ينفذ ووجب التمه الاول وهذا مثال انما لا تبطل بالشرط الغاصدة وانما  
ذكرناه فمثال تعليقها كما ذكره العيني ويجوز اشتراط الخيار فيها كما في البرازية والثاسع عشر الكتابة بان  
قال المولى العبد فانتبتك عيم الف بشرط ان لا يخرج من البلد او عيم ان لا تعامل فلانا او عيم ان تعول في نوع من  
التجارة فانه الكتابة عيم هذا الشرط تصح ويبطل الشرط فله الخيار ان يخرج من البلد ويعول ما شاء من انواع  
التجارة مع ان شخصه واذ ذلك لالة الشرط غير داخل في صلب العقد وانما اذا كان داخلا في صلب العقد  
بان كان في نفس البذل كالكتابة عيم فخر ونحوها فانتبتك به عيم ما عرف في موضعه وفي البرازية كتابتها  
وهي حامل عيم ان لا يذلل ولها في الكتابة فعدت لانه لا تبطل بالشرط الغاصد والعشرون اذ في التجارة بان  
قال لعبد اذنت لك في التجارة عيم ان تخرج الى سمر او عيم ان تخرج فاذ اذنت يكون عاما في التجارات والاوقات  
وبطل الشرط والحادى والعشرون دعوة الولد بان قال لأمته التي ولدت هذا الولد متى انا رضيت اراة  
بذلك كذا في البحر ولا يخفى انه انما يصح مثلا التعليق دعوى الولد من الامة بالشرط والثاني والعشرون الصلح  
عند العبد بان صالحوه في المحفل عيم ان يشرط ان تقضه او يهدى اليه شيئا فانه الصلح يصح  
والشرط غاصد ويقط الدية لانه من الاسقاطات فلا يحفل الشرط والثالث والعشرون الصلح عند الجارية بان  
صالحوه بشرط افراف شي او اسدهاء او قد وزيد فانه الصلح يصح والرابع والعشرون عقد الدية بان  
قال الامام لم يجره يطلب عقد الدية فربت عليك الجارية ان شاء فلان مثلا فاذ عقد الدية صح الشرط  
باطل ذكره في البحر والخامس والعشرون تعليق الرد بعيب بان قال من له خيار الشرط في البيع  
رددت البيع او قال اسقطت خيار ان شاء فلان فانه يصح ويبطل الشرط او خيار الشرط ان  
السادس والعشرون تعليق الرد بخيار الشرط بان قال من له خيار الشرط في البيع رددت البيع  
او قال اسقطت خيار ان شاء فلان فانه يصح ويبطل الشرط والسابع والعشرون عزل الحاكم  
بان قال الخليفة للقاضي عزلتك عن القضاء ان شاء فلان فانه ينحول ويبطل الشرط ذكره العيني و  
مضى عليه في البحر وهو يصلح مثلا للتعليق بالشرط لا بغيره وقيل صورته ان يقول الخليفة للقاضي  
اذا وصل كتابك اليك فانت معزول فوصل بصير معزول وقال طهريه الدين ان غيبناك فانت معزول لا ينفذ  
تعلق العول وهكذا فتوى عني وغيره وفي مني الفقهاء وما تصح اضافته الى المستقبل اربعة  
عشر الاول الا باقراره لاننا عليك المنافع ووجودها لا يتصور الا في الحال فتكون مضافة ضرورة



مع قول علي ثانياً الجارة تنفذ ساعة فاعلم علم صمد وثنا والثالث فالحالة معجز بما يجوز مضاناً كما  
ان في البيع وهو الاقامة بعينه في لا يجوز تعليق بالشرط والاضافة الى الزمان كالبيع والثالث  
الجارعة والرابع المعاملة لا ثمة الجارة في انما يجوزها لا يجوزها الا بطريقها وراى فيها شرائطها  
والخمس المضاربة والسادس الوكالة فانما ما باب الاطلاقات والاستقاطات لانه تعرف المضاربة  
والوكيل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والموكل موقوف مقام المالك فهو بالعقد والتوكيل الحق  
فيكون اسقاطا فيقبل التعليق كذا قيل وفيه نظر لانه كلام في الاضافة لا في التعليق والتابع الكفالة  
فانما ما باب الالتزامات فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملائم كما تقرر في محله بخلاف الوكالة  
حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقاً كما ذكر والثامن الايصاء والتاسع الوصية بالمال فانما لا يفيد ان  
الابعد الموت فيجوز تعليقها وادافتهما العاشر والحادى عشر القضاء والامارة فانما تولية وتعيين  
مخض فجازت اضافتهما والثاني عشر والطلاق والعشاق فانما من الاطلاقات والاستقاطات  
وهو ظاهر والرابع عشر الوقف فانه اضافة الى ما بعد الموت جائز وما لا يصح اضافة الى المستقبل  
عشرة البيع واجازة ونسخة والقسمة والشركة والرهبة والتكليف والرقبة والقبض على مال والاراء  
عند الذين فانه هذه الاشياء تعليقات فلا يجوز اضافتها الى الزمان كما لا يجوز تعليقها بالشرط كما في  
معنى التمارين **القول** هو لغة الزيادة قاله  
الخليل سمي هذا العقد به لانه المطلوب به الزيادة ومنه سميت العبادة النافلة عرفاً وفي الحديث  
ما انتى الى غير ابيه لا يقبل الله منه عرفاً ولا عدلاً ولا عدل هو الغرض حتى به لكونه اداء الحق الى  
الحق وقيل بمعنى النفل وانما سمي عرفاً لاحتياج النفل في بدليه من يد اليه قبل الافتراق وشرعا  
هو بيع من يبيع الى ما هو من جنس الاثامه لبيع غير المذروب من الذهب والفضة ذكره الامام  
زاده في فوائد تجانب كبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة او لا كبيع الذهب بالفضة والفضة  
وشرط فيه التقابض اي تقابض البدلية دون التماثل في القدر انما اختلف الجنان قبل التفرقة  
بالايدان في لودنهما بمشيئة في ناحية او تاما اداغى عليهما في المجلس في تقابض قبل الافتراق في  
وان اتحد الجنان في شرط التماثل والتقابض معاً كما تقرر في الرتبوا ولقوله عليه الصلوة والسلام  
الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلاً بمثل يد ابيد والفضل ربوا في التقابض شرط بقاء صهيحة  
الصحة لا شرط صحة قال الامام فواهر زاده في فوائد هذا القبض شرط بقاء العقد على الصحة لا  
شرط انعقاده صهيحة بقوله وانما افتراق بطل العقد والتى انما يبطل بعد وجوده وفي بيع

بيع الجنس بغيره مجازفة وبفضل وانما في عرف الجنس انما فلا لانه في حكم شئيين فضة وهذا اذا شرط  
القبض في الفضة بشرط في الصغر لعدم التحيز والحراد بقاءه صهيحة كما عرفت ان القبض شرط لصحة  
اصل العقد وبشرط القبض قبل الافتراق وبقاء المجلس ليس بشرط لا يبيع كنه الاما ويا كبيع الذهب  
بالذهب والفضة بالفضة فانه لا يجوز الامساك ما ذكرنا وانما اختلفا بجددة وصياغة اذ لا جرة لها  
كاذبة في باب الرتبوا فانه بيع الجنس بجنسه مجازفة في علم التساوي قبل التفرق بآراء في الكفالة العلم  
بتساويهما ملل العقد بشرط صحة في لودنهما بآراء مجازفة وافتراق بعد التقابض في علم بالوزن انما  
لانا متساويين لا يجوز عندنا فلا فخر ولا يجوز التفرق في بدل الفرق قبل قبضه لانه واجب عقابته تعالى  
وفي تجوز فوائده فلو باع ذهباً بفضة واشترى بها من الفضة ثوباً او مكيلاً او موزوناً قبل قبضها قد  
بيع الثوب لان قبض الفضة مستحق عقابته تعالى فلا يخط باسقاط المتعاقدين ولو اشترى ثوباً  
تساوى الفاضل طوق في عنقها فضة قيمة او الطوق الف بالفضة ونقد في المجلس من الثمن العا  
قوى الثمن المتعقد في الطوق لانه فضة الفضة يجب قبضها في المجلس لكونه بدل الفرق والثاني منها  
الاتيان بالواجب فيعرف المتأخر الى الجارية المقبوض من المال من الطوق فحين للظنة بالمسلم  
ولو اشترى ثوباً الى الامة بالفضة الف نقد والفضة فالتقديس الطوق وانما قال الفيد نقد لانه  
لو اشترى بها بالفضة شئ قد البيع في الكل عند ابي حنيفة روي عنه في الطوق خاصة وان  
اشترى سيفاً صلياً وهي الزينة من ذهب او فضة ذكره في المذهب وفي المصباح الصمد والجميع على تقم  
وتكره في درهما ثمانية درهم ونقد من الثمن في يده في اي الخوصصة الكلية وان لم يبيعه المخرى  
عند نقد في يده اذ فضة الكلية او قال المخرى هي اي الخوصصة من ثمنها اي من الكلية والسيف وكذا الحكم  
في مسألة الامة والطوق اما اذا لم يبيعه فلانة ارها كل على الصلوة واما اذا قال من ثمنها فلانة التمنية  
قد يراد بها الواحد منهما بان ينسب المخصوص باحد الشئيين اليها قال انه تعالى فسيما صوتهما والثاني  
احدهما وقال تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان والاراد احدهما ههنا صور تان ان يبين ويقول قد  
هذا نص من ثمن الكلية ونص من ثمن السيف وان يجعل الكل من ثمن السيف وفيها يكون المقبوض في  
الكلية لا ثمناً شئ واحد فيجعل ثمن الكلية حصول زاده ذكره الزليقي وان توفقا المتعاقدين بقبض الثمن في  
البيع في السيف فقط دونها اي بطل البيع في الكلية ان تخلص بلفظ روايا وانما تخلص بلفظ بطل  
البيع فيهما اي الكلية والسيف لانه فضة الفرق يجب قبضها قبل الافتراق فاذا لم يقبضها مع افتراق بطل فيه  
لفقد شرط وكذا في السيف انما كان لا يخلص الا بفرقة رتبوا تسليم بدو الفرق كبيع جذع من سقف







ذكره في الفوائد النظرية والذخيرة وصحة الكساد ان يترك الناس الحاملة بها في جميع البلاد وان  
 لا يتروك في بعض البلاد لا يبطل لكنه اذا لم يبرح في بلد فخير البايح ان شاء الله فقيمة ودية الانقطاع  
 عدم وجوده في السوق وانما وجدت في يد الصيارفة والبيوت ذكره في الهداية وفي فتح القدير ما  
 ذكر لكساد ذكره في العيون وقالوا انه على قول محمد واما مع قولهم فلا وينبغي ان ينتفى البايح  
 بالكساد في تلك البلدة التي وقع فيها البيع بناء على اختلاف في بيع الفلوس بالفلوس عندها  
 يجوز اعتبار الاصطلاح بعض الناس وعند محمد لا يجوز اعتبار اصطلاح الطل فالكساد  
 ان يكون على هذا القياس ايضا ومثله في الانقطاع في الفلوس النافقة اذا كسدت كذا ذكره في  
 التنوير ولو قبضت قيمتها قبل القبض فالبيع على حاله بالايجاب ولا يتخير البايح وعكس لو غلت  
 قيمتها وزادت فكذا البيع على حاله ولا يتخير المشتري ويطلب بنقد ذلك العيار الذي  
 كان وقت البيع كذا في فتح القدير وفي الخلاصة والمحيط دلال باني متاي الغير باذنه بدراهم  
 معلومة واستوفاهم فكدت قبل ان يدفعها الى صاحب المتاي لا يفد البيع لانه حق القبض  
 له وفي البرازية كما في مني الفارسي الى المشتق غلت الفلوس او رفضت فعند الامام  
 الاول والثاني او لا ليس عليه غيرها وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم ببيع البيع  
 والقبض عليه الفتوى وهكذا في الذخيرة والخلاصة وفي فتاوى قاضيها يلزمه الكسب وهكذا  
 ذكر الاستيحاء قال ولا ينظر الى القيمة كذا في البحر وفي مجمع الفتاوى اشترى شيئا بدراهم  
 نقد البلد فلم ينقده وفي تغير النعم ان كان لا يروج في السوق فد البيع وان كان يروج  
 لكن انتقص لا ينتقص البيع وليس للبايح الا ذلك صلاحه ومحيط رفض العدل قال  
 الشيخ الامام الاجل الاستاد لا يجزئ هذا ويطلب بما وقع العقد عليه والذين على هذا اولو  
 كان يروج لكن انتقص قيمتها لا يفد وليس له ذلك وبه يفتي الامام وفتوى الامام قاضي طبرستان  
 على انه يطلب بالدراهم التي يبيع بها بذلك العيار ولا يرفع عليه بالتفاوت والذين  
 على هذا والانقطاع والكساد سواء والدراهم اذا كان مقصودة او مكسورة فغلت قيمة  
 سائر النقود من الدينار وغيرها كسدت تلك الدراهم وظهرت دراهم جياذ فرفضت قيمة سائر  
 النقود وانتقصت فتمت ما كان عليه البيع وسائر العقود يطلب بذلك العيار من الجياذ  
 ذكرنا وكذلك الديون وما لا يروج منه اي من الخاب الفلوس يتعين بالتعجيل لانه اذا كسبت  
 فيتعين بالتعجيل وان كان يأخذها البعض في مثل الدراهم لا يتعلق العقد بعينه بل بجنسه

بل بجنسه ان كان البايح يعلم حاله وان كان لا يعلم حاله وبما به على انه درهم جياذ تعلق صحة الجياذ لوجود الرضا به في  
 وعنده في الثانية والمساوي الفلوس الذي استوى غلته وفسته او غلته وذبحه كغلوله اي الفلوس فيكون كطالب  
 الغلته وغالب الذهب في التبايع والاستقراض فلا يجوز بيعهما ولا استقراضها بالخالصة متساويا بالوزن  
 وكذا في الرق وقيل كخالصه فيجوز بيعه بجنسه متصلا ذكره في الهداية ويجوز البيع بالفلوس النافقة  
 ان الرأية كالنقد وان لا يتعجل بالتعجيل كالنقد لانه لما صارت ثمنيا بالاصطلاح اخذت حكم النقود  
 الموضوع للتمنية فلا يتعجل في العقد فلم ان يعطى غيرها وان عتيها لانه التعجيل يحتمل ان يكون لبيلا  
 قدر الواجب ووصف ان يكون تعلق الحكم بعينه فلا يبطل الاصطلاح بالتمثيل الا اذا قال لا ردنا تعلق  
 الحكم بعينه في يتعلق العقد فكدت الفلوس فالحلاف بعد الاثمة كما في كساد الفلوس على التحويل  
 الذي سبق في كساد الخاب الفلوس كما انطوطا له ولو استوفاهم اي الفلوس فكدت يرد عتيها لانه طائفة  
 قائمة اتفقا فان ملكت فعليه مثله عند ايه صيغة رجالة الردود في القرض جعل عتيه المقبوض  
 على والا يلزم مبادلة جنس جنس سنة وانه دراهم فلا يشترط فيه الزاوية وقال لا يجب عليه رد قيمتها لانه تعذر  
 ردها كما قبض لانه المقبوض كان ثمنيا والرد ليس بشئ لكن عند ايه يوسف يجب قيمتها بوج القرض وعند  
 محمد قيمتها بوج الكساد قالوا هذا القول انظر للمستوفى لانه قيمتها بوج الانقطاع اقل وقول ايه يوسف  
 ايسر لانه قيمتها بوج القبض معلومة ويوج الكساد لا يوج الا رج وفي المشتق لو كانت الفلوس ثمنيا  
 رفضت او غلت قبل القبض قال ابو يوسف عليه قيمتها من الدراهم بوج وقيل البيع ولا يجوز البيع بغير  
 النافقة من الفلوس ما لم يعين لانه بالكساد صارت سلعة فلا بد من تعيينها ومن اشترى بنصف  
 درهم فلوس او دنانير فلوس او قيراط فلوس او على ان يعطى عوض ذلك الثلث فلوسا الدائنة سد  
 الدرهم والقيراط نصف الدرهم ذكره في البحر جاز البيع وعليه اي على المشتري من الفلوس ما يعطى في  
 مقابلة ذلك الثلث ما يباي بنصف درهم او دنانير او قيراط منها اي الفلوس وكذا جاز لو قال بثلاث دراهم  
 او ربع او اشترى بدرهم فلوس او بدرهمين فلوس لانه التبايع بهذا الطريق متعارف في  
 القليل معلوم بين الناس لا تفاوت فيه فلا يودي الى النزاع واقتصر المصنف على ذوة الدرهم وهو  
 المتفق عليه واختلف فيما فوق فعند محمد لا يجوز وعند ايه يوسف يجوز في الطل وهو الاصح كما في الطائفة  
 والحنفية وقال زفر لا يصح في الطل لانه الفلوس عديدة وتقدرها بالدائنة ونحوه ينبي عن الوزن ولنا  
 ان الثمن هو الفلوس وهي معلومة ولو دفع المصير في اي طرف درهما وقال اعطني بنصفه اي الدرهم  
 فلوسا واعطني بنصفه نصف الدائنة فد البيع في الطل في الفلوس وفيما يقابل الغلته عند ايه صيغة درهم



للمرور الرجاء وعندهما مبيع في الغلوس وبطل فيما يقابل الغنصه واصل الخلاف ان العقد يتكرر عنده  
بتكرار اللفظ وعندهما بتفصيل التمهيد ذكره في مبيع الغنصه ولو كرر اعطى ان لو قال اعطى بنصفه نصفا  
الاجبة مبيع العقد في الغلوس اتفاقا لانه العقد تزق بتكرار الاعطاء كذا قالوا لكن فيه اشكال لانه قوله اعطى  
مساوئ كلفظ بفتح وبالمساوئ لا ينعقد المبيع فكيف يتكرر بتكراره لعل الوجه ان يقال تكرار اعطى يدل  
على انه مقصود تزق العقد فحل على انهما عقد اعتد به فتكراره صار لمبيعين ولو قال اعطى به  
ان الذي هم نصف درهم فلولس وتصطامن الغنصه الاجبة مبيع في الظل اتفاقا والنصف الاجبة بمثل ان  
يكونه بمقابلته مثل الغلوس بالباقي لانه قابل الدرهم كما يباع من الغلوس بنصف درهم ونصف درهم  
الاجبة فيكون نصف درهم الاجبة بمقابلته الغنصه وهو مثله ونصف درهم وجهه واخراد بالباقي بمقابلته  
الغلوس وفي التوزيع الاموال مثله الاول ثم بطل حال وهو التقدير والثاني مبيع بطل حال كالشباب  
والدواب والثالث ثم مبيع مبيع مبيع مبيع كما هي الحيات فانما ان اتصال بها في ثمه والا فمبيع وانما  
الغلوس فان كانت رايحة الحقت بالثمه والا الحقت بالسلمه وفيه من حكم الممنوع عند الشرايط وهو  
في ملكه العاقد عند العقد وعدم بطلان العقد بطلان الثمن ويصح الاستبدال به في غير الفرق والسلم  
وانما فيها فلا يجوز وحكم المبيع فلا بد من طل ما ذكر في شرط وجود المبيع في ملكه في لو باع ما ليس في ملكه  
ثم اشتراه وسلم في يده ويبطل العقد بطلان المبيع قبل القبض ومن حكمها وجوب التساوي عند  
المقابلته بالجنس في القدورات كما تقرر كذا في مبيع الغنصه

**الكفالة** هي في اللغة مطلق القم قال الله تعالى وكفلا زكريا اي ضمها اليه ونحوه وقربا بتدبير الله  
ونصب زكريا اي جعله كافلا لها وضامنا لمصالحها وفي الشرع ذمة اي ذمة الكفيل المذمة اي  
المذمة الاصيل في المطالبة فقط فيكون الدين باقيا في ذمة الاصيل كما كان سواء كان المطلوب  
من احد هما هو المطلوب من الآخر كما في الكفالة بالمال او لا يكون كما في الكفالة بالنفس فانه  
المطلوب من الاصيل فيها هو المال ومن الكفيل النفس واللفظ المطالبة ينقضي بها لا في الدين كما  
ذهب اليه بعض المشايخ من انما في ذمة المذمة في الدين بناء على ان المطالبة الدين فرع ثبوت ولا  
يتصور الرجوع بدونه الاصل والاول هو الاصح لكن لا لانه في وجه في الشرع ان يجب دينان ولا  
يتصور الا احدهما لانه منقوضا بحمله مبيع الكفيل كمن اقر على ما يات به بل لانه لا ينتظم الكفالة  
بالنفس والكفالة بالحياة والكفالة بفعل وانما وجوب المطالبة بدنه غيره فمحمود كما في الكفالة  
بالثراء ولا يصح الكفالة الا بملك التبرع به لا يكون مطلقا لانه عقد تبرع ابتداء فلا يصح

فلا يصح من القبيح والمجنون والعبد لانهم لا يملكون التبرع لحد الاهلية لكن العبد يطالب بعد الصق  
في الخلاصة وهي فراه بالنفس وبالمال وقال الشافعي لا يجوز الكفالة بالنفس اذ ليس للكفيل ولاية  
عليه غيره في تسليم خلاف الكفالة بالمال لانه ولاية على مال نفسه ولنا ما روي ان ابي طلحة رفته تعالى  
عنها ضمن نفسي على رفته الله تعالى عنه ومنه فامع موعر رفته الله تعالى عنه والضمية رفته تعالى عنه فامع  
وتسليم الكفول به مقدور له بان يعلم مكانه فيخلف بينه وبينه او بان يستعين باعدوان القاضي فالاول لا ينعقد  
بكفالت بنفسه او برقبته او نحوها مما يعجز به عن البدل كراسه ووجهه عنه ولا يصح بما لا يعجز به عرفا  
عنه كما اذا قال كفلت بيده او برقبته او نحو ذلك شايخ من كنفه وثله ووجهه لانه الكفالة لا  
تجوز في ذكر الجزاء الشايخ كذا ذكر طحا وتمعن بمحنة لانه في مبيع فيها او هو على لانه على الموصوب في مبيعة  
الزواج او انما تجي بمبيع على في التثاثر فانه قال له عندي هذا الرجل او قال دع الى كانه كفالة  
والا بمعناه او انا به زعيم او قيل به لانها مبيع الكفيل لا ينعقد الكفالة بانما ضامنا بمعرفة هذا المبيع  
وعند ابي يوسف يصير ضامنا للمعروف لانهم يريدون به الكفالة ووجه ما ذكر ان التزم معرفة دون المطالب  
فصار كانه التزام دلالة عليه او قال او قفل عليه وقال الفقيه ابو القاسم هذا القول من ابي يوسف في  
مشهور الظاهر ما عنده في فرائد الواقعات وبه يفتي اي بظاهر الرواية ذكره في فتح القدير وفي الخلاصة  
وعليه الفتوى ولو قال انا ضامن لتعريفه او على تعريفه اختلف المشايخ والوجه التزم ذكره في فتح القدير  
ولو قال لوجه يؤخذ به لانه يعجز به عن الجزاء بخلاف ما لو قال انا اعرفه حيث لا يكون كفلا ذكره في الزاوي  
الوجهين وصح ان كفيلا واكلز وجب فيها ان في الكفالة بالنفس احضار الكفول به وهو النفس هنا  
اذا طلبه الكفول له اي الذي قاله في كفه حيث هذا اذا لم يظهر غيره وانما اذا ظهر فلا يجس الا ان لا يحال  
بينه وبين الكفيل فلما زنه ويطلبه ولا يحال بينه وبين اشغاله وان عيقه وقت تسليم لانه قبله في  
ذلك الوقت اذا طلبه الكفول له لانه التزمه كذلك فانه سلم قبل ذلك الوقت برئ وانما يقبله الكفول له  
فانه غاب الكفول به وعلم مكانه اتمه الحاكم مدة ذهابه وايابه فانه مضت المدة ولم يكره جسم الحاكم  
لانشاءه عن ايقاض ما وجب عليه ولكن لا كس اول مرة في يظهر مظهر لانه جزاء الظلم وهو ليس بظالم  
قبل الظل وانما غاب ولم يعلم مكانه لا يطلب به لانه عاقر ان ثبت ذلك بتصديق الطالب او بينة  
اقام الكفيل ذكره في التوزيع وتبطل الكفالة بالنفس بموت الكفيل كصول العجز المانع عن تسليم المظلة  
له بعد موته وورثته في يلقفوه بشئ وانما يخلعون فيماله لا فيما عليه ولا يتبع الكفالة باعتبار ركنه  
لانشاء استيفاء النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال فانه الكفالة بالنفس لانه الكفيل بالمال اذا



ما لا تبطل كفاية لانه كل ما بعد موته على فم من ماله ثم يرجع الورثة على المكفول عنه ان كان له  
باروه وكان الدين حالاً فان لم يكن له مال ولا اهل ولا ائلا كان له دينه بموته المكفول  
به ان يموت النفس المطلوبة لا تمنع التسليم ولو كان النفس المكفول بها عبداً اراد به دفع ثمن  
ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه لزم قيمته هذا اذا كان على العبد مال مطالب به وكفل بنفسه بل  
اما اذا كان المدعي به نفس العبد لا يبرأ ويضمن قيمته ثم في الخلاصة دون موت المكفول  
لا يبرأ بموت الطالب بل يطلب وارثه او وصيته ان كان الورثة صفاراً الكفيل فان سلم  
الى بعض الورثة برئ منه خاصة وللباقيين مطالبة باحضاره وكذا اذا سلم الى احد الوصيين  
يبرأ منه وللاخر مطالبة كذا في السراج نقلاً عن الشافعي ومن الغريب ما في الفقه الوهابية  
وعزاه في الشرح الى النفس انما تبطل بموت الطالب والمكفول في المذهب خلافاً في فروق  
الكرايسية الكفالة على الكفالة جائزة وموت الاصيل يبطلان وموت الكفيل الاول يبرأ  
الثاني والحدالة بعد الحدالة تبطل الحدالة الاولى لان الكفالة للثبوت والثانية تزيد  
والحدالة نقل ومما لا يجتمع ذكره في البحر والنفيل اذا سلم الى المكفول بنفسه ان كفل  
له حيث تمكن خاصة وان لم يقبل اذا دفعه اليك فانما يبرأ لان موجب الدفع اليه البراءة فتعينت  
وان لم ينص عليها كالتوبة اذا سلم الدين والغاصب اذا سلم المصوب والبايع اذا سلم البيع  
وكذا يبرأ الكفيل بتسليم وكيل الكفيل او رسوله اليه وانما قلنا ذلك لان رسوله الاخره كالاجنبي  
بتسليم المكفول به نفسه كقالة قتيبة في الجميع فان شرط تسليمه في مجلس القاف في سلم في الشوق  
او في مرقا لا يبرأ والخمار في زماننا ان لا يبرأ لهما وان الناس في اقامة الحق وهو قول زفر  
على الاختلاف في بلدة لم يعتادوا زرع الخرم من يد الخرم كذا في التتارخانية وهذه احد  
المسائل التي يغني فيها بقول زفر ومنها قعود الخريف في صلوة كقعود المصلي في صلوة في  
الشمس ومنها سماع البينة من اراءة الغائب بقر القاف لما نفعه ومنها ان الوكيل بالخصم  
لا يلزم القبض ومنها تفريق التأي اذا سمي به السلطان وغرته شيئاً ومنها ان رؤية البينة  
من الصحن لا يكفي بل لابد من رؤية داخله ومنها ان رؤية ظاهر الثوب مطوية لا يكفي بل لابد من  
نثره في سبع وليس اراد الحد وان سلم في مرقا غير الحد الذي كفل فيه لا يبرأ عند هذا  
ان سلم في الحد الذي كفل فيه برب الا فلا يبرأ عند هذا وبه عند الامام ان كان فيه سلطان  
او قاض وكان الكفالة غير معتدة بمرقا فلا يبرأ اتفاقاً واذا شرط تسليمه عند القاف

من شرط تسليمه عند القاف

فلم عند القاف او شرط تسليمه عند هذا القاف فلم عند قاض او جاز كذا في التتارخانية وان سلم في  
برية او في السواد لا يبرأ وكذا لا يبرأ ان سلم في التجر او قد جسد غير الطالب قيل هذا اذا كان التجر  
سجى قاض او قاض كفل بنفسه على انه ان لم يواف به عند الزم عليه فلا فاشفق لانه تخليق سبب  
وجوب المال بالخط فلا يجوز طابعه ولنا ان تخليق لوجوب المطالبة لا لوجوب المال فلا شبهة له  
بالبيع فيصير كذا في التبيين وان مات المكفول عنه ولا يبرأ من كفاية النفس لعد سبب البراءة  
ومن ادعى على امرأة ديناً ببيتها ان يتقاضاها على وجه يصح الدعوى او يبينها فكفل بنفسه على  
على انه ان لم يواف به عند فعله المرأة فلم يوف به عند الزم المرأة وهذا عند ما خلافاً في قول عد  
الجواز عنده بناء على انه اطلق المال ولم يقل ان على المدعي عليه فعل هذا الفرق بين بيان المدعي  
المال وعدم بيانه وقيل بناء على انه لم يبق المدعي في صحة الدعوى فلم يستوجب احضاره المدعي عليه  
المجلس القاف فلم يصح الكفالة بالنفس فلا يجوز الكفالة بالمال لا بتسليمها فعلى هذا انما يتبع  
تكون الكفالة صحيحة ولما ان يراد بالمال المقدار المحمود فانه بعد المدعي فظاهر وان لم يبينها  
فبعد ذلك ان يبين بلحق البينة باصل الدعوى فصح الكفالة بالنفس وترتب عليها صحة  
الكفالة بالمال ولا يجزى على اعطاء كفل بالنفس في حد فانه كانه وقصاصه عنده لا طلاق قوله  
عليه الصلوة والسلام لا كفاية في حد فانه كانه وقصاصه عنده لا طلاق قوله  
الوضع وفي التتارخانية يجوز للقاف ان يطلب فيه كفيلاً ذكره في الحاشية فان سمى نفسه به ان اعطى كفيلاً  
برضاه فيما صح قلنا في البدايع ويجوز الكفالة بنفسه من عليه القصاص في النفس وملكه وملك القف  
والسرة اذا بذلها المطلوب بلا خلاف بين اصحابنا هو الصحيح وقالوا في القصاص وحق القذف  
دونه غيرهما لان الغالب في القصاص حق العبد وكذلك في القذف حق العبد بخلاف الحدود والحالة  
لأنما خفض حق القذف والحق الترتابي حق السرة بهما في جواز التكفيل بنفسه ما عليه اجماعاً وفي  
الاصار عليها عند هذا وجعله من حقوق العبد لكونه الدعوى فيه شرطاً بخلاف غيره لعدم اشتراطها  
ولا يجب الحضور بسببها فاذا لم يكفل عنده يلزمه اتي القاف من محله فانه بره والآخر سببه  
وليس تخيير الجبر عند هذا الجبر بالحبس وغيره من العقوبة وانما هو الار بالملزمة وان يدور معه  
حيث دار فانه شهد عليه مستورا في حد او قود جس وكذا يجب ان شهد عدل واحد يعرف القاف  
بالعدالة لانه الجس هنا التهمة الغادر وشهادة المستورين يصلح للحكم به فيصلي لاثبات التهمة وفيه  
الواحد جهة في الديانات والمعاملات فيثبت بشهادة الواحد التهمة وان لم يثبت به اصل الحق والجس



بهم الغادر مشروع لانه عليه الصلوة والسلاح حسب رجايتهم بخلاف دعوى الاموال حيث لا يجب فيه ما  
لم يثبت لانهما نية عقوبتهما فلا يثبت الاخر كما قد نفي وفي الزمر معزيا الى الاجناس في التعزيز لا يجب  
في سأل عنه عدالة التهود ويقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال ويجوز فيه  
العفو يصح فيه الكفالة وهو في حق الآدمي وفي رواية راجع يوسف رواية عبد الله سماعة في الذي يجمع  
الحزب ويترك الصلوة اجبه واؤديه ثم اضره ومن يمتهم بالقتل والترفه وفرب الناس  
فانه اجبه واقلده في التجهاد ان يتوب لانه لشر هذا على الناس وشر الاول على نفسه فلا قالها  
في الجبس في الحدة والهدوء في رواية وفي رواية اخرى عكس ولا يكفل وصح الرهن والكفالة بالخراج  
لان دين مطالب به يمكن الاستيفاء بخلاف الزكوة لانها ليست بدين مآثر في كتاب الزكوة انما هي الزكوة  
بل لانها ليست من الدين بل مطلقة سقطها بالموت والكفالة بالمال صحيحة ولو كان المال مجهولا  
اذا كان ذلك المال دينيا صحيحا وصحها بالاجماع وصحت مع جهالة المال لبنائها على التوسيع فلذلك  
جاز لشرط الخيار فيها اكثر من ثلثة ايام والدين الصحيح ما لا يقطع الا بالاداء او الابداء فلا يصح  
ببديل الكتابة لانه يقطع بدونها بالتعجيل وكذا لا يجوز بديل التعجيل عنده فلا قالها في الترافع  
مع انه لا يقطع اذ هو لا يقبل التعجيل وكذا لا يصح بدين على ائنة المكاتب او عبده لانه من دخل  
في كتابته فهو مكاتب لم يلا هذه في البرازية بخلاف ارش النبي وقطع الطريق فانه دين صحيح  
فصحته وفي من الغفار وما يشغل على هذا الاصل الكفالة بالنفقة المفروضة غير المستدانة  
فانما يصح مع انه دين النفقة ليس على ما ذكره من التفسير لانها سقط بموت احداهما وبطلان  
والم اره من لجاب عن هذا والظاهر انه افد فيه بالاستحسان للحاجة اليه لا بالقياس وقيد جهالة  
المال احتراز عن جهالة الاصيل والكفول له فانما مانعة واطلق صحته فشميل كل من عليه المال  
فرا كان او عبدا ما دوننا او محجورا صبيبا او بالغار رجلا او اداة سالما او ذقيا وكل من له المال  
لكن في البرازية الكفالة للمصطفى التاجر صحيحة لانه يترج عليه وللمصطفى العاقل غير التاجر روايتان  
افتراف في انفع المسائل انما تصح بقبول وليه بتكفلت عنه متعلق بصحي بالمثل المعلوم  
او بالمال عليه مثال المجهول او بما يدرك في هذا البيع ويصح هذا في الذرك وفيه من الحقوق  
لانه يضمن للمشتري رد الثمن اذا استحق المبيع وفي البرازية وان استحق المبيع وله كفيل بالدرك  
لا يرجع على الكفيل ما لا يجب على البايع فبعده هو بالخيار ولا يرجع على الكفيل بقيمة البناء والغرس  
وفي الترافع فاذا استحق المبيع كان للمشتري ان يخام البايع او لا فاذا ثبت عليه استحقاق المبيع كان

كان له ان يأخذ الثمن من ايها شاولين له ان يخام الكفيل اولا في ظاهر الرواية وعنه ابو يوسف ان ذلك  
واجمعا ان البيع لو ظهر من امانه له ان يخام ايها شاولين له ان يخام الكفيل اولا في ظاهر الرواية وعنه ابو يوسف ان ذلك  
والعلمية تثبت بكونه الشرط سببا لوجوبه كشرط وجوب الحق نحو ما بيعت فلانا او ما غصبك  
ما ذاب لك واذا استحق المبيع فعلى ان يكون الشرط مكملا للاستيفاء كما قال وكشرط المكان  
الاستيفاء نحو ان قد زيد هو المكفول عنه العاقل لئلا فانه قد دونه سبب موصل للاستيفاء  
ومفهومه انه لو علقها بقدر زيد الاضحية لم يصح وظهر ما في القضية الصحيحة على الاصح قال فيها لا  
يصح التعليق بشرط غير مآثر كدفع الفل والدار وقدر زيد الاية الاصح ما ذكر ابو نضر انه يصح  
بقدر زيد ذكره في النسخة وهو باطلا لانه شامل للجنبه ولكن في العناية فيكون بكونه زيد مكفولا  
عنه لانه اذا كان اجنبيا كان التعليق كما في سبب الزمى وهكذا في فتح القدر والحق انه لا يلزم  
ان يكون مكفولا عنه قال في البايع لانه قد دونه وسبب الاداء في الجملة يجوز ان يكون  
مكفولا عنه او مضاربه او بكونه سببا لتعذر الاستيفاء وكشرط تعذر الاستيفاء نحو ان غاب  
عن البلد زيد فعلى ما عليه من الدين وان علقها بشرط الزمى او ادمى بشرط الشرط المحض ما  
ليس بتعارف كسبب الزمى ونحوه المحط بطل التعليق لانه تعليق بالحظر فلا يصح كايصح لانه  
لا يصح التعليق وتصح الكفالة كما ان لا يصح التأجيل وتصح الكفالة اذ جعل الاجل فيها لم يجر  
الزمى قال القاضى ابو زيد في الاسرار لا خلاف في الكفالات انما تبطل بالشرط المحض لا يقال ان الكفالة  
كايصح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسدة لاننا نقول نعم لا تبطل بالشرط الفاسدة لكن تبطل  
بالشرط الغير المتعارف وبطلانها في الصورة المذكورة ليس لغاى الشرط المذكور بل بكونه  
غير متعارف على اقصي عنه قاضيان في الزمى الجاني الصغير حيث قال ان الكفالة بالمال تترج ابتداء  
بمنزلة الوصية صح لا تبطل بالشرط الفاسدة معاوضة في الثانية لانه يرجع على الاصيل بما كفل به  
الاداء اذ كفل بانه فيكون بيعا في الزمان الثانية والبيع لا يكتل التعليق والوصية كتملة فقلنا  
بالشهرس وقلنا بانها يكتل التعليق بالشرط المتعارف ولا يكتل بما ليس متعارفا كدفع الفل والدار  
وبهذا انضج ما في قول المصنف تبعا لصاحب الهداية والكافة وغيرها وكذا بطل التعليق ان جعل  
احدهما ان سبب الزمى او محجورا صبيبا او بالغار رجلا او اداة سالما او ذقيا وكل من له المال  
الزمى فتصح الكفالة ويجب المال حالا وللطالب مطالبة ان شاء كفيله واصيله ومطالبتهما  
الا اذا شرط براءة الاصيل فنكون الكفالة حوالة كما ان حوالة بشرط عدم براءة الخيل كعالة لانه



الاعتبار للمعنى دون اللفظ ولو طالب احداهما لمطالبة الآخر لان المطالبة بالكفالة لا تنتهية التملك  
الكامل اذا اختار تضييع احد الغاصبين لا ينتهية التملك منه عند قضاء الغايه فلا يكتفى بالملك  
لثبته فان كفل بماله بان قال تكفلت بمالك عليه فبرهن المكفول له على الفلز ان الكفيل وان لم يبرهن  
المكفول له صدق الكفيل فيما اقر به مع يمينه على نفي الزيادة على العلم لا على التثبت والاصل في اقراره  
بالقرع على نفسه فانه لا ينعقد قوله ان الكفيل لعدم ولايته عليه والاقراء على الغير لا ينعقد الا اذا كان  
عن ولاية فان كفل بلا اقره لا يرجع عليه بما ادى عنه لانه مبرع بادائه والمبرع لا يرجع وفيه خلاف لما  
ولو اجازها ان الكفالة فيما اذا كفل بغير اقره المكفول عنه لانه الكفالة لزمت ونفذت عليه بغير اقره  
للمبرع فلا ينعقد موصية له كذا في الكافة وهذه اذا اجاز بعد المجلس اما اذا اجاز في المجلس فانه تضييع  
موصية للمبرع كذا في العادة وانما اقره والآخر غير صبي محج عليه وغير عبد محج عليه وانما قيدناه  
لان الآثار اذا كانت صبي او عبد محج من لا يرجع الكفيل عليه لانه الا بالكفالة استوفاه منه و  
استوفاهما غير محج والكل انما لا يكفل بالتزامه فيكون مبرعا فيه وانما اذا كان حادونا لهما  
يرجع الكفيل عليهما لانه اقرهما صبي وان لم يملك ان يتكفلا يرجع الكفيل بما ادى عليه لانه ادى دينه  
عليه باره معناه اذا ادى ما ضمنه انما اذا ادى خلافه كان الدين المكفول به صيدا فادى ردنا او  
بالعكس يرجع بالمال المكفول به لا بما ادى لانه ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالدية  
او بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثه او وبيه له حال حياته وهي جائزة للكفيل وان كانت لا تجوز  
لغيره عليه الدين لانه ينقل الدين اليه مقتضى الهبة ضرورة وله نقله بالحالة او جعل له ينسب للضرورة  
بخلاف المأمور بقضاء الدين فان يرجع بما ادى ان ادى ادى من الدين وان ادى اجدد في يرجع الا  
بالدين لانه حق رجوعه انما هو بالاداء باره ولذا لا يملكه لو ذهب له فيرجع بما ادى حاله بخلاف اقره  
بالزيادة او كمن اقره ولا يطالبه ان لا يطالب الكفيل الاصيل قبل الاداء قبل ان يؤدي المكفول به  
الاصيل فانه لو رجع الكفيل بالمال من جهة الطالب فله ان الكفيل ملازمة اي الاصيل فتح يخلصه وان  
الكفيل فله حصة ان الاصيل لانه حقه ما حقه من حصة فيعادل بماله وهذا مقتيد بما اذا كانت الكفالة باره  
كما في البرازية والا فلا يلزم الاصيل لانه ما دله ليخلصه وقيدته في التراجيح الوتران ايضا بما اذا لم يكن  
على الكفيل للمطلوب دين مثله والا فلا يلزمه ويرأ الكفيل باداء الاصيل لانه برأه الاصيل تنجب  
برأته لانه لا دين عليه في الصحيح وانما عليه المطالبة فيستحيل بقاؤها بلا دين كذا ذكره الزيلعي  
تبع الهداية وظاهره ان العادل بان الكفيل عليه دين لا يبرأ باداء الاصيل عنده وليس كذلك

وليس كذلك بل يبرأ اجماعا لانه تعدد الدين عند الغافل به حكم فيسقط باداء واحد وان ابرأ  
الطالب الاصيل او اقر عنه اي الاصيل بان اقر دينه برأ الكفيل في الصورة الاولى وتأخر  
الدين عنه ان الكفيل يحسن يتأجل في حق ايضا لانه ليس عليه الا المطالبة وهي تتبع للدين  
فيسقط بسقوطه ويتأخر بتأخيره وان ابرأ الكفيل او اقر عنه لا يبرأ الاصيل لانه عليه المطالبة  
وبقاء الدين على الاصيل به وتأخره ولا يتأخر عنه اي الاصيل اعتبارا للابرا الموقت بالمعقوبة  
فان كفل بالدين الى ان مؤقلا في وقت يتأجل عن الاصيل ايضا كما يتأجل عن الكفيل لانه لا  
مطالبة مع الكفيل حال وجود الكفالة فانصرف الاجل الى الدين ذكره الزيلعي ولو صالح الكفيل  
الطالب عن الف على مائة برأ اي الاصيل والكفيل لانه اضاف الصلح الى الف الدين وهي  
على الاصيل جزاء عن شحانة وبرأه تنجب برأه الكفيل ثم برأ جميعا من المائة باداء الكفيل  
ويرجع الكفيل بمائة المائة فقط دون الاصل ان كفل باره وان صالح عن الف كمن اقر  
يرجع بالف لكونه مبلوفا فملكه فرجع بالالف وان صالح الكفيل على موجب الكفالة بره هو دون  
الاصيل لانه هذا الصلح ابرأ للكفيل عن المطالبة فلا تنجب برأه الاصيل وان قال الطالب للكفيل  
بالاداء برئت المائة المال يرجع على اصيله لانه البرأة التي ابتداءها من الكفيل وانتهت بها  
المطالب لا يكون الا بالاداء فكانت قال برئت بالاداء المائة فيرجع بالمال على الاصيل ان كانت الكفالة  
باره وكذا في برئت عنه ابي يوسف خلافا لما في البرأة تكون بالاداء والابرا فيثبت الاداء  
والبرجع الكفيل بالثقة والابو يوسف انه اقر بالبرأة التي ابتداءها من المطلوب وهي بالاداء فيرجع وهذا  
اذا كان الطالب غائبا فان كان حاضرا يرجع بالبيان اليه لان الاجمال جاء مع جهة كذا في لزوم الجاهل الصغير  
وغیره وفي قول الطالب للكفيل ابرأ انك لا يرجع الكفيل على الاصيل بشئ لانه هذا يكون اسقاطا  
لاقرارا بالاداء قوله لا يرجع يشترط سقوط عن الاصيل فالاول في ابرأ انك يسقط عنه لانه الاصيل  
وان كان الطالب حاضرا الى هذا اذا كان الطالب غائبا وان كان حاضرا يرجع اليه في البيان في الكل  
لانه هو المحل ولا يصح تعليق البرأة على الكفالة بالمال بالشرط كسائر الرأى لما فيه من معنى التملك  
المطالبة وهي كالمال لانها وسيلة اليه والتمليك لا يعقل التعليق والحق في القيد لانه عليه المطالبة  
دون الدين في الصحيح فكان اسقاطا محضا كالطلاق ولهذا لا يرتد ابرأ الكفيل بالرد خلاف  
الاصيل كذا في الهداية وظاهر ترجمته بناء على الصحيح كما ذكره في البحر وفي المراجع قبل الخراج  
بالشرط الشرط المحض لا منفعة للطالب فيه اصلا كقول الدارمي الغد لانه غير متعارف اما اذا



كان متعارفاً فانه يجوز كما في تعليق الكفالة بما في الايضاح لو كفل بالمال والتف وقيل ان وافيتك  
 عند انابر من المال فوافاه غدا يبرأ من المال فقد جوز تعليق البراءة عن الكفالة بالمال وكذا اذا علق  
 البراءة باستيفاء البعض يجوز او علق البراءة عن البعض بتجديد البعض يجوز ذكره في مسقط شريح الاسلام  
 فعمله ان اراد بالشرط بما هو غير متعارف واختلاف الروايتين في صحة التعليق محمول على هذا اذ روية عدم  
 الجواز فيما اذا كان غير متعارف ورواية الجواز فيما اذا كان متعارفاً كعبارة المصنف لاتساعه كما  
 لا يخفى وقدنا الكفالة بالمال احترازاً عن كفاية النفع فانه يصح تعليق البراءة فيها على تفصيل مذكور في  
 الحاشية قال اذا علق براءة الكفيل بالنفع بشرط فهو على وجه ثلاثة في وجه يجوز البراءة ويبطل الشرط  
 نحو ان يكفل رجل بنفس رجل فابراه القالب من الكفالة على ان يعطيه الكفيل عشرة دراهم جاز  
 البراءة ويبطل الشرط وان صالح الكفيل المكفول له على مال ليربره عن الكفالة لا يصح التعليق ولا  
 يجب المال على الكفيل ولا يبرأ عن الكفالة في رواية الجايح واحد من روايتي الحوالة والكفالة وفي  
 رواية اخرى يبرأ عن الكفالة وفي وجه يجوز البراءة والشرط وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل  
 وبما عليه من المال بشرط القالب على الكفيل ان يدفع المال المطالب ويبرأ عن الكفالة بالنفع جاز  
 البراءة والشرط وفي وجه لا يجوز طلائها وصورة ذلك رجل كفل بنفس رجل فاقصة بشرط القالب  
 على الكفيل ان يدفع اليه المال ويرجع بذلك على المطلوب فانه يكون باطلاً ولا يجوز الكفالة بما  
 تعدر استيفاءه من الكفيل كالحمد ودو القصاص المراد بنفس الحية والقصاص لان شرط الكفالة  
 كون المكفول بمقدور التسليم من الكفيل وهذا ليس كذلك لانه النية لا تجزى في المعقوبات  
 واتما قلنا بنفس الحية والقصاص احترازاً عن الكفالة بنفس من عليه الحية والقصاص فانه يجوز  
 حرمه في النية واثار اليه في الهداية وذكره في البحر في قال وقد مناه ان لا يجوز بنفس من عليه في  
 احد ود الخالصه وتجوز ايضا بالاعيان المضمونة بغيرها كما يبيع اراد الكفالة بما ليه وذلك لانه  
 ماله غير مضمونة على الاصيل فانه لو ملك ينفخ البيع ويجب رد الثمن وان الكفالة بتسليم  
 الجميع قبل القبض فيصح لكن لو ملك لا يجب على الكفيل شيء بخلاف الثمن لانه دين يمكن الاستيفاء  
 من الكفيل كسائر الديون والحر هو ان يملكه لانه يملكه بعد القبض الى الراس فهو غير  
 مضمون على المخرن بنفسه وانما يسقط دينه اذا اهلك فلا يمكن ايجاب الثمن على الكفيل وهو ليس  
 بدواج على الاصيل اطلقه فشمع ما اذا ضمن الرهن على المخرن للرأس وعكسه كذا في جامع النصوص  
 ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمختار ومال المضاربة والشركة قال صاحب التمه

التمه - اما الكفالة بالاعيان في احوال ثلاثة احدها الكفالة بعين هو امانة غير واجب التسليم كالوديعة ومال  
 المضاربة والشركة ومن لا تسلم اصلاً والثاني الكفالة بعين هو امانة لكن واجب التسليم كالحارية والمختار  
 في يد المختار وكذا العين المضمونة بغيره كالمبيع قبل القبض مضمون بالنفع وكالرهن مضمون بالدين والجواب  
 في الحال واحد وهو انه لا يصح الكفالة بتسليم العين فني ملك لا يجب على الكفيل قيمة العين والثالث العين  
 المضمونة بنفسه كالمقصود والبيع بيعاً فاسداً والمقبوض على سحر الشراء تصح الكفالة ويجب تسليم  
 العين مادام باقياً واذا اهلك يجب عليه قيمة مع ثبت الغصب بالنية او بالاقرار ولا بالجل على دابة معينة  
 متبارة له او خدعة عبد معينة متبارة له لا يلحق عن التسليم لانه استحق الحل على انه معينة ولا قدرة له  
 على تسليم دابة الخ ولو اعطى دابة اخرى لا يستحق الا اذ لا يبرأ منه بغير المقصود والآثر ان المولى لو حله  
 على دابة اخرى لا يستحق الا اذ لا يبرأ منه بغير المقصود والآثر ان المولى لو حله  
 الحل على دابة نفعه والحل هو المحقق كذا قالوا ويرد على التعليل الاول انه موجب ان لا تصح  
 الكفالة بتسليم دابة معينة متبارة مع انما صحى على ما ورد قالوه ما في البدايع وهو انه في الاول  
 الجواب على الامر فعل تسليم الدابة دون الحل فممكن الكفالة بالحل ككفالة مضمونة على الاصيل فلم  
 يجر وفي الثاني الجواب عليه فعل الحل دون تسليم الدابة فحالت الكفالة بالحل ككفالة بنفس هو  
 مضمونة على الاصيل فجازت ولا عن ميت بعد موته مغلس بان لم يترك مالا وعليه ديون هذا عنده  
 خلافاً لما فانه عند ما صحى ما روى انه انما تجازة فالح عليه دين قالوا نعم فامتنع من الصلوة  
 عليه فكفل ابو قتادة فصنع عليه ولانة الدية كما ثابتا في صيغة فلا يسقط الا بالايضاح او  
 الابراء وانما في سبب الوجوب وبالموت في تحقق واحد منها فلهذا ابو اذ ذبح في الآخرة ولو  
 تبرع انسان بقضائه جاز وكذا يسقط اذا كان به كفيل ولو انه كفل بدينه ساقط لانه لمات ولم يترك  
 مالا ولا كفيل يسقط في الحال الدنيا فلا تصح الكفالة وانما صحى التبرع به بناء على انه باره في حق  
 صاحبه لانه سخط على المديون فمروية فيتقرب بغيرها فينظر في حق مديون عليه دون ماله والجواب  
 ما الحديث الشريف انه يحتل الاقرار على كفالة سابقة والانشاء والوعد وحماية الفعل لا يجوز  
 اطلاقه فشمع ما اذا كان الكفيل اجنبياً او وارث الميت ولو ائنه كما في البحر وانما قلنا بعدم موته  
 لانه لو كفل في حياته ثم مات مغلساً بطلت الكفالة وكذا لو كان به رهن ثم مات لا يبطل الرهن وفي  
 به في الحواشي ولا تصح الكفالة بلا قبول الطالب وهو المكفول له او ما يقو مقامه من وكيل او فوضو  
 في المجلس لانه تعرف في حق المكفول له فلا يصح الا بقبوله ورضاه وهذا عند ما وقال ابو يوسف

ولا بد من  
 غير صحيح  
 عند التماس  
 حرمه  
 او عند ذلك  
 بدل التعانة  
 عند الامام







الدار ملك لا يبيع دعواه بعد ذلك لانه الكفالة لو كانت مفروطة في البيع فتمام بمقبوله ثم بالتدعوى سعى  
في نقض مائة من جمته وان تكن مفروطة فيه فالمراد بها الحكم بالبيع وترغيب المشتري فيه فلا يرغب فيه  
دون الكفالة فينزل منزلة الاقرار بملك البائع والمراد بكونها سليما انها تصديق من الكفيل بانه  
الدار ملك البائع ثم لو ادعى الكفيل الدار بنفسه على المشتري لم يسمع دعواه لانه لو تمت يرجع المشتري  
عليه حكم الكفالة فلا يفيد كذا في النهاية وفي الخلاصة من سعى في نقض مائة من جمته لم يعتبر الا في موضع  
احد هارجل اشترى عبدا قبضه ونقد الثمن ثم ادعى ان البائع باعه قبل ذلك من فلان الغائب كذا  
قبلت بيته والثاني اذا ذهب بارية من انسان فاستولد بها الموهوب له ثم اقام الواسع بيته انه  
كان دبرها او استولد بها قبلت بيته ويرجع علم الموهوب له بالجارية والعرق وفي البر والحر المذكور  
ليس بصحيح لانه يرد عليه ما ذكره قاضيان لو ادعى المشتري ان البائع حر يسمع دعواه وما لو باع  
ارضاً ثم ادعى ان كان وقفها او انما وقف فانه بيته مقبولة علم الخمار كما ذكره الولوالجي لكن  
لا تسمع دعواه للتناقض مع انه سعى في نقض مائة من جمته فنقول لا يثبط ذلك علم ما ذكره في الخلاصة  
لانه المسئلة المذكورة عن قاضيان في معنى المسئلة الثانية واما مسئلة الوقف فالتدعوى فيها مقبولة  
كما ذكره فلا ترد واما قبلت البيته لعدم شرائط الدعوى وكذا يبطل دعواه لو كتب شهادة وفيه علم  
صلت كتب فيه باع ملكه او بيعا بانا لان شهادة يكون اقرار بان البائع قد باع ملكه او باع بغير  
نافذ اذ ادعى الملك لنفسه بعد ذلك يكون تناقضا بخلاف ما لو كتبها على اقرار العاقد حيث  
لا يبطل لعدم التناقض وكذا يبطل فحاله الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا في المضارب  
التمتع لرب المال ويبطل ايضا فحاله احد الشركيين حصته لشريكه من ثمن ما باعه صفقة واحدة لانه  
لو تمت القناعة مع الزكاة يصير ضمانا لنفسه ولو تمت في نصيب صاحبه يؤدي القصة الذي قبل قبضه وذا  
لا يجوز وصح فحاله احد ما نصيب للمال ولو باع صفقة بانه سعى كل منهما نصيب ثمنه وانما تمت  
لا امتياز نصيب كل منهما فلا شركة وفحاله التارك والخارج قيل المراد بالخارج الموظف وهو الذي  
يجب في الذمة بان الموظف الامام كل سنة في مال علم ما يراه لا في الخارج الخاصة وهو الذي يقسم الامام  
من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة ذكره العيني لكن ظاهر عبارة المتن انه المعتمد الاطلاق  
كما اطلق في الكنز وغيره فلذلك قال في البحر اطلق فحمل الخارج الموظف والخارج الخاصة و  
فخصص بعضهم بالموظف والقسم اختلف فيها قال الفقيه ابو جعفر الهندواني معناه ان احد  
الشركيين اذا طلب القسم ما صاحبه وامتنع الآخر عن ذلك فعن ان له ليقوم مقامه في القسم

في القيمة جاز لان القسم واجبة عليه وقال بعضهم معناها اذا اقتسمت من اموال الشريكين قسم مساويا  
وقيل هي الثابتة الموقوفة الديوانية على شرا او ثلثة اشهد والنواب غير الرأية ذكره في العناية  
صحيح يعني يمتنع بها التكفل وكذا هي في النواب سواء كانت تحت حكمي التمر واجرة الخارس  
وما يوقف بتجهيز الجيس وغير ذلك او يفرق كالجبايات التي في زماننا ياخذها الظلم بخرق  
وفي الاول جازت الكفالة اتفاقا لانه واجب مفوض وفي الثانية اختلفوا كما في مقال بعضهم  
صدر الاسلام البزدوي لا يجوز الكفالة بالاتفاق فذمة المذمة في المطالبة او الدين وههنا لا  
مطالبة ولا دين شرعيان على الاصيل فلم يتحقق معناها وقال بعضهم من في الاسلام على البزدوي  
يجوز لانا في المطالبة مثل سائر الديون بل فوقها والعبرة بالقياس للمطالبة لانا شرعت للترافع  
المطالبة الحية كالمطالبة الرجعية فلما اقلنا ان مقتضى توزيع هذه النواب على المحلين بالقطر  
والعدالة يوجب داء طاهي الا فذ بالافضل لانه من مقتضى ثبته غيره بادره يرجع عليه وان لم يطرط  
الرتبوه هو القيمي كما في الخانية كمن قضى دينه غيره بادره حيث يرجع عليه فصارت طالديونه  
القيمي فلذلك جعل الفتوى عليه في كثير من المعبريات وفي التوزيع قال لا في اسلك هذا الطريق  
امن فلكل دافذ ماله لم يفرض ولو قال انه طاهي مخوف دافذ ماله فانما ضلضه وصار الاصل  
ان المخور انما يرجع على الغارة اذا حصل الغور في هذه المعاوضة او في الغارة صفة السلامة  
للمغور نصافة لو قال الطاهي لصاحب الخط اقبل الخط في الداروق فجعلنا في الداروق  
فذهب من نعمة ما كان فيه المالك الطاهي طاهي عاقل يفرض لانه صار غارة في هذه العقدة بخلاف  
المسئلة الاولى لان ثمة ما في السلامة يحكم العقد وههنا العقد يقتضي السلامة كذا في العبادية  
وتم مني الغارة لا يلزم احد الاضمار احد فلا يلزم الزوجه اضرار زوجة المجلد القافي بجامع  
دعوى عليها ولا يمنعها منه الا في مسائل الكفيل بالنفس بقدره وفي الاب اذا اراد اجنبيا بفحاش  
ابنه فطالبه القاهن منه فعلم الاب اضراره لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولية الثالث  
سجاء القافي فلم يجل من الحسبوني حسب القافي بدين عليه فلو ان الدين ان يطلب التبرع  
بافضاره ذكره في القينة الرابعة فيما اذا ادعى الاب مديونة على الزوجه فادعى الزوجه انه دخل  
بها وطلب من الاب اضرارها فان كانت تزوج في صوابها اراد القافي الاب باضرارها وكذلك  
ادعى الزوجه عليها شيئا آخر والا ارسل اليها امينا من امانة ذكره الولوالجي في فتاواه كفل بنفسه  
فاقر طالبه انه لا حق له على المطلوب فله اذ كفيله بنفسه كما في البرازية وجامع الفصولية الا



اذا قال لا مقل قبله ولا مقلع ولا يقيم انا وصية ولو قف انا متولي في بر الكفيل وهو ظاهر في  
البداهة فحالة الغرض في الحقيقة هو حالة الكفالة للكفيل من الاصيل من الشراء كانت الكفالة  
ليخلص منها انا بالاداء والابراء وفي الكفيل بالتفويض ردة كذا الضمير وينبغي ان يفيد بما اذا  
بارره كذا في الغواني الزينية كما في من الغفار وحالة العدة باطل انا يبطل هذا القائل لانه  
العدة جازت كمال المصلحة القديم وللعدة وكفوة وللمرء ولا يثبت احد بها بالنكاح  
ولا تأثير في تمام هذا التحليل لعدم صحة الكفالة بالعدة بمعنى الصلة لكونه ملحقا بالمال وكذا في  
الكلام وانما يبطل لانه عبارة عن تخلص المبيع عن الحق وتسلمه لا محالة وهو غير قادر عليه لانه  
الحق لا يمكنه من هذا عنده فلا فائدة وانما هي عند ما لا بمنزلة التبرك وهو تسليم المبيع او  
فان كان راجع الى التغير ولو قال الكفيل ضمنه الى شئ قال الطالب بلى قال القول للكفيل ان  
اقول ان الكفيل يدين عن فلاة واذا في الاجل فصدق المخير له وهو الطالب في الكفالة وكذا في الاجل  
كان القول قول المخير لانه اقر بشيئ فصدق بعد شئ دينا كان او مطالبة والمخير له يدعي في  
الحال وهو ينكر فحالة القول قوله وفي الاقرار ان في اقراره بالدين المؤجل اذا صدقة المتبرك في الدين  
وكذا في الاجل يكون القول في المتبرك لانه المخير اقر بالدين ثم ادعى مطالبة وهو الاصل فلا يقبل  
قوله بغيره ولا يوفد ضامن التبرك ان استحق المبيع ما يقض بضمنه على بايه لانه المبيع يقض  
بحر الاستحقاق ما يقض بالتمتع على البايع فلا يجب رد التمتع على الاصيل فلا يجب على الكفيل  
كفالة الرقبة والعبدية دين عليها لا فائدة له في التبرك

**باب**  
عبد الكفيل كل منهما عن صاحبه جاز ذلك فما اذا ادها لا يرجع به على الآخر الا اذا زاد على النصف  
لانه وقوع المؤدى على اصاله او على وقوعه على كفالة ولو كفلا بمال عاقر وكفل كل منهما  
به عن صاحبه باره بذلك الحال فما اذا ادها رجوع بنصفه على شريكه ان رجوع كل منهما على صاحبه بنصف ما  
ادى على شريكه وان قل لانه الكل كفالة فلا رجوع على صاحبه على الاصيل لانه اديا دينه باره  
اذا رجع بنصفه والآخر نيابة فلا ترجع للبعض او يرجع على صاحبه على الاصيل لو باره لانه كفل بكل المال  
باره وهذا اذا كفل كل واحد منهما عن الاصيل بجميع الدين على التعاقب ثم فدى كل واحد منهما عن صاحبه  
بالجميع وانما اذا كفل كل واحد منهما بالنصف ثم تكفل كل واحد منهما عن صاحبه في كل مسألة الاولى  
التصحيح في لا يرجع على شريكه با ادى ما يرد على النصف وكذا لو تكفلا عن الاصيل بجميع الدين  
ثم كفل كل منهما عن صاحبه لانه الدين ينقسم عليهما نصفين ولا يكون كل واحد منهما كفيلا عن الاصيل

عن الاصيل بالجميع وكذا لو كفل كل واحد منهما عن الاصيل بالجميع متعاقبا ثم كفل كل واحد منهما  
عن صاحبه بالنصف وانما ان الطالب ادها فله اذ لا ينظر الى بطل المال لانه كل منهما كفيل  
بالكل عن الاصيل وبراءة الكفيل لا توجب براءة الاصيل فيبقى المال على الاصيل والآخر كفيل  
عنه بطل فافذه به ولو فسخت المفاوضة ان لو افرق الربط لكان المفاوضة فلت الذي  
اخذ ما شاء من شريكها بطل دينه كما عرفت ان شريك المفاوضة تتحقق الكفالة فذلك الشرط  
عن شريك العناية لعدم تحقق الكفالة وما اذا ادها لا يرجع به على الآخر ما لم يزد على النصف لانه  
جهة الاصل راجحة النيابة كفالة طاعة او وكفالة فلا يختلف الحكم بكونه المؤدى هو المشترك او صاحبه  
واذا كوتب العبدان بعقد واحد وكفل كل واحد منهما عن صاحبه باره رجوع كل على الآخر بنصف ما ادى هذا  
استحقاق والقياس ان لا يجوز لانه في كفالة المالك والكفالة ببدل الكتابة وكل واحد بانزاده  
باطل فعند الامتياز او في فصار كما اذا كانا بينهما بعقد واحد الاستحقاق ان تعرف الانا فيجب  
تصحيح بقدر الامكان وقد امكن تصحيح هذه الكفالة بان يجعل المال على كل واحد منهما في حق  
المولى وفي حق غيره وفي الآخر يتعلق با دانه فيطالب المولى كل واحد منهما بجميع المال في الاصل  
لا حكم الكفالة فاتيما ادى اعتق وعق الآخر تبعها كما في ولد المالك لكل واحد منهما كفيل في  
صاحبه لانه المال في الحقيقة مقابل بهما حتى انقسم عليهما فصارت كفالة بما عليه اصاله وكفالة المالك  
بما عليه اصاله جاز وكان كل واحد منهما اصيل في الكل كفيلا عن صاحبه بالكل ولا ينظر الكفالة الا في  
حق صاحبه لانه ضرورة فيستقر بعقد رهاق يكون مطالبة المولى كل واحد منهما في الاصل  
لا حكم الكفالة فاذا ادى احد ما شيئا وقع على كل البدل فيقع نصف ذلك عن صاحبه لا استوائهما  
فيرجع به عليه ولو رجع بالكل لا يتحقق المساواة بخلاف ما اذا كانت كتابتهما بعقد واحد لانه عتق  
كل واحد منهما تعلق با داء المال على حدة وهو صحيح في نفسه فلا حاجة الى تصحيح با ذكرنا من الطريق  
فلا يوجد وجه الاستحقاق فيبطل الكفالة حكم القياس واذا اعتق السيد ادها قبل الاداء صح  
عتقه لوجود المصلحة للعتق وهو الملك في الرقبة وبراءة حصة من بدل الكتابة لانه يرضى بالتزاح  
المال الا لكونه وسيلة الى العتق ويبيع وسيلة فيسقط حصة ويبقى على صاحبه حصة لانه  
المال في الحقيقة مقابل لرقبتهما وانما بطل على كل واحد منهما كله احتياطا لتصحيح القائل واذا حصل  
له العتق استغنى عنه فاعبر بمقابل لرقبتهما فيوزع عليهما ضرورة فاذا توزع سقط حصة المصنف  
ما ذكرنا وكذا ان السيد ادى فدية حصة الآخر الذي لم يعتقه منه اصاله او من المصنف كفالة لا



ويرجع الحق فقط دون من لم يعتق بما أدى على صاحبه لانه غير المعتق اصيل فلما يرجع على اهل  
اذا لانه ادى عن نفسه واقار به المعتق لانه كفيل عنه بآره فرجع به عليه ولو كان على عبده مال لا  
يجب عليه الا بعد عتقه كما ان له باقرا او استخرا او استملاك وديعه فكفيل به رجل كفالة  
مطلقة غير متعوض للحلول والتأصيل لانه الكفيل حالاً لانه المال حال على العبد لو وجد السبب  
وقبول الذمة الا ان المطالبة تأخرت عنه لعرضه اذ جميع ما فيه ملك المولى ولم يرض بتعلقه  
به والكفيل غير موصوف فصار كما لو كفيل عن غائب او مفلس واذا ادى لا يرجع على العبد الا بعد  
عتقه ان كانت بآره لانه الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلا يطالبه قبل الحرة  
ولو ادى رقبته عبده فكفيل به رجل فمات العبد المكفول به برقبته قبل التسليم الى الكفيل فبره  
الكفيل ادى الى العبد له ضمن الكفيل قيمة اذ على المولى او رقبته على وجه يخلو قيمة وقد اخرج  
الكفيل ذلك وبعد الموت تبقى القيمة واجبة على الاصيل فكذا على الكفيل بخلاف ما ادى مالاً  
عبد العبد فكفيل اذ برقبته فمات العبد فانه في تلك الصورة لا شيء على الكفيل برأه الاصيل كما اذا اقام  
المكفول بنفسه او لو كفيل سيد من عبده بآره او كفيل عبده غير مديون قتيه به نصيب للكفالة فانه كما  
العبد المديون على مولاه لا يصح فعتق فاقى لا يرجع على الآر لانه الكفالة وقعت غير موجبة للرقوع  
لانه احدى ما لا يستوجب ديناً على الآر وقال زفر ان كانت الكفالة بالآر يرجع طلب منها على صاحب  
لانه المانع وهو ارق قد زال قلنا وقعت غير موجبة للرقوع فلا ينقلب موجبة له بعد ذلك ثم  
فائدة كفالة المولى على عبده وجوب مطالبة بايضا والدين من سائر امواله وفائدة كفالة  
العبد من مولاه تعلق برقبته

ان لا نقل الدين او المطالبة من ذمة المذمة الاول عند ابا يوسف والثاني عند محمد فيجوز  
ابراء الخيال الجليل من الدين لا عند ابا يوسف كذا في التبيين وتصح في الدين لانه العبد لانه الحوالة  
نقل المذمة المذمة وهو نقل ملكي فلا يتصور في العبد لانه نقل حق برضى الخيال وهو الدين  
يقال له خيال له وخال له ورضي الخيال عليه وهو الذي يغفل الحوالة ويقال له خيال عليه ايضا وقيل  
لا بد من رضي الخيال او المديون ايضاً لانه يؤخذ منه الحوالة والقسم انه لا طاعة له رضاه لانه  
الخيال عليه يتصرف في نفسه بالتزام الدين وفيه نفع له كما ان الكفالة تصح بدون رضاه المكفول له  
ذكره محمد في الزيادات وانما اشترط القدور للرقوع فلا اختلاف في الروايات وانما رضى  
وهو الدين فمات الدين صفة فلا بد من رضاه في انتقاله لتفاوت الناس في الذم وانما رضى

وانما رضى الخيال عليه فمات الناس متفاوتون في الطلب ولا نال التزام الدين ولا التزام بل التزام فاذا  
نقل الحوالة برى الخيال من الدين بالقبول او بقبول الخيال الحوالة على الخيال عليه وهذا عند ابا  
يوسف ومحمد لا يبرأ الا من المطالبة بالآر انما وقال زفر لا يبرأ منها اعتباراً بالكفالة لانه طلق منها  
عنده مشروع للتوثيق ولان الاطاحة الشرعية تثبت على وفق المعايير القوية فحق الحوالة و  
هو النقل انما يتحقق بغير ذمة الاصيل بخلاف الكفالة لانه القم هو يقتض ثبوت ذمة الاصيل و  
معنى التوثيق في الحوالة اختار من هو حسن الخيال في القصد فلا يأخذ الخيال من تركته او الخيال  
لكن يأخذ كفيلاً من الورثة او الغرماء خوفاً من التوى ولا يرجع على الخيال بدية الخيال الا توى قتيه  
ومعنى التوى في التذمة السلال وهو على وزن الحمى وقديمة ذكره في المصباح وهو ان التوى عند صيغة  
رجع باحد الارباب الاول بموت الخيال عليه مغفل بان يترك ما لا عيننا او ديناً لا كفيلة بآره او غير  
آره هذا اذا ثبت موت مغفل بتصادقها فانه اختلفا في فقال الخيال مات مغفل وانما الآر  
فالمكفول للخيال لانه العبد من الاصل وذكر الآر الثاني بقوله او انما رضى الخيال عليه الحوالة ويكلف  
ولا يثبت للجيل ولا للخيال عليه وعند ما يثبت التوى ايضاً بتغليب القاض اياه ايضاً على حكم  
بافلاس في صيغة لانه الخيال يعجز عن اذ حقه منه كما يعجز عن موت مغفل وهذا الخلاف بين  
على الخلاف في انه الافلاس لا يتحقق بتغليب القاض عنده ويتحقق عندها وتصح الحوالة  
بالذم المودعة بان ادى عنه شخص دراهم ثم اقالها غريم حتى الحوالة لانه اقر على التسليم  
فكانت اولى بالحوال يبرأ الخيال عليه وهو المودع بملاك قبل اذ يردتها الى الخيال لانه الحوالة  
مقيدة بما اذ يلتزم التسليم الامنها وبالمقصود ولا يبرأ الخيال عليه وهو الغاصب بملاكها قبل  
اذا يردتها الى الخيال لانه مملوكها والنفقات المصروفة كالأثاث لو هلك المقتضوب لا المولى  
صلى بانه استحق بالبيته صار مثل الوديعه واذا قيدت الحوالة بالدين او الوديعه او الغصب لا  
يطالب الخيال الخيال عليه بذلك لانه تعلق به حق الغريم ان الخيال اسوة لغرماء الخيال بعد موت فمات  
انه الحوالة وان كانت موجبة لتعلق حق الخيال بذلك لكنها اولى رتبة من الرتبة لا يكون الخيال حق  
به بعد موت الخيال وانما يتقيد الحوالة بشئ من الدين والديعه والمقتضوب فله ان الخيال المطالبة  
الطلب الوديعه والمقتضوب والدين من الخيال عليه ولا تبطل الحوالة بافده ما على الخيال عليه او  
عنده وهو الدين والمقتضوب والوديعه هذا في المطلقة فاقضه على ما فصح عن صاحب الهداية  
واذا طالب الخيال عليه الخيال بمثل ما اقال به مثلاً قال عليه بمائة ثم طلب منه المائة فقال الخيال اطلت بدية



عليك ولا رجوع لك على لا يقبل قول الجبل بلا حجة بل قول قول المحتل عليه وانا لا يقبل قوله عليه عند  
انكاره لانه سبب الرجوع وهو قضاء دينه بانه يتحقق باقرار الجبل فيرجع عليه بماله واقرار المحتل  
عليه بالحوالة لا يستلزم الاقرار بالدين لوجودها بدونه في المدى يدعي دينه على المحتل عليه وهو  
منكر فالقول للمكر ولو طالب الجبل المحتل بماله فقلنا انا اهلك لتقبضه وكنت وكيله في قبضه  
على فلان ولا شئ لك على فقال المحتل اهلتي بدين لي عليك لا يقبل قول المحتل بلا حجة لانه يدعي على  
الجبل الذي وهو ينكر والقول قول المكر ولا يكون اقرار الجبل الحوالة اقراره بانه عليه دينه  
للمحتل لانه لفظ الحوالة يستعمل في الحوالة فلم يكن الذي من فروتها ويكره السفي - بقم التبر  
وفتح الشا معوب سفة قيل معناه الحكم سقي به هذا القرض لا فلاح اذ ذكره في العناية وهي  
سقوط فطر الطريق صورة دفع قرض اخر اسان مثالا لرفيقه الغافخاف فطر الطريق ليا ففعله  
خوارزم من يده او يدنايه وانما ذكره لانه فيه منفعه وهي سقوط فطر الطريق وقد نهي عليه  
الصلوة والسلام عن قرض منفعه **القضاء**  
هو عبارة عن الاطاعة لغو وعن الالزام لشيء كما في التثارة رفاية ومثله في فتح القدير وعرف في البدأ  
بالحكم بين الناس بالحق وعرف في المحيط ومثلي عليه في البحر كما في منج الغفار بانه فصل الخصومات  
وقطع المنازعات القضاء بالحق من اقوى الخرافات وفي النابيع كما في التثارة رفاية القضاء فرض على  
من اجتمع فيه شرائط القضاء فاذا اراد الامام ان يقبله القضاء يجب عليه ان يتقبله فانه امتنع  
من تقبله فمؤاخره الا ان يكون محزنة من هو مثله فلا ياتي بالامتناع وفي المال في القضاء فريضة حكم  
وسنة متبعة قد بارزه القضاة رفاية تعالى عنهم والتابعون ومنع عليه الصاكود ولكنه فرض  
لغاية لانه ما فرض لعينه بل لغيره وهو قطع المنازعات بين العباد ومنع اسباب الحب والنقد  
وهذا يحصل باقامة البعض فلامع للموجب على الكل وافضل العبادات فانه الانبياء عليهم  
والسلام اشغلوا به في نبينا صل الله تعالى عليه وسلم وكذلك القضاة رفاية تعالى عنهم فلو  
يكفاه افضل العبادات ما اشغلوا به ولا في اظهر رتبة رسول الله صل الله تعالى عليه وسلم  
واحياء لشرعية ولهذا يطلق على القاضي خليفة رسول الله صل الله تعالى عليه وسلم بلا خلاف وان  
افضلوا اهل يلقى عليه اسم خليفة الله تعالى كذا في التثارة رفاية واما امتنع عنه من امتنع كوف  
العجم على القيام به اول عدم الامن على نفسه الحيف فلذلك قال في التراجمة الدخول في القضاء رخصة  
لانه لا يخاف العجز ويأمن على نفسه الحيف والامتناع عنه عزيم هو الحجة وهذا اذا كان في البلد

قد يملكه للقضاء اما اذا لم يملكه في البلد فهو يصلح ان سواه يدخل في القضاء لا محالة وفي الخاف وان كان له  
للقضاء دون غيره يفترض عليه التقبل وفي المحيط وعلى هذا الحكم اذا كان في البلد فهو يصلح للقضاء او امتنع  
واحد من لا ياتي واذا امتنعوا عنه جملة فانه لو لم يثبت بفصل الخصومات بنفسه كما ينبغي فانه لا ياتى الا  
ياثوما كذا في التثارة رفاية وانما ان القضاء من هو اهل الشهادة بانه يكون عاقلا بالغاملا وبصيرا  
الهيبة شرط اهليتها لانه لا يملكها من باب الولاية وهي تنفيذ القول على الغير شاء الغراؤا في الغاسق  
اهل الروي في تعلية القضاء ويك ان لا يقبل فاما المقلد اذا لا يؤمن عليه لقلة مبالاة بواسطة فسما  
يصح قبول شهادة لوجود اصلية الاهلية ليا ويك ان لا يقبل في لو قيل القاضي وحكم بملكه انما لكنه تنفيذ  
وهذا اذا غلب على ظنه صدق وهو ما يحفظ ولو فسق القاضي العدل يعني اذا قلده وهو عدل فسق  
باقية الرثوة يستحق العزل يجب على من قلده ان يعزل لوجود الاستحقاق ولا ينزل في ظاهر المذهب  
وعليه شيئا وعند بعضهم ينزل لانه قلده اعتمد عدالة فوله بتلك الصفة فاذا فسق لم يكن رافيا  
تقليده ولم يبق قاضيا وعليه الفتوى كما جعل الفتوى عليه في عامة المعبرات ولو اوفد القضاء بالرثوة  
لا يصير قاضيا فلا ينفذ حكمه كما اذا ارشى وحكم في الخلاصة الفتوى على نفاذه اذا اتى بالرثوة  
لا فرق بين رثوة يأخذها السلطة او قوته وهو عالم بما كان في جامع الفصولين وان ارشى السلطة  
ليقبله القضاء فالارشى في التثارة وفي الخلاصة من اوفد برثوة او بشغف فمؤاخره في اولى من لو  
رفع القاضي بحضيه ان وافق رايه والا بطله وفي المحيط من اوفد القضاء بشغف فمؤاخره تقلد  
حق وفي الخاف نقل الابهائي عيانة لا ينفذ حكمه فيما ارشى وقال طمس الاثمة القاضي اذا ارشى وحكم لا  
ينفذ قضاؤه فيما ارشى فانه قضى في ارشى لا ينفذ ايضا كما في العكس وان ارشى ولد القاضي او  
بعض اعدائه او من لا يقبل شهادة فانه كان باره ورضاه فمؤاخره فيما ارشى بنفسه وان كان بخلافه  
وعلم ينفذ قضاؤه وعلى المرتضى رد ما قبضه والقاسق يصلح مفتيا وبه في صاحب الكنز و  
علله الريلقي بانه بحمة فذر النسبة وقيل لا يصلح وبه في الخلاصة ابد الساعات في المحيط  
قال العيني قال صاحب المداية في المنع اذا كان فاسقا قولاه آهدها انه لا يصلح لانه الفتوى  
من امور الدين والقاسق لا يقبل قوله في البيانات قال وهو قول الثلاثة وقيل يصلح وقاها في  
الحرارة لا يحل استفتاءه اتفاقا فانه قال الاتفاق على حل استفتاءه من عرفه اهل العلم  
بالاجتهاد والعدالة او رآه منتصبا والناس يستفتونه معقليه وعلى امتناعه ان ظنه عدلا  
فانه حل اجتهاده دون عدالة فالحجة بمنع استفتاءه بخلاف المحول من غيره اذا اتفق على المنع



ولا ينبغي ان يكون القاضى قاضيا سني الخلق غليظا قاسي القلب جبارا من جبره علم  
على الاربعين اجبره ان لا يجبره علم ما لا يريد به عبيد معاندا بجانب الحق معاديا لاهله ودينه  
ان يكون القاضى مؤثقا بدينه وعقابه ان كثر عن الخراج وعقله وصلاجه وفيه وعلم بالسنن والآثار  
ان ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله فعلمنا وسكونا عند ابراهيم بن جبره  
الفقه اذ طرق الفقه عند عامة العلماء اسم لعلم فاق في الدين الحكمي علم وهو العلم بالحكمة التي تعلقت بها  
الاحكام من كتاب الله تعالى وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم والامور الشرعية والمقتضيات والاشارة  
وكذا المعنى ينبغي ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة والاجتهاد شرط الاولوية لاسرط الفقه  
علم الصحيح وعند الخلفاء لاسرط الاجتهاد من يتولى علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنن  
بطرقها ومثونها ووجوه معانيها ويكون مصيبا في القياس عارفا بوقف الناس كذا في الكفاية  
فيمنع تقليد الجاهل الا في ترك الترويج لانه الجاهل ههنا مقابل العالم لا مقابل المجتهد يرشد اليه  
فلا في الشافعي فانه لا يجزى تقليد الجاهل لانه ما هو بالقضاء بالحق وهو لا يتستر بالعلم ولا يمكن  
جعله عامما بعلم غيره ولنا ان تولية القضاء دفع لشر المظالم وايصال الحق الى اهل العلم وهو يحصل بالعلم  
بغنى العلم وما قال الشافعي احوط في زمانه وفي زماننا الاحتياط فيما قلنا لانه في اشتراط العلم  
سبب القضاء وكذا اشتراط العدالة فلهذا قلنا بضمي تقليد الفاسق وبيان الاقد والادنى  
به ان ينبغي للمقلد ان يختار للقضاء من هو اقدر واودى به ذكره التقلد التقلد هو قبول تقليد القضاء  
من السلطان لمخفاف الخيف هو بمعنى الجور والظلم من حافت الخيف اذا جاز والحق عن القياس في الاراد  
بالكراهية كراهية الترويج لانه الغالب الوقوع في مخطويعه ويكنى احدهما في الكراهية نقض عليه القدورية  
ولا باس به لمن يثق من نفسه بآراء فريضه ان فرض القضاء لقوله عليه الصلوة والسلام عدل سائر الفضل  
من عبادة سنة وفي رواية عبادة سبعين سنة الا ان تركه عزيمة لان القضاء اشر خوف لا يسل في حرة  
كل سائر ولا يجوز كل طاعة الا ما علم الله تعالى وكذا ادعى ابو حنيفة الى القضاء ثلاث مرات فانه  
في حرة في حرة ثلثين سوطا وفي حرة الثالثة قال استشير اصحابه فاستشار ابا يوسف فقال ابو  
يوسف لو تقلدت لنفعت الناس فنظر اليه ابو حنيفة نظر الغضب وقال ارأيت لو اشرت اخبرني  
سبابة لكنت اقدر عليه ولما زلت قاضيا فنكس رأسه ولم ينظر اليه الى ان مات وكذا حمزة ذي قار في  
قبة وبيته واضطر فتقلد كذا في الكفاية ومن تعين له علم ما ذكرنا فرض عليه لانه انما فرض مع تعينه  
تقدم من لا يصلح له وفيه فادع عظيم ودفع فرض صيانة حقوق العباد ولا يطلب القضاء بالقلب

بالقلب ولا يسأل بل لا يقول عليه الصلوة والسلام من سأل القضاء وكل من سأل من سأل ينزل عليه يدك  
ليست به ويجوز تقلده من السلطان الجابر لانه علم السلف تقلده من الخراج ومن اهل البقي والدين  
في جوان طاعة الامام لان القضاة رفعة تعلم عنهم تقلده من معاوية رفعة تعلم عنه والامام الحق  
كان عليا رفعة تعلم عنه وقد قال علم رفعة تعلم عنه اخواننا بنحو اعلينا وقال الامام ابو محمد الثاني  
في تذييل ادب القاضي لخصاف قاضي اهل البقي والخوارج اذا قضى بشي من رجع الى قاض اهل العدل  
يجزىه وابطله لانه الخوارج اذا رجعوا على اهل العدل بالسلام فانه يستحلون اموالهم ودعائهم فلا يجوز  
شهادتهم واذا لم يجز شهادتهم لم يجز قضاؤهم فينقض وهذا قول ابراهيم النخعي ولا يبعد عن كتابه ايضا  
لا يجوز قضاؤه فلا تعتمد على كتابه كذا في رفرز الحقائق وفي الحادية ويجوز تقلد القضاء من اهل البقي فانه ذكر  
في باب الخوارج من سير الاصل انه غلب اهل البقي على مدينة واستعملوا عليها قاضيا فقطع باشياء من اهل  
العدل عليها فرفعت قضاياه الى القاضي العدل فانه ينقض منها ما كان ينقضه لو كان عدلا وكذلك لو قضى عليه  
بشي من اراء الفقهاء وعرضه اذا كان مختلفا فيه كما في سائر القضايا وذكر الفقيه ابو الليث في التوازل المتقلب  
اذا ولى رجلا قضاء بلدة وقضى ذلك القاضي في مختلف فيه ثم رجع الى قاض اخر فانه وافق رايه امضاه وان خالف  
ابطله وهو بمنزلة حكم الخي وذكر في الفتاوى والتقلد من اهل البقي بضمي وبجود استيلاء الباقى لا ينقض قضاء  
العدل ويصح عزل الباقي لم يمت لو انزل الباقي بعد ذلك ما يتقلد سلطان العدل ثانيا لانه الباقي صار لاهنا  
بالقد والخليفة كذا في مني الفقهاء الا اذا كان لا يمكن من القضاء حتى فلا يجوز التقلد من اخوات المقصود من  
القضاء واذا تقلد ديوان قاضي قبله وهو من الديوان الخراطيم فريضة التي فيها التجلات بجميع سجل كبرية  
والجيم وتشديد اللام وهو القصد ومنه اسجال القاضي وتسجيله والخاص وغيره مثل نصب الاوصياء  
والقيمين في اموال اليتامى والاوقاف وتقدير النفقات وغير ذلك وانما سأل لانه الديوان وضع ليكون  
في عند الحاكم فيجعل في يده ماله ولاية القضاء يكتب القاضي في حقه احد يمينه في يده لامتثال الحاكم اليها  
والاخر في يده الختم ولا بد من عليه التغيير بزيادة او نقصان فانه كانت الاوراق من بيت المال فلا الطول  
في وضعها في يد القاضي الجديد وكذا اذا كانت من مال الخصوم او من مال القاضي في القهيم ويبعث امينين  
يعضمانا ولو بعث عدلا واحدا يكنى والاثنان احوط بحرفة المعزول او بحرفة امينه ويسأل لانه ان المعزول  
شيئا فشيئا ويجعلان كل نوع في فريضة على عدة فما كان فيها من شي التجلات بجحانه في فريضة وما كان  
ينصب الاوصياء بجحانه في فريضة وما كان من شي فيها الاوقاف بجحانه في فريضة وكذلك ما كان من القسول  
فاذا قبض ذلك فتم على تحزاع التغيير وينظر القاضي الجديد في حال الحبوبين لانه نصب ناظر المسلمين



فقد اقرت اوقامت به عليه بيته الزد لانه طامنا حجة ملزمة واخراد الزد الجبس اى اوله وقيل معناه الزد  
الحق كما يفيد طامنا العيني ويشير اليه تقرير الكمال لكن الظاهر هو الاول لانه الثاني لا يطرده كل اقرار لانه  
الجبس اذا اقرت بسبب عقوبة فالصحة كالزنا وزن الخ فانه اقرت عند القاضي المحوّل اربع اقرات في الزنا  
ولم يقر احد على فاته القاضي لا يقيم عليه لانه ما كان منه في مجلس المحوّل بطل لكن جعل المولى الارهاق اقر  
عنه لم يعد الجلساء وينلوا عليه ثم يطلق بكفيل بنفسه كذا في ادب القاضي للخصاف وقوله اوقامت به  
عليه بيته اعني ان يشهد باصل الحق او علم القاضي ولا يعمل بقول المحوّل اذا انكر وقال المحوّل حسنة  
حق عليه او قل ثبت عليه الحق عندى او قال كنت حكمت لفلان بكذا لانه بالعدل الحق بالزنا وشهادة  
الموّد لا يكتفى لاسيما اذا كانت على فعل نفسه والا اى وان اقرت البيعة على الجبس المنكر يتبادر عليه اى اقرت  
كل يوم فانه يطلب فلان بن فلان الجبس حق فليحضر فانه ضرر واحد فيها وان لم يحضر نفيه في ذلك  
اياما على حسب ما يرى ولا يبادر الى تخليه سبيله لانه فعل القاضي الاول حق ظاهر او في تخليته ابطال مقبوع  
ثم بعد ما فعل ذلك ولم يحضر احد اذ من كفيلا لاحتمال ان يكون محبوسا حق الغائب ويحل سبيله بعد  
استظهار اذ به على ما ذكرنا ويحل في الدوايح وعلاات الوقوف جمع وقف بالبيعة او باقرار  
البيد لانه اقرار الاجنبى غير مقبول بالغلط لانه لا يعمل باقرار ذي اليد في اصل الوقف اذا اخذ له الوالد  
ولا بيعة وقال المحوّل ان هذا وقف فلان بن فلان سلمته اليه هذا واقرت ذوالبيد وكذا في الورثة لم  
يقبل قول القاضي وذوالبيد ويكون ميراثا بعد الورثة وتماه في ادب القضاء لا يقول المحوّل الا  
اذا اقرت ذوالبيد بالتسليم منه اى المحوّل فقبل قوله ويجلس للمجلس جلوسا ظاهرا حتى يعطوا ان يجلوس  
الخصومات لا يصلح من الاعتكاف وغيره في المسجد وعند الشافعي يكره جلوسه في المسجد والجامع  
او في هذا اذا كان الجامع في وسط البلد وان كان في الطرف يختار مسجد آخر في وسط تيسير للناس  
ولو جلس في داره واذن للناس في الفضول فلا بأس به والا اى ان يكون بيعة في وسط البلد كما ذكرنا  
وفي فتح القدير مؤيد الجبس ان ينيق للقاضي ان يعتذر للمقضي عليه ويبيته له وجه قضاء ويبيته له  
ان في حجة ولكن الحكم في الشرع كذا يقتضيه القضاء عليه فلم يكره غيره فيكون ذلك ادفع شكايته للناس  
ونسبته ان يبار عليه ومن يسمع ويحل ويحلف المارة عرضة وهو يرى واذا انكر فانه الحق مع عدم  
انتساب الصدور طاه او في البرازية قضي القاضي حق ثم اقره ان يسل على القضية ثانيا فيحضر من العلماء  
لا يرضى ذلك على القاضي وفي القيرفية وينيق للقاضي اذا اختتم اليه افواه او بنو الاغاخ ان لا يجل  
بالقضاء بينهم فيدافعهم قليلا كما يصطلحوا لانه القضاء وان كان حق ربما يكون سببا للعداوة

القاضي يحكم  
ويقول

للعداوة وفي مواد الفتاوى قاض قضي له بل يلى وارسلنا في التجلي حجة للمدة وطلب المقضي عليه في التجلي  
من المقضي عليه لم يعرض على الائمة اصحيم هو اى لا فامتنع ولم يدفع فاته القاضي يلزم ذلك وفيما القاضي اذا كان  
لمضموه على اناس فاستخلف ظليفه فتعفى به على فقه لا ينفذ لانه قضاء نائبه كقضاء على نفسه وذلك غير  
جائز واستشهد بما ذكره حجة اية مود وطل رحلا بنى ثم صدر الوكيل قاضيا فقضي له قوله في تلك الحادثة في حجة  
لانه قضي له ولا ذلك فذلك نائب هذا القاضي قال والوجه ان ابتلي بمثل هذا لا يطلب من السلطان الذي  
ولا اى اى يوتى قاضيا اقرت في حجة اليه فيقضي فيموز او يتجى كما اى حكمكم بتراضيان بقضاء فيتعفى منها  
فيحوز ولا يقبل القاضي يدية التكميل للتقيل لانه شبه الرثوة فيجانب عنها على هذا كانت القضاة رغبة في تعاف  
عنهم وفي الفتاوى اذا دخلت المدينة من الباب رجت الافان من الكوة والغرق بعد المدينة والرثوة كقالة الاقطع  
ان الرثوة ما كان معها شرط الاعازة بخلاف المدينة وكذا في رجة على الاستغاضة والاستعارة ممن يحضر عليه قول  
مدينة كما في الحانية فانه كاه المدي يتأذى بالردة يقبلها ويعطيه مثل قيمتها كذا في الخلاصة الامم ربه وهو ذو  
الرحم المحر لان في ردة ما عليهم قطيع الرحم وبن الحرام او من ردت عادة بمداة لعدم التهم وهذا ان لم يكن لها  
ضدوة وان كانت لها ضدوة لا يقبل لاسدية القريب ولا سدية من ردت عادة معه ولم يرد على العادة لانه  
لو زاد تكون زيادة لكونه قاضيا فلا يقبل وظاهر كلام المصنف انه يقبل من القريب وان لم يكن له عادة بالاهباء  
وفي كلام بعضهم ما يقتضيه ان لا يصح لايه ان يكون عادة والا فلا يقبل ما منه الا ان يكون لغزوه ثم ايسر  
لانه الظاهر ان المانع ما كان الا لغزوه وفي تذيب الغلاني ولا يقبل يدية الامم من رحم محر او من وال  
توت الارمنه او والى بوج الولاية القضاء فعلى هذا ان يقبلها من السلطان ومن حكم ببلده الحسى الا ان  
بالباس كما في مني الغفار وفي فتح القدير وكل من يحل لمعلم على لاهكم في المدينة حكم القاضي ويجوز للمانع و  
المغني قبول المدينة واجابة الدعوة الخاصة لانه ذلك من حقوق المسلم على المسلم وانما يمنع عنه القاضي كذا في  
الحانية الا ان يراد بالامان امان الجامع وفيه في التتار فانية الواعظ المانع معللا بان انا يبدى المانع على علم  
خلان القاضي وحفر الدعوة العامة لا يحفر الدعوة الخاصة وهي ما لا يتخذها في حفر القاضي فانه دعوة العامة  
ما لا يمنع صاحب الدعوة عنها اذا علم عدم حضور القاضي وكما ان الخاصة ما يمنع صاحبها اذا علم عدم حضور  
ذكره العيني في الرز وقيل كل دعوة اتخذت في غير العرس والختان في خاصة ولا فرق في الخاصة بين  
ان يكون من القريب او من غيره وبعد ما اذا ردت له عادة بما او لم يرد في الخاصة وان كان عليه القاضي وبها  
الضيف راية كيب في الدعوة الخاصة قال كذا ذكره الخفاف بلا خلاف وذكر القى وى ان على قولها لا يجيب الدعوة  
الخاصة للقريب وفي قول محمد كيب ويشهد الجائزة ويعود الحريص لانه هذا من حق المسلم مع المسلم وفي



الحديث للمسلم عليه السلام ست صفوق اذا دعاه بحبيبه واذا ارضى بعوده واذا مات يحضره واذا القنيه سلم  
عليه واذا استنصه يستنصه واذا اعطى يثمنه ذكره في التنايه وهو لا يقطر بالفضاء لك لا يبطل  
ملكته في ذلك المكان وانما يعود ان لم يكن من المتخاصين كذا في التبيين والعناية ويختم مترقا وكذا  
عد لا ويؤى بين الخطين جلوسا سواء في ذلك الكبير والصغير والاب والاب والخليفه والرعية  
والدخ والرفيق فاذا سوي بينهما في الفعل فلا فرق عليه فيما يجده في قلبه من الخلق الى اهلها بعد  
ان حكم بينهما بالحق لانه لا قدرة له عليه كما في القيم بين سائر ويجلسها بين يديه على الارض لانه  
لو اجلسها في جانب واحد كانا احدهما اقرب الى القاف فينفوت الثوبه ولو اجلس احدهما على عتبة  
والآخر في ساره كذلك حصل البعد واقبالا ونظرا الى كذا يثمن بينهما حيث التوبة والنظر  
والاصل قوله عليه الصلوة والسلام اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليصبر بينهم في المجلس والاشارة ولا  
يرفع صوته على احد الخطين دون الآخر رواه اسحق بن راهويه وبمثل الذارق طين سواء في  
ذلك الملم والذوق ولا يبار احد بها ولا يثمن اليه ولا يضيغ دون الآخر لانه فيها تهمه ومكره  
لقلب الآخر وانما منع من ضيافة احدهما فانه اذا ضافها معا فلا بأس به بما رواه الحسن قال ما  
رجل على علم رضى الله تعالى عنه فاضاف فلما قعد قال انه اريد ان اخافم قال له تحول فانه التهم عليه  
الصلوة والسلام نانا ان نضيف الحكم الا وهو فهم ولا يضيغ اليه ولا يخرج من خارج منتهى عنه  
في مجلس الحكم سواء كان مع اولادها به بمهابة القضاء ولا يكثر في غيره ولا يلقنه حجة ويكره تلقينه  
الاشهد بقوله اشهد بكذا لانه اعانة احدهما على الآخر سواء كان في موضع تهمه او لا واستحسنة  
ابو يوسف في غير موضع التهمه لانه قد يقول اعلم مكان اشهد لمهابة المجلس وهو نوع رفعة عنده  
رجوع اليه بعد ما تولى القضاء والعزيمه فيما قاله لانه لا يخلو عن نوع تهمه وفي فتح القدير وظاهر الجواب  
ترجيح ما عندهم ابو يوسف وفي القنيه الفتوى على قول ابو يوسف فيما يتعلق بالقضاء لزيادة حجة وقية  
بالشاهد لبيان انه لا يلقن الحديث بالاولى ولا يبيع ولا يثمن في مجلسه لانه الناس يساهلون لاصل  
القضاء كذا في الثانية وهذا اذا كان يكن المونة من بيت المال او سائل من جانبه والا لا يكره  
ولا يبيع مال المديون والميت لا يكره كذا في البرازية ولا يمازج احد في مجلس القضاء لزيادة مهابة  
القضاء فان عرف له هم او غاس او غضب او جوع او عطش او حاجة كفى عن القضاء واذا انتقم  
اليه ففهمه فان شاء قال لهما ما لكما ان انا بالخيار ان شاء سأل وان شئت سألته وذكر الشيخ في  
الاسلام على البرزوي ان على قول ابو يوسف سأل وعلى قول محمد لا يسأل بل يسكت وفي الثانية

وفي الثانية وقول ابو يوسف او قني فصل في التنايه واذا ثبت للمدعي وطلب  
صبي فمات ثبت الحق بالاقرار لا يجس بل يثبت في صبه ولا يعجل به لان مطلق لا يثبت باقول الحال والجنس  
المطل لا اذا اذره بالاداء فانه فيجب وان ثبت بالبينة صبه قبل الار بالذوق كما ثبت لظهور مطلق بانظاره  
وقيل لا يجس قبل الار بالدفع بل في الحرة الثانية طائفة بالاثبات بالاقرار بلافق بينه وبين الثابت بالبينة وهو اختيار  
الخصاف والمذهب عندنا ان في فصل البينة تجس في قول الوهله وفي فصل الاقرار لا يجس في قول الوهله كذا في  
التتار فانية اطلق الحق فمثل الكثير والقليل ولو ادناها هو سدس درهم كما في مني الفقار في الجس مشروحا بالكتاب  
والسنة اما الاول فتعوله تعالى وينفون الارض فانه اراد به الجس واما الثانية انه عليه الصلوة والسلام  
جس رجلا بالثمة الا انه لم يكن في زمان النبي عليه الصلوة والسلام وزمان ابو بكر وعثمان رضي الله  
تعالى عنهم سجد ولحن الجس في السجود او الدهليز حيث امكن وما كان زمن علي رضي الله تعالى عنه اشد  
التي من قصب ستماء ناعما فتعقب القصوص فبني مسجد من مدرفتها محجبا وايضا ان القاف في نصيب  
الحقوق اما مستحقا فاذا استنصه المطلوب ما اذا دقق الطالب لم يكن للقاف يد من ان يجره على الامام ولا  
خلاف ان لا يبر بالقرع فيكون بالجلس كذا في العناية وصفته كما في التنوير ان يكون بموضع ليس به فراش  
ولا وطأ ولا يملك احد ان يدخل عليه للاستيناس الا قاربه وجرا لانه يحتاج اليهم للمشاورة لتدبير قضاء  
الدين ولا يكتشون عنده طويلا ولا يخرجهم لمجوع ولصلوة مكتوبة ولا جماعة ولا الحج فرض ولا الحج رضاه  
ولا اللفظ ولا اللامضي ولا حضوره جنازة ولو بكفيل ولا يموت قريبه وان كان والده او ولده الا ان  
من يكفنه ويغسله ولم يكن كحضرة احد فيخرج وهذا هو الصحيح ذكره في التتار فانية وفي الخلاصة يخرج بكفيل  
للموالدين والاعداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى في الكبرى والفتوى انه يخرج في قرابة  
الولاد بكفيل فان ادعى المديون العقر صبه فكل ما زعمه بدل مال طائفة والعرض او بالتزامه فالحكم الموعول  
قيد بالموعول لانه لا يجس في الموعول والكفالة لان التزامه المال باختياره دليل على ساره ظاهرا والعاقلة لا يلتزم  
بما لا يقدر على ادائه فيجس لا يجس المديون المديون فيما قد ادلك لانه الاصل في الاول العرة والمدعي يدعي  
اراعا رضاه وهو الغنا فلم يقبل منه الا اذا برهن قصده ان له مالا ويجس القاف في ظهوره في الحال مدة يغلب على  
ظنه انه لو كان له مال لاظهره هو الصحيح كما صح في التتار فانية نقلا عن العتابة وقيل سدرية او ثلثة ثم يسأل  
القاف عن حاله فان لم يظهر له مال فليجس سبيله يعني اطلقه في التي بعد مئة المدة لانه عسرة تثبت عنده من  
يتحقق النظرة الى المبرة بعده يكون ظاهرا وظاهرا لانه اطلقه بلا كفيل ويستثنى منه مال اليتيم كما في  
البرازية وكذلك مال الوقف فلا يطلقه القاف الا بكفيل كما في مني الفقار وكذلك اذا كان رب الدين غايبا كما



الا اذا برهن فصرح على ساره فيؤيد لانه بزار الظلم فاذا امتنع من ايجاد الحق مع القدرة عليه فله في الشيء ولا  
يسمى البينة على اعساره قبل حسمه عند عامة المشايخ كما في الهداية لا تباينة على الشيء فلا تقبل ما لم يتايد بموت  
وهو الجس وبعد تقبل على سبيل الاحتياط لا على الوجوب وهو الصحيح كما في النهاية وهو المختار كما في تصحيح  
علامة قاسم وعند محمد يقبل ويؤيد الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل وتصير بين يمين وعامة المشايخ على  
الاول كما في التبيين وفي فتاوى قاضي الكنديون اذا اقام البينة على الافلاس قبل الجس فيه روايتان  
قال ابن الفضل يصح انما تقبل وينبغي ان يكون ذلك موقوفاً على القاضى ان يعلم انه قد تم لا تقبل وان  
علم انه ليس قبل ويجس الرجل لنفسه زوجة اذا امتنع عنها لانه بائنا مع عن الاتفاق كان ظاهراً فيجب  
جس والد في دين ولده لان الجس عقوبة لا يستحقها الوالد الا اياه من الاتفاق عليه الى الولد  
فيجب في اعياء لولده وقيده في التراج بالصغير الفقير وفي معناه الزم الفقير فيجب اوجه اذا امتنع  
عن الاتفاق عليه وكذلك اذا امتنع عن الاتفاق على امله وان علا وفرع وان سفل وفي فتاوى قاضي  
الهداية ان يكون الزوج صاحب ماله وعلم القاضى انه يضاربها في الاتفاق فرض نفقته عليه دراهم  
حالياً واذا امتنع من ان يرض شيئاً ولم يقبل كما فرضه القاضى وامتنع من الاتفاق جس يرض وفي  
التراج اذا كان صغيراً وله ولد يجوز له قضاء ديونه وللصغير مال جس القاضى الولي اذا امتنع  
عن قضاء ديونه ولو لم يكن له مال جس رضا ارضاء يخرج ان كان له من يخدمه فيه والاي  
وان لم يجد من يخدمه اخرج بكفيل هكذا روى عن محمد بن ابي اذ كان الغالب هو الهلاك وعند ابو يوسف  
لا يخرج والهلاك في الشيء وغيره سواء والغتوى على رواية محمد واثباته بالكفيل لانه اذا لم يجد  
لا يطلق فالكفيل رجل يطلقه وهو في الحظ ليست بشرط كذا في الخلاصة ولا في المختلف فيهما هو  
الصحيح ان اختلف المشايخ فيه فقال بعضهم لا يمنع من الاكتاب في الشيء وقال بعضهم يمنع ولا يمكن  
فيه هو الاصح واثار اليه الخصاص كذا في التتارخانية ويكفي من وطئ جارية ان كان فيه طهارة وفي الحديث قال  
محمد الجبوس في الشيء لا يخرج الى الحرام ولو احتاج الى الحرام لا بأس بان يده فل زوجة او جارية في الشيء فيطأها  
حيث لا يطلع عليها احد وان لم يجد مكاناً خالياً لا يجامع وفي رواية الحسن بن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه  
قال يمنع الجبوس من وطئ الحرام والامام في الخلاصة لا يوجب الجبوس لاجل الدين ولا يغل ولا يكر  
ولا يوار ولا يباع بيع صاحب الحق اياه لانه لو في المشتق بغيره اذا خيف فراره واذا خيف فراره  
الشيء يجوز له سجن التصوص واذا جس الجبوس في الشيء منعنا لايه في المال قال الامام  
الارسان يدين بطريق عليه الباب ويترك له ثقبه يلقى منها الماء والجز وفي صواب الفتاوى

الفتاوى كما في منج الفخار الجبوس هل يجوز للقضاة ان يدخلوه في بيت ويطبقون الباب عليه هكذا فعل  
بعض القضاة هل هذا مذهب اصحابنا قال لا يجوز ذلك كما لا يجوز القرب لانه ذلك زيادة على الجس انا اذا  
كان على وجهه من الجس فانه يدفع الى السلطان ليحب في موضع يحكم كما فعله علي رضي الله تعالى عنه  
واذا تمت المدة ولم يظفر له مال ضلع سبيله ولا يحول القاضى بينه وبينه غرامة ان لا يمنعه من ملازمته بل  
يلازمونه عند الامام وقالوا بالبيع عنها لكونه منتظراً ان ينتظر الله تعالى ومن اقوى من انظار العبد  
بالتأجيل وهو الملازمة وله ان ينظر الى قدرته على الايلاء وهو ممكن في كل حين فيلازمونه كيلاً مخيفاً ولا  
قد يكتب فوق حاجته فيأخذونه من خلاف الاجل لانه الغرم ليس له ان يطالبه قبل حلول الاجل مع القدرة  
على اداؤه لانه مؤثر وفيما نحن فيه نفس الدين حال وذمة مشغولة ولكن لا يطالب بعسرة وزوال العسرة  
متوقع في كل لحظة فيلازمونه والقيح قوله كما في النفع الوسائل وفي المحيط انه ظاهر الرواية وصح في الثانية  
كما في التتارخانية ولا يمنع من التتارخ والتتارخ وقال الشيخ الامام شمس المائنة الحلو ان في الاتفاق  
في الملازمة ما روى عن محمد بن ابي قال يلزمه في قيامه وتعوده ولا يمنعه من القول على امله ولا من الغذاء  
والعشاء لانه الوضوء والخلاء ذكره في الثانية فاذا اراد الطالب ان يمنعه من الغذاء والعشاء فانه  
يكفيه مؤنة الغذاء والعشاء وما يحتاج اليه مما لا بد منه في المحيط قال هشام قلت لحن فانه كانت الملازمة  
تفر لعياله وهو ممن يكتب في سقى الماء في صواب الحق ان يوطئ غلاماً له يكون معه ولا  
امنع عن طلب قدر قوت يوده و لعياله و يأخذونه فضل كسب يقيم بينهم بالخصص والملازمة ان  
يدوروا مع حيث دار فانه دخل داره طس على الباب والصحيح ان الزاى في الملازمة الى صاحب الحق  
انه لا يلزمه بنفسه وان شاء بغيره ولا يلزمه ليل لانه الليل ليست بوقت الكسب فلا يتوهم وقوع المال  
في يده بالتليل فالملازمة لا يفيد الا اذا كان يكتب ليلاً فيلزمه هكذا قال الفقيه ابو جعفر الرندي وانه  
ذكره في التتارخانية ولو كان الدين رجل على اداة لا يلزمه بل يبعث الرجل اداة يلزمها وفي المحيط  
الا يبعد الغرم على اداة يلزمها يجعل الغرم اداة فيكون في بيتها وتكون الغرم على الباب وذكر رستم  
عن محمد بن ابي يلزمها في موضع يخاف عليها العصاة كما جدد الاسواق ونحو ذلك ان شاء وهذا في التتار  
واما في الليل فيلزمها بالتس لا بحالة فالحاصل ان يلزمها على وجه يقع الامر على الغتة من كل وجه وقال  
اذ فلس الحكم يحول بينه وبينه غرامة ان لا يبرهن ان له مالا وقد سبق ان الصحيح قوله  
**فصل** اذا شهدوا عنه القاضى على ضم حاكم بهما في الشهادة  
لوجود الحجة وضوء الحق كتب بالكم في لا ينسى الواقعة على طول الزمان وليكون الكتاب نذكرها



والا فلا يجازي الكتاب الحكم لانه قد تم حضور الختم بنفسه او من يقوم مقامه وهو ان كتاب الحكم التجل  
الحكمي لانه سجل اراكم بالحكم ذكره في الزور وفي المصباح التجل كتاب القاضي والجميع سجلات سجلت  
لذلك اسجل لا كتب له كتابا وسجل القاضي بالتشديد قضيه وحكم وان ثبت حكمه في التجل فالتجل الحجة التي  
فيها حكم القاضي ولكن هذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير يضبط فيه وقايح الناس وما يحكم به القاضي وان  
شهدوا على غيب لا يحكم لانه الحكم على الغيب لا يجوز وان حكم به فحكم من ذلك ثم نقل اليه نغذه بخلاف  
الكتاب الحكمي حيث لا ينفذ خلاف مذهبه لانه الاول محكوم به فكره والثاني ابتداء حكم خلافه لا يجوز له  
ذكره الزيلعي بل يكتب بها ان الشهادة ليحكم القاضي المكتوب اليه بهذه الشهادة ان وافق رأيي  
في البرع والامنية المفتح ورد كتاب قاض القاض اخر في طائفة لا يراه القاضي المكتوب اليه وهو  
مختلف فيها لا ينفذه وان ورد فيها سجل بعده لانه التجل محكوم به دون المكتوب اليه وهو كتاب  
القاضي القاضي والكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة صفيقة وليس سجل لانه لم يحكم بالشهادة  
وانما نقلها اليه ليحكم بها ولهذا يحكم المكتوب اليه وانما قال رأيي رأي القاضي الكتاب بخلاف التجل  
فانه ليس له ان يخاله وينقض حكمه ويقبل في كل ما لا يسلط بالشبهة استحيانا والقياس يا به جواره  
لان كتابه لا يكون اقوى من عبارة وهو لو اضر القاضي الاخر في محله لم يجعل بحره وكتابه اول لانه قد يزور  
وانما جوزناه لا اثر على رضى الله تعالى عنه والمجاذب ولا يستغنى عن الشهادة على الشهادة لان القاضي يجازي  
فيما لم تعدل الاصول وقد يتعذر وقوله في كل ما لا يسلط بالشبهة استحيانا عن الحق والعود لا تملأ  
بالشبهة فلا يجوز الثبات بالكتاب الحكمي الذي هو نقل الشهادة في الحقيقة لان في شبهة البدلية كما لم يحز  
بالشهادة على الشهادة كالدين والمعار والتكليف والنسب من الحق والحيث والغصب والامانة  
ودية وعارية والمضاربة الخودتين اجتر في الاخرين قيد الجود لانها اذا لم يحز لا يجازي القاضي  
واذا صحاصار المصنوبين وفي المصنوب تجب القيمة وهي دين في حق في الكتاب الحكمي وانما يقبل فيها  
ذكر الاضيق الى الاضيق بل يعرف بالضيق ولا يقبل في الاعيان المحقولة كالغيب والعبيد  
الامان للمجاذب الاشارة عند الدعوى والشهادة وهو ظاهر الرواية وعن ابو يوسف انه يقبل  
في العبد دون الامانة لخلية الا باق دوننا وعنه يقبل فيها وعند محمد فبوله كل ما ينتقل وعليه المتأثرة  
وفي البرازية المتقدمون لم يافذوا بقول الامان الثاني وعمل الفقهاء ابو يوسف على تجوز في الكل قال  
الاستيحي عليه الفتوى كذا في التتار فانية ولا بد ان يكون الكتاب الحكمي من معلوم المعلوم  
بان يقول من فلاة الم فلاة ويذكر نسبهما الم ابيهما وجدتهما او قبيلتهما فانه لم يذكر الاب والجد

والجدة لا يحصل التوثيق وهذا عند ما عند ابو يوسف يجوز وفي التتار فانية توسع ابو يوسف حين  
ابتلع بالقضاء رأى احوال الناس واستحق في مسائل شريها للمار على الناس مما جعلتها هذه المسئلة و  
سياة في الحق وفي الخلاصة عليه عمل الناس ابو يوسف وعليه الفتوى فاذ شاء القاضي الكتاب على وقال بعده  
ان بعد ما فقص بقوله الم فلاة والم كل من يصل اليه الكتاب من قضاة المسلمين احتياطاً لعلنا  
المكتوب اليها فيبطل العمل به فاذ عنده يكونه تجازي بخلاف ما لو قال ابتداء والم كل من يصل اليه  
القضاة حيث لا يعمل به عند ابو يوسف وثمة لانه المكتوب اليه غير معلوم واجاز ابو يوسف حين ابتلع  
بالقضاء واستحق كثير من الناس شريها وعليه علم ذكره في مني الفخر ويزاده علم من يشهدهم عليه  
اي التهود ويعلم باقية لانهم يشهدون عند القاضي الثاني فلا بد من قراءة عليهم ليعرفوه ما فيه اذ لا يشهد  
بدون العلم وتكون اسماؤهم اي التهود دافله وختمه ختمه ويحفظون ما فيه ويسلم اليهم ان الشهادة  
عند ما دفعتهم التغير وابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك كذا الرواية على التهود والتسلم  
اليهم سوى اشهادهم اذ كتابه وفتحهم وفي رواية عن الختم ليس شرطاً ايضا كما سيذكره المصنف  
كما ابتلع بالقضاء وعاية احوال الناس واقض الامان الترفي قوله شريها وليس الجرح والعباه  
فلذلك الختم كثير من الشايخ وعمل القضاة ابو يوسف انهم يسلمون الم المدي اذا وصل الم المكتوب نظر  
الم فلة ولا يقبل الا كخبرة الختم وشهادة رجلين او رجل واحد انما ان كتاب فلاة القاضي فراه علينا  
وفهم وسلم اليها في مجلس حكم لانه الحكم فلا يقبل الا حضور الختم في الشهادة لم يشترط القدور في ظهور  
العدالة المفتح وبه اخذ المصنف وفي الهداية انه يقضي الكتاب بعد ثبوت العدالة كذا ذكره المصنف  
لانما يجازي الم زيادة التهود وانما يمكن اداء الشهادة بعد قيام الختم وللقدور ان يقول نعم  
لا يمكن اداء الشهادة الا بعد قيام الختم كذا فتح الكتاب لا ينافي قيامه عليه والوقوف واضح وعند ابو يوسف  
يقبل شهادتهم ان كتاب فلاة القاضي وختمه ولا يشترط شيئا من ذلك عند ان الختم ليس بشرط كما ذكرنا فاذ  
شهدوا فتحهم وقرانهم على الختم والزم ما فيه وصحور التهود عند الفتح غير لازم بل احتياط كذا فاذ  
القاضي المصنف وفي التثوير ولا بد من مسافة ثلثة ايام بين القاضي وبين التهود على التهود  
في مني الفخر وهذا ظاهر الرواية وجوزها محمد وانه لا ينافي ما في رواية عن ابو يوسف انه لا يفي  
مكافاة عند الاداء الشهادة لا يستطيع ان يبيت في اهل صحبة الاشهاد والكتابة وفي التراجية وعليه  
الفتوى ويبطل الكتابة بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الم المكتوب اليه وكذا يبطل  
بعد وصوله قبل الرواية لانه بمنزلة الشهادة على الشهادة وقال ابو يوسف لا يبطل ولو مات



المكاتب بعد وصول الكتاب والقرأة فلا يبطل في ظاهر الرواية وكذلك يبطل خروج المكاتب عن الاهلية  
بالجنون والرق وصد القذف والعمى والغنى بعد عدالة واذا قبل المكتوب فيما اذا بطل حكمه بغيره  
الما في فاضاه جاز لمصادفة محل الاجتهاد واذا كان للاختلاف في نفي القضاء فانه ينقض بالتسخير  
قاضي آخر ولو وفق المكاتب او خرج من اهلية الشهادة فانه المكتوب اليه لا يقضي به سواء قبل قرأته او بعدها  
كذا في الخاتمة ويبطل ايضا بموت المكتوب اليه الا ان كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاء المكاتب  
في لا يبطل فيقبل كل من يصل اليه من القضاء والنواب وينقضه وعند ابو يوسف لا يبطل وان لم يكتب  
ذلك توسع كما سبق لا يبطل بموت الخصم بل ينقضه على وارثه لانه وارثه يقو مقامه اطلق فشمس  
المدعي والمدعى عليه وشمل ما اذا كان تاريخ الكتاب بعد موت المطلوب او قبله لانه وارث المطلوب  
والوجه قائم مقامه ذكره في الخاتمة كما في من الغفر واذا علم القاضي في حال القضاء بشي من حقوق العباد بانه  
شاهد غصبا او طلاقا في زمن ولاية ومحلها في الميراث الذي هو قاض فيه وفي مجلس القضاء جاز ان يقضي به  
قيد بذلك لانه لا يقضي بعلمه في الحدود الى لصد كالزنا والرب غير انه لو اتي بغيره يعززه وكذا لا يقضي  
في القصاص والقذف بعلمه قيدا كحال قضاء لانه لو علم قبل القضاء بحادثة من حقوق العباد لا يقضي به  
وقيد بولاية لانه لا يقضي بمشاهدة في غير ولاية عند الامام وفي الخبر يدرك جميع الامام ولو علم  
في ركن شاق من يقضي عندها ومع قوله اضلعوا سواء كان الرشق في منشوره او لا بناء على علمه  
القضاء في التوبة والمخازة وعلم بحادثة وهو قاض ثم عزل ثم قلد لا يقضي بعلم السابق عنده فلا قالها  
ابن الحليم بعد الزوجه رتبة عند القاضي فقال ثابته كان قد جرى عندي مرة اخرى والزوج ينكر فقال  
القاضي الامام لا يقضي الثاني بالحكمة الغليظة بل بالثابت اما الثاني فيقضي بطلان القاضي اذا ابره شهدا  
على القاضي ان قضاءه في غير مجلس القضاء او خارج المحر يقبل عنده فلا قالها  
ويجوز قضاء المرأة في غير حصة وقد لاننا اهل الشهادة في غيرها فكانت اسما للقضاء وان اتم الموالي لقوله  
عليه الصلوة والسلام لم يبلغ قوع ولو ابره ابره ابره رواه البخاري قال الحق الكمال الا ترى اننا لا تصلح  
شاهدة وناظرة في الاوقاف ووصية عم البتاعي وفي الخبر وطاره يغيد صفة تعزيرها في التزويج والشهادة  
في الاوقاف وان لم يشرط الواقف وقد اقيمت في شرط الشهادة في وقت الخلافة ثم من بعده لولده  
فما ترك بنتا انما تحقق وخليع الشهادة واستغوب بعض القضاة ولا اعتبار به بعد ما ذكرنا  
في نفي الغفارة وفي التنوير لو قضت المرأة في حصة وقد فرغ القاضي من فاضاه ليس لغيره  
رقبه في الخلاصة واما قضاء الخنث فيصير بالاولى وينبغي ان لا يصير في الحدود والقصاص لثبته الا

الانوار كذا في الخبر لا يستلزم قاض لانه الذي فوض اليه ليس الا القضاء لا التقليد فلا يتصرف في غير ما فوض اليه  
كما لو قيل لا يؤكل بدونه الموكل اطلق فشمس حارة العذر وغيرها كما في العناية فلو استخلف بلا اذن في الخليفة  
فاجازة القاضي جاز حيث كان الخليفة اسما للقضاء فانه رقبته او محمدا في قذف او طار في خبر وكذا اذا  
قضى كخبرة القاضي كما في الدولة لانه المقصود حضوره الا ان يفوض اليه ذلك مري باذنه قال له وكل من شئت او  
دلالة كعطلت قاضي القضاء والدلالة اولى لانه في الترجيح يملك الاختلاف لا القول وفي الدلالة يملك القول  
ول من شئت واستبدل ما شئت فاذا استخلف في الترجيح كونه نائباً عن الامام في التولية فلا يملك عزله بخلاف  
الامام بالجموع فانه لا الاختلاف وان لم يفوض اليه ذلك لانه الامام الاعظم ما فيها اليه مع علمه  
المعارض المانعة ما اقامتها من المرض والحدث في الصلوة من ضيق الوقت وغيرها يعتبر به ولا يملك  
انتظار الامام لانها لا يكمل التأخير عن الوقت فكاه اذ ناله بالاختلاف دلالة وتأخير سماع الخصوم الى صدور  
الاذن من الامام الاعظم يملك لانه غير موقت كذا في المراجع وطاير انة الاختلاف جاز وان لم يكن سبق  
الحدث في المصلحة كما ارض الخليفة او سافر او حصل ما يمنع فاستتاب فطبا لمكانه وفي فروع الكبر ابي  
ما يفيد ايضا حيث قال بغير القاضي والامام فرقة فانه القاضي لا يملك الاختلاف الا باذنه والامام الجامع يملك  
بدونه والفرق ان الفردرة متحققة هي باجواز اذ بسبب الحدث قبل الصلوة فلو توقف على الاذن توقف  
الجموع ولا كذلك في القضاء وبهذا علم انة ما وقع لبعض القاصدين من ان الخليفة ليس له الاختلاف ابتداء  
الا بالاذن الاصل له وانما فهم من بعض العبارات وقد قرع العلامة تحت التوبة بما في راس في الجموع في  
تعداد الجموع بانه اذن السلطان باقائه الجموع لشرط اقل رتبة فيكون الاذن مستحي كقولنا انما الخليفة  
واقامه الخليفة ثانيا ولا يشترط الاذن لكل خطيب وقد تقدم في باب الجموع ثم انه احدث الخطيب بعد ما  
فقط قبل الزرع في الصلوة كخبره انه يستلزم الامام شهد الخطبة لاننا لشرط فيها فلا ينقضه  
به واما وان كان لزم فيها جاز لا يستلزم من كيد ركبنا لانعقادها بالاصل وكان الثانية نائباً عنه  
قبل يبطل على هذا من افسد صلوة ثم افتي بهم الجموع فانه جاز وهو مفتوح في هذه الحالة لم يشهد  
الخطبة قلنا اوجب عنه باذنه ما صح لزومه في الجموع وصار خطيبه لما قول استحق بمن شهد الخطبة قال  
في العناية وارى انما في الثانية لتقدمه في تلك الصلوة او لم واذا استخلف المفوض اليه الشهادة  
يجب ثابته لا ينزع بغيره ولا بموت بل هو نائب الاصل وهو السلطان به قرع الزبلي وفي الخلافة  
الخليفة اذ امانات وله حال واداء في حاله وذكر في ادب القاضي للمخاض لو مات القاضي انقول  
فخافوه وكذا موت امير الناجية بخلاف الخليفة السلطان اذ عزل القاضي انقول نائبه بخلاف



موت القاضى حيث لا ينزل نائبه <sup>ان</sup> في المحيط وينبغي ان ينزل النائب بوزل القاضى لانه نائب السلطنة اذا نائب  
 العامة الارزاق لا ينزل بموت القاضى وعليه كثير من الشايخ وفي الفواكه البدرية لابي العوس ونائب القاضى  
 في زماننا ينزل بوزله وموت فاته نائبه من كل وجه وهو المذهب وغير المعوض اليه الاختلاف ان قضى نائبه  
 او بغيته فاجازته بجاز كما في الحكاية وقد سبق واذا رفع الى القاضى حكم قاض آخر لو لم يقبض به بل يعطى حكم  
 نفسه قبل ذلك الحكاية او في اراضت في حق الصدر الاول والتقييد في الصدر الاول مع كونه خلاف الراجح  
 لا يجاب عنه قوله والاجماع على اصل الشئ من امضاء ان يخالف الكتاب الذي يختلف في تأويله السلف مثل القضاء  
 كل متروك التسمية عند فاته في حق لقوله تعالى ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه او السنة المشهورة مثل القضاء  
 كل مطلقه فلا لا ينكح الزوج بلا وطئ فاته مخالف حديث العسيلة وهو مشهور والاجماع مثل القضاء وكل  
 متروك التسمية فاته القضاة رخصته تعالى عند قد اجمعوا على فاده لترجي الاجتهاد الاول بالقضاء فلا ينتقض  
 سواء كان موافقا لايه او مخالفا في مني الخفاء وفي رز الحقايق قالوا شرط ان يكون عالما باختلاف القضاة  
 في لو قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز قضاؤه عند عاتقه ولا يعضيه الثاني ذكره في المحيط وقال  
 شمس الاثره هذا هو ظاهر المذهب وفي فواكه البدرية هل يشترط لتفويض القضاء على الخالف علم القاضى بالخلاف في  
 الحكم به اختلفوا ويرجع غير واحد انه ليس بشرط فينقض على الخالف علم القاضى بالخلاف في المسئلة او لا يعلم وفي  
 مني الخفاء ينبغي اعتماد شرط العلم بالخلاف لا سيما في زماننا فلذلك قال في الخلاصة وهذا الشرط وان كان  
 ظاهرا المذهب لكن يغني عنه خلافه وما اجمع عليه الجمهور لا يجزى فيه خلاف البعض اختلف في ان الاجماع هل ينعقد  
 باتفاق اكثر المجتهدين او لامة من اتفاق الكل في البداية اضا ان اتفاق الاكثر خلاف في مقابلة الاكثر  
 لا يجزى خلاف الاقل بمعنى ان عدم اعتبار مخالفة البعض ليس مطلقا بل معتد بان يكون خلافا لا اختلافا  
 في باب القوة وذلك انهم اذا اختلفوا ان سوغوا له ذلك يكون اختلافا في الخلف ابي عباس رضى الله تعالى عنه في شرط  
 في باب الخلاف في الاتحاد من التسلسل بالجمع من الاضوة وان لم يسوغوا له ذلك يكون خلافا في الخلف في رتبة ربوا  
 الفضل قال في البداية والمجيز الاختلاف في الصدر الاول وانما لم يقل اختلاف القضاة رضى الله تعالى عنه  
 لانه اهل الصدر الاول لا يلزم ان يكون صحابا كما توهم ذكره في التقييد ان المجزى في الاختلاف هو اختلاف القضاة  
 رضى الله تعالى عنهم ومن كان منهم لا اختلاف الشافعي ولا اختلاف مالك لانها لم يكونا موجودين في زمن  
 القضاة فلم يكن خلافا معبرا او فيه نظر والقضاء كل اورد في الاو يخون المسئلة بان يقال والقضاء  
 في العقود والفود في لانة الاول ينظم القضاء بالملك بالاراز في العبادات والثانية القضاء بالجنة  
 بسبب الرضا وكونه وليا للقاضى ولانية الانشاء فيها اختلاف القضاة في العقود والفود والآراء

في باب القوة  
 في باب الخلاف  
 في الاتحاد من التسلسل

وآراء بالعقد والتكليف والبيع والشراء والاقالة والرد بالعيب والنسب في البتة والصدقة روايته  
 وبالنسبة ابطال العقد باق وبه كان فيع اطلاق ينقض ظاهرا فان ادى رجل على امرأة نكاحا صحيحا  
 ونجى واثار عليه شاهدان روي القاضى بالتكليف بينهما فاته يثبت التكليف بينهما فيتم المرأة الزوجة  
 ويقول سألني نفسك فاته زوجه وباطنا فيحل له وطؤها ويحل لها التمكن فيما بينهما وبين الله تعالى  
 سيذكره المصنف ولو شاهد زور اذا ادى بسبب معين وعندهما لا ينقض باطنا بشهادة الزور  
 الاصل ان قضاء القاضى بشهادة الزور فيماله ولاية انشاء في الحلة يغير الحق عنده خلافا لما  
 قول الشافعي وقضاؤه فيما ليس له ولاية انشاء اصلا لا يغير الحق بالاجماع ووجه الفرق عنده  
 ان قضاء القاضى بما يحتمل الانشاء انما له فينقض ظاهرا وباطنا كما لو انشا امرى لانة القاضى مأثور  
 بالقضاء بالحق ولا يقع قضاؤه حتى فيما يحتمل الانشاء الا بالحق على الانشاء لانة البينة قد تكون صادقة  
 وقد تكون كاذبة فيجعل انشاء العقود والفود بما يحتمل الانشاء من القاضى فاته للقاضى ولاية الانشاء  
 في الحلة بخلاف الملك امرى لانة نفس الملك بما يحتمل الانشاء ولذا لو انشا القاضى او غيره امرى  
 بخلاف ما اذا كانت المرأة حرة بالعدة او الزدة او الرضا او الحاصرة فلا اشكال على هذا الا  
 انه لامة في المسئلة المذكورة من زيادة فيه وهو ان لا يكون في الحق مانع عن انشاء العقد كما ذكرنا  
 الامثلة بل يكون الحق قابلا ولاية ايضا مع قيد آخر وهو عدم علم القاضى بكذب الشهود حتى لو علم  
 بكذبهم لا ينقض ذكره في فتح القدر فلو اذنت على رجل نكاحا واقامت بينة زورا ان تزوجا وادى  
 عليها نكاحا وهي نجدة كما ذكرنا وفهم به حل لما عليه وحل له وطؤها وشرط علم بتهنأ عليه انما ان  
 يكون الحق قابلا لانه تحت زوجه او معتدة او رقة او حرة بمصاهرة او رضاع لا ينقض عنده  
 ايضا لانه لا يقبل الانشاء ولا بشرط الشهود في التكليف الذي ينشأ القاضى لانه مقتضى في فهمه  
 القضاء وما ثبت اقتضاء لا تراه فيه شرائط وفي لز الاجماع لقاضيه ولا يشترط تحت الشهود  
 وذكر الرغوازة انه شرط وبه اذعاعة الشايخ والمجيز للاشتراط كما في البر وفي العمادية لو قضى  
 القاضى بالتكليف بشهود زور ينقض قضاؤه ظاهرا وباطنا عند ابي حنيفة ويجعل ذلك بمنزلة انشاء  
 التكليف فانه كان محض من الشهود يصح التكليف والا فلا وهو القضي خلافا لما فاته عنده لا ينقض الاظهار  
 فلا يحل لما تمكنه ولا له وطؤها لانة القضاء اظها رعايا ثابتا لا اثبات بل يمكن والعقد يمكن ثلثا  
 فلا يثبت بالقضاء فلا ينقض باطنا كما لو ظهر الشهود عبيدا او كفارا او محدودين في قذف حيث لا ينقض  
 اجماعا ولا قول علم رضى الله تعالى عنه شاهد اى زوجه بالولاية القضاء يقطع المنازعة بينهما من كل



ووجه فلو لم ينفع باطنا كان قبيحاً لما قال الفقهاء بالتبني ويصح بقولهم في الولوالية وانما التامه انما  
 عليها وفي الاملاك الحرة ان المصلحة التي ثبتت بدون اسبابها لا ينفع باطناً اتفاقاً وانما كان كذلك لان في  
 اسباب الملك تراحم وليس تعيين البعض او من البعض والاثبات الملك مطلقاً بخير سبب ليس في وسع  
 البشر فتعين الاتفاق خلاف ما ادى سبباً معيناً ما ليس في وسع البشر والقسا في مجتهده في خلاف  
 رأي الاول في خلاف مذهبه لانه يوم ان يكون الظاهر في المجتهده قاضيه وليس كذلك ما ساقى الفقهاء ابو القاسم  
 في العيون لو ان قاضياً فوض اليه في امر من الامور ما فيه اختلاف وهو يذهب في ذلك الى المذهب الذي  
 مذهبه وقضيه خلافه فانه با صنفه قال بعض هذا الحكم ولا يرفع عنه وقال ابو يوسف يرد ذلك ويقض  
 بما كان رأي في ذلك وذكر القاضي الامام علي السرخسي في الترتيب في ادب القاضي قول  
 محمد بن ابي يوسف وفي مني الفقهاء وهو قول الثلاثة ايضا او عامدا لا ينفع عندها وبه يفتح ذكره  
 في البداية ووجه في المواجه مع ما لا يحيط وعند الامام ينفع لو ساقى كما ذكرنا اتفاقاً في العدم عنه  
 روايتنا اظهرها عنه نفاذه وعليه الفتوى كما في الثانية وهكذا في الفتوى وفي فتح القدير فقد  
 اختلف في الفتوى والوجه في الزمان ان يفتح بقولهم لانه التارك عند الايفاع الاخصوي باطل الا ليقيد  
 جميعه واما انما في فلاة المقلد انما ولاه ليحكم بمذهب ابي حنيفة فلا يملك الخالف فيكون معزولاً بالنية  
 الماذن الى حكم والى امر من تخيذه الزا الحكم والعمل بمقتضاه بعد دعوى صحيحة من ضم على ضم ولا يفتح  
 على غائب عن البلد او عن مجلس الحكم طارئة في البلد ان لا يصح ذلك وبعد القصة في حق الربيعي  
 وصاحب فتح القدير ونص عليه في البر والاول ان يغتر بعد التخلو لقولهم اذا نفعه قاض  
 براه فانه ينفع واختلف التخييم في نفاذه فقبل لا ينفع وقبل ينفع ووجه الاول في فتح القدير  
 وقال الامام ظهير الدين في نفاذ القضاء على الغائب روايتنا وفي نفع بعد التخاذ كبلاتير قد  
 ابطال مذهب اصحابنا في جميع الفتاوى بخلافه ان لا ينفع وعليه الفتوى والقائل بان  
 الفتوى على التخاذ الامام فوايه زاده وقيل ان راه قاض ففقه به ينفع الا كخرة نائبه حقيقة كونه  
 او لما كونه نصيب القاضي او طلبة كان ما يدعى على الغائب سبباً لا محالة ذكره في القيد في الحقائق وقال  
 الاثر انما يزول سببته صورة رجل الشري جارية ثم ادعى ان مولاه زوجه ما فلاة الغائب واراد  
 ردها بجيب الزواج لا يقبل منه لانه لا احتمال ان يطلعا وزال العيب كما يدعى على الخارق اذا ادعى عينا  
 في يد غيره انما اشترطها فلاة الغائب واقام البينة على ذي اليد وقضيه ثم حضر الغائب وانكر ذلك  
 لا يلتفت الى الخارج ولا يثبت في الامانة البينة لانه صار مقتضياً عليه فانه امدى لا يتوصل الى اثبات

٩٩  
 اثباته مع الاثبات على الغائب ولو كان ما يدعى على الغائب لكان ما يدعى عليه على الاثر كما اذا ادعى عبداً  
 مولاه انه علقى عنه بتطبيق زيد ووجه واقام بينة على التطبيق بخيبة زيد لا يصح قضاؤه على  
 الغائب لان فيه فراغاً على الغائب لا بطلان نظام خلاف ما لا يتفق فراراً كما لو علق طلاقاً بدخول زيد  
 الدار فانه ينفع ويصح لعدم تفتحه ابطال حق الغائب وهذا مفاد لفظه على ويؤثر القاضي مال اليتيم وفي  
 منع الفقهاء عن بيع تحت للقاضي الاقراض لانه كثرة اشغال لا يملك ان يباشر الحفظ بنفسه فلابد له من الدفع  
 لغيره والدفع بالتقوى النظر لليتيم لان فيه بقاء المال محفوظاً مضموناً ويكتب ذكر الحق قدر الحق ولا يحل  
 المستوفى فوف التسيان هذا اذا لم يكن لليتيم وصى واما اذا كان له وصى ولم ينصب القاضي لم يحل  
 لانه من الترتيب في مال وهو ممنوع منه مع وجود وصية كذا في القنية وهو الصحيح كما في جامع الفصولين وكذا  
 يملك اقراض مال الوقف ومال الغائب كما في العادة ولا يجوز ذلك في الاقراض للكون مال اليتيم واللا  
 مال ولده هكذا في في الكفر وغيره وفي الاب روايتنا اظهرها انه مباح وهو الصحيح كما في الثانية  
 فذلك قال في الاصح وفي الخلاصة وقرانه الفتاوى الصحيحة ان الاب مطلقاً فقد اختلف في  
 التصحيح والمعتد ما في المحتوى ويستثنى من هذا الاقراض للتفوية كحق في نهب فيجوز اتفاقاً  
 ذكره في التبر  
 حاكميكم بينهما قالوا وهو مشروع بالكتاب والسنة والاجماع في الكتاب فقوله تعالى فابعثوا  
 حكم من اهلهم وحكم من اهلها وفيه نظر كما في فتح القدير واما الثاني فلم يرد ابو شريح ما السن هذا  
 وعمل عليه الصلوة والسلا حكم سعد بن معاذ في بني قريظة لما اتفقت اليهود على الرضخ حكم واما  
 الثالث فلاة القفاية روى عنه تعالى عنهم كما في مجمعهم على قوازه من غير تكرار ذكره في مني الفقهاء  
 ولو حكم الخصامة من يصلي قاضياً لكونه اهلاً للشهادة فلو حكمه عبد او صبي او مجنون او محدوداً  
 في قذف لم يصح بشرط من جهة الحكم العقل ولا بشرط الحرية والاسلام في يجوز حكم المقات والمقات والعبد  
 المأذون والذوق ذقياً وحكم المنة موقوف عنده فان حكم ثم قتل الحرمة او طلق بطل الحكم وان  
 اسلم نفعه وعندها جاز بطل حال كذا في المحيط ليحكم بينهما في نفعه حكم عليها لصدوره عن ولاية  
 شرعية لان لها ولاية على نفسها فيصير حكميها وحكم بينة اقرار او نكول واخباره باقرار احد الخصمين  
 وبعد الالاشهاد حال ولاية لان اخباره قائم مقام شهادة رجلين بخلاف ما اذا اقر حكمه لان قضاء  
 ولاية به والتخاذ بواحد من الرعايا فالحاكم المحوّل اذا قال قضيت عليك كذا ولطفتها الحكم  
 الذي يصح قبل حكمه لا بعده واذا رفع حكمي القاض المضاه ان وافق مذهبه فائدة هذا المضاد ان

في التخييم  
 في التخييم  
 في التخييم



لا يكون لقاض آخر من خلافه نقضه اذا رفع اليه لانه اعضاء بمنزلة قضاء والا نقضه فربما يبين هذا ويظهر ما اذا  
رفع اليه القاض قضاء قاض آخر فانه لا يردده وان خالف رايه اذا كان في فصل مجتهد فيه كما في وجهه انما الحكم  
ولاية عن الحكمين دون غيرها والقاضي الذي رفع اليه حكم غيرها فلا يكون حكمه عليه وكان كالقاضي فله ان يردده  
ان خالف رايه وانما القاضي فله ولاية على الناس فكان قضاؤه في حق الكل فلا يكون هذا القاضي ان يردده  
اذا صادف القضاء محله بان يكون محلا مجتهدا فيه ولا يصح التحكيم في حد وقود الاصل ان حكم الحاكم بمنزلة القضاة  
فيما يجوز استيفاؤه بالصلح يجوز فيه بالتحكيم ويصح التحكيم في سائر المجتهدات طالما كانت الكليات رواجع وفيه يبين  
المخاض وغير ذلك وذكر المجتهدات ليدل على غيرها بالطريق الاول قالوا ولا يفتي به دفعا لتجاسر العدول وكان القاضي  
الامام ابو علي السفي يقول نكح هذا القاض ولا يفتي كذا لا يتطرق الجمل الى ذلك فيؤدى الى سده من هذا وفي  
البحر ان معنى قولهم لا يفتي به الله لا يكتب على الفتوى ولا يجاب باللسان بالكل وانما يكت المفتح وظاهر الهداية  
انه بعضه ان المفتح يحبس بقوله لا يحل ولو حكمه في حد فطاع في حكم بالدية على العاقلة لا يفتي لانه غير حكمي من جهته فلا  
ولاية له عليه ولو حكم على القاتل بالدية في ماله رده القاضي ويقضي بالدية في العاقلة لانه حكم مخالف للنقض الا اذا ثبت  
القتل باقراره فانه العاقلة لا تعلق له ولا يصح حكم الحاكم ولا المولى لاجوبه وولده وزوجه لتملك التهمة فلهذا لم يجر  
الشهادة لم خلاف الحكم للمافوة واولادهم والاعيان فانه يجوز كالشهادة لهم ويصح الحكم عليهم لانقاذ التهمة ويصح  
الحكم كما ولاه السلطان الذي ولاه القضاء فترى به في التراجم ويصح الحكم عليه في فعل ليرجع مع علمه في  
الاعتناء عنه ذكره في مني الفقار والله اعلم

ليس لذي سفلى عليه لغيره ان يتدخله صورة ان يكون بيت وفوق طبقة وكل واحد لرجل فليصا لصاحب  
السفل وهو البيت الثمانية ان يتد فيه وتدا او ينقب كوة بفتح الكاف وتشديد الواو وهي الطاقة  
وفي الديوان بالفتح التروزة ذكره العيني وفي البحر والكوة بفتح الكاف ثقب البيت وكج على كوى  
ويصح الكاف في الحود والجو ويستعار بمفاتيح الامم الخارعة ذكره في المغرب وفي القياس  
انه الجمع يمد ويقرب بلار في ذي العلو والذى العلوان يبنى عليه هذا عنده وعند كل فعل بالافز  
فيه بلار في الآخرة لانه الاصل عندها الاباء لانه ترقف في ملكه وهو يقتضي الاطلاق والاصل عنده الاطلاق تعلق  
به حق محتر للفرصا كحق الحرته والمحتاج في منع المالك عن الترقف فيه والاطلاق بعارضه ايضا فلا  
اشكل لا يردول الكنع على انه لا يجوز على نوح في بالعلوم توسيع البناء او نقضه فممنوع ولهذا لا  
يملك صاحب السفل ان يمدح الجدار والتقف وكذا انقضه وقول ابي حنيفة قياس كما ذكره في الا  
وهل يمنع صاحب العلوم الترقف في العلو اقلق المشايخ على قول ابي حنيفة قال بعضهم لصاحب

صاحب العلوان يبنى ما بدا له عالم يفر بالسفل وذكره بعض المواضع ليس لذي السفلى ان يمدح الجدار او يفر بالسفل  
ذكره بعض المواضع جامع الصغير والحق للفتوى انه اذا اشغل ان يفر الا لا يملك واذا علم انه لا يفر يملك  
وجعله في الهداية على الخلاف السابق ذكره في البحر وقيل قولنا غير لقوله فلا خلاف بينهم وليس لاهل زانية  
ان سكت من زانت النكح اذا حالت وسقط الحلة والسك زانية لم يملك من طرف الطرف وفيه نظير ديوان  
الادب الزانية الطريق الذي طرد عن الطريق الا عظم مستطيلة تنشعب منها مستطيلة غير نافذة فتج  
باب في المتشعبة لانه الباب يقصد للمورد ولا يفتي له في الدخول فيها لكونها غير نافذة وانما ذلك لاهلها على خصوص  
الاربع انه لو بيعت دارها كان النقص لم لا اهل الاول وفيه النافذة وفي مستندة لرق طرفها لم  
ذلك اي فتح الباب اما في النافذة لان الاستطراف في العادة وهم من جملتهم وقيل لا يمنع من فتح  
الاباب لانه ان يرفع جداره فلا يمدح فلا ولا ان يكون له نقض البعض في الصحيح هو الاول ولكن هذا  
فيما اذا اراد ان يفتح الباب للمورد فانه يمنع استحسانا فاذا اراد به الاستضاءة والترجي دون المورد  
لم يمنع من ذلك كذا نقل في الاسلاخ عن الفتوى ابي حنيفة ذكره في الترمذ واما في الثانية فلا تناسك وهذه  
وهي بمنزلة سكة مشتركة في دار وكل واحد منهم حق المورد في طلبها ولهذا لو بيعت فيها دار كانت النقص  
للعل على التواء فيفتح الباب لا يحدث لغيره صفا فلا يمنع واعلم ان الانسان ان يتوقف في ملكه ما شاء  
ما لم يضر بغيره فربما يتنازع عليه الفتوى كما في البرازية وجامع الفصول وغيرها وهذا جواب المشايخ  
وهو باسظهار الرواية عدم المنع وهو القياس والذي عليه المشايخ من المتأخرين الاستحسان في  
اجناس هذه المسائل وافتح طائفة بجواب القياس واخصار في العبادية المنع اذا كان القرربا  
ظاهر الرواية فلذلك قال في جامع الفصولين القياس في منى هذه المسائل ان من ترقف في حاله ملكه  
لا يمنع وان افر بغيره لكن زك القياس في محل يضر بغيره فربما يتنازع وقيل بالمنع وعليه الفتوى وسئل  
شيخ الاسلاخ قارئ الهداية عنه اراد ان يتخذ جيبا يربط بيوتهم عتيقة كشي عليها منها فقل لم يمنع  
ان لا فاجاب اذا افر اهل الخبرة انه اذا كان الطاهون يربط البناء في بيوتهم فالفتوى على انه ممنوع من  
الترقف على وجه يتفر به الجار وان كان يتوقف في ملكه وفي التهذيب ساء لرجل فبنى فيها بناء وصنع  
فتح سدة على الجار همت الترجي والشمس او بنى حرجا او عودا او صغيرا بالوجه او اقعدها فيما جدارا  
لا يمنع وان تلخ به طائفا به لا يمنع اما صاحب البناء لو فتح كوة في ساقته ونحوها لا يمنع والفتوى  
على انه ان كانت الكوة للظلال لا للاستضاءة والتا في موضع البناء يمنع كذا في الحفران وان  
المحذ به منه ذلك ويدفع فرره بان يبنى ما يستر جهة الجار رعاية للحي نبيد وجامع الحقين

منه في قوله  
ملك لا يمنع



ومن ادعى به في وقت فسل بينة فقال محمد في الهبة فاشترية منه او يقبل ذلك فبرهن على ان الراد بعد وقت  
الهبة يقبل ولو قبله لا يقبل جواب القبول وعدمه ينتظر الشورتين اي ما اذا قال محمد في الهبة فاشترية  
منه وماذا يقبل ذلك ثم ان عد القبول في الصورة الاولى لا للتناقض بين الدعويين لانه مشترك بين  
الوجهين وكما يمكن التوفيق في احداهما بتوسط المحم كذا يمكن التوفيق في الاخر بتوسط الاقالة بل للتناقض  
بين الدعوي والشهادة لانه ادعى الراد بعد الهبة وشهد على الراد قبلها وعبرة الهداية هي في ذلك  
واما بعد القبول في الصورة الثانية فلان دعوى الهبة اقرار بانه الموهوب ملك الوهاب وقت الهبة  
فلا يقبل دعوى الراد قبله بخلاف دعوى الراد بعده لانه تنجز ملكه وقت الهبة قال في التبيين ولو كان  
لهما تاريخا او ذكر لاحد منهما ينبغي ان يقبل بينة لانه التوفيق ممكن بان يجعل الراد متاخر او في الجواب  
فخصوصية لهذه المسئلة بل في كل موضع حصل التناقض من المدي او منه او شهوده او من المدي عليه  
فعل يكون اطلاق التوفيق له فهو اولابته منه وفي تفصيل احوال اربعة قال في البرازية افتراضا في الاسلام  
انه اطلاق التوفيق يكفي وذلك وفي الامور التي مع الكبر ايضا ان التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان في القليل  
الاكتفاء بما كان له قال برك ومحمد ذكر التوفيق في البعض وفي بذكر في البعض فيحل التكون على التسهيل وذكر  
المجندى واشار ان التناقض اختلف فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكون الاطلاق وان امكن يكون التناقض  
كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع لغيره وفي التنوير كى لو ادعى انما وقف عليه ثم ادعى ما لنفسه او ادعاه لغيره  
ثم لنفسه فانه لا يقبل للتناقض ولو ادعى انه ملكه او اطلقه او ادعى الوقف تقبل كى لو ادعاه ما لنفسه ثم لغيره  
فانه يقبل كى في البرازية ومن ادعى ان يرد اشترى منه جارية فانكر زيد وترك هو اي المدي خصوصية مع زيد  
فلان له اي المدي وطوبى لانه لا ينعذر للبائع حصول الثمن من المشتري فانت الرضا فيستبد به في كل ما  
في كتاب البيع ان عند تعذر استيفاء الثمن يسو القاي ولو كان يجرى التعذر مستبد به في ما اجتمع البائع  
القاي بل لا تنجز في موضوعاته جميع العقود يفسخ بالحد اذا وافقه صاحبها يد على الرضا به غير الظاهر  
فانه لا يقبل الفسخ ذكره في فتح القدر فلو محمد انه تزوجها ثم ادعاه وبرهن يقبل كى في التنوير ولو لم يكن  
وعزت الزوجه على ترك المصونة لم يكن لها ان تنزله ولا يكون انكار النكاح فسخا ولا يقع بالطلاق او  
نوى خلاف لست به باراة فانه يقع به ان نوى عنده فلا قالها ومن اقر بقبض عشرة دراهم وانما قبض  
بها اذ لا بد من ذكر جنب الثمن في صورة المسئلة لان تمام الخوق بينه التسوية واقضها موقوف عليه فان  
خروج التسوية من جنب الدراهم لا من جنب العشرة مطلقا وادعى ان الزيف او بنهره صدق مع بنية  
على ما سنده المصنف الزيف ما زينه بيت المال لنوع قصور في جوده الا يرى انه جرى في العادة

المخللة بين التجار والنهره ما رده التجار لرادة فضته وانما صدق لان الدراهم تقع على الزيف  
كما تقع على الجياد والنهره كما زيف لا يصدق اذ ادعى انها ستوقه ولا ان اقر بقبض الجياد او كذا  
او التمس او بالاستيغناء لان الاستيغناء عبارة عن قبض الحق بوصف التماس ثم في قوله قبضت دراهم جيادا  
لا يصدق في دعواه بالتوفيق مطلقا سواء كان موصولا او مفصولا فيما اذا اقر انه قبضه او التمس  
او استوفى ثم انما كانت زيو فان كان مفصولا لا يصدق وان كان موصولا يصدق لان قوله جياد مفترقا  
يحمل التأويل بخلاف غيره لانه ظاهر او نص فيحمل التأويل وانما رده البيت المال والنهره ما رده  
التجار ايضا والتسوية ما غلب غنم ومن قال لم يقر له بالخيار في عليك شيء ثم قال في مجلسه ثم  
لم عليك الخ لا يقبل منه بلا حجة لانه الاقرار قد ارتد برده والتا دعوى فلا بد من الحجة بخلاف ما لو كانت  
من قال اشترت مني هذا وانكره ثم صدق لانه احد العاقدين لا ينفرد بالسخي فلا ينفرد بالعقد والمعين  
انما حقه بقى العقد فعمل التصديق اما المحرر لم ينفذ برده الاقرار فافترقا كذا في الهداية ولا بد من  
بين هذا الكلام وبين ما تقرر من انه اذا تعذر استيفاء الثمن من المشتري فانت رضا البائع فيستبد به  
لانه انما حكمه او لا يكونه فحاشا من جهة لا مطلقا ولانه الاول فيما اذا ترك المصونة وهذا فيما اذا لم يتركها  
في العناية والحاصل ان كل شيء يكون له جميعا اذا ارجع المنكر الى التصديق قبل ان يصدق الاخر على كارهه فهو  
البائع والشاهد وكل شيء يكون فيه الحق لو احد كالمبة والصدقة والاقرار لا ينفذ اقراره بعد كذا في العلاء  
عن القنية ومن قال لم ادعى عليه عليه ما لا مال له له على شيء قط فبرهن المدي عليه به فبرهن هو اي المدي  
عليه على المقضاء اذ ابراد قبل برهانه اي برهانه المدي عليه وان كان دعواه الابراء اذ ابراد بعد قضاء القاي  
بالمال كى في البرموزيا الملتقط قال والتفيع بعد القضاء صحيح الا في المسئلة الخية وقال زفر لا يقبل للتناقض  
لان القضاء والبراء يكون بعد الوجوب وقد انكره فيكون مناقضا ولنا ان التوفيق ممكن لانه غير الحق قد  
يفسخ في الواقع فقط بل في الزعم ايضا قد يفسخ ويرأيه وان زاد على انكاره ولا عرفه فلا يقبل لتعذر التوفيق  
اذ لا يكون بينا شيئا قضاء وبراء به دون المحرر قال في الاسلا البزدوى في لزوم الجايح الصغير وذكر القدوة  
في هذه المسئلة عن اصحابنا ان بينة القضاء تقبل لانه الحق او الخيرة قد تار بعض وطاعة بارضائه و  
لا يعرف ثم يعرف بعد ذلك فامكن التوفيق وقال قاضينا في لزوم الجايح الصغير فعلم هذا الوكان المدي عليه  
يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل بينة لانه لا يمكن التوفيق من هذا الوجه وفيه نظر لانه بينة المدي التوفيق على  
الا يكون احداهما يتولى الاعمال بنفسه لا على الله يكون المدي عليه خصوصية منه وتصوير القدوة  
امكان التوفيق فيه لا يدل على ذلك ثم قال في الشرح المذكور وذلك هذه المسئلة على انه اذا اطلق التوفيق



بغير اعماليه توفيق من غير دعوى التوفيق ومن ادعى على اربعة ايامه واراد ردّها بعيب قال  
المدعي عليه فبرهن المدعي على البعد والمنكر على البراءة من كل عيب لا يبرهن بها المنكر لان  
اشراط البراءة تغير للعقد عن اقتضاء وصف السادة الى غيره فيقتض وجود العقد اذ  
الصفة بدون الموصوف لا يتصور وقد انكره فيكون مناقضا وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
ذكره الاختلاف وعن ابي يوسف يقبل وبه قوله ان التوفيق ممكن بان يسعها هو وانما باعها  
وكيله وابعادها عن العيب فيكون صادقا بذلك وذكر ان شاذ ان في آراء الصلح كتاب الاقرار  
بالمال وغيره تعريب جك يبطل كله عنده وهو قياس وعند ما يبطل اذ هو فقط وهو الحق  
ودوجه ان الاستثناء ينصرف الى حاله لا الى بطل الاستئناف وكذا الاصل في الكلام الاستبعاد  
وله ان الكل كشيء واحد في العطف ولو ترك جزية قالوا لا يلتحق به ويصير كفاصل التكون وحاصله  
كما في البراءة انتم اتفقوا على ان الحثية اذا ذكرت بعد جمل متعاطفة بالواو كقوله عبدة وادارة طالق  
وعليه الحثي الى بيتة ان ينصرف الى الكل فيبطل الكل ومثلي ابو حنيفة على حكمه وبها اربعة صور  
كتب الصلح من عمود بعارض اقنع خصيص الصلح من عموم حكم الشرط المتعاقب جمل متعاطفة للواو  
وعليه بطل الحادث لا على انه قد ثبت للابطال من غير ان ينطق ولذا كان قولهما استأنا راجيا  
على تعلم وفي فتح القدير خلاف الاستثناء بل لا وافواتنا حيث ينصرف الى الاخير وتامه في المحلة  
مات نوانه فقالت زوجة اسلمت بعددته  
قال وارث بل قبله فالقول له وعند زفر القول لما لا لا السلام حادث فيضاف الى اقرب الاوقات  
ولنا ان سبب الحداث ثابت في الحال فيثبت فيما فيه تحكيم للحال وهي تصلح في الدفع والاستحقاق  
وكذا لو كانت سلم فقالت زوجة اسلمت قبل موته وقال الوارث بل بعده فانه القول ايضا للواو  
لانما تدعى اذ احادنا والاصل في الحوادث ان يضاف حدوثه الى اقرب اوقاتنا وان قال المدعي بالنفي  
هذا ابر مودعي بالكر الميث لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه اي الابن لا اقراره بانه ما في يده  
ملك الوارث خلافة عن الميث فصار كما اذا اقر بانه حال المورث وهو حي اصله قيد بالابن لانه  
قال اقره لا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي يتأخر في ذلك والفرق ان استحقاق الاخر بطلان  
الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال وقيد بقوله لا وارث له غيره لانه لو قال وارث غيره ولا  
ادري اهو مات ام لا لا يدفع اليه شي قبل التلويح ولا بعده حتى يقيم المدعي بيته بعدول لا يعلم  
دارنا غيره وانما بالوديعة الى ان المدعي يدفع اليه بالاول وان قال لا اقر هذا ابنه ايضا بعد الاقرار

الاقرار المذكور ولذا الاول قضي للاول لانه عام في اقراره الاول انقطع به عن المال فلا عبرة لاقراره الثاني  
لكونه اقرارا على الغير واقتض في حقه المودع للثاني فحق البراءة لا غاية البينة ان لا يبرهن المدعي للمال  
الثاني شيئا باقراره لانه استحقاقه لم يثبت فلم يتحقق التلويح وهذا لا يلزم من مجرد ثبوت البينة لثبوت  
الارث فلا يكون الاقرار بما اقرار بالمال ولو قسم الميراث بين الورثة او الغرادر بشهادة يقولوا فيها  
لا نعرف له وارثا او غير ما ذكر لا يؤخذ منه كغيره انما قال بشهادة لانه اذا قسمت بالاقرار بالكل بالاتفاق  
وانما قال يقولوا لانهم ان قالوا ذلك لا يكفل بالاتفاق وهو ان التكفيل احتياط ظلم انما قيل عن سبيل  
وهذا عند ابي حنيفة وعنده ما يؤخذ وعنه الا ان اذ في احتياط به بعض القضاة فكانت ينكر كونه عن التمسك  
فلا يكلف قوله انهم من مذهبنا ان الجته تخطي ويصيب ومن ادعى عقارا ارثا له ولا فيه الغائب ورث  
عليه دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا اذ كفل منه ولو جاهد ومنه عنده وقال لا يشك في ذلك واليد  
جاءه اذ نصفه الاخر منه ويوضع عنه ايمه وان لم يجز ترك في يده لانه الجاهد فانه فلا يترك في يده وله  
ان الحافر ليس يقيم عن الغائب في استيفاء نصيبه وليد للثاني ان يتعرف لوداع الناس ولا غيرها  
في يأخذها من ايدي من عنده فصارت نظير ما لو عرف القاطن ملكا لانه في رأيه غير فانه لا ينفذ  
منه ولا يتعرف له ما يحضر فكمذا هذا فيه بعد اذ نصيب الغائب لانه القاطن يقضي بالكل نصيب الحافر  
ونصيب الغائب ارثا لخصوصية الحافر لانتصاب احد الورثة ضمن الميث فلهذا يتعاضد ويؤخذ  
وصاياه ولا تعاد البيعة اذا حضر الغائب ولا القضاء وهو الصحيح في جامع الفصولين وكذا انتصبت  
احدها فيما عليه مطلقا ان كان دينيا وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها في يده ليكون قضاء علم  
الكل وان كان البعض في يده نفعه بقدره كما في بيع الكبر وطار في الهداية والنهاية والعناية  
ان لا بد من كون كلهما في يده في دعوى الدين ايضا وقرئ في فتح القدير بالغرق بيمين العبد والدين  
وهذا هو الحق وغيره سهو في البر وفي المنقول يؤخذ منه بالاتفاق اي اذا كان المدعي في المنقول  
بؤذنه اتفاقا لا احتياجا المنقول الى الحفظ والنزاع من يده ابلغ في الحفظ لئلا يتلفه وانما العقار  
لحفظه بنفسه وقيل المنقول على الخلاف ايضا لعقار صحيح في التفسير قال في العناية بعد اذ اذ المنقول  
كالعقار في ترك حصه الغائب في يد الحافر ولعل هذا هو الظاهر واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه  
اعادة البيعة كما في احد الورثة ينتصب فضي عن الباقيين فيما لم وفيما عليهم ومن اوهم بملك المال  
فوعلى كل حال لانه لا ينافي الميراث والحيث يجري في الكل فكذا ان ولو قال ما له او ملك صدقة فهو  
على مال الزكوة عند الثلثة والقياس استواءهما فيصدق بالكل وبه قال زفر قضية اطلاق اللفظ



وذكر في كتابي استي نانا باعتبار ان ايجاب العبد معبر بايجاب الله تعالى بخلاف لانا ان الجبر ليس في كل  
مال كما ذكرنا وقال الزكاة يملك جميع الاجناس كالسوا في التقدير وعروض التجارة بلغت نصيبا او لا سواء  
كالا عليه دين مستغرق او لا لانه المعبر من باب في الزكاة مع قطع النظر عن قدرتها وشروطها فانه يقع  
دينه لانه ان يتصدق بعد بقدره ويشمل الارض العشرية عند التنازل كما قال ويدخل فيه الارض العشرية  
عند اذ يوصف للكونه موصفا مصارف الزكاة خلافا لما في فانه من مضافها من معنى المؤنة ولذا وجب العشر  
في ارض الصبي والمكاتب والادواق وفي الاموال اليه في النهاية معزيا الى الترتيبات ولا تفضل الخراجية  
لتخصها للمؤنة وفي رقيق الخدمة ودور السكن والاثاث المنازل وما كان من الكواشي الاصلية وسواء كان  
قوله مال وقوله وما ملك وهو الصحيح كما في التبيين واقتاره في البداية فانه يمكن له مال غيره ان يخرجه  
الزكاة الدافل تحت الايجاب اسك منه ان مال الزكاة قوة فاذا اصاب ما لا يتصدق بمثل ما اسك لانه  
حاجة مقدرة فيمكن اهل كل صنعة قد ركفانية ان يتجدد له شيء ولم يقدر لاختلاف احوال الناس و  
قبل المحرق يملك قوة البيع وصاحب الغلة لسر وصاحب الصنعة لسنه علم حسب تقادير وصوله الى  
المال وعلية هذا صاحب التجارة يملك بقدر ما يبيع اليه من امواله يعلم الموصى اليه بالوصية فهو  
وصي مع لوباء شيئا من الزكاة قبل العلم بالوصية جاز البيع بخلاف الوكيل فلو باع الوكيل قبل العلم  
بالوكالة لم يجز والزوج ان الوصية خلافا فلما يتوقف على العلم كتحرق الوارث ملكا وولاية مع لوباء  
الجد مال ابن ابنه بعد موت الاب من غير علم بموته جاز واما الوكالة فانبات ولاية التوقف في حاله للاختلاف  
فالبناء ولاية الموكل والاذن للعبد والصبي في التجارة كالوكالة فلما ثبت الابعاد العلم ولا يجوز  
توقف المأذون قبله ومثل الوكالة الاد باليد للامة فلو جعل اذها بيد ما لا يصير الاد بيد ما يعلم  
مع لو طلق نفعها قبل العلم بما يقع في الحانة مع ابي يوسف لا يجوز في الوصية ايضا وقبل  
في الاخبار بالتوكيل فرود وانه فاسقا لا يقبل في العزل منه ان التوكيل الا بغير عدل او مستورين  
من اعلمه من الناس بالوكالة تجوز تقوله لانه اثبات حق الا ايراد ولا يكون التي على الوكالة خلاف  
يشهد شاهدان او رجل عدل هذا عنده وعند ما هو ان العزل خلافا لاول ان التوكيل لانه من المعاملات و  
مع الواحد فيها كفاية وله ان يفرط فيكون شهادة من وجه في شرط واحد شرطها وهو العدد والعدالة  
بخلاف وكذا الخلاف في اخبار السيد بكناية عبده والشفيع بالبيع والبل بالتزويج ومم في يابو الينا  
بالترابح فانه لا يقبل عنده فاما لما باي القاف او ابيه وهو من يقول له القاف جعلتك ابنا في بيع  
هذا العبد ولم ينع عبدا للعماد لاجل ديونهم واذا مال ان الترخي قضاء عند القاف او ابيه كالحق

المشترى

واستحق العبد وزني من يد المشتري لا ينع القاف ولا ابيه لان ابيه القاف قائم مقامه والقاف مقام الامام  
وواحد منهم لا يلحقه فاما كمالا يتقاعدا من قبول هذه الامانة فتعطل مصالح المسلمين ويضيع الحقوق  
ويرجع على الغرماء لانه البيع وقع لم فطنة العدة عليهم عند تعذر جعلها على العاقد كما يجعل العدة على  
الموكل عند تعذر جعلها على التوكيل في المحور عليه وفي الجواز نائب الامام كمنه ونائب الناظر كمنه في قبول قوله  
فلما دى ضياء مال الوقت او تزوية على المسقطين والكر فالقول له كالاصيل لكم مع ابيه وبه فارق  
امية القاف فانه لا يبيع عليه طالق ولو باع ان العبد الوصى لاجل ان الغرماء بار القاف لم استحق  
العبد او مات قبل قبضه وضاع المال رجع المشتري على الوصى لانه هو العاقد نيابة عن الميت وانه طار  
باقامة القاف عنه فصار كما باع بنفسه وهو ان الوصى على الغرماء لانه عامل لم وقيل لا يرجع عليه لان الوصى  
وجب عليه بفعله والاقوال صحيحة ولو قال له قاض عدل عالم قضيت على هذا بالتم او القطع او القرب فافعله  
وسعد ففعله ولا يبالغ عليه عند الله تعالى لانه طاعة او لا ارا وجبة وقال محمد ان لا يقبل قوله في بيعه  
الحجة لانه قول القاف كمثل الغلط والتهار كلايك وكبر من شائنا فذوا به وقالوا ما اصب هذا في  
زماننا لانه القضية قد افردوا فلا يؤمنون على نفوس الناس وماتهم واموالهم الا في كتاب القاف الى  
القاف قائم افردوا فيه بظاهر الرواية بظاهر الرواية في الاول ان القاف ابيه فيما فوض اليه ونحوه اونا  
بطاعة او لا الار وطاعة في تصديقه وقبول قوله وقال الشيخ الامام ابو منصور ان طاعة القاف عادلا يجب  
قبول قوله بظاهر الار ومعدتهم الخطأ والحياة وكذا في العدل غير العالم ان استغفر قاض غيره  
والا ان دال في كنه تخبره فلا يقبل قوله ومثاله في الزنا ان يقول القاف ان استغفر المغرة بكما  
المعروف فيه حكيت عليه بالتم ويقول في حدة الترة انه ثبت عند بالحجة انه افذ نصا بامه وز لا شبهة فيه  
وفي القصص انه قتل عمدا بلا شبهة فيجب تصديقه وقبول قوله ولا يقبل قول غيره وهو جاهل فاسق واما  
فاسق لثمة الخطأ بالجهل والحياة بالحق لا يعمل بقول غير العدل مطلقا سواء كان جاهلا  
ما يجازي سبب الحكم في يقبل قوله لان انتفاء التهم ولو قال قاض عدل لشخص افذت منك الغا وفعما  
المفلا قضيت بما عليك او قال قضيت لقطع يدك في حق فقال بل افذتها او قطعت ظمها واخرق بكونه  
ذلك حال ولاية وقضاء صدق القاف ولا يبيع عليه ولو قال فعلته قبل ولايتك او بعد ذلك وادعي  
القاف فعله في ولاية فالقول له ان القاف ايضا هو الصحيح كما صح صاحب البداية لانه اسند فعله الى ما  
معمودة منافية للقاء فصار كما اذا قال طلق او اعنت وانا كجوبة والجوبة معمودنة وقيل القول  
في هذه الصورة قول الذي واليه مال شمس الائمة الرضى لنا

المهادنة



من افبار بحق للغير على الغرض مشاهدة وعيان لا ملاحظة وصحابة ولا يملك سدا بالشهادة بالسابع لان اعتبار  
استحسان وتعريفات الشرع يكون على وقف القياس وشرط في مفهوم الرقي ان يكون في مجلس القضاء بلفظ  
الشهادة كما في التبسيط في الاداء يقال من الافبار بالثبوت مشاهدة لانه لا يلزم ان يكون بحق للغير على اركان  
الشهادة على الغرض من قبلها قبل القول في الافبار اربعة ثلثة راجعا لانها ذكره في لزوم القبول وقيل  
كل من ادعى ما في يد نفسه لنفسه فهو منكر ومن تعبد في كماله لا يوجد غير ما تحتلها لا يسمع ان يتبين منه كما في  
ضياح الحق ويقتضض اداؤها بعد التحلل اذا طلبت منه الا لا يقوم الحق لغيره يعني انه وجوب اداها  
موقوف على طلبه فلا يجب الا بالاتباع البتة والطلب اما حقيقة او حكمي كما اذا كانت عنده شهادة لا علم  
بما صاب الحق وقاد فواته يجب عليه ان يشهد بما طلب ثم هذا فيما يتوقف على الدعوى والدعوى ليست  
بشرط لانه في الشهادة ولا وجوبها مطلقا وكل من الوجوب والطلب بدونه الا في الاول فن شهادة الحبة  
كالطلاق الباياء وعق اللدة والوقف واما في الثاني فن صور ذكرها في فتمارات التوازل بقوله اداها في  
التصلي من تعبد شهادتهم سعيه لا يتبين عنها وكذا خلاف على نفسه من صور جارية وغيره او يتذكر الشهادة  
على وجهها او كان اشهد على باطل وفي التنوير وشرطها العقل الكامل والقبض والولاية والقدرة على  
التمييز بين الحق والباطل والتميز بالسمع والبصر كذا في التبسيط وفي فتح القدير ومن شرطها ان لا يكون بينه وبين الشهود  
قراية الولاد والزوجة والا لا يدفع عن نفسه مؤثرا ولا لا يجب لنفسه مؤثرا ولا لا يكون بينه وبين الشهود  
عداوة دينية كما في سياتة وحكما وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد التزكية فلو امتنع ثم تركه الزوف  
القضاء ولا يحق القول وعثر لا رتبة بالايوز لزم وكثر ان يجرى الوجوب ثم الاصل في وجوبها قوله  
ولا ياب الشهادة اذا ادعوا والاعتبار لعموم اللفظ لا خصوص السبب وقوله تعالى ولا تتعدوا الشهادة  
عن الكتمان فيكون ارا بصدده حيث كان له ضد واحد وهو اكد من الاربابا وهذا اسند الا ان المرئي  
الاعضاء وكذا ان عقد الاجماع عليه وانما يلزم اداؤها بشرط الاول طلب الذي فيما كان له حقوقا  
صقيقة كانا الطلب او حكمي كما ذكرنا والثاني ان يعلم ان القاضي يقبل شهادة فانه علم انه لا يقبله بل يلزم والثاني  
ان يتعبد عليه الاداء فالا يتعبد بالانواع اجاعة فادى غير ممتنع تقبل شهادة فقبلت في باطن بالاشارة  
وان كانت شهادة السري وجب والراجح ان لا يجوز عدل لا بطلان الشهود به فلو شهد عند الشاهد  
عدل لا الذي قبض دينه او اتى الزوجة فلو كانا ثلثا او اربعة اشترى العبد او اتى الولد عن عمة  
القاضي لا يسمع ان يشهد بالدين والقضاء والقول وان لم يكن الخبر عدلا فالحال للشهود وان شاذ الشهادة

لا يسمع من الشهود وان شاذ الشهادة

شدد بالدين واخبروا القاضي خبر القضاء وان شاذ المتعبد عن الشهادة وان كان الخبر واحد  
عدلا لا يسمع ترك الشهادة به وتامه في الطولات الخاس ان يكون القاضي الذي طلب الشهادته عدلا  
لانه التزانية ان خلف بها ايوب اجاب في مشاهدته رفعت القاضي قاض غير عدل لا ان يتبين عن الاداء  
يشهد عند قاض عدل ووجه في الترجية معلما بان رتبنا لا يقبل ويرجى السادس ان لا يقف الشاهد على  
ان الحق او قضاؤه علم بذلك لا يشهد السابع ان يكون موضع الشاهد قريبا من موضع القاضي فانه  
بعيد بحيث لا يمكن ان يغدو القاضي لادائها ويرجع الى اهل في يوم ذلك قالوا لا ياب في لانه يلحق القرار  
بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ثم اداها الثاني شيا كبيرا لا يقدر على الحس الى مجلس الحاكم  
وليس له الركوب فركبه الذي من عنده لا تقبل ولا ياب في وتقبل شهادة لانه باب الاكرام للشهود وان  
كان يقدر وركبه الذي من عنده لا تقبل وفي القينة الشهود في الرضا والقبول اداها شهادتهم بل  
يلزمهم كراه الدابة قال لا رواية فيه ولكن سمعت من الشايخ انه يلزمهم في فتح القدير ولو وضع للشهود طحا  
فاكلوا ان كانا ممتيا قبل ذلك تقبل ولا صنعوا لاجلهم لا تقبل وعنه محمد لا تقبل فيها وعنه ابو يوسف  
تقبل فيها للعادة الجارية باطعام من صلى على الانسان مائة مرة يوعى عليه شاهد او لا يونس حار من ان  
الاشهاد اذا كان بلا شرط ليقض حاجته عند الامر يجوز كذا قيل وفيه نظر فانه الاداء في خلاف الكتاب  
الامر والامر ووجه صاحب الملتقط بالقبول مطلقا كما في البر وفي لزوم المخطوطة الوهبانية كما في فتح القدير  
ان الفتوى على قول ابو يوسف وسرهما ان الشهادة في الحدود افضل واصح عقلا ونقلا ان الاول  
فلان السر والكتان اثنان في خوف فوات حق المحتاج الى الاموال وذلك في حقوق العباد واما الحدود  
فحق الله تعالى والله تعالى غنى عن العالمين وليس ثم خوف فوات الحق في حق صيانة عرض فيه السلم ولا شدة  
في فضل ذلك كذا قالوا وفيه ظاه وهو ان هذا لا يتبع في الحدود الغالبة فيما حق العبد كالعقاص وقد العرف  
عند الشافعي والفرق بين كونه حق المحتاج مالا وكونه غيره تطلق بعيد لكون التكليف عقليا لا ينفذ  
واما الثاني فلقوله عليه الصلوة والسلام الذي شهد عنده لو سترته بشوبك لكان فيرا لك وقوله عليه الصلوة  
والسلام من ستر على مسلم ستره الله تعالى في الدنيا والاخرة وما نقل من تلقين الدروع والبنية على الصلوة  
والسلام وامر به فانه فيما دلالة ظاهرة على افضلية السر وهذه الاخبار وان كانت احاد لكنها بلغت  
مبلغا لا يخط باع درجه الشبهة لتعدد ثبوتها مع قبول الامة بل القدر المشترك فيما نقل فذلك  
متواز في الحق فصحة التخصيص والزيادة بما اذ هي مستند الاجماع على خبر الشاهد في الحدود وثبوت  
الاجماع دليل للتخصيص وليس المراد التخصيص في نفي الار بل التخصيص في دفع المعارضة فلا يلزمه المعارضة

وفي الحديث  
اكرموا الشهود



اتى من شرط التخصيص وقد اوجب بانه التمس فيما اذا وجد الدعوى والطلب على المدعى بغيره اذا ما دعوا  
والمدعى في الحد ومعدوم فلا يوجد الدعوى والطلب وفيه ان المدعى والدعوى موجودان في نفسه حق العبد فلا  
يتم الجواب وانما قال في الحدود لانها في حقوق العباد واجب كما تقتضيه في عبارة افضل اشارة الى ان المدعى المستر  
اقامة الحجة ما فيه من ازالة العناد وتقليد فلان هذا ويقول في الرقة / قد لا سرق يعني انه المستر افضل في  
ما يوجب الحد الا في الرقة فانه فيما يجب الكف لكونه عليه واجب الحد ولا يصح الكمال فعليه ان يقول / قد فانه  
يثبت الكمال ولا يوجب الحد لا سرق اذ يجب الحد ويصيح الكمال لانه القطع والتمس لا يكتفي به وشرط للزنا اربعة  
رجل لقوله تعالى والثلاثة ياتعد العاصية من سالك فاستشهدوا عليه اربعة منكم وقوله تعالى ثم ياتوا  
باربعة شهداء ولفظ اربعة نفق في العدد المذكور كذا في البر عن البناية وعد جواز الاقل ليس بالمعقول  
بالاجماع ذكره الزيلعي ولا معارضة بغيره وفيه قوله فاستشهدوا عليه اربعة منكم فانه لا يوجب الحد بل  
مانعة والتقديم للمانع فائدة الحق المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وانما يحيد المولى ويستخلف المولى  
اذا انكره للعتق وفيه خلاف ذكره في الخانية وادب القضاء للمخالف وللقصاص وبقيته الحدود ورجلان كذا  
الزهرى في روضة القضاة مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفة بعده من بعده  
لا شهادة للشاة في الحدود ولا في الشهادة البدلية لغيرها ما في الشهادة الرجال فلا تقبل فيما يندرج بالبين  
كذا في الهداية وفي البر مع نوايا الزانية الاكمل لوقوع الشهادة رجل واحد اربعة في الحدود والقصاص وهو اربعة  
ولا يراه ثم رفع الى آخر اعضاءه وفيه لولا الجبة قال انه لرب الخمر فلو كرهه فشهد رجل واحد اربعة  
الخمر عتق العبد ولا في هذه الشهادة لا كمال لها في الحدود ولو قال ان سرق من فلان شيئا فعلى قياس  
ما ذكرنا ينبغي ان يرضى المال ويعتق العبد ولا يقطع وغراه في الخانية الى ابي يوسف ثم قال والفتوى فيها  
على قول ابي يوسف وفيه الخيانة في مسألة الرقة / فمنه ولا اعتد على حجة ذكره في البر وكذلك لامة من رجلين في  
اسلم كما في ذكر فانه شهادة الشاة فيه غير مقبولة كما في الخلاصة وانما في اسلم اذ انما لا تقبل شهادة رجل  
واحد كما في مني الغفار وكذلك لامة في ردة مسلم من رجلين فلا تقبل شهادة الشاة ذكره في العتبة  
والولادة والبطارة وعيوب الشاة لا يطلع عليه الرجال اذ انما كقول عليه الصلوة والسلام شهادة  
الشاة جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع الخ بالتمس اربعة الجنه فيتمنا ول الاقل وهو الاول  
وهو حجة على الشافعي في اشتراط الاربعة وعلى مالك في اشتراط الاثنى اذ الولادة فانما يكون فيها  
اذ انما واحدة عليها عند ما خلا قاله على ما روي في باب ثبوت النسب ذكرها المصنف في الاتفاقية تبعا  
للكثر وغيره والاول تركها وانما في البطارة معد في بيان في باب العتق وانما في عيوب الشاة فلا اقتضا

فلا اقتضا لما شهدا بتا بل تقبل فيها شهادة رجل واحد لانه ما قيل فيها شهادة اربعة كان الرجل بالبرق الاول  
قال في الترمذ وهذا التخصيص في حق البطارة لا في حق الولادة والعيوب فانما اذا شهدت اربعة بوجوب العتق  
ثم يزق بينهما بعد لانها تتأيدت بمؤيد وهو ان البطارة اصل فلذا في رد البيع اذا اشترها بشرط البطارة  
فلا قل انما ثبت بحلف البائع انما بغيره نكوله في قوله والعجب ثبت بخولته فيحلف البائع وانما الولد  
والعجب فانه شهادة رجل واحد تقبل ايضا فيها بانه قال فاجابنا فاتفق نظري اليها قال بعضنا نحن  
تقبل شهادة ايضا والا قال تعدت النظر اليها وكذا تقبل شهادة اربعة واحدة بالاتفاق في استئصال المولد  
وهو ما يعرف به صيو المولد من صوت او نحوه في حق الصلوة لانما امر الدين لا في حق الارث لانه  
ما يطلع عليه الرجال وعند ما تقبل شهادة ثمانية في حق الارث ايضا كالصلوة لما انما قبلت في حق الصلوة  
وهي من الاعيان فتقبل فيما يمتنع عليها وهو الارث وله ان الارث من باب الاثبات وهو لا يثبت الا بحجة  
ثلاثة وشهادته ناقصة فلا يثبت بها كما يثبت الرضا في خلاف الصلوة لعدم الاثبات ولو ذلك  
المذكور من الحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال من الحقوق رجلا او رجل واحد اربعة ما لا يطلع  
ذلك او غير مال كالنكاح والرضاء والطلاق والوكالة والوصية واستئصال الصبي للارث والعنف  
والنسب وقال الشافعي لا تقبل شهادة السامع الرجال الا في الاموال وتوابعها كالاجل وشرط الخيار  
لان الاصل عدم قبول شهادته لنقصان العقل وقصور الولاية واضمحلال الضبط ولكن في الاموال  
فدرة باعتبار كثرة جودها وقلة فروعها فيقتصر عليها وبقال مالك واحمد ولنا ما روي ان عمر وعليه  
اجاز شهادة السامع الرجال في النكاح والزوجة والاصل قبول شهادته لوجود ما يثبت عليه اليقين  
الشهادة وهو الكسادة والضبط والاعمال ما يتعرف لمن مقلد الضبط فيمنحجوا بغير الاذن اليها كذا  
ذكره العيني تبعا للمداية ويذكر الجواب عن قوله لنقصان العقل وقصور الولاية والجواب عن الاول  
كما في العتبة انه لا نقصان في عقله فيما هو مناط التكليف وبيان ذلك ان للمفسر الانسانية اربعة مرات  
الاول استعداد العقل وتتم العقل الهبوط وهو حاصل لجميع افراد الانسا في مبداء فطرته والثانية  
ان يحصل البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات وبالعصبان سم فانه لو كان في ذلك نقصان  
لكان التكليف في دورا تكليف الرجال في الاركان وليس كذلك وقوله عليه الصلوة والسلام ناقصات العقل  
الحادة العقل بالفعل فلذلك يصحح للولاية والخلاف والامارة وبهذا ظهر الجواب عن الثانية فان  
وشرط العقل الحرة والاسلم فلا تقبل شهادة العبد ولا المأزكي ذكرنا والعدالة به انما جاره على  
يعتقده وانما في دينه وفي الذفيرة اصل ما قيل في تفسير العدل ان يكون محتسبا للكبار ولا يكون



على الصغير ويكون صلاحه الكرم فسادا وصوابه الكرم فطاهة وفي التناهي هو من يطعن عليه في بطن ولا فم اياها  
انما يطل الرجا والمصوب وما شبه ذلك ولا يقال انه زائد فانه موضوع الطعن البطلان والعضو المعهود ولما  
تواجم قاذبا سلم عنها وعن سواهما كانه عدلا والكذب من جهة الطعن في البطلان لا يخرج ذكره في التراخي قال  
اصحابنا انما شرط قبول الشهادة وجوده على الاطلاق ودون بالشرط اصل القول صحة يثبت القبول بدونه  
وقال الشافعي انما شرط اصل القبول كذا في الجهاد ولغة الشهادة ان لغظ الشاهد كذا في التتوير وغيره ولا يخرج  
غيره مقام فلا يصح لو قال اعلم او اتيقن قال في المصباح قد روي عن الشنكة الامة سلخا وقلخا فاداء  
الشهادة الشاهد مقتضى دونه من الاغلاظ الدالة على حقيقة الشيء نحو اعلم واتيقت وهو موافق  
للاغلاظ الكتاب والشنكة ايضا فلا يجازى على تعيين هذه اللفظة دونه غيرها ولا يخلو عن معنى العهد  
ان لم ينقل غيره ولعل الترجمة ان الشهادة اسم من الشهادة وهي الاطلاق على الشيء عيانا فاشترط في الا  
ما ينبغي على الشهادة وانقصت بشئ يدل على ذلك وهو ما اشتق من اللفظ وهو الشاهد بلغة المضاعف  
ولا يجوز شهدت لانه المضاف موضوع للاخبار عا وقع خوقته ان فيما مضى من الزمان فلو قال شهدت  
احتل الاخبار عن الماضي فيكون غير خبره في الحال وعليه قوله تعالى حكاية عن اولاد يعقوب عليه الصلوة  
والسلام وما شهدنا الا بما علمنا لانهم شهدوا عند ابيهم اولاد برقة صرية قالوا ان ابنك رقيق فلما اتهم  
اعتذروا عن انفسهم بانهم لا صنع لهم في ذلك فقالوا ما شهدنا عندك سابقا بقولنا ان ابنك رقيق الا  
بما عينا من اقرار الضواحي من رسله والمضارع موضوع للاخبار في الحال فاذ قال الشاهد  
افبر في الحال وعليه قوله تعالى قالوا شهد انك رسول الله اعني الآن ما شهدوه بذلك وايضا  
فقد احتمل الشاهد في القسم نحو الشاهد بانه لقد كذا اقم فتضمن لفظ الشاهد معنى الشهادة  
والقسم والاخبار في الحال فكان الشاهد قال اقم بانه لقد اطلعت على ذلك وانا الان اقبر  
وهذه المعاني منقودة في غيره من الاغلاظ فلذا اقرر عليه احتياطا واتباعا لما شور وقول  
الشاهد ان لا اله الا الله تعدي بنفسه لانه يجمع اعلم ذكره في مني الفخار وقد افاد اطلاقه انه  
لابد من لفظ الشهادة في شهادة النساء ايضا وهو المعتمد خلافا للواقعية لانه يجعلونها باب  
الاخبار لا الشهادة والصحيح الاول لانما شهادة حيث يشترط لها شرائط الشهادة من الحرية وحمل  
القضاء كذا في الهداية وغيرها ان كل موضوع لا يشترط فيه لفظ الشهادة كطهارة الماء والموت  
ورؤية الهلال رمضان لا يكون الواقع فيه من قبيل الشهادة الشرعية بل من قبيل الاخبار فلذلك  
ترى الحدائق يستعملون فيه لفظ الخبر دون الشهادة ولا يسأل قاض عن شاهد بلا طعن من الحكم

من الحكم بل يقتصر على ظاهر العدالة في السلم ولا يسأل ولا يتحقق ان الشاهد عدل او لا اذا لم يطعن فيه الحكم  
واطعن سأل القاض عنه في الشر وركب في العلانية الا في نية وقود فانه يسأل في الشر وركب في العلانية  
فيهما بالاجماع طعن الحكم او لا لانه يحتمل لاسقاطها فيشترط الاستقصاء وعند ما يسأل في سائر  
الحقوق ايضا تراو علنا وان لم يطعن الحكم لانه بناء القضاء على الحجة وهي شهادة العدل لانه  
القضاء مبني على شهادتهم فلا بد من معرفته حاله والظاهر لا يصلح في الاستحسان قيل هذا  
اختلاف زمان فانه ابا حنيفة روي كانه في القرن الثالث المشهود لم بالحير وما كان في القرن  
الرابع بعد ما تغيرت احوال الناس وفشي الكذب فافق كل ما شهد زمانه وبه يفتح في زماننا كما  
في الهداية لانه الفساد والزور في زماننا فشا واكثر اهلنا شاد وحل السؤال على قولنا عند  
عمل القاض حاله ولذا قال في الملتقط القاض اذا عرف اليهودي او عدله لا يسأل عنهم ذكره  
في البر ويجوز الاكتفاء بالشر تحت زاعما الغفلة قال محمد تركية العلانية بلاد وفنية وصورة  
ان يكتب في رقعة اسم الشاهد ونسبه ووطنه ويبعثها الى السوق ان كان سوقيا والى اهل  
محلة فيعرف بالفق يكتب انما تعلم انما تخرج من الرهك الا اذا عدله غيره ويخاف ان يحكم  
القاض بشهادة فيدفع بغضه ويكون للتركبة قول الحكم هو عدل في الامم وقيل لابد من عدل  
حائز الشهادة اذ العبد والحدود في قذف اذا تاب قد يعدل ولا يجوز شهادتهما والاصح ان  
يكتفى بقوله هو عدل لثبوت الحرية بالدار كذا في الكافي وذكره في مني الفخار قوله لثبوت الحرية  
بالدار يعني ان الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحرية فهو بعبارته جواب عن النقص بالعبد وبالله  
عن النقص بالحدود ولا يصح تعديل الحكم في تركية الذي عليه الشاهد قبل الشهادة او بعد ما كان  
في البرازية بقوله هو عدل سواء زاده قوله او لم يزد ذكره في الكافي لكن افلا اوتى لانه في  
زعم الذي وشهده ان الحكم كاذب في انظار مبطل في اقراره فلا يصح معه لا فلا يفتي بشهادتهما  
مطلقا يسأل عن غير المشهود عليه وعن ابي يوسف ومحمد انه يجوز تركية اذا طاله عدلا ومنه يعلم  
عدم صحة تعديل الذي بالا ولا كانه مني الفخار فهو كتعديل الشاهد نفسه واما في الشاهد  
فقبول كذا ينبغي ان لا يفعله كذا في البرازية وظاهر ما في الظهيرية انه يأنم بذلك حيث كان صادقا  
في شهادة كافي من ابطال صف الذي وفي البري موسى الى الحيط مدفع الدعاوى وقد عراه الى  
الاوز جندى اذا قال الذي عليه بعد الشهادة لم دفع لا يكون تعديلا للمشهود كجواز ان يكون  
الطعن في الشاهد وفي مني الفخار نقلا عن جواب الفتاوى رجل ادعى على آخر فقاوا شهد على ذلك



والضم لا يصدق الشهود والنس من القاض ان يكتف الشهود فانه القاض لا يلتفت الى قوله ولا يكتف  
الشهود اذ في علم رجل ان شهادته في حادثة كذا وانكر ان شهادته في حادثة اخرى لا يكتف القاض لانه لا يكتف  
التخليف على ان يشهد ولو شهد لا تقبل وكل شهادة يحتاج الى التخليف في شهادته وحيث يطعن قلب  
القاض بشهادة فهو غير مسموع وفي البر معزى الى تذبذب القلائد وفي زماننا لما تعذر التزكية بعلبة  
الفق افتار القضاة كما افتاروا ابناء ابيهم استخفاف الشهود وفي مني الغفارة ولا يضعف ما في  
الكتب المعتمدة كالخلاصة والبرازية وغيرهما ان لا يبين على الشاهد لانه عند ظهور عدالة والظلال  
عند فائتها فصوصا في زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا المزمع غالباً والمجهول لا يعرف الجمل وفي  
القصيرة فوضه الى رأى القاض فانه رأى جاز فانه قال هو عدل صدق ثبت الحق الاول ان يقال في  
التعديل بعد قوله ثبت الحق لانه اذا رآه ولو في التعديل قد يرتب عليه وقد يختلف عنه ويكون الواقعة  
لتزكية المترتبة به لانه العدد شرط في تزكية العلانية اجماعاً ذكره الحنفية والترجمة بفتح الجيم تفسير  
بلسان آخر وهذا اذا كان القاض او المذنب لا يقيم لغة الشاهد والرسالة من القاض الى المزمع لانه  
التزكية من امر الدين فلا يشترط فيها الا العدالة في تزكية العبد والارادة والاعى والمحدود في القذف  
الثابت لانه في المزمع من الامور الدينية والاشارة اقوى لانه فيه زيادة طمينة وعند محمد لا بد من  
الاشارة ويشترط الحرية في تزكية العلانية دون الشر وكذا في جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبر  
وغيرها سوى لغة الشهادة بالاجماع لانه معنى الشهادة فيها اظهر ولذا اختص مجلس القاض كذا في  
وفي زعم المنظومة الوهبانية ان قول الواحد مقبول في احد عشر موضعاً الاول في التقويم لو انكر شخص  
شيئاً وادعى ان قيمته تبلغ كذا فأنكر المذنب عليه ان يكون ذلك القدر يكتفي في ثبات قيمة قول العدل الواحد  
الثانية والثالثة البر والتعديل الرابع تغدير ارش المتلف الخامس الحصرم العدل من لا يعرف  
القاض لغة من الافتصاح وقال محمد لا يكتفي فيه اقل من اثنين السادس ادعى المسلم اليه جودة المدفوع  
وانكر المسلم او علمه السابعة اذا اقر القاض عدل بافلاس الجبوس بعد دفع المدة اطلقه مكنتها  
الثامنة الرسالة من القاض الى المزمع التاسعة في ثبات العيب الذي يختلف فيه البايح والمشتري العاشرة  
الصور برؤية هلال رمضان الحادية عشر اذا شهد عدل عند رجلين علم موت رجل وسعما ان يشهد على  
موت وفي التنوير التزكية للمذنب يكون بالامانة في دينه ولسانه ويده وانه صاحب يظن كذا في فتاوى قاضنا  
الهداية وقد افذه العلانية شيخ الاسلام من فتاوى الولوالجية وفي البر معزى الى المختص نراه عدل  
اسلم قبلت شهادة وفي الترابية الذي اذا سكر لا تقبل شهادة

في ثمانية

عليه

طلب  
شهادة  
الواحد  
مقبول  
سنة  
١١

مكة

فصل في شهادته بكل ما سمع او رآه كالبصير مثال للمسموع ان عقد بالاجاب والقبول ويكتف  
ان يكون مثلاً للمرئيات بانما يتعاطى واختلفوا هل يشهد بالبيع او بالافذ والاعطاء لكونه بيعاً حكماً لا  
ذكراً الزبيلون لكن في الحاشية يجوز كل منهما لانه يتعين الشهادة بالتعاطى كما في البرازية وفي بيع التعاطى يشهد  
بالافذ والاعطاء ولو شهد بالبيع جاز والافذ مثال للمسموع ويكتف لكونه من المرئيات بانما يكون بالكتابة  
كما في البرازية وفي مني الغفارة النكاح لا يكون الا قولاً وادعى التزوية فشهد له بانما زوجه تقبل كما في  
الخلاصة والابارة كالبصير والوقف قول ولا يشترط بيان الواقع على ما في وقف البرازية وشرط  
لقبولها في كتاب الشهادة على الصحيح وحكم ما في مثال للمسموع بانما يكون بالقول ويصح ان يكون مثلاً  
للمرئيات ان كان فعلاً بناء على انه فعل القاض يكون حكماً وهو الحق كما في البر وقررت بانه فعل القاض  
حكم صاحب التجنيس والقيمة والذخيرة وقررت بالامانة الترفي وقررت في الحيلة وفتاوى تافهين  
نق عليه في الاصل والقتل والغصب مثلاً للمرئيات وان يشهد عليه لانه علم ما هو الموجب بنفسه  
الشرط ويقول اشهد لا اشهد لانه لا يكون له ان يشهد على شهادة غيره اذا سمع اداها او سمع  
اشهاد الغير عليها ما يشهد هو عليه لانه الشهادة لا يثبت الحكم بنفسها وانما يثبت بالنقل الى مجلس  
القضاء فيشترط التحميل وهو ما حمله وانما حمل غيره ولا يعمل شاهد لا قاض ولا راوي خط ما لم  
يتذكر فلا يجوز للشاهد ان يراى فقط ان يشهد الا ان يتذكر الحادثة وكذا القاض اذا وجد دعيه  
اقرار رجل لرجل حق من الحقوق او شهادة رجل لرجل بحق وهو لا يتذكر القضية لايك بذلك  
ولا ينفذه وانما اذا يتذكر رواية الحديث لا يحل له الرواية وهو قول ابي حنيفة لقوله عليه الصلوة  
والسلام اذا علمت مثل الشمس فاشهد فشرط ان يكون عالماً ولا يتصور العلم بدونه تذكر الواقعة  
ولان الخط يشبه الخط فلا يلزم في لانه يكتف التزوير وعندهما يجوز ان يشهد ويقضي ويروي ان كان  
فقط محفوظاً في يده وعلم انه فقط على الحقيقة قال في العون يفتي بقولها كما في الحقائق وفي التقويم  
قولها هو الصحيح قبل هذا قولنا لكن هذا قول محمد وابو يوسف مع الشاهد والقاض ومع اليمين  
في الرواية وفي التبيين قال محمد لعل واحد منهم ان يعمل بالكتاب ان يتيقن به وان لم يتذكر الواقعة توع  
للار على الشان وقال ابو يوسف يجوز للراوى ان يعمل به لدلالة الظاهر وكذا القاض لانه عاين حفظ طر حادثة  
المرة اشغاله وكيس للشاهد ان يشهد بروية فقط ما يتذكر الشهادة وقال شمس الائمة الحلواني ينبغي ان  
يفت بمثل محمد وكذلك في الخلاصة وفي البرازية وفي البر معزى الى المبتغى من وجه فقط وفي  
وفي الشهادة وسواء ان يشهد اذا كان في حوزة وبناؤه في التراجيح والوقايح وما قاله ابو يوسف هو المفضل



ولا يشهد احد بما يعينه بالايجاج الاله النيب بان فلان ادا فوه وطريق معروف النيب ان يسلم  
فلان بن فلان من جماعة لا يتصور تواطئهم على الكذب عند ابي صنفه وعند بها اذا افره عدلا ان ابن  
فلان هل له الشهادة على النيب والفقيه ابو بكر الاسلاف كان يفتي بقولهما واقتضا النسي كذا ذكره  
القاضي الامام ظهير الدين وفي الموت روى ابن سماعة عن محمد اذا افره واحد عدل بالموت وسلك ان  
تشهد به والصحيح ان الموت بمنزلة التكاثر وغيره لا يلتفت فيه بشهادة الواحد ذكره قاضيان وغيره  
والتكاثر والدفعول وكذا المرد ذكره الحاكم الشهيد في المنتقى وفي العبادية والبرازية ان فيه روايتين  
الاصح الجواز وولاية القاضي واصل الوقف بيان المحرف داخل في اصل الوقف واما قال الوقف لانه  
شرط لا تخل فيه الشهادة بالتتابع واصل الوقف كما في البرازية كذا يتعلق به صحة الوقف ويتوقف  
هو عليه وشرط ما لا يتوقف عليه القصة وفي العبادية المختار لا تقبل الشهادة بالشهرة على شرائط  
الواقف لكن افكار في الجنية قبولها واعتمده في المعارج وقواه في فتح القدير وانت اذا عرفت قول الامام  
انما انقطع ثبوتها ولم يعرف لها شرائط ومصارف ان يسلك بها ما كانت عليه في دواوين القضاة فيوقف على  
تحريم ما في الجنية لان ذلك هو معنى الثبوت بالتتابع وفي من الغفار وجوابه انما عمل بما كان في دواوين  
القضاة عند الفروقة والمدعى اعلم ثم ان قول الاستثنا علم ما ذكره في اعتبار التتابع في الولاد وهو الصحيح  
وعند ابي يوسف يعبر فيه ايضا لانه بمنزلة النيب واختلف الفخلاء في نقل الاختلاف في العتق فنقل الامام الرشيد  
عن قولهما فيه اجماعا ونقل استاده الامام الخوازمي ان على الاختلاف المنقول في الولاد فعند ابي يوسف الجواز  
اذا افره بمان يتق به الا وكما ان يقال اذا شهد عند لانه قال بكفاية التتابع من العدل بشرط  
ان يكون الاقرار بلفظ الشهادة كذا ذكره الخصاص ونقص عليه في العناية كما في من الغفار من عدل  
عدل وعدلتيه ذكره في الخلاصة وغيره وفي الموت يكون العدل الواحد ولو اثبت في المختار كذا افتاء  
في فتح القدير وصح في الظيرية ان الموت كغيره وصح قاضيان كما حرر واما جازت الشهادة بالتتابع  
في هذه الاشياء والقياس ان لا يجوز استئنا وجهه ان اسبابها لا يطلعها الا الخواص فلو قيل  
فيها الشهادة بالتتابع لاذى المخرج كثير خلاف البيع والهبة ونحوها لانه الخواص والعوام يحكم بها وفي  
الخلاصة وفي الموت مسئلة عجبية هي ان اذا لم يعاين الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقبل  
وحده ما اذا يصنع قالوا بخبرته لانه عدل لا مثله واذا سمع منه قل له ان يشهد على موته فيشهد بوجوب  
ذلك ان شهد فيقف بشهادته في العدالة انما يشترط في الخبر في غير المتواتر ان في المتواتر فلا يشترط  
العدالة ولا لفظ الشهادة كما في الخلاصة وفي العناية ان الكفاءة باقرار رجلين او رجل واحد

هذا

مطلب

قول ابي يوسف ومحمد واما قول ابي صنفه فلا يجوز الشهادة ما لم يسمع ذلك من العادة بحيث يقع في قلبه صدق  
الخبر واذا كان الرجل عربيا لا يسمع ان يشهد بنسبه في يلقى من اهل بلده رجلين عدلين فيشهد ان عنده  
على نسبه قل الجصاص وهو الصحيح كما في الخبر نقله عن ابي حنيفة والمختار في راي جالس المجلس القضاء  
يدخل عليه الخصوم ان قاضيه واحد يعاين التقليد والمنشور وما رأى رجلا وادارة يسكنان معا بينهما  
انسلط الازد واحد انما زوجة وما رأى شيئا سوى الادنى انما استثنى الادنى لانه لا يدعى غيره  
فيه فصح به الخبر عن نفسه في يد متوقف تعرف الكمال قال قاضيان في شرح الجايح ولا يشترط انهما يتوقف  
الابن لانه لا يدعى التوقف قد يكون بخبر ملكا ايضا فيجعل عن اليد دليلا ولا يشترط ان يكون به اقرار الخصام  
ذكره الزيلعي ان له ان وقع في قلبه ذلك لانه اليد اقيم ما يستدل به على الملك اذ هو رجع الدلالة في ايجاب  
كلما لا دليل لك ان يسمع على الملك سوى اليد بلامنازع ولو منع الشهادة باليد لانه لا يشهد باليد لان الوقف  
على حقيقة الملك متخذ فيكتفى بما وعد ابي يوسف ان يشترط مع ذلك ان يقع في قلبه ان له فاه وقع في قلبه  
ان ملك غيره لا يخل له ان يشهد بالملك قالوا ويحكم ان يكون هذا الخبر الاطلاق في حجة في الرواية وفي فتح القدير  
قال الصدر الشهيد وبه تأخذ فتدفع قولهم جميعا قلوا راي دارة في يد كذا في يد جاهل لا يشهد بالملك  
لمحمد به ذكره في البرازية والادنى ان علم رقة او كان صغيرا لا يجزى عن نفسه فكذا ذلك ان يشهد بالملك  
قيد الصغير يكون غير معبر عن نفسه لانه يكون كالمنازع لا يد له فله ان يشهد بالملك لذى اليد والشرعية  
عن جرح عن نفسه سواء كان بالغا او لا فهو كالحراد بلفظ الكبير كما وقع في عبارة بعضهم ثم انما يشهد  
بالملك لذى اليد بشرط ان لا يخبره عدلان بانه لغيره فلو اقره اقر له الشهادة بالملك وكذا راي  
القاضي عينا في يد رجل فانه يجوز له القضاء بالملك ذكره في الخلاصة ولو قرأ شاهد للقاضي ان يشهد بالتتابع  
في غير صورة الموت والوقف ومنع التفسير كما في من الغفار ان يقول لا تشهدنا لانا سمعنا من الناس  
واما اذا قالوا لعائنه ذلك ولكنه اشترى عندنا جازت كما في الخلاصة او بمعانية اليد لا يقبلها لانه لا يسمع  
انما كتملة في الشهادة كطاه الفروقة فاذا ثبت الشهادة الى اليد والشهادة كتملة ايضا يزداد الاحتمال  
فلا يقبل كذا في شرح الجايح الصغير واما قلنا في غير صورة الموت والوقف انما اذا اقره وقال لا افره فانه  
يثق به يقبل على الاصح صح في التنوير وفي الخلاصة لو شهد عند القاضي ان فلان مات وقال افره فانه لم يسمع  
سمعا جازت شهادته وما هو الاصح ومن شهد ان محمدا قد ربي او صبي عليه قبلت شهادته لانه لا يعاين  
الموت لا يكون الامداد احد او اثنا لانه علم جواز الشهادة بالتتابع على الموت بل لانه لا يجرى في مثل ذلك  
التقليد عادة فحضر الدفع وكذا الصلوة معانية علم ما افصح عنه قوله وهو عيان لانه لا يصح الا على



الميت ولا يدين الآيات  
والمراد من يجب قبول شهادة على القاص ومن لا يجب الامن يصح قبولها ومن لا يصح لأن من جملته ما ذكره من يقبل  
القاص وهو لو قضى بشهادة صحى بخلاف العبد والقبيل والزوجة والولد والاهل لكن في فرائض الكفنية اذا قضى  
بشهادة الاعلى والحدود في القذف اذا تاب او بشهادة احد الزوجين مع الاثر لصاحب او بشهادة الوالد لولده  
او عكسه نخذت لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه فاعاد من عدل القبول كله وحرره به في البحر لا تقبل شهادة  
الاعلى في شئ من الحقوق اذا تحملها وهو اعلى بالاجماع خلافا لابي يوسف فيما اذا تحملها بصيرا فادى  
وهو اعلى فانه عنده تقبل في الذرية والعقار خلافا لما هو في المنقول لا تقبل اجماعا ولو كان بصيرا عند التحمل والاداء  
فرائض على قبل القضاء فعلى الخلاف من المحيط وفي الذرية الخلاف فيما لا يجوز الشهادة بالشبهة والتشايخ آما  
في خلاف تقبل شهادة الاعلى بخلاف ثم اراد بعد القبول لشهادة عدم وجوب القبول على القاص كما شرنا له  
في لو قبل وصلى بما يصح حكمه لانه مجتهد فيه حيث قال مالك تقبل شهادة مطلقا ذكره في مني الغفار ولا شهادة  
المملوك والقبيل اذ لا ولاية لهما على انفسهما فعلى غيرهما او لم اطلقه فمثل القرة والمكاتب وادى الولد كما في الخلافة  
ومتفق البعض على مكاتب في زمن سحابة لا تقبل شهادة كما في البرازية والمدة بعد موت مولاه اذا كان في  
من الثلث في زمن سحابة كما مكاتب عنده وهو مدوية عندها كما في جنابيات الحج والكافة الا ان تحمل المال  
الرق والقصر وادى بعد العتق والبلوغ لانها اهل للتحمل لان التحمل بالشهادة والتمتع وبقى  
المدة وقت الاداء بالضبط واما لا ينفيا في ذلك واما اصل عند الاداء وفيه شارة الى انه الكافر اذا تحمل على  
مسلم ثم اسلم فاداهما تقبل كما في فتح القدير ولا شهادة الحدود في قذف وادى تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا  
لهم شهادة ابد او لانه من تمام الحد لكونه منافيا فيبقى بعد التوبة كاصلة بخلاف الحدود في غيره لانه الرد  
للفسق وقد ارتفع بالتوبة والاستثناء في الآية ينصرف الى ما يليه وهو قوله تعالى واولئك هم الفاسقون  
وهو استثناء منقطع بمعنى لكن كما في الهداية وفي تحرير الحق الكمال الاوجه انه متصل فانه المعنى اولئك الذين  
يرمونه محكوم عليهم بالفسق الا التائبين واما رجو الاستثناء الى الطل في آية الى ربي فلا اقتضا  
وهو قوله من قبل ان يعقدوا عليهم فانه لو عاد الى الاخير اعني قوله لهم عذاب عظيم لم يبق له فائدة لانه التوبة  
تقطع مطلقا ففائدة سقوط الحد وتماه في فتح القدير وفي البدائع كما في البحر كل فاسق تاب عن ذنبيه قبل  
توبته وشهادة الاثنى الحدود في قذف والمعروف بالكذب لانه من صا معروفا بالكذب ولشبهة لا يعرف  
صدقه من توبته بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق فانه شهادة تقبل وفي الغنية من في  
الحاكم في طائفة لا يجوز كما في آخره يقبله في تلك الحادثة وان اعتقده عدلا ثم اراد من الحد تمامه لانها

مكاتب

لان مادونه يكون تعزيرا غير مسقط لما نص عليه في الجسود وعند الشافعي تقبل شهادة بعد تاب الا ان صدقوا في  
اسم فتقبل شهادة وان كان محدودا في قذف لانه للحا في شهادة فطاه ردها من تمام الحد وبلاسلام حدثت شهادة  
اخرى وظاهره انه اسلم بعد تمام الحد فلو اسلم قبل التائب فاقم بعد اسلامه فغيره ثلاث روايات في ظاهر الرواية لا تقبل  
شهادة على التائب فاذا تاب قبلت وفي رواية تبطل اذ اقيم الاكثر بعد اسلامه وفي رواية ولو سوطا كذا في التراج  
الوتاه ولا الشهادة لاصله وان علكة ووجدته سواء كان جده لايه اولاده ولا ربه ولا سفل وشهادة  
عبده ومكاتبه ولا من احد الزوجين للآخر لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده  
ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لارائه ولا العبد لسيده ولا الابير لمكاتبه ولا ان كانا في  
هؤلاء متصلة ولذا يجوز اداء بعض الزكوة الى بعض فيكون شهادة انفسهم وهم فلا تقبل خلافا لشافعي في  
الاخير لانه الاملاك بينهما متميزة ولا اعتبار للنفع العائد الى الشاهد فاما في الغرم وكما ما ذكرنا في خلاف  
الغرم لانه لا بد له على الشهود ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لانه شهادة لنفسه ومنه وكونه  
له فيا ليس من شركتهما تقبل لانتفاء التهمة ولا شهادة الخنزير الذي يفعل الردى لانه فاسق وادى الله في طلاله  
واعضاء تكثر فله ولم يستعمل بشئ من الافعال الردية فهو مقبول الشهادة كذا في الرزق وفي البحر الخنزير  
بكر النوى وفيما كان كذا الاقل فهو بمنى المتكسر في اعضاء التلبين في طلاله تشبه بالفسق وان كان الكاذب  
فوالذي يعمل به لو اطره كما في مني الغفار ولا شهادة النايك في مصيبة غيرها لا رتبها الى افرق بها ان يكون  
بالمال او بدونه في الاصل فتقبل شهادته في مصيبتها ذكره في مني الغفار والغنية لا رتبها الى افرق بها ان يكون  
والسلام عن الصوتين الا صوته صوت النايك وصوت الغنية او للمكاتب لانه رفع الصوت اذ في حقها  
خلاف الرجل ولا شهادة العدو بسبب الدنيا على عدوه لانه العداوة لاجلها اذ في ارتكابها لا يوم من  
التقول عليه قيد بلونا دينوية فانما اذا كانت دينية فانما تقبل ونسأل العداوة الدينية كما في البحر ان  
يشهد الغدوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول وليه على القاتل والجرور على  
الجارم والزوج على ارائه بالزنا ذكره ابا وهبان وفي فرائض الغنيم والعدوي فيمن يزوج بغيره وقيل بغير  
بالعرف وفي احوال الزوج هنا نظر اذ قد مر قبول شهادة عليها بالزنا الا اذا قد فها او لا وانما النوع مطلقا  
قول الشافعي ثم عدم قبول شهادة العدو هو المشهور على السنة الفقهاء واقتارعه اصحاب المتون وروى  
المأثورون ولكن في الغنية ان العداوة بسبب الدنيا لا يمنع ما يفسد بسببها او يوجب بها منفعه او يدفع  
بما في نفسه منة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في الواقعات وغيرهما من عدم القبول مطلقا اقتضا المتأخرين  
وان الرواية المنصوصة في خلافها قال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال في البحر وهو الصحيح واقتارعه ابا وهبان

الخنزير



لكل الحديث شاهد على المتأثر به كراهه ابعاد او دفوعا لا يجوز شهادة ظاهره ولا فاشته ولا زان ولا زانية  
ولا ذى غر على ابيه والفر الحقد وينبغي ان يفهم في زماننا باطله المتأثر به من عدم القبول في لا يصح للخاص قبول  
شهادة علمه يعاديه لانه ليس بجرحه فيه فلا ينفذ حكمه لو قضي بشهادة قريته في مني الغفار وفي الرتب على الكفو  
يجزى رتب الحزب كذا الرطب الادمان لسقوط العدالة في الاصل وان يشترط الحضاف بل لسقوط بنفس الرتب وانما  
رطب الادمان وان كانا رتب قطرة منها كبيرة مسقط للعدالة من غير اضرار ولا ادمان ليظهر رتب عند القاضي لا  
رطب كقولهم ان النايح لا تسقط عدالة الا اذا ناحت في مصيبة غير ما مع ان النيابة كبيرة للتوعد عليه كذا لا  
تظهر الا في مصيبة غير ما غالبا وآت في غير الحزب فلا بد من الادمان لانه رتب صغيرة وما قيل ان رتب الحزب ليس كبيرة  
فلا تسقط العدالة الا بالامرار عليه كما ذكرنا من طالع الشايح وعلى لغة الحديث المشهور في الكبار انما سبع وذكر  
منها رتب الحزب وقيد التهم للاعتراز عن الرتب للتدوين فانه لا يسقط العدالة لانه فيه للاعتداد ما غا ولا شهادة  
من يلعب بالطيور لشدة غفلة وامرار على نوع لهو لانه لا يكون له حصر طهره عند الناس فلا يجزى عنه  
الكذب ولان الغالب ان ينظر الى العورات في السطور وغيرها وهو في آت اذا امسك الحرام للاستيناس ولا  
يطهرها فلا يزول عدالة لانه اسما في البيوت مباح او يلعب بالطيور لانه من الكفو والحراد به كل ليهو  
شنيعا بعيد الناس اعترازا عما يمكن شنيعا كقرب الغضب فانه لا يمنع قبولها الا ان يتفاحش بان يرقو  
به فنه في حصة الكبار كذا في المحيط وفي الخانية وان لعب بشئ من الملاهي ولا يشغل ذلك عن الخواص  
لا تبطل عدالة ولا علة بالاهل والغوس لا تبطل العدالة ما يمنع ذلك عن الخواص فانه الكفو بالملام  
لا يشغل عنها الا ان شنيع بين الناس طاهر امير والطاير فكذلك وان لم يكن شنيعا كواحد او ضرب الغضب  
لا الا اذا فحش بان كانوا يرقصون عند ذلك او يفتح للناس لانه يجمع على كبيرة كذا في الهداية فظاهره انه  
الغنا كبيرة وان لم يكن للناس بل لاسما في نفسه دفعا للوهشة وهو قول شيخ الاسلام فانه قال بجمع المنع  
والا لاما الترفق انما منع ما كان على سبيل الكفو وهو الصميم كما روى سريه مالك دخل عليه اخوه انسا  
مالك رفعة قناعه وهو يفتح وكان من الكبر زهاد القضاة وان انشد في تغنية شوا فيه وعظ وحكم فجاز  
بالاتفاق ومنهم من اجازته في العوس والويليم كما جاز في الدف فيه كذا في التبيين وفي فتح القدير نقلا عن  
الاجناس سئل محمد بن شجاع عن الذي يترغم مع نفسه قال لا يقد في شهادة وآت القواعد بالاحكام  
فالخيار ان كانا الا لكان لا يخرج الحروف عن نظرها فبها في الافلا وعليه محل ما نقلوه من المنع في هذه  
الثلة وما قبله لوقبل القاضي شهادة تم وحكم بما صح او يلعب بالنرد فانه يبطل للعدالة مطلقا في الغنا  
وغيرها قال في الذخيرة من يلعب بالنرد فهو ردود الشهادة على كل حال لقوله عليه الصلوة والسلام

مقال

ملعون من لعب بالنرد وقوله عليه الصلوة والسلام من لعب بالنرد شير فلما غش يده في الخنزير في المصباح النرد  
لعبه معوزة محبوب وفي القاموس انه وضو ارد شير اربا بابل وكذا يقال النرد شير ويقار بالشطرنج  
القماران يأخذ شيئا من صاحبه في اللعب وهو راي واما حصة الشطرنج لانه النرد ما منه من غير قمار خلاف  
الشطرنج فانه ليس بمبطل للعدالة اذا جرد على ذكر لانه للاعتداد فيه ما غا لقول مالك والشافعي باباحة  
وهو روي عن ابي مسعود في المجتبى واختارها شيخ الاسلام عبد البر بن شحنة اذا كان لا يضار الذم  
واختار ابو زيد الحكيم حله ذكره شمس الائمة الترفق كذا في المحيط البرهان وفي التنازل سئل ابو القاسم  
عنه ينظر الى لاعبه من لعب الجوز فقال اخاف ان يصير فاسقا وتغوة الصلوة بسببه والحاصل ان العد  
انما سقط بالشطرنج اذا وجد واحد من فحش القمار وقوت الصلوة بسببه واكثر الخلف عليه واللعب  
على الطريق او يذكر عليه فحش والافلا خلاف النرد مطلقا او يتركب ما يوجب الحد للغش والحراد به  
الكبيرة واختلف في الكبيرة والصغيرة وتفصيله في المطولات وفي البرازية ولا يجوز شهادة من ترك الصلوة  
بجماعة الا اذا تركها بتأويل ولا تارك الجموع الا بتأويل ولا تارك الصلوة وفي البرهان في الملحق على خلاف  
ما في المحقق الا قد ورد الامير فليس بعدل ولا تقبل شهادة بايع الاكفان وقيد شمس الائمة الترفق بما  
اذا قرصه بذلك العمل والانتقبل لعدم غش الموت والطاعة وفي مني الغفار وينبغي ان لا تقبل شهادة  
بايع الكنوط ايضا فانه يترصد ذلك وكذلك كل عمل يتفحش القرصه او يابل ربوا لانه كبيرة وشرط في المبسوط  
الشدة وفي فتاوى الصغرى الادمان والشدة وعلم في الهداية بانه الا ان قلنا بخوضه مباشرة العقو  
الغاسدة وكل ذلك ربوا او يضل الى بلا ازار لانه كلف العورة وراى ابو حنيفة رجلا في الحيا يغازر  
فقال الا ايتا الناس فافوا اليكم ولانهم ضلوا الى ما غير ميزر وذكر الكرفق انما يمشي في الطريق بالسر او ي  
وهو ليس عليه غيره لا تقبل شهادة لانه تارك للحروة او يفعل ما يشغف به التخف رقة العقل من قولهم  
سخياف اذا طاع قليل الغزل ذكره في فتح القدير طالبول والاطل على الطريق والحراد بالبول على الطريق ان يكون  
يحيث يراه الناس ومثله الذي يكلف عورة يستنجي من جانب البركة والناس حضور وقد كثر في زماننا كونه  
الحراد بالاطل عليها ان يكون عراى الناس في السوق وغيره بحيث يستعجب ذلك لانه طار واحد من ذلك تارك للحروة  
وكذا كل ما يخل بالحروة يمنع قبولها وان لم يكن محررا لانه طار لا يستعجب من ذلك لا يتبعه الكذب او يظهر  
سبب السلف يعني الصالحين منهم وهم الصغرى والتابعون والعلماء المجتهدون طار صنفه واصحابه كذا في فقه  
في العناية ومثله في النهاية وزاد في فتح القدير والسبب التمس وكذا الحكم في سبب طامس كما في التراج وغيره وقيد  
بالظن ان يكون ظاهر الغش فلهذا علمه في الهداية بقوله لانه لو كتمه تقبل قال في العناية روى ابن سنان



عن ابي يوسف لا قبل شهادة من سب الصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وقولهم  
انهم لا يسمونهم ولا يلقونهم ولا يتكلمونهم ولا يتعاملونهم ولا يتزوجونهم ولا يتكلمونهم ولا يتكلمونهم  
على باطل فلم يظفر في ذلك من الغفلة وتقبل الشهادة لافيه وعنه ومحمد رضا عا او مصارفة لانعدام التهمة  
لانه الاملاك ومنافعة متباينة ولا بسوط لبعضهم في مال بعض وفي المحيط البرهانة وهذا الجواب لا يطل  
فيما اذا شهد لافيه والاب ميت وانما يطل فيما اذا شهد له والاب حي وينبغي ان لا تقبل شهادة لان منافعة  
الاملاك بينه لافيه وابنه متصلة فكانت شهادة لافيه واجواب ان شهادة الاب لا تقبل لان منافعة  
الاملاك بينه والاب والاب متصلة فكانت الشهادة للاب شهادة لنفسه فلم تقبل وانما شهادة لافيه فليست  
لنفسه اصلا لتباين الاملاك وتقبل شهادة اهل الاسماء لان فقههم من حيث الاعتقاد وما اوقع فيه الا  
تدينه فصار كمن ركب الكلب او يطل متروك التسمية عامة مستبني لذلك خلاف الفقه من حيث التقاطع  
واهل الاسماء على ما ذكره الكتب الطلاقية اهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقدا اهل السنة وهم  
الجبورية والقدورية والروافض والخوارج والمعتزلة والاشيعة وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنا عشر  
وسبعين فرقة والعموم مقصود راسد رهيوية من باب تعب اذا احييت وعلقت به ثم اطلق على  
ميل النفس واخرافنا نحو الشيء ثم استعمل في ميل مذموم فيقال اتبع هواه وهو من اهل الاسماء  
والهواء المذموم كمن يحب الشهادة والارضا اذا تحل يصير رجا واذا سكر يصير هوى والجميع اهو  
فتقبل شهادة هؤلاء بشرط ان لا يكون هوى يكره صاحبه نص عليه في الذريعة اثرنا اليه بالتعليل الا  
الخطابية وهم غلاة الروافض ينسبون الى اهل الخطاب يعتقدون وجواز الشهادة لطلوع طلع عندهم  
ان الحق ويقولون انهم لا يخلفون كاذبا وتقبل برون الشهادة لشيعة واجبة فتملك الشبهة في شهادتهم  
هكذا قالوا لكن رد شهادتهم باعتقادهم الكفر لانهم يزعمون عليها الاله الاكبر وجعلوا الامم وقال في الرأى  
قال في الاملاء وقد اندرسوا وهلكوا ولم يبق لهم منهم ذكر ذكره في مني الغفلة وتقبل شهادة الذن على منته  
وان اختلفت امة كاليهود والنصارى لانه من اهل الولاية على نفسه والكفولة واحدة وقال مالك والشافعي  
لا تقبل قبيد بالذن لانه الحرمة لا شهادة لانه لا ولاية له واختلفوا في شهادة مثله والاصح عدم القبول بحال  
كذا في المحيط البرهانة وقوله على مثله لانه لا تقبل على مسلم وتقبل شهادة الذن على المسلم بالاشفاق كما تقبل  
شهادة المسلم لانه الذن اعلا فالامنة لكونه من اهل دارنا دون عكسه ان شهادة المستأمن على الذن  
لقصور ولايته عليه لكونه اذ في حال امنه وتقبل شهادة المستأمن على مثله ان كان من دار واحدة وان كانا  
دارين مختلفين لا تقبل كما قرئ في الجبل لانقطاع الولاية بينهما وتقبل شهادة عدو بسبب الدين ومثال

الم

ومثال العداوة الدينية كما في لرحم منظومة ابي وهب بن عبد الله بن محمد بن علي الملقب بالحق من اهل السنة على المعتزلة  
والقائلين على النافق فاة شهادة هؤلاء غير ردودة ولا قادمة في العدالة بل العداوة الدينية تدل على قوة  
دينه وعدالة خلاف العداوة الدينية فانما اراد ان يتركها لا يورد القول عليه وتقبل شهادة مسلم بصيغة  
ان اذنب بعصية صغيرة مشقة من اليك وبالصغيرة وفيما اشار الى ان مدار القبول على الامور الا  
صغيرة من الامور الكبار كالكبيرة من الاستغفار وكذا بالغلبة على ما افصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل  
من يجنب عن الكبار كلها من ارتكب كبيرة سقط عدالة وفي الصغار العبرة للغلبة او الذوا على الصغيرة  
لتصغير كبيرة ان اجتناب الكبار قال في الفتاوى الصغرى ذكر الشيخ الامام فوارس زاده في شرح الشارح قد  
الكبيرة ما كان اما محضات في فاحشة في الشرع كالكوافه او لم يسم في الشرع فاحشة لكن لشرع عليها عقوبة ثم  
ينق قاطع اما في الدنيا بالحق كالزنا وقتل نفس غير حق او الوعيد بالنار في الاخرة كاطاع ملك اليمين وقلب  
صوابه او حسنة على سيئة وتقبل شهادة الاقل لانه العدالة لا تخلق تحتل بترك الخصال لكونه سنة عنده  
قيد فاضحى به لا يتركه خوف على نفسه اما اذا تركه بغير عذر لم تقبل وقيد به بالمدية بالانزاع استخفافا  
بالدين والآفات تقبل اراد بالاستخفاف التواضع والتواضع لا الاستهزاء لانه الاستهزاء يلى من الشرايع كسر  
ويقتدر له الامام وقتال عدو ورد النقص به وقدره كفاؤه واختلفوا فيه والخمسة اربعة اقل وقته سبع  
واثنا عشر كذا في الخلاصة وهو سنة للرجال ومكرمة النساء وفي التواضع ان ابن عباس رضي الله تعالى عنه  
لا يجزئ به الاقل والشهادة وعلمنا ذنا قالوا يوطأ ذبيحة تقبل شهادة ان كان له عذر والا لا تقبل  
وبالفقه وتقبل شهادة الخصم لانه عرض الله تعالى على من قبل شهادة عليه اخص ولا قطع منه عضو  
ظلم فصار كمن قطع يده كذا وكذا الا قطع اذا كان عدلا كما روى لانه عليه الصلوة والسلام قطع يده  
في رقة ثم كان بعد ذلك يشهد فتقبل شهادة كذا في الرأى الوفاق وتقبل شهادة ولد الزنا لان في الابوة  
لا يوجب فسخ ولد بها كغيرها سواء شهد بالزنا وبغيره وفي الاول خلاف مالك والحنفي لانه انما رجل او  
امرأة وشهادة كل منهما مقبولة وآراءنا المثلل وهو اراء في حق الشهادة امتيا طائفة الرأى  
تقبل شهادة العمال المراد بهم عمال السلطان الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخارج والجزية ونحوها لانه  
نفس العمل ليس بنفق ولهذا كان كبار القضاة في امة تعالى عنهم عالا قال في الرأى في الرأى الجامع الصغير  
معناه العمال الذين كانوا اعداء السلطان في ذلك العهد لان الصلوة كان غالبة عليهم فاما هؤلاء الذين في  
زماننا فلا تقبل شهادتهم لان الظلم غلب فيهم وفي البر وغيره كما في مني الغفلة العادل اذا كان وجها في الناس  
ذات ردة لا يجازف في كلامه تقبل شهادة كما نقل عن ابي يوسف في النافق الوجبة لانه لو جازته لا يقدر على الكذب







في حجة وفي التنوير بينة انما هي اذ لم يثبت الموت بعد البراءة اقام اولياء المقتول بينة على ان  
في ترجمه البينة زيد او قتل واقام زيد بينة على ان المقتول قال ان زيد لم يرحل ولم يقتل في بينة زيد او لم يثبت  
اولياء المقتول وبينه الغيب او لم يثبت كونه القيمة مثل النكاح اذا باع وصح كمال لصبي وبلغ  
واذى غيبنا واقام البينة واقام الشتر بينة ان قيمتها في ذلك الوقت مثل الشتر في بينة الغيب او لا لانها  
ثبتت اذ انما لا دلالة بينة الفساد اذ هي من بينة الحق كما في الفصول العادية وبينة كونه المقتول ذا  
عقل او لم يثبت كونه مختلط العقل او مجنون كما اذا اقامت امة بينة ان مولاهما درهما في ذرف مائة  
وهو عاقل واقامت الورثة بينة ان مخلوط العقل في بينة الامة او لم يكن اذا خالف اداة واقام بينة  
على ان طاعة مجنون وقت الطلح واقامت من على كونه عاقلا في بينة المرأة او لم يكن في العتابة شهدا بطلاق  
او عتاق وقال لا اندري طاعة في صحته او درف فمضى على الحرف وكو قال الوارث طاعة يدي يصدق في شهدا  
ان طاعة جميع العقل كما في البرازية وبينة الاكراه او لم يثبت الطوع لانه ثبت خلاف الظاهر وهو الاصح  
كما في العادية وعليه الغنى كما في الخلاصة وفي الفوائد الرئيسية ان شهادة النفي المتواتر مقبولة كما في  
التكثيرية

**الاختلاف في الشهادة وهذا**

الباب مبني على اصول منها ان الشهادة على مقوله العباد لا تقبل بلا دعوى مدعى لانه ثبت مقوله  
يتوقف على مطالبهم ولو بالتوكيل بخلاف مقوله الله تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى لانه اقامة حقوقه  
تعالى واجبة على كل احد فكل احد دفع في اثباتها فصار طاعة الدعوى موجودة ومنها ان الشهود اذا  
شهدوا بالكر من المدي كان المدي كاذبا فيبطل شهادتهم واذا شهدوا بالاولى لا تقبل بالاتفاق في بينهما  
ان الملك المطلق ازيد من الحقبة لشبوة من الاصل والملك بسبب مقتضى السبب ومنها ان الاختلاف  
بين الشاهد ليس كما لا اختلاف بين الدعوى والشهادة لانه شهادة الشاهد ينبغي ان يكون كل  
منها مطابقة للآخر في معنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى ان المطابقة بين الدعوى والشهادة  
فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا عبرة في اللفظ كذا في الفصول شرط في قبول الشهادة موافقة الشهادة  
الدعوى لانها لو خالفها فقد كذبتا والدعوى الكاذبة لا يجبر وجودها والشرط الموافقة معنى  
دون اللفظ في لو ادى المدي الغصب شهد باقرار المدي عليه بذلك قبلت وهذا احد الاصول  
المتقدمة ثم في عليه قوله فلو ادى دارا شرا او ارضا او ادعى ملكا بسبب وشهدا بملك المطلق  
ردت الشهادة لانها شهدا بالكر من ادى فبطل وفي عكس ان فيما ادعى ملكا مطلقا وشهدا  
بسبب كالترا والارث تقبل الشهادة لانهم شهدوا بالاولى مما ادى وذلك لا يمنع قبول الشهادة

الشهادة للمطابقة معنى وكذا شرط اتفاق الشاهد باللفظ ومعنى عنده وعندهما تكون الموافقة المعنوية  
فلا تقبل عنده لو شهد احد بها بالف او مائة او طلقة والآخر بالغيب وبما تبارك وبطلقتين او ثلاث  
وانما لا تقبل لان الالف غير الغيب لفظا ومعنى وكذا المائة والطلقة غير المائتين والطلقتين فلم يتفقا في  
واحد منهما تقبل وعندهما تقبل على الاقل اذا ادعى المدي الاكثر لانه العكس لنكذب المدي شاهد الاكثر  
ولو شهد احد بها بالف والآخر بالف ومائة والمدي يدعى الاكثر قبلت على الالف اتفاقا وانما تقبل لاتفاق  
الشاهد بر على الالف لفظا ومعنى وتؤخذ احد بها بمائة وانما قال في الاكثر لانه ان ادعى الاقل بانه قال في كل  
الا الالف او سكنت عن دعوى المائة الزائدة لم تقبل شهادة مثبت الزيادة وانما قال كانه اصل  
حق الغا ومائة لكن استوفيت المائة او ابرأته عنها قبلت للتوفيق وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة  
وطلقة ونصف فانه الشهادة مقبولة للاتفاق لفظا ومعنى واكراد من اتفاق الشهادتين لفظا تطابق  
لفظهما على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التحق فالتوفيق بين الصورة المحدودة والمقبولة  
ظاهر ووجه بابر ولو شهد بالف مطلقا قرضا طاعة او غير متاع او يعرف الف وقال احد بها قض منها  
كذا قبلت على الالف لا على القضاء ما شهد به اقراره شهادة الفرد غير مقبولة وينبغي ان يجب عليه علم  
ان القضاء ان لا يشهد به غيره المدي به عند تعزيره الدعوى به ان باقبض كمالا يصير معينا على الظلم  
وذكر الظواهر ان بعض اصحابنا لا يقبل وهو قول زفر لانه المدي الكذب شاهد القضاء قلنا هذا  
الكتاب في غير المشهود به الاول ومثله لا يمنع القبول ولو شهدا بقتله زيد بن النخيلة وشهدا اقراره  
اياه في ان يعي النخيل بكونه ردنا لانه احد بهما طاعة بغيره ولا ريب ان لما على الاخرى فتسا قطعا فان  
فيم باحد بهما اي البينة او لا بطلت البينة الا فيرة لانه الاول ترجحت باقتضائه القضاء بها كما في رجل  
شوا به احد بهما في وتحت وصلى باحد بهما في وقع تحريمه على طهارة الآخر لا يجزئ الثاني لانه الاول اقضى على  
الفرع فلا ينتقص ولو شهدا بركة بركة واختلغا في لونهما قطع واختلغا في الذكورة والانوثة لا يقبل  
هذا عنده وعندهما لا يقبل فيهما ان في الوجوه لانها اختلغا في المشهود فيمتنع به القبول وله التوفيق  
ممكن لان التحمل في التلباس من بعيد واللون لا يتشابهان او يكتحان فيكون السواد من جانب وهذا يبره  
والبياض من جانب آخر والآخر يشاهده ويرد عليه انه احتيال في ايجاب الحدة والاصل خلاف ذلك وما قيل  
في دفعه انه صيانة للحجة عن التعطيل وانما يجب الحدة ضرورة ضعف كماله في وقيل ثبت المال لا طاعة  
التوفيق يسقط الحدة كطاعة البينة لانه اوفق للمصالح واقر المقتول وفي الغصب ان اختلاف  
الشاهد ان في لونه بقر الغصب لا تقبل اتفاقا ولو شهد واحد بالشرا او بالكتابة بالف والآخر بالف ومائة



ردت لان العقد يختلف باختلاف البدل فيكون على كل واحد شهادة فرد لا تقبل وكذا العقد على مال و  
الصلح على قود والرهن والخلع اذ ادعى العبد والقاتل والراهن والراثة لان المقصود هو العقد وهو  
مختلف وان ادعى الآدمي المولى بان اعتقك على الف وخمسائة والعبد يدعى الالف وادعى المقتول ادعى  
الصلح على ذلك والقاتل يدعى الالف وكذا الباقيان كما ذكره في الدعوى التي في الوجه المذكور من انه يقبل على  
الالف ان ادعى الف وخمسائة بالاتفاق وكذا ادعى الغيبة لا تقبل عنده فلا فائدة وان ادعى الاقل من الغيبة  
يعبر الوجه الثلثة من التوفيق والتكذيب والتكوت عنها لانه يثبت العتق والعفو والطلاق باعتراف  
صاحب الحق فبقى الدعوى في الدية وفي الرهن ان ادعى هو الراهن لا تقبل لعدم الدعوى لانه كما يذكر  
له ان يسترد الرهن قبل قضاء الدية كما دعواه غير معتدة فلو كان يمكن وآله كان الرهن كالغزاة  
الذين يقض باقل الالف اجابا والاجارة كالبيع عند اقل المدة اذ المقصود هو العقد وقد  
اختلف باختلاف البدل والدية بعد الالف لان الدعوى يكون من الآف وهو يدعى الآف فيكون كدعوى  
الدية وفي التكاليف تقبل الشهادة بالالف يعني باقل المالين سواء كان الدعوى من الزوج او الزوجة  
ولا فرق فيه بين الاقل والاكثر وهو الاصح كما في الهداية وقيل بالاختلاف فيما اذا كانت بين المدعية وفيما  
اذا كانت المدعى هو الزوج فالاجابة على عدم قبولها لان مقصوده قد يكون المال ومقصوده ليس  
العقد وصحة في الغواصة كما في النهاية وقال ردت فيه ايضا وهو القياس لان المقصود هو العقد من  
الجانبيه فصار كالبيع وبه الخلاف ان المال في النكاح يبيع والاصل فيه الحمل والازدواج والمالك ومن  
حكم البيع انه لا يعبر الا بالاصل ولهذا لا يبطل بنفيه ولا يفسد بفساده فكذا لا يختلف باختلاف فبقى العقد  
سماحة الاختلاف فلزم وما وقع فيه الاختلاف وهو المال يقضى بالاقل منها كما في الدية ولا بد من الجز  
في شهادة الارث بان يقول الشاهد مات وترك ميراثا للمدعى ولا بد من الجز عن بيان سبب الوراثه  
اذا شهدوا انه افوه لابي وانه لا واحد مما ذكر به في البر وغيره واذا شهدوا انه مات او مولا او تقبل  
لانه المولى مثل ذلك فان قالوا هو مولا او عتق ولا يعلم له وارثا غيره في تقبل وفي التنوير ولا بد ايضا من قول  
الشاهد لا وارث له غيره او مات وهذا ملك او في يده او في يد من يقوى مقامه مستعير ومستودع و  
وغاصب وورثه وقت الموت وهذا عندنا بصيغة ومحمد فلا قاله يوسف فانه عنده لا بشرط الجز والاثبات  
مقامه لانه ملك المورث ملك المورث فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة للمورث وهي يقولان  
ان ملك المورث بمحمد فحق العيب يجب عليه الاسترداد في الجارية الموروثة ويجوز للمورث الغنى  
ما كان صدقة على المورث الصغير فلا بد من النقل الا انه يكتفى بالشهادة على قيام ملك المورث وقت

ط

ط

وقت الموت لثبوت الانتقال فمروءة وكذا على قيام يده لانه الايدي عند الموت تنقلب بيد ملك بواسطة النفا  
والامانة تصير مضمونة بالتجمل فصار بمنزلة الشهادة على قيام ملك وقت الموت والنفي بيد الامانة لا يده  
قائمة على ملك يده فانغ ذلك عن الجز والنقل فذلك قال فانه قال هذا الشيء لابي هذا المدعى اعارته من  
ذي اليد او اودعه اياه او اقره قبلت بلاجره وبأفذهها المدعى ولا يختلف البينة على ايمانه وتركه ميراثا له  
وهذا بالاجماع وان شهد ان هذا الشيء كان في يد المدعى منذ كذا والحال انه ليس في يد المدعى عند الدعوى  
ردت هذه الشهادة لانه الشهادة قائمة بحمول فانه البينة متنعية اليه ملك وامانة وخلافه فلا يمكن  
القضاء بالحمول وعنه ابو يوسف انما تقبل لانه اليد مقصورة كالمالك ولو شهدوا انها كانت ملكه تقبل فكذا  
هذا وصار كما شهدوا بالافذه المدعى وقوله منذ شهر ليس بقيد فانه الخلاف ثابت فيما لم يذكره فانه ذكر  
الامان التمر ثلث لو شهدوا ان العبد كان في يده لم تقبل لانه اليد كتملة بيد ملك فانه كانت بيد غصب عن ذي اليد  
لا يجب اعادته وان كان بيد ملك يجب فلا يجب بالشك ذكر فانه شهد ان كان ملكه قبلت ولو اقر المدعى عليه  
كان في يد المدعى اربا بالذمة وكذا لو شهدوا باقراره بذلك لانه المسمود به ههنا هو الاقرار معلوم وبهالة المقربة  
لا يمنع صحة الاقرار

**شهادة على الشهادة تقبل**

الشهادة على الشهادة وكلام القياس ان لا يقبل ولا يجوز ذلك لانه الشهادة عبادة بدنية والنيابة لاجرم  
فيما لم تكن جازت استحقاقا في كل ما لا يقطع بالشبهة تحت الحايه اليه لانه الاصل قد يعجز عن اداء الشهادة  
لموت او مرض او بعد سافه ولو لم تجز شهادة الزوج لصاغت الحقوق في غيره وقد ورد وان تكررت فتقبل  
في جميع الحقوق كالاموال والوقف على القيمي احياء وصونائهم اندراسه والقرير كما في البري نقلا عن الامام  
وقضاء القاض وكما به كما في الحايه وذكر في الاختيار وما يوجب التعزير عن ايه صيغة انه لا تقبل كسائر العقوبات  
وعنه ابو يوسف انه تقبل لانه التعزير لا يقطع بالشبهة كما روي انه عليه الصلوة والسلام حين رجا بالثمة و  
الجس تعزير وانما تقبل في الحدود والقصاص فانما يسقطان بالشبهة فلهذا لم يجز فيها شهادة النساء  
فيهما شبهة البدلية وفي الشهادة صحيحة على الشهادة حقيقة البدلية فاولا ان لا يجوز فيها بشرط لهما  
تعذر حضور الاصل بموت او مرض يمنعه عن حضور مجلس الحكم او سفر مسيرته لثلاثة ايام فصاعدا فانه  
يجوزها للحايه وانما تحت عند عجز الاصل وبهذه الاشياء يتحقق العجز بلارية وعنه ابو يوسف انه كان  
في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يقدر ان يبيت باهلهم مع الاثماء احياء كحقوق الناس قالوا الاول  
الافس وهو ظاهر الرواية والثالثة ارفق وبه افذه الغيبة ابو القيث وكثير من الشايخ وقال في الاسلام انه  
حسن وفي السراجية وعليه الفتوى وعنه محمد انه يجوز كيف ما كان مع روي عنه انه اذا كان الاصل في

وهو من سبب النكاح  
فمنه وروايت  
اي فيمنع من حريته  
ثم قسم الامر



زاد به السيد محمد الخوئي على شهادة في زاوية ارض من ذلك المسجد تعقل شهادته وتلزم ايضا كونه  
الشاهد الاصل اراءة مخدرة وهي التي لا تخالط الرجال وكو فرب لغضاض حابة اول الحج قره به في  
الخفية وفي التراه الوهابي اذا طالع الشاهد الاصل محبوسا في المحر فاشهد على شهادته هل يجوز  
للخوئي على ان يشهد على شهادته واذا شهد عند القاضي هل يكمل بما قال في الذبيرة اختلف في  
زماننا قال بعضهم ان محبوسا في سجن هذا القاضي لا يجوز لانه القاضي في محبوسا في سجن في سجنه في سجنه  
الاستجواب والكل في سجنه العالي ولا يمكن الخروج للشهادة لا يجوز وذكر في البر ان صاحب التفتيش  
يجوزها كحبس الاصل وشرط ان يشهد على كل اصل الثاني لقول علي رفعه عنه لا يجوز على شهادة  
رجل الا شهادة رجلين لا يشترط تغاير روي الشاهد به بل يكون لكل شاهد اصل شاهد او متغارا  
بكل يكن شاهد على كل اصل فيشهد به عن هذا وعن ذاك ولا تعقل شهادة النساء فيما وجهه  
في الحايون القدس لكنه في البر كما في مني الغفار يجوز ان يشهد عليها رجل وارثا في تمام النصاب  
ولا يشترط ايضا كونه المشهدود على شهادة رجلا لانه للمرأة ايضا ان يشهد على شهادتها رجلان  
او رجلا وارثا ولا يشترط ان يشهد على شهادة كل اربعة نصاب الشهادة كذا ذكره الزبيدي قال  
في البر القدسي في الحايون ان قبيد اقراره قال ولا تعقل شهادة النساء على النساء وهو غلط  
وصفتها ان يقول الاصل للروي اشهد على شهادة اني اشهد بكذا ويقول الخوئي عند الاداء  
اشهد ان فلانا اشهد في على شهادة بكذا وقال في اشهد على شهادة به وبعض الشايخ طولوا  
وزادوا على هذا اداء الاصل الا هو قول ابي جعفر الطوسي وهو ان يقول الاصل اشهد على  
شهادة بكذا ويقول الخوئي اشهد على شهادة فلانا بكذا من غير احتياج الى زياد وعليه فتوى  
الترقي ويصح تعديل الخوئي اصله وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في البر نقله عن القسوة وهو  
ان الخوئي نائب ناقل عبارة الاصل الى مجلس القاضي فبالنقل ينتهي حكم النيابة فيصير اجنبيا فيصح  
تعديله واخر ادائه الخوئي معروف بالعدالة عند القاضي فيعدل الاصل والى يعرف القاضي فلا بد من  
تعديله وتعديله اصله ويصح تعديل احد الشاهدين الثاني ان الشاهد الاصل المعدل معروف بالعدالة  
عند القاضي افتتاره في الهداية ونقل فيه فتوى في النهاية والحاصل كما في الحاشية ان القاضي اذا عرف  
الاصول والخوئي بالعدالة قضى بشهادته وان عرف احدهما دون الاخر سأل عن ما يجوز اذا اشهد  
الخوئي على شهادة اصل فردت شهادة لتفقد الاصل لا تعقل شهادة احدهما بعد ذلك قال سكت  
الخوئي عنه ان الاصل جاز ونظر القاضي في حاله ان الاصل عند ابي يوسف فاما ثبت عدالة قبل الشهادة

شهادة فصح وقال محمد زود شهادة لانه لا شهادة الا بالعدالة واذا لم يعرفها ينقلوا الشهادة فلا تعقل  
ولا يوجب اية الاضواء عليهم النقل دون التعديل لانه قد يخفى عليهم واذا نقلوا يتعفن القاضي العدالة كما  
اذا صرحوا بانهم وشهدوا وبطلت شهادة الخوئي بانكار الاصل الشهادة بان قالوا ان شهد على  
شهادتنا فماتوا او غابوا في شهد الخوئي وانما تبطل لانه التحمل في ثبت للتعرف بين الخبر وهو شرط  
قيد بالانكار لانهم لو سئلوا فسلطوا في بطلت الاثبات كذا في الخلاصة وفيه معنى الى الجامع الكبير اذا  
شهد على شهادة رجلين انما اعتق عبده ولم يقض بشهادتهما في الاصل ولا دنيا الخوئي من  
الشهادة صح التي عند عامة الشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر وما يبطل الاثبات في وجه  
الاصول عن اهلية الشهادة فلو فرض الاصل اذ فسقا او اعييا او ارتد او جنى في حجة شهادة  
الاصول كما في البر معنى الى فرانز المختار وتلك في التراه الوهابي وان شهد على شهادة الشاهد  
على فلانة بنت فلان الفلانية وقالا اقرارنا انما يعرفانها وجاد المدي براءة في يد رايانها في  
قبل لهات شاهدة انما هي لانه الشهادة على المعرفة بالنية قد تحققت والدي يدعي الحق على الخلف  
فلعلها غيرها فلا بد من تعريفها بتلك النسبة كذا نقل الشهادة اذا ورد كتاب القاضي الى القاضي وفيه  
شهادة بيمين فلان بر فلان ان فلان على فلان كذا من المال وانزل ذلك الرجل ان يكون فلان بر فلان  
وقالا لا خلاف ان هذا هو الاصل يكون كتاب القاضي الى القاضي حجة عليه ما لم يشهد آخر ان فلان بر  
فلان لانه في معنى الشهادة على الشهادة الا ان القاضي لكمال ديانته ودفع رولانية



ولاية بنو قاذابا بكتاب القاضى القاضى قيل للمدعى ما تسميها ان بها  
هو المشهود عليه وان قالوا فيها اي في الشهادة على الشهادة والكتاب الحكيم  
فلا تبت فلان التسمية لا يجوز في نسبها الى فخذها الفخذ القبيلة الخاصة  
كما في الهداية وفترها بالتبيين بالجد الاعلى وفي الحصار الفخذ بالكسر وبالكسرة  
للتخفيف دون القبيلة وفوق البطن وقيل دون البطن وفوق الفصيلة وهو  
مذكر لانه يجمع النور والفخذ من الاعضاء مؤنثة والجمع فيها انما هو حاصله ان التعريف  
بالاشارة الى الحافر وفي الغايب لابد من ذكر الاسم والنسب والنسب الى الاب لا يكن  
عند الامام ومحمد ولاية من ذكر الجدة فلا فائدة فان لم ينسب الى الجدة ونسبته الى  
الفخذ الاب الاعلى كتحتمى ونجارت لا يكن وانما الحرف لا الى القبيلة والجدة لا يكن  
عند الامام وعندهما ان معروفنا بالصناعة يكنى وان نسبها الى زوتها يكنى والمقصود  
الاعلاء ولو كتب الى فلان بن فلان الفلاني علم فلان السدي عند فلان بن فلان  
الفلاني كفى اتقا لانه ذكر تمام التعريف وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في  
انما فلانة بنت فلان ام لا قال الامام لابد من شهادة جماعة علم انما فلانة بنت فلان  
وقال شهادة عدلين يكنى وعليه الفتوى لانه ليس وتما في الكتب المبسوطة و  
التعريف يتم بذكر الجدة او الفخذ او بنسبة كما ذكرنا والنسبة الى الجدة والمحل الكبر  
عامة فلا يحصل التعريف بها والاشارة التكنية الضيقة فاقصة فيحصل التعريف بالنسبة  
اليها فان ذكرها يقع مقام ذكر الجدة كما ان ذكر يقع مقامه وفي منى الغفار الشهادة  
لو كانت على حافر كتاب الى الاشارة الى الحضر والمشهود به لو كان عنيا وان  
كانت على غايب او ميت فلا يقع قبولها من نسبة الاجدة بان يقال محمد بن عبد الله بن  
احمد فلا يكنى ذكر اسم واسم ابيه وصناعة الا اذا كان يعرف بها لا محالة بان لا يكون  
له في بلده شريك له في تلك الصناعة وان ذكر اسم واسم ابيه وقبيلة ورفقة ولم يكن  
في محلة رجل افر هذا الاسم وهذه الحرفة يكنى وان كان افر مثله لا يكنى في ذكر شيئا  
افر يفيد التسمية ولو ذكر اسم واسم ابيه وصناعة ولم يذكر الجدة تعطل شرط التعريف  
ذكر بثلاثة اشياء فعلم هذا هو الذي ذكره واسم واسم ابيه قيل يكنى والقسم لا يكنى  
وفي الشرايط ذكر الجدة اختلاف وفي التنوير فلو قضى القاضي بلا ذكر الجدة نفذ امره وفي



في فصل مجتهد فيه نص عليه في العبادية وذكر الحاكم في اقل شروط ان المدينة والقوية والكوفة  
 ليست بسبب التعريف ولا يقطع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت وفي الحاشية انما  
 الرتل يعرف باسم واسم ابيه وجده لا يحتاج الى اللقب والحق التعريف لا يحصل الا  
 بذكر اللقب بان كان يشاركه في المهر غيره في الاسم واللقب كما في احمد بن محمد بن عمر  
 فهذا لا يقع التعريف لان في المهر من يشاركه غيره في ذلك فالحاصل ان المعبر انما هو  
 حصول المعرفة وارتقاء الاشتراك وفي العبادية ادعى انه افوه لابييه وانه و  
 شهيد الشهود ولم يذكر واسم الاب او لم يذكر واسم الجد لا يقبل لانه لا يحصل  
 التعريف وقيل يصح ويثبت لانه ذكر محجة رجم في الكتاب من ادعى انه افوه لابييه  
 وانه واقام البيعة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شيخ الائمة الترس في الاب  
 لا يشترط ذكر اسم الجدة وغيره اما اذا ادعى انه ابا محبة لانه ان يذكر الاب والجدة  
 وفيها ادعى انه ابا محبة لانه لا بد من ذكر نسبة الاب والجد  
 الجدة ليصير معلوما لان انتسابه بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان  
 ليصير معلوما وفي فصول الامام الاستر وثنى طلب الميراث وادعى انه محبة اميت  
 يشترط لصحة ان يغتر فيقول محبة لابييه واهله او لابييه اولاده ويشترط ان يقول له  
 وارثا لا وارثا له غيره واذا اقام البيعة لانه للشهود ان ينسبوا الى الميت والوارث  
 مع يلتقيا الى اب واحد ويقولوا هو وارثا لا وارثا له غيره وفي من الغفر ولا يشهد  
 على شخص محبة مستور عنه لم يره بسماعه منه لا فقال ان يكون غيره اذ التهمة  
 شبه النسخ الا اذا ثبت القائل بان يكون في البيت وجده وعلم الشاهد انه ليس  
 فيه غيره لم يخلص على امثلك وليس فيه مثلك غيره فسمع اقرار الرتل ولم يره اذ  
 يحصل له العلم لكن ينبغي للقاضي ان لا يقبله اذا فسر له اذ ليس من ضرورة قبول  
 الشهادة القبول عند التفسير فانه الشهادة بالتسليم تقبل في بعض الكوا  
 لكن اذا مر به لم ان لا يقبل او يري شخص القائل مع شهادة اثنين بانها فلانة  
 بنت فلان بن فلان قال الفقيه ابو الليث اذا اقرت المرأة بمن وراى الحجاب  
 او الباب وشهد عنده اثنان انما فلانة بنت فلان بن فلان لا يجوز لمن سمع  
 اقرارها ان يشهد عليها ولو شهد لا يقبل الا اذا رآه شخصها حال ما اقرت في

مطلق  
 انه النسخة  
 النسخة

اقرت في يجوز ان يشهد على اقرارها برؤية شخصها لا برؤية وجهها قال ابو بكر الاسكاف  
 المرأة اذا حشرت عن وجهها فقالت انما فلانة بنت فلان بن فلان وقد دسيت له  
 لزوم فانه الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين انما فلانة بنت فلان بن فلان  
 ما دامت اذ يمكن الشاهد ان يشهد اليها فان ماتت في كتاب الشهود الشهادة  
 عدلين انما فلانة بنت فلان بن فلان كذا في العبادية وفي اي ويشترط في الشهادة  
 بالاقرار رؤية المحرم كلما في شهادات البرازية وذكر اخصاف رجل في بيت وهذه  
 ودخل عليه رجل وراه في فرج وجلس على الباب وليس ببيت غيره فسمع اقراره من  
 الباب بلا رؤية وجهه هل له ان يشهد بما اقرت وفي العيون رجل فباقو ما لرجل ثم  
 سأل عن شئ فاقروا وهم يسمعون كلامه ويرونه وهم لا يرونه فبازت شهادتهم وان  
 لم يروه وسمعوا كلامه لا يحل له الشهادة وفي جامع الصغير شرط رؤية وجه المرأة  
 لكن الفتوى كما في جامع الفصولين على ما ذكره في العبادية كما ذكر  
 وهو ان يقول الشاهد رجعت عما شهدت به او شهدت  
 برؤي فيما شهدت به او كذبت في شهادة وكذا ان يكون رجوعا كما في اليه معونا  
 المرافعة المقتضى وفي العبادية لو انكر الشاهد الشهادة بعد قضاء القاضي لا يفي  
 لانه انكار الشهادة لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول كنت مبطلا للشهادة  
 وهذا انكار الشهادة لا يصح الرجوع عنه الا عند قاضي لانه الرجوع في الشهادة  
 يختص بما يختص به الشهادة من مجلس القاضي ولانه توبة عما ارتكبت من قول  
 الزور والتوبة بحسب الجناية السر بالسر والعلانية بالعلانية اطلق القاضي  
 فشم القاضي المشهود عنده وغيره فلو ادعى مشهود عليه رجوعا عما انكر الشاهد  
 عنده غيره ان القاضي لا يقبل برهانه عليه لانه ادعى رجوعا باطلا خلافا  
 لما لو ادعى وقوعه ان الرجوع عند قاضي وتضمنه اياها فانه لو اقام بيعة انه رجوع عند  
 قاضي كذا وفي المال يقبل لانه السبب صحيح ولو اقرت عند القاضي انه رجوع عند غيره  
 القاضي فانه صحيح وان اقرت برجوع باطل لانه يجعل انشاء الحال وفي الحديث ولو ادعى  
 رجوعا عما عند القاضي ولم يدعي القضاء بالرجوع والضم لا يسمع منه البيعة ولا خلاف  
 عليه لانه لا يصح ولا يصير موجبا للضمان الا بانصال القضاء به كالشهادة فانه رجوعا



اي ان شهدان قبل الحكم بالشهادة لا يمكن ان يتفقا على الشهادة فلا يقضي القاضي بها  
ولا ضمان عليهما لاحد الغرض لانهما لم يتفقا شيئا على احد ويعززالا شهد اطلق  
الرجوع فشميل الرجوع عن بعضها كما لو شهدا بدار وبناتهما او باتان وولدهما  
ثم رجعا في البناء والولد لم ينعض بالاصل كما جامع الفصولين معلل بان الشاهد  
فوق لنفسه وشهادة الفاسق ترد وان رجعا بعده اي بعد الحكم فمطلقا لا  
اخر كلامهم بنا قض اوله فلا ينعض الحكم بالتناقض ولا في الدلالة على  
الصدق مثل الاول وقد ترد في الاول بان تقال القضاء به وهذا خلاف ظهور  
الشاهد عند ادمودا في قد في فاته القضاء يعطل ورد الحال الى الحقيقة  
ولا ضمان على الشاهد في ذلك ومن للشهود عليه ما اتفقا به لانه القبح  
عليه وجه التعدي سبب للضمان كما في البر وقد سببا الاتلاف تعديا وقد  
تعذر ايجاب الضمان على الجائر وهو القاضي لانه كالمجني فيعتبر التسبب اذا  
قبض المذني ما ادعيه من الحق عليه وهكذا قيده في الهداية والكنز وغيرها  
وهو الظاهر لتوقف الضمان على القبض لكن سوى في التنوير قبض المذني فعلى  
قبضه وجعل الفتوى عليه في الخلاصة والبرازية وفراية المختارين وفي الخلاصة  
انه قول المصنف الآخر وهو قولنا دينا او عينا هذا اختيار شمس الاثمة  
وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة هذا مع اذا كان الحال دينا واما  
اذا كان عينا فيجب الضمان على الشهود وان لم يقبضها من الشهود عليه لانه  
ملك الشهود عليه لا عن العينة في رد القضاء فليذا لم يجز ان يتصرف فيها و  
جاز للمقضي له ذلك وكذلك فرق في الخط كما في الجوابين العيين والذين فقال  
شهد ابعين ثم رجعا فمنا قيمتها قبضها الشهود له اذ لا لانه ضمان الرجوع  
ضمان اتلاف وضمان الاتلاف مقدر بالمثل ان كان الشهود به مثليا وبالقيمة  
ان لم يكن مثليا وان كان الشهود به دينا فرجع الشهود قبل قبضه لا  
يضمنون وان قبضه الشهود له ثم رجعا فمنا لانها اوجبا عليه دينا فيجب  
في ذمتها مثل ذلك ولا يستوي في منبها الا بعد قبض الشهود به كقضية للمعاذ  
فان رجعا فمنا ضامن نصفا اذ شهادة كل منهما بعد نصف الحجة فيبقى

الشهادة لا ينعض على الجائر

فيبقى احدهما على الشهادة فيبقى الحجة في النصف فيجب على الراجع ضمان ما لم يبق الحجة فيه  
وهو النصف والعبرة في الضمان لمن بقى من الشهود لان رجوع وهذا هو الاصل في البناء  
ثم فرغ عليه قوله فان شهدا لثمة ورجع واحد لا يضمن الراجع لبقاء نصاب الشهادة فان  
رجع واحد افر من هذه الشهود فمنا اي الراجعان نصفا لبقاء نصف النصاب وان شهد  
رجل وارثان فرصعت واحدة فمنت رجعا ذبق على الشهادة من سعي به ثلثة ارباع  
وان رجعتا اي الارثان فمنا نصفا لبقاء من يبقى به النصف فان شهد رجل وعشرة  
سوة فرجع ثمان لا يضمن الراجعات شيئا لبقاء من تبقى بشهادة كل المال وهو رجل  
وارثان وان رجعت اربعة افر منهن فمن رجعا لبقاء ثلثة ارباع النصاب اذ الرجعا  
بقي بالرجل والرجع بالباقية وان رجع العشرة فمن نصفا لبقاء نصف النصاب وهو  
الرجل الواحد وان رجع الكل فعلى الرجل سدس وعليهن ثمة اساس هذا عندنا  
فمنه وعندنا عليه اي الرجل نصف وعليهن نصف لانه الرجل الواحد نصف النساء  
النساء وان كثرن يقن مقام رجل واحد وان كل ارباعين مع الرجل يقو مقام رجل واحد  
وان شهد رجلان وارثان ورجعا فالعزم على الرجلين خاصة دوننا لانه لم يثبت بشهادتهما  
شيء ولا يضمن راجع شهد بملك بمهر سعي عليها او عليه بع سواه كان المذني زواجا او  
زوجه الا ما زاد على مد الحثل اما عدم الضمان في صورة المساواة فانه اتلاف بعوض اذ  
منافع البضغ متعقبة حال الدفول واما عدمه في صورة النقصان فلاننا غير متعقبة  
عند الاتلاف واما الضمان في صورة الزيادة فلاننا اتلفاها من غير عوض وهذا اذا كانت  
هي اندعية للثمن وهو ينكر فلاننا اتلفاها على الزوج قد ر الزيادة بلا عوض ولا يضمن من  
شهد بطلاق بعد الدفول ثم رجع لانه المهر تأكد بدفوله لا بشهادته ويضمن في الطلاق قبل  
الدفول نصف المهر بع اذا شهد ابا الطلاق قبل الدفول ثم رجعا فمنا نصف المهر لانها  
الذخائر على شرف التقوط الا ترى انما لو طاعت ابن الزوج او ارتدت سقط المهر اصلا  
ولان الفرة قبل الدفول في معنى الفسخ فيوجب سقوط جميع المهر كما في التكاليف ثم يضمن  
ابتداء بطريق المتعة فكان واجبا بشهادتهما كذا في الهداية والتعليل الاقل للمتقديين  
والثاني للمتنازعين وفي البيع فمن ما نقص عن قيمة المبيع اي اذا شهد اعم البايح بانه اقل  
من القيمة ثم رجعا فمنا النقصان عن قيمة المبيع لانها اتلفاها بالنقصان عليه ولا ضمان



فيما اذا كانت الشهادة على المشتري اذ يكون النقصان برفع البايع فلهذا قلنا على البايع  
ولو شهد على المشتري بشراية بمثل القيمة او اقل فلا ضمان وان كان باكثر ضمانا زاد عليها  
لانها اتلفا فقد رزقنا زيادة ولا ضمان فيما اذا كانت الشهادة على البايع اذ يكون الشهادة  
برفع المشتري وفي العتق القيمة يعني اذا شهد باعتاق عبده فحكم الحاكم بعتقه ثم رجع  
ضمن القيمة لانما بشهادته اتلفا عليه مالية العبد بغير عوض والولاة لا يجوزون  
اليها بهذا الضمان لانه ليس بمال متقوع وفي القصاص الدية فقط اي اذا شهد انه  
قتل فلانيا بعد اسلامه فقتل القاص بقصاص فقتل ثم رجع ضمن الدية ولا يقص منها  
وقال الشافعي يقتصان ان قالوا تعذرا ولا تبا تسببا لقتله فصار حكمه عليه  
لنا انما لم يباثر القتل ولم يصير اسبابا يضاف العقد اليه لانه وجد باختيار الوالي  
وتخلل الفعل الاختيار بينهما قطع نسبة القتل اليهما كما يجب ابقاء العبد  
الى من صل قبه بخلاف المكره لانه ملئ الى القتل فصار حكمه كحكم المكره وفيمن العوج  
ان رجع لان التلف مضاف الى الشهادة لا يقص الاصل ان قال بعد القضاء ما شهد به  
على شهادة لانه انكر سبب الضمان وهو الا الشهادة فلا يبطل القضاء لانه فبرحتل فصار  
كرهه الشاهد بخلاف ما اذا كان قبل القضاء ولو قال اشهد به وغلطت ضمن عند  
محمد لان العوج نعلقوا شهادة الاصول فصار كانه ضرر على القاص فشهد برفع  
لا يقص عند اهل الالة النقصان وقع بشهادة العوج لان القاص يقص بما يباين من اهل الالة  
شهادته وان رجع الاصل والعوج ضمن العوج فقط دون الاصل هذا عند اهل الالة وعند  
محمد يقص الشاهد عليه اي العوجين شايعة انه كثر ان شأ في الاصل لان العوج  
نائب عنه وان شأ في العوج لان القاص عاين الشهادة ولما ان الاتلاف حصل بشهادة  
العوج وهم مباثرون من كل وجه والاصول مستتب للتلف من وجه فاذا اتفقا  
فالضمان على المباثر وقول العوج غلط اصل او كذب ليس بشئ لان ما مضى من القضا  
لا ينقض بقوله ولا يك الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على ما علم  
وان رجع المباثر عن التزكية ضمن عند اهل الالة صنفه فلا قالها لانهم اثنوا على الشهود  
فصاروا كشهود الاوصياء وله ان التزكية اعمال للشهادة اذ القاص لا يعمل بها الا  
بالتزكية فصارت في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليها كما يضاف الى العلة بخلاف

بخلاف شهود الاوصياء لانهم لما ائتمروا بما هو مؤثر في الزنا وانما ائتمروا الاوصياء وهو  
شرط نقص فلهذا لا تعمل شهادة التأنيب ولا يقص شاهد الاوصياء برصوع لانه  
علانية وليس بشرط حقيقة الشرط عند الاصوليتين ما يتوقف عليه الوجود وليس  
مؤثر في الحكم ولا يفيض اليه العلة المؤثرة في الحكم والسبب هو النقصان الحكم بالامر  
والعلامة ما دل على الحكم وليس الوجود متوقفا عليه فظهر ان الاوصياء شرط لتوقف  
وجوب العلة عليه بلا علم بل بالمرور لا افضاء ولو رجع شاهد البايع وشاهد الشرط  
اي قال انه قال لعبد انه دخلت الدار فانتحر وشهد بوجود الشرط ثم رجعوا  
ضمن شاهد البايع لانما صاحب العلة فاقعة دون شاهد الشرط لانه الشرط  
كان مانعا وهو ثابت زوال المانع والحكم يضاف الى العلة لانه زوال المانع ولو رجع  
شاهد الشرط اختلف المباح فقال بعضهم ان سلوود وجود الشرط للعتق و  
الطلاق لا يقصون كما تقرر من ان البايع هو العلة فاضيف الحكم اليها والشرط  
لا يعارضه العلة نقص عليه في الزيادات واقتارعه الترفي وفيه التبيين و  
قال بعضهم يقصون ومال اليه في الاسلا ومن علم انه شهد زورا بان اقرت على  
نفسه انه كتم زورا او شهد بقتل رجل او مودة فخافا آو شهد بروية المال  
ففي ثلثون يوما وليس بالتأمل علة ولا ير المال ذكره في فتح القدر والشرع  
ولا يعز ان يعز بالتشهير ولا يفر هذا عنده وعليه الفتوى كما في التراجية  
وعند اهل الالة فربما وكبحه لان عرجه اذ تعال عنه فرب شاهد الزور اربعين  
سوطا وسخ ودية ولان هذه كبيرة يتعدى فربها الى العباد وليس فيها معة  
مقد فيعز ولا ان شرعا كان يشتر ولا يفر ولان الاثر فاحصل بالتشهير فيلحق  
به القرب وان كان مبالغا في الزور ولكنه يقع ما خاف عن الزهوع فانه اذا تصور القرب  
يخاف فلا يرفع وقية تضيق الحق فوجب التخفيف نظرا الى هذا الوجه وذلك ترك  
القرب وقد ثبت عرجه انما تعال عنه محول على التباينة بدلالة التبليغ الى اربعين  
وهو منتهى بدلالة التبعين تداونا ويل شمس الائمة واول شيخ الاسلام بان المراد  
بالشمس المحل بالتقصير والتشهير فان المحل يسمى سودا وتغير التشهير ما نقل  
عن الربيع انه كان يبعث الى سودة ان كان سوقيا والى قوبة ان لم يكن سوقيا بعد



العمر اجمع ما كانوا فيقول ان شرعا يترجم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهد زور  
 فافذروه الناس واختلفوا في شهادة اذ اتاب قالوا ان كان فاسقا تعقل لان  
 الحامل له عليها فاسقا اتاب وظهر صلاحه تعقل لزوال الفسق وان كان عدلا او مستورا  
 لا تعقل ابداد في يوسف قبولها وبه يغتفر واختلف في مقدار توبة والصحيح التخييض الى  
 القاف **الوكالة اي الوكالة** بفتح  
 الواو وكسر هاء لغز اسم للتوكيل وهو الحفظ ومنه الوكيل في اسمائه تعالى بمعنى الحافظ  
 فليد اقالوا اذ قال وكنيت بالمال انه يملك الحفظ فقط فيكون فعيل بمعنى فاعل وقيل التركيب  
 يدل على معنى الاعتماد والتفويض ومنه التوكيل بمعنى على اية توكلنا فوضنا امورنا الى اية  
 فالتوكيل تفويض التفرغ الى الغير وسمى الوكيل به لان الموكل وكل اليه القيام بامره اي فوض  
 اليه اعتمادا عليه الوكيل القائم بما فوض اليه فيكون فعيل بمعنى المفعول لانه موكول اليه  
 الاثر ثم التوكيل صحيح بالكتاب والسنة والاجماع قال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا  
 فابعثوا بوزركم هذه المدينة فكان البعث منهم برائق الوكالة وشرع من قبلنا شرع  
 لنا اذ اقصه الله تعالى ورسوله من غير انكار ولم يظهر شيء وكل عليه الصلوة والسلام  
 وراح لشرائه فحتم وانعقد الاجماع واصطلاحا اقامة الغير مقام نفسه في التفرغ وشرط  
 كون الموكل ممن يملك التفرغ عطف على قوله لغز  
 لان الوكيل يستفيد ولاية التفرغ منه ويقدر عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف  
 يقدر عليه غيره قيل هذا على قولهما واما عند ابن حنيفة فانه هذا ليس بشرط بل الشرط ان  
 يكون التوكيل ماصلا بما يملكه الوكيل واما كون الموكل بالمال فليس بشرط ما يجوز عليه  
 توكيل المسلم الذي بشره الخ و قيل المراد به ان يكون مالها للفرق نظر الى اصل التفرغ  
 وان امتنع في بعض الاشياء بخلافه انتهى ثم لزم في بيان الشرط في الوكيل فقال  
 والوكيل اي وشرط كون الوكيل ممن يعقل العقد ويقصده ذكره في الهداية والاراد  
 بقوله يعقل العقد ان يعرف ان الشراء جالب للمبيع وسالب للمثلن والباع على علمه  
 ويعرف الغيب الغاش من البسر كذا اقالوا لكن فيه كلام وهو انهم اتفقوا على صحة  
 توكيل الصبي العاقل و فرق الغيب البسر من الغاش مما لا يطلع عليه احد الا بعد  
 الاشتغال بعلم الحق فلا وجه لاشتراطه في صحة التوكيل والمراد بقصده ثبوت الحكم

الحكم او الرجم لا يذل ثم فرج عما ذكروه فصح توكيل الحر البالغ او المأذون عبد الحان  
 او صبي عاقل او بالغا وما ذكروا واما صحة لوجود الشرط السابق فيهما او صبي عاقل  
 او عبد المجور بالانتماء الى اهل العبارة فليد اينخذ بقوله انما اذا اذن ولا يصح توكيل  
 مجنون وصبي لا يعقل مطلقا ولا صبي يعقل نحو طلاق وعناق ودية وصدقة التزوات  
 القنطرة وصحة توكيله بما ينفعه بلا اذن ولاية كقبول الهبة وصحة ما رددت بعد الفروا النفع  
 كالباع والابارة ان كان مأذونا والا توقف على اجازة ولاية فان اجازها زوال الفلكا كالموكل  
 بالشره بنفسه ولا توكيل عبد محجور كما في التفرغ وتوقف توكيل رتد فان اسلم نغذوان ما  
 او كذا او قتل لا ينخذ بل يبطل عنده فلما قال في حق بطل ما يعقده هو بنفسه كالباع  
 والشرى والابارة والتمتع والطلاق والخلع والصلح والاستعارة وهو متعلق بقوله يصح  
 وبايضا كل حق اى اداؤه وباستيفاء اى قبضه واما صحة لان الموكل قول لا يتدلى اليه  
 الخصومة بالشبهة وبشبهة العفو ثابتة عند عيبة الموكل لكونه مندوبا بخلاف غيبة الشاهد  
 الاصل حيث لم يكن بشبهة روجه نافعة لان الظاهر فيه عدم الرجوع والتوكيل بالثبوتها جاز  
 عند ابن حنيفة خلافا لابن يوسف وقيل الخلاف بينهما في غيبة الموكل لانه لو كان طرفا يجوز  
 اتفاقا لان طلاق الوكيل ينتقل الى الموكل فيصير كانه تعلم بنفسه لانه ايا خصومة الوكيل بطل  
 عن خصومة الموكل وفي البديل بشبهة فلا يشترط ان يكون الا يشترط بالشبهة ولا بصيغة انما  
 يشترط عند القاف في صحة كماله لا بشبهة فيها لا يمنع لقبولها وبالحصومة سواء كانت من جانب  
 المدعى او المدعى عليه في كل حق بشرط رضى الحكم للزومها الى الزوم الوكالة لا يجوزها فانه  
 لا خلاف في الجواز واما الخلاف في الزوم ومع ذلك انه ان لم يرض الحكم بما رتد الوكالة  
 برذا الحكم ولا يلزمه الخضوع ولا الجواب خصومة الوكيل ولا يعطى في طلبه فهو الموكل  
 والجواب بنفسه ولو رضى ثم مضى يورفع قال لا رضى له ذلك ذكره في القنية الا ان يكون الموكل  
 ايضا لا يمكنه فهو محلي الحكم بقدميه ذكره في الحقيق وغيره في لو امكنه الخضوع ركوب  
 الدابة او الحمل على ايدي الناس يلزم منه التوكيل ايضا بل رضى الحكم وان كان مما لا يلزمه  
 الركوب رضى في الاصح ذكره في العناية او غايها مسافة السفر واكتفا لثمة ايا او زيدا  
 للسفر اذ قال اريد السفر يلزم منه التوكيل بل رضى في ضم ذكره في الكافة او يكون الموكل  
 مخدرة غير معتادة الخ و في المجلس الثاني بكر الحان او شيئا كذا ذكره ابو بكر الرازي فان

والوكالة  
 اي الوكالة

انتماء

والمختلفة  
 في صحة  
 التوكيل  
 في كل حق  
 بشرط رضى  
 الحكم



الجواب متحقق على الختم ولهذا يستحزه والناس تتفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزوم  
بتفريضة فتوقف على رضا كالعبد المشترك اذا كانت احداهما بتخير الآخر بخلاف الرضا  
والخلاف ان الجواب غير متحقق عليها هناك وربما التفرع لما في تحقق الفورة  
والخبرة لو فرضت لا يمكن ان تنطق كقوله كذا فيلزم توكلها وهذا شيء استحسنه  
الكتاب فربما كذا في الهداية وظاهره ان الخبرة لا تنق عليها ولهذا قال في فتح القدر  
اما على ظاهر اطلاق الاصل وغيره عن ابي حنيفة فلا فرق بين البكر والبنت والخبرة  
والجبرزة والفتوى على ما افصاه من ذلك وجعل الفتوى عليه في الثانية ومضى عليه  
في مني الغفار واما كون الحيض من الاعذار من المدعى عليها اذا كان اليك في الحيد  
فذكر في التبيين وغيره وهو مقيد بما اذا كان الطالب لا يرضى بالتأخير والى  
اذا ارضى به فلا يكون عذرا واما حيض الطالب فهو عذر مطلقا والتفاسد كالحيض  
كما في البرهان في الفرائض والمفتين واما اذا كان لا يرضى بالمدعى فهو عذر  
صريح في الثانية وعندنا وهو قول الشافعي لا يشترط رضى المدعى فيلزم بعارضه  
لان التوكيل توقف في حاله فلا يتوقف على رضى غيره كما لتوكيل بتعاطي الدية  
وقد اختلف تربيح الشافعي فافق الفقيه بقوله وقال العتابة وهو المختار  
وبه اذ ابو القاسم الصغار وفي النهاية والقياس قولها وبعض المتأخرين  
افتاروا ان القافة اذا علم من فهم التخت من ابناء التوكيل يقبل التوكيل و  
ان علم من الموكل القصد انما اقرار صاحبه بالكيل من الوكيل لا يقبل التوكيل الا  
برضى صاحبه واليه مال الامام الترمذي والاوزبكي وقال الامام الخليل في اذاعة القافة  
كافة الخلاصة الفقهية في هذه المسئلة ان شافعي يقول ابي حنيفة وارض شافعي قولها  
قال ونحن نرى ان الرأى القافة وفي العمادية الفقهية في كل مسئلة كان الشافعي  
معها وفي التنوير ولو اختلفا في كونها خبرة بان قالت انما خبرة والتوكيل لا يوزن وقال  
المدعي عليه الا بخلاف ان كانت من بنات الاشراف فالقول لها بكر اذ كانت او ثيبا لانه  
الظاهر من حالها وان كانت من الاوساط فالقول لها ان كانت بكرا وان كانت من  
الاسافل فلا يكون القول قولها بكر اذ كانت او ثيبا لان الظاهر غير شاهد لها والخبر  
للحاجة لا يقدح فيه ما لم يكن باهنا خبره غير جازم كذا في البرازية وفي البرهان في الفرائض

البرازية ان الطالب ليس له مخارم زوجه ولكن لا يمنع الزوجه من الخصومة مع وكيل اذ اوجها  
وفيها اذ اوجها وكلت وكيلها بالخصومة وجب عليها ان لا تعرف بالخبر وفيها اذ اوجها  
يبحث اليها الحاكم ثلاثة من العدول ويستخلصها اجمع ويشهد الاخران على طلقها او نكولها و  
مقوق يضيغ الوكيل الى نفسه يعني الذي لا يتصل به بالوكيل ان لم يكن الوكيل محورا في البيع  
في الوكالة بالبيع ويقبض الثمن في الوكالة بالثراء ويرفع به اي بالثمن عند الاستحقاق ويحكم  
في عيب مشرعية ويرده به ان لم يسلم الموكل وبعد تسليم لارده الا باذنه ويحكم في عيب  
مبيعة وفي شفعة ان كان في يده وكذا شفعة مشرعية اعلم ان الحقوق نوعان فمنها ما يكون للوكيل  
منه يكون عليه والاول كقبض المبيع والمطالبة بثمان المشرية والى حاكم في العيب والرقبة  
المستحق في هذا النوع للوكيل ولاية هذه الامور ولكن لا يجب عليه فانه استبحر لاجره الموكل  
عليها لانه يترجم في العمل بل يوكيل الموكل لها وان مات الوكيل فولايته لورثته فانه استنعوا  
كلوا موكل موثر ثم دعوا الشافعي للموكل ولاية هذه الافعال بل لا توكيل الوكيل او واره  
وفي النوع الاخر مدعي عليه فله مدعي اياه بجره على تسليم المبيع وتسليم الثمن واضواتها و  
المالك يثبت للموكل ابتداء اختلف في هذه المسئلة فقال الكرخي المالك بالشري يثبت  
للكيل ثم ينتقل الى الموكل فلهذا الوضائف يلزم المشتري وقال ابو طاهر الدباس بل يثبت  
للموكل ابتداء كما ذكره المصنف وهو فخر في قوله فلا يعتق عليه قريب وكيل شره ان الوكيل  
قال في الهداية وهو القتيبي وعلم قول الكرخي ايضا لا يعتق قريبه بعد ثبوت ملكه وقال ابو زيد  
الوكيل نائب في حق الحكم اصيل في الحقوق فوافق الكرخي في الحقوق واما باطاهر فحقق الحكم  
وهذا الصن ذكره في البرازية وهو حق عقد يضيغ الموكل راده ان لا يستغنى عن  
الافاضة الموكل له لو اضاف الى نفسه لا يصح والاراد من قرينة ان يقر ان يصح اضافة  
الى نفسه ويستغنى عن اضافة الموكل لانه شرط وللهذا الوضائف الوكيل بالشري  
الشراء الموكل له صح بالاجماع فلفظ الاضافة واحد والاراد مختلف يتعلق بالموكل لا  
بالوكيل ككتاب وعلق وصلي عن انكار هذا الصلي لا يصح اضافة الموكل بل لانه  
من اضافة الموكل بخلاف الصلي عن اقرار فانه يصح اضافة الموكل منها وقد عرفت  
اختلف الاراد من الاضافة في الموضعين فافترقا الصلي في الاضافة او دعه محمد



وكتابة وعقد على مال وهبة وصدقة واعارة وايداع ورهن واقرض وشركة ومضاربة  
وتحريم ذلك قوله فلا يطالب وكيل الزوج بالكر فيما اذا كان وكيلها بالتكليف من قبل الزوج ولا  
وكيل المرأة بتسليمها من تسليم نكاح الزوج - فيما اذا كان وكيلها بالتكليف لان الوكيل  
فيما سخر شخص الارز ان لا يتقنع عن اضافة العقد الى الموكل ولو اضاف الى نفسه كان النكاح  
له فصار كالتسول وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاط فيستلزم فلا يتصور  
صدوره من شخص وثبت حكمه كغيره فكان سخر او لا يبدل الخلع والمشتري منع التمسع عن  
الموكل يعني اذا باع الوكيل بالبيع ثم طالب الموكل المشتري بالتمسع يجوز للمشتري ان يمنع التمسع  
عنه ولا يدفع اليه لكونه اجنبيا عن الحقوق لوجوبها الى الوكيل اصاله فانه دفعه اليه اي ان دفع  
المشتري التمسع الى الموكل صح دفعه ولو منع من الوكيل عن الدفع فانه يبرأ استي نكاح في البراءة  
ولا يطالبه الوكيل ثانيا لان نكاح التمسع المقبوض حق الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة في  
الافذه منه ثم الدفع اليه ولهذا قال وان كان للمشتري على الموكل دين وقعت المقاصة ان  
كان له ان المشتري على الوكيل دين عند ابنيته ومحمد لكونه يملك الابراعه عندها فلا فائدة  
يوسف ويضمنه الوكيل للموكل في الفضل على الهداية وان كان دينه ان المشتري عليها ان  
الوكيل والموكل فالمقاصة بدين الموكل دون الوكيل ولو ابراه عن التمسع ماري المشتري  
بابراء الموكل دون وكيله ويستفاد من وقوع المقاصة بدين الوكيل لانه الوكيل لو باع من  
دائنه بدين صح ويرى ضمن الوكيل لموكله كذا في الذخيرة

**باب في افرق التمسع**  
افرد بابا على عدة لكثرة الاحتياج اليها وقد علم على  
ابوابها لانه اكثر وقوعا وامتنع فيه وقد ركب الشراء لانه ينشئ عن اثبات المالك  
البيع عن ازالته والازالة بعد الاثبات لا يصح التوكيل بشراء شيء يتحمل اجناسا كالزبيب  
والثوب والذات فانه الذات اسم لما يدب على الارض وعرف للخيول والبغل والجار  
فيحمل اجناسا وكذا الثوب والرقيق واذا اشترى من الوكيل دفع الشراء كذا في  
النهاية او شمل ما هو كالاجناس كالدراهم لا تتماثل باختلافها باختلاف الاعراف  
والجيران والرافق والحال والبلدان وان بقي التمسع للجملة الغاشية لكونها في الجنس  
فانه سمي نوع الثوب كالمروى او منسوب الى ابرة مدينة بخراسان فحق في زينا  
عثمان رفته تعالى عنه جاز التوكيل لاندفاع الجملة الغاشية بذكر النوع وكذا جاز

في افرق التمسع

وكذا جاز ان سمي نوع الذات كالنوس والبغل فانه الجملة التي كانت في النوع  
المضاربة متحدة في الوكالة استحال ان يمسها على التمسع لكونها استعانة  
وفي اشترط بيان الوصف بعض الجرم وهو مدفوع اذ بقي عن الدار والحلة  
ان وكذا جاز التوكيل ان بقي عن الدار فانه ملحوظ بالجنس من وجه لانه متماثل  
بقوله الرافق وكثر تماثله بقوله التمسع الحق بجملة النوع وان لم يبق  
الحقت بجملة الجنس والمتأفون قالوا في دارنا لا يجوز بدو بيان الجملة لانها  
تختلف باختلافها من سمي من التمسع ذكره قاضينا في لزوم الجامع الصغير اذ بقي عن الرقيق  
كالعبد ونوعه كالتزكية او ثمنه لان هذه الجملة متوسطة بين الجنس والنوع لا فائدة  
ولا يسيرة فاذا استعان على ما في نوع مقصوده لان من كل نوع من العبيد معلوم بين  
الناس فالتمسع بجملة النوع كما في التمسع فلا حاجة الى تعيين التمسع بقوله يعني نوعا  
فلذلك اطلعت في الهداية اذ في فقال استع ما رأيت ولو دله لبراء الطعان فهو على  
البر ودقيقه وقيل على البر في كثير الدراهم وعلى الخنزير في قليلها وعلى الدقيق في  
وسطها وفي نكاح الوليمة على الخنزير لكل حال القياس ان يقع على كل مطعون اعتبارا  
للحققة كما في البيع على الاصل اذ الطعان اسم لما يطعم الا ان العرف قصصه معرونا بالشراء  
بالانواع الثلاثة المذكورة وقال بعض مشايخي ما وراء النهر الطعان في عرفنا يعرف الى  
التمسك للماثل طالا الخطو في المشوى ونحوه قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كما في  
النهاية وفي القهريه وتبرقع وصح التوكيل لبراء من شيء معين بدين له ان الموكل على  
الوكيل وفي غير العين ان يملك في يد الوكيل فعليه وان قبضه الموكل فعليه هذا عند وقال  
هو لازم للموكل ايضا وهلك عليه اذا قبضه الوكيل لان الدراهم والذات لا يتعينان في  
المعاوضات دينان او عيننا الارز ان لو تباعا عيننا بدين ثم تصادقا ان لا يبيع  
لا يبطل العقد فصلا الاطلاق والتعقيد فيه سواء فيصح التوكيل ويلز الا ان  
يد الوكيل كيد ه ولا انما تتعين في الوكالات الارز ان لو قيد الوكالة بالعين منها  
او بالذات منها ثم استهلك العبد او اسقط الدين بطلت الوكالة واذا تعينت كان هذا  
تعلقك الذات من غير من عليه الذات من غير ان يوطل لقبضه وذلك لا يجوز وعلى هذا  
اذا اراد ان يسلم ما عليه او يفرقه ولو دله لعبد المشتري نفسه له من سيده او قال له



اشترى نفسه من مولاه قال قال العبد لولاه بغيره فباع فباع العبد له ان  
اي الموطن لان العبد يصلي عن غيره في شراء نفسه لانه اخرج عن ماليتها والبيع يرد عليه من حيث  
انه مال الا ان ماليتها في يده في لا يملك البائع الجبس بعد البيع فاذا اضاف الى الاصل  
فعله امثالا فيقع العقد للآمر وان عقد لنفسه فهو - لانه اعتاق وقد رغب في الموطن  
دون الحارضة والعبد وان كان له وكيل بغيره لانه كسب ثمنه في نفسه او في غيره  
ينفذ على الوكيل وان لم يقبل لغلان عتق العبد لانه المطلق يكتمل الا ان يبيع فلا يقع  
امثالا بالثمن فيبقى الترتيب واقعا لنفسه وان وكل العبد غيره ليشترى العبد من سيده ودفع  
اليه الغافاة قال الوكيل اشترى لنفسه فباع عتق على السيد فيكون اعتاقا على مال وولادة  
لسيده لان بيع نفسه العبد منه اعتاق وشراء العبد لنفسه قبول الاعتاق ببذل والمأمور بغير  
عنه اذا لم يبيع اليه الحقوق فصار طاعة اشترى لنفسه واذا كان اعتاقا لعقب الولاء وان لم  
يقبل اشترى لنفسه فباع العبد للوكيل لانه لا يملك حقيقة للمعاوضة وان لم يكن العمل بها اذا  
لم يبيع فيحافظ عليه بخلاف شراء العبد لنفسه لانه الجاز في متعته واذا كان معاوضة بثمن  
المكسب له وعليه اي المشتري ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن وهو الاثني في الصورة الاولى  
والثانية للموكل لانه كسب عبده واذا قال الوكيل اشترى لنفسه فباع العبد لانه كسب عبده  
العبد عنده وقال الموطن اشترى لنفسه فالفقير للموكل ان لم يكن دفع الثمن الى  
الوكيل والا ان لم يكن كذلك بل ان كان دفع الثمن فله الموكل لانه افرغ في الدية للوكيل  
على لا يملك استيفاء وهو الرقوع بالثمن على الآر وهو ينكره والقول للموكل في الدية  
هو ان يريه الخروج عن عبدة الامانة فيقبل قوله كذا في الهداية ولا يذهب عليك ان  
طالما من التعليلين مخصوص بصورته وللوكيل بالثمن او طلب الثمن من الموطن اذا فعل  
ما وقل به وان لم يدفع اليه البائع بمنح الحثالة على انه تجرى بيع الوكيل والموكل مباد  
حكمية فيصير الوكيل بايعا من موطنه فله مطالبة الثمن وان لم يدفع اليه بايعه وللوكيل حبس  
المشتري من الموطن لاجله ان يعقبض ثمنه وان لم يدفع وفيه خلاف لفرق لانه يد الوكيل كبد  
الموطل مع طاعة سلم اليه فيسقط حق الجبس قلنا ان الوكيل طابيع والموطل فاشترى  
وبينهما مبادلة حكمية ولهذا لو قالوا فتلخا في الثمن خالفوا وردد الموطن بالعيب على  
الوكيل فله الجبس فانه هلك المشتري في يده قبل جسه ان قبل جسه للموكل هلك الآر

مثلا فان الثمن من ماله قال قال العبد لولاه بغيره فباع فباع العبد له ان  
اي الموطن لان العبد يصلي عن غيره في شراء نفسه لانه اخرج عن ماليتها والبيع يرد عليه من حيث  
انه مال الا ان ماليتها في يده في لا يملك البائع الجبس بعد البيع فاذا اضاف الى الاصل  
فعله امثالا فيقع العقد للآمر وان عقد لنفسه فهو - لانه اعتاق وقد رغب في الموطن  
دون الحارضة والعبد وان كان له وكيل بغيره لانه كسب ثمنه في نفسه او في غيره  
ينفذ على الوكيل وان لم يقبل لغلان عتق العبد لانه المطلق يكتمل الا ان يبيع فلا يقع  
امثالا بالثمن فيبقى الترتيب واقعا لنفسه وان وكل العبد غيره ليشترى العبد من سيده ودفع  
اليه الغافاة قال الوكيل اشترى لنفسه فباع عتق على السيد فيكون اعتاقا على مال وولادة  
لسيده لان بيع نفسه العبد منه اعتاق وشراء العبد لنفسه قبول الاعتاق ببذل والمأمور بغير  
عنه اذا لم يبيع اليه الحقوق فصار طاعة اشترى لنفسه واذا كان اعتاقا لعقب الولاء وان لم  
يقبل اشترى لنفسه فباع العبد للوكيل لانه لا يملك حقيقة للمعاوضة وان لم يكن العمل بها اذا  
لم يبيع فيحافظ عليه بخلاف شراء العبد لنفسه لانه الجاز في متعته واذا كان معاوضة بثمن  
المكسب له وعليه اي المشتري ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن وهو الاثني في الصورة الاولى  
والثانية للموكل لانه كسب عبده واذا قال الوكيل اشترى لنفسه فباع العبد لانه كسب عبده  
العبد عنده وقال الموطن اشترى لنفسه فالفقير للموكل ان لم يكن دفع الثمن الى  
الوكيل والا ان لم يكن كذلك بل ان كان دفع الثمن فله الموكل لانه افرغ في الدية للوكيل  
على لا يملك استيفاء وهو الرقوع بالثمن على الآر وهو ينكره والقول للموكل في الدية  
هو ان يريه الخروج عن عبدة الامانة فيقبل قوله كذا في الهداية ولا يذهب عليك ان  
طالما من التعليلين مخصوص بصورته وللوكيل بالثمن او طلب الثمن من الموطن اذا فعل  
ما وقل به وان لم يدفع اليه البائع بمنح الحثالة على انه تجرى بيع الوكيل والموكل مباد  
حكمية فيصير الوكيل بايعا من موطنه فله مطالبة الثمن وان لم يدفع اليه بايعه وللوكيل حبس  
المشتري من الموطن لاجله ان يعقبض ثمنه وان لم يدفع وفيه خلاف لفرق لانه يد الوكيل كبد  
الموطل مع طاعة سلم اليه فيسقط حق الجبس قلنا ان الوكيل طابيع والموطل فاشترى  
وبينهما مبادلة حكمية ولهذا لو قالوا فتلخا في الثمن خالفوا وردد الموطن بالعيب على  
الوكيل فله الجبس فانه هلك المشتري في يده قبل جسه ان قبل جسه للموكل هلك الآر

على الآر ولا يعط ثمنه لانه يد كيد الموطن فاذا لم تجس يصير الموطن قابضا به وان هلك  
بعد جسه سقط ثمنه فاذا جسه عن الآر يعقبض الثمن فله في يد الوكيل يكون مضمونا على الوكيل  
وعند ابي يوسف هو طابيعا يبيع اختلفوا فيه فعند ابي يوسف بعد جسه يكون مضمونا فانه  
الرهن لان جسه للاستيفاء وهو معنى الرهن وعند محمد وهو قول ابي حنيفة فانه الجبس  
فاذا كرم سقط الثمن اشارة الى هذا الكذب وعند زفر فانه الغصب لانه ليس له  
ان تجس عنده فبالحبس صار متعديا فانه فان الثمن مساويا للقيمة فلا اختلاف وان كان  
الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر خمسة عشر على ربح الموطن على الوكيل وكذا عند  
ابي يوسف لان يضمن بالاقول عن قيمته وعن الدين وعند محمد يكون مضمونا وهو  
عشر وليس للوكيل بشراء شيء معتمدا بشراؤه لنفسه لانه يشتمل على عزل نفسه وليس له  
ذلك الا بخبر من الموطن كذا في الهداية فانما شراءه بخلافه من ماسي من الثمن كما اذا  
وطه بان يشتري بالف درهم فاشترى بالف دينار او بغير النقود ان لم يكن الثمن مسقي  
فاشترى بغير النقود بالعرض والحيوان وقع الشراء ان الوكيل لانه قال في  
فنغذ عليه وكذا يقع الشراء للوكيل ان الوكيل غيره فشره بغيره اي غيبته الوكيل  
وان كان الشراء بخبره ان الوكيل فله الموطن حصوله في ذلك الشراء فلم يكن مخالفا  
للموطل وفي غير الحقيقة ان في توكيله بشراء شيء غير معتمدا اذا اشتراه الوكيل يكون هو  
للكيل الا اذا اضاف العقد الى مال الموطن او اطلق ونوى له ان قال الوكيل اشترى  
بكذا الف وهو مملك الموطن او اطلقه لكن نوى الشراء لآر يكون للآر ويعتبر في السلم  
والعرف مفارقة الوكيل لا الموطن يعني يجوز التوكيل بعقد السلم والعرف لان طامنا  
عقد يملك بنفسه فيملك التملك ويبطل بمفارقة الوكيل صاحبه قبل القبض دون الموطن  
لغوات شرط صحة في لو فارق الموطن لا يبطل هذا اذا كان الموطن غائبا عن المجلس وان  
اذا كان حاضرا في مجلس العقد يصير كان الموطن صادف بنفسه فلا يعتبر مفارقة الوكيل  
والمراد بالتوكيل بالاسلام دون قبول السلم لانه لا يجوز فانه الوكيل في بيع طعاما  
في ثمنه على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز وان لا يعتبر مفارقة الآر لانه ليس بجاقيد  
والصحيح بالعقد قبض العاقبة وهو الوكيل ولو قال بغير هذا الزيد فباعه ثم انكره  
ازم فلزيد افذه ان لم يصدق انكاره يعني قال لا افر بغير هذا العبد لزيد وان اشترى



لا فباع ثم انزل ان يكون زيدا اذ به ذلك فقال زيد انا اذ به فانه بافد العبد لان قوله يعني لزيد اذ به  
بتوكيل لان البيع لا يكون الا باذنه بافد الوكالة بعده صار تناقضا فلا يصح قوله فيكون  
فانه صدق ان انا صدق زيد المشتري بانه لم ياذره به لا يوفد بغير اذن لا بافده زيد بغير  
رضاء المشتري لان اقرار المشتري ارتد برده وانما قال جبر لان المشتري ان سلم الى زيد  
طو بما يكون بيعا بالتعاط فلذلك قال وان سلم المشتري اليه اي المازي به حتى لان التسليم  
عليه و به البيع يكفي في البيع بالتعاط وان لم يوجد نقد الثمن ومما وكل شراء رطل لم يدرهم  
فشرى رطلين بدرهم مما اى من التملك الذي يباع منه رطل بدرهم لز في هذا البيع موطا  
رطل بنصف درهم هذا عنده وعندكها يلزمه الرطلان بالدرهم لان الموكل اذ به يعرف  
الدرهم في التملك ان سعه رطل فاذا اشترى به رطلين ففقد رطبه خيرا به قالت  
الثالثة كذا ان اذ به شراء رطل ولم ياذره بشراء الزيادة فينفذ شراؤه عليه وشراء الزائد  
على الوكيل وانما قال بما يباع منه رطل بدرهم لانه لو اشترى كما لا يباع رطل منه بدرهم بل اقل  
يكون الشراء واقعا للوكيل اذ اذ به لان الاذ به شراء لم يساوى منه بدرهم لا باقل ولو  
وكل شراء عبدا بعينها ولم يسم ثمنها فشرى احد ما بقدر قيمته او بزيادة يتخاين الناس  
فيما جاز الشراء وانما جاز في هذه الصورة عن الاذ لان التوكيل مطلق وقد لا يتفق فيها  
وكذا اذ وكل شرائها بالف وقيمتها سواء فشرى احد ما بنصفه او باقل من النصف وان شري  
باكثر من النصف لا يقع عن الاذ بل يقع على الوكيل هذا عنده وقال لا يجوز باكثر ايضا كما  
يجوز باقل ان كان بايتخابا فيه وقد بقي من الثمن ما يشترى بمثل الاذ لان التوكيل يصل  
مطلقا بلا تقدير ثمن كل واحد منهما تحسنا والمطلق يحل على المتعارف وهو الشراء  
بالقيمة او بزيادة بسيرة قد ما يتخابى الناس فيه ولكن غرضه تحصيل العبد  
بالالف فلا بد ان يقع من الف قد ما يشترى بمثل الباقى بتحصيل غرضه فان شري الاذ  
بما بقي قبل الخصومة جاز اتقا لان المقصود حصول العبد بالالف فان قال الوكيل  
شراء عبدا غير عبي بالف شريته بالالف وقال الموكل بنصفه فانه طابا قد دفع اليه الف  
صدق الوكيل ان ساوى الف لانه امين فيه وقد ادى الخروج عن عدة الامانة و  
الآدمية عليه فسمائة وهو ينكر وان لم يكن دفعا فانه ساوى نصف ما صدق الموكل  
لظهور الخلف لان الاذ امر بشراء ما يساوى الف بالف والراد بقوله صدق في جميع ذلك

ما ذكر التصديق بغير الكلف وان سادها تحالفات الوكيل والموكل بمنزلة البايع والمشتري  
وقد وقع الاختلاف في الثمن وموجب التحالف والعبد للموكل اي يفتح العقد الذي يرى بينهما  
فيلزم البيع المأمور وكذا في معين لم يسم ثمنه فشراه واقتلعا فانه باذ وط براء  
شئ معين مما غير بيانه الثمن للموكل فقال الوكيل اشترية بالف وقال الاذ بل باقل منه  
في الخالاتما اختلعا فانه رثن وليس لهما بينة فوجب الحصر في التحالف ولا عبرة بتصديق  
البايع في الاظهر قيل لا تحالف هنا لا رتخا في الخلاف بتصديق البايع اذ هو طاف فيجعل  
تصادقها بمنزلة انشاء العقد وفي المسئلة الاولى هو غايب فاجتزأ الاختلاف والى  
هذا مال الفقيه ابو جعفر وقال قاضى به وهو اصح وقيل يتي الخاف لان البايع ان لم يتو  
الثمن فهو ائنه عنهما وانما لم يستوف فهو ائنه عن الاذ فلهذا قل له وهذا قول الاذ اذ  
منصو وقال في الهداية وهو اظهر وفي الخاف هو الصحيح  
لا يصح عقد الوكيل بالبيع والشراء مع من رد شهادة له يعني الابوين والابداد والجد  
وان علوا والاولاد وان سفلا والزوجات والتتيد للمملوك والمكاتب والتركيب للشريك  
هذا عنده وقال لا يجوز بمثل القيمة الا في العبد والمكاتب لان التوكيل مطلق وتاتم اذ  
الامال متباينة والمنافع منقطعة بخلاف العبد لانه يبيع من نفسه لان ما في يد العبد للموكل  
وكذا للموكل حق كسب المكاتب وينقلب حقيقة بالجو فمعاملة معها يكون معاملة مع  
نفسه من و لا ان موافق التتم مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التتم بدليل عدم  
قبول الشهادة والمنافع متصلة بينهم عرفا فصار بيعا من نفسه من و ودخل في البيع الاذ  
والعرف والتسليم على هذا الخلاف والوكيل بالبيع يجوز بيعه باقل او اكثر والعرض  
ان كان التوكيل بالبيع للتجارة هذا عنده وقال لا وهو قول الشافعي لا يجوز بيعه بنصف  
لا يتخابى الناس الا بمثل القيمة وبالنقد اى الدراهم والدنانير طالة اول اهل  
متعارف لان المطلق ينصرف الى المتعارف والمتعارف بالبيع بمثل القيمة وبالنقد ولا  
البيع بغير قاضى بيع من و به و به فلهذا الوصود من الخريف يعتبر من الثلث و  
البيع بالعرض شراء من و به فلا يتناول الاذ بالبيع ولا ان التوكيل وقع مطلقا فيرى على اطلاق  
في غير موضع التتم والبيع بالغير او بالعين متعارف عند شدة الحاجة الى الثمن والتبرع  
من العبد وفي البرازية ويصح بقولهما في مسئلة بيع الوكيل بما عزمدهان وباتى عن



كان ويجوز بيعه نسبة عندنا فلا خلاف في التمسك ان يكون مالا فاذا باع  
بالاصل صار مالا فلا يجوز ولنا ان التوكيل مطلق والبيع بالنسبة متعارف ويجوز بيع  
نصف ما وكل ببيع صورته كما سبق في المصنف ر. وكل بيع عبدا ببيع نصفه جاز عنده  
لان اللفظ مطلق عن قيد الاجتماع فيجوز مطلقا فصار كما لو وكل ببيع الكل والكل زوج  
قالا لا يجوز لان فيه شرك. الا ان يبيع الباقي قبل ان يختصم فانه يجوز لانه في الفر  
ويجوز ان يبيعه كغيره او رهنه فلا يضر التوكيل ان يتوى ما على التكفل الا ان يتوى المال  
على التكفل لانه فيما ذكره من ايهام الغاص وهو ان لا يتوى ما على الاصيل وهو ما يكون  
بالرجوع الى ما كان ملكا يري برادة الاصل على الدين بالكفالة او لا يري الرجوع على الاصل  
بمودة مغل او يحكم به في بيع التوكيل مغل او ضاع الرهن في يده او التوكيل ولو ذهب  
التمسك من المشتري او ابرأ منه او سقط عنه جاز ويصح وعندنا لا يجوز وكذا الخلاف  
او قبل به مودة ولو اقاله صح وسقط التمسك عند المشتري ولا زال التوكيل وعندنا لا يجوز لفظ  
عن المشتري والتوكيل بالشراء يجوز شراره على القيمة وزيادة يتغابن بها وهي ما يتفق  
به معتقد ان لا يعرف سوره وانما قيد نابه لانه اذا كان سوره معوقا بين الناس لا يعنى فيه  
الغيب وان كان فلا واحد او هكذا في بيع التمسك وببيع كما في البيع معزيا الى النية  
وقد راي الغيب الميسر في العوضه بنيم اي نصف درهم في عشرة دراهم وفي الحيوان  
دوه يار دوه اي درهم في احد عشرة دراهم وفي العقار دوه اربعة اي درهمين في عشرة  
وهذا بيان للغيب الميسر ويحل هذا المقدار من الغيب في هذه الاجناس على الترتيب  
وانما قدر هكذا لان كثرة الغيب توحيدها هو قليل التوفر وبيع العوضه كثر والحيوان  
متوسط والعقار قليل وما زاد عليها يكون فاشا والاقوى انه ان يقال الغيب القليل  
مالا يدرى تحت وقوع المقوقين لا يجوز شراره بما لا يتغابن به ولا ينفذ على التوكيل كما  
التميم جواز ان يشتري لنفسه قلنا لم يوافق الحق بخره ونسب الى التوكيل وهذا اذا  
ما وكل به غير محقق فانه كان معينا ينفذ على التوكيل لانه لا يجوز له ان يشتري لنفسه ما كان  
التميم ولو وكل ببيع عبدا ببيع نصفه جاز عنده كما سبق وقال لا يجوز الا ان باع الباقي  
قبل الخصومة وهذا استحسانه في البداية وظاهره في بيعه بغيره فترجم قولنا  
لذا اقره مع دليله كما هو عادة والفتح به فلا خلاف في البيع وان وكل بشراء عبدا

في رد التوكيل الى المالك  
في رد التوكيل الى المالك  
في رد التوكيل الى المالك

ما شتر نصفه لا يلزم التوكيل بل يلزم الوكيل الا ان اشترى باقية قبل الخصومة فيلزم اتفاقا  
وانما في ابي حنيفة بين البيع والشراء لانه لا يرد في البيع ما رد في ملكه فاعتبر فيه خلاف الآراء بالشراء  
ولورد المشتري البيع على الوكيل بالبيع بعيب بقضاء رده على امره مطلقا ان سواد خانه فيه  
في اوله فيما لا يحدث مثله في هذه المدة طالما يبيع الزائد والسنة الزائدة وكذا رده على امره  
فيما يحدث مثله في تلك المدة ان رده بيعة اقامها او نكول ان نكول الوكيل فيه توبة عليه  
وان باق من الوكيل فلا يرد على الامر ولا زال الوكيل ولو باع الوكيل نفسه وقال التوكيل اريد  
بالنقد وقال الوكيل في تعيد بالنقد بل اطلقت صدق التوكيل لان بيع الوكالة على التعيد  
في لا يصح بدون بيان النوع بعد بيان الجنس والتمسك وهذا بالخصوص في ذكر الاصل وفي الافتقار  
في المضاربة بان قال رتب المال اريد ان يبيع بنقد وقال المضارب اطلقت صدق المضارب  
لان الاصل فيها الاطلاق والعموم فلان القول له بخلاف ما ادعى رتب المال المضاربة في نوع والمضارب  
في نوع اذ فيه يكون القول رتب المال لسقوط الاطلاق بالخلاف في منزلة الوكالة المضاربة  
لا يصح تفرق الوكيل بينه وبينه وفيما وطلبه دفعه واحدة لانه التوكيل رفع برأيه لا يرى  
احدهما البديل وان كان مقترا او لكن التعديل لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار  
المشتري والى اذ توكيلها دفعه بان قال وكلتكم على التقاط جاز واحد بها ان ينقذ  
بالثمن ذكره في غاية البساطة بخلاف الوصيتين فانه لم يحج احد من الاخذاء في الاصح وان  
او في المطلق واحد بطلاق على عدة كذا في الحاشية الا في خصوصه فان لا واحد بها ان يكافى ودهم  
لانها وان كانت تحتمل الى الرأي الا ان اجتماعها على الخصومة متعذر لانه ليس على التام  
ويغير حيا وفي خلاف زفر ورواية وعارية وغصب ذكرها قاضيان في لزم الجاه  
الصغير وفي تسليم هبة للموهوب لا خلاف التوكيل في قبضها من الواهب ذكره في الوكالية  
فالاول كذا في الوديع والثاني كما استدادهما وقضاء دين فانه لا واحد بها ان ينقذ احد  
الاختيار الى الرأي وطلاق معينة وعقبة معينة لا يحوز فيها احد الجاه الى الرأي  
فيها وقيدنا الطلاق والعقبة بالتعيين لانه لو وكل بطلاق واحدة بغير عينها او  
عقبة بغير عينها لا ينقذ احدها ذكر في الشرائع الوكالية وفي التثنية والوصاية و  
المضاربة والقضاء والتولية على الوقف مالم يطله فليس لا واحد بها الاخذاء ذكره في  
الي وغيره والوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه وفي فوائد ابا جهم لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن



فعل ما دخل فيه الآ في مسائل اذا اوله في دفع عيب ثم غاب لكن لا يجب الحمل والمقصود بالامانة  
 سواء وفيما اذا اوله في بيع الرهن سواء طالت مشروطه فيه او بعد وفيما اذا كان وكيل  
 بالمقصود بطلب المدي ونقاب المدي عليه ومن فروع اصل لا جبر على الوكيل بالتوكيل  
 بالاعتاق والتدبير والكتابة والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين  
 فلان اذا غاب الموكل وهو مخالف لما افته به سراجه الدين قارئ الرهنايه فانه سئل هل يجب  
 الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان الموكل مال تحت يد موكله واستمع الوكيل من اعلى  
 سواء كان الموكل طافرا او غائبا فاجاب بانه انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا  
 ثبت ان الموكل اراد الوكيل بدفع الدين او كان كفيلا به والا فلا يجب الا ان يحمل ما في الوالد  
 على توكيله بقضاء دينه ما في العجاذية من ان الكافي يقضاه الدين من مال  
 غيره لا يجبر على القضاء وليس للوكيل ان يوكل فيما فيه وكيل لانه انما رآه دون راي  
 غيره الا باذنه موكله في التوكيل بان يقول له اذنت لك في ان توكل لكن التوكيل بقضاء  
 الدين اذا اوله في عياله صحيح لو قبض فملك في يده لا يصح كذا في الجاهل بالبرهان  
 او بقوله اجعل رأيك فانه بمنزلة قوله اذنت لك في التوكيل بها خلافا لآ في الطلاق  
 العتاق فانه التعويض فيها بقوله اجعل رأيك لا يكون كالاول فلا يملك ان يوكل بها بالتعويض  
 فانه اذن الموكل فوكل الوكيل بالاذن وبالتعويض كذا الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا  
 الموكل الثاني فلا ينزل بعوله ان عزل موكله ولا بدوة وهو نظير اختلاف القافي حيث لا  
 يملك الا باذن الخليفة ثم لا ينزل بعول القافي ولا بدوة وانما ينزل بعول الخليفة وينزل  
 ان الوكيل الاول والثاني بعول الموكل الاول وان وطل الوكيل غيره بلا اذن ولا تعويض  
 فعقد الوكيل الثاني لله لم يوجد اذ في توكيله كخبرية ان الوكيل جاز عقده وقال في  
 لا يجوز لانه وطال الثاني غير صحيح ولنا انه اذا هز عقده الثاني ولم ينعه وجه رايه فيه فان  
 ذلك هو المقصود للموكل فيجوز وقته بالعقد اترانا على الوكيل بالطلاق والعتاق في اذا  
 وطل غيره وطلق الثاني كخبرة الوكيل الاول او طلق الابن فاجاز الوكيل لا يقع كذا  
 اقر عليها قاضيا به زاد في التثوير الا بلاء عن الدين والمقصود وقضاء الدين وكذا  
 لو عقد الوكيل بخيئة ان الوكيل الاول فاجازه باع عقده لانه المقصود منه  
 وقد هز وكذا لو عقد ابنته فاجازه الاول وقد تعلقوا في عقوده والصحيح هو عمل الثاني

التي لانه بعد العاقبة ثم ظاهر عبارة الانتفاء بالحركة من غير توقف على الاجازة وهو قول  
 البعض والعامة على انه لا بد من اجازة الوكيل او الموكل وان الحركة الوكيل لا ينفذ والطلاق  
 من العبارات محمول على الاجازة كذا في النهاية والراجح والحائنه او طان قد قد رثتم يجوز  
 بلا اجازة وفي المنتقى وكيل النفاذ والخلع والكتابة كوكيل البيع خلاف الطلاق كما سبق ولا يجوز  
 لعبد او مكاتب التثوير في مال لطفه الحرام كذا في قوله في مني الغفار ببيع او شراء وكذا  
 الخاف في حق ولده المسلم لا انتفاء الولاية نعم لا ولاية له على غيره في ثمنه في حق وفي التثوير  
 الولاية في مال الصغير الاب ثم وصية لغيره مقلد ثم وصية والوصية يملك الا بقاء حوله  
 طان وصية الميت او وصية القافي وفي الثاني خلاف ثم الاب الاب ثم الاب ثم الاب ثم الاب وصية  
 ثم الاب القافي ثم الاب من نصب القافي وفي طبع الفصول ليس لغيره وجهه ووصيتهما  
 التثوير في مال وليس لوصية الاب ولاية التثوير في تركه الا مع هبة الاب او وصية او وصية  
 او احدى اب الاب وانما يمكن واحد مما ذكرنا فلو وصى الاب الحفظ وله بيع المنقول لا العقار  
 وفي الحائنه وانما وصية الاب وصية الاب اذا ماتت الاب وترك ابنا صغيرا او وصت الاب  
 او ماتت الاب وترك ابنا صغيرا او وصى الاب رجل يجوز بيع هذا الوصية فيما سوى العقار من تركه  
 هذا الميت ولا يملك بيع العقار لانه يملك الحفظ وبيع ما سوى العقار من الحفظ ولا يجوز  
 لهذا الوصية ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام او الكسوة لان ذلك من جملة حفظ الصغير

المقصود من مال  
 الصغير ان  
 ولا يملك الوكيل

مع عقار التثوير  
 لا يجوز بيعه

**باب الوكالة بالمقصود والقبض**

للكوكل بالمقصود القبض عينا فان اودينا لان من ماله شيئا ملك اتامه واتامه المقصود و  
 انتهاؤها بالقبض هذا ظاهر الرواية ذكره قاضي في شرح الجامع الصغير خلافا لآ في الوقف  
 اليوم على قوله لظهور الحائنه في الوطلا ومنه الوكيل بالتقاضي حيث يملك القبض وهو  
 ظاهر الرواية وفي الفتاوى الصغرى كما في ابي التوكيل بالتقاضي نعم العرف ان كان في  
 يملك طان العرف بعد التجارات المتقاضي هو الذي يقبض الدين فان التوكيل بالتقاضي  
 توكيلا بالقبض والا فلا ذكر عن الفضل وجعل الفتوى عليه في الترابية ومضى عليه في مني  
 الغفار ولو كوكيل يقبض الدين المقصود قبل القبض لان القبض قد يتوقف عليها طان  
 لها ولو كوكيل بافاد التثوير المقصود قبل الافاد اتفاقا وكذا الوكيل بالرجوع في الهبة  
 او بالقبض او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة وليس للوكيل بقبض العيب



الخصومة هذا بالاجماع فخرج عليه قوله فلو برهن ذو اليد على الوكيل بتقبض عبدان موطأ  
 باجماعه تقبض الوكيل ولا يثبت البيع هذا استحقاق والقياس ان يدفع الى الوكيل  
 لان البيعة قامت لا على الخلف فلم يعتبر وجه الاستحقاق انه ضمن في قهره لقيامه بفعل  
 الموكل في القبض فيقهر به فيلزم اعادة البيعة مع البيع اذا هو الموكل كما لو  
 يد الوكيل بنقل الزوم او العبد اي اذا كان التوكيل بنقل الزوم او العبد  
 بله المبلد ارفقا قامت الزوم البيعة على الطلاق والعبد على الاعتناق لا تقبل ولا  
 يثبت الطلاق والعقود لو برهننا عليها بلا حضور الموكل وبقبل في يد قهره الوكيل  
 فتح يخر الخلف وقرار الوكيل بالخصومة بتقبض المال ان كان وكيلاً من جانب المدة  
 بوجهه ان كان من جانب المدة على موطأ عند القاضي صحيح لا عند غير القاضي  
 اصحى انا ولكنه خرج عن الوكالة هذا عند ابي حنيفة وخرج خلافه لا يوجب فاته عنده  
 يصح عند غير القاضي ايضا وعند زفر والشافعي وهو قول ابي يوسف ولا يصح اصلاً وهو  
 القياس لانه فاعو ربا لخصومة وهي منازعة والافراد ايضا بضادها لانه ماله والار  
 بالشي لا يتناول ضده وجه الاستحقاق ان التوكيل صحيح فيه فل تحت ما يملكه الموكل  
 وهو الجواب مطلقاً وانه احدى عيناً اذا لا يجوز له ان ينكره ان كان فصح محققاً والخصومة  
 براد بها الجواب في فاما لا تناسب فيعرف اليه في القصة لكن لو برهن عليه انه ارفق  
 غير محلي القضاء خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المال الى اب او الوصي اذا ارفق في جلب  
 القضاء لا يصح ولا يدفع اليه المال ولا يصح توكيل ربه كغيره بتقبض ما على المكفول عنه لان  
 التوكيل يعمل بغيره ولو محققاً ما صار على المكفول في ابراء ذمة فاعده الركن ولان قبول  
 قوله ملازم للوكالة لكونه ايضاً ولو صححنا لا يقبل به ما ينبغي فيجوز بان ينفذ لانه  
 ومن صدق مدعى الوكالة بتقبض الدين او بالدفع اليه لانه اقرار على نفسه لان ما يقبض  
 فالصدق اذا التوبى تقبض بالمال فان صدق اي الوكيل صاحب الدين في دعواه الوكالة  
 فلا طلاع حصول المقصود الا اي وان لم يصدق او الخوف بالدفع اليه ايضا لانه لم يثبت  
 الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقول في ذلك قوله مع يمينه فيجوز الاداء ورجوع الزوم  
 به اي بملء فده على الوكيل ان لم يملك ما دفعه باقياً في يده لانه مملكه وانقطع حق الطالب  
 عنه وانما يملك لا يرجع عليه لانه بتصدية اعترف انه حق في القبض وهو مطلق في هذا

بطلب  
 قطع الدين

ثبت ان  
 في يد  
 الوكيل

او يملك  
 فده على  
 الوكيل

لا يملك  
 الا بطلب

في هذا الاخذ والمطلوب لا يملك الا ان كان فاته عند الدفع يجوز في قوله فاته التثنية والتخفيف وما فيه  
 ما افده الطالب ثانياً لما افده الوكيل لانه امانة في يده لتصادقها على انه وكيل والامانة  
 لا يجوز لها الكفالة ذكره في البيعة او دفع اليه اداة غير صدق وقالة في هاتين القصة  
 ان انكر الخاف فالخوف يفي الوكيل ان ضاع المال ومن ان مودى صدق مدى الوكالة  
 بتقبض الامانة لا يؤثر بالدفع اليه ان يدفع الوديعة المدة مدى الوكالة لان تصديقه اقرار  
 بالغير بخلاف الدين فلذا لم يصدق لا يؤثر بالدفع اليه بالاولى كذا في الهداية وغيره  
 عن ابي يوسف انه يؤثر بدفعها ذكره في شرح النظم معنياً بالشرع الجامع الصغير وكذا لا يؤثر  
 بالدفع لو صدق المودع في دعوى ثرا لئلا يوديعة من المالك لانه مادام فيا كان اقراراً  
 بملك الغير لامن اهله فلا يصدق في دعوى ثرا لئلا يوديعة البيعة عليه ولو صدق  
 المودع في ان المالك مات وتركها ميراثاً لا يؤثر بالدفع اليه اذ لم يكن دين مستوفى على الميت  
 لانها اتفقا على موت المودع فكان هذا اتفاقاً على انه ملك الوارث وهذا اذا لم يكن  
 على الميت دين مستوفى فاما اذا كان دين مستوفى فدفع المودع الوديعة الى الوارث  
 بلا ارفاق في ضمن كما في جامع الفصولين ولو ادعى المديون على الوكيل بتقبض الدين  
 استيفاء الدين ولا يثبت له بدفعه ان المديون يدفع الدين الى الوكيل لان الوكالة  
 قد ثبتت والاستيفاء لم يثبت بخلاف دعواه فلا يؤثر الحق وقد جعلوا دعواه لا ينفذ لرب الدين  
 بواب الوكيل اقراراً بالدين وبالوكالة والا لما استعمل بذلك كما اذا طلب من الدين فادعى  
 الايلاء فانه يكون اقراراً بالدين ولا يستعمل فيه ما يعلم استيفاء موطأ لانه نائب والنيابة  
 لا تجوز في الايلاء قال القدوري في التوقيف وقال زفر وطه على علمه فانه ان يخلص فانه  
 الوكالة وجه قول زفر ان البيعة كما طاز ان تبع على الوكيل كما فيه من اسقاط الخصومة فانه  
 ان يتخلف لينكل فيثبت هذا المعنى بل يتبع ربه الدين ويتخلف انه ما استوفى ولو ادعى  
 البايع على وكيل الراد بالعيب ان موطأ رقبه لا يؤثر بدفع الدين قبل المتيقن والوقوف  
 بعد هذه المسئلة وما تعلق من مسئلة الدين ان القدارك مملوك هناك باسترداد ما  
 قبضه الوكيل اذا ظهر الخطأ عند نكوله وههنا غير مملوك لانه القضاء بالغني ماض على القصة  
 وانظر الخطأ عند ابي حنيفة كما هو مذهب في العقود والغني ولا يتخلف المشتري  
 عنده بعد ذلك لانه لا يغيب وانما عندها فيجب ان يتجد الجواب في الفصلين ولا يؤثر



لانه التدارك ممكن عند بطلان القضاء وقيل الامة عند ابي يوسف ان يؤخر في الفصلين  
 ومن دفع اليه اربعة عشرة ينقحها على اهلك فانفق عليهم عشرة من عنده في بها ان فالعشرة  
 بالعشرة لان الوكيل بالانفاق وكيل بالثراء والحكم فيه ما ذكر قبل هذا استبان وفي القياس  
 ليس له ذلك فيصير مترعا وقيل القياس والاسي في قضاء الدين لانه ليس بشرط  
 فاما الانفاق يتحقق الشراء فلا بد فلانه وكذا المأثور بقضاء الدين او الشراء او التصديق اذا  
 امك ما دفع اليه ونقد من ماله حال قيامه لم يكن مترعا اذا لم يضيف ما غيره وفي التخيير وفي  
 انفق من ماله ومال اسم غايب فهو متطوع الا ان يشهد على انه فرض عليه او انه يرفع عليه  
 كما في جامع الفصولين استدان الوصي على الصبي باذن الحاكم لم يكن له مال فله ان يرفع عليه  
 اذا صار له مال والدائرا يرفع على الصبي وكذا الاستعانة به وان لم يكن باذن الحاكم وفي الخيانة  
 ولو اشترى الوصي طعاما لنفقة او كسوة بشهادة الشهود له ان يرفع في مال الصغير وانما  
 اشترط شهادة الشهود لانه قول الوصي معتبر في الانفاق لكن لا يقبل في الرقبة في مال البيع  
 الا بالبيينة كذا في الخانية والبرازية قالوا وهو المعتمد  
 للموكل عزل وكيله مع شأه لانه هو المثلث له وصف الوكالة فيملك ابطاله  
 الا اذا تعلق حق الغير كوكيل الخصومة بطلب الحكم فلا يملك عزله كما فيه من ابطال حق الغير وفي  
 الفصول بهذا اذا علم الوكيل الوكالة وان لم يعلم به فله عزله على كل حال قيد بطلب الحكم لانه لو  
 وكله بلا طلب يملك الموكل عزله سواء كان الحكم صادرا او غائبا ويتوقف انزاله على علم الوكيل  
 الوكيل فهو علم وكالة ما لم يعلم فلذلك قال فتعرف قبله صحيح وقال الشافعي لا يشترط علم  
 بل ينزل لانه كالموكل بالموكل وما وكله ببيع ينزل وان لم يعلم به ولنا ان العزل كما في  
 ثبت حكمه بدون العلم كما سمي الشري بخلاف بيع الموكل لانه العزل فيه ضمني وتبطل الوكالة  
 بموت الموكل وجنونه مطبقا مستوعبا قيد به لانه قليله كالانحاء لا يبطل الوكالة وانما كثره  
 فكان موت وفده شرعا عند ابي يوسف لانه وهو القهار انما سقط به وعنده ان اكثر من بيعه وبيته  
 لانه القلوة الحس سقط به وحول حامل عند حجة فقد ربه اصبط وهو المختار وهو الزليق  
 لانه استخاره هو لاي اختلف فصوله انه استكلمه والحاك بالحيث وبلغا به اراحم رند او  
 اراد بلحاقة ثبوت حكم الحاكم عنده فلا قالها وكذلك يجرى موكله مكتبا بان يجرى وعلا في  
 الرق وجزه ما ذكرنا يرفع علم او لم يعلم لانه عزل ملكي كانه عزرا ان قيام الوكالة يعتمد قيام الار

الآر وقد بطل بالجر والجر علم او لم يعلم اذا كان وكيل في العفو والخصومة اما اذا كان وكيل في  
 قضاء دين واقتضا لم يقبضه وديعه فلا يكون الجرح والجر ولا لانه يوجب الجرح من  
 انشاء التفريق لا عن قضاء الدين واقتضا فلهذا لا يوجب عزل وكذا الوكيل ببيع  
 الوديعة لم ينزل الجرح وعنه كذا في فاف الحكم كما في الجرح واقتضا الشريك اي ثبت  
 عزل الوكيل باقتراقي ولا يتوقف ذلك على علم الوكيل لانه عزل ملكي والعزل ملكي لا يشترط  
 فيه العلم وذلك ان كل واحد منهما وكيل من الآخر فاذا اخسخت الشركة بطل ما في ضمانها  
 من الوكالة فينزل كل منهما ثم هذا الافتراق باطلاه واذا افتراقا ببطلان الشركة  
 بطل كل المالين او احد سمي قبل الشراء فطل الوكالة الفنية وما اذا وطل الشريكان  
 او احدهما وكيل للثالث في المال فلو افتراقا انزل في حق غير الموكل منهما اذا لم يفرقا بالار  
 في التوكيل وتماه في الخطوات وتوقف الوكيل فيما وطل به تفريقا بجر الوكيل عن الاشتغال  
 به لانه ما توقف بنفسه تعذر على الوكيل التوقف فبطلت الوكالة فورية وفي الخاف ان  
 الموكل اذا طلقها واحدة والعدة باقية بقيت الوكالة قال في التبيحة لبقاء الكل  
 ولا يشترط في الموت وحابسه اي في المسائل السبع علم الوكيل كما سبق والله اعلم  
**الرقبة** الدعوى لغة عبارة عن  
 قول يقصد به الانسان ايجاب حق على غيره ذكره في العناية وقيل عن اضافة الشيء  
 الى نفسه حالة المسألة والمنازعة جميعا ما هو من قولهم ادعى اذا اضاف الشيء الى نفسه  
 بان قال له ومنه دعوة المظالم الولد لانه يضيف الى نفسه ويؤيده ما في المصباح اذ حجة  
 طلبته لنفسه وفي الشري يراد به اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة لا غير ذكره في المحسوط  
 وفي الخاف يقال لزبد على عرو ومال فزبد المدعي وعرو المدعي عليه والمدعي به فطأ والمصدر  
 الادعاء افتعال من دعا والدعوى على فعل اسم منه والفعل المبالغة للتأنيث فلا  
 ينون يقال دعوى باطلة وصحيحة وجميعا دعوى بفتح الواو لا غير كفتوى وفتاوى  
 وقد تفتت الادعاء مع الاخبار كما في المصباح فلذلك قال هي اخبار اصالة او نيابة  
 بحق له على غيره قوله اخبار بحق بمنزلة الجنس وقوله له على غيره بمنزلة الفصل للمنازعة  
 عن الشهادة فانما وان كانت اخبارا بحق لكن ذلك الحق ليس له ولا يلزم كونه بعض  
 المنكر مدعيه لانه لا يطلق عليه المدعي لاراع الاعتبار الشري في المدعي شرطان اول ذلك

والمدعي الذي يدعي مدعيه ولا يشترط فيه



اختلف في سماع دعوى المعارفة وان كانت الفتوى على صحة سماعها في الخلاصة وان  
لزم تحقق حقيقة الدعوى في جانب بعض المنكر فغاية ما يترتب عليه ان يكون الوضع الوفي  
في اعطى المدعى والمدعى عليه نوعيا بل شخصيا ولا بأس فيه فكانت اشارة الى هذا بعد  
توسيطهم اداة التفرع بين تفسير الدعوى وتفسير المدعى والمدعى في حق المدعى و  
المدعى بالتوكيد الرسمى فقال والمدعى من لا يجر على الخصومة والمدعى عليه من يجر عليها  
ومنهم من قال المدعى من يتسكنه خلاف الظاهر ولا يلزم ان يكون ارضا دانا والمدعى عليه من  
يتسكن بالظاهر ولا يلزم ان يكون عدما اصليا وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو المنكر و  
هذا صحيح لكن الثاني في معرفة المنكر والاعتبار في هذا المعنى في ان المودع اذا قال ردت  
الوديعة يكون القول له مع اليقين لانه ينكر القهاب وان ادعى الرد بصورة وفي البرازية  
بدل محمد هذا الكتاب بما روى عن رجل اشيع عن ابيه عن جده عنه عليه الصلوة والسلام  
وكذا رواه في مسند الامام البيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه وفي نسخة الفديوي لو  
يعطي الناس بدعواهم لادى رجال اموال الناس ودعائم لكن البيهقي لم يأتى واليهين على  
انكر وهذا الحديث وان كان من الآحاد لكنه في غير التواتر وذكره بعض المواضع انه صحيح  
من هذا الحديث ما شالف الضميمة وقد اورد بعض هذا الحديث في الصحيحين وانه  
من جوامع الكلام ولزوم اليقين على المنكر مشروفا في قصة الكندي والحزبي مذكور في مسلم  
ومعنى قولنا في كثير التواتر ان التواتر على نوعين التامة ما تلقت الاية بالقبول والجموع  
على العمل به فقبول الكل والعمل به ملحق بنقلهم كما قالوا في المشهور وفي الثانية لو كان  
في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على صلاة فوقع الخصومة بين رجلين احدهما  
من محلة والاخر من محلة اخرى والمدعى يريد ان يخام القاضى محلة والاخر باء ذلك اختلف  
فيها ابو يوسف ومحمد والقاضي ان العبرة للمكان الذي عليه وكذا لو كان احد من اهل  
العكر والاخر من اهل البلدة فاراد العكر ان يخام القاضى العكر في موضع هذا  
وعليه في المحيط بان ابو يوسف يقول ان المدعى منشئ للخصومة فيعتبر قاضيه ومحيط  
ان المدعى عليه دافع لها وههنا اذا كان في البلدة قاضيين كل قاض على محلة وان اذا كان  
الولاية لقاضيين على موضع واحد على التواء فيعتبر المدعى في دعوى فله الدعوى عند  
اي قاض اراد اذا لا يظهر فائدة في كون العبرة للمدعى او للمدعى عليه ويشهد لصحة هذا

مطلوع  
دعوى

هذا ما قد مناه من تحليل صاحب المحيط لواء السلطان بآبابة المدعى عليه وجبا اعتباره بما فيه  
من منعه غيره من افتيا المدعى عليه من القضية من سماع هذه الدعوى فيصير معزولا بآب  
اليه والقضاة يتقبل ذلك ثم ركن الدعوى كما في التفسير اضافة الحق الى نفسه ان كان اصيلا  
او الى من تاب منابه كما في الوليل واب القصر ووصية عند النزاع صبي اشرنا اليه واليهما  
العاقلة المختزلة لا يصح دعوى الجنون المجتر المجتر واما القصة المجتر فدعواه صحيحة ان  
كان ما دونها كما في الفوائد الزينية نقلها عن الملقط وقال الاستروشن في جامع النجاشي  
القصة الدعوى من القصة المجتر عليه غير صحيحة اما القصة المأذون فدعواه صحيحة ان كان  
بدعيا وان كان مدعيا عليه فيجوز ايضا صحيح ولا يصح الدعوى الا بذكر شيء على جسمه وقدره  
لانه محمول لا يمكن الشهادة والقضايه والغرض منها الزا المدعى عند البرهان و  
الاجمعي لا يصح فان كان المدعى دينيا في الذمة اطلقه فمثل الموزون والمكيل نقدا او غيره  
في منقح الفغار ذكر المدعى بعد ما علم جسمه وقدره انه يظلم به اي بالدين قيل ان كان وزنيا لآب  
من ذكر القصة بانه جيد اوردى ومن ذكر التواتر نحو ثار القرب او نيسابور في القرب هذا  
اذ كان في البلد فتعد مختلفا فلما في الرواج سواء اذا كان نقدا او اداء او نقدا او اداء  
اروي فلما فانه يصير ذلك كما لم يفظ في الدعوى فلما في البيا ذكره في النهاية وفي التفسير وفي دعوى  
المطالبات لآب من ذكر اجنب الحصد والنوع والقصة والقدر وسبب الوجوب فلهذا قال في  
البرهان في الحاراة وادى عليه عشرة اقفرة صفة دينه عليه ولم يذكر باء سبب لآب  
من بيان السبب لآب لانه سبب السبب فانما يكون له حق المطالبة في الموضع الذي عيناه وان  
كانت سبب الوقف او سبب كونها من البيع يتعين فكان الوقف والبيع مكانا للايقاد وان  
كان سبب الغصب والاسهلا فيكون له حق المطالبة بتسليم الخط في مكان الغصب والاسهلا  
وان كان المدعى عيننا نقلها الى الذي يخام الى النقل ويكر المدعى انما في يد المدعى عليه بغير حق  
وانه يطالب بافائة الشيء قد يكون في يد غير المالك حتى كالتسليم في يد المرتفع والبيع في يد البايع  
لاجل قبض الشيء ولآب من اضرارها في مجلس القاضى ان امكن طالع السبب والنياب ليشا رايها عند  
الدعوى وعند الشهادة او الحلف لان الاعلاء باق في ما يمكن شرط وذا في المنقولات بالآب  
لانما يلحق اسباب التعريف به وان تعذر اضرارها بملكها او غيبتها او بيع بقائها كالتسليم و  
الحسبة الثقيلة وصبرة ونحوها كما كان في نقله مؤنة وان سمع ذكره في الحاراة ذكر قيمتها

يحتاج



ليصير المدعى معلوماً لانه لا يحل ان يكون المدعى في معلوم وقد عذر  
 مشاهد فوجب ذكر قيمة لانه قلنا قال الفقيه ابو الليث بشرط مع ذكر القيمة ذكر  
 الذكورة والاثوثة وقال قاضيها وصاحب الذيرة ان كان العبد غايماً وادى انه في  
 المدعى عليه فانكر ان يبيته المدعى قيمة وصغته سمع دعواه وتقبل بيته وفي العقار لا  
 يجازيها قوله بغير حق والعقار كما في الحصة كسائر كل ملك ثابت له اصل كماله آرد  
 التحل وربما اطلق على اكتناج والجميع عقارات وفي الحروب هو الضيعة وقيل لتمام  
 اصل كماله آرد والضيعة ذكره في مني العقار ولا يثبت اليد فيه اي العقار بتصادفها  
 بانه ذكر المدعى ان المدعى في يد المدعى عليه في ذلك بل بيته او علم القافي بغير القيمة  
 المواضع اذ العقار عما في يد غيرهما بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة  
 القبيح الرزاق عن قول بعض المشايخ انه يكفي التصديق ولا يحتاج الى التينة ولا الى علم  
 القافي ثم هذا اذ يدى ملكاً مطلقاً في العقار اما اذا ادعى الغصب والشراف فلا يشترط  
 ثبوت اليد نص عليه في البرازية ولا بد فيه من اذكار البطل الذي فيه العقار  
 وذكر الحلة والحدود الاربع في الدعوى والشهادة ولو كانا العقار مشهوراً عند  
 البينة وهو ظاهر الرواية وعندهما لا يشترط كذا في منية المغيبة ولا بد من ذكر السهام  
 اصحابها ان الحد ولان التعريف يحصل بذلك ونسبهم الى الجدة اب الاب ان لم يكن مشهوراً  
 بين الناس لان تمام التعريف يحصل به وهذا عند كذا انما وفي الرقيل المشهور  
 يلتفت بذكره حصول المقصود فانه ذكر المدعى ملية حد وفي العقار وترك الحد الاربع  
 صح عندنا قال زفر لا يصح لانه تعريف العقار انما يحصل بذكر الحد والاربع وليذا  
 لو غلط في الرابع لا يقبل ولنا ان لا اكثر من المثل خلافاً اذا غلط لانه يختلف به المدعى  
 وعند اب يوسف يلتفت بالثبوت ذكره في الثانية وان ذكره اي الرابع وغلط فيه لا يصح  
 لما سبق وفي جامع الفصولين وانما يثبت الغلط باقرار الشاهد ان غلطت فيه ان لو ادعى  
 المدعى عليه لا يسمع ولا يقبل بيته لانه دعوى غلط ان الشاهد من المدعى انما يكون بعد  
 دعوى المدعى وجواب المدعى والمدعى عليه في باب المدعى عليه احد حد ودليل  
 ذكر ان الشاهد او يقول صاحب الحلة ليس لهذا الاسم الذي ذكره الشاهد وهل ذلك  
 والشهادة على النقي لا تقبل وفي المتن قال اخصاف اذا قضيت بثلاث حد وداجل

اجعل الحلة الرابع على ما راها الحلة الثالثة في كادى الحلة الاولى يعني عن الاستقامة ذكره في  
 البحر واذا صححت الدعوى سأل القافي الحكم اي المدعى عليه عنها ان الدعوى لبكتف ودم الحكم  
 لان الحكم بالبيته يخالف الحكم بالاقرار لان الاقرار حجة ملزمة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضا  
 بخلاف البيته لانه تصير حجة باقتضال القضا بما قبله الدعوى بالقوة لانه اذا لم يكن صحيحاً لا  
 يسأل المدعى عليه لعدم وجوب الجواب بخلاف القوي فانه يجب عليه جواباً وظاهره ان القافي  
 يسأل عنه وان لم يطلب المدعى وفي التراجية اذا قصر الخصم لا بأس ان يقول ما لكم وان شاء  
 سكت في بيته ان الطلاق واذا انقلم المدعى سكت الآخر وسمع مقالة فاذا فرغ يقول المدعى عليه  
 بطلب المدعى لمذا يقول وقيل ان المدعى ان كان جاهلاً فاقال القافي يسأل المدعى عليه بدون طلب  
 المدعى وفي الخزانة يجوز للقافي ان يأمر بملاحة المدعى الدعوى والخصومة اذا كان لا يقدر  
 ولا يكن فانه اقر المدعى عليه حكم عليه لفظ الحكم في الاقرار مجاز للرود باقراره فظاهره الى  
 القضا لكونه حجة بنفسه لا يتوقف على القضا كما في المعراج بخلاف البيته فانه التهمة بخير حجة  
 وانما حجة بالقضاء وسقط احتمال الكذب وان انكر سأل القافي المدعى اي من المدعى بيته على  
 دعواه فانه اقامها حكم بالوجود للحجة الملزمة للقضا والاى وان لم يقع بيته طلق القافي  
 الحكم ان طلب فهم انما اشترط طلبه لان البينة حق المدعى بقوله عليه الصلوة والسلام للمدعى  
 الكذبة فقال لا فقال عليه الصلوة والسلام للمدعى سال ورتب البينة على فقدان البيته  
 فلا بد من السؤال ليمكن الاستحلاف ولا بد من طلبه البينة لانه لا بد من ذلك عند جميع الدعوى  
 وعند اب يوسف يستحلف بلا طلب في اربع مواضع في الرد بالعيب بخلاف الحشرى بالثبوت بما  
 رضىت بالعيب والشنيع بالثبوت بما اطلقت شفعتك وامرأة اذا طلبت فرض النفقة  
 على زوجها الغائب بخلاف بالثبوت بما اطلقه زوجه  
 ويخلف الحشرى بالثبوت بما بعت واجمعوا على ان من  
 يخلفه القافي بلا طلب الوصي الوارث بالثبوت بما استوفيت  
 اذاه اليد ولا قبضه لك قابض بادر ولا ابرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بلشئ منه  
 ذلك به احد ولا عندك به ولا بشئ منه رهن كذا في البرازية وفيه تخليف القافي لانه المدعى عليه  
 لو طلق بطلب المدعى بيته بغير يد القافي بلا استحلاف القافي فهو ليس بتخليف لان التخليف حق  
 القافي ذكره في القنية ولو اصرط على ان يكلفنا عند غير القافي ويكون بريئاً فهو باطل فلو برهن

شيئاً ولا اعطال النفقة  
 ادعى ديناً على الميت  
 من المديون ولا مرأته



عليه يقبل ولا يلحق ثانيا وفي المحيط ان كان المدعي عليه مستلحقا او لم يكن للمدعي بنية لا يكون له حق  
الضمانه الباب الثاني لانه لا يتوجه عليه الجحود لانه لو نقل لا يقضي بنكوله وان كان له بنية وهو يدعي  
الاستحالة فلا حق له في القضاة لان القضاة يوافقون في حاله والشهود يحضرون الاشارة  
اليه لكي يقرروا ولية فيؤثر بالاداء عنه وان تلف انقطعت الحضور في حق البنية ولو اقامها  
بعد الجحود تقبل عند الحاجة وهو الصحيح سواء قال المدعي قبل الجحود لانه لا يقبل  
ذلك مخرج من التراخي وغيره وان نقل كل مرة اي قال لا تلف وهو التناول الحقيقي او سكت بلا  
آفة كالحارس والطرف وهو التناول الحكي صح في التراخي فحقه بالتناول صح لانه التناول دل على كونه  
باذ لا او متراذلا لولا ذلك لاقى على الجحود اقامة للواجب دفعا للقرين نفسه فترجي هذا الجانب و  
لا وجه لرد الجحود على ما سيجي وذكر التبعي انه التناول لا يوجب شيئا الا اذا اتصل به القضاء وبدون  
لا يوجب شيئا انما على اعتبار البذل فظاهر واما على اعتبار كونه اقرارا فلا اقرار فيه شبهة البذل  
فلا يكون موجبا بانواعه وذكر انه لا بد ان يكون التناول في مجلس القضاء وهل يشترط القضاء  
على فور التناول فيه خلاف ولم يذكر ما اذا قال لا انكر ولا اقر ففي هذه الصورة لا يتخلف عنه  
الجحود لانه ليس بمنكر وعندها يتخلف لانه منكر كما في السر ساقط قوله بالتعارض  
ثم عنده كجس في يقر او ينكر ذكره العتابة وتولى عليه في التراخي وعرض الجحود ثلثا بان يقول  
القاضي ثلاث مرات ان لم يخلف الزمك ما ادعاه ثم القضاء اصول لا التماثل ان يتخلف بعد مرة او  
رتين وفي الثانية لو ادعى المدعي عليه بعد ما عرض عليه الجحود رتين استعمله ثلاثا ايات لم يضمن  
وقال لا تلف فانه القاضي لا يقضي عليه في تنكّل ثلاثا ويستقبل عليه الجحود ولا يعتبر نكوله  
قبل الاستحالة ولو غاب المدعي عليه بعد التناول عن الجحود ثلاث مرات ان اختلف كالحال  
قبل القضاء بالتناول وبعده لا يخلو وظاهر من كلام المصنف روح تبعا للكنز وغيره ان  
طرق القضاء ثلاثة بنية واقرار ونكول فلهذا قال في الثانية وجانب القضاة  
وغيرها ان القاضي انما يقضي بلحج وهي اية البنية او الاقرار او التناول وقرروا  
بانه منها علم القاضي بشئ من بعد القضاء في غير الحدود واما القضاة من قبل القضاء  
بعل كافي الخلاصة وظهر ما في جانب القضاة ان الغنى على اية القاضي لا يقضي بعل الفساد  
قضاة الزنا والقضاة من طرق القضاء بالدية كما سيجي وان شاء الله تعالى في هذا  
ابن الغرس في الفواكه البدرية كما في منقح الفخر سادسا قال ولم اظفر به في طالع غيره وعبارته

وعبارته والحج اية البنية او الاقرار او الجحود او التناول عند القضاة او علم القاضي بما يريد ان يكلف  
او القضاة الدالة على ما يطلب الحكم به دالة واضحة بحيث تعتبره في نيز المقطوع فقد قالوا الوطد  
انسان من دار ومو سكين في يده متعلق بالدماء تسريع الحركة عليه اثر الخوف فدخلوا الدار  
في ذلك الوقت على الغور فوجدوا ابنا انسانا مذبوحا لكذا الجحود وهو متعلق بدمايه ولم يكن  
في الدار غير ذلك الرقل الذي وجد بتلك الصفة وهو خارج من الدار انه يؤخذ به ولا يعتري  
احد في انة قاتله والقول بانه ذبح نفسه او انه غير ذلك الرقل قتله ثم تسور الحائط فذهب الى  
غير ذلك التماثل بعيد لا يلتفت اليه اذ لم يشأ عن دليل ثم القضاء بالتناول لا يمنع القاضي عليه  
من اقامة البنية بما يبطله نصه عليه في الثانية ولا ترد الجحود على مدعي لقوله عليه الصلوة والسلام  
البنية على المدعي والجحود على من انكر قضيته والقسم تنافى الشر كنه جعل بين الامانة على  
المنكرين وليس وراء الجحود شيء وقال الكافي اذا لم يكن للمدعي بنية ولا يكلف المدعي عليه  
رد الحاكم الجحود على المدعي فان تلف قضيه والالامانة الظاهر صارت بعد المدعي عند نكول  
فهم فيعتبر نكوله كالمدعي وعندها يتخلف المدعي لا غير كما ذكرنا من الحديث قيل رد الجحود على  
المدعي بدعة واقل من قضيه به معاوية وهي في الف لحيث المشهور ريعي بدعة مدودة بدلالة  
قوله وهي في الف للمحدث المشهور فلا يكتل التأويل بانه ليس المراد ان ذلك ارا بدعة معلومة  
في الدين بناء على فطانه بل المراد انه ارا مبتدعي لم يقع العمل به الى زمن المعاوية لعدم الحاجة  
اليه ولا يقضي بشاهد ويحيد وقال الكافي اذا اقام المدعي شاهدا واحدا ولم يكن له  
شاهد آخر وتلف على ما ادعاه قضيه امانه عليه الصلوة والسلام قضيه بشاهد ويحيد وفي الوسيط  
مل واقعة يقضي فيها بشهادة رجل وارأيت يقضي فيها بشاهد ويحيد وذلك في الاموال كذا في  
الحقايق وفي المحيط لو قضى القاضي بشاهد ويحيد لا ينفذ لانه خلاف التنزيل ولما قوله عليه  
الصلوة والسلام البنية للمدعي والجحود على من انكر وهو حديث مشهور رواه كذا في  
فيلو مدودة ولا يكلف في نكاح اذا ادعى رجل على اراة نكاحا وهي عليه نكاحا والآثر ينكره  
وربما كما اذا ادعت عليه او ادعى هو عليها بعد العدة انه راجعها وانكر الآثر وفي  
بان يدي المولى عليها بعد المدة او هي عليه بعد المدة او قبلها انة فاء فيها وانكر الآثر ينكره  
بانه ادعت امة على سيدتها انا ولدت امة هذا الولد او ولد اقد مات وانكر المولى وورق  
بان ادعى على مجهول انة عبده او ادعى المجهول عليه انة عبده وانكر المولى ونسب بان ادعى  
على مجهول النسب انة ابنه او ادعى هو عليه وانكر المولى او ولد بان ادعى على معروف انة معتقة



ومولاه او ادى المعروف ذلك عليه او كان ذلك في مولا المولاة والآثر ينكره ففي هذه  
المسائل لا يخلف وعند ما يخلف لان النكول اقرار والظاهر انه يكلف على تقدير صدقة فاذا امتنع  
عند ظر انه غير صادق في انكاره اذ لو كان صادقا لاقدر عليه واذا كان النكول اقرار او الاقرار  
يجري في هذه الامور فيخلف في اذ ان نكل يقضي بالنكول ولا به صيغة رمانة المرء كثيرا ما يجرى  
عن اليمين الصادقة فيبذل شيئا ولا يكلف ولا يمكن حمله على البذل لا يثبت الاقرار بالشك  
فيحمل على البذل لان انزاله باذلا او كيدا يصير كذا في الانكار والبذل يجري في هذه الاشياء  
ومعناه ههنا ترك المنع والاعراف عن المخازع لا الهبة والتقليد مرفوع بذلك في الهداية و  
شروط فمعي عدم جريانه في الصورة المذكورة انه لا يعمل فيها فان هذه الحقوق لا يستباح  
نتاولها بالاذن بخلاف الاموال وفي حمل النكول على البذل يكفى اطلاق معناه ولا يلزم ان يثبت  
عليه فائدة فانه دفع ما قيل مما لم يجرى البذل في هذه الاشياء لا يجعل البذل نكولا فيحمل على الاقرار  
وبه يفتي قال الامام في الدين قاضيان في فتاواه الفتوى على انه يستخلف المنكر في هذه الاشياء  
الربعة وعزاه اليه صاحب الكنز في شرح الجامع الصغير وافتارته في الاسلام على البرزوي كما ذكره  
الزبيدي وفي الوالوجية الفتوى على قولها وهو اختيار الفقيه الكلبى وافتارته المتأخرة في  
مشايخنا على انه القافي ينظر في حال المدعى عليه فان رآه متعنتا يكلفه اذ يقول لها وان رآه  
مظلوفا لا يكلفه اذ يقول له صيغة ولا يكلف في صدق سواء كان صد الزنا او صد العذف او صد  
الرب ولا في لعان هذا بالاتفاق ووجه الفرق عند ما ان الاقرار يجري فيها كية النكول اقرار  
شبهة واحد وتدري بالشبهات والتعالي في معنى الحق والشارق يكلف بالاتفاق فانه  
نكل ضمن ولا يقطع لانه المنوط بفعله شيان القهاض ويعمل فيه النكول والقطع ولا يثبت  
فصار كما اذا شهد عليها رجل وارأى ان يكلف الزوجه ان ادعت المرأة طلاقا قبل الدفول  
اجماعا لانه يكلف في الطلاق بالاتفاق والتقييد بالدفول ليس للافتراز لانه لا استخلاف  
يجري في الطلاق مطلقا فان نكل ضمن نصف المهر ويضمن طلق المهر ان ادعت طلاقا بعد الدفول  
ونكل وكذا في النكاح ان ادعت مهرها ان يكلف الزوجه ان ادعت المرأة النكاح وغرضها المال  
طامع والنفقة فانكر الزوجه يكلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحمل عنده لانه المال يثبت  
بالبذل لا الحمل وفي التسبب ان ادى مقام الاطاريث ونفقة وغيرها سوءه الحضانة في  
اللقبط والعتق بسبب الملك واستنای الرقوع الرقوع في الهبة فان نكل يثبت الحق  
لا يثبت التسبب ان كان حيا لا يثبت بالاقرار وان كان منه فعلم الخلاف المذكور وفي الفتا

وذلك في  
المرأة  
النكول

وفي القصص فانه يستخلف بالاجماع فان نكل في قتل النفس فلا قصاص ولا دية ولكن جسد ميت  
او يكلف وان نكل في ما دونها من اضرار النفس يقتض من فاة الاطراف بمنزلة الاموال فيرى فيها  
البذل بخلاف النفس هذا عنده وعند ما يفتي الارش فيما في النفس وما دونها لانه النكول  
اقرار فيه شبهة فيثبت المال دون القصاص فان قال المدعى بيمينه عافرة او في المهر وانما ذكر  
هذا القيد لانه لو قال في شهود الا اتم غيب يكلف بالاتفاق ولا يكلف كما اذا قال لا بينة لي  
وانما قلنا في المهر لانه لو طاب ماهرة في مجلس الحكم لا يكلف بالاجماع وطلب يمينه فم لا يكلف  
عند ابيه صيغة وقال ابو يوسف يستخلف لان اليمين مرفوعة بالحديث المعروف فاذا طالبه بحجبه ولا  
صيغة ان تبوء الحق في اليمين رتب على الجور عن اقامة البينة بما روي فلا يكون صدق دونه  
محمد مع ابيه يوسف فيما ذكره الخصاص ومع ابيه صيغة فيما ذكره الطحاوي ويكفل بنفسه ان نفس  
المدعى عليه ثلثة ايات كيدا يغيب نفسه فيضيق صدق واخذ الكفيل بحمد الدعوى حتى ان  
عندنا لان فيه نظر للمدعى وليس فيه كصير وكسر بالممدعى عليه وهذا الالة الحضور مستحق على  
بحمد الدعوى في يقول عليه ويكال بينه وبين اشغال فيصيح التكفيل باحضاره والتقدير بثلثة  
ايات روي عن ابيه صيغة وهو الصحيح كما في الخافه وهو في الحاشية انه انما يلويس القافي مجلس  
وهذا اذا طلب المدعى والا فلا يطلب القافي كفيلا هذا اذا طاب المدعى عالما به ذلك اما اذا طاب  
جاهلا فالقافي يطلب رواه ابن سماعه عن محمد فانه ابيه الحضر عن الكفيل لازمه ودأبه  
فيث دارمة التكفيل كغضامة ولا يجره القافي على الكفيل اتفاقا وان كان المدعى عليه غيبا  
مسافرا في الطريق يكفل المأثر مجلس القافي او يلازمه قد رجليس القافي وعلمه في الهداية بانه اذا  
الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اقرارا به لمنعه عن التسرف ولا في هذا المقدار ظاهرا  
التيابة تجري في الاستخلاف في يجوز ان يكون شخص ثانيا من آخر  
له حق على غيره في طلب اليمين على المدعى عليه اذا جرح عن اقامة البينة ولا يجري في الخلف فلا  
يكون شخص ثانيا عن شخص آخر توبة عليه اليمين يستخلف من قبله والوكيل والوجه و  
الموثر واب الصغير يملك الاستخلاف ولا يكلفونه الا اذا امتح اقرار واحد منهم على الاصيل  
فالوكيل بالبيع او الخصومة في الرد بالعيب منه المالك فيستخلف لان اليمين اقرار بالنكول  
ولو اقر الوصي في لا يصح فلهذا لا يستخلف فاما الوكيل فاقاره صحيح  
على الوكيل فلهذا انكوله التحليف على فعل نفسه يكون على التيايب ان انه ليس كذلك على



القطع و علم فعل غيره علم انه لا يعلم كذلك و هو الاول ظاهر و اما و هو الثاني فلا لا يعلم ما فعل غير مظهر افلو  
صلى على الثبات لا يمنع عن اليمين مع كونه صادقا فيها فيستقر به فطوبى بالعلم فاذا لم يقبل مع العلم  
صار باذ لا اوتوا هذا اصل مقترع عند امتنا ويستثنى منه ما اذا كان الخلف عليه شيئا يتصل  
بالخلف كما اذا ادى رقة العبد او اباة يخلف على الثبات على فعل الغير وفي التنوير و تقبل البيعة  
بعد اليمين عند العادة و هو الصحيح كما ذكرنا لالة البيعة هي الحجة في الاصل فان اليمين فخلق عن  
البيعة لا تماطلا الختم صير اليها للضرورة فاذا جاء الاصل انتهى حكم الخلف كما انه لم يوجد اسلا  
ولا فرق في ذلك بين ان يقول المدي لا بيعة له او لا يقول ذلك نص عليه في الحاشية و جعل عند القبول  
قول محمد و كذا اتقبل لو قال المدي طلبة البيعة اليهم فم شهدوا و راقا لما عند فلاة و فلاة  
في الذي ادعاه ثم انه بر طلبة فشهدوا بذلك تقبل في قول ابي حنيفة وفي التنوير ادى المديون الايضا  
فانكر المدي ذلك ولا بيعة له علمه عاه فطلب بيعة فقال اجعل صقي في الختم ثم استخلف له ذلك  
و رقه في الغنية شك فيما يدعي عليه فينبغي ان ير فيه فم ولا يخلف التراجع في الوقوع في الخلف و ان  
ابهم الاصل ان اكبر رايه ان المدي يبطل صلف والا لابرهن علمه دعواه فطلب من القاضي ان  
يخلف المدي انه حق في الدعوى او علم ان الشهود صادقون او محقون في الشهادة لا يجب قال  
علامة فوار زح الخلف لا يمين فبين فكيك التمس فاة قول التمس شهد يمين لان لفظ  
اشهد عندنا وان لم يقبل باليمين فاذا طلب منه الشهادة في مجلس القضاء وقال اشهد  
صلى ولا يكر اليمين وقد اذنا بآراء الشهود وفي الخلف تعطيل الحقوق فاة التمس اذا  
علم ان القاضي يملك استنوع عن الشهادة ومن اقدم على الشهادة الباطلة يعقد على الخلف  
الحاذب ايضا غالب الترويج الباطل واذا لم يخلف ورد شهادة فقد ظلم بخلاف اليمين في  
التعاقب لان كلمات التعاقب مارية مجرى الحد فيناسب التغليب وفي الفوائد الرئيسية مؤنبا  
الى التذنب و رقه في مني الغفار وفي زماننا لا تعذر التزكية لخلية الحق انتشار  
القضاة استخلاف الشهود كما افتاره ابن ابي ليلى لحصول غلبة الظنة وفي مناقب  
الكردي في باب ابي يوسف اعلم ان تخلف المدي والتمس ارمس في باطل والعمل  
بالمسوف في ا و قد ذكر في فتاوى القاعدى و فرانه المقتضى ان السلطة اذا ارضى  
بتخلف الشهود على العلماء ان ينصوا السلطة ويقولوا له لا تخلف قضائك اذا  
انما اطاعوك يلزم منه سخط الخالف و ان عصوك يلزم منه سخطك الى آخر ما قال ولكن

مطل  
تقبل البيعة بعد  
اليمين

ولكن ان رأى القاضي ذلك جاز له ان يخلف نص عليه في القبرية كما في الفوائد الرئيسية  
فينبغي ان يقول عليه في هذا الزمان واليمين بائنة لا بطلاق و عتاق لقوله عليه القلوة  
من قالها فليخلف بائنة او ليذروا في البر مؤنبا الى الخزانة واليمين بائنة تعالى ذكر الله تعالى  
وهو ان يقول و الله و ظاهره انه لا يخلف بغير هذا الاسم فهو طلق باليمين واليمين لا يكون  
و لا ارمه صرحا ولا تخلف بغيره من طلاق و عتاق ذكره في مني الغفار وقيل ان الخ  
الحكم صحح بهما في زماننا لقلة الجلالة باليمين بائنة تعالى كذا في الهداية وهو ضعيف  
كما اشار المصنف رحمه الله في الخلاصة والتخلف بالطلاق والعتاق والامان المخلط لم  
يخوزه اكثر شايخنا و في الحاشية وان اراد المدي تخلفا بالطلاق والعتاق في ظاهر  
الرواية لا يجنبه القاضي المذلل لان التخلف بالطلاق والعتاق في ا و منهم من جوزه في  
زماننا و الصحيح ما في ظاهر الرواية فلذلك جعل الفتوى عليه في التمس فانية كما في البر و  
في منية المفتح لم يخزه اكثر شايخنا وان مست الحاشية اليه الضرورة فيفتح ان الرأى للقاضي  
اتباعا للبعض وينبغي ان يفتح في هذا الزمان وفي التنوير فلو طلق بالطلاق ونكل عن  
اليمين لم ينفذ على الاكثر ومثله في البر وفي فرانه المقتضى فلو طلق القاضي بالطلاق  
فنكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه على قول الاكثر و ظاهره ان عدم النفاذ متفرج  
على قول الاكثر من انه لا تخلف بهما فلا اعتبار بنكوله عنهما و اما من قال بالتخلف بهما  
فيعتبر نكوله ويقض به لان التخلف بهما لطلب النكول فيقضي به والافلاذة فلعل المصنف  
رحمنا لم يذكره اشارة الى هذا وفي مني الغفار و هذا طلاق طلق يجب قبوله والتعويل  
عليه لان التخلف انما يقصد لتبعية و اذا لم يقض بالنكول عنه فلا ينبغي الاشغال به و  
طلاق العقل و فضلا عن العلم والعطاء يصيان عن اللغو ويغلف بذكر اوصافه  
مثلا قوله و الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرقيم الرقيم الذي يعلم  
السر ما يعلم العلانية بالغلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا  
والاشي منه ان شاء القاضي وفي فرانه المقتضى الاختيار في صفة التغليب الى القضاة  
يزيدون فيه ماشاؤا وينقصون ماشاؤا وقيل لا يغلف على المعروف بالصلاء وقيل  
يغلف في الخطير من المال دون الحغير ويكثر من التكرار اي تكرار اليمين بائنة لا ياتى  
بالعطف لان اليمين واحدة وفي التنوير فلو طلق بائنة تعالى ونكل عن التغلف لا يقض



عليه بالتكول لان المقصود الحلف بانه وقد حصل ذكره الزيلق لا يخلط بزمان فالتخليف يوجب  
الجموع او يمكن بالتخليف في المسجد لان المقصود تعظيم المقسم به وهو حاصل بدونه ذلك وفي  
الجموع ٢٧ على القاف حيث يطفئ حضورها وهو مدفوع ولان ذلك زيادة على التقى ويكلف  
اليهود بانه الذي انزل التوراة على موسى عليه الصلوة والسلام والنزلة بانه الذي انزل  
الانجيل على عيسى عليه الصلوة والسلام لقوله عليه الصلوة والسلام لا يا صوريا الاعور انزل  
بانه الذي انزل التوراة على موسى حكم الزنا في كتابكم كذا فيخلط على كل واحد بذكره المنزل على  
نبية والمجوس بانه خلق النار هذا ذكره في الاصل ذكره في البحر وغيره ولو شئنا بانه وعن  
ابن حنيفة رحمه الله لا يستعمل احد الابانة خالصا وذكر الحنفية انه لا يستعمل غير اليهود والنزلة الا  
بانه وهو اختيار بعض مشايخنا ولا يخلفون في معابدهم اي بيوت عبادتهم لان القاف لا يخلط بها  
ممنوع عن ذلك وكذلك حكم كل مسلم وفي التثنية يكره للمسلم القول في البيعة والكنيسة وانما  
كرهه من حيث انه يجمع الشياطين لان حيث انه ليس له حق القول ثم المراد من الكراهة التحريمية  
لاننا ارادنا عند الاطلاق ذكره في البحر ويكلف المدي على الحاصل لا على السبب فحق البيعة  
والتحريم بانه ما ينبغي بيع قائم او خارج قائم في الحال ولا يخلف بانه ما بيعت وما لم يخل  
يكلف بانه ما بين يدي منكم الان ولا يخلف بانه ما طلقها وفي الغصب يكلف بانه ما يجب  
عليك رده وفي الوديعة ما لا الذي يدي في يدك وديعة ولا قبلك حق ولا يخلف ما غصب  
وما اودعني لانه هذه الاسباب قد تمتنع ثم ترتفع برفعها قاله والطلاق والتفريق الجدي  
والهبة فيكلف على الحاصل لا يخلف على السبب نحو بانه ما بيعت لانه لو طلف على السبب  
يتقرر المدي عليه وهذا لانه لو طلف على نفي السبب طابع ونحوه يكون كاذبا ولو لم يخلف  
يجب تسليم البيعة الذي زال ملكه بالاقالة لانه لو ادي الكف الطارى لم يقبل قوله واذا قل  
على الحاصل فقد اوفى المدي والمدي عليه صقلا لعلمنا ان المقصود المدي من دعوى البيعة  
ونحوه ثبوت الحكم ومع ان كان ايجاب صقلا طاعة او لم من ايجاب حق اهدى وانما الاثر  
هذا عند ما خلا لا يوجب فانه عنده يكلف على السبب في جميع ذلك الا عند تعويض  
المدي عليه بانه يقول انما القاف قد بيع الاناسه شيئا ثم يقبل في يخلف القاف على الحاصل  
وعنه انه ينظر القاف الى انكار المدي ان انكر السبب يكلف على السبب وان انكر الحكم يكلف على  
الحاصل وعليه اكثر القضاة قال في الاسلحة يفتن المدي في القاف ذكره في القاف واعلم

مطلوب

واعلم ان الخلاف مقيد بقيد بانه ان لا يكون في التخليف على الحاصل فربما يمدى واليه اشار  
بقوله فانما كان في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدي طلف على السبب الجماعا كدعوى النفقة  
بالجوار ونفقة المبتوتة والحكم لا يراعى بان كان شافعيًا في يكلف على السبب لان المدي عليه  
يكلف على الحاصل هو عدم حق النفقة وعدم وجوب نفقة المبتوتة بناء على اعتقاده  
لان عند الحنفية لا نفقة الا بشركة البقرة لا بالجوار ولا نفقة المبتوتة فاذا طلف بانه  
ما هو مستحق للنفقة او ما لها عليك النفقة يصدق في يمينه في معتقده فيفتن النظر في حق  
المدي قبيح بالمبتوتة لانه المطلقة بالرقبة تحقق النفقة عند الحنفية ايضا والقيده  
ان يكون السبب مما يرتفع طابعه اذواته وانما كان مما لا يرتفع يكلف على السبب اتفاقا  
واليه اشار بقوله وكذا يكلف على السبب في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدي العتق على مولاه  
فانكر يكلف بانه ما اعتقه فانه لا ضرورة الى الحلف على الحاصل لان السبب لا يمكن ارتفاعه  
فانه العبد المسلم اذا اعتق لا يسترق ولقاتل ان يقول نعم اذا اعتق لا يسترق لكن لا يجوز  
ان يعتق حال كونه فيسكر رقة بهذا الاعتبار بخلاف الكافر والامة مسلم كانت او كافرة  
حيث يكلف فيها على الحاصل لانه يتكرر الرق عليها بالردة والحق والتبى وعليه يقض  
العهد والحق والتبى فيرتفع السبب فيها ومن ورث شيئا فادعاه اذ لم يكن له يمين  
طلف على العلم لانه لا علم له بما صنع اكرث فلا يكلف على البنات وان شراه او وهب  
له فعلى البنات لوجود المطلق للغير اذ الشراء سبب لثبوت الملك وضعا وكذا الهبة  
ولو افتدى المنكر يمينه او صالحي عنها على شيء صحيح ولا يكلف بعده ان بعد ذلك من الغداو  
الصلح ابو الالة اسقط منه واقا الصقيع فلما روى عن عثمان رضي الله تعالى عنه انه  
ادى عليه اربعون درهما فاعطى شيئا فافتدى يمينه ولم يكلف وعنه وزيعة رضي الله  
تعالى عنه انه افتدى يمينه بمال ولانه لو طلف يقيم في القيل والقال فانه الناس بين مصدق  
ومكذب فاذا افتدى يمينه فقد صانع نفسه وهو حسن وقال عليه الصلوة والسلام  
زناوا واضحك باسموا لكم وذكر القدر الشهيد ان الاثر ازعم من البيعة القادرة  
واجب ذراعه ثابت بدليل فوان الحلف صادق وانما لا يكلف بعده لانه اسقط  
فصونه بافذه التبدل عنه ذكره في البحر

الحالف ولو افتلغا في قدر الثمن او الجميع بانه ادى الحنفي ثمنه واذا



البائع الكثر منه او اعترف البائع بقدر من البيع وادى المشتري الكثر منه او اختلفا قيمتهما  
في قدر الثمن والبيع معا حكم لمن برهن لان في الجانب الآخر مجرد الدعوى والبيعة اقوى منها  
وان برهننا فلم تثبت الزيادة وهو البائع في الاول والمشتري في الثاني لان البيعة ثمة لا  
وهو فالص عن المعارض وفي الصورة الاختلاف في قدر الثمن والبيع جميعا يعتبر بنية البائع  
في الثمن ونية المشتري في البيع نظر الى اثبات الزيادة وانما الاختلاف في وصف الثمن او في الجنس  
فالحكم فيه كذا كما في الهداية فلو اختلفا في جنس الثمن واقاما البيعة فالبيعة بيعة من لا انما  
على قوله وان عجزا عن اقامة الحجة في اي صورة طالت ما الصور المذكورة قبل لهما ان كان  
احد كما يدعي الاخر هو الا فسخنا البيع عليك فان لم يرض احدهما بدعوى الاخر في الفسخ  
اختلف الحكم كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان كان قبل القبض فهو قياس لان طلائعها  
منكروا ما بعده فاستحقاق فقط لان المشتري لا يدعي شيئا لانه البيع سالك لم يبق دعوى البائع  
في زيادة الثمن والبيعة ينكره فيكتفي بحلفه لكن عرفناه بالنقض وهو قوله عليه  
والسلام اذا اختلفا في الثمن والبيع والتمس - قائمة بعينها في الفسخ وادى بدعي بيمين  
المشتري في الصور الثلاثة هذا قول محمد اولا وابو يوسف اذ هو رواية عن ابي حنيفة  
وهو الصحيح لان المشتري اشدها انكارا لانه يطلب او لا بالثمن او لانه يتعجل فائدة التناول  
وهو الزام الثمن ولو بدعي بيمين البائع يتأخر المطالبة بتسليم البيع الى زمان استيفاء الثمن و  
هذا الوجه عين بدعي وفي الحقايق اي في بيع عين بعين والقرن وهو بيع دين بدعي فالتأخر  
مخير به اياتهما شأنا لا استوائهما ويكلف كل على نفي ما يدعيه الاخر ولا طاعة الحزم اثبات ما يدعي  
هو وفي الزيادة يكلف بغير الاثبات ان النفي تأكيد او الامح الاقتصار على النفي لان الايمان  
وضعت على ذلك ومن نكل كره دعوى صاحبه يعني اذا اتصل به القضاء اذ بدونه لا يوجب شيئا  
انما على اعتبار ان التناول بذل فظاهر وانما على اعتبار ان اقراره لانه اقرار فيه شبهة البذل فلا  
يكون موجبا بانفراده وان اختلفا في القام في البيع يطلب احدهما او يطلب منهما وقتد بالطلب لانه  
لا يفسخ بدونه في الصحيح كما في الخافه وقرره في الجواهر ولا يخالف لو اختلفا في الاجل سواء اختلفا  
في اصله او في وصفه فلا فارق في ذلك في او شرط الخيار سواء اختلفا في اصله او في فسخه او في  
بعض الثمن وطلب المشتري فيكون القول له مع يمينه ولا يخالف ايضا بعد هلال البيع وطلب الثمن  
ان هلك البيع ثم اختلفا في الثمن في القام عندهما وعند محمد والشافعي في القام ويغني

ويغني البيع وتلزم القيمة ان يغني البيع على قيمة المالك وعلى هذا اذا افرق البيع عن ملكه او تغير  
سائر حال لا يتقدر على رده بالعيب كما قلنا وكذا الخلاف لو تعذر الرد وهو قائم لان طلائعها يدعي عقدا  
ينكره الاخر ولهما ان التحالف بعد قبض البيع على خلاف القياس ورد الشرع في حال قيام التسليم  
ولا يخالف بعد هلاك بعضه الا ان يرى البائع بترك حصته المالك فيمضي القام الى اذا اشترى عبدا  
صفحة واحدة وقبضها ثم مات احد هما واختلفا في الثمن فقال المشتري اشترى بها بالف وقال البائع  
اشترى بها بالف درهم لم يمتدح القام عند ابي حنيفة الا ان يرى البائع ان يترك حصته المالك في  
يتم القام لان المالك قد فرغ من ان يلوذ مبيعا بترك حصته فصار فان البيع هو الحق وصدده  
فلم يبق الاختلاف بينهما الا في الثمن فيتم القام فيا تم نكل كره دعوى الاخر وفي رواية عنه باقذ عن  
المالك ما اقر به المشتري دون الزيادة وتحالفوا تراذ في الحق وعندهما يتم القام ويرد الباقي والقول  
للمشتري مع يمينه في حصته المالك عند ابو يوسف لانه هو المنكر وتلزم قيمة اي المالك عند محمد وقال  
ابو يوسف يتم القام في الثاني ويغني العقد فيه ولا يتم القام في المالك والقول في ثمنه للمشتري  
وقال محمد يتم القام عليهما ويغني العقد فيهما ويرد الباقي وقيمة المالك هذا اعلم ترجيح علمه الخالي  
على ان الاستثناء ينصرف الى التحالف وقال شيخنا بل ينصرف الى بيع المشتري والمعين لا يتم القام  
عنده ويلوذ القول قول المشتري مع يمينه الا ان يأخذ البائع الباقي ولا يأخذ شيئا اخر في لا يكلف  
المشتري لانه انما يكلف اذا كان منكر ما يدعيه البائع فاذا اخذ البائع الباقي صلى عن جميع ما ادعاه  
على المشتري فلا حاجة الى حلفه ويرد عليه ان الاخذ معلق بعشية البائع ولو حال اخذ الباقي بواقي  
القبض لكان مطلقا بعشيتيها ويعتبر قيمتهما في الانقضاء بوج القبض وانما اختلفا في قيمة المالك فيه  
ان في وج القبض فالقول للبائع مع يمينه وانما اقام البيعة قبل بيعة وان برهننا فبرهنا اي  
البائع او لا يقال المشتري يدعي زيادة في قيمة القام فوجب انما تقبل بيعة لان نقول ما وقع  
فيه الاختلاف قصد اقيمة المالك والاختلاف في قيمة القام فخر في وان اختلفا في المتعاقبات  
في قدر الثمن بعد اقرار البيع كما اذا لم يكن لهما بيعة وعاد البيع ان لم يقبض البائع البيع وان قبضه  
فلا يخالف عندهما فلا فارق لانه يرى النقص معلولا بعد القبض ايضا وهما قالا ينبغي ان لا يخالف  
مطلقا لانه انما اثبت في البيع المطلق بالسنة والاقالة فمضى في وقتها الا انه قبل القبض على وقت  
القياس فوجب القياس عليه كما قسنا الاجارة على البيع قبل القبض والدارث على العاقدة  
القيمة على العبد فيما اذا استهلك في يد البائع غير المشتري ولو اختلفا في قدر رأس المال بعد



اقالة- التمس فقال رب التمس رأس المال عشرة ولحال السلم اليه فتمس لم يتي الق فالقول للمسلم  
اليه فيه انه صلف لان الاقالة في باب التمس ليس ببيع بل هو ابطال من كل وجه فانه رب التمس لا يملك  
المسلم فيه الاقالة بل يقطع فلم يكن فيها معنى البيع حتى يتي القان فاعتبر فيه حقيقة الدعوى والمسلم اليه  
هو النكر حقيقة فكان القول له ولا يعود التمس لان الاقالة في باب التمس لا يحتمل التقضي لانه اسقاط  
فلا يعود خلاف البيع فانه ينفي الاقالة بعد التحالف ويعود البيع اذا اختلفا في قدر المثل  
بعد الاقالة ولو اختلفا في الآثر والمستأجر في قدر الآلة او المنفعة او فيها قبل استيفاء المنفعة  
تحالفا وراذا اى فني العقد لان التحالف في البيع قبل القبض على وفق القياس والابارة قبل  
الاستيفاء بنظيره وبدى بيمين المتأجر ان اختلفا في الآلة لكونه منكرا وجوبها وبيمين  
الموثر لو اختلفا في المنفعة ولانها نكلا لزمه دعوى الآثر وانها برهن قبل وان برهن في  
المتأجر في المنفعة ووجه الموثر في الآلة وبعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول للمتأجر  
وهذا عند ما ظاهر لان هلال المعقد عليه يمنع التحالف عندها وكذا على اصل محمد لان الهلال كانا  
يمنع عنده في البيع كما ان له قيمة يقوم مقامه فيتحالفان عليها ووجه التحالف ههنا وفي العقد  
فلا قيمة لان المنافع لا تنفق بنفسها بل بالعقد وتبين انه لا عقد واذا امتنع فالقول للمتأجر  
مع يمينه لانه هو المستحق عليه ولو كانا اختلفا فيما بعد استيفاء البعض اى بعد المعقد عليه  
يتحالفان وتنفي الابارة فيما بقي لان تنقذ ساعة ف ساعة فكانما تنقذ بعقد وتختلف  
ففيما بقي يتحالفان لا فيما مضى والقول للمتأجر فيما مضى لانه المنكر وان اختلفا في الموثر والى  
في قدر بدل الكتابة لا يتحالفان والقول للمعبد مع يمينه وهذا عنده وقال لا يتحالفان  
الكتابة كالباعين بغير قبول الغني وله ان التحالف في المعاوضات اللازمة وبدل الكتابة غير لازما  
الحاتب مطلقا فلم يكن في معنى البيع ولان فائدة النكول ليقض عليه والحاتب لا يقض عليه وان اقام  
احد هابيته قبلت وان اقاما في حصة الموثر او اثباتا الزيادة وان اختلف الزوجان سواء كانا  
مسلمين او الزوج مسلم والزوج ذمية رتين او مملوكين او مكاتبين ذكره في البدائع كبيره او  
صغيرين اذا كانا الصغيرين بجمع وسواء كان البيت ملكا لهما او لاحد هابيته كما في خزانة الأكل  
وسواء كانا اختلفا فيها حال بقاء النكاح او بعد الفراق كما في الكافه وانما اذا كانا احدهما او  
الآخر مملوكا فسيان في متاع البيت ولا يمين لاحد هابيه فالقول لهما فيما يصلح لهما من بينهما والقول  
له فيما يصلح لهما بيمينه لانه الظاهر شاهد له فكان في يده ملكا قالوا وما يصلح لهما الخ والدفع

والدفع والاساورة وضوا يتم النساء والحمل والخلال ونحوها فالقول لهما في الجميع وما يصلح  
للهامة والقبول والقلنوة والطيلان والسلام والمنفعة والكتب والغرس والدفع  
اكد فالقول في ذلك مع يمينه اذا كانا يتبع ما يصلح له لا يقبل قوله لتعارف الظاهرين  
كذا اذا كانا الزوج يتبع ما يصلح لهما فالقول لهما كما ذكرنا وفي الحانية لو اختلفا في متاع البيت واقاما  
البيت يقضي للزوج والقول له فيما يصلح لهما بالغرس والامتعة والادان والرقق والمنزل و  
العقار والمواشي والتعود كما في الكافه لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعوى لصاحب  
اليدين بخلاف ما تحتق ببالته يعارضه ظاهر اقوى منه والبيت للزوج اذا ان يكون لهما بيته عزاه  
في الخزانة الى الاما ولو اقاما بيته يقضي ببيتهما لانها فارجية ذكره في الحانية ولا فرق بينهما اذا كانا  
الاختلاف حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفراق كما ذكرنا وبعد موت احد هابيه اى الزوجين  
القول في الحمل للمتي بيمينه عندها صيغة ان اختلف وارث الميت مع الحي لان اليد للحي دون الميت  
وقد يكونا زوجين للاختلاف اذا اطلقها في الحرف ومات الزوج بعد القضاء فانه المثل  
لوارث الزوج لانها صارت افضية لم يبق لها يد فكان هذا بمنزلة ما لو مات الزوج قبل الطلاق ذكره  
في الحانية وفي البحر نقل عن الخزانة لو مات الزوج فقالت الورثة قد طلقا فله في صوته لثلاث بيته قوا  
في حق الامتعة والقول لهما بيمينه بانها تعلم انه طلقها وان علم انه طلقها لثلاث في حصة او في حصة  
وقد مات بعد انقضاء عدة تما فاما كان من متاع الرجال والنساء فمورثة الزوج وان مات في عدة  
المرأة فهو للمرأة كانه لم يطلق وفي التراج ولو للرجل اربع نسوة فان كنه في بيت واحد فمات البيت  
بيد النسوة ارباعا وان كنه في بيوت مختلفة فمات كل بيت بيمينه بيته بعد المرأة التي تسكنه  
لو ان رجلا طلق امرأته في حال صوته ثلاثا او بائنا ثم اختلفا فلا طلاق للمرأة في ذلك وكذا اذا مات الزوج  
فذلك كله لمورثة الزوج ولو طلقها طلاقا بائنا او ثلاثا في مرضه ثم مات بعد انقضاء العدة فلا طلاق  
لها في المثل كما ذكرنا ان المثل للزوج في الطلاق فاذا مات الزوج بعد الطلاق كان لوارثه وانما  
قبل انقضاء العدة فالمثل للمرأة لان الحق ثابت لهما مادامت في العدة طاميرات وصار طان الزوج  
ملك وبقيت ههنا فكان لما في قول ابي حنيفة وانما غير المثل فهو على الاختلاف ولو اختلف الموثر و  
المتأجر في متاع البيت فالقول للمتأجر بيمينه وليس للموثر الا ما عليه من ثياب بدنه واذا اختلف  
اسطوخ وعطار في آلات الاساكفة وآلات العطارين وههنا في ايديهما قضى لهما بينهما نصفين ولا  
ينظر اليهما ما يصلح لكل واحد منهما وعند ابي يوسف كذلك ان للزوج مع يمينه او لورثة في الزائد على جهاز

العدة

العدة



الموت  
الميت

شكلا وفيها لورثتها لانه ما تاتي بالحياء عادة ولها ان الظاهر ان هذا هو او لا من ظاهره ان  
ولا يعارض في البناء من جهتها في دفع الزوجه والحيوة والموت سواء لقيام الورثة مقام المورث و  
عند فتح المثل في الحالين للقول او لورثة لان الورثة خلفاء الميت فلا يتغير الحكم فيما يصلح  
لها بالموت كما لا يتغير فيما يصلح لامدها والطلاق والموت سواء في هذا وكذلك ما يصلح له  
ما يصلح لها فلما وان كان احداهما مملوكا فالكل للحيوة والحيوة للميت منها هكذا في علة الكتب  
وفي راجع الجامع الصغير الرضوي انه سمي وفي رواية في روضة الجنات في راجع الموت لان  
يد الخ اقول ولا يد للميت فقلت يد الحي عن المعارض اطلق المملوك فانظم المأذون والمكان  
لان لها يد معتبرة في جعلها كالحية وهذا عندنا في التفسير رجل معروف بالقر والى كونه صار  
بيده غلاما وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار  
فمولى معروف باليسار وكذلك كذا في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذي في عنقه في  
لما ادعاه صاحب المنزل قال رجلا في سفينة بها دقيقت فادعى على كل واحد السفينة وما فيها  
واحدهما يعرف ببيع الدقيق والآخر يعرف بانه ملاح فالدقيق للذي يعرف ببيع السفينة والتفينة  
لكن يعرف انه ملاح على الظاهر وفي نوادر ابن سماعة عماد بن يوسف دخل رجل في منزل  
الدافل انه ينادي ببيع الذهب او الفضة او المتاع ومعنى من ذلك فادعياه فمولى  
يعرف ببيع ولا يصدق ربه المنزل وان لم يكن كذلك فالقول قول ربه المنزل وفي نوادر  
بن رستم عن محمد بن رجل في دار من دار اناس على عنقه متاع راها وهو معروف ببيع مثله  
من المتاع فقال صاحب ذلك المتاع متاعى والحامل يدعيه فمولى يعرف به وان اخرج  
يعرف به فمولى صاحب الدار سفينة فيها راكب واخرى مراكب واخرى مراكب واخرى مراكب  
يدعونها في بيت المراكب والى المراكب اثلاثا وليس للمأذون رجل يتعد قطار من الدار  
ورجل راكب بعير منها فادعياه كلها فينظر ان كان على الحبل حمل المراكب ومتاعه فظن  
المراكب والقائد اجيره وان لم يكن على الاصل شيء فله المراكب البعير الذي عليه وما بقى فهو  
للقائد اما لو كان يتعد شاة مع فيكون له تلك الشاة وهذا في نوادر راجع كذا في من الغنم  
قال ذواليد هذا الشيء او دعيه عنده فلان الغنم  
او اعارنيه او اؤتيه او رهنه او غصبته منه وبرهنه على ذلك اندفعت قصودته الذي

المدى لان يد هذا ليست بيد قصودته هذا عند الامام وقال ابو يوسف فيمن عرف بالحيوان  
تندفع القصود لا فقال ان يدفع ما في يده المما غيب عن البلد ويقول اودعته عندي كخفة  
الشهود كمالا يملك واحد الدعوى علم ان الما ذواليد رجلا صالحا تندفع القصود كما قال الامام  
وقال ابن شبرمة لا تندفع القصود مطلقا وقال ابراهيم تندفع بلاينة وهما قول فاسد  
هو الحق وهو ان لا تندفع القصود على ما سياتي من قولها بالحيولة او لا وانما تندفع اذا عرف الشهود  
ذلك الرتل باسمه ونسبه لانه القصود تنقبت على ذى اليد بظاهريه فلا تندفع الا بالحوالة  
على رجل يملك ابتداء والكوفة بالوجه لا يكون معروف حتى ان من علف لا يعرف وهو يعرف بوجه  
دونا اسم ونسبه لا يثبت فصار هذا بمنزلة قول الشهود لا نعرف اصلا ولذلك سميت المسئلة  
في كتاب الدعوى وبه ان يقول ابراهيم يوسف يوفد واقتاره في الحمار وانما قال الشهود  
اودعته من لا نعرف لا تندفع بخلاف قولهم نعرف بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع عند الامام  
فلا فالحق كما ذكرنا ولو قال شريفة لا تندفع القصود لانه اقر في هذه الصورة بيد القصود  
فلا يقطع كذا لا تندفع لو قال الذي سرقة او غصبته مني لانه انما صار فمولى الدعوى  
عليه لا بيده بخلاف دعوى المطلق فانه قسم فيه باعتبار بيده وان برهن ذواليد على ايداع الغنم  
وكذا لا تندفع لو قال سرقة من عندهما مطلقا في حقهم والقسم قولها في من الغنم ولو قال الذي  
ابتعته من زيد وقال ذواليد اودعته من زيد اندفعت قصودته الذي بلائجه لانها توافق مع  
اصل الملك فيه لغرضه فيكون وصولها الى يد ذى الحق مما له فلا يكون بيده يد قصودته الا اذا  
برهن الذي ان زيدا وكله بقبضه لانه ثبت بيته كونه اصدق باسمها  
**فصل في** لا يعتبر بيته ذى اليد في الملك والبيته الخارجيه في الملك المطلق اقول  
من بيته ذى اليد فلا فالحق فانه عند بيته ذى اليد او لانه ان بيته ذى اليد يتقوى  
باليد والى او لا بالتقوى كما في التنازع ولنا ان الخارجيه هو الذى والبيته بيته الذى  
بالحديث وان بيته الخارجيه يثبت الملك من كل وجه وبيته ذى اليد يثبت من وجه لان الملك  
ثابت لمن دونه باليد والبيته في كل بكزة الاثبات بخلاف التنازع لان اليد لا يدل عليه فملك  
الترجيح بها وعند ابو يوسف ان وقت احداهما فاعتبر بيته صاحب الوقت فلا فالحق  
ان الخارجيه على ما يدان كما اذا ادعى التنازع ان الشيء الذى في ثاقل كلة وانكر ذواليد  
فبرهنه فانه ان بذلك الشيء لهما نصفه عندنا وعندنا فنى في احد قوليه تمارت البيته



وفي حديث يميم بن طرفة بن رجليه افتحا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة وقال كل واحد منها  
البينة ففعل بها بينهما نصفين وحديث القرع كما عند الشافعي في قوله الا فر كان في الابد او ثم  
سبح ولا انطلق للشهادة في حق كل واحد منهما لم يحتمل الوجود بان يعتمد احدهما سبب الملك  
والآخر البينة في الشهادة فان يجب العمل بهما ما لم يكن بالتشريف اذا لم يحتمل بقبوله وانما ينصف  
لاستوائهما في سبب الاستحقاق ولو برهننا على نكاح اراءة سقطا لتعد راجع لان المحل  
لا يقبل الاشتراك واذا اتمتا ترا في حق القاضي حيث لا فرق في القنية واذا اتمتا ترا وكان قبل  
القول فلا شيء على كل واحد منهما كذا في مينة المنيح وهذا اذا كان المدعيان حيتين والمرأة في  
اقبال برهننا عليه بعد موتها ولم يورثها او ارثا واستوى تاريخهما فانه يقضي بالنكاح بينهما  
على كل واحد منهما نصف المهر ورثان ميراث زوج واحد فانه يولد بثبت النسب بينهما  
ورث من كل واحد منهما اربع كامل وبما يرثان الابن ميراث اب واحد كذا في الخلاصة وهي اراءة  
من صدقة لان النكاح مما يحكم به بتصادف الزوجين اذا لم يكن تلك المرأة في يد من كذبت ولم يكن  
من كذبت بها واذا اذ اذ كانت في يد الآخر او دخل بها فلا اعتبار بالتصديق لانه دليل على سبق عقده  
فان ارثا في المدعيان لهما ما فات سابق الحق بهما من الآخر ولا يعتبر ما ذكر من كونها في يد اود فل  
بهما مع التاريخ لكونه حريا وهو يفوق الدلالة ولو ارثا في احداهما فقط فانهما لم يقرتا له وهو موقوف  
في الخلاصة كما لو ارثا في احداهما وللأخر يد فانهما لذي اليد كما في النزائية وان اقرت امرأة لاحد ما قبل  
البرهان فهي له فان برهن الآخر بعد ذلك ففقط له ببرهانه لان البينة اقوى من الاقرار وان برهن  
احدهما على النكاح ففقط له فقط القاضي له ببرهانه بنكاحهما ثم برهن الآخر لا يقبل برهانه ولا يقبل الا ان  
اثبت سبقه في يقضي لانه البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدونه وكذا لا يقبل برهانه  
خارج على ذي يد نظام ظاهر الا ان اثبت سبقه اي اذا كانت امرأة في يد رجل ونظام ظاهر واذي  
الآخر انما زوجتها واقام البينة لم يقض له الا ان اثبت ان نظام سبق وان برهننا الى خارجا على  
شرايين آخر من ذي يد ففقط نصف بنصف ثمة ان شاء او تركه فيرطل واحد منهما ان شاء اذ  
النصف بنصف الثمن وان شاء تركه لانه القاضي يقضي به بينهما نصفين لاستوائهما في السبب  
كفصولتين باع كل منهما من رجلية واما بالبيع فانه طامنا يتخير لانه يتخير عليه شرط عقده  
فلعل رغبته في ملكه العقل وترك احداهما بعد ما قضي لهما لا يافد الا فر طم لانه صار يقضيا عليه  
بالتسوية فان نفي البيع فيه لظهور استحقاق بالبينة لولا بينة صاحبه وانما قال بعد ما قضي لانه قبل  
له اذ اجمع لا يدي العقل ولم يفي سببه والعود الى النصف للمزاج ولم يوجد ونظير تسليم احد

باب

احد الشفعين قبل القضاء ونظير الاول تسليم بعد القضاء فان كان لاحدهما يد ولم يورثا او  
تاريخ فمواو لا تكون من قبض فيقبل على سبق لرائد ولانها استويا في الالبات ولا ينتقض اليه  
الثانية بالتدوان ارفا فالتاريخ او لا لانه اثبت الرأ في زمان لا ينافي فيه احد فانه دفع الار  
به فان كان البائع قبض الثمن منه رده اليه ذكره في التاريخ وان كان لاحدهما يد ولما تاريخ قد  
اليه او لا ولذا وقت ان وقت احداهما فقط ولا يد لهما البينة ملكه في ذلك الوقت والتمس الا فر ان يكون  
قبلا اذ بعده فلا يقضي بالتدوان الرأ الحق من جهة وصدقة مع قبض المدعي لو برهن خارجا على  
ذو يد احداهما على الرأ منه والآخر على الهبة منه كان الرأ اود الهبة والصدقة لان الرأ اقوى  
لكونه معاوضة من الجانبين ولانه ثبت الملك بنفسه والملك في الهبة يتوقف على القبض هذا اذا لم يورثا  
فلو ارثا واتحد الملك فالسبق تاريخهما الحق بخلاف ما اذا اختلف الملك فانهما سواء في صورة  
التاريخ وعدمه لان طامنا فصح على الآخر ملكه في البات ملكه وبما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لهما  
البات السبب وفيه تقدم الاقوى ولو اتخمت احداهما فقط فالمرتبة او لا ذكره في المحيط  
والهبة والصدقة فيما لا يحتمل القيمة سواء وكذا المهر والشرأ سواء عند ابي يوسف في لو ادى  
رأ العبد من ذي اليه وادعت اراءة ان ذا اليد تزوجها عليه فهو سواء فيقضي به بينهما لاستوائهما  
في القوة فانه كل واحد منهما معاوضة تثبت الملك بنفسه وقال محبة الرأ او لا ولما على الرأ  
القيمة لانه ان كان العمل باليستين يتقدم الرأ اذا تزوج على عير مملوك للغير فيجب قيمة  
عند تغذ تسليم واذا با استوائهما انما بينهما فيكون للمرأة نصفها ونصف قيمتها على الزوج  
الاستحقاق نصف المتي والمشتري نصفها ويرجع بنصف الثمن ان كان اذ تمامه ولا في البيع  
لتفرق الصفقة عليه وفي التنوير هذا اذا لم يورثا او ارثا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ  
احدهما كان الحق من الآخر وبرهانه في البرهان بالبنية وقية بالبرهان لانه لو اجمع نظام و  
هبة او رهن او صدقة فالنظام او لا ذكره في العمادية والرهن مع القبض او لا من الهبة بلا عود  
مع ان القبض يعني لو ادى احداهما رهنها مقبوضا والآخر هبة وقبضا وبرهننا فالرهن او لا  
وهذا استحقاق والقياس ان الهبة او لا لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت ووجه الاستحقاق  
ان القبض في حكم الرهن مضبوط وحكم الهبة غير مضبوط وعقد القمار اقوى هذا اذا كانت الهبة  
بلاعوض كما سد عليه انما فان كانت بالعوض فهو اقوى من الرهن لانها باع انتهاء والبيع او لا  
من الرهن لانه عقد ضمان يثبت الملك بصورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الملك معى لا صورة



فكذا العقد بشرط العوض وهذا اذا كانت العينة في يد ثالث اذ لو كانت في ايديهما يقضي بينهما  
نصفية الا ان يورثا وتاريخ احدى السبق فيقضي له وان برهن خارج على ملك مورث او  
شراء مورث من واحد غير ذي اليد والتقييد بدفع صورة التكرار من ذكر دعوى  
ساذي اليد لا لافرام لانه حكم واحد فالتاريخ او لانه ثبت انه اقول المالكين فلا يتلق  
الملك الا من جهة ولم يتلق الا من جهة وان برهن احدى السبق على الشراء من زيد وبرهن الآخر عليه  
اي الشراء من بكر وانفق تاريخهما فيما سواه فيكون بينهما تاريخ طرأ واحد منهما كما ذكر من قبل  
وكذا لو وقت احدى فقط لانه توقيت احدى لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون  
الآخر اقدم بخلاف ما اذا كان البائع واحد لانها اتفقا على ان لا يتلقى الا من جهة فاذا  
ثبت احدى تاريخي حكم به في تثبت ان تقدمه شراء غيره ولو برهن خارج على الشراء من  
شخص وآخر على الهبة والقبض من غيره وآخر على الارث من ابيه وآخر على الصدقة والقبض  
من رابع قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارج على ملك مورث وذو اليد على ملك اقدم عليه  
فما اولى وهذا عندنا خلافا لما في رواية لانه البيتين قائمتان على مطلق الملك ولم  
يتعرضا بجهة الملك وكان التقدم والتأخر سواء ولما انا البيتين مع التاريخ متضمنين  
معنى الدفع فانه الملك اذا ثبت لشخص في وقت فثبته لغيره بعده لا يكون الا بالتعلق  
من جهة وبينة ذي اليد على الدفع مقبولة وانما قية سبق تاريخ ذي اليد لانه لو لم يكن  
لها تاريخ او استوى تاريخها او ارتفت احدى فقط كان التاريخ اولى وكذا لو كانت  
في ايديهما قائمتا تقدم الموقية على غيرها بخلاف ما اذا كانت في يد ثالث قائمتا سواء عنده  
وعند الثاني تقدم وعند الثالث المطلقة على ما سبكه المصنف رحمه وكذا الخلاف بينهما  
وبين محمد لو كانت اليد لهما ولو برهن خارج وذو يد على ملك مطلق ووقت احدى  
فقط فالخارج اولى وعند ابو يوسف ذوالوقت اولى ولو كان المدي في ايديهما او في يد  
ثالث والمثله بحالهما فيما سواه عنده وعند ابو يوسف الذي وقت اولى وعند محمد الذي  
اطلق اولى وان برهن خارج وذو يد على التنازع فذو اليد اولى لان البيتين قائمتان على ما لا  
يدل عليه اليد فاستويا وترجت بينة ذي اليد باليد فيقضي له وهذا هو القوي ودليله  
من السنة ما برره في الله تعالى عند ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام البيتين انما كانت  
نجت واقام الذي في يديه البيتين انما ناقة نجتها فقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم الذي في يده وهذا حديث مشهور فصارت مسئلة التنازع مخصوصة كذا في الحديث كما في هذا  
اذا لم يدع الخارج الفعل على ذي اليد فالغصب الاجارة والحارية وان ادعى يكون بينه والخارج  
اولى وان ادعى ذو اليد التنازع لانه بينه الخارج في هذه الصورة اكثر البينات لانما ثبت الفعل  
على ذي اليد وكذا لو برهن كل من الخارج وذو اليد على تعلق الملك من آخر على التنازع عنده ولو  
برهن احدى سواء كان هو الخارج او ذا اليد على الملك المطلق والآخر على التنازع فهو اولى سواء  
كان خارجا او ذا يد كما ذكرنا لانه ثبت اولية سبب الملك وبعده لا يملك غيره الا بالتعلق  
من جهة وكذا لو كانا خارجين ولو قضى بالتنازع لذو اليد لم برهن ثالث على التنازع قضى له الا ان  
يعيد ذي اليد برهانه لانه الثالث لم يعر مقضيا عليه بالقضاء للاول فاسعت له الدعوى كما برهن  
المقضي عليه بالملك المطلق على التنازع يقبل وينقض القضاء وكل سبب لا يتكرر فهو كمثل التنازع  
لكونه في معناه لانه دعوى اولية الملك كنسب ثياب لا تنسج الا مرة فالثياب القطيعة وغزل  
القطن وكلب الثوب واخذ الحبيبة والمرعى وجزء الصوف فكذا اقام احدى بينة على الملك  
فقال الآخر نسج هذا الثوب في ملكي وكان المصنف من غزل الكتان او القطن او قال طلب هذا  
الثوب فطلبه فتم بينة لانه يكون في حكم التنازع وانما قلنا في ملكه لانه لو لم يقله وقال نسج عندي  
كان الخارج اولى لانه الانسان قد ينسج غزل غيره وما يتكرر ان السبب الذي يتكرر بمنزلة الملك  
المطلق تقدم بينة الخارج لانه لا يكون كالتنازع كنسج الخرافة اذا بل سعص ويغزل مرة اخرى  
لم ينسج وكالبناء والغرس وزراعة البر والجوب وما اشغل رجع فيها لاهل الخبرة  
فانه اشغل عليهم لاهل الخبرة جعل كالمطلق فيقضي به للخارج لانه القضاء ببينة هو الاصل  
في الخارج لو اقام احدى بينة ان هذا ارضي وتخلد وغرس هذا النخل فيها واقام ذو اليد كذا لدفع  
بما للخارج لانه اصل المنازعة في ملك الارض والنخل تابع لها في يد فليس في الارض بلا ذكر وان  
برهن خارج على مطلق وذو يد على الشراء منه اي الخارج فهو اولى وذو اليد اولى لان بينة يثبت  
ان الملك انتقل اليه من الخارج فالتنازع بينهما وان برهن كل منهما من المدعيين على الشراء من صاحب  
ولان تاريخ سعيهما تراى سقط البرهانان مطلقا سواء شهدوا بالقبض او لم يشهدوا  
وزك المال المدي في يد ذي اليد لا على وجه القضاء وهذا عندنا وعند محمد يقضي للخارج  
انما عنده المذكر الشهود القبول البيتين يقضي بجواز الشراء ويحل القبض الموجود  
لا في العقدين فيقضي به لذو اليد ويجعل كذا اليد بائنه وسلم ثم الخارج بائنه وسلم وان لم يذكر



هذا هو الحق في العار من ربه في الدنيا والآخرة  
عند حلفه وانه يصدق ما قاله من ان الحق لا يترك  
في حلفه ولا يترك في العار من ربه في الدنيا والآخرة  
فمن اقبل على حلفه في الدنيا والآخرة

التبضا قضي له الخارج ويجعل كالتباعد وسلم لم ذو البد بانه واسلم ويؤثر بالتبليغ كذا في الحقائق  
علم وفق ما في المحسوس ولها ان الاقتراح على الشراء او ارضه بالملك للبايع فصلا كائنا  
قامتا على الاقرار به وفيه التنازل بالاجماع كذا هو بينا وان التنازل قبضا قضي لذى اليد اتفاقا  
وان كان وقت ذى اليد اسبق قضي للخارج في الوجوه ولا ترجيح بكثرة الشهود ولا بزيادة  
عدد التهم لانه التزجيم عندنا بقوة الدليل لا بكثرة والمعتبر في الشاهد اصل العدالة وهي  
ليست بدات صد فلا يقع التزجيم بما في لواقا احد المدعيين شاهدين والآخر اربعة  
فما سواد وعند الاقرار يقي لاكثرهما عمدا وعند مالك يقي باعدل البيتين وان  
ادى احد فارحين نصف دار في رجل وادى الاخر كلها فالربع للاول عند ابي حنيفة بطريق  
المنازعة وعندهما للاول الثلث بطريق العول والمضاربة والبايع للآخر اعتبر ابو حنيفة  
في هذه طريق المنازعة وهو ان النصف سالم كدعى الكل بلا منازعة بقى النصف الآخر  
فيه منازعة على السواء فينصف فلصاحب الكل الثلثة اربعة ولصاحب النصف الربع  
وبما اعتبر طريق العول والمضاربة وانما سقى بهذا لان في المسئلة كلا ونصفا كالمسئلة  
من اثنين وتقول الثلثة ولصاحب الكل سمانا ولصاحب النصف ستم هذا هو العول  
وانما المضاربة فانه كل واحد يوجب بعد رصة فصاحب الكل له ثلثان من الثلثة فيجب  
الثلثين في الدار وصاحب النصف له الثلث من الثلثة فيجب الثلث في الدار فيحصل له ثلث  
الدار لانه ضرب الكور بطريق الاضافة فاذا ضرب الثلث في الثلثة حصل ثلث الثلثة وهو ثلثان  
وان كانت الدار في يدها فكلها كدعى الكل نصف بقضاء ونصفه بلا قضاء لانه دعوى  
مدى النصف ينصرف الى ما في يده لتكون يده يد الحق لانه حمل امور المسلمين على القصة  
واجب فمدى النصف لا يدعى شيئا في يد صاحب الجميع فسلم النصف كدعى الجميع بلا منازعة  
فبقى ما في يده لا على وجه القضاء اذ لا قضاء بدونه الدعوى واجتمع بينه الى ربع وذو اليد  
فيما في يد صاحب النصف فيقعد بينة ولو كانت في يد ثلثة فادى احدى كلها واخر ثلثها  
او نصفها وبرهنوا في مقود عنه بطريق المنازعة وعندهما بالعول وان برهن  
فارجان على نتائج دابة وارضاق قضي له وافق ستم تاريخه لانه علامة الصدق ظهرت  
فيمد وافق تاريخه ستم فترجحت بينة بذلك وفي الاخرى ظهرت علامة الكذب فيجب ردها  
ولا فرق في ذلك بين ان يكون الدابة في ايديها او في يد احد هما او في يد ثالث لانه المغة لا يختلف

لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في التنازل بلما تاريخ حيث يكلم بالذى اليد ان كانت في يد  
احدهما او لهما ان كانت في ايديهما او في يد ثالث ذكره في التبيين وان اشطل ستم تاريخه يعلم  
فلمما وان خالفهما اي سنة تاريخهما بطلما فيترك الدابة في يد من طانت في يده لانه ظهر كذب التزجيم  
والاصح انهما لا يبطل بل يقي بما بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان طانت في يدها  
يقي لذى اليد ذكره التزجيم وان برهن احد الى رجه على غضب شئ والآخر على وديعه لم يتوبا  
يعنى اذا كان عينا في يد رجل فاقام رجلا على البيعة احدهما بالغصب والآخر بالوديع استوت  
دعواهما يقي بما بينهما نصفان لانه الوديع تصير غصبا بالحدود يجب عليه الفسخ ولا  
يسقط بالرجوع الى التوافق بخلاف ما اذا خالف بالغسل من غير حدود وفي التزجيم الناس احرار  
الا في الشهادة والحدود والقصاص والقتل فلو ادعى على شخص مجهول الحال لا تعلم قرينة ولا عدلها  
اذ عبده فانكره وقال انكره الاصل فالقول له لانه متمسك بالاصل فالظاهر شاهد له والقول  
قول من يشهد له الظاهر وان ادعى عينا في يد آخر فميراثا وارثا فلو لا سبقهما عند ابي حنيفة  
وان اترقا تاريخا واحدا ولم يوترقا فمابينهما نصفان بالاتفاق وان اترقا احدهما دون الآخر  
فلا عبرة عنه بل يقي بينهما نصفين والحق في التنازل في الارث سواء اترقا معا او اترقا  
احدهما وجعل ما بينهما نصفين وان سبق تاريخ احدهما وان طانت المعية في يدها او ليداهما  
الحق التاريخ ايضا اترقا او اترقا في احدهما وجعل ما بينهما نصفين اذ طانت في ايديهما بتساويهما في  
اليد وجعلها في الخارج اذ طانت في يد احدهما وعند مالك لا يلحق التاريخ بل الحكم فيما طانت في ايديهما  
او في احدهما كالحكم فيما اذا طانت في يد الثالث

باب في ما اذا طانت في يد الثالث

باب في ما اذا طانت في يد الثالث  
لا يبي الثوب او لمن الاخذ بكلمة اي اذا تنازعا ولم يكن لهما بينة والراي  
اصح من الاخذ باليمين ومن السر في اصح من الرديف وصاحب الحمل او لمن علق كوزة عليها لانه  
الكثر ترقا والراي ان بلا سر في اوقية تجاسوا فيكون بينهما لاسواء لهما في التزجيم وكذا الحال في  
على البساط والتعلق به فيكون بينهما سواء فمابينهما نصفان لان الجلوس ليس سدا عليه ولهذا  
لا يصير غاصبا بالقبول وعلى البساط وبالركوب والقبول يصير غاصبا وكذا من سوط وطرفه مع  
اخر حيث يكون الثوب بينهما لان يد كل منهما ثابت فيه وان كان يد احدهما في الاكثر ولا فرق بين  
من ان التزجيم لا يكون بالاكثر وان طانت مع اقره به لا يكون الثوب بينهما لان الهدية  
ليست بثوب لانهما غير منسوب فلم يكن في يده شئ من الثوب فلا يراعى الاخر والى طالع هذه



عليه او اتصل به ببناء اتصال الترسع اتصال جدار بعد از كيث يتد اقل لبنات  
هذا الجدار في لبنات ذلك وانما سمي اتصال الترسع لانها انما يبنيان يحيطان مع جدارين او  
لجدار مرتفع وان كان الجدار من خشب فالترسع ان يكون ساج احداهما وكبا في الآخر وانما  
اذا انقب وادخل فلا يكون مرتعا فلاخبرة به ولا باتصال ملازمة من غير ترسع لدوام الكد اقل  
فلا بد ان علم انهما بينا معا لا كونه عليه برادى جمع الهردية وهى فثبات توضع على الجذوع  
ويعلق عليه التراب فانما غير معتبره وكذا البوارى لانه لم يكن مستويا لاله وضعا اذا كان لاله  
يبنى لها بل سقف وهو لا يمكن علم الهردى والبوارى بل الجارح فيه سواء حتى لو تنازعا  
في ماله ولا يدعى عليه برادى وليس للآخر عليه شئ فهو بينهما اذا لا يختص به صاحب الهردى ولا  
فتاوى ما ضيف ان كان لاهد على جذوع واحد وللآخر برادى او بوارى او لم يكن له عليه شئ  
فمولى صاحب الجذوع وان كان لاهد لكل على ثلثة جذوع فينبغي بالاكثرتها وان كان  
لاحد على ثلثة وللآخر اقل فمولى صاحب الثلثة وللآخر موضع فثبته ولو لاهد على جذوع  
للآخر اتصال فلهذا الاتصال وللآخر حق الموضع وقيل لذى الجذوع وذو بيت من دار كذا  
بيوت منها في حق سائرهما فيكون التام بينهما نصفين لاستوائهما في استحقاقها وهو احول  
فيها والتوفى وكسر الخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظر الطريق بخلاف  
الشراب اذا تنازعا فيه فانه يتقدر بالارض فيقسم بينهما بقدر اراضيها ولو اديا الى ارض  
ارضها كل اثنان في يد اى ان لكل منهما يد فيها وبرهن على ذلك قضيه بيدها لانه اليد فيها غير  
مشاهدة لتعدد ارضها والبيته تثبت ما غاب عن علم القاطن فانه برهن احدى اوطان  
لبن فيها او بنى او هو قضيه بيده لوجود الترفق والاستعمال فيها لان التملك من هذه الاشياء  
دليل على انها في يده في يده صبيته يعبر عن نفسه ان يتكلم ويعلم ما يقول قال انا - وانكر  
ذو اليد فالقول له اى القبى لانه اذا كان يعبر عن نفسه فلا يقبل دعوى احد عليه ان عبده  
عند النكاره الا بيمينته كالبالغ وان قال انا عبده لفلان وهو غير ذى اليد فهو عبده لذى  
اليد اى قضيه به لانه لا يد له حيث اقر - علم نفسه بالرق فكان ملكا له في يده كالتام  
لا يقال الاقرار بالرق فر فانه الواجب ان لا يعبر عن حق القبى لانا نقول ان الرق لم  
يثبت بقوله بل بد دعوى ذى اليد لعدم العارضه كد دعوى الحرية لانه لما صار في يده الذى  
بقى كالقماش في يده فقبل اقراره عليه وكذا من لا يعبر عن نفسه فانه عبده في يده فلهذا

فلو ادعى الحرية عند كبره لا تقبل بلائيه فان اقامها تقبل وان كانت مناقضا لان التناقض في دعوى  
الحرية لا يمنع صحة الدعوى  
ولدت مبيعه لاقبل من نصف سنة - منذ بيعت فارعاها البايح فمواينه يثبت شبه منه وصارت  
ان ولده ليعول يفتقر ان العلوق كان في ملكه والظاهر بعد الزنا فيقبل دعوى مبيعه مستندا  
الى العلوق لان اثر النسب ففى فقد بطلان المراء ان العلوق ليس منه لم يظهر له انه  
منه وهو استحقاقه وانما يثبت من البايح اذا لم يصدر عنه فاذ زفوا وانما يثبت  
لان البيع اعتراف منه بانه عبده فيصير مناقضا في الدعوى قلنا ان بين النسب على الخفاء  
فيعفى عنه التناقض فيقبل دعوى اذا اتفق بالعلوق في ملكه بالولادة للاقل فانه كى لبيته  
العادل في اثبات النسب منه اذ الظاهر بعد الزنا وان النسب على الخفاء فانه غير رافى  
اسقاط اعتبار التناقض واذا صحت الدعوى واستندت الى وقت العلوق فيقبل ان يباي  
ان ولده ويغني البيع بعد جوارح بيع اى الولد ويرد الثمن لان سلامة الثمن مبنية على  
سلامة البيع بخلاف دعوى اب البايح لعدم انعقاد المعلق على ملكه اذ كان له تعلق التملك  
على ولده وقد زال ذلك بالبيع وان ادعاه المشتري دعوى انفس البايح او بعد ما ان لا  
يثبت نسب المشتري بل انما يثبت للبايح لان دعوى البايح دعوى استيلاء يكون اصل العلوق  
في ملكه ودعوى المشتري دعوى حر اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه والاول اقوى لانه اسبق  
لاستنادها الى وقت العلوق واقتصار دعوى الحر على الحال ولو ان المشتري لو ادعاه قبل دعوى  
النسب يثبت شبه منه كما هو المفعول مما طالع المصنف روى لوجود الجوز وهو المملوك ويثبت له  
اموثة الولد باقراره ثم لا يصح دعوى البايح بعده لان النسب لا يكتمل الا باطال ولله  
ينعتق الجمل على ان المشتري نكحها واستولد بها ثم اشترىها اذ يكتمل ان يكون المشتري مالكا لها  
قبل ذلك ويكون العلوق في ذلك نعم لو اشترط في المسئلة ان البايح اشترى الجارية وباعها  
بعد سنين سقط هذا الاحتمال فان قيل لا يثبت اتصال العلوق بملكه كما ذكرنا الاصل قلنا  
الآن خصوص الحق وتبين ان لايه في صورة المسئلة من قيد زائد على ما مر في الخلاصة  
وكذا يثبت النسب من البايح لو ادعاه البايح بعد موت الاله وقد ولدت لاقبل من ستة  
الشهر او عتقا ويرد حصته من الثمن في العتق اى ان ادى البايح الولد انه ولده بعد ما  
اعتق المشتري الاله وقد جاءت به لاقبل من نصف حول يثبت نسب الولد ويرد البايح حصته

الى الجارية  
دعوى النسب



من الثمن بما يقسم الثمن على قيمتها يعتبر قيمة - الا ان يوعى القبض لانهما دفلت في ضمانه بالقبض وقيمة الو  
يوعى الولادة لانه صار له القيمة - بالولادة فيعتبر قيمة عند ذلك ذكره في التبيين ويرد البايح كل  
البيع الى المشتري في الموت عنده لانه باع اية ولده ولم يغيث البيع فيها مانع وهو الموت ومن غير  
متفق - عنده فلا يسلم له بازائه من الثمن فيرد كله وقال لا يرد حصته الى الولد فيها ان في  
الموت والعق والارث حصته الا انما متفق - عندهما فيقسم الثمن على قيمتها يوعى القبض و  
قيمة الولد يوعى الولادة فما صاب الا - يخطا على البايح ويسلم له ما بازائه من الثمن في عقها  
فرد حصته الولد والخلاف المذكور في صورة عتقها هو الذي مال اليها صاحب الولاية وهي  
مخالف لما ذكره في البسوط من انه لا يرد حصتها بالاتفاق ووفق بين الموت والعق باية البايح في  
يرمكذ بالارث عا فيما زعم انما وكده فيرد جميع الثمن عنده في الاعناق صلا كذلك بالان اتفاق  
كثير وجعلها معتقة المشتري ولم يغيث البيع فاذا لم يبطل البيع في الجارية فكيف يسترد جميع  
الثمن كذا في الكافة والتبيين ولو ادعاه ان البايح الولد بعد موته ان الولد وقد انتبه  
لاقل من ستة اشهر او عتقه ردت دعواه لانه الولد هو الاصل ولم يثبت نسبة الاستفناء  
بالموت عن النسب وانما ولد له لانه الاستفناء في النسب فلو ثبت الكافة اصلا وهو  
باطل ولو ولدت اكثر من نصف سنة من وقت البيع واقل من سنتين لا تصح دعواه الا  
صدقة المشتري فالحكم كالاول وهو ما اذا ولدت لاقل من نصف حول فثبت نسبة من وكل  
ان البايح استولد بها بالنكاح خلا لارده على الصلح ولا ان عده بنوته قبل التصديق كان  
لرعاية صدقة فلا صدقة زال ذلك المانع والاي وان لم يصدقه فلا يثبت نسبة وان ولدت  
لاكثر من سنتين لا تصح دعواه فانه صدقة المشتري يثبت نسبة من وكل على النكاح ولا يرد البيع  
لان وقوع العلوق في ملكه غير معلوم ولا يعتق الولد ولا تصير الالة اية ولده لانه العلوق  
حادث بعد البيع ولا يستند اليه ما قبل البيع في بطل وان باع عبدا ولد عنه ثم ادعاه  
بعد بيعه مشتريه تحت دعواه ويثبت نسبة ورثه بيعه مشتريه لان البيع يكمل النقص وماله من  
معة الدعوة لا يكمل فينقض البيع لاجله وكذا يثبت نسبة من البايح لو كانت المشتري اية  
اشترى اية مع ولدها وكاتب الولد او كاتب اية او رهن او اراد زوجهما ثم كانت الدعوة تحت  
الدعوة ونقضت هذه التفرقات لان هذه العوارض يكمل النقص فينقض ذلك كله  
يصح الدعوى بخلاف الاعناق والتبوير ولو باع احد التوأمين التوأمين ولدان بين

بين ولادتهما اقل من ستة اشهر فيكونان من ماء واحد اذا لا يتصور علوق الثاني فاما اذا  
لا قبل اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانهما اذا اقبلت بنسبة في الرق ولما  
عنده فاعتقه مشتريه في ادى البايح الا ان ثبت نسبهما ويبطل عتق المشتري لان من  
فرورة بثبوت نسب الاخر ومن في يده صحت لو قال هو ابن زيد ثم قال هو ابن ليكن ابنه  
زيد او ان يحد زيد بنوته وهذا عنده وعندهما يصح ان يحد زيد بنوته فهو ابن الذي  
في يده لان الاقرار ان زيد بالارث فيصار له مكانه فيكون والاقرار بالنسب يرتد بالارث وان كان لا يكمل  
النقص لان النسب لا يكمل النقص بعد ثبوته والاقرار بالنسب مثله لا يرتد فبقى  
فيمنع دعواه ولو كان القبضي في يده لم وذوق فاذى المسلم رقة والكافة بنوته فهو  
ابن للكافة ان يثبت نسب من الذوق في يثبت له الحرية ويكون له سلا لانه حكمه كحكم دار  
الاسلا كما في النخبة والاو لا يقال فهو ابن للكافة لان المتفرع على الدعوة  
هو البنوته وان الحرية فهو اسطها ولو كان القبضي في يده جبره في ان ابنه  
غيرها وزعمت انه ابنها من غيره فهو ابنها لو كان الابن غير جبره فانه كان كغيره فهو  
لما صدق لانه كلاً منها اقره للولد بالنسب واذى ما يبطل حق صاحبه فتصح اقرارها  
ولا يبطل حق صاحبه فيرد قول ولا يترفع احد منهما على الآخر لاستوائهما في وقايه ايد بهما عليه  
وقايه الخواش بينهما دليل ظاهر على انه منهما ولو استولد مشتريه ثم استحققت فالولد  
وعلى الاب قيمته يوعى مستحق الخصومة لانه يوعى المنع وان كان الولد لانه ولد المخور  
فانه المخور ومن يظا اراة معتد اعلى ملكه يعبه ادنكاه منكره في شحق وولد المخور  
وبالقيمة - باجماع الفقهاء وانما سقى مخور اذ غره من ملكه فانه مات الولد فلهما على  
ابيه وتركته لانه لانه الولد كان معلوكا لمحقق حقيقة لم يكن فهو ناعليه فانه ولد المصوب  
امانة عنده ناعلى ما عرف في موضوعه فانه لا يكون فهو ناعليه مع عدم الملك حقيقة - وكذا  
اذا ترك ما لالة الارث ليس يبدل عنه فلا يقدح في سلامة الارث كسلامة غيره  
وان قتله الاب او غيره غرم قيمته وكذا ان قتله غيره فافذ ذبته ايا في الصورة الاولى فلو جرد  
المنع واما في الثانية فسلامة به له سلامة ومنع به له كنهه وقيد بافذ ذبته لانه ان  
لم يافذ ذبها لا يك عليه لان المنع لا يتحقق فيما لا يصل اليه وان قبض اقل من قيمة ويب  
عليه بقدره اعتبار البعض بالكل وخلاف ما اذا قتله الاب لانه المنع كحق يقتله كانه



المقصود اذ التلغ الخاص بوجه القيمة وبالتمسك بما به ان ملكه بالشر لا تفسد سلامة  
كلامه بغير ثبوتها لا بالعق الذي اخذ منه كتحقق لانه لا يستفاد منافعا فلا يصح به وفيه  
التأنيق

هو اي الاقرار اخبار كفى اي بشيوت حتى لا يفر علم نفسه قال صاحب الهداية في ثبوتات  
التوازل الاقرار هو الاثبات لغو يقال في الشيء اذا ثبت واقرة غيره اذا اثبت وفي الشرع  
هو اخبار عما كان ثابتا قبله وهو كتمل الصدق والكذب ولا يصح الاقرار المعلوم فلو  
لجمل فانه غير لازم سواء تغاشت جملة كما اذا قال لو اصدق علي درهمان او لم تغاش شيئا  
اذا قال لاصد هذين علي درهمان لان الجمول لا يصلح للاستحقاق لكن قال صاحب الكفاية  
يجوز لجمل اذا لم تغاش لانها ان يتحقق المعلوم على الالفه ويصلي بينهما وكذا يجوز  
الاقرار بحال الموقوف عليه كما اذا قال لك علم اصدقنا الف درهم لان الجمول لا يقضي عليه  
فكم اي الاقرار بظهر الموقوف به اي بعد ما كان ثابتا قبل الاداء سواء كان الموقوف به معلوما  
او مجهولا وسواء كان بدل مال او لم يكن لا انشاؤه اي حكمه ليس بانشاء الموقوف به بل  
ظهوره الاشتباه في ان الاقرار بنفي انشاء لا في ان حكمه فحق ان يذكر مع قوله هو انشاؤه  
حتى لا يفر عليه نفي لانه فخر في علم كونه اخبارا لا انشاؤه فقال في صحة الاقرار بالجمول  
في يور بالشليم اليه فلو كان الاقرار انشاء حكم الشكوت لما صح ذلك لانه لا يصح عليه  
لانه حكم ومثله اقراره بعبء معلوك لغيره لان الاخبار في ملك الغير صحيح دون الانشاء  
فيلزم تسليمها اذا ملكها بمره من الزمان بعد الاقرار ولو كان عليا لم يصح له بعد  
الحل القابل للانشاء وهو كونه ملكا للغير لانه اياد معني بلغة يقارنه في الوجود فيمنع  
فيه الخلف فلما قالوا لو اقر به مال لغيره والموقوف يعلم انه كاذب لا يخل له في الباطن الا  
ان يسلط بطيب من نفي فيكون به مبتدأة واستدل على كونه اخبارا بماثل منها  
انه اذا اقر بنصف داره مثالا صح ولو كان عليا لا يصح ومنها اذا اقرت بالزوجة صح  
ولو كان عليا لم يصح الا في غير من الشهود ومنها اذا اقرت ارضي بدين مستغرق فصح ما  
صح ولو كان عليا لم يصح وكذا اذا اقر العبد المأذون له بطل حقيقة صح ولو كان عليا  
لم يصح وكذا اذا اقرت بجمول صح ولو كان عليا لم يصح وفي الشكور ولا تسمع دعواه  
عليه بانه اقرت بشي معينه من غير ان يقول وهو ملك لان الاقرار اخبار لا سبب للزاد

للزاد الموقوف به على الموقوف وقد عمل وجوب الذي به علم الموقوف بالاقرار ولما قال اطال به بالاه  
سبب لوجوبه عليه اوله الاقراره وهذا باطل كذا في مني الغفر وتامه في العادة لا يصح  
الاقرار بطلاق وعناق مكرها ولو كان انشاء يصح لان طلاق المكره واعادة واقعة  
عندنا واقعة يصح الاقرار به مكرها لان الاكراه دليل الكذب والاقرار اخبار كتمل الصدق والكذب  
فيجوز تخلف مدلوله الوضعي فله استدلال بعض على كونه انشاء بماثل فيما اذا اقر  
لرب فرد اقراره ثم قبل لا يصح ولو كان اخبارا يصح وبما اذا اقرت ارضي لوارثه بدين لم  
يصح ولو كان اخبارا يصح وبما ان الملك الثابت سبب الاقرار لا يظفر في حق الزوائد  
المستملكة في لا يملك الموقوف لم مطالبها ولو كان اخبارا كان مضمونا عليه واذا اقرت  
مكلف او عبد مأذون بحق معلوم او مجهول كشيء وصق بان قال لفلان علي شيء اوصق  
صح اقراره ولزم بيان الجمول بماله قيمه في اذا اقرت بالجمول كشيء وصق صح اقراره في  
لزم البيان بماله قيمه فلا يصح في حد صسط وصبي ورجل ممتنع ولو امتنع الموقوف عن بيان  
ماله ابر على بيانه ولو شرط الخيار بان قال له علم الف علم انه بالخيار ثلثة ايام بطل الشرط  
لان الاقرار لا يكتل الغني والقول في تعيين الجمول قوله اي الموقوف مع يمينه ادعى الموقوف  
الكرامة بلا حجة لانه الموقوف كيدي عليه شيئا زائدا وهو ينكره والقول للمكره في قوله علم  
لفلان مال لا يصدق الموقوف في اقل من درهم لان ما دونه من الكسور لا يطلق عليه اسم المال عادة  
وهو المعتر ومال عظيم نصاب من ما بين يمين فضة او غيرها اي لو قال لفلان علي مال  
عظيم فان بيتنا من الفضة لم يصدق في اقل من مائة درهم مطلقا هذا قولنا وهو رواية  
عن ابي بصير وعنه انه يصدق في عشرة وذكر الشافعي القمير عنده ان الموقوف لو كان  
فقيرا يصدق في عشرة وان كان غنيا فعليه درهم ما تاد به ومن الذهب في اقل من عشرة  
مشقال ومن الابل فحمه وعشرون اي وفي قوله له علم مال عظيم لا يصدق في اقل من عشرة  
من الابل ومن البر فحمه اوسق ومن غير مال الزكوة لا يصدق في اقل من قيمه النصاب  
واموال عظام ثلثة نصاب فلا يصدق في قوله له علم اموال عظام في اقل من ثلثة  
نصاب من امثال فتره لانه اقل الجموع ثلثة فلا يصدق في اقل منه للثيقين وان بينه وبين  
مال الزكوة يعجز ان يبلغ قيمه قد رثلاث نصاب ويعجز الاداء في ذلك للثيقين وينبغي  
على قياس ما روى عن ابي بصير ان يعجز حال الموقوف كما ذكرنا واداءهم في قوله له علم درهم







فان قيل الاثواب جمع فلا يصح تميز الاء اجيب بانها اقترنت بالثلاثه صار العدد واحد الكذا في  
منه الغفار ولو اقر - بتر بان قال غصبت غرا في قوصرة بالتحقيق والتشديد وعاء الترخي  
مع الغصب وسميت بلاما والتم في سيق بالزنبيل ذكره في المغرب لانه في الطرف  
والظروف لانه اقر - بغصب شيء موصوف بالظرفية وهذا لا يتحقق به وانه غصب الطرف  
هذه اذا سلم التامة للظرفية واذا لم يصلح كما اذا قال غصبت درهما في درهم لم يلزمه ان لا يخل  
ماله قال غصبت غرا من قوصرة حيث لا يلزم القوصرة لانه من كذا انتزاع فيكون مترا  
بالمنزوع او اقر - في اسم هذه الكلمة والغصب جميعا لاطلاق الاسم على جميع الاء ولهذا  
يدل الغصب في جميع الحالات من غير تسمية او اقر - بسيف فالنصل ان لو اقر - بسيف يلزمه  
النصل اي جديدة ويلزمه الحف وهو غده والحائل جمع الحاله بكر الحاء وهو علاقة  
السيف لانه اسم السيف ينطلق على الكل او اقر - في قوله يتقدم الحاء على الجيم وهو بيت  
يزينه بالثياب والاسرة والتتويج على حاله فالكسوة والعبدان جمع عود لا  
نطلاق الاسم على الجملة وان اقر - بداية في اصطبل لانه الدابة فقط اي لا يلزمه الاصطبل  
لان غصب الغفار لا يتحقق عندهما وعلى قياس قول محمد فيمنعها وبثوب في سنده بل لانه  
كذا بثوب في ثوب وان اقر - بثوب في عشرة اثواب لانه ثوب واحد عند يوسف و  
يلزمه احد عشر ثوبا عند محمد لانه النفس من الثياب قد يلف في عشرة اثواب فالحكم في كل  
الطرف ولا يوسف ان حرف في قوله يكون بمعنى البين والوسط كما في قوله تعالى فادخله  
عبادي فلانك بالثوب والاصل براءة الذم ذكره في من الغفار ولو قال علي - 2  
خمس لانه خمسة وان نوى الثوب المصطلح عليه عند الكتاب وهو تضعيف احد العددين  
بعد راء في الاثر من الافاد وبنية مع بلز عشرة لانه اللفظ وهو حرف في كمثل حجاز انما  
نوى كمثل كلامه بكت بنية لا سيما اذا كان فيه تشديد على نفسه على ما في دفع في موضع وقال  
زفر والحسن يلزمه خمسة وعشرون وفي قوله علي - 2 درهم عشرة او مائة درهم  
يلزمه تسعة وهذا عنده وعندهما يلزمه عشرة وقال زفر يلزمه ثمانية وهو القياس لانه  
جعل الدرهم الاول والآخر ادا كذا لا يدل في الحدود فلا يدل في الغاية فان قصا  
اذا قال لغلمان من هذه الحائط الما هذا الحائط او مائة من هذه الحائط فان الحائط  
لا يدل في الاقرار فكذا هذا ولما الغاية لانه ان يكون موجودا اذا لمعد فلا يصح

فلا يصح ان يكون هذا الموجود وحق بوجوده فيفضل الغاية ان خلاف ما ذكره  
الحوس لانه موجود فيصلي هذا فلا يدل في الغاية لانه فضل في المختار  
الحدود فيكون هو الاصل كما قال زفر لكن هنا لابد من ادخال الغاية لانه لانه  
الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول اذ لا يقبل بدون الاول فدخلت الغاية الاول  
فدورة ولا فورة في ادخال الثانية فافضل فيها بالقياس فلا يدل ولان العدد  
يقسم ابتداء فاذا ارجعنا الاول ما ان يكون ابتداء كالاول صار الثاني هو الاول  
فيخرج هو ايضا ما ان يكون ابتداء كالاول وكذا الثالث والرابع الى اخره فيؤدي  
المفروض ان الكل من ان يكون واجبا فكان باطلا وان قال له من داري ما بين هذا الجدار  
الى هذا الجدار فله ما بينهما فقط كما ذكرنا ان الغاية لا تدل في المختار وصح الاقرار بالحل  
وحمل على الوصية من غيره اي يحل هذا الاقرار على ان شخصا او يحل بالحل لانه واثبات الموه  
فالاقرار وارثه انه الموه له وصحة الاقرار للحل ان بين الموه سببا صالحا يتصور للحل  
كارت او وصية بان قال اوه له فلان اومات ابوه فورثه فانه الوصية للحل يصح والحل  
يورث وانما قال ان بين سببا صالحا لانه ان لم يبق اصلا لا يجوز عند يوسف ظافا  
لحمه وان بين سببا غير صالح فلا يجوز اتفاقا والفرق لا يوسف ان الوصية متعينة في  
الاقرار بالحل بخلاف الاقرار له فانه فيه اسباب متعارضة فانه ولدت حيا لا قبل من نصف  
قول من اقر - فله ما اقر - به ولا يلزم ان يكون لاقل ما نصف قول بل اللازم ان تلد حيا  
في مدة يعلم انه كان قائما وقت الاقرار لانه اذا كانت المرأة معتدة فحالت بالولد لاقل من  
سنتين وان كان اكثر من ستة اشهر حكم بوجوده في البطن وقت الاقرار لانه حكم بثوب  
النسب فيكون ذلك كما بوجوده في ذلك الوقت وهذا التقليل مذكور في المبسوط ويختلف  
في اوله في المبسوط انه من صيحات الموه او الوارث وهو الموافق يكون الاقرار اخبارا  
واظهارا لا انشاء وفي البداية وغيره انه من وقت الاقرار حتى تبع المصنف 2 وان ولدت  
حييا فلها وان ميتا فللموه والوارث لانه في بيان السبب اقرار بملك الموه او المورث  
فيقسم بعد ورثته وان فتر الموه - اقراره ببيع او افراض او ابيع الاقرار لغاية عند  
يوسف وعند محمد لا يصح الاقرار وحمل على السبب الصالح وان اقر - بشرط الخيار بان قال  
له علي الف درهم فرفض او غصب او دعيه او عارية قائمة او مستهلكة على ان بالخيار ثلثة



اياك لزمه الاقرار وبطل الشرط لان الخيار للغير والقرار لا يحكمه ومن المسائل المهمة انه اقر  
 ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فعند ما لا يلتفت اليه قوله وقال ابو يوسف يكلف المقر له ان  
 المقر لم يكن كاذبا في اقراره والفتوى على قوله وكذا لو ادعى وارث المقر فعند البعض لا  
 يلتفت اليه قوله والاصح التحليف وان كان الدعوى على ورثة المقر فالتحليف عليهم بالعلم  
 انا لانعلم انه كان كاذبا وفي العمادية اذا قال ذوال اليد ليس هذا في اوله ملك او لافق اليه  
 او ليس في حق او ما كان في او نحو ذلك ولا منازعي له فيقال ثم ادعى ذلك احد فقال  
 ذوال اليد هو في حق ذلك منه والقول قوله وهذا التناقض لا يمنع لان قوله ليس هذا في  
 اشياء ذلك مما ذكرنا في ثبت حقا لا بد لان الاقرار المحمول باطل والتناقض انما يمنع اذا  
 تضمنه ابطال حق على اقرار ولو كان لدى اليد منازعي به في ذلك حين ما قال هذه الالفاظ  
 فعلم رواية الجامع يكون اقراره بالملك للمنازعي وهو في باب من القضاء في اخر الجامع وعلى  
 رواية دعوى الاصل لا يكون اقرار للمنازعي لكن القافي يسأل ذوال اليد هو ملك المدعي فانه  
 اقراره بالتسليم اليه وان انكر يار المدعي باقامة البينة عليه ولو اقر بما ذكرنا غير ذوال اليد  
 شيخ الاسلام في شرح الجامع من باب القضاء ان قوله ليس هذا ملكا او ما كان في يده  
 الدعوى بعد ذلك للتناقض وانما يمنع ذوال اليد على ما ذكره لقيام اليد والمذكور في شرح الجامع  
 ادعى دارا في يد رجل فاقام المدعي عليه بينة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكا او ما كان  
 في اندفعت بينة المدعي وفي مني الغفار اذا ادعى رجل ديننا على ميت واقر بعض الورثة  
 فحق قول الصحابي يؤخذ من هذه المقر جميع الدية قال الفقيه ابو الليث هو القياس لكن  
 الاختيار عندي ان يؤخذ ما يخصه من الدية وهو قول الشعبي والبرقي وابن ابي ليلى وسفيان  
 وغيرهم ممن تابعوا وهذا القول ابعد من الفرور وذكر شمس الاثمة الحلواني ايضا قال شيخنا  
 هذه زيادة شئ لا يشترط في الكتب وهو ان يقضي القافي عليه باقراره اذ يحذر الاقرار لا يجل  
 في نصيب بل يجل بقضاء القافي ويظهر ذلك بطله ذكرها في الزيادات وهي ان احد الورثة اذا  
 اقر بالدية ثم شهد هو ورجل ان الدية كان على الميت فانه يقبل وسمع شهادة المقر فلو كان  
 الدين يجل في نصيبه يحذر اقراره لان لا تقبل شهادة ما فيه من دفع المقر قال وينبغي ان  
 يحفظ هذه الزيادة فانه فيه فائدة عظيمة كذا في الفصول العمادية ولو قال للصلح ان كتب  
 لغلامه فظ اقرارى بالغ علم ان يكون اقراره يجل للصلح ان يشهد بالمال عليه وكذا لو

وكذا لو قال كتب بيع هذا الدار يكون اقرارا بالبيع كتب او لم يكتب ولو قال للصلح ان كتب  
 طلاق اربعة مطلق كتب او لم يكتب كما في العمادية سئل شيخ الاسلام قارئ البداية عن  
 شخص ادعى على شئ حتى واظهر فظا به بذلك فانكر المدعي عليه هل يكلف القافي انما ليست  
 فظا على عدم الاستحقاق او يستكتبه فاجاب اذا كتب غير رسم الصكوك وفي حد انه  
 فظا يكلف على انه ليس بخط لانه انكر الكتابة ويستكتبه القافي فاذا كتب وقال اهل الحرة  
 بما واحد لزمه الحق واذا اعترف انه فظا وانكر ما كتب فيه فلف المقر له ان المقر  
 به قبضه وقضيه واذا لم يكلف لا يقضي له وفي قاضيه ما لم يخصه لو ادعى ما لا فانكر المدعي  
 عليه كونه فظا فاستكتب فكتب وبين الخطيب مشايخه ظاهرة افتلخوا قال بعضهم  
 يقضي بالمال وقال بعضهم لا وهو الصحيح ولو اقر به المدعي عليه ولكن قال ليس عليه  
 الحال ان كان الخطا على وجه الرسالة مصدرا معنونا لا بصحة ويقضي عليه بالمال اذا  
 هذا فظهر ان الشيخ الجيب افيح خلاف الصحيح واحاطت السرا والقرآن في حق قال  
 في شرح الوهبانية معونة الامانة ارف كتب على نفسه بال معلوم وفظ معلوم بين  
 التجار واهل البلد ثم مات فجاءه بطلب من الورثة وعرض عليه فظ الميت فحيث  
 عرف الناس فظ فكم بذلك تركه ان ثبت انه فظا وقد جرت العادة بين الناس بطله  
 ومن لم قالوا انه يعمل بدفع السرا والقرآن والبياع كما في قضاء الحانية وللفقيه  
 الطرسوسي كما في الفوائد الزينية بان ما يخطا ردوا على مالك في عمله باخطا لكون  
 الخطا يشبه الخط فليكن معلوما به هنا ورده ابن وهبان عليه بانه لا يكتب ما في دفتره الا  
 ماله وعليه وتعلمه فيه من الشهادات وكذلك البراءات السلطانية بالوظائف في زماننا  
 لاننا لا نيزور

مطلق الخط  
 اعتبار الخط

في كونه معتبرا وهو الشرط والاستثناء استفعال من التثنية وهو  
 الفرق وهو متصل وهو الافراج والتفصيل بالباقي ومنفصل وهو ما لا يصح افراده وفي  
 التنوير هو تفصيل الباقي بعد الشئ باعتبار الحاصل على مجموع التركيب ونفي باعتبار  
 الافراج وتحقيقه انه لا فاع في اقل مسكوت عند عدم القصد كسلة الاقرار في  
 قوله على عشرة الاثنية لعم ان الغرض الاثبات فقط فنفي الثلاث اشارة لا عبارة  
 والاثبات السبعة عكسه وعند القصد يثبت ما بعد ما يقتضي ما قبلها كطلم التوحيد



نفى واشتات قصد افلا استثناء وتكلم بالبيان بعد التنبأ باعتبار الحاصل من مجموع  
 التركيب ونفى واشتات باعتبار الأجزاء فالعامل له على الف الآمال له طريقان في  
 التعبير عن ذلك مختصرة ومطولة. احدهما ذكرنا والثاني وهو المختصرة ان يقول  
 له على تنجاية ابتداء ومنها معنى قولهم تكلم بالبيان بعد التنبأ وهي المطولة هي  
 استثناء بعض ما اقر به لو متصلا ولزمه بآية من المستثنى لان استثناء  
 البعض من الكل قل او كثر صحيح فيعتبر ان اتصل باقراره لانه بيان تغيير ولو ان  
 فصل عنه يكون رجوعا عن اقراره بعد صحة هذا لا يجوز الا اذا فصل لفوردة  
 كتنفى او سعال او اخذ في فاء ذلك لا يقطع الاتصال والحداد من المستثنى  
 والمستثنى منه لا يقدح في كونه متصلا ذكره في التنوير وبطل استثناء الظل  
 اذا قال له على تغيير بر الآفة غير بر وانما بطل وان ذكر موصولا لانه لا يكون بيان  
 لظلامه بل يكون رجوعا عن اقراره وذا غير جائز وفي زيادات صاحب الهداية ان  
 استثناء الظل من الظل انما يبطل اذا كان بلفظ المستثنى منه وانما اذا كان بغير  
 فصحي كما لو قال ثلث ما لم يزيد الا الف وثلث ما له الف فيصح الاستثناء ولا يكون  
 لزيد شي كما لو قال ثلث ما طوالق الا هذه الاربع هي استثناءه ولا يقع الظل  
 ولو قال ثلث ما طوالق الا ثلث لا يصح وان اقر بشيئين واستثنى احدهما  
 او احدهما اي اقر باحد شيئين واستثنى بعض الآخر بطل استثناءه عنده  
 فلا فائده وان استثنى بعض احدهما او بعض كل منهما صح اتفاقا ولو استثنى كلبيا او ذئبا  
 او عدديا متقاربيا كالغولس والجوز من دراهم باء قال له على الف درهم الدينار  
 او الاقغيرا منظر وهو لا يساوي الف درهم بالقيمة ولزم الف درهم القيمة الدينار  
 القغير وهذا عندهما وهو الاستثناء فلا فائده فانه عنده لا يصح وهو قول زفر  
 هو القياس لانه الاستثناء اذ ارجع بعض ما يتناول صدر الكلام على معنى انه لو  
 الاستثناء كان دافلا تحت الصدر وهذا لا يتصور في خلاف القياس وهو ان  
 ان المقدرات جنس واحد معنى وان كانت اجناسا صورة لانما تثبت في الذمة ثلثا  
 اما الدينار فظاهر وكذا غيره لان الكيل والوزن مبيع باعيانها ثم باوصافها  
 مع لو عيننا تعلق العقد باعيانها ولو وصفا ولم يعيننا صار كل ما في كل التنبأ

مطلب

التنبأ ولذا يستوى الجيد والردى فيها وكان في حكم الثبوت في الذمة كجنس واحد معنى  
 فالاستثناء تكلم بالبيان معنى لا صورة ولو اسعج منها اي الدراهم شاة او ثوبا او دارا  
 بطل الاستثناء اتفاقا لانه لا يمتنع ان يثبت في الذمة فكم في جنسها صورة ومعنى  
 فبطل ومن وصل باقراره ان شاء الله بطل اقراره وكذا الحكم في كل اقرار علق بشرط  
 له على الف ان دفعت الدار لانه الزود فكم المخرج لاهم المعلق ولا يمكن جعله اقرارا عند وجود  
 الشرط لانه ليس بوجوده في تلك الحالة بخلاف تعليق الطلاق والعنق لانه موجود من حيث  
 انه يبيع وله حكم في الحال وهو الحال او المنع فابقبناه فوقع عند مجي الشرط ذكره في الفاء  
 وكذا ان علقه بمشية من لا تعرف مشيته كما علقه والجنس وكذا ان علقه كشيء فلاح  
 اشار ولو اقر به دار واستثنى بناها كانا الدار والبناء للمقر له لانه البناء داخل في  
 هذا الاقرار معنى لا لفظا والاستثناء تنوق في المفظوظ ولو قال بناؤها والعرصة له كان  
 كما قال لانه العرصة اسم للبقعة الواحدة بين الدور ببناء ولو قال مكان العرصة الارض  
 بناء قال بناء هذه الدار له وارضا لفلان حيث يكون له البناء ايضا لان الارض اصل  
 والبناء تبع فيكون الاقرار بالاصل اقرار بالتبع ولو قال بناء هذه الدار لزيد وارضا  
 له و يكون لكل منهما اقر به لانه البناء لا صار ملكا لزيد باقراره فلا يخرج عن ملكه باقراره  
 له ووقف الخاتم وخلمه البستان وطوق الجارية كالبناء فيما تقدم حيث يدخل تبعه لفظا  
 وان قال له على الف من ثمن عبد اشترته وكل من قبضه فانه عينة الف درهم للعبد اي ايا  
 ذكر عبد بعينه وصدقة المقر في ثرائه وعد قبضه قبل للمقر سلم العبد وتسلم منه  
 ان سلمت اي المقر له مخير فانه سلم العبد الى المقر لانه الف وان لم يسلم لا يلزم وان  
 لم يعينه اي ان لم يعين المقر العبد ولم يصدق المقر له في عدم قبضه لانه اي المقر المالك  
 ولخاف قوله لم يقبضه عند وصل ارجع فصل لانه رجوع عن موجب قوله على فلا يصح  
 وان كان موصولا وعندهما ان وصل صدق ولم يلزمه شيء وان فصل لم يصدق ولو قال  
 ما سلمت فمالي كما اذا قال له على الف من ثمن فراو فخر لا يصدق ويكون لغوا عند الضم  
 ولا يقبل تغييره وصل او فصل لانه عنه لا يجب على التمس ليكون رجوعا عن اقراره و  
 عندهما ان وصل صدق ولم يلزمه شيء لانه يبيع في آخر كلامه انه لم يرد به الايجاب وهو بيان  
 مقيد فيقبل اذا وصل ولو قال له على الف من ثمن متاع او اقرضتني وهي زينة او هي

١٢٨



شبهه لزم الجواب عند المصنف وصل او فصل وقالا يلزم ما قال ان وصل ان صدق فيها  
قال ان وصل عندهما وان قال له علم من غضب او دعيه و هو زيوف او شبهه صدق  
وان فصل اتخاها ولو قال له علم ستوف او رصاص فانه وصل صدق والآن وان لم  
يصل فلا يصدق لانما ليست من جنس الدوام وانما يتناول الاسم مجازا فكله من باب  
التغيير فلا يصح مفعولا ولو قال غضبت ثوبا وجاد بعجب صدق ان كان القول له لانه  
هو الغاصب والغصب لا يقتضي سلامة المفعول ولو قال له علم الف الآلة ينقص  
ما صدق ان وصل والآن وان وصل لزم الالف لانه الاستثناء يصح متصلا لا منفصلا  
ولو قال افدت منك الفا ودعيه فملك في يد من غير تعدي وقال الموقر له بل افدتها  
عصبا فخر الموقر ما قر لانه اقر سبب الضمان وهو الاخذ لانه افدته بالغير سبب لوجه  
الضمان لقوله عليه الصلوة والسلام على اليمين افدت في ترد ثم ادعى ما يوجب البراءة  
والاخذ بالاخذ والآخر ينكره فكان القول قوله مع يمينه ووجب الضمان على الموقر باقره  
سبب الضمان الا ان ينكر الختم على اليمين ولو قال الموقر بدل افدت اعطيتني الف درهم  
ودعيه فملك وقال الموقر له لا بل غضبتا لا يضمن الموقر لانه لم يقر سبب الضمان بل اقر  
بالاعطاء وهو قول الموقر له فلا يكون موقرا على نفسه سبب الضمان والموقر له يدعي عليه  
الضمان وهو ينكر فكان القول قول المنكر والاقرار بالقبض كالاقرار بالاخذ فيوجب الضمان  
ولو غضبت هذا الشيء من زيد لا بل من عرو فيولزمه وعليه قبحه لعرو ولو قال الموقر  
كان له ودعيه عندك فافدت وقال الآخر ان الموقر له هو لم دفع اليه ان الموقر له لانه الموقر  
اقر باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الضمان ثم استحقاقه عليه فلا يقبل دعواه فيجب  
عليه رد العبد اعطاه قائما والافقيحة ولو قال اريت فرسي او ثوبه هذا فلانا في كفه  
اوليه ورده على ادا عنة ادا سكتة دارم ثم ردها على فقضته صدق الموقر بكونه  
القول قوله استحقا هذا عنده وعندهما القول لما فؤد منه ان الذي افدته العبد  
هو القياس ووجه ما ذكر في الوديعه ووجه الاستحقاق وهو الفرق انه اليد في الابارة  
فروية يثبت فروية استيفاء المفعول عليه وهو المنافع فيكونه عدا فيما واد  
الفروية فلا يكون اقرارا باليد مطلقا بخلاف الوديعه لانه اليد فيها مقصودة فيكون  
الاقرار بها اقرارا باليد لانه الموقر في الابارة وكذا في الاعارة اقر به ثابتة

ثابتة من جهة فيكون القول قوله في كفيته ولو قال حاط ثوبه هذا بلذا ثم قبضته منه وادعاه  
الا فعمل هذا الخلاف في الصحيح ولو قال اقتضيت من فلان الغاط كانت له عليه او اقرضت  
الفاثم افدتها منه وانكر فلان قال القول له استلفان وهو الموقر له كما ذكرنا ولو قال زرع فلان  
هذا الزرع او بني هذه الدار او غرس هذا الكر في استغنت به فيه وادعى فلان ذلك  
ولم يقر بيته فالقول للموقر مع يمينه

**اقرا اقرض دينا** مطلقا سواء علم سبب او بالاقرار وما لزمه في رضى ان رضى  
الموت بسبب معروف فيه مما ليس من التبرعات والسبب المعروف كمن كان مثا هذا المثل  
وبيع مثا هذا واتفق مثا هذا وغيرهما مما ليس من التبرعات ذكره وانما قلنا على المثل  
لانه الزيادة على ذلك باطله والتخارج جائز وانما جعل التخارج من جهة ما يجب تقديمه لانه  
من الجواب الاصلية سواء ويقدم ما على اقر به في رضى وقال الشافعي الذي يملكه سواء  
لانه اقرار لانه فيه لانه صادر عن عقل والذمة قابلة للمحقق في الحال لانه وبه قال مالك والشافعي  
ولنا انه حق غرماء القية تعلق بال اقرض رضى الموت في اول رضى لانه في رضى قضاء من  
الآخر فالاقرار فيه صادق حق غرماء القية فكان محورا عنه ودفوعا به وانما استوى الدين  
المعروف السبب ودين القية لانه كما علم سبب انتفى التهم من الاقرار به والحل يفي دين  
القية ودين الرضى الثابت بلا اقرار والدين الثابت به بفتح علم الارث وان شمل  
ماله لانه قضاء الدين من الجواب الاصلية لانه فيه تغريم ذمته ورفع الحائل بينه وبين  
الجنة وحلق حق الورثة لتركته بعد الفراغ عن الدين ولا يصح تخصيصه بالدين  
ان الموت عر يا بقضاء دينه لانه في تخصيص البعض البعض ابطال حق الباقي وفي التنوير  
ليس للرفيع ان يقضي بعض الغرماء دون بعض ولو كان ذلك اعطاء من وايجاد ابرة  
الاذا قضى ما استقرض في رضى او نقد ثم ما اشترى في الرضى وقد علم ذلك بالبرهان  
بخلاف ما اذا يؤدق مات فانه البايع اسوة للغرماء في ثمن ما باعه منه اذا لم يكن العبد  
المبيوع في يده وانما اذا كانت في يده فهو اولى بما من سائر الغرماء ولا يصح اقراره  
لوارثه بدين او عين الا ان يصدق بقية الورثة فينفذ اقراره لانه النسخ طوق  
فاذا صدقه زال المانع وقال الشافعي يصح اقراره لوارثه كما صح لاجني ولنا  
قوله عليه الصلوة والسلام لا وصية لوارث ولا اقرار بدين ولانه تعلق به في جميع



الورثة فافزاره لبعضهم ابطال الحق الباقي وفيه ابقاء العداوة بينهم كما فيه من  
 اثار البعض على البعض وانه من العداوة والبغضاء وان اقر - بدين لاجني  
 صح اقراره ولو اخطأ بما له والقياس ان لا ينفع الا من التمس لانه التمس في نفسه  
 في التمس وعلق حق الورثة بالتسليم فكذا اقراره لكن ترك ذلك بالاثار وهو  
 روى عن ابي عبد الله رضي الله تعالى عنه انه قال اذا اقر - اكرض بدين جاز ذلك في جميع تركه  
 والاثار في مثل كالحجة لانه من المقدوات فلا يترك بالقياس فيحل على ان سمع من النبي  
 عليه الصلوة والسلام وان اقر - لاجني قال في اقر - انه ابنه وصدة الاجني  
 يثبت نسب منه ان صادف سرائط وبطل اقراره وان اقر - لاجني في تزويجها  
 لا يبطل اقراره وبم الزوق ان ثبوت النسب ما وقت العلوق فتبين ان اقر - لانه  
 فلا يصح ولا كذلك الزوجية لانها يقتصر على زمان التزويج فيبقى اقراره لاجني ولو  
 اوصى لها اب لو اوصى اكرض للاجنبي في تزويج بطلت لانه الوصية تعليل بعد الوفاة  
 وهي وارث في فلا تصح ولو بها في تزويجها فلا روى لانه المنة في مرض الموت وصية  
 في لا ينفع الا من التمس فتبطل الوصية فلا يبقى على التزويج وان اقر - بفلا يجوز  
 النسب يولد مثله بمثلها في التمس بحيث يولد مثل المقر - له المقر - انه ابنه وصدة  
 الغلام اعتبار هذا الشرط لثبوت نسب مطلقا والافلا حجة اليه اذا كان محمولا او لا  
 لا يعتبر عن نفسه يثبت نسب منه ولو كان المقر - ايضا واذا صح اقراره شاركت المقر  
 وهو الغلام الورثة في الميراث لانه من فروقات ثبوت النسب وصح اقراره اقل  
 بالوالدين والولد بان اقر - انه هذا والده او اقر - اولده والزوجه بان اقر -  
 زوجة لكن بشرط ان لا تكون منكوبة - الغير ومعتدة وان لا تكون تحت المقر -  
 اقرها ولا رابع سواها والمولى بان اقر - هذا مولاه من جهة العتاقة ان لم يكن  
 ثابتا من جهة غيره وشرط تصديق هذا لانه لم ولاية على انفسه فيتوقف اقراره  
 على تصديق سواه وبعد قبل موت المقر - او بعده اتفاقا واستثنى عن هذا لانها  
 كان المقر - صغيرا في يد المقر - وهو لا يعتبر عن نفسه او عياله فثبت نسب في حق المقر -  
 ولو كان عبد الغير بشرط تصديق مولاه وصح كذا صح اقراره المرأة بالوالدين  
 الولد والزوجه والمولى اذا صدقها وجاز تصديقهم قبل موت المقر - او بعده اتفاقا

مطلب

مطلب

كذا في نسخة  
 قابلة وضع  
 تصديق بعد  
 موت المقتد  
 ١٤٢

اتفاقا لغيره الاصل ان اقرار الانسان على نفسه في لا يملك غيره والاقرار للولد ليس فيه الا  
 الرأى فيها فتقبل لكن بشرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج بعد موته حتى اذا اقرت بالولد  
 من زوجها القائم لا يصح لانه فيه تحيل النسب على الغير لانه النسب من قال انه تعالى وادعوه  
 لا بانهم في تصديقها الزوج لانه الحق لا او تملك بالولادة قبله في اقرارها بالولد لانه  
 شهادتها في هذا مقبولة وانما قلنا من زوجها القائم لانها اذا كانت معتدة فلا بد من  
 حجة تامة عند ابيه حنيفه وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة او كان لها زوج وادعى انه  
 الولد من غيره فلا حجة اليه اذ لم يملك اقرارها وان اقر - بنسب غير الولد كما في وصي - ان اقر -  
 اخوه او حقه لا يصح الاقرار ولا يثبت لانه فيه تحيل النسب على الغير لانه الاقوة انما تثبت  
 بثبوت نسب المقر - له والعهد يثبت بثبوت نسب من الجدة والمقر - لا يملك ذلك وكذا  
 لو اقر - بنسب من ولد وطالب الابن ذكره الزاهد في شرطه القدرى ونقص عليه في التنوير  
 وغيره ويرى ان المقر - له ان لم يكن له اي المقر - وارث معروف ان غير الزوجين لان وجودها  
 غير باع ولو عيها لانه اقراره في نفسه فيقبل عند عدم الاقرار لغيره وهذا لانه اقر - بنسب  
 بالنسب واستحقاق ما بعده - هو النسب مقر - على غيره فبرده في استحقاق ما لم يقر -  
 نفسه فيقبل عند عدم المراه لانه ولاية التوقف في ما له عند عدم الوارث يضعه حيث يشاء  
 لانه ان يوصي جميع ما له فله ان يجعله لهذا المقر - له لانه وصية من وجهه في المقر - ان يوصي  
 على الاقرار لانه نسب لم يثبت فلا يلزم الوصية ارث من وجهه لو اوصى لغيره باكر من  
 الثلث لا تنفذ الا باجازة المقر - له مادام المقر - مع اقراره وطاعة وارثه في نفسه ذكره  
 في التبيين ومن مات ابوه فاقرباؤه شاركه في الارث ولا يثبت نسب من ابيه لانه المقر - لا ولاية  
 له على غيره فلا يثبت النسب منه ولا ولاية على نفسه فيما في يده من المال فيصح اقراره في احقاق  
 غيره فيه ولو كان لا يبيها الميت دينة على شخص فاقترامها بما يقبض ابيه نصفه فالنصف  
 الباقي للآخر ولا شيء للمقر - لانه اقراره ينصرف الى انفسه وفي التنوير اقرار السكران بطريق  
 مخطو صحيح الا في حد الزنا وشرب الخمر قال في الجتم الا في الحدود الخالصة وبالردة وفي  
 الاقرار بالردة قياسا على ما في سكر بطريق مباح لا يجزأ اقراره المقر - له اذ اكد  
 المقر - بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة والوقف والطلاق  
 والرق وبه مروي في الفوائد الرئيسية ونقص عليه في البرازية صالحا لحد الورثة وابرأ ابراء

وعند  
 يصح ايضا

مطلب

مطلب



مطلقا ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح تبع دعواه صحة منه على الأصح كذا في التنوير  
 تتبع دعواه بعد في الثانية وصحة الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه الميت الى ولد الميت واشهد الولد  
 على نفسه انه قبض تركه والده ولم يبق له حق من تركه والده قليل ولا كثيرا وقد استدل  
 ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هذا من تركه والذي واقام البيعة قبلت بيعة وكذا الوارث  
 الوارث انه قبضه جميعا على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل رجل ديننا لوالده  
 تتبع دعواه فان قلت قوله لم يبق له حق نكرة نكرة في سياق النفي فيصح فلا يتبع دعواه  
 بعد ذلك للتناقض فان المتناقض لا يقبل دعواه ولا بيعة قلنا انه لا تناقض فان قوله ذلك  
 يمكن على ما قبضه يعني لم يبق له حق مما قبضه الا ترى ان صورة المسئلة ما للوراث شيئا  
 تركه والده في يده فلذا رأى شيئا من ذلك في يده وصية وتحققت سائغ له طلبه وله حرج في  
 اقر به بان يؤله بما قرولنا قالوا التناقض غير مقبول الا فيما كان محل الشك ومنه تناقض  
 الوصي والوارث وفي التنوير اقر بما لم يملك واشهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال  
 قرض وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك بيعة تقبل بيعة وان كان متناقضا لانه مطلقا  
 في هذا الاقرار كذا في شرح النظم الوهباني وذكره في القنية نقلا عن الشيخ الاسلام  
 البردوي الاستيحي اقرار بعد الملك له على احد القولين الا اذا استأجر الموكف  
 عبده من نفسه لم يكن اقرارا بحريته اذا اقر بشيء ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الثانية الا  
 اذا اقر بالطلاق بناء على ما فيه به الغش ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع ذكره في  
 جامع الفصولين يعني لا يقع به ديانة وبه يفرق في القنية اقرار المكره باطل الا اذا  
 اقر التارق ملكها فقد افترق بعض المتأخرين بصحة كما في سرقة الظهيرة وكذا في  
 بارف في يد غيره انما وقف ثم اشتراها او ورثتها صارت وقفا مؤافدة له بغير كراهة  
 الاسعاف الا اقرار بشيء حال باطل كما لو اقر له بارش يده التي قطعها فحساة درهم  
 وبيداه هيبتان لم يلزمه شيء ذكره في التتار فائدة اذا اقر بملكين بعد الابرايم  
 يلزمه الا اذا اقر لزوجه بغيره يستأله المهر على ما هو المختار عند النفقة ويجعل  
 زيادة ان قبلت ولا لاشبه فلا يبعد قصد باطل اقراره بقدر من التبع  
 لو ارث وهو ازيد من النفقة الشرعية لكونه محيا لا لثمة لو كانت عند ابراهيم  
 فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفين بالتولية فالأقرار باطل ولكن لا بد من كونه

مطلقا  
 تتبع  
 الطل

مطلقا  
 تناقض  
 لا تقبل

مطلقا

مطلقا  
 اقرار  
 ملكها

من كونه محالاً ومدة لوارثه ان لهذا الصغير علم الف الف درهم قرض اقرضه او من ثمة  
 مبيع باعني صح الاقرار مع ان القبي ليس من اهل البيع والقرض ولا يتصور ان يكون منه  
 انما يصح باعتبار ان هذا المهر محل لبوت الدين للصغير عليه بالحل ادى عليه لا وديونا و  
 فصلا لم يبع الطالب على شيء يسيرا واقر الطالب في العلانية انه لم يكن على المدعي عليه شيء  
 كان ذلك في دفع المدعي ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعي عليه وان برهنوا على انه كان  
 لورثته عليه اموال لكنه قصد بهذا الاقرار انما لا تتبع وان كان المدعي عليه وارث المدعي  
 وروى بما ذكرنا فبرهن ببيعة الورثة على ان ابا ان قصد انما بهذا الاقرار وكان عليه اموال  
 تتبع عليه لكونه متمما في هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه الصلح مع علم سر والخلع عند فريضة  
 على التمه اختلاف في كونه الاقرار للوارث في القوة او في ارض فالقول كذا ادعى انه في ارض  
 او في كونه في القصر والبلوغ فالقول كذا الصغر وكذا الوطى او اعترف ثم قال كنت صبورا  
 فالقول كذا الصغر وانما اسند الى حال الجنون فان كان معهودا والافلامات الموقرة  
 فبرهن وارث على الاقرار ولم يشهد وانما الموقرة له صدق الموقرة او كذب يقبل اقر في دفعه شيء  
 وقال كنت فعلته في القوة كان بمنزلة الاقرار في ارض من غير سند الى زمن القوة ولو قال ما  
 في يدي من قليل وكثير وعبد وامة عتق لخلع صح الاقرار لانه عام لا محمول وكذا قوله في  
 خانه لخلع ولو قال صحة جميع ما هو داخل في بيع لا وامة غير ما علم من الثياب ثم مات  
 فادى ابنه انه تركه الميت الى ابيه قاله ابو القاسم هناك حكم وفتوى اما الحكم اذا ثبت هذا  
 الاقرار وجب القضاء بها بما كان في الدار واما الفتوى فكل شيء علمت المرأة لما تمليك بيع  
 اوبه او غيرها كان ملكا لها ولا اصحح بهذا الاقرار وما لم يكن ملكا لما قبل هذا الاقرار لا  
 يكون لها بهذا الاقرار فيما بينه وبينه انما تعال هو تركه وفي التوازل لو قال جميع منزلة الغلام  
 ولد دوات وغلمان في الرستاق ان كانوا يذهبون بالتمار ويأتون بالليل الى ذلك المنزل  
 يدخلون في الاقرار قالت الخريفة في دفع الموت ليس له على زوجي حق لا قليل ولا كثير ليس  
 لوارثها ان يطلبوا المهر من الزوج فيصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرت في ضمايات الخيرة لوقا  
 ابراهيم فلا ثم مات ليس لورثته الجور ان يدعوا على الجار بهذا السب فكذا قال بعضهم  
 في مسئلة الجور ان لورثته ان يدعوا مطلقا وذكر الانا الحضاف في الخيل لو قالت في  
 ارضا لاهل على يدي اقرارها ولو اقرت باستيفاء مدها فماتت وهي منكوبة او معتقة

مطلقا  
 تناقض  
 لا تقبل



لا يصح كذا في جامع الفتاوى  
 هو لغة اسم بمعنى المصالح وهو خلاف الخاص - وشرع ما هو عقد يرفع النزاع وركنه الايجاب  
 والقبول الموضوعة على كذا في كثير من الكتاب لكن قال في العناية وركنه الايجاب مطلقا والقبول فيها  
 يتعين بالتعيين واما اذا وقع الدعوى في الدراع والثاني هو طلب الصلح على ذلك الجنب  
 ثم الصلح بقول المدعي فعلت ولا يصح فيه الا قبول المدعي عليه لانه اسقاط لبعض الحق  
 وهو يتم بالمسقط بخلاف الاول لانه طلب البيع من غيره فقال ذلك الغير بعت لا يتم البيع  
 ما لم يقل الطالب قبلت وشرط العقل لا البلوغ والحرية فصحة من صحت ما ذور ان  
 عنه فريسته ومن عيبها ذور مكاتب وان يكون المصالح عليه معلوما ان الصلح لا  
 قبضه وان يكون المصالح عنه صفا يجوز الاعتياض عنه ولو كان غير مال كالقصاص و  
 التوزع معلوما كان او مجهولا ولا يجوز لو كان المصالح عنه مما لا يجوز الاعتياض عنه  
 حتى تنفقه ودية قذف وكفالة بنفسه وحكم وقوع البراءة عنه الدعوى وفي الم  
 حكم في جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعي سواء كان المدعي عليه مقرا او منكرا وفي  
 المصالح عنه وقوع المنكر فيه للمدعي عليه ان كان مما لا يحتمل التملك كالقصاص وقوع البراءة  
 بما اذا كان منكرا مطلقا ويجوز الصلح مع اقرار المدعي عليه وسكوت منه بان لا يقر  
 لا ينكر وانكاره وكل ذلك صحيح لقوله تعالى والصلح في عرفه باللام فالظاهر العموم قال في  
 العناية اظهر على هذه الانواع ثروية لان الحكم وقت الدعوى اما ان سكت او سكت انما  
 وهو لا يخفى عن النفي والاثبات وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح في عرفه باللام  
 يتناولها فانه منع الاطلاق لوقوعه في سياق صلح الزوجين في قوله تعالى فلا جناح عليهما  
 الآية فكان للعهد اجيب بان الاعتبار لعموم اللفظ لا خصوص السبب وبانه ذكر للتعليل  
 فكان دلالة وقوع قوله ان يصالح في سياق الشرط فكان مستقلا وقوله تعالى والصلح في  
 كان في الحال فلم يكن اياه بل جنسه وترك في بعض النسخ كانه كما في الصلح بعد الجناح  
 صلح المودع و صلح من ادعى على امرأة نكاحا لا يستلزم تركه عند عدمه وقوله عليه الصلوة  
 والصلح في كل جائز فيما بين المسلمين الاصل اصل امرهما او تركه مالا فالاول ان الصلح  
 بالاقرار كالبيع في الكلام ان وقع على مال بملك لوجود معنى البيع فلهذا قال فثبت في  
 ان في هذا الصلح الشفعة ان كان عن عقار او بعقار وبيان الشفعة لا يخص بهذه

بذمة الصورة بل جرى في الالة ايضا اذا كان المصالح عليه عقارا وهذا اذا وقع الصلح على خلا  
 جنس المدعي وان وقع على جنسه فانه بان باقتل من المدعي فهو صفة وبراء او قبض واستيفاء  
 ان كان بالمثل وان كان باكثر فهو فضل ورجو او الرد بالعيب وبيان الرؤية والشرط ان ثبتت  
 تلك الخيارات لطل منها ويغده جهالة البديل لانها هي القضية اما المنازعة لا يغده جهالة  
 المصالح عنه لانه يسقط والتسقط لا يفيض اليها ويشترط القدرة على تسليم البديل ذكره في البداية  
 وقد اهل كثير من اعيان المتون وان استحق في هذا الصلح بعض المصالح عنه او ملكه يرجع  
 الذي عليه المدعي بطل البديل لبعضه فردد الذي فسخه ما استحق من المصالح عنه من العوض  
 او رد وجهه وان استحق بعض البديل او استحق كله يرجع الذي عليه المدعي بطل المصالح فيها  
 استحق كل البديل او بعضه ان بعض المصالح عنه ان استحق بعض البديل لان حكم الاستحقاق  
 يكون كذا وهو اذ حكم لكونه في معناه هذا اذا لم يكن البعض فيه عيبا وان كان عيبا فله  
 الخيار وان وقع الصلح عن الاقرار على مال بمنفعة كمدادى سكنى دار سنة ودية من مالها  
 فاقرب به وارثه فصالح على مال اعتبر اجارة لانه العبرة للمعاز والاجارة تليد المنفعة بوض  
 وهذا الصلح كذلك فيشترط فيه التوقيت ان كانت ما يعلم لانه التوقيت انما يشترط اذا كان  
 الصلح على مثل فدية العبد او سكنى الدار وفيما عداه لا يشترط كما اذا صالح على نحو صبغ الثوب  
 او ركوب الدابة او حمل الطعام الى موضع ويبطل الصلح بموت احداهما في المدة لانه اجارة  
 معنى ويرجع المدعي في دعواه بقدر ما يستوفى من المنفعة وكذا يبطل بهلاك محل المنفعة  
 قبل الاستيفاء وكذا يعتبر اجارة معنى ان وقع المدعي بمنفعة بمال او منفعة من جنس آخر  
 قال في التبيين الا يرى ان الورثة لو صالحوا الموصي له بالخدمة على مال او منفعة جاز فذا  
 او لم يكونه معلوما لانه لما دة متشابهة لكن انما يجوز عن منفعة على منفعة اذا كانت  
 مختلفي الجنس والاقرب ان الصلح بسكوت وانما معاوضة في حق المدعي لانه يأفذه  
 وهذا البين وقطع المنازعة في حق الاثراء لولا لبقاء النزاع ولا البين وهذا في الاثراء بظاهر  
 واما في السكوت فانه يحتمل الاقرار والاثراء فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالمثل فلا شفعة  
 للجار على الذي عليه في دار صول عليها غنما مع احداهما مع السكوت او مع الاثراء لانه يأفذه  
 على اصله ويعطى كمال دفعه للخصومة لانه يشترطها وزج المدعي لا يلزمه وجب الشفعة  
 للجار على الذي في دار صول عليها يمن لو ادعى على رجل شيئا فصالح عنه على دار فدفعها الى



المدى وجب فيها النقص - لان المدى يأخذها عوضا عما كان فيه من سواها كان الصلح مع  
السكوت او الانكار او الاقرار وما استحق من المدى المتنازع فيه صورة الصلح بسكوت او  
انكار طارا او بعضا من المدى من البدل او حصه ما استحق لان المدى عليه انما بدله لبق  
المدى في يد من غير قصد - فاذا استحق ثم حصل مقصوده فيسقطه وما استحق من البدل  
بعضا او طارا يرجع المدى الى ادعواه في قدره ان قدر ما استحق فيرجع الى دعوى الجلة  
انما استحق الكل وفي بعض انما استحق البعض لان المدى لم يترك الدعوى الا ليلزم  
البدل فاذا لم يلزم لم يرجع بالبدل و هلاك البدل قبل التسليم الى المدى كما استحقا في  
الفصلين اي فصل الاقرار وفصل السكوت - والانكار فان كان عن اقرار يرجع بعد الهلاك الى  
المدى وان كان عن انكار يرجع الى الدعوى واذا هلك بعضه يكون كما استحقا بعضه ثم يبطل  
الصلح في قدره ويبقى الباقي كما الاستحقاق هذا اذا كان البدل مما يتعين بالتعيين وان  
ما لا يتعين كالدرهم لا يبطل بلاك لانما لا يتعين في العقود والنفوس فلا يتعلق  
العقد بها عند الاشارة اليها وانما يتعلق بمثلها في الذمة فلا يتصور فيه الهلاك ولو  
صالح على بعض دار يدعيها لا يصح الصلح وهو على ادعواه في الباقي لان الصلح اذا كانا  
بعض الدعوى كان استيفاء لبعض الحق واسقاطا للبعض والاسقاط لا يرد على  
العبد بل هو مخصوص بالدين - اذ اقامت واحد وترك ميراثا فربما بعض الورثة على  
نصيب لم يترك لكونه براءة عن الاعيان وصيلة ان يزيد في البدل شيئا ليكون عوضا عن  
في الباقي او يبرأ ان يلحق بذكر البراءة عن دعوى الباقي فانه البراءة عن دعوى الاعيان  
صح - وان لم ينقح عن الاعيان كما اذا برأ بعض الورثة عن نصيب كما ذكرنا في  
يجوز الصلح على حق مجهول لانه اسقاط فلا يقع فيه منازعة ولا يجوز الاعيان معلومة  
او ببيان القدر والوصف اذا كان في الذمة هذا اذا كان بدل الصلح مما جازى القضاة  
تمليك فيغنيها المنازعة اذا كان مجهولا اما اذا لم يكن مما جازى القضاة كمن ادعى حقا دار  
واذنى المدى في طائفة فتصالحا على ان يقطع كل منهما ادعواه عن صاحبه صح وان لم يكن  
مقدار حق كل واحد منهما معلوما وفي الغناوى الصغرى اذا كان له على آخر الذمة مجهولا  
الوزن على وجه الصلح يجوز ويجل على انه اقل ولو اعطاه على وجه القضاء لا يجوز الاداء  
ويجوز الصلح على دعوى المال لانه في معنى البيع فما جاز بيعه جاز صلحه سواء كان عن اقرار

والمدى بالصلح في يد اياهما استحق ان يخاطم الحق فيه لانه قائم في انكار المدى على القضاة المدعى

عن اقرار او سكوت لانه في معنى البيع في معنى ان وقع عنه بال اقرار او في حق المدى ومنه  
ان وقع عن انكار او سكوت وفي حق الاقرار لاقتداء اليه وقطع الخصومة او معنى الاجارة  
ان وقع عنه منافع وكل ذلك جائز على ما بينا وعن دعوى المنفعة كان يدعى دارا سكن  
سنة وصيته من صاحبها في الوارث او اقره فصالح على مال او منفعة جاز لان اذ العوض  
عنها بالاجارة جائز فكذا الصلح لكن انما يجوز الصلح على المنفعة اذا كانت تختلف الجنس بان  
يصالح عن السكن على فدية العبد مثلا واما اذا ائتمن بها كما اذا صالح عن السكن على  
السكن مثلا فلا يجوز وعن دعوى الجناية في النفس ومادونا على او فظا سواء كان على  
اقرار او انكار او سكوت اما العهد في النفس فلقوله تعالى فمن عفى له من ابيه شيئا فاتباع  
بالمعروف قال ابن عباس والحق والحق والحق زلت الآية في الصلح عن عدم العهد ومعناها  
من بدل دمه من ادعى ابيه المقتول فلان اذ جليبه لا يكون الا بالصلح عنه مادون النفس طبق بها  
واذا اخطأ في النفس فلان عوجبه المال والصلح عنه كالصلح عن سائر الديون الا انه لا يجوز  
بالا انه على قدر الدية اذ اوقع الصلح على مقادير الدية لئلا يترك الصلح على اكثر من الدية من  
جنس في دعوى الدية بخلاف الصلح عن العقود حيث يجوز الزيادة فيه على قدر الدية وكذا على الاقل  
وان كان اقل من عشرة دراهم لانه لا يوجب له في الحال وانما يجب بالعقد بتقديرها بخلاف التقاض  
حيث لا يجوز تسمية مادون العشرة فيها لا مقدار بل لا يجوز الصلح على غير مقادير الدية  
جاز كيف ما كان لعدم الرجوع الا انه لا يشترط القبض في المجلس اذا كان ما وقع عليه الصلح ديناف  
الذمة كيلا افتراقا عن حال الحال ولو فسد التسمية في الخطأ بان صالح على فروع بيت الدية  
وان فسد في العهد يسقط القصاص ولا يجب شيء لان اقداره على الصلح يتضح بالبراءة عنه  
وعند دعوى الرق ان اذا ادعى على مجهول الحال انه عبده فصالحه المدى عليه على مال جازو  
هذا الصلح عتقا بال في حق المدى وفي حق المدى عليه يكون لرفع الخصومة لانه يبرأ منه - الا  
جاز ولكنه لا ولا عليه لانكار العبد الا ان يعيم البيعة فقبل ويثبت الولاء كذا في الهداية وهذا  
مركب في اقتصاص المسئلة بصور الانكار وما في حكمه من السكوت وذلك لانه اذا اقر به بانه  
عبده يرفع النزاع فلما عني للصلح لقطع النزاع وعن دعوى الزوجه التقاض على طلاق  
يجوز الصلح ان كان الرقب هو المدى والمرأة تنكر لانه ان اعتبر القوة فيه بان يجعل في  
قوة معنى الخلع لان المال عن ترك البضع فليو الصلح يجب حله على اقره العقود وفي



صحتها لا فتداء اليه وقطع الخصومة فكان صحيحا ويخرج عليه المال الذي افذه ديانة ان كان مبطلا  
في دعواه ولو صالحها ليتقرب بالنكاح جاز ولا يجوز الصلح ان ادعت المرأة ان كانت المدعى  
هي المرأة والزوجه ينكر فصالحها على مال لترك دعواها هكذا في بعض نسخ القدوري وهو الصحيح  
مخرج الزاهدة في شره ووجهه انه بذل لها المال لترك المدعى فانه جعل ترك الدعوى منها  
فرقة فالزوجه لا يعطى العوض في الفرقة اذا لم يسلم له شيء في هذه الفرقة وهي سلم لما لها المال  
والنفس وان لم يجعل فرقة فالحال بعد الصلح على ما كان عليه قبل الدعوى فلا شيء يقابل  
العوض فلم يصح وفي بعض نسخ ذكر جواز الصلح وهو ايراد بقوله وقيل يجوز ووجهه ان يجعل  
بدل الصلح زيادة على مهرها ثم قالوا على اصل المردود الزيادة فيسقط المهر غير الزيادة  
ولا عن دعوى مد لا تفتق الا للاحقة وان قتل عبدا ذوق رجلا عبدا وصالحا عن نفسه  
لا يجوز لانه لا يجوز له ان يتصرف الا فيما هو من باب التجارة وتفرق عن نفسه ليس من التجارة  
فلا ينفذ في حق المولى اذا كان بعوض ويصح بينه وبين المقتول حتى لا يجوز له قتل بعد العفو  
لان مقتول فيصح تفرق في حق نفسه ولا يجب عليه البدل للحال ويتأخر الما بعد العفو كمالا  
المكاتب حيث يجوز ان يصالح عن نفسه لانه خارج عن موم عبد المولى بخلاف صلح اى المأذون  
عن نفس عبده اى للمأذون قتل رجلا عبدا وانما جاز صلح لانه تفرق في عبده من باب التجارة  
لان استقلاله كسراة وان صالح عن مضمون تلف بالكر من قيمة قبل القضاء بالقيمة بما  
هذا عنده وما لا يبطل الفضل على قيمة اما كان لا يتطابق فيه لانه الواجب هو القيمة وهي  
مقدرة فالزيادة عليها يكون ربوا وله ان يصدق في الباقي ما لم يكن القافى بالقياس في  
اذا ترك التفتين بقى العبد بها على ملكه فيكون الكفو عليه فاعتبا فيه الكرم فيمنع المولى  
ربوا اذا لا يجانسه بين العبد والنقود ذكره في الجسوط ثم قال وموضع الخلاف ما اذا لم يكن  
القافى فيه بالقيمة اذ لو كان قفى لا يجوز بالاجماع على ما اشرنا اليه وان كان الصلح بوضعي  
مطلقا اتقا لانه الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس واختلاف ما يتغابى الناس فيه لانه  
بدل كذا تقوى المقومين فلا يظن الزيادة وان اعتق موم عبد امشرط عليه وبين  
غيره وصالحا للزبد عن باقية بالكرم من نصف قيمة بطل الفضل هذا بالاتفاق ووجه الفرق  
ان القيمة منصوب عليها وتقدير الشري لا يكون دونه تقدير القافى فلا يجوز الزيادة  
عليها وانه غير منصوب عليها وان كان الصلح بعرض صح وان كانت قيمة الكرم من نصف

العبد ويجوز صلح المدي باليد فعه المالك ليقوله وبديل الصلح عن دمه او على بعض دين  
يدعيه يلزم المولى لا الوكيل لان الصلح عن قود معاوضة باسقاط الحق والصلح على بعض  
الدين اسقاطا محض فالوكيل فيه سخر وغير فلا ضمان عليه كالوكيل بالنكاح الا ان فقه اى الا  
ان يضمن الوكيل بدل الصلح فانه يكون مؤثرا بعقد القمار لا بعقد الصلح وبديل ما هو  
كبيع باه كان عن مال بال عن اقرار وانما كونه البديل ما غير ضمان المصالح عنه فليس بشرط  
كيف والصلح عن فرس فرس جاز وهو كبيع اذ الحار عن اقرار يلزم الوكيل لان الوكيل سهل  
في المعاوضة المالية فيرجع الحقوق اليه دون المولى فيطالب هو بالعوض دون المولى وانما  
قلنا على اقرار لانه اذا كان عن انكار لا يجب البديل على الوكيل مطلقا وان صالحا فصول اى عن  
جانب المدي عليه مع المدي ومن البديل او اضاف المصالح في الصلح المما له باه قال على الف  
مما له او على عبدي هذا او اشرار المعرض او نخذ بلاضافة بال قال على هذا الا ان ادعى  
هذا العبد او اطلق باه قال على الف درهم وسلم القدر المصالح عليه المالكى صلح الصلح لان  
الصلح اليه يوجب سلامة العوض له فيتم العقد حصول مقصوده وكان متبرعا وان اطلق  
ولم يسلم يوقف فانه اجازة المدي عليه جاز وزنه البديل والآية وان لم يجز يبطل الصلح لانه  
الاصل في العقد انما هو المدي عليه لانه دفع الخصومة حاصل له الآلة الغنوية يصير اصيلا  
بواسطه اضافة القمار المنة فاذا لم يصف بقى عاقدا من جهة الخط فيستوقف على اجازة والخط  
في جميع ما ذكرنا من الاطراف كالصلح ادي وقفية ارض ولا يثبت له فصالحا المنكر بقطع الخصومة  
جاز الصلح وطالب بدل الصلح له لو كان صادقا في دعواه ذكره في البري وقيل لا يطيب لذلك  
وان كان صادقا لانه بدل الوقف وفي الاضراس لا يصح لانه فيه معنى البيع وبيع الوقف لا يصح  
وفي السراية كما في من الغفار جعل داره مسجدا فلو عاه افر فصالحا او اهل اهل الجسد جاز وفي  
الشورى كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا الصلح بعد الشراء والشراء بعد الشراء جاز والنكاح  
بعد النكاح باطل وكذا الحوالة بعد الحوالة اقام المدي عليه بيته بعد الصلح عن انكار ان  
المدي قال قبل الصلح ليس له قبل فلان فالصلح ماض ولو قال المدي بعد الصلح ما كان له  
قبله حق بطل الصلح والصلح عن الفاسدة يصح وعن الباطلة لا يصح والفاسدة ما يمكن  
تصحيحها كما في الجنب وقيل اشترط صحة الدعوى لصحة الصلح غير صحي مطلقا فيصح الصلح  
عن انكار وغيره ولو لم يكن الدعوى صحيحة وصالح الصلح عن دعوى حق الشرب وصح



التفوه - وصق وضع الجذوع على الامتاع لان الاصل انتم توجبتم اليهم نحو الشخص في اوصافه  
فانتم في الجبج بدراهم يجوز على الامتاع الصلح ان كان بمعنى المعاوضة بان كان ديناً بدراً يستقضى  
بمنقضيها وان كان لا معناها فلا يستقضى بنقضها فانه اذا كان بمعنى استيفاء البعض و  
اسقاط البعض لا يستقضى لانه الساقط لا يعود ورواية انه لا يستقضى تحول عليه من اوصافه  
الصلح بعد صلح المدي عليه رفعاً للنزاع باقائه البينة به في الغوائد الزينية كما في من الغار  
وفي الترافعة لا يصح ووجهه عدم القبيح ان الجبج بدل من المدي فاذا اختلف فقد استوفى البدل  
فلا يصح طلب الصلح والابراء من المدي عليه من الدعوى لا يكون اقراراً بخلاف طلب الصلح و  
الابراء عن المال فانه يكون اقراراً بصالحه البايح مع المشتري عن عيب فظهر عدمه او زال العيب  
بطل الصلح كما اذا اشترى صيداً فوجد بعينه بياضاً فصالحه منه درهم ثم ذهب البياض  
فبطل الصلح كالصلح في دعوى جيل السبع اذا بان بعد الصلح عدم الجبل برودة البدل و  
كذا اذا ادى على انسان مالا صالحه على مال ثم بان الحق على انسان آخر برودة البدل و  
بطل الصلح في اوصافه  
بعقد المدانية على بعض جنس يعني اذا كان بدل الصلح من جنس ما يستحقه المدي على المدي  
عليه بعقد مدانية في جنسها فهذا الصلح اذن لبعضه فقد اسقط لبا فيه للمعاوضة لا  
تتوقف المظنفة ينبغي ان يصح ما يمكن ولا يمكن فهي معاوضة كما في من الزوافلو صالح  
عن الف حالة بانه حالة او الف مؤجل صح وكذا صح عن الف جارية على ما في زوافلو بعض  
الاصل في الاول وكذا وصف في الثاني وهو ايضا صح وكما في الثالث ففي هذه القصور  
يصح الصلح ولا يشترط قبض البدل ولا يصح الصلح عن دراهم على دينار مؤجلة لان الدنانير  
غير مستحقة بعقد المدانية فلا يمكن جله على ما هو في رقة فيحل على المعاوضة وبيع الدراهم  
بالدينار مستحقة لا يجوز او عن الف مؤجل على نصفه حالاً لان الجبل فيمن المؤجل وهو غير  
مستحق بالعقد فيكون بائناً ما حفظ عنه وذلك اعتياف عن الاصل وهو ان كان روي الشئ  
انما في شبهة مبادلة المال بالابل فلا يكره حقيقة او في او عن الف سود على نصفه بياض  
لانه البياض غير مستحق بعقد المدانية وهي رائدة وصفا فيكون معاوضة الا ان كان  
وزيادة وصف وهو روي الاصل في هذا انتم في حال الذي وقع عليه الصلح ادوات  
مقدراً ووصفاً ووقتاً او في احد هاتين اسقاط البعض واستيفاء للباقى وان كان

وان كان ازيد منه بمعنى انه دخل فيه ما لا يستحق من وصف او ما هو بيع الوصف لتجبل المؤجل  
وعلى اختلاف من في المعاوضة ولو صالح عن الف درهم ومائة دينار على حالة دراهم حالة  
او مؤجلة صح كما ذكرنا وان قال ماله على الف اذ غدا نصفه على انك بريء من باقية ففعل  
الفرع ذلك برأى او وقع في الغد والاي وان لم يؤد ذلك في الغد فلا يبرأ عنه ان نصفه و  
نحوه فلا قال لا يبرأ فانه عنده يبرأ ولا يعود دينه لانه ابراء مطلقاً وكلهم على وان كانت  
للمعاوضة لكن بدلولها هو اداء النصف لا يصلح عوضاً لكونه مستحقاً عليه فوجودها فالحال  
ولها ان ابراء مقتيداً بالشرط فيفوت بغوانة وذلك ان طلع على وان كانت للمعاوضة في  
كتمان الشرط لو وجد مع القابلة فيه فيحل عليه عند تعذر جله على المعاوضة نصي التفرقة وان  
قال صاكتك على نصفه على انك ان لم تدفع غدا النصف قال الف عليك لا يبرأ اذا لم يدفع ذلك  
غداً انما لانه ان يبرأ بالتقيد وان قال ابرأ منك من نصفه على ان تعطين نصفه غداً ابرأ من  
نصفه اعطى او لم يعط فرقابين ما اذا قد ابرأ وبيع ما اذا اقره وقال باطلاق الابراء في الاول  
لانه اطلق الابراء او لا اداء الباقى لا يصلح عوضاً مطلقاً لكنه يصلح شرطاً فوقع التلذذ تقبيده  
بالشرط فلا يتقيد به وتقبيده في الثاني لان الابراء فصل مقرون به ثم انه لا يصلح عوضاً يبيع  
مطلقاً ومن حيث انه يصلح شرطاً لا يقع مطلقاً فلا يثبت الاطلاق بالشك هذا ما في البداية  
وبهذا البيان اتفق الفرق بين الصورتين وكذا ابرأ الوقال اذ ادى نصفه على انك بريء من  
باقية ولم يوقت اى ولم يذكر لفظ غدا سواء ادى النصف او لم يؤد لان البراءة حصلت بالاطلاق  
اولاً فلا يتغير بما يوجب التلذذ في هذه ولو علق بصرى الشرط وقال ان اديت الى نصفه  
فانت بريء او اذا اديت او متى اديت ففي هذه الصورة لا يصح الابراء وان ادى فانه  
تعلق البراءة بالشرط كما لا يصح بخلاف ما اذا لم يكن مرياً كما في الصورة السابقة وذلك  
ان في الابراء معنى التملك في برته بالردة ومعنى الاسقاط لا يتوقف على القبول والملك  
لا ينافى تعلية بالشرط والتملك ينافيه فاعيننا المعنيين وقلنا ان كان التعلق مرياً  
لا يصح وان كان مرياً يصح ومن قال ان رتبة دينه لا اقره لك بالملك في توفره عن او كط  
عن فعل الدارين التأخير او الخط فانه التأخير والخط لا يمكنه عليه في ان بعد التأخير لا  
يتكلم من مطالبته في الحال وفي الخط لا يمكن من مطالبته ما خط ابدأ ولو علق ما قاله راي  
مخضور الشهود انه الحال ان يؤخذ المقر بما اقره من المال في الحال بلا تأخير وخط ولو ادى



الفاوحد فقال اقر له بما علم ان اصل فيها مائة او علم ان سططت عنها مائة فاقرب - جاز تخلاف  
قوله علم ان اعطيك مائة لان الاقرار لا يستحق البديل ولو قال ان اقررت لم قططت لك منها  
مائة فاقرب - صح الاقرار لا الخطا كذا في المحتج  
ان صالحي احد ربة الدين اشتراك الدين بان يكون واجبا بسبب متى كمن البيع اذا كان صفقة  
واحدة وقية - المستهلك المشترك عن نصفه علم ثوب فلشريك ان يتبع المديون مشترك و  
موروث بنصفه اي بنصف الدين لانه مائة كان عليه ولم يتوفه فبقى في ذمته او ياخذ نصف  
الثوب من شريكه لان الصلح وقع عند نصف الدين وهو مائة لانه قسم الدين حال كونه في  
الذمة لا يصح وفق الشريك متعلق بكل ربة الدين فيتوقف على الاجازة وافذه القسط  
دال على اجازة العقد فيصير ذلك ولو كان المقبوض كله للمصالح بلا اجازة الا ان ربة الدين قبل  
القبط وهو غير صحيح - لانه المقبوض اربعة ربة الدين فلشريك حق الشراكة في المقبوض الا ان  
يضمن له ان الشريك المصالح اربعة ربة الدين لانه مائة في فلا يكون له سبيل على الثوب يعني اذا اقر  
الشريك على المديون ورجع على المصالح فللمصالح الخيار ايضا بين ان يدفع نصف الثوب او ربة  
الدين اذ لو الرضا ربة الدين لتفر المصالح لان منه الصلح على الخط وقد لا يبلغ قيمة الثوب  
ربعة الدين فاشتبهه الخيار دفعا لفرقة بالدين لانه لو كان الصلح عن عيه مشتركة فخص  
المصالح ببدل الصلح وليس لشريكه ان يشركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لانه المصالح علم مال  
حقيقة تخلاف الدين فانه حين القبض يكون مالا وقية يكون المصالح عليه ثوبا لانه الصلح لو كان  
على جنس الدين للمصالح فيه خيار بل لشريكه ان يشركه فيما قبضه او ربة الدين لانه بمنزلة نصف  
بعض الدين ولو اراد القابض ان يخص بما قبضه ولا يرجع عليه ثركه فالحيلة فيه ان يهب الغرم  
دينه وهو يبرئ عن دينه وان قبض شيئا من الدين شاركه شريكه في الدين لانه ما اعطاه الغرم مما كان مشتركا  
القبض واشتبع كل واحد من الشريكين الغرم مابقي من الدين لانه ما اعطاه الغرم مما كان مشتركا  
بين الشريكين لم يكن له ان يقول للذي اعطاه النصف او شيئا من الدين انه او فبعت حقه  
لو اشترى بنصف شيئا او لو اشترى احد الشريكين بنصف الدين شيئا من الغرم فانه  
شريكه ربة الدين لانه صار قايضا نصف الدين بالمقاصة فيضمن شريكه نصف ذلك النصف وهو  
ربعة الكل واشتبع غريمه ان شاء لانه مائة في ذمته باق لانه القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له  
حق المشاركة فلا يشركه ومن ابراء عن احد الشريكين الغرم عن نصيبه او قاض الغرم بغير

بين سابق بان كان المطلوب دين عليه قبل وجوب دينهما في حصار دينه قصاصا لا يفتح شريكه  
ان في البراء فلا تخلاف وليس بقبض وكذلك في المقاصة لانه قاض ديننا بالمقاصة لا قابضا شيئا  
وان ابراء الشريك المديون عن البعض قسم الباقي على سهامه فانه كان الدين نصفين وبراء احداهما  
نصف نصيبه وهو الربع قسم الباقي اثنان لانه بقى لربع وللآخر نصف وان اجلي نصيبه لا يصح  
عندها فلا فالاب لا يوسف فانه يصح فانه اعتبر بالتأخير لكونه ابراء موقفا بالبراء المطلق  
وكما انه يلزم في قسم الدين قبل القبض لامتياز احد النصيبين عن الآخر بانصاف احداهما  
بالكل والآخر بالتأجيل وقسم الدين قبل القبض لا يجوز لانه وصف لشيء ثابت في الذمة وذلك  
لا يتميز بعضه عن بعض وبطل صلح احد ربة السلم عن نصيبه علم ما دفع من رأس المال ومعنى  
قوله بطل انه سبب بطل على تقدير عدم اجازة الشريك والا فهو صحيح موقوف على اجازة الشريك  
فان اجازة نفذ الصلح عليها ويكون المقبوض بينهما وكذا ما بقى من السلم وان رده يبطل ويبقى  
السلم كما كان وهذا عنده فلا قاله اي لا لا يوسف ايضا فانه عنده يجوز هذا الصلح بلا توقف لانه  
دين مشترك فاذا صالحي احداهما على حصته بازكاز الديون ولها ان يستلزم جواز قسم الدين في  
الذمة وان لا يجوز وانما قال علم ما دفع لانه لو كان الصلح على غيره لا يجوز بالايجاع لانه من استبدال  
السلم فيه قبل قبضه ثم شرع في حث مسئلة الخارج وهو من الخوارج وهو ان يصطلح الورثة على اقرار  
بعضهم من الميراث بمال معلوم فلذلك قال وان اربعة الورثة اصدى عن عرض من من الشراكة او  
اربعة عن عقار من الشراكة بمال اعطوه له او اربعة عن احد النقدية اي عن ذهب بالاقراض  
بالفضة بان كانت الشراكة ذهبا فصالحه على فضة او على العكس بان كانت الشراكة فضة فافرضوا اصدى  
بذهب دفعوه او اربعة عنهما اي النقدية بما صح هذا الصلح في الوجود فكلما قل البديل او كثر لانه في  
مع البيع ويجوز بيع العروض والعقار بالقليل والكثير وانما صح عن النقدية باحداهما سواء قل البديل  
او كثر لانه تفرق الجنس الى خلاف الجنس لكن يشترط فيه التقابض في الجنس لانه حرف وان اربعة عن نقدية  
اي الذهب والفضة وغيرها مثل العقار والعروض يعني اذا كانت الشراكة مشتملة على هذه الاجناس  
فافرضوا عنها باحد النقدية لا يصح الصلح الا ان يكون المعطي الزمن نصيبه من ذلك الجنس الذي دفعوه  
اليه ليكون ما يساوي حصته في مقابلتها وما فضل في مقابلة غير الدراهم التراز عن الزنوا وذلك لان  
الصلح لا يجوز بطريق البراء لانه الشراكة اعيان والبراءة من الاعيان لا يجوز ولا بد من التقابض  
في الجنس فيما يقابل نصيبه من الذهب والفضة لانه حرف في هذا القدر وهذا اذا تصادقا على كونه



وارثا وان صاكوه على تقدير الانكار يجوز كيفما كان لانه لا يكون في معنى البيع وان كان الصلح عوضا  
فاز مطلقا بعد الرضا وان كان في التركة - ومن علم الناس فافهموه اي احد الورثة ليلكون الذين  
لهم اي بشرط ان يكون الدين لبقية الورثة - بطل الصلح لانه فيه عليك الدين الذي هو حصته المصاحبة  
من غيره وتعليك من غير من عليه الدين وهم بقية الورثة - فبطل ثم تعدي البطالة الى الخل لان  
الصفقة واحدة سواء بين حصته الدين او لم يبق عندك صنفه وينبغي ان يجوز عندك في  
غير الدين اذ ابقية حصته ثم ذكر لصحة الصلح صيلا فقال فانه بشرط ابراء الغرامة من نصيب  
نصيب المصالح في الصلح هذا اولى الخيل وهي ان يشترط الورثة - ان يبرأ المصالح في الغرامة  
نصيب من الدين ويصالح عن اعيان التركة - بحال وفي هذا الوجه نوع فرسا الورثة حيث  
لا يملكهم القوي على الغرامة بعد نصيب المصالح ونوع نفع لم حيث لا يبق للمصالح حق فبالا  
الغرامة فنقصان ذلك الترتيب هذا الشفع وكذا في الصلح ان قضاء حصته اي المصالح من اهل  
من الدين تبرعا هذا ثانيا منها وهي ان يجعل ساكن الورثة - قضاء نصيب المصالح من الدين من غير  
وهو ان يجعل لم حصته من الدين على الغرامة ثم يصالحون عما بقى من التركة - وفيه فرس النقض  
فمن النسبة او اقرضوه اي المصالح قدرها اي قدر حصته من الدين واجالهم به على الغرامة  
اجال المصالح الورثة بالتوقف الذي افذه منهم على الغرامة وقيل الكدالة وصاكوه عن غيره  
يصلح ان يكون بدلا لثمنها وهي اسنما ذكرها المصنف في كتاب الخيل وفيه الصلح من تركه  
اعيان غير معلومة - ولم يكن فيها دين على مكيل او موزون - اختلاف فقيل لا يصح لاحتمال ان يكون  
في التركة - مكيل او موزون من نصيب من ذلك مثل بدل الصلح فيكون رجا وقيل يصح لاحتمال ان  
لا يكون في التركة - مكيل او موزون وان كان في محتمل ان يكون نصيب اقل من بدل الصلح فكان  
القول بعد الجواز مؤديا الى اعتبار شبهة الشبهة ولا جرة بما قاله في المصالح في الغرامة لا  
يجوز لاحتمال الرضا وقال الفقيه ابو جعفر يجوز لانه هنا شبهة الشبهة ولا جرة لها ولا  
ان يحتمل ان يكون في التركة - من جنس بدل الصلح وعلى تقدير ان يكون محتمل ان يكون راء  
على بدل الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة ولغايل ان يقول حق الجواب التفصيل  
بانه يقال ان كان في التركة - جنس بدل الصلح لا يجوز وان لم يكن يجوز وان لم يرد حال التركة  
فعل الاختلاف فالاصح الجواز ان علم انما في التركة - غير المكيل او الموزون - اذا كانت طهارة  
البقية وبه الجواز وهو الاصح ان التركة - اذا كانت في بقية الورثة - فالجواز لا تخفى المنازعة

مطلوب

المنازعة - فيجوز حتى لو كانت في يد المصالح او بعضها لا يجوز ووجه عدم الجواز ان هذا الصلح بيع لا  
ايراد لان البراءة عن الاعيان لا يجوز ولذا كان بيعا فاحد البدلين يجوز وبطل الصلح  
والقسم - ان كان على الميت دين مستغرق الا ان يفي الوارث الدين بشرط ان لا يبرأ من التركة  
او يفي اجتناب بشرط ابراء الميت او يؤدوا دينه من مال آخر وان غير مستغرق فالاولى ان يصالح  
قبل قضاء ولو فعل وصالح قالوا يجوز الصلح لان التركة لا تخفى عن قليل دين والدائن قد يكون  
غائبا فلو حصلت التركة - مدفوع بتفرض الورثة - والدائن لا يتفرض لانه على الورثة - قضاء دينه  
والقسم - يجوز قياسا لا استخرا اذ ذكره الكوفي وبه الاستحسان ان الدين ينبغي على الوارث  
اذما من جزا لا وهو مشغول بالدين فلا يجوز القسم - قبل القسم - قبل قضاء دينه القياس ان  
التركة لا تخفى عن قليل الدين فيقسم بغيا للفرع عن الورثة - وقيل القياس ان يوقف الكل - الا  
ان يوقف قدر الدين ويقسم الباقي وبه القياس ان الدين يتعلق بكل جزء من التركة ووجه الاستحسان  
في فرس الورثة - وفي التثوير واذا ابرأوا وانما من حصته تقسم بين الباقي من الورثة - على التواء  
ان كان ما اعطوه من مال غير الميراث وان كان مما ورثه فله ميراثه وقبده الحضاف  
بانه يكون عن انكاره اذ كان ما اقرأ فهو بينهم على التواء مطلقا والموصلة كوارثه فيما قدنا  
صاكوه اذ هم ثم ظهر للميت دين او عين لم يحملوها هل يكون دافلا في الصلح فيه قولان اشهد  
قد القول فيكون ذلك الدين والعين بين جميع الورثة - وهذا القول هو الحق وعلى قول  
يقول بالقول فانه كان الظاهر دين فسد الصلح لانه وجد في الابتداء وان كان عينه لا

ك

المضاربة هي معاينة من القرب والارض  
وهو السير فيها قال الله تعالى واوفوا بالعقود في الارض يعني بسيره في التجارة وسمى هذا العقد  
بمالاة المضاربة بيسر و في الارض غالبا لطلب الربح روى ان العباس رضي الله تعالى عنه دفع مال  
مضاربة فبلغ ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاجازها فلجتمع الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
على ذلك اي ان المضاربة في الشريعة عقد شرعي في الربح بحال من جانب وهو جانب رب المال وحمل  
من جانب آخر وهو جانب المضارب وفيه بقوله شرعية في الربح مالو شرط فيها الربح لانه ما فاتها لا تكون  
مضاربة على ما سياتي وركنها الايجاب والقبول يعني ان يقول رب المال دفع هذا المال واخلى  
علي ان تارزقه الله تعالى بيتنا نضفا او نحو ذلك ويقول المضارب قبلت او نحو ذلك وكلها اخذ  
على ما اشار اليه بقوله والمضارب امين عند دفع المال على وجه المضاربة لانه قبض المال بارماله



لا يعلم وجه المباداة كالمقبوض على كونه الشراء ولا يعلم وجه الشيعة كالمحرم فانما انقضى الحيا  
فيه فوكيل لانه يتوقف له باره حتى يرجع بما حكم من العمد على رتب المال فان رتب فشرط  
لانه يحصل بالمال والعمل فيشترط ان فيه فان خالف المضارب رتب المال فيما شرط فغاصب  
لتعديبه على مال غيره بلا اذنه فيكون ضامنا ولو اجاز رتب المال بعد الخالف حتى لو اشترى  
المضارب فانه على علمه ثم باع وتوقف فيه ثم اجاز رتب المال في بيع وكذا المستبضع وان شرط  
كل الرتب لاي المضارب فمستوفى وان شرط كل الرتب لاي المال فمستبضع فان شرط  
المضاربة فابى فله ان يبرأ منه وانما يصير ابر لان عامل رتب المال وما شرط له كالمرة مثلا  
لان لم يرض بالعمل فانا فتمت فسدت فله ان يبرأ من الاجارة فيجب ابر المثل فلا يكون له رتب  
رتب او لم يبرأ لان الرتب يكون في المضاربة الصقيي. ولا فسدت صارت اجارة ولا يبرأ  
على ما شرط له كند اب يوسف اي ما شرط للمضارب من الرتب وهو وان كان مجموعا لانه المال  
لكن يصير معلوما عند الحصول مثلا اذا شرط للمضارب ثلث الرتب وكان ثلثه في درهم فله  
صار معلوما وهو عشرة واربعة اذا كان زائدا على العشرة لا يتجاوز عنها فعنده انما يبرأ  
او المثل ان رتب والافلاكي لان اذ لم يرض في المضاربة الصقيي. لم يتحقق شيئا فله ان يبرأ  
فلا فالحجة فانه عنده يجب الارب وان لم يرض بالغاما ببلغ لانه تسليم العمل وجد منه فيستحق  
الارب واستثنى من هذا وجه اذ مال الصقيي مضاربة فاسدة بان شرط في المضاربة لنفسه  
عشرة دراهم فانه لا شيء اذا عمل ذكره في الحكم الصغار كما في مني الغفار ولا يصح المضاربة  
المال فيها اي في المضاربة الفاسدة ايضا اي كالتصقيي. لانه ابي فلا يكون ضما ولا فصح  
المضاربة الا بال تصح به الشركة كالتراهم والدنا تبر والقبول والفلوس النافعة لانها تترك  
لحصول الرتب فلا بد من مال تصح به الشركة به ويكون رأس المال معلوما لهما وكفت فيه الآلة  
فان اختلفا في مقدار رأس المال عند قسم الرتب فالقول للمضارب مع يمينه والبيتة رتب  
المال وانما المضاربة بدري فان كان على المضارب فلا تصح وما اشتراه له والدين في ذمة وان  
كان على غيره بان قال قبض ما لي على فلان ثم اعمل به مضاربة فهو جائز وان كان مكرها فلا  
شرط لنفسه معقول العقد كذا في المبسوط وان دفع عرضا وقال بعد واخل في ثمنه  
او قال قبض ما لي على فلان من الدين فاخل فيه مضاربة جازت المضاربة ايضا لان الكفاية  
في المسئلة الاولى اضعف المائتين العرض وثمانية تصح في المضاربة وفي الثانية اضعف المائتين

القبض والدين اذا قبض صار عين فيجوز وكذا لو قال اشترى عبد اسنة ثم بعد واخل ثمنه  
مضاربة فاشتراه ثم باع واخل فيه طار وقال رتب المال للمضارب او المستودع او المستبضع  
اخل بما في يدك مضاربة بالتصفي جاز كذا في المحتج وشرط في بيع المضاربة تسليم المال المضارب  
بلا بد لرتب المال فيه والتخليه في لو لم يسلم فاشترى المضارب به فربما يكون الرتب طار رتب المال  
عاقرا ثبتت المال او غير عاقد فالصغير اذا عقد بها المضاربة وليه طار اذا دفع مال ابن  
الصغير مضاربة وشرط على الصغير في رتب لانه مال له وكذا الوصي واحد الشريك اذا عقد  
الارب وكذا المأذون لو دفع مال مضاربة وشرط على المضارب في بيع لان اليد المتوقفة  
ثابتة لا فنزل منزلة المالك وشرط كونه الرتب بينهما ما عاقت ان شرط لاهدما عشرة دراهم  
فكفها ان يكون الرتب جزءا من الجمل فاما اذا عاقب قدر فلا يصح لاصحمال ان الرتب شوي الا لا يتحقق  
لا يكون الا بهذا العقد فلا يحصل الرتب لرتب المال ومنها انعطى يد رتب المال عن رأ المال بينهما وهو شرط  
ومنها قد رتب الرتب فلهذا قال كل شرط يوجب جهالة الرتب يفسد بها ان الرتب هو المعقود الصقيي. قال في  
عليه وجماله في وجب فساد العقد وما لا فلا اي وكل شرط لا يوجب جهالة فلا يفسد به بل  
يفسد العقد ويبطل الشرط لشرط الوضعية اي الخصال على المضارب او عليها فالشرط  
يبطل والعقد صحيح والمضارب في مطلقا وبما التي لم يتقيد بمكان وزمان او نوع من التجارة  
فواذا يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة فلم يزد عليه ان يبيع بنقد ونسيئة متعارفة عند  
التجارة وليس له ان يبيع باجل غير متعارف عند كعشرين سنة ويشترى ويوطل بهما اي يبيع  
والشراء ويسافر او يرحل او لو دفع المال في بلد له على الظاهر وعنه اب يوسف انه ليس له ان يسافر  
بلا اذنه وعنه اب صيف. انه ان دفع في بلد فليس له ان يسافر وان دفع في غير بلد فله ان  
يسافر في بلد ويبيع اي ان يدفع المال بضاعة ويؤدي ويرهن ويرهن ويوار ويتاجر  
ويشتال بالثمن اي يقبل الحوالة على الايسر وغيره اي الاخر لان كل ذلك من صنيع  
التجار ولو ابيع المضارب رتب المال صح ولا يفد به اي بالابضاض المضاربة فلا فافز  
وليس لاي المضارب ان يضارب اي يدفع المال مضاربة الا باذنه رتب المال في او تفويض  
بقوله اعمل برأيك لانه الشيء لا يتضمن مثلا فلا بد من بالتصفيص عليه او التفويض المطلق  
اليك ان الوكيل ليس له ان يوطل غيره الا اذا قيل اعمل برأيك ولا ان يعرض او يستدعي  
او يلب او يتصدق وان قيل له اعمل برأيك الا بتصفيص على الاقران والاستدانة

مطلب

مطلب







المضارب يضارب فانه ضارب  
 المضارب بلا اذن رتبة المال فلا يخاف بالدفع ما لم يجعل المضارب الثاني في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
 فاذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني او لا وهو قولنا وفي رواية الحسن عن الامام لا يصح  
 بالعمل ايضا كما لم يربح بالدفع ما لم يربح لانه يملك الاضاضي فلا يصح بالعمل ما لم يربح فلا  
 ربح ثبت له شركه في المال فيصير كلطما لا يخبره فيجب الضمان وفي ظاهر الرواية ان  
 الربح انما يحصل بالعمل فيحتاج سبب حصول الربح مقام حقيقة حصوله في صورة المال  
 مخوفاً وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فان كانت المضاربة الثانية فاسدة  
 فلا فائدة على الاول وان عمل الثاني وربح لانه ابر فيه والابر لا يستحق شيئا من الربح فلا  
 يثبت الشرك له بل لا اثر مثل عمل المضارب الاول وللاول ما شرط له من الربح وحيث  
 صح المضارب فله ان يملك تجميع ارباحهما من الاول والثاني اتفاقاً في المشهور وقيل  
 على الخلاف في ابداء المودع يعني قيل ينبغي ان لا يصح الثاني عند ابي حنيفة ربه لا يرد  
 المودع المودع لا يصح عنده ودفع الثاني ههنا ابداء في الحقيقة والخوق له ان يرد  
 المودع كما يقضه لنفع الاول ههنا المضارب الثاني قبض لنفع غيره بخلاف مالك  
 فيضمن فانه ضمن الاول تحت المضاربة بين الاول والثاني على ما شرطوا ولكن الربح لم يبط  
 للاول لانه ملكه رأس المال بالضمان استند اليه في الخلف فلا يخفى عن نوعي قبض لكونه  
 ثابتاً من دونه ودون غيره ويطلب الربح للثاني لانه ثبت في عمله وان ضمن الثاني ربح على الاول  
 لانه موقوف عليه في عقد ويرجع عليه باحكمة من العقد وقال زفر يضمن بالدفع توقف  
 او لا يتوقف وهو رواية عن ابي يوسف لانه بالدفع متعده اذ ليس للمضارب ان يضارب  
 ولنا ما سبق من السياسة وان اذن رتبة المال له ان يضارب بالمضاربة فضارب بالثالث  
 ان اعطى المال الى آخر ليكون ثلث الربح للمضارب الثاني وقد قيل له ان وطأ رتبة المال  
 قال للمضارب الاول ما رزق الله بيننا نصفاً او فعل نصفاً او ما فضل فنصفه  
 الربح لرب المال وثلثه للثاني وسدس للاول لانه رتبة المال شرط لنفسه نصف الربح من جميع  
 رزق الله فله ان نصف جميع الربح فلا يكون للمضارب الاول ان يوجب شيئاً من ذلك لغيره  
 بل ما اوجب الثاني وهو ثلث الربح فينصرف الى نصيبه فاقبضه فيبقى له الدين ويطلب لهما  
 ذلك لانه من الثاني وقع عنها فصار نظيره استأجر فتيلاً ليجعله ثوباً بدينه ودينار

واستأجره ليجعله ذلك الثوب بنصف درهم وزاد قيمة الثوب طاب لهم جميعاً وان دفع  
 بالنصف اي لو دفع المضارب الاول بعد ما قيل له ما رزق الله بيننا نصفاً بالنصف بانه  
 ما رزق الله بيننا نصفاً فنصف رتبة المال ونصف الباقي للثاني ولا شيء للاول لانه جعل  
 نصف مطلق الفضل فيصرف لشرط الاول النصف الثاني الى جميع نصيبه فيكون للثاني بالشرط  
 وغيره غير شيء وان شرط المضارب الاول للثاني الثلثية وقد شرط رتبة المال نصف النصف  
 فلما شرط فلرتبة المال النصف والمضارب الثاني النصف ويصح المضارب الاول للثاني من  
 ما اسدس لانه شرط للثاني سلامة الثلثية من الربح فاعتبر به في هذه العقد فيغير الاول قدر  
 السدس ليرتفع له الثلث وان كان ما قيل له يعني لو كان قال له رتبة المال فيه الدفع ما رزق  
 الله او ما رزق بيننا نصفاً فدفع المضارب بالثلث فله من ثلثه لانه المضارب الثاني  
 ما شرط له وهو الثلث فبقى الثلثا بين المضارب الاول ورب المال نصفه فنصيب كل  
 منهما ايضا الثلث ورتبة لهما شرط لنفسه جميع الربح بل نصف ما يحصل للاول وما حصل له الثلث  
 وان دفع المضارب بالنصف بعد ما قيل له ما رزق الله من شيء فيسبى وينسب نصفاً فله الثلث  
 نصف ولعل من المضارب الاول ورب المال ربع المال لانه المضارب الاول شرط للثاني  
 نصف الربح وذلك مفوض اليه من رتبة المال فيستحقه وقد جعل رتبة المال لنفسه  
 نصف ما ربح الاول ولم يربح الا النصف فيكون بينهما ولو شرط المضارب لغير رتبة  
 المال لثالث ليعمل معه اي مع المضارب ولرب المال ثلثا ونصف لثالث في ذلك وتبطل  
 المضاربة بموت احد هما لكونها كمالاً وهي تبطل بالموت ذكره في منعي الغفار وتبطل  
 ايضا بلحاق رتبة المال بغيره بدار الحرب رتبة الالة بالموت فيتعين تركه قيد بلحاظ الالة  
 تفرق مضاربة قبله يتوقف عنده ابي حنيفة ربه فان اسلم نخذ الالهات او قتل على ردة  
 بطل وعندهما يجوز فلا يتوقف لا تبطل المضاربة بلحاق المضارب بدار الحرب رتبة الالة  
 له عبارة صحيحة ولا ينعزل المضارب بعزله اي ان عزل رتبة المال المضارب لا ينعزل  
 ما لم يعلم المضارب به اي بعزله فيجب لو باي المضارب واشترى بعد عزل رتبة المال قبل علمه  
 فتعزله جاز لانه لو انعزل بلا علم يتقرر لانه يتقرر بعد العزل والقرم مدفوع  
 فان علم المضارب بعزله والمال عوض فلا يبيع ولا يبيع العزل غير ذلك ولا يتوقف في ثمنها  
 وان كان نقد ام من جنس رأس المال لا يتوقف فيه وان كان من غير جنس فله بتدبيره كمنه



يبدل خلاف جنس رأس المال بان كان احد هادراهم والآخرة نيزدك استحقاق القبا  
 ان لا يبدل له لوجود العول والالكاف بيع عرضها ايضا استحقاقه ولا وجه للافتراض بقوله ولا  
 فورية لانها متحققة بل لان التقديس جنس واحد من حيث الثمن وهو الاستحقاق الزم  
 لا يظن الا عند اتحاد الجنس فحققت الفورية ولو افرقا وفي المال ديون على الناس لزمه  
 المضارب الاقتضاء اي طلب الدين ان كان ربحي لانه الربح مع الاوارة فكل ما لا يرد عليه  
 مع تمام تحمل العمل فيلزمه عليه والآس وان لم يكن ربحي فلا يلزمه الاقتضاء لانه متبرع في العمل  
 ويوكل المضارب المالك به ان الاقتضاء لانه الحقوق ترجع الى الوكيل فلا بد من توكيل المضارب  
 المالك اذا امتنع عن الاقتضاء لعدم الربح وكذا سائر الوكلاء فانهم يوكلون المالك اذا  
 امتنعوا من الاقتضاء والبياني هو الدال والتمسار هو اسم العمل للغير بالاوارة  
 بيعا وشرا ذكره في الجسوط بحكم ان عليه من الاقتضاء لانه يعلل بالاوارة فكان له  
 بدل عملها كما في الجورة وما يملك من مال المضاربة حرف الى الربح او لادون رأس المال  
 لانه الربح يتبع رأس المال وحرف الملاك الى التبع او كما يعرف الملاك الى العفو في الزلوة  
 فان زاد المالك على الربح لا يضمن المضارب لكونه امينا ولا ضمان على الامين سواء كان  
 من عمله او لا وقبل قوله في هلاكه وان لم يعلم ذلك كما قبل في الوديعة وسواء كانت  
 المضاربة صحيحة او فاسدة في امانة عند ابا حنيفة رزق وعندهما ان كانت فاسدة  
 فالمال مضمون فان اقتسماه من الربح وفشيت المضاربة والمال في يد المضارب ثم عقد  
 فملك المال كله او بعضه لا يترد ان الربح الاول لانه المضاربة الاولى قد انتهت بالغنى  
 الثانية عقد جديد فملك المال في الثانية لا يوجب انتقاص الاول كما اذا دفع اليه المال  
 وان اقتسماه من الربح في المضاربة ثم هلك المال كله او بعضه تراذاه من الربح في  
 رأس المال فان فضل شيء من الربح اقتسماه وان لم يبق فلا ضمان على المضارب لانه  
 امية ف

مطلب

مطلب  
 ابيع وس

ولا ينفق المضارب على

نفسه من مالهما المضاربة في ماله او في ماله اخذه دارا لانه نفقة انما كانت منه  
 لا اقتباسه عمل المضاربة وماله في ماله غير محتسبه لانه ساكن بالسكن الاصل والذ  
 اخذه دارا في حكمه الا اذا لم ينو الاقامة ولم يتخذ دارا فلم النفقة ولا ينفق في  
 المضاربة الفاسدة لانه يكون فيها ابر او الاجير لا يستوجب النفقة فان سار

فان سار المضارب ولو سار قد ربح وفيه امثارة الما ان ينفق في الموضوع يمكن ان يرد  
 المنزل فلا نفقة فهو في حكمه قطعاه وشرايه في مالهما المضاربة بالمعروف ان بلا اشراف  
 وكذا في مال المضاربة كونه وركوبه بفتح الراء ما يركب شراءا والشيء را وكذا اارة ففاده  
 وراش ينال عليه وغسل ثيابه وارة الحمار والحمار والاشياء في موضع يحتاج فيه اليه  
 كالجزارة الشخص اذا كان طويلا الشعر مع الثياب ما شيا في صوابه بعد من  
 القضايلك ونقل معاملته فصار ماله كسائر الرغبات في الحالة وهو من قبل النفقة  
 ومن المضارب ما كان زائدا على العادة او عادة التجارة انفق على نواحي من مال  
 المضاربة ونفقة اي المضارب في ماله من مالهما المضاربة لانه النفقة على ما ورد في  
 الاقتباس كنفقة العاقل والمرأة والمضارب في ماله ساكن بالسكن الاصل في الم  
 سافر في ماله ساكن فلا ينفق في اداء الاقتباس طالة واء فانتهى ماله من مال المضاربة  
 وهذا على ظاهر الرواية ومثله اارة الحمار والغصه وغير ذلك مما يربح الم اصلا في البدن  
 فان كل ذلك من ماله في ماله في العدة والسرانية وعمل في ماله في ماله لانه  
 لا اصلا في البدن فصار كالنفقة ويرد المضارب ما بقى من ماله في ماله في ماله في ماله  
 رأس المال الاستحقاق انتهى بانتهاء الشؤ وهذا كالتأجيل فانتهى ان ياكل ويحلف  
 داهية من الغنيمه وان بقي شيء من ذلك اليها وما دونه التوكوف المراه انما ان  
 يعود ويبعث في اهله والآي وان لم يمكن ان يبيت في منزله فالتوكوف ليس للمنتفع  
 الانتفاع من ماله ويؤخذ ما نفقة المضارب او لا وما فضل قسم ان يافذ ربة المال  
 من الربح ما نفقة المضارب من رأس المال في يتم رأس المال فان فضل شيء قسم بين  
 المضارب ورب المال على الشوط وان سار المضارب بماله ومال المضاربة او سافر بالماله  
 اقليم ينفق بالهنة وان باع ماله المضاربة في اكله فرب ما نفقة عليه من كل وكوة من  
 اارة التمسار والغصار والقباغ ونحوه مما ورد في العادة بين التجار في ماله لا كنفقة  
 نفسه اذا باع في اكله والفرق ان الاول يوجب زيادة في المالية بزيادة القيمة والثاني لا يوجبها  
 ولو شري مضارب بالنصف بالمضاربة بزيادة البز الثياب وقال محمد في البراء عند اهل  
 الكوفة ثياب الكساء والقطيع لاثياب الصوف والحز كذا في الخوب وبالثياب والشرى بها  
 ان بالاعية عبدا فضا على الاغنام في يد المضارب قبل نقدها قبل التسليم للبائع في

نفق الدار وسكن  
 الحمار ينفق  
 الاقحان  
 ما كان

من الربح

ويقول فام على  
 في ماله في ماله

بانه



المضارب رجما وهو خمسمائة ويوزع المالك الباقي وهو الالف وخمسمائة لانه المال كما صا  
الغيبه فله الذي في المال وهو الالف فطاع بينهما نصفين فنصيب المضارب منه خمسمائة  
فاذا اشترى بالغيبه عبدا صار مشتركا بينهما فربحه للمضارب وثلاثة ارباعه لرب المال  
ثم اذا ضاع الالفان قبل التقد كان عليهما ضمان فمن العبد على قدر ملكهما في العبد  
فربحه على المضارب وهو خمسمائة وثلاثة ارباعه على رب المال وهو الالف وخمسمائة وبعد ذلك  
ربح العبد للمضارب كما ذكرنا وباقيه اى العبد وهو ثلاثة ارباعه يكون للمضاربة لانه  
نصيب المضارب فربحه عن المضاربة لانه صار مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما  
تتاف ونصيب رب المال اى المضاربة بعد تنافيهما ورأس المال وهو جميع ما دفعه  
المال اى المضارب الغائب وخمسمائة لانه دفع اليه اولا الغائمين الف وخمسمائة ولا يبيع  
اى العبد من اى الاعلى الغيبه لانه اشتراه بالغيبه فلو بيع العبد بربحه الالف فحقه  
المضاربة ثلاثة الاف وللمضارب ربحه وهو الالف والغائب وخمسمائة من الثلاثة الاف  
رأس المال والذي منها خمسمائة بينهما نصفان ولو اشترى رب المال عبدا بخمسمائة وبأ  
من المضارب بالف لا يبيع المضارب من اى الاعلى خمسمائة ولا يجوز ان يبيع من اى اعلى الف  
لانه يبيع من المضارب كبيع من نفسه لانه وكيله فيكون بيع ماله بماله فيكون كالمعد ولو  
كان بالعكس باء اشترى المضارب عبدا بخمسمائة فباعه من رب المال بالف يبيع من اى اعلى  
خمسمائة لانه البيع الحار بينهما كالمعد ولو اشترى مضارب بالنصف بالف المضاربة  
عبد ايجد الغيبه فقتل العبد ربها فطاع فربحه الغداء عليه اى المضارب وباقيه وهو  
ارباعه الغداء على المالك اى اذا امتنع من الدفع واقتار الغداء يعني ارش الجنابة  
يفديان بقدر الملك والعبد ربحه للمضارب لانه رأس المال الف والعبد يباو الغيبه  
و اذا فديا فربح العبد عن المضاربة اما نصيب المضارب لان مضموه عليه ومال المضاربة  
امانة وبينهما منافاة واما نصيب رب المال فله قضاء القافى لانه قضاء القافى بانق  
الغداء عليهما بانه يتضح قسم العبد بينهما والمضاربة تنتهي بالقسم ويكفي العبد  
يوما والمالك ثلثة ايام يحكم الا اشتراك بينهما لانه حكم الغداء لانها اشترياه ولو افتار  
المال الدفع واقتار المضارب الغداء مع ذلك فله ذلك لانه يستحق بالغداء مال المضارب  
وله ذلك لانه الذي موهم ولو اشترى المضارب بالف المضاربة عبدا وملك العبد قبل

عنده اى دفعه الى البائع دفع المالك الثمن اى المضارب ولا يلزم المضارب لانه المال  
امانة في يده ثم ونعم اى هكذا ان يملك في الدفع الثانية والثالثة وجميع ما دفعه المالك  
رأس المال وهذا بخلاف الوكيل حيث لا يرجع عنه هلاك الثمن بعد الشراء الآخرة  
وامدة والوقوف اى المضارب امانة ولا يمكن حمله على الاستيفاء بخلاف الوكيل  
فان قبضه بعد الشراء استيفاء فيصير مضمونا عليه ثم في الوكالة في هذه الصورة  
يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المالك فملك بعد لا يرجع لانه  
ثبت له حق الرقوع بنفسه الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده اما المدفوع اليه  
قبل الشراء امانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يرجع مستوفيا فاذا هلك يرجع  
عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيفاء ولو كان مع المضارب الغائب فقال دفعت  
الى الغا ورحمت الغا وقال المالك بل دفعت اليك الغيبه فالقول للمضارب كان  
ابو صيفه رج يقول اولا القول قول المال وهو قول زفر لانه المضارب يدعى الشركة  
في التي وهو ينكر القول للمكر ثم يرجع الى ما ذكرنا لانه الاختلاف في الحقيقة في مقدار القبض  
وفي مثل القول قول القابض ضمنا طاع او امينا لانه اعرف بمقدار القبض ولو  
اختلفا مع ذلك في قدر التي فللمالك اى اختلفا مع الاختلاف السابق في مقدار التي فالقول  
للمالك في مقدار التي فقط لانه التي يستحق بالشرط وهو استفاد من جهة وآتيها اقام  
ثم على ما ادعاه قبلت لانه البينات للاثبات وانه اقامها فالبينة بيته رب المال في  
دعواه الزيادة في رأس المال والبينة بيته المضارب فدعواه الزيادة في التي ولو قال  
من مع الف قد ربحي اى المضاربة هي مضاربة زيد وقال زيد بل بضاعة فالقول لزيد  
مع البينة لانه المضارب يدعى عليه تعويم عمله او شرط ما جهته او يدعى الشركة في التي و  
هو ينكر وكذا لو قال ذو اليد هي قرض وقال زيد بضاعة او وديعه او مضاربة فان القول  
قول رب المال والبينة بيته المضارب لانه المضارب يدعى عليه التملك وهو ينكر ولو قال  
المضارب اطلعت وقال المالك عييت نوعا فالقول للمضارب مع البينة اذا جحد لانه الاصل  
في المضاربة العموم والاطلاق والتخصيص معارض الشرط بخلاف الوكالة فان الاصل فيها  
الخصوص وتقبل بيته مع اقامها فان وقتا وقتا قبل صاحبها يقف بالمأثرة  
وان لم يوقت او وقتا على السواء او وقت امداهما دون الاخر ففي بيته رب المال



ذكره في الذميرة وانه ادى كل منهما على غلط لا لانهما اتفقا على التخصيص والاذن يستفاد من  
 جهة والبيتنة بيتة المضارب كاجبة المثل القمار وعند حاشية الآخرة البيتنة ولو وقت  
 البيتنة وقتا فصاحب الوقت الايراد لانه انما شرطه ينقص الايراد كذا في الهداية  
 ولو ادى المالك الغرض والمضارب المضاربة فالقول للمضارب لان ربه المال يدعي عليه القمار  
 وهو ينكر واثباتا قمار بيتة قبلت وان اقامها فبيتة رب المال او لانما مثبتة للقمار  
**الوديع** من في التذمة مشتقة من  
**كتا**  
 الودي وهو مطلق الترك وفي الشريعة ما يترك عند الامين على ما سبكه المصنف  
 يقال له مودي بفتح الدال وتنازل كما مودي بكسر الهمزة وتسليم المالك غيره على حفظ  
 ماله مري وهو ظاهر او دلالة على ما ذكره في الحيط لو انفتق زق رجل فافذه رجل ثم تركه ولم يكن  
 المالك قافرا يضمن لانه ما افذه فقد التزم حفظه لانه لو لم يافذه ولم يترك منه لا يضمن وانما  
 المالك قافرا لم يضمن في الوديع ما يترك عند الامين للحفظ وركننا الاجاب مري كقول  
 او دعيتك هذا الثوب او كناية كما لو قال لرجل احفظني الف درهم او قال رجل في يده ثوب عطية  
 فقال اعطيتك فذا على الودي نقى عليه في الحيط لانه لا اعطاء يحتمل الهبة والوديعة و  
 الوديعة اذ في هومتين فصار كناية او فعلا كما لو وضع ثوب بين رجلين ولم يقل شيئا  
 فموايداع والقبول من المودي مري كقوله قبلتها ونحوه او دلالة كما لو سكت عند  
 بين يديه فانه قبول دلالة في لو قال لا اقبل لا يكون مودعا لانه لا دلالة في وجوده ولذا قال  
 في الخلاصة لو وضع كتابه عند قعد فذهبوا وتركوه فغنوه اذ اضاعوا وانما قال واحد بعد واحد  
 ضمن الا في لانه تعبده للحفظ فتعيب القمار ولذا اذا وضع ثوبه في الخزانة من الثياب  
 كان ايدا ما وان لم يتطعم ولا يكون الخزانة مودعا مادام الثياب مافرا فان كان ثيابا فاني  
 مودي وكذلك لو قال لصاحب الخزانة ايدأر بطلها فقال هناك كان ايدا ما كذا في الخزانة ثم ما  
 ذكرناه من الاجاب والقبول شرط في وجوب الحفظ واما في حق الامانة فيتم بالايجاب ومدة  
 في لو قال للغاصب او دعيتك المصنوب برئ من القمار وان لم يقبل ذكره في الاختيار  
 وشرطه كونه المالك قابلا لاثبات اليد عليه في لو اودي التاب في النظر الذي في الهواة  
 المال الساكن في البحر لا يمتنع من الوديعة امانة فلا تضمن بالسفك بلا تعينه سواء  
 امكن الترخي عن او لا يملك مودعا شيئا او لا والفرق بين الوديعة والامانة ان الوديعة

مطلوب

مد الفقهين والوديعة والامانة

في الوديعة خاصة بما ذكره الامانة بالوديعة شيء في يده من غير قصد به بان سببت الزم بثلث اشياء  
 والخدمة في غيره وكلها مختلف في بعض الصور لانه في الوديعة يبرأ من القمار اذا عاد الى الوفاء  
 وفي الامانة لا يبرأ بعد الخلاف وانه الامانة على ما هو غير مضمون فشميل جميع الصور راجع لافراد  
 فيها كالعارية والمستأجر والوديعة في يد المودع لها بها والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب  
 والقبول فكانا متغايرين وافتقاره صاحب الثمانية ونقل الاول الى عن الامانة بدو الدية الكروفي  
 واما فائدة الوديعة امانة لقوله عليه الصلوة والسلام ليس على المستودع غير الحفظ فانه ولا  
 على المستودع غير الحفظ فانه والغلول والاغلال الخيانة والمودي ان يحفظها من الوديعة  
 بنفسه وعياله الامين لانه التزم ان يحفظها بما يحفظ به ماله وذلك بالرجز واليد اما الى زفاده  
 ومنزله وقانونه سواء كان ملحا او اجارة او عارية واما اليد فيد نفسه وزوجه وولدها و  
 امته وعبيده واجبر الخاق بالمشاورة بشرط ان يكون طعانه وكسوة عليه دون الاجر بالمعاونة  
 وولده الكبير ان كان في عياله وانما جاز ذلك بمؤلا ولا لانه مضطر ان يتركها عنه من في  
 عياله اذا خرج من بيته فيكون مأذونا فيه دلالة واثباته في العيال بالامانة لان الدفع الى العيال  
 انما يجوز بشرط الامانة في لو دفع المودع ماله وهو يعلم انه غير امين او تركه في بيته الذي  
 ودايع وذهب وضاعت كذا في ضمنه كما في الخلاصة فالشرط الامانة وعند تحققها لا حاجة الى كون  
 عيالا قال في الذميرة لو دفعها الى امين من امانة وليس في عياله يجوز عليه الخنثى وشي  
 عليه صاحب الثمانية في جواز الدفع الى وكيله او امين من امانة وليس في عياله او شره مغاوضة  
 او غنا قال وعليه الفتوى وله ان المودي السخر بها عند عدم النسي والخوف فان لم ينع  
 او كان الطريق مخوفا فاسافر فملك المال ضمنه عنده خلافا لما في ماله حمل ومؤنة يعني انما  
 اعتبر شرطاً في سفره ان لا يكون لها حمل ومؤنة غير ان عند محبة هذا اذا وجدت المسافة اما  
 اذا قربت فله ان يسافر بها ذكره في الحقايق قال الشافعي ليس له ذلك على طلق حال فان حفظها  
 بعيرهم بعيرها في عياله ضمن لانه صياها لم يرض بغيره والايدي تختلف في الامانة وفي الحفظ  
 بالعيال مضطر كما ذكرنا الا اذا اخرج او الخوق يعني اذا دفع في دار المودي ناره وفاف عنه  
 اشتراق الوديعة فدفعها الى جاره ان خاف من غرقها في سفينة فالحاقها الى سفينة اخرى  
 فضاقت لا يضمن لانه الحفظ في تلك الحالة انما تكون بالدفع الى رجل فان وقع التبييض هنا  
 اذا لم يمكنه فذلك الوقت ان يدفعها الى من في عياله واما اذا امكن فدفعها الى غيره يضمن

خاف



ولو دفعت الوديعة في البحر وقت القائه لم يضمنه اذ لا يضمن لان الاتفاق حصل بفعله ولو  
قال دفعت الى ابي فوفاهم الغرق لا يصدق الا ببيئته لانه يصدق اسقاط القمار عنه فان  
طلبها الى الوديعة رتبها لجسدها وهو قادر على تسليمها فبذلك بالقدرة على ذلك فانه اذا لم يجد  
على ذلك لا يضمن ذكره في الخاتمة صار غاصبا وكذا يصير غاصبا لو وجدها اياها وان اقره  
وكذا ان جعلها عند الموت حيث غاصبها الا في ناظر اودي غلات الوقف ثم مات بمجملها  
فانه لا يضمن وفي قاض مات بمجملها لاموال اليتامى وسلمان اودي بعض الغنيم عند  
غاز ثم مات بمجملها ذكره قاضيه بخلاف ما في الوديعة عند غيره ان المودي بابا  
غاصبا فانه يضمن وقال زفر يضمن لانه بالحدود صار غاصبا فيضمن ولنا انه انكره عند غيره  
ان المالك كان لحفظ الوديعة فوفاهم عليها ما طبع طابع فلا يكون موجبا بخلاف صورة حيث  
يضمن بالاتفاق وان خلطها الى المودي الوديعة بماله بغير اذنه المالك فانه لو كان باذنه  
كان لثريها بحيث لا تتميز فانه خلطها بجنسها لانه صار مستهلكا واذا ضمنها لم يكن  
لا يبايها قبل اداء القمار قيد الخلط بجنسها لانه لو خلط بخلاف جنسها خلط الحق بالزيت  
والزيت بالتغير والخط بالتغير يضمن اتفاقا وقيد بعد التمييز لانه اذا تميز كما اذا  
خلط الجوز باللوز لا يضمن اتفاقا وانقطع حق المالك منها في المايه وغيره عند الامام ولو  
ارأس قضاة من العبيد والذين وعندهما في غير المايه للمالك ان يشركه ان خلطها بجنسها  
وكذا يشركه في المايه عند محمد لانه اجنس لا يغلب اجنس وعند ابي يوسف يصير الاقل تابعا  
للكثر فيه اي المايه اعتبار الغالب اذ ان خلطها بغير جنسها كبر بغيره في غير المايه  
وزيت بشير في المايه عند محمد وانقطع حق المالك اجماعا وقيد بكونه المودي هو الخلط لا  
المخالط لو كان اجنبيا او مبيعلا لا يضمن المودي والقمار على الخلط صغيرا كان او كبيرا  
لا يضمن ابوه لاجله ذكره في الخلاصة وان افسططت الوديعة بلا صنع اشترى المالك  
ولا ضمان عليه لعدم الصنع منه لانه القمار لا يجب الا بالتعدي وكانت الشركة ملك  
فله ملك بعضها ملك من مالها جميعا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما  
كما مال المشترك وان تعدي المودي فيها الى الوديعة بانه كانت توبا فليس اودايتها فليها اذ  
فاستخذه ضمن فان ازال التعدي ورده اليه على ما كان زال القمار الواجب  
بالتعدي وقال الشافعي لا يزول لانه ملك الوديعة ارتفع بالتعدي فلا يعود اليه الا

مطلوب  
لا يضمن

اليه الا بسبب جديده فلم يوجد فلم يرض عنه القمار وكذا ان الشيء انما يبطل بايضا في الاستحقاق  
لانه في الاصل اي وكذا في الاصل مع الاحتفاظ مع الاستحقاق ابتداء فاذا زال التعدي عاد  
حكم العقد وفي البحر معونة المالك في الظاهر انه يزول القمار عنه بشرط ان لا يخرج على العود  
الى التعدي فيكون لوزي ثوب الوديعة ليلا ومنعه ان يلعبه ثانيا ثم سرق لثيلا لا يبرأ  
عن القمار ومعنى زوال القمار زوال ما يؤدي اليه عند هلاكها وانما قلنا هذا لان زواله  
مفارقة لا يمكن لانه حقيقة القمار بعد الملاك وبعده لا يمكن الازاله بخلاف المستعير  
والمستأجر اذا تعديا في العين المستعارة والمستأجرة ثم ازالا التعدي لا يزول القمار  
لان البراءة عند انما تكون بالاعادة الى يد المالك حقيقة او تعديا او يد المالك لانه قبضها  
فانه لا يضمنها لا استيفاء المندفع عنها فبازالة التعدي عن العين لم يوجد الرد الى  
صاحبها بخلاف المودي لانه يده كيد المالك حكمه لكونه عاملا في الحفظ فبازالة التعدي  
ارتدت الى صاحبها حكمه وكذا زال القمار لو اودي الى الوديعة ثم استرد بها زوال  
التعدي وفي الفوائد الزمنية اذا تعدي الامير ثم ازاله لا يزول القمار كما استعير و  
المستأجر الا في الوكيل بالبيع او بالحفظ او بالاستئجار والمضارب والمستبضع والشريك  
عنانا او معاوضة والمودي ومستعير الرهن وفي العارية ولو اقر المودي انه استعملها  
ثم ردها الى مكانها فملك لا يصدق الا ببيئته فاحاصل ان المودي اذا خالف في الوديعة  
ثم عاد الى الوفاق انما يبرأ عن القمار اذا صدق المالك في العود فان كذبه لا يبرأ الا ان  
يقع البيئته على العود الى الوفاق وان انفق المودي بعضها الى الوديعة فملك الباقي  
فما قد رما انفق فقط لانه التعدي لم يوجد في غيره ويزد المودي مثله ان مثل ما انفق و  
خلط بالباقي ضم الجميع لانه ما انفق صار دينه في ذمته والدين لا يؤدي الا بالتسليم الى صاحبه  
ولم يوجد فكان هذا خلط لما بق عليه من نفسه فيكون مستملا لما خلط هذا اذا لم يجعل على  
ماله علامة ولو كان مثله لا يضمن الا ما انفق كذا في الذيرة والمجتب ولو تفرق فيها فريحي  
ينصفه في لانه انما يصير ملكا باداء القمار مستند الى وقت وجوبه والمستند ثابت مع وجه  
فيكون الرهن ماصلا من ملك غيره مع وجه فينصفه به وعند ابي يوسف يطيب له الرهن اذا ادق  
القمار او سلم عينها باء بايها ثم اشتراها ودفع الى مالكها وسلم له فضل القمار له ان شرط  
طيب الرهن عند القمار لا غيره وقد وجد التفرق فيها فيكون هذا الرهن ملكه فيطيب له

مطلوب  
لا يضمن



وان اودع اثنتان واحد شيئا سواه الى مكيله او موزونا وغاب واحد من المكيل لا يدفع الى  
احدهما حصته بغير الاخر عنده خلافا لما قال في المحيط منهم من حقق الخلاف في المكيل او في  
خاصة وقيل الخلاف في الكل والاول اشبه واختاره في الهداية فحق غير المكيل يكون ضامنا  
بالاثر في لانه في غير المكيل مبادلة من كل وجه وفي المكيل بها معنى المكيل والموزون مع الاثر  
غالب فلهذا جاز لاصد الشريك في المكيل ان يأخذ نصيبه بلا رضاء ولا قضا له في خلافها في  
قياسا على الدية المشتركة لانه لا ضمان فيه بدفع نصيبه احداهما مع غيبة الآخر فلهذا لم يمسأله  
الكافر طلب نصيبه فيجب دفعه اليه وعنده ان المودع لا يملك القسم بغير اذنه لانه كان  
مأمورا بالحفظ لا بالقسم فلهذا بالقسم متعديا فيض نصيبه بخلاف الدية المشتركة لانه  
المديون سلم اليه مال نفسه لانه لا يتصور تقضي باماله فليس له فيه قسم علم الغائب ولهذا  
قال رجل للمديون فلان بفلان يقبض الدية منك فصدقة بحجره القاض على الاداء وان قال  
للمودع وكل من يقبض الوديعة منك فصدقة ثم ايه عن التسليم لم يحجره القاض وان اودع عند  
اشئين ما يقسم كما مكيلات والموزونات والقياس وكذا كل ما لا يتعيب بالتقسيم اقتسامه  
وصفط كل حصته فان دفع احداهما نصيبه للحفظ الى الآخر ضمن الدافع له القابض عنده ونظما  
لكل حفظ الكل باذنه الا لانه اودع عنده علم انه لا يملكه الا بما علمه علم حفظها في الحاضر  
واحد قد رغب بالحماية والقسم وله ان ترك الحفظ بالوضع في يد صاحبه وما ذكر من الرخ قلنا  
المعتمد حفظها وانما الحماية والقسم فضرورة وهي بالقسم فيما يقسم فيجعل راضيا بها  
وانما قال اقتسامه لانه لو ايبا القسم وادعاه فملك ضمنا لتركها ما التزم وانما كانت  
الوديعة مما لا يقسم كالعبد والثوب الواحد وكل ما يتعيب بالتقسيم الحتم حفظها  
صفتها باذنه الا في اجماعا فلو دفع الى الآخر ثم ضاع لا يضمن لانه اقتسامها علم حفظها المتعدي  
فجعل المال راضيا بالحماية وان لم يرضه دفعها الى غيره فلهذا لم يضمنه في الوديعة  
وان دفع الى من لا بد له كدفع الدابة الى عبده وشئ يحفظ النساء الى زوجة لا يضمنه  
او يحفظها في بيت معتبر من دار حفظها في غيره منها لا يضمن هذا اذا لم يكن بين البيتين  
تفاوت ظاهر بان كان في احداهما عور ولذلك قال الا اذا كان فيه فلكل ظاهر وان حفظها في  
دار حفظ في غيرهما فلو اودع المودع فملك ضمن الاول فقط عنده وعندهما فلهذا  
ايتا لانه الاول والثاني فان ضمن المالك الثاني رجع الثاني الى الاول لانه المالك لم يرضه بل

مطلب

بامانة غيره فيكون الاول متعديا بالتسليم والثاني بالقبض فيجوز بينهما وله ان قبض المال من  
يد اميه لانه بالدفع لا يضمن ما لم يفارقه فلهذا رآه فلما تعدت منها فاذا فارقته فقد ترك الحفظ  
المكتسب فيضمنه بذلك وانما الثاني فحتم على الحالة الاولى ان يوجه فيه ضيق كما اذا ائتمنت  
الترج في وجهه ثوب غيره لا بالعكس ان ضمن المالك الاول لم يرضه على الثاني ولو اودع الغائب  
ضمن المالك ايا شاء اجماعا والفرق بينه وبين ما قبله على قول ابا حنيفة رجع ان الذي غاب  
لعدا اذ المالك ابتداء وبقائه في الثاني ليس بغاصب لانه لا يضمن المودع في ترك الدفع ما لم  
يفارقه فان فارقته صار متعديا لما وقت التوقي بترك الحفظ المكتسب بالعقد والقابض منه  
لم يكن متعديا بالقبض به دليل وجوب عدم الضمان بالملك قبل ان يفارقه الاول وبعد  
الاثر ان لم يحدث فعلا او قبل هو متعدي على ذلك الفعل وهو اميه فلا يضمن ما لم يوجه منه  
تعد ولو اودع عند عبد شيئا فمات بعد عتقه عند ابا حنيفة ومحمد وان اودع عند  
صبي فمات فمات على ابي اصلا عندهما وقال ابو يوسف يضمنان ان العبد والضيع  
للحال فيبيع العبد فيه والاراد بها الحيوان لانه لو كانا ماذونين باقتسام الوديعة يضمنان  
في الحال اشتقا وقيد بكوني مودع عن لاني لو اتفقا ما اودع عند الاب والمولى يضمنان  
اشتقا وقيد بالتلافي لانه الوديعة لو تلفت في ايديهما لا يضمنان اشتقا وان دفع العبد  
الوديعة الى مثله فملك عند الثاني ضمن المالك الاول ان العبد الدافع بعد العتق فقط  
عند ابا حنيفة رجع ليس على العبد الثاني ضمان لانه مودع المودع ولا ضمان عليه عنده اذا لم  
يتعد وعند ابو يوسف ضمن المالك ايتيما من العبد يرضى الحال اما الاول فلا يملك  
بالدفع وانما الثاني فلا يضمن المودع وهو ضامن عنده في الحال كالحاضر وانما المولى يضمن  
عنده في الحال فان عتق الثاني او لا وضمنه رجع على الاول وان عتق الاول ولا وضمنه لم يرضه  
على الثاني بحال وعند محمد ان ضمن العبد الاول فبعد العتق ان وافق ابا حنيفة رجع في ذلك  
وان ضمن العبد الثاني فملك لانه ضمان فعل يقبضه ملك غيره بغير اذنه فلهذا في الحال وفي الحيوان  
كل الخلاف اذا دفع العبد الاول الى الثاني فانه لو اودع الاول الثاني يقبضه فقبضه وديعة وضامن ليس  
للمالك ان يضمن الاول قبل العتق اشتقا ومنه مع الف فادى كل من اشبه ايداعها عنده فنظ  
القول عن الخلاف لهما ان الذي عيب بعد اختلافهما في ان الاصل لهما وضمن لهما ان الذي عيب  
منهما ان الاصل يكون بينهما لانه دعواهما صحيح فيجب عليه العيب لهما فلا شئ لهما عليه لعدا الجاه

مطلب



وان صلاهما مد بها ونكل للآخر قضيه بينهما لعدم الاولوية ثم يجب عليه الفأخر لا قراره به وللخاضع ان  
يبدا بآياتها ثم بالتخليف والا لا في التوراة وفي التخليف للثاني يقول بانه تعالى ما هذه العبد ولا  
تيمتها لانه ما اقر به الا لاول ثبت الحق فيها فلا يفيد اقراره بها سلك فلو اقر على الاول لكان  
صادقا وفي التنوير دفع الى رجل الفاء وقال ادفعها اليه فلما لم يدفعها حجة ضاعت  
يفهم لانه لا يجب عليه ذلك ذكره في الفصول معزيا الى العدة كما لو قال المودع للمودع احملي الي  
الوديعة فقال ان فعل فلم يفعل حجة مضى اليه وسهكت عنده فانه لا يفهم ايضا لان  
الواجب عليه التخليف وفي العادة المودع اذا طلب الوديعة في ايام الغنمة فقال  
لا اصل اليها الساعه فاخير على تلك الناحية وقال المودع اخير على الوديعة ايضا  
قال ابو بكر ان لم يقدر المودع على ردّها بعد ما اولى ضيق الوقت فلا ضمان و  
القول قوله فيه والاضحى قال رب الوديعة للمودع ادفع الوديعة الى فلان فقال  
دفعته وكذب الدافع فلان وضاعت الوديعة صدق المودع مع يمينه في ذلك لانه  
امين ذكره في السراجية قال المودع لا ادري كيف ذهبت لا يفهم على الاصح كماله  
قال ذهبت ولا ادري كيف ولو قال وضعت في مكان صديق ونسيت الموضوع ذكره بعض  
المواضع فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم يضمن لانه جهل الامانة فهو بمنزلة ما لو مات بجهلا  
وقال بعضهم كما لو قال ذهبت في موضع اخر ولو لم يبق مكان الدفن لكنه قال سرق  
من المكان الحمد فوجه فيه لا يضمن ذكره في الذرة وفي التهمة المودع اذا دفن الوديعة  
في الارض ان جعل هناك علامة لا يضمن والا يضمن وفي المغازة يضمن جعل هناك  
علامة او لا ولو دفن في الكرخ ان كان حصينا بابا كان له باب مخلف لا يضمن المودع  
اذا اقرأ من المصحف الوديعة فملك حال التوارة قال لا يضمن لانه ولاية هذا  
التصرف وكذا الحكم في الرهن واذا ترك المودع فرس المودع حتى اكمل الحفظ ومات  
من ذلك قال يضمن الحفظ والغرس وان كان في سبيلها فالحفظ لا يضمن لانه ولاية  
صبيته ان كان ممتنع يحفظ لا يضمن والا يضمن وفي الصيرفة اودع رجلا خطا مالا ومات  
المودع فطلب الورثة ذلك الخط بجر القاف بتسليم الخط اليهم ولو اودع صفا ودفن  
اذا دفع الحق ومات الطالب وانكر الوارث بعض الدين حبس المودع الصفا ابا  
وفي السراجية اذا بحث الوديعة الى مالك على يد ابنه بالغيب في عياله وان بحث على

وان بحث على يد ابنه الصغير لم يضمن وان لم يكن في عياله لو رد الوديعة الى منزل المودع او  
الى احد من عياله المودع فضاعت فمكذرا على الخفية اليه التيب وتحمي الائمة الترضي  
وفي التجنيس في يده مال الانسان فقال له سلطان جاز ان لم تدفع الي هذا المال  
فستكتم او قال فربك او اطوف بلد في الناس لا يجوز له ان يدفع مال الغير اليه  
ولو دفع يضمن وان قال اقطع يدك او رجليك او افر بك في سوطا فان دفع فلا ضمان  
عليه لانه دفع مال الغير لا يجوز الا خوف تلف النفس او العضو وقد وجد في الوجه الثاني  
ذكر في وصايا التوازل السلطان الغالب او المتغلب على كونه طلب من الوصي بعض  
مال اليتيم وهدده ان يناف الوصي على نفي القتل او تلف عضو منه فدفع لا يضمن وان  
فان الكبس والعيد فاعطى فمات او ضل اذ مال طلة فهو مقدر ولا ضمان عليه وان دفع  
مال اليتيم وهذا اذا كان الوصي هو الذي دفع وان كان الجار هو الذي اذ لا ضمان على  
الوصي **العارية** بالتشديد

فعلية كالتأمنوبة الى العارة اسم هو من الاعارة كالعارية اسم من الاعارة و  
اخذها من العار العيب والعوى فطال يقال استعيرت من الشيء عارية واستعيرت  
ايه على حذف الجاز كذا في المغرب وفي النهاية انما في المغرب هو المحمول عليه لانه عليه  
الصلوة والسلا باشر الاستعارة فلو كان العار في طلبها فباشر بها في الحبس  
هي مشتقة من التعار وهو التناوب فكانه يجعل للغير نوبة في الانتفاع بملكه على ان  
يعود النوبة اليه بالاسترداد مع شكاى ان العارية في الشرع تملك منفعه  
بلا بدل القيد الاول يخرج الهبة لانها تملك العبد والثاني الاعارة لانها تملك المنفعة  
بعوض قال الكرخي والثاني هي اباة الانتفاع بملك الغير وفيه نقول اننا تبنى  
على التملك لاننا ما فؤدة من العرية وهي العطية في الثمار بالتمليك ما غير عوض ثم  
استعمل في المنفعة فاقضت تملكها ولذا تنفذ بل حفظ والمنافع قابلة للتمليك  
كالوصية كذبة العبد ثمرة الاختلاف تظهر في اعارة المستعير عندهما لا يعير لانه اباة  
وعندنا يعير لانه تملك ولا تكون العارية الا فيما يتخلى به مع بقائه في اعارة الكيل  
والعوز وبه والمعدود فرض معنى لانه الانتفاع بها انما يمكن باستهلاكها ولا  
يملكها الا بملكها وذلك يكون بالهبة او العرض فحلى على العرض لكونه ادنى ضررا الا



اذا عتبه انتفاعك ردة العبد بعد بيعه اذا لم يعتقه منه الانتفاع بالكيل والموزون  
فان عتبه كان يبيع بواحدة اذا عتبه بواحدة صارت عارية ويجعلها امانة حتى لو  
هلك في حالة الانتفاع لا يفسد انتفاع هذا اذا كانت العارية مطلقه فان كانت مقيدة في  
الوقت المطلق في غيره سواء بعير او ما فلو لم يرد بها بعد ما مضى الوقت فهداها ملك  
استعمل بعد الوقت او لا واذكر صاحب الحيط انه انما يفسد اذا انتفع به بعد ما مضى الوقت  
لانه لم يبيعها صبا اما اذا لم ينتفع به في البيع الثاني فلا يفسد كما لو دعي اذا ملك بعد  
انقضاء المدة ومنهم من قال يفسد على كل حال لانه المستعير يملك مال الغير بعد المدة  
لنفسه بخلاف المودع له قوله عليه الصلوة والسلام العارية ولنا قول عليه الصلوة  
والسلام ليس على المستعير غير الفعل فاما ان غير المتعدي ومارواه لمحول على حاله  
توفيقيهما وتصح العارية باعترافك لانه مخرج في العارية ومختصك المنة اسم للعطية  
التي ينتفع الانسان بها زمانا ثم يردوها على صاحبها ذكره في البداهة واذ اريد بها الهبة افاد ملك  
العبد والابق على اصل وضعه فحل على العارية واطمعتك ارضي لانه مخرج فيها كما لا اله الا الله  
اذا اضعف المالا بطل عتبه اذ بهما يستعمل منه كما لا اله الا الله وملكك على دابتي اذا اريد  
العارية ولم يرد الهبة وافقتك عتبه اذا لم يرد بذلك الهبة لانه اذ لم يرد في الاستحسان  
العارية وداري لك سكني او اجعل سكني الدار له من غير عوض وسكني الدار لنفقتك المظونة  
منها عادة فعدت بغير العارية او عري سكني او داري لك عري سكني فعري مطلق لفعل  
مخدوف تقديره اعترافك عري والعري جعل الدار لاهدمه عمره وسكني تميزه وللمع  
ان يبيع فيها ان العارية مع شئ كعدل او دها او كان في ربه وخرابتها بالمستوفات الا  
تبطل وتبقى العبد باجر المثل ولو هلك العارية بلا تعد من المستعير فلا ضمان عليه فلا قال في  
ومحل الخلاف ان يملك في غير حالة الانتفاع اذ لو هلك في حالة الانتفاع بالانتفاع لا يفسد  
وكذا لو هلك فيها لا بالانتفاع في احد قوليه وقوله الآخر يفسد كذا في الحقيق وقوله  
نعت لانه لو كان يتعد منها كما لو كسها بالتي او فعا عتبه بالقر او ملكها ما تعلم ان شئها  
لا يحل او استعملها ابدا او نهارا لا يستعمل مثلها من الدواب وكذا لو نزل على الدابة و  
دفل المجد وتركها في السكة فملك بغيره في الاصح ولا يجوز لانه الشئ لا ينتفع ما في  
فان الاجارة فوق العارية فانما لازمة دون العارية ولا ترهبها كالوديعة ان كان الوديعة

مما لا

ان الوديعة لا ترهب ولا ترهب لان الرهبان ليس له ان يوفيه دينه بل غيره خرافة وله ان يودع على  
المنفعة به وهو المختار ويبيع بعضه عند ويتفرع بالوارس لهما على يد ابيهم فملك على الثاني  
لا الاول ثم فرغ على قوله ولا يجوز فقال فانما اجرها المستعير فتلفت فتمت العوارتها شاء من  
المستعير والمستأجر ان المستعير فلتفتد ان لا يملك ذلك وانما المستأجر فلتان الاجارة  
فان كانت اقوى من العارية فلو ملكها ملكه لا في مال المثلج وهو العارية او عدل او بالبر  
الاجارة وعلما ممنوعان فانما حق المجر المودع ان المستعير لا يبيع على احد وانما حق  
المستأجر يبيع على المودع ان المستعير لم يعلم ان عارية دفعا لفر الخور بخلاف ما اذا علم  
ان المستعير ان يجرها استعاره اذا كان ما لا يختلف باختلاف الاستعمل فالحل على الدابة  
والاستحسان والتكليف والذراع وانما شرط المالك ان ينتفع به بنفسه لان التقييد فيما لا  
يختلف غير مقيد وقال الشافعي لا يجوز اعادة الاستعار لانه العارية امانة فانه عنده فلا  
يملك اباها غيره ولنا اننا نملك النافع فيملك اباها فالحال في خدمة العبد تملك  
ان يجره لا ما يختلف ان ليس للمستعير ان يجرها استعاره اذا كان ما لا يختلف استعماله  
كالركوب والقبض ان عتبه مستعمل فليس له ان يجره دفعا للقرع ان المالك وان  
لم يعتبه المجرى من الدفع باز ان يجره ايضا لم يعتبه المستعمل فان عتبه لا يجوز في  
الحال لو كان قال في دفع البس الثوب من كسنت فله ان يجره اذا كان لم يلبس به  
وان كان لبس كان معتقبا فلو اعاره غيره يفسد وهو مختار الا ان البزدوى وهو الذي  
افتاره المصنف في وقال بعضهم لا يفسد وكذا المالك في الابتداء لو اركب غيره ثم اراد ان  
يركب في عليه فقال فلو ركب هو اي المستعير فيما اذا استعار دابة للركوب ولم يسم  
شيا ليس اركاب غيره اي كان له ان يركب بنفسه وله ان يجرها لم يركب للمالك اذا ركب  
هو ليس له اركاب غيره وان اركب غيره ليس له ان يركب هو بنفسه بعد ذلك في التهم  
لانه تعينه بالفعل فيكون فلا فاعتد يا وانه قيدت الاجارة بنوع من المنفعة او وقت  
اي قيدت بوقت او بها اي التوقي والوقت صح بالخلاف الما لم يفسد ان اركاب اخطا  
المثل او الما لم يفسد لانه فارق في ملك الغير فلا يملك الا على لوجه الذي اذن له فيه من  
تقييد او اطلاق واقتلخوا في ايداع المستعير قال بعض المشايخ ليس له ان يودع  
مطلقا منهم الكرمي واستدلوا عليه بمسئلة ذكرها في الجانب ان المستعير اذا بعث العارية



المصاحبة على يد اجنبية فملكتم في يد الرسول ضمن المستعير العارية وليس ذلك الا ايداع من  
قال الباقلاية هذا القول اصح لان الايداع تعرف في ملك الغير وهو غير اذنه قصدا  
فلا يجوز خلاف الاعارة لانه تعرف في المنفعة قصد او تسليم العينة من فروانة  
فافية قدا اكثرهم على انه يجوز منهم مشابه العواق واجباتي والشيخ الامام ابو بكر  
محمد بن الفضل والقدر الكبير بها الائمة لان الايداع دون الاعارة والعينة  
وديرة عند المستعير في العارية فاذا ملك الاعلى فاذا ان يملك الادنى قال ظهير الدين  
الحريناني وعليه الفتوى وجعل عليه الفتوى في التراجية وفي مني الفقار وفي القصيرة  
ان القول بان العارية تدعى او لا تدعى محله ما اذا كان المستعير يملك الاعارة اقا  
فيما لا يملكها لا يملك الايداع وان اطلق المعبر فيها ان العارية فله ان المستعير الانتفاع  
بما تدعى شاء في اي وقت شاء ونصح اعارة الارض للبناء والغرس لان المنفعة  
معلومة ولا اي العير ان يرجع مع شاء لا تاخير لازمة فيسترد ما مع شاء الا في مسائل  
لو استعاره لارضائه وله وصار لا ينفذ الا في حال الرجوع لا الرد فله ان يملك  
القطار ولو رجع في غرس الفارس قبل المدة في مكان لا يقد ر على الشراء والكرافله  
او المثل ذكره في الخانية وفيما استعار ارضا للزراعة ووزر عا لم يؤخذ منه مع وجود  
الزري ولو لم يوقت ويترك باجر المثل كذا في الفوائد الزينية وورق في مني الفقار  
يقلع قلعهما ان البناء والغرس لان الارض مشغولة بها ولا يفسد العير المستعير  
نقص من بناءه وغرسه بالقلع ان كانت الاعارة مطلقة بان لم يوقت وان كان  
المعير وقت الاعارة بان قال اعترتها لك سنة مثلا ورجع قبله ان قبل انتفاء  
الوقت كره له ذلك اي الرجوع لما فيه من خلاف الوعد ومن المعير ما ينقص من بناء المعير  
وغرسه بالقلع بان يفتقر قائما غير مقلود يعني بكم يثري بشرط قياده المدة المدة المدة  
ويعتبر القيمة يوم الاسترداد كما في المذاهب الجنية وانما يفتقر للمغور وفي صورة الاطلاق  
ما غره بل اغتر المستعير حيث اعتمد على الاطلاق وقيل يفتقر المعير المستعير  
قيمة ما ذكر من البناء والغرس ويملكه والمستعير قلعه بلا تقييد قيمة لانه يملك الكلي  
هذا ان لم ينتقص الارض به اي بالقلع وعند ذلك اي عند انتقاص الارض بالقلع  
فالحيار للمالك بغير فناء نقصان الارض وبيد فناء البناء والغرس وانما ثبت

مطلب

وانما ثبت الحيار للمالك المستعير لانه صاحب اصل والمستعير صاحب تبع فيستحق في صاحب الاصل  
ذكره في الهداية وانما اعارة الزرع في تؤخذ الارض من المستعير بل ترك في يده بطريق الاجارة  
بالمثل ان اراد الرجوع بعد ما زرع المستعير في يده الزرع وقت اول استحقاقه  
ان للزري نهاية معلومة وفي الترك راعاة الحق فانه كما قاله الترك الما لم تفت منفعة  
ارضه بجانا ولا زرع الا في خلاف الغرس لانه ليس له نهاية معلومة فتعلق دفعا للزري  
المالك ولو اراد ان يرجع قبل الزرع فله ذلك وادارة المستعار والمتعار والوديع والرهان  
والخصوب على المستعير والمورد واليودي والمرتضى والغاصب لانه قبض المستعير كان لمنفعة  
نفسه فيكون اذنه الرد عليه لان الغرس بالغرس والمورد انفع باذنه عينه فيكون مؤنة الرد  
عليه والرد ليس بواجب على المستعار وانما عليه التخليه بغير العينة وما لكما والوديع  
مقبوضه لمنفعة اليودي وكذا الزرع مقبوضه لمنفعة المرتضى فلهذا افتص بهما  
بما سار الغرماء في يستحق دينه من اول فناء الغرس عليه واصل الرد المالك كما  
واصابع الغاصب في مؤنة عليه تبعا وفي الخلاصة الا ان المثل كذا في قوله  
مؤنة الرد عليه لا على رث الثوب واذا رد المستعير الذابة الى اصطلح رثها ورد  
العبد المستعار او الثوب المستعار الم دارها لكما برثها من الفناء لانه رد الذابة الى  
اصطلح المالك او داره رد اليه عرفا والمتعارف كالمقصود ولو كان المستعير شيئا لارد الى  
الاصطلح او الدار كعقد جود لا يبرأ الا بالرد الى المالك اذ لا عرف في مثله خلاف الغصب والوديع  
يجوز رد الغصب والوديع الم دار المالك ولم يسم اليه فضاغا فمنا لان الواجب على الغاصب  
الرد الى المالك والاعارة الميده والمودي انما رغب بكون الوديع في عياله دون داره او  
من عياله والامام اودي عنده وان رد المستعير الذابة مع عبده مباشرة او مساندة  
بري وكذا ان ردتها مع ابر رثها اي الوديع بري من الفناء استحقاقا لان كل ذلك تسليم عرفا  
او ردتها مع عبده اي عبد المالك يتفرع على الذابة او لا يتفرع عليها وهو الاصح لانه  
المستعارة يرد الى غير من يتفرع عليه في بعض الاوقات فيؤخذ فيه رضا المالك دلالة قيل  
هذا في عرف زمانهم واقا في زماننا فلا يبرأ في الطل الا بالتسليم المالك بخلاف الاجنبية اي  
ان اداهما مع اجنبية فملكتم يفتقر المسئلة على ان المستعير لا يملك الايداع من اجنبية  
وقال مشابه العواق انه يملك الايداع وعليه الفتوى كما تقدم واقلوها بان هذه فيما

مطلب



اذا كانت العارية مؤقتة وقد انتهت بانقضاء مدها في بصير المستعير مودعا والمودع لا يملك  
الايداع بالاتفاق ولا بالامساك بعد المدة بصير مستعيرا والاير مياومة فانه ليس في عياله  
فيضه بالتسليم اليه بخلاف رد شي نقيس الى دار ماله حيث يرضى ان ضاع اذ لا يرضى  
في مثله كما ذكرنا ويكتب مستعير الارض للزراعة في صك اذا اراد ذلك قد اطعته ان يترك  
لا اعترض لان الارض لا يطعم فيكون المراد منه ابقاء الارض في يده حتى يقيها ما يطعم فكان  
هذا اللفظ ادل على المقصود منها وهو الزراعة لان لفظ الاعارة يحمل الاعارة  
والزراعة هذه فلا قالها فانه عند ما يكتب اعترض لان لفظ الاعارة موضوع له  
الكتابة بالموضوع او في وضع المسئلة في الارض فانه في الدور والمنازل يكتب  
اعترض بالاتفاق لان الانتفاع به من حيث التملك فقط في التنوير استعار ذهابا  
فعلد صبيتا فرق منه فان كان الشيء يضبط ماعليه لم يفتن والايضه وضع العارية  
بيده يديه فانه فضاغت لم يفتن لو نال جالس او فاضلا مضطجعا وفي التراجية استعار  
بغير انما استعمل ثم ترك في الحرم فضاغ فان علم ان الخير يرضى بكونه فيه يرى وقده لا يرضى  
عادة بعض اهل الرسايق لم يفتن طلب من رجل ثورا عارية فقال اعطيتك غدا  
فلما كان الغد ذهب الطالب وافذه بغير اذنه واستعمله فحالت الثور لافضاه عليه ذكره  
ذكره في الخانيه وفيها بعد هذا رجل استعار عن آخر ثورا غدا الى الليل فاجابه بنوع ثور  
ولم يجد الموصوفه الثور من اذنه واستعمله فعطب قالوا يكون ضامنا لان اعارة الثور  
لا يكون الى النساء وانما له ما كان متاع البيت وفي المجته عن مجدره طلب منه ثورا  
عارية فقال اعطيتك غدا فلما اصبح افذه بغير اذنه ضام وفي التنوير ليس للاب اعارة  
مال طفله لانه تفرق فيه بغير ابدل والوصح او لم يملك في المجته اختلاف الشايخ اذ في  
الامير اتصال الامانة كالوديعة والعارية المستحق قبل قوله يمينه كالوديعة  
اذا ادعى الرد والوكيل والنظر وسواء كان في حياة مستحقا او بعد موته الا في الوكيل  
بقبض الذية اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفع له في حياة لم يقبل قوله الا  
ببيته بخلاف الوكيل بقبض العبد ذكره في الخوائد وبني الغفار **كتاب**  
**الهبة** هي في اللغة التفضل على الغير ولو غير مال ذكره في البحر وفي العناية بمائة  
عن اتصال الشيء الى الغير ما ينفعه قال الله تعالى فمب لم من لذك وليا وفي الشرع

مطل  
بغير قول للماملي

وفي الشرع تملك العبد بلا عوض للحال قوله تملك الشرا من الاعارة وبلا عوض  
الشرا من تملك بعض هو في المعنى بيع وليس معنى بلا عوض ان شرط فيه ينتقض  
بالهبة بشرط العوض والا لا في ان يقال تملك مال لان العبد قد لا يكون مالا وان قلنا  
لحال الشرا من الوصية شرائطها في الواهب العقل والبلوغ والملك فلا  
يصح هبة الجنون والصغير والعبد ولو كان تابا او ابنة ولد او مدبرا او مبعضا وغير  
الملك وفي الموهوب ان يكون مقبوضا غير متاع يميزا غير مشغول وحكمها بثبوت الملك  
في العبد الموهوب غير لازم حتى يصح الرجوع والغصب وعد حتى يفسد الشرط فيها وانما  
لا يتطل بالشرط الخامسة هي لو ذهب لرجل عبده على انه يعتقه حتى الهبة وبطل  
الشرط وتصح الهبة بايجاب من الواهب وقبول من الموهوب له بالفعل او القول لانه  
عقد فيفتقر الى الايجاب والقبول كسائر العقود وفي البدايع ركن الهبة الايجاب  
من الواهب اما القول من الموهوب له فليس ركن استحيانا والقياس ان يكون  
ركنا به قال زفر قال الامام حميد الدين ركن الهبة في حق الواهب الايجاب لانه يرتفع  
فيتم تمامه المجته في اما في حق الموهوب له فلا يتم الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه الا بالقبض  
الحاصل المحكم في الموهوب على مال ويتم بالقبض الحاصل والكمال يختلف كسب محل  
الموهوب فالقبض الحاصل في المنقول ما يناسب وفي العقار ما يناسب فقبض مفتاح  
الدار قبض لها والقبض الحاصل فيما يكتل القسم بالقسم هي يقع القبض على الموهوب  
بطريق الاصل من غير ان يكون القبض بتبعية قبض الكل وفيما لا يكتل القسم  
بتبعية الكل ولا يمنع القبض الحاصل كونه الموهوب شاغلا ملك الواهب ويمتد  
كونه مشغولا به وفي العمادية هبة الشاغل تجوز وهبة المشغول والاصل في هذه  
المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لانه القبض شرط وانما  
اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله هبة رجل ابا فيه طعا لا يجوز  
ولو هب طعا في رجل ابا جاز فانه قبض الموهوب له الموهوب في المجلس في مجلس عقد  
الهبة بلا اذن من الواهب حتى اي تصح الهبة استحيانا وبعد اى المجلس لابد في القبض  
من الاذن له في لو قبض بعد الافتراق لا يجوز الا باذن الواهب في القبض وهو القياس  
في الاول لانه القبض تقوف في ملك الواهب والشرف في ملك الغير لا يجوز الا باذن والتوفيق

مطل

مطل



بينهما وهو الاستحسان ان القبض بمنزلة القبول في الهبة من حيث انه يتوقف عليه ثبوت  
فكر وهو الملك فيكون الاجاب من تسليمنا على القبض بخلاف ما اذا قبض بعد الافتراق لانا  
انما اثبتنا التسليم فيه الحاقه بالقبول والقبول بتقيد بالقبول فكذلك ما يلحق وتنفق  
الهبة بوجهيت وكملت واعطيت لانه لا يملكها يستعمل بمعنى الهبة واعطيتك هذا الطعام  
فانما الاطعام اذا انب الي ما يطعم عينه كان هبة واذا انب الي ما لا يطعم عينه كالارض يكون  
عارية ولو كان ذلك في غير احوال كما ذكره في الخلاصة في ارازه الغاوي لو قال هبي هذا الشيء  
علي وجه اخرج فقال وهب وسلم اليه جاز واذا اقر بالهبة قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة و  
القبض جميعا لانه الاقرار بالهبة المطلق اقرار بالهبة الصحيحة الثابت وذلك لا يكون الا بالقبض  
والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض كذا في فتاوى قاضينا وكسوتك هذا  
الثوب لانه راد به التملك قال ابن تيمية او كسوتك ويقال كسوا لاني ثوبا اذا ملكه لا  
اذا اعاره وفي التراخي اذا دفع اليه ثوبا وقال كس نفسك كان هبة واعرك هذا الشيء  
لانه العرك تملك للحال فثبت الهبة قد يبطل ما اقتضاه من شرط الرقوع ولذلك لو شرط  
الرقوع عركا يبطل شرط ايضا كما لو قال وهبتك هذا العبد صيوانك وصيوة او عركك  
داره هذه صيوانك او اعطيتك صيوانك او وهبت هذا العبد صيوانك فاذا ثبت فوما  
او اذا ثبت فولو رثته فهذا تملك صحيح وشرط باطل لانه الهبة لا تبطل بالشرط الفاسد  
وجعلتك لك داري عركي لقوله عليه الصلوة والسلام من اعرك عركي فلي للمعرك ولو رثته  
بعده بخلاف ما اذا قال داري لك عركي سكني لانه قوله سكني يجعل عارية على ما مر وداري  
هبة تسكنها لانه قوله تسكنها مشورة وليس بتغيير لانه الفعل لا يصلح تغيير الاسم فقد  
اشار عليه في ملكه بان يسكنه فاما قبل مشورته واما شاء فيقبل نحو هذا الطعام لك تأطرا او  
هذا الثوب لك تلبسه لقوله هبة ليس بتقيد بل لو قال داري لك عركي تسكنها كان كذلك  
عليه في النهاية ومنه الخطار وبنيها ان الهبة في ملكك على هذه الدابة وانما قيد بالتيبة لانه  
الحمل يكتل الهبة والعارية فاذا نوى الهبة يعتبر واذا لم ينو حمل على اقلها وهو العارية  
وانما قال داري لك هبة سكني لانه قوله سكني تميز فيكون تميزا عما قبله فيكون عارية او سكني  
هبة انا داري لك بطريق السكني حال كونه السكني هبة او موهوبة او محلي سكني الخ الخ  
الحيلة انا الاعطاء تغدير خلتها في قوله سكني تميز او سكني صدقة انا داري لك بطريق

بطريق السكني حال كونه السكني صدقة او صدقة عارية انا داري لك حال كونه صدقة بطريق  
العارية حال كونه هبة فلما قال عارية فهو من المنفعة فمعناه حال كونه المنفعة موهوبة بطريق  
لك عارية وتصح هبة مشاع لا يكتل القسم انا اذا قسم لا يبقى منتفعا به اصلا كعبد واحد  
ودابة واحدة او لا يبقى منتفعا به بعد القسم من حيث الانتفاع الذي كان قبل القسم  
كالرقي والحاج البيت الصغير لا يكتلها انا لا يصح هبة مشاع من ثلثنا القسم كالارض  
والثوب والمزدور ونحو ذلك وقال الشافعي يجوز لانه الهبة عقد تملك والمشاى قابل للملك  
فيجوز هبة كيبه ولنا ان القبض في الهبة منصوب على الهبة فيشترط كماله والقبض في  
المشاى ليس بأكمل لانه في ربه موهوب وفيه في ربه موهوب وتامه انما يحصل بالقسم بخلاف  
المشاى فيما لا يتم لان القبض الحامل فيه غير متصور فاكتفى بالقام ولا فرق عندنا بين  
ان يهب من الشريك وبين ان يهب من الاصل والنفذ هو الشيوع في الخارج لا الشيوع  
الطاري كما اذا وهبت ثم رفع في البعض الشايع او استحق البعض الشايع بخلاف الرهن  
فانه الطاري منفذ فيه فان قسم انا في رز الجوز الموهوب المشاع وسلم للموهوب صحيح اع  
تمت الهبة لانه تمامها بالقبض ولا شيوع عنده وقيد بالهبة لانه بيع الشايع جاز فيما  
يقع وما لا يقع واما اجارة فان كان من ثريك فهو جاز وان كان من اجنبي لا يجوز  
مطلقا عندنا فينفذ روي عليه الفتوى كما في فتاوى قاضينا وهي فاسدة على قوله  
فيجب ابراع الاصح فلا فاسد قال ببطلانها فلم يوجب شيئا واما الشيوع الطاري ففي  
ظاهر الرواية لا تعد الاجارة دابة اجارة فخاثة ان كانت من ثريك والافاضة سلم الكل  
في اجارة مستأجرة للكل والا لايكر واما رهنه فهو فاسد فيما ينقسم او لا من ثريك او  
من اجنبي بخلاف الرهن من الشيعة فانه جاز واما وقعه فخاثة عندنا فيكون فلا فاسد فيهما  
يكتلها وان كان ما يكتلها فخاثة اتخافا وافتح الكز بقول محمد وافتر مشايخ بل بقول  
ابن يوسف وافتح في كثير من المعربات بقول محمد ولكن انا رفع الي قاض وقض بجوازها جاز  
عند الكل وقد تفتت في محله واما ودعته فخاثة ويكون مع الشريك واما وقعه فخاثة  
بالاجماع ولا يصح هبة دقيق في روي ودعته في رسمه في لبن وان طعن واستخرج وسلم  
اما الموهوب لانه الموهوب معدود وقت الهبة والمعدود ليس محل للملك بخلاف  
المشاى وهبة لبن في فري وصف على غنم وثل وزرع في ارض وعرفه ثل الهبة المشاع



اي لا يجوز هبة هذه الاشياء لكن ان فصلت عن ملك الوهاب وقبضت تفتي وهبة شي  
هو في يد الموهوب له يعني اذا كان الشيء الموهوب في يد الموهوب له سواء كان في يده  
ام لا او موهبة ولو وديعة تم الهبة بالمعقود وان لم يجد ما قبضنا قوله وهبة مبتدأ  
فروجه قوله تتم لانه بعد الهبة لم يكن عيالا لانه لم يكن له مال فاعتبرت به الحقيقة ولكن  
شرط فيها القبول في لو لم يقبل قبلت لا يجوز الهبة وهبة الاب لطفه افتار لفظ  
الطفل على الصغير لتناول الصغير والصغيرة تتم بالمعقود اي عجز قوله وهبة لانه  
ذلك الشيء في قبض الاب فينوب قبضه عن قبض الصغير وكذا الاب اذا وهبت ولا  
ولم له وكذا الوصي وكل من يعوله لوجود الولاية في التأديب والتسليم في القناعة  
فدفع الالف والع عند غيبة الاب غيبة منقطعة اذا كان في عياله ان كان الموهوب  
في يد الاب فلو وهب لابنه الصغير شيئا ملكه عجز قوله هبت لما ذكرنا او كان في يده  
او مستوره لانه يد الموهوب والمستور كيد المالك لا ان كان الموهوب في يد غاصب او بناء  
بيعا او مترب او في يد غيره او متار لانه طلائع قبض لنفسه فلا يكون قبض  
الاب قيدت بالطفل لو وهب شيئا لابنه الكبير بشرط قبضه وان كان في عياله ولا يكتفي  
بقبض ابيه عندنا والصدقة في ذلك ان الحكم المذكور كالهبة لانه تبرع في مثلها فلا تصح  
بلا قبض الا في مشايي يقيم ولا ربه في فيها والالف كالاب ان وهبت للصغير عند غيبة  
غيبة منقطعة او مودة وعد وصية ان كان الطفل في عياله لانه ولاية القبض للاب  
او وصية والجد اب الاب او وصية ولا يجوز قبض غيرهم مع وجود واحد منهم سواء كان  
الصغير في عياله القابض او لم يكن ويجوز قبض الالف مع عدم هؤلاء وغيبته غيبة  
منقطعة ان كان الصغير في عياله وكذلك الالف كل من يعول الطفل كالالف والعم  
عند عدم هؤلاء لوجود الولاية في التأديب والتسليم الى العلم والقناعة وهبة الابن  
لانه ان الطفل تتم بقبضه ان الطفل لو عاقلا ان تمزا وان كان ابوه حيا لانه تقوى نافع  
له فينفذ نظر الامم في الخلاصة والجنه وكذا يصح ردها للهبة كما يصح قبولها قال  
البري نقلا عن المبتغي ما وهب لصغير نجر عن نفسه شيئا فرده يصح كما يصح قبوله  
بمثل رده في التراجمة ما وهب للصغير شيئا لانه يرجع فيه وليس للاب التصديق  
مال الصغير وفي الثانية ويبع القابض ما وهب للصغير في لا يرجع الوهاب في هبة وتتم

مطلب

فاسد

مطلب

وتتم قبض ابيه او هذه اب الاب او وصية احد ما اب والجد سواء كان الصغير في القابض  
او لا او اداة ان كان الصغير في جها سواء كان الصغير يعقل او لا الا ان يد امجزة عليه في  
ي. ان تراعى ما يد بها فلها حق التوق النافع له فيجوز قبضه او ابنته بربها ان كان الصغير في  
عياله فانه ذكر في الاصل من عال يتيم وهو ليس بوصي ولا بينهما ولاية وليس لهذا الصغير ان  
سواء باز قبض ما وهب له الشيء ولو اراد ابنته التزوي منه ليس له ذلك ويسلم في تعليم  
الاحمال ولا فرق بعدا به عن القبيح او لا وفي الجنه لانه قرب ولاية عليه وهي الحضارة  
والتأديب والتسليم لتعليم الحرف وليس لغيره ان يترد منه فيملك ما يتحضر بخل ولا يجوز  
قبضه من ليس هو في عياله وان كان دارج في من لغوات الولاية او قبض زوج الطفل  
لها تتم هبة الابنته للصغيرة بقبض زوجها الموهوب لابلها وقيد بالطفلة لانه لا يملك  
قبض ما وهب لزوجته كما لا يملك الاب ولو وصية الاب لتغيب الاب ابوها بالولاية  
ولاية الاب ليس له ان تراعى الصغيرة من الزوج فصار حرة كغيبة بعد الزفاف لا قبله وانما  
قيد به لانه لا يصح قبضه قبل الزفاف لانه لا يحولها قبله ولاية الاب لا يطل بذلك لو قبضها جازو  
لذا لو قبضت بغيرها جاز ولا فرق في القهيم بين كونها كجاء مثلها او لا فقد علم من فلا المصنف  
انه ما يتحقق ان وهب للصغير يكون ملكا له انما لو اخذ الاب ولية الختان او غيره فانه انما  
هدايا ووضعوا بيده يد الولد فانه كانت الهبة تصلي للمصية مثل ثياب القبيات او شيء  
يستعمله القبيات فالدية للمصية وان كانت غير ذلك فانه رايهم والد ثاير والحيوان ومتاع  
البيت ينظر الى المحدث ان كان من اقرباء الاب او من طرفه فله الاب وان كان من اقرباء الاب او  
معارفه فله الاب وسواء كان المحدث يقول عند الهبة هذا للمصية او لم يقل وكذا لو اخذ الولية  
ازفاف بنته اما بغير زوجه فانه من اقرباء الزوج او احوالة وهذا اذا لم يقل المحدث اهديت  
للاب او للالة وتعذر الرجوع الى قوله اما اذا قال شيئا فالحقول قوله ويبيع للمواليا  
ياطلا ما المأكول الموهوب لذكر في الخلاصة فانما دانه غير المأكول لا يباع لهما الا عند  
الاحتياج رده في من الخفار وغيره وفي التراجمة وصنات القبيح له لانه لا يبيع ابر التعليم و  
الارشاد والتشيب للوجود والبقاء اذا وهب للمصية شيئا من المأكول ان لم يحد لايها لوالده  
انما بطلانها وقال الكثر ان شيئا لا يخل ولا يجوز ان يبيع شيئا من مال ولده الصغير  
بعوض او غيره عوض لانه تبرع ابتداء كذا في الثانية ولو وهب لابنه وبنته فعند ايه يوف

مطلب

مطلب



الاول ان يعطى لها على التواء لان تفضيل احد هما في الهبة مكره وفي المحيط اذا كان التفضيل  
زيادة ففضل في الدين فلا بأس بما روي ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه فضل عائشة على غيرها من  
اولاده في الهبة حال القيّة وفي التراجم ان كان بعض اولاده مستغلا بالعلم دون الكتب  
لا بأس بان يفضل على غيره وعلى جواب الحنفية لا بأس بان يفضل على غيره يعطى من اولاده  
من كان مستغلا بما لا يعطى من كان مستغلا بما لا يعطى من كان مستغلا بما لا يعطى من كان مستغلا بما لا يعطى  
الموارث المذكور مثل حظ الانثيين وفي الحاشية الفتوى على قول ابي يوسف واجمعوا على ان لا بأس  
بتفضيل بعض الاولاد على البعض في الحجة لان الحجة على القلب وذلك غير مقدور ذكره في الحاشية  
وصحى به الشيخ له احد دار الائمة التي يقع فيها بلا شيوع لا يصح عليه وهو هبة واحد من  
الشيء كبريا وما يقع نصيب كل واحد منها فلا فائدة عند ما تصح لانهما هبة لهما  
اذ التملك واحد فلا تحقق الشيوع كما اذا رهن من رجلين وله ان يهب الهبة النصف من  
كل واحد فيثبت الشيوع بخلاف الرهن لان حكم الحبس ويشتمل على كل واحد وقيد به  
الواحد لان هبة الاثنين من اثنين غير جائزة اتفاقا وقيد بالكون الموهوب لهما كبريا لا  
لو كان احد هما صغيرا وهو في عيال الواهب لم يجز الهبة اتفاقا لانه حين وهب قابضا فحق  
الصغير بقي النصف الآخر شايئا نص عليه في المحيط وان الصغير في عيال الكبير الموهوب له  
فعمل قياسا فحقه ينبغي ان يجوز وكذا ان كانا صغيرين سواء كان في عيال الواهب او لا  
وفي الجتميه وهب لابني كبير وصغير دارا لم يجز في قولهم لتعرق القبض وقيد بانهما في عيال  
لان لو شيئا فقال لهذا نصفها ولهذا نصفها لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يجوز  
ان قبضه والمراد بالدار ما يكتل القيمة لانها لا يكتلها كالتبعية يجوز اتفاقا وقيد بكون  
الموهوب لهما اثنين لانه لو كان واحد اقول كل اثنين فقبضها باجازه كذا في فتاوى قاضينا  
وفي التراجم وهب من رجلين درهما يصح يجوز وعليه الفتوى لانها هبة شايء لا بقي كما  
في مني الغفار وانما قيد بالقيمة لانه المقتضى في حكم العود فيكون ما بقي فلا يصح  
هبة لرجلين للشيوع وصح تصديق عشرة من الدراهم وصح هبتها لهما لان الصدقة ياد  
بما روي عنه تعالى وهو واحد فلا شيوع وكذا لو وهب عشرة لهما لان الهبة على الغير صدقة  
ولا تقى لانه ان تصدق والهبة لغنيين عنده للشيوع فلا فائدة عند ما تصح  
لان الصدقة يراد بها الهبة مجازا والهبة للاثنين جائزة بعد الشيوع عند ابي

مطل

مطل

الهبة بعد القبض اذا لم يمنع مانع من الواو الآتية طلاء وبعضا لقوله عليه القتلوة والتم  
الواهب اصدق به من مال يثيب له ما لم يعوض وقال الشافعي لا يصح الا هبة الوالد لولده  
لقوله عليه القتلوة والتم لا يرهب الواهب في هبة الا الوالد فيما يهب لولده وفيه نقول  
المراد في الاستبداد في الرقوع والتم لله الوالد لا يملكه للامانة وذلك يسمي رجوعا وكره  
الرقوع في مال لقوله عليه القتلوة والتم لا يرهب الواهب في هبة كالمطلب يعود في قبضه ويدل على  
كون هذه الكراهية تحريمية ما وقع في طالع من وصف الرقوع بالقبض كما وقع لهما الزاهد  
في لزوم القدور والامانة الحادى في لزوم وكثير ما اثاره في قوله في التنوير خلاف ما هو  
ظاهر كلام المصوطين انما تزيهية وتبع في النهاية فانه قال ان غير مستحب وينبغي من الرقوع  
وفد مع وفرة فالدال الزيادة المتصلة فالبناء في الارض الموهوبة اذا كان يوجب  
زيادة في الارض وان كان لا يوجب لا يمنع الرقوع وان يوجب في قطعه منها بان كانت الارض  
كبرة بحيث لا يبعد مثلا زيادة منها طما امتنع من تلك القطعة دون غيرها وفي التراجم  
اذا وهب ارضا فبني الموهوب بمل فيها بناء بطل الرقوع ولو زال البناء عادى حق الرقوع  
والغرض ان يفسد الشجر في الارض الموهوبة وفي المنهاج رجل وهب لرجل  
ارضا ايضا انبت في ناهية منها نخلا وبني فيها بناء او دكانا او دارا فان ذلك زيادة  
فيها وليس له ان يرجع في شئ منها والتمس وغير ذلك مما يوجب زيادة قيمة الموهوب  
فالمراد الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب القيمة مع لو زاد من حيث التوقف  
فله الرقوع ولو زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة كما اذا وهب امة مست وكبرت فلا  
رجوع لانه زاد من وجه وانقصت من وجه وصح زاده سقط حق الرقوع فلا يعود بعد  
ذلك كما في الكفاية وانما لم يصلح الرقوع مع الزيادة لانها ليست بموهوبة مع يسترد ولا  
بدونها لتعذر انقصا لهما عن الموهوب ولو منع القاطع الرقوع لثبوت الزيادة ثم  
زالت عاد للواهب حق الرقوع كذا في المحيط لا الزيادة المتصلة كولد وارث وعمر  
فانما لا تمنع الرقوع في الاصل فمرص فيه دون الزيادة لانه الرقوع فير بطل ملك الموهوب  
لان الزيادة والتم موت احد العاقدين يعني ان الميم اشارة الى ان موت احد العاقدين  
مانع من الرقوع اذا كان بعد التسليم لان موت الموهوب لا ينتقل الموهوب الى الورثة

الرقوع فيها



فصار كما اذا انتقل في حال حيوة وآما اذا مات الواهب فوارثه اجتمع عن العقد لانه لو وجب  
وهو جود خيار فلا يورث خيار الشرط بخلاف خيار الرق كما هو في آما قلنا بعد التسليم  
لانه لو مات احد ما قبل بطلت لعده والعين العوض المضاف اليها من الهبة اذا قبض  
الواهب حيث يسقط به الرقوع كما ذكر من الحديث ما لم يثبت ان يعوض رواده الحاكم و  
صح في فروع ولا لانه الواهب لما عوض فله ان يراه من هبة فله العقد ثم بقاء الاصل  
فقال فوضف هذا عوضا من هبة او بدلا عنها او في مقابلتها ولو كان العوض من اجني  
اي واد عوض اجني من الموهوب لم يترعا فقبض الواهب العوض بطل متى الرقوع  
ثم المتبرع لا يرجع على الموهوب له باعوضه وان اراد به ما لم يتضمن له الموهوب له رجا  
ويشترط في العوض شرائط الهبة من القبض والاقرار ولا يجوز ان يكون بعض الموهوب  
في لو عوض بعض الموهوب عن البعض الباق لا يسقط به الرقوع فلا قال قوله انه ملك  
بالقبض فصار كرا املاكه ولنا انه متى الرقوع كان ثابتا في الحال فيوصل بعضه اليه  
انفني الهبة في قدره فلا يسقط متى الباق فلو لم يصف فلعل ان يرجع فيها وهب وفيه  
اشارة الى انه ليس بعوض حقيقة بل هو تملك مبتدأ، ولهذا يشترط فيه القبض  
يجوز باقل من الموهوب من جنس في المقدرات والحال، الخرج اي خروج الموهوب عن  
ملك الموهوب له بالكلية يبيع او هبة او غيرها لانه تفرقه كان بتسليمه الواهب  
فلا يمكن ابطاله في المحيط لو باي الموهوب له الموهوب من افرقه المشتري بعيب  
للواسب ان يرجع ولو وهب من آخر ثم يرجع فلا قول ان يرجع والفرق انه الغني في  
الشراء لم يكن متى المشتري باعتبار مقتضى العقد وانما ثبت له اخذات سلامة البيع  
يظهر حكمه في متى الثالث وهو الواهب وفي الهبة كان للموهوب الاول بمقتضى عقده  
فظهر الغني في متى الاول والراء الزونية في وقت الهبة فله الرقوع لو وهب لاراة ثم نكح لانا  
لم تكن زونية وقت الهبة وانما ينعى الرقوع عن الزوجه لانه الرقوع محبا يؤول الى الزوجة  
الداعية الى الفراق لا يرجع لو وهب لاراة ثم نكح ابنته فانه المحتر فيها حال الهبة والقان  
الزوجة فلا رجوع فيها وهب لذى رجم في لانه الرقوع يؤدى الى القطع ولو كان ذو  
الرجح المحي ذمتيا او مستامنا رجم به في الرقوع بطلت البسوط بحيث الحاكم فروع اذا  
كانت الهبة لذى رجم في يرجع فيها وصح وقال على شرط الشئ فيه ومفهوم شرط

مطلب  
المتبرع لا يرجع

شرط اذا كانت لغري في كالارضاء وغيره فله الرقوع فهو في ذلك متى لانه قابل بالمفهوم  
واعتنا وان لم يعترضه لكن في رجم في الرجم في انما قلنا عنه على ما رواه عبد الرزاق في  
مصنفه من وهب هبة لغري رجم في فله ان يرجع فيها الا ان ساء فيها رجمه الحافظ الرلق  
والله هلاك الموهوب والقول فيه ان لملك قول الموهوب له فروع عواه الملك بلا  
ملك لانه منكر لوجوب الرقوع عليه رجم في الخلاصة وفي الزيادة قول الواهب ان فيما اذا  
ادى الموهوب له ان الموهوب زاد في يده زيادة متصلة وانكر الواهب يكون القول  
للواسب وقال زفر الموهوب له لانه الواهب يدى متى الرقوع والموهوب له ينكره فيكون  
القول له قلنا ان الموهوب له يدى بطلان متى الرقوع والواهب ينكره فيكون القول  
قوله ولو عوض الموهوب له فاستحق نصف الهبة اي الموهوب رجم الموهوب له  
بنصف العوض ان كان قائما وبقيمة ان كان هالكا لان مقصوده من التقويض ان يصير  
الموهوب ملكا مؤكدا فاذا لم يسلم له رجع بالعوض وان استحق نصف العوض لا  
يرجع الواهب في الهبة بشئ في يرد باقية اي باقية العوض فرجع في الموهوب  
وقال زفر يرجع بالنصف اعتبارا بالعوض بالاف ولنا انه يصلح عوضا للكل  
من الابتداء وبالاستحقاق فله ان لا عوض له الا هو الا انه يتخير لانه ما اسقط  
فله في الرقوع الا ليس كل العوض والمسلم فله ان يردده وان استحق الطل  
رجع بالكل فيما اي ان استحق طل الهبة كان للموهوب له ان يرجع في كل العوض  
ان كان قائما ويرجع بمثل ان كان العوض هالكا وهو معلوم وبقيمة ان كان قيمتا  
لما في غاية السيادة وكذا الواستحق كل العوض يرجع في كل الهبة ان كانت قائمة لانا  
كانت هالكة ويشترط ان لا تزداد العين الموهوبة فلو استحق العوض وقد  
ازدادت الهبة لم يرجع رجم في الخلاصة ولو عوض الموهوب له عن نصفها اي  
الهبة فله اي الواهب ان يرجع بالمعوض الموهوب له لان المانع قد فصل النصف  
غاية ما في الباب انه يلزم من الشئ في الهبة لكنه طار فلا يفرقه ثم ان العوض المانع  
من الرقوع هو المشروط في عقد الهبة آما اذا عوضه بعده فلا وهى هبة مبتدأة  
كذا في المتبع ولو فرج نصفها من ملك اي الموهوب له فله اي الواهب ان يرجع بالمعوض  
عن ملك الموهوب له مثلا ان وهب دارا قبضها الموهوب له ثم باع نصفها للمواهب

مطلب



ان يبيع في النصف لان له الرقوع في النصف او لا يصح الرقوع في الهبة من الواجب  
الا بترافى من الواجب والموجب له على الرقوع او ملك قاض لان العقد بعد قاض لا ينفذ  
الامن ماله ولاية الغني وهو القاض او المتعاقدان ولو استردوا الواجب بدونه  
يكونه غاصبا فالحق في الغني او تغنيها بالتراخي ملك الموجب ثابت في العيب متى ينفذ  
تقرض فيه فلو اعتق الموجب له الموجب بعد الرقوع قبل القضاء والتسليم نفذ لقيام  
ملك الموجب له ولو منع او لو منع الموجب له الموجب عن الواجب بعد ما رجع  
قبل القضاء او بعده فملك لا ينفذ لانه غير مضمون الا اذا طلب بعد القضاء فمنه  
مع القدرة على التسليم لانه تعدد وهو ان الرقوع مع احدى اى الترافى او قضاء  
القاضي فصح ما الاصل لا الهبة من الموجب له وقال زفر الرقوع بالتراخي عقد جديد  
فيجعل بمنزلة الهبة المستدأة لانه الملك عاد اليه بترافى فاشبه الرقوع بالعيب  
لهذا لو رده في مضمونة برضاه يعتبر من الثلث ولنا ان عقد الهبة انعقد بوجوب  
الغني للواجب وهو بالغني يكون مستوفيا مقابلا بالعقد لانه العقد وقيل غير  
لازم فاذا رجع رجع اليه عيب ملكه كالعارية فيكون في حق الطل فلا يمكن ان يجعل  
هبة مستدأة فلا يشترط فيه قبضه اى الواجب وصح الرقوع مع احدى اى المشاي غلاف  
الرد بالعيب بعد القبض لانه مضمون فيه في وصف التلافة لا في الغني ولهذا لو زال العيب  
امتنع الرد لوصول مضمون اليه لكان اذا لم يكن له حق في الغني لم يصح مستوفيا مضمون فيكون  
ملكه مستدأة ضرورة غير انه اذا ملك القاض بالرد عند عجزه عن تسليم مضمون قبضه فصح  
لعمري ولا يثبت ولا كذلك المتعاقدان لانه لا ولاية لما لا علم انفسهما وان اعتبر رده في الرضا  
من الثلث لانه حق الورثة يتعلق بجميع ماله فلا يقدر ان يبطل باختياره وان يبطل رده  
عليه كيف ما كان لحياته انا وفي القياس ان يرد ذكره ابن سماعه وان تلف الموجب في  
الموجب له فاستحق فحق الموجب له لا يرجع الى الموجب له على واهبه لانه عقد  
تبرع فلا يستحق فيها التلافة وهو غير حاصل له والغرض في حق عقد المعاوضة  
سبب الرقوع لا في غيره والهبة بشرط العوض المعين هبة ابتداء بشرط القبض  
العوضين ومنها الشيوخ فيما يكتل القسم في احدى اى بيع انتماء اى عند القبض  
فيثبت الشفو ولو كان عقارا وقيار العيب والشرط والرؤية في كل منهما وقال

مسألة

مسألة

وقال زفر الثاني في وجوب ابتداء وانتماء لان فيه بيع البيع والعبرة في العقد للعالم  
وكنا انما اشتمل على جهتين فيجب بينهما ما يمكن علما بالشبهين فيكون ابتداءه محتررا  
بلغظه في حق اهل الهبة وانتماءه محتررا بعنايه في حق اهل البيع ولا تناقض  
بينه فكيفما لانه الهبة من حكمها تأخر الملك الى القبض وقد يترافى عن البيع الغاصب  
والبيع من حكم الزور وقد ينقلب الهبة لازمة بالتعويض فحجنا بينهما وفيه ما العوض  
يكونه معيننا لانه اذا كان محمولا يكون هبة ابتداء وانتماء لبطالة الشرط  
احد من الشرط

فصل في وجوب اية الاصل او وهبها على ان  
يرد بها الموجب له عليه اى الواجب او وهبها على ان يعتقها او على ان يستولدها  
فحق الهبة وبطل الاستثناء في الصورة الاولى وبطل الشرط في الصورة الباقية  
لانه هذه الشروط تخالف مقتضى العقد فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بالشرط الباطل  
قبل فيه اشكال فانه ان اراد به الهبة بشرط العوض في الشرط جائزا فلا ينفذ  
قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوض عنها شيئا من العيب الموجب له فهو تكرر الحق  
لانه ذكره بقوله على ان رد عليه شيئا من اى نقول المراد هو الثاني ولا تكرار لانه في عبارة  
العوض مظنة القيمة لا يتحقق ثم انه لا ينفذ فرق بينه ان يكون الشيء الذي شرط رده  
او كونه عوضا قد راعى ما او محمولا لانه طاهرا بخالف مقتضى العقد وكذا امت  
الهبة وبطل الشرط ولو وهب دارا على ان رد عليه بعضها او يعوضه شيئا منها ولو رد  
الحل ثم وهبها اى الامم فالهبة باطلة لانه الحل يبق على ملكه فلم يكن شيئا مستدأ ولا  
يمكن تنفيذ الهبة فيه مكان التقدير فيبقى هبة المشاي او هبة شئ هو مشغول بملك  
الملك بخلاف ما لو اعتق اى الحل ثم وهبها اى الامم حيث صحت الهبة لانه لم يبق  
الجانب على ملكه فاشبه الاستثناء ومع قال مديونة اذا جاء غدا لم ترد له او فانت  
برئ منه او ان ادبت الى نصفه فالباقى لك او فانت برئ منه فهو باطل لانه التعليق  
القرين في الابد لا يصح والعمرى جائزة للمعول حال حيوة ولو رثته بعده كحديث  
الشيخين فهو عمرى لمن وهب له وهب اى العمرى ان يجعل داره له مدة عمره فلذا  
ما ردت اليه وهذا الشرط باطل على ما دل عليه الحديث والرقع باطل الرقي  
اسم من القوب وهو الانتظار كانه ينتظر مائة مائة مائة قبضها كانت عارية

مسألة

مسألة



في يد غيره عند ابن يوسف تصح الرقبة كالمعنى لأن قول دارى لك هبة وتملك في الحال  
كالمعنى فيبطل اشتراط استردادها ولما ان معناه تملك مضاف وتعلق التملك  
غير جار. فيكون الدار عارية عند دار الموهوب لما ذور في الانتفاع بخلاف المعنى  
فانما تملك في الحال والتعلق بعد لا يفيد هبة ابن الرقيم ان يقول ان ميت قبلك  
فلك وان ميت قبلك فاني قبضها كانت عارية في يده والصدقة كالهبة لا تصح الصدقة  
قبل القبض ولا في شيء يقسم اي يملك القيمة كسهم من الدور لاننا تبرع كالهبة فيلزم فيها  
ما يلزم في الهبة ولا ريب في أنها لا المقصود فيها الثواب دون العوض قد حصل ولو  
كان لغنى استثنى لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب ولا ريب في الهبة لغنى  
لاننا في معنى الصدقة حصول المقصود وهو الثواب ولو قال جميع مالي او ما املك لفلان  
فهو هبة لان مملوك انما ملكا لغيره بالتملك وان قال ما ينسب الي او ما يعرف به ان  
بانه في يدي فهو لفلان فهو اقرار لانه لا يخرج من التملك وانما المنع منه انه ملك فلان ولكنه  
منسوب اليه فيكون اقرارا وفي معنى الغنى رجل يشترى صلبا ودفع الى امرأته واستعملها  
ماتت ثم اختلف الزوج وورثتها انما هبة او عارية فالقول قول الزوج مع اليقين لانه  
منكر للهبة وفي جواب الاختلاف اراء اعطت زوجها ما لا سوا له يتوسع بالتعرف في  
الحبيسة وظفر بعض غرامة تفرق فيه فاستولى عليه فارادت المرأة ان تسترد من  
الزوج فان كانت هبة للزوج او اقرضته ليس لها ان تسترد منه لانه مال الزوج وان كانت  
اعطته ليتصرف فيه على ملكها فلها ذلك لانه ولو كانت تدفع لزوجها دراهم عند الحاجة الى  
الثقة شئ آخر فهو ثقة على عياله ليس لها ان ترجع بما عليه ولو قال عند الخراج هبي لي  
هذا فقالت هبة وقال قبلت وسلمت اليه جاز ولو هبت دارها من زوجها وهبي  
ساكنة فيما مع متاعها وزوجها ساكنة معها في الدار جازت الهبة ويصير الزوج قابضا  
لدار لانه المرأة ومتاعها في يد الزوج فيصح التسليم انفتحت على زوجها عشرة دنانير  
حالة القية ثم ماتت فادعى ورثتها على زوجها وقال الزوج منبرعة فيه فالقول قوله ولو  
قالت زوجها هبت لك هذا على ان تحسن لي فلم يكن اليها فالحجارة ان الهبة باطلة ولو  
بنزلة الهبة بشرط العوض هبت ميراثا من زوجها علم ان لا يطلقها فقبل الزوج قال  
خلف صحت الهبة طلقها او لم يطلقها لان ترك الطلاق لا يكون عوضا لكونه هبة بشرط

مطلب

يكون

مطلب  
هبة زوجة دارا  
من زوجها

بشرط فاسد والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة كذا في الحانية ولو قالت المرأة للزوج هبت  
لك على ان تب انت فكذا فلم يملك به فالحجارة ان الحد يبق قال ابراهم من الميراث ان اهب لك  
فهو هبت واهب ان اهب الموهود عاذا ذكره في البرازية وفي الجني ولو منعها من ابويها وقال  
لو هبت لي لم يملك به عندك اليها فهو هبت لبعض ميراثها فبعثها او لم يبعثها فالبطلة باطلة  
لانها كالمكرهة وهبة المكرهة باطلة ولو قرب اداة هبت صداقا ولم يعوضها فالبراة  
باطلة ولو ادعت المرأة البراة عن الميراث بشرط اذعاه الزوج مطلقا واقاما البيعة فيبيته  
المرأة ادلة ان كان الشرط متعارفا يصح الابرار عنه وقيل بيته الزوج ادلة ولو اقامت  
المرأة بيته علم ان الزوج ما يملكها الا يومنا هذا واقام الزوج بيته انما ابرأت من هذا  
الحد الذي يدعيه فيبيته المرأة ادلة ولو هبت ميراثا لزوجها وماتت وهي كانت تقوى كالجنتها  
وتزوج بلامعين فما لقي في فتحة الهبة ولو اهب الزوج عن الاضطرار ميراثا فقال  
ابراهم من الميراث اضطرر معك فابراهم قيل لا يبرأ لانه الابرار للتودد الداعي الى الجاني فابراهم  
وقيل يبرأ للتودد الجاني وفي جامع الفصولين قال الزوج هبت ميراثا في حبتها وقال  
ورثتها في رضى موتها فالقول للزوج لانه الزوج يدعي الهبة فالقول قول من يدعي  
القية وقيل قول ورثتها لانه دين اختلف في سقوطه والحوادث يضاف الى اقرب الاوقات

لكن

**الاجارة**

قال الاغنى من العرب من يقول ابرت غلامى ابر انما هو ما جرد وارة ايجارا فهو جرد  
وارت على فاعلته فهو موار وقال الجرد يقال ابرت دارى ومملوك غير محدود ابرت محدودا  
والاقل الكرا ايجارا واجارة ذكره النعوتى في تهذيب الاسماء في الكفر اسم للامارة  
كالجمالة وفي الشرح بيع منفعة مقصودة ولهذا شرط في صفتها الحف كالحف البيع  
معلومة قيد بها لانه جملتها تغني عن المنازعة كجمالة المبيع والعتاس ياب جوازها  
لان العقد يد على العدم وهي المنفعة التي توجد في مدة الاجارة والمعدود ليس محل  
للعقد لانه ليس بشئ وهذا الملة وقياس كذا شهدت بجوازها الكتاب والسنة والاشياء  
اما الكتاب فقوله تعالى فانه هبة اهورها وقوله تعالى لو شئت لاخذت عليه ابرا في سورة  
وقوله تعالى على تاجر في ثمان في وثريه من قبلنا لازمة علينا اذ اقبض الله تعالى امواله  
من غير الخار ما يثبت دليل على انتسافه واما السنة فقوله عليه الصلوة والسلام

في سورة



اعطوا الامير ان قبل ان ينفذ ومن استأجر ابراهيم فليعلم انه وانا الاجماع فقد انعقد  
في كل عمر على مقتضى الاماكي عن عبد الرحمن الامير انه قال لا يجوز ذلك مستحبا بالقياس والقياس  
في مقابل النص والاجماع لا يعتبر فجزنا على الكتاب والسنة والاجماع كاجم اليها فالنقد  
محتاج الى المال الغني والغني محتاج الى عمل الفقير ومحتاج الى الناس اصل في شرعي العقود  
فشرعت لترفع الحايمة بعوض معلوم والمعلومية في البدلين انما هو شرط في الاجارة  
القوي منها ومطلق الاجارة تنظم القاسدة دين او عيني يعني سواء كان ذلك العوض  
دينا كالنقد والمكيل والموزون او عينا كالعبد والشيء ثم انما كان الاجارة من النقد  
دينا فاعلامها ببيان القدر والصفة ان جسد او او وسط او ردي وان كان مكيلا او  
دينا فاعلامها ببيان القدر والصفة ان جسد او او وسط او ردي وان كان مكيلا او  
موزونا او عدديا متقاربا فاعلامها ببيان القدر والصفة ومكان الايجاد ان كان له محل  
وموئنة عند ابراهيم صنفه ردي وان كان عرضا او ثوبا يشترط فيه شرائط التسليم لانه وجوب التسليم  
دينا دين في الذمة عرف بالشرع والشرع ورد بطريق التسليم وان كانت الاجارة صيوانا لا  
يجوز الا اذا كان عينا لا الحيا او لا يجب دينا في الذمة وما يصلي ان يكون ثمنه في البيع صلي  
ان يكون اجرة في الاجارة كالتراحم والالتزام والمكيل والموزون وهذا لا ينعكس فانه  
التياب والدواب والعبيد والاماء وغيره من الاعيان لا يصلي ان يكون ثمنه ويصلي اجرة  
وتنفذ الاجارة بالشرط او الشرط الخالف كمنع فكل ما ينفذ البيع كما تقدم في هذا  
كما اذا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجموعا في نفسه او في اجرة او في مدة الاجارة او في العمل  
المتأجر عليه فالاجارة قاسدة وكل جهالة تدخل في البيع فينفذ من جهة الجمال فكذلك  
بعض في الاجارة ذكره في مختصر الكفر ويثبت فيها اي الاجارة خيار الشرط لانه عقد معاوضة  
يتمثل الغني بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيها وفي الرواية لانه على الصلوة والسلام قال  
اشترى شيئا لم يره فلا خيار اذا رآه والاجارة شراء المتافع فيشتا ولها طائر الحديث لفظا  
او دلالة وفي خيار العيب قبل العقد وبعده وتقال وتغني ان المختار ولاية ذلك والمنفعة  
توفر تارة ببيان المدة او مدة الاستيجار كالتكليف والزراعة اي سكن الدار وزراعتها  
الارض مدة كذا فتصح مدة معلومة او مدة كانت طال او قوت لانه المدة اذا كانت  
معلومة طالت قد انقضى فيها معلوما فيجوز ولو كانت المدة لا يعيش اليه مدة  
كما افتتاره الخصاص وان منه بعض وفي الوقف يتبع شرط الوقف فان كان الوقف

مطلب

الواقف اشترط ان لا يجر الكرم سنة لا يجوز للمتولي ان يجر الكرم منها وان طالت بانه مثلها  
لانه شرط الواقف يجب اعادة ولا يتجاوز عما شرط كما في المنع الا اذا كانت اجارة الكرم  
والمنع للفقراء والثالث لا يجره في استيجارها فليقتض ان يرفع الارض الغائبة في  
يؤجرها الكرم لانه للقاضي ولاية النظر على الفقراء وعلى الميت ايضا وليس للقاضي ان يؤجرها  
بنفسه كذا في فتاوى قاضينا وقد تقدم فان لم يشترط ذلك فالفتوى على ان لا يجره  
في الاراضي على ثلاث سنين في غير حاله ارجح سنة يعني لا يجوز للمتولي ذلك كما تقدم  
بذلك في الاصل قارنا الهداية وقد تقدم ان عند المتقدمين من مشايخنا ان يجوز  
ذلك اذا لم يشترط الواقف شيئا لان الواقف فوض الارض المتولي فينزل المتولي منزلا  
الواقف فلو واقف ان يجر سنين كثيرة فلهذا من يجره مقامه واليتا في ذلك فواذ ذلك ضوفا  
على الوقف ان يتخذ ملكا في مني الفقراء عن جواهر الفتاوى رحيل ابراهيم ثلاث سنين سنة  
وكتب في صدقة ابراهيم ثلثين عقدا كل عقد عقيب الا في الضيم وقف فانه لا يصح  
الاجارة وهو الصحيح وذكر في التوازل اختلاف المشايخ وقول الرشد والاشيخ واختيار الغني  
ابا التليث انه لا يصح تبصيرة الاواقف وعليه الفتوى وكان الشيخ الامام ابو حفص  
الكبير يجزها في الضياع ثلث سنين لان لا يرغب في اقل من ذلك ولا يجز في غير الضياع  
الزمن سنة الا اذا كان المصلحة في الضياع عدم جواز اجارة ثلاث سنين وفي غير الضياع  
جواز اجارة الكرم سنة واحدة وهذا الاركان يختلف باختلاف الموضع والزمان و  
هو المختار للفتوى وكذا المزارعة والمعاملة والوجه في تصحيح الاجارة الطويلة والوجه  
لا ذكرنا في كتاب الوقف ان يعقد واعتقد استغرة كل عقد ثلث سنين وضعه في الذمة  
لعدم الخوف بين ان يكون الاجارة بعقد وبين ان يكون بعقد في المعنى الذي لم يجر  
لذلك ولا يذهب عليك ان الخوف بينهما واضح فانه اذا كان الاجارة بعقد استغرة  
لمتولي الوقف ان يغني الاجارة اذا خاف بطلان الوقف من جهة ما ذكرنا لانا غير لانه  
في غير العقد الاول بخلاف ما اذا كانت بعقد واحدة وتارة تعلم المنفعة بذكر العمل  
لصبيغ الثوب وفيما طلة وهذا ابراهيم انه لا يشترط بيان قدر الصبيغ وقد نقص عليه في  
كتاب الاستصناع وذكر بعض الكتب انه اشترط في لو لم يبين قدر الصبيغ لا يجوز  
وكل قد رسل على دابة مسافة معلومة وكذا استيجارها للركوب لانه فيه من بيان  
الموضع او الوقت في لو لم يبين احد هاهنا فسدت الاجارة وتارة تعلم بالاشارة لنقل

مطلب

مطلب



هذا الطاهر الى كذا فانه التمتع ليس بشئ الى كذا يعلم بالاشارة انه الفعل المخصوص والآلة  
لا تحقق بالعقد ولا تملك بنفس العقد سواء كانت عيناً او ديناً فلا تملك فحق لا فلا  
في ان وجودها بسبب العقد كآلة وجود تسليم المنفعة بسبب تعام انك اسما بسبب وجودها  
مقتب العقد وقالوا انما يجب بالعقد مؤقلاً او مؤقلاً على تحقق أحد الأمور الآتية ذكرها  
في عبارة الهداية اشارة الى ان المراد من الوجود بالتمتع هو ما يمنع المالك بالتجمل  
تجمل دفع الامر من غير اشتراط بان يدفعه قبل حلول الاجل فانه يكون هو الواجب  
بالعقد مع لا يكون له حق الاسترداد او بشرط ان شرط تجمل حال العقد فانه يجب  
هذا في الاجارة النجدة وانما الاجارة المضافة فقد ذكر في وقف الحائنة واجمعوا على ان الاجارة  
يملك في الاجارة المضافة بشرط التجمل او باستيفاء العقود عليه فانه الاجارة يجب فيها  
لا عقد معاوضة فاذا استوفى المتأجر المنفعة يملك المجرور الاجارة تحقيقاً للتساوي وانما اذا  
يجل او شرط التجمل فقد ابطال مع في المساواة او التمكن من اي من الاستيفاء بايقض  
الذات فانه عليه الاجارة وان لم يكن لها لو استأجر دابة ليركبها الى مكة فذهب بها الى مكة ولم  
يركب حيث يجب الاجارة فلذلك فرغ عليه قوله فيجب الاجارة لو قبض ولو لم يكن في قبضه  
المدة كوجود التمكن من الاستيفاء هذا اذا كانت الاجارة صحيحة الدار آتية الغارسة  
فلا يجب الاجارة الا كحقبة الانتفاع وطارها في الاسطاف اذ اخرج الوقف فيجب ابرته في الحالة  
بالتمكن ثم فرغ عليه قوله وتخط الاجارة بالغصب بقدر فوات التمكن لانه تسليم الحمل انما  
اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن من الانتفاع فلذا فوات التمكن فوات التسليم وهل ينفي  
العقد وذكر الفصل وقاضيه ان لا تنفس الاجارة ولكن سقط الاجرة مادامت  
في يد الغاصب وذكر في الهداية ان العقد ينفي هذا اذا لم يكن اذ اخرج الغاصب وان امكن  
بشاعة وحماية فلا تسقط الاجرة ذكره في التتار فانية والغنية ولو ادعى المتأجر الغصب  
وانكره المجرور ولا يثبت للمتأجر حكم الحال فانه كان المتأجر هو التاكر في الدار حال التنازع  
فالعقل للمجرور وان طار فيها غير المتأجر فالعقل للمتأجر ولا ابر عليه كسلة الطامونة  
وهي مالو وقع الاختلاف فيها بين المتأجر والمجرور بعد انقضاء المدة في زيادة المأرود  
انقطاع فانه حكم الحال فانه كان جارياً حال المنازعة فالعقل قول من يدعي رد التعليم  
والا فالعقل لمدعي زواله ولا يقبل قول التاكر في المسئلة الاول على غيره لانه فرد كذا في  
الذفر ولرب الدار والارض طلب الاجارة لطلب يوجب لانا منفعة مقصودة وما دونها

انها

وما دون الوجود لا فله فصارت كالتنفع لها طلبها عند المالك لا فله ساء هذا اذا طلقة وآتية  
اذ اتيه وقت الاستحقاق بالعقد تعين لانه بمنزلة التأجيل كما اذا قال ابرك هذه الدار سنة  
على ان تعطى الاجرة بعد شهرين مثلاً ولرب الدابة طلب الاجرة من المتأجر لطل در صلا لانه  
سير كل در صلا مقصودة وقال زفر لاجب الابد انتهاء التسفر والمقصار والحيث ط بعد الخاف  
من عمل لانه العمل في البعض غير منتفع به فلا يستوجب الاجر قبل التمام وان عمل في بيت  
المتأجر انما قال هذا لانه اذا عمل في بيت المتأجر فسرقت الثوب بعد ما خاف بعضه فله الاجرة  
بعد ما خاف فكله هذا منطوقه ان يتوهم ان الاجرة يجب بعد العمل اذا طار في بيت المتأجر  
مطلقاً فانه بما ذكره وجه الفرق انه بالسرقة انتهى عمله على البعض وهو معلوم بالنسبة الى  
الكل فيجب ابر ما عمل بخلاف ما اذا لم ينته العمل على البعض فانه لا يمكن ان يطلب الاجرة  
بطل عمل قليل ولا تعذر للبعض فينتوقف الطلب على طل العمل والحيث في بيت  
المتأجر طلب الاجرة بعد اقرار الجز من التسفر لانه تمل العمل بالافراج فانه افرق الجز  
من غير عمله قبل الافراج من التسفر سقط الاجر ويغزو ذكر في غاية البيان اذا افرق قبل  
الافراج فعليه التمام في قول اصحابنا جميعاً قال في شرح الطحاوي قال ابو صنف في هذا  
هو ضامن لانه ما جنته يداه بتقصيره في الخلع من التسفر فانه فانه تجوز اعطاه  
الاجر وان فاته دقيقاً لم يكن له ابر وان افرق الجز بعد ابر بعد الافراج من التسفر  
فلا يسقط الاجر ان في بيت المتأجر لانه صار ملئ الى بالوضع في بيته فاستحق الحق  
فلا ضامن عليه لانه لم يوجد منه الحائنة هذا عند ابو صنف وقال الا ان شال المتأجر فانه  
مثل دقيقه ولا ابر له لانه مفقود عليه فلا يبر الا بعد حقيقة التسليم وان شاء فانه  
الجز لانه الاجر وقته بقوله ان في بيت المتأجر فانه لو كان الجز في غير بيت المتأجر فافرق  
فلا ابر له ولا فانه عند ابو صنف وعند جما مثل ما كان في بيت المتأجر وللطبا طلب الاجر  
بعد الفرق بفتح الفيد المعنى يصدر اي بافراج الطاهر من القدر الى القصاص لانه  
الانتفاع بطيخ انما يحصل بالعرف عرفاً قية بالوليمة لانه لو استأجر بطيخ قد رفضه فغرف  
ليس عليه كذا في الحيطه اربع في جميع العرف فانه افسد الطبا في اوارق اول بطيخ  
فوضاهم للطبا ولصارب اللبب بكر اللبب ففتحها وبسكون اللبب فيها كذا في ابرية  
طلب الاجر بعد اقامته اي باقامة اللبب عن محله ونصبه بعد الخفاف عند ابو صنف في قوله

مطلب



بالخط قبلها فلا يجوز له وقال لا يجوز له طلب الاب بعد التبرج لانه التبرج وهو تنقيده  
وبعضه البعض من تمام عمله وله ان العمل قد تم بالاقامة والتبرج على زائد من العمل  
الآتي ان يستغفر به قبل التبرج بالنقل الى موضع العمل بخلاف ما قبل الاقامة لانه طبع  
منتشر بخلاف الجز لانه غير منتشر به قبل الاقامة ويغني بقوله ما ذكره في العود قائمة  
الخلاف فيما اذا ائلف الكلب قبل التبرج فعنده ان يصنف في تلف من مال الكتاب وعند  
من مال الاب اذا ائلف قبل الاقامة فلا اية اجماع وهذا اذا قرب الكلب في ملك  
الكتاب آتيا اذا قرب الاب في ملك غيره لا يجب الاب عنه الا بالعدة عليه بعد اقامة  
وعنده بها بالعدة عليه بعد التبرج ذكره في المستصحب والحقايق والتبيين والمراد من الشق  
ان لا يكون في ملك الكتاب سواء كان في ملك الاب او لا كما هو المذهب من الجسوط وفي  
الجنة كتابه ليضرب له لبنا في داره وعينه الكلب او سقى ملبنا معلوما فانه وان لم  
يعينه الملبن ولا يئس ملبنا معلوما فانه كان ليدبهم ملبن واحد او ملابن ونظير  
استعماله لاحدهما جاز والافلا فانه لبنه في دار الكتاب واصابه مطر قبل الدفع  
فانده فلا شيء له من الاب بخلاف ما اذا خاط بعض الثوب في داره ثم رفق او  
استاره ليحرقه بئرا في داره فحضر بعضه فانما راد رفع بعض البناء في داره في  
انحد في داره حتى الاب بعد العمل ولو استاره ليطبخ الكلب في اتون الكتاب  
فلا افرار عليه حتى لو هلك بعد الطبخ قبل الافرار لا افرار ومن عمله اثر في العيا  
سواء كان ذلك الاثر مالا كالتثاء والبيض في عمل قصار يقربهما او لم يكن مالا كالتبرج  
والصبغ وهذا لان القاع بالثوب لون الصبغ لا عينه ذكره في الجسوط والمصنف او  
لعل من الثوب عينا مثالا فقال كصباغ وقصار يقرب بالتثاء والبيض فله جبره بالاب  
حتى يستوفيه لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب فله حق الجبر لاستيفاء البدل  
كما في البيع قال في الجسوط والحاصل انه كل ابر يكون اثره مالا في المعقود كالتثاء  
والقصار والصبغ والفتال فله حق الجبر لان المعقود عليه الوصف الذي  
احد في الثوب وهو قائم فيكون له ان يجبر ببدله وكل من ليس له اثر في المعقود كالتثاء  
فانه لا يتوجب الجبر لانه المقصود عليه نفس العمل ولم يبق بعد الخواص منه فلا يكون  
له ان يجبر وقيد القصار بقوله يقرب بالتثاء والبيض استرازا عن التبيين في هذا الفصل

طلب

الفصل وازالة الدرع فانه ليس له حق الجبر في المستصحب معونة المذفيرة ويزيد في الهداية  
بعوله وغسل الثوب نظير الجبر وفيه فرق في الجبر وسير في المستصحب في الجبر في الجابح الصغير  
لقاضيه كما نقل عنه في غيره الاصح انه لا فرق الجبر على كل حال لانه البياض طاهر طاهر  
بالاسرار فانما ظهر بعوله في الخلاصة هذا اذا عمل في مكانه وان عمل في بيت الكتاب فليس له  
حق الجبر فان جبرها بالعين فضاحت فلا فاضح عليه عند ان يصنف في تلف من مال الكتاب وعند  
الكتاب فبقيت امانة كما كانت عنده ولا ابر له لملك المعقود عليه قبل التسليم وقال لا العين في  
مفوضة قبل الجبر وكذا بعده لكنه بالخيار ان شاء المالك فتمت مصوغا معولا ولا ابر  
او غير مصوغ ولا ابر ومن لا اثر له كالحمل والملاص وغسل الثوب في القطر وازالة  
التجاسة ليس له جبرها بالاب لانه المعقود عليه نفس العمل وهو غير قائم في العين فلا يتصور  
جبره فليس له ولاية الجبر فلو جبرها ضمن ضمان الغصب وصاحبها بالخيار ان شاء فتمت  
الكتاب قيمتها محمولة ولا ابر وان شاء فتمت غير محمولة ولا ابر ذكره في الجورة واختلفوا  
في المراد من الاثر فقل ان يكون الاثر متصلا بحمل العمل كالتثاء والصبغ وقيل انه  
وبعبار في محل العمل وقرنة تظهر في كسر الخطوط وطحن الحنطة وعلق رأس العبد فليس  
له الجبر على الاول وله الجبر على الثاني وظاهر ما في القنية ترجيح الثاني بخلاف رادة الآبق  
فانه لا فرق فيه لاستيفاء العمل ولا اثر له كالحمل والملاص فله حق الجبر وقد اصابه فله  
بأع منه فله حق الجبر وقال زفر ليس له حق الجبر سواء كان له اثر او لا واذا اطلق  
الكتاب العمل للمصانع بانه قال استاجر نك ليخيط في هذا الثوب بدرهم فتمت امر قبيل  
اطلاق العمل عرفا وان كان المذكور مضاطعة لفظا فله ان يستعمله غيره لانه المستحق عمل في  
ذمته ويمكن استيفاء وانه بنفسه وباستعانة غيره بمنزلة ابقاء الدين وان قيد بعوله بنفسه  
كما اذا ابره ان يخيط بيده فلا يستعمل غيره لانه عمله يكون هو المعقود عليه واستثنى  
الظن لانه استعمال غيره باس شرط وعدمه ذكر في الخلاصة ومن استأجره رجل ليحيط بعينه  
فوجد بعضه قد مات فانه يبق فله ابره بحسبه لو كان عياله معلومين لانه او في بعض  
المعقود عليه فيستحق الاب بغيره وانما قلنا لو كان العيال معلومين لانهم ان لم يكونوا  
معلومين فله كل الاب اثر راب في الهداية وقر في صاحب العناية واكثره صاحب الثوب  
وهذا ظاهر الرواية وفيه عن الفقيه ابر بغيره ان تأويل المسئلة اذا كانت المؤنة بنقصا

طلب

طلب



**مطل** العدد آتاه اذ كانت مؤنة الكل ومؤنة البعض سواء فانه يجب الا ان يملك الا في الجميع القصور  
 البرهانة فان استور رجل لا يصل طعاما لمزيد فوجد ميتا فزده اى الطعام فلا  
 ابره بالاثبات وكذا لو استور لا يصل كتابا اليه فزده بموت ميت لا ابره عند الميت  
 وانه يوسف وقال محمد له ابره وانه انما في الثانية لانه اذ في بعض المعقود عليه وهو  
 قطع المسافة ولما اتى المعقود عليه نقل الكتاب وقد نقصه ولو ترك الكتاب في ذلك  
 المكان وعاد يستحق الا بره بالذهب بالاجماع لانه لا يمكن ينقص ولو خلاف في الاول فانه  
 عنده له الا بره في الطعام وفي الكتاب ولو تركه ان الكتاب هناك في موضعه فله ابره الزهرا  
**ما يجوز من الاجارة**  
**ما لا يجوز** وصح استيجار الدار والكانوت وان لم يذكر ما يجعل فيه لانه المتعارف فيها  
 السكن فيعرف اليه اذ المتعارف كما شرط وانه لا يتفاوت فيبقى العقد لانه لا ينقل  
 قوله وله ان يعمل حتى شئ سوى ما يوجب البناء كالحداثة والقصارة والطول بل  
 لانه الاصل ان كل عمل لا يفر البناء يستحق بطلان العقد وصح استيجار الارض  
 للزري ان يبيع ما يزرع او قال على ان يزرع ماشاء كذا يفيض الى المزارعة ولو لم  
 يبيع ما يزرع فيها او لم يزرع فيها ماشاء كذا يفيض الى المزارعة ولو لم  
 بعد ذلك لا تعود صحيحة في القياس كما اذا اشترى نخرا او فزيرة في الاستحسان يجب  
 المستى وينقلب العقد صحيحا والمستأجر الشرب والطريق بخلاف البيع لانه لا ينفذ  
 للانتفاع ولا اشتغاف الا بها فيه خلاف تبعا وانما البيع فكمقصود منه ملك الرقبة لا  
 الانتفاع فانه جاز بيع الحقل والارض بحدود اجارتها الا بذكر الحقوق والرافق  
 كما في البيوع وصح استيجار الارض للبناء والغرس ايضا لانها منفعة تقصد  
 بالاراف في فاذا انقضت المدة لزمه اى الكتاب ان يقلع اى البناء والغرس ولما  
 اى الارض فانه لا يملكها فنى ابقائها افرار لصاحب الارض فوجب القلع  
 وفي القنية استأجر ارضا ومقاد غرس فيها وبنى ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر  
 ان يستبقها باو الكمل اذا لم يكن في ذلك فرب بالوقف ولو اى الموقوف عليهم الا القلق  
 ليس له ذلك وهذا يعلم مسئلة الارض المحتركة وهي منقولة ايضا في اوقاف الكفا  
 انما ان يفرغ المورق قيمة ذلك اى البناء والغرس مقلوعا بر فيه صاحبه ويمتلكه بان

سجدة  
 مطل  
 مطل

ويمتلكه بان تنفع الارض بدون البناء والشجر وتنفع وبها بناء او شجر ولصاحب الارض ان  
 يزرعه بقلع قبضه فضل ما بينهما وان كانت الارض تنقص بقلع فبدون رضاه ايضا كما  
 يفرغ المورق قيمة البناء والغرس مقلوعا بر فيه صاحبه او يرضى بتركه فيكون البناء والغرس  
 لهذا اى المستأجر والاراف لهذا اى المورق وتفصيل ذلك انه يجب على المستأجر ان يسلمها  
 فارغة الا ان يوجد الارضين الاول ان يعطى المورق قيمة البناء او الغرس مقلوعا ويمتلكه  
 وهذا الاعطاء والتملك يكون جبراعا ان ينقص القلع الارض ويكون بر فيه المستأجر على  
 تقدير ان ينقص والثاني ان يرضى المورق بترك البناء او الغرس في ارضه هذا الذي ذكره في  
 وجوب القلع وعدم وجوبه وفيه من ولاية القلع المستأجر وعدمه فانه قد انما ان تنقص القلع  
 الارض بتملكه بل ارض المستأجر في لا يكون للمستأجر القلع وفي غيره يكون والرقبة فاشترى  
 الرقاب لانه لا يملكها فاشترى الرقاب في خلاف ذلك لان لانه مملوكة فامكن رعايته  
 الجانبية فاذا انقضت المدة قبل اوان الحصاد لا يجرى على القلع بل يترك باو المثل الى ان  
 يدرك خلاف موت احد من قبل اذ اركه فانه يترك بالحق على مال الى الحصاد وان انقضت  
 الاجارة وعلق بالمستأجر المستعير واما الفاضل فيؤثر بالقلع مطلقا وصح استيجار  
 الدابة للركوب والحمل والثوب فان اطلق اى على بان قال على ان يركب او يلبس من شئ  
 فله ان يركب ويلبس من شئ فاذا ركب او لبس هو اوارك او لبس غيره تعين فلا  
 يستعمل غيره وان قيد براكب او لابس بانه عتبه عند استيجار الدابة والثوب بان قال  
 على ان يركبها فلانة او يلبس فلان مخالف لمن ان عطيت لانه الناس يتفاوتون في العلم  
 بالركوب واللبس ولا ابر عليه وان سلم لانه مع القمار ممنوع وكذا الا ابر عليه ان سلم  
 وان ابر بان لم يذكر شيئا يدل على واحد من العمود والخصوص ليس له ان يركب ويلبس من  
 شئ لانه بعض الاشياء من ركوبه غير معلوم فليست مطلق العقد اليه بل الحقل  
 متعارف واما ما يقع فيه التفاوت فان لم يبين لا يصير المعقود عليه معلوما فلا يحكم  
 بالجواز ومثل ما يختلف بالتمتع كالفسطاط ونحوه فيكونه يرضى اذا عطيت مع  
 الخلف والتقييد في لو استأجر فسطاطا ففعله لم يجره اجارة او اعاره فنصبه  
 وسكن فيه في تلف يرضى عنده اى ضيقه وان يوسع فطافا لم يجره وبما لا يختلف في تقييده  
 هدر فلو شرط سكن واحد جاز ان يسكن غيره لانه التقييد غير بعيد لعدم التفاوت

الرقبة باقية  
 والركوب باقية

مطل



والذي يفر بالبناء كإعادة والعصارة فارجع على ما سبق فلا يملك إلا بالنص وان سمي ما  
يجل على الدابة نوعا وقد راكبه بركبته فله ان الكتاب حمل مثله فراه او اقص منه كالشعر و  
الشمس لا ما هو اقل من ان يحمل ما هو اقل من البر كالحمل والحد يد وان سمي قد راس  
القطن فكيف له ان يحمل مثل وزنه صديا لانه الاصل انما استحق منفعته مقدرة  
بالعقد فاستوفى تلك المنفعة او مثليها او اقل منها جاز وان استوفى اكثر منها لم يجز  
وان زاد على ما سمي فعطبت ضمة قدر الزيادة اي اذا استاجر بها ليجل عليها مقدار ما  
اكتنفه فجل عليها اكثر من فطبت ضمة ما زاد الثقل لانه عطبت بما هو ما ذور فيه وغير  
ما ذور فيه والسبب الثقل فانغم عليها ان كانت الدابة تطيق ما حملها والا ان لم  
يكن تطيق ذلك فكل القيمة اي يضمن الكتاب كل القيمة وفي الاراد ان يضمن ان  
استاجر بها ليركبها فارد فمعه رجلا فعطبت يضمن نصف قيمتها ولا عبرة بالثقل سواء  
كان اضعف او اثقل لانه الدابة يعجزها حمل الركب الخفيف كحملها بالفرسية ويخف عليها  
ركوب الثقل بعلمها وهذا اذا كانت الدابة تطيق حمل الاشياء فانها لا تطيق ذلك  
يضمن كل القيمة ذكره النسخ في الحاشية كما لو حمل ركب على عاتقه فانه يضمن جميع القيمة لكونه يضمن  
في مكان واحد فيبقى على الدابة وان كانت الدابة تطيق حملها ذكره في النهاية ثم هذا اذا حمل  
الترديف من يسمك بنفسه لانه اذا كان صغيرا لا يستمكن يضمن بقدر ثقله ذكره الزيلعي  
وخرجه في الجتم ايضا ولم يعينه المصنف رحمه الضامن كمالك بالخيار ان شاء ضمه الرديف  
ان شاء ضمه الركب قال الركب لا يرجع بما فيه والرديف يرجع ان كان استاجرا من الكتاب والافلا  
وقيد بالاراد ان ليؤذن بكونه الاضحية كالقبح له اما اذا اعتده في الزرع صار غاصبا ويجب  
عليه شيء من الابواب لانه رفع يده من الدابة واوقعها في يد متعدية فصار ضامنا والابواب لا يجمع  
التحاشي كذا في غاية البيان في التراجيح الوهاب من ان قوله فاراد رجلا خرج من الدابة  
لان من العادة ان الكتاب يكون اصلا ولا يكون القافض ان الكتاب لو جعل نفسه رجلا  
وغيره اصلا فحكم كذلك وان حكم الكتاب يقال كذا الدابة بل ما اذا جازها انفسه لثقل  
ولا جري او غيرها فعطبت ضمة وهذا عند ضلالتها فيما هو معتاد لان المعتاد ان الكتاب  
ما يد فل تحت مطلق العقد فكان حاصلا باذنه فلا يضمنه ولا يضمنه من ان الاذن يضمن  
بطرط السلامة اذ يتحقق التوق برونها وانما هما للمبالغة فتقيد بوصف السلامة

السلامة كما ورد في الطرق وان تجاوزها ان بالدابة المتأجرة مكانا سماه فمذ ولا يبرأ بردها الى  
ما سماه وان استاجر بها باو اياها في الامتياز اي يضمن بحذاء الدابة عن موضع استقرت اليه  
ثم ردها الى ذلك الموضع وان كان الاستجير ذاهبا وجائيا وقوله في الامتياز ردها قبل ان  
انما يضمن اذا استاجر بها باو اياها في الامتياز قد انتهت بالوصول الى ذلك الموضع فيضمن  
بالجواز عنه اما اذا استاجر بها باو اياها في جاز عن ذلك الموضع ثم ردها اليه لا يضمن كالمودعة  
اذا خالف ثم عاد الى الوفاق وقال في الهداية الامتياز عند الخوف ثم انما القيد اذا كان العطب  
بالجواز وان لم يكن به فلافان وان نزع الكتاب كسرج الحمار المكسري والسرج عابريه يضمن  
لا يضمن ان عطب الا اذا كان في الوزن زائد اعلى الاقل فيضمن كسره وان اسرجه او اوقعه  
بالا يبره يضمن كسره كسرج الحمار كسرج البرذون او بالاكف به مثله ضمن كل القيمة بالاقفاق  
وكذا ان اوقعه اي الحمار المكسري المسرج بما يوكف به مثله ضمن كل القيمة عنده في  
رواية الجامع الصغير وقد زاد في رواية الاصل وهو قولهما كما قال وقال لا يضمن قد رما  
زاد وزنه على السرج فقط وفي الخلاصة لو استاجر بها عريانة فاسرجهما وركبها ضمن قال الجني  
ان استاجر بها من بلد الى بلد لا يضمن وان استاجر بها ليركبها في الحمار ان كان المكسري من  
الاشراف لا يضمن وان كان من العوار الذين يركبون عريانة ضمن ولو استاجر بها ليركبها  
لجاء فالحمل لا يضمن الا بالبلد لا يضمن كسره وان سلك الحمار طريقا غير ما عتبه المالك مما  
يسلكه الناس فلا ضمان عليه ان لم يخفوا الطريقان وان تغاوتا في الطريقان بان كان  
الشكوك او عاوا بعد او افوف بحيث لا يسلكه الناس كذا في التفاضل في التبيين  
وغيره فلا يضمن الحمار ان يقال او كان لا يسلكه الناس او حمل في البحر وقد قيد به  
بالبر سواء كان البحر مما يسلكه الناس او لا فختلف اي المتاع فيما تغاوت الطريقان او  
حمل في البحر ضمن قيدا بالتعيين لانه لو لم يعينه لافلا وانما يضمن في الاول لصحة التعيين  
بلو ينفذ او في الثاني لانه التعيين مفيد لخطا البحر ولندرة السلامة فيه وقيدنا وقد قيد به  
بالبر لانه لو لم يعينه فلا ضمان وفي الخلاصة الحمار اذا نزل في مغارة ونهت له الانتقال فلم يتقل  
في فقه المتاع بغيره او سرقة فهو ضامن اذا كانت السرقة والمطر غالبا وان بلغ الحمار المنزل  
فله الا بر في جميع ما ذكر كصول المقصود قال الاتقاة السامي ببلغ بالتشديد اي ان يبلغ  
الحمار المتاع الى ذلك الموضع الذي وعد به كخفيف على اسناد الفعل الى المتاع اي اذا بلغ



المتأخر إلى ذلك الموضوع وأما الأمر لا يتغير الخلاف ولا يلزم إجماع الأمر والقرار لا يتغير حالتين  
 وإن عتد زرع بر فزرع رطبة فمن ما نقصت الأرض لأن الرطاب أكثر من الرابض عن  
 الحفظ فكانت فلا فائدة ولا أثر ولا يلزم الإجماع على المسح ولا غيره على المتأخر لأن غاصب  
 الأرض ما ذكرها من عدم وجوب الأمر وجوب ما نقص من الأرض هو مذهب المتأخرين  
 من المشايخ وأما مذهب المتأخرين فيجب إجماع على الغاصب إذا كانت الأرض للوقوف  
 أو للبيعة أو لأحد ما صابها للاستغلال كما كان وكذا إذا كان مازرع أكثر  
 من رابطة وأما ما كان انقص لأفاد عليه وجب الأمر وإن كان خياطة الثوب فمما يحاط  
 قبالة غير المالك بين تفتين قيمة أي الثوب وركب القباء عليه وبينة القباء ودفع  
 الأمر لأنه لما كان يشبه القميص من وجوبه لأن الجبس إذا استعمل في القميص  
 كان مضافا من وجوبه في الغار ووجه فاء مال إلى جانب الوفاق وأما الثوب وإن  
 شاء مال إلى جانب الخلاف وضمن القيمة وأما وجوب الأمر المثل دون المسمى لأن صاحب  
 الأمر في المسمى عند حصول المقصود من كل وجه ولم يحصل لا يزال على ما سمي لأنه لا يزال  
 على المسمى عند نفاذ الإجارة الفاسدة وكذا لو أرى خياطة سراويل فأنه الحكم  
 كذلك في الأصح حتى في التنوير وغيره وقيل يضمنه هنا بلا ضار أي لا ضار لرب الثوب  
 والخياطة ضامن قيمته وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة روي  
**الإجارة الفاسدة** الفاسدة من العقود ما كان مشروعا بأصله دون وصفه  
 وأبطل ما ليس بمشروع أصلا لا بأصله ولا بوصفه وبينهما فرق هنا أيضا وحكم الأول  
 وجوب الأمر المثل بالاستعمال بخلاف الثاني فإنه حكم عدم وجوب الأمر فيه بالاستعمال  
 فترجح في الحقيقة والفرق بين الفاسدة في الإجارة وبينه في البيع أن الفاسدة في البيع  
 يملك بالقبض والفاسدة في الإجارة لا تملك المنافع بالقبض حتى لو قبضها المتأجر  
 ليس له أن يولد بها ولو أرى بها وجب الأمر المثل ولا يكون غاصبا وللأمر الأول أن ينقص  
 هذه الإجارة كذا في الخلاصة يجب فيها أي الإجارة الفاسدة الأمر المثل إذا كان المسمى  
 معلوما باستيفاء المنفعة لا يحد التملك منه كما في الإجارة الصحيحة لا يزال على المسمى  
 وقال زفر والشافعي يجب بالخامس بكونه كمالا في البيع الفاسد يجب قيمة العبد بالغة  
 ما بلغت ولأنه المنافع غير متقومة بنفسها بل بالعقد وقد استحق الزيادة فيه وإذا

مطل

مطل

بالغا  
 والموصول منقول  
 حال من قال  
 قاله بالغا من قال  
 والموصول منقول

وإذا انقص الأمر المثل لم يجب زيادة المسمى لفادع التسمية ومن استأجر دارا لثلث سنة بكذا صحت العقد  
 في شرط فقط وفد في الباقى إذا لا يمكن تقييد العقد على جهة التمهيد والتمتع بالمال الأصلية كالمثل  
 كل إذا دخلت فيما لا نهاية لا ينصرف إلى الواحد لتعذر العمل بالعموم والواحد معلوم متيقن في  
 العقد فيه وإذا تم الأمر كان العمل واحد منى ما ينقص الإجارة لانتهاء العقد الصحيح وهل  
 يلزم أن يكون النقص من الأمر أو لا أو خلف المشايخ فيه فمنهم من يقول أنه لا يصح من غير محرم من  
 صاحبه على قول أبي حنيفة المحقة ويصح على قول أبي يوسف ومنهم من يقول أنه لا يصح من غير محرم  
 بل خلاف وباقى الطلاب في المطولات إلا أن يسمى جهة التمهيد ربحا إذا بقية جهة التمهيد وعقد صحة  
 كل منهما بأن يقول الأمر سنة أو شهر كل شرط كذا فيجوز العقد لأنه المدة صارت معلومة  
 فارتفع المانع من الجواز وفي كل شرط سكن منه سنة في العقد فيه وسقط حق الغنى ولم  
 يكن للمؤجر أن يخرج المأمن ينقص الشهر وكذا كل شرط سكن في أوله فأنه إذا سكن سنة من الشهر الباقى  
 في العقد فيه لم يكن للمؤجر أن يخرج المأمن ينقص الأبعد لأنه لا يتم العقد فيه لتراضيهما بالكن  
 في أوله وهذا قول بعض المشايخ وهو القياس وهو ظاهر الرواية لكل واحد منهما بقاؤه أي  
 الخيار في الليلة الأولى من الشهر الدافل ويومها وبه يفتح لأنه في اعتبار الساعة وما عظمها  
 والمقصود هو الغنى في رأس الشهر وهو عبارة عن الليلة الأولى ويومها فكذا في  
 الشبدين وإن أرى بها سنة بكذا صحت وإن لم يبق قط كل شرط ربح بعد مسمى الإجارة جهة  
 لأنه المنفعة صارت معلومة ببيان المدة والإجارة معلومة فيصحت وإن لم يبق قط كل  
 شرط كذا إذا استأجر شرا أو لم يبقه فحقه كل يوم فإذا صحت وجب أن يقيم الإجارة على الأصل على ما  
 ولا يعتبر تفاوت الأسعار باختلاف الزمان وأما المدة فمسمى أي وقت والآى وأن يقع  
 تسمية فوقيت العقد فأن كان عقد الإجارة صبيح يمل الهلال يعتبر بالاهلة في شهر ربيع  
 والآى وأن لم يكن صبيح يمل بل كان بعد ما مضى من الشهر فبالأى فيعتبر الأى في الشهر  
 بالعدد وهو أن يعتبر كل شهر ثلاثين يوما وهذا عند أبي حنيفة وعند محمد يعتبر الأول  
 بالأى ويكمل من الأفر يعتبر الباقى بالاهلة فأن أرى في عاشر ذي الحجة سنة فذو الحجة إن تم على  
 ثلثين يوما فالتسعة تتم عند محمد على عاشر ذي الحجة وإن تم على تسعة وعشرين فالتسعة تتم  
 على الحادى عشر ذي الحجة فأن قلت هذا يلزم أن يتكرر عيد الأضحي في سنة واحدة فالجواب نعم  
 لكن في السنة التي قدر بها مدة الإجارة لا في السنة المعروفة فالحذو غير لازم ولا يلزم غير



بحدود ابو يوسف مع رواية ومع الامامية في ارض وكذا العدة واجل البيع ونحوها على هذا  
الطريق ويجوز اذارة الحرام مع جهالة قدر المنفعة كما روى انه عليه الصلوة والسلام  
دخل في الخنزير وكلف وارجاع المسلمين ومن العلماء من كرهه كما روى ان عثمان رضي الله  
تعالى عنه ذكره عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم شربيت فانه يكشف فيه العوى  
وتصب فيه الغلات ومنهم من فصل بين حمار الزبال وحمار النجاسة لانه ممنوع مما  
الخروج وقد اذن بالقرار في البيوت قال في العناية والتبويب والقهي ان لا يابس ببناء  
الحجرات للرجال والنساء جميعا للحاجة اليه لانه النجاسة يكتنن اليه للاغتسال مثل الرجال بل  
حاجتهم اكثر لكثرة اسباب الاغتسال في حقهم من الحيض والنفاس والجنابة واستعمال الماء  
البارد بوفرة وقد لا يتمكن من الاستيعاب به وازالة الوسخ مقصود وذلك يحصل بدفول  
الحمار وكراهية عثمان محمول على انه كان يودي المكشوف العورة واعتقد ان كراهية مطلقا  
كما في مني الغفار واذارة الحمار كما روى انه عليه الصلوة والسلام اخرج واعطى اذارة وقالت  
الظاهرة لا يجوز لانه عليه الصلوة والسلام نهى عن ذلك وانه قال احمد قلنا ما تشكوا منه  
كما روى عليه الصلوة والسلام قال له رجل اني عيالا وغلما ما افطع عيالا من كسبه قال  
نعم لا يجوز اذارة عب التبيد اذارة فرايه ونزوه ويقال عب الغل الناقة  
يعسرها عب اذا فرغ كذا في الحوب وانما لا يجوز زنيه عليه الصلوة والسلام عن ذلك ولا  
يجوز ايضا اذارة على الطاعات كالاذان والحج والامامة والصلوة ونحوها لقوله عليه  
الصلوة والسلام لعثمان بن ابي العاص لا تأخذ على الاذان اذ ايعوف بدلالة هذا النص  
عد مجوز اذارة على الحج والاقامة ونحوها وتعليم القرآن والفتنة لقوله عليه الصلوة  
والسلام اقرأ القرآن وتأطوا به والفتنة عرف بدلالة وقال الشافعي يجوز في كل ما  
يتعين على الابرة اقامة لانه استجابه على معلوم غير متعين عليه فيجوز وكونه عبادة  
لا ينافي ذلك الا يرى انه يجوز الاستنجاء على بناء المسجد واداء الزكوة وكتابة الصحف والفتنة  
ولنا ما ذكره من النصين ولان الغربة مع وقعت كانت للعامل فلا يجوز له ان يأخذ الا  
على عمل وقوله كما في الصور والصلوة ولان التعليم مما لا يقدر عليه المعلم الا بمعنى واحدة  
المستعمل فيكون ملتزما بما لا يقدر على تسليم فلا يجوز تخلاف بناء المسجد واداء الزكوة و  
كتابة الصحف والفتنة فانه يقدر عليها الابرة وكذا يكون الابرة لو قوع الفعل عنه نيابة

مطلب

نيابة وكذا لا يشترط اهلية الامر فيها بل اهلية الارضه جاز ان يستأجر الكافر فيها ولا يجوز فيها  
فيه وهذا مذهب المتقدمين وتخصيص علم الفتنة يوجب جواز اذارة على تعليم علم الادب  
او الشعر والحساب او الطب او المعاني كالغناء والنوح والملاهي لان المعصية لا تستحق  
بالعقد وان قبض الابرة يجب عليه رده على صاحبه وفي المحيط اذا اذن من غير شرط يباح له لانه  
اعطى المال على طوعه بغير عقد ويغني البيع بالجواز على الامانة وتعليم القرآن والفتنة الاصل  
عندنا انه لا يجوز الا اشارة على الطلقات وعلى المعاني كالمواضع الفتور في الامور الدينية  
يفتح بصحتها في تعليم القرآن والفتنة تحزاعا لا ندراس وفي النهاية يفتح بجواز الاستنجاء على  
تعليم الفتنة ايضا في زماننا وفي روضة الامام الزند وسنن كان شيخنا ابو محمد الحارثي  
يقول في زماننا يجوز للامام والمؤذن والمعلم اذارة في العيضة وعليه الفتوى كما  
الناس اليه وظهور التواني في الامور الدينية فامتنعوا من ذلك وقيل الفتوى على  
في عامة المعصيات وبه يفتح وتجبر المستأجر على دفع ما سقى من الابرة وتجب له وبه يفتح  
الابرة الى الاستاد وكذا يجزى على دفع الحلة المرسومة بفتح الحاء الغير المعجم يهدية تسمى  
الى المعلمين على رؤس بعض سور القرآن سميت بمالاة العادة جرت باهداء الحلاوي  
هي لغز يستعملها اهل ما وراء النهر ولو استأجر رجلا ليعلم ولده او عبده الحرف فيه وابتاع  
قالب بيتي لذلك وقتا معلوما سنة او شهرا جازت الاجارة ويستحق المستأجر تعليم الولد  
او لم يتعلم وان لم يبيت لذلك وقتا لا يصح الاجارة وله ان يبيع الولد والعبد  
وان لم يتعلم فلا ابرة وان استأجر رجلا لتعليم القرآن لا يصح الاجارة عند المتقدمين  
ولا ابرة لبيت لذلك وقتا ولم يبيت وتساوي بل يجرى جواز الاجارة في ملكه عن محمد بن اسحاق  
قال افضح بنسب ما روى الوالد لاجارة المعلم وفي الجامع الكبير للامام الشافعي من استأجر  
رجلا لتعليم القرآن او الفتنة لولده وذكر الابرة والمدة يعلم الاستاد بعض القرآن والفتنة  
فله المستأجر انما اذا لم يبيت الابرة والمدة استحق ابر المثل كحضنة وقال الفقيه ابو الليث  
اقل ابر المثل من القرآن مائة دينار ولا مائة لا كثره ولا تصح اجارة الشاع مطلقا فيما  
يقسم وفيما لا يقسم عند ابي حنيفة وزفر الامم الشريك فانه يجوز مشاعا بالاجماع في ظاهر  
الرواية عند ابي حنيفة روي عنه ما تصح مطلقا من الشريك وغيره وهو قول الشافعي  
قروا الحسن عند ابي حنيفة انه لا يصح من الشريك ايضا ثم عد القتي عنده يكتمل معنى

مطلب

مطلب

مطلب



البطلان لا يجب بالاستعمال شيء وهو اختيار البعض ويحتل الخلاف يجب ان المثل هو الصحيح  
 الفتوى على قوله ذكره في الحقايق وفي المغن الفتوى على قوله في التبيين وجعل الفتوى  
 قوله قاضيا وبه في راسي بالفتوى والشروط فكان هو المذهب وقد ذكر العلامة قاسم في تكملة  
 بانه ما في المغن شاذ مجهول العامل فلا يقول عليه والكيل في جواز ذلك على قول الكل ان يعتقد  
 العقد على المثل او لا في يفسر العقد في بعضه بقدر ما ينفق عليه العاقدان وهذا جاز  
 اتفاقا كذا في الاصل وان اردنا ان رجلي مع اتفاقا فان العقد لا جارة هو الشيوع الالهي  
 انما كانت وقت العقد لا شيوع الطائر فانه لا ينفذ الاجارة في ظاهر الرواية عند ابي حنيفة  
 ويجوز استيجار الظئر باجر معلو لقوله تعالى فان ارضعتم لكم فانه من اجورته وهو  
 استيجار الظئر وكذا بطعامها وكذا ثمنها فانه عند ابي حنيفة لا يجوز للماله وهو القياس  
 وكذا ان الجلالة لا تغني عن المنازعة لانه العادة التوسعة على الاطراف شفقة على الاولاد وهو  
 استحسان وفي الجاهل الصغير فانه سمي الطعام دراهم ووصف جنس الكسوة واجلها ورجلها  
 جاز اجماعا ومعنى تسمية الطعام دراهم ان يجعله لاجرة دراهم في يستبدل بها طعاما يعني سمي  
 التراب المقتدرة بمقابل طعامها في كبر في الطعام عوضا لها ولو سمي الطعام بيتا وصود  
 قدره جاز ايضا وان استأجره بالتياب او الوضو بشرط فيه بيان شرائط التمسك عليها  
 ان الظئر غسل الصبي وغسل ثيابه عن البول والغائط على ما هو المتعارف على الظئر لا على  
 الوضو وغير ذلك مما لم يكن متعارفا واصلاح طعامه وذهنه بفتح الدال اي جعل الصبي مطاوعا  
 بالدين لانه قد علمه الصبي واجب عليها وهذا عرف والعرف معبر فيما لا نص فيه لا يجب عليها شيء  
 من ذلك وما ذكره محمد بن ابي النضر والرياس على الظئر فمادة اهل الكوفة بل هو ان المذكور  
 واجرها ان اجره على ما يجب نفقته عليه ان لم يكن للصغير مال وان كان له مال فيجب في ماله  
 ذكره في مني الغفار فان ارضعته في المدة بلية شاة او غدة بطعام فلان لها لثان  
 بالعمل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا طعام وليس بارضاع وهو غير ما وقع عليه عقد الاجارة  
 ولذا لو اجر الصبي بلية الظئر في المدة لم يستحق الاجرة فعلم من هذا ان العقد عليه هو  
 الارضاع والعمل دون العيب وهو اللبس ولو اجرها بالظئر وطوبها لانه صفة فلا يملك المثل  
 من ابطاله لا في بيت المثل فان البيت ملكه فيمنعه فيه الا بانه فيجوز وطوبها فيه وله ان يذره  
 فسخا ان الاجارة ان لم تكن برضاه سواء كان يسهل اجارته بانه طاهر وصيها بين الناس

مسألة  
عمر بن الخطاب  
عنه ما ذكره

مسألة

نيابة ولهذا لا يشترط اهلية المأمور فيها بل اهلية الامر في جاز ان يتأجر المأجور في جاز  
 نية وهذا مذهب المتقدمين وتخصيص علم الفتوى  
 الناس او لم يشذ في الاصح كما انه ان يمنعها من الخروج وان يمنع القبيح الدخول عليها ولا ان  
 الارضاع والشر بالليل يضعفها ويذهب بها فانه لا يمنعها من القيام بطوعا  
 ان كان نكاحا ظاهرا بين الناس او يكون عليه شهود لا اي ليس له ان يفسخ الاجارة  
 لو كان النكاح غير ظاهرا بل ان اقرت به لانه لا يصدق في حق المتأجر كما اذا اقرت النكحة  
 المجهولة بالارق لانسان يصير رقيقا ولا يصدق في حق بطلان النكاح ذكره في التبيين ولا اهل  
 الطفل فسخا ان الاجارة ان رضت الظئر او جلت لان لبي المريضة والكيل يفر بالصغير  
 وهي ايضا يفر بها الرضاع فكان لها ولهم الخيار دفعا للفر عنها وعن الصبي لانه الاجارة  
 تفسخ بالاعداء وكذا اذا كانت جارة بانها في جوارها وكذا اذا كان الصبي لا ينفذ ثمنها  
 لا تفسخ بكونها لان كونه في اعتقادها ولا يفر ذلك بالصبي وقد استيجار حائض  
 له غلاما بنصفه اي بنصف الثوب لم يفر فالتوبة رت الغول والي ذلك ان المثل او جاز ليحل  
 عليه طعاما بغير منه او ثوبا ليطير له بغيره من دققة وانما فسد الاجارة في هذه  
 القصور الثلاث لانه هذا سمي قفيز الطائر وقد نهي النبي عليه الصلاة والسلام عنه والفتوى  
 الادلية في معنى قفيز الطائر لانه جعل الاربع من ما يخرج من عمله ويجب ان المثل في الحل  
 اي اذا سجد او حمل فله اجر مثله لا يجاوز الحسبي به وان استأجره ليخرجه اليه بغير  
 درهم قد عند ابي حنيفة فلا يملكها فعند ابي حنيفة ويقع العقد وعليه العمل وذكر الوقت  
 للتجمل فيجوز للعقد عند تخرجه بينهما فيرفع الجلالة لانه العقد عليه مجهول لانه  
 ذكر الوقت يوجب كونه تسليم الثمن في ذلك اليوم معقودا عليها وذكر العمل يوجب كونه  
 معقودا عليه ولا يبرمج وضع الكتاب في الثاني وضعه الا في الاول فيفصح الى المنازعة  
 هذا اذا اجر الارواح اذا وسط فبذلك الاول عملا فان او وقتا وذكر الاربع بعد يتم العقد  
 فذا ذكر الثاني بعد ذلك ان كان وقتا للتجمل وان علفا فليبان العمل في ذلك الوقت فلا  
 يفسد الوقت ذكره في الحاشية ولو قل في اليوم مع اتفاقا لانه للطرف والمطرف لا يستغرق  
 الطرف كما حقق في الطلاق فانه قال ان عملت في بعض اليوم وذلك بعينه التجمل فله العمل  
 هو المعقود عليه بخلاف قوله اليوم فانه المنفرد يستغرق الوقت فيصلي ان يكون معقودا

مسألة  
عمر بن الخطاب  
عنه ما ذكره



عليه ويلزم الجمل - وان استأجر ارضا على ان يكرها ويرعاها او يبيعها ويرعاها لا يستأجر  
لان شرط يقتضيه العقد ثم ذكر الصور التي لا تصح فقال وان استأجر ما على ان يشترها وانما  
لا يصح لانه يبيع ارضا بعد انقضاء المدة وان لم يكن مقتضيات العقد وفيه منفعه - لانه  
المتعاقد به وما هذا اذ هو بوجوب الفساد ثم قيل المراد بالتشبيه ان يرد بها مكرهه ولا شبهه  
في فسادها وقيل ان يكرها مرتين وهذا في موضع يخرج الارض من البيع بالكراب مرة والمدة  
سنة واحدة وان كانت ثلث سنين لا يبيع للتشبيه منفعه - كذا في الهداية او يكون له  
المراد النذر العظيم هو الصبي فانه منفعه كرية يبيع بعد انقضاء العقد بخلاف الجد اول او  
يرقبها لانه منفعه تبقى بعد انقضاء العقد الا اذا كانت المدة طويلة فلا يبيع لفعله  
اثر بعد المدة او طار الربح لا يحصل الا به اذ في بدخل تحت مقتضى العقد لا يصح الاستئجار  
في هذه الصور الثلث وكذا الاستئجار للزراعة - بزراع - ارض ارضي اي ان يستأجر ارضا  
ليزرعها ويكون الاجرة ان يزرع المحصول ارضي اي ان يستأجر ارضا لا يجوز عندنا وعند  
الشافعي يجوز لانه المتاع بمنزلة الاحياء عنده فيكون بيع الجنين باجنين يد ابدا وعندنا  
ليس كذلك فيكون بيع الجنين ناسا وكذا الاستئجار للركوب بركوب وللتنج بكنج و  
بلمس بلمس يعني ان اجارة المنفعه بالمنفعه لا يجوز عندنا اذا اخذ الا ان العقد عليه  
ما يد من المنفعه - وذا غير موجود في الحال فاذا اخذ الجنين كان كباذله - التي كمنه  
والجنين بانزاعه في النكاح عنده بخلاف ما اذا اختلف الجنين لانه النكاح في الجنين يختلف  
ليس في ذكره في الخاف وغيره فان استأجر شريك او حماره فحل طعنه هو لما في كلامه لا  
يلزم الا ان لا المستحق ولا المثل لانه لا يعمل لشريك شيئا الا ويضع بعضه بنفسه فلا يمتنع  
الا ان كراهي استأجر الزهر من امرته فانه لا يمتنع الا ان لا يمتنع بملكه وفي جواب الفتاوى  
ولو استأجر حمارا فدخل الا بر مع احد فكله الحمار فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يستره بعض المنفعه  
عليه وهو منفعه الحمار في المدة فلا يقطع شيء من الاجر - لانه ليس بمعلوم وان استأجر ارضا  
ولم يذرا زرعها او لم يبيعها ما يزرعها لا يصح ان لم يبيع باذله قال ازرع ما شئت وهذا  
بخلاف الدار فان استأجرها يبيع على السكنى على ما ذكره في زرعها ومنع الاجل عاد صبي ولا  
المتى وهذا استحسان ووجهه ان الجمل - ارتفعت قبل تمام العقد وعندنا لا يجوز  
لانه وقع فاسد فلا ينقلب جائزا وهو القياس وان استأجر حمارا لم يملكه ولم يذرا ما يحل

مطلب

ما يحل عليه فحل المعتاد عليه مع كونه الاجارة فاسدة فنفق اي هلك الحمار في الطريق لا يصح  
لان العينة المستأجر امانه في يده وان طالت الاجارة فاسدة وان بلغ ملكه - فله المتى  
استحسانا كما ذكرنا في المسئلة - السابقة - وان اختلفنا في القاف في قبل الزرع في مسئلة - الزرع  
والحل في هذه المسئلة - نقضت الاجارة اي ينقض القاف العقد رعا للفساد لانه  
قام بعد وفي التنوير استأجره للقبيل له او يكتب له فانه وقت لذلك وقتا ما ز ذلك  
وان لم يوقت لا يجوز الا اذا عتقه الخطب وهو يملكه وفي القبرية استأجر ارضا ليجر له  
فرا لائل لا يجوز وللبيع يجوز التلكوت في الاجارة رضى وقبول قال الراي لا رضى  
بالمسعى وانما ارضه بكذا فسكت المالك فري لزمه وكذا لو قال للتاك اسكن بكذا او  
الافان تغل فلكي لزمه ماسى وبه في فتاوى قاضينا وفيها استأجر ارضا لزرعها  
فما صابت الزرع آذ - فملك او غرق ولم ينبت كانه عليه الاجر لانه قد زرع ولو غرق  
الارض قبل ان يزرعها فلا اجر عليه وكذا لو غصبها رجل فزرعها الخاصب لا اجر على المتأجر  
**فصل** **الاجر المشترك** **مطلب**  
واحد كالحياطة والحياكة والرتى ونحوها ولا يمتنع الا ان يمتنع كالقباغ والقصار  
لان الاجارة عقد معاوضة فيقتضى المساواة بين العوضين فاما يمتنع المحقق عليه  
للمتأجر وهو العمل لا يمتنع للاجر العوض وهو الاجر والمحتاج في يده ان الاجر المشترك  
امانة لا يصح ان يملك من غير فعله وهو قول زفر والحن سواه هلكت بار يملك الثمر عنه  
كالترقة والغصب او لا يملك كالحرق الغالب او العدو والخابر وعندنا يوسف ومحمد يضمن في  
القيم الاولى دونه الثانية كما سيذكره المصنف ولان الحفظ مستحق عليه اذ لا يملك العمل بدونه  
فاذا هلك بسبب يمكن الاقتران عنه فانه التقصير من جهة فيضمنه كالوديعة اذا كانت باجر  
بخلاف ما لا يملك الاقتران عنه لعدم التقصير من جهة ولا امانة العينة امانة في يده لانه القبض  
حصل باذنه والحفظ مستحق عليه تبعا لا مقصودا ولهذا لا يتقبل الا في خلاف الوديعة باجر قال  
قاضيها والفتوى على قول ابي حنيفة وفي موضع اخر واختاره الاجر المشترك قول ابي حنيفة  
وقد جعل الفتوى عليه في كثير من المعترات وبه في اصحاب الكتوب فكل من ذهب كما في منج  
وان شرط حماره ان طاه الشرا فيما لا يملك الثمر عنه فلا يجوز بالاتفاق وان طاه فيما يملكه  
التمر عنه فعلى الخلاف وتقول لما يمتنع اليوم لتغير احوال الناس وبه يحصل صيانة

مطلب



اموالهم كذا في التبيين وكذا في القمار يفتح ذكره الحاشية والمحيط والتميم اية الفتوى في الامر  
المشترك على قوله سواء شرط القمار عليه او بشرط وفي الذرية وكذا في الفقه ابو جعفر يفتي  
ببشرط القمار وعدمه وكان يقول بعد القمار لان شرط القمار في الامانة مخالفة لخصية التمسك  
فيكون باطلا قل الفقيه ابو الليث وبه نأخذ ونحن نفتح به ايضا وكذا الامام الحلو في  
يكتب في الفتوى لا يضمن عند اكثر اصحابنا بيع اباضية وفي العدة وقررت به في مني الفخار  
قوله ما قد ذهب عن وعلم رغبته تعالى عنها ومذهب اباضية مذهب عطاء وطاوس  
وبما من كبار التابعين وبعض العلماء اخذوا بقول ابو يوسف ومحمد انما ما لقول عمر  
وبعضهم افتوا بالصلح على القولين منهم شمس الاسلام الاوزجندى وائمة فرغانة علم هذا  
ويشيخ الاسلام الحسن الكندي وائمة سمرقند كانوا يفتون بالصلح والشيخ الامام فخر الدين  
افتح بقول اباضية قال صاحب العدة فقلت له يوما من قال بالصلح هل يجب اصدار الحكم  
لو امتنع قال كنت افتح بالصلح بالجبر في الابتداء فرفضت لهذا قال في العدة وربما لا يقبل  
الصلح فافترت قول اباضية وفي فوائد صاحب المحيط ينظر ان كان الاثر مصلح لا يجب  
القمار وان كان بخلافه يجب القمار كما هو مذهبهم وان كان مستورا الحال يؤمر  
بالصلح كذا في العادة وعند بعض اصحابنا ان يمكن التمسك منه بالخصب والشرقة بخلاف ما  
لا يمكن طاموت والحق الغالب والعدة الحكماء وفي الفتاوى الصغرى لو فلت الرأى الغنى  
بفتح غيرة فالقول في التعبد له مع عينة وان قيل فهو استهلاك بضم قيمه الخلق ولو ندغم  
فخاف ان يضيع الباقى ان طلبه لا يضمن ولو دمج غنى لا يبرج في صيغة لا يضمن وكذا الاضحية في  
الصحى وكذا كان بقا رافدا فل البقرة في السط فضاء احد بها قبل ان يصل الى منزل  
صاحبها وكان المتعارف ذلك لا يضمن وان قال صاحب البقرة بائنت بها السط  
فخلف البقرة لا يضمن ويضمن الاثر المشترك ما تلف بعلة اتفاقا لفتح الثوب مودة  
كما اذ ادق القصار فخر مودة وزلق الحال اذا لم يكن من زاحم الناس ذكره في شرح  
الطحاوى وانقطاع الجبل الذي يشد به الحمار وغرق السفينة من مدها الى مده الحمار اياها  
هذا اذا لم يكن صاحب المتاع او وكيله فيها لانه لم يمسك المتاع الى الملاء ذكره في الفصول ووجه  
وقال زفر لا يضمن اذا لم يتجاوز الحدة المعتاد لانه يعمل باذن المالك والمشافعي قولان  
ان المالك وره العمل الصالح لكن لا يضمن به اى المدة الادنى ثم غرق في السفينة او غطس

مطلب

من الدابة عند سوء او قوده لان الواجب فيها الادنى وانه لا يجب بالعقد وانما يجب بالحاشية ويجب  
بها يجب على العاقله وفما للعقد لا يتحل العاقله وهذا ليس بحاشية لكونه مأذونا فيه  
وفي المحيط لو كان على الدابة عبدا ومتاعا في ملكه انما يضمن المتاع عندنا اذا لم يمسك صاحبها حفظ  
المتاع وان كان صاحبها لا يضمن المتاع ايضا لانه يكون في يد العبد ويده كيد المولى فصار كما لو  
كان وكيل المولى مع المتاع ولا يضمن فقار ولا يراى لم يجاوز الحد لانه التزم بالعقد فصار  
واجبا عليه والفعل الواجب لا يجامى القمار كما اذا صد القافى او عزت رفات المفروب بذلك  
الاذا كان يمكن التمسك بغيره كدق الثوب وكسره كاد لان قوة الثوب ورقة يعرف بها  
يتم من الدق بالاجتهاد فامكن تعتيده بالمسلم من تحلاف الغصه وكسره فانه يستعين على قوة  
الطباى وضعه ولا يعرف ذلك بنفسه وما يحتمل من الخرج فلا يمكن تعتيده بالسلم وهو غير  
التارى فيسقط اعتباره وان انكر دقة في طريق الخوات فلما لم يكن يضمن في مكان  
جمل ولا يراى او في مكان كسره ولا الاوى كساره اما القمار فملااة التقوط والانكار  
بانقطاع الجبل او بالعتار وكل ذلك من ضعف فصار التلف بفعله لانه المأذون تحت  
العقد على سلم والمفد غير داخل فيضمن واما الخيار فملااة اذا انكر في الطريق والجمل  
لئن واحد تبين انه وقع تحت يمين الابتداء من هذا الوجه وهما مودع وهما ابتداء  
الحل فصل بآره فلم تعد يا وانما صار تعد يا عند الكسر فيجوز الى ان الوجهين شأ  
فان مال المكون متعديا فمن قيمة في الابتداء ولا يجب الاثر لانه تبين انه كان متعديا  
من الابتداء وان مال المكون مأذونا فيه في الابتداء وانما صار متعديا عند الكسر فنه  
قيمة في موضع الكسر واعطاه ابره كى به هذا اذا انكر بضمه بان زلق او عثر وان  
كان من غير صند بان زحم الناس فانكر فلا يضمن عند اباضية لان المتاع امانة عنده  
وعند ما يضمن قيمة في موضع الكسر ولانه سلم العمل بانقضاء ملكه فيعطيه ابره ولا يبر في  
هذه الصور عند ما لان العبد مضمون على الاثر المشترك عند ما علم ما سبق والاثر  
الحاقى سقى به لانه في تلك المدة لا يجوز عمله لغرضه من يعمل لو اشد عملا موقتا بالتخصيص  
ويشئ ابره لانه لا يعمل لغرضه ويستحق الاثر بتمتع نفسه مدة عمله او لم يعمل لانه العقد  
فيه واقع على المدة كمن استودع للخديعة سنة او لى الغنى وليس له ان يعمل لغرضه لان متاعه  
صار متعديا له والاثر مقابل بما فيتمتع ما لم يمنع من العمل مانع كالمضاد والمطرد وكذا ذلك

بشرط

مطلب

فيمتد



ما يمنع التمكن من العمل ولا يفتن الابن الحاقص ما تلف في يده بان لرق منه او غاب او غصب ذكره  
في من الغفارة في الذرة هذا اذا كانت الاغنية لواحد وان كانت لاثنتين او ثلثة يفتن او تلف  
بعمد بانه انكر العدو من عمله او خرق الثوب من دقة هذا اذا لم يتعد الغاد فاما تعدد  
المالودع اذا تعدى اما الاول وهو ما اذا تلف في يده فلامنة العينة امانة في يده لحصول  
القبض باذنه وهذا ظاهر عند الجنيته وكذا عند ما لا تفيها الابن المشترك نوعا من  
عند ما صيان لا موال الناس فانه يقبل اعيان كثيرة رغبة في كثرة الالة وقد يحسب  
قضاء حق الحفظ فيها فيض للاتباع في حفظها ولا يافض الا ما يقدر على حفظه والابن  
الواحد لا يقبل العمل بل يسلح نفسه فيكون السداد غالبه فيؤخذ فيه بالقياس والامانة  
فلامنة المتأفم مع صارت مملوكة للمستأجر بتسليم النفس متى تفرق فيها والار بالتقوى فيها  
فاذا اراد بالتقوى في ملكه متى يصير المستأجر الى الابن ثانيا فانه فصار فعله منقول الى  
فعله بنفسه فلذا لا يفتن وصح ترديد الابن من نفسه في مختلفين وانما وجد لا يفتن  
له ويكون الترديد في العمل كدوان فطنة فارسيه فبدرهم او روميا فبدرهم ومكانه  
ان سكنت هذه الدار فبدرهم في الشراء هذه فبدرهم وكذا ان الترديد في المسافة  
نحو ان يقول ان ركبته الى الكوفة فبدرهم والى واسط فبدرهم وكذا ان كان في نحو  
نحو ان يحمل عليها شعير فبدرهم او بر فبدرهم وكذا متى لو رد بدين ثلثة لا بد اربعة  
فانه لم يركب في البيع والمعتبر في البيع والجانب دفع الحامه غير انه لا يشترط اشتراط الخيار  
هنا وفي البيع روايتان ولو رد في الزمان وقال ان فطنة البيع فبدرهم او غدا فبدرهم  
في طر البيع فله الدار وان فاطمة غدا فله المثل هذا عنده وقالوا الشرطان جائزان عند  
زف وهو قول الشافعي فاسد ان لانه ذكر البيع للتجمل وذكر الغد للترفيه فيجمع في كل بيع  
تسميتان لهما ان كل واحد من التجمل والتأخير مقصود فصارا مختلفان النوعين ولا  
ذكر البيع ليس للتوقيت لانه اجتماع الوقت والعمل بفد كاد بل ذكره للتجمل فيجمع في  
الغد تسميتان فيصح الشرط الاول دونه الثاني لا يجوز نصف درهم ان كان كاد  
المثل زاد على نصف درهم لا تجب الزيادة وهذا ما في الاصل وفي الجاهل الصغير لا زاد على  
درهم ولا ينقص عن نصف درهم لكن القيمي هو الاول لانه المستحق في الغد نصف درهم  
في الابارة الفاسدة المثل لا زاد على المستحق وان فاطمة في البيع الثالث فلا المثل لا زاد

ط

لا زاد على نصف درهم عنده هو القيمي وانما عند ما فالقوي ان ينقص عن نصف درهم ولا زاد على  
ولو رد في الحامل قال ان سكنت هذا الحانوت عطار فبدرهم او فاد فبدرهم  
عنده فلا فاما فاما الابارة فيه فاسدة عندها وكذا الخلاف بينهما لو قل ان ذهبت بهذه الابارة  
الماليرة فبدرهم وانما ما وزتها الى القادسية فبدرهم او قال انما ثلثت عليها الماليرة كخبر فبدرهم  
فبدرهم ولا يابا فبعد استأجره للخدمة بلا اشتراط لان في فدمه التوزيادة  
شقة فلا ينتظر اطا الخدمة لان المتعارف فيه فدمه الخطية لو ساخره فدمه لانه صا غاصبا  
انما اذا شرط ذلك او فلامنة وقت الابارة منتهيا للشرع وعرف بذلك فيجوز له الشر لان الشرط  
المثل عليك ان لك والعرف والمشرط ذكره في الشيعة ولو استأجر عبد المحم او غيره  
فعمل واخذ الابن لا يترد منه لان هذه الابارة بعد الخواص صحيحة لانه الغناد كان  
ارعاية في المولى وبعد الخواص رعاية معة في القوي وهو ب الالة ولو اراد العبد المقتصد  
نفسه فاعط غاصبه اياه لا يفتن عنده فلا فاما فاما عند ما يفتن لانه المثل مال المالك  
بغراذنه ولا ان الفحاشة انما يجب باتلاف مال محي لان التقدير به وهذا غير محي في حق الغاصب  
لان العبد لا يرضى نفسه فليكن في زمانه يده وما وجد سعيه افذه ان لو وجد مولى  
العبد في يد العبد من الالة افذه لانه وجد عيبه ماله ولا يلزم من بطلان التقوى لبطلان  
المثل كما في المردوق بعد القطع فانه لم يبق متقوما مع لا يضمن بالاتلاف ويبقى المثل  
فيه في يافذه المالك ذكره في التبيين وقبض العبد اياه صحيح في قوله جميعا لانه مأذون له  
في التقوى على اعتبار الخواص سائما وضع المثل فاما اذا اراد العبد نفسه لانه ان اياه  
الغاصب كان له الاموال المالك ولا فاما عليه بالاتفاق وان اياه المولى فليس للعبد ان  
يقبض الالة الا بوطالة المولى لانه العاقد ولو اراد عبيده هذين الشرطين شر اربعة  
وشر اربعة مع الترتيب المذكور والاول باربعة والثاني بخمسة يعني ينوف الاول الى  
بما العقد ثم بالجواز فينفرد الثاني الى ما يلي الاول فورة في لو عمل في الشر الاول  
دونه الثاني استحق اربعة دراهم ولو عمل في الثاني دون الاول استحق دراهم ولو عمل في  
الشر اربعة فقبضه في اول الشر ثم جاز الشر فابق العبد او رضى واختلف الآراء  
المستأجر فاذ في المستأجر وجوده اول المدة وادى المولى وجوده قبيل الايام بقاء  
فلم الحال فاما حال العبد ما فر ابي صديق المولى مع يمينه والالا وان لم يكن العبد



ما في ابل طاعة ابقا و ايضا يحكم بان ذلك من اول الدة فاستأجر اى صدق المتأجر ويحب الال  
فان الاصل في هذا القول ان شاهد الظاهر عند التنازع في الاول التمكن من الانتفاع  
فيما مضى ظاهر ابد لاله الحال والمتأجر يدعى فوات التمكن فيما مضى والمؤجر ينكر فيكون القول  
وفي الثاني الظاهر شاهد للمتأجر لانه ابقاء والحرض ظاهر في الحال والحال يدل على ما مضى  
فكان التمكن من الانتفاع فيما مضى ثابتا بظاهر فالمؤجر يقول ما ابقى الا في الحال يدعى انه كان  
متكنا من الانتفاع والمتأجر منك ففان القول له وكذا الاختلاف في انقطاع ماء الرمي و  
برايه في الخلاصة رجع استأجر رضى مدة معلومة بارة معلومة فانقطع الماء وسقط  
الاربحى فان لم ينقص الاجارة مع عاد الماء لزمه الاجارة وان اختلفا في قدر الانقطاع  
القول قول المتأجر وان اختلفا في نفس الانقطاع حكم الحال ولو قال رتب الثوب اى ان  
تصبغ اى فصبغة اصغر وقال الصابغ اى صبغ بما صبغت صدق رتب الثوب مع بيته لان  
الاذن يستفاد من قبله فكان القول قوله وكذا الاختلاف في القيص والقباء اى لو قال رتب  
الثوب اى انك ان جعله قميصا فقال الجباط قباء فالقول لرتب الثوب فان طيف رتب الثوب  
فجوابا لار ان شأ من الصانع قيمة ثوب غير معمول ولا ابر او اذ الثوب واعطاه  
مثلا لا يجاوز الحسنى لانه امثل اده في اصل ما اده ولكن تغير الوصف في ثوب صاحب الثوب  
وان قال رتب الثوب عقلت لى بلا ابر وقال الصانع بابر فالقول لرتب الثوب لانه ينظر في  
عمله اذ هو متفق بالعقد وينكر القباء وعند اى يوسف القول للصانع ان كان في يده  
فليطال فله الامر والا فلا لانه سبعة ما بينهما يعني ثمة الطالب بابر با علم معتاد بها وعند  
مجد القول للصانع ان كان معروفا بعمله بالابر اعتبارا بالظاهر والقياس ما قاله ابو  
والجواب عن استي انما ان الظاهر للدفع والحاجب لالا سققاق با  
**فني الاجارة** انما قال تفني دون تفني اشارة الى القول المختار وهو قول عامة  
المشايخ وهو عدم انفا في العقد بالعذر وهو الصحيح نص عليه في الذمرة وعند  
المشايخ تفني بلا استياج الى القضاء او الرضاء لان العذر الواقع بمنزلة العيب  
قبل القبض وفي العيب قبل القبض لا يجتاز في الفسخ الى القضاء والرضاء عند العانة  
انما لا تفني لالا مكان الانتفاع بوجه آخر لانه لا يزيل لان المنافع فائت علمه  
يتصور عودها ذكره في المداية بحيب فوات التفني كراب الدار وانقطاع ماء الارض

الارض او الرمي لان طاعتها يفوت التفني فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ماء الرمي والبيت ما يستفني  
به غير الحق فعليه الاجرة كخصته لانه بقى شئ من المعتد عليه فاذا استوفاه لزمه قصته وفي  
الولو الاجرة رجع استأجر ارضا ليرعى ما فرزها ولم يجد الماء لم يفسخها فيبس الرمي فالحالة  
على وجهين اما ان استأجرها بشرها او بشر بشرها وفي الاول سقوط عنه الاموال لغوات  
التمكن من الانتفاع وفي الثاني انه انقطع ماء الرمي على وجه لا يبرح فلا خيار وان انقطع  
قليلًا قليلا ويرى منه الشئ فالأجر عليه واجب ولو لم ينقطع الماء شال الماء عليها في لا ي  
تنتهي لار الزراع فلما ابر عليه لانه يخرج عن الانتفاع به وصار كما اذا غصبه غاصب وفي الثاني  
رجل استأجر ارضا فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى من ماء الانبار لاشئ على المتأجر و  
لذا اذا كانت بماء السماء فانقطع الماء او اقل به اى التفني كرض العبد ودبر الدابة فانه  
الاجارة تنقضي به فلو انقطع به عيبا او ازال المؤجر عيبه سقط خياره اى المتأجر لزال  
التيب وهو الموقف للرد قبل الفسخ فالعقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد فيما يابعه  
فقط خياره وتفتي الاجارة بالعذر وهو العج عن الفسخ على موجب العقد لا يتجمل في  
غير متفق به كقوله من سكن وجده بعد ما استوفى له من القلع فانه العقد لوبقى له قلع  
سكن وهو غير متفق بالعقد ويطحن لوليم اى وكطحن لوليم ماتت عرسها بعد الاستجار  
للطحن كما فان العقد اى بقى تفرز المتأجر بالتلاف ما له في غير الوليم او اضلعه عطف على ما  
ولذا لو استأجر وكان لبيته فذهب ما لاله الاجارة ان بقيت له اداء الدابة وهو يستفني  
لما فلاسه او ابر شيئا فلزمه دين لا يجد قضاء الامن عن ما ابره لانه يلزمه فرائض باعتبار  
انه قد لا يصدق عدم مال ابر ولو باقراره اى لا فرق في ذلك بين ما ثبت بالبينة او  
الاقرار اذ بالطل يلحق الفر لا يكتفى به فيتمتر اوا استأجر عبد الخدمه في الكرم او مطلقا  
غير قيد السفر والحرف فافراى المتأجر يكون سفره عذرا في فسخ الاجارة او الكرى دابة  
للسفر بدال منه وبدال منه اى ظهر له فيه رأى غير الاول منه عن ذلك ذكره في العناية وآتى  
ذلك عند رالانه لو مضى على موجب العقد لزمه فرائض لا احتمال كونه قصده سفره اى فذهب  
وقته او طلب عزمه فخر او التجارة فافتقر ذكره في مني الغفار ولو بدا للمكاري من فليس  
بعذر لانه يمكن ان يعقد ويبعث دابة على يد تلميذه او ابره فظهر الفرق بينهما وهو ان  
العقد من طرف المكري تابع لصلى السفر بما يفوت تلك الصلى فلا يمكن الزامه لابل الاثر



ومن طرف المكارى ليس كذلك صداده بداهة من العقد قصد افلا اعتبار له ولو من المكارى فهو  
في رواية الكوفي دون رواية الاصل وفي البرازية فان من المكارى او لم يرد غير ما يكون عند رابل  
بالمجامع رسول ولو كانت فيياط يعمل بنفسه ان يعمل برأس ماله عبد الخياط لم يفتق  
فقد عذر لا امتناع الخياط - للافلاس بخلاف فيياط يحيط بغيره ويعمل بالار فانه لا يتحقق  
العذر في موقفات رأس ماله ابرة ومقراض وخلاف ترك الخياط - ليعمل في القرف يعني فيما اذا  
استأجر عبد الخياط مع فترك الخياط - ليشغل بعمل القرف فانه ليس بعذر في الغني لانه  
ليس بجار اذ يمكنه ان يشتغل الغلاف في فيياط في ناحية من الخانات وهو بنفسه يشتغل  
بالقرف في ناحية اخرى عنده وخلاف بيع ما ابره اي اذا ابر عبد اثم باع فانه ليس بعذر في  
فني الاجارة لانه لا يلزمه القرف بالبيع على موجب العقد وانما يفتق الاستبراء وهو  
زائد ذكره في الحاوي وغيره ولو استأجر دكانا لعمل الخياط او للبيع فيه فتركه لعمل آخر  
فقد رد في الحيط ان تمكن من العمل الثاني على الدكان لا يكون عذرا والافضل ان يستأجر دكانا  
لتجارة الطعام ثم يبدله ان يقع في سوق البرازية القرافية فعذر بخلاف ما اذا استأجر  
عبد الخياط ثم يبدله الا فذ في عمل آخر وفي الترخيد ابر بنفسه في عمل آخر صناعة - ثم يبدل ترك  
تلك الصناعة - لم يكن له ذلك وان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو ما يجاب به طاراة اثر  
غيرها نظرا وهي مما يجاب به فلا يملك ان يخرجوها وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد الترخيد  
فانه عذر قال المستأجر اريد الترخيد وكذا في الارض ولو استأجر على ان يخدم الترخيد  
الكوفي والعقد وري والانتقال من البلدة عذر الا ان الخرج يحتمل ان يكون صلبا  
التوقيل الى الغني فيخلف وتفتق بموت احد العاقدين عقد بالنفس لانه لو بقيت  
تصير المنفعة المملوكة او الاثر المملوكة لغير العاقد مستحق - بالعقد لانتقالها الى الوارث  
وهو لا يجوز فان عقد ما لغيره فلا تنفخ كالوكيل والوصي ومتولى الوقف بقاء  
المتحقق عليه والمتحقق في الويات المعقود له بطلت لما ذكرنا قال في الخلاصة وفي حكم العقد  
بموت احد العاقدين وقد عقد العقد لنفسه فني للاجارة ولو كان عقد ما لغيره لا  
تنفخ ولو بين احد جانبا مطبقا لا تنفخ الاجارة وليس له ان يفتق وفي القضي  
بموت الوكيل لا تنفخ وانما تنفخ بموت الموكل وفي الاجناس بموت المتولى لا تنفخ  
الاجارة وان كان المتولى هو الذي ابر وكذا القافي لو ابر ومات وفي الترخيد الاب والابنة

والوصي لو ابر دار ابنه ومات لا تنفخ الاجارة وفي الذفيرة الواقع اذا الوقف  
بنفسه ثم مات القياس ان تبطل الاجارة وبه افاد ابو بكر الاسفاف لانه في معنى المال  
ليس لاحد حقه وفي الاستحسان لا تبطل لانه ابر بغيره كالوكيل بالاجارة والاب والوصي  
والوكيل بالاستيجار اذا مات تبطل الاجارة لانه التوكيل بالاستيجار توكيل بشراء المنافع  
فصار بمنزلة التوكيل بشراء الاعيان فيصير مستأجر النفس ثم يصير موهبا من الموكل فتو  
معنى قولنا ان التوكيل بالاستيجار بمنزلة المالك ولا يخفى ان هذا علم ما ذكره الكوفي من  
ان المالك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل غير مستقيم وانما علمنا قال ابو طاهر من ان يثبت  
للموكل ابتداء وبه في الكفر وهو الاصح كما في البرقي ومضى عليه في مني الغفار فلا يستقيم  
وقد عرل المتولى كونه فلا تنفخ الاجارة به وفي التراجية المتولى او القافي اذا ابر دار  
الوقف ثم عرل او مات لم تنفخ الاجارة وفي التثوير وتنفخ بموت مستأجر او موهبا  
في قصة الميت اذا حاربه عقد بالنفس فقط وبقيت في قصة الحي وقال زفر تبطل فيها لانه  
الشيوع مانع قلنا الشرط راي شرطها في الابتداء كالشهادة في النكاح **مسائل**  
**مشهور** ولو ابرق عصا ثلث جمع فصيحة وهي ما يحدد من الزرع والنبات اريد به ما  
ما يبقى من اصول القصب المصود ارض مستأجرة او مستعارة فافترق في ارض غيره  
لا يضر ان كانت الرعي هادنة اي ساكنة - حين اوقد النار ثم حركت لانه لا يصح له في  
تحريكها ذكره في ثمن الاثمة الترفي لانه تسبب وشرط النقص فيه التعدي والهادنة  
بالدال المملوكة والنوع من هدية اذا سكن ذكره في مني الغفار ومثله في القيام وقيل من  
هدا وان كانت الرعي هادنة او قد التا مضطربة فمن لا يعلم انها لا تنفخ - فلا يعذر  
فيمن وفي النهاية معنى ان الترتيب لا يثبت له وضع مرة في الطريق فان قلت شيئا فمن لا يتعدى  
بالوضع ولو رفعت الرعي الى شيء فان قلت لا يضر لان الترتيب نسيخت فعله ولو افرغ الى حد  
الحد من الكبر فدلالة فتوضع علم العلاء وفرب عطرة وفيه زار النار الى طريق العاة  
وارق لها فمن ولو لم يفر به ولكن افرغ الرعي شيئا فان قلت لا يضر ولو سقى ارضه  
سقى لا يحتمل الارض فتعدي الى ارض جاره فمن لا يمكن منفعها فيما فعل بل كان  
متعديا قال في فتاوى قاضيخان والاصل في هذه المسائل ان في كل موضع كان للواضع  
حق الوضع في ذلك المكان لا يضر علم كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيئا سواء تلف

مسائل



وهو في مكانه او بعد ما زال عن مكانه وفي كل موضع لم يكن للمواضع حق الوضع اذا عطف  
بالموضوع شي ان عطف والموضوع في مكانه لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
الموضوع عن مكانه ان زال عن كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
مكانه او في كل موضع لا يثبت في المواضع وكذا الوضع في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع  
فكر شي لا يثبت في المواضع لان ضايفه زالت بالماء والريح وان كان الزوال عن الموضوع  
الذي كان فيه لا يثبت بان وضعه في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
آخر ووضع في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
يضمن كل واحدة في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
بالنصف في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
فيتمتع فاذ كان في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
استأجره بنصف ما يخرج من عمله وهو مجهول كغيره في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع  
الوجود في الحقيقة فان هذا هو ما يستعمل في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع  
ولا يفرقة الجملة فيما يحصل وكذا الاستأجر على ما يستعمل في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع  
وبالعكس ايضا هو الوجود في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
ملكه فان صيغته في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
الحل تابع وتام في الجملة تزول بالقرن الى المعتاد وكذا اذا لم يزل الوطاء هو المعتاد  
والورود هو ما يليق به في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
الجمال الحل فهو اجد لان اقرب حصول الرضا وغنى محله لا يصح بغير المصلحة  
وان استأجره لحل زاد فاعلم منه فله رد عوضه ان عوضه ما اكل لان الحق عليه هو الحل  
معلوم في جميع الطرق ولا يستغاده وعند الشافعي في الاظهر لا يرد ولو شرط رده مع  
بالاجماع ولو شرط رده لا يصح بالاجماع ولو قال لغاصب داره فرغما والآثار في كل  
شئ كذا في كل موضع في كل موضع لم يثبت في المواضع وان عطف به بعد ما زال  
عقبة الامة والغاصب رضى بما ظاهرا انعقد بينهما عقد اجارة فانه في الغاصب ملكه  
اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة او لم يجد لكن قال لا اريد بها بهذا الا لا يكون له الحق  
فانه لا يكون ملتزما بالاجارة وان برهن على ملكه بعد حقه فانه يابى حقه ملكه لم يكن

لم يكن ملتزما بالاجارة واقامة البيت بعد ذلك لا يجدي من ابر ما استأجره بالثمن الاول  
يتصدق بالفضل لمن استأجره ثوباسنة بعشرة فافذه بعد يوم فافذه سنة الا يومان بعشر  
يتصدق بعشرة عند ثمانية ربح ما يقبضه وعند الشافعي بطيب الحرة لانه المنفعة  
مقبوضة فكما فصارت ربح ما يقبض هذا اذا طاعت الثانية من جنس الاول واذا لم يكن من جنسها  
طالب الفضل بالاتفاق ذكره الطحاوي وهذا متفرع عن اصل يختلف بيننا وبين الشافعي  
وتجوز ان المنفعة في الاجارة ملكة بالاعيان عنده لا تعتد تملكه يستدعي محلا يضاف  
العقد اليه فلو لم يجعل المنفعة المحدودة طالاعيان القدورة التسليم لما صح العقد وعند  
غيره ملكة بما فليست طاعيان المبيع في حكم الملك والقبض فانه العبد طاعة امثلا جعلت  
عن المنفعة في حق اضافة العقد وكذا الرضا فانه العبد جاز وكذا اضافة الى المنفعة لم  
يجز فاقم السبب مقام السبب طاعة السبب مقام الشقة ثم يظهر اثر العقد المنعقد  
سنة عند حدوث المنفعة فيملكها او يستحقها وتصح الاجارة مضافة الى الزمان المستقبل  
كما يقال في الحرارة ان هذه الدار من غرة رمضان الى سنة وكذا في غيرها وكذا في الارعة  
المعجلة وهي المساقاة بان يقال ساقطت بستانا اول رمضان وهو في شعبان  
والضاربة والوكالة والكفالة والايضا بان قال جعلت فلانا وصي بعد موته اذا الايض  
لا يتصور في الحال الا اذا جعل محاربا عن الوكالة والوصية لانهما تملك مضافا لما بعد الموت  
والقضاء بان قال الامام اذا جاء رأس شرف فانت كافض ببلدة ويستحق هذا في زماننا بالتوقيت  
والامارة والطلاق بان قال لا ارأه اذا جاء رأس الشرف فانت طالق لا تطلق معي والشهر  
وكذا العتاق والوقف بان قال دارى هذه وقف بعد موته لا البيع ان لا يصح البيع مضافا  
الى الزمان المستقبل وكذلك اجازة وفسخ والقسم والشركة والهبة والتجارة والرقبة والصلح  
عن مال وبراء الدين لانه هذه الاشياء تملك وقد انكس تجزئها للحال ولا اجابة الا اضافة  
تختلف الفصل الاول وفي فوائده صاحب البر كما في الشهور واما اذا زاد اجر الثل في نفسه من غير  
ان يزيد احد فليمتنع في فسخها وما لم يفسخ كان على المستأجر المستحق عند العقد وعليه المستحق ولا  
يفسخ زيادة واحدة نعمتاء في منى الفخار يستحق العاقبة الا ان كتب الوثائق قد رما يجوز لغيره  
لان كتبها ليس من افعال القضاء ليجز كالمغية فانه يستحق الا ان كتبها الغنوى لان الكتابة  
ليست بواجبة عليه في شرط القدورة لانه لا يهدى ان العاقبة لا يستحق الا ان يهدى اذا



لم يكن له في بيت المال شيء وشبهه التركة كما في القنية نقلا عن المحيط للكنة المحتجب ان لا يأخذ  
وقال ظهير الدين الخميني في شرحه لا ابر للقاضي وان لم يكن مؤنة في بيت المال قال في  
البدائع وهذا الجواب الحسن في هذا الزمان لفساد القضاة اذ لو اطلق لهم لا يتقنعون بابر  
المثل وفي الصيرفية القاضي لو حكم وطلب ابره ليكتب شهادة قال يجوز وكذا المفتح اذا كان في  
تلك البلدة غيره وقيل سواد كان غيره او لم يكن لأن كتابة ليست بواجبة عليه وتبع هذا الكف  
عن ذلك اذ لو كان له ما يكفيه اقتران ارض القبل والقيل والقيل وصيانة ماء الوجه عن الابتذال و  
انما تعلم حقيقة الحال كتابا  
**المكاتب** الكتابية حر المملوك يد اى من جهة اليد في الحال ورقية اى من جهة الرقبة المكاتب اى في  
المستقبل لأن المكاتب لا يتحرر فيه الا اذا ادى بدل الكتابة وانما في الحال فهو من جهة اليد فقط  
فتعيل يكون اصفى بكسبه ويجب على المولى القهار بالجناية عليه او على ماله ولذا قبل المكاتب عارضا  
ذال العبودية ولم ينزل في سائر الحرة فصارت كالتجارة اى استطيع تباع وان لم يخل تطاير  
في الاول ان يقال الكتابة عقد بين المولى وقته ويكون من المولى ورقية ومن الحق العوض  
فانه ما ذكره اثر ترتب عليه ولا يلزمه لأنه اعتاد رقبة ايضا قد يوجد حالما اذا ادى بدل الكتابة حالما  
وفي التشوير وكنها الايجاب والقبول بشرط ما يكون البديل معلوما قدره وجسه وكون الرقبة في الحال  
لاكون متجرا او مؤقلا حتى يصح بالبديل الحال وكلها في جانب العبد انتفاء الحق في الحال وثبوت الحرة  
في حق السيد فتعيل يكون العبد اصفى بمكاسبه لا بثبوتها في حق الرقبة قبل الاداء أما بعد الاداء فيثبت  
له رقبة الرقبة وفي جانب المولى ثبوت ولاية مطالبة البديل في الحال ان كانت حاله والمالك اذا قبضه  
كان مملوكه ولو صغر اعقل حال اى نقد حكم او مؤقلا طه الماشد او سنة مثلا او متجرا  
موزع حصصا يؤدى دفعات المتجر في الاصل الكوكب ثم نقل الى الوقت المخرى المعين اذ  
يتغير فون الاوقات بالتجوز فقبل تجوز الكتابة للاوقات المعينة لاداء حصصها ثم استعمل في تلك  
الخصص المؤداة في تلك الاوقات ثم اشتق من الفعل فقبل في الكتابة او الدية اى وزعي  
حصصا واداء فقبل متى هذا العقد وصار مكاتبا ذكره في العناية والكنة وكذا لو قال جعلت  
عليك الفاتورية بخوما او لها كذا واخرها كذا اذا ادية فانت حر وان عجزت ففعل فقبل  
ذلك وصار مكاتبا والاصل في هذا الباب قوله تعالى فكن تبوءهم ان علمتم فيهم فر او هي مطلقة  
فيستأول جميع ما ذكرنا في الحال والمؤقل والمنج والصغير والكبير وكل ما يتأثر منه الطلب

الطلب والامر للندب على القهقري وقال بعض مشايخنا للاباء كقولهم تعالى واذا صلحت فاصطادوا  
وقولهم تعالى علمتم فيهم فر امدك ر علي وفاق العروة فانما برت عيانه المولى ان يكاتب عبده اذا  
علم فيه فراو في الحال علم ذلك الغاء الشرط لانما ثابت بدونه بالاتفاق وظلالا على منزلة علم ذلك  
في الحال علم الندب اى حاله لان الندبة متعلقة به وذلك لان المراد بالخبر المذكور علم ما قال بعضهم  
انه ما يفر بالمكاتب بعد العتق فانما يفرح فالا فضل ان لا يكاتبه وان فعل صح في علم  
علم الندب وانما اشترط القبول من العبد فانما مال يلزمه فلا بد من الاتزان ولا يعتق الا اذا  
قل البديل وهو قول جمهور الفقهاء كقولهم عليه الصلوة والسلام اى عيده كوثب عيانه دينار  
فاذا بها الا عشرة دنانير فهو عبده وفي وقت عتقه اختلاف الصحابة فعند علي رضي الله تعالى  
عنه يعتق بقدر ما ادى وعند ابن عباس رضي الله تعالى عنه يعتق كما ادى القنية من ماله اى  
بنفس العقد لانه القنية عند ذلك يكتب وعند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يعتق اذا  
ادى قيمة نفسه وعند زيد بن ثابت وهو المختار يعتق اذا ادى بدل الكتابة علم ما ذكرنا ولو قال  
اذا اديت الى الغافل شربة فان حر فهو تعلق في رواية اى نصف وقيل مكاتبه وهي  
رواية ابن سليمان واذا صحت الكتابة في المكاتب عن يد المولى دون مملكه فان المكاتب رقيق  
ما بق عليه درهم لقوله عليه الصلوة والسلام المكاتب عبد ما بق عليه درهم ثم فرج علي  
قبله بقوله فان ائلف المولى ماله اى المكاتب صرح لانه ائلف باك سبها وكذا ابن وطى  
المولى المكاتبه او من علمه حيث يفر العرق والارض او من علمه ولد ما يفر قيمة وكذا  
ابن جني على ماله وان طاقته علم قيمة فدت الكتابة لكوب القيمة بمجولة فسا وتختلف  
بافتلاف المتفقين فان اذا ما عتق وكذا اتفق لو كاتبة على عبده لغيره تتعق بالتعقيب  
الترتيب عن الكتابة علم دراهم الفرو دنانيره فانما جائزة ثم انما ذكره ظاهر الرواية و  
عن ابن حنيفة انما تصح ادواته علم مائة ودر عليه عبد غير معتق هذا عندهما وعند ابن  
يجوز الكتابة وتسمى الامة على قيمة المكاتب وقيمة عبده وسط فيحط قسط العبد والبائ  
بدل الكتابة اى في المصالح العبد لخط عنه ويكون مكاتبا ما بق وانما قال غير عبيد لانه لو  
شرط ان يرد عبده اعيننا يصح عندهما ايضا وانما كاتبت المسم عبده ثم اوفى فسد فانه  
قل واحد منهما ليس بمال في حق المسم فلا يصح عوضا فانما اداه اى المخر عتق كعتق  
الشرط وهو ظاهر الرواية وروى عن ابن حنيفة ومحمد وهو زفر لا يعتق باء ما سقى واما



يعتق باداء قيمة غيره لان البدل في الكتابة الفاسدة هو القيمة ولا يعتق المكاتب باداء  
غير البدل وعند يوسف يعتق باداء القيمة باداء ماسي ايضا كما في الحقيق وعن  
ابن حنيفة انه انما يعتق باداء ماسي اذا قال ان اديتها لك فانت ٩- كما في الهداية  
انها تعتق اذا كان المولى والعبد مسلمين او المولى مسلم والعبد ذمي او على عكسهما  
لو كانا ذميين يجوز الكتابة ذكره في المبسوط والقيمة غيره لان الواجب عليه رد رقبته  
لفساد العقد وقد نذر بالعقد فوجب رد قيمة بالغت ما بلغت والكتابة على ميتة او دم  
باطلة لانها ليست بمال فلا يلزم علم المكاتب شي ولا يعتق باداء المسمى ويجب القيمة  
في الفاسدة ولا ينقص عن المسمى ويزاد عليه يعني ان القيمة في الكتابة اذا كانت من جنس  
المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص عنه وان كانت زائدة زيدت عليه وصحت الكتابة  
علم صواب ذكره لا وصف ولا نوع ولا في الوسط او قيمة انما تحترق لانه طلق واحد  
وم انما الوسط فظاهر وانما قيمة فلا يجوز بها فصارت اصلا فرفع القيمة قضاء في  
معنى الاداء وقال الشافعي لا يجوز وهو القياس وصح كتابة كافر عبده الكافر فخره  
وانما اعتبر كونهما مقدرة ليعلم البدل وانما صحت لانه مال عندهم بمنزلة المال عندنا  
واي من المولى والعبد مسلم فله قيمة في اي حال لانه المسلم ممنوع عن ملك الكافر  
وتمليكها واعتق العبد باداء عيشها اي الجزاء المولى لانه عتق معلق بقيضها لانه  
الكتابة عقد معاوضة وسلامة احد العوضين لا بد من سلامة العوض الاخر  
قال ادي الجزع عتق ايضا لتحق الكتابة تعليق العتق باداء الجزع وهي المذكورة في العقد  
كذا في الرزق نقل عن شرطه الجامع الصغير للشيخ بورت ونقص عليه في شرطه الطحاوي والشيخ  
لو ادي الجزع يعتق ثم علم القول بالعتق بقيض الجزع مع ذلك القيمة كما ذكرنا ١٠٠  
**تقريب المكاتب له اي المكاتب**  
ان يبيع ويشتري ويسافر لانه لا يقدر على تحصيل البدل الا بهذه الامور وان شرط  
عده ان يبيع او يشتري او يسافر لانه لا يقدر على تحصيل البدل الا بهذه الامور وان شرط  
وهو ما كنية اليد فيبطل الشرط وصح العقد لانه شرط لم يتمكن في صلب العقد  
لان عقد الكتابة وهذا لانه الكتابة شبه البيع من حيث انها تحمل الغنيمة في الابتداء  
وتشبه النكاح من حيث انها لا تحمل الغنيمة بعد تمام العقد وبالاداء فالحقنة بالبيع

بالبيع في شرط تملك في صلب العقد وبالنكاح في شرط لم يتمكن في صلبه هذا هو الاصل وعند مالك  
ان الشافعي في قول لا يسافر الا باذن والمكاتب ايضا ان يبيع ويشتري لانه من المكاتب  
يكتب عبده ١١ ائمة وعند زر لا يجوز وهو القياس لانها لهما العتق والمكاتب ليس من  
اهله وبه قال الشافعي واهل الدولة الاستيلاء عقد الكتاب للمال فيملكه وقد يكون  
انفع له من البيع لانه لا يملك الا بعد وصول البدل اليه والبيع يملكه في الحال فانه اولى الثاني  
بعد عتق الاول فولا له لانه الاول له المالك المأخوذ والعتق الثاني بعد تمام المالك الاول  
في رقبته وسحق اهل الدولة كحريته فيشتبه له وان ادي قبله اي قبل عتق الاول فله رقبته لانه  
نذر رقبته قبل جعل المكاتب معتق له والاعتاق وليس له ان يكتب ان يزوج بل اذن من مولاه  
لانه ليس من المكاتب ويجوز باذنه لان الحق لا يملكه فاذا اذن جاز قال في الذفيرة بترؤبه بنفسه  
بل اذن من مولاه ليس بخاسد بل موقوف على اجازة مولاه فان عتق المكاتب قبل اجازة  
المولى نكح ذلك النكاح على المكاتب ولا يجتاز الا باجازة ولا يهب المكاتب ولو بعوض لانه  
الهيئة بعوض بترؤم ابتداء ولا يتصدق الا بيسير لانه الشئ اليسير من فروات التجارة  
ولا يكفل مطلقا سواء كان في الحال او في النفس باقر او غير لانه بترؤم محض ولا يعرض لانه بترؤم  
ولا يعتق ولو بمال لانه فوق الكتابة ولا يزوج المكاتب عبده لانه تعيب وتنقص كاليثية  
لكونه غلا رقبته بالحكم والتفقه ولا يبيع من غيره لانه اعتاق والاب والوجه وكذا النكاح  
وايضا ذكره في التنوير في رقيق الصغير كالمكاتب اي كل ترقف يملكه المكاتب في رقبته يملكه في  
رقيق الصغير وما لا فلا فانما يملكه ترقفا يحصل به المال للصغير كالمكاتب يملكه كسب المال  
فيملكه ككتابة عبده لا اعتاقه على مال وبيع عبده من نفسه ولا يملك المأذون شيئا من ذلك  
وعنده يوسف انه اي المأذون تزويج ائمة لانه فيه منفعة كالمكر وعنده ابن حنيفة وفيه لا يملك  
ليس من باب التجارة وعلى هذا الخلاف بين ابي يوسف وبين ابن حنيفة وفيه المضارب والشريك  
لا يملكون شيئا مما ذكروا انما يملكون التجارة والتزويج والكتابة ليس منها هذا عندهما وعند ابي  
يوسف يملك ذلك وان اشترى المكاتب قريبا ولاد اكاينة وابوه مثلا دخل في كتابة معه اي  
يكتب عليه لانه المكاتب من اهل ان يكتب وان لم يكن اهلا للعتق فجعل مكاتبه محققا  
للصلة بقدر الامكان وانما قال في كتابة ان تبعا ولم يقل صار مكاتب لانه لو كان مكاتبنا اصلا  
لبقيت كتابة بعد عجز المكاتب الاصل - وليس كذلك لانه اذا عجز المكاتب بيع الاب له ولو

مطلب



**مطل** الشري ذارهم محرر الولاد كالا في والعم مثلا لا يبدل في الكتابة فلو اشترى اياه او غيره من  
 محاربه غير الولاد لا يثبت عليه عند ابيه صنفه فلا قالها فان عندهما يد فل فيها بالشراء كل ذي  
 رحم منكم يعتق عليه ولان للمكات كسب الاملاك والكسب يكفي للصله في الولاد فانه  
 انما انقاد رعي الكسب بخاطب بنفقة الوالد والولد ولا يكفي في غيرها حتى لا يثبت بنفقة الوالد  
 الا على المحرور وان اشترى المكاتب امة ولده مع ولدها دخل الولد في الكتابة ولا يتبع الا  
 لان الولد يادخل في كتابة امته فيمتنع بيعها لاتباع له قال عليه الصلوة  
 والسلا واعتقها ولدها وان يكن الولد معها جاز بيعها عند ابيه صنفه فلا قالها فان عندهما  
 ليس لبيعهما في الصور تنب لانا امة ولده فصار كالحرة اذا اشترى امة ولده وجدها بدو ولا  
 ان القياس ان يجوز بيعهما في الصور تنب لان كسب المكاتب موقوف بعه ان يؤدى فيتمتع  
 له وبيعه ان يعجز فيتمتع به ما لا يحتمل الفسخ الا ان يثبت هذا الحق فيما اذا  
 كان معه ولد بتعاقبه في الولد بنا عليه بدونه لو ثبت ثبت ابتداء والقياس بنفيه  
 وولده من امة يدخل في كتابة ابيه وان ولد له ولد من امة فادعاه دخل في كتابة وكسبه  
 اى كسب ولد المكاتب للمكات لان الولد كسبه فكسب الولد كسبه ولو زوجه امة  
 من عبده ثم كاتبتها فولدت منه ولدا يدخل في كتابة الا وكسبه ان الولد كسبه لانه  
 لان الولد يتبع الا في الاوصاف الحكيمة فكان مكاتبها كالمالك وكان اوصاف كسبه من الا  
 لان لا ملك له عليها في يرضى الم الولد وقد انقطع يد المولى عنها بالعقد فكذا اذن ولد  
 فكانت هي اوصافه لانه في ذواتها فصار كنفسي ولو فعل هذا الولد يكون قيمته لانه دون  
 الاب ولو نكح مكاتب بالاذن اذ امة رخصت انا في امة ولدت لانه من فاستحققت فولد لها  
 عبد عندها وعند محمدر وتؤخذ منه اى المكاتب قيمته بعد عتقه لانه ولد المولى ولها  
 اى القياس ان يكون عبد المولى من امة الامة وخالفنا القياس فيما اذا كان  
 في ابا جاع القى به رخصت انا عندهم وهذا ليس في معنا لان حق المولى هناك محذور  
 بقيمة نادرة وبنات قيمة متأخرة لما بعد العتاق فلا يلحق به فيبقى على الاصل وان  
 وطئ المكاتب امة يملك براء صبي غير اذن سيده فاستحققت اقد منه عقرها في الحال  
 وكذا ان اشترى اياه فاسد فوطئها فردت للمعاد فانه يؤخذ منه العقر في حال الكفا  
 قبل العتق في الصور تنب جميعا ولو وطئها بنكاح بان تزوجهما غير اذن المولى لا يؤخذ

**مطل**

لا يؤخذ منه العقر الا بعد عتقه وفي الغرض ان في الاول ظهر الدين في حق المولى لان التجارة و  
 نواحيها اذ اقل تحت الكتابة وهذا العقر من نواحيها لانه لولا الشراء لما وجب العقر لان  
 سقوط الحرة وهو بالشراء وما يوجب بالشراء سبب الشراء من نواحيها ويظهر في الثاني  
 لان النكاح ليس من الاكساب في شئ فلا ينتقل الكتابة ومثله ان المكاتب المأذون في  
 التجارة في الفصلين لان التزويج ليس من الاكساب ولا من باب التجارة فلا ينتقل  
 الاذن بالتجارة ولان الكتابة كالكفالة فلا يظفر في حق المولى فلا يؤخذ به في الحال بخلاف  
 الفصل الاول على ما بيناه **فصل**  
 المكاتب من مولاتها مضت على الكتابة او عجزت نفسها ان تحتار ايتها شات وهي امة ولده  
 واذا مضت على الكتابة اقدت منه عقرها فكونها افق بنفسها واكسابها وان ماتت  
 المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها البذل لانها ما التزمت البذل الا ليس لها فيها  
 بمقابلته بجمعة الكتابة فاذا سكت لها بجمعة ارضى ان ترضى بتسليمه او لورثة مما لا يملك عليها  
 وان ماتت وتركت مالا اديت منه كتابتها وما بق ميراث لابنها لشبوت عتقها في آخر زمن  
 حياتها وان لم يترك مالا فلا سعاية على هذا الولد لانه لا يثبت نسب من تلده بعده  
 بلا دعوة بل هو مثله في الحكم فان ولدت ولد اخر لم يثبت نسب من غير دعوة اذ المخرج  
 على المولى وطوبى وان في فلا يلزمه قبح اذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن  
 العلوق بعد التزويج يثبت نسب من غير دعوة الا اذا نكحها مري كسائر اولاد اتمات  
 الاولاد ولو لم يدع الثاني وماتت من غير دعاء سعى هذا الولد في بدل الكتابة لانه مكاتب  
 مثلها تبعاً ولومات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة امة الولد وهو  
 ولدها فيستبها وان كاتبت مدبره او امة ولده حتى لقيام الملك فيهما فان مات المولى عتقت  
 امة الولد مما لا يغير شئ والمدير يسعى في بدل كتابته اى في جوب بدل الكتابة ان شاء او ثلثي  
 قيمته ان شاء حال كونه معاً هذا عنده وعند ابو يوسف يسعى في الاقل من البذل او ثلثي  
 قيمة وعند محمد يسعى في الاقل من ثلثي البذل او ثلثي القيمة فالكلام في الموضعين الحيا  
 المقدار و ابو يوسف مع الامام في المقدار ومع محمد في ثلثي الحيا اما الحيا و عده ففوي التجه  
 و عده واما المقدار فيقول البذل بما كان مقابل بالطل وبالموت سبب لثلث الطل وبنها  
 يقولان البذل وقع في مقابلة الثلث لانه الظاهر ان الانسان لا يكثر احوال في مقابلة

لو منه وطئ



ما يستحق رتبة وان دبر مكانه صحيح لانه يملك تاجر العتق فيه فيملك التعلق بشرط الموت وفي  
عليها ان ادعى نفسه صار مدبرا فان مضى عليها فمات سيده معر اسى في ثلثي البدل او  
ثلثي قيمة هذا عنده وعند باي شيء في الاقل من ثلثي كل منهما فالحال في الخيار بيني عليا  
الاعتاق وعدم جبري على ما تقرر وان اعتق مكانه عتق لانه ملكه قائم فيه وهو الشرط  
لنفوذ العتق وسقط عنه بدل الكتابة لانه التزمه لتخصيل العتق وقد حصل بدونه وان  
كوتب على الف مؤجل فصالح على نصفه فالاصح والقياس ان لا يصح لانه اعتياض عن الاصل  
بالحال وفي الاستحسان الاصل في حق الكاتب مال من ذبه لانه لا يقدر على الاداء الا بدلا  
الكتابة ليس مال من ذبه ولا يصح الكفالة به فاعتد لا وادعاهات رخص كاتب عبد اقيمة  
الف على الفية الماسة ولما لم يجره ولم يجر الورثة ادى العبد ثلثي البدل حالا و  
الباقى الماهل او رد رقيقا في العبد بين الاربع المذكورين هذا عندنا وعند غيره  
فربما ان يؤدى ثلثي قيمة للمال والباقي الماهل او رد رقيقا او يجره ان يعتق فيستوفى  
لانه لم يرض ليس له التنازل في ثلثي القيمة اما فيما دراه يصح له التفرق فيصير التنازل لهما  
جميع المستحق بدل الرقة وفي الورثة متعلق بالبدل فلا يصح التنازل في ثلثيه ان كاتبه على  
الف الماسة والحال ان اقيمة الغالب ولم يجره الورثة ادى ثلثي القيمة للمال او  
رد الماهل الا في حالة الاداء وهي الرقة اتفقا لان الحاجة منها وقعت في المقدار والتنازل فاجبة  
الثلث فيها ان يصح تفرقه في ثلثي القيمة لانه في حق الاستقاط ولا في حق التنازل ومثلها في  
الكتابة البيع فان كاتبه باي شيئا باقل من قيمة او اشتراه باكثر منها اجتز من الثلث  
لانه اشرى وان كاتبه عن عبد اى اذا قبل الحر الا جنى عقد الكتابة لمولى العبد ناشئا عن  
عبد بالف وادى الحر عنه عتق العبد ولا يصح الحر به بما ادى عليه العبد لانه مترى في الاداء  
وقيل يصح على المولى ويسترد ما اداه ان ادى بفعله والافلا يصح وان قبل العبد شيئا  
كلامه قبل اداء فهو كاتب لان الكتابة موقوفة على اجازة وقبوله اجازة وان قال لا قبل  
ثم ادى القابل لم يعتق لانه قد ارتد برده ذكره في النهاية ثم هذا في صورة الشرط ظاهر  
ان يقول الحر لمولى العبد كاتب عبدك على الف على ان ادى فمور - واما في الصورة  
الافرى باي لم يقبل ذلك فالقياس ان لا يعتق وفي الاستحسان يعتق لانه يتوقف على قبول  
العبد الغايب فيما يفره وهو وجوب البدل عليه لا فيما ينفعه وهو في اداء الف للبدل

البدل وان كاتب عبد اى نفسه وعن آخر غايب بان قال العبد كاتبني بالف على نفسي وعلى فلان  
نفعل المولى فقبل المولى عقد الكتابة والقياس ان لا يصح في هذه الحافرة وفي هذه الغايب يتوقف  
على قبوله وفي الاستحسان ان لا يصح في الحافرة اضافة العقد الى نفسه فقبل نفسه اصيله والقياس  
تبعاً فيصير كما يصح على الاولاد بالتبعية وقبول الغايب لغويين سواء قبل او لم يقبل فليس ذلك  
منه شيء في شيء عليه شيء من البدل لان العقد نفذ على الحافرة ويؤخذ الحافرة بطل البدل لان  
كله عليه ولا يؤخذ الغايب بشيء لانه لا يدرى عليه لانه لم يلزم شيئا وانما دخل الكتابة تبعاً لما ذكرنا  
وايهما من الحافرة والغايب ادى بدل الكتابة ابر المولى على القبول اما الحافرة فلانه كل البدل  
عليه واما الغايب فلانه ينال به شرف الحرية وان لم يكن البدل عليه فصار كغير الرهن اذا ادى  
الدين بجر الرهن على القبول خاصة استخلاص عنه وان لم يكن الدين عليه وعتقا ان الحافرة  
والغايب جميعا لو بود بشرط عتقها وهو اداء بدل الكتابة ويجزى المولى على القبول ولا  
يرجع احداهما على الآخر لانه مترى في حق الآخر بخلاف غير الرهن فانه يرجع على المستعير وان  
ادى بغير ارادة لانه مضطر في الاداء لانه يخاف تلف ماله في يد الرهن ولا يتحمل من تخليص العبد  
عنه الا باداء الدين وكذا لو كانت بينهما ما كانا حافرين وكاتبتهما المولى على الف مثلاً  
فقبلما فالقياس ان يصير كل واحد منهما مكاتباً خاصة فيعتق اذا ادى قصته وبه افد  
زوجه في الاستحسان ان يصير كل واحد منهما بمكاتباً ويتعلق عتق الآخر باداء  
ولا يعتق احداهما باءاد قصته ويصير في حق المولى بمنزلة عبد واحد ذكره في التنازلية  
بخلاف ما لو كانا لاشترى فكاتب احداهما بغير اذنه لشره فانه اذا ادى احداهما قصته عتق  
نصيبه ولو جري احداهما في ادى الآخر الجمل عتقا وان كاتب احداهما وعن صغيره لهما  
فاز هذا العقد استحقاقا وادى من الثلث ادى بدل الكتابة ابر المولى على القبول و  
قبول الاثنى الكتابة وردهما لا يجزى وعتقوا ولو اعتق الاثني بقى عليهما من بدل  
الكتابة فخصتهما ومائة في الحال بخلاف الولد المولود في الكتابة او المخرى حيث يعتق  
بعتقها وبطال المولى الا بالبدل دوني ولو اعتقها وسقط عنها قصتها وعليها الباقى  
على نحوهما ولو اكتسبا شيئا ليس للمولى ان يأفذه ولا ان يبيعهما ولو ابراهما على الدين  
او وهما لا يصح ولها يصح فيعتق ويعتقاهما ولا يرجع المولى على غيره كما ذكرنا  
بأ

كتابة العبد المشترك بينه وبين غيره



ولو اذن احد الشريكين في عبده للآخر ان يكتب حصته او حصته الآخر منه من العبد بالف ويقبض  
 البذل فانه فعل الاذن وقبض البعض من بدل الكتابة وهو الف في الكتاب فالحقبة فانه  
 البذل للقابض فانه هذا عنده وامر ان الكتابة بخير على قوله لانها من شعب الاعناق اذ  
 هي تعينه الحرة في الحال يد او في المال رقة فيكون مقترا على نصيبه وفائدة الاذن انه انما  
 يأذن فله حق الفسخ في الاذن لا يبقى ذلك واذا الشريك بالقبض اذن للعبد بالاذن اليه فيكون  
 مقترعا في نصيبه على القابض فيكون له وقال لا هو مكاتب بينهما وما ادى فهو بينهما فانه الكتابة لما  
 كانت غير مخيرة عندهما فانه الاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اصل في البعض  
 وكل في البعض والمقبوض مشترك بينهما فيبقى كذلك بعد العجز اذ لا جليل كاتبا ملكات  
 بولد فاذ عاه احدهما ثم انت باقر فاذ عاه الآخر فحوت الامة من الكتابة بعد ذلك جعلت  
 الكتابة طارئة تكون فاذ احان كذلك في اية ولد الاول لانه عاه صحت دعوة لغيره بالملك  
 له فيه وصار نصيبه اية ولد لانه الكتابة لا تقبل النقل من ملك فيقتصر امواله الولد على  
 نصيبه كما في المشتركة وفيه الاول نصف قيمته لانه ملك نصيبه استكمل الاستيلاء وفيه  
 نصف عقرها لو طهر طارية مشتركة وفيه الثاني وهو الواطع الثاني للواطع الاول فاعقرها  
 ويضمن قيمة الولد الاول وهو اى الولد ابنه اى الثاني لانه بمنزلة الخو ولا تدين وطهرها كان  
 يملكه قائما ظاهر او ولد الخو ثابت النسب منه بالقيمة ولكنه وطهر اية ولد الغير فقيمة  
 فيلزم كمال العقر وهذا عنده وايهما من الشريكين دفع العقر اليها قبل العجز فاذ دفعت  
 الكتابة مادامت باقية حتى القبض لها لاقتصاصها بمنافعتها واعوانها وعندها لا يثبت  
 نسب الولد من الثاني بل هي اية ولد الاول ولا يجوز وطئ الاخر لانه اى اى الاول الولد صار  
 كلما اية ولد لانه امواله الولد يجب تكميلها بالاجام ما امكن وقد امكن بفسخ الكتابة لانه  
 قابله لا يفسخ فيما لا يفسخ المكاتب وتبقى الكتابة فيما وراه بخلاف التدبير لانه لا يقبل الفسخ  
 واذا صار اية ولد له فالثاني وطئ اية ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يصح بيعه لانه  
 لا يكون اى عليه بالقيمة غير انه لا يجب الحقة للشبهة وحكم كانه ويصح عقر العقر لانه الوطئ  
 لا يبرى عن احدى الغرامتين ويصح الاول للشريك نصف قيمته مكاتبه عنده اى يوسف وبها  
 الاقل منه اى من نصف القيمة ومن نصف ما بقى عليها من بدل الكتابة عند الحاجة ولا يثبت  
 نسب الولد الا في من الاخر ولا يكون الولد له بالقيمة ويغرم العقر لها واذا انقضت

مطل

واذا انقضت الكتابة فحققة الشريك عند ما قبل العجز فكلها مائة للاول بنصف البذل عند  
 الترخيص بمضرة وبذل البذل عند علة المشايخ وان لم يطاها الثاني بل دبرها فحوت عن الكتابة  
 بطل التدبير وهي اية ولد الاول والولد اى الاول لانه دعواه قد حوت وهذا بالاجام  
 فمن نصف قيمته لانه ملك نصفها بالاستيلاء ونصف عقرها لانه وطئ طارية مشتركة بينهما  
 فيجب عليه العقر اية ولد اعنت احداهما الكتابة المذكورة مورا فحوت عن الكتابة  
 فمن المعتق نصف قيمته الشريك ويرجع المعتق به بما ضاع عليها عنده فلاق لها فانه عند  
 لا يرجع عليها وهذا مبني على ان اتاكت اذا ضاع المعتق يرجع عنده لا عند ما وان  
 عجز الكتابة عن الكتابة فلاحا على المعتق بعد ظهور اية الاعناق فيها ولو دبر احد  
 الشريكين في اعنت الاخر مورا فانه المدة بتر نصف قيمة مورا اياها او استسقى العبد  
 او اعنت هذا عنده ووجه اية التدبير بخير عنده فتدبر احداهما يقتصر على نصيبه  
 يغد به نصيبه الا فيثبت في اية الاعناق والتخير والاستسقاء كما هو عند به فانه  
 اعنت لم يبق له خيار التخير والاستسقاء اعناق يقتصر على نصيبه لانه بخير عنده  
 ولكن يغد به نصيبه لانه فانه يغد به نصيبه وله خيار الاعناق والاستسقاء ايضا  
 كما هو عند به ويضمن قيمة نصيبه مورا لانه الاعناق صادف المدة وقد في باب عتق  
 البعض الاختلاف في قيمة المدة واذا فانه لا يملك بالفناء لانه لا يقبل الانتقال من ملك  
 الى ملك وان عكس باية اية احداهما في اية الاخر فاحد اية اية اعنت او استسقى عنده  
 فانه اذا دبره لم يكن له خيار التخير وبقى التخيير وبقى خيار الاعناق والاستسقاء لان المدة  
 يصدق ويشق وعندها ان دبر الاول فمن نصف قيمة فقام مورا كان او مورا لانه فانه  
 تلك فلا يختلف باليسار والعار وعنت الاخر فلو ان التدبير لا يتخير عندها فيملك نصيب  
 صاحبه بالتدبير وان اعنت الاول فمن الاول نصف قيمة لو مورا او استسقى العبد لو مورا  
 لانه فانه اعناق فيختلف باليسار والتدبير الاخر فلو ان الاعناق لا يتخير عندها

عندها يبرى ويخلى السيرة في العسر

**العجز والموت** اذا عجز المكاتب  
 عن اى قسط وظرف من وظائف بدل الكتابة فانه ربح له حصول ما كان يدينه يقبضه او  
 مال يدر عليه لا يعمل الحاكم بتعجزه اى لا يعمل بالكم بعجزه ويحل يومية او ثلثة نظر الخايبين  
 فانما فرب لا بلا الاعذار كما مال الحظم للدفع والمديون للقضاء فانه مضت ثلثة ايات



معه

ولم يود ذلك النسخة بغيره والى اي وان لم يرج له حصول مال بحره الحاكم وفسخ الكتابة بعد عجز  
المالك ان طلب سنده ذلك وفسخ برضاه ان المالك وان لم يرض به العبد فلا بد من القضاء  
بالفسخ لانه عقد لازم فلا بد من القضاء او الرضا كما في الرقوع عن الهبة وفي بعض الروايات  
ينفذ المولى بالفسخ ذكره في الكافي ووقع في الهداية يفسخ قال الاكمل القمير في يجوز ان يكون  
المولى ان يفسخ المولى الكتابة اذا لم يكن راضيا وان يكون للقاضي ان يفسخ القاضي اذا لم يكن  
المولى راضيا بدون ذكر النسخ على اختلاف الروايتين فانه المالك اذا عجز عن بدل الكتابة ولم يرض  
بالفسخ فعل سيد المولى او محتاج القضاء القاضي فيه روايتان وهذا عندنا وعندنا  
لا يجوز ما لم يتاخر عليه بخلافه واذا عجز عادت اطار رقة لانفساخ الكتابة وما في يده من الكتاب  
لمولاه اذ قل ان كتب عنده ويحل له ولو اصل من صدقة ولا فرق على الصحيح بين ما اذا اداه  
المولى ثم عجز او عجز قبل الاداء وبقر في العتاق وان مات المالك عن وفاء اي عن مال في  
بدل الكتابة لا يفسخ الكتابة وتؤدي بدلها ان الكتابة من ماله ويحكم بعقده في الرقعة من صدقة  
ويورث من بقي من بدل الكتابة من ماله وهو قول علي وابن مسعود وفيه انما تعالاهما  
افضل علما وثنا وقال زيد بن ثابت يفسخ الكتابة بموت وموت عبد او ما ترك فهو لمولاه وفيه  
الشافعي لانه اما ان يثبت بعد الحيات مقصورا او يثبت قبله او بعده مستندا او لا  
بعد الحيات ولا في الثاني لفقد الشرط وهو الاداء ولا في الثالث لتعذر الثبوت في الحال التي  
يثبت ثم يستند وكنا ان عقد معاوضة فلا يبطل بموت احد المتعاقدين وهو المولى فكذا  
بموت الارث والجامع بينهما الحايه الى ابقاء العقد لا يفسخ فيمنزل حيا تعديرا وتستند الحية  
باستناد الاداء الى ما قبل الموت ويكون اداء فلفظ كادارة ويعتق اولاده الذين شرأهم حال  
الكتابة او ولد في كتابة ولو ولد او قبل كتابة لا يتبعه او كوتبتوا مع صفارا او كبارا بكتابة  
واحدة فانه الصغير يتبعه وهو مع الكبير فعلا كخص واحد تبعا او قصدا وان لم يترك المالك  
وفاء ولو ولد له في كتابة بغير كتابة وسعى على كونه فاذا ادنى الابن الكتابة حكم بعقده وعق  
ابيه قبل موته وانما يعتق الابن لانه دخل في كتابة ابيه فيعتق بعقده والولد المشرى للمالك  
بانه اشتراه في كتابة ومات اما ان يؤدي طالا او يرد في الرق وهذا عندنا بغيره وعندنا  
الولد المشرى كالاول ان الولد المولود في الكتابة يسعى على نحو الاب لانه كوتبت بتبعية الاب  
وان مات المالك وترك ولدا مائة ودينار على الناس فيه وفاء ففسخ الولد فقط بارتش الجنابة

معه

بنابة على عاقلة الا ان لا يكون قضاء المالك لان هذا القضاء يقر حكم الكتابة لانه قضيت بها الطاق  
الولد لم يولد الا في ايجاب العقل عليهم كما علم ولم يكتل ان يعتق فيح الولاء المولى الاب والقضاء  
بما يقر حكمه لا يكون نكح او اتم قال ودوننا لا يكون عينا لا يثبته القضاء بالطلاق بالطلاق لا في  
الوفاء في الحال وان اتم المولى الاب والاب في ولاته فقال مولى الاب مات رقيقا والولاء لنا وقال  
مولى الاب مات رقا والولاء لنا قضيه اي الولاء لمولاه الاب فهو قضاء بعجزه لانه القضاء يكون  
الولاء لمولاه الاب معناه ان الاب مات رقيقا وانفسخ عقد الكتابة وهذا فصل مجتهد فيه فينفذ  
عالمه من القضاء فلما كان نكح او لو يفسخ عبد فانه سنده جاهلا بجنابته ففسخ ان شاء ففسخ  
المولى العبد المولى الجنابة او فدى وانما في ربي دفعه واداء ارش الجنابة لانه هذا هو وجه جنابة  
العبد لكثرة الكتابة كانت مانعة عن الدفع ثم زال مانع بالوجوه فعاد الحكم الاصل - وانما قل جاهلا لانه  
لو كان عالما بعقده الكتابة يصير مختارا للعداء ولذا لو يفسخ المالك ففسخ قبل القضاء به اي بموجب  
الجنابة ولو عجز بعد ما قضى عليه فهو يبيع يبيع فيه لانتقال الحق من الرقة الى العتق بالقضاء ولا  
تنسخ الكتابة بموت السيد لانما حق العبد فلا يبطل بموت السيد ويؤدي البذل الى ورثة على  
كونه لان النكح معق لانه اهل وهو موقوف المطلوب فلا يبطل بموت الطالب كالأهل في الدين بخلاف  
ما اذا مات المطلوب حيث يبطل الاجل لانه ذمة قد فرت وانتقل الدين الى التركة وهي عيب  
هذا اذا مات وهو حي ولو مات وهو مريض لا يصح تأجيله الا في الثلث فانه اعتق ان المالك  
بعضه اي الورثة لا ينفذ لانه لم يملكه فانه المالك لا يملك بسبب اسباب الملك فكذا سبب  
الورثة وان اعتقوه طلق عتق عتقا والقياس ان لا يعتق وهم الاستحسان انه يجعل ابراء  
عن بدل الكتابة فانه مفعول وقد جرى فيه الارث واذا برى المالك من بدل الكتابة يعتق وهذا  
البراء قبض نصيبي بعقده والاعتاق لا يثبت ببراء البعض فكذا لم يعتق في الصورة الاولى

معه

**الولاء**

ويقال نعم وهو قرابة حكمية اي ثابتة بحكم الشرع سبب للارث والعقل وسبب الاعتاق عند  
الجهل او قوله عليه الصلوة والسلام الولاء لمن اعتق والاصح ان سبب العتق على ملكه لانه يضاف  
اليه يقال ولأه العتاق ولا يقال ولأه العتاق والاضافة دليل الاختصاص وهو بالتبعية ولا  
من ورث فربما يعتق عليه مولا له ولا اعتاق من جهة الحديث لا ينافي ان يكون العتق على  
الملك هو السبب لانه العتق يوجد عند الاعتاق لا محالة وتخصيصه بغيره في الغالب

معه







مطلب

فلانته او في الآثر انما لو كانت ذكر اكلت تحتم وليس في زماننا بيت المال ولو دفع الى السلطان  
او القاض لا يعرف الى المحقق ظاهرا وعلى هذا ما فضل عن فرض احد الزوجين يد عليه لانه اقرب  
الناس اليه ولا يوضع في بيت المال وكذلك الاب والبنات من الرضا يعرف اليه ولا يوضع في بيت  
المال وكذلك الاب والبنات من الرضا يعرف اليه اذ لم يكن هناك اقرب منهما ذكره الزليقي  
وعنه اه الى النهاية ومضى عليه في منجى الغفار ثم ذكر النوا الثاني من نوى الولاء في فصل عمارة  
فقال **فصل في نوى الموالاة** سبب  
العقد كما ذكرنا وهو يخالف ولأه العتاقه باشيء منها ان في ولأه الموالاة يتوارث من  
الجانبين اذا اتفق على ذلك بخلاف ولأه العتاقه ومنها انما يحتمل الغني قبل ان يعقل عنه فلا  
ولأه العتاقه ومنها انما تتأثر عن ذوي الارحام ولأه العتاقه معتد عليهم فلذلك لم يميزه بغير  
على مده فلو سلم في علمه يد رجل هذا الشرط وانما شرط كونها على ما ذكره وداله على ان  
يورث ويعقل عنه او والى غيره من سلم عليه مده حتى هذا العقد ان لم يكن معتق قتيبه لان مولا  
العتاقه اقوى عقله اى دية المولى الاسفل عليه اى على المولى الاقل اذ ايج وارثه له اى ان  
ان لم يكن له وارث وان شرط الارث من الجانبين كما ذكره في التبيين وقال ان فن  
لا يرث لانه سبب الارث العتاقه او الزوجية او العتق بالنقص ولم يوجد في الموالاة واحد منها  
ولنا ما روى عنه وعن ابن مسعود وابى عباس رضي الله تعالى عنهم انهم قالوا بالتوريث  
بمولاء الموالاة ولم يرد عن غيرهم خلاف وهو مؤثر عند ذوي الارحام فلما يرث مع احد من  
اخرى في الارث فانه من الاعلى في الارث العتاقه الاعلى كما في ولأه العتاقه كذا في الذب  
وله ان المولى الاسفل ان يفي قولنا كونه اى كونه المولى الاعلى فلو لا هو الاعلى لانه  
العقد وان كان غير لازم لكنه تم بما فلا يفي كونه كونه صاحب كذا في الشركة والمضاربة والوكالة  
وفعل ما مع غيبته اى لا يفي بالفعل بانه ينتقل المولى الاسفل عنه اى المولى الاعلى الى  
غيره فيكون ذلك فنى للعقد مع الاول وانما جاز ذلك وان لم يكن كونه لانه انما انتفى العقد  
حق الاول ثبت فمنا لى العقد مع الثاني فصار كالعمل الحكيم في الوكالة وبعد ان يعقل  
عنه اى الاسفل او عن ولده لا يفي هو لانه يتعلق في العتاقه بغيره وحصول المقصود به ولأه  
ولاية التحول قبل ان يعقل عنه باعتبار ان عقد تبرع مديون ان تبرع بالقبض بنقود  
عقل جنانية فاذا عقل عنه صار كالعوض في الهبة ولا يفي ولده بعد ما عمل صا

عن ابيه ولما علم ايضا ان يبرأ عنه ولا ان الاسفل كونه ولو اسلمت ارادة والعتاقه اقرت  
بالولاء فولدت بمجمل النسب بانه لا ينسب اليه غيره انا نسبة غيره اليه فغير ما نذكره في  
العتاقه او كان مولا ولد صغير كذلك ان مجمل النسب تنحصر في الصورتين في ان الولاء عند  
فلا قالها فانه عند ما لا يتبعها ولا يثبت ولأه ولد ما لم يولد لها في هاتين الصورتين لانه لا ولاية  
لها على مال الصغير فلا يكون لها ولاية على نفسه وله ان الولاء بمنزلة النسب فيكون نفعها مضافا  
حق الصغير الذي لم يبرأ له اب فيملكه الا ان قبول الهبة **كتاب**  
**الاكراه** في الكفر عبارة عن حمل الانسان على شيء يكرهه يقال اكراهت فلانا ان يملأ  
على ما يكرهه وفي الشرع فعل يوجب قهر الانسان بغيره وهو الكره بالفتح يقال اوقع فلان بطلا  
ما يكرهه يفتوت به رضاه ولا يفتد اختياره او يفتد اختياره مع بقاء اهلية الاكراه  
نوعا اقدمها ما يفتوت الرضا وذلك من غير السلطان بتهديد الجس او القرب واما قلنا  
من غير السلطان اذ يكفى منه مجرد الاربع بتهديد ووعيد ذكره في الحائنة والثاني مفاد الافتيا  
وذلك بتهديد القتل او قطع العضو او ضرب يخاف منه تلف النفس او العضو اعلم ان الاكراه  
اذ يبلغ مده الجبر يفد الافتيا وذلك عند خوف تلف النفس او العضو فانه مل او فيه هذا  
الخوف فالامتناع عنه مجبول في طبيعة جميع الحيوانات وان لم يبلغ مده الجبر لا يفد الافتيا  
كل يفتوت به الرضا وذلك عند خوف الجس او القرب ويقال للاول المملوك والثاني غير  
المملوك وطلما لا يفتد بقاء الاهلية لانما بالعقل والبلوغ وشرط ان الاكراه قدرة الكره  
ابقاء ما يهد به سلطانا كان او لصا روى عنه ابنه صنف روى ان الاكراه لا يحقق الامه السلطان  
وقا افتتاره المصنف روى قولنا قال صاحب المداية في مختارات النوازل بعد نقله هذا الكلام  
فقد قاله هذا الاختلاف محرو زمانا وفي المبتغى وفي زماننا ظهر الفساد وصار الامر المملوك  
متغلب فيحقق الاكراه من الكفر وبه يفتد في البرازية الزوجية سلطانا زوجة فيحقق منه  
الاكراه ولم يذكر الخلاف وسوق اللفظ يدل على انه بالوافق وعند الثاني ان مده ما يحصل  
منه القتل فاكراه كالتيق ونحوه وان بغيره فاقرارها جائز وعند محمد اذا ظلمها في موضع لا يقدر  
ان يمنع منه فممنزلة السلطان اما اذا مدها بوعيد فاقرارها باطل والفتوى في تحقق الاكراه  
من غير السلطان على قولها وفي شرح النظم الوهباني وفي اكراه الزوج ارادة عن ابنه صنف روى ان  
في رواية قال هو اكراه معتبر لانه الزوج سلطانا واميرها وهذه الرواية ذكرها شيخنا في الامساج

اكراه الزوج  
مطلب



وقوع المكره وقوع ذلك بان يغلب على ظنه ان المكره يوقعه ولو كان المكره محتجاً قبل ان  
الاكراه عن فعل ما اكره عليه كقوله ان ينفذ ما لا يوافق له ولا يوافق من يدين ولو بمحض  
او لحق الاكراه مال الغير او لحق الشئ كشرط الجزاء او نحوهما ولو كان المكره به  
متلفاً نفساً او عضواً او موجباتها بعد الرضا بهذا يختلف باختلاف الناس فانه اذا  
يغتمون بكلاً فشن والارزاق ربما لا يغتمون بالقراب المرحم وفي الولو الجثة اذا كان الرقل  
من الاشراف بحيث يستلزم عن قرب سوط او حبس ساعة لم يجر اقراره لان مثل هذا الرقل  
يؤثر الف درهم على ما يلحق من الهوان بهذا القدر من الحبس والعقد فكان مكرهاً فلو اكره  
بيع ماله او شراء السلعة او اجارة بان اكره على اجارة داره او اقرار بان اكره على  
ان يقر لزيد عليه الف درهم يقتل او قرب شديد يخاف منه التلف فيتعلم لو اكره سوط او سوطاً  
لا يكون اكراهاً الا ان يكون الا على المذكر والعينه ذكره في البرازية او حبس مد يد مختلف  
فيس يوقع فانه لا يكون اكراهاً اذا لا يبال بمثل عادة فلا يبعد الرضا الا الذي جاءه وعرة لان  
فرره اشد بغيره فيغوث به الرضا وفي المبسوط الحجة في الحبس الذي هو اكراه ما يجي الا ان  
البيعه به وفي القرب الذي ما يجي منه الالم الشديد وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص  
لان المقادير لا يكون بالآي ولكن على قدر ما يراه الحاكم اذا رفع اليه قهر المكره به في الغني  
والامضاء ان شاء فنجي وان شاء امضى لان الاكراه المجلى وغير المجلى بعد ما ان الرضا هو  
شرط صحة هذه العقود وكذا الصحة الاقرار فلذلك له الغني والامضاء ثم ان تلك العقود  
نافذة عند اثنتي عشرة الف ذراعاً ويملك المشتري ملكاً فاسد ان قبض يبيع اذا باع مكرهاً  
كذلك ثبت فيه المالك عندنا سواء كان ملك عين او ملك منفعة وعندنا لا يثبت لان  
بيع موقوف والموقوف مثل الاجارة لا يغيب المالك ولو اعتق صح وكذا اسائر توفاته  
لا يمكن نقضها وزنه قيمة كاسر البياعات الفاسدة لا لانه ينفذ لان نافذ قبل هذا  
على ما عرفت بل لانه يلزم في الزرع والارزاق والتفاذ واعلم ان بيع المكره فاسد عندنا  
خلافاً لما عرفت ان موقوف عندنا والفاسد مع النافذ المقابل للموقوف الا ان كان المالك  
البيوع الفاسدة من حيث انه ينقلب جائزاً بغير قبيل مكره ولا ينقطع فيه حق المشتري  
وان تد اوله الايدي بخلاف سائر البيوع الفاسدة لان الفساد هنا في العبد وبها  
سواء فلا يبطل حق الاول للثاني انما فيها فليحق الله تعالى وقد تعلق بالبيع الثاني فاجله

مطل

العبد وحقه مقدراً كحاجة وقبض الثمن او تسليم البيع طوعاً اجازة فيلزم لان طمان القبض والتسليم  
طابقا دليل الرضا لانه الاكراه على البيع لا يكون اكراهاً على القبض والتسليم اذا لم يثبت  
بدونهما في البيع وهو مقصود المكره فكذا التسليم طابقا دليل الرضا لافعلهما ان قبض الثمن  
وتسليم البيع كرهاً ولا دفع الهبة طوعاً بعد ما اكره عليها لان المالك لا يثبت في ذمة الهبة  
بل بالقبض فيكون الاكراه على الهبة اكراهاً على تسليم الموهوب نظراً الى مقصود المكره وان  
يملك البيع في يد مشتري مكره وطاعة البايع مكرهاً كره اي المشتري فيجوز لبايعه ان قبض  
وقع على عقد فاسد فيكون مفقوداً عليه كذا ذكره الزيلعي والبايع المكره تقيده ان شاء  
من المكره بالكره والمشتري طاعصاً وغاصب الفاسد فالمكره طاعصاً والمشتري  
لغاصب الفاسد فانه حرم البايع المكره رجع المكره على المشتري بقيمة لانه قائم مقام البايع  
باداء القمار لان المفوض يصير ملكاً للمضامن من وقت سبب القمار وهو الغصب بالاستناد  
وان هذه البياع والمشتري بعد تد اولته البياعات بائناً بائناً من ارضه واخذ الاول  
اد يقال جاز ما عرفت انفاً كل شئ وقع بعد شراء للما وقع قبله فانه المشتري اعني من اكره  
مشترياً او لا او مشترياً ثانياً او ثالثاً لو تناخت العقد فانه اذ هذه المشتري الثانية القيمة  
يصير ملكاً له فيجوز له ان يبيع ذلك الشراء ولا يجوز الشراء الذي قبله فبيع المشتري القمار  
بالثمن على بايعه وان اجاز المالك عقد امنها من هذه العقود جاز ما قبله ايضا كما جاز ما بعده  
لان اسقط حقه وهو مانع فعاد الحق الى الجواز وفي القمار يثبت الملك المستند فيستند  
المبيع القبض للما قبله وله ان البايع المكره استرداده اي البيع اذا فسخ البيع لو باقيا  
اي البيع والثمن لغاصب العقد بالاكراه وقرب سوط وليس بغيره ليس بآراء الا فيما  
يستقر به لكونه ذاعاً ومنصب وان اكره على اطل مية او دج او لحق فزر او شرب فزرة  
او حبس او قيد لا يحل التناول لانه هذه الاشياء انما تباع حالاً الاكراه والضرورة لا  
يتحقق الا بالاكراه الملاءمة فان علم النفس او العضو وان اكره على ذلك بقتل او قطع  
عضو من التناول ويأثم بغيره على التلف او علم الابام لان اهلاك النفس او العضو  
بالامتناع من المباح فيأثم وانما قال ان علم الابام لانه لو لم يعلم بذلك لا يأتى لانه موضع  
الخطا وقد اختلف فيه العلماء فيعذر بالجهل فيه كما في المحنة وان اكره على الكفر او سب  
النبي عليه الصلوة والسلام بقتل او قطع عضو رفض له اظهاره وقلبه مطمئن بالايمان

مطل

مطل



ولا يأتي كحديث عن ربه يا سر ربه ان تعال عنده بئرا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
كيف وجدت قلبك مطمئنا بالايام قال عليه الصلوة والسلام ان عادوا فعد وفيه نزلة  
تعالى الامن اكره وقلبه مطمئنة بالايام وقد له عليه الصلوة والسلام ان عادوا فعد  
ان عاد الكفار الى الاكره فعد انت الى مثل ما اتيت به او لا من اكره عليه الكفر عليه  
التسليم وقلبك مطمئنة بالايام قال في البداية فقد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سلم في اتباعه عليه السلام طينان القلب بالايام حيث اكره عليه الصلوة والسلام  
بالعدد الى ما وجد منه قلت اذن درجات الارباب - وهي لا تجميع الحرة - والحرة - غير  
منكسفة - هي هنا تجميع الارباب بالعدد الى ما وجد منه قلنا لا شبهة في ان الرخصة مع قيام الحرة  
اذا اخطأ في ذلك في كتب الاصول حيث قالوا ان ما اكره عليه ما فرض او مباح او رخصة او  
وار وكل ذلك من اثار الخطاب فالاباء - الثانية - التي اذن درجات الارباب لا تقابل الحرة بل  
تجانبها قبل والغرض بين هذا وبين شرب الخمر ان الشرب يحل عند الضرورة والكفر لا يحل  
انما في رخص اظهره مع قيام دليل الحرة ويرد عليه ان يقال نعم ان الكفر لا يحل ابد لكن الظاهر  
في التكلم بكلمة - الكفر حال طينان القلب بالايام وذلك في حالة الاضطرار ليس بكفر وقد  
المصنف في هذا حيث قال له اظهره واما في الكفر فالتصواب ان يقال والتكلم بكلمة  
الكفر لا يحل اصلا ثم ان لا رخصة في اظهار الكفر انما الرخصة في اكره عليه السلام في حالة  
الضرورة وذلك ليس بكفر حال طينان القلب بالايام وان كان محرم ويوجب بالقبر عليه  
التلف ان لم يقدح عليه الكفر والتسبب وصبر على القتل في قتل كافر ما جرمه انما  
حسبنا اذنه المشركون وباعوه من اهل مكة فجعلوا يقاتلونه على ان يست التبع عليه الصلوة  
والسلام ولم يست - صبر على ذلك في قتل سماه النبي عليه الصلوة والسلام سيد الشهداء  
ولا رخصة في اكره عليه السلام - الكفر بغيرهما ان القتل والقطع في اكره عليه السلام في ذلك  
اكرهها ولو اظهر عليه الكفر بلا خوف التلف يكفر وتبين اذنه وان اكره عليه اتلاف مال  
بما جرمه ان القتل او القطع رخص له لانه مال الغير يستباح للضرورة كما في حالة الخمصة  
واعلم ان ما اكره عليه ان كان محرما يوجب الحلي ودون غير الحلي من الاكره ثم انه اربعة اقسام  
محرمة تجميع رمة ويصير فضا كالحلي الكيسة وشرب الدخ في حالة الخمصة - محرمة تجميع رمة  
لا يصير فضا بل يبقى على الاباء - كالافطار في نهار رمضان ومحرمة تجميع رمة ولكن في

قال

مطلب

مطلب

مطلب

يرخص فيه فاعلم - النوع الثاني والقلب مطمئنة بالايام ومحرمة تجميع رمة ولا يفسد في القتل  
سلم واتلاف مال سلم على ما ذكره في التمهيد - والبدائع من النوع الثالث وعلى ما ذكره في الهداية  
والجديد من النوع الثاني والثالث على المكره بالكره اذ المكره يصير الى المكره فيما يصلح اليه والاتلاف  
مع هذا القليل او اكره على قتله ان السلم او قطع عضوه بالقتل او القطع لا يفسد ذلك لانه  
قتل السلم لا يباح للضرورة فانه فعل القتل انما اذا طاع المقتول محفوة الله لانه اذا طاع مباح  
الذي فاكراه على قتله لا يكون اكرهه بالكره بل يكون انما ذكره في التجميع الناقصة فالتقصص على  
المكره بالكره فقط ان لا يعلم المكره بالفتح ايضا كما هو عند الشافعي فانه عندنا يجب عليها لانه  
الفاعل قاتل حقيقة والارستيب والمسيب حكم المبالغة فيجب عليها وعندنا يوسف لا  
قصاص على احد لاعلم المكره ولا علم المكره لانه المكره قاتل حقيقة لا على المكره قاتل على الحقيقة  
فتمكنت الشبهة في كل منها فقط القصاص ووجب الدية الا ان العاقلة لا يتجملها لا تحمده وعند  
رفع المكره بالفتح لانه العقد وجد من المكره حقيقة وقت وكما في حق الاثم فيجب القصاص عليه  
ولما ان الاصل في الافعال ان يوجب عليها الا ان الشرع اسقط حكم فعله فيما يصلح ان يكون الفاعل  
ان الآثر كالأكره على اتلاف المال فانه الحكم فيه راجع الى الآثار اتفاقا لا على ما يافذه ويلحق على  
مال انسان فاقطعة في القتل يكون كذلك واما فيما لا يصلح الاقوال من الطلاق وغيره في حكم  
الفعل راجع الى الفاعل فانه في ما لا ينفع في يبطل بالاكراه كالطلاق والعاق والنفذ  
واليمين واما طاع فيما ينفع ويتوقف على الرضا طابع ونحوه يعترض على المبالغة الا ان ينفذ  
بعد الرضا ولو اكره بالقتل على ان يتروى ان يسقط من قبل ففعل فدية على عاقلة المكره  
عندنا فينفذ - لانه في معنى القتل بالمشغل وفي طاع يجب الدية على العاقلة فكذا هنا وعندنا  
يوسف الدية في مال ان القاتل لانه القتل الحاصل بالاكراه لا يوجب القصاص عنده كما سبق قريبا  
وعند محمد عليه القصاص على المكره لانه القتل بالمشغل يوجب القصاص عنده ولو اكره بقتل على  
رد ان سقوط من طاع عال او اقبح نار ان ادخل نفسه فيها او ماء وطل واحد من هذه الثلاثة  
لملك فله الجارية في الاقدار والقبر عنده وقال لا يلزم القبر لانه لو اتى نفسه صار مباحا شرعا  
اهلك نفسه فوجب القبر تحريزا عنه ولانه ابتلى ببلية متساوية في الافضاء الى الملك  
فتحرر ثم اذا اتى نفسه في نار ونحوه فعلم المكره قصاصه لانه مضطرا الى الاقاء وعندنا  
لاقصاص لانه فضا في القاء نفسه في نار بقتل لانه لو اكره بالعصا ليس له الاقدار اتفاقا وقيمة



بقوله ملك لانه لو لم يكن كذلك كان له الاقدار اتخافا ولو وقعت نار في سفينة انا صبر اصرق وان  
التي نفع غرق فله الخيار عند الامام الاعظم وابو يوسف في رواية وعند محمد بن زيد الثقات  
وابو يوسف في رواية وهو الصحيح فلهذا كسبه في الجرح ايتها وان اكره على طلاق او اعتاق او  
توكيل بها فخذ انما في الطلاق والعتاق فقياسا على مقتضى مع الزل وفيه خلاف الشافعي وهذا  
اذا كان الاعتاق قولا لانه اذا كان فعله كما اذا اضرى دارم في حرمه لا يرجع اليه على المكة بالقيمة  
ذكره صاحب البداهة وعقله بانه حصل له عوض هو صلة الرحم وانما في التوكيل بها فانه اذا اكره على  
ان يوطل بها فوطل فاعتق التوكيل او طلق حتى ذكره في الخائبة والجنينة والبرازية وغيرها لكن في  
الفائدة الزينية اكره على الطلاق وقع الا اذا اكره على التوكيل به فوطل والظاهر ان جرح على التماس  
في هذا الالة الواحدة تبطل فكذا مع الزل كالبيع وامثاله والاستحسان خلافه وجه ان الالة  
يوجب فساد العقد والالة لا تبطل بالشرط **الخامس** لانها من الاسقاطات اذا ووطل  
سقطت بالتفويض فلذا تبطل **نقد** تصرف التوكيل وقد تقررت الالة العمل على الاستحسان  
في مسائل ليس ما نحن فيه منها ويرجع بقيمة العبد المعتق على المكة في صورة الاعتاق مو  
كان او مع الالة صلي الالة فيه من حيث الاتفاق فايضاف اليه ولا يرجع اليه المكة بالقياس على  
المعتق لانه موافق باتفاق ولا على المعتق لانه لا يخرج من الحرية او لتعلق حق الغير بوجه  
واحد منها وكذا يرجع الزوج على المكة في صورة الاكراه على الطلاق بنصف المكة لو كان  
الطلاق قبل الدفول وان لم يكن في العقد مستحق يرجع بما لزم من المتعة لان ما عليه كان على  
شرط التقطوط على الفرق من قبلها وانما يتأكد بالطلاق فكان اتفقا للمال من هذه الوجة  
فيضاف اليه المكة من حيث انه اتفاق ولا رجوع للزوج على المكة لو كان الطلاق بالاكراه  
بعده ان الدفول لان المكة قد تقررت بالدفول لا بالطلاق **صحي** يبيع المكة لانه مما لا يكتل  
الغني ومما لا يكتل لا يؤثر فيه الاكراه ونذره **فلو اكره على ان يوجب على نفسه صدقة**  
او صومارا من ذلك ولا يعمل فيه الاكراه كما عرفت في البيع وظهاره لانه من اسباب الخي  
كالطلاق فيستوى فيه الالة والزل وما صح مع الزل لا يكتل الغني ولا يرجع باخره بسبب  
ذلك لانه امره بالخروج عما لزمه وذلك فيه شبه لا اتفاق بغير حق ورجعة وبلاؤه وفيه  
فيه ان في الايلاء سواء كان بالقول او بالفعل وصح اسلامه ان المكة وذلك ان الالة  
عندنا ان طلق عقد لا يكتل الغني فالاكراه لا يمنع صحته وكذلك كل ما يصح مع الزل يصح

مطل

يصح مع الاكراه والاسلام ما يصح بالاكراه لانه مما احتمل او اقل رتقنا الاسلام في الحالتيه  
لان يعلو ولا يعلم عليه لكن لا يقتل فيه لو ارتد يمينه ان المكة على الاسلام اذا اسلم ثم رجع  
الاسلام لا يقتل بتمك الشبهة وهي دارته للقتل ولا يصح ابرأه ان ابرأ المكة مد يده او  
كفيله بنفس او مال لانه مما يتعلق بالرضا فترجى في الخائبة ولا يصح ردة ان المكة لا تمك ان يكون  
قلبه مطمئنا بالاياء فوقع الشك بارتداده **مفتي** فلا يبيع بها ان الرقة ارادة لانه لا  
يرتفع بالشك الشك الثابت فاما ادعت المرأة كحق ما افكره وانكر الزوج ذلك وادعى ان  
قلبه مطمئن بالاياء صدق وكما القول قوله استحسانا وكان القياس ان يكون القول لها  
يؤثر بينهما لانه حكم الكفر سبب لوصول البيونة بما قيمته فيهما الطابع والمكة كلفظ  
الطلاق ووجه الاستحسان ان هذه اللفظة غير موضوع للفرقة وانما يقع باعتبار نفي الاعتاق  
والاكراه دليل على عدم تغيره فلا تقع الفرقة ولذا لا يملك عليه بالكفر بخلاف ما اذا اسلم مكرها  
فيستحق عليه بالاسلام لانه وجه احد الركبتين وفي الركن الثاني احتمال فرقتنا جانب الوجود  
استباطا كما ذكرنا انما ونظيره السكران فانه اسلامه صحيح وكفه لا يصح ولا يملك بردة  
لعدم القصد هذا البياض الحكم اما فيما بينه وبينه لانه تعالى فاذا لم يعتقه فليس بمكروه  
الوجه على الخائبة بالجلي او بغير الجلي ففعل مة ما لم يكرهه سلطان هذه الالة الاكراه  
لا يتصور الاكراه في الانتشار فكما طابع في احد الآيات يكرهه السلطان لانه اقام الحق اليه  
وهو الذي علم عليه وعندنا لانه عليه فانه انتشر الالة قد يكون طبعيا لا طوعا كالتنثار  
الالة القبي فملاحة للشبهة **وبين** وفي التنوير لو اكره على الزنا لا يرضى له فانه فعل يصير انما  
وان لم يفعل مة قتل يكون ما هو راو يرضى لها بالجلي لا بغيره لكنه يحفظ الحق في زناها لانها  
اكره القافير رجلا ليقرب سرقة او قتل رجل بعد او قطع يده فاقربته لانه فقطعت يده  
او قتل ان كان المومنا موصوفا بالصلاح افضى من القافير وان كان متحيا بالشرقة مومنا  
وبالقتل لا يقتض من استحسانا لوجود الشبهة ويقتض قياسا ذكره قاضينا في فتاواه  
وفي القنية قيل له اما ان ترضى من هذه الشراب او تبيع كرمك فلو اكره ان طالع شرابا لا يكتل  
والافلا في التنوير صادره السلطان ولم يفتي ببيع مال فباعه مة فهو الزوج بالفرق  
ممة وهبت مدها لم يفتي الهبة ان قد رعى القرب وفي الخائبة اذا اكره الرجل بغيره بمتلف  
لقصا لهما الصداق او قهره كان اكرها لا يصح صلي ولا ابرأؤها في قول المشهور ابرأ

مطل

مطل



وحيث لا يأتى عند تحقق الاكراه من غير السلطان في ان كان يتحقق ما هو متدبر  
وعند ايه صنفه بتحقيق الاكراه من غير السلطان في المفاضة والقوى ليلالكان او نارا وفي المور  
يتحقق في التلبيل ولا يتحقق في التمار وان اكره الزوج اكرهه مندها بالطلاق او بالتزويج عليها  
او بالتبري لا يكون اكرها وقد سبق ان فيه روايات في اكرهه وفي تزويج النظم الوهبانية  
معوية في التتمه يغيب ان محقة الاكراه من الزوج على الوفاق كما في من الغفار المكره بافذه المال  
لا يفي بافذه اذ انوى وقت الافذ ان يرد على صاحبه والا يفي واذا اختلفا في التية فالقول  
للمكره مع يمينه ذكره في المجتبى اكرهه على الكل طعنا نفسه ان جابعا لا يرجع على المكره وان شيعانا  
يرجع على المكره **كتاب** **الحج** هو في التفة المنع مطلقا  
وفي اصطلاح الفقهاء عبارة من منع مخصوص لشخص مخصوص من تفرق مخصوص او  
نفاذه وعرفه بعضهم بانه المنع عن التفرق وبعضهم بانه منع من نفاذ تفرق قوله وانفائه  
المصنف في كما قال هو منع تفرق قوله لكن يخرج من التوقيف بعض مراتبه فانه كما ان  
الاكراه على نوعين تارة وهو الجلي وناقص وهو غير الجلي كذا في الحج على نوعين تارة وهو المنع  
عن التفرق وناقص وهو المنع عن وصفه فالاولى ان يقال هو منع عن التفرق او وصفه كما في  
بعضهم به وذلك انه منع حكم للرقيق نفاذ تفرق الفعلية القيد اقراره بالمال في الحال  
وللقصير والجنون عن اصل التفرق القول ان كان فرارا محصا ومن وصف نفاذه اقراره  
دار اربعة التفرق والمنع واسبابه القصير والجنون ان مطلق الجنون الشايل للقوى والضعيف  
كما في المعتوه والرق فلا يصح تفرق صبي عاقل ان فيما كان منه مترددا بين المنع والرق  
كالبصير والشراف فان تفرقه الضار الحف كالطلاق والعناق لا ينفذ باذنه اكله ايضا وتفرقه  
المنع الحف كقبول الهبة يجوز بدونه وانما قيدنا بالعاقل لانه تفرق صبي غير عاقل لا يجوز اصلا  
وعبد بلا اذن ولا وهو القايح ومنه ولاية التجارة في مال الصغير كالباب والجد والوصي  
فلا يجوز باذنه الا في الاخر وانما يجوز في لانه نقصان فعله يجرى باذنه الولي وعند الشافعي  
لا يجوز لانه فعله ناقص لا يكمل بلا اذنه ولنا انه قادر على التفرق ونقصانه يجرى بالاذن او  
فان الرقيق له اهلية في نفسه لكن في رعايته كحق الولي كبلما يبطل منافع عبده فاذا اذنه  
زفي بنوات معة ولا تفرق الجنون المخلوب بحال قوله بحال يجوز ان يتعلق بقوله المخلوب  
في معنى الخلا لا يصح تفرق الجنون المخلوب بحال قوله بحال اذ تفرق في حال الجنون سواء اذا

اذن الولي او لا ويجوز ان يتعلق بقوله لا يصح في معنى الخلا لا يصح بحال سواء اذنه الولي او  
لا ياذنه اذ تفرق في هذه الحالة وعلى التقديرين ان المراد بالجنون المخلوب الذي يكره ويغيب وهو  
المعتوه لا الذي لا يفيق اصلا كما قالوا اليكوه ربيع الفخر في قوله ومن عقد من ان من مولاه  
المجورين وهو يعقله يعني العقد الذي يدور به النفع والرق كالبصير والشراف كما في باب يوف  
ان البصير سالب للملكة الشراء جالب له ويوف الغير الغاش من البصير ويقصد به الرقي  
الزيادة لانه الذي تحف نفعه كقبول الهبة نافذة والذي يتخلف فرارا كالهبة لا ينعقد  
قوله مخيرة بعد ان يكرهه اذ ارأى فيه مصلحة او يغيبه ان لم يرف فيه مصلحة ومن اختلف من شيا  
من نفس او حال فعليه حان الا ان فاه العبد يعتق على ما اشرنا اليه في اثر في تأخير النفاذ لا  
في اصله كما قيل انة القصير والجنون والرق يوجب الحج في الاقوال دونه الافعال كما مراد به الحج  
اصل النفاذ ولا يصح طلاق الصبي مطلقا سواء كان عاقلا ولو داسقا وغير عاقل والجنون لقوله  
عليه الصلوة والسلام كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والجنون ولا يبعد عقله لا يصح تفرقه  
الصبي غير العاقل والجنون والعاقل لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهوة ولا الوقوف  
للدائم على عدم التوافق باعتبار بلوغه من الشهوة وكذا لا يتوقف على اجازة ولا ينفذ  
بمباشرة ولا اعتاقا لانه مفرقة محضة فلا يؤثر فيه الاجازة واقراره بالشبوت نقصان في  
عقله وصح طلاق العبد لقوله عليه الصلوة والسلام لا يملك العبد والمالك شي الا الطلاق  
وقوله عليه الصلوة والسلام كل طلاق واقع الحديث كذا في من الغفار وصح اقراره في حق  
نفسه وكذا استوائه لقيام اهليته وكذا مطلقا لا في حق سيده ان لا يصح اقراره على سيده  
لانه اقرار الانسان على غيره غير مقبول الا بولاية ولا ولاية للعبد على المولى في حق لواقر المولى على  
عبده الغير الذي يصح اقراره وصار كاقرار العبد نفسه الا ان غيره اقرار العبد متفق على  
غيره اقرار المولى عليه فلو اقر العبد المولى بحال لاقرا له بعد عتقه لو جدد المانح وهو حق المولى  
قبله وان اقره حدة او قود له في الحال لانه في حق دم واجاب احدة عليه في حق على اصل الادمية  
في لا يصح اقراره بانه عليه فاذا كان مبيع على ذلك فيهما ينفذ اقراره بهما لانه اقرارهما  
هو معة وبطلان حق المولى فيمنع ولا نفع التسفيه التسففة تعني الانسان في حق على العمل  
تخلف موجب الشرع او العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تنذير المال واسرافه على خلاف  
نفسه الشرع او العقل وان كان مبيذرا التنبذ ان يتلف ماله بالوف او لوف لا يبعده



العقلاء من اهل الديانة غرض كبذل المال الى الغنيمة وشراء الحجة الطيارة بثلثي غلال و  
نحوه ويدخل فيه العجلة والغبن في التجارة من غير محبة وهذا عند ابي حنيفة رولان  
لا يرى المحل على البالغ العاقل بسبب التفتد والدين والغفلة الفق لانه في حقه  
اهداء لادمية وهو افراس تميز مال فلاح لا ان يكون فرره عانا طال طبيب كمال  
والمنفعة المباحة والكاري المفضل كما ينبغي ومن بلغ غير رشيد لا يملك اليه مال اتفاقا  
لقوله تعالى ولا تأثروا السفهاء امواكم الى قوله فان استع منهم رشدا ما لم يبلغ سنة  
فما وعشرين سنة لان هذا السن مظنة الرشد لانه حال كمال فيدور الحكم معها فلما  
بلغها دفع اليه وان لم يونس رشده هذا عنده لقوله تعالى وانما اليتامى اموالهم و  
المراد بعد البلوغ سمي يتيم لقوله من ولاته العبرة بدليل الرشد لا الحقيقة وان تفرق  
فيه اي في مال قبل ذلك المقدار فقد نفوذ وعند ما تحج على التفتد بسبب التفتد في تفرق  
لا يصح مع الهزل كالبص واليه والابارة والصدقة ولا تحج عليه في غيرها كالطلاق ونحو  
وقال ابن ابي عمير روي عن علي بن الحسن في التبيين ولا يدفع اليه مال ما لم يونس رشده  
ولا يصح نفوذ فيه اي المال ابدى الظاهر النقص المذكور اتفاقا لانه علة المنع التفتد  
المنع ما بقيت العلة فصار كالصبي فان باع لا ينفذ بيعه عند ما وان فيه اي في بيع  
مصلحة اجازة الحاكم لانه نصب قاطرا فان رأى فيه مصلحة اجازة والا فلا فينفذ نفوذ  
على اجازة وان اعترف بغيره وسعى العبد في قيمة لان المحل عليه كان للشركة فلما لم يكن  
رد اعتاده وجب على العبد رد قيمة نظر الى وان درمته قاتل مات قبل رشده سعى العبد  
في قيمة مدبر او يصح تزوجه وان تزوج اربعا او تزوج طلبي واحدة فطلقها لانه  
عدايم الاصلية بمثل لانه من فروات النكاح فاستحق الزم من مدمر مثل بطلت النكاح  
لان لا فورة فيها ولا مصلحة فتبطل ويخرج زكوة مال التفتد لانه واجب عليه وينفق  
منه عليه وعلى من تكثره نفقة من اولاده وزوجه وسائر من يجب عليه نفقة من  
ذوي ارحامه لانه اصيل ولده وزوجه من عدايم والانفاق على ذوي ارحام واجب  
عليه فقال قرابة والتز لا يبطل حقوق الناس ويدفع القافة قد الزكوة اليه  
ليؤدي بنفسه ويؤهل عليه امينا الى ان يؤديه لان الزكوة عبادة ومن فروات التفتد  
سنة اقامة في الاسلام لا يمنع منها لانه واجب بايجاب الله تعالى ما غير صنعة في لوطف

لوطف وصفت اوطاف اداة لا ينفذ بالمال بل بالصحة لانه يجب بفعله ولا يمنع من مرة واحدة  
لاختلاف العلماء في دهبها وتدفع نفقة اي يدفعها القافة الى ثمة ينفق عليه في الطريق  
لا يدفع اليه اي التفتد لئلا يدفعها في غير هذا الوجه وتفتح منه الوصية في القرب فهو قرية  
اي ما يتقرب به الى الله تعالى وابواب الخير من الثلث لان تنفيذها نظر الى من تحصيل الثواب  
في الآخرة قيد بالغرب لانها في غيرها لا ينفذ وتجر احراره المحل بمنع المنع حتى لا المحل  
المصطلح في قوله به صاحب البدائع حيث قال وليس المراد به فقيقة المحل وهو المنع الرقي  
الذي يمنع لنفوذ التفرق الا يرى ان المنع لو افع بعد المحل واجاب في الفتوى بازولو  
افتح قبل المحل واظلم لا يجوز وكذا الطبيب لو باع الادوية بعد المحل نفذ بيعه في اذ  
ما اراد بالمحل فقيقة وانما اراد المنع حتى اي يمنع هؤلاء الطلبة عن علم فتا لانه  
المنع عن ذلك من باب الارباك معروف التفتد عن المنكر فلا يلزم التناقص بين قوله  
باب المحل ثمة وبين قوله ان هؤلاء الطلبة يجوزون على المنع المباح هو الذي يعلم  
الناس باكمل والطبيب الجاهل الاول المحل والطبيب والكاري المفضل اتفاقا وهو  
الذي يمارى الدابة ويأخذ الادوية فاذا جاد اداة التز لاداية له ولا مال له ليشتري  
الدابة فانقطع المكترى عن الرقة ولا يحج على فاسخ بالاتفاق اذا كان مصليا ماله  
سواء كان فسخ طاريا او اصليا الاصل كـ يبلغ فاسقا والطارى ان يبلغ عدلا  
ثم فسق وعنده ابو يوسف ومحمد اذا كان مفدا مال المحل وقال الشافعي يحج عليه مطلقا  
ابو المعين الفسق كما يمنع عن الشهادة والولاية للزوم وكذا ان كان مصليا كمال يكون  
الرشد مانوسا منه فيدفع اليه مال للنقص فانه المراد منه الرشد في الحال الجامع والمفعل  
اي لا يحج بفعله وهو ان لا يكون مفدا لكنه سليم القلب لا يستدعي الى التفرقات الراية  
ويغني في التجارة وعنده ما وهو قول الشافعي يحج عليه اذا كان مصليا ماله ولا يحج على  
مدبوره عند ابي حنيفة وان طلب غماؤه المحل عليه لان فيه اهداء لادمية فواهد ارله ولا  
يسمع القافة ماله ان المدبوره فيه اي الذي عنده بل يجب ابدية يبيعه هو بنفسه ماله لانه  
قضاء الدين واجب عليه والمحاكمة حكم فيجب الحكم دفعا لظلمه وايضا لا المحل في المستحق  
ولا يكون ذلك اكرها على البيع لان الحبس لقضاء الدين لا للبيع فانه ماله من جنس  
لما اذا كان دينه وماله درايم اداة الحاكم منه بغير امره اتفاقا وللغرم ايضا ان يأفذه بلا



رضا، المدونة اذا زال في يده جنس مائة ويبع القاضى احد الثقبين بالآخر بان يسع ونازله  
لدرهم دينه ودرهم بدنانير دينه وهذا بالاتفاق استحسان لانها متحدان في الثنية و  
القياس الى لا يسع احدهما لاجل الاخر لانها مختلفان وعندهما عليه ان المدونة ان طلب  
في ماؤه ويمنع عن الترف والافرا عندهما في المال الذي في يده لانه لا يجوز للفرع ان يتعلق بفرع  
بما فيه فلا يملك ابطاله بالاقرار بغيره لكن ينفذ اقراره على نفسه وان علم انه اقراره في صلاح  
الحج من الصور الخلافية ذكر في المحيط انه عند بيعه اقراره لا عند ما فلو استفاد ما لا آخر  
بعد الحج نفذ اقراره وتبرعاً فيه لانه متى تعلق بالمال القاضى لا يستفاد وقيد بالاقرار  
لا لو استهلك ما لا يفرج فله ان يشاركه فيما يده لانه لا يجوز انما يثبت في القول لا في الفعل  
وكذا لو تزوج امرأة بعد ملكها فلها ان تشاركه فيما يده لانه لا يجوز انما يثبت في القول لا في الفعل  
اي المدونة الكافر لا بد منه ان يستنج ويغسل بغير غشاء بالخصص وقيد بالمدونة بالمدونة  
لان لو كان غايها لا يسع القاضى مالاً اتفاقاً وان اقر - حال حجه لانه ما اقر - به بعد قضاءه  
لا في الحال كما ذكرنا انما وينفق من مال المولى المدونة الحجو عليه وعلى من تفرغ لتفقه  
اولاده وزوجه وذوي ارحامه لان حقوقهم متقدمة على حقوق الغنى والفتوى على قولها  
في بيع مال لا يتناع كمال الافتقار ومنه الفقهاء وغيرهم بتباعد النقود او لا لانها معدة  
للتقلب ثم تباعد العروض ان لم يف عنهما بالدين لانها قد تعدد للتقلب ثم الفقهاء كما حصل ان  
القاضى نصب ناظر اقبض ان ينظر للمدونة كما ينظر للدين فيبيع ما كان النظر اليه ويبع  
ما جئى عليه التلقف النظاره ويترك له دست فيما يغسل من ثياب يده ويبيع ابقا لانه  
كفاية وقيل يترك له دسته لانه اذا غسل ثيابه لانه لا بد له من ملبس للملايقعه ملوماً ثم ذرا  
وقالوا اذا كان للمدونة ثياب يلبسها ويكتفي بده ذلك فانه يباع به ويقتضى الدين بعض  
عنها ويشتري بابقى ثوباً يلبس لانه قضاء الدين فرض عليه فكان ادى من التجمل وعلى من اذا  
كان ملبساً ويمكنه ان يبادر بذلك ومنه اقليد و الحال ان عنده وفي قبضه ثياب رجل ثراه  
منه ولم يؤد عنه ولم يذكر هذا القيد اكتفاء بما فهم من قوله قرب المتاع اسوة بالمال والغنى  
فيه فتمت ببيع المتاع ويقع منه بمن بالخصص وقال الشافعي - يحق القاضى المشتري طلبه في طلبه  
فصار الغنى هذا اذ ارباب المدونة او القاضى منه وقسم بلا خيار اما المدونة لو اقر  
بعض الغنى بعضه الدين باختياره ذلك فله ذلك وان اقليد قبل قبض المتاع او بعده

مطلب  
حج المدونة

مطلب

مطلب  
البيع اسوة  
التمسك  
البيع

اذامع

او بعده بغير اذن بايعه فان لم يردده وجب البيع بالثمن وكذا في حديث آخر  
من وجد متاعاً عند مغلس بعينه فله ان يقر به رواه احمد وقصده اليه هريرة رضي الله تعالى عنه  
من ادرك متاعاً بعينه عند رجل قد اقل من اقل فمواثق به رواه مسلم والبخاري وكذا قوله تعالى  
وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فاستحق النقرة الى الميسرة بالآية فليس له ان  
يطالبه قبلها ولا في يده دون المطالبة بالثمن وهذا لان الدين صار مؤقلاً الى الميسرة  
بتأجيل الشاري وما يجوز عن الدين المؤجل من المتعاقدين لا يجب له خيار الغنى قبل فتمت  
الاصل فكيف يثبت له ذلك في تأجيل الشاري وهو اقوى من تأجيله ولا يجوز له فيما روي  
لاية المذكور في الحديثين من متاع ومن ماله والمبيع ليس ببعض مال البائع ولا لامتاعه  
وانما هو مال المشتري اذ هو في يده عن ملكه وعن فانه بالبائع والقبض وانما هو مال بعينه  
ينفع على المفسوب والعوارى والودائع والاجارة والرهن فذلك ماله بعينه فلو اقل  
به من سائر الغنى والحدث ورد فيه وتعام في المفضلات فصل  
فيكم يبلوغ الغلام بالاقتلاع والانزال والاصبال وبلوغ الجارية بالخصص او الاقتلاع  
او اكبل فان لم يوجد شيء من ذلك فاذا تم له ثمان عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة هذا  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده و  
اشد الصبي على ما قاله ابي عباس رضي الله تعالى عنه ثمان عشرة سنة وقيل ثمان وعشرون  
وقيل خمس وعشرون واقل ما قالوا هو الاول فوجب ان يدار الحكم عليه للاقتياط الا ان الجارية  
اسرع ادراكها من الغلام فنقص من ثمانية سنة لاشتمالها على الفصول الاربعة التي توافق  
المرأة وعندهما كما يكمل بالبلوغ لهما اذا تم خمس عشرة سنة فيها وهو رواية عن الامام وهو قول  
الشافعي لانه العادة جارية على اية العلل ان تظهر في هذه المدة غالباً وان ابلوغ  
لا يتأخر عنها فجعل المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة ويبيع ويجعل عليه الفتوى في كثير من  
المعابر قال صدر الاسلاف والفتوى في زماننا يجب ان يكون على قولها لقصور اعمار  
اهل زماننا وادامته ثمان عشرة سنة ولها تسع سنين واذا راهما ان قارب بالبلوغ  
يقع الغلام والجارية بان يكون سن الغلام اذ في مدة اربع ثمان عشرة سنة وست الجارية  
سبع سنين وقالوا بل غننا صنفه دعوا بما ذكر ان لم يكذبها الظاهر كذا قيد في العادة  
وفي فتاوى قاضى بن صبي اقر - انه بالغ وقاسم وصق الميت قال الشيخ الامام ابو بكر



محمد بن الفضل ان كان الصبي واسما قبل قوله وتجزئة قال لم يكن واسما ويعلم ان مثل لا  
يحتكم لا تجوز قسمة ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهر او في مني الغفارة اما بعد اثنا عشر سنة اذا  
كان حال لا يحتكم مثل اذا اقر بالبلوغ لا يقبل قوله في فناء ظهر الدين كما في شرح النظم  
الوجه ان لم يكن واسما بانه كان لا يحتكم لا يصح اقراره بالبلوغ وكان كالبالغ في كل  
الامور التي لا يباين لانه لا يتوقف عليه الامم جهتها فيقبل فيه قوله كما يقبل قول  
ادارة فيما لا يطلع عليها غير ما كان في غيره **كت**  
**المأذون** الاذن المعتبر بهما في التجارة لا بد من هذا القيد لانه لا ينفك عن  
العبد المأذون في غير باب التجارة واسقاط الحق يعني حق المنع لا حق المولى لانه مع اقتصاص  
باذن العبد غير صحيح لانه حق المولى لا يقط بالاذن ولا بد من كسبه جبراً على ما ساءه والمقطوع  
المولى ان كان المأذون رقيقاً والمولى ان كان صبيّاً وعند زفر والشافعي هو وكيل وانما تم  
تصرف العبد ان بعد ما اذن المولى ينفك العبد من المولى ويتصرف بنفسه باهلية ولهذا لا يرجع  
على المولى بالحكم من العدة فلان له سيده عدة ولا يتوقف مجموع المخطوفين متفرق على  
مجموع جزئي التعريف على التوزيع فان عدل الرجوع يكون الاذن فكذا في وعد التوقيت لكونه  
اسقاطاً لانه لا يتوقف الا اذنه عن قوله في تصرف العبد بنفسه باهلية لانه  
ظهور التوزيع الاول بواسطة فلو اذن له يوماً فمأذون دائماً الى ان يحجر عليه تزويجاً  
ولم يتوقف ولا يختص الاذن بنوع دون نوع وهو عطف على قوله ولم يتوقف فيشاركه  
التوزيع على ان اسقاط الحق فانه اسقاط حق المنع اطلاقاً عن ذلك القيد فلا يختص  
بتصرف فاذ اذن له في نوع من التجارة فهو مأذون في جميع الانواع وفي خلاف الشافعي  
ثبت الاذن من باب ما يقول اذنت لك في التجارة وهذا بالاجماع ودلالة ما رأى عبده  
يسع ويشترى فمكت فيصير مأذوناً في غير ذلك الترتيب الذي رآه مولاة فيه وفي ذلك لا  
ينفذ فلو رآه يشترى شيئاً بمال المولى فلم ينفذ فلو اذن له منه وينفذ منه ذلك الشيء كذا  
في الذرة سواء كان البيع للمولى او لغيره بآره او بغير آره صحيح او فاسد عنه زفر و  
قول الشافعي لا يكون سكوت اذنا لاثمالي ان يكون عن سقط لا يثبت اذراى عبده  
يتزويج فمكت وكذا اذا رأى الحر من بيع الرهن واثمالة العادة جرت باسما لا يرجع عبده  
ينهى عنه ولو لم يجعل سكوت رضى لادنى ذلك المأذون الناس لغوهم به ومعاملتهم معاملة

فجعل سكوت رضى عنه للمأذون اذنا عاماً ان اذنا مطلقاً لا مقيداً بشئ بعينه او بغيره لانه  
او ثياب الكسوة بان يقال اذنت في التجارة او في التجارة ان يسع ويشترى ويوطل بهما ان يسع  
والشراء ان لا يجوز له ذلك لانه من توابع التجارة فلهذا لا يمكن من مباشرة الطل فيحتاج الى  
العبد ويسع ويقبل **يرى** ويرى لانه هذه الاشياء من توابع التجارة ويرى ان يافذ  
الارض زارعة واهارة ومساقاة ويدفعها ويشترى بذرايرع فيها لانه طلق ذلك من عمل  
التجارة ويشترى كعنانا لانه من صنيع التجار لكونه طريقاً تفصيل الرهن فيه به اذ ليس له ان يشارك  
معاوضة لانه يضمن الكفالة ولا يملكها لكونه بترعا ويستأجر شيئاً كالامر والبيت ونحوهما و  
يؤجر ولو نفع فلا فالتأقي ويضارب ويدفع المال مضاربة ويبضع ويبيع ويقترب  
ووديع وعصب ان يصح اقراره بذلك سواء كان مديوناً او لا اما الدين فلا من توابع  
التجارة لانه لو لم يصح لا تمنع الناس عن معاملته وكذا اقراره بالوديع لانما من صنيع التجارة  
وانما الغصب فضيحة من معاوضة عندنا لانه يملك المصنوع بالقبض فلهذا من باب  
التجارة ثم انفراد بالدين ما حصل بالتجارة لانه لو لم يحصل بهما لما لم يوفى فلهذا قبل العتق  
ولو باع او اشترى بغير فاضل كان عنده وان قال له لا تبع بغير فاضل لانه لا يقبل  
التخصيص حرره في البرازة فلا فالحال ان عندها لا يجوز لانه الغيبة الغافل جارحى  
التبرج حجه اعتبر من الحر من ثلث ماله ولم يجرى من الاب والوجه والقاضي من مال الصغر  
والتبرج غير اقل فيه فلا يجوز وله ان تجارة لا تبرج لانه وقع في عقد التجارة والوجه  
في فيه الشيء كان له حكم قيد بالغافل لانه لو كان باع او اشترى بغير يسير يجوز  
بالاتفاق لتعذر الاحتراز عنه ولو كان اسما باع او اشترى بغير يسير يجوز  
بالكراهة **مطلب** من موه من جميع المال ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فمن جميع  
ما بقى وان لم يبق ادى المشتري الى الحياة او رد البيع وله ان يضيف معاملة يعني  
الضيافة البسيرة وهي ما يبعدها التجار اسرافاً وهو الصحيح انما جاز لانه من صنيع  
التجار وكخط من الثمن بعيب قد رما خط التجار وانما قل بعيب لانه لا يخط بدون لانه  
تبرج وانما قلنا قد رما خط التجار لانه لا يملك ان يخط من الثمن كرم العادة لانه تبرج  
محض بعد تمام العقد هو ليس من صنيع التجار فلا ضرورة اليه بخلاف الحياة ابتداء  
لانه يحتاج اليه التاجر ذكره الزينقي ويأذن لرقيقه في التجارة لا ان يتزويج او يزوجه عبده



وكذا امة فلا قاله يوسف فان عنده يجوز للمأذون ان يزوجه امة لانه يحصل  
فانها الاجارة ولها ان ليس من التجارة ولا ان يكتب للمأذون مملوك او يعتق ولو بال لانه طلاق  
منها ليس من باب التجارة اذ من مبادلة المال بالمال للاستزاج ولو كمل للمأذون ولم يكن  
مديونا فاجاز المولى يجوز لانه لا امتناع لانه طلاق فاذ اجاز زوال المانع لكان للمأذون ان  
يقبض البذل لانه ثابت عن المولى عنه فلا يتعلق به حقوق العقد او يرضى او يبذل ولو  
بعوض لانه القرض تبرع مخف وكذا الهبة ولو بعوض لانه تبرع ابتداء فلا ينقضي الاذ  
بالتجارة او يهدى الا اليسير من الطعام كما روي ابن سنان وفيه تعالى عنه اهدى الى النبي  
عليه الصلوة والسلام هو مملوك فاطله واصحابه ذكره في المجتبى قبيد باليسير لانه لا يملك اهداء  
الكثير وقبيد به بالطعام لانه اهداء اليسير من غيره لا يجوز والحدود باليسير ايضا وقا  
ابو يوسف اذا دفع المولى الى المهور قوت يومه فدعا بعض رفقاء الماطل معه فلما كان به خلاف  
ما اذا دفع اليه قوت شهر مثل عمر وفيه تعالى عنه عن العبد يتصدق فقال الترغيف وكفه  
وقال الشافعي ليس للمأذون ان يتخذ وليمة ولا يهب الطعام قالوا وبأبى للمرأة ان  
تصدق من بيت زوجها باليسير كالترغيف وكفه للمأذون عادة وهذه المسئلة ليست  
هذا الباب لكنها ذكرت للمناسبة وما لمزم للمأذون من الدين بسبب تجارة او ما في معناه  
التجارة كبسع وشراء واجارة واستيجار مثال ما وجب للتجارة وغصب وبيع وامانة  
عقارة شراها فاستحققت هذا مثال للمأذون وهو ما وجب عليه بما هو في معنى التجارة يتعلق  
بقبلة فيبايع يعني يجب على القاي ان يبيع رقبة اداء دينه كخبرة مولاه او نائبه ان يبيع  
المولى ولم يفسد كسبه كحقوق الغنم ولكن لا يجعل يبيعه بل ينتظر مدة لا احتمال ان يكون  
له دين يقبضه واتا قلنا كخبرة مولاه لانه شرط نصه عليه في العارية وفيه في العنابة وفي  
الحيط حضو المولى شرط في بيع رقبة لانه هو الخلف في رقبة عبده كما اذ لم يذرى رقبة انشأه  
حضو المأذون لانه شرط في بيع كسبه لانه هو الخلف فيه كما اذا ادى كسبه انشأه ويقع عنه ويقع  
بده من كسبه بين غنم او باخصص سواء كسبه قبل الدين او بعده او اتمه ان وسبب  
فقبل الهبة قال في التبيين يبدأ بالكسب لانه انشأه على المولى على ابقاء حق الغنم وعند  
انعدام يستوفى من الرقبة دفعا للقرع من الغنم وما سبق من الدين زائدا عنه كسبه ولنه  
يطالب به المأذون بعد عنقه لتقرر الدين في ذمته وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يستره

مطل

لا يستره لو وجب بشرط اخلوص له وان المولى افضله مثله مع وجود الدين يعني لو كان  
المولى يأخذ من العبد كل شرع عذر رابع مثلا قبل حقوق الدين فانه ان يأخذها بعد طهارة  
استقامت القياس ان لا يأخذ لانه الدين مقتضى علم الحق المولى في الكسب وبه الاستصحاب  
ان في ذلك نفع الغنم لانه صحت يتعلق بمكاسبه ولا يحصل المكاسب الا ببقاء المأذون في التجارة  
ولو منع من افضله لانه يستره باب الكتاب ولو اخذ من غلة مثله ردة الفضل على الغنم  
كما قال الزائد عليها ان غلة المثل للغنم لتفقد صفتها ولا فائدة فيه والغلة كل ما يحصل  
من ريع الارض او كراها او اجرة غلام او نحو ذلك ومنعها له ان يأخذ القربة التي فيها عليه  
في كل شهر بعد مالته الذي هو كماله يأخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك من كسبه كان للغنم  
ولا يأخذ اكثر مما يأخذ قبل الذي هو كذا في العناية كما في من الغنم ويصح المأذون ان يبيع وقا  
زفد الشافعي لا يبيح لانه الا باق لا يبيح ابتداء المأذون فلا لا يبيع وهو دون المولى ولنا ان  
دلالة الحج قائمة لانه المولى لا يرضى باسقاط صفة حال غرضه اما اذا اذن مري فموجب دلالته  
الحج ولو عاد لم يعد الاقل في الشيء ذكره الزبيدي وقرره في العناية او مات سيده او جنة السيد  
مطبقا عن ابو يوسف ان كان الجنون اكثر السنة فصاعدا فمطبق ومادونه ليس بمطبق وقا  
محمد بن داود السنة ليس بمطبق ومافوق مطبق ذكره في الذفيرة وقبيد به لانه غير المطبق  
طاهر فلا يبيح به او لحق السيد بدار الحرب فرتد الالة اهلية الاذن كما زالت من المولى بهذه  
الاشياء بطل بقاء الاذن انما بالموت والجنون فظاهر واما في حاقه بدار الحرب فلا تفرق  
فكما في يعتق مدبروه واهتمام اولاده بين ورثة فصار محجورا عليه في ضمن بطلان الاهلية  
او حجر المولى عليه ان المأذون بان يقول المولى له حجرتك عند التفرق وعلم به ان بالحج اكثر اهل سوق  
وانا لشرط علم فانهم لو لم يعلموه وعلموه بتفرقوا بعد يتعلق حقوقهم بعد الحج بكسبه وقبيد  
فيما فرما ما بعد العتق وهذا انما يشترط اذا كان المأذون شاعيا وانما اذا لم يكن شاعيا فعلم  
العبد كاف في حجه ولا يشترط مع ذلك علم اكثر اهل سوق ويشترط ايضا علم العبد به مع بقاء العبد  
مأذونا ان يعلم بالحج وان ثبت واشترط لاهل السوق في لانه العبد يتفرق به حيث يلزم قضاء  
له الدين من خالص ماله بعد العتق وما رغب به وقبيد بالاكتر لانه لو علم به رجل او رجلان لا يبيح وان  
بايعوه فانما بايعوا الذي علم بحجه ويبيح الالة المأذون ان استولد بها وقال زفر لانه لا يبيح الاكتر  
بالاستيلاء لانه يجوز اذ استولد له ولهم ان فيه دلالة الحج لكان اذا اذن مري فموجب دلالته



الحال لا يخرج المأذون ان يترد لانه العلوه لم يخرج تخصيصه المدة فلم يوجد دلالة على فبقية كالمائة  
ويتمتع المدة بالاستيلاء والتدبير للغرماء فيما ان كان عليه ما دين محيط ولا يغير ما زاد على القيمة  
لانه لم يمس الا الرقبة فحقه قيمتها واقراره بعد الحجة يدعيه او بان ما فيه امانة او غصب  
عنده فلا يملكها فانه عند ما لا يصح اقراره وهو القياس لانه الحق لا قراره ان كان هو المأذون  
فقد زال بالحج وان كان اليد فالحج ابطاله والاستحسان ان الحق لا قبل الحج عليه اليد ومن باقية  
وان استغرق دينه رقبة ما فيه لا يملك سيدة ما فيه فله اعتق المولى عبد المولى في يده لا  
يصح تغريم على ما قبله وهذا عنده وعند ما يملك لانه الرقبة ملكه فكل المالك بوله ان ملك المولى  
انما ثبت فلا بد عن العبد عن فراغه من حاجته كملك الوارث ومنه مشغول بما سبق من مشاغل وهو  
لا يتحلى فيه ما ذكر فيكون الرقبة ما عدا الارث فيصير عتقه تغريم على قوله وانما يصح لو وجد سبب  
الملك في كسبه وهو ملك رقبة ويضمن السيد قيمة الغرماء المأذون وان كان معارفهم ان يضمنوا  
العبد المعتق ويرجع العبد بذلك المولى ذكره الكوفي في محتمره وان لم يستغرق دينه رقبة وكسبه  
عتقه اتفاقا انما عند ما فظاير وكذا عنده في قوله الا فير وفي قوله الاول لا يملك فلا يصح اعتاقه لانه لا  
متعلق بكسبه وفي حق التعلق لا فرق بين القليل والكثير كما في الرهن وفي قوله الا فير ان الشرط هو  
الخروج وبعضه فارغ ومشغول فلا يجوز ان يمنع الملك في الحال لانه شرطه الملك لم يوجد في الحال  
ولا يجوز ان يمنع بقدره لانه البعض ليس باوحد من البعض فثبت الملك في الحال ويصح بيعه  
المأذون ان كان يورثه من سيدة بمثل القيمة بعد التتميم لا باقل لانه فيه تميم فلا يجوز وهذا لا يخفى  
الغرماء تعلق بالمالية فليس له ان يبطل مفعله وقالوا ان باع من المولى جاز البيع فاحل ما كان الغرماء  
او سيرا المكنة يخرج بها ان يزيل الغرماء ببيع ان ينقص البيع لانه في الحياة ابطال حق الغرماء في  
المالية ويصح بيع سيدة من ان المأذون بمثلها القيمة لا بالكثر لان المولى اجنبة عن كسبه عنده اذا  
كان عليه دين والظاهر فيه وعند ما جاز البيع بعتد الفائدة وقد وجدت كان المولى يفتق اذ  
التمس والعبد المبيع فيثبت له من ماله ما كان ثابتا قبل ذلك فاذا باع المولى من المأذون  
بالكثر يحط الزائد وينقص البيع ان يؤثر المولى بازالة الحجة او في حق العقد لانه الزيادة تعلق  
بما سبق للغرماء فان سلم سيدة اليه ان المأذون المبيع قبل نقد التمس سقط التمس لانه ينسب اليه  
استقطاقه في الجبس وتعلق حق الغرماء لانه صار من كسب العبد وبقي التمس دينه في ذمة العبد  
فيبطل لانه المولى لا يتوجب عليه عبه دينه فاذا اذ التمس اذ لا اعطاه باءه عوضا وكان

ولان استخلاصا لم يمس عبه فجاز وقيل لا يبطل التمس وان سلم المبيع او لانه يجوز ان ينعقد  
المبيع ويتزاني في وجوب التمس كما تقرر في البيع بالخيار الموقت سقوط قال صاحب الحيط هو التمس في  
الهداية هذا اذا كان التمس دينيا وان كان عوضا لا يبطل لان مقتضى تعلقه بالعيب ولا يكون دينيا  
فلهذا ان يبطله كما لو اودعه مالا فيكون المولى اصدق به من سائر الغرماء وكذا ان السيد ان لا  
يسلم ان المبيع مفعله فاذا غنم لانه ملكه اليد لا يزول عن البايع ما لم يصل اليه التمس ويضمن السيد  
باعتاقه المأذون مديونا سواء كان الذي في حيط او لم يكن ان يصح ذلك لقيام ملكه فيه ولكن غنم  
السيد للغرماء الاقل من قيمته ومن التمس ان اذا كانت القيمة اقل من الذي في حيط القيمة لانه  
تعلق مفعله بالرقبة وهو قد اتلفها وان كان الذي اقل من القيمة يضمن السيد اذ لا يصح له الا  
الذي وما زاد من دينه على قيمة طول المأذون به باءه معتق بعد عتقه وان باع وهو مديون  
ان باع السيد العبد المأذون والمأذون مديون مستغرق وخيبه مشترية انما فيه هذا لانه  
الغرماء اذا قدروا على العبد كان له ان يبطلوا المبيع ان يقضي المولى ديونهم لانه مفعله تعلق  
برقبة وفي التراجية المولى اذا باع العبد المأذون بغرماء فلهذا الغرماء فلهذا ان كانت ديونهم  
حالة اذا وصل التمس فكان فيه وفاء بالديون او قضى المولى ديونهم او ابرؤا عليه من الديون  
وان كانت ديونهم يؤجل ليس لهم فسخ ويأخذون من التمس قدر ديونهم اذا وصل الاصل وان كانت  
الديون اكثر يضمن المولى المأذون القيمة فلو مات العبد قبل الفسخ ان شاء اخذوا المولى  
ويؤخذ لك العقد ويصير طائفة باعوا من المولى بقدر قيمته حتى لو وجد المشتري به عيبا رجع  
الى المولى والمولى على الغرماء وان شاء اخذوا المشتري القيمة وان شاء اخذوا الفسخ  
العقد ويسترد التمس فلهذا اجازة ببيع ما غنم ان شاء اجازوا البيع واخذوا  
ثم العبد ولا يضمنوا احد القيمة لانه الحق له والاجازة الدائمة فلا ذمة التمس او  
تضمنه ان شاء من السيد او المشتري قيمة لان كل واحد منهما متعهد البايع ببيع وسيله  
اما المشتري والمشتري بالتقصير والتغيب هذا اذا باع التمس لاي يضمن ديونهم وديون اذ  
الغرماء والديون حال واما اذا كان بخلاف هذه الاشياء الثلاثة فلا ضمان على المولى فانه ضامن  
ان الغرماء السيد قيمة ثم رد العبد عليه يعيب رجع عليهم ان الغرماء بالقيمة وعاد حقهم في  
العبد لانه سبب الضمان وهو البيع والتسليم قد زال فصار كالمغاصب اذا باع وسلم  
فمنه القيمة ثم رد عليه بالعيب كان له ان يسترد المخصوب على المالك ويرجع بالقيمة الى دفعها



اليه هذا اذا رده قبل القبض مطلقا لا في شيء من كل وجه وكذا اذا رده عليه بخيار الردة او لغيره  
او بعده بقضاء وانما باع سيده واعلم بكونه مديونا فائدة هذا القيد نظرا في المسئلة الآتية  
الغائبة فالكثير ليس خصما له انكر الذي فانه دل بمفهوم علم ان عام من افلايته من فرض العلم  
في تيسر تصوير الانكسار والاقرار في فليغما ردة البيع ان لم يصل ثمنه اليه  
اعتبر هذا الشرط لانه اذا وصل اليه الثمن لا يكون له حق الرد للبيع فانه قبضه الثمن دليل ايضا  
للبيع الا اذا كان فيه حياة اذ لم ان يقول انما قبضت الثمن لا اعتقاد ان تمام القيمة  
لذلك قال وان وصل ولا حياة في البيع فلا يثبت في يكتف بحصول الثمن بل في البيع  
الحياة في البيع فانه غاب البايع فالكثير ليس خصما له انكر الذي ان لو باع الوكيل  
المديون وقبضه الكثير ثم غاب البايع لا يكون الشراء فليغما اذا انكر الكثير الذي  
لا ليس خصما له وهذا عند من يضيف في حق من يوصف هو خصم ويقض له ان الغرماء  
بالدين لا يدين املك لنفسه فيكون خصما لكل من يبايعه ولما ان الدعوى بتقضي في  
العقد وفي الغني قضاء علم الغائب ومن قال انما عبده فلان واشترى وباع في كل  
كما مذور سواء قال انما مذور في التجارة او سكت عنه الاذنه والحج لا لانه تفرق دليل  
الاذنه بل لانه المقارن مع الضرورة وانما السهم محمول على الصلابة في كل شيء  
الجامع الصغير فلا بد في المسئلة من تعييد والقيد باسم الا انه لا يبايع في الدين ما لم  
يغر سيده باذنه اذ الدين لا يظفر فمعه اذا لم يغر بالاذن والمعاملون لم يفرغوا من  
وانما تغزو الاعتقاد على ظاهر الحال

مطل

تفرق القصة ان نفعه كالاسلام وقبول اليه والصدقة صحي بلا اذنه ولا وان كان الطلاق  
والاعتاق فلا يصح ولو باذنه ولا وانما الصلابة ان النفع والفرق كالبيع والشراء  
بالاذنه لا بد من اكتفاء بالاهلية القاهرة في النافع والشراء كاللحالة في الضارة دفعا  
للقر بانها رأي الولي في المردة بينهما وعند الشافعي لا يصح تفرق باجازه الولي وكذا  
لا يصح اسلامه وشرط صحة الاذنه ان يعقل البيع سلبا للملك عند البايع والشراء سلبا للملك  
وزاد الزيلعي وانما يقصد الزيج ويوف القيد البشير في الغاشي والولي الابن ثم في  
ثم جده اب الاب ثم وصي الجدة بعد موت ثم القاض او وصية ابها تفرق يصح هكذا قالوا  
اضافة الوصي باعتبار انه وصاية للاب او الجدة ثابتة من جهة والا فلا يصح الاضطلاع

الاستحلاف بعد الموت وهو يتفرق حال حيوة القاض وكذلك قبل او وصية دون ثم وصية  
وقد التزم رد الوصي او وصيته قال في من الغني هذا في المال اما في النكاح فالأب واقاربها  
اولياء بعد العصبية كما تقدم قال الزيلعي المراد بالولي في تفرق في المال وهو ابو  
ثم وصي الاب ثم جده اب ابين ثم وصي جده ثم الولي ثم القاض اذ في القاض في القاض في القاض  
الامول من العصبية كالعم والاف في غيرهم كالان وصيتها وقصاص الشرط لا يصح اذ لم  
لأنه ليس له ان يتفرق في مال التجارة فلهذا لا يملكه الاذنه فيها والاولى بملكه التفرق  
فيما لم يملكه الاذنه في التجارة فلهذا لا يملكه الاذنه في التجارة ابوه او جده القاض  
عند عدمه ان الاب او اذنه وصي اهدى ان الاب والجدة عدما او اذنه القاض في كل حال  
انما ذور بشرط ان يعقل كونه البيع سلبا للملك عند البايع والشراء سلبا للملك كما ذكرنا فلو  
اقر القصة انما ذور بالتجارة بما فيه من كسبه او ارضاه اما الاول فلانه من تمام التجارة  
ولو لا يصح لا يعامله الناس واما الثاني فلانه الحج ارتفع بالاذنه فصار كالبائع فصيح  
اذا ربه بالارث ايضا هذا في ظاهر الرواية وعند ابو يوسف ان لا يصح في الارث الا في حق  
الكتب كما ذكرنا من نواحي التجارة والارث ليس منها والمعتوه بمنزلة القصة في جميع  
ذكر من الافعال وصح اذنه الوصي او القاض لعبد البيع في التجارة لانه الاذنه فيها تجارة و  
ايضا له ولا وامتنع عنه الاذنه عند طلبه للمنة وفي الخلاصة القاض اذا اذنه للصغر في  
التجارة وابو ياب ذلك صح اذ رأى القاض القصة او المعتوه او عبدهما يبيع ويشترى فسكت  
لا يجوز سكوت اذنا في التجارة وكذا سكوت المزمع عند ما يرى الرأس يبيع الرهن لا يملك  
وفي رواية وكذا اذا رأى عبده يتزوجه او امته تزوجه فسكت لا يكون اذنا منه صح طاعة  
ان يطلب بالقياس ذكره الزيلعي وقرئ به في من الغني

مطل

الخصم  
هو من افد الشيء مالا فله او غير مال من الغير على سبيل التغلب وشرعا افد مال متفق  
مخر بلا اذنه من الاذنه يزيل يده بفعل في المعية فلا يتحقق الغصب في المعية والحج  
لان طاعتها ليس بمال ولا في الحج للمسلم فانه غير مخر ولا فيما اذنه من الاذنه كالوديعة ولا  
يقيد من الاذنه بالمالك لان كونه المأفوذ للمالك ليس بشرط لوجوب القضاة فانه الوقوف  
نصوب بالاتفاق وليس بملوك اصلا قرئ به في البديع ثم القيد الا في لابة منه علم اصل  
الشيء وبدون ينطبق الحق على قول محمد بن علي ما استغف عليه فانه قلت هذا القيد



لا يتحقق في الغصب عن الغاصب قلنا غاصب الغاصب بل يلحق به في ازالة الحكم عليه بما  
 اشير اليه في الحيط واما ان اعتراض الغصب ازالة اليد الحق بالثبات اليد المبطله على ما  
 قال المصنف رحمه الله ازالة اليد الحق بالثبات اي مع اثبات اليد المبطله بفعل في العيد ونحوه  
 اكتفى بازالة اليد الحق والشافعي اكتفى بالثبات المبطله وينبغي علم هذا من اساطيل منها  
 ان زوال اليد المخصوص بكونه المخصوصه وغرة البتة لا تكون مضمونة عندنا عند ازالة  
 اليد فلا فائدة في فاته عنده نكوب مضمونة لتحقيق الثبات اليد المبطله دونه ازالة  
 اليد الحق ومنها ان العقار لا تغصب عنه بما لم يملكه لا يملك ازالة بفعل فيه لانه يد المالك  
 لا يزول الا باذنه وهو فعل فيه لا في العقار فلا فائدة في الشافعي يتحقق مطلق ازالة  
 والاثبات فيه ومنها ما ذكره بقوله فاستخذ العبد بغير اذنه ماله وحمل الآية غصب لا  
 الجلبوس على البساط لانه الاوليه اثبت فيه اليد المحترقة ومن ضرورة ازالة يد المالك بخلاف  
 الا ففاته الجلبوس عليه ليس بتصرف فيه والبسط فعل المالك وقد بقي اثر فعله في الاستعمال  
 فلم يكن اذنه مريده فلا يضمن ما لم يملك بفعله ذكره في الحانية فانه قلت اليد يصدق  
 الحة المذكور على الشقة قلنا نعم الا ان في الشقة خصوصية بما كانت من جملة اسباب الحة  
 فدخل في ماله باعتبار تلك الخصوصية في تلك الحدود وذلك لا ينافي في دخولها باعتبار اصلها  
 في الغصب كالشراء من الغضول فانه غصب على ما ذكره في باب الغضول من كتاب  
 البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية بما صارت من ماله وحمل على الغصب الا ان علم  
 ان مال الغير لقوله عليه الصلوة والسلام ان مال المسلم كدمه وهو رد عينه ان  
 المخصوص بقوله عليه الصلوة والسلام علم اليدهما اذنت من تردد رواه البخاري في كتاب  
 غصبه لتفاوت القيمة باختلاف الاماكن ان كانت باقية والفقهاء لو سلكوا ذلك  
 بفعله او لاقية الا ان العلم لانه الغصب لو كان بدون العلم بالذلة ان المأفوذ مالا او  
 اشترى عينه فله التمتع في ملكه الا ان فقه لا يفتق الا في غير فلا يتوقف على العلم الا ان  
 لانه افطأ وهو فروع في العلم وهو ما يوجد المثل في الاسواق بالاتفاق يعتد به  
 بما ليس كذلك فوقي ذكره في الاصل كما لكليم والوزن وليس امراد بالوزن  
 يوزن عنه البيع بل هو ما يخرجه الصنف عن بيعه بحسب الوزن بالكيله مقابلة  
 بالثمن مبتدأ على الوزن فمثل القمح والقدر ليس منه والعدد المتقارب كالجوز

مطله

كالبوز والبيض والفلس واشترى به عن العدد المتفاوت كما ينبغي بحسب مثله لانه رد  
 العينة هو الموجب الاصل لانه اعدل واكمل او رد العينة او المثل فخلص فيصير اليه  
 عند تحضر العينة ولذا يطالب برد العينة قبل الملاك ولو اتم بالقيمة او المثل لا يعتد  
 لكونه قاطرا ولذا لا يبرأ الغاصب برد العينة من غير علم المالك بان سلم اليه كونه  
 به لا ولا طعم فاطلة والمالك لا يبرأ ان ملكه او نحو ذلك من ايداع او شراء فانه قلت  
 يملك هذا بما اذا غصب المسلم في الذم والتلف فانه الواجب قيمتها مع اتمام ذوات  
 الامثال قلنا بل الواجب فيه ايضا المثل قال الناطق في الاجناس لو تلف المسلم على  
 الثوب في اعمليه قيمتها ومعناه بالقيمة يحفظ ما وجب عليه بالاتفاق فاعلم ان التلف على  
 الذم في الواجب هو المثل وان انقطع المثل بان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه  
 وان كان يوجد في البيوت كذا ذكره في الذم بحسب قيمة بوجوه المخصوصه لانه القيمة بحسب  
 بوجوه المخصوصه هذا عند ابيه صنفه وعند ابيه بوجوه بحسب قيمة بوجوه الغصب لان سبب  
 وجوب القيمة هو الغصب فتحسب بوجوه تحق فاذ انقطع المثل اتفق بالامثل له ووجه  
 قال مالك واكثر الشافعية وعند محمد وهو قول احمد وبعض الشافعية بحسب القيمة  
 بوجوه الانقطاع لانه ينتقل الى القيمة وفي الخبي وهو لا يملك له كالعديد المتفاوت  
 ان الذي يبعه ويكونه افراده متفاوتة لا الذي يقابل بالثمن مبتدأ على العدة لان فيه  
 المتفاوتات ياباه وانما يقبل وهو العديد اشار الى انه غير منحرف فيه لان امرزومات  
 منها ايضا والبر الخلوط بالشعر والخل الخلوط بالزيت ونحو ذلك من المثلثات  
 الخلوط بخلاف جنسها فانه طائفة من قبلي فلذلك بحسب قيمة لانه بوجوه الغصب اجماعا  
 لانه هو السبب وكذا الموزون الذي في تبعية فركا لاوانه المخصوصه نحو النعم  
 والقطر ذكره الربيع فانه ادعى الغاصب المالك ان سلك المخصوص وهو متصل  
 باتفاقه وهو وجوب رد العينة باقية بحسب ارجس الحاكم مع العلم انه لو كان باقيا لاطره  
 وهو موقوف على رأي الحاكم وليس له مذهب كس الغرم في الذم ثم يقضي على الغاصب  
 بالتبدل اي ببدل المخصوص من المثل والقيمة والغصب انما يتحقق هو فيما ينقل فلو  
 غصب عقارا فملك في يده لا يضمن عند ما صلاحيته قد فر اصل هذا عند ما فيه من  
 خلاف محمد والشافعي والاشارة الى ان الخلاف واجم امتناعا على الفخار في الوقف

في قوله  
 ان الغاصب  
 لا يبرأ  
 من  
 العينة  
 حتى  
 يرد  
 المثل  
 او  
 القيمة  
 او  
 المثل  
 او  
 القيمة  
 او  
 المثل  
 او  
 القيمة







بادا بدلا او ابراء المالك او تقييد القايه وهذا استحقاق والقياس الحل وهو قول  
 الحنف وزفر لثبوت المالك بالكلية وبما الاستحقاق قول عليه الصلوة والسلام في الشاة  
 المذمومة - الحصلية بلار في صاحبها اطعموها الاسارى فاناد الار بالتصدق زوال ملك  
 المالك ووجه الانتفاع الواجب قبل الارضا ولان في ايام - الانتفاع فتح بالانصب  
 في قبل الارضا هي المادة الفاد كاشة ذبحها وطبخها او شواها او قطعها او  
 طحنها او زرعها او دقيق ثمره وعنه او زيتون عروم وقطن غزله وغزل سيج وصد يد  
جعل سيفا وصوف جعل انية وساج - بالجميع فنية عظيم - صلته تجلب من بلاد الهند  
 يستعمل في ابواب الدواب بناؤها اساسها ذكره في غاية البيان او لبنه بني عليها لانه  
 ذكرنا احد ثمنه متعوده حير بها فق المالك المذمومة وقال الشافعي لا ينقطع  
 وفق المالك عنه لان العبد باق لا يغير فعل الغاصب لانه محظوظ فلا يصير سببا للملك  
 واعلم ان هذا الحكم الذي ذكر في التام - فيما اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة التام  
 واما اذا كانت قيمة التام - اكثر من قيمة البناء فلم يزل ملك مالكه كذا في الذفيرة وانه  
جعل الغاصب الغضنة او الذهب دراهم او دنانير او انية لا يملك وهو المالك بلا شيء  
 للغاصب عنده وعنده بها يملك الغاصب وعليه مثله قياسا على غيرها ولو ان العبد  
 باق من كل وجه الا يرى ان الاسم باق ومعناه الاصلح - المحنية وكذا موزونا  
 انه باق مع جري فيه التوا باعتباره وان ذبح شاة او شاة غره فمالكه ان  
 شاة طرهما عليه ان الذابى وضمن قيمتها او اذ ذبحها وضمن نقصانها وكذا الحكم لو قطع  
 يد بها او قطع طرف دابة غير ما كولا - او فرق الثوب او قافصا فوت بعض العبد  
 بعض نفعه هذا تفسير الخرق الفاضل على الصحيح قال الزيلعي الصحيح ان الفاضل  
 ما يفوت به بعض العبد وضمن الكنفه ويبقى بعض العبد وبعض الكنفه وفيه  
 يبرر نقصه ويحذف شيئا من النفع يضمن الغاصب نقصا واذ ذرت الثوب ثوبه  
 لان العبد قائم من كل وجه فبهذا القدر من الخرق لا يخرج من اية يكون صالحا كما كان صالحا  
 قبله وانما يملك النقصان في قيمته فيضمن ذلك النقصان هذا اذا لم يجد فيه صمم وانه  
 اذا اوجد فيه ذلك بان ظاهره فيصا مثلا فانه ينقطع به وفق المالك عندنا ذكره في النهاية  
 معنيها الذفيرة ووجهه في ارض غيره بغرا ذن او غرس او بالقلع او بقلع البناء

مط

والغرس والرتة او برقة الارض الى المالك لقوله عليه الصلوة والسلام ليس له قنظام  
 وفق دلالة الارض باقية على ملكه اذ لم يتر مستهلكه - ولا مضمومة - فقيمة - ولا وصفا  
 شيء يوجب المالك للغاصب فيؤثر بتغيرهما هذا اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة  
 البناء وان كانت قيمة البناء اكثر ينتقل حق المضمومة منه من الارض الى قيمتها رعاية  
 الى ان يبيع فملك الغاصب ان يضمن له قيمة الارض ويأخذها ذكره في النهاية والفوائد الزينية  
 وعنه هذا الواجب لوجه - لولوة ينظر الى اكثرهما قيمة - فيضمن صاحب الاكثر قيمة  
 الاقل وكذا لو اذ قل فصيل غيره في داره فكبر فيها ولم يملكها ازاها الا بعد الحمار  
 وكذا لو اذ قل البقر رأسه في قدر من النحاس فتعذر ازاها هكذا ذكر افها بناسا  
 ذكره الزيلعي وغيره وهذه من فروع نحل الفرار خاصة لاجل فرار الحاج وهذا  
 معتد به في الفرار لا يزال بمثله وفصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البهيم - معا  
 وهو موطأ بترك الحفظ فان كانت غير ما كولا - كسرت القدر وعليه ارش النقص  
 او ما كولا في ذبحها وجها - وان لم يكن معا فانه فظاير صاحب القدر كسرت والار  
 والا فلا ارش وينبغي ان يكون مسئلة البقرة ما لو سقط دينار في حفرة غيره ولم  
 يجره الا بكسرهما فللمالك ان يضمن له ان الغاصب قيمتهما ان البناء والغرس ما نورا  
 بقلعهما ان نقصت الارض بالقلع ثم بقي طريق موفة - قيمة - ذلك فقال فتعذر الارض بلا  
 شيء او بناء وتعذر الارض مع احداهما ان الشيء والبناء مال كولا طل منها مستحق القلع  
 فيضمن الفضل فانه قيمة الشيء والبناء المستحق القلع اقل من قيمة مقلوعا فقيمة - المقلوع  
 اذا نقصت منها اجرة القلع فالباقية قيمة الشيء المستحق القلع فانه كانت قيمة الارض مائة  
 وقيمة الشيء المقلوع عشرة واهرة القلع دراهم بقي تسعة دراهم فالارض مع هذا  
 الشيء تقو زمانة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة وان صبغ الثوب امر او اصر  
 اولت التوبق يسمى فالمالك مخير ان شاء ضمن قيمة ثوب ابيض ومثل سوية لانه مثله  
 بخلاف الثوب فبأخذ فيه القيمة او اذ ذبحها وضمن ما زاد الصبغ والتمس وان صبغ لهود  
 ضمن قيمة ابيض او اذ ذبحها لم يضمن لانه نقص هذا عنده وعندهما الاسود  
 وهو اختلاف عمر وزمانه وقيل ان كان ثوبا ينقصه السواد فهو نقصان وان كان ثوبا  
 يزيد فيه السواد فهو كالحمرة وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يملكه ويأمر الغاصب بقلع

بالعلم  
 شفع  
 المالك



القبيح بالغد المكن اعتبار الفصل السابع - لأن التمييز ممكن بخلاف التمسك في التوقيع لآلة  
التمييز متعذر وكذا في رعاية الحيانية والحرمة لصاحب الثوب لكونه صاحب الأصل بخلاف  
التميز لآلة النقص بعد النقص أما القبيح بلا شيء **فصل**  
وإن غيب ما غصبه وضد قيمته ملكه خلافاً للشافعي لأن الغصب محظور فلا يكون سبباً للملك  
كما في المدبر ولنا أنه ملك البدل بكماله والبدل قابل ينتقل من ملك المملك فيملكه دفعا للفرق  
عنه بخلاف المدبر لأنه غير قابل للنقل مستنداً إلى ملكه مستنداً إلى وقت الغصب عند ادائه  
القضاء أنه لا يوجب مطلقاً بل بطريق الاستناد والثابت به ثابت من وجهين الأول في ظاهر قوله  
في ثبوت الزيادة المنفصلة كالولد بل في حق ملك الكسب باتفاق الروايات فلهذا قال  
وتسلم أن الغاصب الأكسب دونه الأولاد بالاتفاق وفي العقر روايتان في ظاهر الروايتين  
الحق بالولد ذكره في البرازية والقول في القيمة عند اختلافهما فيهما للغاصب مع يمينه أن  
يهره ماله على الزيادة أما إذا برهن على الكثرة أدهاه الغاصب لا يكون القول قول الغاصب  
بل يكون للمالك لأنه أثبت بالحقية المكنة قال في عداية البينة وطلب يمين الغاصب وللغاصب  
بينة تشهد بقيمة المقتضوب ثم تقبل بينة بل يكلف على دعواه لآلة بينة ينفي الزيادة البينة  
لا تقبل وقال بعض مشايخنا ينبغي أن تقبل لاسقاط البينة كالودعي إذا رد الودع  
فإن القول قوله ولو أقام بينة على ذلك قبلت وكان القاضي أبو علي - النسخي يقول هذه  
المسئلة عندي مشطلة ومنه المشايخ من فرق بين هذه المسئلة ومسئلة الودع - هو  
القبيح كذا في العناية والتمية والتبعية فأنظر المقتضوب بعد التخصيص وقيمة الزيادة  
فمنه الغاصب وقد عرفت بقول المالك أو ببرهانه أو بالتكول أو بتكول الغاصب عن البينة قد  
أي المقتضوب للغاصب ولا خيار للمالك في إيراد القيمة ويأخذ المقتضوب لآلة رفع بالمبادلة  
بمذ القدر حيث أدى هذا القدر فقط وإن عرفت بقوله أن الغاصب مع يمينه فاما المالك فيجوز أن  
شاء أمضى القضاء أو أفذه أو المقتضوب ورد عوضه هذا في ظاهر الرواية وقال الكوفي  
لا خيار له في استردادها لآلة توف عليه بدل ملكه بكماله والأول أصح لآلة يتم رضاه برؤا  
العيب عن ملكه حيث يعط ما يده عنه عن العمد وما يتم الرضاء في سقاط الخيار ولو برهن على  
منه المالك والغاصب على المالك عند الأفر فبينة الغاصب على أنه رده وهلك عند المالك  
من بينة المالك أنه هلك عند الغاصب وتقع عليه وهذا عند محمد خلافاً لآلة يوسف فأن عنده

مسئلة  
مسئلة النسخ  
لا تقبل

فأن عنده بينة - المالك أو لآلة ثبت وجوب القمار والآفة بركة والاثبات في الأول ظاهر المذهب  
لأن القمار ثابت بنفس الغصب فلا حاجة إلى اثباته لكن الغاصب يدين زواله والمالك بركه  
فبينة الغاصب تكونه **مسئلة** - من غصب عبد أو فباء ففنه نغذ ببعده وإن امتنع ففنه لا  
ينفذ عنه لآلة الملك المستند كاف لنفاذ البيع دون الاتفاق لآلة منقوض باعت  
المشترى من الغاصب بل لآلة الغصب غير موضوع لإفادة الملك وزواله الغصب  
غير مضمون - ما لم يتعد فيها أو يمنعها بعد طلب المالك إياها سواء كانت الزاوية  
متصلة كالحن والتمن أو منفصلة كالولد والثمرة وقال الشافعي مضمون  
مطلقاً لآلة الغصب عند كراهية إثبات اليد على ملك الغير فإذا رده هو صادق  
على الزاوية لتكون مضمون - ولنا أن الغصب إزالة اليد الحقة بإثبات اليد الحاطة  
على الشيء وهذا غير صادق على الزاوية لأنها لم تكن في يد المالك حتى يزول ملكه بينة  
فلا تمن الآ بالتعدي وإن نقصت الجارية بالولادة في يد الغاصب فمن نقصا  
هذا إذا حدث الجبل في يد الغاصب من غير المولى الزاوية - أما إذا كانت الجبل  
أدها لا يك عليه القمار لأنه نقصان ولا الهلاك ويجوز نقصان بقيمة الولد  
أو بالخرقة إن وقت ويسقط في يد الغاصب والآ فيسقط حكمه خلافاً لآلة  
والشافعي فإنه قال لو كد ملكه فلا يصلح جارا لملكه - لئلا سبب الزيادة والنقصان  
شئ واحد وهو الولادة والعلاق وعندك لا بعدة نقصان فلا يوجب ضماناً  
ولو زنه بانه غصبها فردتها حاملاً فولدت فماتت بها أو بالولادة ضمن قيمتها بوج  
على قولنا عند أبي حنيفة بخلاف الحرة إذا زنه بها فجلت ثم ماتت بالولادة حيث لا يضمن  
قيمتها اتفاقاً وعند أبي حنيفة جميع القيمة في الامة أيضاً كما لا يضمن في الحرة ولكن يضمن  
نقصان الجبل لآلة سبب التلف هو الولاد - فصل عنده المالك بعد صفة الرد من  
الغاصب لآلة العيب لا يمنع صفة رد الأصل فيخرج عن عهده رد الأصل ويبقى في عهده  
النقصان والعيب ولا أنه غصبها وما انعقد فيها سبب التلف وردت وفيها ذلك  
فلم يوجد الرد مع الولد الذي أفذه فلم يصح الرد ولو ردتها بحجة فماتت لا يضمن وكذا  
لا يضمن لو زنت عنده فردتها فجلت فماتت منه لأن الزنا كان سبب الجلد غير متلفه  
والجلد الواقع غيره ولا يضمن منافع ما غصبه سواء سكنه أو عطله بأن أسكنها أو سكنها



مطلب  
عصب الوقف  
وما لا يشتمل

الآفة الوقف في مال اليتيم والمعدة للاستغلال وقد ذكرنا ان الاستعداد للاستغلال  
يقوم مقام العقد الخاص قبل علم الغاصب اذ المال لا فصل بين الارض والدار و  
الحجر والرفي وغير ذلك سواء استعملها او عطلها وفي المالك تحت القيمة مع الارض وقيل بلا  
اثر وهو الصحيح والدار انما تصير معدة للاستغلال اذ انبأها لذلك او اشتراها او  
يؤجر ثلاث سنين على الاولاد ذكره صدر السعاه كما في منج الغفار بشرط علم المستغل  
بكونها معدة حتى يجب الابرة بالتكليف في الدار المعدة حتى الابرة وان لا يكون المستغل  
مشهورا بالغصب وموت رت الدار يبطل الاعداد ثم اذ يجب الابرة بالتكليف في الدار المعدة  
للاستغلال على التاكيد اذا سكنها على الاشارة دلالة وانما اذا سكنها بناء والعقد  
لعقد الزهراء او المالك كسكنها احد الشركاء بلا عقد دار اشتراها اوله وسكنها  
ثم استحققت حيث لا يجب عليه ابر المثل الآفة الوقف وقيل دار اليتيم كالوقف ويتبع الآفة  
ايضا استعماله اقرباؤه مدة في الحال حتى بلا اذنه الحاكم وبلا اجارة له طلب الابرة المثل  
البلوغ ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي ابر المثل كذا في البرازية ولا  
يغني عن المسم او ضرره بالاتفاق لانها ليس بمعدومة في حق المسم ومن القيمة فيها  
ان الحجر والخزير لو كانا لذي وعنده اشفاق لا يضمن لانه الذوق تتبع المسم في تقدره  
ولنا انه متروك على اعتقاده وانما يضمن قيمتها لانه المسم ممنوع عن ملكها وتعليقها والى  
اتلف ذوقه فحقه مثلها لكونها مذكورات الامثال لا يضمن بالتلف المبيعة ولا الترة  
لولد ذوق لانه احد اهل الادب لا يدبره نحوها ذكره في الحجة ولا بالتلف متروك التركة  
عند اوله ولو لم يصب في مسم فمثلها بالقيمة له سواء كان مالاً كما اذا التقى صطل او  
شيأ سيرا من التملك حيث لا قيمة له او لم يكن كما اذا شتمه ذكره في المحيط اهذه المالك بلا شيء  
اذ ليس فيها مال متفق فلو اتلفها الحجر المتخلل منها لا تلف ملك الغير لا التلف وان  
قتل بالقتل عليه كثر ملكها ولا شيء عليه عنده وعنده ما ينفذها المالك ويرد قدره في المثل  
من الخلل فلو اتلفها الغاصب عنده لانه يتلف مال الغير فلا مال له وان ظلمها بالتعاقل  
ملكها ولا شيء للمالك عنده الا ان وكذا ان تخللت ماساعتها والآن وان يتخلل ماساعتها  
بل كان بعد زمان فاخلل بينهما على قدر ملكهما قال ابو التيث وبناؤه ذكره في الحاشية وان  
غصب جلد ميتة فدفعه بالقيمة له كالتراب والشمس اهذه المالك بلا شيء اذ ليس فيه مال

طلب  
من اليتيم  
من الاخر

في مال متفق للغاصب فطانت الدباغة اظهار المالية والتفوق فصارت كفضل الثوب فلو  
اتلف الغاصب ضمنه قيمة مدهو غا لا تلف مال الغير وقيل طاهر غير مدهو غا وان دفعه بالقيمة  
كالقسط العفص ياخذ المالك ويرد ما زاد الدباغة اذ هذا الدباغة افضل بالجلد مال متفق  
لغاصب في الثوب فنزح جانب الغاصب بانه يقوم مدهو غا وركنا غير مدهو غا ويرد ما حصل  
ما بينهما ولغاصب ان يجسه بغير اذ اختار المالك اهذه ودفع ما زاد الدباغة حتى يستوفي  
فقد كفى جسد المبيع للمبايع لافل الثمن وان اتلفه لا يضمن قيمة الجلد للمالك عنده وعنده ما  
يضمنه مدهو غا الا قد رما زاد الوسخ لانه باق على ملك المالك في طهارته ياخذ وهو مال متفق  
فضمنه مدهو غا بالاستهلاك ويعطيه ما زاد الدباغة والاراة التفوق حصل بصنع الغاصب و  
صنعة متفوقة لاستعماله لا متفوقة ما فيه ولهذا طاراه ان يجسه حتى يستوفي ما زاد الدباغة  
فكان عقابه والجلد تبع لها في حق التفوق ثم الاصل وهو الصنع غير مضمون عليه فكذا اذا  
هلك من غير صنعه ولو تلف الجلد في مدهو غا لا يضمن اتفقا ومن كسر علم برط او طبل او  
زقار او دقا او اراق سكر او منصفاً ضمن قيمة لغيره وان ضمن قيمة فليأخذها وذكر  
في المشتق فليأخذها وذكره في البداهة وفي طبل الخزاة والدق الذي يباع فيه في العرس  
بضمونه بالاتفاق ذكره في الايضاح ويصير بيع هذه الاشياء لانها اموال لصلاقتها بما يلي  
من وجوه الانتفاع وان صلت كما يكتل ايضا وقال لا يضمن شيأ من ذلك ولا يجوز بيعها لانها  
اعتدت للمعصية فبطلت نفوتها كالحجر وعليه الفتوى ذكره في الجامع الصغير والفتوى على قولها  
لثرة الفساد فيما بين الناس ذكره في الذخيرة والخاف والتبعية وفي النهاية ومنج الغفار  
ذكر الصد الشهيد انه بعد البيت على من اعتاد الفسق وانواع الفساد حتى قالوا ايضا لا يضمن  
بالجور على بيت المفدية وقيل يراق العصير ايضا قبل ان يشتد ويقذف بالذبح على من اعتاد  
الفسق وقد روى عن ابي عبد الله رضي الله تعالى عنهما انه اراق البيت على النفق صبره سراً في  
بيته وقد يجرى رضي الله تعالى عنه على نايكة في منزلها ثم فر بها بالرة حتى سقط فخاها والار  
بالمعروف والكسبي عن المنكر فمن ان كان يخلب على ظنة ان يعقل ولا يصرزك ولو علم انه يمان  
بذلك او يفر وهو لا يصر على ذلك او يقع الفتن فتركه افضل ولو علم انه يصير على القرب  
والفرور لم يضمن الا غيره لذلك فر فلا بأس به وهو مجاهد بذلك ولو علم انه لا يفتنه مدهو  
لا يخاف منهم فر باو لا شتما فموا باختيار والار افضل ذكره في التبعية وغيره ولو غصب مدهو

مطلب  
الاراضية في النفق

لا يضمنون

والاراضية



فانت في يد يمينه فيمتها ولو غصب امر ولد فملك فلا يملك هذه فلا فاعلى في الموضوع صبي  
يضمنه عند ما تقوتها وعنده المدة متقوتة لا اله الولد ولو شق الزق لاراة الخ لم لا  
يضمنه عند ما يوشق لا الزق ولا الخ فلا فاعلى فانت عنده يضمن الزق لا الخ ولا فاعلى على من  
فيه عبده او رباط دابة او فتح باب اصطبل او فتح قفص طير فذهب فلا فاعلى في الدابة و  
الطير فانت يضمنه عنده فيهما لانه الطير محبوب على النصار وكذا الدابة ولما اذ توسط فعل فاعلى  
الخمار وفي التنوير ار عبده بالاباق او قال اقبل نفسك ففعل وجب عليه قيمة لسيده لا انصار  
مستعلا او متلفا ولو قال اتلف مال مولاي فالتلف لا يضمن الا في الفاق وقيل بالار باتلاف مال المولى  
لا يصير غاصبا وانما صار غاصبا للعبه وهو قائم لم يتلف كذا في العادة من استعمل عبدا للغير  
طال بمنزلة غصبه لو ملك من ذلك العمل يضمن وان لم يعلم انه عبدا او قال العبد انه كذا في العادة  
الا اذا استعمله لغيره لانه لا يصير غاصبا ذكره في مني الفقار وقيل ان كان صغيرا يضمن والا لانه  
الغصب لا يتصور في الكبير والاصح انه يضمن صغيرا او كبيرا وكذا لو اودع رجلا عبدا فبعه المودع  
في طاعة صار غاصبا ولو استخذه احد الشريكين العبد المشترك مع غيبة صاحبه فمات في غيبته  
لا يضمن وفي الدابة المشتركة يضمن وفي الترخيد اذا استخذه عبدا رجلا بغير ارضه او استعمل دابة بغير  
او حمل عليها شيئا او ركبها بغير ارضه فهو ضامن ان عطيت في تلك الحدة وفي العادة استعمل  
الدابة بغير ارضه مالكا يصير غاصبا فله ملك يضمن اذ قد صار غيره بغير ارضه واستعمله ورده الى  
الموضع الذي اخذه منه وكان معه شئ فاطله الذئب هل يضمن وانما استعمل الاثام فاقصه الى  
لم يتعرف الخيل بشئ الا انه اذا ساق الاثام فانساق الخيل مع اربابها او جانيها يضمن  
ان كان صبي ساق الاثام ساق الخيل معها ايضا فماتت ولا فاعلى على من ساق السلطان  
يوذبه ولا يندفع اذاه الا بالتسوية لانه دفع الايذاء لو كان يمكنه بلا سعي يضمن او  
الى سلطان يمن يعق ولا يمنع عن الفخ بتمهيه ولا على من قال السلطان قد بخرت وقد  
لا يبرح ان لم يكن معروفا بالظلم بغير التفرغ بغير حق ان فلانا وجد مالنا او اصاب ميراثنا  
عنده مال فلان الغائب ذكره في الحانية او قال ان فلانا فرس جيتا او جارية ذكره في  
العدة فغرم شيئا وان كان عادة اي السلطان ان يبرح البتة بمثل هذه العناية  
ضمن لوجود الاتلاف منه من وجه وكذا يضمن الساعي لو سعى بغير حق عند محبة وهو  
قول نوفره الى اي الساعي وعند ما لا يضمن وهو القياس لانه توسط فعل فاعلى

الساعي بالفساد  
يضمن

فاعلى فانت لکن الفتوى السبع على قول محبة وزفر استخانا وان اشى صادقا اذا لم ينطق  
ولا احتسابا ولذا قال وبه ان القنان يبع وفي الخلاصة والفتوى على قول محبة سغلية  
الساعة في زماننا والحق في الامام على السعدى والحاكم عبد الرحمن افتيا بوجوب القنان  
على الساعي قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى والفقهاء ابو التيث كان يبيع القنان على الساعي  
وفي فتاوى رشيد الدين رجل فر من ظالم فافض انسانا حتى ادركه الظالم فافذه وقصره  
او طلب ظالم رجلا ليقبض منه ضاية فدل رجل عليه فافذه ما لا يوفق قياس قول محبة يضمن  
الا فله والد ال عليه لانه سبب لافذه ماله والفتوى على قول محبة ان يضمنه لا يضمنه وكذا ان  
لو تخام رجلا في فرس احد هما الاخر فذهب المظلول الى فخره لا يضمن المظلول لانه يطلب الفتوى  
وفي التنوير وقد عراه في مني الفقار الجواهر الفتاوى ولو مات الساعي للمسي به ان يافذ  
قد راخره من تركته هو القبيح وفي الفتاوى الزينة الا لا يضمن بالار الا في فخره الاول اذا  
كان الاو سلطانا الثاني اذا كان موليا للمأمور الثالث ان كان المأمور عبدا لغيره فاعلى  
بالاباق او يقتل نفسه الا اذا اره باتلاف مال سيده فلا فاعلى على الاو كما ذكرنا بخلاف مال  
غير سيده فانت القنان الذي يغرم المولى يرجع به على الاو الرابع اذا كان المأمور صبيبا كما  
ار صبيبا باتلاف مال الغير فانتضض الضمة القبيح ويرجع به على الاو الخامسة اذا اره كخرية  
من فاعلى الغير ففعل القنان على الخاخر ويرجع به على الاو لا يجوز التفرق في مال الغير بغير ارضه  
فقاتل تعالى ولصاحب الملك كما في العادة ولو وقع الحربي في محلة فهدم رجل بيت جاره  
لم لا يجرى بية بغير ارضه جاره وبغير ارضه القايح والسلطان تحلبصا داره من الحربي وينقطع  
عن قيمتها في ذلك الوقت لا قيمتها كاملة ولم يأن كخطر اهل طعاه غيره كما في جامع القصود  
وفي الحانية ما يهدم فاعلى غيره فانت يضمن نقصانها ولا يجوز بيعها رتبا الا في حال المحيد وفي  
البرازية قرر المالك بيعه بغيره قيمة الحائط وتسليم النقص وبيعه ان يافذ النقص ويضمن  
قيمة النقصان وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال لانه كل ما كان  
من صنع العباد لا يمكنه اعادة الحائلة لتفاوتهم في الحرفة وقيل ان كان الحائط جديدا  
ار باعادة ولو اطعم الغاصب المقتضوب فالكه برى ان كان جايحا كما تقتضى وان لم يكن لانه  
مقتضى فلا يتوقف على علمه كما اذا غصب دراهم انسانا من كيسه ثم ردها في كيسه وهو لا يعلم  
ببر اذكره في البرازية كذا

مطل

وعلى قول  
س

مطل

ان لم يجد

الشقة



من الشفعة وهو القم سميت بها لما فيها من حق المشترى المملك الشفعة ومنه الشفعة الذي هو حصة  
الوتر لما فيه من القم والشفعة كما فيها من حق الجاني من غير من الغائرين من في الشرع فملك العقار  
وهو ملك ما اصله وقار من ضيقه ودار قتيبه لان الشفعة انما تثبت فيه وما في معناه كما علوا  
ذكره في التخم وقال في الحاشية العلوية حق بالشفعة ويستحق به الشفعة في السفل وان لم يكن  
طريق السفل في السفل لانه الحق بالعقار بالملك حق الغرار على مشترى بما قام عليه من الجاني  
في الحاشية وان كان مغايرا في الصورة فيبيع القيمة قال في الحاشية واذا وجبت الشفعة فاما  
التميز من ذوات الامثال وجبت مثلا وان لم يكن منها كالعبد والثوب وجبت بقيمة وقال في  
الاشافق ومالك ياخذ بقيمة ذكر المصنف في لفظ مشترى كغيره والا فلا يترك لانه قد يكون عليه  
كما اذا اقر البايع بالبيع وانكر المشترى قال في القصوى ان الشفعة تختص بغيره والملك عن البايع  
لا على ثبوت المشترى ولذا اثبت اذا باع برط الخيار للمشترى بغيره لا يعتبر اختياره لانه  
يعتبر عدم اختياره ونحوه ثبت بعد البيع القم الحاشية عن خيار البيع وانما وصفناه بالقم  
لان الشفعة لا تثبت في البيع الفاسد اما قبل القبض فلان البيع لم ينتقل الى ملك المشترى  
والشفعة انما تثبت بعد الانتقال وانما بعد القبض فلان في الشفعة تغرر الجاهل بحق  
للغني ولو سقط الغني بغير ما هو مفقود وجبت الشفعة وانما وصفناه بالجاهل عن  
خيار البايع لانه لو كان له خيار فيه لايثبت ولو اسقط الخيار ثبت وخيار المشترى غير ما  
من الشفعة وتستقر الشفعة بالاشهاد او اذ بالاشهاد طلب الموانة وانما قال  
به لان حق الشفعة قبل هذا منزال لانه بحيث لو اقر في الطلب تبطل فاذا اشهد  
ان لا يبطل بعد ذلك بالتأخير وملك العقار بالافذ بقضاء القاض او رضا القاض  
قال في التخم قالوا ان حق الشفعة يجب عند البيع ويتأكد بالطلب ويثبت الملك بالطلب  
ويثبت الملك بقضاء القاض او بالتراضي من الطرفين وانما يجب الشفعة للمخلف وهو الذي  
قاسم وبقيت له شركة في حق العقار ذكره في مني العقار في نفس البيع فانه لم يكن ملكا  
في نفس البيع او سلم الخليط الشفعة للمخلف في حق البيع كالشرب بالكر نصيب  
وفي الشرع عبارة عن نوبة الانتعاش بالماء سخيا للمزارعي والدواب ذكره في الموطأ  
الطريق الحاصي كنه لا يرضى فيه الشفعة قبل ارضه اصغر الشفعة وبالحق في الشفعة  
فمن شركة عامة وطريقها ينغذ من اذ الحاشية علمت لم ينفذ كما الشفعة ثم يجب الشفعة

للمر الملائق ولو بابه في سكة اخرى فله داره على قدر الدار المشفوعة لمارون انه عليه الضلوة  
والسلام انه قال الجار احق بشفعة طاره الحديث رواه ابو داود واحمد والدار قطع  
وابدا به وفي فتاوى حافظ الدين الكردي في ثلثة الشريك في البيع وهو الذي لم ينفذ  
وقليط وهو الحاقس الذي بقي له خلط في الطريق او الشرب والجار الملائق وانما وجبت  
الشفعة لانه وجبت لدفع الفرار الدائم الذي يلحقه من جهة فحاش كل ما كان اكثر اتصالا كان  
احق بالفرار واشد تعاملا فكان احق بالقوة الموجب لما فليس للاضعف ان يأخذ مع  
وجود الاقوى الا اذا ترك في يأخذ اذا اشهد بان يطلبها عند علمه بالبيع وان لم يشهد عند ذلك  
يسقط عنه ان يوسع ان لا يأخذ وان ترك لانه يجب به قلنا تحقق السبب في صحة وانما قد  
عليه قوة فاذا ترك كان له ان يأخذ وهو نظير ذي القيمة مع دية الارض ومن لم يذوق علم  
حاشية ان الدار بان يكون له حق وضع الجذوع من غير ان يملك شيئا من رقة الحائط او له شركة  
في فله عليه ان الحائط جار وليس بشريك في الدار لانه الشركة المعبرة بين الشركة في العقار  
لان المنقول والكتبة منقولة ويوضع الجذوع على الحائط لا يصير شريكا في الدار وكذا بالشركة  
في الجذوع لكنه جار ملازم لوجود اتصال بقعة احد بهما بقعة الا ان فيحق الشفعة على  
ان ملازم ولا يترتب به ذلك على غيره من الجيران ولا يستحقها مع الشريك وان كانت له شركة في  
نفس الجدار فليس له الا ان لا ينفذ عليه من الجيران لانه الشركة في البناء الجذوع والارض  
لا ينفذ بها الشفعة ولو كان البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركا بينهما كان هو او  
غيره من الجيران ومن ان الشفعة على عدد الرؤس لا التمام وعند الشافعي على قدر سهام  
لان الشفعة مرافق الملك فيثبت بقدره كالزيج والكتب قلنا ان سببا اتصال الملك  
وقليل الملك في ذلك ككثيره ولذا انزاد صاحب القليل فله كل الشفعة بخلاف الزيج والكتب  
لانها من نتائج الملك فيكونان بقدره اعلم ان طلائع الشفعة قبل القضاء بالشفعة لم ينفذ  
لمجوع الدار المشفوعة والقسمة بينهم للمزاج فينبغي ان يطلب كذلك لو طلب واحد منهم بعضا  
الكل شفعة عند محدة ولو كان بعضهم عابيا يقضي بايديهم الحضور على عدمهم قال الزيلعي ولو  
اسقط بعضهم من قبل القضاء لم يكن له ان يأخذ الكل لانه السبب للاستحقاق الكل قد  
وجد وتقرر بطل واحد منهم والتشقيص للمزاج وقد زالت نظيره الزهنية فانه يجب بطل  
الذين وبطل بطل من ارضه ولذا لو او في البعض او كان رهنه عند رجلين ففقد دية ارضا

مطلب

مطلب







باتأخر ولو فرره بالقطر أو لا فرق في لزوم التفرقة بين ما يكون ظاهر أو غائبا ولو كان  
 التأخير بعد زمان أو حبس أو عجز قاض يرد التفرقة بالجوار في بلد لا يقطع بالاجابة وال  
 طاعة كالمدة لكونه لا يتمكن من المصروف في مفره وإذا أدى التفرقة إلى أن المشتري يفتقر  
 الدار المضمومة وطلب التفرقة - قال القاضي المدي عليه أن المشتري بما يقول الدار التي يشتق  
 بها التفرقة هل هي ملكه وإنما يصح هذا السؤال لأنه قد يكون في يده لا يستحق التفرقة - قال  
 أو - ملكه ما يشتق به أو نقل عن الخلف على العلم بملكه أو برهن التفرقة على مدة عامه سالما  
 التفرقة ليست كونه فيها فأن أو - بأن التفرقة أو انكره ونقل عن البيهقي أنه ما ابتاعه أو سوله في  
 طرقة بانه ما اشترى الدار المضمومة - وهذا يبرهن على سبب وهو قول أبي يوسف لأنه الذي  
 أدى أصل التفرقة فينبغي أن يستحق على نفيه لأنه البيهقي أنما يجب كسب الدعوى أو ما يفتق  
 عليه هذه التفرقة - أي أو يقول في طرقة ما يستحق التفرقة هذه التفرقة - على - وهذا يبرهن على  
 الحاصل وهو قول أبي حنيفة ومحمد لأنه في الاستحقاق على السبب أو التفرقة على الجواز أن يكون  
 قد فسخ العقد واستحق على الحاصل يكون رعاية كقول أبي حنيفة - على - وهذا يبرهن على  
 بالجواز ويستحق على السبب لأنه لو طرقة في على الحاصل يصدق في عينة في اعتقاده فينبغي أن  
 في حق المدي أو برهن التفرقة على التفرقة ففيه أن التفرقة بما في التفرقة - ولا يشرط اضرار  
 التفرقة وقت الدعوى فإذا قضى له لزم اضرار - لأنه التفرقة لا يجب عليه قبل القضاء فلا يجب اضرار  
 وإنما يجب بعده وعند محمد يجب اضرار قبله مع لا يفتقر القاضي بما إذا لم يحزمه لا يقال أن يكون  
 مغلما فينبغي مال المشتري وهو رواية عن أبي حنيفة - وللمشتري حبس الدار بقضائه ولو كان  
 قبل اضرار التفرقة فلا يفتقر إلى حبس الدار عن التفرقة مع يدفع التفرقة إليه لأنها بمنزلة البايع و  
 المشتري فلا تبطل شفعه بتأخير التفرقة بعد ما أراد اضرارها تأكد بها بالقضاء والتفرقة أو كان  
 البايع أو كان المبيع في يده لا يذو اليد ولكن لا يسمع القاضي البيهقي عليه أن البايع في حق  
 المشتري فيبغى المبيع كخبرة لأنه لا يملك ويغنى بالتفرقة - على البايع ويجعل العدة عليه  
 البايع قبل تسليم المبيع إلى المشتري وعلى المشتري لو كان بعد تسليم المبيع إليه لأنه البايع يصير  
 اجنبيا فلا يشرط حضوره ولا يكون العدة والكراد بالعدة أو التفرقة بالتفرقة عند التفرقة  
 والتوكيل بالتفرقة كما إذا وكل رجلا بمشتري له دارا فاشترى به دارا فالوكيل له ضم التفرقة  
 ما لم سلم الدار إلى الموكل فأن سلم إليه فالوكيل هو الخصم وهذا هو ظاهر الرواية أو يمكن أن يكون

ومن أبي يوسف التفرقة لا يأخذ بها من يد الوكيل ولكن يقال سلمها إلى الموكل ثم يأخذ التفرقة  
 الموكل والتفرقة فيها - الرواية - والعيب وإن شرط المشتري البراءة منه أن العيب لا يأخذ  
 بالتفرقة - ثم إذا اشتريه إن كان لا يأخذ بعد القبض وإن كان قبله فشرائه البايع لقول  
 القصة - إليه فثبت له الخيار إن كان إذا اشتريه منها ولا يقطع في يده برؤية المشتري ولا يشرط  
 البراءة منه لأنه المشتري ليس بنائب عن التفرقة فلا يحمل رؤيته في حقه كذا في التبيين  
**فصل** وإن اختلف التفرقة والمشتري في التفرقة  
 أن قال المشتري الف ومائة وقال التفرقة الف فالقول للمشتري مع عينة لأنه التفرقة يدي  
 استحقاق الدار عنه نقد الأقل والمشتري ينكره وإن برهن أن أقام كل واحد منهما البيهقي على  
 دعواه فالتفرقة أي هو الحق بتقديم برهانه لأن - ولا مكان صدق البيهقي به برهان العقد  
 رتبة فبأخذ التفرقة بالأقل هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف للمشتري أي بيهقي الحق لأنه أكثر الثبوتات  
 وعند الشافعي - وأحمد تارة والقول للمشتري وعندهما يفرغ وعند مالك يكمل بالأقل وال  
 بالبيهقي ذكره العينة - وإن أدى المشتري ثمنه وأدى البايع أقل منه فبأخذ التفرقة بما قال البايع  
 قبل قبض الثمن لأنه إن كان كما قاله البايع فالتفرقة بأخذ به وإن كان كما قاله المشتري يكون مطلقا  
 على المشتري به دعواه الأقل وبأخذ التفرقة بما قال المشتري بعده أن بعد قبض الثمن ولم يلتفت  
 القول البايع لأنه كما استوفى الثمن انتهى حكم العقد فصار كالاجبة - فبقى الاختلاف بين  
 المشتري والتفرقة وإن عكس بانه أدى المشتري ثمنه وأدى البايع أكثر منه فبعد القبض يعتبر  
 قول المشتري كماله - وقبله أي القبض يتخالفان - المشتري والبايع ويترادفان وإن نقل  
 اعتبر قول صاحبه أي ظلاله الثمن ما يدعيه الآخر فبأخذها التفرقة وإن طرقة في القاضي  
 البيع بينهما وبأخذ التفرقة بما قال البايع أي شأ وأه طرقة البايع عن المشتري بعض الثمن  
 بأخذ التفرقة بالبايع ويسقط ما طرقة وعند الشافعي لا يقطع بل على التفرقة الثمن المشتري وهذا  
 الخلاف فرغ الخلاف في أنه لا يلحق عنه باصل العقد هو بيهقي أو للمشتري وعندنا  
 يلحق وأه طرقة البايع الحق بأخذ التفرقة بالحق أي بطل الثمن لأنه هذا الخط غير ملحق باصل العقد  
 إذ لو الحق لبقى العقد بلا ثمن بخلاف طرقة البعض فانه ملحق باصل العقد ويخبرم الخطوط من أن  
 يكون ثمن فبأخذها التفرقة بما بقى من الخط وأه طرقة النصف ثم طرقة النصف بأخذ بالنصف الآخر  
 وإن زاد المشتري في الثمن بعد ما تقرر لا يلزم التفرقة الزيادة فبأخذ به بالثمن الأول لأنه في اعتبار

في حقه

وهو العقد  
في حق التفرقة







التفقد - القصدية تختص بالعقار بخلاف غير القصدية - فانما تثبت في غير العقار فانه الثمر  
الشجر يؤخذ ان بالتفقد - تبعاً للعقار فلا يجب التفقد - في عوض وهو بفتح تين ويجمع على  
عروض فطرح الذي ذكره في الغرض والعرض بسكون الراء الثاني وكل شيء فهو عوض سواء  
الذاتية والذاتية وقال ابو عبيد العوف الامتعة - التي لا يد فلما قيل ولا وزر ولا يكون  
صيداً ولا عقاراً ومع هذا جعلها هنا جميع عوض بالتكليف او كما لا يبيانه ما لا يلي التفقد  
فيه وهو غير العقار لكنه يكون الحيوان فارجعنا ايضا مع ان التفقد - غير واجبة فيه ايضا في  
يراد به ما ليس بعقار فيه فله الملك والبناء والتخل فيكون عطف ذلك عليه من قبيل عطف  
الحاقد على الحام ولا في ذلك وبناء وشجر بيعا او البناء والتخل به وانه الارض قصد  
فيه - لانها اذا بيعت مع الارض يجب فيها التفقد - تبعاً للارض كما ذكرنا فاعلم هذا  
يتبين ان ثبت في الكروم على الارض التي اصابها اربابها من الكروم سواء كانت ذراعية  
قبلها او لا على قول ابو يوسف ومحمد بل على قول الكل على قول ان اصابها باذن الامان  
هذا لا يجري التفقد - في الوقف ولا في الارض المحللة - زرع - او مغروسه - فيها الكروم و  
الاشجار قال في الترخيد لا تفقد - في الوقف ولا بجوارحه وفي الخانية دار بيعت كجنب دار  
الوقف لا تفقد - للوقوف مع لا يأخذها القيمة لان التفقد - يجب بحق الملك والوقوف  
ليست مملوكة - لا في الحقيقة - ولكن في الخلاصة ما يخالف ذلك وكذا لا تفقد - في بيع الكروم  
وهو الذي يكون في الارض التي هي على نهي الدوالي لان الكروم نقلت ولا تفقد - التفتت  
ولا في الارض التي ماله السلطان ليست المال وكذا في الارض المحللة مادام هي زرعها  
الاكرة لا يجوز بيعها ولا فيما كسب الحرا في فيها التراب ويجوز بيع الكروم اذا كان سلطان  
لا تفقد - فيها لما قلنا ولا يجب في ارض او مغروس فان التراب اذا ملك بالارض لا يثبت  
فيها التفقد - وصحة - وصحة بلا عوض شروط فان الملك الحاصل لكل منها حاصل بغير  
عوض وكذلك اذا عوض في الهبة بلا شرط لان التعويض بدونه تبرع ولا تفقد - في  
التبرعات كما مر - واذا كانت بعوض شروط تثبت التفقد - عندئذ لان العوض يكون  
واجبا عليه ويكون بيعا انتها وقال مالك تثبت التفقد - في الهبة مع عوض عنها وان لم  
يكن العوض مشروطا فيها لانها تصير بمنزلة البيع ولما انة هبة من الجانبين لا يشترط  
في العقد عوض ولا تفقد - في الهبة بخلاف ما اذا شرطت صارت معاوضة وفي الخط

مطل

التفقد - في الهبة المشروطة - بعوض تفقد معاوضة - ابتداء عنده وعندنا تفقد تبرعا ابتداء  
وتتم معاوضة - اذا تقابضا وبيع بغير خيار البائع ولم يسقط خياره فانه لا تفقد - فيها او يبيع  
بيعا فاسدا حيث لا تفقد - فيها اما قبل القبض فليقبا ملك البائع فيها واما بعده فلا  
التفقد لان لكل واحد من المتبايعين سبيل من فسخ ما لم يسقط حق الفسخ فانه سقطت  
التفقد - ولا يجب التفقد - فيما ادى عقار قسم بين الشركاء لان القسم فيها معنى الافراز وهذا  
يجري فيها الجبر على القسم - والتفقد - لم تشرع الا في المبادلة المطلقة - او جعل العقار اجرة بان  
يتاجر دابة وجعلت اجرة عقارا او جعل بدل صلح او بدل صلح من دية او جعل مزاوان قول  
بعضه مال بان يقرض او اجرة عقار على ان ترد على الزعيم الغدرهم فانه لا تفقد - في شيء  
منها لانها عندنا تختص بمعاوضة - مال بمال مطلق لانها تثبت بخلاف القياس بالاكراه معاوضة  
مال بمال مطلق فيعتبر عليها - هذا عنده وعندنا يجب التفقد - في فسخ المال فيقسم العقار  
على مثلها والغدرهم فما اصاب الا في تحت التفقد - لانه مبادلة - مال بمال ولا يجب ايضا  
فيما صولح عنه اي العقار بانظار او سكوت يعني من ادى عقارا وانكره صاحبه او سكوت  
ثم صالح عنه على مال لا تفقد - فيه انا في صورة الانكار فلان زعيم ان التار لم يل عن ملكه واما في صورة  
فلزم انما اعطاه افتد او يمينه فلم يثبت المبادلة - المالية - ويجب التفقد - ان صالح عنه باقرار  
لان القليل بعد الاعتراف يكون مبادلة - مال كذا كذا يجب فيما صولح عليه باحدهما ان لو صولح  
على دعوى ضم على عقار سواء كان - القليل بانظار او اقرار او سكوت يجب التفقد - ولا يجب  
التفقد - فيما ان عقار سكت شفعة او اشترا - وسلم التفعيل التفقد - ثم رد البيع بخيار  
روية او خيار شرط او بخيار عيب بقضاء القاضي متعلق بالافير سطل سواء كان الرد بعد  
القبض او قبله واما لا يجب لانه فسخ لا يبيع وما رده ان بالحب بعد القبض بلا قضاء او رد  
بالاقالة يجب فيه التفقد - لانه ذلك فسخ في صقما وعقد جديد في حق التفعيل اذ لا ولاية لهما على  
غيرهما فيكون معاوضة - مالية في صقما واما قلنا بعد القبض لان الرد بالحب قبل القبض  
فسخ من الاصل ويجب في العلو ومعه وفي التخل بسببه وفيما يبيع بخيار المشتري لان التفقد  
نعمت زوال ملك البائع لا يثبت ملك المشتري حتى اذا اقر - بالبائع وانكر المشتري الشراء  
وجبت الدار له في يد البائع بشرط لصحة - الحكم باهزة المشتري لانه الملك له والافد  
الطلب من البائع وان صح لکن لا بد منه حضور المشتري وان بيعت دار بجنب البينة

مطل  
او مخرج



بالخيار فالشفع - لم يدر له الخيار بايها او لم يشترط ويكون اجازة من المشتري والشفيع الاول اذا  
 منه لا افذ الثانية - وان بيعت دار بجنب المبيع - فاسد فشفيعها البايح ان بيعت قبل قبض  
 بعد الحكم له بها لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفيع للمشتري فانه استرد  
 البايح منه المبيع - قبل الحكم له بالشفع - بطلت شفعة وان بعد الحكم بعيت الثانية علم  
 ملكه والمسلم والذوق في الشفع - سواء لانما يجب له دفعه في التفضل عنه علم الدواعي سببا  
 الجبارة في ذلك الحكم والذوق سواء وكذا الخ - والعهد المأذون به المديون وان يستوفى  
 الدين برقبته وكسبه لانه ليس بشرط - انما قيدناه بالمديون لانه اذا لم يكن عليه دين والعهد  
 تابع فانه لا شفيع للموكل ولو اشترى الشفع - والمكاتب ولو لم يبيع السيد كالعبد  
 كما اذا باع العبد المديون - فانه لسيد الشفع - لانه ما فيه ليس ملكا لسيد - اذا كان  
 مديونا **ف** **ل** وتبطل الشفع - بتسليم المال او  
 البعض بعد البيع وانما قيدناه لان تسليمها قبل البيع لا تبطل لانه اسقاط الحق قبل  
 وجوده لا يصح ولو كان التسليم بعد البيع من الوكيل او وكيل بالثراء تسليم الشفع صحيح  
 بالاتفاق وكذا سكوت اعراض بلا خلاف - اما الوكيل بطلب الشفع - فيصح تسليمه عنده  
 اذا كان في المجلس القاطن عنده او يوسف مطلقا وعند محبة وزفر لا يصح تسليم اصلا لانه لا  
 بضد ما اريد ولما اذا توكل بالثراء لانه لا افذ لما شراه والوكيل بالثراء له ان يشترى غيره  
 ابا يوسف يقول هو وكيل مطلقا فينفذ تصرف مطلقا واما صنفه - فيقول انه وكيل بالثقة  
 ولا يعتبر الخصومة الا في المجلس القاطن وكذا لو كان التسليم بعد البيع من اب او وصي عنده  
 ابا صنفه - فيقول هو يوسف لانه لا افذ بالشفع - تجارة فتركه الا فذ بها منزلة التجارة  
 فيملك وعند محبة وزفر لا يجوز وهو على شفعة اذا بلغ الصغير او بلغ الخ الموطول في  
 علم هذا الخلاف بطلاننا سكوت الاب والرضع عنه العلم بالثراء وتبطل الشفع - بترك  
 طلب الموأنة تركه باء لا يطلب في مجلس اخر فيه بالبيع او ترك طلب الشفع والاشهاد  
 عند العقار او عند من له اليد لا الاشهاد عند طلب الموأنة لانه غير لازم وتبطل ايضا  
 بالقبض اي صلي المشتري الشفع منها على عوض وعليه ان الشفع رده ان العوض لانه  
 رطوبة لان حق الشفع - ليس بحق متقرر في الحال بل هو مجرد حق التملك فلا يصح الاعتناء  
 عنه ولا يتعلق اسقاطه بالجار من الشرط فبالفساد او في تبطل الشرط ويصح اسقاط

يعني شفعة البايح  
 ان يملك البايح  
 في الدار من شفيع  
 بعد الحكم له  
 يسترد في ما فذوة  
 على ملكه باء

سعي الشفع  
 رطوبة لان حق الشفع - ليس بحق متقرر في الحال بل هو مجرد حق التملك فلا يصح الاعتناء  
 عنه ولا يتعلق اسقاطه بالجار من الشرط فبالفساد او في تبطل الشرط ويصح اسقاط

الاسقاط وبرد العوض ان كان مأذونا والا فلا يجب تسليم وكذا تبطل لو باع الشفع شفعة  
 بال لانه البيع تملك مال بال وحق الشفع - لا يحمل التملك فلان تجارة عن الاسقاط فقط مجاز  
 كبيع الزوجه زوجة من نفسها وكذا لو قال للمخيرة اختارني بالغ او قال العتيق لارائه ذلك  
 فاختارة بطل خيارها ولا يجب العوض - تبطل ببيع ما يشتفع به قبل الحكم له بها لولا سبب  
 الاستحقاق قبل التملك وهو الاتصال بملكه الا اذا باع بشرط الخيار بنفسه حيث لا يبطل شفعة  
 لبقاء السبب لانه خيار البايح يمنع زوج المبيع عن ملكه وتبطل ببيع الشفع قبل الا فذ بعد الطلب  
 او قبل ولا تورث عنه وعند الثاني فحق لا تبطل لانما صفة والدورث يخلو في صفة ولنا ان حق  
 الشفع - حق التملك وهو حق قائم بالشفع فلا يبقى بعد موه لا تبطل الشفع - ببيع المشتري لو فذ  
 المستحق ولا شفيع - لم يباي اصيله كان او وكيله او بيع له ان وكذا لا شفيع - لم يبيع له باء وقل  
 له البيع - الموطول شفيع حيث لا شفيع - لم يوجب الشفع - لم يباي ان لم يشترى اصلا او  
 ولما - او ابتاع له ان لم يوطأ او بالثراء فاشترى له او موطول شفيع - فانه ان لو كان المشتري  
 او الموطول بالثراء لكان له الدار شريك بزيك او فله الشفع - ولو كان هو شريها والدار  
 بار فلا شفيع - للجار على وجوده ذكره في مني العقار ولو قيل للشفيع انما ان الدار التي تثبت  
 فيها الشفع - لم يبيع بالف درهم فلم الشفع شفعا لاجل الاستكثار ثم باء عنده انما  
 بيعت باقل مما الف او علم انما بيعت بكيل او وزنة او عدد من متقارب قيمة الف او اكثر  
 فله الشفع - في هذه الصورة لانه تسليم فيه سمح الالف كان لا استكثار - فاذا اظهر ان الشفع  
 اقل منه فله الا فذ - ربما يكون الا فذ لوان الامثال ايسر له وان كان قيمتها اكثر فيكون له  
 حق الشفع - وكذا اذا افران الثمن عرضا للشباب والعبيد ثم ظهر انه مكيل او موزون او افر  
 ان الثمن مكيل او موزون فظهر خلاف جسمه المكيل والموزون فهو على شفعة ما ذكرنا في  
 لو باء بعد ما قيل للشفيع انما بيعت بالغ انما بيعت عرضا بقيمة الف او اكثر او باء انما بيعت  
 بدنانير قيمتها الف فلا شفيع - لانه ما في الصورة الاولى فلا ان الشفع يا فذها بالقيمة فان كانت  
 قيمة الف قد سلم البيع به وان كانت اكثر فتسلم بالالف تسليم بالاكتر بالطريق الاول وانما في  
 الثانية وهو انما فانما جسان في الثمنية وطلما منافيه وكذا انما ابيع احداهما الا في الزكوة  
 وهو قول ابا يوسف وهو اسحق والقياس ان يثبت له حق الشفع - وهو قول ابا صنفه - و  
 زفر لانه الجنس مختلف صفة ومكنا وكذا التفاضل بينهما في البيع ولو قيل له ان الشفع المشتري

وفي الدار من البايح او من الشفعين شيئا او اجازة في



فلان سلم التهمة فبان ان المثل في حقه فله التهمة لتفاوت الناس في الاخلاق والمهارة  
 فالتسليم في حق البعض لا يكون تسليما في حق غيره ولو بان ان يبيع غيره فله التهمة في حق  
 لان التسليم لم يوجب في حق ولو بلغ ان التبيع يبيع النصف فسلم فظهر بيع الكل فله التهمة  
 في الكل لانه سلم النصف وكان صفة في اخذ الكل والكل غير النصف فلا يكون اسقاطا لاسقاط  
 للكل ولان التسليم كخوف فرار الشريك ولا شركة وهذا التحليل يستقيم في الجار دون الشريك  
 والاول يستقيم فيها وفي عكس ذلك لا شفع له في ظاهر الرواية لان التسليم في الكل يوجب في البعض  
 كلما ولان رغبات الناس في الكل كتر عادة من رغباتهم في الاشخاص فكلوا الكل عن عيب التخصيص  
 فاذا لم يرغب فيه فانه لا يرغب في التخصيص وقيل له التهمة لانه قد لا يتمكن من تحصيل ثمن  
 الجميع وقد يكون حاجته الى النصف ليعم به رافق ملكه فلا يحتاج الى الجميع ويشيخ الاسلام الى  
 هذا القول وان باعها الاذرا عما طول جانب التبيع شروع في بيان الحيلة في اسقاطها فله التهمة  
 لانه لا استحقاق بالجوار وم يوجب الاتصال بالبيع وكذا لو وهب هذا العقد للمشتري بعد  
 الاشتراك ذكره في التثوير وان لم يرض منها سميا بتمتع ثم لم يرض باقيةا فالتهمة للجار في التسليم الاول  
 فقط لانه التبعية لان التبيع جاز والمشتري لم يرض في الباقي فيعقد عليه ولو اراد الحيلة المشتري  
 التهم الاول بجميع الثمن الادرها والباقي بالدرهم فلا يرغب الجار في اخذ التهم الاول لكثرة الثمن  
 لا سيما اذا كان التهم الاول في قليل كالعشر مثلا واقل ويتأتى هذه الحيلة في المسئلة الاولى  
 وان ابتاعها بتمتع ثم دفع الى البائع عن الثمن ثوبا اخذها التبيع بالتمتع لا بقيمة الثوب لانه  
 الثوب عوض على فذمة المشتري فيكون البائع مشتري للثوب بعقد آخر غير العقد الاول و  
 هذه الحيلة نعم الشريك والجار ولكن فيه فريللبيع لانه اذا استحققت الدار المضمومة يبقى  
 كل الثمن عليه ولا يكره الحيلة في اسقاطها ان لم دفع ثبوته ابتداء عند يوسف لانه يحتمل لدفع  
 فر رخصة لانه في تعليق الدار عليه بلا رضاه فر اعليه والحيلة لدفع الفرعة عنه جاز وان تفر  
 الغير في حقه فانه لا يعبر وانما قال في اسقاطها لانه الحيلة في ابطالها مكرهه اتفاقا كما اذا قال الثمن  
 للتبيع بعد ما ثبت صفة انا ابيعها منك بما اخذت قال التبيع نعم تبطل قال شمس الائمة لا بأس  
 بالحيلة لا بطلان في حق التهمة اذا كان قصده التدفع عنه نفسه لانه في اخذ داره بغير رضاه فر عليه  
 اضرازا لغيره فمضى وبه ان بعد الكراهة كما هو قول يوسف وهو رواية عن الامام يفتي قبل  
 وعند محمد يكره لان ثبوته لدفع الفرع اذا ابيحت الحيلة في سقوطها يكون ابتداء لفر الجار فيكون

مطل

فلا يعبر

فلا يعبر على ذلك ان التهمة في النصف فله التهمة وهو الكراهة في الزكوة ودفع  
 وهو في التهمة وفي الزكوة فله التهمة وهو الكراهة في الزكوة ودفع

فيكون انما في التثوير ويقتضي بقول يوسف في التهمة وبضمة وهو الكراهة في الزكوة ودفع  
 الزكوة وفي الجور وهو هكذا الاختلاف في اسقاط الجوار فاجمعوا ان لو ترك آية التهمة ويعدل الى  
 غير ما لزم يجب عليه التهمة ان يكره ذكره في مني الغفر قال الخفاف في كتاب الجبل لا بأس فيما قيل  
 ويجوز وان الحيلة بشئ يختص به الجبل ما اخرج ويجوز به الى الحلال فما كان من هذا لا بأس به وانما  
 يكره ما ذكره ان يحتمل ان يفتي في بطله او يحتمل في باطله بوجه او يحتمل في شئ من جهة بطل  
 شبهة وللشبيع اخذ حصة بعض الشريكين يعني اذا اشترى جماعة مع واحد دارا للتبيع ان  
 باخذ نصيب احداهم لانه ليس في هذه الاخذ فرار التفرق لان التبيع يبيع مقام احدهم لا حصة بعض  
 الباعين ان اذا باع جماعة مع واحد لا يأخذ حصة احد الباعين لانه في اقراره بالمشترى بتفرق  
 الصفقة وثمة الصفقة متفرقة والصحح ان لا فرق بينهما قبل القبض ووجه دروي الحن  
 عن ابن حنيفة رحمه الله فصل فقال ان اخذ قبل القبض نصيب احداهم ليس ذلك بعد القبض  
 له ذلك والجار اخذ بعض ما يبيع فبيع به يعني اذا اشترى نصفا من دار فقسم بينه  
 والمشتري فالشبيع ياخذ النصف من داره لان القسم من تمام القبض فانه لا يحتاج  
 في الشايع لا يتم الا بالقبض وان وقع البعض في غير جانبه وهو المروي عن ابن يوسف  
 دروي عن ابن حنيفة رحمه الله ياخذها اذا وقع في جانب الدار التي يبيع بها اما اذا وقع في  
 الجانب الاخر فلا لانه لم يبق جارا والمعبد المأذون المذون التهمة في مبيع سيدة حكمة  
 بان باع العبد المذون حيث يكون لسيده التهمة وصح تسليم الاب والوصية شفعة  
 الصغير بعد البيع لانه ترك التجارة فيصير ممن يملكها وهذا عند ابن حنيفة وابن يوسف  
 فلا يلحق فيما يبيع بغيره او اقل من حصة الصغير ان ياخذها بعد البلوغ وقوله رواية  
 عن الامام الاعظم في الاقل لا يتغابره فيه والحداد الاقل من القيمة فله لانه لو وقع البيع  
 بالثمن فيتم بما لا يتغابره الناس في مثله جاز التسليم بالاتفاق والاصح ان لا يملك الاخذ  
 فلا يملك التسليم كالاجنة كت

وهي في التهمة

وهي في التهمة اسم للاقتدار كالقدرة للاقتدار وفي الشريعة جمع نصيب شايعة  
 معن لا تعينه كصول قبل القسم وهي ثبتت بالكتاب وهو قوله تعالى انما الما قسمه  
 بينهم وبالسنة لانه عليه الصلوة والسلام بالشرع في الكفاية والكواريت وعليه العقد  
 الاجماع وشمل القسم على الافراز وهو اخذ حصة واحدة والمبادلة وهي اخذ عوض عن



معة لا تملك جزء الا هو يشمل على التصيب فلما يجتمع نصيب احد من بعضه وبعضه  
لصاحبه فصار له عوضا على يد صاحبه فلما مبادله من حيث ان اخذ فحق صاحبه في مقابلة  
واذا ازال من حيث ان يقبض معة ايضا والا فزال اغلب في القسم في المثليات كما في كليات والموت  
لعد في التفاوت وكذا ما هو في حكمه وكذا ما هو في حكمه وهو العددين المتقارب فان معنى  
الا فزال غالب فيه ايضا ذكره في القاموس في هذا الشريك ان احد الشريكين حظه منها في المثليات  
قال غيبة صاحبه لكونه عيب معة ولو اشترياه فاقسمناه فلفل اربعين راي - كسنة  
ثمة والمبادلة - اغلب في غيرهما كالميوعات والعروض المتفاوتة فلا ينفذه ان يظلم  
غيبه صاحبه لانه لم ينفذه احد من عوض على يد صاحبه من نصيب فلا يكون الا كسنة  
كالبيع ولا يبيع (اي) بعد الشراء والقسم - ويجوز عليها ان القسم - فيه ان غير المثل  
بطلب الشريك في متحد الجنس لا في غيره ان المبادلة غالبية في غير المثل - ويجوز على القسم  
فيما اذا كان متحد الجنس لا في غيره لانه باعتبار ما فيه من معنى الا فزال على ان المبادلة لا يكون  
فيه الجبر في الجملة كما في قضاء الديون فانه لا يكون الجبر على القضاء والديون تقضى بانها  
فصار ما يؤدى بدل لا في ذمته وهذا في المبادلة قصد او قد جاز فلان يجوز بل قصد  
اليه او لم يندب للقائه نصيب قاسم رزقه من بيت الملك لانه منفعة كالقضاء والمفدية  
واليقالة فيكون كفاية من بيت المال لانه اعد لصالحه ليعمل به لا لكونه ارفق  
بالناس وابعدهم التهم - فانه لم يفعل ذلك نصيب قاسم يقيم باجر يقدره له القاموس كليا  
يتحكم عليهم بالزيادة وهذا ان الاجر على عدد الرؤس عند المضيعة - ومنه ما علم قد  
التمار تارة مؤنة الملك ولانه الاجر مقابل بالتميز وهو لا يتفاوت بل قد يصعب في القليل  
وقد ينطس فيقدر اعتباره فاعتبر اصل التميز واهرة الكيل والوزن على قدر التهام  
اجامعا وكذا سائر المؤنة طارة الرأي والحمل والحفظ ونحوه ان لم يكن الكيل للقسم لانه  
الاجرة فيه مقابل بعمل الكيل وهو متفاوت فانه كانه الكيل لتمام القسم - على الخلاف  
الابق ويجب كونه ان القاسم عد لا امينا لانها من جنس عمل القضاة ويعتمد على قول  
وانما ذكر الامانة بعد العدالة وكن من لوازمها لانه يكون غير ظاهر الامانة ذكره في  
التراجم عاين بالقسم - لانه من لا يعلمها لا يقدر عليها ولا يجز القاموس الناس على قاسم  
لانه لا يرضى على الناس ويصير الا برغايا ولذا انما لا يجزهم على ان

ان يستأجروهم ولا يترك القاموس بالقسم والتقدير هو ليس تركوا ان يمنهم القاموس المشترا  
كليا يصير الا برغايا وصحة الاقتسام بالخمس بل ادر القاموس ان اقسام الورثة بينهم  
بالتراخي بل ادر القاموس جاز لانه في القسم - معنى المبادلة - فيجوز بالتراخي بدونه ادر القاموس  
كسائر المعاديات الا اذا كان فيه صغير لا دونه - له او غائب لا وكيل عنه في لا يجوز لانه  
تفرقة بنفسه لا ينفذ ولذلك قاله ويقيم على الصحة ودية او وصية وان لم يباشر بالصغر  
وان باشرها باذن الولي - صحة والغائب ملحق بالصغير في الحائنية اذا قسم الورثة - التركة  
فيما بينهم بغير ادر القاموس وفي الورثة - صغير او غائب او شريك للميت لا صحة القسم - الا باجارة  
الغائب او ولي - الصغير او باجارة الصغير بعد البلوغ او باجارة القاموس قبل البلوغ  
فانه لم يكن للصبي ولا دونه - فلا بد من ادر القاموس وفي التراخي لهم ان يقتسموا لا قسم  
اذا تراضوا الا ان يكون فيه صغير لا دونه - له او غائب لا وكيل عنه في لا يجوز القسم -  
بالاصطلاح بل لابد من القاموس لانه لا ولاية لهم على الصغير ولا نظر لهم على الغائب فانه ادر  
القاموس يقتسمها بينهم جاز على الصغير والغائب لانه ولاية على الصغير ونظر للغائب  
وتفرقة يصح على الميت ولذا يقضى ديونه وينفذ وصاياه مع غيبة بعض الورثة  
وفي دوائر الفتاوى كما في مني العقار طفل وبالحق اقتسم شيئا في بلغ الطفل فتفرق في  
نصيب نفسه وبالحق البعض يكون اجارة لتلك القسم - ولا يقيم عقار بين الورثة  
باقرارهم ادر القاموس - عند القاموس وطلبوا قسم - ما في ايديهم وادعوا انهم ادر عن  
البيع ادر غيره لا يقيم القاموس باقرارهم ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة لانه  
ملك الورثة باق بعد كونه بالقسم - قضاء على الميت فلا بد من البينة به عنده  
وعند ما يقيم لا يقيم باقرارهم في المنقول او عقارا ادعوا شراء او ملكه مطلقا  
في الشئ وسيدركه المصنف في غير العقار يقيم اجماعا لانه القسم - تغية زيادة  
الحفظ والعقار حصن بنفسه فلا اقتسام اليه القسم - وكذا العقار المشتري ان العقار  
الذي ادعوا شراء يقيم اجماعا وروى عن ابن خزيمة رواية الاصول ان القاموس لا يقيم  
المشتري بينهم فوي بين الشري والارث والمذكور مطلق ملكه ان الذي ادعوه انه  
ملك مطلق لم يذكروا كيفية انتقاله اليهم من ارث او بيع او غيره فانه يقيم ايضا  
بقولهم بدونه البينة وهذه رواية كتاب القسم - وفي جامع الصغير ارض ادعوا حيا



فانما البينة انما في ايديها واداد القم - لم يقيها مع بقيما البينة - انها لما تم قيل هو قول به  
صنفه - وقيل هو قول الكل وهو الامح بخلاف المنقول حيث يجب نسخة وان  
برهننا على ان العقار في ايديها لا يقيم حتى يبرهننا انه لها لانها اذا برهننا انه معها فالبينة  
قمه الحفظ والعقار غير محتاج اليها فلما ثبت من اقامة البينة على الملك قيل هذا قول به  
والامح انه قول الكل ولو برهننا على الموت وعند الورثة والعقار في ايديهم ومعهم  
وارث غائب او صبي قم ويُنصب وكيل او وصي ليقبض حصه الغائب او الصبي لان  
في ذلك نظر الهم ولو كان العقار في صورة الارث في يد الوارث الغائب او في ثمنه لم  
منه بطريق ذلك - الحكم اذا كان الملك مع فلان فانه المذكور او في يد موه او في يد الوارث  
الصغير لا يقيم واحد واقام البينة اذ لا بد من الشئ لان الواحد لا يصلح مقاسما بين  
ومخاتما ومخاتما او طائفا مشترين وغاب اهدم وبرهن الكافران وطلب القم يتم  
لان الملك الثابت لطل قد يد بسبب بغيره ولما لا يد على بايع بايعه اذ اوجده  
معيبا فلا ينصب الكافر فصي عن الغائب وطائفة البينة في حق الغائب قائمه بلا قسم  
تقبل واذا انتفع كل من الشرط بنصيبه بعد القم - قم بطلب اهدم لان في هذه  
القم - تكميل المنفعة فيجاب اليها وان تقرر الكل ان كل الشرط بالقم - كما في الرق  
والحائط والجار لا يقيم لان القم - تكميل المنفعة وفي هذه تفويتها فيعود على  
موضوعه بالنقص قوله الا برهانهم هكذا في عامة المكتوب لكن الامح لا يقيم القامح 2  
وان طلبوا القم - لانها لتكامل المنفعة - وفي هذه القم - تفويتها بل اشغال بالغير ذكره  
في الجسوط واما الساعتي في الجح ويجوز قسمته بالتراخي ولا ينعم القامح من ذلك لانه  
الحق لهم وهم اعرف حاجتهم وان انتفع البعض لكثرة نصيبه دون البعض لقلته  
قم بطلب ذي النفع لان القامح نصب لا يصلح الحق اليه حقيقة فلا يعتبر في الاصل  
من قلة نصيبه لانه صاحب الكثير لا يقيم بطلب الآخر وهو الذي لم ينتفع بنصيبه لقلته  
هو الامح لانه متعنت في القم - اذ لا فائدة له فيها وقال الجصاص على العكس لانه صاحب  
الكثير يطلب فرصا به وصاحب القليل يرفع بفرقه وقال الحكم في مختاره يقيم بطلب كل  
واحد والذي افتاره قول الجصاص وهو الامح نفى عليه في الجسوط وهي صاحب  
الهداية والراهدى ويقوم العوض من جنس واحد لا مكان المعادلة فيمكن به

من به المالية والمنفعة - فيملك القامح الا ببار عليها ولا يقيم الجنبين بعضهما في بعض بلا  
رضاهم لعدم الافتلاط بينهما فلما تقوى القم - تميز ابل تقع معاوضة - ولا الجواب لان جهالة  
متفاوتة الا برهاننا لا تقبل غير المعين منها عوضا على ليس بمال فانها وقيل  
لا يقيم الكبار منها الخش التفاوت ويقوم الصغار لقلة التفاوت وقيل اذا اختلف  
بينها لا يقيم وانه اخذ قسم كس الا بالناس ولا الجار ولا البئر ولا الرقي لما ذكرنا  
من احاق الاقرار بالكل ولا الثوب الواحد لانه في قسمه فرأى على المتقاسمين فلا يجوز  
للمالك ان يخطه بطلب اهدم وفي التراخي وان كان سرج او درج او مصحف او فرش او  
قميص او حبة او طيلسان او فراش او بساط او فسطاط بين رجلين اراد اهدمها  
قسمه واهل الارزاق يقيم لما ذكرنا وقال ابو صنفه - ري لا اجبر احد منهما ان يبيع نصيبه  
شئ سقياه فان اراد اهدمها البيع واهل الارزاق لا يجزى البيع ويقال للارزاق  
نصيبك ان شئت او فدي وفي جوار الغاوى كما في منخ الغفار لا تقم الكتب بين  
الورثة - ولكن ينتفع بها كل واحد بالحماية ولو اراد واحد منهم يقيم بالاوراق ليس له  
ذلك ولا يبيع منه هذا الكلام ولا يقيم يوم من الوصوه ولو كان صندوقا كان ليس  
له ذلك ايضا وان تراضوا جميعا فالقاف لا يار بذلك ولو كان مصحفا لو اهدم وسهم  
من ثلاثة وثلاثين سهما منه لارزاقه يعطى يوما من ثلثة - وثلاثين يوما في ينتفع ولو  
كان كتابا ذا اجلادات كثيرة كسرح الجسوط فانه لا يقيم ولا سبيل للقم - في ذلك وكذا  
في اجناس مختلفة - ولا يار الحكم بذلك ولو تراضيا ان يوقع الكتب - ياخذ كل واحد  
بعضها بالقم - بالتراخي يجوز والافلا والكاظم يدارين الا برهانهم وكذا الرقيق  
وهو عنده فلاقا لما فانه عندهما يقيم بشرط ان يكون الكل ذكورا او اناثا ذكره  
في الحائنة وبطلب البعض كما يقيم الابل والغنم ورفيق الغنم ولا ان التفاوت في الادنى  
فان في فصار كما لا يناس المختلف - بخلاف الحيوانات وفي الغنم حق الغنم في المالية  
وانما ملكنا وهو لانه اذا كان مع الرقيق شئ مما يقيم جازت القم - فيه تبعا بغيرهم  
اشغال وكذلك اذا كانوا ذكورا وانما مختلفين لا يقيم اتفاقا لانها بنسب لا اختلاف  
القاصد والدور ان كانت قريبة باطانة طائفة في مو واحد تخرج كل على مدة يعني  
اذا كان للشرطاء دور مشترك - في مو واحد وطلبوا من القامح قسمتها يقيم كل واحد منها

عندنا لا يقيم



على مدة ولا يخفى قسم واحدة وهذا عنده وقالوا انما اصله قسم بعضها في بعض باز  
يعني عند ان الرأى الى القافي ينظر الى اعدل الوجوه فيقسم القسم على ذلك مرتبة في المبوط  
وبواقي ما في البداية والاطراف وان كانت الدور بعيدة بان كانت في موضعين قولنا كقول  
يقسم كل على مدة اتفاقا وكذا يقع على مدة دار وضمير اودار وما خواتم يقع على مدة  
ولا يقع قسم واحدة بينهم مطلقا سواء كانت الدور متساوية او متباينة في محلة او  
محلتين في موضعين والبسوت في محلة واحدة او في محلات تجوز قسم بعضها في  
البعض اى قسم واحدة وهي قسم الى لانه التفاوت فيها يسير والمنازل المتساوية  
كالبسوت والمتباينة كالمدة ورفها ثلثة فصول الدور والبسوت والمنازل كالمدة ورفها  
لا يقع قسم واحدة الا برضاهم سواء كانت متباينة او متساوية والبسوت يقع قسم  
واحدة سواء كانت متباينة او متساوية والمنازل ملحقه بالبسوت اذا كانت متساوية  
وبالدور ان كانت متباينة وقالوا في الفصول كلها ينظر القافي الى اعدل الوجوه فيقسم  
القسم على ذلك

يفيد ان هذا افضل من لو لم يفعل باز كما ذكره في الخاف ان يصور ما يقع على قسطن  
قر في التنوير وغيره ليمتكن من الحفاظ او في القافي ويعتدل اي يتوفا على  
سما القسم ويذكره كيف قدره ويقدره بناء لانه اى توف بالتقوى والاطاعة  
الى بالادرة ويغز كل نصيب بطريقه وشره لينقطع تعلقه بالاف وترتفع المنازعة  
وتكمل منفعة القسم ويلقب الانصاف بالاول والثاني والثالث والرابع والخامس  
وهل هو او كيفية ان ينظر الى اقل الانصاف فيقدره ارباء السهام مثلا اذا كان  
متر كاي بعد ثلثة لاهمهم النصف واللاف الثلث واللاف السدس فعمله اسداس لانه  
السدس اقل فيكون لصاحب النصف ثلثة اسداس ولصاحب الثلث سداس و  
لصاحب السدس السدس ويجعل ذلك من اى طرف شاء مثلا اذا جعل الجانب الغربي  
او لا يجعل ما يليه ثانيا ثم ما يليه ثالثا الى الافر ويكتب اسماءهم ويقر في هذا السهام  
وهو ان يوزل تطيب قلوبهم وازالة التهمة الميل عن القاسم الى اقدم ولو قسم بل  
قوله باز لانه القوم في معنى القضاء فيملك القاسم الا لرا وهو القياس فذلك لا  
يستقيم القوم قياسا لانه في معنى القار ذكره في المبوط فالاول لما فرغ اسم الاول

اولا والثاني ثانيا والثالث ثانيا وثانيا ذلك ان يصور الدار المقومة على  
قواسم ويتوفا على مساهم القسم ويذكرها ويصور الدار على ذلك القواسم على  
الجدول فيكون كل ذراع في ذراع لعل البسوت ويقدر البسوت والقسم وغيرها بتلك الدار  
ويقدر البناء ويبدأ القسم من اى طرف كان كما ذكرنا فان جعل الجانب الغربي اول جعل  
ما يليه ثانيا وهكذا ويكتب اصحاب السهام اقام على القوم او غيرها فم فرغ اسم الاول على  
نصيب من الجانب الغربي محلة من العروة والبناء الى ان يتم نصيب ثم من فرغ اسم  
ثانيا يعطى نصيب متصلا بالاول وهكذا الى ان يتم سواء كانت الانصاف متساوية  
او متفاوتة ولا يبدل الدراهم في القسم اى في قسم العقار الا برضاهم جميعا اذا كان  
ارضا وبناء يقع بطريق القيمة فياروى عن ابي يوسف وعن ابي حنيفة روي انه يقع الارض  
بالسهم فالذي وقع البناء في نصيب يرد على الاخر درهمين في يد يديه فللدرهم  
في القسم فرة وعن محمد انه يرد على شريك من العروة في مقابل البناء فاذا بقى  
فضل ولا يمكن التسوية يرد في مقابل الفضل درهم لان الفرة فان وقع ميل  
او طريق لاهمهم في نصيب آخر ولم يشترط في القسم فرق اى المسيل او الطريق عند  
ان الاخر ان امكن فانه حقيقة كعني القسم وهو دفع الاشتراك والافى وان لم يكن  
فرد في حق القسم لانه المقصود تكميل المنفعة وقطوع تعلق كل منهم بنصيب غيره  
واذا لم يحصل تعين الفسخ وقيد بقوله ولم يشترط لانه لو شرطوا في القسم ان ما  
اصاب كل واحد فوله كقوة لا تخفى القسم وترك الطريق والمسيل على حاله لانه يكون  
مقاله في نصيب الآخر ويقسم سهمين من العلو بسهم من السفلى سواء كان السفلى  
ذا علو او السفلى والعلو كجدا ان يقسم عند ابي حنيفة روي بالذري كل ذراع من السفلى  
في مقابل ذراع من العلو وعند ابي يوسف يقسم بالذري ايضا لكن سهمين بسهم  
يقسم العلو والسفلى متساويا وعند محمد يقسم بالقسم وعليه الفتوى قيل هذا  
اقتلاف عمر وزمان في حكم الامام على عادة اهل الكوفة من اختيار السفلى على العلو  
وابي يوسف على عادة اهل بغداد من التسوية بينهما ومحمد على ما شاهد من اقتلاف  
العادة في البلد ان قيل هذا اقتلاف كسب البرهان وقوله الامام ان العلو  
يفوت بغوات السفلى ولا يفوت السفلى بغواته فيكون منفعه السفلى ضعف

في هذا القدر فلا يترك  
الاصل وهو التسوية  
بالمساحة الا بالضرورة  
ص



منفعة العلو وهو قول ابي يوسف ان القصد ومنها التكنية واما ما رواه في قوله محمد  
 ان منفعه العلو والتغل متفاوتة بحسب الاوقات وفي الصحيحين كتاب العلو وفي الشراء  
 التغل فلا يمكن التعديل فيقيم بالقيمة قال في شرح الطحاوي في الاختلاف في التام واما  
 البناء فيقيم بالقيمة اتفاقا فانه اقرب احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض  
 نصيب في يد صاحبه لا يصدق الا بالقيمة من بينة المدي وقرار الخصم ونكوله قالوا لا ينبغي  
 فني القيمة فلا يصدق الا بالقيمة قال في الهداية ينبغي ان لا يقبل دعواه اصل المتناقضة  
 وفي المبسوط والى نية ما يؤيد ذلك هذا ما ذكره انما يدعي ما رواه حيث قال لا  
 يصدق الا ببينة واما ما ذكره في المقتضى فيمكن توفيقه بما في المبسوط والى نية كل جهة  
 على الاقرار وهو ما رواه وما في المقتضى على تقدير تعميم الحق للبينة ايضا كما في الالف هو  
 ان اعتمد على القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لما تنازل حقه القائل ظر الغلط في  
 جعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق ويقبل شهادة القاسم فيها ان  
 اذا اختلف المتقاسمون وشهد القاسم قبلت شهادته انما هذا عند ما فلا فالحق  
 عنده لا تقبل لانه شهادة في فعل انخرم وهو قول الشافعي قلنا لا بل شهادة  
 على فعل غيرها وهو الاستيفاء ثم لا حاجة الى قوله فيها فانه القيمة فيها راجع الى القيمة  
 فانه لا حاجة الى الشهادة عليها بل لا يصلح مشهودا بها لانه غير لازم ذكره في الهداية  
 وانه بصيغة القضية لانه لو شهد قاسم واحد لا تقبل لانه شهادة الفرد غير مقبولة  
 على الغير ولو ادعى القافي امينة برفع المال الى ان يقبل قول الامينة في دفع القابل على  
 نفسه ولا يقبل في الزا الا اذا كان منكر كما في مني الغفار وانه قال قبضته ثم اقر  
 شركه بعضه فانكر شركه ذلك حلف فصح لانه يدعي عليه الغصب وهو ينكر والعقل قول  
 المنكر مع البينة وانه قال قبل ان يزعم بالاستيفاء اصابعه كذا او يستلم الى وكذا  
 الا في حاله فثبت القيمة لانه اختلاف في مقدار ما حصل له بالقيمة فصار كالافضل  
 في مقدار البيع ادعى غيبا فاشا بان كان ما يدعي من مقدار الغلط لا بد فثبتت القيمة  
 المقومة لا يعتبر ولا يلتفت الى قوله فالبيع لا يعتبر فكذا في القيمة لو وقعت بالبيع  
 لوجود الترافع وقيل تغني لانه شرط جواز القيمة هو المعادلة فاذا ظهر غيبا فاشا  
 فيها فثبتت شرطه فيجب نقضها بخلاف البيع لانه غير مبني على المعادلة وهو القوي

ذكره في الخلاف في زوال الحقايق وهو الامتداد ومجي في قاضيا وارجح به اصحاب المتون وهو ان  
 في مني الغفار وهو الصحيح المعتبر به افتيت دارا واما قلنا فاشا لانه اذا كان يسيرا لا  
 ذكره في الذميرة الا اذا كانت القيمة بخفاء والغيب فاشا فتغني في تغني عند الحل لانه  
 ترقى القافي بغيره بالعدل لم يوجد ولو استحق بعد القيمة بعض معين من نصيب البعض  
 بان كان نصيبه نصف الدار مثلا فاستحق نصف ما في يده لا تغني القيمة يعني جبر اتفاقا  
 القيمة ويرجع بقسطه في حظ شركه او نقضها يعني ان شارب رجوع وان شارب نقض القيمة دفعا  
 لعيب التحقيق وكذا في الشايع هذا عند ابي حنيفة روي عنه ابي يوسف تغني وما وقع  
 في ايديها يكون بينهما نصيب والامتنع ان يحد ابي حنيفة وفي استحقاق بعض شارب  
 في الحل تغني اجماعا علم انه اذا استحق بعض شارب في نصيب احداهما لم تغني القيمة عند  
 ابي حنيفة ويرجع نظره ذلك في نصيب صاحبه وقال ابو يوسف تغني القيمة ولم يذكر قول  
 محمد وذكره ابو سليمان مع ابي يوسف وابو حفص مع ابي حنيفة وهو الامتنع ولو استحق بعض  
 شارب في الحل تغني بالاتفاق ولو استحق بعض معين لا تغني بالاتفاق بقى ههنا اجماعا  
 وهو ان يستحق بعض من نصيب كل واحد فان كان شارب فثبت القيمة لانه لو بقيت  
 القيمة بتوفر المستحق بتوزيع نصيب في النصيبين بخلاف ما اذا كان الاستحقاق في نصيب  
 احداهما كانه النهاية وان كان معينان فان يكون متساوية فالظاهر وان كان في احداهما  
 زائدا فالجبر لذلك الزا لا فيرجع الى المسئلة السابقة وهذا هو السر لعدم افرادهم هذه  
 الصور بالذكر ولو ظهر بعد القيمة دبر على الميت كيط نقضت القيمة لانه الذي يغني  
 على الارث فيمنع وقوى الحل لم فيها وكذا لو كان الميت غير كيط لتعلق حق الغواة  
 بالتركة الا اذا سبق بعد القيمة ما ينبغي به في لا تغني القيمة لعدم الحاجة ولو ابرأ الغواة  
 ذم الورثة او اذا ه الورثة من مالهم لا تنقض القيمة مطلقا لزو الالحاق

**يجوز المهاداة**

مفاعلة من الرهينة وفي حال الظاهرة للمتهمين للشيء والتهمة وتفاعل منها ومن  
 الاينو اضواء على ارفتراضوا به وصيغة ان لا تلا مني رفي بنية واحدة ويختارها  
 وفي في الشرع عبارة عن قيمة المنافع وفي جارة استحقاق والقياس ان لا يجوز  
 التامبادة المنفعة بخسرها ولكن ترك ذلك بالكتاب والسنة والايحاء ويكر عليها



ان جبر القاف على الحماية اذا طلبها بعض الشركاء والى غيره ولم يطلب لها جبر على القيمة الا انها اولا  
 منها في استحصال المنفعة لانه في المنفعة في زمان واحد والتمتاع في جميع على التعاقب فلهذا اذا  
 طلب احد الشركاء القيمة والافز الحماية يعنى القاف لانه ابلغ في التكيل ولو وقعت فيما تحمل  
 القيمة ثم طلب احد الشركاء القيمة وتبطل الحماية في دار واحدة على ان يكون هذا احد  
 وهذا بعضا او اويكلا هذا علوما وهذا اسفلا وهذا بالاتفاق وفي بيت صغير يمكن  
 هذا اشرا وهذا اشرا ولا الابارة وافذ الغلة في نوبة وفي عبد يخدم هذا يوما وهذا  
 يوما وفي عبد يخدم احد الشركاء والافز الآخرة في هذه الصورة الثلث يجوز الحماية  
 بالاتفاق وفي دارين يمكن هذا هذه وهذا الاخرى وهذا بالاتفاق ولا يجوز ذلك ان  
 الحماية في دابة او دابة في الأبراضها وهذا عنده فلا كما كانت عندها يصح ويجوز  
 في استغلال دار او دارين على ان يأخذ هذا غلة هذه ويأخذ هذا غلة الاخرى لا يجوز  
 الحماية في استغلال عبد او دابة في دارين غلة في نوبة احد الشركاء في صورة الحماية  
 في الدار الواحدة مشترك بينهما تحقيقا للتبادل لا يشترط في زيادة غلة احد  
 الدارين في صورة الحماية في الدارين لانه يحل على العرف بخلاف الزيادة في المنافع  
 ولو تباين في استغلال عبد يخدم على ان يأخذ هذا غلة هذا العبد ويأخذ هذا غلة الاخرى  
 لا يجوز عند ابن خلدون في خلافها وعلى هذا الخلاف الدانتان ولا يجوز الحماية في  
 غرضي او لبعي غنم او اولادها لانها اعيان باقية يد عليها القيمة عند حصولها فلا  
 قابلية التماثل بخلاف لبن ابد حيث يجوز الحماية في غرض لو كانت جارية مشتركة  
 بين اثنين فتباين في وضع احد الشركاء ولد الاخرى ولد الاخرى باز لا لهما  
 ابن آدم لاقية لما جرى مجرى المنافع والكيل في الثمار ونحوه ان يشترى نصيب شريك  
 ثم يبيع كلها بعد مضي نوبة او ينتفع بالكيل المقدر بطريق الوضف في نصيب صاحب الدار  
 فرفض المشايخ جاز كما في التبيين وفي جواب الفتاوى كما في مني الغفار ارض بغير طلب  
 غرس احد الشركاء فيها اشجارا ثم اقتسم فوقع الاشجار في نصيب الاخر فخير صاحب الدار  
 ان شاء دفع قيمة الاشجار منقلوعا ويتركها لنفسه وان شاء ازالها فليس بالقلع  
 ارض بغير اربعة اقسام اثنان وجعل ارباعا واواجا بالبقوة باز وكذا لو دخل  
 الشريكين شريك ليقاسم على نفسه ومن شريك بتوكيله فانه يجوز ان يحمي في الارض او

ولو اتفقا على ان  
 كل واحد على حدة  
 جاز ينفق ما يجزئ  
 كلوة

والمكرم بينا فاد غائب او بالغ ويقيم في الارض القاف ولو لم يرفع في الارض نفس زرع  
 كسنته بطيب له وفي المكر يقدح عليه فاذا ادرك الثمر يبيعها ويأخذ حصته ويوقف حصته  
 الغائب له فاذا قد غاب فان شاء غنم واد شاة فحسبه كاللقطه بينهما انساب كرا  
 فاقسمها شريكه يصح ونقص قاضيا بعد جوارزه ولو اقتسما بها وزنا بالقبول  
 او الميزان فلهذا يصح لانه الناس تعارفوا للعنب كيليا ووزنا فثبت التساوي  
 بطل واحد منهما وعنه ابو يوسف في التمر انه وزنه في الموضع الذي تعارفوه وزنا وان  
 ورد الشرع بكونه كيليا رجل له ميزان في بستان فباع صاحب البستان بستانه فحفل  
 الشتر البستان دارا فليس ان يبطل حق التسبيل لانه لا يبطل بان يجعل البستان  
 دارا ولو وقعت شجرة في نصيب احد الشركاء اغصانها ميتة في نصيب الاخر ليس له ان يحرقه  
 على قطعها به يفتح كما في التنوير وعليه الفتوى وفي الموضع الوهبية وهو المحدث وان افذ  
 اغصان شجرة سواء دارا او فقط في البرازية في رت الدار الاغصان فان كان الاغصان  
 حال يمكن لصاحبها ان يشدها بأكبل ويؤخر في سواء دار جاره ضد القاطع وان لم يكن  
 لا يضر اذا قطع من موضع لو رفع الحاكم اربال القطع من ذلك الموضع وان قطعها فانها  
 التقصان فاشي نصيب قيم الشجرة والافز التقصان بيني احد الشركاء بغرض الآخرة  
 فطلب شريكه رفع بناء قس فان وقع البناء في نصيب الباني فيها وان وقع في نصيب  
 الاخر تقدر البناء وحكم الخس كذلك ذكره في العادة وفي الحانية قوا اقتسموا دارا ميراثا  
 من رجل وامرأة متعة بذلك فاصابا الثمن فعول لهما ثمنها على مدة ثم ادعت ان زوجها  
 احد قباياتها وانما اشترت منه بصدقتها فيقبل ذلك منها لما عدهم على القسمة  
 اقرت انما كانت لزوجها عند موت فلا تسمع دعواها وكذا لو اقتسموا دارا او ارضا  
 اصحاب كل واحد طائفة بحراثة على ابيه ثم ادعى احد في قسم الاخر بناء او تخلازا  
 هو الذي بناه او غرس فيقبل بيته على ذلك ولو ادعى احد المتقاسمين للتركة شيئا  
 في التركة حتى يدعو له لانه لا تناقض اذا الذين يتعلق بالمع والقيمة تضاد في الصورة  
 وكذا ادعى عينا بآية سبب كان لم يسمع دعواه اذا اقدار على القيمة اعتراف من بناء  
 القوم مشترك ذكره في مني الغفار الخواص انما كانت كحفظ الاملاك فالقيمة على  
 قدر الملك لانما مؤنة الملك وانما كانت كحفظ الانفس في عدد الرؤس ككوننا

على  
 المصنف

على  
 الخواص والذين يبيعون الغنم

ولا



مؤنة الرأس ولا يد فل الصبيات في هذا القسم وكذلك الشوارب لانه لا يتعرف لهم كما في الذرة  
 والحانية وفي الغدائد الزينية ولا يد فل الصبيات في الخواص السلطانية كما لا يد فل في القضا  
 والعاقلة وان وجد قتيل في داره فالتية على عاقلة كما في الصغرى وفتح على الولوالية  
 في القسم ما اذا غرت السلطان اهل قرية فانهم تقسم على هذا والحوارض الديوانية  
 في زماننا تقسم على قدر الملك فلذا ترد بالار باعتبار الاعلى والادنى والوسط فالتا  
 مؤنة الملك وكذلك ما يرد من الاراء مع الجبايات بمقابلة الحاية سوى غرامات الجنايا  
 فانما تقسم على عدد الرؤس لانهما بمقابلة حفظ الانفس وفي كغالة التتار فانية اذا فيف  
 الخوق فانفقوا على القاء بعض الامتعة عنها فالفوا فالغرم بعدد الرؤس لانهما  
 كحفظ الانفس وتجوز في حجة في عهد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلفي المنفعة  
 ولا تبطل المماياة بموت احدى ولا يموتها لانه لو انتقض لاستأنف الحاكم لجواز ان  
 يطلب الورثة المماياة فلما فائدة في النقص ثم الاستيناف ولو طلب احدى القسم  
 بطلت كما ذكرنا وفي منى الفقار ويوز بناء المسجد في الطريق العاج ان كان واسعا لا يفر  
 وكذا اهل الحلة ان يد فلوا شيا من الطريق في دارهم ان لم يفر وله بناء ظلة في الطريق  
 ان لم يفر لكن فوضع قبل البناء منع منه وبعده يهدم المشترك اذا ائتمر بناء احدى  
 العمارة فانه احتمل القسم لانه يفر وقسم والابن ثم اجره ليرجع له ان يجعل في ملكه تنورا  
 او حماما او بئرا او بالوعة لانه تروق في حاله ملكه فلما يمنع منه وكذا في جاره في ظاه  
 الرواية ولا يفسد ما تلف به وعلى هذا الوين وسنة الرعي والشمس على الارض في ظاه  
 الرواية وقد ذكرنا ان القياس في هذه الامور تروق في حاله ملكه لا يمنع لكن في كل  
 القياس في محل يفر بغيره فربا يتنا و اختيار المنع وبه افذ كثير من المشايخ وعلى الفتوى  
 امد تركي الدار فاراد الحافر ان يسكنها رجلا او يورجها لا ينبغي ان يفعل ذلك واية ان  
 التروق في ملك الغير ايقانة تعالى والمالك ولا يمنع منه قضاء اذا لاشان لا يمنع عنه  
 التروق فيما فيه له لو لم يتنازع احد فلوا و افذ الارز في ملك تركي نصيب لوقدر والا  
 تصدق للملك الخبث فيه كحق تركي فكله غاصب مال آخر يتصدق بالار او يورده على  
 المالك وان نصيب فيطيب له اذا لا قبض فيه هذا لو اسكن غيره اما لو سكن بنفسه  
 له ذلك وبما في قياسنا اذ له ان يسكنها بل اذ له تركي حال حضوره اذ ينفذ

الفرامات

في انما لا يفر

مطهر في ظاه

قال في

في انما لا يفر

معد السكون في داره

اذ يتعدر عليه الاستيلاء في كل مرة فكله له ان يسكن حال غيبة بخلاف اسكان غيره  
 اذ ليس له ذلك حال حوزة بل اذ له فكله حال غيبة وفي العيول له ان يسكن كل الدار كما في ظلام  
 بينهما غاب احد ما حيث جاز للمخافر ان يستخذم كحصة بخلاف الدابة حيث لا يركبها الى اخر  
 لتفاوت الناس في الركوب لا السكون ولا الاستخذار فيتنفر الغائب بركوبه لانه في  
 في الخازنة للمخافر ان يزرع الارض بقدر نصيبه كما ذكرنا وفي الدار ان يسكنها فلو سكن الدار  
 احد الشركيين بغيبة الآخر لا يلزم الا بالوتواعدات للاستقلال وذكر في الاصل ان الدار  
 المشتركة في حق السكنى وتوابعه تجعل ملك لكل من الشركيين على الكمال اذ لو لم يجعل كذلك  
 يمنع كل منهما من دخول وقعود ووضع امتعة فينتعل علىهما منافع ملكهما وهو احرى  
 فصار الحافر مسكنا في ملكه نفسه فليكن يلزم الا بالوتواعدات في حلة عارة فاراد ان  
 يخرجها فله ذلك قياسا لا استمنا وبه افذ الشيخ وقال في منهاج الشريعة الفتوى  
 البوعلى القياس قلت ينبغي ان يفتح في زماننا بالمنع عند ذلك استمنا في الجامع الصغير  
 كما في جامع الفصولين وغيره له شيء على صفة نزعها فنبت من عوقها اثنى عشر في الجانب  
 الآخر من النهر ولعل في ذلك الجانب كروية كرمه طريق العانة فادعاهما كل منهما فلو غر  
 انما عوق فلوله والا فلوله في غارس فلوله والا فلوله في الارض وفي الواقعة في  
 في ارضه نبت ما عوق في ارضه فلوله في غارس فلوله والا فلوله في ارضه وفي الواقعة في  
 رت الشجر لوصد قربت الارض من عوق شجرة ولو كذب صدق وفي الجامع الصغير الفار  
 غرس في ارض الدافع بانه فلوله في الغرس للدافع فله الشجر ولو للعامل وقد قال  
 له غرس له فله ذلك ولما كان عليه قيم غرسه ولو قال له غرسه ولم يقل له فلوله في الغرس  
 ما عنده فلوله في غارسه ولرب الارض اقلع قبل الربيع ولو قال له غرسه على انة الغرس  
 والبر يئنا نصحاب فلما قال ولو قال له الاكثار الغرس في فسقة عن ودفعه الى  
 فوسنة فلوله وقال رت الغرس هو له غرسه بامرى صدق رت الارض ولشئ  
 عليه لغارسه الا ببيتة غرس على نذر في تالة فطلعت والغارس في عيال رجل او  
 فاديه فقال له اصل الشجرة له لانه من عيال وفادى فلوله في تالة للغارس  
 فالحجة له ولو للرجل والغارس في عيال يعمل مثل هذا العمل فالحجة للرجل ولو لم  
 يكن يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه في لغارسها وعليه قيم التالة لربها

في انما لا يفر

مطهر في ظاه

قال في

في انما لا يفر



اذ يملكها بالقيمة وكذا لو قطع تار رجل خمس اربابا في الفارس بغيره يوم قطع وما لم يستأجر  
 ان لم يوف غارها فهو بغير رتب الكرم العليا والتعليق نصفان  
**المزارعة** هي معاينة من المزارع في القفح وفي الشرع عند علم الزرع ببعض الحارثين  
 معاينة دفع الارض ببعض الحارثين عنده وهي فاسدة لما روي انه عليه الصلوة و  
 السلاطين الحارثية وهي المزارعة على لغة اهل المدينة ولانها في معنى قفح الحارثين و  
 عند بعض الجائزة لانه عليه الصلوة والسلاطين على اهل فيبر على نصف ما يخرج من غار ويزرع  
 ولذلك عمل القضاة والتابعون الى يومنا هذا كثيرا وبطلان يترك في الواحد والقباس كما في  
 الاستسناج وفيه ان يقولوا يفتي لتعامل الناس والاصحاب اليها قال الحصري  
 نسبة الماملة بنحو ما جعل فيها الحصر و ابو صيفيه هو الذي فرغ هذه المسائل المذكورة  
 منها على اصوله لعلم بانه الناس لا ياقذونه بقوله ذكره الحافظ الذي الكرد في قال  
 في الحقيق كان ابو صيفيه يفتي بفسادها من غير حجة وكان لا ينهي عنها اشد  
 انتهى قال محمد بن الحسن في ابو صيفيه المعاملة والمزارعة جائز او ليس في عليهما اولو قال  
 لو جوزتما لكان يجوز في كذا وانما راجل فارس ولم يجوز الوقف ولم يفرغ عليه واما  
 فيه راجل وفي فتاوى الامام الكبير محمد بن الفضل الكماري استأجر صاحب المدة في  
 عليه في الذين التزموا في قوله تعالى يا ايها الناس كلوا مما في الارض صلا لا طيبا قال  
 الحلال معلوم واما الطيب فمنه اذ ارضا مزارعة او معاملة او زرع ارضه مما فطنا على الصلوة  
 في موافقتها بحكمه لكنه اذا ارسله واحدة عن وقتها لا اشتغال بالمزارعة لا يكون زرع بيتنا  
 وكذا لو زرع او غرس بغير طهارة او من غير الاروة عن الابرة او اخذ بعد ما مضت وكذا اذا  
 اراد ان يثمن بعد حلول الاجل او اذا ه متفرقا بدون رضاه البايع فلا يكون زرع طيبا و  
 يستحب ان يبذر على طهارة ثم في ثمانية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبدك ضعيف  
 سلمت هذا اليك فسلم لي وبارك لي فيها ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية  
 تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفاته و يبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكمال  
 على طهارة يستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كيله يصلي ركعتين ثم يقول  
 يا رب القيت بذرا قليلا واعطينني شيئا كثيرا فاجعلها قوة طاعة ولا تجعلها قوة  
 معصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار ذكره في مني الفخار وقال الامام

الامام القزويني والحسنت لعل من يلحق البذر في الارض الا بعد الاستعانة او فرايتهم ما يخرج  
 انتم تزرعون انتم المزارعون الاية ثم يقول بل اية المزارعة والمنبت والنبات الكرم يصل  
 على محله وارزقنا ثمه وجنتنا فرسه واجعلنا لانعمل من الشاكرين ويقال ان هذا القول انما هو  
 الزرع من جميع الآفات التدود والحاد وغير ذلك سمعناه من الثقة وروى فوجد كذا ذكره  
 في جامع الحكم الثوران ويشترط فيها ان المزارعة شروط ثمانية الاول صلاحية الارض للمزارعة لانه  
 المقصود لا يحصل به وانه والثاني اهلية العاقدين وبارت الارض والمزارع بان يكون  
 كل منهما عاقل بالغ لانه العقد لا يصح الا من الاهل والثالث تعيين المدة لانه المزارعة  
 منعقدة على منافع الارض ان كان البذر من قبل العامل او على منافع العامل ان كان البذر  
 من قبل صاحب الارض والمدة معيار لها فلا بد من تعيينها وانما هو منها مدة يتمكن فيها  
 من المزارعة فيتعلم لو عينت مدة لا يتمكن من المزارعة لا يجوز ومن جهة جوازها ببيان المدة  
 وينبغي على اول زرع يخرج زراعا واحدا وبه اذ الفقيه ابو الكيث عليه الفتوى وان شرط  
 لمدة بيان المدة في الكوفة وكوم لانه وقتها متفاوت عندهم وابتدائها وانتهائها مجهول  
 عندهم ووقت المسقات معلوم وفي بلادنا وقت المزارعة معلوم لا يتعد ولا ينقص الا سيرا  
 ووقت المعاملة كما كان معلوما يشترط فيها بيان الوقت وفي الحائنة والفتوى في بيان الوقت  
 على جواب الكتاب وهو انما لا تصح الا ببيان الوقت والشرط الرابع تعيين رتب البذر ليعلم ان  
 المنفعة المفقودة عليها منقوعة الارض او العامل وال خامس تعيين جنس البذر لانه لا بد  
 من فلابد من بيان جنس الاروة فاذا لم يبين فسد المزارعة فاذا زرعها انقلبت جائزة ذكر  
 في الفصول ولا يشترط بيان مقدار البذر لانه ذلك يصير معلوما باعلام الارض وان لم يبين  
 جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جائز لانه في حرمة المزارعة لا تتأكد قبل  
 القاء البذر وعند القائه البذر يصير الامر معلوما والاعلاء عند التأكد يكون بمنزلة الاعلاء  
 وقت العقد وان كان البذر من قبل العامل ولم يبين جنس كانت المزارعة فاسدة لانه  
 لازمه في حق صاحب الارض القاء البذر فلا يجوز الا اذا فوض الامر الى العامل على وجه  
 العموم بان قال له رتب الارض على ان تزرع ما بدا لك او ما بدا لي لانه فوض الامر اليه في  
 رضى بالثروة وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم وكان البذر من قبل العامل لم يبين جنس البذر  
 فسد المزارعة فاذا زرعها ينقلب جائزة كذا في فتاوى قاضينا والتاوي بنصيب

تعيين



ان الذي لا يذره لانه لما لم يكن من جهة بذره وانه اذ لم يكن له ذلك معلوما  
والتابع التخلية ببيع الارض والعامل لانه لم يتمكن من العمل حتى لو شرط في العقد  
ما يفوت به التخلية وهو على رتب الارض مع العامل لا يصح العقد والشرط الثامن في الخارج  
على الشيوع عند حصوله لانه هو المقصود بها فينقذ الجارة في الابتداء وينتج شركة  
في الانتهاك اراد به ما هو الخارج مقصودا لانه لو شرط التبين نصفين والحق لانه  
لا يجوز لانه المقصود من الزرع هو الحث لا التبين وتعد ان شرط لانه ما فخر ان  
معينة جمع قفر وهو اسم لقد اطلق وهو لما نية مكابيل لانه يؤدي الى قطع الشركة  
في البعض الحق او في الكل اذا لم يخرج الارض اكثر من ذلك او شرط لانه ما يخرج ما هو  
كما نازيات جمع ما زيان وهو ما يكون اصغر من الترو اعظم من الجدول وهو ما يخرج فيه  
التسليم يسبق منه الارض والتواقيع ساقية وهي الانوار الصغيرة وقيل ما يكون  
فوق الجدول دون التذكرة في المذهب فيكونه الجازية والتساقية من الفاظ المترادفة  
ذكره في الزرع كما في مني الفخار وانما يفيد بهذا الشرط ايضا لا قتال ان لا ينبت الا على ما  
من الموضوع او بشرط ان يقع رتب البذر لا قتال ان لا ينبت الا على قدره او شرطا  
في رفع الحرج اراد الخراج الموقوف وهو ما يوظف الامام على الارض على كل وجه كذا  
الذرايع انما اذا كان في اربع مقاسم كالسهم والحق فلا يفيد شرط رفع العشر  
لانه لا يحل ان يؤدي الى قطع الشركة ويغيبها بقى بعد الرفع او شرط ان يكون التبين  
لاحد من الحث للآخر لقطع الشركة فيما هو المقصود او يكون الحث بينهما والتبين  
بغير رتب البذر لانه خلاف مقتضى العقد او شرط ان يكون التبين بينهما والحث لاهدهما  
كاد وان شرط كون الحث بينهما والتبين لرتب البذر او شرط رفع العشر حتى لانه  
الاول الشرط على وجوب العقد فانه التبين تمام ملكه وفي الثاني لا يؤدي الى قطع الشركة وانما  
يتعزز للتبني بل سكت صحت ايضا حصول الشركة فيما هو المقصود فتوى التبين بينهما  
تبع الحث وقيل رتب البذر لانه التبين تمام بذره ولا يحتاج الى الشرط والمفد هو الشرط  
لغيره وارجح اخصا بالفتح والفتح لغتان والرفاعي بالفتح والكسري وهو ان يقع  
الزرع الى البذر بعد اخصا والكدوس وهو ادارة الدواب بطل الزرع فيصلي  
للتذرية والتذرية وهي تميز الجيوب عن تنبها بالزرع عليها باخصص لانه عقد

قد رتب البذر

المبذر كسري  
بفتح السين  
لأنه لا ينفذ  
الزرع

المحصار يقع في المهر وكسري  
قطع الزرع

لانه عقد الخراج وجب على العامل عملا يحتاج اليه الى انتهاء الزرع ليزداد الزرع فينتاديه  
العمل عليه بتناهي الزرع كحصول المقصود فسقط بعد ذلك ما لا مشترك بينهما فيجب مؤنة  
بينهما فانه شرط ذلك على العامل فسد لانه شرط مخالف لمقتضى العقد فانه الزرع اذا  
ادرك ينتهي العقد وعن ابن يوسف انه ان الشرط المذكور يصح وهو الاصح قال الامام  
الشرطي وهو الاصح في ديارنا وفي التبيين ومثالي بل لا يجوز في هذه الرواية  
ويريدونه ويقولونه يجوز شرط التنقية والحمل الى منزله على العامل لانه الخراج على  
هذا الشرط متعامل ببيع التماس ويجوز ترك القياس بالتعامل طالما استصناع كما سبق  
وعليه الفتوى ذكره في التتمه والحقايق وشرطه على رتب الارض مفيد اتفاقا وما قبل الادراك  
كالتساق والتساق فهو على الخراج وان لم بشرط فانه الاصل ان كل عمل قبل الادراك فهو على  
العامل وما بعده فعليهما باخصص وان كان البذر والارض لاهدهما والعمل والبقول  
او الارض واهدهما لاهدهما والبقية ان البذر والبقول للمالك والعمل واهدهما والبقية  
للمالك تحت الخراج انما في الصورة الاولى فانه يقع الاستيجار على العمل والبقول فصار كما اذا  
استأجر فيا طاب الخيط بآبارة طاب الاوطى طابا فيا طابا لآبارة وفي الصورة الثانية وهو ان يكون  
الارض لواحد والعمل والبقول والبذر من الآخر يقع الاستيجار على الارض ببعض معلوم من  
الخارج فيجوز كما اذا استأجر ما بذر ما به معلوم وفي الثالثة وهو ان يكون العمل من واحد  
والارض والبذر والبقول من الآخر يقع الاستيجار على العمل باله المتأجر فصار كما اذا  
استأجر فيا طاب الخيط بآبارة المتأجر وان كانت الارض والبقول لاهدهما والبذر والعمل  
للمالك بطلت الخراج اذ لا مناسبة بين الارض والبقول لانه صاحب البذر استأجر الارض  
واشترط البقر على صاحب الارض مفيد للجارة لانه منفعه الارض والانبات  
ومنفعه البقر الشق فلاتجانس بينهما فيجعل تبع للمالك فيقع الاستيجار على  
البقر ببعض الخارج وان باطل وكذا بطلت لو كان البذر والبقول لاهدهما والارض و  
العمل للمالك او البذر لاهدهما والباقي للمالك وكذا لو كان البقر من ادهما والباقي من الآخر  
وكل من هذه الصور الثلاث غير طارئة ووجه يعرف مما سبق واذا صحت الخراج فالحاصل  
على الشرط الصلة الاتزان وانما يخرج شيء فلا شيء للعامل لانه استحقاق بالشركة في الخارج  
ولا شركة في الخارج ومن اخرج من الخراج بعد العقد اخرج البذر فانه لا يخرج عند الابا



فان لا يمكن المحض الا بالتلف ماله وهو القاء البذر على الارض ولا يدري هل يخرج الى الاصل  
نظير ما لو استأجره ليهده دارة ثم امتنع بخلاف العامل فانه يخرج على العمل الى لانه لا  
يلحق به فردا ان فسدت فالحال ان البذر لانه فناء ملكه ويكون للآخر او مثل عمله او اقله  
لا يراد ان المثل على ما شرط لانه صاحب البذر هو المستأجر والآخرة لا يراد الواجب  
في الاجارة الفاسدة او المثل لا يراد على الحق على ما عرف في موضعه فلما قلنا في فاته عنده  
يزاد بالغام بلوغ وقيل الخارج لصاحب الارض ويصير مستوفيا للبذر قابضه  
باتصاله بالارض والاول اصح ثم قيل ان كان البذر لصاحب الارض طاب له الفضل  
ان لم يكن له لا يطيب له فينصدم بما زاد على البذر وادار الارض وان لم يخرج شيئا في الفاسدة  
فان كان البذر من العامل فعليه ان يبع البذر والارض وان كان من قبل رتب الارض  
فعليه ان يبع البذر العامل ذكره في الحادي كما في من الغنم في التبعي اذا لم يخرج الارض  
شيئا في الزراعة الفاسدة يستحق المثل في الذمة وعدم الخروج لا يمنع منه وجوب  
في الذمة وان فسدت للكون الارض والبذر فقط لا يدرى ان المثل هو القوي واذ فسد  
لكون الارض والبذر لرب الارض فالحال ان يبع كله وان كان للعامل تصدق بما فضل عن  
قد رتب له وادارة الارض واذا ادرت الله تعالى عنه المحض وقد كرس العامل الارض فلا شيء  
له بمقابلته الكراب فكما انه في القضاء لانه عمله انما يتحقق بالعقد وقد قوته في ذلك من الخارج  
فلا فارق ويستوفي ديانة اي يلزمه فيما بينه وبين الله ان يعطيه او مثل عمله كمالا يكون له  
ما جهته لانه يتفرقه وهو مدفوع فيفتح بابا يوفيه او مثله ويبطل الزراعة بموت البذر  
اعتبارا بالاجارة هذا باطلا في جواب القياس وفي الاستي ان اذ مات احداهما وقد ثبت  
الزراعي يبقى عقد الاجارة فيتحصد ذلك الزراعي من الارض ثم تبطل في الباقية لانه  
في ابقاء العقد فيتحصد مراعاة للمختر فيعمل العامل ادورته فلذا يصح  
على ما شرطاه ولا فورة في الباقية فيبطل ولو مات رب الارض قبل الزراعة بعد كرس الارض  
انقضت الزراعة ولا شيء للعامل لانه انما يتحقق بالعقد وتعوديها للمزارع  
فاذا انعد الخراج لم يكن شيئا كما ذكرناه وتنفي بالاعذار بالاجارة ولا بد للنفق  
من القضاء او الرضا ونحو رواية الزيادات وقيل لا يحتمل ذلك وهو رواية كتاب  
المزارعة كذا في شرح الاصل وتنفي ان لا يدري من يخرج البذر من قبل بناء الزراعي

الزراعي ويجب ان يستوفي المزارع ديانة اذا اتي بالارض بعد ان اتي بالنبات ما لم يخصص  
حق المزارع ولا شيء للعامل ان كان كرس الارض او فخر المزارع في وقت قبل البناء  
ان تمت مدة قبل ادراك الزراعي فعلى العامل ان يبع البذر من الارض في يد رتب الزراعي  
كما في الاجارة بخلاف ما اذا مات احداهما قبل ادراك الزراعي حيث يترك المزارع كصد  
لا يجب على المزارع شيئا لانه فني بمعد الاجارة بنال حتى لا يبقا مدة الاجارة  
فان كان المزارع العامل او دار على ما كان من العمل اقامتها فلا يمكن لانقضائها المدة فتعين  
ايجاب ان يبع البذر بالانقضاء من العمل ونفقة الزراعي وموتة الحفظ والكرى عليها بقدر  
مقصودها لانه كانت عامل لبقاء العقد لانه مستأجر في المدة فاذا مضت المدة انتهى العقد  
فيجب عليها مائة على قدر ملكها لانه مال مشترك بينهما بخلاف ما اذا مات احداهما قبل  
الادراك حيث يكون الحال على العامل لبقاء العقد وانما انفق بلا اذن الآخر ولا امر  
قاص فهو مبتدع فانه الاصل في هذا النوع ان كل من ابر على الفعل مع صاحبه فاذا فعل  
احدهما فهو مبتدع وكل من لا يكره فليس بمبتدع كما لو انفق في غيبة العامل بلا امر العامل  
او القاصي وعلى هذا ان يدرى رقبته كراه احداهما فهو مبتدع وليس لرب الارض ان يفسد  
الزراعي بقتل ان لا يملك القليق وينعقد بينهما اجارة الى ان يدرك الزراعي والعمل عليها  
انصاف الى الادراك وان اراد المزارع ذلك قبل رتب الارض اقلع الزراعي ليكون بطلان  
او اعطى قيمه نصيبه او انفق انت على الزراعي واربعه في حصته يعني يكون لرب الارض  
الخيارات الثلاثة المذكورة ولو مات رب الارض والزراعي بطل فعلى العامل العمل الى ان  
يدرك لانه العقد ثم يبقى فمدة والعقد يستدعي العمل من العامل مات رتبها بعد بناء قبل  
حصار البذر من المزارع يبقى العقد الى الحصاد بلا استي ان اذ قال المزارع  
لا اقلع وان اراد القليق فلو رتبها المرافعة والمقلوع بينهما ولهم الانفاق على  
الزراعي بامر الحاكم الى الادراك وربعه او خصمته على المزارع ولهم ان يعطوا المزارع  
فقتة والزراعي له فانه ما بعد العمل قبل الزراعة بطلت ولا شيء للعامل وان مات  
بعد الزراعة قبل البناء فسلطوا فيه وان مات العامل والزراعي بطل فقال دارته  
انما على ان يستحصل فله ذلك وان اراد رتب الارض وان اراد القليق لا يكره  
على العمل في التوزيع الغلة في المزارعة سواء كانت صحيحة او فاسدة امانة في يده

مطهر



الحراري فلهذا عليه لو ملك الغلة في يده **ومثله** المعاملة فانه حصه - الدهن في الحامل  
امانة - واذا حقوا الحراري في حق الارض مع تلك الزرع لم يضمن الحراري في العادة ويتضمن في  
القصي - لو صوب العمل عليها فيها وهي في يده امانة - فيضمن بالتقصير في البرازية او الاكثار  
التقوى ان تأخر اعتاد اي فعله الناس لا يضمن والا يضمن حصه الزرع وجهه بالشرط عليه  
بلا اذن والدافع ضمن حصه - الدافع ان تلف وان شرط ذلك عليه فتعاقل في تلفه  
للمالك حصه ترك الاكثار او اقل الجوز والحفظ - الرتبة الى الصغار وكان شرط عليه ذلك في  
العقد ضمن ترك حفظ الزرع في اكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد في اكله اكله المالك  
ضمن والا لا وفي التراجية الحراري اذ شرط عليه الحصاد فتعاقل عن صلاحه في يملك ضمن الا  
ان يؤخر تأخر اقد يفعله الناس بمثل الاكثار اذ اترك التسقي متعمدا في يمس الزرع ضمن وقت  
ما ترك التسقي قيمته ثابتا في الارض وان لم يكن للزرع قيمة فتحت الارض زرع - وغير  
زرع - فيضمنه فضل ما بينهما قبل دفع المخرأ شيئا - المعاملة ليقوم عليها وفيها ما  
الاشجار ما لو لم يستره يغدره البرد فلم يستره العامل في افسده البرد ضمن تحصيل ارضا  
في زرعها صنف - ثم اختمها قبل نبت لصاحب الارض ان يصبر ثم ياره بقلع الزرع وان شأ  
اعطاه ما زاد الزرع فيه وتغيره عن محدة ان يعقد الارض بلا بذور ويقتدر به بذر مستحق  
في ارض الغير والخمار ان يضمنه قيمة - بذره مبدور في ارض الغير زرع في ارضه شجر اخر  
وبذر عليه صنف - بخلافه فنباتا فالحق لصاحب الحفظ - وعليه لصاحب الشجر ما زاد الشجر  
يقدر الارض زرع - وغير زرع - زرع ارض نخس وزرع اخر والتحق بذره قبل ان ينبت  
بذر صاحب الارض ونبت البذر ان نبت يكون للاربع الا ان عليه للما قبل قيمة - بذره  
ان صاحب الارض التي فيها ثلثة - بذره وقلب الارض قبل ان ينبت الارض او لم يقلب  
يسقى فالنابت من البذر وكلها له وعليه للخاصب مثل بذره مبدور في ارض غيره هذا اذا  
لم يكن للزرع نابتا انا اذا زرع الملك ونبت ثم جاء اخر وزرع ان لم يقلب ونبت فالحق لصاحب  
وان قلب ان طان للزرع اذا قلبت نبت ذرة اخرى فلهذا الجواب وان طان لا تنبت فالزرع  
الثاني وعليه الثاني قيمة - زرع نابتا استأجر ارضا وزرعها ورفعها وبقيت فيها بواقي فسخها  
ربة الارض فنبتت فيها بسقي فمولا لانه مثل ذلك لا يطالب عادة كما اذا التخط السابل  
بعد ما حصه الزرع من الارض صاحبه وجهه كان له فاقصة - لانه اذا لم يلتقط ربة الارض فكان

فكان تملكها مع فكلها كشوب خلق ربح به صاحبه فانه رفع الرأى فمولا له وان لم يرفعها كان  
لم يرفعها كذلك المبطل - اذا قلعت وبقيت فيها الباقية لانه يمثل هذه ربة العادة والحيل  
ان نبت بنفسه فليس يملك لصاحب الارض بل مبطل يجوز لغيره ان يافذه وان نبت بانباء  
باب سخاه لاجل الخيش فيكون له في يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيان  
**المسألة ثمانية** - في عبارة عن المعاملة - بلغ اهل المدينة وفي الشرع عقد على دفع النخس  
بالذكر بناء على انه اصل في هذا الباب فانه التقى انما ورد فيه وغيره ملحق به كجاءه الناس فلهذا  
ما سياتي من التجميع ولا مجال له هنا زيادة قوله وغيره اذ ياباه قوله الممن يصلي في زمن  
ولو بدل النخس بالخرق لادى المدفول الحرارة - في هذه المساقاة وهي ان المساقاة كالمزارعة  
فكما وفضلان فانه حكم المساقاة حكم المزارعة - في ان الغنوى على صحتها وكذلك في حكمها فلهذا  
فانما باطله - عنده فلهذا لما وشروط اساد الشروط التي يمكن وجودها في المساقاة كالمساقاة  
العاقبة وبها نصيب العامل والتخلف بين الاشياء وبينه العامل والشركة في الخارج  
واما بيان البذر ونحوه فلهذا في المساقاة **وعند** الشافعي ومالك المساقاة جائزة و  
المزارعة - انما يجوز في هذه المساقاة لانه الماصل هو المضاربة والمساقاة اشبه بالاناء الشركة  
في الزرع فقط وفي المزارعة لا تجوز الشركة في تجرة الزرع وهو ما زاد على البذر الا المدة فانما  
تسقى بلا ذكرها استحقاقا فانه لا ادراك النخس وقتما معلوما عادة والثابت عادة كالنابت  
شرطا وتقع على اول ثمره **مخرج** وفي التراجية والغنوى على انه يجوز وان لم يبق المدة ويكون  
له ثمره واحدة ومثله في جوار الفتاوى وفي الرتبة هي بالفارسية سبست تر على ادراك  
بذرها يعني اذا دفعها مساقاة لا يشترط بيان المدة فيمته المبيان ادراك بذرها لانه  
طادراك النخس في الشجر قال في العناية بهذا اذا طان البذر مما يرغب فيه وهذه لانه يصير في  
معنى النخس للشجر ولو دفع الى العامل خلا في ارض على وجه المساقاة وطان ثمره متناهي  
يحيث لا يريد بالعمل ولم يسم الوقت وانما قيدناه لانه اذا طان بحيث يريد بالعمل جاز او دفع  
اصول رتبة ثابتة في الارض ليقوم عليها ولم يسم الوقت وانما يكون فاسد الا ان الرتبة  
ليس لها غاية تنتهي اليها نموها ولكنها تنمو ما تركت في الارض او اطلق في الرتبة فسد في هذه  
الصور الثلاث انا في الاول فلهذا لم يكن له في ارض فلا يستحق ان في الثانية والثالثة فلما  
ذكرنا ويغدرها في المساقاة ذكر مدة لا يخرج النخس فيها لغوات ما هو المقصود من المساقاة



وهو الشرك في الخارج وان وكذا امة التخل فيهما وعدمه بازت المساقاة لانه لا يعلم فوات  
موجب العقد بهذا الشرط وانما يتوهم ذلك وهذا التوهم متحقق في كل معاملة وزارعة بان  
يصطلم الزرع آفة مساوية فانه في التخل فيها ان في المذكورة في المستحق فعلى الشرط ان في  
في فواتها على ما شرطت في العقد وان تأخر عن تلك المدة فسدت المساقاة وللعاقل  
او مثله لغاد العقد لانه يتبعه انما سمي امة لا يخرج التخل فيها وكذا الحل موضوع فسد  
فيه لانه يكون في معنى الابارة الفاسدة وان لم يخرج شيء فلا شيء له وتصح المساقاة  
في التخل والكر والشجر والرتاب المراد به جميع البقول واصول البادجان وعند الفاتح  
لا يجوز فيما عدا الكر والتخل لانهما لا تصح فيهما على خلاف القياس كحديث غير فني غيرهما  
بقى على القياس وعندنا يصح في جميع ما ذكرناه الناس لانه الاصل في التصرف في التعليل  
وهو اذ بها كالم - الناس ومن تخرج الكل ومساواة عليه الصلوة والستار اهل فيبر  
كانت على ما فيها من الاشياء لا على التخل والكر فقط فانه كما في الشجر غير مذكور  
يعني ان كان يزيد التخل بالعمل تحت المساقاة والآن ان لم يزد التخل بالعمل بان كان مذكور  
فلا تصح المساقاة وكذا في المزارعة لو دفع ارضها فيها بقل يعني انما تصح اذا طاب  
الزرع بطلا ولا تصح ان ادرك لانه الشركة بعقد المعاملة انما تصح فيما يحدث بعمل  
العامل او يزداد بعمله وان لم يعمل بعد الادراك فلو هو زناه لكان مستحقا بطلا على  
فيكون خلاف موضوع المعاملة بخلاف ما قبل التناهي للمجارة الى العمل وما قبل الادراك  
لالتحق والتلقيح والحفظ فعلى العامل وما بعده كالجزا في الحفظ فليهما ولو شرط  
على العامل فسدت اثنان وتبطل المساقاة بموت احدكما كالمزارعة والابارة هذا  
القياس ولكن قالوا لا تبطل استحقاقا فانه التخل فاما ان ينيأ عند الموت او تمام المدة  
يعتد العامل كما كان حتى يدرك الشراعات الدافع او مقتدر وارثه عليه ان مات العامل  
استحسانا دفعا للقرروا ان الدافع هذا على تقدير قيام ورثته العامل او ورثته هذا  
على تقدير قيام العامل بنفسه فحق الطلاق شرعي ترتيب التلق في ان مخصوص بصورة  
الموت لا يتحقق في صورة تمام المدة فانه اراد العامل او ورثته في سائر الاراد  
وارثه ان يقتضيه على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه او ينقذوا ويرجعوا كالم  
المزارعة وفي التنوير وان ما تافيا في خيار في ذلك لو رثته العامل لقيامه مقلده وقد كان

المفاتيح  
فانما يتحقق

وقد كان في صيغة هذا الخيار بعد موت صاحب الارض فكذا يكون لو رثته بموتته وان لم  
يبت احد ما بل انقضت مدة المساقاة فاختار للعامل ولا تنجز بلاءه كالمزارعة وورث  
العامل اذا جرح عن العمل عذر وكذا كونه سارقا يخاف منه على الثمر او التعف بالتجديك جميع  
سعة ومن غصب التخل ذكره في القوام والمخرب ولو دفع فضايلة معلومة لم يجرس  
فيها الاشياء لتكون الارض والاشجار بينهما نصيبين لا تصح لاشراط الشركة فيما هو حاصل  
قبل الشركة والشجر والتخل لانه لا يجرس برضاه ورضا صاحب الارض فصار يتبعها  
للارض وللغارس قيمه غرسه وادخله لانه العقد في الشجر كما كان فاسد الامة في معنى  
قبح الطلاق لكونه استيجرا ببعض ما يخرج من عمله وهو نصف وقد غرسه الا في باره في ارضه  
صار كانه صاحب الارض فعل ذلك بنفسه فيصير قابضا للغرس باقتضائه بارضه مستهلكا له  
بالعلوق فيها فيجب عليه قيمه لثجاره وادخله لانه لم يبق له عمل اذ هو نصف الارض او  
نصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب عليه ابرامه وصيلة الجواز ان يسبح نصف الاثر  
بنصف الارض ويستأجر صاحب الارض العامل ثلثا سنين مثلا بشئ قليل ليعمل في  
نصيبه ولو دفع ارضه على ان يغرسها المدفوع اليه لنفسه ما به الامن الغراس على ان يكون  
الخارج بينهما نصيبين وعلى ان للعامل على رتبة الارض مائة درهم او سقى شيئا غير المائة  
فوق فاسد ويكون الخارج كله للغارس ولرب الارض ابرامه ارضه وكذا لو كان الغراس  
من قبل صاحب الارض وشرطا ان ما فرج من ذلك يكون بينهما نصيبا وكذا لو كان الغراس  
من قبل العامل وشرطا ان الخارج بينهما نصيبا وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم  
كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الارض ابرامه ارضه وقيمة غراسه لانه العامل  
يصير مشتريا الغراس ببعض المائة دفع ارضه له ابرامه ليغرس فيها الاشجار على ان يكون  
الاشجار بينهما نصيبا فغرس الابن ثم مات الاب وترك اولادا فاراد بقية الورثة  
تقليف الغراس بقلع الاشجار كلها ليعقم الارض بينهم قال الفقيه ابو جعفر ان كانت  
الارض تحتل القسم يقع الارض بينهم فلا اصحاب فقة الغراس فله بما فيها من الاشجار  
وما وقع من الشجر في فقة غيره يؤثر بقلعه وتسوية الارض اذا طلب ذلك الغير دفعا للقر  
بقدر الامكان وان لم يكن الارض تحتل القسم يؤثر الغراس بقلع كل الاشجار الا اذا  
في بينهم صلح لانه لا وجه لدفع القر بينهما الا ان يقلع كل الاشجار كذا في فتاوى قاضيه







عندنا وهو مذهب مالك على ما ذكره صاحب الانتصاف من المالكية نقول تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
 ان عليه ايراد الذكر حال الذي لا يجامع من عدم اعطاء على ذلك وسوق الكلام بسبب النزول والذكر  
 بالتبعية بتزينة على الذكر بالقلب يستعمل غير مقرونة بهما نص عليه في المحيط والنتي يقتضيه الترخيم  
 ما عانة قطعية في مفهومها فلا يجوز تخصيصها بخبر الواحد والقياس فلا فائدة في ثبوتها عند  
 محل ذبيحة طائفة الناس واقوى ما يتحمل به قوله تعالى قل لا اجد فيها اولى الى امرنا الى اد  
 فسما اهل لغير الله به فيحل قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لغنى على ما اهل  
 لغير الله به بتزينة قوله وانه لغنى وايضا اذا لم يوجد هذا في الحرام يكون صلا لا قلنا لا ضرورة في  
 المحل بل لا وجه له اذ لم يلزم ان يجزى عن معنى يذكر اسم غير الله عليه بقوله لا يذكر اسم الله عليه ولا  
 يخفى ما فيه من القصور المحل بكمال الخصامة والمعنى لا اجد في هذا الوقت ولا يستغنى عنه وقت  
 وحى بعد ذلك في الشياء ارفق ثبت لثبوت بعض الاشياء بعده بالكتاب كالحل والربا الحاصل  
 في معاوضة المطعومات والمخباثات والتجاسات والمخفقات والموقوفة والمحرقة والتطية  
 وما اهل التبعية وروى بعضها بالسنة كحرم الحل طرد في نأب ومخلب بنهيته عليه الصلوة والسلام  
 وقيل انه جواب لمن سأل عن شيء بعينه فدفع الجواب مخصوصا وقيل قصده الرد على الجاهل  
 في حرم الحرة والسائبة والوصيلة والحامى ثم يعيد ذلك وقت امور كثيرة فاذا لم يحل يكون  
 قوله تعالى قل لا اجد نازلا قبل ولا تأكلوا او التأخر في التلاوة لا يوجب التأخر في النزول  
 وما روى ان سورة الانعام نزلت جملة فاحكامها كلها وعومها والافق ثبت ان بعضها  
 نزلت بالمدينة فان تركها ناسيا مل بعد التسيان وحكى الحرمى عن اصحاب الهداية مداه  
 وعليه الشورى وقال مالك في احدى الروايتين عنه وهو مذهب احمد داود والشافعية في رواية  
 لا تحل في التسيان ايضا لظاهر ما ذكرناه في العهد فانه لا فصل فيه ولكننا نقول في اعتبار ذلك من  
 الحرم ما لا يخفى لان الانسان كثير التسيان والحرم مدفوع فلم يترك بطريق التخصيص بل  
 بطريق انة الشرع جعله ذاكر ابعد وكان من جهة باقامة الله مقام الذكر دفعا للحرم كما قال  
 الاطلي ناسيا مقام الاساك في الضم لذلك والنقص المذكور غير محرم على ظاهره اذ لو اريد  
 بركت الحابة وظهر الانقياد وارتفع الخلاف في الصدر الاول وقد ثبت الاختلاف في الثاني  
 فمن مذهب ابن عمر في ان الله تعالى عنها ان يرد من مذهب علم وابن عباس رضي الله تعالى عنها  
 انه يحل وانما قوله تعالى لا تأفكونا ان شيئا فعلت تعذر دلالة على عدم المواظفة لا يلزم

مطلب  
 من حيث  
 ومحل  
 ينبغي ان لا  
 يغفل عنه

مطلب

لا يلزم منه الحلق في متروك التسمية ناسيا كما لا يلزم من عدم المواظفة على تقدير ترك الواجب في  
 الصلوة ناسيا تمام الصلوة وما يقال قوله عليه الصلوة والسلام تسمية الله في قلبه او لم  
 يحول على حاله التسيان انما يكون في الجواب عن قتل الشافعي لا في الافتحام على ما ذكرنا كما لا  
 يخفى وكره ان يذكر مع اسم الله غيره وصلا دون عطف كما اذا قال بسم الله محمد رسول الله بالفتح  
 وانما كره لوجود الوصل صورة ولم يكره لانتفاء الاشتراك بالعطف وان كان بالخفض لا  
 على ذكره في النوازل وانه يقول بسم الله الرحمن الرحيم تغفل من فلتان وانه قد قيل  
 الاضجاع او التسمية او بعد الذي لا يكره في الفصل صورة ومعنى ولا روى ان الله عليه الصلوة  
 والسلام قال بعد الذي الكتم تغفل هذه عن انة محمد عن شهد لله بالوصو انة ولا بالبلوغ  
 وانه عطف تمت نحو ان يقول بسم الله وفلان بالجر لوجود الشركة بالعطف فيكون مما  
 اهل به لغير الله ولو رفع المعطوف على اسم الله يحل لانه مبتدأ او افتلغوا في النصب وكره  
 فهما بالاتفاق لوجود الفصل صورة وكذا اومت ان افسح شاة وسى وذي غيرها  
 بتلك التسمية لوجود ترك التسمية محمد افاة الاصل الذي عقيب التسمية قبل تبدل  
 المجلس فانه ذنبا شفرة ارفى وهي سكتين عظيم ملت سى ثم تكلم بسلام يسير او اجاب  
 السلام او استقاماء فشرط او افاة السكتين ثم طال العمل لا يحل ذكره في المجتمع في التسمية  
 في ذكوة الافتياري شرط عند الذي وهي على المذبح وفي الصيد عند الارسال والرمى وهي  
 على الالة في لو افسح شاة وسى فذبح غيرها بتلك التسمية يجوز ولورى المصيد وسى  
 واصاب غيره حل سبى في الميت وكذا في الارسال ولو افسح شاة وسى وكلما انسان  
 او استسقى ماء فشرط او شخذ السكتين قليلا ثم ذبح على تلك التسمية الاولى اراه واما  
 اذا طال الحديث او افاة في عمل آخر او اشتغل به ثم ذبح بتلك التسمية الاولى لم يوطئ له  
 ذكره في الجوهرة وان روى المصيد وسى فاصاب غيره اهل لانه التسمية على التسمي لا على  
 الصيد وقد وجدت وان سى على سمه فالغاه ورمى بغيره لا يوطئ كما ذكرنا بخلاف ما اذا  
 افسح شاة لينذ بها وافذ شفرة وسى والحق ذلك وافذ آخر وذي بتلك التسمية حيث  
 يحل اكله والغرق على ما اشرنا اليه ان في باب الرمي التسمية على التسمي لا على الصيد لانه لا  
 يقدر على الصيد وهذا التسمي غير ذلك ولم يوجد التسمية على التسمي الطائفة فلا يحل وفي باب الذي  
 على المذبح لا على السكتين لانه يقدر التسمية على المذبح والمذبح واحد فيحل اكله

الرمي



والارسل كالأقوال والشرط في التسمية هو الذكر الخالص عن الدعاء وغيره لقول ابن مسعود في  
تعاليمه قد ورد في التسمية فلو قال عند الذبح اللهم اغفر لي لاني لا أدعاه وسأله وبالجملة و  
سماه الله به ايها التسمية يحل لا يعطى عند الذبح ومما ذكره في الاصحاح لانه يرد الشكر  
على التسمية وورد التسمية وهذا خلاف الخطبة حيث يجزيه ذلك عن الخطبة اذا نوى لانه المذكور  
فيها ذكر الله تعالى مطلقا لقوله تعالى فاسعدوا الله ذكر الله تعالى وفي التسمية المأمور به هو الذي  
عليه المذبحون لقوله فاذا ذكروا اسم الله عليها صواب وما يذكر اسم الله عليه منى عن اكله بقوله  
تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه واما التنية في الخطبة للجموع فشرط صحتها لو عطي بعد  
صعود المذبح فقال المذبح للعتاس غير قاصد لها لم تصح كما في فتح القدير وغيره والسنة  
في الاصل وهو قطع العروق في اسفل العنق لانه قد وجدنا مجتمعة في اسفل العنق عند الصدر  
فان ذكرا جازية الكراهية والسنة في الذبح البقر والغنم لانه قد وجدنا مجتمعة في المذبح فان  
خر بها جاز ذكره كما قال ويكره العكس ويحل والذبح بين الحلق واللبة بفتح اللام والباء  
المشددة وهو رأس الصدر اراد به المخرج من الصدر وهو رواية المبسوط اعلم الخلق  
او اسفله او اوسطه وهو رواية الجامع الصغير والاصل فيه ما روي انه عليه الصلوة و  
السلام بعث مناديا ينادي في مجاميع منى الا ان الزكاة في الحلق الحديث رواه الدارقطني  
ولانه يجتمع في النفس والمخرج والطعام ويجمع العروق فيحصل بقطعه المقصود علم ابلغ الوجوه  
وهو انوار الذي وقيل لا يجوز الذي فوق العقدة بان وقع الذي من اعلى الخلق وفي  
فتاوى سمرقند قصاب ذي شاة في ليلة مظلمة اعلم من الخلق او اسفل منه يخرج اظفار وفي  
فتاوى الرستغني انه سئل عن ذي شاة فبقيت عقدة الخلق مما يلي الصدر وكان  
يجب ان يبقى على الرأس ان طول ارجل قال هذا قول العوام وليس بمعتبر فيجوز اكله  
بقيت العقدة مما يلي الرأس او مما يلي الصدر لانه المعتبر عندنا قطع اكثر الاوداج وقد  
وجدت على عن شيخنا انه كان يفتي به قال الزبلي وهو مشكك فانه لم يوجد فيه قطع الخلق  
ولا الرى واهما بنا وان اشترطوا قطع اكثر فلابد من قطع احد منهما عند الحلق وان  
يبقى شيء من عقدة الخلق مما يلي الرأس ولم يحصل قطع واحد منهما فلا يؤكل الا بالجموع  
والعروق التي تقطع في الزكاة الخلق والجموع والودجان وقد سبق تعريفها وبق  
عنه ابن حنبل وهو قول ابن يوسف او لا قطع ثلثة منها اباطانت لانه يحصل بقطعه

الاكثر ما يحصل بقطع الفل من ازهاق الروح وانهار الدم وعند محمد لانه من قطع اكثر  
كل واحد منها اي من هذه العروق الاربعة لانه طلق واحد منها اصل بنفسه لانفصاله  
من غيره والارود بقطع فيعتبر اكثر طلق واحد منها وعند ابن يوسف لانه من قطع  
الخلق والجموع واحد الودجين لان طلقا من الخلق والجموع في الحلق الاخرى فلابد  
من قطعها والمقصود من قطع الودجين انوار الذي فينبوب احد هاتين الاوداج  
طلق منها مخرج الذي وقيل محمد معه وفي الحديث قال ابو عبد الله الزعفراني لم يبق من  
قول علمائنا انه اذا قطع الاربعة او اكثر طلق وان قطع من طلق واحد منها نصت  
لايحل وبالاكثر يحل وفي النزاهة شاة ذبحت فقطع منها نصف الخلق ونصف  
الجموع لا يؤكل وان قطع اكثر من الخلق والجموع والارود او يوطأ او لا فلا  
انترج الذب رأس شاة وهي حية بالذبح بين اللبة والخبير ذكرا في مذبح فلم  
يسل الذي اختلفوا قال الصغار لا يحل وقال الامامان يحل وفي النوازل ان ذكرك  
بعد الذبح في ذبح مسجون يحل وان ذكرك ولم يخرج او بعكس يحل ايضا وان عد متالا  
يحل وهذا اذا لم يعلم حياتها وقت الذبح فانه علم حل ذكرك او لا وفي الذبح اولاد وفي ثمر  
الطاوى فروع الذبح لا يبدل علم الحياة الا اذا كان يخرج من الحي هذا عند الامام وهو  
ظاهر الرواية رخصت الشاة وبقى فيها من الحياة ما يبقى في المذبح بعد الذبح او الذب  
قطع بطن شاة وبقى ما يبقى في المذبح عندهما لا يقبل الزكاة حتى لو ذكها لا يحل  
والاصح عند الامام انما تقبل الزكاة حتى لو ذكرك يحل وعليه الفتوى وفي الجوزة نقلا  
عن الينابيع الشاة اذا رخصت او شق الذب بطنها ولم يبق فيها من الحياة الا مقدار  
ما يبعث المذبح فعنه ابن يوسف ومحمد لا يحل الزكاة واختار انه طلق شيء وهو حي  
قل اكله ولا توقيت فيه وعليه الفتوى لقوله تعالى الا ما ذكيت من غير فصل وفي التراجم  
وعليه الفتوى ويجوز الذي بطل ما افرى اقطع الاوداج من العروق وافرغ ما فيها من  
الدم لانه اراد من الاوداج سنا طلق الاربعة تغليا وانهر الذي اس سال من نذر الماء  
في الارض اس سال دلورة في محجها بعض نراخ الوقاية بكر الحيم ولم يجده في المعز  
من اللغات وقد اورد بها صاحب المستوفى في الحيم المفتوحة وهي في ابيض كالكتين  
ينبغي بانق عليه في المستوفى ويساعد ما في القمام والجوزة وغيرها اوليطة



قصر القصب او سنا او ظفر منزوعين لا بالقائم يحل الذبيحة بها عندنا اذا كانا منزوعين و  
يكره الذي ذكره في الحقايق وعند الشافعي الذبيحة ميتة لقول عليه الصلوة والسلام طلما  
اندر الدم واخرى الاوداء **الا السن** الظفر وهو مطلق قلنا ذكره في **فانما** مدي الجنب  
المنزوع ونذب احد اشغره في الخوب هي سكين عريضة ذكره في مني الفقار قبل الاضطراب  
وكره بعده ارفاقا بالمدبوح وكذا ذكره في **تبارك** المذبح وكره النخع بفتح النون وسكون  
الحاء المجرى وهو الذي الشد به يد رجل النخاع وهو فيض ابيض في جوف عظم الرقبة لو ردد  
النخع عن ذلك وقيل هو ان يد راسها به يظفر مذبحا وقيل ان يكره رقبته قبل ان يسكن  
من الاضطراب وكل ذلك مكره لانه في جميع ذلك وفي قطع الرأس تعذيب الحيوان بلا فائدة  
وكره قطع الرأس لما ذكرنا وكره السليج قبل ان تبرد ان تسكن عند الاضطراب وهو بفتح  
الراء من باب حسن البرودة فتفسيره بالسكون تغيير باللام كذا في مني الفقار وكره  
الذي من الفقار وحل مع الكراهية ان بقيت حية مع قطعت العروق والارواح لم يبق نية  
وماتت قبل قطع العروق فلما تحل وكذا ذكره ترك التوبة الى القبلة لانه السنة في الذبيحة ان  
يستقبل القبلة لما روي انه عليه الصلوة والسلام فعل كذلك في الاضحية وكره ذبح صيد  
استأنس كالطير اذا اُتلف في البيت فانه يذبح لانه ذكوة الاضطرار لا يصار اليه الا عند  
العجز عن ذكوة الاضطرار و**جاء** في **نحو** **توش** بان ند على اهله ودخل في الباطنية وصار  
وهي لانه ذكوة الاضطرار تغذرت في ذكوة بالجر في بدنه حيث اتفق طالق صيد او تردى في  
بئر اذا لم يمكن ذبحه فانه يجر ويؤكل اذا علم بعودته من الجر والاولا وان اسقط ذلك اكل  
الظاهر ان الموت منه وكذا الدابة اذا تعلقت على شجرة وفيها موتها صارت ذكوة  
الجر **في** ان المصنف واطلق الجواب فيما توقت من النعم وكذا فيما تردى تبعا للكنز و  
غيره وعن محمد ان الشاة اذا نذت في الحمر لا تحل بالعقر وان نذت في القحى او تحل بالعقر  
وفي الايل والبق تحقق العجز في الحمر فيحل بالعقر والضيال كالنذود اذا كاه لا يقدر على  
افذه قبل الصلوة عليه وهو يذبح ذكاة وسقى طل اكله وفي الترابية بعيرا وثورة الجر  
ان علم صاحبه انه لا يقدر على افذه الا ان يجتمع له جماعة كثيرة فله ان يرميه والشاة لو نذت  
في الحمر لا يرميها وفي المغازة يرميها فقد اعتمد قول محمد القائل بالتفصيل وقال مالك لا يحل

المذبح بفتح الميم  
وكسر الهمزة  
شعيرة بضم الشين  
طوار اخرى

لا يحل النعم الا بهل - **الا بالذكاة** الافتيانية لانه العجز فيه نادر وانما رافعه ولما روي عن رافعه  
بن فديج روى انه تعالى عنه قال لتابع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فذبح بعيرا من ابل الغنم  
ولم يكن معه قتل فرماه رجل فقال عليه الصلوة والسلام ان هذه البهائم اوابد فادابها  
فما فعل منها هذه اذرة فافعلوا به هكذا رواه البخاري ومسلم وجماعة **في** **التوازل** ان بكرة  
لو تعثر عليها الولادة فادخل صاحبها يده وذبح الولد مل اكله وان ذبحه في غير موضع الذبيح ان  
كان لا يقدر على ذبحه يحل ايضا وان كاه يقدر لا يحل روى **ابو** **الحارث** فاصاب طامحا ومات  
قبل ان يدرك ذكاة لا يحل **والمشايخ** فيه انه هل يحل بذكاة الاضطرار لا قيل بياها لانه  
صيد وقيل لا لانه يؤول الى البرية في التليل وفيما اذا اشرف ثوره على الهلاك وليس معه  
اله الذبيحة ولو طلبها لا يدرك ذكاة ومعها يخرج منه كره هل يحل فيه اختلاف المشايخ  
فعل قول من يقول يحل يكون دافلا في عجز ما تعذر ذبحه وفيها ولو ادرك صيده صيا  
مصاب الوقت عن الذبيح او لم يجد اله الذبيحة ومات لا يحل في ظاهر الرواية **وعند** **ابن** **سفيان**  
هل لانه لا يقدر على الذكاة الافتيانية ولا يحل الجنب بذكوة انه اشوا ولا في ذكوة  
خرقة او ذبح بكرة او شاة فخرج من بطنها جنين ميت لم يؤكل الجنب عند ابن سفيان  
وزر والحن اشوا ولم يشرو وقالوا وهو قول الشافعي يحل اكله بذكاة انه ان تم  
قلعة لقول عليه الصلوة والسلام ذكاة الجنين ذكاة انه ولانه ذكاة يتخذ في  
بغداد فينتذك بذكاتها ولا انه يحل ان يكون ميتا بذبحه انه وان يكون ميتا قبل  
فلا يحل بالسك والجواب على روى انه روى ذكاة انه بالرفع والنصب فان كان  
منه باطلا اشكال انه تشبه وان كان مرفوعا فذلك لانه اقوى في التشبيه مع  
الاول كما عرف في موضعه واما يدل على ذلك تعدي ذكاة الجنين كما في قوله وعينا  
عيناها وصيدك صيدها **في** **ان** **عظم** **التاق** منك دقيق قوله عيناها اي  
لعينها فلا يدل على انه يكتفى بذكاة الا ذكره في مني الفقار **فصل**  
**في** **الحمل** **الذي** **في** **كتاب** **او** **يحمل** **من** **سبع** **بباية** **لقول** **ذي** **كتاب** **او** **طير** **بباية** **لقول**  
**او** **يحمل** **في** **روى** **ابن** **عباس** **روى** **انه** **تعالى** **عنه** **انه** **عليه** **الصلوة** **والسلام** **في**  
**الكل** **الذي** **في** **كتاب** **من** **سباع** **وكل** **الذي** **يحمل** **من** **طير** **رواه** **مسلم** **وغيره** **واخر** **ادرس**  
**في** **كتاب** **الذي** **يصيد** **بنايه** **ومن** **الذي** **يحمل** **الذي** **يصيد** **يحمل** **لا** **يحمل** **الذي** **في** **كتاب** **والا** **يحمل**



ذي غلب فانه الحامد لها مقلب والبعر له ناب والبعر كذلك كذا في مبسوط اليزدي السبع كل  
 مختلف منتهب خارج قاتل عادة ذكره في الهداية قال في المبسوط المراد من الخطف ما  
 يخطف عليه من الهواء كالباري ومن ذي الشبهة ما ينتهب بنابه عن الارض كالثبينة لو  
 ضبعها في كفتار وفيه خلاف الشافعي او ثعلبان لا لهما نابا وماروي انه عليه الصلوة و  
 السلام ابا جالحا محمول على الابتداء ويدخل في الحديث الغيل لانه ذوات والبسوط و  
 عرس لانه من سباع البهائم وقيل الخفاش لانه ذوات ويدخل فيه ايضا الاسد والذئب و  
 النمر والغند والكلب والكنور البرية والاسلم وسباع الهواء والضب واليربوع و  
 السحابة وغير ذلك مما سيذكره ويخرج الحرام اهلية ماروي من تحريم عليه الصلوة والسر  
 ذلك فيما رواه البخاري ومسلم وفيه خلاف مالك ويخرج البغال لانه البغل من نسل الحمار  
 فلان معجزا بامه لو كان امة فسا كان على الخلاف المعروف في الحيل وان كانت برة  
 تؤكل بلا خلاف لانه المعجزة في الحيل والحرم الا فيما تولد من مأكول او غير مأكول ويخرج الغيل  
 والضب واليربوع وابر عرس كاد واليربوع لانه من الموديات والسحبات سكر  
 والحشرات هي صفار دوات الارض وافدتا شرة كالذباب والعقرب والفاقة والورقة  
 والقند والحبات وغير ذلك من الحيات لقوله تعالى ويخرج عليهم الحيات ويكره الخواج الباقية  
 التي يأكل الجيف لانه ملحق بالحيات الباقية فلا يبيح والغداف كذا في سياه بزرگ والرم  
 بفتح الراء الحمله والحاء دال والبغات وهو طير يشبه العصفر ويكره الخيل تحريمه عند  
 صنفه وهو قول ابي عبيد الله في نه تعالى عنه ومنه ببالد لقوله تعالى والخيول والبغال والحمير  
 لتركبوها وزينة فانه يخرج الامتناع بركوبها ولو كانت مأكولة لامتنبه لانه الحكم لا يمنع بانه  
 النعم مع وجود اعلاها ثم اختلف على قوله في الكراهية فقال الامام الاستيعالي كما في الفتاوى الصغرى  
 الصحيح انه مكروه كراهية تنزيه وذكر في الهداية انه كراهية تحريم وصح في الرزق واجتبه فلذلك قال وهو  
 الامح وكذا اختلف في لونه على قوله فيل يكره كراهية تنزيه وقيل كراهية تحريم وعندهما لا كراهية الخيل  
 لما روي جابر بن عبد الله في نه تعالى عنه اكلنا في العرس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفيه  
 قال الشافعي واحمد وحمل العقق وخراب الزرع والارنب قال الزيلعي الخواج ثلاث انواع  
 نوع يأكل الجيف فانه لا يؤكل ونوع يأكل الحيت فقط فانه يؤكل ونوع يخطب بينهما وهو  
 ايضا يؤكل عند ابي حنيفة وهو العقق لانه كالهجاء وعند ابي يوسف انه يكره لانه غالب بالكل

خطف  
 فبمن مرسد

مطلق  
 وفي قوله  
 الحيات  
 الثلث  
 المفسر  
 جامع التفسير

خفاش بعظم الحمار المبيد وتشتهر في الفيلسوف ابي حنيفة

يأكل الجيف والاول اصح وقال في النهاية ذكر في بعض المواضع ان الخفاش يؤكل وذكر في بعضها انه لا يؤكل  
 لانه نابا ولا يؤكل من حيوان الا السمكة بانواعه وقال مالك وجماعة باطلاق كل جميع ما في البحر  
 واستثنى بعضهم الخنزير والكلب والاسن وبن الشافعي انه اطلق ذلك كله والخلاف في البيع  
 والاطل واحد لهم قوله تعالى اقل لكم صيد البحر غير فصل وقوله عليه الصلوة والسلام في البحر هو  
 الطيور وماؤه واكل مسه ولان هذه الحيوانات ليست بدوية لانه الدعوى لا يمكن الجاه  
 فاشبه السمكة في قوله تعالى ويخرج عليهم الحيات وحاسون السمك فيثبت يستحبها الطبايع السليمة  
 ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دوا وفيه الضفدع والقبيد المذكور في الآية  
 للماصطيا وهو مباح فيما يحل وفيما لا يحل والجمعة المذكورة في الحديث السمك على ما ورد  
 في الحديث الا في اصلتنا ميتة ودماها اما الميتة فالتحريم واجراد الدمان  
 فالكلب والحيال كالحديث وهو السمك السوداء والحارماهي وهو الذي في صورة الحية  
 فانه ذلك يحل ايضا ذكره في الرزق وانما افردهما بالذكر لكان الخفاء في كونهما من جنس السمك  
 ولما كان الخفاء فيهما لم يذكره صاحب المغرب ولا يؤكل الطائفة من اي السمك مشتق  
 طفاى ففد علا والمصدر الطفوة على وزن الفعل ذكره في التحفة وفيه خلاف الشافعي  
 قال في التحفة ثم عندنا الطائفة على وجهين اما ان مات بسبب حادث فانه يؤكل ومات  
 صفة انه لا يؤكل لما روي انه قال ما نصبت عنه الماء فظلموا وما لفظ الماء فظلموا وما  
 طفق فلان اظلموا وان مات كرا او برد فيه روايتان احداهما وهو قول محمد انه يؤكل لانه مات  
 بسبب حادث فصده كما القاه الماء على الشط وانما ثبته وهو قول ابي حنيفة روي انه لا يؤكل  
 لانه مات صفة انه ذوب اذ ذاب الماء الترفى والاول ارفق بالناس وبه افاد الفقيه ابو  
 الليث وعليه الفتوى ولو انه سمكة ابتلعت سمكة اطلقت جميعا لان البلوع مات بسبب  
 حادث وانما اذا ارضت من دبر السمكة لا تؤكل لاننا استحال ما يخرج منه وفيه ولو واجبة اذا  
 ماتت السمكة في الشكة وهي لا تفر على اقل من ثلثها او اقلت شيئا القاه في الماء لا يؤكل  
 فماتت منه وذلك معلوم فلا بأس باطرافها فماتت باف- وكذلك لو ربطها في الماء وماتت  
 لانها ماتت باف- وفي الفتاوى الصغرى اذا وجد السمك ميتا على الماء وبطنها من فوق  
 لم يؤكل لانه طاف وان كان ظهره من فوق اطل لانه ليس بطاف ويحلى هو واجر ادبلا  
 ذكوة ولو ذبح شاة لم تعلم حياتها فحكت او ذبح منها ذكوة من غير تحرك والا اي وان لم يتحرك

وثبت في  
 ما ذكره في المغرب  
 ان جميع السمك  
 في البحر يحل

حلت







عن اهل بيتين وان كانا اقل منها بان اشترك مع ستة في بقرة او بعير وكل يري القربة هذا  
استحقاق وهو القياس لا يجوز وهو قول زفر لانه اعتد بالقربة فلا يجوز بيعها وقد استحق  
ان قد يذبح بقرة ميتة ولا يجد الشراك وقت البيع فالحكمة ما تسمى الحسنة او انما يقول وكل يري  
القربة لانه لو اراد احد من نصيبه ان لا يذبح القربة لا يجوز عن واحد منهم لانه لا يجوز ان يذبح  
اهلها لانه اذا لم يكن من اهلها فلا يجوز ما ذكرنا انما قلنا ان واحد من نصيبه ان لا يذبح القربة  
سبع وان نقص عن فلا يجوز على ما ذكرنا انما قلنا ان واحد من نصيبه ان لا يذبح القربة  
كل واحد او كان نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم كما ذكرنا ويجوز اشراك اقل من سبع  
ولو اشرك كما سبق ويقسم بينهما بين الشراك وزنا لا يقسم الا اذا فلت به اي اليه من  
الطاهر او جلد سوا طاهر من كل جانب شئ من الشئ ومن الطاهر او يكون في كل جانب  
شئ من الشئ وبعض الجلد او يكون في جانب واحد والآخر في جانب آخر في جلد واحد ويجوز  
لجانب الا فلتان اجنب ولو شري ببدنة الا فلتة ثم اشترك فيها حكمة جاز استحسانا  
في القياس لا يجوز وهو قول زفر وقد سبق والاشراك قبل الشراء اقل وعنه  
رجح بكرة الاشراك بعد الشراء وبه اذ زفر واول وقتها بعد طلوع في يوم النحر والاشراك  
التي تملك ما روى عن علي وابن عباس وانس والبريرة روى انك تعلم عنهم انهم  
قالوا انما التي تملك وافضلها اولها ولا يذبح في الحرم قبل صلوة العيد قال في الكافي يدق  
وقتها بطلوع النحر من يوم النحر الا انه يشترط تعظيم الصلوة على التقفية في حق اهل الاعمال  
في لا يجوز للموت الذي فيه يصلح الامام العيد بعد الشراط لا بعد الوقت فاما اهل التولية  
فيذبحون بعد النحر لانه لا صلوة عليهم وعند مالك وانما في شرط ان يكون هو وان يكون  
بعد في الامام ثم المعتبر في هذا المكان الفعل لا المكان من عليه في لو كان الحفي في الحرم  
والتقفية في البادية يجوز من اشفاق النحر قبل الصلوة وبالعكس لا يجوز واره قيل  
غروب اليوم الثالث فاذا غابت الشمس من اليوم الثالث لم تجز التقفية واعتبر اوجه لغز  
وضده والولادة والموت اي اذا كان غنيا في اول الايام فقرا في آخرها لا يجب عليه وفي  
عكس يجب وان ولد في اليوم الاخير يجب عليه وان بقيه لا يجب عليه في التنوير ثبوت ان  
الامام صلح بغير طهارة تعاد الصلوة دون التقفية ذكره الزيلعي وعلمه بان من العلماء  
من قال لا يعيد الصلوة الا الامام وحده فكان للاجتهاد فيه مسانعة فحفظناه عذرا في

مطلب

عذرا في جواز التقفية تحريم الجواز وصيانة لاضايتهم عن الغداء وكودقعت في البلدة فتنة ولم يبق  
فيها وال يصلح لهم العيد ففتحوا بعد طلوع النحر ايام لان البلدة صارت في هذا الحكم كالتواد  
في التنوير كما لو شهدوا ان يوم العيد عند الامام فصلح لهم ثم فتحوا ثم بان ان يوم عرفة او يوم الصلوة  
والتقفية لانه لا يمكن النحر عند مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز صيانة للجميع المسلمين وفي المجتهدين  
لو ثبت انهم عيّدوا يوم عرفة فعليه اعلاء الصلوة والفتايا ولو ثبت ان الامام صلح بغير وضوء  
ان طاهر قبل الشقوق يعيدونها والا فلا وقيل لا يعيد المعتدي افضحية استحسانا لانه صلوة جازة  
عند بعض الفقهاء وفي النزاهة في يوم عرفة بعد الزوال ثم بان ان طاهر يوم النحر في اليوم الاول  
ثم بان ان طاهر يوم النحر ذكر الزعزعة ان لا يجوز واولها افضلها وذكره الذي قبلنا وانما لا يقال  
الغلط في ظلم الليل والظلم ان هذه الكراهية تنزيهية كما نص عليه في مني الغفران فان ترك التقفية  
فان وقتها قبل ذلك لان التصديق بعيد المندورة حية بان نذر ان يضي هذه الساعة فانه  
يتعلق بالمثل سوا طاهر كان الملو جب فقرا او غنيا وكذا نذر ان يضي ولا يستحب شيئا يقع على الساعة ولا  
ياكل التاذر الذي ولو اكل فعليه قيمة لان سبها التصديق وليس للمتصدق ان ياكل من صدقة  
فلو اكل فعليه قيمة ما اكل وكذا ان نذر ان يضي لانه الغفران انما يجب عليه اذا نذر ان يضي  
التقفية والغنى يتصدق بقيمة نذرها او لا لانه وجوبها على التاذر نذر وعلم الغفران بالشر  
بنيتها فانما الغنى فالواجب يتصدق بقيمة نذر الا فلتة او لا وانما يجري فيها ان الا فلتة الجذع  
من الضمان الجذع من الشاة ماتت لما سته عند اهل النذر ذكره في النهاية وعند اكثر الفقهاء  
الجذع من الضمان ماله عليه اكثر الحول وذكره في البسوط اذ ان سبوا اشهر فوجدي بعد ذلك  
رجح به في الكافي وعند بعضهم ما لماسه اشهر اذ طانت عظمه بحيث لو فلت بالثنايا يشبه على  
الناظر من بعيد وقيل بالضمان وهو ما يكون له اليه لان الجذع من المحر لا يجوز بلا طواف وانما  
باز هذا القول على الصلوة والتلا لانه نحو الامنة الا ان يصير عليكم فتدحوا جذا عن  
الضمان رواه البخاري ومسلم واحمد ومجاهد والثنى وهو ابن قيس من الابل ومولدين من  
البقر والجاموس ومولدين من الشاة فصاعدا من الجميع من الابل والبقر والشاة ضامنا  
كان او مورا والافضلية على هذا الترتيب كما في مني الغفران نقلا عن التنف ويد فل الجاموس  
في البقر في الخنا كما في الشراعية وهو الاصح كما في الصغيرة ويجوز الجا وهي التي لا قرن لها لانه  
القرن لا يتعلق بمقصوده وكذا مكسورة القرن هل هو اولها فلتنا والحصى لان له يكون

في يوم النحر في يوم عرفة







يتمتع ويغنى لانه في شاة غيره بغير اذنه وانه لا يملك واحد منهما يكون راضيا بفعل  
صاحبه فيكون مأذونا فيه لانه فيفتح الذي عنه ونية صاحبه تقع لغوا حتى لو شاعا وارا كل  
واحد منهما القمار تقع الاضحية وجازت عنه لانه ملكه بالقمار كذا في البداهة ويحملان بعين  
ان كانا قد اطلان في علمهما يتحمل كل واحد منهما عن صاحبه وخرجهما لانه لو اطعم في الابتداء  
يحرز وان كان غنيا فكذا ان يتحمل في الانتهاء وان شاعا فاحضر كل صاحبه قيمة لم  
يتصدق بها لانه لا تبادل عن التي فصار كما لو باه افضحية ذكره في التراجيح الوهابية وقت التقوية  
بشاة الغصب اذا غصب كتابا ففني بباعه بغيره لا يخرجه لعدله الملك ولا عنه صاحبه لعدم  
الاذنه في ان افذهما صاحبهما مذمومة وهذه التقصاة فكذلك لا يجوز عن الاضحية عنهما  
ان غنم فباعتها فباعتها عن الذي باي لانه ملكها بالقمار مع وقت الغصب بطريق الظاهر  
والاستناد فصار ذاكما حاشا له ملكه في به لكنه ياتي لانه ابتداء فعله وقع مخطو او هذا  
قول الصاحبنا الثلثة وقال زفر لا يرد عن الذي باي ايضا بناء على ان المقتضيات يملك  
بالقمار عندنا وعند زفر لا يملك وبه افذه الشافعي دون شاة الوديع لانه سبب وجوه  
القمار ههنا هو الذي والملك يثبت بعد تمام السبب وهو الذي فكان الذي مضى  
ملك غيره فلا يرد بخلاف الغاصب فانه كان ضامنا قبل الذي لوجود سبب وجوه القمار  
وهو الغصب السابق وفيه في مخترع القدرة للزاهد من لعلانه به صدره الذي صار  
قبل يخرجه لانه ضمنها بالافجاء والشدة وقبواه ان الكلال في شاة الوديع وعلى ما ذكره فيكون  
مقتضيا ولا لانظار في الوديع قبل ان يغصب وضمنه لانه الغاصب لو يؤد القمار لا يرد  
عن الاضحية ولانه الغصب يثبت الملك مع وقت الغصب وفي الوديع يصير غاصبا بالذي فيفتح  
الذي في غير الملك ولو في الرأي او الاضحية شاة لانه لا يرد في صيوتها لا يرضى استحقاقا اذا  
في شاة يرد في هياتها يرضى قيمتها يرضى الذي قبله بشاة الغير وقد اشرفت على الهلاك فذلكما  
يكون ضامنا ذكره في التواذير لا يرضى استحقاقا لانه مأذون دلاله وفي التنوير ولا يعطى ان الجار  
منها ويكره في صوفها قبل الذي لينتفع به بخلاف ما بعده ذكره في الحجة وكذا يكره الانتفاع  
بليتها قبله

**الكتاب**

انما عنوان الكتاب بالتعلق ما فيه من المسائل لها اثباتا ونفيا ولقب هذا بعضه بكتاب الظل  
والاباء والمخطو من استعمل في ما يوجب ما يوجب استعماله وفيه المطلق بين فعله

فعله وترك ما يوجب استحقاق ثواب ولا عقاب واعلم ان الكراهية على قبحها كراهية تحريم وكراهية تنزيه  
تارة بيقية ونما في تصانيفهم وتارة يطلقونها قائما القيدة فلا طلاق فيها وانما المطلقة فيحمل على التحريم  
نقل عليه المحقق الكمال في شرح الهداية وذكره في رتبة الواجب بمعنى انه لا يثبت الا باليقية به  
الواجب بمعنى بالنهي الظني الثبوت فانه الواجب يثبت بالاذن الظني الثبوت وانما المكروه تنزيها  
فمعه المترك الاول فييا في بارتحاب المكروه تحريما كما ياتي بترك الواجب وفك تارك السنة المؤكدة  
كما تارك الواجب ذكره في البحر ومشي عليه في مني الغفر وفي المصنف لفظ الكراهية عند الاطلاق  
يراد بها التحريم قال ابو سفيان لا يفتنه اذا قلت في مثل الكراهية فإرايك فيه قال التحريم المكروه  
عندهما الى الجوارق فنبهته كنبية الواجب الى الغرض قال في التحسين وهو المختار بهذا  
المكروه كراهية تحريم وانما المكروه كراهية تنزيه فالملك اقرب وعند محمد كل مكروه واولا يلفظ به  
لعدم القاطع فعنده ما لم تركه ان ثبت ذلك بدليل قطعي يستحق فرضا والادوا بها  
التحريم كما ان مالز الاثبات به ان ثبت ذلك بدليل قطعي يستحق فرضا والادوا بها  
في الاصل منه فرض وهو ما يندفع به الهلاك لانه لبقاء البنية اذ لا بقاء به ونما به يتكلم ما ادار  
الزواجر ويورد على ذلك لقوله عليه الصلوة انه لا يكون مع كل شيء في التقيير نعم العبد الى  
فيه فانه ترك الاكل والشرب حتى يهلك ففقه عصية لانه في القاء النفس الى التهلكة ومنه وبما زاد  
على ذلك ليمتكن من الصلوة قائما ويسهل عليه الصلوة لقوله عليه الصلوة واستل المؤمن القوت  
احتب الى الله من المؤمن الضعيف ولانه الاشتغال بما يتقوى به على الطاعة طاعة ومباح و  
ما زاد الى السبع لزيادة قوة البدن لا اوفيه ولا وزيحاسبها باسيرة الطاعة من كل فقد  
روى انه عليه الصلوة والسلام اوتى بطبق فيه خرطب فقال عليه الصلوة والسلام فوالذي نفسي  
بيده انكم تحاسبون يوم القيمة على الماء البارد والماء الحار الا فرقة شربها عورتك وكرة فز  
ترد بها جو عتك وشربة ماء تطفي بها عطشك وقال عليه الصلوة والسلام يكفي لابن العتمة يتقوى  
صلبه ولا يبالغ على كفاف وروى انه الزائد عليه لانه اضاعه للمال وادراف للنفس وتبذروا اسراف  
وقال عليه الصلوة والسلام ان اطول الناس عذابا يوم القيمة اكثرهم شبعاف في الدنيا لقوله عليه  
الصلوة والسلام اكثركم شبعاف في الدنيا اطولكم عذابا يوم القيمة الا بقصد التقوى على صوم الغدا  
لئلا يستحي الضيف ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل في تضعف عن اداء العبادات المفروضة  
ذكره في الاثبات قال عليه الصلوة والسلام ان نغسك مطيتك فارقي بها وليس من الرفق ان



يحويها وتذيتها ولا تترك العباد لا يجوز فكذا ما يفيض اليه ومن امتنع من الكمية قال  
 المحقق وقد ابيح له ذلك او صام ولم يأكل في حياته ثم لا تمتنع عن الاكل التي نفس الملكة  
 من غير فائدة بخلاف من امتنع من التداوي في حياته فانه لا يأكل والغرق ان عدم الهلاك بالاكل  
 مقطوع والثغاء بالمعاجلة مظنون والمحتنع عن الاكل طعام او شراب ماء حتى يموت قاتل  
 لنفسه والاباس بالتخلف بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمه كرف عن ال  
 امانه رفق ما سيكون رجال يأكلون مما اتى يأكلون الدواب الطعم ويشربون الدواب  
 الشراب ويلبسون الدواب الثياب ويتخذون في الكلال فاولئك شرار اتبع رواه  
 ابن ابي الدنيا والطبراني في الكبير والاوسط وكذا وضع الحزب على المائة اكثر من قدر  
 الحاجة لان ذلك تداوي به واستراف فيه الا ان يقارب به في الكمية والتقليل عند قدر  
 الحاجة نقص في المروءة ومن الترف ايضا ان يأكل وسط الحزب ويدع جوارحه وترك  
 التعمد التاقيط من المائة بل يرفعها ويأكل مثل غيرها ومن الاصابيح او التكنين  
 بالحزب الا ان يأكل بعده ووضع الحزب عليه مكروه وكذا وضع القصعة وتعليق الحزب  
 على الخوان وكذا قطع التكنين كل ذلك مكروه كخافه اكرامه وقد ارناباكرامه وسنة  
 الاكل البسلة في اوله ان يقول بسم الله ويني ان يقول هذا ليلقن من مع فانه  
 نسي في اوله يقول حين يتذكر بسم الله اوله وآخرة وهذا بخلاف الوضوء فانه لو تذكر في  
 وسطه لم يكن مقبلا سنة التسمية لانه كل عمل واحد بخلاف الاكل فانه لقوله اكله والحمد لله  
 في آخرة اذا فرغ منه قال ابو سعيد رضى الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا اكل طعاما قال الحمد لله الذي اطعمنا وسقانا وجعلنا من المسلمين ومن قال الحمد  
 الذي اطعمنا هذا ورزقنا من غير حصول من ولا قوة غفلة ما تعدد من ذنبه ذكره في العوار  
 وسنة الاكل غسل اليد قبله ان الاكل قالوا ويكون ذلك سببا لنفي الغفلة لا تغسل  
 اليد قبل الطعام لتقبل الشعم بالادب وذلك من شكرها والشكر يستوجب الحمد فيستغنى به  
 الغفر وبعد لنفي التلم وفيه صحة البهر ولكن الادب ان يبدأ بالشباب قبله ان الاكل ثم بالشيوخ  
 ثم باليوتن الى انتظار الشيوخ للشباب وان لا يسجد به بالمعنى ليكون اثر الغسل باقيا  
 وقت الاكل ويبدأ في الغسل بالشيوخ في بعده ان الاكل ويسجد به بالمعنى ويحب مس  
 العيون بببل اليد ولا يعمل شرب لبن الا ان كان فانه حكم حكم لم ولا بول ابل وعند ابو يوسف

مسألة

ابو يوسف يحل شربه للتداوي حديث العريين وعند محمد يحل مطلقا لانه لو كان حراما لاحتج  
 التداوي قال عليه الصلوة والسلام ما وضع شفاؤكم فيما رزق عليكم و ابو يوسف يقول لا  
 يبقى ٢ اما للضرورة ولكن هذا التأويل انما يناسب ان لو قيل ما رزق عليكم ما وضع شفاؤكم  
 فيه و ابو حنيفة يقول الاصل في البول الحرة وهو عليه الصلوة والسلام قد علم شفاء العريين  
 وصيا واما لغيره عليه الصلوة والسلام فاشفاء غير معلوم فلا يحل ولا يحل استعمال الماء  
 ذهب او فضة لرمل او اراءة لقوله عليه الصلوة والسلام انما يخرج في بطنه ما رزقتم رواه احمد  
 وابن ماجة النقص ورد في الشرب ونحوه دلالة غيره ولقوله عليه الصلوة والسلام لا تلبسوا  
 الحر والديباج ولا تشربوا في انية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانه لما في التداوي  
 لكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم فاذا ثبت ذلك في الاكل والشرب فكذا في التطيب وغيره  
 وفي التنوير ويكره الاكل بملعقة الفضة والذهب والاكتمال بميلهما وحل استعمال الماء  
 عقيق وبلور وزجاج ورصاص وقال الشافعي يكره لانه في معنى الذهب والفضة في الشفا  
 قلنا لانه ولو كانت عادتهم جارية بالتعارف في غير الذهب والفضة فلم يكن هذه الاشياء  
 في معناها فامتنع الا حاق بها وقيل الاكل والشرب من اثناء مفضض عندها اذا كان  
 مستقبيا موضع الفضة خلافا لابي يوسف وقيد محمد معه وكذا الجلوس على مفضض كرسيا او  
 سريرا او سرجا ولكن بشرط ان لا يكون الفضة في موضع الجلوس وكذا في نعل سيف وسكين  
 او في قبضتهما او في طابع او رطب ولم يضع يده موضع الذهب والفضة وكذا كناية الثوب  
 بذهب او فضة على الاختلاف المذكور وهذا فيما يخلص واما الثوب الذي لا يخلص فلا بأس به  
 بالاجابة لانه مستهلك فلا غيره لبقائه **مسألة**  
 قالوا طلب الكعب فريضة كما ان طلب العلم فريضة لقوله عليه الصلوة والسلام طلب الكعب  
 فريضة على كل مسلم ومسلم والانبيا عليهم الصلوة والسلام كانوا يكتبون فاد عليه الصلوة  
 والسلام كان زراعا هو اول من سجد الاثواب وادرس عليه الصلوة والسلام كان فقيها  
 يخطب الثياب وكان نوح عليه الصلوة والسلام نجارا وكان ابراهيم عليه الصلوة والسلام  
 يتجر في البر ويكرث ويكرث له وكان صالح عليه الصلوة والسلام ينسج الاكسية وكان  
 داود عليه الصلوة والسلام يصنع التري من الحديد وسليمان عليه الصلوة والسلام كان يصنع  
 المكثال ويأطلس من ثمنهما وترك يا عليه الصلوة والسلام كان يصنع الحماره فلعل نبي

ل في الكعب



وفيه وكسب ونبينا عليه الصلوة والسلام كان يرى الغنى وبعد التوبة كان في الغنى والجاهد  
يا طول من كسبه وكان الصديق ربه الله تعالى عنه زارا وعرفه الله تعالى عنه كان يعمل الادب و  
عثمان كان تاريا وعلم ربه الله تعالى عنه يكتب وقد ارنا بالكتاب والسنة في الاسباب قال  
تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وفي الحديث يقول الله تعالى يا عبادي اذكروا ايدىكم انزل الرزق  
عليكم وطلب الرزق باسبابه لا ينافي كون الرزاق هو الله تعالى لانه عادة الله تعالى ان ينفق على عباده  
وان كان قادرا بغيره افضل الجاهل لان فيه الجمع بين حصول الكسب واغراز الدين واعلاء علمه  
وقد اعد الله في التجارة افضل لانه عليه الصلوة والسلام حيث عليها فقال انفقوا الصدوق  
مع الكرام البررة ويشرط الامانة والنصيحة والصدق وان لا يكون هو ذا فيها فاذا رزق  
فما من قليله وان اجره في ثلث اوقات فلم يرزق فليتركه ثم الزراعة لانه اول ما فعله آدم عليه الصلوة  
والسلام ونقول عليه الصلوة والسلام الزراعي يتخرج مع ربه وقال عليه الصلوة والسلام اطلبوا  
الرزق تحت ضبايا الارض والاكثرون على انة الزراعة افضل من التجارة ما ذكرنا وان كان نفعها  
يصل الى كل الحيوانات وفيها احياء الارض المحوات والحاصل منها بعد تمام تلف البذر فكانت  
الزراعة افضل في الشغل من التجارة فكانت افضل منها ثم قيل الغرس افضل من الزراعة  
نقول عليه الصلوة والسلام ما من مسلم يغرس غرسا الا اكل منه ما اكل منه له صدقة وما سقى  
منه له صدقة ولا يزره احد الا اكل له صدقة وان اراد فاعلمه من ماء ادى الغرس وما تولد  
قالوا ومن هذا قيل الزراعة افضل من التجارة والصنع باليد والغرس افضل من الزراعة  
في الصنائع لانه عليه الصلوة والسلام نفس عليه فقال الحرف امان من الغر ومنه ومنه  
هو الكسب قد ركبنا في النفع وعياله وقضاءه يوزن لانه لا يتوصل الى اقامة الغرض الا به  
ومحبة هو الزيادة عليه ان قدر الكفاية اذا لم يرد به فخر والتكاثر بل ليواسي به فقرا  
يصل به قريبا فانه افضل من التمتع لنقل العبادات فيمنع النفع ومنعه الكسب له وغيره  
نقول عليه الصلوة والسلام في الناس ما ينفع الناس بآيات العبادات فقال الصدقة  
افضلها وقال عليه الصلوة والسلام عباد الله في الارض عياله واصبتم اليه انفع لعياله وبالله  
وهو الزيادة للتحمل قال عليه الصلوة والسلام نعم المال الصالح للرجل الصالح وقال عليه الصلوة  
والسلام من طلب الدنيا صلا لا متعفا لى الله وجهه كما تعلم ليله البدر ورواها وهو الجمع  
للتعافى والبطل وان كان من كل نفع عليه الصلوة والسلام طلب الدنيا صلا فخر والتكاثر لى

لان منعه الكسب

لحق الله وهو غضبان ولا بأس بتياب جميل اذا لم يكن للتكبر وكذا اجمع المال اذا كان من حلال لا بأس  
به اذا كان لا يتكبر به ولا يضيع الخواص لا بأس بالرجل ان يكون في بيته سرير وديباج وفوش وديباج  
لا يقعد ولا ينام ولية وكذا الاواني من الذهب للتحمل لا التبر وما يحتاج اليه من السواد لا بأس  
به وانما يكره اذا بنى ما يحتاج اليه الناس وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقتير  
نقول تعالى والذين اذا انفقوا لم يرجعوا ولم ينفقوا اذ كان بين ذلك قواما ومن قد علم  
الكسب لانه اى الكسب وان عجز عنه لانه السؤال ان لم يكن له قوت يومه فان تركه فمات  
انما لانه من قبل الغناء نفسه الى التهلكة وان عجز عنه يغنى عن علم به ان يطعم او يدل عليه  
من يطعمه ان لم يجد له ذلك ويكره اعطاء سائل المسجد فقد روى انه ينادى يوم القيمة ليغنى  
ابغض الناس فينقى سائل المسجد ذكره في الافتقار وفي اعطاء اعانة له على ذلك وقيل  
ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يعزب عن يده مصل لا يكره وهو المختار فقد روى انهم  
كانوا يسئلون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روى ان عليا  
رغب الله تعالى عنه تصدق فاته في الصلوة ثم ربه الله تعالى بقوله والذين يؤتون الزكاة وهم  
راكون وان كان عجز بيده يدي المصلي او يتخطى رقاب الناس يكره فتح قيل فلس واحد  
يعطى في المسجد يحتاج اليه سبعين فلسا يتصدق به ليكفر كفارة لذلك الغلس الواحد ولا  
يجوز قبول هدية ارا الجور لانه الغالب في اموالهم الحرام الا اذا علم ان اكثر ما له من كل  
بانه كان صاحب نزع او تجارة او نحو ذلك فيجوز لانه اموال الناس لا يخفى من قليل ولا  
فالمعبر الغالب وعلى هذا اهل طعاهم ومنع الاما ان يحتل بطعام السلطان والظلم  
يتحس ان وقع في قلبه من قعد والكل والا لا افضل ان لا يقبل جائزة السلطان فان كان  
للسلطان مال ورثه من ابيه يجوز ان يأخذ جائزة فقيل له لو ان فقيرا يأخذ جائزة السلطان  
انه السلطان يأخذها غضبا لا يحل له ذلك فان كان السلطان فظا لزم اراه بعضها ببعض  
فانه لا بأس به وان وقع عنه الغضب من غير فظ لم يكره اهذه ولا يكره اجارة بيت بالسواد  
ليتحس بيت نارك كما لا يكره اجارة المسلم نفسه من مجوسى لتوقد النار او كنيسة او بيعة  
او بيعة فيه الخمر كما لو ابر نفسه لحملها وهذا عنده وعند يما يكره لانه اعانة على المعصية و  
يكره في المحر الجاهل وكذا في سواد غالبه اهل الاسلام قال ابو القاسم القصار هذا في سواد  
الكوفة لعلية اهل الفقة هناك آتاه في ديارنا فيمنعون من احد انما في السواد ايضا ومن كل

مسند



لذلك فخر باب طاب له عنده وعند ما يكره لانه التفرق في الحزب وكذا كل موضع تعلقت المحبة  
 بفعل فاعل فخر ذكره في مجموع الفتاوى والباب بقبول هدية العبد للتاجر انما ذور باب يده  
 طعاما يسيرا كذا اقبلها به في التفسير قال في البرازية ويملك اهداها كقول وان زاد على درهم  
 بالايعة اسرافا في المجتبه روى ان اسلمان رضى الله تعالى عنه اهدى النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم وهو مملوك فاطلة وهذا كالمراة فانه لما ان تصدق من بيت زوجه بالشيء اليسير  
 كالزخيف ونحوه لانه غير ممنوع عادة وقيد بالتاجر لانه ليس للمسلم ذلك وقال ابو يوسف انما  
 اعطى المولى الجور قوت يومه فدعا بعض رفقاءه على ذلك الطعام فلما سب به وعند الشافعي  
 ليس للمأذون ذلك ولا لبايس باجابه دعوة ما روى ان علي الصلوة والسلام كان يركب دعوة  
 المملوك وانما ذور لانه الجور عليه ليس له ذلك بعد الاذنه ولا تغدير في ذلك لانه يختلف  
 باختلاف كثرة الحال وعونه ذكره الزبلي واستنارة دابة وكذا العارس باستنارة ثوبه ملان  
 عادة ذكره في مني الفخار ذكره قبول كسوة ثوبا واهداه احد التقدير لانه يترجى خفض ابتداء  
 وهو لا يملكه وان كان بعضه ويقتل في المعاملات للحاجة اذ المعاملات كثيرة الوقوع  
 قول النور ولو انني اوعده او فاسقته لو شرط شرط زائد لادى الى الجور فيقبل دفعا  
 للجور وكافرا فانه في المعاملات مقبول بالاجماع للحاجة الى قبوله لكثرة ما يكون من اهل  
 الشهادة كقولهم اني الكافر شربيت الخمر من مسلم او كتابي فيجوز او قال شربيت من جوست فيجوز  
 لانه فخره صحيح لصدوره عن عقل ودين يعتقده فيه ردة الكذب والحاجة ماسة الى قبوله لكثرة  
 وقوع المعاملات والاداء غير ذلك بالكانة ذميمة غير الكتاب والمسلم كالحاجة الى قبوله لانه  
 لا قبل قوله في الحل فاولا ان لا يقبل في الحرة ويقبل قول العبد والامه والصبية في المدة  
 كما اذا جاء واحد منهم بديته وقال ان فلانا اهدى اليك هذه المديته يحل قبول هديته  
 استحيان لانه الهدايا تباح على ايدى هؤلاء عادة ويقبل قولهم في الاذنه ان في اذنه الجور  
 لعبده واذن المولى للمصية فاذا قال العبد او الصبية انما مذون قبل قوله لانه في الجور  
 وفي الجور اذا اذنه صغير بخلوس المولى لم يشترى بها منه شيئا واذا اذنه امه او ابنته بذلك  
 فان طلب الصابون او الاثنية او نحو ذلك فلا بأس ان يبيعه وان طلب الذهب او الجلو  
 او ما يملكه الصبيان ينبغي له ان لا يبيعه منه لانه الظاهر انه كاذب وقد عثر على قلوب  
 فافذها لم يشترى بها ماله نفعه قلت وينبغي ان يقول على ما في التراجيح الوتاج وهو انه ان

انه ان غلب على رأيه صدقة وسم ذلك وان لم يغلب لم يسو ذلك لان الامر مشتبه فيجب ان يتحرر فيعمل  
 بغالب رأيه وشرط العدل في القيات لانه لا يكثر المعاملات فيلزم فيها العدالة كما طرأ على  
 نجاسة الماء فينتج ولا يتوضأ به اصلا انه افرضا ان النجاسة مسلم عدل ولو انني اودع عبد التزج  
 جانب الصدقة في ذكر الحكم العدل لظهور عدالة ويتحرر في فبر الغاسق والمستور ثم يقول بغالب  
 رأيه فلو افرضا فاسق او مستور يتحرر فان غلب على رأيه صدقة يبيح وان غلب على ظنه كذبه  
 يتوضأ ويبيح بعده احتياط لان الكبر رأيه فيما ينبغي على الاحتياط لما ليقيم ولو اراق الماء المذموم  
 فيبيح عند غلبة صدقة وتوضأ ويبيح عند غلبة كذبه فان اوسط هكذا في عامة المتون والشروط  
 وفي المأذورة وهذا جواب الحكم انما في الاحتياط فيبيح بعد الوضوء ومثله في التراجيح ومثله عليه  
 في مني الفخار

الكسوة منها فرض وهو ما يستر العورة ويدفع حرار الجوار والبرد لقوله تعالى فذوا زينكم عند  
 كل مسجد انما يستر عورتكم عند الصلوة ولانه لا يقدر على ادائها الا بستر العورة وحلقه  
 لا يكتل الجوار والبرد فيحتاج الى دفع ذلك بالكسوة فلان هذا نظير الطعام والشراب فكان فرضا  
 والاو لا يكون من القطن لانه انما ثور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو ابعد عن الخلاء  
 او الكتان بين النخيل والخسيس لئلا يافذه الخلاء في النخيل ويكفر في الخسيس ولنهية  
 عليه الصلوة والسلام عن لباس الشترتين وهو ما كان في نهاية النجاسة وما كان في نهاية  
 الخساسة وفي الامور اوسطا وينبغي ان يلبس الغسيل في عامة الاوقات ولا يتطلف الجدي  
 لقوله عليه الصلوة والسلام البذاذة من الايمان ومستحب وهو الزائد على ما ذكر لافذ الزينة  
 انما يحصل به اصل الزينة في الازار والرداء والحمامة والخصيص الرقيق ونحوها ذكره في طائفة  
 القدسي واظهار نعم الله تعالى بقوله يتحلى ان يتعبدت ان يرى نعمه بعبده وعن الامام كان  
 يقول لا صحابة اذا رجعتم الى بلادكم فعليكم بالثياب النخيلية ومباح وهو الثوب الجميل  
 اي زوائد الثياب بعضها فوق بعض للرجال من الانواع الثلاثة والرقائق والرقائق  
 منها والنساء منها البرسيم للثمن من غير محبة في الجمع والاعباد ومجاميع الناس فقه  
 روى انه عليه الصلوة والسلام كان له حبة فكل يلبسها يوم العيد واهدى للمعقر  
 قباء مكفوف بالحر كان يلبس للجمع والاعباد ولقاء الوفود الا ان في تعلق ذلك في  
 جميع الاوقات صلحا ومثقة ورجبا في حفظ المحتاجين فالجرح زعمه او لم ومكره خريا

الصلوة عليه السلام

فكانت في القبا



وهو التلبس للتكبر والخيلاء كما بينا ولقول عليه الصلوة والسلام بعد ان يركب كل واحد  
والشرب من غير خيلة ويستحب الابيض من الثياب فانه البياض لباس الانبياء والصلحاء  
عن سحره وفيه انما تعارضه عن التلبس صلبا من تعاليم عليه وسلم قال البسوا الثياب البياض فانما  
اطهر واطيب وقلوا عليه الصلوة والسلام فربما يلبس البياض وقال عليه الصلوة والسلام انما يحب  
الثياب البياض وانما خلق الجنة بيضا وهذا في غير الخف فانه الابيض في الاسود كما ذكر في الغنية  
انما الخف الارفف فرعون والخف الابيض ففهمان والخف الاسود ضعف العلماء وروى  
انما فف التلبس صلبا من تعاليم عليه وسلم كان اسود ويستحب الاسود ذكره في فرائد الغنا وروى  
البرازية ويكره للرجال الا في حال الحرب والى اياكم الحجة فانها زى الشيطان والكعصف وهو  
المصبوغ بالعصفوه هكذا يكره للرجال الثياب المصبوغة بالزعفران والورس ذكره  
البرازية والسنة ارفأ طرف العمامة بين كنفه قد رشح وقيل الى وسط الظهر وقيل الى  
موضع الجلوس ذكره في الخزانة واذا اراد تجديد ثيابه فليغسلها كما في الكوراء ولا يلحقها  
الارض ذكره في البرازية ويجل للنساء فقط لبس الحر ولا يحل للرجال ولو حال عار وروى  
عن ومن الصحابة رضي الله تعالى عنهم منهم علم رضي الله تعالى عنه انه عليه الصلوة والسلام في  
باصدي يديه وروى بالافري ذهب وقال هذا ان محمدا علم ذكره رايه حلال لانهم وفي روي  
الصغير للبرذون ومن الناس من اياهم لبس الحر والديباة للرجال ومنهم من قال في  
ايضا وعامة الفقهاء علم انه يحل للنساء دون الرجال وانما قلنا ولو حال دفعا لما وقع في  
الغنية نقلا عن صاحب المحيط من ان الحر انما يلبس للرجال اذا كان متصلا بالبدن في  
لو لبس من فوق قميص من غزل او نحوه لا يكره الا قد رابحة اصابع مضومة في العوض  
كالعلم كما روى انه عليه الصلوة والسلام لبس جبة مكفوفة بالحر وروى انه عليه الصلوة والسلام  
السلام لبس فزوة اطرافها من الديباة وكان المعنى في ذلك انه يتبع وفي التراجم الوهاب نقلا  
عن السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا او كبيرا وعنده لا فرق بين حال الحرب وغيره وعنده  
يحل في الحرب للضرورة قال انه الضرورة تنفذ بالجنة ابرسم وسداه غيره ولا بأس  
بتوسده ان الحر واقترانه كما روى انه عليه الصلوة والسلام لبس علم رفته من روي  
ان اناس في انما تعارضه هو وليه فجلس علم وساده في رفلان لما فانه عند محمد مكره وروى  
يوسف بن كاذر القدرية وذكره الفقيه ابو الليث ان ابا يوسف مع ابيه فينفذ وقال الامام

مسألة

في بصرى  
في بصرى

الامام المصنف ان الزمنا فنفذوا بقوله محمد لان ما لا التحريم ذكره في الجامع المحمود وفي التراجم  
اذا جعل الحر دثارا او ازارا فانه يكره بالاجماع ولو جعله ستر اذكر في العيون انه لا يكره بالاجماع  
وفي الهداية تعلية علم الابواب وجعل ستر علم الاختلاف ولا بأس بلبس سداه  
ابريسم ولجنة غيره كالكتان والقطن والقز في الحرب وغيره لانه القميص وفي انما تعاليم  
كانوا يلبسون الحر والحر مسمى بالحر ولانه الحكم اذا تعلق بعلة ذات وصغير يضاف  
الى افرها وجودا الحجة كذلك لانه الثوب انما يصير ثوبا بالنسيج النسيج بالحر فطانت  
هي المعزة دون السدي وعكسه وهو ما لمحة ابرسم وسداه قطن او حر لا يلبس الا  
في الحرب لا في غيره بالاجماع وانما يلبس في الحرب بالضرورة وهي ايقاع الهزيمة ودفع مغبة السلام  
ويكره لبس طالع من ما طالع لجة وسداه ابرسم فيها ان الحرب وانما يكره في غير ما عنده كما ذكرنا  
فلما قلنا قال في التراجم هذا اذا كان الثوب صغيفا يحصل به اتقاء العدو في الحرب وان كان  
رفيقا لا يحصل منه الاتقاء فان لبس لا يحل بالاجماع لعدم العائدة ولا بأس بلبس الخواطر  
من جلود السباع والاشجار وغيرها من الحيثة المدبوغة والذكية وكذلك الصوف والوبر  
اللبد لانما عير طاهرة مباحة ويجوز للنساء التحمل بالذهب والفضة للرجال اما الذهب فلما  
من الحديث والفضة في معنى الذهب وكذلك التلؤلؤ لانه من علم النساء وهذا فيما سوى العلم  
من الاكل والرب من آية الذهب والفضة والادتهان منه والقعود عليه بمنزلة الرجال ذكره  
في التراجم كما في مني الفخار الآخام والمنطقة وولية السيف من الفضة لانه قد ورد انما في  
هو از التلحم بالفضة وكان له عليه الصلوة والسلام فانه من فضة وكان في يده صفة توفيق في  
يد ابراهيم ان توفيق في يده عثمان الى ان وقى من يده في البر فافتح ما لا عظيما في طلبه فلم يده  
فوقه الخلاف فيه والتشوش بينهم من ذلك الوقت الى ان استشهد وانما حل في المنطقة وصيته  
تحقيقا لعلي النخوذج والفضة اغنت عن الذهب لانها من جنس واحد فية بالفضة لانه يجوز  
التلحم والتلحم بالذهب كما ورد من النبي وكذا بالصنفر والحديد وسماز الذهب في ثقب الفص  
لانه تابع كالعلم فلا يبعد لاسباه لازيد وزنه علم مثقال وفي التراجم لو اتخذ فانما من فضة  
وفضة من عقيق او ياقوت او زبرجد او فروزج ونقش عليه اسم او اسماء اسماء  
تعالى فلا بأس وكما به الثوب بذهب او فضة كما ذكرنا وانما جاز لانه تابع كالعلم وسداه  
بالفضة ولا يجوز بالذهب هذا عنده فلا قال لما فانه عند ما يجوز بالذهب كالفضة كما روى

مسألة



ان في اصيب انغوى الكلا فانتخذ انغاص فضة فانتفن فارالتج عليه الصلوة والسلا انما  
من ذهب وله ان استعمال الذهب والفضة في الاعمال الضرورية وهما اذا اندفعت بالاداء  
وهو الغنى لا يباح له الا على ما اباة في حد يشر في بالذهب فلان الضرورة وتحت نقول به  
شذ الاستان ليس كذلك وذكر بعض قول ابو يوسف مع الامام لا يباح في ولا صغر ولا عيب  
وفي الجاي الصغير ولا يباح الا بالفضة وهذا كما في التراج نص على ان الترخ بالجو والصغر  
الحديد والذهب والفضة والفضة في الخنزير الترخ بالحد بد والصغر والتكاس الرضا  
مكروه للرجال والنساء جميعا لانه زنا اهل النار واما العقيق ففى الترخ به اختلاف الشاي في  
في الذفرة انه لا يجوز وقال قاضيان الاصح انه يجوز في العبرة بالحكمة لا بالفضة لانه قوا الحاج  
بما لا بالفضة في يجوز من الحي ذكره في التثوير وترك الترخ افضل لغير السلطان والقائم او غيرها  
ممت يحتاج الى الترخ فيدل فيه المباشرة ومتولى الاوقاف وغيرها ممت يحتاج الى الترخ لضبط  
الحال ذكره في من الغفار ويجوز الاكل والشرب من انا مفضل اي رد بالفضة والجلوس  
على كرسي مفضل بشرط اتقاء موضع الفضة بالغ وقيل بالغ واليد في الافذ والشرب وفي التثوير  
والشرب موضع الجلوس وقد سبق ويكره ذلك عند ابو يوسف وعن محمد روايتان في رواية  
مع الامام وفي اخرين مع ابو يوسف قيد بالمفضل لانه الشرب من الاناء التحوه بالفضة التي لا يملكها  
لا بأس به اتفاقا لانها تكون مستهلكة ويكره الباس الصبي ذهابا او راحة لاسيما في  
الذكور في الباسها كالحق فانه شرها كما في شرابها ويكره حمل فرة في العرق او  
الحيا او الوضوء او للتكبر او للحاجة فلا هو الصبي لانه الصبي قد استعملها في عاتة  
البلد ان لدفع الاذى وما راه المسلمون حسنا فعند الله حسنة وقاصلة ان من فعل ذلك  
للتكبر فهو مكروه ومن فعله كرامة في كراهته والاثام فان فعله تكبر امكروه والافلاوة  
الزخم وهو الخيط الذي يعقد على الاصبع او على الخاتم لتذكر الشئ لا بأس به لانه في خضاه  
هي فلا يكون عبثا بخلاف شد الخيوط والسلاسل او غيرها على بعض الاعضاء كما هو عادة  
بعض الناس فانه مكروه لانه عبث كحف  
يذكر في هذا الفصل ويكر النظر الى العورة ان سودة انسان اعلم ان جمل ما يذكر في هذا الباب  
ان المنظر اليه ان كان نفسه او صغيرا او صغيرة لم يبلغا الشهوة وقد ربان لا ينظر اليه  
منكوه بنظر صحيح او امة التي يكر عليه بمصايرة او رضاع او نظار او دودة غليظة او كونا

او بكونا مشتركة غير كتابية او مشتركة يجوز النظر من كل منها الى كل عضو منهما لكن قالوا الاوب ان لا  
ينظر الى العضو كقول عليه الصلوة والسلا لا يجر دان جرد البعير وتقول عايشة رضي الله تعالى عنها  
ما راى مني وما رايت منه وقيل يورث النسيان وقيل يورث النقي وروى فيه حديث لكن قيل  
ان موضوع وروى الغمام عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال الاول ان ينظر عضو امة  
ليكون ابلغ في الذلة والحد ثوبا انكره في ثبوت وان كان المنظر اليه غير هو لا فان كان  
النظر بعد رجوعه مطلقا والافان كان بشهوة او بشك في مطلقا والافان كان المنظر  
اليه ذكر ارجح اليه النظر من تحت السترة الى تحت الركبة مطلقا والافان كان انغ فانه كان الناظر  
ايضا انتم في نظر الى الذكر والافان كانت المنصورة اليها امة اجنبية غير في الناظر اليها  
النظر سوى وجهها وكفيها مطلقا في قالوا لا يجوز النظر الى عظم امة بالية في العبر والنظر  
الى وجهها وكفيها من غير حاجة مكروه والافان لنظر الى الذكر مع زيادة البطون والنظر والعذر  
نحو تحمل الشهادة كما في الزنا واداء الشهادة وقلم القاضي والولادة للمقابلة والامارة  
في العنة والرد بالعيب والحداد والحفص واداء اداة منها الاستقاء للمرض والزال  
للاجام وارادة الثاق وارادة في هذه الاعذار يجوز النظر وان كان الشهوة لكن لا  
ينبغي ان يقصدها وسيذكر ذلك في حكم النظر الى البدن النظر فوق ثيابها ان كانت رقيقة او  
ملتزمة نصفها في النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب فانه يحل له النظر الى موضع  
المرض وان كان باحثة ولكن ينبغي ان يعلم امة فتداويها فاذا لم يجدوا امة تدوى  
تلك المرأة ولم يقدر او علم ان تعلم ذلك ان علمت وخافوا ان تلك امة تصيبها بلاء او وجع  
لا يحتمل فلا بأس بان يستمر منها كل عضو سوى موضع المرض في تدويها رجل ويغض بصره  
ما استطاع وان كانت للرجال وانما فضة ان الخاتمة للنساء والمقابلة والحاقن ان يحل له  
النظر الى موضع الاستقاء من الرجل عند الحاجة ويجوز الاستقاء للمرض والزال الناض  
كما ذكرنا ولا يتجاوز في النظر الى قدر الضرورة ومسايل النظر اربعة اقسام نظر الرجل الى  
الرجل وامرأة الى امرأة وامرأة الى الرجل والرجل الى امرأة فاما ان يذكر ذلك فقال  
وينظر الرجل الى الرجل الى ما سوى العورة اي ينظر الى كل بدنة الا العورة وهي من سرة  
الركبة السترة ليست بعورة بخلاف الركبة وعند الشافعي على العكس قال اما بالظواهر  
العورة من الرجل موضع السورة واما موضع الفخذ فليس بعورة في حكم العورة في الزنا



افق منه في الغزو وفي الغزو افق منه في السوء حتى ان من رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق  
لا يباذله ان لم يراه مكشوف الغزو انكر عليه ولا يفرج ابدا لم يراه مكشوف السوء اذ به  
ذلك ان لم يراه وقد بينت في الصلوة وتنظر المرأة المسلمة من امرأة ومن الرجل الى ما ينظر الرجل  
من الرجل فلا تنظر ما بين السرة والركبة وفي كتاب الخنثى من الاصل اشارة الى ان نظر المرأة  
كنظر الرجل الى ذوات محارم حتى لا يباين لها ان تنظر الى ظهره وبطنه اما الاول فلهو به في  
وانعاده الشهوة غالب لان المرأة لا تشتهي المرأة غالبا كما لا يشتهي الرجل الرجل ولان الفروقة  
داخلة الى الانكشاف فيما بينهن وقية على مسلم لان الذميمة كالرجل الاجنبية في الاصح فلا تنظر  
الى بدن المسلم ذكره في الخنثى وحواله الى الحديث واما الثاني فلان ما ليس بمحرم لا يفتن به  
بين النساء والرجال فكان لها ان تنظر منه الى ما ليس بمحرم وهذا ان امنت الشهوة فاما في  
شهوة او اكبر رأيها انما تشتهي او شكت من ذلك يستحب لها ان تغطي برها ولو كان الناظر  
الرجل اليها وهو بهذه الصفة فيباح الخوف لانه يحل عليه وجه الخوف بينه وبين نظره  
ان الشهوة عليه غالبة وهي كما تحقق فكيف اذا اشتهى الرجل كانت الشهوة موجودة من  
الجانبيه واذا اشتهت هي لم توجد الا منها فكانت من جانب المحرم ومن الجانب الاخر في  
الافضاء الى الوقوع وعنه ان ينظر الرجل الى ذوات محارم حتى لا يباين له  
النظر الى ظهرها وبطنها والاول اصح وينظر الرجل الى جميع بدن زوجته سواء كان بشهوة او  
بغيره لقوله عليه الصلوة والسلا غرض برك الاعن زوجته وامتك والجميع بدن امته التي  
كل وطؤها اشرار عن امته التي يحل لها اذا كانت مجوسية او منكوبة الغير او حرمة بالاقبال  
المصاهرة على ما سبق لانه اباؤه النظر الى ذلك مبني على كل الوطني فينتق بانتقاه وينظر  
محارمه كانه وبنته وافته وعمة فانه وكل ما لا يحل منه نكاحا على التابيد بنسب او سبب كالأمة  
والمصاهرة وان كان بزنا وادع جرة فانه حكم امة الغير حكم المحرم فزوجة رديتها في ثياب الحنة  
الوجه والرأس والصدر والساق والعضد لانه بعض هذه الاشياء يكون مكشوف في ثياب  
مستتره وببوترة عادة بعض الحار يد فل عليهن من غير استيذان ولو كان النظر لادنى  
الاجزى بخلاف ما سوى الاعضاء المذكورة لانهما لم تكن في العادة محرمة النظر اليها والابانة  
بمسرة اي متى ما حل نظره مما ذكر بشرط امة الشهوة في النظر والحسن في اذا لم يامن الشهوة لا  
يحل النظر ولا التحس ولا يحل ذلك من الاجنبية وانه امر الشهوة ولا ينظر الى البطن والظهر والخصية

والحنث من محارمه وانه امر الشهوة لانه ليست مواضع الزينة وقال الشافعي يجوز له ان ينظر الى بطن  
محارمه وبطنها ولا ينظر الى الحرة الاجنبية لقوله عليه الصلوة والسلام من نظر الى محاسن امرأة اجنبية  
عن شهوة صبت في عينه الا نكح بها القيمة والوجه والكيفية لان في ابداء هذه العضوين فروق  
المقابل الرجل في الاخذ والاعطاء فيعلم من هذا الاستثناء ان يحل النظر الى القدمين وقرواية  
عنه ان ينظر يجوز النظر اليهما لظهورهما في الحس كاسبق وانما يجوز ذلك ان امن الشهوة والا  
ان واد لم يامن الشهوة فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء والحاكم عند الحكم فانه النظر اليها جائز  
عند القضاء والشهادة عليها وانما في الشهوة لفروقة الحرام اما احياء صدوق الناس ولا  
يجوز من ذلك اي مت وجها لا كفا وانه امر الشهوة اما طائفة شابة لقيام المحرم بقوله  
عليه الصلوة والسلام الفروقة متى كف امرأة ليس منها سبيل وضع على كفه فحرمة في القيمة  
وانعاده الفروقة بخلاف النظر لانه فيه فروق هو ولان التحس اغلظ من النظر لانه الشهوة  
فيه اكثر ويجوز من يدها وكذا المصافح ان يجوز لا تشتهي او هو اي الحاسن يثنى بامن على  
وعليها لانعاده الفتنه واما النظر لتحل الشهادة مع فوف الشهوة فغير يباح كما في النظر عند الاداء  
والاصح انه لا يباح لانه يوجد من يشتهي فلا فروق بخلاف حالة الاداء ذكره في السراج وقرنه  
في مني الفخر والعبد مع سيدة كالاجنبية فيجوز له ان ينظر اليها وجهها وكفها ان امن الشهوة  
والا فلا يجوز والجواب اي الذي قطع ذكره والخصية اي الذي قطع فصيهاه طالع في النظر الى  
الاجنبية اما الاول فلانه يسحق فينزل وانه كان مجبوا وقه بفت ماؤه فقد رخص بعض  
شايخنا اطلاقا بالنساء في حق والاصح انه لا يحل واما الخصية فلقول عابطة رضى الله تعالى  
الخصا مثل فلابيها ما كان واما قبله وقيل هو اشد الناس جاحا لان الله لا يفتخر بالانزال واما  
الحنث فلا يحل النظر لانه رجل فاسق وقد روى ان حصه الحنث كان في بيت ابي سلمة فقال لرو  
بها سلمة اذ افجع الله علينا الطامع وملك على نادية بنت غيلان فانها تعجل باربع وتدبر  
بثمان فقال النبي عليه الصلوة والسلام او هذا الحنث يعرف هذا لا يدخل عليك وروى  
لا يدخل عليك ذكره في السراج واما الحنث الذي اذا كان في اعضاءه لينة وفي لسانه نكسة ولا  
يشتهي النساء ولا يكون حنثا في الردى من الافعال فقد رخص شايخنا في ترك مثله مع النساء  
وفي الحنث لا يجوز للرجل مضامعة وان كان طلق واحد منها في جانب من النوازل قال عليه الصلوة  
والسلام لا يغطي الرجل الرجل في ثوب واحد ولا تغطي المرأة المرأة في الثوب الواحد

الرجل يح



وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما وبعده فدية واحدة وإحدى المصنفين  
عليه الصلوة والسلا، وقرئوا بينهم في المصاحف ومنهم الثنا عشر وفي التنزيل إذا بلغوا سنوا  
الغلام إذا بلغ حد الشهوة كالنخل والكافور كما سئل عن إبراهيم الأبياس بالنظر إلى شعور ما لا  
أمة له من ذلك قبل يكره كشف الفخذ في ملأ من الناس فيها في الحيا والاصح عدم الامام  
يكره للرجل أن يقبل الرجل في يده أو وجهه أو فخذه أو شيا من أوصافه في إزاره بل يقيص ذكر  
الطهارة أن هذا قولنا عند أبي يوسف لا يكره فلا بأس بالتقبيل والمعاينة عنده لا روي  
أنه عليه الصلوة والسلا، عانق بعض أرفق الله تعالى عنه في معن قدح من الجبلة وقيل  
بين عينيه ولما روي أني رفي الله تعالى عنه أنه قال قلنا رسول الله صلى الله عليه وآله  
والسلا، أي عني بعضنا ببعض قال لا قلنا أي عانق بعضنا ببعض قال لا قلنا أي عانق  
بعضنا بعضا قال نعم وهذا الخلاف فيما إذا لم يكن عليهما غير الإزار أما إذا طاف عليهما  
قيص أو جبة جاز بالاجماع وقد وفق الشيخ الإمام أبو منصور الجاثري في قوله فقال المكره  
من المعاينة ما كان على وجه الشهوة وأما على وجه الجبر والكرامة فجاز ولا بأس بالمصاحف  
لقول عليه الصلوة والسلا، إذا التقى المؤمنان فتصافيا فتناثرت ذنوبهما كتناثر الأوراق  
البايس من الشجر قال النووي في شرح المصاحف الناس بعد الفجر والعصر ليس  
بشيء لأنه لا أصل له وتقبيل يد العالم والسلطان العادل ورفض الإمام شمس الأئمة  
الترفي وبعض المتأخرين يقبل يد العالم والمتورع على سبيل التبرك كما روي أنه  
الضحية رفي الله تعالى عنهم كانوا يقبلون أطراف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل  
أبو بكر رفي الله تعالى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما قبض وقال شيخنا النووي  
تقبيل يد العالم أو يد السلطان العادل سنة فقال عبد الله بن المبارك فتقبل رأسه في الفجر  
وتقبل رأس العالم أجد وفي التنوير طلب من عالم أو زاهد أن يمكنه من قدمه ليقبله إجابة  
وقيل لا يمكن وفي الغنية لا يرفض فيه ولا يجيب إلى ذلك ذكر في أدب القاض أن استأذنه أن يقبل  
رأسه وبدنه ورجليه فعل وفي المجتبى تقبيل يد العالم والسلطان العادل سنة وفي غيرهما طلاع  
والختار لا رفض فيه وما يفعله الناس من تقبيل يد نفسه إذا التقى غيره فهو مكروه فلا رفض  
فيه وما يفعله من تقبيل الأرض بين يدي العلماء وغيرهم في الفاعل والآفة في أثناء  
لأنه شبه عبادة الوثن وذكر الصدوق الشهيد أنه لا يكره هذا التجود لأنه يبر به التحية وقال

وقال شمس الأئمة الترفي التجود لغيره تعالى عليه وهو التظيم كقولنا أبو التليث أن التقبيل عليه  
أو به قبله الرمي قبله الوالد لولده وقد قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحسن بن علي رفي الله تعالى  
عنهما وقبله التحية قبله المؤمنان بعضهم بعضا وقبله التمسك قبله الولد والدته وقبله المودة  
قبله الرجل إفاه على الجبهة وقبله الشهوة قبله الرجل إرادة أو أمانة وزاد بعضهم قبله الدنيا  
ومن قبله الحيا الأسود وآت القيام للغير فقد جاز في الحديث أنه عليه الصلوة والسلا، يتوقا  
على عصى فقلنا فقال عليه الصلوة والسلا، لا تقوموا كما يقول الإمام بعضهم بعضا وعنه ابن رفي  
أنه تعالى عنه كان يكره القيام وكان الشيخ أبو القاسم يقول للأغنياء دون الفقراء والعلماء قسلا  
من ذلك فقال الأغنياء يتوقعون مع التظيم فلو تركته يتفرقون وغيرهم ليس كذلك ويعزل عن  
أمة بلا إذنها لا عن زوجة الأب لأنه لا ذنب له عليه الصلوة والسلا، نهي عن العزل عن الحرة الأبائنا  
وقال النووي أنه أعزل عنها إن شئت ولأن الحرة لها حق في الوطء في حالها المطالبة به قضاء  
للشهوة وتحصيل الولد ولهذا يجبر في الجب والعتة ولا حق للمرأة في الوطء والعزل يحل بذكرها  
وهو المقصود بالتكافؤ فلا يملك تنقيص حق الحرة بغير إذنها وينفرد به في حق المرأة ولو كانت تحت  
أمة غيره فذلك عند ما في لا يكون له العزل الأبائنا لأنه لا تكيل كحقها والوطء في الزوجه ولهذا  
كان لها المطالبة به وعند أبي حنيفة روي الأذان في مولاهما ولا تعرض المرأة إذا بلغت في إزارها وقد  
قالوا المراد به ما يستريح السررة والركبة لأنه ظهرها وبطنها عورة وقال محمد وكذلك إذا بلغت  
موضعها جامع ويشتهى فاتها لا تعرض في إزارها واحد  
الاستبراء من استبراء الجارية طلب براءة رحمها من الحبل وهو واجب وله سبب وعلة وحكمة آت  
وهو به في حديث سببا أو طاس الألاتوطاد الجبال في يضعف ولا الحيا في يستبرئ كيفية  
وبه الاستدلال أنه عليه الصلوة والسلا، نهي عن الاستمتاع بالبلغ نهي مع وجود الملك المطلق له و  
اليد المكنة منه وذلك لا يكون إلا للوهاب وآت سببه فهو استحداث الملك واليد لأنه هو الموهوب  
في مورد النفس وآت علة في إرادة الوطء فإنه لا يحل إلا في محل فارغ فيوجب معوزة فراغه وآت  
حكمة في التفريق عن براءة الرحم صيانة للحياه المحترمة عن الاختلاط أو الانساب عن الاشتباه و  
عند حقيقة الشغل أو توهم بقاء محرم بأنه لا يكون مع بني آت الحكمة فلا يصلح لاضافة الحكم إليها  
لتأخرها عنه وآت العلة ههنا فذلك لأن الإرادة أو مبطن لا يطلع عليه لأن بعض من سمي  
الملك قد لا يريد ذلك فيه رالحكم على دليل الإرادة وهو التملك من الوطء فإنه صحيح المزاج إذا



من ارادة والتكليف انما يثبت للملك واليد فان نصب سببا وادراك الحكم عليه وجودا وعدمه ما تبين استهانه  
المسببة ثم تعدى الحكم الى سائر اسباب الملك كالشراء والهبة والوصية والميراث والخلع والكتابة بانه  
جعلت به لافيهما من ملك استمته امة بشر او غيره كالوصية والارث ونحوهما ذكرنا وانما قد رنا  
الاستمته انما راعى امة كانت تحت المشتري قبل الشراء فانه لا يجب الاستبراء اذا اشترى امة  
سبب وجوده مع ملك الاستمته بملك اليمين ذكره في التحفة يجوز عليه ان يملكها ولو طوطها  
دواعيه من الكس والقيل والنظر الى فرجها وقال بعضهم لا يجوز له ان يوطئها لان الوطئ اثم للملك  
مختلط الماء ويشبه السبب وهذا معدوم في الزواجر ورد بان الوطئ لا يثبت الا في حال وقوعه في ملك الغير  
بان كان عاملا عند البايع ويترى البايع الولد فيستبرأ بها فوطؤه صادق في ملك الغير وهذا المعنى  
موجود في الزواجر في استبرأها وتعرف برادة رجمها فيض فيض وبشر في غيرها وهي الفتوة  
والآيسة والمنقطعة الحيض فان الشتر قائم مقام الحيض في العدة فكذلك الاستبراء فاذا طأضت في  
اشياء بطل الاستبراء بالآيسة لان القدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل يبطل حكم البدل  
كما معتدة بالشهر اذا طأضت وفي تحفة الحيض لا بالآيسة انما اترفع حيضها بان صارت  
معتدة الشهر وهي ممن تحيض زكيا سنية انما ليست بحمل ثم وقع عليها وليس فيه تعديرة في ظاهر الزواجر  
الا ان ما قلنا قالوا ايتبين ذلك بشهر او بثلاثة اشهر واختاره المصنف رحمه الله فلهذا قال بطلت  
اشهر والتعديرة كولين رواية عن ابي حنيفة عند محمد باربعة اشهر وعشرة ايام لان هذه  
العدة فراغ رجم الحرة امتد في عنانها وفي رواية اخرى عنه بنصفها اشهرين وفي رواية  
عليه الفتوى لان هذه العدة مع صلوات للشعوف عن شغل نوتهم بالنكاح في الماء فلان يصلح للشعوف  
عن شغل يتوهم بملك اليمين وهو دون ادم ذكره في الكافي وفي الحامل بوضع ما تقتضيه من الحديث  
لو كانت الجارية بكرا ومشرية من ارادة او مال طفل بان باع ابيه او وصية وكذا الحكم اذا  
اشترى امة من مال ولده الصغير وانما وجب لان سبب الوهب استحداث الملك واليد وقد  
او ممن يرك عليه وطؤها بان يكون محرما لغيره في رجمه لا يعتق عليه وكذا لو كانت مشرية  
عبد سواء عبد غيره او عبده انما الاول قطار وآية الثاني فلهذا اذا كان ما دون مستغفرا  
بالدين عند ابي حنيفة وعند ابي لايب فانما اصل ابي حنيفة ان العبد اذا كان عليه دين  
فانكح له لا يملك ملكا سب عبده كما لو اشترى من ملكه ويستحب الاستبراء للبايع ان لم يبرأ  
امة الموطوءة ولا يجب عند مالك يجب الاحتال ان يكون صليما وكذا ان ملك البايع قائم وهو

وهو يقتضيه مع ازوطها وآية المشتري فانما لازم الاستبراء لانه ملكه حاد والشرع لم يجوز فيه الوطئ  
الا بعد فراغ رجمها وهو بالاستبراء وما ذكره من الصياح تحصل باستبراء المشتري ولا يكتفى ببيعة  
ملكها فيها لان الواجب عليها الحيض وهي اسم للعائلة ولا يكتفى بالحيض انما بعد الملك قبل  
القبض لان ملك المشتري قبله على شرف الزوال وانما يتأكد بالقبض فيعتبر حيضها بعده وعند  
ابي يوسف يكتفى تلك الحيض لان برادة رجمها عرفت بما او قبل الاجازة في بيع الفضول بعد الملك  
قبلا وكذا الولادة بعد الملك قبل القبض ويكتفى ببيعة وجدت بعد القبض وهي تجوسية  
فاسلمت يعني لو اشترى امة تجوسية فقبضها فهاضت وهي تجوسية ثم اسلمت ارات تلك  
الحيض من الاستبراء لانه وجدت بعد سبب وردد الوطئ المانع كما في طالع الحيض ويجب استبراء  
عند تملك نصيب شريك لان الملك ثم له الآن والحكم يضاف الى العلة القرية لا يجب الاستبراء  
عند عود الابنة ورد المقصود والكتابة وفك المهر ونه لانعدام السبب وهو الاحتداث  
الملك واليد وهو سبب متعين فادراك الحكم عليه وجودا عند ما ولو اقال البايع قبل القبض  
لايب على البايع الاستبراء وكان ابو حنيفة يرى يقول او لا يجب على البايع الاستبراء لانه اذا زالت  
عن ملكه والان ملكها ثم رجع قال لايب وهو قولهما لان الاقرار فيجوز من الاصل فصار كانه لم  
يلد ولانكره ابي حنيفة لا سقط ان الاستبراء عند ابي يوسف فلا فالحجة وافذ بالاول ان يقول ابي  
يوسف ان علم عدم الوطئ من المالك الاول والثاني ان قول محمد ان اتمه ان الوطئ والحيض ان  
انكح كنه ان المشتري انما ينكح ان الامة المشتراة من سيدتها ثم يشترها ويعقبها هكذا ذكر  
صاحب البداية قال الزبيدي وهذا لا يفيد اذا طأضت بعد الشراء لانه بالشراء ينفي النكاح  
فيجب الاستبراء بالقبض حكم الشراء وانما يفيد ان لو طأضت قبل الشراء كذا يوجب القبض حكم  
الشراء بعد فساد النكاح وقال ظهير الدين وعندي شرط ان يذلل قبل الشراء لان ملك النكاح عند  
عقد الشراء سابق على الشراء فضرورة ان ملك النكاح لا يباع ملك اليمين فلم يكن عند الشراء نكاحا  
ولا معتدة بخلاف ما اذا ذلل بها قبل الشراء لانما يتبع معتدة منه بعد فساد النكاح به فلا يلزم  
الاستبراء بذكره قاضينا في فساداته وان طأضت كنه فانه يزوجهما البايع قبل البيع او المشتري  
بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء او القبض يعني ان ابي حنيفة ان يزوجهما البايع قبل  
شراء المشتري رجلا عليه اعتماد ان يطلقهما ثم يشترى المشتري ثم يطلق الزوج فانه لا يجب الاستبراء  
فاذا اطلقها الزوج قبل ان يقول طلق المشتري ان يوجب عدم الملك فلا استبراء او ينكح المشتري



قبل القبض ذلك الرطل ثم يقبضها ثم يطلقها الزوجه فان الاستبراء بعد القبض لا يحل الوطء  
فاذا حل بعد طلاق الزوجه لم يده صعدك الملك وفي الشؤير او يكاتبها كثرى بعد الشراء ثم  
يفسخ برضاها فيجوز له الوطء بلا استبراء قال في التفرقة وفي لزوم الاداء قال العبد على  
بني احمد الغوري احملة التي ذكرت في التفرقة اسهل الخيل وهي ان الرطل اذا اشترى منه  
كاتبها ثم فسخ الكتابة برضاها جاز للمولى الوطء ولا استبراء عليه وظاهر هذه العبارة ان الكتابة  
بعد الشراء والقبض لا يطلق اللفظ فيحتاج الى الفرق بين الكتابة بين النكاح بعد القبض حيث  
لا يسقط به الاستبراء دون الكتابة ولعل وجهه ان بالكتابة فويت عن يد التيقه حيث صارت رقة يد  
وصارت اصة باكسابها فصار كان الملك قد زال بالكتابة ثم تجدد بالتعجز ولكن لم يجد فيها ملك  
الرقبة صفة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء والذي يشرح هذا التحليل ما قال في النهاية  
عند قول صاحب الهداية ولا يجب الاستبراء اذا رجعت الابقه ان قال لما نظر في قاصلي  
ذلك ان الامة اذا لم يخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت من يده ثم عادت اليه لا يجب الاستبراء وتمت نظا  
ذلك ما اذا كانت امته ثم خرجت وردت الى الرقة لا يلزم الاستبراء ومن ملك امته لا يجتمعان فكانا  
كافيتين وكل ارايتين لا يجوز الجمع بينهما فكانا فله وطئ احديهما فقط ودواعيه هي القلة و  
التي بشهدة والنظر الى وجهها بشهدة فان وطئها او فعل بها شيئا من الدواي في رطله وطئ  
منها ودواعيه هي خروج احديهما بملك باء يملك رقبتهما انسان باء سبب كان من اسباب الملك  
طالبع والبه والصدقة والالتصاف والخلع والمداوي بها في خروجها من رطل فاذا زوجه اباها  
بنكاح فانه لا يحل له الا في ان فرجها لم يصح اياها عليه بهذا العقد الحذ الا اذا دخل بها الزوجه في  
حل الا في ان العدة يجب عليها بالاقول في علم المولى في رطلها فلم يصح باءا وبالعتق بان  
يعتق احديهما والدليل على ذلك قوله تعالى وان جمعا بين الاثنيين افراده الجمع بينهما وطئا  
وعقد الاثنتين مع الحرات وطئا وعقد الاثنيين مع المملوك او ما ملكك ايمانكم  
ما قرآن الترتيب للحي وقد روي ذلك عن علي عليه السلام عنهما فقال في رقبتهما آية وفي  
آية فتلى الآية ثم قال الحكم للحي وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواي لانه دواي الوطئ بمنزلة  
الوطئ ومستمرا بشهدة والنظر الى عضوها كقبيلها في رطلها عليه الا اذا فرج احداهما  
ذكر ازال الجمع بين احديهما عليه وتعليق القبض كتمليك الخلق وكذا اعتاق البعض كاعتاق  
الخلق انا عنه فظاهر لانه لا يخرج عنهما وكذا عند ابيه صنفه رطله لانه لا يخرج عنهما

مستند

في النكاح

لانه يخرج به العضو لان معتق المبعوث كالمعتق عند ولادة احداهما اعتاق لانه عضوها في الكتابة  
فحصل المقتبض وقيد بما ذكر من التملك ونحوه لانه من احداهما وبارتها وتبشيرها لا يحل الا في  
لان عضوها لا يخرج به الاسباب في البيع  
ويكره في بيع العذرة من ربيع الادنى فالصحة لا تباحس العبد وجاهز بها لو مخلوط  
بتراب او رمل او غلب عليها في الصحيح في الهداية هو المروى عن ثمة وهو الصحيح وجاهز بيع الترقية  
وهو الرطل لانه مستغنى به يلحق في الارض لاستكمال الربع فكان مالا وقال الشافعي لا يجوز لانه  
نجس العبد فاشبه العذر به قال المذاهب والانتفاء كالباع فلا يجوز الانتفاء بالعذرة  
فالصحة لا تخلو ويكره بالترقية مطلقا وفي التبيين والصحيح عن ابيه صنفه اية الانتفاء بالعذرة  
انما الصفة جائزة ومثله في رز الحقائق ومنه الفقار ومنه راي جارية رطل كزبيح او كبر سبيحها فاعلم  
وطئ صاحبها او اشترى منها او هبهها او تصدق بها على ودفع في قلبه صدقة حل له شرادها منه  
وطئها هذا اذا كان ابنا بيع ثمة او اكثر رايه اذ صادق وان كان الكبر رايه اذ طالب لم يبع لانه يتعرف  
بشيء من ذلك ويجوز بيع بناء ملك لانه البناء ملك لمن بناه الا ترى لو بنى في المختار او في الوقف لنفسه  
صار البناء ملكا وجاهز له بعه ويكره بيع ارضها وجاهز بها عند ابيه صنفه عاروي اذ عليه القلوة و  
السلام قال من اكل ارض ملكه فكانت اكل الرتبة لانه ارا في ملكه كانت ترى في زمن النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم وزمن الخلفاء من بعده التساوي من ارضها اليها سكنها ومن استغنى عنها سكن  
غيرها فيها فلا فالحا لانه ارضها مملوكة لاهلها لظهور اثار الملك فيها وهو الافتصاص بها شرعا وقولا  
عليه القلوة والسلام وهل ترك لنا عقيل من ربيع دليل على اية ارضها تملك وتقبل الانتقال من  
ملك الى ملك وقد تعارف الناس ببيع ارضها والدور التي فيها ما غير نكح وهو اقوى الحجج وقولها  
رواية عن الامام فليد اخرج في الكفر يجوز بيعها وقد سبق في الشفعة اية الفتوى على صحة دو ملك  
ودعوى الشفعة فيها ويكره الانتظار في اقوات الادبيين طلبة ونحوه والبهام كالتعوير والتعب  
والعت ببلد يفر باهله لانه يتعلق به حق العادة ولقوله عليه القلوة والسلام الجالب لزوق و  
المحكمة ملعونة وقال عليه القلوة والسلام من اشترى على الكسب طعاهم اربعة يوم ما فيه اية  
باجداه والافلاس ذكره في الترايع وفي الاستماع عن البيع تضييق الاراعلهم وانما قال يفر  
لانه اذا لم يفر لا يكره لانه ماسى ملكه من غير افرار بغيره وتخصيص الانتظار بالاقوات فتولها  
وعند ابيه يوسف الانتظار في كل ما يفر انتظارا بالعادة ولو ذهبها دفقة او ثوبان الانتظار



اتماكره اذا طالته المدة وقد رويها باربعين يوما وقيل بالشهر وقيل قرب المدة للمعاقبة في الدنيا  
واما الاثم في اصله وان قوت المدة واذا رويها الحاكم حال المحترق به ببيع ما يحصل عن  
حاجة من قوت اهل بيته في منى الفقار فان امتنع عن البيع باجماع اهل بيته وعزوه  
بما رآه ردعاه وهذا بالاتفاق على الصحيح وقيل لا يبيع عند اب صغير روي وعند ما يبيع  
لا يلازم الحرج على الحرج العاقل البالغ وبما يراه في بيع مال الكدوية والصحيح ان هذا باطلا  
كما ذكرنا في التراجع قال اصحابنا اذا خان الامام على اهل بلد الملاك افذه الطعام من المحترق  
وفره عليهم فاذا وجدوا منه ردوا مثله وهذا ليس في واما هو للضرورة وفيه اضطراب  
مال غيره وقفاف الملاك بازالته ولو لم يفرضه ولا افتكره روي عنه ضبيعة ولا فيما جليته  
بلد آخر لانه خالص صدق ولم يتعلق به حق العادة هذا عنده وعند اب يوسف يكره لاطلاق قوله  
عليه الصلوة والسلام من افتكر فهو خاطي وكذا يكره عند محبة ان كان الجلب اليه المدة عادة فانه  
في حكم المحرم ويجوز بيع العصير متى تجده في لالة العصير بعينه ليس بالالفاد واما يكون بعد  
تغيره فمختلف الشراح فانه عينه للشر فيكره ببيع من اهل الفتنه ولو باع مسلم او اودع  
من غنما كره لانه يبيع باطل والتمس الذي اخذه في ايام روية النهاية عن محبة هذا اذا كان القضاء  
والاقتضاء بالتراضي فانه لا يبيعه بغيره القاضى بانه قضى عليه هذا التمس ولم يعلم القاضى بكونه غيب  
الحرج يطيب له ذلك بقبضه وهذا مشكل فانه مال الغير فكيف يطيب له ومحنة ايضا لا يبيعه  
قضاء القاضى باطنا واما ينعقد ظاهرا وعلى هذا اذا مات مسلم وترك ثمنه فربما يبيع ولا يجل  
لورثته ان يأخذوا ذلك لانه لا يفسد قال بعض مشايخنا كسب المغنية كما يفسد بكماله  
افذه وعلى هذا اقلوا مات رجل وكسبه من بيع الباذق والظلم او افذه الرثوة يتورع  
الورثة ولا يأخذوا شيئا وهو اول لم يردونا على اربابنا ان عرفهم والانتصوا بها  
لانه سبيل الكسب الجنب التصديق اذا تغذر الرذيلة على صاحب ذكره في التوبة وان كان  
الكديونة دميلا لا يكره لانه مال متفق في حق الكافر فصح البيع فملكه البايع فيحمل الاخذ من  
ويكره القسر لقوله عليه الصلوة والسلام لا تسروا فانه الله هو المحرم القابض بالبا  
الرزاق ولانه الثمن في العاقبة فيكون تعذر اله فلا ينبغي للامام ولا لمح نسيب ان يبيعه  
له الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعديا فاهشا فكانا فررا للعادة بانه يبيع قريبا  
من مائة ما اشتراه نخبه فلا بأس به بثورة اهل الجرة وفي الهداية من باع منهم باقتاره

ملك

رب الدينار

باقته الامام صح لانه غير مكره على البيع وفي المحيط وشرح المختار ان البايع اذا كان يخاف اذا انقص  
سوره ان يفر به الامام لا يجل للمشتري ذلك لانه في معنى المكره واكيلة فيه ان يقول له بعني ما تحب في  
بانه شئ باع يجل ولو اصطلي اهل بلدة على سوا الجز والحق وشاء ذلك فيما بينهم فاشترى رجل  
منهم فزاد به اربعمائة فاعطاه البايع ناقصا واشترى لايون ذلك فانه لا يبيع عليه بالنقصان  
في الجز دون ذلك لانه سوا الجز يظن عادة في البلدان وسوا الجز لا يظن الا نادرا فيكون شارطا  
في الجز مقدرا لمعينا باعتبار العادة دون الجز ويجوز شراء كالاية للطفل من كالتفوق و  
الكوة واستجار الظن ونحو ذلك وبيع اب بكم ما لاية من ايضا للصغير لافيه وعمه واة و  
ملتقط ان هو ان الصغير في حجرهم دفعا للفرقة ويورثه امة فقط ان لا يورثه الا في ولا العم  
ولا الملتقط فانه الاثم تملك ائتلاف منافع بغير عوض بالاستخدام فلا يملك ائتلافه بعوض  
بالاجارة او لا كذلك غيرهما وهذه رواية الجايع الصغير وفي رواية القديرة يجوز ان  
يورثه الملتقط ويسلم في صناعته وهو اقرب لانه فيه نفع محض للصغير وهو الاصح وفي فوائد  
صاحب المحيط اذا آوى الاب او الجدة او القاضى الصغير في حاله المالك قبل انما يجوز اذا كانت الامانة  
باب المثل في اذا آوى احداهم باقتل كبحر والقاضي ان يجوز الاجارة ولو بالافق وذكر شمس الاثم  
للأب ان يبيع ولده الصغير وليس له ان يورثه وتاويله اذا كان ذلك في تعلم رفة بانه دفعه  
الامام استاذ ليعلم الحرف ويحذر استاذة انا اذا كان غلاما ذلك لا يجوز كذا في فصول العادة  
وكذا هو الصغير نفسه لا يبيع لانه مستحب بالقران الا اذا فرغ من العمل لانه تمضي نفعيا بعد الفراغ  
فيجب الحسنى وهو نظير العبد المجور عليه اذا آوى نفسه وان طاله الصغير في يد العم فانه صح لانه  
من الحفظ وهذا عند اب يوسف وعند محبة لا يصح في  
في المتفرقات يجوز المسابقة بالسهم والكيل والحز والبغال والابل والاقدار لقوله عليه الصلوة  
والسلام لا سبق الا في فضل ونصل او صافر واخراد بالخف الابل وبالنقل الرمي وبالحافر  
الفرس والبغل والحمار وفي حديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر في  
انتهى عنهما فسبق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه من اسباب الجهاد ويحتاج اليها  
للكفر والفروط طما من اسباب فعله مندوب اليه سعيها في اقامة هذه الغريضة وعند الثالثة  
لا يجوز في الاقدار كذا في الرزق ومنه الغفر فانه شرط فيها ان المسابقة جعل من احد الجانبين  
بانه يقول احداهما لصاحبه ان سبقته فلنك كذا وان سبقته فلانث في اومع ثالث

ملك



لا سبقنا بانه يقول للمثالث ان سبقنا فلذلك كذا وان سبقنا فلذلك كذا في سيرة العبد  
لاستمرار على الخوض على الارب وان كان شرط الجعل من طلال الجانبين في لانه يصير قمارا  
الا ان يكون بينهما محلل بغير كس في تشديد الياء معوز التلا في نظير لهما اي لغوسهما  
يتو اتم ان يبقيا وانما قيد به لانه الغرض المحلل لو لم يكن مثلها لم يكن لانه لا فائدة في ادخاله  
بينهما ولا يخرج من ان يكون قمارا ان سبقا اقدم منها الجعل وان سبقاه لا يعطيهما شيئا  
فيما بينهما انما سبق اقدم من الآخر وانما جاز ذلك لانه بالحل في من ان يكون قمارا فيجوز وما  
هو الحكم لو اختلف اثنان وتنازعا في مسألة واراد الرقبة المنيح وجعلنا على ذلك معلما  
ذكر في شرح الطحاوي لو وقع الاختلاف بين اثنين و شرط احداهما لصاحبه ان كان الجواز  
كما قلت اعطيتك كذا وان كان كما قلت اننا لا اقدم منك شيئا فوجاز لانه في ذلك مقام على العلم  
كما كان في المسألة فقام على الجهاد ووليم العوس سنة قديمة وفيها مشوبة عظم لقوله عليه  
الصلوة والسلام اولى ولو بشاة ومردى عليكي وان لم يكن اتم لقوله عليه الصلوة و  
السلام من لم يجب الذي فقد عصى الله ورسوله ولا يرفع منها شيئا ولا يعطى سائلا لانه انما  
ايحى لهم الاكل دون الرفع والاعطاء للغير الا باذن صاحبها وان علم المدعة ان فيها لولا  
يجب ولا يجوز اصلا سواء كان لم يقتدي به او لا لانه لا يلزمه حق المدعة وان لم يعلم حق  
فانه قد رعى المنع فعل المنع والا ان لم يقتد عليه فانه كان مقتدي به او كان الله على المائدة  
فلا يقتد لانه في ذلك شعبة الدين وفتح باب المعصية والا اي وان لم يكن الله على المائدة و  
لم يكن مقتدي به فلا بأس بالتعدد قال الامام ابتليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل ان  
يصير مقتدي ودل قوله ابتليت على انه الملائكة لان الابتلاء افعالهم في ذكره في التراب الوهاب  
والاقتيارات كما في منقح الفقار والاعلام منه ما يورثه بالتبعية وهو كالتبعية وقراءة القرآن  
والاحاديث النبوية وعلم الفقه قال الله تعالى والذاكرين الله اولئك هم المفلحون اعد الله لهم اجر  
واو عظيم قد ياتي به اذا فعله في مجلس الفقه وهو يعمل لما فيه من الاستزاد والمخالف  
لجوده وان قصد به فيه الاعتبار والانتظار والاشغال عما هم فيه من الفقه حسن وكذا ان  
فعله في التوق بنية ان الناس غافلون مشغولون بامور الدنيا وهو مشغول بالتبعية  
وهو افضل من تبعية هذه في غير التوق قال عليه الصلوة والسلام ذكر الله في القافلة  
طالجا به في سبيل الله فيكبره فعله للتاجر عند بيعته للثروة وكذا في الفقه يقول

طلب

نبوة  
الافراج

يقول لا اله الا الله صلى الله عليه وآله ياتي بذلك لانه يافض ذلك عند ذكره في الاختلاف الخارجي  
او العالم اذا كثر عند الحارزة وفي مجلس العلم لانه يقصد به التفتيح والتفهم واطلها طهار  
الدين ويكره الترتيب بقرائة والاستماع اليه قال الزبلي لا يحل الترتيب في قراءة القرآن  
ولا الترتيب فيه ولا يحل الاستماع اليه قاله لان فيه تشبها بفعل الفقه قال فقوم وهو  
كما ورد في حديث عن ابن الغفاري باذنه وبالجملة ستارة التفهيم وكثرة الشرط  
وبمع الحكم واستخفاف بالدين وقطية الرقيم وشايتخذه القرآن في امر يقصد به الاجل  
ليفتهم بالقرآن وان كان اقلهم فقيها رواه البراز عن علي الكندي وقيل لا بأس به اذا  
لم يكن كذا بل هو مندوب لقوله عليه الصلوة والسلام زينوا اصواتكم بالقرآن وفي رواية  
زينوا القرآن باصواتكم رواه الترمذي والنسائي عن البراء وفيه انه تعالى عنه ولقوله عليه  
الصلوة والسلام اقرؤوا القرآن بلحون العرب واصواتها وانما يكون اهل الفقه وكون  
اهل الكتابية فانه سيجي بعد في بقية بالقرآن ترجيع الفناء والتهبانية لا يابى رضائهم  
مفتونة قلوبهم وقلوب من يحسن شأنهم في الترتيب عن فديحة وفيه انه تعالى عنه ولقوله عليه  
الصلوة والسلام من لم يرفع بالقرآن فليس منا قبل معناه يتطرب حتى يرد صوته لانه  
الفناء من علامة الطرب اياه ابو صنف وجاء من السلف لانه ذلك سبب الخوف من  
الدنيا واقبال النفوس الى الآخرة قال في التثنية التفتيح بالقرآن والالحان ان يغير  
الكلية عن وضعها بل يحسنه بحسن الصوت وتزيين القراءة فذلك مستحب عندنا في  
الصلوة وفارحها والابغض الكلمة عن وضعها ويوجب فاد الصلوة فذلك مستحب عندنا  
قال التورثي في التواءة على الوجه الذي ياتي الوجه في قلوب السامعين ويورث الحزن  
ويجب الرفع مستحب ما لم يوجب التفتيح عند التجويد ولم يرد عن رعاة العظم في الكلمات والوقوف  
فاذا انتهى الى ذلك عاد الاستقبال فيه كراهية وقال النووي في التبيين قال قاضي القضاة  
في كتاب الحاوي التواءة بالالحان الموضوع انما اخرجت لفظ القرآن عن صيغة بادخال  
الحالات فيه او اخرجت الحالات منه او فقه مدد او مدقة قفا وتطيط يفتح به اللفظ او يلتبس  
العين فهو ارفع في القارئ ويأتي به المستمع لانه عدل به عن نهج القويم الى الاعوجاج  
سما يقول وانما عريبا غير ذي عوج وهذا هو المحل كما في عبارة الفقهاء من الحزم والام  
وعنه النبي صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن عند سماعه ذكر في



الغنية رفيع الصوت عند سماع القرآن والعظمى كراهية التبرع وفي جامع الغنادي بكه صوته  
الصنف عند القراءة والجماعة والرفق والتذكير فاطنك به عند الغناء الذي يستحسنه ووجد  
ذكره في الافتتاح ذكره الامام القراء عند القبر لانه لم يصح عنده في ذلك شيء عن النبي عليه الصلوة  
والسلام وهو قول ابو يوسف وعليه اهل الاعتزال بناء على انه عمل الغير لا يمنع الغير وجوزها  
لورود الآثار بقراءة آية الكرسي وسورة الاضلاع والعمودتين والفاحة وسورة الملوك  
وسورة البقرة وبما افاد في الشايخ لا يمنع للميت ومذهب اهل السنة والجماعة  
انه لا شأن له بجعل ثواب عمله لغيره كما ورد في الامامية القوي - وبه شددت الآثار وعليه  
العمل في الامصار في كل الاعصار ومنه ما لا ابر فيه ولا وزير نحو في واقعه لانه ليس بعبادة و  
لا معصية وقبل لا يكتب عليه لانه لا ابر عليه ولا عقاب والملائكة لا يكتب الا ما كان فيه ابر او وزر  
رواه هشام عن عكرمة عن ابراهيم بن رفاعة عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى  
ونكتب ما قد فعلوا والآثارهم وكل شيء الآيات في ما لا ابر فيه ويبقى ما فيه من ابر في كل شيء  
وفيها تنوع الاعمال والاكثرون على انها في يوم القيمة - ومنه ما ياتي به طالكذب والغيبة  
النهي - والشيء لانه كل ذلك معصية او بالنقل والعقل والكذب والافعال الحرام للخدمة  
في القليل بين اثنين وفي ارضاء الامل وفي دفع الظالم عن الظلم لقوله عليه الصلوة والسلام  
لا يصلي الكذب الا في ثلاث في القليل بين اثنين وفي القتال وفي ارضاء الرقبول وفي دفع الظالم عن  
الظلم من باب القليل ذكره في الافتتاح ويكره التعريض بالاحكام لانه في الظاهر كذب ولا يحسن  
الظاهر يوزن الناس بقوله فعلة لقوله عليه الصلوة والسلام اذكروا النفاق بما فيه لكي يحذره  
الناس رواه ابو ابراهيم الدنيا والآخرة في التقي بالسلطان ليزوره لانه من باب التقي عند المنكر  
ودفع الظلم وفي الثانية والتشوير اذا كان الرقبول يصوم ويصلي ويحرم - الثاني بيده ولسان  
فذكره بما فيه ليس بغيبة في لوافره السلطان لانه لا ابر عليه وكذا لو ذكر مساوي افعاله  
عليه ووجه الاتهام في كبر ذلك غيبة انما الغيبة ان تذكر عليه وجه الغضب يريد السب والشتم  
في الغيبة عند علمائنا ان يكون عليه وجه السب وان يكون الخطاب معلوما فلذلك قال في الآيات  
الا معلوم فاعتيا ب اهل قرية ليس بغيبة وفي فتاوى قاضيان رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل  
القرية كذا وكذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يري به جميع اهل القرية فكان المراد هو البعض وهو محمول  
وتم التشوير وان تكون الغيبة بالنسبة تكون بغير العبد والآثار باليد والكنية والحرمة

مطلب

مطلب

والحرمة وكل ما يقع منه المقصود فهو اقل في الغيبة وما ذلك ما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها دخلت  
عليها اداة فلما ولت اومأت بيديها في قصبة فقال عليه الصلوة والسلام قد اغتبتها وكره اللعب  
بالنرد والشرطي بكسر الشين والاربعة وهو لعب يستعمله اليهود قال ابو القليل في التراجيح  
الوتاج بالحرمة حيث قال واللعب بالاربعة عشرة او وهو قطة من خشب تحفر فيها ثلثة عظم  
ويجعل في تلك الحفرة صغار يلعب بها كما روى انه ابراهيم رضي الله تعالى عنها رتبها يلعبون  
الشرطي فلم يسم عليهم وقال ما هذه التماثيل التي انتم بها مكفون وقال عليه الصلوة والسلام  
من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في الحنظل رواه مسلم واحمد وابوداود وقال الشافعي  
يباهي الشرطي لتشديد الخاطر وتركبة الغنى فيجوز هذا القصد وهو القمار بشرط ان لا يترك  
الصلوة ولا يتكلم بالفتن ولو لعب به في الطريق او الزينة سقطت عنه النية بالاجماع ولا يبر  
ابو حنيفة - بالسلامة في اللعب ليعظم محاسنهم في تركه تحريمه وقرره بالحرمة وان كان المذكور في  
عمارة المعبرات الكراهية ابتغالي اشعار ابناء الكراهية تحريمه وكل من لم يقله عليه الصلوة  
والسلام على لعب ابراهيم او الآثمة ملاعبة الرقبول اهل وتاديب لغرسه ومناصلة لقوس  
ويكره استخدام الخسبان لانه يكون باعثا للناس على هذا الصنيع الشنيع وكذا يكره كسب اطلاق  
يشير الى انه مطلق الاستخدام وذكر في الاوضح انما يكره استخدامهم في الخدمة المعبودة و  
هو القول في الحر ووصل الشعر بشعر آدمي وهو ان تصل المرأة شعرها شعر غيرها  
لقوله عليه الصلوة والسلام لعن الله الواصلة والموصولة رواه النسائي ويكره قوله في  
الدعاء اسألك بمحمد وآله عجلت عليهم في الدنيا والآخرة وتأخير القاف من العفة وهو الحرف  
في هذه الدعاء وانما كره لانه يوجب تعلق غنة بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به يكون  
حادثا فورة والله تعالى متعال عما تعلق غنة بالحادث فانه تعالى عز وجل لا يزال ولا يزال صونا  
به فدي بجميع صفاته وهذا عند ما خلا لا يوجب فان عنده لا بأس به وبه افاد الفقيه ابو القليل  
كما ورد من دعاء اللهم اني اسئلك بمحمد وآله عجلت عليهم في الدنيا والآخرة وتأخير القاف من العفة وهو الحرف  
كما يكره وباسمك الاعظم وصدق الاعلى وكلما تلى التامة والاصوط الاثناعشر لكونه في  
واحد فيما خالف القطعي اذ المتشابه ثبت بالقطعي ولو جعل العروة صفه للعرش كان  
جائزا لان العرش موصوف في القرآن بالجد والكرم فكذلك بالوعة ولا يشك احد انه موصوف  
الهيئة واظهار كمال القدرة والله كان الله مستغنيا عنه وآتاه العكس فكرهه بالاتفاق



لا شقاق ومن القعود المنهي عن الحمار لانه اراد من القعود هو التمكن على العرش وذلك قول  
الحجر وهو باطل ويكره قوله اسلكك حق انبيائك ورسلك واولياك وحق البيت او  
حق المشرك او غير ذلك لانه لا يقع للمخلوق على الخلق تعالى واستماع الملائكة  
في الوقفات استماع صوت الملائكة كالقرب بالقضيب ونحوه ان لقوله عليه الصلوة  
والسلام استماع الملائكة معصية والجلوس عليها في التلذذ بها كقول هذا في علم  
وهم التشديد لعظم الذنب ان كثر بالنعم فيعرف الجوارح الى غير ما خلق له لاجله كقول النعم  
لا شكر الا ان يسبح بخته فيكون معه ذراعا لواجب ان يجتهد ما يمكنه من لا يسبح ما روي  
انه عليه الصلوة والسلام اذ دخل اصبغ في اذنه عند سماع ذكره في الخاتمة واشعار الوعد  
لوفيهما الغنى بكرة ويكره تعشير المصحف تعشيره ان يجعل على كل عشر آيات من  
التوراة العظيم عملاء ونقط بفتح النون ان جعله منقوطة وكذا اظهار اعرابه وانما كرهه لانه يمكن  
ذلك في الصدر الاول الا للوجوه لا يعرف الاعراب لانه لا يقدر على التوراة الا بالنقط والاعراب  
الاعراب فكان ذلك صناعته لذلك قال فانه صرح وماروي عن ابي سعيد في ان تعالاه عن ان  
قال في توراة في ذلك في زمنهم لانه كانوا يتلقونه عن النبي عليه الصلوة والسلام كما انزل  
وكانت التوراة سملا عليهم ولا كذا في هذه الزمان فعلم هذا الباب بكتابة اساس التوراة  
عدا الا ان كان محدثا فمستحسن جدا وكثير من شئ يختلف باختلاف الزمان والمكان وفي القصة  
كما في من الغفار ينبغي لمن اراد كتابة التوراة ان يكتب بحسن خط وامين على الصن ورفق و  
قرطاس بافخ قلم واربعة مداد ويخرج التطور ويخرج الحروف ويخرج المصحف ويخرج  
من التعشير وذكر الآي وعلامات الوقف معونا بنظم الكلمات كما في مصحف الامام عثمان  
وفي ان تعالاه عن ويكره التعشير والنقط والاشايخ في الروايات ان لا يمكن التلاوة  
الا بالنقط والكتابة اساس التوراة والآي ونحوها في بدعة هذه ولا بابا بحسب  
بالذهب بالفضة كما فيه من تعظيم كما في نقش المسجد وتزيينه بماء الذهب والفضة  
ولا بابا في بدو قول الذي المسجد الحرام لا بد قول سائر المساجد وقال في ذلك بكرة  
ذلك في كل مسجد وقال الشافعي وهو قول احمد بكرة في المسجد الحرام لقوله تعالى انما التوراة  
نحس فلا تنوبوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وكنا انما عليه الصلوة والسلام انزل وفد  
لتعريف في المسجد وفرب لم فيهم في فمالت الصحابة وفي ان تعالاه عنهم المشركون بحسب فقال

ذكرهم

فقال عليه الصلوة والسلام ليس على الارض من جاستهم من وانا نجاستهم على انفسهم والارواح المنع  
عن قربهم المسجد الحرام المذكور في الآية منعه عن الطواف لانه كانوا يطوفون بالبيت حاة وقيل  
اراد بشارة المسلمين بان الكفار لا يمكنون من الدخول بعد عامهم هذا ولا يذهب عليك  
انه ياب عن هذه الوجهية ترتب التي عن التوراة على كونها نجاسة قلت اليس التعقيب بقوله  
بعد عامهم هذا ياب عن تعليل التي المذكور نجاستهم لانه موجب المنع عقيب النزول لاجد  
زمان قلنا لا لانه موجب المنع عن الدخول عند القدرة على المنع ومن بعد العام المشار اليه  
وبهذا الاعتبار حصل البشارة بفتح مكة ولا بابا بعبادة اي عبادة الذمى اذ ارض  
بالاجماع لانه في اظهار محاسن الاسلام واختلف في عبادة الحوي فقل لا يعيده لانه ابعد  
من الاسلام وقيل يعود لانه في ترغيب الاسلام وتأليغ ويجوز اقصاء البهايم وانزال  
الحجر على الجبل لانه فيهما منفعة الناس ويجوز الحفنة للتداوي لاجل النزال الغافل الحفنة  
الاسل ولا جرح بالتداوي اذا كان في ان الشافعي هو انه تعالى دون الدوا لقوله عليه الصلوة  
والسلام عباد الله تداووا فانه الله يضع داء الا وضع له شفاء او دواء الاداء واحد  
قالوا يا رسول الله وما هو الداء رواه الترمذي وصحح ولا فرق في ذلك بين الرقل واداءه علما  
قال للرجال والنساء باي حال وكما كانا يقول وسائر الاشياء النجسة اذا افره طبيب  
ان فيه شفاء ولم يدخره من المباح ما يقدر مقام ذكره في النهاية وفي مني الغفار وانا يجوز ذلك  
بالاشياء الطاهرة ولا يجوز بحسب كلامي ماروي ابا سعيد في ان تعالاه عن ان عليه الصلوة  
والسلام قال ان الله تعالى يجعل شفاءكم فيما تريدون عليه ذكره البخاري ولا بابا رزق القاف  
لغاية ما بيت المال لانه اعد لمصالح المسلمين والقاف محبوس لمصالحهم والحبس من اسباب  
الشفقة فكان رزق فيه رزق المقاتلة والزوجة يعطيه منه ما يكفيه واهله على هذا كانت الصحابة  
والتابعون وهذا اذا كان بيت المال صلا لاجمع حتى وان كان ابا بابه مع ما باطل لم يحل افذه  
لان مال الغيرة فيجب رده على صاحبه ثم ان كان القاف محتاجا فالافضل ان يافذه بل يجب وان كان  
غنيا فذلك يافذه كفاية عند بعضهم وهو الاصح لانه ما لا يفرغ بالشفقة الدائم هذا اذا اعطوه من غير  
شرط ومعاودة فذلك قال بل بشرط فانه اذا كان بشرط لا يحل له افذه لانه القضاء طاعة فلا يجوز  
افذه الا لوجه عليه كسائر الطاعات وكذا افذه الرزق في اول السنة ثم عاقل قبل مضيتها قبل يجب  
رده حصة ما سبق من السنة وقيل هو على الاختلاف في الزوجة ولا بابا بسفر الامة وانه الولد



بلاحي لانا الامه بمنزلة الحجة لعل الابل فيما يبع الى النظر والتمسك والولد لغيره الرق فيها وكذا  
الحكمة ومعنى البعض عنه ايه صنفه في قتل هذا في زمانه لغيره اهل الصلاح فيه وآيات في زمانه فلا  
لغيره اهل الفساده في السراجه للامه ايات فوق ثلثة ايات بلاحي على رواية الكتاب والفن  
على انه يكره في زمانه والحكمة بما قيل تبارك وقيل لا تبارك لقول ابن عباس في امه تعالى عنه فوما  
لا يخلو من احدكم باراة الامم ذات محرم رواه البخاري وسلم ويكره جعل الراية والفعل في عنق  
العبد ان يجعل في عنقه طوق حديد سم يسمى عظيم يمنة من اليمين واليسار وهو معتاد بين  
الظلم قالوا هذا في زمانه وآيات في زمانه فلا بأس به لغيره الا باق فصوصا في الهند والتودا  
كذا في الخلاصة وفي السراجه قال الامام وهو في الامه عقوبة الكفار كما لا اوق الاستجابة  
لا بأس بالفعل اذا فيه من الاباق واقتاره العينه ومشي عليه في مني الفقار ويكره ان يوضع  
بقالا دراهم لياخذ منه ما يحتاج اليه ان يستوفى فانه قرض تنفعا وكيفية ان اذا اقرضه الدراهم  
وقد رط عليه ان يأخذ منه ما يريد من العوائل والبقول وغير ذلك مما يحتاج اليه شيئا فليأخذ  
ذلك نفع وهو بقاء دراهم وكفاية للحاجات وكذا كان في يد يخرج من ساعة ولم يبق فيصير في  
قرضه تنفعا وهو منتهى عنه وينبغي ان يودع آياه ثم يأخذ منه شيئا فليأخذ منه شيئا فلا شيء عليه  
لا اله الا الله والسنه تعليم الاطافير ويستحب كونه في يوم الجمعة في قنطرة قاضي لا رجل  
وقت لعلم الاطافير وطلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يربح فوازل ذلك في يوم الجمعة و  
اخره اليه يومها تافرا فاصلا كان مكرها لانه من كان ظفوه طويلا كان رزقه ضيقا فان لم يجاوز  
الحذو افره تبركا بالافبار فومستحب ما روت عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم في قنطرة الاطافير يوم الجمعة اعاده الله تعالى من البلاء الى الجموع الا في ثلثة ايات ويستحب  
ان يذهب وان يرى فلا بأس به وان القاه في الكنيف والمقتل فهو مكره لانه يورث الذل والذل  
العناية اربعة يدهن الفؤاد والشعر وفوق الحوض والذرة والسنه تنف الا بط وطلق العانة  
تنظيف يده بالاغسال في كل اسبوع مرة ذكره في التنوير وفي القنية ويستحب طلق عانة و  
تنظيف يده بالاغسال في كل اسبوع مرة قالوا في فعل ففعل في كل ففعل في كل ففعل في كل ففعل في كل  
ركه وراه الاربعين فالاسبوع هو الافضل والخميس الاوسط والاربعون الابعد ولا  
عذر فيما راد الاربعين ويستحق الوعيد ذكره في مني الفقار والشارب وقصه اسد من  
صلوة والمحتجب الا فذمه من يصير مثل الحجاب الا الفاز في الحرب فانه يندب فيها تطويله

وبينهم

مطلب  
لا يقين

تطويله يكون سبب في عيب العدة وتطويل الاطافير للجهاد في دار الحرب وانه كان قصب الاطافير  
الفترة ليكون سببا لانه اذا سقط السلام من يده وقرب العدو منه ربما يتمكن من دفعه  
بالمطافير ولا بأس بدخول الحجة للرجال وقد سبق والسنه اذا التزم وعرض به قد اختلف  
المشايخ في دخول الحجة الحجة بغير عذر فقال بعضهم لا يباين واليه مال شيخ الاسلام المودون نحو  
زاده وقال بعضهم يباين اذا فرجت باذن زوجها مستغفرا وانزلت صيده دخلت الحجة واليه مال  
شيخ الامم الشريف كذا في التثاقلية ويستحب اذا لا اوجي لنقل الماء الى البيوت ولو كان  
من الخرف او فضلي ولا بأس بستر صيطان البيت بالتبعود للبرد او لدفع البرد نحوه لانه فيمنعه  
ويكره للزينة لانه يكره وكذا يكره ارتقاء السطح على البيت لانه يكره وزينة واذا ادى الغرض  
واجب ان يتنوع بمنظر من الحلال وهو ارجيل فلا بأس به كما روى انه عليه الصلوة والسلام  
تري مارية ابي ابراهيم مع ما كان عنده من الخراف وعلم في امه تعالى عنه استولد ابي محمد بن  
الحنفية مع ما كان عنده من الخراف والاصل فيه قوله تعالى قل من ذر زينة امه التي اخرج لبعاده  
الآية والعناية باده الكفاية وحرف الباء الى ما يفتح في الالة اوله لانه ما عنده من ذوابق  
واعلم ان الاقتصار على اذنه ما يكفيه عزيم وما زاد عليه من التمتع ونيل الفرات رفضه وقال  
عليه الصلوة والسلام ان لا يجب ان يؤخذ رفضه كما يجب ان يؤخذ عزيم وقال عليه الصلوة  
والسلام بعثت بالحنفية السهلة السليمة ولم ابعث بالتهانية الصعبة وفي الحديث لا يزل قدما  
عبد يوم القيمة من يسئل عن اربعة عن عمره فيما افناه وعن شبابه فيما ابلاه وعن ماله من ارب  
التمسك وفيما حرفة والتمسك على المسلم ان يتمك كتحصيل منها التخرج عن ارتكاب النجاسات بالظن  
منها وما بطن ومنها المحافظة على اداء الواضف في اوقاتها بواجباتها تامة كما اربها ومنها التخرج  
عن التمتك والكتاب المال من غير مله ومنها التخرج عن ظلم ظلم مسلم او معاهد وما عدا ذلك فقد  
وسم الله تعالى علينا الارض فلا يضيعة علينا علم احد من المسلمين كذا في الافتقار

نق  
اصناف الموات  
الاصناف مصدر راحي والموات على فعال بالفتح من الموت وهو حيوان مات فبطل الانتفاع  
به يسمى ما لا ينتفع به من الارض مواتا تشبيها به والكراد باحياء الموات التشبيك للحياة النامية  
قال الامام فواهر زاده الحيوة نوعان قسمة ونامية وهو الكراد هنا قال الله تعالى  
واحييناها الارض بعد موتها وفي الخلاصة تفسير احياء الموات ان يبيع عليها او يغرس او



يكرها او يغيرها وفي الرعي ما ذكره المصنف في بقوله من ارض لا ينتفع بها عادة - اما قديم في اهلها كانا  
 اقرت في عهد عاد فانه ما يوسف بطول في الزمان ومضى سنة التسبب للخصب في اقوات الامام و  
 مشروعية بقوله عليه الصلوة والسلام ان ارضي ارضامية فهي له وشروطه تذكر في اثناء الكلام  
 وسبب تعلق البقاء المقدر وهي ملك الحبي ما اصابه الزمان ينسب اليه عادة في العادة او  
 مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معينة مسم او ذوق قية بالانها لو كانت مملوكة لمسلم او ذوق قية  
 ملكه باقيا فيها لغيره ما يزيل فلا يكون مواتا وعند محمد ان ملك في الاسلام لا يكون مواتا فان  
 عرف المالك في له وان لم يعرف كانت لقطه - يتعرف فيها الامام كما يتعرف في جميع اللقطات و  
 الاموال الضاربة - ولو ظهر المالك بعد ذلك انفسها وهي لمن زرعها ان نقصت بالزرا  
والا فلا شيء عليه ويشترط عند ابو يوسف كونها بعيدة عن العار لو صيغ من اقصاه لا  
 يسمع فيها وعند محمد يشترط ان لا ينتفع بها اهل العار ولو قريبة فعنده يعتبر حقيقة  
 الانتفاع قمة لا يجوز اصابها ما ينتفع بها اهل القرية وان كان بعيدا ويجوز اصابها بالان  
 ينتفعون به وان كان قريباً من العار وبه قالت الثلاثة من اصابها باذن الامام ولو ذنباً  
 ملكها ولو اصابها بلا اذن لا يملكها خلافا لما فاته عندهما يملكها من اصابها ولا يشترط اذن  
 الامام لقوله عليه الصلوة والسلام ان ارضي ارضامية فهي له رواه احمد والترمذي و  
 صحيح ولانها كانت مباحة - وبه سبقت اليها بالخصوص فيملكها كما في الخطب والصيد وبه قالت  
 الثلاثة - الا عند مالك لو ارضي اهل العار بجبر الاذن والا لا وله قوله عليه الصلوة والسلام  
 للمكره الا ما طابت له نفس امارته والكراد به كجائحات الا ان ارضي العاد والخطب والخيول فصحت  
 بالحديث فبق ما عداه على الاصل والكراد بالحديث الاول ما اذا كان باذن الامام جماعين  
 الحديثين وايضاً انما مغلوبة لا استيلاء المسلمين عليها فلم يكن لاصد ان يختص بماله و  
 اذنه الامام كسائر الكفاية ولا يجوز اصابها ما قرب من العار بل يترك رعي لاهل القرية  
 ومطما كصائد لم تحقق حاجتهم الماذل تحقيقاً او تقديرافيكول كالنهر والطريق فيقتد به  
 الحاجر - وقيل للقرية الكيل والمدينة على مقدار الجبلين وما عدل عن الزوات ونحوها والتمل  
 عوده اليه فان لم يكتل باز ومن جاز ارضنا التي الاعلا سمي به لانهم كانوا يعلونها بوضع الظاهر  
 مولد او وسطا او يعلونها بجري غيرهم عن اصابها ثلاث سنين ويجوزها بالاصياء اذنت منه  
 دفعت اليه غيره وقبل الثلاث هو اصدق بالان توقفه من يده الى الثلاث فاذا لم يجزها اذنت بالامام

المملوكة في العادة

الامام منه ودفعها اليه غيره لانه اذا دفعها اليه لم يجرها فيحصل للمسلمين منفعة - والشرع اذا لم يناد  
يكتل المقصود فلا فائدة في تركها وانما قد رثلت سنين لقول النبي صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث سنين  
 فحق وهذا من طريق الديانة وانما الحكم فاذا اصابها غيره قبل مضيتها ملكها بالتحقق بسبب الملك  
 دون الاول وتظهير الاستيلاء وهو المدة وانما هو لها بيزا فوجر وليس باصياء و  
 لذا اذا جعل الشوك مولدا او قصد ما فيها من الخشب والشوك اذ ارضها ونقاها عنها فانه قل  
 ذلك لا يغير الملك فبقى على حالها لكنه هو اول ما يملكها كما ذكرنا وفي الشؤير ولو كررها او فرغ عليها  
 الكفاية او شق لها نداء فواصياء ذكره في المبسوط وفي الهداية ولو كررها وسقاها فبعض محمد  
 رحمه الله اصابها ولو فعل احد ما يملكه بغير ارضها وسقاها مع غيرها لانها ملكه اصابها لو جرد  
 وانما هو طها وسمنها بحيث يحتمل ان يكون اصابها لانه من جملة البناء وكذا اذا بذر بها و  
 التبييد والتشوير ليس للامام ان يقطع ما لا يملكه للمسلمين عند كماله والابا رايه يستحق منها  
 الاما قال في المختار ربع قاسم بين قطلو بغير كتابه لبياء اطار اجارة اقطاع الجندی وآنا  
 اقطاع العادة وهي البقاء التي اودعها الله تعالى جواهر الارض في ظاهرها وباطنها فلما  
 الظاهرة فهي ما كان جوارها المستودع فيها بارز كعادة الكحل والملي والقار والقطر  
 فهو طما الذي لا يجوز اقطاعه والتاس في تركها بافذه من وصل اليه روي ثابت بن سعد  
 ابي عبد الله انه الابيض بن حال استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم ملي مار فقال  
 الاقرى بن حابس رفي الله تعالى عنه يا رسول الله اددت هذا الملي في الجاهلية وهو بارضنا ليس  
 فيها ملي فمعه ورده اذنه وهو مثل اطار العدم من الارض فاستقال الابيض بن حال في اقطاع  
 الملي فقال اقبلك على ان تجعله عن صدقة - فقال النبي عليه الصلوة والسلام هو منك صدقة و  
 مثل المار العدم من رده اذنه قال ابو عبيد والماء الذي لم يوادعه مثل العيون والابا وقال  
 غيره هو الماء المجمع المحدث انقطعت هذه العادة الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم فانه المقطع  
 وغيره فيها سواء وجميع من ورد اليها اسوة مشتركة فان منعه المقطع منها كان بالمنع  
 منعها وكان كما افده ما كان لا منع بالمنع لا بالافذ وكف عن المنع وروى عن مداد  
العمل لثلاث سنين اقطاعه بالقيمة او تصير بعد حكم الاملاك المسوومة ومنه بغير ارض  
 موات قلدها للمعطين والتاضي ان صرحا باذن الامام عنده وكذا له ان يجر اذنه  
 عندها وروى المعطين المعطين من في الابل وجر كما مول البر وجر العطين التي يزرع الماء



منها باليه اربعة ذراع من كل جانب لقوله عليه الصلوة والسلام من صغر بئر انما هو لاهل اربعون ذراع  
ذراعاً ولا ياتى طواف البئر لا يمكن من الانتفاع بالبئر الا بما هو له فقرة الشرع باربعين ذراعاً  
قبل الاربعون من الجوانب الاربع من كل جانب عشرة اذرع من لانة الظاهر للفظ  
الاربعة والجميع انما اراد اربعة ذراع من كل جانب كما قال هو القوي في الهداية والظاهر  
وغيرها لانة القصد دفع الفرع عنه كيلا يحفر احد بئر الجانبا فيتحول ملكه الاول الى الثانية  
ولا يندفع هذا الفرع عشرة اذرع من كل جانب فيقتر باربعين كيلا تنقطع عليه المصالح  
لذا في التام اربعة ذراع من كل جانب كالعطن الثاني البعير الذي يستقي به وبئر الثاني  
التي يزرع الماء منها بالبعير ذكره في الخرب وهذا عنده وعندنا للتام في ستون ذراعاً لقوله  
عليه الصلوة والسلام في العين خمسة اذرع وربع بئر العطن اربعة ذراعاً وربع  
بئر الثاني ستون ذراعاً ولا ياتى انتفاع الخرب باعتبار الحام وحامه بئر الثاني اكثر لانة  
كتاب الموضع يسير فيه التام وقد يطول الاشارة في بئر العطن يستقي به فلا بد من  
التفاوت بينهما ولا ما رويان في الخرب فصل ومن اصل ان العام المتفق على قبوله والعمل به في  
عمل الخافد يختلف في قبوله والعمل به ولهذا اترجم قوله عليه الصلوة والسلام ما اربعة الارض  
فيه العشر على قوله وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وعلى قوله عليه الصلوة والسلام  
ليس في الخفوات صدقة ورتبه اصحابنا حكمه قوله عليه الصلوة والسلام الخرب بالثلاثة  
بمثل على بئر الوادي في العين خمسة اذرع من كل جانب ما روي لانة العين تسعة  
للزراع فلا بد من موضع يجرى اليه ومن موضع يجرى الى الخرب فقرة الشارع خمسة  
ولا دخل للرأي في التقدير فاقترع عليه والاصح ان من كل جانب والذراع هو المكسرة وهو  
ست قبضات فطاه ذراع الملك سبع قبضات فكم من قبضة ويمنع غيره من الخوف ان  
في الخرب المذكور لانة صار ملكا لصاحب البئر فورة تمكن من الانتفاع بها فكان الخافد في  
ملك غيره بخلافه فيكون متعديا بالخوف في ملك غيره فان صغر بئر في الخرب كان الاول ان يكس  
ما ذكرنا من ان متعديا في ملكه ان ينع ويترك تعديه ولو اراد ان يافذه فخره كان له ذلك لانة  
اتلف ملكه بالخوف في اقله فيما يوافقه في الثاني قيل يكس لانة ازال تعديه كما اذا وضع  
شيء في ملك غيره وقيل ينفذ النقصان وليس ان يملكه الكس بل يكس بنفسه كما اذا ساء  
جدار غيره طاه لصاحبه ان يوافقه بقيمة لا ابتداء الجدار وهو القوي فلهذا قال فانه

فانه فواحد فيه ضمن النقصان ويكس وانه فواحد وراه فلا فائدة في التحويل ولو فواحد في بئر في  
منتهى في البئر الثانية باذنه الامام فذهب ماء البئر الاول وتحول الى الثانية فلا شيء عليه لانه غير متعدي  
في فعله وانما تحت الارض غير مملوك لاحد فلا يكون له الخافد بسببه كمن يبنى فانما يوجب فانوت  
غيره فكس الاول بسببه فانه لا شيء عليه ذكره في التبيين وله اي للذي هو في منتهى في الاول  
الخرب من ما سوي في الاول اي من الجوانب الثلاثة ذراع جانب البئر الاول سبق ملكه الخافد الاول  
فيه وللغاية بالفتح جوى الماء تحت الارض ولم يقدر في شيء يمكن ضبطه واختار ما يخاف ان يقدر  
بقدر ما يصلح وهو قول ابي حنيفة روي في لانه لهما ملك يظهر ماؤها على وجه الارض لانة في الحقيقة  
فيعتبر بالشر الظاهر قالوا وعند ظهور الماء بمنزلة عين فورة فيقتر في رعاها خمسة اذرع  
وهو قول ابي حنيفة وصاحبه كما سيذكره المصنف روي وعندنا كما لانه في استحقاق الخرب وقيل  
هو قول محمد وحماد وان ظهر ماؤها في كالعين ولا ياتى لانه في ارض الغير عند ابي حنيفة لا ياتى  
بالبيع بينة على ثبوت الخرب له وقال له في بقدر الماء الطين لانة التمر انما ينتفع بالخرب لا صاحب  
صاحب الماء الخرب في جانبه لتسبيله فصار كالبئر وله ان الخرب ثبت في البئر بالتصديق على خلاف القياس  
فيقتصر على مورد مثل الاختلاف في ندر كبير لا يحتاج الى كربة في كل صبة وانما الاناء الصغير التي  
يحتاج الى كرها في كل صبة فلما روي بالاتفاق وكذا الخلاف لو فواحد في ارض موات فعنده لا  
يحتاج الى كربة لانه لا يستحق للشر روي وقال لا يستحق مقدار عرض الشربة اذ كان مقدار عرض الشربة  
في ارضه مقدار عرض ثلثة اذرع كان له من الخرب مقدار ثلثة اذرع من الجانبين من كل جانب ذراع  
ونصف ذراع في قول الطيوي وعن الكوفي مقدار عرض الشربة من كل جانب ذكره في الحاشية وفي المحيط  
قال المحققون للشر روي بقدر ما يحتاج اليه بالاتفاق لفورة الاضياء اليه وعندنا في رواية  
ان اي الشربة في ارض الغير مسنة وروي الاثنا بقدر نصف عرض اي الشربة من كل جانب عند ابي  
يوسف كما ذكرنا من قول الطيوي لانة طينة يلق من جانب فينقى عرضه عليها وبعد عرضه من كل  
جانب عند محمد كما سبق من قول الكوفي لانة قد لا يمكن القاء الطين من جانب جميعا فيؤثره عرضها من  
كل جانب وهو الارفق بالثبات كذا في الهداية فالمسنة بين الشربة والارض وليست تلك المسنة  
في يد احد من الجانبين فيكون لواءه منها على عرض ولا طينة ملق وانما قال هذا لانة ان طاه فواحد  
الشل لصاحب الارض عند فلا يغرس فيها صاحب الشربة ولا يلق عليها طينة ولا ير وقيل  
له الخرب وروى القاء الطين ما لم يغرس وعندنا من لربة الشربة بناء على ان له الخرب عندنا لانه

ان ليست فيه  
احد



فلم يذكر من المروءة والقائه التي وان في ذلك لآثار ان يتصرف في حال ملكه قال الفقيه ابو جعفر  
افذ بقول الامام في الغرس اي بالمنع في الغرس لانه لا يورث فيه ويقول كما ان بعد المنع  
القائه الطيب لان فيه فورة ومن غرس شجرة في ارض موات فله فيها خمسة اذرع من كل جانب  
يمنع غيره من الغرس فيه لانه يحكم في الحرم كذا ذكره وللوضع فيه وروي انه رجل غرس  
شجرة في ارض فجاهد ارضه واراد ان يغرس شجرة اخرى بجانبها فافتحا اليه النبي صلى الله عليه وآله عليه  
وسلم فجعل عليه الصلوة والتلاوة من الحج فمعه اذرع واطلق للآخر وراء ذلك كذا في  
منع الفقار **في الشرب**  
بالكر في الكفر هو النصيب من الماء مطلقا سواء استوفى بالشفاه شرب بين آدم والبهائم  
قال الله تعالى في ثاقب صالح عليه الصلوة والتلاوة لهما شرب ولكم شرب يوم معلوم او بقى الارض  
والشجر وفي الشرب نوبة الانتفاع سقيا للمزارع او الدواب كما ذكره في الحبوب والشفا  
اصلها الشفة اسقطت الهاء تخفيفا للنصيب المخصوص المراد منها وهو شرب بين آدم و  
البهائم لانه اهل الشفة ليس لهم حق الشق الارض والشجر وانما لهم حق الشرب بظاهرها وحق  
دوابهم والاستيعاف بالادوية فيمنعهم ونصوص مطلق الاثمار العظام كالخوات نمر كوفة  
ودجلة نربخاد وصحون نرفوارز وسجوة الترك واما لما غير مملوكة لاهل لايد لاهل  
فيها على اخصوص لان قدام الماء يمنع قدره فلا يكون حرجا واما ملك بالاراض فاذا لم يكن مملوكة  
لاهل كان لطل ان ينتفع به على ما قاله **والكل احد فيها حق الشفة** الاولى بالغا والوضوء  
ونصب الرمي وكرى ندر الى ارضه والاصل في ذلك قوله عليه الصلوة والتلاوة **الثاني** شرب  
في ثلاث في الماء والنار والطلاء رواه احمد وابوداود وابن ماجه عن عبد الله بن عباس في  
الله تعالى عنه لم يرد بركه الملك وانما اراد به الاباء فيما يجر نحو الانهار المذكورة والحاضا  
العيون والابار لطل احد ان ينتفع بها كما ذكرنا في الانهار التي في غاية العود وقيدنا بعد الاراض  
لانه اذا ارزفت ملك فوجب ان يكون مباحا كالصيد اذا ارزفت فلا يكون لاحد ان ينتفع به  
بأذنه وكذا الطلاء والحلبي اذ انبت في ارض انسان من غير ان ينبت احد ومن غير ان يزرع  
يسقيه فانه مباح فلول ان يافذه فيملكه بالاراضه وان كان في ارض غيره الا انه لا بد من  
ارضه الا باذنه فان كان لا يجد الا في موضع آخر يقول لصاحب الارض انما ان تحلب  
تدفع اليه وانما ان تاذنه باله فلول بخلاف الشجر فان الشجر اذا انبت في ارض انسان بغير

مصر الجاهل

بغريبات يكون لصاحب الارض والشجر مال ساق نحو التوس والشول والخلل والحلبي لا  
ساق له اذ انبت ينسب على وجه الارض ذكره في الحانية وتبع الشركة في النار الشركة في  
الاصطلاء بناء الاستعداد بضوئها والايكاد من لهما ولصاحبها ان يمنع من ذلك  
اذا كانت في القصر وليس له ان يافذه عين النار والحرة لانه ملكه ويقتصر بذلك فكان له  
منه الا ان يافذه شيئا لا ينفذ له ولا ينفذ به كان له ان يافذه بغير استيذان ان لم يفر بالعادة  
نصب الرمي وكرى الشجر بابل عيل الشجر العظيم اليه ان الجانب اذا انكسر صفة فيعرق الرمي  
والاراض او نحوه وذلك لانه الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يفر باحد الانتفاع بالشمس  
والقمر والهوى فاذا افرس لا يجوز وفي الانهار المملوكة والحوض والبر والنفاه لكل حق  
الشفة ان لم يحق الحريب لكثرة المواشي البعور والاتيان على جميع الماء وفي الحانية و  
ان اراد قوت ليس لهم شرب من هذا الشجر ان يسقوا دوابهم من قوتهم ان الماء لا ينقطع حتى  
الدواب ولا ينفذ لاهل الشجر ان يمنعوه وان كان ينقطع الماء بسقيهم بان كان الابل كرا  
فان لهم حق المنع وقال بعضهم ان كان ينكسر طقة الشجر ويحرب بالسقي كان لهم حق المنع و  
الا فلا وكذا العبيد والحوض الذي دخل فيه الماء بغير ارزاد احتيال فهو بمنزلة الشجر الخاف  
لا يسق احد ارضه او شجره الا باذنه مالكه لانه الحق له فيوقف على اذنه في الحانية ندر لقوت  
ارجل ارضه بجنبه ليس له شرب من هذا الشجر كان لصاحب الارض ان يثرب ويتوقى ويسقي دوابه  
من هذا الشجر وليس له ان يسقي من ارضه او شجره او ذرعا ولا ان ينصب دولا با على هذا الشجر  
لارضه فان اراد ان يرفع الماء من القرب والادوية ويسقي زرع او شجره اقلني الشاي فيه  
والاهم ان ليس له ذلك ولا لاهل الشجر ان يمنعوه وله الاخذ للوضوء وغسل الثياب وسقي  
شجره وفي داره كوابي البيت باجر ارضه الاصح لشدة الحارة اليها واضاره شمس الائمة  
الشرقية وقال بعض شايخ ليس له ذلك الا باذن صاحب الشجر كما ليس له ان يسقي زرع  
الاول اصح لانه الناس يتوسعون فيه ويجدون المنع من الدابة ذكره في الحانية وما ارز  
من الماء يجب بفتح الحاء المجهمة وتشد يد الباء الموقدة الحانية او كوز او نحوه وهذا في غاية  
الخصوص فليذا لا يؤخذ الا برضاء صاحبه لانه كان مباحا سبقت اليه يده بالاراض فصار ملكه  
فصار افض به كالصيد اذا افذه والحلبي اذا قطعه وله بيعه لانه ملكه لكن فيه شبهة الشركة  
لظاهرها وينا فبعل فيما يقط بالشراية في لو مسرة من موضع يعرفه الماء وهو يباو

شبه

كان







ان لا تمنع لآن شرط صحة الدعوى اعلام المدعى في الشهادة والشرب بمجمل جهالة لا  
تقبل الاعلام واما الاستحسان ان الشرب رغوب عينه منتفع به فملك ان يملك بغير ارض الارض  
والوصية وقديس الارض دون الشرب فيبقى له الشرب وصدده فاذا استولى عليه غيره كان له  
ان يدفع الظلم عن نفسه بالثبات مع بالينة ومن كان له ندر في ارض غيره فاردت الارض  
منع الاجراء اي اجراء النذر في ارضه فليس له ذلك ويترك على حاله لان موضع النذر منها في يد  
النذر مستعمل في اجراء ماء فيه فعند الاختلاف القول قوله في انه ملكه فان لم يكن في يده او لم يكن  
جاريا في الارض فادعى انه له وقصد اجراءه بلاينة انه له اذ ان كان له حق الاجراء يسوقه الى  
ارضه يسقيها فيقضي له لاتيانه بالحج بملك الرقبة اذ كان الدعوى فيه اوفق الاجراء بالثبات في  
غير دعوى الملك وعلى هذا الحصب في ندر او على سطح او الحيز او الحظي في دار الغير في  
الاختلاف فيه نظره في الشرب ذكره الزيلعي وغيره وان اختلفت جماعة في شرب بينهم اهل ارض  
على ندر لا يعرف كيف كان بغير اهلها في المانع فاختصوا في الشرب قسم على قدر اراضيهم لان  
المقصود بالشرب سقي الاراف والحابه المذلل يختلف بقلة الاراف وكثرة الماء والظلم ان  
حق كل واحد منهم من الشرب بقدر ارضه وبقدر حاجته وهذا بخلاف الطريق اذ كان بغير  
ودار اهلهم او سقي من دار الباقيين فاختصوا فيه فانهم يستوون في ملك رقبته ولا يمتنع  
الزيادة من الطريق بالزيادة من الدار لانه المقصود فيه الاستطراق وهو لا يختلف باقتلا  
الدار كذا في الحانية ومنه الفقار وينبغي الاعلى من سكر النذر بلارضاهم وان لم يشرب ارضه  
يعني اذ كان الارض الاعلى منه رتق وماؤه قليلا بحيث لا يمكن سقي ارضه بتامها الا سكره  
لم يكن له لانه الماء يكون محبوبا عن الباقيين في بعض الكدة وفيه منع لحق وان رضوا بسكره  
وكذا لو اصاب على ان يسكر كل علم في نوبة وفي النواذر لو طلب اهل الاعلى سقيهم واهل  
الاسفل ينعم من اذات السكر فالتعاقب يجعل الماء بينهم بالنوب اهل الاعلى يسكرون في  
ندبتهم بوضع الكود وتجبون به الماء ولا يسكرون وليس لواحد منهم ان يشربا ان يشق  
منه ندر لانه في قطع منفعة الماء عن الشرب او ينصب عليه ربي كافيه من كسره جانب النذر  
وتغير جعل الماء عن سنة او دالية وهي الناعورة وقيل هي جذع طويل يركب تركيب مبادق  
الارض في رأسه مغرة كبيرة او جسر لانه موضع مشترك بينهم وشغله بينا له بلا اذن البقية  
من الشرب لانه ان يكون ربي في ملكه ولا تقرب بالنذر ولا بامانة بان يكون في ارض فاق له ولا يغير

مطل

لا يسمع

انما عن سنة ولا يمنع من ان يجرى على ما كان قبل ذلك فاذا كان بهذه الصفة كان له ان يفعل ذلك  
بغير اذن الشرب لانه متصرف في حاله ملكه لا غير في ذلك فمنع منه يكون تعنتا فلا يلتفت  
الى ذلك ولا ان يوسع في النذر ليدخل الماء في كونه اكثر مما كان لانه في ذلك اخذ زيادة على ما كان له  
من الماء ولا ان يقسم بالاباء او مناصفة بعد كونه القسم بالكدى بالكسر ويجوز فيه المد والفرق  
جمع الكوة بالفتح والضم بين ثقب البيت استعيرت للثقب التي ثقب في الخشب لجرى الماء  
فيه الى الخارج والجد اول وانما لم يكن له ذلك لانه القديم يترك على قدمه وحاله على ما كان قبل  
ذلك لظهور الحق فيه وفي الحانية سئل عن رجل يبيع ارضه ندر بغيره باخذون الماء من  
النذر الاعظم فمنهم من له كوتان ومنهم من يكون له ثلاث كوى فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى  
انتم تأخذون من الماء اكثر من نصيبكم لانه اكثر الماء ودمه يكون في اعلى النذر فدخل في كواكم ثلثا  
كثيرا ونحوه لانه في هذا جعل لكم اياما معلومة ونسبة في ايامنا كواكنا ولنا ايام معلومة وانتم  
تعدون فيها كواكم قال ليس لكم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل البيع وكذا لو اختلفت اهل النذر  
فادعى بعضهم زيادة في الكوى لم يكن له ان يتعوض لاصحاب الاخرى ويترك على حاله والاصل في هذا  
هذا ان ما كان قد يترك على حاله لا يتغير الاخرى كما قال ولا ان يزيد كوة وان لم يفر الباقي  
وفي الحانية سئل ابو يوسف عن رجل جعل له امير فرسان ثرابا من النذر الاعظم لم يكن له ذلك في  
منه او كان له شرب كوتين فزاد له مثل ذلك واقطع اياه وجعل منفعة في ارضه يملك او في ارضه يملك  
قال ان كان يفر بالحاجة لم يجر ويجوز اذ لم يفر كما لا يجوز للامان ان يأخذ شرب ادمه ويعطيه غيره  
وقتها ولو انه رجلا لكوة على ندر ليقدر فاراد ان يبيعها فباعها على موضعها لكونه اكثر ارضا  
من الماء ذكر في الكتاب ان له ذلك لانه بهذا اكثر متصرف في نفسه وهو الكوة وعن الشيخ الامام  
الحلو انه ان قال هذا اذا علم انها كانت متفلة وارفعت باللباس ذلك فهو بالتفعل بعيدا  
الى حاله الا ان قال اما اذا علم انها كانت في الاصل بهذه الصفة فاراد ان يبيعها فانه يبيع على ذلك لانه  
يبيع بهذا ان يأخذ زيادة على ما كان له من الماء وكذا لو اراد ان يبيعها وكانت متفلة ليقبل تأوه  
في ارضه هي لا يفر كان له ذلك ولا ان ينقص بعض كواه وفي الحانية ندر بين رجلين لهذا النذر  
فمن كوى من النذر الاعظم وارضه احد الرجلين في اعلى هذا النذر الخاص وارض الآخر في اسفل  
فقال صاحب الاعلى ان اسد بعض هذه الكوى لانه ماء النذر يكثر فيفيض في ارضه وستر  
ارضه ولا يصل اليك الا بعد ان يغسل فيأتيك من الماء ما ينفعك قال ليس له ذلك لانه يقصد

مطل

انما ما كان عليه



الا ان يتركه بعض الكوي فلا يكون له ذلك كما لا يكون له ان يسكن النهر وكذا لو قال اجعل لي  
 نصف هذا النهر والى نصفها اذا كان في حصتي سدت منها ما به الى و انت حصتك فمخى فلما  
 ليس له ذلك لانه القسم تحت بينهم بالكوي فلا يملك احد من النصف تلك القسم - الاستراضية  
 على ذلك فانه تراضيها على ذلك واقاما على هذا الترافع زمانا ثم بدا لصاحب السفلى وسئل  
 ابو يوسف عن ندين قور يا فدا الماء من هذا النهر الا عظم ولعل واحد من القور في هذا  
 النهر اخاف كوي مسماة فاعاد احداهما يد كوة له وكيف كوة اخرى اعلم من الايام  
 في هذا النهر قال ليس له ذلك لانه يسكن النهر المشترك ويريد ان يزداد في حصته  
 لانه دفول الماء في اعلى النهر في كوة يكون اكثر من دفوله في اسفل النهر في مثل تلك الكوة  
 ولا ان يسوق ثوبه الى ارضه اخرى ليس له ان يترك لانه اذا تقاعد العمد يستدلى به على  
 انه في تلك الارض وفي التنوير كطريق مشترك اراد اقدم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى  
 ساكنها غير ساكن هذه الدار التي مفتحة في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدار  
 واحد حيث لا يمنع لانه المارة لا تزداد له حق الحدود ويتوقف في حاله ملكه وهو الجدار  
 بالرفع فانه رضى البقية بشئ من ذلك جاز لانه الحق له ولم تقض بعد الاجازة ولو شتم  
 من بعدهم لانه ذلك اعارة والاعارة غير لازمة فيرجع فيها هو ثمة ان وقت شأوا  
 والشرط يورث لانه حق مال فيجوز فيه الارث ويوجب بالاستقاع به اي بعينه لانه جاز  
 الموصى به لا يمنع الوصية لانها من اوسع العقود في جازت للمعد والمعد ولا يباح للشرط  
 ولا يوجب ولا يورث ولا يتصدق به للجملة - الفاصلة - وعد تصوير القبط ولانه ليس بال  
 متفق في لو اختلف ثوب انسان بانه سقى ارضه من ثوب غيره لا يفيض على رواية الاصل  
 كما سبقت وفي التنوير لا يوجب بما ذكر من البيع والهبة والصدقة - لا يجوز ذلك بخلاف الوصية  
 بالاستقاع به كما سبق ولا يجعل الشرط مدام لا بد له من شيء عند دعوى ممد ونكاح ولا  
 بدل فليح وان تحت هذه العقود لانها لا تبطل بالشروط الفاسدة ولا يملك الشرط لانه  
 لا يملك سائر الاسباب فكذا بمنزلة السبب ويجب على الزوج ممد المثل وعلى المرأة رد  
 ما احدث من المهر وعلى القاتل الدية - المختص - ان يبيع المهر عدا لبطلان الحثي ولو  
 مات وعليه دين لا يباح الشرط بدونه الارض وان لم يكن له ارض قيل يجمع الماء في قبل بنية  
 في هوض فيباع الماء الى ان يتقضى دينه من ذلك وقيل ينظر الاما الى ارض لا شرط لها فيتم

فيتم القرب اليها فيبيعها برضا صاحبها ثم ينظر الى قيمة الارض بدونه القرب والى قيمتها  
 فيكون تفاوت ما بينهما من النفع المقصود من حيث وفي التنف كما في من الغفر لا يجوز في الماء  
 ثمانية اشياء البيع والرهبة والابارة والامارة والهبة والصدقة والعارية والقرض  
 ويجوز فيه الابدان - وكذا حكم الطلاق قال القاسمي ورواه ابو حنيفة في القرب  
 للرافع اما الماء الخرز في الاناء فانه يجوز بيعه وقال بعض شايخ بلخي يجوز بيعه للتعامل  
 لانه اهل بلخي يتعاملون به بذلك والقياس يترك بالتعامل والفقهاء ابو حنيفة وابو يوسف واستاده  
 الفقهاء ابو بكر البلخي وغيرهم من المشايخ لم يجوزوا ذلك وقالوا هذا تعامل اهل بلدة  
 واحدة وقد قدمنا ما هو المعمول عليه في ذلك وهو ظاهر الرواية ولا يفيض من ملأ ارضه  
 فنزلت ارضه جاره او وقت لانه متبب وليس بمشقة فيه فلا يفيض لانه شرط وهو القفاة  
 في التثبب ان يكون متبعا بالارض اية من صغر بئر ارضه لا يفيض ما عطف فيها كما ذكرنا  
 والاصغر في الطريق وانما قلنا ان ليس بمشقة لانه ان ملأ ارضه ماء ويغيبها قالوا هذا  
 اذا سقى ارضه سقيا معتادا بان سقاها قد رما تحمله عادة وانما اذا سقاها سقيا لا يكتمل  
 ارضه فيفيض وسئل عن اهل الفضل عن سقى ارضه فانه بيت جاره قال ان اندمجه  
 النوبة الاولى من غير ان يتصل به الماء لا يفيض وذكر الباقين كوسق ارضه فخرج الماء الى ارض  
 جاره فمما يتلف سبب الماء وذكر لو سقى رجل ارضه فمخى الحائل يستاقف الحائل  
 قيمة الحائل ماء درهم وقيمة تراب عشرة يفيض المملوك تسعين درهما والقراب لصاحب الحائل  
 لا اربا فاذ تراب الحائل واوقفه الى الهاء كان له ذلك ويفيض له مائة درهم كذا في الحائنة  
 ولا يفيض من سقى من ثوب غيره بخلافه قال الامام الزيدوني رجل اختلف ثوب انسان بانه  
 سقى ارضه ثوب غيره فمخى القرب على ما ذكره الامام الترمذي في المبسوط انه  
 ينظر بل يشتري لو كان يبيع جازا وقال الامام المعروف بخوارزمية لا يفيض وعليه الفتوى  
 كذا في الخلاصة ومن رواية الاصل كما في من الغفر وقد ذكرنا ورواه في الحائنة حيث  
 قال وليس لاحد ان يسقى ارضه او زرعها من نهر غير او عين او قناة اضطر الى ذلك او لم يضطر  
 وآله سقى ارضه او زرعها بخلافه صاحب النهر فلا يخاف عليه فيما افسد الماء وان افسد  
 اة بعد مدة يؤذيه السلطان بالقرب والحبس اي رأى وفي النظم الوهبانية انه لا يظفر  
 على القفاة وفي ثوبه لابن الشحنة انه لا يفيض وعليه الفتوى وفي الظهيرة فيه رواية

مطلب

عب  
الحائل







استن علينا بالامتنان لا يتحقق بالحرف ولما روي من قبله واجماع القضاة روي ان تعال عن  
والآية محمولة على الابتداء صيغة طائفة الاشربة مباه - وذلك ان نزل في الخبر اربع آيات قوله تعالى  
ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا قالوا السكر الخمر والزق الخن  
الخل والرب والتمر والذبيب وهذا قبل تحريم الخمر فكان السكر يشرّبوناه وبن لم يلاله  
المهذ اذهب ابراهيم معود وابراهيم معود سعيد بن الحسين والحن ومجاهد روي ان تعال عنهم في آية  
عز وجل وانما من القضاة روي ان تعال عنهم قالوا يا رسول الله افتنا في الخمر فانا نأخذ به  
للمعقل مسلبة للمال فنزل قوله تعالى قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس فشرها قولا لقوله ومنافع  
للناس ان صنع عبد الرحمن بن عوف طعنا فدي ناسا من اصحاب النبي عليه الصلوة  
استلام واتاهم الخمر فشرّبوا وسكروا وصرفت صلوة المغرب فتعذر بعضهم فقرأ قل يا  
ايها الكافرون اعبدا ما تعبدون هذه الآية فانزل الله تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم  
سكارى حتى تفهموا ما تقول في اوقات الصلوات فلي نزلت هذه الآية تركها قوم مطلقا وقوم  
في اوقات الصلوات وشرّبوا في غير ذلك ان اتخذ عاصم بن مالك صنيعا فدي رجالا منهم  
سعد بن ابي وقاص روي ان تعال عنه فشرّبوا ففتح رأس سعد فوجّه وذلك في سنة ثلاث من  
الهجرة بعد وقوف احد فقال عمر روي ان تعال عنه اللهم بيتك لنا رأيك في الخبر بياننا شافيا فانزل  
الله تعالى انما الخمر والكبير والانساب والازلا روي ان تعال عنه فشرّبوا ففتح رأس سعد فوجّه وذلك بعد  
غزاة الارباب بآية فقال عمر روي ان تعال عنه فشرّبوا ففتح رأس سعد فوجّه وذلك بعد  
الذبيب في الماء في ذمت صلواته الى الماء من غير طين فالنقيع هو الكي من ماء كمانه النبيذ  
هو المطبوخ في ماء ونبيذ وهو الرابح من الخمر اذا غلي واشتد عارون عن ابراهيم بن  
روي ان تعال عنه ان عليه الصلوة والستار كان ينقي الذبيب فيشرّب اليعوب وبعد الغد الى  
ماء الثالثة ثم يارب فيسق الخمر روي ان تعال عنه فشرّبوا ففتح رأس سعد فوجّه وذلك بعد  
في سنة ان يعذف بالذبيب بعد الغليان عنه كما قال واشترط قذف الذبيب فيمن ان الظاهر  
والسكر ونقيع الذبيب على ما في الخبر في الخلاف بينه وبين صاحبيه في اشتراط القذف كما خلا  
في الخبر والحق ان الاشربة الثلاثة اذا غلا واشتد خلافا للاوزاعي في النقيع ومنها  
اي هذه الاشربة الثلاثة دون هذه الخمر لان هذه الخمر قطعية وهذه الثلاثة  
اجتهادية فجاسة الخمر غليظة طال بول لشبوتها باللائل القطعية حيث سماها الله تعالى

مش

رب و هو اسم الخمر النبي العبد كذا في الكاف و و رد في الاطاريح المتوازية المعنى فيه وكذا لما  
انزل من ثلثه لانه يكون في حكم الخمر وجاسة هذه تختلف في غلظتها وفقرتها في رواية فغيث  
في ارض غليظة ويكره مشكل الخمر لشبوت روي انها قطعاً دون هذه لانه منها اجتهادية في  
بشر قطعاً من الخمر و ان لم يكن خلاف هذه فانه قليل الخمر وكثيرها لا يعينها بالاجماع  
عليه الصلوة والستار روي ان الخمر فيها والسكر من كل شراب قليل منها معلول  
بالسكر ولا يتوقف عليه بخلاف غيرهما الاشربة فانه منها متوقفة على السكر ومنه الثاني  
من يقول غير السكر من البين في كغيرهما الاشربة لانه الفساد لا يحصل به وهذا هو  
خالف الكتاب والسنن والاجماع ولانه قليل يدعوا الى كثره وهو من ضوايق الخمر وتلك  
في التبيين كما في مني الغفار ويجوز بيع هذه ويصرف متلفاً عنه لانه مال متفق ولا يكره  
مشكلة فلانها فانه عند ما لا يجوز بيعها ولا يضمن متلفاً لانه سكر حاله وفي الخبر عند  
البيع وعد الخمر اجماع لقوله عليه الصلوة والستار التي روي شرّها في بيعها رواه  
مسلم واحد ولانه الله تعالى لما جبرها فقد اهانها والتقوى يشوبونها ولو طفت الخمر او غيرها  
بعد الاشتداد لايحل وان ذهب الثلثان لانه الطين لا يجوز فيها لانه انما جعل ما ناهى  
شبهت الحرة لارافعها بعد شربها لكن قيل لا يحد في ذنب مطبوخا ما لم يسكر لانه الحد  
في التي فاقصة كما ذكرنا فلا يتعدى الى المطبوخ في ذكره في التبيين من غير ذكر خلاف ومضى عليه  
في مني الغفار وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يقول عليه وبه يظهر ضعف ما في القنية من  
خرطخت وزالت روي انها صلت قال ابن وهبان ولا يعمل على هذا ولا التفات اليه وكذا اقل ما قاله  
فما للفقهاء عدم ما لم يعضده نقل من غيره وضعف ما في الحديث لوصف فيها سكر او غايته حتى  
صار ملوا مل ويحل زوال الحرارة وعند ما يحلل الخمر في الخمر لا يحل الخمر في الخمر  
يحد الا اذا ذهب ثلثاه وقال اصحاب الظواهر طاهر صلال ولكن مع رويته عند ما لا يكره  
مشكلة ولا يفتى شاربه لكن يضل ولا يحد في سكر وعذ الغسل ان نجاسة فغيث  
ويجوز بيعها ويضمن متلفاً ويحد في نجاسة غليظة وعذاه صنيعة فكم في حكم التثنية  
انما الخلال منها فبين الاول ويحل بينه الخمر والذبيب بان يبين ان يلقى الخمر والذبيب  
في رة انما او غيرها حتى يغلي ذكره في المغرب اذا طين النبيذ قبل الاشتداد ادفع  
وان اشتد بعد الطين المذكور عنه ابراهيم صنيعة وابراهيم يوسف كما ذكرنا من ان الاصل في الا

مش







فكرة وفيه الحانية ويكره الاستغفار والاحتفال بالحر وكذا الاقطار في الاصل والى جعل في السقوط  
والحاصل انه لا ينتفع بها الا انما تخلل فينتفع بها سواء صارت فلا بالمعالي او غير معالي عندنا  
فلا فالتأني في ذكر الكفر في عداها انما لا يخلل لثانته ان ينظر الى الحر على وجه التلوي ولا  
ان يبل بها الطمعة ولا يسبق الحيوان وكذا الميتة لا يطعمها طلبة لان ذلك انتفاع بها والانتفاع بها  
يخرج قامة الذي يربها في الانتفاع بها في منعي الغفار ولا يجوز بها التداوى على المعتمد ولا  
باس بالانتفاء ان اتخاذا الشيف في الدباء هو الغرور والخنم بفتح الحاء الحملة وسكون النون  
وفتح التاء المثناة من فوق جمع وهي الجرار الخفاء والواحد صتم قيل يؤخذ به من خواص الميتة  
والخرقة وهو الاناء المطيع صوف بالزفة والتغير هو الخرف الذي يكون في الخشب المنقور اعم ان  
هذه الظروف طمان مخفية بالحر فلما رقت الحر في النبي عليه الصلوة والسلام استعمل هذه  
الظروف على ما يدق عليه قوله كنت نيتكم الحديث لانه في شربها شرب الحر والاعمال به بعد  
والالة طمان فيها اثر الحر والالطمان الكم مخصوصا بما دخل فيه الحر بل تشديد وتخليط في باب  
حر الحر في الابتداء بتركه الناس مدة فلما مضت مدة ابا في النبي عليه الصلوة والسلام استعمل  
هذه الظروف لانه الناس تركوا شرب الحر واستقر الارض والالتئام بعد حصول المقصود  
ويكره شرب دردي الحر والامشاط به وانما قص الامشاط به بالذكر لانه لا تحسب الشرع والاراد  
بالكرهية الحر لانه في اثر الحر وهذا هو المقصود من الهداية وقيل ذكر لفظ الكراهية لا الحر لانه  
النقص القاطع فيه ولم يدركه اذا تحقق وجود بعض اثار الحر فيه يتحقق فيه النقص القاطع لانه الوارد  
فيه من النقص والاجماع لا يفرق بين قليل وكثيره ولا يحد شاربه بلسان وعنده الشافعي حجة لانه  
شرب حر من الحر ولنا ان في الحر اية شرب القليل لانه قليل الحر يدعي الى الكثير ولا كذلك في  
التردي فاشبه غير الحر من الاثرية المسكرة ولا في الاثرية ولا يجوز الانتفاع بالحر مطلقا  
لانه الانتفاع بالنفس والارادة سبحانه اذ نابا جتنا بها وفي الانتفاع بها اقترابها ولا يجوز اذ يد او  
بها في 27 في بدنه ولا في دبره ذكره في التتار فانية وقد ذكرنا ان المعتمد ولا شق ادبنا ولو صبنا  
للتداوى ولا شق الدواب وفي الطاف وكذا الايل ان يسقى زمنا او صبنا للتداوى وكذلك لا  
يسقى الدواب ذكره في التتار فانية وقيل لا يخلل الحر اليها في الدواب فان قيدت الدواب بالحر  
لا باس به طمان في التتار فانية عند بعض المشايخ كما في الطلب مع الميتة فانها لا يطعمها طلبة كما ذكرنا  
الا ان لو سبق الطلاب اليها فلا باس به ولا باس بالتقاء الترددي في الخلل لكن يخلل الخلل البتة دون

دون علكه كما في الحر وفي التتار فانية اذا اراد تحليل الحر ينبغي ان يخلل الخلل الى الحر ويصعب فيها اما  
لو نقل الحر الى الخلل يكره وقال بعض المشايخ لا باس به في الوجهية الارى ان اذا ظلمها بالنقل  
الشمس الى الظل ومنه الظل الى الشمس لا يكره وقد فصل حمل الحر والقمح هو الاول وفي  
التنوير ويكره اكل البنيج والخبثية والافيدون لكن دونه حر الحر فان اكل شيئا من ذلك  
منه عليه بل يجوز ما دونه الحية وفي الجورة كما في منعي الغفار ولا يجوز اكل البنيج والخبثية  
والافيدون وذلك لانه لا يخذ العقل حتى يصير العقل فيه فلاء وفاء او يصير  
ذكر انه دونه الصلوة لكن حر حر ذلك دونه حر الحر فان اكل شيئا من ذلك لاصد عليه وان  
منه كما اذا شرب بولا او اكل الخا لافاة حر حر لاصد عليه فذلك بل يجوز ما دونه الحية وفي  
شرب النظم الوهباني معزيا الى المبتغى ويكره اكل الخبثية وهو ورق الغلب وقد اتفق  
على تحريمه وشايخ الشافعي على حر تناوله واقتوا باقراره مع فطر قيمته وادوا بتأديب بايه  
والثديد على اكله فالآلة فتوى التذهيبي على حر حر قال علماؤنا من قال يخلل اكله فهو زندق  
مبتدع ومكمو بايتنا طلاق المحتش زرقا الى كافي السكران وفي منعي الغفار ومثل الخبثية في  
الحرية جورة الطيب ومن ههنا وجب الافتلا حر حر تناول الدفان الذي تحت بليته وشمل  
الاماكن فتنة وغلبت السفاهة واقتلال الخراج على العقلاء والاصحاب بسببه ولانه ما يتأذى  
بالحرية بنو ادم والملائكة وقد نبه عن السلطان ودلو الاروق قد ادرنا بطاعة السلطان بتصدية  
وقبول قوله فيما يكره في معصية الخالق **كتاب الصيد**  
وهو مصدر مبعوع الاصطيد اسم تسمية للمفعول بالمصدر كقوله الامر فاصيا  
لكل حيوان متوقش ممتنع لمن الادعى بقواته او بجناحيه ما كولا كانه او غير ما كولا  
طال ورا لانه الصيد اما ان يكون حر ما اد لافان كان فهو حر وان لم يكن  
فاما ان يكون اصطيدا في حر او لافان كان فيه فكذلك والاصطال فذلك قال  
وهو اي الاصطيد جاز بالحوار في جميع الجارم بمعنى الكاسبة العلة كالطلب والغيد  
والبازي والباسق والشر ليقول تعالى وما علم من الحوار في ومثل ذلك نصب  
وهو البير وغز القصب والتكيد ونحو ذلك والحديث سم وغيره كما في راق  
الرمح والخرافق واعلم ان الاصطيد مشروعي بالكتاب والسنة والاجماع اما الاول  
فعوله تعالى فاذا صلت فاصطاد وافاة اذ رتبة الار الا باس وقوله تعالى وفي



عليكم صيد البر ما دمتم ما فانه يدل على الحلق اذا زال الا واما العناية وفيه نظر لانه استدلال  
بمفهوم العناية هو ليس بنجته ولو ذكر مكانه اصل لكم صيد البر كان اسبب قلته وقد وقع ذلك  
ايضا في بحث بيع البر في سنبلة والباقي لا في غيره من البيوع والفتاوى ان الاستدلال به  
مبنى على ان العناية عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم على ما نص عليه في البدايع وعلى ما  
ذكرنا في بحث المعارض والترجيح من ان مفهوم العناية متفق عليه واما السنة فقوله  
عليه الصلوة والسلا بعدى بن هانم على ما ذكر في الكتاب واما الالهام فلانه لم يرد لال  
لا احد في ابانة فلان الالهام لا في نوح الكتاب والكتاب مباهج لا اصطحاب وهو لا  
بالمعقول ذكره في الهداية ومضى عليه في العناية وهو يغيب مثل اخذه في - وهو مخالف  
لما في الخلاصة والبرازية وغيرهما من انه مباهج الا اذا كان للثقل او يأخذه في - وعول عليه  
في التتارخانية والبر وتبعهما في التتارخانية وان كان القصد عند جمهور الفقهاء ان جميع انواع  
الكسب في الابانة على التواء كما يؤكل لانه متعلق بقوله جاز وما لا يؤكل لجلده و  
شعره او ريشه او لاستدفاع لشره وكل ذلك مشروعي لا طلاق قوله تعالى فاصطادوا  
بالصيد يطرب طرد غير نجس العين ولم يقل انما يطرب طرده فقط لانه وقد تغتفر في الطهارات  
والتنجس العين كما تخنز لا يطرب اصلا ولا بد فيه من الجرح ان يقتل في ما في اى موضع  
منه لان المقصود افراده المذبح مسفوح وهو يخرج بالجرم عادة والذكاة الاختيارية انما  
تحصل به وهذا ظاهر الرواية وعن ابن حنيفة واليه يوسع انه لا يشترط الجرح في لو حنق الطلب  
المعلم لكان طلالا وهو قول الشعبي والثاني لقوله تعالى فطوا انما امكن عليكم مطلقا  
من غير قيد بالجرح فمن شرطه فقد زاد على النص وجوابه انه اذا لم يخرج فقد صار موقودة وهي  
حرمة بالنقص والنقص مطلق فيجوز على الحقيقة اتحاد الواقعه وفي العناية واثار في الاصل  
الانه يحل بيعه من الجرح قال والفتوى على ظاهر الرواية ولا بد فيه من كون الجرح او الرأى اهل  
للكوفة بان كان مسلما او كتابيا اى ارسال من له ملك التوحيد دعوى واعتقاد الحالم  
او دعوى الاعتقاد الحالم لكتابة فان ابعث الطلب او البازي على اثر الصيد بغرار ارسال  
فانذره وقتله لم يحل وهذا هو الاول من الشروط الخمسة التي في القوائد واثار في الثاني  
بقوله ان لا يترك الجرح التسمية عند ارسال او الرمي لانه ارسال والرمى في  
الصيد بمنزلة امرار الشفرة في الذي في شرط التسمية عند ما كان الذي يكون الصيد

الصيد تمتعنا ان قادر على الامتناع عن قصد بالقوائم او الجناحين متوقفا وهذا هو الشرط  
الاول من الشروط الخمسة التي في الصيد فالذي وقع في الشبكة او سقط في البئر او استانس  
لا يتحقق فيه الحكم المذكور في الجوارح الا بهلية كالبقر والغنم والدجاج والبط وغيرهما  
واشار الى الشرط الثالث في القوائد بقوله ولا بد ان لا يتعد عن طلبه اراد الصيد الجرح ويعد  
التواري والغيبوبة عن بصره يعني انه وقع سهم بصيد فتأمل غاب سهم في طلبه من وان تعد  
عن طلبه في اصحابه ميتا لا لقوله عليه الصلوة والسلام لا بهلية يعلم اذا رميت سهمك ففان  
ثلاثة ابار وادركته فكل ما لم ينته رواه مسلم واحمد وابوداود والنسائي وكان سحره  
يطلبه لا ان يدركه قبل ان يحدث روى عنه عليه الصلوة والسلام اني عن اكل الصيد اذا غاب عن  
الرمى قال شهيد في الارض قتلت فيجوز هذا على ما اذا تعد عن طلبه والاول على ما اذا لم يتعد  
لانه يحتمل ان يموت بسبب آفة فيعجز فيما يمكن التي زعمه لانه الموهوم في باب الحركات كما لم يتحقق  
وسقط اعتباره فيما لا يمكن التي زعمه للفرورة لانه اعتباره فيه يؤدى الى انسداد باب الاصطيا  
وفي الثانية من شرطه اكل الصيد ان لا يتواري عن بصره لانه اذا غاب عن بصره اى يكون موثقا  
الصيد بسبب آفة فلا يحل الصيد لقول ابن عباس رضى الله تعالى عنه كل ما اصيبت ودعي ما  
انجيت والاصحاب ما رأيت والاصحاب ما تواري عنك وهذا يغيب ان يري بالتواري وان لم يتعد  
عن طلبه واما هذا اشارة صلبة الهداية بقوله والذي رويناه في جمة على ما كان في قوله ان ما تواري  
عنه اذا لم يبيت ليلة يحل واذا بات ليلة لا يحل وما رويناه بصيد اياه ما غاب عنه وبات ليلة  
فيكون جمة على من يمنع ذلك ولو وجد به جرمه سوى جرمه سهم لا يحل ذكره في التبيين و  
قال الثاني لا يحل لانه ما مات بالفرورة او غيره قلنا انه يغيب عنه عن البصر من فرورة  
الاصطيا ولو ثبت الجرم به لزم انسداد بابيه واثبات موته باثر موهوم فاسقطنا اعتباره  
مادام هو في طلبه للفرورة الا اذا وجد فيه جرمه افرى فلا يحل كما ذكرنا لانه ظهر كونه شيئا  
احدهما يوجب الجرم والآخر يوجب الحلق فغلب وفي القضية رمى صيد اخر غره بالطلب فاز  
ثم معني قوله ان لا يتعد عن طلبه انه لا يشتغل بشئ آخر بين الرمي والافذ وكذلك بين ارسال  
والافذ فلذلك قالوا ان الحكم كذلك في الطلب والبازي ولا بد فيه ايضا ان لا يشارك  
المعلم في الجرح ما لا يحل صيده وهو غير المعلم من الطلب وهذا هو الاول من الشروط الخمسة التي في  
الطلب لانه الصيد انما يحل اذا وجد في عشرة شرطاته في القوائد وفيه في الصيد



وغيره في الطلب او ترسل من اجل ارساله ان لا يشاركه طلب من اجل صيد ولا ارسال  
كالجوسى وانما لان الطلب الثاني في 27 و 28 الاول يسبح فلما اجتمعنا في جانب الحرم امتيطا  
وانما فيه تشاركه بان يكون في الجرح لان الطلب الثاني لو شاركه في الافذ بان ردة القصيد  
على الطلب الاول ولم يشاركه في الجرح لا يشاركه لا شراكه في الافذ ولو رده على الطلب  
الاول الجوسى بنفسه لا يشاركه لانه فقل لا يشاركه فعل الطلب فلما يتحقق التشارك وكذا لو  
شاركه طلب لم يرسل للقصيد او ارسل وترك التسمية عند افادة لا يحل لما ذكرنا فقولنا او ارسل  
من اجل ارساله اشارة الى الشرط الرابع في الضائفة والما تطول وقفه اي وقفه الطلب  
او البازي وهو اشارة الى الشرط الثاني في الطلب وغيره بعد ارساله فانما انما طالبت بعده  
لم يكن الا اصطيا ومضا فالى ارساله لغير الكمان للقصيد كالقصيد فأيكم ثم يا فذة القصيد فهو صليته  
في الاصطيا فيكون مضا فالى ارساله قال شمس الائمة الرافضة تعلقا عند شيخه الامام شمس الائمة  
الحلواني في القصيد فيقال ينبغي للعاقل ان يا فذة ذلك منه شيئا انه يمكن للقصيد في يتمكن منه ويمنع  
فيله منه للقصيد فينبغي للعاقل ان يجاهر عدوه بالخلاف ولكنه يطلب الغرضه متى تمكن منه  
فيحصل مقصوده من اتعاب نفسه ومنها ان لا يعد وظف صاحبه متى يركبه فله وهو يقول  
هو المحتاج الى فلا اذ قل نفعي وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يذل نفسه فيما يفعل غيره ومنها ان لا  
يتعلم بالقرب ولكن يفر بالطلب بين يديه اذا اخل من القصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل  
ان يخطأ بغيره كما قيل الشجيرة وعظ بغيره ومنها ان لا يتناول الا الطيب ومنها ان يشب  
ثلثا او في ما كان يمكن من افذه تركه ويقول لا اقبل نفعي فيما اخل لغيري وهكذا ينبغي  
للعاقل ان لا يجوز القصيد بكل جرح فيه قولنا انما هو ان يكون جرحا حقيقيا بنابه او تخليه  
الثاني ان يكون بمعنى الحاسب كقولنا تعالى ويعلم ما جرحه بالشره اى كسبه ويمكن الحمل عليهما  
في شرط ان يكون من الكواصب التي تجرح فيعمل بالجرح فيقتل علم من ذى ناب او طلب من  
طلب وبازي وغيرهما وفي الجامع الصغير طرئ علم من ذى ناب من السباع او ذى طلب من  
الطيور يعلم فلا بأس بصيده وبما سوى ذلك فلا يفر فيه الا ان يترك ذكاته فيذكه وانما يحل  
القصيد بما ذكر بشرط قابلية التعليم فيجرح الاسد والذئب فانهم قالوا لا يمكن تعليمها لانه من عادتها  
انما اذا اصحاصيد الا بالطلانة في الحال والتعليم انما يتحقق بترك الاكل فلما يعلم انه ترك  
عادة او تعليمها لانه التعليم انما يمكن للغير والاسد لعلو همته لا يفعل ذلك والذئب كحاسة

من غير

لحاسة قلنا استثنائهما ابو يوسف والحق بعضهم الحداثة بمعنى الحاسة وشرط كون  
ليس بنفس العبد فلا يجوز بالخنزير لئلا يحسن عينه ولا يرد الا اصطيا بالطلب على القول للحاسة  
عينه لانه النقص ورد بالاصطيا بخصيصه والاصل في جواز الاصطيا بما ذكر قوله تعالى وما  
علم من الجوارح مطلبية وذلك لانه معطوف على قوله اهل لكم الطيبات اى اهل لكم الطيبات  
وصيغ ما علم وفيه كلام لانه القرآن في النظم لا يوجب التوار في الحكم والجواب كما في العناية اى  
ذلك اذا لم يدل الدليل على القرآن وقد فاته قوله تعالى اهل لكم الطيبات جواب عن قوله يا لولم  
ما اذا اهل لهم فانه لم يكن وما علمه مقارنا لم يكن ذكره على ما ينبغي ويجوز ان يكون وما علمه من  
الجوارح شرطية وجوابه فكلوا مما امسك عليكم وهو سالم عن الاعتراف فالحمل عليه او كما قالوا  
والجوارح الكواصب من سباع البهائم والطيور كالكلب والخنزير والقط والبق  
والبازي والاشربة وغيرها ويثبت التعليم عند بغالب الراى اى لا يثبت التعليم ما لم يكن  
غالب راى المعلم ولم يغلب ظنه انه فعلم لانه يختلف باختلاف الاشخاص والاموال ولا يقدّر  
بالثلاث لان المتأدبر لا يعرف اجتهاد ابل نصا وسمعا والنقص فيه ولا سمع فيفقد العلم  
راى المحتسب به كما هو اصله في نفسها او بالقبول الى اهل الخبرة لانه اعرف به من غيره وعند  
وهو رواية عن الامام وهو الرواية عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه يثبت التعليم في ذى ناب  
بترك الاكل ثلثا يعني اذ ترك الاكل ثلثا وراى يكون معلمي فاعلم ما افذه في الحرة الرابعة  
وتروى عنهما انه يحل في الثالثة ذكره في الحط لانه التجربة تحصل بالكثرة والثلث كثرة تجر  
ففر موسى عليهما الصلوة والسلا ولانه ترك العادة والثلث مدة قربت لذلك كدة الخيار  
ونحوها ويثبت التعليم في ذى الناب بالاجابة والقبول مطلقا سواء كانت الاجابة والقبول  
بطوع اليه او لا وقيل لو رجع بطوع اليه فهو معلمي والا لا اذا ادعى بعد ارساله ولم يتوقف في  
عادة المحبة لتعيينه عند اجابة البازي حتى يصير معلمي فينبغي ان يكون على الافتلاف الذى  
ذكره الكلب ولو قيل يصير معلمي باجابة واحدة طارئة ودلالة الحوف لاسره بخلاف الكلب  
انما يثبت بذلك لانه في طبعه مغورا فاذا اجاب بالذئب يعلم زواله به وفي الافتتار ان الغند  
نحوه يحتمل القرب وعادة الاقتراس والنفور فيشرط فيه ترك الاكل والاجابة بخلاف الطلانة  
يحتمل القرب فيمكن فرجه بترك الاكل والبازي لا يحتمل فالتق بغيره مما يدل على التعليم فلو اكل  
البازي تغذى الحسنة الثانية على ما تقدم وان كان ظاهر الكفر تغذى الاول عليه فيظهر ان الاول لا يترك



التزج اكل الباقى وكان القياس ان يجرى وهو قول الشافعي في الجديد لما عرفت انه تعلم ليس بترك  
الاطل ليكون ضده دليل الجمل لا يوطل ان اكل منه الطلب او الغنم مطلقا سواء كان نادرا او معتادا  
ولكن نقول ان فيما اذا اكل نادرا فحق قول يجرى وبه قال مالك ولو اعتاد الاكل في ماضية  
عادة فيه وهل يجرى ما اكل منه قيل الذي ظهر به عادة فيه وهو صحيح والاصح ما قلنا لقوله عليه الصلوة و  
السلام اذا ارسلت طائفة من الغنم وذكر اسم الله تعالى فكل مما امسك عليك الا ان ياكل الطلب  
فلا تأكل فانه اذا اكل ان يكون انما امسك عليه نفسه رواه البخاري ومسلم وفي الحقايق محل الخلاف  
هو ان ياكل حاله الا اصطفا اذا لو افذه صاحبه ثم وثب الطلب وافذه منه والكل محل اتفاقا لانه ما  
اكل من الصيد فانه اكل الطلب او الغنم او ترك البازي الا جابة بعد الحكم بتعليمه في مصادره بعده  
اي بعد ما اكل بعد تركه ثلاث مرات لانه ذلك علامة الجمل فيتعلم على الخلاف الذي سبق في الاشارة  
وكذا في مصادره قبله اي قبل ما اكل بعد الترك وبقى في ملكه واعلم ان ذلك على ثلاثة اقسام الاول  
وما ليس في زمانه في مغارة بعد وخر في بيت الصيد فحكم الاول ان لا تظهر فيه الحدة لانعدام  
الحلية لان الحكم بالحده لا يتصور الا في محل قائم وقد فات المحل بالاكل فلذلك قبيح به بقوله وبقى في  
ملكه وقسم الثاني انه خرج اجماعا لانه معنى الصيدية فيه باق من وجه وهو انه بعد في المغارة وقسم الثالث  
انه خرج عند الاما الا على لانه اكل اية جمل ابتداء لانه الحده لا تنفي اصلا فاذا اكل يتبين انه كان  
تركه للشيء لا للعلم فلاقا لهما فانه عندها حكم الثالث المحل لان الاكل لا يدل على اكل فيما مضى لان  
نفسه والحاصل انه على قولهما يحكم بجملة مقصودا على وقت الاكل وعنده مستندا وفي المحيط هذا الى العهد  
قريبا فافذه اما اذا كان بعيدا بان مضى شرا وخوه وقد افذه صاحبه الصيد لم يجرى اتفاقا فان ترك  
الطلب من دم اي الصيد ولم ياكل من لحم شيئا او نكس النكس بالجملة والجمع اخذ الى عقد اللسان  
فقطعه منه قطعه فما بها فالتقى تلك القطعة وابتعد اي الصيد فقتله ولم ياكل منه شيء افذه صاحبه اكل  
اي من اكل وان اكل الطلب تلك البضعة بعد صيده ايا في الصورة الاولى فلا تمسك عليه  
حيث لم يصب ما لا يصح لصاحبه وامسك عليه مما صلي له وهذا من غاية علمه واما في الصورة الثانية  
فلا يثبت البضعة قد يكون ليأكلها وقد يكون قبلة في الاصطفا وليضعه بالقطعة منه  
فيتمكن منه فاذا لم ياكل دل على انه تمسك عليه فيجوز خلاف ما اذا اكلها قبل الافذه فانه يدل على  
انه جاهل بمسك على نفسه على ما سبكه المصنف رحمه الله وكذا من لو اكل ما اطعم صاحبه من الصيد  
او اكل هو اي الطلب بنفسه من بانه فطف الطلب منه بعد ان اكل صاحبه اي الصيد لانه امسك

امسك على صاحبه وسلم اليه داخل بعد ذلك ما اتقى اليه صاحبه وكذا ما فطفه لا يفره لانه لم ياكل  
من الصيد وهو عادة الصائدين فصار كما اذا اتقى اليه طعاما آخر وكذا اكل ما فطفه لانه  
ليس من الصيد بخلاف تملك الصيد فقطعه منه قطعه واكل تلك القطعة قبل افذه الصيد  
حيث لا يوطل لانه صيد طلب جاهل حيث اكل من الصيد وان ضمه ولم يجرى لا يوطل لانعدام  
الخرج والتذكرة الافتبارية لا تحصل الا به عليه ما سبق وكذا لا يوطل ان شاركه اي الطيب  
المعلم طلب غير معلم او طلب مجوس او طلب ترك رسل التسمية عند افذه وقد تقدم في ذكر الشروط  
وان ارسل مسلم طلبه فخر مجوس فانزله يقال زور الطلب فانزله اي في ماضية قبل لانه اذا  
اجتمع الارسل والزور فالاعتبار للارسل وهذا لانه الفعل يقع بما هو فوقه او مثله كمنه  
الحديث والزور دون الارسل لكونه بناء عليه فلا يقع به وبالعكس وهو ان يرسل مجوس طلبه  
فخره مسلم فانزله لانه الزور دون الارسل ولهذا لم يثبت شبهة الحدة فاذا ان ثبت  
به المحل وان لم يرسله بان انغلت الطلب على اثر الصيد غير ارسله احد فخره مسلم او غيره  
فانه وافذه الصيد فانزله فالعبرة للزور فان كان الزور مسلما ياكل وان كان مجوسا في هذا لانه  
الزور مثل الانغلات لانه وان كان دون ما حيث اذ بنا عليه فهو فوقه من حيث انه فعل المكلف  
فاستويا فصلنا في هذا وكذا اجمع الاصحاب في البازي الا انه وضع المسائل في الطلب لانه محل  
الاشتباه كذا في شرح الكنز وان ارسله ولم يسمه ان وترك التسمية عند افذه فخره قسما ان فخره  
منه الطلب يسمى وزر فانزله او لم ينزله وقتل الصيد فالعبرة بحال الارسل لانه وقت التسمية  
فاذا تركه عند الارسل فلا تغير بعده فلا ياكل كذا في الحاشية وان ارسله ان الطلب والبازي على  
صيد فافذه غيره حل مادام على سنن الارسل اي مع عدول ولا ملك ولا يشترط تعيين الصيد عندنا  
لان الشرط ما في وسع المكلف لا ما لم يكن في وسعه والذي في وسعه ايجاد الارسل دون التعيين  
لانه لا يمكن ان يعلم الطلب والبازي على وجه لا يافذ الا ما يعينه له ولان التعيين غير مفيد  
في صحة ولا في حق الطلب فانه الصيد وكلها فيما هو المقصود سواء وكذا في حق الطلب  
لانه قصد افذه كل صيد يتمكن من افذه وعلى قول ابن ابي ليلى روي انه التعيين ليس بشرط كذا  
وعين يصح تعيينه في ترك ذلك الصيد وافذه غيره وقتله لا ياكل عنده وقال الشافعي لا ياكل  
مطلقا لان الارسل شرط ولم يوجد لانه افذه غير ما ارسله صاحبه وهو مذنب مالكا قلنا ان  
الشرط بالنقص هو الارسل المطلق بشرط التعيين يكون زيادة على النقص فلا يجوز وقوله



مادام على سنن الارسال لانه لو انشرف عينا وشمالا او مكث لايحل اتفاقا لانعدا حكم الارسال  
الاول فان قلت ما الفرق بين هذا وبين ما اذا اوضح شاة وسقى عليها وفلاها فذبح غيرها  
بتلك التسمية فانه لا يحل قلنا الفرق بينهما ان التعيين في الحاشية ممكن وكذا غرضه متعلق  
بمعينة فتعلق التسمية هناك بالخصيص للذي وفيما نحن فيه بالالة وكذا الوارسل على صيوة  
بتسمية واحدة فاخذ تلكا حلت الصيود كلها لانه الذي سمع بالارسال ولهذا تشترط التسمية  
عنده والفعل وهو الارسال واحد فيكفي بتسمية واحدة فصار كما لو اوضح شاة  
اصديها فوق الارض فذبحها ذبح واحدة بتسمية واحدة بخلاف ما اذا كان على الشاغب لانه  
الفعل متعد فلام تعد التسمية وان ارسل الغند فكن ذبح استمكن ثم اخذ حل لانه قد سبق  
عند ذكر الشروط ان صيلة في الاصطيا وفيكون مضافا الى الارسال وكذا الكلب اذا اعتاد  
حل لانه بالاعتقاد يعلم ان صيلة في الاصطيا والغند ولو ارسل على صيد فقتله ثم اخذ  
فقتله اطلاقا لان الارسال قائم لم ينقطع كما لو رمى صيدا في التسم في سنة فاصاب اثنين  
اي اصاب ذلك الصيد ونفذ المخره فاصابه او لم يصب ذلك الصيد بل اصاب غيره حل جميع ذلك  
وانما قلنا في التسم في سنة لانه التسم اذا رده الرمي الى ورانه فاصاب صيدا لم يؤكل كما لو  
وضع سيفا في موضع فله الرمي وفرب على صيد فانه لا يؤكل وفي الثانية ولو رمى سهما الى  
صيد فردة الرمي بمنه او يسره فاصاب صيدا لا يحل وان لم يرد من جملة حل صيده فمادام  
التسم في سنة فحظبه يكون مضافا الى ان اذا رده الرمي بمنه او يسره تنقطع الاضافة  
الى الران وعنه ابو يوسف اذا رده الرمي بمنه او يسره فاصاب صيدا يحل ايضا لانه لا يمكن  
الافتراز عند ذلك اذا كان الاصطيا في موضع ربي وكذا لو اصاب التسم حائطا او شجرة او شيئا من  
فردة فردة الرمي سواء لانه مضية الى ورانه يكون لصلاية التسم والحائطا لا بقوة الرمي وكذا  
لو اصاب سهم الرمي قبل ان يصيب الصيد فردة عن وجهه فاصاب صيدا لم يؤكل واذا رماه وسقى  
الكل ما اصاب بلا فرق بين ان يصيب الرمي بنفسه او غيره من الصيد كما في ارسال الكلب في ما يقتل  
ان يرمي ما رماه عن عدى به حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رميت كسبة  
فحق فكل وان لم يخط فكل فكل وان لم يخط فكل فكل وان لم يخط فكل فكل وان لم يخط فكل  
للحديث وان وقع التسم به فتأمل التحامل في الشيء ان يطلق على شاة واعيا يقال تحاملت  
في الشيء ومنه ان يحامل الصيد ويطران يتكلف في الطيران وهو من الجمل ان يحل الصيد

نفسه على تحل المشي والطيران كذا في المغرب وغاب ولم يتعد عن طلبه ثم وجده متعلقا وان لم يكن  
واما غير ذلك التسم لا يحل ان تقع عن طلبه ثم وجده وقد تعدر عند ذكر الشروط فالتعدر  
هو الشرط وهو ان تزكع عليه وكذا الشاة فلا يتوهم التكرار والحكم فيما يرمي الكلب كما في قوله  
التسم فانما بينهما ونيابتهما في الاول في الذي سواه وان رماه اي الصيد فوقع في الماء  
او وقع على سطح او جبل او شجر او حائط او ابرة ثم تردى اي سقط على الارض فانه لا يحل  
لاشمال ان يكون هلاكا من الماء او من التقوط من عال يؤيد ذلك قوله عليه الصلوة والسلام  
لعدى وان وقعت رميك في الماء فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتل او سهمك وكذا لو  
وقع على رمي منصوبة او قصبه قائم او جرد ابرة او البنية القائمة ونحو ذلك فحرم بها لانه  
شرط انه لا يشارك في موته سبب آخر سوى ارمي التسم او الكلب او نحو ذلك وهذه الجواهر  
موت منها كما لو وقع في الماء والتردى من عال والموت هو في هذا كما تحقق للحديث وان وقع على  
الارض ابتداء حل الكلب حتى نال لانه هذا مما لا يستطاع الامتناع عنه فصار الاصل ان سبب  
الحل والجرم اذا اجتمعا وامكن الترخي هو سبب الجرم ثم في جانب الجرم احتياطوا وان كان مما  
لا يمكن الترخي عنه في وجوده يحرم كانه التخليف بحسب الوسخ وكذا حل لو وقع في حرة او ابرة  
موضوعة على الارض فاستقر ولم يجرم اراد بذلك ان لا يصيب من الابرة الا ما يصيب من الوقوع  
على الارض فيكون بمنزلة ما لو وقع على الارض فانه لا يفرز عن غيره ولا يجمع دليل الجرم بعد دليل  
الحل قال في الهداية ومما لا يمكن الترخي عنه اذا وقع على الارض كما ذكرنا او على ما هو في معناه جبل او  
ظهر بيت او بنية موضوعة او حرة فاستقر عليها لانه قوع عليه وعلى الارض سواء فيكون  
معدا وذكر في المنتقى لو وقع على حرة فانشق بطنه فمات فانه لا يؤكل لانه سبب موته كذا في  
الكافية والحافه وفي التتار فانية وراه ما اذا اصابه حد الصخرة فانشق بطنه بذلك وان استقر  
عليها ووقع الطير في الماء فمات كما اذا رماه وهو على جبل فتردى في موضع الموضع مع تردى الى  
الارض لانه كما يحتمل ان يكون موة بسبب وقوعه اول مرة في الماء كما يحتمل في هذه الصورة كما  
في التردى وان كان الصيد بر با وقوعه في الماء مع سواء انخس في الماء ولا بعد ان كانت يا  
الا ان كانت بحالة لا يتوهم نجاته منها كما اذا رماه ثم وقع في الماء وان كان الطير ما ثيا فوقع فيه فانه  
انخس في فيه كما اذا وقع في الماء والاصل هكذا ذكر المسئلة على هذا الوجه شيخ الاسلام في شرحه  
وذكر خمس الاثمة الترس في لزم ان الطير اذا وقع في الماء لا يؤكل برأيا كان او ما ثيا وفي الثانية



في ذلك طير الماء وطير غير الماء، لانه طير الماء انما يعيش في الماء غير جرد و عن بعض المشايخ اذا رى  
صيدا فخرج ووقع في الماء فحات قالوا ينظر ان يري حيوة صبي و وقع في الماء لا يحل لاقبال اذ مات  
بالماء و ان كان لا يري حياة طير الماء لانه مودة في هذا الوجه لا يضاف الى الماء انما هو الماء اذا لم يدرك  
الحياة فانه ادرك فذبحها يحل لقوله تعالى الا ما ذكيت و يحل ما قتل الحوافر بوضعه الحوافر  
السم الذي لا يري له سمي مع اضا لانه يصيب الشيء بوضعه ولو كان في رأسه صده فاصاب  
كده يحل او البندقة هي طينة مدورة يحرم كل منهما وانما لا نعد شرط الحل و الجرح  
فيكون في معنى الموقوذة و انما اصابه بجرح و جرحه بغير الحوافر مع الحدة فانه كان الحيثية  
لا يؤكل لانه يحتمل انه قد قتل بشقه لا بالجرح و ان كان فصيحا الحل للتيقن ان مودة من الجرح سبب  
الحدة لانه الثقل فانه شكتنا في لا يؤكل عملا بالاحتياط و ان يحرم لا يؤكل مطلقا للعلم  
بان الموت في الثقل لا بالكدة و في التشارفانية روى الصيد بينة او مع ارض او في فاصاب  
سهما موضوعا على حائط و مضى السم فاصاب الصيد و جرحه و قتل من اطلقه كما اذا رعى سهما  
فاصاب السم سهما موضوعا على حائط فدفعته فمضى السم فاصاب الصيد و جرحه و قتل من اطلقه  
و في حكم الجرح و البندقة و الحوافر و ما اشبه ذلك و ان جرحه في ذلك لانه لا يخرج الا ان يكون  
شبا من ذلك قد صدده و طوله كالسم و يمكن ان يرمى به فانه كان كذلك و جرحه كده يحل اطلقه  
و انما الجراح الذي يدق في الباطن و لا يخرج في الظاهر لا يحل لانه لا يحصل به انار التي كذا في  
الحانية و لو رماه بسيف او سكين فاصابه فخره او مضى فقتله لا يؤكل لانعدام شرط  
الحل و هو الجرح في لو اصابه كده فخره من اطلقه و انما الجرح في كده لا يخرج و يعمل في  
تسبيل الدم و مثل الحديد و غير الحديد في ذلك سواء ان رقى من ذلك فلا ذنب صد حدة  
وروى بصيد على حصول الذخيرة الآلة كذا في المحيط و الحانية و في الهداية و لو رماه  
بحرودة و حديدية و لم يصع نضعا لا يحل لانه قتل دقا و كذا اذا رماه بها فابان رأسه او قطع  
او دابة لانه العروق تنقطع بقتل الجرح كما ينقطع بالقطع فوقع الشك او لعلم مات قبل قطع  
الاوداج و لو رماه بعصا او بعود من قتل لا يحل الا اذا كان العضو بضعا و شرط في الجرح الاداء  
لقوله عليه الصلوة و السلام ما انزل الله و ان الاوداج فكل شرط الا ان يتيقن وجود  
الشرط و الجرح ناد و قيل لا بشرط لانه الذي قد حبس لضيق الكنفذ او غلظ الذوق و قيل ان  
كان الجرح كبيرا لا بشرط و ان كان صغيرا بشرط ذكره في التشارفانية و ان روى طبيا و اصاب السم

خالف في ذلك و روى في بعض النسخ و روى في بعض النسخ و روى في بعض النسخ

السم فقتله او قرنه فان ادماه حل و الا فلا يحل لوجود شرط الحل في الاول دون الثانية و ان روى  
صيدا فقطع عضوا منه و مات اكل الصيد لوجود الجرح فيه و هو ذكاة دون العضو المقطوع و عند  
الشافعي الحلال ان مات الصيد منه و ان لم يمت من ذلك و اتيته ذكوة اخرى كان المباح لا يحل و  
يحل المباح منه ذكره في الحقايق و كنا قوله عليه الصلوة و السلام ما بين من الحي فموتت و قوله  
عليه الصلوة و السلام ما قطع من بيم و هي ميتة فما قطع منها في ميتة ذكر الحلي مطلقا فينفذ  
الحلي حقيقة و حكم و العضو المباح منه بهذه الصفة لانه المباح منه في حقيقة ابقاء الحيوة  
فيه و كذا حكمي لانه يتوهم سلامة بعد هذه الجراح و لهذا اعتبر هذا القدر من الحيوة في لودعه  
في الماء و فيه حيوة بهذه الصفة يحكم خلاف ما اذا ابيى بذكاة الافتياري لانه المباح من ميتة  
حكمي فلا يضاف الى غيره و ان كان حصل بذلك حقيقة و هذا اذا كان العضو المقطوع يد او  
رجلا و فخذ او ثلث ما يلي القوائم او اقل من نصف الرأس كما سيذكره المصنف روى و انما  
امت لانه يتوهم بقاء الحيوة في الباق و ان قطع اي العضو من الصيد كاليد و الرجل و لم يمت  
فانه اقل التامة اكل العضو ايضا كما اكل الباق اذ مات لانه بمنزلة سائر اجزاء و الا ان وان لم  
يحتل الا لتيار و الا ان مال بل يبقى متعلقا بجلده فلا يؤكل العضو لوجود الابانة و الفصل بين  
والجرح للخاص و ان فيه اي قطع طولا نصفين او قطع ثلثا و الاكثر من جانب العرج ان قطع  
قطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس و الثلثان في طرف العرج اكل الحلي اي المباح و انما  
منه لانه المباح منه في صورة لا حكمي اذ لا يتوهم بقاء الحيوة بعد هذا الجرح و يعلم من هذا ان  
لو قطع ثلثة او كان الاقل مما يلي العرج يحرم المباح و يحل المباح منه لانه يتوهم حيوة و كذا اكل  
الحلي لو قطع نصف رأسه او اكثر مما تنفذ و ان ادرك الحرس او الراعي الصيد فمات حيوة فوق  
حيوة المذبح و ان يتوهم معا بقاءه فلا بد من ذكوة لقوله عليه الصلوة و السلام لعدى  
اذا ارسلت طيرك فاذا ذكر اسم الله عليه و ان امسك عليك فادركته فمات فاذنك الحديث رواه  
البخاري و مسلم و احمد و لانه قد روى الاصل قبل حصول المقصود بالبدل اذ المقصود هو اكل  
ولا يثبت قبل موتة فيكمل حكم البدل و البازي و السم كالطير لانه المباح في الحلي و ان تركها في  
التذكية متمكنة منها و لا يذكر ولا ذكاة كما قد روى في الذكاة الا في التذكية فلا يخرج الا في التذكية  
الخبرة و كذا روى و ادركه فيما غير متمكن من التذكية اما لفقد الة او لضيق الوقت و فيه من  
الحيوة فوق ما يكون في المذبح في ظاهر الرواية مما اجهل فيه روى لانه كما قد روى عليه بان ادرك



وهو صيد لم يبق صيد افلايكل الا بالذكاة الاختيارية وفي رواية عنه وابو يوسف انه يحل  
لانه اذا لم يقدر على الذكاة حقيقة صار له كمن لم يقدر على استئجاره وهو قوله  
الثاني في رواية لم يبق من صيد الا مثل صيد الذبوح بان تربطه واخر ما فيها وهو  
فلهذا لم يبق الا مضطرا واضطراب الذبوح وهو ما لا يتوهم بقاؤه فلهذا لم يبق هذا  
القدر من الحيوة لا يعتبر فكان ميتا فكما لا يرى انه لو وقع في الماء وهو في هذه الحالة لا يرى  
اذا وقع بعد موت لانه موت لا يضاف اليه وقيل عند الامام لا بد من تكمية ايضا لانه افذه ميتا  
فلا يحل الا بالذكاة الاختيارية وان ذكاه حل بالاجماع لقوله تعالى الا ما ذكيت من غير فصل  
ذكره في الاختيار وكذا انه في الحردة اي الساقطة عن مكان رفعه والنظير اي الحفرة  
بالزمن والموقوفة اي الحفرة بالخشب وكذا الخنقة والية بقواي شق الذئب بطنها  
وفي صيد فضية او جلدية ظاهرة والثاة التي رقت حل في ظاهر الرواية للنفق والافضل  
وفي الاختيار وهو الحمار عليه الفتوى كما في عادة الكتب المعتمدة وكون الحيوة حيث سبق  
يوما شرط في رواية عند الامام لانه الخنقة وافذاتها اذا لم يكن بهذه الحالة لم يدر ان كانت  
بالذكاة او بما اصابها من قبل فيعبر فيه زمان يديده وهو يوحى حل عند ابو يوسف ان كان  
حال لا يعيش مثل لا يحل لانه موت لا يحصل بالذبح وعذاته يعبر اكثر اليوم اقامة لاكثر من الحل  
وعنه محمد ان كان حال يعيش فوق ما يعيش الذبوح حل اي ان كان الباقي فيها من الحيوة  
اكثر مما يكون في الذكاة حل والا فلا يحل لانه قد روي عن ابو يوسف انه لا يبيح ما زاد على ما سبق  
انما زالت بالذبح ومن روى صيد افلايكل اي جعله ضعيفا واخر عن غير الاختيار والذكاة  
صيدة ثم رماه او فقتله او اكله لانه لا يخنق لانه قد راعى الذكاة الاختيارية فوجب عليه  
الذكاة ولم يذكره والى الثاني ليس بذكاة للقدرة على الذكاة الاختيارية في وقت الذكاة  
للاول قيمة بخلاف الاول يعني ان الاول ملك الصيد باثنا عشر والثاني اثلث برية ملك فيض  
له قيمة معيبا بالاراء - وقيمة الخنق تعتبر في الاتلاف بانه ان الرأى الاول اذا روى صيدا  
يساوي عشرة فنقص درهمين ثم رماه الثاني فنقص درهمين فيخرج الثاني للاول ثمانية و  
سقط عنه من قيمة درهمين لانه ذلك تلف بخلاف الاول فبقي ما بقولنا ولكن روى حياة لانه لو  
لم يرم صيد بانه قطع بالزنى الاول رأسه او تربطه او نحوها يحل اكله لانه الموت بضافي  
الاول الاول لا الثاني ويكون وجود الثاني كالمعد وان لم يخنق الاول حل ورماه الثاني فقتله حل

مطهر

مل لانه صيد روى الثاني لانه صيد الا انه لم يخنق بالاول عن غير الاختيار فذكاة اضطرارية وهو الثاني  
لانه هو الذي افذه وقال عليه الصلوة والسلام الصيد لمن افذه وانما قال ثم رماه او لانه لو رماه  
معاف سبق احد بها بان اصاب سهم احد بها قبل الاكل والخنق ثم اصاب سهم الاخر فقتله لانه الصيد  
للاول لانه هو الذي اوزره بالخنق وحكمنا حله وقال زفر لا يحل اكله لانه لم يكن صيدا حين اصاب سهم  
الثاني فلا يكون له ذنبا اضطراريا كما لو تعاقبا في الزن وكذا ان ذكاه صيدا وقت ربهما والمعتبر  
في الحل حالة الزن لانه فعل كما رار الخنق في الذكاة الاختيارية بخلاف ما اذا تعاقبا لانه الاكلان  
حصل باصابة السهم الاول وانما صادف السهم الثاني حال كونه غير صيد وانما حاله الاصابة انما  
تعتبر في الحكم لانه يحصل بالاراء والاول يحصل باصابة لا بنفس الزن ومن ارسل كلبا على صيد  
فادركه ففر به ففره ثم قرب فقتله حل لانه هذا مما لا يمكن الاثر عنه في صيد الكلب وكذا لو ارسل  
كلبه ففره احد بها وقتله الا لانه الاختيار عن الجرح بعد الجرح لا بد فل تحت التحليل فحل عفوا  
ولو ارسل رجلا من كل منهما ففره احد بها وقتله الا لانه لم يذكرنا وهو اي الصيد للاول لانه  
الاول افره عن حدة الصيدية الا ان الارسال من الثاني حصل على الصيد والمعتبر في الباب والحد  
حالة الارسال فلذلك لم يحرر ولو ارسل الثاني بعد فرج الاول بعد الخروج عن الصيدية بخلاف الحل الاول  
وهو كذا في رواية لم يبق من صيد افلايكل ومن سمع صا فظنه انسانا فرماه او ارسل عليه كلبه او بازيه  
فاذا هو صيد حل لانه لا اعتبار بظنه مع كونه صيدا حقيقة وكذا لو ظنه قتي صيد فرماه او ارسل كلبا  
او بازيه فاصاب صيدا ثم تبين انه قتي صيد حل المصايب اي صيد كان لانه صيد وقد قصد الاصطبا  
وعنه ابو يوسف انه قضى ما ذكره الخنزير لتغليب اللحم الا يرى انه لا تثبت بالاباء - ثم انه وغيره من  
التابع تثبت الاباء - في جلدوه وفرفق منها ما لا ياكل لانه الارسال فيه ليس للاباء - وفيه  
ان اسم الاصطبا لا يكتسب بالما كونه فوق الفعل اصطبا او هو فعل مباح في نفسه وآباء  
التناول يوجب الحل فيثبت بقدر ما يقبله كما وجله او قد لا يثبت اذا لم يقبله واذا وقع اصطبا  
صار كذا روى المصايب فاصاب غيره وان تبين انه قتي آدمي او صيد او اكل لا يحل المصايب لانه  
الفعل ليس باصطبا والطير الداجن الذي يابى البيوت اكله والظبي الموثق بمنزلة كما  
بيننا ولو روى الطائر فاصاب صيدا فخر الطائر ولا يدرى وشئ او اكله حل في الصيد لانه الظاهر  
فيه التوثق ولو روى البحر ولا يدرى نادى هو لا لا يحل الصيد لانه الاصل فيه الاستيناس  
ولو روى السمكة او جرادة فاصاب صيدا يحل في رواية عنه ابو يوسف لانه صيد وفي اخرى عنه



لا يخل لانه لا ذكاة فيها و كورى على قصد ان ذئب او اسد او فتر فحق فاصاب فليجوز الاكل وقال  
نزل لا يجوز لانه هذه الحيوانات ليست بصيود ولذا لا يجب بعقلها على الفرجان فصار كالمو  
رمى انسانا او طليبا فاصاب صيدا او لئان ان توفى الصيد وهو ما يتوقش ولا يؤخذ الاكلة  
صادق على هذه الحيوانات فصار اياها الى صيد فجاز الاكل كما لو رمى الى حمار وحشي فاصاب  
صيدا او عدو وجوب الجواز في الذئب لانه في معنى الغواصة الحية لانه ليس بصيد وقيل  
الخنزير والاسد اذا لم يوجد الصياد فيها بخلاف ما لو رمى الى انسان لانه ليس بصيد  
وفي التبيين وتواني باز يامعنا اذ صيد افقت ولا يدرى ان رسله انسان او لا لا يؤكل  
لوقوع الشك في الارسل ولا يثبت الارسل بدونه وان كان رسلا فهو مال الغير فلا يجز  
تناول الا باذنه صاحبه وفي معنى الغفار اذا وجد مشقة من بدمه يستأنه هل يخل له اكلها  
مقتضى ما ذكرنا ان لا يخل لوقوع الشك في انه الذي يخل ذكاة او لا وهل سقى الله تعالى  
عليها ان لا تكون في الخلاصة قوح اصابوا بغير اذن في طريق البادية ان لم يكن قرحا من الماء  
ووقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك اياه للناس لا بأس بالافذ والاكل لانه الثابت بالذلة  
كالقائمت بالقرح فيستفاد منه اياه اكلها بالشرط المذكور بلا اشتراط العلم بكونه الذي اكل  
لذكاة وفي الثانية اذ الطير ليس بالاباء والاولى عند فعله وفي معنى الغفار بكرة تعليم البازي  
بالطراحي كما فيه من تعذيب الحيوان والعبرة بحالة الرمي فلو رمى وهو سلمي ثم ارتدت  
الحياء بانه تعالى يخل صيده لانه عكس ما رمى وهو يرتد ثم اسلم قبل وصول الشئ اليه  
لا يخل ولو رمى وهو حي ثم قتل من اراده قبل وصول الشئ اليه وجب الجواز بخلاف ما لو  
رمى اليه وهو طلال ثم الرمي قبل وصول الشئ اليه لا يجب الجواز والله تعالى اعلم

وهو المناسب لما قبله كونه طلالا واحدا من سبب التحصيل المال ومن حيث انه حصول النفل  
جانب الدائن والمديون وهو مشروع لقوله تعالى فربها لا مقبوضة ولا روى انه على القلوة  
والسلام اشترى من يهودى طعاما ورهنه بدارعه وقد انعقد عليه الاجماع ولا يرد  
وثيقة جانب الاستيفاء فيعتبر بالوجه في طرفه الوجوب وهو الكفالة هو اى الرهن  
مصدرة في الاصل من قولهم رهن الرهن الشئ رهنه عنده وارهنه وارهنه جعله  
ورهنه صيغة فارتهننا من اى اخذها وارهنه منه اخذه ويقال للمرهون تسمية

تسمية للمفعول باسم المصدرة منه ما في القاموس الرهن ما وضع عندك لينوب منك ما افذ  
منك كقولك تعالى هذا خلق الله ودرهم غرب الاير وقبح رهون ودرهم ودرهم بقتل ووقه  
شكك اليك للتخفيف وقال يونس الرهن والرهان عربيان والرهان في الرهن والرهان في الرهن  
وقوله رهنه قراءة الجر وقرينة قراءة ابراهيم واخوه وهو ما يستغنى فيه بجمع كثره على جملة  
وذلك ان قياسه في القلة الفعل كقولهم افلس فاستغنى بجمع رهنه ودرهم عن ارميه وقيل رهنه  
جمع رهنه وهو جمع رهن فهو جمع الجمع كما قالوا في ثمار جمع ثمر واليه ذهب النور وشجر وكلمة جمع  
الجمع غير مطرد وعند سيبويه وجاهر الشياخ واما كونه رهنه فهو مطرد كثيرا  
كعب وكعاب وبغل وبغال وكباش وكباش وكلب وكلاب والتركيب والى على الثبات والذوا  
يقال رهنه الشئ اى داره وستره وراهنه اى داره ثابت ونعم رهنه دائمة وطعام رهنه  
دائم مقيم وسقى الرهنه رهنه دائمة واستقره عند الرهنه وفي عانة الكتب  
الغرفية هو في التفة حبس الشئ بانه سبب كانه وفي التربة حبس الشئ حتى يكثر  
استيفاءه منه الاول جعل المال محبوسا حتى يكثر اخذه منه لانه الحابس هو الرهنه لا الراهن  
بخلاف الجاهل اياه محبوسا والشئ يتناول الحرس والمدة والجر ونحوها كما لا يخفى  
الرهن به والاستيفاء لا يتصور فيما اذا كان قيمة المرهون اقل من الدين والاندفع  
الافذ طلالا او بعضا كالدين كالف التمثيل وما في لفظ الحق من العود بشئ الى عده  
انحصار ما يصح به الرهن في الدين وسماية التفرج في التثنية بانه الرهنه يصح بالعينة اذا  
كانت مفقودة بنفسها او بالمثل فانما يدعى كمالا لانه المحبوب الاصل في المثل او القيمة  
ورد العين مخلص على ما عليه الجمهور وهو دين فلهذا تصح الكفالة به والاراء عن  
قيمة ومنع وجوب الزكوة على من هو فيه في ماله بقدر القيمة ولو كان الواجب هو  
العينة لما ثبتت هذه الافكار وعند البعض وان كان المحبوب الاصل ردة العين  
وردة القيمة مخلصا ولا يجب القضاء الا بعد الهلاك لكن يجب عند الهلاك بالقبض  
السابق وكذا يجزى قيمة يوج القبض فيكون رهنه بعد سبب وجوبه فيصح كانه الكفالة  
تختلف غير المضمونة كالودائع والعداوى والمضمونة بغيرها كما يبيع في يد البائع حيث  
لا يجوز الرهن به بالعدو وجوبها وينعقد بايجاب كقول الراهن رهنك هذا المال بدين  
لك علي وقبول كقول المرتهن قبلت لانه عقد والعقد ينعقد بالايجاب والقبول قالوا



الرهن هو الايجاب بحره لانه عقد تبرع فيتم بالمبرع كالماله والقصد فلهذا قيدوا الاعتد  
 بعد التزوي لانه ذكر في المحيط والمنتهى ما يدل على ان القبول داخل فيه والقبض شرط التزوي  
 لا يكتفى من طرف لا يربى بدونه القبول وينتج بالقبض فيه اشارة الى ان القبض شرط  
 التزوي كما في الهبة وهو مختار شيخ الاسلام ولان القصد فيحصل بالايجاب والقبول كذا في  
 المحتج اشارة الى اصل الامانة القبض شرط الجواز وفي المحنف وبه قال محمد بن الاول اصح  
 نحو زارا بن محبوب عن الحوز بعني الجمع وهو المشهور واقرز به عن المتفرق كالنار على رؤس  
 الاشجار والزوي في الارض لا يجوز رهنها لانه امر تيمم في ذكره الزاهدي وغيره  
 مع ما عن مالك الرازي غير مشغول نحوه لا يجوز رهن الارض بدونه التخلي والشح بدونه  
 التزوي وآثار رهن دار فيها متاع الراهن بدونه المتاع فجاز اذا اودع ما فيها او لا ثم سلمها  
 اليه ذكره في الحاشية او يودع المتاع فيه بعد ما رهنه الدار ثم يسلم اليه ما رهنه فيصح الرهن  
 والتسليم كذا في التثاقفانية وفي المحيط لورهن المتاع الذي في الدار بدونه الدار والحاشية  
 والحوادث وقال بنينا وبين الرهن مع التسليم مميزا سواء كان بتيمم او بتسليم العبد اقرز  
 به عن الحاشية ذكره الزاهدي وصاحب المحنف وعن المتصل باليمين رهن فلقه كالتيمم وتساها  
 يكون منفصلا عنه غيره غير متعلق بما يقع عليه عقد الرهن وعلم هذا قلنا ان رهن المتاع  
 لا يصح اتمل القصة او لا رهن من اصبه او من شركه وفي الينابيع رهن المتاع كنصف المنزل  
 ونصف الدار اذا رهنما غير مقومين لا يجوز وكذلك رهن نصف العبد ونصف الدابة  
 وسواء كانت العبد المردونة له او لغيره او كانت مشتركة بينه وبينه او لا فرق بينهما كان  
 رهن من شركه او من اصبه قابلا لصل القبض في هذه المسائل وهل فيه فانه يملك امانة  
 ولا يذهب من الدين شيئا هكذا ذكر الكوفي وقال الشافعي يصح والتخية فيه اي الرهن وفي البيع  
 من على ما في الرهن ومثني عليه في مني الفقهاء ان يخل بين الرهن والقرينة وفي البيع بين المبيع  
 والمشتري قبض اي قبض الرهن في اذا وجدت التخية من الراهن نحوه الرهن ولو يافذه  
 فضا في الرهن لانه ما يباع عليه والقبض فعل غيره فلا يخلط به فاذا لم يافذه  
 الرهن كان التقصير منه وهذا ظاهر الرواية وعنه ابو يوسف انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل  
 لانه قبضه واجب للتميز ابتداء فلا يثبت الا بالنقل عن غيره الغصب خلاف الشرا لانه نقل  
 للمفاتيح من المانع وليس بموجب ابتداء قلنا قبض الرهن مشروع فاشبهه ببيع دون الغصب

حكم

الغصب فلا يقاس وكذلك هو في حكم القبض في البيع فان قيل ينبغي ان لا يكتفى بالتخية في قبض الرهن  
 القبض منصوص عليه في البيع حتى استدلوا على شرطية القبض فيه بقوله تعالى فربها من قبضة  
 فانه ارسلته لانه المصد رمت قرب بالعادة في محل الجواز اذ به الار كقوله تعالى فربها من قبضة وقوله  
 فكفارة اطعام قرب القرب ونحوها والاصل ان المنصوص على راي وهو انه على اكل الجبات  
 فيلزم اية راي في الرهن حقيقة القبض ولا يلتقي بحد التخية كما في الهبة قلنا ان المنصوص انما  
 راي وهو انه على اكل الجبات اذ انقضى عليه بالاستقلال واما اذا ذكر تبعاً للمنصوص فلا يجب  
 ان يراى وجوده كذا في فاة التراف في البيع منصوص عليه بقوله الا ان تلو تجارة عن تراض  
 فلو صح ما قيل يبطل بيع المكره ولا ينفذ وكيس كذلك وللراهن ان يبيع عنه قبل القبض لانه  
 عقد تبرع فلهذا لا يبر عليه فلا يلزم بالقبض ما اذا قبض الوجه المذكور رزوي وفي العقد فيه لو يودع  
 القبض بكماله وعند مالك يلزم بدونه التسليم والقبض في يلزم عليه بحد العقد ان يسلم الرهن الى الراهن  
 ولو امتنع عن ذلك جبر عليه لانه وثيقة فاشبه الكفالة وكذا ذكرنا ان النص فانه معناه فارهنوا  
 والار بالقي المحصوف يقتضي ان يكون له الوصف شرطاً فيه وهو ان الرهن منصوص اي يملك  
 بالاقبل من قيمة ومن الدين ان هو منصوص بما هو اقل فانه كان الدين اقل من القيمة فهو منصوص  
 بالدين وان كان القيمة اقل من الدين فهو منصوص بالقيمة فمن البيان والرهن على ما منصوص  
 عندنا وعند الشافعي امانة محضة في يد الراهن لا يسقط شيء من الدين بهلاك لقوله عليه الصلوة  
 والسلام لا تعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه غنم وعليه غنم رواه الدارقطني قال معناه  
 لا يصير منصوصاً بالدين ومعنى له غنم اي للراهن الزوائد وعليه غنم في لو يملك كان الهلاك على الراهن  
 ولانه هو الاستيثاق فاذا صار منصوصاً وسقط الدين بهلاكه فانه معني التوثيق عنه ولنا قوله  
 عليه الصلوة والسلام لم يره بعد نفق فرس الرهن عند ذهابه فقد ولا يجوز ان يراى  
 به ذهاب الحق في الحبس لانه لا يتصور حبسه فلا يجاز في البيان لانه عليه الصلوة والسلام  
 يثبت لبيان الاطمان والبيان الحقيقي ولانه الحق ذكره في الاضافة فيعدد الى المذكور اذ لا  
 وقوله عليه الصلوة والسلام اذا راعى الرهن فهو باقية معناه على ما قالوا اذا اشتبهت قيمة  
 الرهن بعد ما يملك باء قال كل واحد منهما لا ادري كم كانت قيمة فبكونه منصوصاً بما فيه من  
 الدين وارجاء القيمة والتابعين على ان الرهن منصوص به اختلاف في كيفية الثمن والقول  
 بالامانة وعدم الثمن فرق له ولانه الرهن محبوس للدين ومقبوض لا يملك فلو كان الدين



مقبوضا كان مضمونا لآلة الدائن اذا اذما على المديون من التراجيح عليه رد مثل ما افذه فيفتاها  
هذا هو الطريق في قبض الدين فاذا كان قبض الدين مضمونا لآلة الدائن فمما هو مقبوض لآلة الدائن  
المقبوض على سائر التراجيح كما مقبوض بعد البيع دفعا للقرض عن مالك العبد وما استدل به  
قوله له غنم وعلية غنمه فكلنا كمثل ان يكون القصاب هو المربي كما يقال للمضارب صاحب  
المال وعلية ابو غنم في تفسير الحديث ان الفضل في قيمة الرهن لرب الرهن ولا يكون مضمونا  
عليه ولا سلق وآلة كايه فيه نقصان ربح المربي بالفضل وعلية عبيدة انما يبيع واحد  
يقول ربح الرهن الى ربة فيكون غنمه له ويرجع ربة الحق عليه فيكون غنمه عليه فاذا كان كائنا  
لا يلزم في قوله لاسلق الرهن المادي على ما قاله الاقتصار على ما لا يضر مملوكا  
ذكره الكوفي عن السلف فلو هلك الرهن في يد المربي وهو تزويج على كونه مضمونا  
بما سواه قيمة الدين سواء صار المربي مستوفيا لدينه فكل سقط دينه وآلة قيمته  
الكثر فالزائد امانة لآلة المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء ذلك بقدر الدين وآلة  
الدين اكثر سقط منه ان الدين قدر القيمة وطول الرهن بالباقي مثلا اذا رهن ثوبا  
قيمة عشرة بعشرة فملك عند المربي من غير تعد سقط دينه وصار المربي مستوفيا لدينه  
فكما وآلة كانت قيمة خمسة عشر فالخمس امانة في يده فلا يضمنها الا بالتعدى وآلة كانت  
قيمة خمسة يصير المربي مستوفيا لدينه خمسة ويرجع على الراهن بالباقي ودينه خمسة  
الاستيفاء بقدر المالكية ويعتبر قيمة يوج قبضه قال في الخلاصة حكم الرهن انه لو هلك في يد المربي  
او العدل ينظر الى قيمة يوج القبض والدين فان كانت قيمة مثل الدين سقط الدين بملكه قال  
الزيلعي انما فاه الرهن على المربي يخالف فاه الاصل فانه يعتبر يوج قبضه بخلاف ما اتلفه امانة  
فاه المربي يضمن قيمة ويكون رهنه عنده والواجب منها في المستهلك قيمة يوج ملكه يستهلكه  
ثم كذا وقال وان نقصت القيمة يتراجع السؤال فيسأله وكانت قيمة يوج القبض الفاء  
وجب بالاستهلاك فسماء وسقط الدين بقدره ويعتبر قيمة يوج القيمة فهو مضمون بالقبض  
التابع لا يتراجع التوفيقية بهذا انما ذكره صاحب الفوائد في قوله المعبر قيمة الرهن  
يوج الهلاك لقوله ان يده امانة فيه يخالف في قول النقول وفي الاول واجبة رجل رهن  
بساوي عشرة بعشرة دراهم واذا رهن في ليرة فليس ونقصت ستة ثم ليس غير  
ار المربي فنقصه اربعة ثم قضاه الرهن وقيمة عشرة فالراهن يرجع على المربي بدرهم واحد

واحد لانه كل درهم يبيع بدرهم فلما نقصت ستة ووجب له على الراهن ثلاثة ووجب للراهن على المربي  
بالنقصان اربعة ثلاثة ثلاثة بقضاء بقى درهم فمما هو عليه بذلك وقد استوفى المربي  
فمما بملك الثوب وقيمة عشرة هكذا ذكره في العارية وقضاها فصار ثلاثة ثلاثة بقضاء  
وبقى على المربي درهم من الاربعة التي استهلكها وقال زفر الرازي مضمون بالقيمة الكاملة سواء  
كانت مساوية للدين او اقل او اكثر فلو هلك الرهن وقيمة يوج الرهن الف وفسأله  
الدين والف راجع الراهن على المربي بخمس اربعة اربعة على ربة اربعة اربعة قال يترادى الفضل  
في الرهن وآلة الزيادة على الدين رهونة تكونا محبوسين فتكون مضمونة اعتبارا ببعده الدين  
وهو روى عن مالك وهذا اذا كان الهلاك بارضى واما اذا كان بارضا ركوت وروق وغرق  
فمما امانة عند مالك ايضا ذكره في العيود وقد بينا روى عنه عاين ربة اربعة اربعة  
ولان يد المربي بالاستيفاء فلا يوجب الضمان الا بعد الاستيفاء والاستيفاء  
الزيادة رهونة فمما امانة من اصل الاصل بدونه والافرورة في حق الضمان والراهن بالركة  
فيما روى مال البيع فانه روى عنه ربة اربعة اربعة قال المربي اربعة في الفضل وملك الرهن على  
ملك الراهن لآلة العبد بقيت على ملكه فكله على الراهن ويستوفى في ذلك ان يكون الرهن  
في يد المربي والعدل ذكره في المحيط وكذا لكل الجمل الذي يحل العلف من التوق على الراهن وفي  
شرح الطحاوي انما كان الرهن مملوكا فنقصته من طعامه ونزاه وكسوة كل ما على الراهن و  
لمرته ان يطالب الراهن بدينه لان الرهن لا يسقط طلب الدين وجب به اي للمرته حبس  
الراهن بالدين وان كان الرهن عنده لانه قد باق بعد الرهن والحبس جزاء الظلم فاذا  
ظهر مظهر عند القاضي عليه دفعا للظلم وله اي المربي ان حبس الرهن بعد فسخ عقد فسخ  
يقبض دينه او يبرأ لانه الرهن لا يبطل بغير الفسخ بل برده على الراهن بطريق الفسخ  
فانه يبقى مضمونا ما بقى القبض والدين كذا في التبيين والصبرية وليس عليه اي ليس  
يجب على المربي ان كان الرهن في يده ان يملك الراهن من بيعه للايقاد اي لا يفاء الدين  
من لآلة حكم الرهن الحبس الدائم الا ان يقضى الدين واقضاه يملك الرهن اليه لو وصل  
فقد اليه ولو هلك الرهن بعد قضاؤه قبل تسليمه الى الراهن استرد الراهن ما قضاؤه  
لصيرورة المربي مستوفيا عنده هلاك الرهن لقبضه السابق وكذا في التاخذ استيفاء  
استيفاء وهذا لآلة الرهن مادام في يد المربي يكون مضمونا عليه وان استوفى في الدين وكذا لو



هناك بعد ما فسخ الرهن مادام فيه وليس للرهن الانتفاع بالرهن كوكب ولا لبس ولا استخدام  
ولا سكن ولا اجارة ولا اعاره لانه حق الرهن انما هو في الحب لا في الانتفاع فاذا لم يكن له ولاية  
الانتفاع بنفسه فلا يكون له ولاية تسليط غيره عليه بالاجارة والاعارة وعن عبد الله بن محمد  
الشرقي قدس وعزاه الى الجاهل لانه لا يترفع ان من ارتهن شيئا لا يحل له ان ينتفع بشئ  
منه بوجه من الوجوه وان اذن له الرهن لانه اذن له الرهن لانه يستوفيه دينه كما لا يفسق له المنفعة  
التي استوفى فضلها فيكون ربا وهذا الرهن عظيم وبما لا ينفك عنه المعتبر في الخيانة رجل رهن شاة و  
اباح للرهن ان يذبح لبنها كان للرهن ان يذبح ويأكل ولا يذبح في الغنائه الزينية اباي الرهن  
للمرتهن اكل الثمار فاعلم ان يبيع فيها ويكره للرهن الانتفاع بالرهن باذن الرهن وان اذن له في  
التسليم فلا رجوع له بالارادة فيحمل ما تقتضيه الديانة وما في المعتبرات على الحكم وهو ابر القفا ويحل  
رهن ضيق وفيها اشجار الغصاود اباي للرهن ورق الغصاود ثم اراد ان يبيع فله ذلك وقيل  
قيل هذا الرهن اباي للرهن اكل كل مثال البستان الموهبة او لبن الشاة الموهبة اذا لم يكن شرطا  
صار قرضا فيمنعه من ربا وهذا يفرق بين المشرط وغيره ويصير للرهن بذلك في الانتفاع  
بغير اذن الرهن متعديا ان ملك الرهن قبض الرهن فمال الغصب بجميع قيمته انا في مقدار الدين  
فلانه مضمون عليه فمال الرهن وآت في الضمان عليه فلو بعد التقدي ثم ان قبض القاض القيمة من فلا  
جنس الدين يكون رهنه مكانه وآت قبض من جنس وقد قل الدين يكون قصاصا في القضاء وان  
كان الدين مؤقلا يكون رهنه مكانه الى حلول الاجل وانما قلنا بغير اذن الرهن لانه لو اذن له في ذلك  
فملك الرهن في حال الاستعمال يملك امانه فلا يفسد ولو ملك بعد ملك بالدين وهذا خلاف  
الغاصب اذا انتفع باذن المالك فملك المقتضوب لا يفسد سواء ملك حالة العمل او بعده وكذا  
ليس للرهن الانتفاع به الا باذن من الرهن فمال استعاره ليخدمه وقبضه من فمال الرهن  
فان اذا ملك في يد الرهن ملكه غير شئ لغوات القبض عنه لكن الرهن ابقى به من سائر الغنائه  
اذا مات الرهن والرهن في يد الرهن كان له سبيل من استرداده في حياته وكذا بعد وفاته  
كذا في الخيانة ويعود القضا الى الرهن لرجوعه وافذه الرهن من الرهن لانه حق الرجوع لم يكن  
فاذا عثر الرهن في ربيع عاد الرهن بصفته فيعتبر قيمة وقت الرهن الاول ولو كان ملكه غصب  
فبيع المقتضوب منه المقتضوب ثم غصب الغاصب فبيع الغاصب قيمة غصب ثانيا ذكره في الغنائه  
ولا يبطل به اي بالتعدي الرهن فاذا طلب الرهن دينه اربا بفضار الرهن لانه قبضه قبض الرهن

مثل

استيفاء فلا وجه لقبض ماله مع قيامه بالاستيفاء لانه هلاكه كتحمل فاذا ملك فيه الرهن تكرر الاستيفاء  
فاذا اوفوه اربا الرهن بتسليم كل دينه او لا الى الرهن ليتعين صحة الدين كما تعين حق الرهن بقبض  
الرهن حقيقة للتسوية كما في الجبيع والثمن فانه يبيع ثم يسلم الثمن ثم يؤخر الرهن بتسليم الرهن  
الى الرهن وكذا الحكم لو طالبه بالدين في غير بلد العقد ان عقد الرهن ولم يكن للرهن حل وموئنه لا  
الا ما كان ملكا في حق التسليم كمال واحد فيا ليس كالموئنه ولا يشرط بيان مكان الايمان  
في باب التسليم بالايجاب فانه كان له حل وموئنه يستوفيه دينه بلا افسار الرهن لانه نقل والواجب عليه  
التسليم بغير التحلية لا التقل من مكان الى مكان لانه يتفرق بزيادة الفرق ولم يلزمه وكذا ان كان  
الرهن وضع عند عدل بار الرهن لانه الرهن لم يؤمن عليه ووضع في يد غيره فلم يكن تسليمه في قدر  
ولا يخلط بافضاره لانه عاير عنه ولا بافضار رهنه بل هو الرهن بار الرهن ولم يقبضه لانه  
صار دينيا بالاربيع الرهن فصار كالرهن رهنه في يقبضه فاذا قبضه يخلط بافضاره ليقا  
البدل مقام الجدل منه ولا يخلط ان قبضه بعضه فبعضه فبعضه من الرهن في يقبضه الباقى من رهنه  
وهو الدين لانه ان كسب كل الرهن في يستوفى البقية كما في بيع البيع لا اتمال العلال والمهر  
ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه وولده ان الذي طاله في عياله لانه عينه امانه فيه فصار كالوديعة  
وقادته واجرهم مشاهرة او مساندة الذي في عياله ويسكن مع فاة العجرة بالمساكنة لا للشفقة  
في ان المرأة لو دفعت الى زوجها لاضح ولا يشرط في المرأة ان يكون في عياله ولا في الابن الصغير  
فانه مخطئ بغيره او اودعه فمال قيمته لانه ترك الحفظ الواجب عليه وقد تقرر ان عينه امانه  
وكذا ان تعدي فيه مريضا فمال الغصب بجميع قيمته وفي شرح الطحاوي كما في العلوية اعلم ان  
العين الرهن امانه في يد الرهن بمنزلة الوديعة في كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يفسد  
فذلك الرهن اذا فعل ذلك الفعل بالرهن لا يفسد الا ان الوديعة اذا ملك لا يفسد المودع شيئا  
والرهن اذا ملك سقط الدين بقدر قيمته وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة يفسد فذلك  
الرهن اذا فعل ذلك بالرهن يفسد ثم الوديعة لا تفسد ولا تودع ولا توفى فذلك الرهن ان  
يدفع الرهن الى بعض من هو في عياله وليس له ان ينتفع من الرهن بشئ بغير اذن الرهن فان فعل  
ذلك بغير اذن الرهن صايب يفسد تمام قيمته وان فعل باذن الرهن فلو ملك في حال الاستعمال يملك  
ولو ملك بعد الغراي او قبل ان يافذ في الاستعمال يملك بالدين او يجعل الخاتم الرهن في  
قصره وانما يفسد لانه متعدي بالاستعمال لانه غير مأذون فيه وانما اذن بالحفظ والبيع والبيع



في ذلك سواء لانه العادة فيه مختلفة - فاما جعله في اصبع غير كان رهنا فيه لانه ليس كذلك عادة فلا  
من باب الحفظ فلا يضمن وليس فوق ارضه مع العادة فاما كان تحت رجل لبس فاعتبه فيه والآن  
كان حافظا فلا يضمن وكورهن سيفيه او ثلثا فتقلد بالم يضمن في الثالثة - وفيه في السيفيه  
لانه العادة عارية بيد السجادة بتقلد السيفيه في الحرب - ولم يجر بتقلد الثلث وعليه ان  
المرتهن مؤنة حفظه كجرب بيت الحفظ وادراك الحفظ كما سيذكره المصنف في فاة عمده على المرتهن  
وان كان في قيمة المرتهن اكثر من القيمة لانه وجوب سبب الحبس وصق الحبس في الكل ثابت له ورده  
الم يده او رده في كل مرة بيت حفظه وان كان في قيمة المرتهن فضل لانه ابرة البيت بسبب الحبس  
وقبض الحبس في الكل ثابت له وحفظه لانه حبس المرتهن معه فيما يحتاج اليه في حفظه يكون له امانة  
جعل الابق ولله اداة والخداحة الجناية فمنع على المحبوس والامانة المحبوس على المرتهن  
والامانة على المرتهن اذ كان في قيمة المرتهن زائدا على القيمة التي جعل قدر الزائد يكون على المرتهن  
وكذا اداة القروح ومعالج - الارافن والخداحة الجناية ومونة بتقيته واصلا على  
المرتهن فالحاصل انما يحتاج اليه لمصلحة المرتهن بنفسه وتبقيته فهو على المرتهن سواء كان  
في المرتهن فضل او لم يكن لانه العيون باقية على ملكه وكذا امانة مملوكة - له فيكون اصلا  
بتبقيته عليه لانه مؤنة ملكه كما في الوديعة - وذلك كالنفقة منه ما طله ومشر به والكبر  
وابرة الراعي لانه علف البهائم وابرة ظفر ولد المرتهن وسقى البستان وكرى النهر وتلج  
خله وجد اذ هو والقيام بمصاحبه وما يحتاج فيه حفظه فهو على المرتهن لانه الامسك حق  
له والحفظ واجب عليه فيكون مؤنة عليه وما اذاه احد بها اي المرتهن والامرتهن مما  
وجب على صاحبه بلاك او من الارض فهو متبرج فلا يبرع عليه لانه قضي دية غيره بغير اذنه  
ما اذى احد بها مما يجب على الارض بار القاضيه مع بها اي بما اذاه على الارض لانه للقاضي ولا  
عامة - فاما صاحبه اذ به فيبرع عليه لكان يجر دار القاضيه من غير توقيه يجعله دينه عليه لا  
يرجع كما في الحلقه وعن الامام ابي حنيفة روي انه لا يبرع عليه ايضا كما لا يبرع فيما اذاه  
بلا اذ اذ كان صاحبه طارئا وان كان بار القاضيه لانه يمكن ان يبرع الارض القاضيه  
فيما ر صاحبه بذلك وقال ابو يوسف يبرع في الوجوه من في مسئلة - الى لانه القاضيه  
لا يبرع على الحافر ولا ينفذ اذنه عليه لانه لو نفذ اذنه عليه لصار محجورا عليه ولا يملكه  
عنده وعند ابو يوسف يملك فينفذ اذنه عليه كذا في الشيعين وفي الخلاصة لو اذى المرتهن

المرتهن عن الانتفاع اذ القاضيه المرتهن بان ينفق عليه ثم يبرع على المرتهن وان هلك المرتهن  
لانه يكون رهنا بالنفقة - وفي التنوير قال المرتهن غير هذا وقال المرتهن بل هذا هو  
رهنته عندي فالقول للمرتهن لانه هو القاضيه والقبض والقبض خلاف ما اذا اذى المرتهن رده على  
المرتهن حيث لا يقبل قوله لانه ذاك شأن الامانات غير المحبوسه - والمرتهن محبوس على المرتهن وفي  
الترزية روي المرتهن هلكه عند المرتهن وسقوط الدين قرض المرتهن اذ رده اليه بعد القبض و  
هلك في يد المرتهن فالقول للمرتهن لانه يذى عليه الرذ العارفين وهو ينكر فان رهنا فللمرتهن  
ايضا يسقط الدين لاثبات الزيادة وان روي المرتهن انه هلك في يد المرتهن قبل قبضه فالقول  
للمرتهن لانك اذ دخله في ضمانه وان رهنا فللمرتهن لاثبات الضمان اذ المرتهن في الانتفاع بالرهن  
ثم هلك المرتهن فقال المرتهن هلك بعد ترك الانتفاع وعوده للمرتهن وقال المرتهن هلك حال الانتفاع  
فالقول للمرتهن لانتفاعي على زوال المرتهن فلا يصدق المرتهن في العود الا نحية - روي عبد الله  
يساوي الغالب فوكل المرتهن بالبيع فقال المرتهن بعد بنصفها وقال المرتهن لا بل مات عندك  
مخلف المرتهن بانه تمام ما تعلم انه باعه ولا يخلف بانه مات عندك فاذ اطلق سقط الدين الا  
ان يبرهن على البيع اذ المرتهن المرتهن في ليس ثوب وهو يوم فاجابه المرتهن متحقا وقال  
خرق في ليس ذلك اليوم قال مالبيسة في ذلك اليوم ولا خرقي فيه فالقول للمرتهن وان اقر المرتهن  
بالليس فيه ولكن قال خرقي قبل اللبس او بعد - فالقول للمرتهن انه اصابه في اللبس لانتفاعي  
على زوجه من الضمان فاما القول للمرتهن في قدر ما عاين الضمان اول المسئلة لعدم الانتفاع  
ثم على الخروج من الضمان لعدم اعتراف المرتهن بالخروج وفي القنية يجوز للمرتهن التوفيق المرتهن  
اذا كان الطريق امانة وان كان له حمل ومونة عند ابي حنيفة روي كالوديعة - وعند محمد ليس ان  
يسافر بالرهن ولا بالوديعة - اذا كان له حمل ومونة - فان فعل فملك يكون ضامنا وعنده لو اراد  
ذلك في فوات القاضيه في يكون هو الذي يار به بذلك وابو يوسف مع محمد كما في الخانية وفي العارية  
ذكر في رهن العدة المرتهن اذا سافر مع الرهن او انتقل عن البلد وذهب لم يضمن وكذا العدة  
اذا كان المرتهن في يده ما يجوز ارضانه  
اي اخذه رهنا والرهن به ان ما يجوز دفعه رهنا لا يصح رهن المشاي لعدم كونه ميمزا وان  
كان المشاي مما لا يكتل القسم - او من الشريك وقال الشافعي يصح كما تقدم وهذا الخلاف بناء  
على اختلاف الاصليين في حكم الرهن فعندنا كما كان حكم دوا الحبس وهو غير متصور في المشاي



اذ لا بد فيه من الهياكل فلم يخرج رهنه واما شبه المشاي فيما لم يقسم فاما جازت عندنا لانه حكم الهبة  
ايملك والمشايع يقبله وبارهن المشاي عنده لانه حكم تعيينه للبيع وبيع المشاي جاز ولو لم يزل  
الشيوع على الرهن بانه رهن جميع العين ثم يتفاسخ في البعض اذ اذنه الراهن للعدل  
انه يبيع الرهن كيف شاء فباع نصفه قد الرهن في رواية الاصل وهو القبيح كما في الخلاصة  
وغيرها وهذا عندنا فلا خلاف لا يبيع الشيوع الطارئ بقاء حكم الرهن  
الباقى لانه حكم البقاء اسهل من الابتداء فلا يغيره كالشيوع الطارئ على الهبة كما ان الاستئجار  
لعدو المحلقة وفي مثله يستوى الابتداء والبقاء طالحيته في باب التلخيص بخلاف الهبة لانه المشاي لا يبيع  
فكما هو المالك والمنع في الابتداء لنفي الخراج ولا فائدة في اعتباره في حالة البقاء ولذا يصح  
القبول في بعض الموهوب ولا يصح الغني في بعض الموهوب واعلم ان ما قبل البيع قبل الرهن الا في  
اربعة ببيع المشاي جاز لارهنه ببيع المشاي جاز لارهنه ببيع المتصل بغيره جاز لارهنه ببيع  
المعلق عنه بشرط وجوده في غير الدين جاز لارهنه كذا في شرطه الا قطع ولا يصح رهن الرهن  
الشيء بدونه الشيء ولا رهن الزرع في الارض بدونهما لانه الموهوب متصل بما ليس بغيره فلهذا  
فقط في بيع المشاي ولا رهن الشيء بدونه الشيء او الارض بدونه الزرع مشغولين بالشر والزرع  
لانه الاتصال يتوحد بالشر فبما نصار الاصل ان الموهوب اذا كان متصلا بما ليس بغيره لم يخرج  
لانه لا يمكن قبض الموهوب وحده وروى الحسن عن ابي حنيفة روى ان رهن الارض بدونه الشيء  
جاز لانه الشيء لم يثبت فليكون استثناء الاشجار بمواضعها ولو رهن الشيء بمواضعها  
انما جاز لانه هذه مجاورة وهي لا تمنع القيمة ولو كان فيه غريم فل في الرهن بذا ذكره لانه تابع  
لا اتصال به فيدفع للتعدي وكذا الزرع والبناء يدفع في رهن الارض تبعاً لخلاف  
البيع لانه يبيع الشيء بدونه الشيء جاز فلا ضرورة انما ادخله من غير ذكره بخلاف المشاي في الدار  
حيث لا يدفع في رهن الدار من غير ذكر لانه ليس بتابع بوجه ما يدفع بذكره كما قال اورد رهن الدار  
بما فيها جاز فلو استحق بعضه ان كان الباقي يجوز ابتداء الرهن عليه وحده بغير رهنه فخصيته  
والا بطل كله لانه الرهن جعل كانه ما ورد على الباقي ويدفع للبناء والغرس في رهن الارض  
والدار والقوية كما ذكره والزرع والرطوبة في رهن الارض ولا يدفع في البيع كما ذكرنا في الغر  
ولا يجوز رهن الحمار والحديث وان الولد والمطابق لا تقوب الرهن بثبوت يد الاستيفاء  
والاستيفاء من هو لا يستعذر بعد ايمانية في الحمار وعدم جواز بيع ما سواه وكذا لا يجوز

لا يجوز الرهن بالامانة كما لو ديوه واستعار ومال المضاربة والشركة لانه القبض في باب الرهن  
مفوض فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مفوضاً ويتحقق استيفاء الدين منه ولا بالتركيب لا يجوز  
ان يأخذ المشتري من البايع رهنه بالثمن الذي اعطاه فوثاقه من استحقاق البيع فانه باطل فيه لا يملك  
جس الرهن لانه الرهن بالاستيفاء والاستيفاء قبل الوجوب وكذا لو رهن شيئاً بما ذاب له علم  
فلا يجوز وكذا لا يجوز الرهن بما هو مضمون بغيره المراءى لا يكون مفوضاً بالمثل وبالقية  
كما يبيع في يد البايع لانه اذا هلك لم يضمن البايع شيئاً لكنه يسقط الثمن وهو حق البايع وذلك لانه  
الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة او حكماً والبيع في يد البايع ليس به حقيقة وهو  
ظاهر ولا فائدة لانه يجب ان يكون مفوضاً بالمثل او بالقية ولا يبيع في يد من ليس كذلك بل اذا هلك سقط  
ثمنه وهو مضمون وليس فيه ضمان ويتمتع بالعين المضمونة بغيره سبباً ولا بالكفالة بالنفس ان  
كفل بنفسه رجل فربها شيئاً ليس له فانه لا يجوز لتعذر الاستيفاء في كفايته لو كفل بنفسه علم انه  
ان لم يوف به الماسة فعليه المال الذي عليه وهو الغدرهم ثم اعطاه المكفول عنه بمال رهنه الى  
سنة كان الرهن باطلا لانه لم يجب المال للمكفول على الاصيل بعد وكذا لو كان الكفيل قال للطالب في  
الكفالة ان مات فلان ولم يؤد المال فهو عليه ثم اعطاه المكفول عنه رهنه لم يخرج وعن ابي يوسف في  
التوادر ان يجوز ولو ابراه الطالب عن هذه الكفالة لا يجوز الا برأه عنه وهذا بخلاف ما اذا كانت  
الكفالة بالمال ذكر في الاصل انه لو كفل بمال مؤجل على الاصيل فاعطاه المكفول عنه رهنه بكذا طار  
الرهن ولا بالقصاص في النفس ومادونتهاى وجب عليه القود في النفس ومادونتهاى رهنه شيئاً  
كلا لا يمنع من الواجب وانما لم يخرج لتعذر الاستيفاء ولا بالشقة اي رهن البايع او المشتري  
شيئاً عند الشئيع ليس له الدار المشغولة بالشقة وانما لا يجوز لعدو المطان اذ الحق الواجب  
من الموهوب ولا بآبارة النائية والمخفية ولا بالعبد المجان او المديون لانه غير مضمون على  
فانه لو هلك لا يجب عليه شيء واذا لم يصح الرهن في هذه الصور فللمرأى ان يأخذ الموهوب من  
الموتى ولو هلك الموهوب في يد الموتى قبل ان يملك به لا شيء اذ لا حكم للبطل فيبقى الرهن  
بآذنه المالك ولا يجوز للمسلم رهن الحمار ولا رهنه ثمنان مسلم او ذمي لتعذر الايحاء والاستيفاء  
في حق المسلم ولا يصح رهن المسلم رهنها ولو ذمياً لانها ليست بمال في حق المسلم ويضمنها هو اي  
المسلم لو ارثها من ذمي لانها مال متقود في حق الذمي ويصح الرهن بالدين ولو موهوداً  
بانه رهنه رجل شيئاً من شخص ليعرضه كذا من المال كالف درهم فلو هلك هذا الرهن في يد الموهوب



لزم دفع ما وعدته لانه يملكه يكون على الرهن بمقابلته الا ان الموعود يجب عليه تسليم الا ان  
المرأه جبراً ان كان الدين الموعود ومثل قيمة اي الرهن او اقل منها وان كان الدين الموعود  
الكثير من قيمة الرهن فهو مضمون بالقيمة فيجب على الرهن الدفع بمقدار قيمة الرهن لا يتجاوزها  
بعد القدرة رهنه اذا استقر قدر الدين فاما لم يستقر بعد رهنه على ان يعطيه شيئاً فملك في يده  
يعطيه الرهنه الراهنه ما شاء لانه بالملك صار مستحقاً شيئاً فيكون بياضه اليه وقال محمد في الرهن  
في اقل من درهم وفي القرضه سئل برهان الدين عن قال لان اقرضني ديناراً من رهنه عند  
ثم بعث اليه رهنه وملك في يده قبل اعطائه الدنانير قال انه يعطيه ما شاء وقال القاضي بديه  
الدينه اي قيمة الرهنه وهو قول محمد بخلاف المضمون على سائر الشرائع حيث يجب على القابض جميع  
قيمة لانه مضمون بنفسه كالبيع الفاسد والمضروب والاكاذيب الرهنه فانه مضمون بغيره وهو  
الدينه فيكون بمقدار ربه وروى عن ابي يوسف انه يجب قيمة الرهنه في الدينه الموعود وبالفعل ما بلغت  
على مضمون على سائر الشرائع ويصح الرهنه ايضا برأس مال السلم وعن القوف وبالمسلم فيه  
وقال زفر لا يجوز بناء على انه ذلك لستبداله فانه اذا هلك في مجلس العقد صار الرهنه مستوفياً  
واستيفاء غير رأس المال فيها لا يصح ولثاناً المجانسة من حيث المالية والمضمون من الرهنه  
مالية لا عينه فيحقق الاستيفاء من حيث المال فصار كسائر الديون فاما هلك الرهنه بعين  
قبل الافتراق في مجلس العقد ثم القوف والسلم فقد استوفى الرهنه مع كماله وهو القيد  
والتحاذ الجنب من حيث المالية وعند الثلاثة لا ذكره في الرهنه وان افرق قبل العقد اي قبل نقد  
الرهنه هو به والملك اي وقبل هلاك الرهنه بطل العقد ان القوف والسلم لغوات شرط  
صحتهما وهو القيد في المجلس والرهنه بالمسلم فيه رهنه ببطله وهو رأس المال اذا فسخ اي  
يكون رهنه السلم انما يحبس الرهنه حتى يعقب رأس المال استحقاقه والقياس انه لا يجب  
لان دينه ان وجب سبب آخر وهو القيد والعلم فيه وجب بالعقد فلا يكون الرهنه باعدها رهنه  
بالأخر كما لو كان عليه دينان درهم ودنانير وباعدها رهنه فقيد الذي به الرهنه وابرأه منه  
ليس له حبس بالدينه الآخر وجه الاستحسان انه ارتهن طعة الواجب بسبب العقد الذي في  
بينهما وهو المسلم فيه عند عدم الفسخ ورأس المال عند الفسخ فيكون محبوساً به لانه يملك  
فقال مقامه او الرهنه بالشئ يكون رهنه ببطله كما اذا ارتهن بالمضروب فملك المضمون  
صار رهنه بقيمة وهلاكه اي الرهنه بعد الفسخ هلاك بالاصل يعني لو هلك الرهنه بالمسلم فيه

بالمسلم فيه بعد الفسخ يملك بالطعام المسلم فيه انما يكون على رهنه السلم انما يكون على السلم  
مقدار الطعام المسلم فيه لانه رهنه به وان كان محبوساً بغيره كونه باعدها وسلم البيع و  
افذ بالثمنه انما يتعاطى بالبيع لانه يجب لافذ البيع لانه الثمنه بدل ويصح الرهنه بالاعيان  
المضمونة بنفسها اعلم ان الاعيان ثلثة اقسام اقسامها عينية غير مضمونة كالامانة طالع وادام  
والعدواري ويقال لها الاعيان الغير المضمونة فانه الثمنه عبارة عن رهنه الهالك الهالك الهالك  
مثلها او قيمة اذ لا قيمتها والامانة ان هلكت بمانعة فلا شيء في مقابلتها او بتعده فلا شيء  
امانة بل تكون مضمونة وثانيتها عينية ليست بمضمونة ولكنها شبه المضمونة كببيع في يد البايه  
فانه اذا هلك لم يضر احد بمثل او قيمة لكن الثمن سقط عن ذمة المشتري على ما ذكرنا وهو غير الكمل  
او القيمة في هذا الاعتبار سميت بالعيان المضمونة بغيرها فانه من قبيل الكمل وبالله اعين  
مضمونة بنفسها وتسمى بالاعيان المضمونة بنفسها اي فقه ذاتها فلهذا قال اي المضمونة بالمكمل او  
القيمة ووجه انة الثمنه كما عرفت عبارة عن رهنه الهالك او قيمة فالتشبيه اذا كان مثلها او  
قيمتها يكون بحيث لو هلك تعيق الكمل او القيمة فتكون مضمونة فقه ذاتها مع قطع النظر عن العوارض  
والتأثير المضمونة رهنه الرهنه لا يجوز بالقيمين الاولين منها بئس ان يجوز بهذا الغم فقول  
المضمونة الرهنه من الاول وقوله بنفسها عن الثلاثة وانما هي بهذا لانه الثمنه مستقر فانه ان كان قائماً  
وجب تسليمه وان كان بالمال وجب مثله او قيمة فكان رهنه باعدها مضمونة فيصير كالمضروب و  
الحكم وبطل الحكي عينا كانا او ديناً وبطل الصلح على حد بطل قتل رجل غيره عند افضال من  
القصاص على مال مبيع والمقتول واخذ ببطل الصلح رهنه فانه جائز في قولهم جميعاً وكذا لو  
كان القتل على الاوجب القصاص واخذ الوالد بالدينه رهنه من القتيل وكذا لو كان القتل فساد  
فاخذ الوالد من العاقلة رهنه بالدينه بعد قضاء القاضيه جائز وكذا اذا رهنه غيره لانه لا شرط  
فيها القصاص فقضي القاضيه بالارش للمحج واخذ بالارش رهنه او قطع يد رجل فساد وقضي  
القاضيه بنصف الدينه على العاقلة واخذ المقتول يده رهنه من العاقلة جائز ذكره في الحاشية و  
يصح الرهنه ايضا ببطل الصلح عن انظار وان اقر المدي بعد الدين قال محمد في الجاهل رجل  
اذني على رجل الغدر درهم في المدي عليه ذلك فصالح المدي عليه من ذلك على فسخه واعطاه بها  
رهنه يساوي فسخه فملك الرهنه عند الرهنه ثم تصادق عليه انه لا دين فاما على الرهنه قيمة  
الرهنه فسخه الرهنه فانه هذا الرهنه جائز عندنا لانه فصل بديه واجب من حيث الظاهر



فأما الصلح على النكاح جازع عندنا بدل القليل بعد القليل واجب عندنا وإذا هلك الرهن صار الرهن  
مستوفيا دينه ملكا بملك الرهن فيعتبر بالواستوفاه حقيقة باليد وكواستوفاه حقيقة باليد ثم  
تصادق على إعماله لم يكن واجبا وإتة الدعوى وقع باطلا طاعة على المستوفى رد ما استوفى كذا  
هنا كذا في الذفرة كذا التثنية ولو رهن الأب لابنه عبد طفله جازع وقال أبو يوسف وزفر  
لا يجوز اعتبار الحقيقة إلا بإفاد وهو القياس وهو الاستحسان في حقيقة الإيفاء إزالة  
ملك الصغير بلا عوض في الحال وفي هذا نصب حافظا له ببقاء ملكه وكذا في مثل الأب في الحكم  
المذكور الوصية ثم إذا جاز الرهن يصير الرهن مستوفيا دينه ملكا إذا هلك عنده ويصير الأب  
الوصية موفيا له ويضمن ذلك القدر للصغير وذكر التثنية ثلث أمة قيمة الرهن إذا كانت أكبر من  
الدين يضمن الأب بقدر الدين والوصية بقدر القيمة لأن للأب أن يستغنى بمال الصبي بخلاف  
الوصية وذكر في الذفرة التسوية بينهما في الحكم وقال لا يضمن الفضل لأن أمانة وهو دونه  
عند الرهن ولها ولاية الإيلاء فلذلك قال ملك الرهن عند الرهن الرهن الرهن الرهن الأب الوصية  
مثل ما سقط به من دينهما فإذا كان دينه فسماء وقيمة الرهن الفاضل ملك الرهن يصير الرهن  
مستوفيا دينه ويضمن الأب للصبي فسماء فقط لأن قضيه دينه بماله لا الزيادة لأن أمانة وكذا  
الوصية ولو رهن أب عبد طفله لأبيه لم يملكه أو رهن من ابن صغير له أو رهن من عبد تاجر  
لأبيه عليه المدينين على الطفل المذكور مع لالة الأب لو قور شفعة نزل منزلة شخصي و  
أقيمت عبارة مقام عبارة في هذا العقد كما في بيع مال الصغير من نفسه والرهن من ابنه الصغير  
ومن عبده التاجر بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنه الكبير وابن عبده الذي عليه دينه صليا  
يجوز رهنه من لالة البنية عشر إذا ولاية عليه بخلاف الوصية فانه لا يجوز له ذلك لأنه وكيل  
نصف والأصل أن الواقد لا يتولى طر في العقد في الرهن كما لا يتولى في البيع وترك ذلك في  
الأب لما ذكرنا وليس الوصية في ذلك كما لأب فانه شفعة قاهرة فلا يعدل عن الحقيقة في  
حقه إذا قال بالأب وفي التنوير ولو رهن ماله عند ولده الصغير بدين للصغير عليه صح  
محبس للصغير بخلاف الوصية وإن استدان الوصية للصبي في كسوة أو أطعام ورهن به  
مساء إلى الصبي مع لالة الاستدانة جائزة للحام والرهين يقع إيفاء الحق فيجوز  
لذلك لو أخرج للصبي فارتنه أو رهن لالة الأول في التجارة للتميز مال الصبي فلا يجزى  
من الأرتان والرهن لالة ذلك إيفاء واستيفاء وليس للطفل إذا بلغ نقص الرهن في

طلب

الأب يضمن

في شيء من ذلك ما لم يقف الدين لالة تروق الأب عليه نافذ لا يجرى بمنزلة تروق بنفسه بعد البلوغ  
لو كان على الأب دين لم يجرى له من مال الصغير ففضاه الأب بعد البلوغ ربيع به في مال الأب لالة  
مضطرب إليه كاجبة الحاضيا ملكه الانتقاء بملكه فاشبهه مع الرهن وكذلك إذا هلك قبل أن  
يفتلك لالة الأب يصير قاضيا دينه ولو رهن الأب مال الصغير بدينه على نفسه وبدينه على الصغير  
جاز لا شتاه على أدين جازع ثم حكم في حصته وبالأب حكم في ماله ولو كان عليه رهن بدينه الأب  
يضمن من ذلك للولد لا يفاضل بين ماله هذا المقدار وكذا الوصية واجبة الأب إذا لم يكن الأب أو  
وصية الأب ولو رهن الوصية مالا للصبي في دين استدان عليه وقبض الرهن لم يستعاره الوصية كذا  
الصبي فضاه في يد الوصية ملك من مال الصبي لالة فعل الوصية كفعله بنفسه بعد البلوغ لالة استعار  
كأب الصغير فلا يكون متعديا بذلك ولو هلك الرهن في يد الوصية لا يسقط من الدين شيء كذا  
عن عثمان الرهن بالاسترداد والوصية هو الذي يطالبه على ماله ولو استعار كاجبة نفسه  
ضمن للصغير لالة متعدي في لالة الاستعمال في كاجبة نفسه ولو غصب الوصية بعد ما رهنه  
فاستعمل في كاجبة نفسه في ملكه عنده ضمن قيمة لالة متعدي في حق الرهن بالغصب والاستعمال  
وفي حق الصبي بالاستعمال في كاجبة نفسه فيقضي بالحق الرهن إذا لم يملك قد صل فإن فضل شيء كان  
للصبي لالة بدل ملكه وإن لم يملك بالدين يقضي مال الصبي لأن الدين عليه وإنما يضمن الوصية بقدر ما  
تعدى فيه وإن كان مؤثما فالقيمة رهن فإذا صل كان على ما ذكرنا ولو أذنه غصبه واستعمل كاجبة  
الصغير ضمنه كذا الرهن لالة لالة استعمال في كاجبة الصغير ليس بتعدي في حقه وكذا إذا لالة  
له ولاية أو فضل مال الصبي وكذا لو أقر الأب أو الوصية بغصب الصغير لا يلزمه شيء لالة لا يتصور  
غصب مال الصبي لالة لالة ولاية إذا لالة فإذا هلك في يده يضمن الرهن فيأخذ به بدينه إلى  
قد صل ويرجع الوصية على الصغير لالة ليس بتعدي في حقه بل هو على لالة وإن كان لا يملك يكون  
رهنه عند الرهن ثم إذا صل الدين يأخذ به ويرجع الوصية على الصبي كما تقدم ولو رهنه  
شيئا يضمنه عبد فظفر أو أوبن من قظر فظفر أو بطن ذكية فظفر ميتة فالرهن مضمون في هذه  
الصور أي أن ملكه وقيمة مثل الدين أو أكثر يؤدي قدر الدين إلى الرهن وإن كانت أقل منه  
يؤدي القيمة إليه لالة رهن بدينه واجب ظاهرا وجازر رهن الذهب والفضة وكل مكيل وموزون  
فإن رهنه بدينه بدينه كاجبة مقدار وهو الكيل والوزن من الدين هذا إذا كان الدين  
زائدا فإذا علم الحكم في هذه الصورة يعلم في صورة المساواة وصورة الزيادة على الدين

الصغير



لما دعى ان الفضل امانة ولا جرة للجودة لانهما ساقطة الاعتبار عند المقابلة بالجنس في الاموال  
 الربوية لانه يصير مستوفيا باعتبار الوزن دون القيمة وهذا عنده وعندهما هلاكهما بغيرهما  
 ان قالوا وزنا فتنفسه بخلاف الجنس ويجعل رهنها مكان الهلاك لانه لو اخبر الوزن كما هو عنده  
 يبطل حق الرهن في الجودة فيقر به المهرن ولو اخبر القيمة يصير العشرة مستوفاة بثمانية  
 فيما اذا رهنه قلب فضة وزنة عشرة دراهم وقيمة ثمانية دراهم بعشرة فملك وهو ربا  
 فيضمن قيمة من خلاف جنسه فيجعل مكانه كما يقبض على سواد الكرى والمقصود ذلك ان  
 ضمان الرهن ضمان استيفاء والاستيفاء يكون بالوزن والجودة غير معتبرة في الاموال  
 الربوية ولما اذ الواضحة الدائرة زيوفا مكان الجيا يصير مستوفيا مئة ومن نرى علم ان  
 يعطى بالثمن رهنها بعينه او كعينا بعينه انما قال بعينه لانه اذا لم يكن الرهن او الكفيل معينا  
 يغدو البيع للجمار متى استحقنا والقياس ان لا يجوز لانه صفقة في صفقة وهو الاصح  
 انه شرط ملامح لانه الكفالة والرهن للاستيثاق وهو يلزم الوضوب فان استخفى المشتري  
 عن اعطاء لا يجوز لانه عقد الرهن تبرع ولا جبر على التبرعات وقال زفر بن جبر علم ان الرهن اذا  
 شرط في البيع صار من صفات طالو طالة المشروط في الرهن فيلزم بلزومه للبائع في البيع  
 اي البائع فيختر بين ترك الرهن ورضاء البيع بلامرهن وبيع في البيع لانه وصف مرغوب  
 فيه ومار في البائع الا به فينتج بغيره الا ان دفع المشتري الثمن طالا كحصول المقصود او  
 دفع قيمة الرهن رهنه لانه لا يستيفاء تثبت على المعنى وهو القيمة ومن ثانيا وقال لبايع  
 ان اعطى المشتري اياه شيئا غير مبيع وقال له امسك في اعطيك الثمن فهو رهنه لا يملكه بغيره  
 هو يثبت على معنى الرهن والجس الوقت الاعطاء والعبر للمعاز وعنده يوسف وهو يفرده  
 قالت الثلاثة انه ودية لارهن لان الصيغة صيغة الايداع وفي معنى الفخار لا فرق بين ان  
 يكون ذلك الشيء الذي قال له المشتري امسكه هو المشتري او لم يكن بعد ان كان بعد القبض  
 لانه المبيع بعد القبض يصلح ان يكون رهنه بغيره فيثبت فيه حكم الرهن بخلاف ما اذا كان  
 قبل القبض لانه محبوس بالثمن وفاءه يخالف فانه الرهن فلا يكون مضمونا بغيره فيختلف  
 لاحتكامه اليها عما في لو قال له امسك في اعطيك الثمن قبل القبض فملك انفع البيع  
 لو كان المبيع شيئا يغدو بالملك كالتحريم والمعد فابطال المشتري وخاف البائع عليه التلف فاز  
 للبائع ان يبيعه ويصح المشتري ان يشتره ويتصدق البائع بالرائد ان باعه باز يد من الثمن الاول

الاول لانه فيه شبهة ولو رهنه عبد به بالف فليس له اذ احداهما بقضاء وصحة وهي فسماء لانه المحرم  
 محبوس بكل الذي فيكون الجميع محبوسا بكل من اذ اذ الذي تحصيل المقصود وهو المبالغة في  
 الحمل على الايضا فصار طالع في يد البائع ولو سئل الحق واحد من العبدين قطعا الذي له ان  
 يقبض احدهما اذا ادى ما سئل له بخلاف البيع لتفرق عنه الرهن بتفرق التسمية لانه التفرق يثبت  
 في الرهن بتسمية صفقة كل واحد منهما لانه قبول العقد في احدهما لا يكون شرطاً لصحة العقد الا ان  
 فاذا قبل في احدهما صح فيه بخلاف البيع لانه العقد فيه لا يتعد بتفصيل الثمن وكذا لو قبل البيع  
 في احدهما دون الآخر بطل البيع في الحق لانه البائع يتفرق بتفرق الصفقة عليه لانه العادة  
 قد رت بغير الردى الى الجيدة في البيع فيلحقه اقرار بالتفرق ولا كذلك الرهن لانه الرهن لا  
 يتفرق بالتفرق ولهذا لا يبطل به وهذا قول محمد وقال لا يجوز بيع يودي الذي طاله لانه العقد  
 متحد فلا يتفرق بالتسمية واما يوسف طالع مع محمد في هذا الاصل وهو ان عقد البيع في شيء  
 يتفرق بتفصيل الثمن لكنه خالف اصله في الرهن لانه للاستيثاق وهو انما يكون اذ اذ  
 عقد الرهن فيهما واعتبر الحق منهما ليكون ادى للقضاء وهذا رواية الاصل واما رواية  
 الزيادات في ذلك لو رهنه عينا عنه رجلين به بطل منهما على الرأس سواء كانا رجلين فيه او لا في  
 لانه الرهن اضيف الى كل العبد في الرهن في صفقة واحدة ولا تتحقق الجس لهما واحد غير  
 منجز فلهذا فكل وكلهما رهن لكل منهما اذ لا تضيق في استحقاق الجس فلا يشترط خلاف البينة  
 رجلين في لا يجوز عند ابيه صيغة رهن لان العبد تنقسم عليهما فيثبت الشيوع ضرورة والكفوف  
 على كل صفقة دينه اي لو ملك الرهن من كل منهما صفقة دينه لانه كل واحد منهما يصير مستوفيا بالهلال  
 اذ ليس احدهما باو لهما الا فيقسم عليهما لانه الاستيفاء مما يقبل الترتيب فان تباين في صفتهما  
 ان كانت العينة مما لا يتجزى فكل في حصة كالعديل في حق الآخر وان كانت مما يتجزى وجب ان  
 كل منهما النصف فان دفع احدهما طاله الا فيرضى الدافع عنه ابيه صيغة رهن فلهذا لما اذا  
 طاله المودع والوديع مما تقبل القسمة فلهذا دفع احدهما طاله الا فيرضى الدافع عنه لانه  
 وهذا اذا حمل وانما اذا فصل وقال النصف يكون رهنه لهما والنصف لذلك لا يجوز الدفع اتفاقا  
 فانه قضى دينه احدهما فلهذا رهنه عند الآخر لانه محبوس بكل من اذ اذ العبد فلا يكون له  
 استرداد شيء منه مادام شيء من الدين باقيا كما اذا كان الرهن واحد او المبيع اذا ادى احد  
 المشتريين صفته او مشتركا ادى صفقة بعض المبيع ولو رهنه اثنان من واحد رهنه اثنان

ان البائع يبيع  
 محمد وهذه  
 الرواية هي







الملاك من الرهن فيكون كالملاك عند لانه العدل في حق الالية يد الرهن فيكون مضمونا  
عليه فانه وكل الرهن العدل او الرهن او وكل غيرهما يبيع عند حلول الدين متى توكيله لانه  
الرهن ملكه فيملك التوكيل ببيعها فاذ باع الوكيل يكون الثمن رهنها ملكا ما لم يقض به  
الدين لقيام مقام الرهن المقبوض فاذا سلكه سلكه مال الرهن وسية في الحث و  
اذا كان الوكيل اهلا للبيع عند التوكيل والافلا تبيع الوكالة متى لو وكل ببيع صغرا  
لا يعقل فبايع بعد بلوغه لم يصح لانه اراه وقعه باطلا لعدم القدرة وقت الاطلاق  
ينقلب جائزا وهذا عند من يبيعها متى كثر عليه وقت الامتثال فاشترطت الوكالة  
في عقد الرهن لا ينزل الوكيل بالقول اي بوزن الرهن لانه لا يتعلق به متى الرهن وفي القول  
ابطاله ولما عجزه القاي على بيعه كما عجز الوكيل بالخصوص بطلب الخصم اذا امتنع عن  
الجواب فانه الى الوكيل عن بيعه ببيع القاي واما قال في عقد الرهن لانه التوكيل لو وجد  
بعده لا يتعلق به متى الرهن فيقول بوجه وقيل يتعلق به متى الرهن ويعلق باصل  
العقد فصار كالمشروط فيه قال في الاسلا وهذا اصح ولهذا اطلق الجواب في  
الجانب الصغير ولم يفصل بينه وبين شروط وطا في العقد وغير شروط ولا ينزل ايضا  
الرهن ولا يجوز ان الرهن لان التوكيل صار تبعا للرهن ولا زواله والرهن لا يبطل  
بوتها فكذا امانته وله اي الوكيل ببيع بغيره ورثة اي الرهن كالحال له البيع بالبيع  
بغيره بغيره وبطلت الوكالة ببيع الوكيل سواء كان الوكيل الرهن او العدل او غيرها  
واذا مات الوكيل لا يقع وارثه ولا وصية مقامه وعن ابي يوسف ان وصية الوكيل بملك  
بيعه ثم اذ بطلت الوكالة بذلك لا يبطل الرهن فلا يباع الرهن الا بضره الرهن و  
الرهن لانه كلما منها ذومق وسيدكره المصنف ربه ولو وكل بالبيع مطلقا ملك  
الوكيل ببيع بالنقد والنسيئة لان مطلق البيع يشملها فلو نهاه عن بيعه نسيئة  
لا يعتبر نسيئة لانه لا يبايعه فكذا بوصفه كما ذكره كذا في الهداية وفي التتار فانه اذا  
باع العدل بالنسيئة ذكر في الاصل انه يجوز من غير تفصيل ومن غير ذكر خلاف قالوا  
اذا باع نسيئة غير موهودة باع باع مثلا الى عشر سنين او ما اشبهه ينبغي ان لا  
يجوز عند ما قال القاي ابو علي النسيئة اذا تقدر من الرهن ما يدل على التقيد  
بان قال ان الرهن بكابنه ويوزن ببيعته في اجزائه فبايع بالنسيئة لا يجوز بمنزلة

مطلب

بمنزلة ما لو قال ببيع عبدي فانه احتاج الى النسخة وفي الذفيرة ولو كان الرهن هو العدل  
قال له الرهن بعه واستوف ذلك من ثمنه فبايع بالنسيئة يجوز كيف ما باع وفي الحاشية  
فانه كان الرهن في يده عدل اربيعه كان للعدل ان يبيع بالنقد والنسيئة في ظاهر الرهن  
فانه باع نسيئة ثم جاء الرهن يطلب دينه لا يكون للرهن ان يمنع عن قضاء الدين قبل انصار  
التمن ولا يبيع الرهن ولا الرهن بل ارفه الا ان كان لثمنها فانه للرهن ان يمنع عن  
قضاء ملكه وللمرته متى الاستيفاء ولو باع الرهن بغير اذن الرهن توقف البيع على اجازة  
فانه اجازته صار ثمنه رهنها لانه صفة كان ماليتها وان لم يكن فولا في البيع القاي  
لا اليه فانه كل الاصل والرهن غائب اجر الوكيل على بيعه كما عجز الوكيل بالخصوص عند غيبة  
مؤمله ان امتنع عن الخصومة والجانب بينهما في الامتناع فيها ابطال موقعا وكيفية الاجبار  
ان عجز الرهن لا يبيع فانه في بعد ذلك فالقاي يبيع عليه وهذا على اصلها ظاهر وانما على اصل  
الخصومة ربه فكذا عند البعض لا يتعين لهم لقضاء الدين منها ولا ان يبيع الرهن صار حقا  
للمرته بخلاف سائر المواضع وقيل لا يبيع القاي عنده كما لا يبيع مال المدبوع عنده  
لقضاء الدين ثم اذا اراد على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الاجبار لانه الاجبار  
وقع على قضاء الدين باق طريق كان في لقضاءه بغيره متى وانما البيع طريق من طرق ولانه  
اجبار حقا وبطله لا يكون مكرها فلا يفسد اختياره به ولو لم يكن التوكيل مشروكا في عقد  
الرهن وانما شرطاه بعده قيل لا يجزى لانه التوكيل لم يبر وصفا او صاف الرهن فانه  
مفردة كسائر الوكالات وقيل يجزى كباقي موقعا وهو اصح ذكره في التبيين ومضى عليه  
في التتار واقتاره المصنف ربه فكذا قال ذلك اجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصل  
لما ذكرنا فانه باع العدل فتمت رهن مقامه اي الرهن وملكه اي الثمن كملكه اي الرهن وان  
لم يقضه بعد لقيام مقامه ما كان مقبوضا فتمت الرهن واذا تولى كان من مال الرهن تبعا لعقد  
الرهن في الثمن لقيام مقامه المبيع الرهن وذلك ان اقل العبد الرهن وعز القائل قيمته  
لانه المال كحقه بقاء عقد الرهن فيه وذلك لو قتل عبده فدفن به لانه قائم مقام الاول كما  
دوما فيكون رهنه حقا فانه او فاه اي ان باع العدل الرهن فاول ثمنه بعد بيعه الرهن  
فان حق الرهن في حق وكان المبيع مال الرهن يد المشتري فملكه متى ان يضمن الرهن ان  
لانه غاصب في حق بالافذ والتسليم ويصح البيع والقبض اي قبض الثمن لانه الرهن

مطلب



بملكه باداء القرض مستند الى وقت الغصب فتبين ان ارضه يبيع نفسه او ضمن الحق  
العدل البايع القيمة لانه متعده بالبيع والتسليم ثم العدل يكون مخيرا ان شاء ضمن الراهن  
قيمة الرهن لا وكيله فيرجع عليه بما حقه بالغور ومن جهة ويصح ان اى البيع والغصب لا يملك  
بالقضاء فتبين ان بائع ملك نفسه فلا يرجع الرهن على العدل بدنه او ضمن الرهن عنه الذي  
اداه اليه اذ تبين بالاستحقاق انه اخذ الثمن بغير حق لانه العدل ملك العبد بالثمن  
وهو اى ذلك الثمن لانه العدل لا يملكه وانما اداه الى الرهن على طوع ان البيع  
ملك الراهن فاذا تبين ان ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع به عليه ويبطل القبض  
فرجع الرهن على الراهن بدنه لان العدل اذا رجع بطل قبض الرهن الثمن فيرجع الرهن  
على راضيه بدنه فورية وان كان الرهن قائما اخذه عطف على قوله وان سالك الى ان  
كان الرهن قائما في يد المشتري اخذه الحقيق من مشتريه لانه وجد عينا ماله ورغب في  
على العدل بثمنه لانه العاقد وصقوف العقد تتعلق به ثم يرجع هو اى العدل على الراهن  
به اى بثمنه لانه الذي اداه في العهدة بتوكيله فيجب عليه تخليصه وصح القبض اى قبض  
الرهن الثمن وسلم المقبوض له او رجع العدل على الرهن بثمنه لان العقد لا ينتقض  
بطل الثمن وقد قبضه الرهن ثمنه فاذا بطل وجب نقض قبضه فورية ثم يرجع الرهن على  
الراهن بدنه لانه اذا رجع عليه وانتقض قبضه عادته في الدين كما كان فيرجع به عليه ان  
لم يكن التوكيل مشروطا في عقد الرهن عطف على قوله فان شرطت بل وكل بعده واداه  
انما ذكر من التفصيل انما يتأتى اذا شرط التوكيل في عقد الرهن وانما اذا لم يشترط فيه بل  
وكل الراهن العدل بعد العقد مما حق العدل من العهدة يرجع العدل على الراهن فقط  
اى لا على الرهن لانه التوكيل اذا كان بعد العقد لم يتعلق به حق الرهن فلا يرجع عليه  
في الوكالة المحذرة عن الرهن بانه وكل انسانا بانه يبيع شيئا يقضى دينه من ثمنه ففعل  
ثم كونه عهدة يرجع به على القابض بخلاف الوكالة المشروطة في الرهن اذا يتعلق بها  
حق الرهن وكان البيع واقع كونه وقد سلم له ذلك فان كان يلزمه القرض قبض  
الرهن عنه او لم يقبض صورة عدل قبضه ان العدل باع الرهن بارا الراهن وضاع  
الثمن في يد العدل ببلاتعدية ثم استحق الرهن فالتقاضي الذي يلحق العدل يرجع به على  
الراهن وان سلك الراهن عند الرهن ثم استحق الرهن وضمن الراهن قيمة فملك الحق

فملك الحق ان يضمن الراهن قيمة ويصرف الرهن مستوفيا وان يضمن الرهن يبيع اذا  
استحق الرهن رجع له الخيار ان شاء ضمن الراهن قيمة وان شاء ضمن الرهن لان كلاهما  
متعده في هذا التسليم او بالقبض فان ضمن الراهن فقد سلك بدنه لانه ملكه باداء القرض  
فصح الايضاح ورجع الرهن بما اى بقيمة التي ضمنها وبدنه على الراهن ايا بالقيمة فلا بد  
مغور ومجاهد الراهن بالتسليم وانما بالدين فلا انتقض قبضه ليعود حقه كما كان  
التصرف في الرهن وضمانه والجا  
عليه بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة الرهن يبيع اذا باع الراهن الرهن بلا اذن الرهن  
فالبائع موقوف على اجازة لتعلق حق الرهن به او قضاء دينه فان اجاز نفسه وصار عنه  
رهنه مكانه لانه البيع اذا اخذ باجازه الرهن ينتقل حقه اليه وانما اخذ لانه التوقي كما  
كأن وقد رغب سقوطه وفي القضاء زال المانع من النفوذ والمقتضى هو التوقف الصادر  
من الاهل في المحل موجود وان لم يكن الرهن البيع وفسخ لا يفسخ في الاصل بل ولاية الفسخ  
الى القايه لانه الرهن يتعلق به حق الرهن وفي البيع ابطال حقه فلا ينفذ وهو ظاهر  
الرواية وفي رواية عن ابي يوسف يفسخ في يد المشتري هو الرهن او يرجع  
الار الى القايه لفسخ اى البيع كمن عجز الراهن عن التسليم لانه ولاية الفسخ له لا للمشتري  
والبايع وهو الراهن فصار كالعبد المبيع اذا ابقى قبل القبض فانه المشتري بالخيار ان  
شاء صريحا يرجع وان شاء رجع الار الى القايه والافارة مثل الرهن في لا ينفذ بيع  
الموثر وصح عتق الراهن الرهن وتدبيره واستيلاده مورا كان او مورا لانه تصرف  
صدر من الاهل ودفع في المحل فبطل الرهن لغوات محله فان كان الراهن مورا طولا بدنه  
انه طالا اى يافد الرهن دينه اذا لامع الزاد قيمة الرهن مع حلول الدين واخذت قيمة  
الرهن فجعلت رهنه مكانه لو وجب لاي يؤخذ قيمة لاجل ان يكون رهنه عوضا عن الرهن  
المزمان مع حلول الاصل لانه سبب الثمن متحقق وفي التفسير فائدة فاذا صل الدين  
اقتضاه كونه اذا كان جنس حقه ورد الفضل وان كان الراهن معرا سقى الحق في الاصل  
من قيمة ومن الدين اى ان كانت القيمة اقل من الدين سقى في القيمة وان كان الدين اقل  
منها سقى في الدين لانه لا تعذر للرهن استيفاء حقه من الراهن يافده متى ينتفع بالعنف  
والعبد انما ينتفع بمقدار مالته فلا يسقى فيما زاد على قيمة من الدين ويرجع به اى بما اداه



على سببه غنيا لانه قضى دينه وهو مضطرب حكم الشرع في بيعه بما تجل عنه والمردوا والولد  
كل منهما في كل الدين بملار هو في علم ولاها وان كان مورا لاني يؤد بانه الدين على كسها  
هو مال للموذكره في الخينة والتلاف والرافد رهنه كاعتاقه مورا اي اياه  
الدينه مالا اذ منه كل الدينه وان كان مؤقلا اذ قيمته يكون رهنه الى زيادة حلول  
الاصل والتلاف اي الرهنه اصبحت له غير الراسه هذه الرهنه قيمته يوم يهلك وانما يضمن الرهنه  
لانه كان ائق بالرهنه وكذا باسرداد بيله والواهب في هذا المستهلك كما ذكرنا قيمته يوم  
يهلك باستهلاكه بخلافه فان علم الرهنه فان اعتبر قيمته يوم الاستهلاك فسمي به ويوم  
الارتماء الفاجر فسمي به. كانت رهنه كسقط من الدينه فسمي به ولانه المعبره في رهنه  
الرهنه يوم قبضه لانه بدخل في رهنه لانه قبض استيفاء الا انه يتقرر عند الهلاك ولو استهلك  
الرهنه والدينه مؤقلا في قيمته لانه تلف مال الغير فكانت رهنه في يده في يجل الابل لانه  
الفجار بدل العبد فاخذ حكمه ولو حل الدين والمضروب من جنس صعد استوفى الرهنه  
منه دينه ورد الغضل على الراسه ان كان فيه فضل وان كان دينه اكثر من قيمته رجع  
بالفضل وان نقصت القيمة بترابع السواء فسمي به وقد كانت قيمته يوم القبض  
الفاجر بالاستهلاك فسمي به. يسقط من الدينه فسمي به لانه ما انتقص كالهالك  
سقط من الدينه بقدره ويعبره قيمته يوم القبض فهو مضروب بالقبض السابق لابتراجه  
السود وجب عليه الباقي بالاتلاف وهو قيمته يوم التلف كذا ذكره صاحب الهداية وغيره  
وهو مستكمل فانه النقصان بترابع السواء ان لم يكن مضروبا عليه ولا معبرا فكيف يسقط  
من الدينه فسمي به سوى ما ضمه بالاتلاف وكيف يكون ما انتقص به كالهالك في يسقط  
من الدينه بقدره وهو ينقص الابتراجه السود وهو لا يعتبر فوجب ان لا يسقط بمقابلته  
شي من الدينه واجيب بان العبد قد تغيرت فكانت بمثابة لو كانت باقية ترجع الى ما  
كانت عليه بالهلاك فانت تلك الصلاحيه وقد ثبت في ابتداء القبض فانه تلك القيمة  
فقط قد رانقص من الدينه عند النقل بخلاف ما اذا لم تتغير العبد وقد تراجم  
السوايه قبضها كالحال من غير تفاوت فلا يسقط شي من الدينه وقوله في الهداية فان نقصت  
عن الدين بترابع السواء اشارة الى هذا ولو اعاد الرهنه الرهنه الا عارة رهنه ليس  
على مصيقتها لاني تملك المنافع بغير عوض ولم يوجد ذلك من الرهنه فلا بد من الحصر

في القبض في لو كانت قيمته يوم

على الجازم من ثمانية اى من ضمان الرهنه لان القمان كان باعتبار قبضه وقد انتقص بالرد الى صاحبه  
فارتفع القمان لا ارتفاع المقتضى له فلا يكون مضروبا على صاحبه لان الاسترداد باذنه وبريقه  
اي برهوع الرهنه الى يد الرهنه يعود ثمانية في يذهب الدين بملكه حدود القبض الموجب للقبض  
ولا اي الرهنه الرجوع مع شي لان عقد الرهنه باق الا في حكم القمان في تلك الحالة ولو اعاد  
احدهما اي الرهنه والراسه باذنه الا من اجنبة ومن ثمانية ايضا كما بينا فلو هلك الرهنه  
في يده اي المستعير سواء كان راسه او اجنبا يهلك تجا بلاشي لغوات القبض المفوض  
لكل منهما اي من الراسه والرهنه ان رده رهنه كما كان لان لكل منهما مخرقا فان مات الراسه  
قبل رده فاعادها ائق به من سائر الغوا لان حكم الرهنه باق فيه لان يد العارية ليست  
بلازمة وكونه غير مفوض لا يدل على انه غير رهون فان ولد الرهنه رهون غير مفوض وكذا اعتبار  
الرهنه الرهنه من راسه لعل او استعمل اي الرهنه الرهنه باذنه فملك الرهنه حال استيفاء  
ثمانية عن اي يضمن الرهنه لشبوت يد العارية بالاستعمال ومن ثمانية ليد الرهنه فانتفى القمان و  
ان هلك الرهنه قبل استعماله او بعده فلا يسقط بل فمن كان رهنه وصح استعاره شي ليس رهنه لان  
الحالك رهنه بتعلق دين المستعير بماله وهو يملك ذلك كما يملك ان يتعلق بذمته بالكفالة فان اطلق  
ولم يبقه شي رهنه المستعير بما شئ من قليل او كثير عند من شي لان الاطلاق يجب اعتباره  
فصوصا في العارية لانه الجمال فيها غير مفوضه لكونها لا تغني المانعة وان قيد المعبره عين بقدر  
لا يجوز للمستعير ان يرهنه باكثر منه او اقل منه لان التقيد مفيد وهو ينفي الزيادة لان غرضه الاحتباس  
بما تيسر اداؤه وينفي النقصان ايضا لان غرض المعبر ان يصير الرهنه مستوفيا لما كثر بمقابلته  
عند الهلاك يرجع عليه ولو رهنه باقل منه يملك الباقي امانه فلا يرجع عليه او جنس او رهنه او  
بلد تقيد به فانه كل ذلك مفيد لتيسر بعض الاجناس بالنسبة الى البعض وتفاوت الاشخاص  
والبلدان في الحفظ والامانة فيضمن بالثلاثة فلذلك قال فان خالف المستعير بما قيد المعبر  
فان شئ المعبر من المستعير في اللغة ويتم عقد الرهنه بينه وبين رهنه لانه ملكه باداء القمان  
فتبين ان رهنه ملك نفسه او من المعبر الرهنه لانه ايضا متعده في حق فصار الراسه فالفاجر  
والرهنه كفاصص الغاصب ويرجع الرهنه بما فيه من القيمة وبدينه على الراسه المستعير اما رهنه  
بالقيمة فلازمه ومن رهنه الراسه واما رجوعه بالدينه فكان قبضه انتقص فعاد ماله كما كان  
وان وافق وملك عند رهنه صار الرهنه مستوفيا دينه ان كانت قيمته مثل الدين او اكثر



لما الاستيفاء بالمال أو صار مستوفيا قد رقية الرهن لو كانت أقل من الدين وطالب الرهن  
رأيه ببقية الدين الباقية منه على الرأس لم يمتد اذ لم يقع الاستيفاء بالزيادة على القيمة  
ووجب للمعير على المستعير وهو الرأس مثل الدين لا قبض الرهن قبض استيفاء بالمال  
يتم الاستيفاء أو قد رقية - ولو هلك الرهن المستعار عند المستعير قبل الرهن أو بعد  
فك لا يضمن لأنه لم يبر قاضيا دينه وهو الموجب للضمان وأنه كان قد استعمله من قبل  
بالاستخدام أو الركب أو نحو ذلك لأنه أمين خالف ثم عاد إلى الوفاق فلا يضمن ضلوكه  
ولو أراد المعير أن يفتك الرهن بقضاء دين الرهن من عنده فلم ذلك يعني أنه المعير إذا أراد  
أن يقضي دين الرهن لنفسه ملكه عن الدين ليس للرهن أن يمتنع عن تسليم الرهن لأن المعير  
مستعير بقضاء الدين كما فيه من تخليص ملكه فصار إذا داه الرأس فيجبر الرهن على  
القبول ويرجع المعير بأدى الدين أو الدين القيمة على الرأس لا يقضي دينه هو  
مضطر فيه فلا يوصف بكونه مستعرا بخلاف ما إذا قبض الأصحبة الدين لأنه مستعير إذا لم يبر  
في تخليص ملكه لأنه تزويج ذمتهم وإنما قلنا إن تساوى لأنه كان أكثر من القيمة يكون  
الزيادة على القيمة مستعرا فلا يرجع بذلك القدر وأنه كان أقل من القيمة فلا يجبر الرهن  
تسليم الرهن ولو قال المستعير ولو اختلف المستعير والمعير وقد هلك الرهن فقال المالك  
هلك في يد الرهن وقال المستعير هلك في يدي قبل الرهن أو بعد الفكاك وأدى المعير هلكه  
عند الرهن فالقول للمستعير لأنه ينكر الإبقاء بملكه والقبول عليه باعتبار الإبقاء فإنه قلت  
الظاهر شاهد للمعير لأن سبب الضمان قد وجد بالرهن والرهن يدي فيجب أن يكون  
للمعير قلنا أن الرهن لا يوجب الضمان وإنما يوجب الإبقاء به ولهذا يتقدر بقدره ولو كان الرهن  
يوجب يضمن كله ولو اختلفا في قدره بالرهن به فليحرم لأنه لو أنكر الأصل كان القول قوله  
فكذا في أنظار الوصف جناية الرأس على الرهن مضمونة لأنه تعذبت في لازحه وتعلق  
مثله بالمال يجعل المالك كالأصبة في حق الضمان وكذا جناية الرهن على الرهن مضمونة لأنه ملك  
الرأس وقد تعدى عليه الرهن فيضمنه فيسقط من دينه أي الرهن بعد رها أي الجناية لأنه  
اتلف ملك غيره فلزمه ضامه وإذا كان الدين قد مل يسقط من الضمان بقدره وإنه الباقي  
لأن ما زاد على قدر الدين من القيمة إمانة وإنما ضمه بالاتلاف لا بعقد الرهن فهو بمنزلة  
الوديعة إذا اتلفها المودع يلزمه الضمان كذا في غاية البيان وجناية الرهن على الرأس

مفك

أي الرأس والرهن على مالهما مدهر أو أراد بالجناية على النفس ما يوجب المال بأنه كانت  
الجناية فطاع النفس أو فسادوا النفس وأما ما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع ذكر في  
النهاية أن يكون جناية على الرأس مدهر أو فلتان جناية المملوك على ماله وهي فيما يوجب المال مدهر  
لأنه المستحق ولا يثبت الاستحقاق له عليه وإنما يكون جناية على الرأس مدهر أو فلتان هذه الجناية  
لو اعتبرنا الجرم ثم كان عليه التطهير منها لأنها فصلت في ضمانه فلا يفيده وهو بغير الضمان مع  
وجوب التخليص عنه فلا فالجناية على الرأس فالتجسس على الرأس على الرهن معتبر لأنه  
فصلت على غير ماله في الاعتبار فائدة وهو الدفع بالجناية فالتجسس على الرأس والرهن بطلان  
الرهن ودفع بالجناية إلى الرهن وإن قال الرهن لا يطلب الجناية فهو رهن على ماله ولا كذا ذكرنا  
أن الجناية فصلت في ضمانه فعليه تخليصه ولو رهن عبد أساوي الغا بالعمد قبل فصارت  
قيمة مائة فقتله رجل أو غرق المائة أو مل الأجل يقبض الرهن المائة قضاء عن ماله ولا يرجع  
على رأسه بشئ من الباقي من القيمة وهو تسوية لأنه نقصان السوا لا يوجب سقوط الدين  
لأنه عبارة عن فتور رغبات الناس بخلاف نقصان العبد فإذا كان باقيا يد الرهن  
يد الاستيفاء صار مستوفيا للكل من الإستهاد وإن باع الرهن العبد الذي يباي  
الغاة كان رهنها بالقيمة بآدم رأسه وقبضها يرجع عليه بالباقي وهو تسوية لأن الرأس  
إذا باع صار كأنه استردده وباع بنفسه في يبطل الرهن ويبقى الدين الآبقه رها  
استوفى فكذا رهنها وإن قتله عبده بعد مائة فدفع به افتكه الرأس بطل الرهن وهو الأصل  
الشائع عنده كما في تراجم سوره وعند محمد بن الجبار أن شافعا إذا كان شافعا  
بالدين أي إن شافعا فقتله بجميع الدين وإن شافعا العبد المدفوع إلى الرهن بدينه ولا شيء عليه  
غيره لأن عسره وقع في ضمانه وعند زهير رهنها بمائة لأن يد الرهن يد استيفاء وقد تور  
بالمالك إلا أنه اختلف به بد لا بعد العشر فيبقى الدين بقدره قلنا أن العبد الثاني قائم  
مقام الأول كما ودما فصارت كأنه الأول قائم وتراجم سوره وإن رهن الرهن فطافه  
الرهن يعني لو رهن العبد الموهوب وقيمة الفداء أو قتل فقتل فطافه فراه من رهنه لأن ضمان  
الجناية على الرهن والعبد كله في ضمانه ودينه مستغرق لقيمة فيقال للرهن إذا العبد من  
الجناية فأنفذه أصله رهنه وكان دينه على الرأس كماله والعبد رهنه كماله ولم يرجع  
الرهن على الرأس بشئ من الفداء لأنه العبد كله مضمون وجناية المضمون كجناية القاص



فلو رجع على الرأهن رجع الرأهن عليه فلا يفيد وليس بد فظهر ثم ان يدفع المولى الجناية  
لأنه لا يملك التملك فان ادى امتنع الرأهن من الغداء دفعه الرأهن او فداه وسقط الدين  
اي يقال للرأهن اذ دفع العبد او افذه بالدية فان دفع او فدى سقط دين الرأهن واذا  
الرأهن العبد وبطل الرأهن لأن العبد قد سلك بالدفع بسبب كان في يد الرأهن وكذا بالافداء  
لأنه كما حصل له بعض خلاف ولد الرأهن اذا قتل انسانا او استهلك مالا حيث يخاطبه الرأهن  
ابتداء بالدفع او الغداء لانه غير مضمون على الرأهن فلو دفع في دين الرأهن ولم يسقط شيء من  
الدين كما لو سلك ابتداء فانه فداه فهو رهن مع ائمة على حالهما ولو سلك العبد الرأهن  
ما لا يستوفى رقبته فان اداه الرأهن فدينه نفس على حالهما في الغداء وان ادى قبل للرأهن  
بعد في الدين الا ان يجاز ان يؤدي عنه فانه ادى بطل دين الرأهن كما ذكرنا في الغداء وان لم  
يؤد وبيع العبد فيه بأخذ صاحب دين العبد دينه لأن دين العبد مضمون على الرأهن وعلى حق  
المولى وكذا على حق الرأهن لانه قائم مقام المولى في المالية ولهذا المعنى قلنا بفتح دين العبد  
حق المولى الجناية ايضا لانه في الجناية قائم مقام المولى فملك العبد في هذا اذا كان الدين  
اقل من قيمة الرأهن او مساويا لها وان كان الدين اكثر سقط منه مقدار قيمة العبد والحق  
الباقى من الدين ولو مات الرأهن باع وصية الرأهن وقضى الدين لانه قائم مقامه ولو كان  
المولى حيا كان له ان يبيع الرأهن فكذا الوصية فان لم يكن له وصية نصب القاضي له وصية  
اخره بدله اي ببيع لانه القاضي نصب ناظرا كقود المسلمين اذا عجزوا عن النظر لانفسهم  
وقد تعين النظر في نصب الوصي ليؤدي ما عليه لغيره ويستوفى حقوقه من غيره هذا اذا كان  
ورثة صفرا اما اذا كانوا اكبارا فهم خلفون الميت في المال فكان عليهم تلبية كذا في الجناية  
ولو كان على الميت دين فله الوصي بعض التركة عند غريم له من غناية الميراث ولا يدين  
ان يدفعه لانه اثار لبعض الغنايات بالافاء الحكم فاشبه الاثارة بالافاء الحقيقي والحي  
ما في كل واحد منهما من ابطال حق غيره من الغنايات الا ان الميت بنفسه لا يملك ذلك في نفسه  
موت فكذا من قام مقامه وان قضى دينه قبل ان يدفعه لاوله لان المانع لو صول هو ولو لم يكن  
للميت غريم ارجاز الرأهن اعتبارا بالافاء الحقيقي وبيع في دينه لانه يباع فيه قبل الرأهن فكذا اية  
واذا اراد الوصي بدين للميت على رجل جاز لانه استيفاء فيملكه ولا ان يبيعه له وكل والا فلا  
الا باذن الرأهن وكذا لو اراد الوصي ومات قام الوصي مقامه الا انه لا يبيعه لانه الوكيل

مجلس

الوكيل تبطل بوجه **فقد** **ل** رهن عسيرا قيمة عشرة  
بعشرة فتخرج اي صار العسير فرا تم تحلل وهو يساوي الى العشرة فهو رهن بمائة كان وكان ينبغي  
ان يبطل الرهن اذ بالتحقق في دين كونه صالحا لا يفسد اذ لم يبق مالا متوقفا وانما يبطل لان ما يكون  
محلا للبيع بقاء يكون محلا للرهن بقاء كما ان ما يكون محلا للبيع ابتداء يكون محلا للرهن ابتداء  
والحق محلا للبيع بقاء لانه يصدد ان يعود بالتحلل فلهذا اذا اشترى عسيرا فتخرج قبل القبض  
لا يبطل البيع لان المال صيرورة فلا فائدة ان رهنه شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت  
فدفع جلد بها وهو اي الجلد يساوي درهما فماتت الجلد رهن به اي بالدين لان الرأهن يتقرر  
بالملاك واذا بقى بعض المحل يعود الحكم بقدره هذا بخلاف ما اذا ماتت الشاة الحبيصة قبل  
القبض فدفع جلد بها حيث لا يعود البيع بقدره على ما هو المشهور وان قال بعض المشايخ  
يعود البيع والفرق بينهما ان البيع يفسخ بالملاك قبل القبض والمضروب لا يعود صحيحا وان  
الرهن فمضروب بالملاك وقالوا هذا اذا كانت قيمة الجلد يوجب الرهن درهما وان كانت قيمة يوجب  
درهما كان الجلد رهنا به رهنين وانما يعرف ذلك بالتقويم بان يقرر الشاة الموهنة  
غير مسلوقة ثم تقويم مسلوقة فالتفاوت بينهما هو قيمة الجلد وهذا اذا كانت الشاة طليما  
مفحونة وان كان بعضها امانة بان كانت قيمتها اكثر من الدين يكون الجلد ايضا بعضه امانة  
كما به فيكون رهنا كقيمة من الدين وهذا اذا دفع الرأهن بشيء لا قيمة له وان دفعه بشيء له قيمة  
ثبتت للرأهن حق حبسه بما زاد التباغ فيه كما لو غصب جلد ميتة ودفعه بشيء له قيمة لم يقل بطل  
الرهن فيه قيمه ادى الرأهن التباغ فيه افذه وليس له ان يحبس بالدين وقيل لا يبطل ومما  
الرهن كونه ودينه وصوفه وغره للرأهن لانه متولد من ملكه ويكون الثمن رهنا مع الاصل لانه  
يتبع له والرأهن حق لانه فيسرى الى الولد الا ان الرأهن لا يملك الا بطل بخلاف ولد الجارية  
الجانية حيث لا يسرى حكم الجناية الى ولدها ولا يتبع ائمة فيه لانه الحق فيها غير متأكد في ينزود  
المالك باطلا بالغداء وبخلاف ولد المستأجرة والكفيلة والمقصود به وولد الموهبة كذا  
لان المستأجرة حق في المنفعة دون العبد وفي الكفالة الحق يثبت في الذمة والولد لا يتولد  
من الذمة وفي الغصب السبب اثبات يد العارية بازالة المحقة وهو معدوم في الولد لا يتولد  
اثبات تبع لانه فعل متقضي والتبعية تجري في الاوصاف الشرعية وفي الجارية الموهبة كذا  
الحق له الخدمة وهو منفعة والولد غير صالح لها قبل الانفصال فلا يكون تبع لها بعده



وبعد ما لا ينقلب موجبا بعد ان انعقد غير موجب قصار الاصل انا الاوصاف العارة في الاثنا  
تسرى الى الاولاد ان كانت صالحة لا فاعلمها والرتبة منها لكونه وفقا لازما اذ التلازم هو القارة  
القارة ما يكون ثابتا في اللاحق ولا ينفرد به عليه باطل فكم يكون نارة وفيه وصع ومطابقة  
مدته وبهذه القيود تكثر زعم ما يتفق من ولد الجانبية وله المقصود ونحوها وفي  
التنوير بخلاف ما هو بدل عن المنفعة كالكلب والاراة فانما غير داخل في الرتبة ويكون  
للرأسه وذلك ان نداء الرتبة وزيادة علم فربما لا يدخل في الرتبة ويكون للرأسه وقابل  
في الرتبة ويكون للرأسه مع الاصل في يتو في دينه بتمامه وكما له الزيادة التي لا  
تدخل في الرتبة فالكلب والهيبة والصدقة لانه هذه الزيادة ليست برهن ولا بد له ولا  
منه ولا بد له ومنه واما الزيادة التي لا تدخل في الرتبة فمن ما يتولد من الاصل كالولد والتم  
واللحم والصفوف والوبر والارشي والعروق وما اشبه ذلك من الزيادة المتولدة من الاصل  
كذلك في شرح الطحاوي وذكر في كسوط الكلب والكفة لا يدخل في الرتبة لانه ليس بمتولد  
غرة الاشجار وما ينبت من الاشجار في ارض الرتبة رهن بخلاف غلة الدار والارض  
توثر لانه ذلك ليس بمتولد من عين الرتبة فان هلكت هذه الزيادة لم يسقط شيء من الدنيا  
قال في المحيط الاصل ان كل ما يتولد من غير الرتبة يسرى اليه فكم الرتبة انما كان بدلا عن  
المنفعة لا يسرى اليه فكم الرتبة فان هلك نداء الرتبة هلك ما ينبت على لانه الاتباع لا قسط لها  
ما يقابل بالاصل لاننا قد قلنا تحت العقد مقصودا اذ اللفظ لا يتناولها وان بقى هلك الاصل  
يفتلك كخصته من الدية يعني واذا بقى النماء بعد هلاك الاصل فكذلك كخصته من الدية لانه صار مقصودا  
بالفكاك والتبع اذا صار مقصودا يكون له قسط كولد الجميع لا حصته له من الثمن ثم اذا صار مقصودا  
بالقبض صار له حصته في لو هلك اللاحق قبل القبض وبقى الولد كان للمشتري ان يأخذ حصته من  
الثمن ولو هلك اللاحق قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن يعنى الدية على قيمة الاصل وقيمة النماء  
يؤخذ الفكاك بالفتح والكره في اصاب الاصل سقط وما اصاب النماء افتك به لانه الولد صار  
حصته بالفكاك والآية دخلت في النماء من وقت القبض فيعتبر فيه كل واحد منهما في وقت اعتباره  
فكم هذا الولد بعد هلاك امه قبل الفكاك هلك بغير شيء فكم بذلك انه لا يقابل شيء من  
الدية الا عند الفكاك ونص في الزيادة في الرتبة مثل ان يرهن ثوبا بعشرة يساوي عشرة  
ثم يزداد الرأس ثوبا فيكون مع الاول رهنا بعشرة ولا تصح الزيادة في الدية مثل ان يقول

مطلب

ان يقول الرأس ارضني فسميت ارضي على ان يكون العبد الذي عندك رهنا بالف فلان يكون  
الرتبة رهنا بها من الزيادة والغرق انا الاصل المقر بينهما انا اللاحق باصل العقد انما يتصور  
اذا كانت الزيادة في المعقود عليه او المعقود به فالزيادة في الدية ليست شيئا منها انما يكونا غير  
معقود به فلو جوبه سبه قبل الرتبة بخلاف الرتبة فانما معقود عليه لانه يمكن محبوسا قبل عقد  
الرتبة ولا يبقى بعده وهذا عند ما فلا فلا لا يوجب فان عند مجوز الزيادة في الدية ايضا مجوز  
الثمن والزيادة في الثمن يجوز لهما ان الزيادة في الدية توجب الشيوع في الرتبة وعند زفروني  
لا يجوز في شيء منها كما لا يجوز في الجميع والثمن عند ما كما صحت في الشيوع وان رهنا عبد بعد  
الفكاك ودفع مكانه عبد لهما اي يساوي الثاني الاول في القيمة فالاول رهنا به يرد  
الى رهنه والكره امين في الثاني في يجعله مكان الاول ويرد الاول الى الرأس في يصير الثاني مفقودا  
لانه الاول دخل في ضمان القبض والدية فلا يخرج عنه ما بقيا الا ينقض القبض فاذا كان الاول في ضمان  
لا يدخل الثاني فيه لانما رضى ببدول احد ما فيه فاذا زال الاول دخل الثاني في ضمان ثم قيل بشرط  
تجدد القبض منه لانه يدرك الرتبة على الثاني يد امانة ويد الرأس يد استيفاء وضمان فلا يوجب  
عنه وقيل لا بشرط لانه الرتبة تترفع كالمدينة وفيه امانة كما عرف وقبض الامانة ينوب عن قبض  
الامانة ولو ابرأ الرتبة الرأس عن الدية او وهبه اي الدية منه اي الرأس فكم الرتبة في يد  
الرتبة بلامنع عن صاحبه هلك بلامشي استى نا وقال زفر رويض قيمة للرأس وهو القبا  
لانه القبض وقبض مفقودا فبقى كذلك ما بقى القبض ووجه الاحتجاج ان الرتبة مفقود بالدية لانه  
ضمان الرتبة باعتبار القبض والدية لانه ضمان الاستيفاء وذا لا يتحقق الا باعتبار الرتبة و  
بالابراء والهبة لم يبق احد ما هو الدية والكم الثابت بعلة ذات وصفية يزول بزوال احد ما  
وكذلك لوردة الرتبة سقط الثمان لعدم القبض وان بقى الدية فكذا اذا ابرأ عن الدية سقط  
الثمان لعدم الدية وان بقى القبض ولو قبض الرتبة دينه او بعضه منه اي الرأس او من غيره  
كمنطوي او شري الرتبة بام بالدية عينا او مالا عن اي الدية علم شيء او افضا لانه على آ  
ثم هلك رهنه في يد الرتبة قبل رده هلك بالدية لانه نفس الدية لا يسقط بالاستيفاء او نحوه  
كما تقرر ان الدية لا تقضي بام لا بانفسها لكن الاستيفاء يتعد رلعد الفائدة لانه  
يعقب مطالبة مثله فيفرض الى الزور فاذا هلك الرتبة تقرر الاستيفاء الاول فانقض  
الاستيفاء الثاني لئلا يتكرر الاستيفاء ويرد ما قبض الى من قبض منه في صورة ايفاء الرأس

مطلب



او المتطوع او الرضا او الصلح وتبطل الكفارة - وهكذا ارسل بالدين اذ بالحوالة - لا يسقط الدين ولكن  
ذمة المحتال عليه تقوى مقام ذمة الجبل وكذا يعود الذمة - الجبل اذ امانات المحتال عليه مطلب وكذا  
اي كما يملك الدين بالدين في الصورة المذكورة يملك به ايضا لو تصادقا على عدم الدين ثم  
هلك حيث يملك بالدين لان الرهن مضمون بالدين او بحكمة عند توثيق الوجود كما في الدين  
المعمود وقد بعيت الجدة - لا احتمال ان يتصادقا على قيام الدين بعد تصادقا على عدم الدين  
تختلف الابراء لانه سقط به ذكره الزيلعي وفي الكافي ذكره في الاثمة - الترضي في الجسوط اذا  
تصادقا ان لا دين يبقى فضاء الرهن اذ كان تصادقا بعد هلاك الرهن لان الدين كان وجبا  
ظاهرا حين هلك الرهن ووجوب الدين ظاهرا يكتفي لفهم الرهن مستوفيا واما اذا تصادقا على  
ان لا دين والرهن قائم فملك امانة - لانه يتصادقا على ما ينتفي الدين من الاصل وفضاء الرهن لا  
يبقى بدون العينة وذكر الاستحباب - انما اذا تصادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلف المشايخ  
والتصواب ان لا يملك مضمونا وفي التنوير كل حكم عرفته في القهر فهو الحكم في الرهن الفاسد  
ذكر الكوفي ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفي كل موضع كان الرهن بال  
والمتقابل مضمون الا انه فقد بعض شرائط الجواز ينفعه الرهن بصفة - الفاسد وفي كل موضع  
لم يكن كذلك لا ينفعه الرهن اصلا فاذا هلك هلك بغرضه وانما تعالى اعلم **كتاب**  
**الجناية** - الجناية في اللغة - اسم لما يجنيه المرء من شر التبع وفي الشرع اسم لفعل  
محرم سواء كان في مال او نفس لكن في عرف الفقهاء ايراد بطلاق اسم الجناية فعل محرم في النفس  
والا اطراف ذكره في التبيين ومن حاشي هذا الكتاب معروفة - عموما - انما تعالى ورافقه في حق  
العباد قبيح جعل تعالى - القتل اشده من - ابراء - كل - الكفر على الناس فانه رخص  
ايراد كل - الشرك في الاكراه الحامل وفي قص قتل المؤمن ومن بمعناه بخرق لاف الاكراه  
الحامل - لاف وجوب الوجود وفي العناية ومحاسن ابرئها محاسن الحدود واعلم ان القتل  
على علم - اوجه عمد وشبه عمد وقطاع وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب والحداد به قتل  
به الاطلاق من القصاص والدية والكفارة ووجوب الارث والاثم وهذا تعميم الشيخ ابراهيم  
الرازي واقتضاه المتأخرون وذكر محمد في الاصل انه على ثلثة اوجه عمد وشبه عمد وقطاعين  
الاول من الجنب - بقوله القتل اما عمد وهو ان يقصد قتل اي الادنى من قبل ذكر السبب و  
اودة المقتب اي ازهاق الروح بالقراب القصدى فان القتل على ما ذكر في الجسوط فعل

مطلب

مطلب

نعمل مؤثرا في ازهاق الروح بما يفرق الابراء من سلاخ بالكر ما اعد للرب من الاله الجديد فانه  
القصد فعل القلب لا يوقف عليه فاقم استعمال الاله - القاتل - غالبا مقامه تيسيرا لما اقيم التو  
مقام المقتل - او كذا مفعول من مفعول السيف انما بعد ما داوود يد ايغى قاطعا بسيفه - من  
جراو شرب او زجاجة اولية - بكر اللام - وسكون الياء المثناة التحتية والطاء المهملة فشر  
القصب والحداد من نفسه او رقة بنا لانه التار من قبل المخوقات قال الاتحاذ - وما يمكن  
من جنس الحديد انه على علم فهو عمد كما اذا اروق بالنار فانه عمد يوجب القصاص لانه شق  
المجد قال في الكفاية - الا يرى انما فعل على الحديد قية - انما اذا وضعت في الحديد فقطع ما يجب  
قطعة في الذكاة وسال بالذبح على وانما الجرد والمسيل الذي لا يجل ومثله في البرازية وغيرها  
ما في الخلاصة من عدم الحلق فيحول على ما اذا لم يسلب الذمة وفي الحاشية ولو اروق بالنار عمد اوجب  
القصاص ولو القاه فيها ثم اروق به رمق فمكث اياما لم يزل صاب فراش ميتة ما قيل انه كان  
يجي ويذهب ثم مات لا يقتل وفي الخلاصة رجل اوى تنورا وارعى عليه انسانا او القاه في النار  
لا يستطيع الخروج عنها عليه القصاص بمنزلة - السلاخ وكذا اكل ما لا يثبت عادة كالسلاخ هذا عند  
الاصنف - روي عنه ما هو قول الشافعي - القتل العمد هو ان يقصد قتل ما يقتل غالبا لو  
قرب نحر عظيم او شرب عظيم مما لا يطيق البنية فهو عمد **وموجب** ان القتل العمد الاثم لقوله تعالى  
ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم قاله فيها وقد ورد فيه احاديث كثيرة وانفرد عليه الاجماع  
والقصاص عينا لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل والحداد بالحداد اوجب في الخطاء  
الدية لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا فظا لاية وكقوله عليه الصلوة والسلام العمد قد اوى  
موجب قود فانه نفس العمد ليس بقود وقد ورد في العناية بانه الحديث مشهور وفي النهاية  
انه في الواحد ما صلح ميتا لمجل الكتاب كما في بيان قد روي عن الرازي ما ولى ان تصلح التفتيش  
التي تلحقها الاية - بالقبول مبينة لما سكت عنه الكتاب وعند الشافعي في امد قوله ان موجب  
القتل العمد شيان القصاص والدية وروي القتل بالخياريست وفي اتماما وعلى هذا القول  
اذا قال عفوكم عن القصاص كان له المطالبة بالدية وفي قوله الا ان موجب القصاص لا غير الا ان  
لولاية ان يسقط بالدية رغبة به القاتل او لم يرض وعلى هذا القول تكون الدية بدلا عن القصاص  
فلو قال عفوكم عن القصاص ولم يقل بالدية يسقط ثبانا ولا تكون له المطالبة بالدية وعندنا  
موجب القصاص لا غير ولا يصير الا بالترافيع من الجانبيين ولا يكون صلحا سواء كان بمثل الدية

مطلب

مفسرة  
الشرع



او الكثرة في الحقائق ثم الشرط في هذا ان يكون القاتل ملتفعا لا يكون للقتيل والمجنون عمد وان يكون  
المقتول معصوما لا بد بان يكون مسلما وذنبيا بالنظر الى القاتل وان لا يكون بين القاتل و  
المقتول شبهة ولا دولا شبهة ملكا لشيء من ان القتل لا يكون عمدا يترتب عليه القصاص  
الا ان يعنى اي الا ان يعفو ولية بلا بدل فيسقط القصاص لانه الحق له وكذا اذا اصاب الجاني بغيره  
ما يرضاه القاتل قليلا كانه او كثيرا مؤثرا او مجتلا او منجيا وان لم يذكر شيئا كان كسائر الحوادث  
عند الاطلاق ولا كفارة فيه في القتل العمد وقال الشافعي يجب فدية اذا وجبت في الخطأ  
فان لم يرد في الجرح لانه لم يترتب الجرح الاثم وهو في العمد اكبر فكان ادنى الى الجاني وكفى نقول  
انه القتل العمد كبرية محض وفي الكفارة معنى العباداة فلا ينطبق بها كسائر الكبار ولا يمكن  
علم الخطأ لانه دون في الاثم وشريعته بالرفع الادنى لا يدل على شريعته بالرفع الاعلى والكفارة من  
المقدرات فلا يجوز اثباتها بالتقاييس وذكر الثالث بقوله وانما شبه عمد وهو ضرب قصد اغير ما ذكره  
بالمسبب سلام ولا فمعه في تزويج الاثراء جرحا الى او ضلعا صغيرا الى او كبرا وعندهما ضربا  
بما يظن البنية وانما سمي شبه عمد لانه في هذا الفعل معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى القتل  
ومعنى الخطأ باعتبار عدم قصد الموت لانه القتل لانه الاستعلاء ليست بالموت القتل والقاتل  
انما يقصد الى كل فعل بالية فاستعماله غير الى القتل دليل على عدم قصد الموت ففان خطأ شبه  
العمد وهو شبه الاثم لانه ارتكب ما هو محرم والكفارة لانه فظا بالنظر الى الالة فدفق تحت  
تعالما ومن قتل مؤثما فظا الآية والدية المخطئة على العاقلة سببا في تغيير الدية المخطئة و  
العاقلة ان شاء الله تعالى لا القود اي ليس فيه القود لشبهه بالخطأ وهو اي ضرب قصد  
بغير ما ذكر فيما دون النفس من الاطراف عمد يعنى ان ما دون النفس من الاعضاء لا يقتض  
بالدية دون الالة كما في النفس فصار المعبر فيه جرح تحت القرب بآية الالة كانت في القصاص ان  
كان العضو مما يراعى فيه المماثلة فليس فيه شبهة العمد كما في النفس وذكر الثالث بقوله وانما  
فظا وهو اي الخطأ انما في القصد بان يرمى شخصا الاول كرميه لعدو الاخصاء في الصورة  
المذكورة فظن صيدا او ربييا فاذا هو مسل وهذا فظا في القصد فانه لم يخطأ في الفعل حيث  
حيث اصاب ما قصد رمية وانما اخطأ في القصد اي الظن حيث ظن الاذى صيدا او مسل  
ربييا او اخطأ في الفعل بان يرمى فيه ما في فيه عرضا فيصيب ادميا فانه هذا فظا في الفعل  
القصد فيكون معذورا للاختلاف المحل بخلاف ما اذا تعدد ان يرمى موضعان قصد فاصاب

فيما سواه  
مقتضى

فما صاب موضع آخر فانه حيث يجب القصاص اذ يجب البدء محل واحد فيما يرمي الى مقصوده  
فلا يعذر بخلاف ما اذا اراد يرمى فاصاب عنق غيره وابانه فوفظا ذكر في العناية قال في  
الهداية الخطأ على نوعين فظا في القصد كما اذا رمي شخصا بظن صيدا فاذا ادى او بظن  
ربييا فاذا هو مسل وخطا في الفعل كما اذا رمي عرضا فاصاب ادميا وقال في المحيط لو رمي  
رميا فاصاب فاشط ثم رجع السهم فاصاب الرجل فوفظا لانه اخطأ في اصابة الحائط ورجوع  
السهم مبني على اصابة الحائط لا على الرمي التالى لانه افر السهم والكم يضاف الى افر  
الاسباب وهو داء ولا يذهب عليك انه هذا من قبل الخطأ في الفعل فلا بد من تعميم مثل هذا  
وقيل والخطأ في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر فانه زعم  
انه شرط في الخطأ في الفعل ان لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر فعل آخر وليس كذلك  
فانه اذا رمي عرضا فاصاب ثم رجع عنه او تجاوز عنه الى ما وراه فاصاب رجلا يتحقق الخطأ في  
الفعل والشرط ان يكون مفعود في الصورتين ثم ان اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه اذا  
سقطت يده فشيء اولية فقتل رجلا يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه وذكر الرابع بقوله  
وانما ما يرمى بجري الخطأ كذا في انقلب على افر فقتل اي قتل نام سقط على افر فملك ذلك الشخص  
بسبب سقوطه عليه فانه هذا ليس خطأ حقيقة لعدم قصد التام الى شيء مع يكو مخاطبا  
لمقصوده لكن ما وجد فعله حقيقة اى بجري الخطأ في وجوب ضار ما اتلفه كفعل الطفل فجعل  
كالخطأ لانه معذور بالخطأ وموجبهما الى الخطأ وما يرمى بجراه الكفارة والدية على العاقلة  
بقوله تعالى فخر ربه مؤمنة دية مسلم الاله وقد قضى بها عن ربه الله تعالى عنه في ثلاث سنين  
لخوف من القهارة ربه الله تعالى عنهم فصار اجاعا ولا اثم فيها قالوا المراد اثم القتل فانه في نفسه فلا  
يؤى عمد الاثم حيث ترك العزيمة والمبالغة في التثبت اذ شرع الكفارة يؤذن باعتبار هذه العينة  
كذلك الهداية وانما قال يؤذن ولم يقل يبدل لانه ستر الاثم حكم الكفارة وليس من شرط الحكم  
الاطراد بحسب الافراد على ما صحت في مسئلة الاستبراء وفكهما زمان الارث كما في قتل العمد لا المال  
ان يقصد استعمال الجراح واظهر من نفسه القصد المحل افر وان يكون متناوئا ولم يكن نائما قصدا  
الى استعمال الارث وذكر الخامس بقوله وانما قتل بسبب وهو نحو ان يخر بيرا او يضع حجر  
غير حاكم بلا اذن المالك وفي شرع الطحاوي بغير اذن من السلطان فملك به انسان الا ان يرمى  
الملك على ذلك بعد علم بالخوف ونحوه في لا يلزم شيء على الحاز والواضع وموجب الدية على



العاقلة لانه سبب التلف وهو متعده فيه بالحرف ونحوه فجعل كالا تقي الملقى فيه فتي فيه  
الدية صيانة للأنفس والقتل بهذا الطريق دون القتل بالخطأ فيكون معه وراقب على  
العاقلة كعصا عنه كما في الخطأ بل او لم بالكفارة لعدم القتل منه مباشرة وفي المجتهد  
فيه ذنب الحرف والوضع في غير ملكه دون ذنب القتل وكلها يوجب حرمان الارث الا انه  
على ما ذكرنا لان الحرمان بسبب القتل ولا قتل هنا وقال الشافعي يجب الكفارة وثبت  
الحرمان هنا ايضا كما قاله بالخطأ قلنا القتل بعد حقيقة واما الحق بالخطأ في حق  
النساء فبقي في غيره على اصله ولا فرغ عن بيان اقسام القتل وكان منها القتل العمد  
هو قد يوجب القصاص وقد لا يوجب عقده بابا على صفة فقال **باب**  
**ما يوجب القصاص وما لا يوجب** فبين الاول فقال يجب القصاص بقتل من هو محقق  
الدم اي بسبب قتل كل معصوم الدم وهو المسلم والذمي المرتزبة عن الحرب والمرتبة على  
التأبيد المرتزبة عن الكتمان فانه يحفظ دمه موقت الى رجوعه عند اقيده لانه في غير العمد  
لا يجب القصاص كدر فيقتل الحر بالحر والتماع المماثلة ويقتل الحر بالعبد فلاقا للشافعي  
فانه يقول لا يقتل الحر بالعبد لانه يمنع القصاص على المساواة وهي منتفية بين الحر  
العبد وكقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ومن فرورة هذه المقابلة ان لا يقتل العبد  
ولنا قوله تعالى ان النفس بالنفس وقوله تعالى الحر بالحر لا يدل على النفي فيما عداه لانه  
تخصيص بالذكر فلا ينبغي ما عداه كيف ولو صح هذه الدلالة لكان قوله تعالى والانيث بالانيث  
على ان لا يقتل الذكر بالانيث مع انه يقتل بابا لا يجازي واما النقص بانه موجب ما ذكره من العمل  
بالمفهوم ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد فغير وارد لانه ثبت ذلك بدلالة قوله  
تعالى الحر بالحر وقوله تعالى والعبد بالعبد والعمل بالمفهوم مشروط عند القائلين بعبد  
معارضه دالة نص والمساواة في العصم ثابتة ويقتل المسلم بالذمي فلاقا للشافعي  
لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقتل مؤمن بكافرا ولا ذمي بمسلم بنحو ما ذكره في الشبهة ولنا  
ما روي انه عليه الصلوة والسلام قتل مسلم بن ذمي وقال انا اصدق من وفي بذمة وكفوم  
الذكور ولان المساواة في العصم ثابتة نظرا الى التكليف والدار والجيم كذا في الحار  
دون المسلم ولا يقتل الذمي المسلم والذمي بمسلمه اتفاقا لقوله عليه الصلوة والسلام  
لا يقتل مسلم بكافرا ولا ذمي بغيره في عمده اراد بالخلاف الحرية المستأمنة بقرينة عطف قوله ولا

تواردا وذمي عليه معناه لا يقتل مسلم ولا ذمي مادام في ذمته بكافرا من ذمة النهاية وعند الشافعي  
يقتل الذمي بالمسلم بل يقتل المستأمن بمثلته وهو المستأمن قيا للمساواة بينهما ولا يقتل  
استحقاقا لقياسه بسبب القتل ذكره في المجتهد وغيره وينبغي ان يقول على الاستحقاق لتخصيصه على  
انه العمل على الاستحقاق في مسائل مضبوطة يعمل فيها بالقياس ليس في هذه منها  
يقتل الذمي بالانيث والعاقلة بالجذوة والبالغ بغيره من الضيق والصحيح الاول ان لا يملك  
المفقود في الاعمال هو السلامة دون القتي ولذلك اصبحت انه ذكر سلامة العبد بعد ذكر  
القتي في باب الجوع بغيره وكامل الاطراف بنا قصصا للعمومات ويقتل العوي بالاصل وان  
علا لعد المسقط لا يقتل الاصل بغيره وان سفل لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقتل والد  
بولده ولان الاب كان سببا لا مبيدا فيقتل ان يجعل ابنه سببا لا فناء وهكذا لا يجوز قتله اذا  
وجد في صفة او وجد زانيا محصنا واخذت حمة على مالك روم حيث يقول بقا اذا ذبح  
ابنه ذبحا والفرق بين هذا وبين ما اذا زنى الرجل بابنته وهو محصن فانه يرمى بانه الرجم في امة  
تعال على الخلوص بخلاف القصاص ولا يجب عليه الحد اذا زنى طارية ابنه لان قوله عليه الصلوة  
والسلام انت ومالك لا يبيك اورث شبهة الملك واخذ وندرتي بالشبهة في هذا الحكم لا  
يختص بالاب والابن على ما شرنا اليه في لا يقتل الابن من قبل الرمال والتساوي وان علوا  
والاخر والجدات من قبل الاب والابن وان علوا ويقتل الولد من ذكرنا لعد المسقط كما  
بل يجب الدية في مال الوالد القاتل لا العاقلة لان هذا عمد والعاقلة لا يقتل العمد في ثلاث  
سنيين لاف الاحال وقال الشافعي رجم في الحال لانه التأجيل كان للتخفيف في حق الخاطيء  
وهذا عامد فلا يستحق وكذا ان المال ليس بمماثل للنفس ولما في القياس ان لا يكون بدلا  
لها الا ان الشريعة وردت به مؤقلا فلا يعدل عنه ولا يقتل السيد بعبده ومدره ومداينه  
وعبد ولده لانه ملكه فيهم باق فلا يستوجب القصاص لنفسه على نفسه مرتبة في المجتهد وغيره  
وعبد بعضه له اي ولا يقتل بعبد يملك بعضه لانه القصاص لا يخرجني وان ورث قصاصا  
على ابيه سقط صورة المسئلة كما في المجتهد اذا قتل الاب اخا او امة او امة او اباه او امة  
او قالها او عمتها او واد من اقربائها وهي لية ذلك القتل فثبت لها القصاص عليه في  
فور ثمانية فقه ورث قصاصا على ابيه فقط وفي مني الفقار وكذلك لا يثبت له ابتداء في  
لو قتل زوجة او اخ ولده او قتل امة ابويه او امة اقربائه ولا وارث للمقتول سوى ابيه او



بعضه فانه لا يقتض من ابيه فانه قلت كيف يصح قوله ورث قصاصا وهو للوارث ثبت ابراء  
به ليل انه يصح عفو الوارث قبل موت الكورث والمورث يملك القصاص بعد الموت وهو  
بأهل التملك في ذلك الوقت فتثبت للوارث ابتداء قلنا ثبت عند البعض بطريق الارث او قول  
بعض صور يتحقق فيها الارث بانه قتل رجل ابا ادة يكون ولاية الاستغناء للمرأة ولها  
ولديها القاتل فانه يرث القصاص الواجب على ابيه ذكره في المثل كل لو عني الجور ثم مات في  
القياس انه لا يصح عفو لانه القصاص ثبت ابتداء للمورث لو لاذلك لم يثبت له بعد  
فكان ابراء في حق غيره وفي الاستحسان يجوز عفو لانه الحق له وانما يقع الوارث بقتله في  
استيغناءه واذا سقط جاز ويكون من جميع المال لانه حق ليس بمال كالطلاق وقالوا في الوارث  
اذا عفا عن الجار قبل موت الجور فالقياس ان لا يصح عفو لانه عفا عن حق غيره الا  
في ان الجور لو عفا في هذه الحالة جاز وانما ثبت للوارث الحق بعد موته فاذا عفا قبل  
ثبوت موته لم يجر والاستحسان انه يجوز عفو لانه الحق ثبت للمورث عند الجور لو لاذلك  
لم يثبت له عند الموت فاذا ابرأ عنه عند ثبوت سبب الموت وهو الجراح جاز له افاكه  
الحدادي في الجورة ولا قصاص على رجلي الاب او المولود او المخطيء او القتيه او الجنون يعني  
اذا اشترك الابن في قتل الاب ابنه او اشترك المولود او العاقد المخطيء او الجنون وكل من  
لا يجب القصاص لانه القتل اذا حصل بسبب احد من غير موجب للعدو فلا يجب لانه مما لا  
يجوز في الاصل في الدماء المحرمة والنصب من الوجبة للقصاص مختصة بحالة الاضرار والموضع  
يكن القصاص وهو غير ممكن هنا لعدم التجزئ فلا يتناول النص ولان فعله لم يدم منها ليس  
بقتل على الكمال لانه حصل بفعله فاذا سقط القصاص في حق احد من المقتولين سقط عن الآخر ثبوت  
الشبهة ثم من يجب عليه القصاص لو اخذ عليه نصف الدية في مال لانه فعله عمد وانما لم يجب القصاص  
الاستيغناء والعاقلة لا يعقل العمد ونصفها الآخر ان كان صبيا او مجنونا او فلطا لانه الدية  
تجب فيه بنفس القتل فانه عمد القتيه والمجنون فطأ قاله على رضى الله تعالى عنه وان كان الاب فحق  
عليه ما تقتض وان قتل عبد الرهن لا يقتض في يحفر الرأس والمرتهن لانه الرأس لو تولاها بنفسه  
يبطل حق المرتهن في الرهن والمرتهن لا يملك له فلا يلي القصاص قسرا اجتماعا بسقط حق  
المرتهن برضاه كذا في المجتهدين والعويذ والجامع الصغير لغير الاسلحة ان القصاص لا يثبت له  
انه اجتماعا ذكره في الكافة ونقص في الجورة على ان هذا قول محمد وعنه ابو يوسف وقيد في لو

قوة لو اختلف فلما القيمة فيكون رهنها مكانة وفي من الفخا لو قتل عبد الاجارة يجب القصاص للمورث  
انما البيع اذ قتل في يد البائع قبل القبض فانه افتار المشتري اجازة البيع فلم القصاص لانه ملكه وان  
افتار ردة البيع فللبائع القصاص عند ابيه صنفه لان المشتري اذا اراد الفسخ انسخ العقد  
من اصله فلكانه لم يكن وقال ابو يوسف لا قصاص للبائع القيمة وان قتل لم كاتب عن وفاء ان يكون  
مال يكون وانما لاداء بدل الكتابة وله وارث مع سيده فلما قصاص بالاجماع وان اجماع الوارث  
والسيد لان القضية رضى الله تعالى عنهم اختلفوا في موته آ او رقيقا فعلى الاول الوارث هو الوارث  
وعلى الثاني المولى فاشتبه من له الحق في رفع القصاص بناء على انه مما يندرى بالشرهات وان  
لم يكن وفاء يقتض سيده اختلفا لانه مات عبد الله لانفا في الكتابة بالموت لانه وفاء قال شيخ الامام  
يريد انه لم يترك وفاء ولم يكن في قيمة وفاء لانه لو كان في قيمة وفاء لا قصاص فيه وجب على القاتل  
قيمة في مال لانه موجب العمد وان كان هو القصاص الا انه لا يجوز العمد في المال بغير رضا  
القاتل راعاه حتى من له القصاص وكذا يقتض سيده ان كان وفاء ولا وارث غير سيده عند  
ابن صنفه ابو يوسف بناء على يتحقق في الاستيغناء للمولى لانه ذلك له على التقديرين ولا عبرة لانفا  
السبب مع اتحاد الحكم فلا يلحق بالاشتباه سبب الاستيغناء لانه في الخطاب الذي مات عن وفاء وهو  
المالك ان مات عبد او المولى ان مات آ فلا يمكن للقضاء شي وبقيت صورة افرى من غير من تعزير  
الاكمل وهي انه ما ترك وفاء ولا وارثا غير سيده ولم يذكرها المصنف في تبعا لعمامة المستور  
لانها حكمها بطريق الاولى من الثالثة فانه لما كان الجور عدل ترك الوفاء مع وجود وارث افر سببا  
لانفا في الكتابة ووجوب القصاص فعند عدم الوارث سواء اولى ولا قصاص الا بالتيف سواء  
قتله او بغيره من المحدث وقال الشافعي روي يقتل بمثل الاله التي قتله بها ويفعل بها ما يفعل بها  
ما فعل ان كان فعلا مشروعا فانه مات والا يجرز رقبة لانه بمنى القصاص على المساواة ولنا قوله  
عليه الصلوة والسلام لا قود الا بالتيف وقال عليه الصلوة والسلام لا تعذبوا عباد الله كذا  
في الجورة وفي العناية وقال الشافعي ينظر ان كان قتل بفعل مشروعي مثل ان قطع يد رجل فمات  
منه فعل به مثل ذلك ويعمل تلك المدة فانه مات والا يجرز رقبة وان كان بغير مشروعي كان سقاء  
الجور او مثلهما في قتله او فعل بصغير فعل قود لو ط فقتله يقتل بالتيف لانه بمنى القصاص على المساواة  
وذلك فيما ذكرنا لانه فيه مساواة في الاصل والوصف قلنا ان الحديث المذكور نقص في نفي استيغناء  
العدو بغيره ويلحق به ما كان سلافا ولا نسلم وجود المساواة فيما ذهب اليه لان فيه الزيادة



لو لم يحصل المقصود بمثل ما فعل لانه فيه الجزاء بعد فعل مثل ما فعل به وانه غير جائز لاداء الم  
انتفاء القصاص فيجب التخيير عند كراهية كسر العظم فانه من كسر عظم انسان سوى السن عمد فانه  
لا يقتض من اذا جاز ترك القصاص عند توهم الزيادة فلا يجوز ترك البعض او الم  
بالتيف في الحديث السلام مطلقا كما تكلم والتمس كذلك فثبت القصاص في رقة العظم عنه قال  
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لا قود الا بالسلام واما كني بالتيف عن السلام ذكره في الم  
وفي المفردات انا الحقنا الرمي والحج بالتيف في قوله عليه الصلوة والسلام لا قود الا  
بالتيف وكو القاه في بئر او مثله في اوبنوع اخرى وكان مستوفيا كذا في التراجمة  
ولاب المعتوه ان يقتض من قاتل قاتل قريبه يعني اذا قطع رجل يده المعتوه عمد او  
قتل مورثه فاب المعتوه يقيد من جانبه لانه لا يبيد ولا ية على نفسه فيليه كالانكاح بخلاف  
الاف في امثاله حيث لا يكون ولاية استيفاء حق قصاص جب للمعتوه ويصالح عنه لانه  
اذا ثبت له ولاية القتل ثبت له ولاية الصلح لانه انفع له هذا اذا صلح على قدر الية او  
اكثر منه وان صلح على اقل منه لا يج ولا يصح بل يجب الدية كاملة لانه انظر في حق المعتوه  
ذكره في النهاية والعناية ورز الحقائق والصبى كما معتوه فيما ذكر والقافي كالاب في  
جميع ما ذكر في الصحيح الا يرى ان من قتل ولا ولا له يستوفيه السلطان والقافي بمنزلة  
فيه وكذا الوجه كالاب الا انه لا يقتض في النفس لا يعفو اما القصاص فلا من قبيل  
الولاية على النفس والوجه لا يملك ذلك في ان لا يملك تزويج واما العفو فلا لانه  
لا يملك ذلك فالوجه اول وقية الاقتصار بالنفس لانه الوجه يملك استيفاء  
لانه الاطراف يملك بها ملك الاموال لانه جعلت وقاية للنفس كالمال فكانت  
بمنزلة التوقير والقياس ان يملك الوجه الاستيفاء في الطرف كما لا يملك في النفس  
المقصود منه وهو التثني والعمل بالاستحسان ومن قتل ولا اولياء كبار وصغار  
فللكبار الاقتصار من قاتله قبل كبر الصغار هذا عند ابن صنفه رحمه الله فاما لما فاتها  
قالا ليس للكبار ذلك مع يدرك الصغار لانه القصاص مشترك بينهم ولا يمكن استيفاء  
البعض لعدم الترتي وفي استيفاء الكل ابطال حق الصغير فيؤخر الادراك كما اذا  
كان بين كبيرين واحد بها غائب وبه قال الشافعي واهد في رواية وله ان يقتل لا يتخى  
لثبوت سبب لا يتخى وهو القرابة فيثبت لكل كمالا في ولاية الانكاح والتمال العفو

في الاطراف

العفو عن الصغير منقطع بخلاف الكبير الغائب ولو غاب الكبير ينتظر اجماعا ان لو كان القصاص  
مشتركا بين الكبير ولو كان اهدم غايها للفرق بين الاقتصار بل يؤخر الى حضوره كما اذا طار الكبير  
اجنبيا عن الصغير فلا لا يملك حتى يبلغ الصغير اجماعا في لاية ما تعييد الكبير بل له التفرق في  
مال الصغير كالاب والجد سواء كانت الولاية لها بالملك او بالقرابة فانه الوجه الذي ليس له التفرق  
في مال الصغير كالاف والعم فعمل الخلاف ومن قتل عبده الحر بغير الجرم وتشد يد الآفشية  
طوبى له في رأسه صديرة غريضة من فوقه فاشبه غريضة يضع الرجل رجله عليها ويخربها الارض  
كذا في الرز ومنه الغفار وقيل بالغارسية فليكن يقتض منه ان يرمي سواء كان عبده او ظهرو  
في رواية الطحاوي عن ابن صنفه فاعتبر الجز في وجوب العود وان اصابه بظرو وهو الاصح  
وان بظرو ولم يجرم او عصاه فلا يقتض وعليه الدية فعلى هذه الرواية يعتبر الجز سواء كان  
صديدا او عودا او جرحا بعد ان يكون ان يقصد بها الجز وعند ابن صنفه ان اصابه بعصاه او بظرو  
ولم يجرم وهو رواية الاصل وظاهر الرواية عن ابن صنفه في فاته في هذه الرواية لا فرق بين صفة  
وظهره قال في الحاشية ان الجز لا يشترط في الحديده وما يشبهه كالخمس وغيره في ظاهر الرواية  
كذا الخلاف بين الامام وصاحبه في مثل مثل وفي التوقير اي اذا اتى شخص في الماء لا يقتض  
عند ابن صنفه رحمه الله ويقتض عنه ما هو قول الشافعي وفي المجتبى كما في من الغفار لو غرق بالغار  
او صبيا في البر فمات لا قصاص فيه عنده فلا فاما ولو ققط صبيا والقاه في النهر او البر  
فمات فعلى عاقلة الدية وكذا لو ققط رجلا والقاه في البحر فربس وغرق كما القاه جب الدية ولو  
سبح ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق بوجه وفي الاول غرق بطرو في الماء كذا في الحاشية غرق بالماء  
فانه كان قليلا يجرى النجاة منه غالبا فخطا العمد اجماعا وان لم يجر نجاة غالبا فعلى الخلاف القاه  
سفينه في حراود بطل فربس كما وقع ومات فعلى عاقلة الدية وان سبح ساعة ثم غرق فلا دية  
فيه واذا القاه من سطح او جبل او بئر ويرى نجاة غالبا فخطا العمد والافعل الخلاف وكذا  
الخلاف في الحلق كما اذا ضحك شخصا لا يقتض عنده فلا فاما لثبوتها اذا اعتاده يقتله الامام  
سياسة وآر تاب قبل ان يقع في يد الامام لا يقتل وآر تاب بعد ما وقع فيه لا يقبل توبة  
طالت وبعدها القود اذا ضحك مائة وان ترك ثم مات فانه ضحك مقدار ايموت الانا  
منه غالبا ففيه القصاص والافلا ولو ادبره ستمكرها او ناوله واكرهه على شربه فلا قود فيه و  
الدية على عاقلة وهو على الخلاف المعروف اذا كان الستم مقدار يقتل غالبا وآر ناوله فربس  
قيل

في الاطراف







الى الوجوب والمع وجوب دفع الفرار وانه لا شيء على القاتل كما لا يجب فيما يملك بالحد والتجاوز فلا يقال  
ولا شيء يقتله ان كان ملكا لانه صار باغيا بذلك فمقتله عصى بغيره ولا شيء في قتل من شرب على ان سلك  
ليلا او نهارا في امر او غيره لان السلام غير ملتبس او شرب عليه عصا ليلا في امر او نهارا في غيره فقتله المشهور  
لانه العاصي وان كان ملتبسا في الليل لا يلحقه الغوث ولو في الحر وكذا في النهار في غير الحر ولا شيء ايضا  
على من قتل من رفق متاع ليلا او نهارا ان لم يكن الاسترداد بدونه القتل فكان مضطرا الى ذلك لقوله  
عليه الصلوة والسلام قاتل دون مالك وكذا اذا قتل قبل الافذ اذا قصد افذه ماله ولم يتمكن من  
دفعه الا بالقتل وكذا اذا قتل رجل دار رجل بالسلام فغلب على ظنه صاحب الدار جاء يقتله على  
قتل وجب القصاص على قاتل من شرب عصا نهارا في امر لان العاصي ملتبس والظاهر كوق الغوث نهارا  
في الحر فلا يفيض الى القتل غالبا او شرب سيفا و فرس به ولم يقتل و رجع ثم قتل وجب القصاص سواء قتل  
المشهور عليه لانه اذا ضرب لم يقتل و رجع عادت عصمة فاذا قتل بعد ذلك فقد قتل معصوما فعليه القصاص  
ولو شرب مخمولا او صبى على امر سيفا فقتله الامر ان المشهور عليه عند فعله الدية في ماله لان  
لا تحل العمد ومن قتل بجلال على من قيمته وعن اليمين فيجب القصاص في الدابة ولا يملك الدية  
فيها لان عصمتها كقيمها فيسقط بفعلها وعصم الدابة كحق صاحبها فلا يقطع بفعلها وقال  
الشافعي ربه لا يجب القصاص في القتل لانه قتل دفعه عن نفسه فصار كالباغ العاقل ولنا انه قتل  
شخصا معصوما او اتلف مالا معصوما متاعا ماله معصوم وفعل الدابة لا يصلح مقطاعا وكذا فعلها  
وان كان عصمتها فعلها بعد اختيار صحيح الا انه لا يجب القصاص لو جرد البهي وهو دفع  
الشر فجب الدية وفي الفوائد الزينية الحد ودفعه ربه بالشبهات هو حديث رماه  
الجلال الاسيوطي معزيا الى ما عدى من حديث ابن عباس ربه انه تعالى عنه واخره ابن عباس  
من حديث ابن عباس ربه انه تعالى عنه ادفعوا الحد ودما استطعتم واخره الترمذي والحاك  
من حديث عائشة ربه انه تعالى عنها ادروا الحد ودم المسلم ما استطعتم فان وجدتم  
للمسلمين ثم جافوا فلو اسبيل فانه الا بالخط في العفو من ان يخط في العقوبة و  
اخره الطبراني عن ابن مسعود ربه انه تعالى عنه موقوف ادروا الحد ودم القتل عن عباد  
الله ما استطعتم وفي فتح القدر اجمع فعلم الا بصار على ان الحد ودفعه بالشبهات  
والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلحقه الامة لقبول والشبهة ما يثبت الثابت و  
ليس بثبت واصحابنا ربه قسمها الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة اشتباه والى شبهة

في الدية

شبهة في المحل القصاص كالحمد ودفع الدية بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت به الحد والآفة  
مسائل الا لا يجوز القصاص في القصاص دون الحد والثانية الحد ولا تورث والقصاص يورث  
الثالثة لا يصح العفو في الحد ولو في القذف خلاف القصاص الرابع - التقادم لا يمنع من  
الشهادة بالقتل بخلاف الحد وسوى حد القذف الخامسة - يثبت بالاشارة والكتابة من الاثر بخلاف  
الحد ودستادسة لا يجوز النجاسة في الحد ودون جواز القصاص السابعة - الحد وسوى حد الحد  
لا يتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لانه في دعوى الدعوى ثم يذهب الاصوليين ان الاثر شرط  
استيفاء القصاص كالحمد ودون مذهب الفقهاء الفرق عفو الولى عن القاتل افضل من القصاص  
وكذا عفو الجور وفي القنية كما في من الفغار سئل عن صبية سقطت من السطح فانجى رأسها  
فقال كثر من الجراحات ان شققتم رأسها تموت وقال واحد منهم ان لم تشقه الكبريت تموت وانما  
اشقه وارثها ثم شقه وماتت بعد يوم او يومين هل يفرض قتله ملية ثم قال لا اذا كان الشق باذنه  
وطان الشق معتادا ولم يكن فافشا فارجع الراس فقتل له انما اذا خا بناء على علمه مثلما قال ذلك  
لا يوقف عليه فاعبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان مات فانما ضاع هل يفرض  
ان لا قال لا وانما يعبر شرط القصاص كما تورث من ان شرط القصاص على الامير باطل على ما عليه الفتوى  
ومنه يعلم عدم وجوب القصاص على الجراح الذي يخرج الحي من الميتة بالشق ان شق بالاذن على  
الوجه المعتاد ان مات وفي التنوير مباح الذي التجاء الى الجرح فيقتل فيه ولا يخرج عنه للقتل لكن يمنع  
عنه الطعن والشراب في يضطر فيخرج من الجرح في يقتل فارجع ولو انشأ القتل في الجرح قتل في لانه  
لا يشك فيه ان لا يستحق ان يكون مجارا بسببه كذا في الترافية با  
القصاص فيما دون النفس وهو اي القصاص فيما دون النفس يرى في كل ما يملك فيه حفظ المماثلة  
وكل ما امكن رعايته فيه يجب القصاص وما لا فلا اذا كان عند الخ في عليه بقوله فيقتض بقطع اليد  
عند ان المفصل لقوله تعالى واخرجوا قصاصا وقد امكن فيه حفظ المماثلة في لو كان القطع من  
نصف الساعد لم يقتض لامتناع حفظ المماثلة وهي الاصل في بيان القصاص وان كانت يد  
القاطع اكبر من يد المخطوع اي من اليد المخطوعة لان منفعة اليد وهو البطش لا يختلف بذلك  
وكذا الرقيل اذا قطعت من المفصل وفي ما رها الانف وهو ماله منه وفضل عن القصة فان الرقيل  
اذا قطعت من المفصل يجب القصاص وكذلك ما رها الانف لا يمكن رعايته المماثلة بخلاف قصة  
الانف لعدم المماثلة حفظ المماثلة وكذا الاذن اذا قطعه شخص يقطع منه ما ذكرنا وفي العيون ان



فربت وذهب ضوؤها وهي قائم - اراد قيامها غير منقصة - قال الزاهد في شرح القدرية  
اذا فقت العين عند اذهب نورها ولم تخف فغيرها القصاص بخلاف ما لو اخفت  
لتعذر المحاملة - لا تقتض ان قلعت العين اذ لا يمكن رعاية المحاملة في الحجة ذكر الكفر  
انه لا قصاص في العين اذا قدرت واخفت وانما يجب القصاص اذا كانت قائمة وذهب  
نورها ولو قرب عين انسان فابيضت كحيا لا يبرها لا قصاص عليه عند عامة العلماء  
لتعذر المحاملة وقد تكلم المشايخ في معرفة ذهاب ضوؤها قال ابن عقيل الرازي في  
طريقه ان يستعمل الشئ مفتوح العين فان دعت عينه فالضوء باق حتى ينظر اليها  
اهل البصرة فانه يعلم بما ذكرنا يعتبر فيه الدعوى والانظار والقول قول الجاهل مع عينة  
علم الثبات ولو جنى احدكم على الجفون والاذن على الاهداب فعلى الجاني ان يعلم ان  
الدية وعلى الآخر مكرمة عدل فتعاقب العين اليمنى واليسرى من الغاصب ذاهبة اقتضت منه  
وترك اعى ولو فنى عينه صولا لاداء الجول لا يفر بغيره يقتض منه والآفة مكرمة عدل عما  
ابن يوسف في لا قصاص في العين صولا لاداء الجول لا يفر بغيره يقتض منه والآفة مكرمة عدل عما  
عينه بالخيار ان شاء اذ العين الباقية وان شاء اذ ديتها في الجورة واجمع المسلمون على  
انه لا تؤخذ العين اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمن وكذا اليدان والرجلان وكذا اصبعها  
بؤخذ ايمها اليمنى باليمن والتبابة بالتبابة والوسط بالوسط ولا يؤخذ شئ من الاعضاء  
الا اليمنى باليمن ولا اليسرى باليسرى وفي الحجة وكذا في الاصابع اذا قطعت مما انفصل به يجب  
القصاص والا فلا لا يقتض اليمنى باليمن وكذا اليسرى وكذا الاصابع فالحاصل انه لا يؤخذ  
شئ من الاعضاء الا بمثلها من القاطع قطع يد اظفود واربعا او لا تؤيب نقصان دية اليد  
يجب القصاص ولو اوجب ايمان البطش فعليه القصاص والآفة منزلة الشاة فلا يجب  
القصاص ثم يتبع طريق الاقتصاص في ذلك بقوله فيجعل على الوجه قطن رطب وتعالى العين  
بجراحة ثم يذهب ضوؤها وهذا مأثور عن القمحية رضي الله تعالى عنهم وكذا يقتض في كل شئ  
ترأى فيها المحاملة لا طلاق قوله تعالى واخرجوا قصاصا لما هو فيه - التي تظهر العظم ولا قصاص في  
عظم سوى السن لقوله عليه الصلوة والسلام لا قصاص الا في السن رواه عمر وأبو سعور في  
عنه ولان القصاص ينشئ عن المساواة قد تعذر اعتبارها في غير السن وان تفاوتتا في سن  
القالي وسن المغلوج بان كان احدهما أطول او أكبر من الآخر لا في النصف بهما لقوله تعالى

محاملة

تعالى والسن بالسن فيقتلح ان قلح نفع على هذا محمد في الزيادات واثار اليه في الجاني الصغير  
وبه اذ صاب الهداية وقال القدرية يبرد الماء ان ينتهي الى البحر ويسقط ما سواه وبه اذ صاب  
الكافة وفي النهاية مونا الى الذفيرة والبسوط وكذا ان قلح السن فانه لا يقتض سنة قصاصا لتعذر  
اعتبار المحاملة فيه فربما يغيب شئ من فكيه ولكن يبرد بالجراد الى موضع اصل السن وفي الخلا  
والنزاع مشروعي والا فذ بالجراد احتياط ويبرد ان يكر من بردت الحديد بالجراد بالالة  
المحمودة التي يقال لها بالقاسية سواها كسرتها ان كسرت بقدر ما كسرت وفي الحجة وفيه  
الفرس بالفرس والثنية بالثنية والاعلى بالاعلى وكل سن بمثل ولو كسر بعض يبرد من سنة  
بمقدار ما كسر ولو قلعه يبرد الى ان ينتهي الى البحر ويسقط ما سواه ولو كسر ربع سنة  
والسن المكسور مثل ربع سن الكاسر يبرد ربعه ولا جبرة بالكسر والصغير ولو كسر بعض فاسود  
ما بقى او اهر او اصف او افقر او تعشبت بوج من الوبر فلا قصاص والارث في مال كان  
بمذاق يتبين ان ما ذكره صدق الاسلح والقدر الشهيد في الجاني الصغير ولو كسر بعض سنة فلو  
ما بقى ففيه مكرمة عدل ليس بصحيح وفي التنوير وتؤخذ الثنية بالثنية والثاب بالثاب ولا  
يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالاعلى اجماعا ولو كسرت او نزعت من اصلها فالقصاص  
ولو كسر بعضها اسودت الباقية او اهرت او افقرت او دخلها عيب لا قصاص والدية في ماله  
وان قرب سنة وتحركت وسقطت فطأ فالتية فسمية على عاقلة وان عدا اقتصا كذا في  
منه الفقهاء وفي الحجة قلح سن صبي فاقبل مولاه فمات الصبي قبل تمام السنة فلا شئ على الجاني  
عند ابن صنفه وقال ابو يوسف فيه مكرمة عدل ولا قصاص بغيره في ذكر وان شئ ولا يبرد  
وعبد او طرفه عبد يبرع اذا قلح الرجل الحريد اربعة ارجل يد عبد او عبد عبد لا يرى  
القصاص عندنا بل تجب الدية في الحرة والقيم - العبد وقال الشافعي وجب القصاص في جميع ذلك  
الا اذا قطع الحرف عيه واصله ان كل موضع من القصاص فيه بين الاثنى عشر في الاطراف  
وما لا فلا لا يتابعه - للنفق وبه قال مالك واحمد ولنا ان الاطراف يسلك فيها مسلك الاموال  
فكانت المحاملة فيها شرطا ولا محاملة في اطراف هؤلاء بليل اختلاف الدية والقيم باختلاف النفس  
فلا يجب القصاص ولا قصاص في قطع يمين نصف الساعد لعد المحاملة كالحرف ولا قصاص  
ايضا في بائنة وهي الطعنة التي تبلغ الجوف الى البطن ويؤذيها في الغاية وهي التي تصل  
الى البطن من الصدر او الظهر ولا يكون في الرقبة ولا في الحلق ولا في اليد والرجل



وفي النهاية ١٦٩ - مختصة لجوف الرأس او جوف البطن واخرى عليه بانه قوله لجوف الرأس  
غير مستقيم لانها تنسج جائلة وفي الذفيرة وفي الوجه لا يكون جائلة وان نغزت الى الغميرات  
فتدبر لانه الجائلة اذا رأت لاجري فيها القصاص لانه البرء فيها نادرا فالظهور ان  
الثاني يغني عن الملاك اما ان تراها كانت سارية يجب القصاص وان لم تر بعد  
ينتظر الى ان يظهر الحال من البرء او السارية ولا قصاص في اللسان سواء قطع اللسان  
او البعض لانه ما ينقبض وينبسط فلا يمكن اعتباره الحائلة فيه وهذا يوسف اذا  
قطع من اصلها يجب القصاص لا المكاره اعتبار الحائلة والفتوى على عدم الاقتصار  
ذكره في شرح النظم الوهابية وكبرى الخاتم والحائنة وفي الجورة والمجتمعة كما في التوبة  
ويجب القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع لا مكان اعتبار الحائلة وان  
لم يستقصها بانه قطع بعضها لا يجب القصاص لتعد الحائلة فيه وفي مني الفغار اذا قطع  
اللسان فتم من الكلام ففيه الدية الكاملة ولو منه من البعض في البعض يجب فيه  
الغائت وقيل في معرفته ان يمتد بالحروف التي لا تنتمي الى اللسان دون الحلقية والفتوى  
والاول اصح وفي لسان الارسل والقبلي الذي لا يتكلم مكره عدل ولا قصاص ايضا  
في الذكر لانه الانقباض والانبساط يجري فيه فلا راي الحائلة وهذا يوسف اذا كان  
القطع من الاصل يقتض ان قطعت الشفة فقط في يقتض لانه موضع القطع معلوم كالمفصل  
فيمكن حفظ الحائلة وطرف المسلم والذوق سواء يعني اذا قطع من طرف ذوق يقتض عندنا  
وقال الشافعي رحمه لا يقتض لانه العظم متفاوت لوجود الكفر الجريح في احدى جانبيه ولما قول  
عليه رحمه الله تعالى انما يذللوا الجريح ليكوه دماؤهم كدما ثلثا وشر الحنفي عليه بين القصاص  
افذ الارسل لو كانت القاطع شلاء او ناقص الاصابع او رأس الشاة اصغر او اكبر  
لا يستوعب الشية ما بين قرنيه وقد استوعبت ما بين قرني المشجوع او لو شية رجل  
رجلا مو فيه في وجب القصاص وطول الشية مقدار شبر مثلاً ورأس الشاة اصغر  
رأس المشجوع فانه استوعب المشجوع مقدار شية مائة يندي ما بين قرني الشاة فيكون  
تعد بالغيره وكذا ان كان رأس الشاة اكبر ورأس المشجوع اصغر في استوعبت  
الشية ما بين قرنيه ورأس الشاة عظيم لا يستوعب الشية ومن شبر ما بين قرنيه قال الشافعي  
الذي يلحق المشجوع اكثر مما يلحق الشاة فالمشجوع بالخير ان شاة اقتض وان شاة

الاصح

١٦٩

وان شاة الارسل لتعد استيفاء في الجاهل فيجوز لكن اختلف مثلي لاننا فانقطع عن ايده  
الناس فلم يبق الا رد ثمانية بخير بين ان يأخذ ما يؤخذ ناقصا وبين ان يكون القيمة ثم اذا  
استوفى القصاص سقطت في الزيادة وقال الشافعي رحمه يضمنه القصاص لانه قد رعى استيفاء  
البعض فيستوفى ما قدر عليه وما مقد استيفاءه يضمنه ولنا ان الباطن وصف فلا يضمن بانزاده  
فصار كما يجوز بالرد في مكان الجيد ولو سقطت يده الكعبة قبل اختيار الحنفي عليه بطل صفة  
ولا شيء له عليه لانه مقتضى مقتضى القصاص عندنا كما تقرر مما هو به العود عينا وحق  
ثابت فيه قبل اختياره المال كما اذا كانت صحيحة فاذا كانت الحنفي بطل الحق بخلاف ما اذا قطعت  
بقود او سرقة حيث يجب عليه ارسل اليد ثم الشجوع بخير في جانب الرأس اذا افتار القود  
يبعد امن ان الجانبين شاة وكذا اذا كانت الشية في طول الرأس ومن توفد من جهة احدى جانبيه  
تفاه ولا يأخذ الا قفا الارسل فهو بالخيار وذكر الطحاوي عن علي الرازي الكبير ان له الاقتصار  
ولا خيار له لانه في القصاص فيادون النفس يعتبر المساواة في الخل ولا ينظر الى الصغير  
والكبير وهو اية القصاص في الشية لاجل الشية وهو يتفاوت في الصغير والكبير في قطع  
اليه لغوات منفعة البطش وهي لا تتفاوت ولعل الصغرة انفع من الكبيرة فافترقا  
في المجتمعة وعلى هذا في الشاة وسائر الاطراف التي تجب فيها القصاص اذا كان طرف الضارة  
والقاطع معيبا بخير الحنفي عليه بين افذ الحبيب والارسل كما قال برهان الدين والقدر  
الشريد هذا اذا كانت الشاة ينتفع بها ان اذا لم ينتفع بها لا يكون محلا للقصاص فله دية  
اليه كالماله من غير خيار وعليه الفتوى

**ل** ويسقط القصاص بموت القاتل لغوات الحنفي وبعض الاولياء وبصلح على مال وان قل  
المال لانه مقيم فيجوز تفرقه فيه كيف شاة ويجب المال مالا وان لم يذكر او الكلول والتأجيل لانه  
مال واجب بالعقد والاصل في امثال الكلول ويسقط ايضا بصلح بعض او عفو لانه القود  
اذا ثبت للجميع فكل منهم يتمكن من الصلح والعفو لان من فردة سقوط حق البعض في القود  
سقوط حق الباقيين فيه لانه لا يتجزئ ولكن بقي من الاولياء قصته من الدية لانه استيفاء القصاص  
تعد لمعنى في القاتل وهو ثبوت عصمة بعض البعض فيجب المال كما في الخطا فانه العفو عن القصاص  
ثم لمعنى في القاتل وهو كونه فاطنا ولا قصه للمعاذ لا سقاط صفة ولو قتل في وعبد شخص فاعاد  
الحرة وسيد العبد رجلا بالصلح عن دمه ان الذي الواجب عليهما بالف فصالح في نصفان

في بعض النسخ على ان يذللوا الجريح ليكوه دماؤهم كدما ثلثا وشر الحنفي عليه بين القصاص



لأنه مقابل بالقصاص وهو عليها على التواء فيفسد بدله عليها على التواء ويقتل الجمع بالحد إذا  
قتل جماعة واحد اعدم اقل جماعة به كما روي أنه سبعة صنعاء قتلوا واحد اختلف عمر فبما تباين  
دا عيل وعلم ربه الله تعالى عنه لو تعالى عليه اهل صنعاء يقتلهم اجماع القى به ربه الله تعالى عنهم  
القتل بطريق التغالب غالب والقصاص ضرورة للتغناء فوجب تحقيق حكمه - الاصل - ويقتل الفرد  
بالجموع اذا قتلهم عدا اختلفا ان الاول وليا وهم ان يقتل فردا يجمع ويكتفى بقتله ولا يجب الدية فيه لا يكون  
لواحد الاقتصار واللباقية الدية فلا فالتأنيق روفاته عنده يقتل بالواحد ويجب الدية  
للباقية ان قتلهم على التعاقب وان قتلهم معا او لم يعرف الاول منهم يورث بين اولياء مقتولين  
فاتيهم فوجب قرعة يقتل به ويجب الدية للباقين لأن النفس لا توارى بها الا انفس فلا يكون الواحدة  
قصاصا بهم كما لا يقتص اليد الواحدة بالايدي اكتفاء وذكر في العدة ان في قوله الا في يقتل بهم  
ويقسم باقتل الديات بينهم ولنا ان القاتل اذا قتل يكون كل من اولياء المقتول مستوفيا حقه  
على الكمال لا ازيد من حقه الروي غير متجوز والمماثلة في قصاص الانفس ساقطة - لانه الكبير يقتل بالصغير  
والبصير بالفرير اما المماثلة في الاطراف فمعتزة لانها في حكم الاموال الا ترى ان الواجب في الفصل  
القصاص ولو لانه المماثل ثابت ما وجب القصاص والقصاص شرع من المعافاة لتحقيق الاصل  
وقد فصل فالتقريب وان هو واحد من اولياء المقتولين قتل له وسقط حق الباقية من الدية  
كما سقط بموت القاتل فتفاد ان لغوات محل الاستيفاء ولا تقطع يدان بيده وان اراد القصاص  
فقطهما معا فلا قصاص من القاطعين بل يضمنان ديتهما وقال الشافعي روي بينهما ويكون  
لمن فرب قرعة والارش للآخر اعتبارا بالانفس وبه قال مالك واحمد كذا في المبسوط والحيط  
كثير من الكتب ولنا ان الانقطاع وقع باعتمادها يد يدها على التكبير عند الاراد والمحل متجوز  
فيضاف المحل واحد البعض بخلاف النفس فانه روي في غير متجوز وهذا بخلاف ما اذا  
ارادها التكبير من جانب والآخرة من جانب اخرى التي التكنية في الوسط وبانت  
اليدين حيث لا يجب القود على واحد منهما اتفاقا اذ لم يوجد من كل واحد منهما اراد التكبير  
الا على بعض العضو وتحقيق مذهبنا ان كل واحد منهما قاطع للبعض لانهما قاطع بقوة  
احدهما فينقطع بقوة الآخر ولا يجوز ان يقطع الكل ببعض ولا الشئ بالواحدة  
لانعدام المسداة كما اذا اراد كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس فانه الشرط فيها المساواة  
في العم - فقط وفي الطرف يعتبر المساواة في المنفعة والقيمة فانه قطع رجل يميني رجلين

رجلين سواء قطعهما على التعاقب او معا فلما اراد الرجلين قطع يمينه او القاطع ودية بينهما ان قضا  
معا وعند الشافعي روي ان قطعهما على التعاقب يقطع للاول منهما وللثاني الارش لانه يد صامتة  
مستقلة للاول فلم يستحقها الثاني كمن ربه شيئا وسلم ربه من آخره ان قطعه معا يورث بينهما  
ويكون القصاص لمن فربته له القرعة - والارش للآخر لانه اليد الواحدة لا تنفي بالقيمة وليس  
احدهما اوليا من الآخر فوجب الحصر في القرعة - ولنا ان مقتضى كل منهما ثابت في كل اليد لتقرر السبب  
في كل منهما وكونه مضافا بحق الاول لا يمنع تقرر السبب في حق الثاني فصار كما لو قطع العبد  
عين رجلين على التعاقب فانما يستحقان رقبته بخلاف الرتبة لانه في ثبات يد الاستيفاء  
كلما فاذ ثبت للاول احتمال ثبوت للثاني كما في الاستيفاء الحقيقي وقيد بيمين رجلين لانه لو  
قطع يمين رجل واحد يقطع يدايهما وكذلك ان قطعه من واحد وان قضا احدهما وقطع  
له بغية الآخر فللآخر الدية اذا هو لانه للمخاف ان يستد في حقه ولا يجب عليه التأخير كقصور الآخر  
لثبوت حقه بيمينه - حق الآخر كان مترددا لا احتمال ان لا يطلب او يعفو عما اودى له فاحد  
الشعيرة اذا هو والآخر غائب يقف للمخاض بطل المبيع ثم اذا هو الآخر بعد قطعت يده يطلب  
يقف له بالدية لانه اذا استوفى الاول لم يبق محل للاستيفاء فيستعين حق الآخر في الدية لانه  
او في مقامه مستحقا ومحل اقرار العبد بقتل العمد ويقص به فلا فانه اقراره بذلك  
لا يصح عنده لانه يؤدي الى ابطال حق المولى فصار كما اقرار بالخطا او بالمال قلنا انه غير متجوز فيه  
لكونه يحمي القرية فيصير بخلاف الاقرار به خطا او بالمال لانه اقرار على المولى بابطال حقه  
قصد ولا يمتنع على اصل الحرية في حق الدم وفي الجمع ولو شهدوا عليه بقتل عمد او قذف  
او شرب او زنا لم تقبل الاكفوة مولاه وقال ابو يوسف ربه الله تعالى تقبل وكذا لو شهدوا  
على اقراره بالقتل والقذف وفي الشرب والزنا لا تقبل بلا خلاف لانه لا يحد ربيع فصار ربيع  
فيهما ويتابع الحد على العبد اذا اقر - بالزنا وبغيره مما يوجب الحد وان كان مولاه غائبا وكذا  
القطع والقصاص وفرق ابو حنيفة ربه الله تعالى عليه بين في البيت وبين في - الاقرار والوقوف  
بانه يعتبر قد مولاه في الشهود واما الاقرار وقيد القتل بالعبد لانه لو اقر بالقتل فخطا يمتنع  
اقراره كما اقراره بالمال على ما اشرنا اليه لانه موجب دفع العبد او الغداء على العبد ولا يجب على العبد  
شيء ولا يصح سواء كان محجورا عليه او ما ذكروه في التجارة لانه ليس باب التجارة فيكون كذا  
في التبييض وفي الخواص مثله لكن في الجورة اذا اقر بالقتل الخطا يلزم المولى وكان في رقبته



العهد / ان يعتق ومن رمى رجلا بعد ان فنفذ الى الارض فاما اقتص للماول وعلى عاقلة الدية للشاة لانه  
الاول عمد والثاني اضرار الخطا وهو الخطا في الفعل فطاعة رمى الى ان يصاب مسلما والفعل الواحد  
يتعد ويتعد اثره كذا ذكره الزليق لكنه قد في تحت الخطا ان الخطا في القصد ان يرمى شخص ظنة  
صيدا او رمي بها فاذ هو مسلح قال لانه لم يخط في الفعل حيث اصاب قصد رميه واما الخطا في القصد ان  
في الظن حيث ظن المسلم رميها والادمي صيد اذ ان الخطا في الفعل ان يرمى عرضا فيصيب آدميا و  
يخالف ما ذكره سنا وفي الجنيح جعل من قبيل الخطا في القصد حيث قال في التعليل لانه الاول عمد والثاني  
خطا في القصد وان فرغ عن بيان حكم الفعل الواحد شرعي في بيان حكم الفعلية في فصل على عدة  
فقال **فصل** في وجوب القطع والقتل مطلقا سواء كان كل من القطع والقتل عمدا او خطا شيئا او  
مختلفين ان كلهما من القطع والقتل برء فان قطع عمد اثم قتل عمد اثم قتل عمد اثم قتل عمد اثم قتل  
بالقطع ثم بالقتل وهذا بالاتفاق وكذا ان لم يتخلل بينهما البرء عند لانه القطع ثم القتل هو  
صورة ومعنى وعندهما يقتل ولا يقطع فيد فل برء القطع في برء القتل وان قطع خطا فقتل  
البرء ثم قتل خطا اثم قتل خطا ونجس دية القطع والقتل لثقل البرء بينهما وان اختلف القطع و  
القتل فان قطع عمد اثم قتل خطا اثم قتل بالقطع والقتل ان يقتص بقطع اليد وتؤخذ دية النفس  
بالقتل وان قطع خطا ثم قتل عمد اثم قتل خطا اثم قتل بالقطع والقتل ان يقتص بقطع اليد وتؤخذ دية النفس  
لاختلاف الجنيتين لانه اضرار خطا فاما اذا تخلل البرء والالا وان لم يتخلل البرء  
فان اختلفا من القطع والقتل بان يكون القطع عمدا والقتل خطا او بالعكس بان يكون القطع  
خطا والقتل عمدا اثم قتل خطا اثم قتل بالقطع وتؤخذ دية النفس في الاول وتؤخذ الدية للقطع  
ويقتص للقتل في الثانية لاختلاف الجنيتين كما مر فيعتبر كل فعل على عدة فيجب في الخطا الدية  
وفي العمد القود لا يؤخذ بها ان كانا من القطع والقتل فطائفة بل تلتق دية واحدة هي دية  
لا غير لانه الموجب في الخطا الدية هي بدل الحلق والمقتول واحد فيجب بدل واحد ولان دية  
القطع انما تجب عند الخطا في الفعل وهو ان يعلم عد السراية وفي العمدية كما لم يتخلل البرء  
بما عنده كما ذكرنا وللولا في الخيار ان شاق قطع ثم قتل وان شاق قتل وعندهما يقتل فقط ولا يقطع  
لان الفعلية متجانسان لكونهما عمدا ولم يتخلل البرء بينهما فامكنهما فيه فل قصاص الطرف  
في قصاص النفس كما دلت دية في دية النفس في الخطا لانه انما القوطع يد فل في القتل لاختلافهما

لاختلافهما اذا وجبا كق انة تعالى بانه وجب القطع بالرتة والرمي بالرتة فلا يد فل اذا وجبا كق العبد  
كما لو تخلل بينهما برء بخلاف ما اذا كانا فطائفة لانه الواجب فيه بدل النفس والبدل داخل في الدية  
لو وجب مع لاجتماع ضار الجزاء والمثل في حالة واحدة وهي لاجتماعه وانما اذا كانا عمدا فالواجب  
كلاهما وانما جنائتيه فلا يد فل برء اضرار خطا فاما اذا تخلل البرء في الارض والرتة بين هذه الصورة وبين فطاعة  
لا برء بينهما انما قصاصهما مثل مقتول بخلاف الدية فانما مثل غير مقتول فالاصل عدم وجوبها دون  
هذه اربع مسائل اولى انما يتخلل البرء فصارت ثمانية ولو فرض ما سطره من تعديدها  
من عشرة وجبت دية فقط لانه لما برء منها لم يتبق معبرة في حق الارض وان بقيت في حق الثغر  
فبقى الاعتبار للعشرة وكذلك كل برء اثم قتل وان لم يبق لها اثر على اصل البدنية وعنه  
ابو يوسف في مثله مكودة عدل وعن محمد ما يحتاج اليه في عللها ما ابره وعن الادوية ولو فرض ما سطره  
سوط وجره وبقى الاثر بعد البرء ولم يمت يجب مكودة عدل يعني يجب موجب مع دية النفس  
بالاجماع انما مات ولم يمت يجب موجب ايضا لبقاء الاثر والارث انما يجب باعتبار الاثر في النفس  
وفي الكاذا ينبغي ان يجب عليه مكودة العدل للاسواط ودية القتل وتغير مكودة العدل سببا  
في كتاب الديات وفي مني الفغار نقل على جوار الفتاوى رجل برء رجل فخرج الحرف عن الكعب  
تجب على الجار في النفقة والحد اداة وفيها رجل مادي بعدوان الى رجل ففرضه العوان وعنه  
الكعب فداداة الحرفوب ونفقت على الذي جلد بالعدوان والظاهر ان هذا مخرج على قول محمد  
ومن قطعت يده عمد اثم قتل عن القطع فمات منه فعلى قاطعه الدية في ماله عند اثم صنفه وعندهما  
لا يجب شيء بل هو عمة النفس لانه العفو عن القطع عفو عن موجب القطع لو اقره والقتل اذا  
اذا لم يدرى له ان عفا عن القطع وهو غير القتل وبالسراية تبت انما الواقع قتل ومعه فيه وانما يجب القصاص  
لانه صورة العفو او رشت شبهة وانما عفا عن القطع وما يحد منه او عن الجنائية فهو عفو عن  
النفس اجماعا على الاول فظاهر وانما على الثاني فلان الجنائية اسم جنس يتناول التاري والمقتور  
والعمد من كل حال ان كان ذلك القطع وغيره عمد اثم قتل عفو عنه من كل ماله مع لا يضمن شيئا  
لانه موجب العمد القود ولم يتعلق به حق الورثة لانه ليس بماله والعقود وان كان موجب  
بعد الموت لكن سببه قد انعقد في وقت فيعتبر عفو عنه وسببا كيفية وجوبه ان شاء الله تعالى  
والخطا من ثلث ماله ان اذا كان القطع خطا وقد عفا عنه المقتول فلو عفا عن الدية فيعتبر  
من الثلث لانه حق الورثة متعلق به والشبح كالقطع ان لو كان مقام القطع شجرة فو على الخطا



المذكور وان قطعت اداة يد رجل فتزوجهما على يد = ثم ماتت قتيلا لانه اذا تزوجهما على يد =  
 لم يمت من السراية بل اقتصم القطع من غير سراية صوت التسمية ويصير الارض وهو قتيلا  
 الف درهم من هذا بالاجماع سواء كان القطع عمدا او خطأ وتزوجهما على القطع فعلا او عليه  
 على ما يحدث منه لانه لما برأتين ان موصلها الارض دون القصاص لانه لا يجرى في الاطراف  
 بين الرجل والمرأة والارض يصلح صدقا فعليه من مثلها وعليها الدية في مالها ان عمدا او  
 على عاقبتها ان اخطأ هذا عند ابي حنيفة رحمه الله العفو عن اليد اذا لم يكن عفوا على يد  
 منه فالتزوجه على اليد لا يكون تزوجهما على ما يحدث منه ثم القطع اذا كان عمدا يكون تزوجهما  
 على القصاص في الطرف وهو ليس بمال فلا يصلح به الا ستماعا على تقدير سقوط في اليد  
 المثل لا يقلل القصاص لا يجرى بين الرجل والمرأة في الطرف فكيف يكون تزوجهما عليه لانه لا  
 انه الموجب الاصل - للعقد القصاص لا يطلق قوله تعالى والزوج قصاصه وانما سقط  
 للتعذر ثم عليها الدية في مالها لانه التزوجه وان كان يتحقق العفو لك على القصاص في  
 الطرف واذا سرى تبيته ان قتل النفس ولم يتناول اسم العفو فحبب الدية وتجب في مالها  
 عند ثم تنبع المقاصد بين المرد والدية ان كانا على السواء وان كان في الدية فضل ترده على  
 الورثة وان كان في المرد فضل يرده الورثة عليها وان كانا على القطع فطأ يكون هذا تزوجهما  
 على ارض اليد واذا سرى الدية تبيته ان لا ارض لليد وانه الحسي معد وفي المثل  
 ولا يتقاصان لانه الدية تجب على العاقلة في الخطا والمكر لها اذا تزوجهما على اليد وما يحدث  
 منها ينعى السراية او على الجناية ثم مات فعليه من المثل في العقد لانه هذا تزوجهما على القصاص  
 وهو لا يصلح به الا لانه ليس بمال فيجب من المثل كما لو تزوجهما على فم او خنزير ولا شيء عليها  
 لانه لا يعمل القصاص من افعدرض بسقوط جنة المرد فيسقط اصلها اذا سقط بشرط ان  
 يصير بالافاقه يسقط ما يجرى من رفع عن العاقلة - مقدارها اي من المثل في الخطا والباقي وصيته لم  
 كان من الثلث سقط والافاقه ما يخرج من ارضه ان كان القطع فطأ يرفع عن العاقلة  
 مقدار مائة مثلهما = لم يترك المات وصية لانه هذا تزوجهما على الدية ومن تصلي من الا  
 انه يعبر بقدر المثل بجميع المال لانه وان كان في بعض ارض الموت لكنه التزوجهما من الحوايج  
 الاصلية ولا يصح حق الزيادة على المثل لانه محاباة فتكون وصيته والدية تجب على  
 العاقلة وقد صارت من افتقظ فلها عنهما ان كان من مثلها مثل الدية او اكثر ولا تزوجهما

بالحق

في الدية

لان حنيفة في عقد  
 وانه يقطع ويؤاخذ  
 وان كان القصاص  
 من الجاني القصاص

ولا تزوجهما عليهم بشئ لانهم كانوا يتحملون غيره بسبب جنايتها فاذا صار ذلك ملكا لم يسقط عنهم فلا يفرق  
 لها وان كان من مثلها اقل من الدية يسقط عنهم قدر مثلها لما ذكرنا وما زاد على ذلك ينظر فانه لا يفرق  
 الثلث سقط عنهم ايضا لانه وصية لهم وهم اهلان فيصحي وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر  
 الثلث واذا زاد الزيادة الى المولى لانه الوصية لانفاذا الاما الثلث وكذا الحكم عندهما في الصورة  
 الاولى ان قال ابو يوسف ومحمد كذلك الجواب فيما اذا تزوجهما على اليد لانه العفو عن اليد  
 عفو على يد من عندهما فالتحقق هو ايهما في الفصلين ومن قطعت يده فمات بعد ما اقتص  
 له قتل قاطعه به لانه تبيته ان الجناية كانت قتل عمد وصح المقتص له القود واستيفاء  
 القطع لا يوجب سقوط القود لانه من له القصاص في النفس اذا قطع طرف من عليه القصاص ثم  
 قتله لا يجب عليه شيء الا ان مسئ الا يجرى ان لو اقره بالثأر لا يجب عليه شيء غير الاساءة  
 فاذا بقي له في القصاص فوارثه قائم مقامه وعن ابي يوسف رحمه الله يسقط حق في القصاص  
 لانه لما اقدم على القطع فقد ابرأه تعالى وراه قلنا انما اقدم على القطع ظنا منه انه مقت فيه  
 بعد السراية تبيته ان في القود فلم يكن مبرئا عنه بدونه العلم كذا في الهداية وفيه اشكال لما  
 روي انه صورة العفو يكفي في سقوط الدية لانه تورث شبهة وبذلك تمسكوا في سقوط  
 فيما اذا عفا عن القطع ثم مات منه ولم يلتفتوا ان المقتدة القاتلة ان لا يكون مبرئا  
 بدونه العلم به ومن قتل عمدا فقطع دية به قاتله ثم عفى المولى عن القتل فبرأ فعليه الدية  
 دية اليد عند ابي حنيفة رحمه الله استوفى غيره لك لا يجب القصاص للشبهة هذا في قصاص النفس  
 لانه لو كان له قصاص اليد بان قطع اصابعه ثم عفى لا يفرق ارض الاصابه اتفاقا والاصابع من  
 الكف كالاطراف وقيد بالعفو لانه اذا لم يعف لا يفرق اتفاقا وقيد بالعفو با بعد القطع  
 لانه لو عفى قبل القطع يفرق اتفاقا وانما قلنا فبرأ لانه القطع اذا سرى لا يفرق بالاجماع  
 كذا في المصنف ومن قطعت يده فاقصم له من قاطعه فسرى المقتد ان استوفى مقت من  
 له القصاص في الطرف فسرى المقتد فعليه دية النفس لانه مقت كان في القطع وقد استوفى غيره  
 مقت فيضه والقياس ان يجب القصاص فلم يجب للشبهة فوجب الدية وهذا عند = فلما قالها  
 فيها فاية عندها لا يفرق شيئا اما في المصلحة الاولى فلانه اتلف في مقت وهذا لانه استحق  
 اتلاف النفس بجميع اركانها فالتلف البعض فاذا عفى فهو عفو على ورا هذا البعض فلا يفرق  
 واما في الثانية وهو قول الثاني في رة فلانه استوفى مقت وهو القطع ولا يمكن التقييد بوصف

وهذا ما لا يفرق بينا ان يكون في مقت



السلامة - ما فيه من سد باب القصاص اذا اقرت عن السراية ليس في وسع فصار كالامام اذا قطع يد التارفة  
فرضي المقتول ومات ولما لم يزل في الفضاة والحج والختان وكل ما لو قال لغيره اقطع يدي فقطعها و  
مات لانه السراية تتبع لا ابتداء الجناية فلا يتصور ان يكون ابتداء الفعل غير مضمون وسراية مضمون  
والجواب عن الاول اننا لانعلم ظهوره عند الاستيفاء في التوابع وانما دخلت في النفس لعدم  
امكان التميز عن اتلافها والاصابع تابعة فيما والكف تابعة لها في ضلالة منفعه - البطش بتوابع  
بالاصابع بخلاف الطرف فانه تابع للنفس من كل وجه بخلاف ذكر ما في المسائل لانه اقادة الحد في  
علم الامام فلذا الفعل واجب على غيره من الزناخ والفصاد والحج والختان بالعقد واقادة الواجب  
لا يتقيد بشرط السلامة وفي مسئلتنا الاولى مخير بل العفو مندوب فيكون من باب الاطلاق  
كالزور على الطريق وكف الزوجه - فيتعقد بشرط السلامة وفي التنوير وفيه اذ اقامت  
فرب ابيه او وصية تأديبا عليها عند ابيه صيغة - لانه التاديب يحصل بالزور والتخريب وقال لا  
يفض لانه تاديب الصغير لا بد منها ولا يحصل ذلك الا بالزور عادة كذا الخلاف في معصية صبي  
او عبد اتاديبا بغير اذن ابيه ومولاه وان باذنها لا يفرض وفي المجتبى ولو قرب ابنه الصغير تأديبا  
فقطب ان قرب حيث لا يفرق للتاديب او فوق ما يفرق للتاديب فعليه الدية والكفارة واذا  
قرب حيث يفرق للتاديب ومثل ما يفرق فكذلك عند ابيه صيغة - وقال الاشئ عليه وقيل رجع  
الامام الى قولها وقيد التاديب لانه لو قرب الاب او الوصي او المعلم باذن الاب للمعلم فلا  
ضمان اتفاقا ولو قرب الاب تقين عنده وكذا عندها في رواية في الخلاف في القرب المعتاد لما في غير  
المعتاد فيض اتفاقا ولو قرب زوجه للتاديب فماتت يفرض اتفاقا الشهادة  
في القتل واعتبار ما له عقد لذلك بايا واحد لان القتل بعد تحققه يتأخر فيحتاج من له القصاص الى  
اثباته بالبينة والشئ الواحد يختلف باختلاف حال القود ويثبت للوارث ابتداء الارث انما يثبت  
القصاص للورثة ابتداء عنده لانه يثبت بعد الموت والحيت ليس من اهل خلاف الدية والدية  
لانه من اهل الملك في الاموال كما اذا نصب شريكه وتعلق بما صيد بعد موته فانه يملكه لانه القصاص  
للتشقي ودرك الثأر والحيت ليس من اهل خلاف الدية والدية فلهذا تجز وتقتضيه ديون وتنفذ  
وصاياه من مال فطريق ثبوت الخلاف - لا الورثة - كما هو عندهما والحد بالخلاف - ههنا ان يقول  
مقار غيره في اقادة فعله في القتل اذا اعتدى القاتل على المقتول فالحق ان يعتدى المقتول  
بمثل ما اعتدى عليه لكنه عابر عن اقامته فالورثة قاموا مقامه من غير ان المقتول ملكه في القتل

انتقل منه الورثة - كما هو طريق الورثة - فلا يكون اهدم فهم عن البقية فيه ان القود خلاف المال  
توزيع على الاصل المذكور عند العلم ان اهدم الورثة ينتصب فصم عن نفسه وعن شرطه فيما يدي  
للميتة وعلى الميتة في ان ادعى اهدم الورثة - شيئا من التركة - على واثبة ثبتت حق الجميع فلا يملك الباقية  
المجد يد الدعوى وكذا ادعى اهدم شيئا من التركة - واقاد البينة عليه يثبت على الجميع في لا يملك  
المدعى الى ان يدي على الباقيين وفيما لا يدي له او عليه بل يدي على الورثة - اولهم فلا ينتصب اهدم  
فهم عن الباقيين ولما كان القصاص من قبل الثاني عند لم ينتصب اهدم فهم عن الباقيين  
عنده فخرج على هذا قوله فلما اقام احد ابنيي في - بقتل والاو لم يملك قتل ابنيي عمدا او الاثر  
غائب لا راعادتهما بعد عود الغيب اذا اقام الورثة - بينة - وافوه غائب ان فلانا قتل اباه  
عمدا يريد القصاص لا يقتض بل يجب بالاجماع لانه صار مشتهرا بالقتل والمترحم كسب ثم اذا  
فوا فوه يكتفي بالاقادة البينة ليعتقلا ه عنه - فلا قالها فانه عندها لا يجيدها وينتصب  
اهد الورثة - فهم عن البقية فيه بناء على ان طريق ثبوت القصاص طريق الورثة - وهو ان  
يثبت الملك للمورث ثم للوارث بالقتل اليه كالدية لانه عوض نفسه فيكون الملك فيه له الملك  
في العوض كما في الدية ولهذا لو انقلب ما لا يكون للميتة ويسقط بعفوه بعد الجرم قبل الموت  
هذا في القتل العمد وفي القتل الخطا والدية لا تترك ان اذا كان القتل فظا لا يلزم اعلاوة  
البينة بالاجماع لانه موجب المال وطريق ثبوت الميراث وكذلك الدية مما - ان اهدم  
ينتصب فهم عن البقية فيما يدي ولو برهن القاتل على عفو الغائب فالحكم فم ان اذا  
كان بعض الورثة - غائبا والبعض مافرا فقام القاتل بينة على الحاف ان الغائب قد عفى  
فالحكم فم لانه يدي عليه سقوط مد في القصاص وانتقاله الى المال فيكون فم باذا قضى  
عليه فصا الغائب مقتضيا عليه تبعا فلم يعد بعد حضور الغائب ويسقط القود وانتقاله  
الى المال وكذا لو قتل عبد لرابعه عمدا واهد بها غائب ان اذا ادعى القاتل على الحاف فم  
الشريكين ان شرطه الغائب قد عفى فالحكم فم وسقط القود كما ذكرنا انفا ولو شهد وليا  
قصاص بعفوا فيهما لغت اي شهادتهما لم تقبل لانها يجران الى انفسهما نفعا وهو انقضاء  
القود ما لا وهذه الشهادة عفو منها لانها زعم ان القصاص قد سقط وزعمها في حق  
انفسهما معبرة فانه صدقهما ان الوليين المذكورين القاتل فقطع يدونه فيهما فالدية  
بينهم اثنان فطلعت منهم ثلث الدية لانه بتصدية اياها اقر لها بثلث الدية فيلزمه لكن زعموا

مطلوب



كله ان نصيب الولد المشهود عليه قد سقط لعفوه فهو منكر فلا يقبل قوله عليه ويقول نصيبه ايضا  
بالافواه بطل الدية وان كذبها ان كذبها القاتل ايضا بعد ان كذبها الولد المشهود عليه  
بالعفو فلا شيء لهما في الوليتين الشاهدين لانها بشهادتهما عليه بالعفو اقرارا ببطلان حقهما  
في القصاص فصحة اقرارهما في حق اغنيهما وادعيا انقلابهما لا فلا يصدق دعواهما الابينة  
ولا فيهما المشهود عليه تلك الدية لان دعواهما العفو وهو ينكر بمنزلة ابتداء العفو منهما  
في صدق فينقلب نصيبه بالاول وان صدقهما افواه ان صدق الولد المشهود عليه الوليتين  
الشاهدين فوطاى وكذبهما القاتل على القاتل له ان الولد المشهود عليه تلك الدية لانه  
اقر له بذلك فانه قيل كيف يكون له التلك وهو قد اقر ان لا يصدق على القاتل شيئا بدعوى  
العفو قلنا ارتد اقراره بتكذيب القاتل اياه فوجب له تلك الدية وهو هنا اقر ان صدق  
ان يصدقهما القاتل والولد المشهود عليه وانما يذكره لانها فيكم وهو ان لا يكون له شيء  
بما ذكرناه قد نفي منه انه لا يتحقق الاثر التلك باحد الاربع بتكذيب او بتكذيب القاتل ثم ان الشهادة  
صحيحة في اول الصور المذكورة وفي الاربع دعوى واقرار وكان عبارة الافواه منتظم الطل  
انما افتتار عبارة الشهادة رعاية كحق الصورة الاولى وان اختلف شاهد القتل في زمان او  
مكان او الله او قال احد هما فرب بعضا وقال الاثر لا ادري بماذا قتله او شهد احدهما على معانية  
القتل والافواه اقرار القاتل به بطلت الشهادة لانه القتل لا يتكرر فالقتل في زمان او مكان  
غير القتل في زمان ومكان اقراره شهد انه قتله يوم الجمعة واقراره انه قتله يوم السبت او  
شهد كذلك في المكان وانما تبطل لتيقن القاضي بكذب احد الشاهدين وعد الاول بالقبول وكذا  
القتل بالغير القتل بالافواه لا يخلو باختلاف الاله فلا يصدق على كل قتل شهادة فرد فلم يقبل  
ولا ان اتفاق الشاهدين شرط للقبول فلم يوجد واما اذا بين احداهما الاله وقال الاثر لا ادري بما  
ذا قتله فلا ان الحلق يغير الحقيقتين لانه معدودا فاختلغا وكذا الحكم في مختلف فانه  
من قال قتله بعضا يوجب الدية على العاقل ومن قال لا اعلم على القاتل واما اذا شهد احداهما  
بالقتل معانية والافواه اقرار القاتل بذلك كان باطلا لاختلاف الشهود به فانه احداهما فعل  
والاثر قول وقد تقرر ان لا يجمع في الشهادة بين فعل وقول وان شهد بالقتل وبهلا الاله  
لزم الدية في ماله الحثا والقياس ان لا تقبل هذه الشهادة لانه الفعل يختلف باختلاف  
الاله فحمل المشهود به ووجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق والحلق ليس بحمل فينتج

ثم ياخذ منه

بفتح

ينتج العمل به قبل البياض فيجب اقل موجبيه وهو الدية وانما يجب في ماله الاله الاصل في العهد فلا يلزم  
العاقل ولو اقر كل من رجلين بقتل زيد وقال وليته قتلناه جميعا فله قتلنا لانه فلا منهما اقر  
بانزاده بطل القتل وبالقصاص عليه والمقر صدق في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذب في انزاده  
بالقتل وتكذيب المقر المقر في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي لانه ذلك موجب حقيقة  
وفقد لا يمنع صحة اقراره ولو شهد بقتل زيد عمر او اقرار بقتل بكر اياه وادعى وليته قتلنا  
لفتنان الشهادتين لانه تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به يبطل شهادته لانه  
التكذيب تقييق وفق الشاهد يوجب رد شهادته وفي التنوير ولو اقر رجل بانه قتل  
واقامت البينة على انه قتله وقال الولد قتله طاهرا كان للولد قتل المقر دون المشهود عليه  
لانه فيه تكذبا لبعض موجب على ما روي ولو قال الولد لاحد المقرين صدقت انت قتلتك وحكي  
كان له قتله لانها تصادقا على وجوب القتل عليه وصدقه كما لو قال ذلك لاحد المشهود عليهما وكذلك  
الحكم في الخطا في جميع ما ذكره في التبيين شهد على رجل بقتله فطأ وحكي بالدية على العاقل  
فجاء المشهود بقتله فياخذ العاقل الولد لانه قبض الدية بغرق او كذب الشهود لانه لا  
تلف بشهادتهم ويرجع الشهود على الولد لانهم ملكوا المصروف وهو ما في يد الولد كالمصاحب  
القاصب والعهد في هذا الحكم كالخطا الا في الرقوع وفي مني الفقار اذا كانت الشهادة على العهد  
فقتل به ثم جاء صياحج الوارثة بينا تقييد الولد الدية او الشهود فان ضمن الشهود لم يرجعوا  
على الولد عند ابره فينفذ ربه لانهم اوجبوا له للعلم ما ليس بمال وهو القصاص فلا وجه ان يرجعوا  
بمال اذا لم يملكه بينهما وعندهما رجوع على الولد كما في الخطا ولو شهد على اقرار القاتل بالخطا  
او العهد ثم جاء صياحج فيخاف ان يظهر كذبا في شهادتهما وكذا لو شهد على شهادة غيرهما في الخطا  
وقضى بالدية على العاقل ثم جاء صياحج فيخاف ايضا ان يظهر كذبا في شهادتهما لانه المشهود به شهادة  
الاصول على القتل لان الغنى القتل وضع الولد الدية في الصورتين للعاقل اذا لم يظهر انه افترق  
منهم بغرق وفي التنوير ان شهد انه فرب بشي جاري فلم يزل صاحب فراشه ميتا يقتضيه لانه  
الثابت بالبينة كالثابت معانية وفي ذلك القصاص على ما عرف والشهادة على قتل العهد تحقيق  
على هذا الوجه لانه اذا لم يخطا لا يخل له ان يطلقوه بل يقولون قصد غيره فاصابه لانه  
الموت بسبب القرب انما يعرف اذا صار المكروب صاحب فراشه دوا على ذلك ميتا ولا  
يفيد انه لا يثبت الشاهد ان يقول انما مات من جرحه في مني الفقار والعبرة بحالة الشاهد



لا الوصول في تبدل حال الحرم عند الامام فلو رمى على فارتد فوصل اليه فمات يجب الدية  
عنده فلا فائدة عند ما لا يجب شيء اذ بالارتداد سقطت فصار مبرئا الى ان يرد  
كما اذا ابرأ بعد الجرح قبل الموت وله الضمان يجب بفعله وهو الرقي والحرم الى متفق في تلك الحالة  
الا يرمي اذ لم يرمي المصيد وهو سلم ثم ارتدت العياذ بانه تعالى فاصاب السهم القصيد وهو  
ارتدت جرح القصيد ومات قبل اكله وكذا لو كثر بعد الرقي قبل الاصابة جاز لكوفة في كل العبرة  
بحالة الرقي فانه قلت فعلم هذا الدواب عليه القصاص لانه عمد قلنا ما ذكرت هو القياس  
ولكن فيه شبهة سقوط العزم في حالة التلغ في الدية في حاله ولو رمى رتدا او ربيما  
فاسلم قبل الوصول لا يجب شيء اتفاقا لانه الرقي لم ينعقد موصيا لعد متفق الحث فلا يتقلب  
موصيا لضرورة متفق ما بعد ذلك وهذه العلة تشهد بالاصح في رواية قلت ينتقض هذا  
بما اذا رمى صيدا في الحث فدخل الحرم ثم اصاب السهم فمات وجب الجراح على الرائي قلنا يجب عنه  
بانه جراح صيد الحرم لا يختص بالعمل ولهذا يجب بكالة الحرح والشارية وهذا لا يكون اقل من  
ذلك وان بعد انما عتق فوصل فعليه قيمة عبد عند ابيه صنفه وابي يوسف مع لانه وقت الرقي  
مملوك وعند غيره في فضل ما بين قيمة ربيما وغيره في كونه قيمة قبل الرقي الف درهم  
بعده ثمانية يلزم ما شئت درهم لانه العتق قاطع للترية لا شبهة من له الحق لانه المحقق  
قال ابتداء الجناية المولى وقال الاصابة العبد حرمه فصار العتق بمنزلة البر كما اذا قطع  
يد عبده او ربه ثم اعتقه المولى ثم ربي فانه العتق يقطع الترية في لا يجب بعد العتق شيء  
من الدية والقيمة وانما يضمن القصاص وانما يرمي جرح صيد الحث فوصل السهم القصيد فقط  
الجراح لانه وقت الرقي حرمه وانما ربي صلال فالحرم فوصل فلا يجب الجراح لانه وقت الرقي غير حرم  
وانما ربي من قضى عليه برحمه ان اذا قضى القاضي برحمه رجل فرماه رجل فجمع شهوده بعد الرقي قبل  
الوصول فوصل اليه الحث فمات لا يضمن لانه العبرة بحالة الرقي وهو مباح الدية فيها ولو رمى  
سلم صيدا فمات فوصله من دية العتق بان ربي مجوس فاسلم فوصل جرح القصيد كما ذكر  
درار الحث

مثل هبات وهبة وعدات وعدة والدية لغة مصدر ودى القاتل القاتل يد يد اذا  
اعطى ولية المال الذي هو بدل النفس وفاؤ بها كذو ذواله والهاد عوف وفي الار والقتل  
بدل المكسورة لا غير فانه وقفت قلته ده ثم تسمى ذلك المال دية تسمية بالمصدر وادى

وادى الى الموت على افتعل اذا افذ الدية ولم يثار بقتله كذا في المصباح والموجب وفي الشرع  
اسم للمال الذي هو بدل النفس لكن لا تسمية للمفعول بالمصدر بل بالوضع الجدي بمعنى عليه يستحق  
فيه في الشرع لانه المنقولات الشرعية فيكون حقيقة فيه والارش اسم للدواب على ما دون النفس  
والدية المخلطة ومع التخليط ان يوجب شيئا في هذا النوع لا يوجب في الخطا نقل في غاية البيا  
عن شريح القدوري ان تغليظ الدية روى عن عمر وعنه ابن مسعود وزيد وابي موسى الثلثون  
والخيرة بن شعبة روى عنه قتادة عن ابي بصير واصلحوا كيفية التخليط فقال ابن مسعود  
روى عنه قتادة عن الدية المخلطة من الابل مائة اربعمائة اربعة اشواخ بينها بقوله بنات محاص  
وهي التي تمت عليها مول وبنات لبونة وهي التي تمت عليها صولان وصفاق وهي التي تمت  
عليها ثلاث سنين وهذا هو الذي تمت عليها اربعة سنين من كل هذه الانواع الا  
فهي وعشرون وروى عن ابي حنيفة في رواية روى عنه عليه الصلوة والسلام في الدية بمائة من الابل  
اربعا ومعلو رانه لم يرد به الخطا لا توجب فيه افياسا فعلم ان المراد به شبه العهد وعنه محمد بن  
قول عمر وزيد بن ثابت والخيرة وابي موسى وروى عن ابي حنيفة في ثلثون صفة وثلثون صفة  
واربعون ثنية الثانية ما استكمل الخامسة ودخل في السادسة كلها فمات جميع ضلوه وهي الحامل  
من النوق فعلم هذا قوله في بطوننا اولادها تفسير لما لقوله عليه الصلوة والسلام الا ان قاتل  
قطا العهد قاتل السوط والعصى والحج وفيه دية مغلظة مائة من الابل اربعة منها من ثنية الابل  
بازل عامها كلن ضلوه والبازل ما دخل في السنة السابعة الذكر والانثى في سواء ولا تغليظ  
في غير الابل يعني ان تغليظ واجب في دية هذا النوع لكن هذا انما ثبت في الابل في لو قضى  
الدية من غير الابل لم يتغلظ لانه الشرع انما ورد به ولا يرمي في غيره لذلك وانفقد عليه الاجام  
والمقدرات لا تعرف الاسماء اذ قد قل للرأي فيها فلم يتغلظ لغيره في لو قضى به القاضي لا ينفذ  
قضاؤه ذكره في التبيين كما في مني الفقار وهي الدية المخلطة دية شبه العهد كما ذكرنا في الدية  
المخففة وهي في الخطا وما بعده وهو ما يرمى بجراحه من الذهب الف دينار ومن الورق  
بالكر من الغصنة عشرة آلاف درهم كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وقال مالك والثوري  
الدية اثنا عشر الف درهم كما روى عن ابي عمر في رواية قتادة عن ابي حنيفة في ثلثون صفة  
والسلام دية اثنا عشر الفا كما رواه ابو داود والترمذي ولنا ما روى عن ابي عمر في رواية  
تعالى عنه ان النبي عليه الصلوة والسلام قضى بالدية في قاتل بعثرة الاف درهم وما قلناه







الحكيم وعليهم ما على الحكيم والمحمية اذا قتل قتل الف دينار فيكون له ذلك وهذا  
اشهر واوفق للاخبار العاتية وسائر القناعات والمكتات في ذلك كالتام في الصحيح  
ذكره في التبيين واقتاره في الافتبار وغيره ما روى عن ابي عباس رضى الله تعالى عنه انه  
متأنيدا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمها وروى ما عنده فلقها  
في شئ من امة النخري ولم يعلم بامانها فرداها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقها في شئ من امة النخري  
الجدرة والنهاية لادية في المستلزم هو الصحيح **ف**  
**في النفس الدية الكاملة** وكذا في الحارة وهو ما لا بد من الانف وهو مادة وقصة الانف  
وكذا في قطع الارنية هو طرف الانف الدية الكاملة لانه لكل حال الوزن يزول بقطع كل  
منها والحال في الحيوان مقصود كما منفعته وفي قطع طرفها دية واحدة لانه المجموع عضو  
واحد وكذا في الكسب الدية الكاملة **ان منع النطق لغوات منفعته** مقصودة وهو  
النطق وقد روى انه عليه الصلوة والسلام قضى بالدية كلها في التلصص والانف او منع  
اداء الكثر الحروف في الدية الكاملة ايضا لانه في منفعته الطلاء وان منع اقلها فكلوة  
عدل كصول الافاض مع قرب ضل ذكره في الافتبار وان منع البعض دون البعض فمع  
الدية على عدد الحروف وقيل عدد حروف تتعلق بالكسب وهي ستة عشر حروف وهي الكاء  
والحاء والجيم والذال والراء والزاء والسين والصاد والظاد  
الطاء والظاء واللام والنون والياء فما اصاب الغائت يلزمه ولا بد من الحروف الخفية  
فيه وهي الهيرة والهاء والعين والحاء والغين والخاء والاشفوية وهي الباء والجيم  
الواو والفاء والاصل فيه ما روى عن علي رضى الله تعالى عنه انه قسم الدية على الحروف فما  
قدر عليه من الحروف اسقط ما به من الدية وما لم يقدر عليه لزمه كما بها منها والاول  
اصح كما في الجنية وهي في منعي الغفار وفي الصليب هو كل ظهر له فقار ويضم اللام للاتباع  
ذكره في المصباح **ان منع الجاء او اذويه دية كاملة** لتغويت المنفعة المقصودة واداء  
السين قبة بالمنع لانه اذا لم يمنعه عنه فلا تجب عليه دية فان بقي الرطل الجاء ففيه حكمه عدل والآن  
كما تقدم وكذا اذا لم يجد به ذكره في التارخانية وفي النظرية وكذا في اصد المرأة اذا انكر انقطع  
الماء من فيه الدية وفي الافضاء ايضا الدية **ان منع استعمال البول اطلق الافضاء** فمثل ما  
يكون بالقرب وما يكون بالوطى بنطاق صحيح او بشبهة في الينابيع اذا قرب اداة فافضاها

مطلب

فافضاها بحيث لا يستك فان كانت بكر ابي جميع الدية ولا ياب المهر عندها وقال محمد بن جعفر  
وفي التوحيد المرأة اذا افضاها فصارت لا تستك البول والغائظ او اصد بها فغيبه دية كاملة  
قال ابو يوسف روى اذا وطئ اداة بشبهة فافضاها فافضاها لا تستك البول ففيه الدية ولا بد  
وقال محمد لما المهر والدية في الطاء اذا طعن برمح او غيره فذره فصلا لا يستك الطعان  
في جوف الدية واذا قرب فليس ببول فصار حال لا يستك ففيه الدية واذا قرب فقطع عضو رزق  
اراة فصارت حال لا يمكن وطؤها ففيها الدية وقيد جميع بالاستسكاك لانه لم يمنع الاستسكاك  
فعليه ثلث الدية في الكبري وان كان حيث تستك البول في ما يغتصب فيها ثلث الدية قالوا  
وهو قول ابو يوسف وكذا في الذكر الدية لانه في التلافة تغويت منفعته من العظم والايلا  
واستسكاك البول والحق به وفق الماء والايلا الذي هو طريق الاعلاق وكذا في شفة لانه  
اصل في المنافع المذكورة والقصة كالتابع وفي منعي الغفار ان قطع الذكر من اصله اربعة  
فدية وان عمدا اختلف اصحابنا في في المنتق لا قصاص فيه قالوا هو قول محمد بن علي الثاني  
اصحابنا اجمعوا على انه في الكسب القصاص واذا قطع بعضها فلا قصاص وكذا في العقل اذا  
ذهب بالقرب لغوات منفعته الادراك وكذا في السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذوق في كل منها  
دية كاملة لانه في كل منها منفعته مقصودة وذلك ان الجاهل ان فوت في الاطراف من منفعته على  
الكامل او ازال ما قصد في آدمي من كمال الحال يجب عليه كل الدية لانها في النفس من كل وجه وهو حق  
بالانكاف من كل وجه عظيم للأذن اصله قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كلها في التلصص  
والانف وقد قضى عمر رضى الله تعالى عنه اصله على رجل باربع ديات بقرية واحدة وقعت على رأسه  
فذهب بها عقله وسمع وبصره وطلابه وكذا في الحية الدية ايا طلق ولم ينبت وكذا في شوارب  
اذا طلق ولم ينبت لانه ازال بها كمال الكمال وقال مالك والشافعي لا تجب فيه الدية ويجب  
فكوة عدل لانه ذلك زيادة في الادم ولما لم يوجد كمال الخلق ولهذا خلق الرأس الحية  
بعضها في بعض البلاد فلم يتعلق به الدية كشو الصدر والساق اذا يتعلق به منفعته ولهذا  
يجب في شوارب العبد نقصان القيمة ولنا قول علي رضى الله تعالى عنه في الرأس اذا طلق ولم ينبت الدية  
كاملة والموقوف في هذا الحالم فوج لانه من الخطير فلا يستدعي اليه الرأي ولا فوت عليه في كمال  
الكامل لانه الحية في اوانها حال وكذا شوارب الرأس الا يرى ان الاصل يتكلف في شعره فيلزم كمال  
الدية بخلاف شوارب الصدر والساق لانه لا يتعلق به الحال وانما كية العبد فقد روى الحسن عا



انه يجب فيه كمال القيمة - فلا يلزم والجواب عن الظاهر ان المقصود من العبد الاستعداد والجمال  
وهو يفتقر بالخلق بخلاف الخ - لانه المقصود منه في هذه الحال فيجب بغدائه كمال الدية وفي الشارب  
مكوده عدل في الشيء لانه تابع للحيه - فصارت طرف من الطرف النجيه - وافككت في كيه الكوسج والامح  
انه ان كان على ذنوبه شعرات معدودة وليس في طلقه شيء لانه وجودها يشبه ولا يميزه وان  
كان ذلك على الحية والذوق جميعا ولكنه غير متصل فغير مكوده عدل وان كان متصلا ففيه كمال  
الدية لانه ليس بكوسج وفي كيه جمال كامل ثم التعليل المذكور في الشارب يغيد ان الواجب  
بعض النجيه مكوده عدل اذا كان النصف وانما اذا كان النصف فالواجب نصف الدية وفي قوله  
البرازمة وذكر الفضل - نتف كيه ينظر الى الذائب والى الباقه فيجب كيه واذا ثبت بعض النجيه  
فمكوده عدل وهذا اذا قيد الحنيت فانه ثبت في استوى كماله لا يجب شيء لانه لا يبيع  
لفعل الجاهل ارفق بمنزله - الرية التي لا يبقى اثرها في البدن - لكنه يؤدب على ذلك لارتكاب  
الحج فان ثبت ايض فقد ذكر في التوارد انه لا يلزم شيء عند البصينه - وفي الخ - لانه الجاهل  
يزداد بيباض شعر النجيه - وعند ما يجب مكوده عدل لانه البياض يشبه في غير اوان فيجب  
مكوده العدل باعتبار - وفي العبد يجب مكوده عدل عند ما لا يتقص به قيمة ويستوى  
العهد والخطا في طلق الشعرات العظام لا يجب فيه لانه عقوبة فلا يثبت قياسا وانما يثبت  
نصا او دلالة - فالتص انما ورد في النفس والارواح - وهذا ليس في معناها لانه لم يتاخر في الاتوم  
فيه التراب - بخلاف النفس والارواح - ويؤخذ فيه سنة - فان لم يثبت فيها وجبت الدية ويستوى  
في الصغير والكبير والذكر والانثى فانما مات تمام السنة - ولم يثبت فلا شيء عليه وكذا الحياه  
والا اهداب يجب الدية وفي اهدابها نصف الدية - عند مالك والشافعي - وان يجب مكوده  
عدل وكذا في العينين الدية الكاملة - وكذا في الاذنيه وفي الشفتين وفي يدي امرأة قية به  
لانه في تقويت منفعة - الارضاع بخلاف ثدي الرجل لانه ليس فيه تقويت المنفعة - ولا الجاهل  
على الكمال فلا يجب فيها الدية بل فيها مكوده عدل كما سذكر - المصنف - وكذا في اليدين وفي  
الرجلين ما روى انه عليه القلوة والسلاح قال في العينين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين  
الدية وفي الاذنيه الدية وفي اهدابها نصف الدية ولانه في تقويت الاشياء الزوجه  
تقويت جنس المنفعة - والجمال وفي اشعار العينين الدية - الاشعار هي الشعر مثل افعال  
وقفل شوكل شيء فاذا وشو العين فان الجفن الذي يثبت عليه الدب قال ابن قتيبة

ابن قتيبة والعامة يجعل اشعار العين الشعر وهو غلط وانما الاشعار وف العين التي يثبت عليه  
الشعر والشعر الدب وقوله ما بالاشعار اهداب الفتح والفتح فيها الفه - طابها اهداب السكيت و  
شعر كل شيء في طاهر وغيره وشعر البعير بكسر الهمزة والفتح على العين والاشعار الحدية وهي  
السكيت العريض والجمع شعر وشعرات كذا في المصباح وانما وجبت الدية الكاملة في قطع  
كلها لانه يفتقر بها الى الجاهل على الكمال وجبت المنفعة - وفي دفع الغذاء عن العين وفي قطع ثلاثة  
منها ثلثة اربع الدية وفي اهدابها ربع الدية وان لم يكن فيها اهداب ففيها الدية وان قطعها مع  
الاهداب فدية واحدة ايضا لانها كعضو واحد طابها ربع الدية وفي كل واحد من اهدابها ثلثة  
في البدن وفي الاذنان والعينين - اذا ذهب ثلثها ذهب الشح - او بقيت لانه المنفعة  
بالنور لا بالشح - والنجية - والشفقان والاحباب - اليدان والرجلان وكذا الاذنين وثلثي الية  
وصلتهما لانه الكليه لا يستكمل دونها وبغواتها تقوت منفعة - الارضاع والاشنان و  
الالبتان اذا استاصل لهما في لا يبقى على الورك في نصف الدية كما ذكرنا في الحديث وفي كتاب  
عروب في وفي العينين الدية وفي اهدابها نصف الدية - ونفوات نصف المنفعة - والجمال به واذا  
قطع الاثني عشر مع الذكر او قطع الذكر او لائح الاثني عشر ففيها مائة لانه منفعة - الاثني عشر  
بعد قطع الذكر ثمانية - وفي اساك المنح - والبول فانه قطع الاثني عشر في الذكر ففي الاثني عشر  
الدية وفي الذكر مكوده لانه يقطع الاثني عشر فصا وفي ذكر الحصى مكوده ولانه افلتت  
منفعة بقطع الاثني عشر وفي منفعة - الايلاب فصا طابها ثلثة - وفي كل واحد من اهدابها ربع  
في البدن طابها اشعار العينين يجب ربعها في الدية كما ذكرنا وفي كل اصبع من يدا الرجل عشرها  
لانه في قطع جميع الاصابع الدية وفي قطع واحدة عشرها لقوله عليه الصلوة والسلام في كل اصبع  
عشر من الابل والاصابع طابها سوار فلما يعبر الزيادة فيها وفي كل مفصل مما فيه مفصلان نصف  
عشرها ومما فيه مفصل ثلثة او ثلث عشر الدية يعني يقيم دية الاصابع على مفصلها فمما فيها مفصلان  
ففي اهدابها نصف ديتها ومما فيها ثلث مفصل ففي اهدابها ثلثها اعتبارا بانقضاء دية اليدين  
اصابعها وفي كل سن نصف عشرها لقوله عليه الصلوة والسلام في كل سن من الابل  
وزاد دية هذا الطرف على دية النفس بثلثة - انما هي الدية لانه الانسان له اشنان و  
ثلاثون سننا عشر من فرس وابعه - انياب واربع ثنايا واربع ضواك فاذا وفت  
الواحدة نصف عشر الدية يجب في الكلدية وثلثة - انما هي قال في شرح الطحاوي في كل

مطلب







فانه نفذت الجائفة في ما يقتضيه وجب ثلثها اي الدية ما روى عن ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه انه قال  
 فيها بثلثي الدية لانه اذا نفذت صارت جائفتين ففي كل واحدة منهما الثلث فالاول الفادح  
 والاول في كل طرف مستد امؤثر هو قول مكودة وما بعده معطوف عليه داخل في حكم من الحارصة و  
 هي التي تشق الجلد ما فؤذن من القصار الثوب اصابت باب فرب وقتل شقة ومنه قيل للثوب  
 تشق الجلد حارصة والدامية هي التي يخرج منه وما يشبه الدية التي تظفر اليه كالدبة في العبد  
 ولا تسيله والدامية وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع الجلد ان تقطع والمثالثة  
 وهي التي تافذ في اللحم والسمحاق وهي جلد رقيقة فوق العظم بين اللحم وعظم الرأس تصل اليها  
 الشجة مكودة عدل كمنبت كما ذكرنا وانما وجب ذلك لانه ليس فيه ارض مقدة من جهة السم ولا يملك  
 احد ارضها فيجب مكودة عدل هو ما ثور عن ابراهيم الخفي وعمر بن عبد العزيز وعنه محمد بن قيس القصار  
 في الموضي كما ذكرنا والشجاج كخفق بالوجه والرأس لانه طائفة من اللحم والجلد والوجه والوجه  
 الجائفة بالجوف والجنب والظهر وما سوى ذلك من اجزاء وفيها مكودة عدل وهي اي مكودة العدل  
 ان يقع المشجوع عبد ابلا هذا الاثر ثم يقع معه فاقص الاثر من قيمة وجب بنسبة مائة  
 وتوضيها ان يرضى ان هذا الحارصة وقيمة بلا هذا الاثر الف درهم ومع هذا الاثر شاة درهم  
 والتفاوت بينهما درهم وهو عشر الف فيؤخذ هذا التفاوت من الدية وهو عشرة الاف درهم  
 بعشرة الف درهم فهو مكودة عدل وهذا قول الطحاوي روي به يجمع ذكره في الحاشية قال القدر الشهيد  
 في الكبرى وهكذا ذكره ابن سماعه عن محمد روي به يجمع وقال الكوفي ان ينظر كم مقدار هذه  
 الشجة من الموضي فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية لانه ما لا ينقص فيه يرد الى المخصوص عليه  
 وكان يقول ما ذكره الطحاوي ليس بصحيح لانه لو اعتبر بذلك الطريق ربما يكون نقصان القيمة اكثر من  
 نصف عشر الدية فيؤدى الى ما لا يوجب في هذه الشجاج هو دون الموضي اكثر مما وجب الشرع  
 في الموضي وانه محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار قال شيخ الاسلام قول الكوفي اصح لانه  
 عليا رضي الله تعالى عنه اعتبر بهذا الطريق فيمن قطع طرف لسانه قال في الجورة كما في من الغفار  
 هذا انما يستقيم اذا كانت الحناية على الوجه والرأس وان كانت على غيرهما كانت الغتوى على قول  
 الطحاوي قال القدر الشهيد ينظر الموضع في هذا ان امكنه الغتوى بقول الكوفي بانه كانت الحناية  
 في الرأس والوجه يفتح به وان لم يتيسر عليه ذلك يفتح بقول الطحاوي لانه ليس له ان يغتوى  
 يفتح به ومثله في الخلاصة وهو ما يكتفي اليه من النفقة وارجو الطيب والادوية الى ان يبرأ

اذا شق الجلد في الدية  
 حارصة القصار الثوب  
 حارصة

ان يبرأ ويعد على رضى الله تعالى عنه انه اوجب في الشقاق اربعين الاصل وهو محمول وهو المكودة على وجه  
 التقدير وعن جماعة انهم قد روي في الشقاق اربعين مثقالا قيمة بعربيه وفي الدامية الكبرى التي يسيل  
 منها الشاغر مثقالا ونصف قيمة بعربيه وفي الدامية الصغرى وهي التي يطلع فيها الدم ولا يسيل  
 مثاقيل وفي الحارصة خمس مثاقيل وفيما دونها اربع مثاقيل وفي اصابع اليد وحدها ومع  
 الكف نصف الدية لانه في كل اصبع عشرين الاصل فيكون في الحارصة خمسون وهي نصف الدية والكف  
 تابع فلما يكثر زيادتها ولا نقصانها ومع نصف الدية مكودة عدل اي اذا قطع  
 الكف مع نصف الدية عدل يجب نصف الدية في الكف والاصابع والمكودة في نصف الدية عدل لانه  
 ان عد ليست تبعا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد روي به رواية عن ابي يوسف وفي رواية عنه  
 انه ما زاد على اصابع اليد والرجل الى الحنك واصل الفخذ هو تبع لانه الشارعة اوجب في  
 الواحدة منها نصف الدية اليد اسم لهذه الحارصة الحنك والرجل الى اصل الفخذ  
 فلما زاد على تقدير الشرج وفي قطع كف فيها اصبع عشر الدية وانه فيها اصبعان فحسبوا ولا  
 شئ في الكف وهذا عند ابي حنيفة روي عنه يوجب الاكثر من ارض الكف ودية الاصابع و  
 الاصابعين ويدخل الاقل فيه يعني ينظر الى ارض الكف والارض ما فيها من الاصابع فيجب  
 اكثر ما ويدخل القليل في اكثر وذلك لانه الى الجمع بين الارشيين متعدد اجمالا لانه الطل  
 شئ واحد اذ هما الاصابع هو هذا الكف وبالعكس وهذا اهدار اهداها متعدد ايضا  
 لانه كل واحد منهما اصل من وجه انا الكف فلا لا الاصابع قائمه به واما الاصابع فلانها من  
 الاصل في منفعة البطش فاذا كان كل واحد منهما اصلا من وجه رخصنا بالكثرة كما قلنا فيمنع  
 شئ رأس انسان وتنازع بعض شئ به من القليل في اكثر ولا ينفذ راية الاصابع  
 اصل حقيقة لانه منفعة اليد وبه البطش والقبض والبطش قائم به وكذا حكم لانه  
 عليه القتلوة والسلاح جعل الدية بمقابلته الاصابع فيجب اوجب اليد نصف الدية ثم جعل  
 في كل اصبع عشرين الاصل ومنه ضرورة ان مكودة كل ما بمقابلته الاصابع دون الكف والاصابع  
 او لا باعتبار وانه قل ولا يظن التتابع بمقابلته الاصل فلا يعارض به يصار الى الترتيب بالكثرة  
 ولئن تعارض ما الترتيب بالاصل حقيقة وكلما اولى من الترتيب بالكثرة الا ان انة الضعيف  
 اذا اقلطت مع المساواة يك فيها الزكوة تبعا وان كانت الضعيف اكثر ترقي الاصل على  
 ما استشهد به من الشجة لانه اهداها ليس يتبع للار ولا لارض الاصابع ثابت بالنقص



وليس في الكف ارض مقدرة كما ثبتت اثباتا بالآي والافتقار وذلك لا يصلح لابطال  
المنصوص عليه لما عرفت اذ الافتقار لا يصار اليه الا للضرورة عند تعذر العمل بعد النقل  
او شبهة فكيف يصار اليه من ابع وهو بل لا يطاق وهذا خارج عن القواعد وان  
كانت فيها ان الكف ثلاث اصابه فدية الاصابه فقط وهي ثلثة اشياء ولا يجب في الكف  
شيء اجمالا لانه الاصابه اصل ولما كثر حكم الكل فاستتبع الكف وفي الاصل الزائدة  
مكومة عدل لانه لم يتعلق بها حال ولا منفعه لكنه في الاول فلا يدرى فيجب المكومة  
تفطيلا وكذا في الشارب وكية الكوشح ونحو الرقل وذكر الخبيث والعنبر وقد سبق  
ذلك في الارش واليد الشلاء والعين العوراء والرجل العرجاء والسنن  
السوداء والذكر المخطوع الخنثى والانثى المخطوع الارنبه في كل ذلك عدل وكذلك  
في ثدي المرأة المخطوع الحكيم والكف المخطوع الاصابه والجفن الذي لا شعر عليه  
ولو قلح سنة غيره فرد بها صاحبها في مكانها ونبت التي فعلت القانع الارش كما لا لانه  
الوقوف لا يعود الى ما طالت وكذا اذا قطع اذنه ولا لصقها فالتحت وفي الظفر اذا نبت  
كما طالت لا شيء عليه وكذا في عيب الطفل ولانه وذكره مكومة عدل اذا لم يعلم متى ولد  
اي صحت كل واحد من هذه الاعضاء بان يعرف صحت العيب وما بعد كما يمدل على ابع  
وكل ذكره وطلانه لانه المقصود من الاعضاء منافعها ووجيل وجودها في الصغير  
لم يوجب الدية في قطعها وقية بعد العلم لانه لو علم بمحتها لصار الصغير كالباقي فيجب  
الدية الكاملة وقال الشافعي في دية طامة لانه الغالب القوي وانما شيء طامة  
فذهب عقلم او شورا به فقل ارش الموصي في الدية لانه بغوات العقل تبطل منفعه به  
الاعضاء اذ لا يستفيع به وانه فصار كما اذا اوصي فمات وارش الموصي في بغوات من الثمن  
لو نبت سقط والدية بغوات كل الشقوق قد تعلقا بسبب واحد وهو بغوات الشقوق قد دخل في  
في الكل كما قطع اصبع رجل فثلثت به يد طامة وقال زفره لا يد فل لانه طلق واحد فناية  
فيما دون النفس فلا يتد اقلها كرا الجنائيات وهو ما ذكرنا وان ذهب سمعوا  
بوجه او طامة لا يد فل اي لو ثبت موصي فذهب امه هذه الاشياء لا يد فل ارش الموصي  
في ارش واحد منها لانه طامة منها جنائيات فيما دون النفس والمنفعه مختصة به فاشبهه بالاعضاء  
المختلفة بخلاف العقل لانه نفعه عائدا لجميع الاعضاء قال في الجورة هذا اذا لم يحصل من

مطل

اذا لم يحصل من الجنائيات موت اما اذا حصل سقط الارش ويكون على الجاني الدية اذا كانت الجنائيات  
فعلها عاقلة وان كانت عدا فحق ماله وكل ذلك في ثلاث سنين سوار وجبت على العاقلة او في  
ماله قالوا هذا قول ابو حنيفة روي عن ابو يوسف روي ان النبي تد فل فدية التبع والنطق و  
لا تد فل فدية البصر وان ذهب بها بالموضي عيناها فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين  
اي يجب في الموصي والعينين الدية وهذا عند وعندهما القصاص في الموصي والدية في  
العينين ولا قصاص في اصبع قطعت فثلثت ارض وعندهما وعند زفره يقتصر في المخطوع  
وجب الدية في الارش ولو قطع مفصلها الا على فثلث ما بق فلا قصاص بل الدية في ما قطع  
ومكومة فيما مثل ولا قصاص ايضا لو كسر نصف سن فاسود باقها بل دية السن كلها  
وكذا لو احر او هرق بالاجماع او اصغر هذا عنده وعندهما وهو رواية عنه في الاصغر  
مكومة عدل لانه بعض الاسنان يكون مصفرة فيكون الجال فيه ناقصا لانها شاة والنقصان غير  
مضبوط وله انة الجال الحاصل بالبيضا فمات فيجب تمام ارشها وهذا في سن الجال لانه في سن  
العبد يجب مكومة عدل اتفاقا لو اسودت كلها بقرية وهي قائمة فالدية في الخطأ على العاقلة  
وفي العدم فماله ولا يجب القصاص لانه لا يمكن ان يفر به فربا يود منه كما اذا كسر بعضه وسود  
الباقى ولو قلعت سن رجل فثبتت مكانها ارض سقط ارشها عند ابو حنيفة روي صلافا لما  
قالت عندها عليها الارش طامة لانه الجنائيات وقعت موجبة له والذم نبت نعمة مبتدأة  
من انة تعالى فصا كما لو اكل مال اثنان فحصل للكل على مال افر وله انة الجنائيات  
زالا معني حيث لم تغت عليه منفعه ولا زينة ولهذا لو قطع سن صحت فثبت مكانها ارض لا  
يلزمه شيء بالاجماع وعند ابو يوسف روي ان يجب مكومة عدل لو جدد الا بالاصل هذا اذا  
نبت مثل الاول وان نبت معوقة فعليه مكومة عدل عند ابو حنيفة روي وان نبت في  
النصف فعليه نصف الارش وفي سن القصب يسقط الارش اجماعا عند زفره في  
الرجل واما عندهما فلانها كما لم يستحق استلام سن الرقل وكانت في طرف ان تسقط ونبت  
مكانها ارض فكانت الجنائيات لم تقع موجبة له فلا بد عليه ان فيه تخصيص الحكم بمثل الرقل  
وان اعماد الرقل سنة المخلوعة الى مكانها فثبت عليها التي لا يسقط ارشها اجماعا لانه هذا  
ما لا يعتد به اذ العروق لا تعدد وفي النهاية قال شيخ الاسلام هذا اذا لم تعدد حالها الاول  
بعد في المنفعه والجال واما اذا عادت فلانها عليه كما لو نبتت وكذا لو قطع اذنه



فالمصنف ما لم تحت يجب على القاطع ارضها لانه لا تعود المالكات عليه ومن قلعت سنة فانتقدت  
قالوا لم نثبت فعله دية سن مقتض منه لانه لا نثبت سنة من اقاد علم انه اقاد بغير حق لانه  
الموجب فاد المنبت ولم نجد حيث نثبت مكانا ارض فانعدمت الجنابة ولما استأجر  
ينتظره اقتصاص السنة وكذا في الموضع هو لا يتم يقتض فكان ينبغي ان ينتظر الناس في ذلك  
القصاص الا انه في اعتبار ذلك تضييع الحق فالتفتنا بالحول لانه ثبت فيه ظاهرا فاذا في  
الحول ولم يثبت قضينا بالقصاص واذا ثبتت تبعة انا افطنا فيه والاستيناء كان بغير حق  
الا انه لا يجب القصاص للشبهة في المال وكذا يستأجر هو لا الوفر سنة فمكت ليعلم ان  
فعله قتل القاطع في الكفر وقد سقطت سنة فاختلغا في سب سقوطها فان كان  
الاختلاف قبل منحه سنة فالقول للمزب ليفيد التأصيل هذا اختلاف ما اذا شئ موافق في جاد  
وقد صارت منقولة حيث يكون القول للضارب لانه لا يجوز ان يكون المنقولة والحرث  
يورث السقوط وان كان الاختلاف بعد منحه فللضارب لانه ينكر ان فعله وقد مضى الاجل الذي  
وقاه القاطع لظهور الاثر ولم يسقط فكان القول للضارب فلا يجب عليه شيء وان اختلفا في  
وصول الاسوداد بغيره فالقول قول الضارب قياسا لانه منكر ولا يلزم من الفرق الاستدلال  
فصار انكاره له كانكاره اصل الفعل وفي الاستحسان القول قول الكفر لانه لا يظهر عقيب  
فعل من الاثر حال على الفعل لانه السب الظاهر الا لا يقع الضارب البتة انه بغيره ولو لم يكن  
فالتحت ونبت الشرع لم يبق ارضي قط الارض عند ابيه صنفه ربه وعنه ابيه يوسف ربه يبارك  
الالم وهو مذكور عدل وقيل ينظر ان الانسان بكم يجر في نفسه مثل هذه الجرائم فانه بعض الناس  
يجر في نفسه وبأفد على ذلك شيئا لانه الشبه بالموجب ان زال فالالم الحاصل في زل في تقوية  
عند محمد ربه يجب اية الطبيب وعنه الدواعي لانه ذلك بسبب هذه الشجة التي فصلت بفعله  
فصار كأنه افذ ذلك من مال واعطاه الى ذلك والغرامة تتبع الفعل وفي لزوم الطحاوي فتر  
قول ابيه يوسف ربه ارضه الا بآية الطبيب والحد اداة فعل هذا الخلاف بينهما ولا يصنفه ربه  
انه الموجب الاصل هو الشبه الذي يلحق بفعله وزوال المنفعة وقد زال ذلك بزر الى ارضه  
والمنافع لا تنتفع الا بالعقد كالاجارة والمضاربة القهي يرب او شبه العقد كالمض  
منها ولم يوجد شيء من ذلك في حق الجاه فلا تلزمه الغرامة وكذا اجرة المالك لا يوجب شيئا لانه لا  
قيمة له الا ارضه من قرب انسانا فربما هو لاما غير ربه لا يجب شيئا من الارض وكذا لو شته

مطلب

مطلب  
انما انما شئ  
الغفر

مطلب  
لما في لا شئ

لو شته ما يوجب قلبه لا يوجب شيئا وكذا لو ربه بغير فزال اثره على الاختلاف المذكور وان بقى اثره فكله  
عدل بالاجماع لانه الارض انما يجب باعتبار الاثر في النفس ولا يقتض بكم او طرف او موصي الابعد  
البر وقيل الشافعي ربه يقتض في الحال لانه الموجب قد تحقق فلا يفرق كما في القصاص بالنفس  
ولنا قوله عليه الصلوة والسلام يستأجر في الجرائم سنة ولانه الجرائم يعترف بها مالها لافالها  
لانه حكمها في الحال غير معلوم فلعلها ترى الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستقر الاراء بالبر وكذا  
في الهداية وكل عد سقط في القود لشبهه لقتل الاب ابنه فالدية في مال العاقل في ثلاث سنين  
قال الشافعي ربه يجب مائة لانه الاصل انما يجب بالاتلاف يجب مالا والتأصيل للتخفيف في الخاطي  
وهذا عامه فلا يستحق لانه المال وجب به الحق وصحة في نفسه حال فلا ينبغي بالموثقل ولنا انه  
مال واجب بالقتل فيكون مؤقلا كدية الخطأ وشبه العمد وهذا الالة القياس في بغيره في الادعية  
بالمال لعدم التملك والتحقق يثبت بالشرع وقد ورد به مؤقلا لا محتملا فلا يعدل عنه لانه لا سيما  
زيادة ولا يجرى التعليل باعتبار العمدية قد لا يجوز صفا وكل جنابة اعترف به الجاني فهو  
في ماله ولا يصدق على باطنه مما روينا ولانه الاقرار لا يتعدى المقر لقصور ولايته على غيره فلا  
يظهر في حق العاقلة وعنه القصة والجنون فطأ ودية على عاقلة ان لم تكن من الجوع والى طاع منهم  
ففي ماله على الخمار والكفارة فيه ولا ارامة ارض وقال الشافعي ربه عده عده كفيته يجب الدية  
في ماله لانه عده حقيقة لانه العمد هو القصد غير انه يخلف عنه احد ملكه وهو القصاص فيجب  
عليه حكم الآز وهو الوجود في ماله لانه اهل لوجوده عليهم كالترقة فانهم اذا سرقوا لا يقطع عنهم  
ويجب عليهم ضامه المال المبروق منه لما قلنا ولما اوجب عليهم التكفير بالمال لانه اهل للغرامة  
المالية دونه القصد لعدم الخطاب فلهذا يجب الكفارة به ويرى عن الحيراث لانها يتعلقان بالقتل  
ولنا ما روي انه مجنون ماصال على اهل سيف فزبه فزعم ذلك انه على ترفه انه تعالى عنه فجعل عقله  
على عاقلة مخزوم القهي ربه انه تعالى عنهم اجمعين وقال محمد وفضاؤه سواء ولانه القصة  
منظنة المرء والعاقل الخاطي كما استحق التخفيف منه وبيت الدية على عاقلة فالقصة اعذر  
واو لم يبدؤا التخفيف فيجب على العاقلة اذا طاعت الواجب نصف العشر او اكثر بخلاف ما روي  
لانه يسلك به مسلك الانوال كما في البالغ العاقل ولاننا لم تحقق العمد منهم لانه عبارة عن العقل  
القصد وهو يترتب على العلم والعلم بالعقل والجنون عده في القصة قاصر العقل فلا يتحقق  
منهم القصد فصاروا كالمجانين ورحمة الحيراث عقوبة وبها ليسا اهل العقوبة والكفارة

العقل



كاسها ستارة ولا ذنب لها ليست بها لانتها / فوعا العلم والمعتوه كالجنون وكذا في الهداية  
لأن العتة وان كان اختلال العقل انما كان بحيث يختلط كلامه فيشبهه بطلان العقل ورتة بطلان  
الجانبة الا انه يؤخذ منه حيث لا يكون له وقوف على العواقب لانه الجنون اختلال القوة  
المميزة بين الادوار الحسن والقبيح المدركة للعواقب بان لا يظهر آثارها ويتعطل افعالها  
اما نقصان جبل عليه وما غلبه اصل الخلقة واما كثره في ذلك الماخذ عن الاعتدال بسبب ضلال  
او آفة واما لاستيلاء الشيطان عليه والقاء الخيالات الفاسدة اليه بحيث يؤخذ ويؤخذ من  
غير ما يصلح سببا في الخلاصة كما في من الغفار صبيح فرب سبيح فانزعجا ينظر بلوغ المخروب ان  
بلوغه لم ينبت تجب على عاقلة الآية ولو من الحج ففهم ما في سياحة في كتاب المعامل ان المختار  
فصل في اكل الجنين ومن قرب بطن اداة ولوطا  
كتابية او محوسية وقيد بها حرة فانه حكم الامة سياحة فالتعت جنينا ميتا فعلى عاقلة غرة بفر الغيرة  
المحبة ونفي الآراء المحملة المشددة بها في الشرع ما بينه بقوله في سماء درهم وانما سمي غرة لانها  
اقل المتعديرات في الآيات واقل الشئ اوله في الوجود اول الشئ لهذا يسمى اول الشر غرة و  
وهي الاناء غرة لانه اول شئ يظهر منه وكذا سمي البياض في الجبهة غرة والغرة لثلاث لئلا  
من اول شر والجمع غرة كالغرة والغرة وفي التنوير بين الغرة اغن في سماء درهم بنصف عشر  
الدية والحاد عشر دية الرطل ان كان الجنين ذكرا او عشر دية المرأة لو طار الجنين انثى وهو ايضا  
في سماء درهم والقياس ان لا يحبس شئ لانه لم يتغن كيوه والظاهر لا يصلح في الاستحقاق  
وانما وجب بما روي انه عليه الصلوة والسلام قال في الجنين غرة عبد اداء قيمة في سماء  
درهم وما روي ان اداة من هذيل ضربت بطن اداة فحرق فقتلها وما في بطنها فافتحوا  
المرسل الله صلى الله عليه وسلم فقتل ان دية جنينا غرة عبد او وليه وقيمة دية  
المرأة على عاقلتها رواه البخاري ومسلم واحمد فتركنا القياس به وعند مالك والشافعي  
ستمائة والحديث في عليهما في الغرة انما تجب على العاقلة في سنة ما روي عن محمد بن الحسن  
انه قال بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة في سنة وقال  
الشافعي في ثلاث سنين كالمالدية وقال مالك في مال فان القعة حيات فدية طامة على  
الضارب لانه اترف آدميا فطأ او شبهه فوجب فيه الدية الكاملة وان القعة ميتا وماتت  
الامة غرة في الجنين ودية في الامة ما روي من الحديث ولان جنابايتين فيجب عليهما موصيها

موصيها ولهذا يعرف ان الفعل يتعد دائره فصار كما اذا رمى فاصاب شخصا وتعدى منه  
الى آخر فقتله فانه يجب عليه ديتان ان كان فطأ وانه كان الاول عمد اوجب القصاص والدية ذكره  
الزليقي وان ماتت الامة فالقعة حيات فدية لانه قتلها فصار كما اذا القعة حيات فماتت وانه  
ماتت فالقعة ميتا فديتها فقط قال الشافعي روي تجب الغرة مع الدية لان الجنين مات بفربه  
ظاهر فصار كما اذا القعة ميتا ومن حية ولنا ان موت الاخ مسبب لموت طاهر لان حياة حيوتها  
وتنفسه بتنفسها فيحتسب بموتها فلا يكون في معنى ما ورد به النص اذا الاصل في اقل فلا يفي  
بالثبوت وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يرث منه ضارب حتى لو ضرب بطن اداة فالتعت  
ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث منها وانما يورث لانه نفس من وجه علم ما بينا و  
الغرة بدل فدية ودية ولا يرث الضارب من الغرة شيئا لانه قاتل مباشرة ظلم ولا يبرأ  
للقاتل بهذه الصفة وفي جنين الامة نصف عشر قيمة وعشر قيمة لو انثى لا تفاوت في غرة  
الجنين بين الذكر والانثى اذا كانا ذرا وتفاوت اذا كان رقيقا لانه دية الرقيق قيمة فما يقدر  
من دية الحر يقدر من قيمة الرقيق ولا يلزم ان يكون للعاقب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر  
لانه في العادة قيمة الغلام تزيد على الجارية وعند ابو يوسف روي ان نقصت الامة نقصانها  
اعتبار الجنين البرهائم والافلاخا واذلك لانه القصاص في قتل الرقيق فانه مال عنده فيمنح  
الاعتبار على اصله وقال الشافعي روي فيه عشر قيمة الامة لانه دية من وجه وضمان الا ان يؤخذ  
بمقدارها من الاصل ولنا ان النقصان ظهر في الجنين فيكون اصلا في القصاص والمأخوذ بدل  
نفسه فطأ باعتبار قيمة اولى فانه ضربت الامة بصيغة المحمول في رسيدها علم ما بعد الفرب  
فالقعة حيات تجب قيمة حيات لانه صار قاتلا اياه وهو حي وقيل هذا عندها وعند محمد  
تجب قيمة ما بين كونه مفروبا الى كونه غير مفروب لانه الاعتاق قاطع للحرية ولا تجب الدية وان  
مات بعد الاعتق عندنا وعند الثلاثة تجب دية وهو رواية عن ائمتنا ايضا ولا كفارة في الجنين  
وقال الشافعي تجب الكفارة لانه نفس من وجه فوجب احتياط الكافي من العبادات ولنا ان  
الكفارة فيها معنى العقوبة لانها شرعت زابرة وفيها معنى العبادات لانها تتأذى بالصوم وقد  
عرف جوها في النفوس المطلقة فلا يتعد اهل الامة العقوبة لا تجرى فيها وقول الشافعي  
متناقض فيه لانه لا يعبر به في اوجه اوجب عليه عشر قيمة الامة ومنها اعتبره نفاضة اوجب  
عليه الكفارة ونحو اعتبرناه في اوجه وهو ولهذا لم يجب فيه كل البدل فكذا لا يجب فيه الكفارة



لأنه الأعضاء الكفارة فيها إذا تبرز بها دولة ارتكب مخطو را فاذ انقوت بها إلى ان تقام  
كانه افضل له ويستغفر الله تعالى عما صنع من الإثم العظيم ذكره الزليقي والراشد في لزم  
القدوري من غير تفصيل بين ما اذا وقع ميتا وبين ما في ميتات كما اطلقها الميتون  
وتبعهم المصنف ٢٠ وفصل في الحاوي القدسي كما في التنوير حيث قال ولا كفارة في الجنين  
ان وقع ميتا وان في ميتات فعنه الكفارة ويفيد تعليلا الجورة والافتياح وهو  
الكفارة بان يقال لانه القتل غير متحقق بجوار ان لا حياة فيه فانه يغيد ان الخلا في جنين  
الجنة ميتا لا في جنين الجنة ميتات والمستبين بعض ملوك كتابه الخلق فيما ذكره الاطباء  
المتقدمة لا اطلاقا ما رويناه لانه في ادنى حق انقضاء العدة والتفاس وامود الولد  
فكذا في هذا وان شئت دواء او عالجت فيهما بطرق جنينها فالجزة على عاقلتها في سنة  
ان فعلت بلا اذن ابيه لانها تلغى متعدية فيجب عليها فانه يتجلى عنها العاقل لا يتبين  
ولا اثر من الغرة شيئا لانها قاتلة بغرق والقاتل لا يرث وان فعلت ذلك باذن ابي الاب فلا  
تجب الغرة لعدم التعدية ولو فعلت ان الولد ذلك بنفسها صح اسقطت فلا شيء عليها ما لم يمتنع  
لاستحالة وجوب الدير على المملوك لسيده ولو استحق وجب للمولود غرة لانه تبين انه ليس  
بمالك لها وان مؤور وولد المؤور في الاصل وهي متعدية بذلك الفعل فصارت قاتلة  
للجنين فوجب الغرة له ويقال للمحقق ان شئت سلم الجارية وان شئت اقدمها لانه الحكم  
في جنانية المملوك وفي الجنين ويشترط ان يتعد الاسقاط ولو كان الاسقاط باذن المولود والزوجة  
لا ضمان عليهما وفي فتاوى الشافعي مختلفة اصالة الاسقاط الولد لتقطع عدهما فعليه الغرة  
اذا كان بفعله ويكون للزوجة ولا اثر منه وفي التنوير وجب في جنين البهيمة ما نقصت الا  
وان لم تنقص الا فلا يجب شيء ومثله في التراجم

ما يحد في الطريق والكلالة في هذه المسئلة في ثلثة مواضع اقدمها في انه يحل له اعدائه في  
الطريق ام لا والثاني في الخصومة في منعه من الاعداء فيه ورفع بعده والثالث في ضمان تلف  
بذره الاشياء اما الاول فذكره بقوله من اهدى في طريق العامة كنيهاى المستراة او  
من اباى الحاء او جرد صناعته الجي والصاد جدي يخرج من الحائط ليبنى عليه ذكره البزدوي  
وقيل يخرج ما يركب في الحائط او دكانا وسه ذلك ان لم يفرقهم افطاره شمس الائمة وبه في  
عامة المحتون لانه الانتفاع في الطريق بالموافيه من غير ان يفر باحد جائز فكذا ما هو مثله فيلحق

مطلب

فيلحق ذلك بالموافاة اذا اتي به اذ لم يمنع منه وكان افر بالمارة لا يسو ذلك لقوله عليه الصلوة  
والسلام لا افر ولا افر في الاسلحة افر به مال في المحل عن عمرو بن يحيى عن ابيه رسل او افر  
الحاكم في المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث ابي سعيد الخدري روى عنه تعالى عنه  
افروا به ما به من حديث ابي عباس روى عنه تعالى عنه وعبادة بن الصامت وقته في المخرب  
بانه لا يفر الرجل اياه ابتداء ولا افره وذكر الثاني بقوله ولكل من اهل الخصومة من اهل  
الاصدات زعمه ونقضه بعد الاعداء عند ابي حنيفة روى وكذا قبل الاعداء سواء كان فيه فراد  
لم يكن اذا وضع بغير اذن الامام لا حصا به علم رآه لانه التدبير في امور العامة اما الامام وهو  
لحق فاق في حق المشترك فلا يجوز كما في الملك المشترك فلا فالابن يوسف ومحمد روى في الاول  
ومحمد في الثاني لانه علم قول ابي يوسف لكل من اهل الخصومة من الاعداء لا بعد لانه صار فيه  
خاصة والتذييل كما بعد ذلك يريد ابطال به الخاصة من دفعه فرعى نفسه فيكون متعنتا  
ولا كذلك قبل الوضع والاعداء لانه ليس فيه ابطال به الخاصة ولكل احد يوفيه وعلم قول  
محمد روى ليس لاحد ان يمنع قبل الوضع ولا بعد اذ لم يكن فيه فر بالناس لانه ما ذود له في اعداء  
شرا وهو ارفق والامراء باهل الخصومة الحكم العاقل ابا الخ الحاشي الذي لانه لكل منهم اذ  
بنفسه وبه وانه فيكون له الخصومة بنقضه كما في الملك المشترك بخلاف العبيد الصبيان  
المجور عليهم حيث لا يؤثر بالبدن بمطالبته لانه خصومة المجور عليه لا تعتبر في مال بخلاف الذرية  
هنا اذ ان بنى لنفسه بغير اذن الامام وان بنى للمسلمين كسجد ونحوه لا ينقض ولا يلحق كذا  
روى عن محمد روى وقال اسمعيل الصغار انما ينتقض خصومة اذ لم يكن له مثل ذلك فان كان  
له مثله لا يلتفت الى خصومة لانه لو اراد به ازالة الفرع عن الناس لبداء بنفسه وقيل انزل  
ما فقه روى علم انه متعنت ذكره الزليقي وفي من الغفار وعلى هذا القعود في الطريق للبيع والشراء  
يجوز ان لم يفر باحد وان افر لم يفر بما قلنا وفي الطريق الى ما لا يسو ذلك بلا اذن الشرطاء  
وان لم يفر لانه الطريق التي ليست بنافذة مملوكة لاهلها فم فيه شرطاء ولهذا يستحقون بها  
القسم والتوقف في الملك المشترك من المولود الذي لم يوضع له لا يملك الا باذن الحل افر به او لم يفر  
الا يرى انه لو كان عيبا بغير غايب لم يكن له ان يتوقف فيها ما لم يرفع الاراء القاطنة بخلاف  
النافذ لانه ليس لاحد فيه ملك فيجوز الانتفاع به ما لم يفر باحد ولا اذ كان الطريق نافذ الى  
العامة فيتعذر الوصول الى اذن الحل فنجعل لكل واحد كانه هو المالك وحده في حق الانتفاع

مطلب

مطلب



بالم يفر ما به ولا كذا لغير التاخذ لانه الوصول الى ارضه يمكن فبقى على الشك حقيقة وصلى  
ذكر الثالث بقوله على عاقلة دية من مات بسقوطها ان كذا كوراة من الكنيف والجزاب و  
الجزاب فيهما اي طريق العاقلة والطريق الخاق لانه صار سببا للملك وفي الخطا كان العاقلة  
يتخلو في الدية تخفيفا على القاتل فالتسبب او لم بالتخفيف وانه سبب مال بسقوطها ففاز في  
مال من احد ثلثا لانه العاقلة لا تعقل الاموال وكذا لو عثر بنقض انسان او عطب به دابة  
فالتدبير والتفكير على عاقلة الواضع ان وقع العاثر على ان في ثلثا فالثالث على من احدث فيه  
لانه يصير كالواقعة عليه وان اصابه اي سقط الجزاب فاصابه طرف ذلك الجزاب الذي  
في الكاثل فلهذا في علم الواضع لانه غير متعدي في كماله ووضعه في ملكه وان اصابه الطرف الكاثر  
من الكاثل فمن الواضع لكونه متعديا فيه لا ضرورة لانه يمكن ان يركبه في الكاثل ولا كفارة  
عليه ولا يخرج عن الجزاب لانه ليس بمقاتل حقيقة ولو اصابه الطرفان وعلم ذلك وجب النصف  
وسد النصف ولو لم يعلم اي طرف منها اصابه ففي النصف استي ناه في القياس لاشئ  
عليه لو وقع الشك في القتل كذا في الخانية قال الزليقي ولا يقال ينبغي ان يرضى ثلثا  
ارباع الدية لانه يرضى في حال النصف وهو اذا اصابه الطرفان فيتنصف فيكون مع  
النصف الاول ثلثا اربع لانه اموال الاصابة حال واحدة فلا تعدد لاستحالة اجتماعها  
بخلاف حال الجراح وفي البرازية جعل وسط الجزاب كالخارج يجب فيه القتل حيث قال  
الشري في داره ميزا با فقط علم رجل انه اصاب اليد اقل لا يرضى وان اصاب الخارج او  
وسط يرضى وان اصابه الطرفان يرضى النصف وكان القياس ان لا يرضى شيئا استأجر  
ليبنى او ليحدث في الطريق او يخرج في ثلثا تلف فروع على المتأجر استي ناه اذا سقط من  
يد الابير ليد والتلف ادنيا حيث يجب الدية على عاقلة من سقط من يده وعليه الكفارة وفي  
الصوى استأجر ليخرج في ثلثا داره او مائة ان علم ان ابره له حق الاشراف في القدر سقط  
وقتل انسانا فالتفاه على الابير قبل الزواج وبعد ورضع الابير على الآراء وان علم الآراء ان  
ليس له حق الاشراف باقباره او بغرافباره ثلثا سقط قبل الزواج من البناء في الآراء  
لا يرضى على المتأجر قياسا واستي ناه وان بعد الزواج لا يرضى في القياس وفي  
الاستي ناه يرضى على الآراء وفي الفتاوى هو في هذا الكاثل با با فخر فاذا الكاثر  
يخضع الكافر ولا يرضى على الآراء وكذا يقال هو في ما عليه وكان ساكنة تلك الدار لانه  
اذا

مطلب  
سواء كان في داره او في دار غيره

الدار لانه من علامات الملك وكذا لو استأجره على ذلك ولو قال هو يرضى ولا قال في ما عليه  
ولا ان ساكنة لم يستأجره لا يرضى على المتأجر وعلى هذا الواستأجره ليخرج في ثلثا داره  
سواء يرضى فوقع فيها ان ساء وتلف ان ابره فالتفاه على الابير وان ابره ان كيد له حق الكفر  
القياس ان يكون على الابرة في الاستي ناه على الآراء كان بعد الزواج بخلاف ذي الشبهة  
لانه ثم اذا لم يعلم المأمر بفناء الآراء يرضى ثم يرضى على الآراء وهذا لا يرضى المأمر اصلا لانه ثلثا  
فلا يمتثل الى التعدي وهذا مستتب فيوجب التعدي والتعدي للآراء لا المأمر كن صوبير  
او وضع جراح الطريق فتلف به انسان فانه يجب الدية على العاقلة لانه كان سببا للتلف  
وان تلف به بهيمة ففيها ثلثا لانه العاقلة لا تتحل المال والقاء التراب والتخاذ الطير  
كوضع الحجر والخشب فيجب الدية على العاقلة لو تلف به انسان لانه طل ذلك سبب تحلا لو كسب  
الطريق فعطب بموضع كسبه انسان حيث لم يرضى لانه غير متعدي فيه ولو جمع الكناس في الطريق  
تعقل بها انسان فمن لوجود التعدي بشغل الطريق وهذا اذا فعله بلا اذن الامام فان  
فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان لانه التدبير فيما يكون وفقا للعامة الى الامام لتكبير  
الفتنة فممن فعل ذلك بغراذنه فقد امار فيكون متعديا بالتوقف في حق غيره او بالاصابة على رأي  
الامام واذا فعل ذلك باذنه لا يكون متعديا حيث كان فعل ما فعل باذن من له الولاية في حق  
العامة ولو مات الواقعة في البر جوفا او غما بغم الغيب المجيء يقال يغتم غم اذا كان يافد  
النفس من شدة الحر كذا في الصحاح وقد جاء بفتح الغيب والامراد بها الاصناف من عفوة  
هو آء البر فلا ضمان على ما فرده عند الامام وان كان الكافر بلا اذن الامام لانه مات بفتح في نفسه  
والقيل انما يجب اذ لمات عن الوقوع وعند محمد روى عليه القاتل في الوجوه طلما لان ذلك فصل  
له بسبب الوقوع ولو لا ذلك لتأدى له تناول ما يدفع ذلك وكذا عليه القيل عند ابو يوسف  
في الغم لانه الجوع فانه ارضاءات غما يجب القتل على الكافر عنده لانه لا سبب للغم سوى الوقوع  
فيه انا الجوع والعطش فلا يختص بالبر وان وضع جراح الطريق فحقه بالنكول والحق الكملة  
المشدة انما بعدد عن الطريق او قتل انسان فضايل ما تلف على الثاني لا الاول لانه لما جاء  
الثاني زال التعدي عن الاول وانعقد وانتهى حكم فعله وانعقد الزواج ما يثقله فصار الثاني  
كأنه الواضع او لا الاشتغال الموضع الا ان بفعله فصار متعديا فيصير ضامنا ولو اشرع فضايل  
في دار ثم باعها ففيها تلف به عليه اي البايع لانه فعله وهو الاشرع والموضع ينفخ في زوال

مطلب



ملك وهو الموجب وكذا لو وضع شيئا في الطريق ثم باعها وبيعها الى المشتري منها فتركها المشتري ففقد  
ما تلف بها من الانسان والدابة على البائع لا على المشتري لانه البائع كان متعديا في الوضع  
في وجوب الخيبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملك في الخيبة فذلك لا يمنع وجوب القصاص فانه  
من القصاص في الغرض في الطريق فعطب بها انسان كان ضامنا ولو وضع في الطريق ثم اراد  
فأحرق شيئا ففقد لانه كان متعديا بوضع النار في الطريق ولو اراق بعد ما ذكره الرمي  
الى موضع آخر لا يضمن لانه لم يتعد عن ذلك المكان انتهى حكم الفعل الاول ان كانت  
الرمي ساكنة عند وضعه قيد به لانه ان كان متحركا عند وضعه يكون ضامنا لانه علم صير  
النار في الطريق ان الرمي يذهب به الى محل آخر فيضاف التلف اليه فيكون ضامنا كالدابة  
المربوطه اذا جالت في رباطها فافتت شيئا في الخانية ولو اثاره في ملكه او في غيره و  
هو محل نار فوقع شرارة منها على ثوب انسان فاحرق ذكر في الثوب اذ ان يكون ضامنا  
لانه لم يتخلل بين الحمل والتقوط واسطة فكان التلف مضافا اليه ولو طارت الرمي  
بشرارة من القبة على ثوب انسان فاحرقته لا يضمن لانه لا فرق في فصل بالرمي وذكر  
الزند وسبق اذا اراد بنا في موضع لوقى الحرم ورفعت به الرمي ووقعت على ثوب انسان  
فاحرق لا يكون ضامنا وان لم يكن له حق الحرم في ذلك الموضع كان ضامنا ولو هبت  
الرمي بعامة رجل والقبة على قارورة انسان ففكر لا يضمن صاحب العمامة ولو اثار  
عدا اثاره الجدي على صديقه فانترخت شرارة من فراجه على ثوب رجل عير في الطريق  
فصب الحكة اذ كانت القبة على ثوبه ويضمن من محل شيئا في الطريق ما تلف بسقوط منه و  
في الخانية رجل در في الطريق وهو يحمل صلا فوقع الحمل على انسان فالتلف كان ضامنا ولو  
عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن ايضا لانه قد اذى وضع الحمل في الطريق وكذا يضمن من  
ادخل صبرا او قنديل او عصاة المسجد غيره بلا اذن فعطب به احد عند طلاقها  
فانه عندها لا يضمن كما اذا كان ذلك في مسجدية لانه القبة لا تقتضي بشرط السلام ولا  
انه تدبير المسجد لاهله دون غيرهم فكان فعله مباحا مطلقا وفعل غيرهم تعديا او مقية  
بشرط السلام وقصد القبة لا ينافي في العواذ اذا افطأ الطريق كما اذا انورد بالشهاد  
على الزنا وقيد بقوله بلا اذن لانه لو كان باذنه لافاض عليه اتفاقا لانه لم يخطئ بفعله  
ذكره في الحقايق ولو اذ قل هذه الاشياء المسجدية لا يضمن اجماعا وكذا لا يضمن اجماعا

اجماعا لو تلف شيء بسقوط ردا هو لابس سواء سقط على انسان فعطب به او سقط فعثر به  
انسان وقيد باللبس اضرار عن الحمل والوقوع ان الحامل للشيء قاصد حفظه ولا يبرح في التقيد  
بوصف السلامة واللبس لا يقصد حفظ ما يلبس فيخرج بالتقيد بما ذكر فجعل مباحا مطلقا وظاهر  
طلاق الحشفة ينفذ ان ينفذ ان عند محذور ايضا لا يضمن مطلقا وليس كذلك بل انما لا يضمن اذا لبس  
ما لا يلبس عادة او لبس قدر الحامد اما اذا لبس ما لا يلبس عادة كجوارق القلندر يتبع  
فقط على انسان فملك يضمن لان هذا اللبس بمنزلة الحمل وكذا اذا لبس زيادة على قدر الحامد  
ومن جلس في المسجد غير متصل الى غير القبلة كقراءة القرآن والتعليم والتدريس او التواضع والخطاب  
المباح او غيره فعطب به احد فانه عند ابيه ضيفه ولا قالوا فانه عند ابيه لا يضمن في كل ذلك على ما قال  
ولا فرق عند ابيه بين جلوسه لاجل الصلوة او التعليم او يقرأ القرآن او نازح فيه في اثناء الصلوة و  
بين ان يمر فيه او يعقد الحديث اي الكلام المباح فانه اختلف فيه كما في المصنف ومنه الفقهاء واما  
الكلام المحظور فيضمن فيه بالاتفاق وما ذكره الجاهل الصغير في الاسلام اذا جلس رجل من العشرة  
في المسجد للحديث فعطب به رجل فمن اتفاقا فانه محمول على الكلام المحظور ولا يبرح مسجدية ومجرة  
لان الجلوس فيه من فروات الصلوة فيكون ملحقا بها لان ما ثبت ضرورة يكون حكمه حكم  
المسجد انما يبنى للصلوة والذكر ولا يمكنه ادائها بالجماعة الا بالانتظار فكان الجلوس مباحا  
مطلقا واكتفى للصلوة في الصلوة كما فلا يضمن كما اذا طار في الصلوة وكذا انما يبنى  
للصلوة وهذه الاشياء ملحق بها فلما اظهر الفقهاء في جعل الجلوس للمصل مباحا مطلقا  
ولما يخلق به مقيد بشرط السلامة ولا غرض ان يكون الفعل مباحا او مندوبا اليه وهو مقيد بشرط  
السلامة كما روي الى الكافرا الى القيد والمشي في الطريق والمشي في المسجد اذا وطئ غيره  
والنوع فيه اذا انقلب على غيره وذكر صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله ذكر شمس الائمة انه  
القي من مذهب ابيه ضيفه رواته الجالس للانتظار لا يضمن واما الخلاف في عمل لا يكون له  
افتصاها بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقيه ابو جعفر في كشف  
الغوامض سمعت ابا بكر يقول ان جلس لقراءة القرآن او معتكفا لا يضمن وفي الخانية  
وقيل على قول ابيه ضيفه رواته انما يضمن اذا كان الجالس مفعولا بعمل لا يكره في المسجد كدرس الفقه  
وقراءة القرآن والحديث اما اذا كان معتكفا او كان جالسا للانتظار الصلوة لا يكون ضامنا  
عند الكل وقيل اذا لم يكن في الصلوة يكون ضامنا عند ابيه ضيفه رواته وهو القمي لان المنتظر



للمصلحة لا يكون في الصلوة فكان جلوسه مباحا مقيدا بشرط السلاطه كما عرفت في الطريق ونحو ذلك  
واما المعتكف فعيل على هذا الخلاف بين ابي حنيفة ومالك وقيل لا يفتن بلا خلاف كذا في الهداية  
وفي التتارخانية مؤيدا للاستغناء وقد ذكرناه قال الفقيه ابو جعفر سمعت ابا بكر البجلي  
يقول ان جلس لقراءة القرآن معتكفا في المسجد لا يفتن عندهم جميعا وفي الجالس مصليا  
سواء كان يصلي النوافل او التطوع في مسجد فيه او غيره لا يفتن اجماعا ذكره في الاصل ولو  
استأجر ربة الدار عمل لا يؤاخذ الجناح او الظلمة فتلف به شيء فالتفتان عليه اي العمل  
قبل فراغ عمله اي العمل لان التلف كان بفعله لان العمل لم يكن مستمرا الى ربة الدار قبل  
فراغ عمله فانقلب فعله قتلته وجب عليه الكفارة ويؤمن من الارث بخلاف ما تقدم  
من اراهم الجناح او الجراب او الكنيف الى الطريق اذا سلك بسقوطها انسان حيث لا يك  
فيه الكفارة ولا يجر الارث لانه تبب هذا مباشرة والقتل غير داخل في عقده فلم  
يستند فعله اليه فاقترع عليه وان بعده فعله اي ان كان التلف بعد فراغ عمله فالتفتان  
على الاحتياط استبان هذا الخلاف ما اذا استأجر ابراهيم الشاة فذبحها ثم اكل الشاة  
غير الآر فانه التفتان على الابراهم اعلم انما يغزو او لم يعلم ثم يرجع اذا لم يعلم على الآر لانه اذا  
لم يعلم بغضد الآر يفتن ثم يرجع على الآر وتبين لا يفتن كما هو راصلا لانه ثم مباشر فلا يكاد  
الى التفتان وهذا سبب فوجب التفتان والتفتان للمال لا للمأثور ويفتن من صب الماء في  
الطريق ما عطف به وكذا ان رشت بحيث يزلق قال في الكافي اذا اراق الماء في الطريق فعطبت  
انسان او دابة او رشت الماء في الطريق فعطبت به لك انما في موضعين قالوا هذا رشت ماء  
كثيرا بحيث يزلق به عادة وان رشت ماء يسيرا كما هو العادة والظاهر انه لا يزلق به الا  
او توضأ به واستوعب الطريق وفي الذفيرة وكذلك الوضوء هكذا ذكر في الكتاب فاطلق  
الجواب قالوا انما يفتن في الآدمي ان رشت على الطريق فعطبت به انما اذا لم يجد موضعيا  
يرش عليه وان بعضه ان رش على الموضع المرقش ولم يعلم به بان اجتاز عليه ليلا او كان  
المارة اعني فكل ذلك ان رش على المارة لا يفتن وفي التتارخانية كسئل محمد بن عبد الله عن رجل صب ماء في  
الطريق فاستنقع الماء ثم جرد فزلق ان بذلك الجرد قال الذي صب الماء ضاملا له وكذلك  
لو ذاب الجرد بعد ذلك فزلق به ان او كان القاء في الطريق وهو جرد فذاب فزلق به ان  
والثلج المرمى في الطريق ان زلق به انسان او دابة فقد ذكر محمد بن عمار ان كانت السكة غير نافذة

وان يفتن  
بغيره

مطلق

نافذة فلا يفتن الرامي وان كانت نافذة يفتن الذي رمى بالثلج وجعل مقيدا بشرط السلاطه  
وقال الفقيه ابو القاسم وهذا الذي ذكره محمد بن عمار في جواب القياس ونحن نشترط ونقول  
لا يجب عليه القاء سواه كانت نافذة او غير نافذة وفي الحيوان انما مقيد بشرط السلاطه  
وبعض ما نرى زماننا قالوا ان فعلوا ذلك باذن الامام او كانت السكة بحال يفتن به  
عظيم بنقل الثلج في عرف الاذن بالقاء الثلج وتركه دالا فاجاب فيه كما قال الفقيه ابو القاسم  
والا فاجاب عليه ما ذكره محمد بن عمار في جوابه انما ملكي عن الفقيه ابو القاسم انه سئل عن بلدة  
ذات ثلج رجا يكثر الطين في الطريق فالتفت كل رجل بغناء داره او قريب داره في اجتناب  
به انسان قال ابو القاسم ان يكون ذلك للامان ان فعل بغناء داره الامان فالتفتان اي التفتان  
وان فعل شيئا من ذلك اي صب الماء ورشته والتفتان به او خذ ذلك في سكة غير نافذة  
وهو ما اهلها او قعد فيها او وضع متاعه فيها لا يفتن لانه كان له ان يفعل ذلك لكونه من  
فردات السكنى كما في الدار المشتركة فلا يصير متعديا وفي الحائنة وقال ابو حنيفة ردا  
كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدواب  
ويتوضأ فيه وان عطف بذلك انسان لا يفتن وان بنى فيه شيئا او حفر فيه بئرا فعطبت به  
انسان كان ضامنا والحق من صاحب الدار الانتفاع بغناء داره من القاء الطين والخشب  
ربط الدابة وبناء الدكان والتفتان بشرط السلاطه وذكر الشيخ الامام العوفي اذا احدث  
في سكة غير نافذة ينظر ان احدث ما لا يكون من جملة السكنى فتلف به انسان او دابة  
فقط من ذلك حصه نغصه ويضمن حصه الشريك وان احدث ما هو من جملة السكنى كوضع  
المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لانه لا يفعل ذلك ولو كان الدار بيد رجلين  
ففعول احداهما فيها ما كان من جملة السكنى كوضع المتاع وربط الدابة جاز كما لو سكن وفيه  
نوادير من سماء عن محمد بن عمار في طريق غير نافذة بين قوتين وضع احداهما فيه قبة او توضأ او وقف  
دابة فعطبت به انسان فمات فهو ضامن ولو هو بئرا فوقع فيها انسان ومات فهو ضامن كما لو  
حفر في الدار المشتركة الا ان هذه السكة تخالف الدار المشتركة في فصله في الدار المشتركة يفتن  
ما نقصه الحفر لانه الدار مملوكة لهم على الحقيقة يبيعونها ويشترونها والحق في هذا الطريق  
لا يفتن ما نقصه الحفر وكذا ان رشت ماء لا يزلق عادة او رشت الماء بعض الطريق فتعذر  
المارة الحفر وعليه وفي الذفيرة ان رشت بعض الطريق دونه البعض فيمكن المارة الحفر في

مطلق



الموضع الذي لم يرش اذ ارسله على موضع الذي رشح متعديا فانه لا يقام على الرأس  
و اما اذا رشح جميع الطريق صح لم يجد المارة موضعيا باسما في عليه اذ ارسله عليه في هذه الحالة  
و غير فحاش فانه لا يجب القفاز على الرأس و وضع الحشوة و الحشوة في الطريق كالرشي في استيعاب  
الطريق و عدمه فلو افدت الطريق كلها فير بها انساب و لم يعلم بان كان كليا او اوعى فغير فحاش  
بعضه و ان كان المارة متعديا في ذلك لا يضره الواضح و كذلك لا يضره ان اخذت بعض الطريق  
و ان رشح فناء فانوت باذن صاحبه فير بها انساب فحاش فانه لا يقام على الارض و القياس ان يكون  
القفا على الرأس لان ذلك كان بفعله لكن الحشوة لو جيت على الارض التي هو صاحب الحشوة على ان  
لان الاستيعاب قد صح في ذلك لستحق الا ان ينقل فعله الى الارض فصار كانه فعله بنفسه كما لو كان  
ليبنى له ففناء فانوت فتلحق به شيء بعد فرائضه فانه يجب القفا على الارض في هذه الصورة كما ذكرنا  
و في الحاشية و لو ان رشح او سقاى او سقاى رشح فناء فانه يعطى به ان لا يضره الارض و لا يضره الرأس  
و عارض السوق اذا رشح يضره ما عطف به على كل حال هذا طرفة في طريق العادة و اما في سكة غير  
نافذة اذا رشح فيها من سوية اهل السكة فليسا او طينا او ترابا او رشح لا يكون ضامنا  
تقيده بالاذن لانه لو كان بغرا ذن و بغرا رشح فانه على الرأس و ان ارسله بالوضوء في الطريق  
فالقفا على المتوضئ لا على الارض و لو كان ارسله بالبناء في وسط الطريق فالقفا على الارض  
لفساد الارض ذكره في الهداية و لو كنس الطريق لا يضره ما تلف بموضع كنس لانه ليس بمتعدي  
فانه ما اودت شيئا فيه و انما قصد دفع المادي عن الطريق و لو جرح الكناس في الطريق صح ما  
تلف به المتعدي بشقه و لا يضره فيما تلف بشيء فعل في الملك لانه غير متعدي او ففناء اذا كان  
الغناء مملوكا له او كان له فيه حق الترف بانه لم يكن للعادة و لا مشركا لاهل سكة غير نافذة  
لان 2 يضره لانه متعدي متعديا خلاف الاول و ان استاوى ما هو في ففناء فالقفا على المتساوي  
ان لم يعلم الا برأيه غير فحاش لانه الاجارة تحت ظاهرا اذا يعلم فينقل فعله الى المتساوي  
لان كان موزن و افصار كما اذا ارسله في هذه الساعة فيجوز ان تكون الساعة لغيره لا  
هناك يضره المأمور و يرجع على الارض لان الذي مباشر و الارض مستتب و الترفيع للمباشر  
فيضه في مرجع اللغو و هو يجب القفا على المتساوي ابتداء لان كل واحد منهما مستتب و  
الآخر غير متعدي و المتساوي متعدي فيرجع جابيه و ان علم فعله الا برأيه لانه لم يضره به بما ليس  
بمملوك له و لا غرض في الفعل مضافا الى الا برأيه فيضه كذا في الهداية و ان قال للابير

للأبر هو فحاش و ليس فيه حق الحشوة فحاش انساب فالفناء على الا بر قياسا و لا يرجع به على المتساوي  
سواء كان التلف قبل الزاوية من العمل او بعده لان المتساوي ارسله بما لا يملك مباشرة بنفسه  
وقد علم الا بر فاداره فلم يحكم بالقفا على المتساوي كما لو استاوى رشح لا يضره شاة جاره  
و اعلم ذلك فذني في ذلك الذي كمال لم يرجع به على الارض كما لا يرجع عليه في ان استاوى له يسوا  
له بيتا في وسط الطريق فقط فالتلف شيئا و القفا على المتساوي لستحق ان لا تكون ففناء كمنزلة  
كود مملوك لا لانطلاق يده في الترفيع من القفا الطيب و الخطب و ربط الدواب و الركوب و بناء  
الدكاك ففناء الارض المحرقة في ملكه ظاهر بالنظر الى ما ذكرنا فكيف ذلك لنقل الفعل اليه في التناظر فانه  
و اذا استاوى الرطل ابر الى نحو له بئر في الطريق فحاش و وقع فيها انساب فحاش فهو على وجهين الاول  
ان يكون الطريق موزنا لعادة المسلمين يعرفه كل واحد فحق هذا الوجه يجب القفا على الارض  
اعلم المتساوي بذلك او لم يعلم و الثاني ان يكون غير مشهور فانه اعلم المتساوي الا بر بانه هذا الطريق  
لعادة المسلمين الا انه غير مشهور فذلك يضره ايضا و اما اذا لم يعلم فالفناء على المتساوي لا على الارض  
و اذا استاوى له يحفر له بئر في الغناء فهو على وجهين ايضا ان كان الغناء لغير المتساوي و قد علم  
الا بر بذلك ان اعلم المتساوي بذلك فالفناء على المتساوي و ان كان الغناء للمتساوي ان قال الارض  
حق الحشوة في القدي فالفناء على المتساوي و ان قال ليس له حق الحشوة في القدي و انما هو ففناء داره  
فالتقياس ان يكون القفا على الا بر و في الاستحسان على المتساوي و في التغاضي من هو بئر  
على قارعة الطريق فحاش و ان رشح و حاط به و وثب من احد الجانبين الى الجانب الآخر فحاش و وقع فيه  
ومات في يضره الكافر شيئا في الترافية اذا هو بئر على قارعة الطريق فالتق غير فيها انساب  
فحاش فالفناء على الملقى و في الظهيرة رجل هو بئر في الطريق و جاد و وقع بها شيء و وقع فيها  
انساب و مات في القياس يضره الاول و به افد محمد 2 و في التجريد و به نافذة و في الاستحسان  
يجب القفا على عليهما لانه كل واحد منهما متعدي في الحشوة في الحاشية رجل هو بئر في الطريق فحاش و وقع فيه  
ان و هو منها طائفة في اسفلها شيء فيها انساب و مات في القياس يضره الاول و به افد محمد 2 و وقع فيه  
لان الاول كالدافع كمن سقط في القعر الذي هو في اسفله و في الاستحسان يجب القفا عليهما  
لان كلاهما متعدي في الحشوة في التناظر فانه و اختلف المشايخ في جواب الاستحسان فتمنع من  
قال جواب الاستحسان ان يكون القفا على الاول و الثاني و تمنع من قال جواب الاستحسان  
ان يكون القفا على الثاني فانه الا ان اصحابنا افدوا بالقياس لقوة كنه هو بئر على قارعة



الطريق في انشاء ووقع على التلاوة وما من ذلك فالتقاء على الحافز ولو ضربا في الطريق  
 في ارض ووقع فيها فمات كان التلاوة عليها نصفان هكذا اطلق الجواب في  
 الكتاب وقد حكى عن الغيبة ابو جعفر الهندواني انه طاعة يغضل الجواب فيقول ان التلاوة  
 بحيث يعلم ان وضع القدم فيمن الواقع لا في الحوزة فالتقاء عليها جميعا وان وضع  
 الثاني سيرا لا يلا في موضع الحوزة الثاني وانما يلا في موضع الاول فالتقاء على الاول دون الثاني  
 وان وضع الثاني بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع يلاق في الاول وانما يلا في موضع الثاني  
 فالتقاء على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز ان يكون وضع القدم ملاقيا للجزء  
 يجوز ان لا يكون فالتقاء عليها نصفان وفيه عن الشيخ الامام احمد الطحاوي في اشارة  
 يقول ان كان وسما حيث لا يبع في موضع توسيع القدم فمات رجل ووضع قدمه وسط  
 البر فمات فمات التلاوة على الاول وان وضع قدمه في جانب البر فالتقاء عليها نصفان وان  
 وضع بحيث يقع في القدم فمات ووضع في الرجل قدمه في وسط البر فالتقاء على الاول وان  
 وضع قدمه في جانب البر فالتقاء على الثاني فمات وان كان لا يدري فالتقاء عليها نصفان فمات  
 بر في طريق المسلمين وسد بها بتراب او طين او جنس ما هو من ارض الارض فمات فمات  
 فوقع انشاء فمات كان التلاوة على الثاني فكان بمنزلة من وضع في ارض فمات وانما اذا لم يكن  
 بالخط او بالتمتع او بشئ يكسب به الا بارتعجاء انشاء رفع ذلك ثم وقع فيها انشاء فمات  
 فمات التلاوة على الاول كما روي سماعا في انشاء وعلى الحوزة على ارض اصابه السهم  
 فمات فالتقاء على الرأى لا على التلاوة وشهدوا الحنف في باب التلاوة والعناق اذا رجعا  
 على الانوار ولا يضمنون وكذا اذا ساء رأسه فمات بر في الطريق فمات فيها انشاء فمات فقال  
 الكافران القى نفسه فيها بعد انشاء على الحافز وقال ورثة الواقع لم يكن القى نفسه فيها عدا  
 وانما وقع فيها من غير قصد وارادة وعليك التلاوة كانا ابو يوسف روى اول ابانة القول قول  
 ورثة الواقع ويكون الحافز ضامنا وهو القياس ثم روي وقال القول قول الحافز ولا ضام عليه  
 وهو قول ابي وهو قول محمد وهو الاستحسان لان الظاهر ان البصير في موضع  
 وان كان الظاهر ايضا ان الانشاء لا يوقع نفسه فاذا وقع الشك فلا يجب التلاوة بالشك  
 وفي الخاتمة رجل استأجر اربعة رهط فمات بر في الواقع فمات بر في الواقع فمات  
 كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربيعة الميت وسقط ربيعة لان البر وقع بفعلهم

مطلق

مطلق

بفعلهم وكانوا مباحين شرعية والميت مباشر ايضا فتوزع الدية عليهم فيسقط ما قبله فعلم وهو  
 وجب الثلاثة الارباع على الثلاثة الباقيين وهكذا في الولو الجثة قال في الجورة وهذا اذا كان  
 البر في الطريق اما اذا كانت في ملك المستأجر فينبغي ان لا يكسب لانه الفعل مباح فيما يملك  
 غير متصور وفيه من الغفلة ويؤخذ من هذا جواب عادية قد مر وقد عدا وهي ان رطلا  
 كره وارضة تارة تكون مملوكة وعليها الخراف كما رافيت المال وتارة تكون للوقف  
 يكون في يده مدة طويلة يؤدي ما عليها من الزاوي ويملك الانتفاع بها بالعرض وغيره فيستأجر  
 هذا الرجل جماعة يجوز ان يراد بالعرض فيه شئ من العنب وغيره فتسقط على احد هم فيريد  
 ورثة ان يطالبوه بدية فالحكم في هذه الحادثة شئها بعد وجوب شئ على المستأجر وكذا  
 على الاراء كما هو مقتضى طلاق الجورة وان اطلق اصحاب الفتاوى القول فيها ويحل اطلاق  
 على ما وقع مقتضى الاتحاد الحكم والحكمة في هذه الحادثة وفي الترتيب ولو استأجر اربعة رهط فمات  
 بخوفه له وكان الحوزة بر في الواقع فمات البر فالتقاء على الثاني فمات وانما اذا كان  
 ويقتضي قيمة العبد لولا انه فاذا افض المولى القيمة دفنهما المولى في الخ والمكات فمات  
 ورثة الخ في قيمة بثلث الدية وورثة المكات بثلث قيمة المكات ثم يرجع المالك على  
 المستأجر قيمة العبد مرة اخرى فيسلم له وللمكات وللمستأجر ان يرجع على عاقلة الخ  
 بثلث العبد ويأخذ اولياء المكات من الخ بثلث قيمة المكات ثم يؤخذ من ترك المكات مقدار قيمة  
 فتكون بينه وبين ورثة الخ والمستأجر ثوب ورثة الخ بثلث دية والمستأجر بثلث قيمة العبد  
 وفيه ولو كان الحافز مدبرا واحدا لدويت على المولى قيمة واحدة تعتبر القيمة في الحوزة ولا  
 تعتبر زيادة القيمة ولا ينقصا منها وانما المكات فيلزم الجنايات وتعتبر قيمة في الحوزة ولو  
 كان الحافز عبدا فالجنايات كلها في رقبته ويخاطب المولى بالتدفع او الغداء بجميع الارش  
 فانه اعتقه المولى بعد الحوزة قبل الوقوع ثم كفت الجنايات فعلى المولى قيمة في عتقه  
 يشترك فيها اصحاب الجنايات التي كانت بعد العتق وبعد وقبله ولو لم يفرغ في ذلك  
 واحد بعد رارث جنانية ولو لم يعتق ولكن وقع واحد فمات فدفع به ثم وقع ثان وثالث  
 اشتركو في المدفوع اليه الاول في رقبته بقدر صدقته ولو ان عبدا قتل انسانا ودفع  
 المولى به ثم وقع انشاء في برطان العبد فمات قبل ذلك عند الدافع اليه فانه المدفوع اليه  
 العبد يدفع نصف المدفوع في البر او يغديه بالدية ولو عفى ولا تسقط في البر

مطلق



لم يرفع اليه من العبد ولا فصوصه - فمذهبه المسئلة بين المولى والاول وانما يحام الذي فيه  
العبد وفيه لو ارعده ان يحفر بئر في الطريق ففناء فالتقاء على قلة المولى وان كان في غير  
فناء فالتقاء في رتبة العبد علم العبد بذلك الا في منخ الغفار ولو هو في مغارة ونحوها من  
الطريق في غير الامصار او قرب فطالما او نصب تنورا او ربط دابة لم يضر ولو استمر بئرا  
في طريق مكة او غيره من الغيا في غير عمر الناس فوقع فيها اناس لم يضر بخلاف الامصار  
وبعد اتيقن ان المراد بالطريق في الكيت الطريق في الامصار دون الغيا في القصر لانه  
لا يتكسر العدول عند الامصار دون القصر ومن يبيع في طريق الناس على نذر قنطرة قال الامام  
الترقي الجبري ما يرفع ويوضع والقنطرة ما يحكم بناؤه ولا يرفع بغير اذن الامام فتعقد احد  
المرور عليها فخطب فلتاها على البناء هكذا ذكر المسئلة محمد في الجامع الصغير كانه عادة الكتب  
لكم فيه تفصيل وهو ان يكون النذر مملوكا للبناء او لا فانه كان مملوكا فلتاها عليه لانه غير  
متعة فيه سواء كان باذن الامام او بغير اذنه وسواء عده المولى او لم يتعد لانه غير متعة فيه وان  
كان غير مملوك لم فاما ان يكون نذرا خاصا لا قوا مخصوصين او نذرا عاما لعامة المسلمين في  
الاول ان كان تعقد المولى عليها لا يضر البناء وان يبيع بغير اذن الامام لان سلاكه يضاف  
الى روره لا الى بناء الجسر لانه الاضافة الى الجبارة او الى الاضافة الى التيب  
كما في الكافر مع الملق لانه تخلص فعل فاعل مختار بغير التيب وان لم يتعد المولى عليها ولم يعلم  
بان كان اعمى او لم يعلم فوضاه فصار الجواب كما لو صر بئرا في ملكه او فوقع فيها اناس  
وكما اذا وضع الحجر او الخشب او الحديد في طريق المسلمين فرب دابة ولا هو احد وعلم قيس  
مسئلة الراشد اذا لم يجد المارة طريقا غيره يفتح الواضحة وان تعقد المولى عليها في الثانية  
ان تعقد المولى عليها لا يضر ولو بلا اذن الامام لانه هو الذي فاطر به وانه لم يتعد بان  
كان اعمى او لم يعلم فلو بلا اذن الامام هذا ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف روي في  
غير رواية الاصول انه اذا كان النذر عاما للجامة المسلمين فانه لا يضر على واضع القنطرة  
والجسر سواء عده المولى عليه فانكسرت او تعطلت به فمات وان باذن الامام لا يضر لانه  
مكن وما على الجنب من سبيل وفي المنتقى بنى قنطرة على نذر العامة على طريق المسلمين  
فخطب اناس قال الامام البناء ضامن وقال الثاني لا يضر عليه حتى ان لانه لنفع العامة  
وليس مكن كان بناه فاقصة لانه نفعه فاقصة قال محمد في الجامع الصغير اذا صغر بالوعة

مطلب

علم

بالوعة - علم طريق المسلمين انه فعل باذن السلطان فلتاها عليه فيما عطف به لانه غير متعة فيه لان  
له ولاية في امور العامة وان كان لا ينبغي له ان ياذن فانه فعل بغير اذنه فله لوجود التعبد  
بالتقوى في حق الغير او بالاضمان على رأي الامام كذا في المجتبى والشيبي  
ان مال فالتقاء في طريق العامة - بعد ما بنى مستقيما فطوب ربه بنقصه ويصح الطلب  
بطل لفظ يرفع منه طلب النقض مثل ان يقول ان طوطى كوف او مائل فاهدمه مع لا يضر  
فيتلف شيئا او اهدمه فانه مائل واذا كان هذا كونه الشهود بصر الشهاد او هو ليس بشرط  
وانما ذكره ليمكن من اثباته عند الجحد فكل باب الاحتياط في الحانية وشرط وجوب الشهاد  
على صاحب الكاظم المطالبة بالاصلاح والتزويج ولا يشترط الا الشهادة لو طوب بالتزويج ولا يفعل  
مع القدرة عليه كان ضامنا وتصح المطالبة بالتزويج عند القايض وعند غيره او لم يكن هناك  
احد وانما ذكر الا الشهادة لو انكر صاحب الكاظم الطلب يمكن اثباته بالبيت وان شهد بالطلب  
رجلان او رجل واحد ثمان تعقل وتثبت المطالبة لانه هذه ليست بشهادة على القتل ويثبت  
ايضا بكتاب القايض الى القايض قتيه بالطلب اذ لو سقط قبل الطلب لا يضر لانه ميلان الكاظم  
ليس من ضعفه فلم يكن متعديا وانما يصير متعديا بامتناء بعد الطلب من مسلم او ذمي  
او مكاتب لانه لطل منهم حق المروعة في التغا - ويتوعد ان يطالبه بنقصه مسلم او ذمي  
وفي شرح الاقطع وكذلك لو طوب اراءة او صبي او رجل غريب من بلد آخر وفي شرح الطحاوي  
لو كان الكاظم مائلا الى الطريق العامة فانه الخصومة فيه المطلق واحد من الناس مسلم كان  
او ذميا بعد ان كان راعا قاطنا بالغا كان او صغيرا اذ له ولاية في الخصومة فيه او لم ياذن او  
كان عبدا اذ له مولاه بالخصومة فيه واشهد عليه قد عرفت انه من باب الاحتياط وفي التتارقات  
نقل عن القسوي وتغير الا شهادته ان يتعد الى من له حق المطالبة فطلب منه النقض لا  
صقفة الا شهادته ليشهد عليه عند الطلب في لو انكر عند القايض بحد شهودا يشهدون فيكون  
كالاشهاد على طلب التغم لا على سبيل الشرط لصحة الطلب كعقد التكا وفي الكاظم وصورة  
الاشهادة ان يقول اقبل اشهد والانه تعقدت الى هذا الرقب في هدمه فالتقاء هذا ولو قال  
ينبغي لك ان تهدمه فهذا ليس بطلب ولا اشهاد بل هو مشورة فلم ينقصه فمدة يمكن نقضه  
فيها قتيه مدة الامانة لانه عدم النقض لو كان في مدة لا يمكن النقض فيها كما لو سقط الكاظم  
بعد ما شرع في هدمه من وقت الطلب او كان في طلب الحال لا يضر لانه لم يتقر فيه ولم يكن متعديا



بالامتناع قتل نفس او مال كالدواب والعروض فمن عاقلة النفس لانهما تحمل تخفيفا عنه  
كليا يؤدي الى الاستيصال فواضح بذلك لانه قضائية دون الخطا فيكون ادعى الى التخفيف  
في التضيق قال محمد بن ابي العاقلة لان النفس مع يسهل الشهود على ثلاث اشياء على التقدم اليه  
في النقص وعلى انما مات سقوط عليه وعلى ان الدار له لانه اقراره لا يكون في غيره والملك  
الثابت بظاهر اليد لا يصلح في الاستحقاق فيكون لو انكرت العاقلة ان تكون الدار له او قالوا لا  
نرى ان الدار له اول غيره فلا شيء عليهم الا ان يقولوا البينة على ان الدار له لان قيام اليد على الدار  
وان كان له دليل على الملك فظاهر الا انه لا يصلح في لوجوب المال على العاقلة فلا يجب المال على  
العاقلة الا بالثبات ذلك فان اقر ذوا اليد ان الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب لها  
ههنا لانه اقر بوجوب الدية على العاقلة والموء على الغير اذا صار ملكا باقراره لا يضمن  
شيئا وفي الاستحقاق عليه دية القتل ان اقر بالاشهاد عليه لانه اقر على نفسه بالتعدي  
فاذا تعذر الايجاب على العاقلة بطريق التحمل يجب عليه كونه اقر بضاها من دار فيده فوقع  
الجناح على الاشياء فقتله فقاتل عاقلة ليست الدار له وانما اقر الجناح بارتكاب  
الدار وآراء ذوا اليد يقر ان الدار له فانما يضمن الدية في مال ذلك سبها كذا في الخاتمة  
ومن هو اربب الى مال لان العاقلة لا تعقل المال وهذا استحقاق والقياس ان لا  
يضمن وهو قول الشافعي لانه لم يوجد منه صنع من تعد لان الميلان وشغل الهواء ليس بفعل  
فلم يوجد منه مباشرة ولا سببية فلا يضمن كما اذا لم يشهد عليه وبه الاستحسان وهو قوي  
عن علي بن ربيعة تعالى عنه وعن شريح والتيمي الشعبي وغيرهم من ائمة التابعين ان المال  
للمال فقد اشغل هوا الطريق بملكه والناس شركاء فيه ودفعه في قدره فاذا طوب بتوزيع  
لزم ذلك واذا لم يفرغ مع التمكن منه صار متعديا بمنزلة ما لو وقع ثوب انسان في غيره يبرئ منه  
بالامتناع عن التسليم اذا طوب به في يمينه اذا هلك في يده بعد خلاف ما قبل الاشهاد لانه  
بمنزلة هلاك الثوب قبل الطلب ولانه لو لم يجب عليه القرض يمنع من التوزيع فينقطع المارة  
فدار الوقوع عليهم فيقتصر العاقلة بذلك ووقع القرض العاقلة واجب ولا تعلق بالمال لانه ملك  
فيستعين به لانه هذا القرض في رضاءه يجب تحمله لدفع القرض العاقلة كما ترى الى الكفار ان  
تترسو بصبيان المسلمين وقطع اليد المستأصلة وقبوا الى على العاقل البالغ الخ كما  
هو عند ابي حنيفة في ثلاث الكفحة الطارئة والطبيب الجاهل والكاري المخطئ دفعا

مطلب

مطلب

مطلب

مطلب

دفعا لفرار العاقلة وقبوا الى الحياض على التفتيح كما هو عند ابي حنيفة وفيه ما لا يمكن  
والجواب عند ابي حنيفة هو المختار والتعدي عند تعدي ارباب الطعان في بيعه بغيره فافق وبيع  
طعان المختار صرا عليه عند الجاهل والامتناع من البيع ومنع اتخاذ كونه للطبخ بغير الزاوية  
وكذا اختلف في ربحه ذكره في الخلاصة وغيره وقامه في ثمره منظومة ابن وهبان وكذا لو طوب  
به من يملك نقضه كالباطل ووصيته جنة وفي الهداية وذكر في الزيادات الاية والقوله  
في مال اليتيم لانه فعل هذا لا كفعله وفي اليتيم وارب اشهد على الوصي او على الاب  
بعد ما نكح الصغير الذي في حجره من النقص وان لم ينقص من سقط وانكح شيئا مما كان  
يفضله البالغ في مال هذه الصغير فماله وما كان على عاقلة البالغ فهو على عاقلة الصغير وفي  
الخاتمة لانه الاشهاد عليهما كما لا يشهد على الابن بعد البلوغ وهذا كما قالوا في الوصي  
اذا باع دارا لليتيم ثم انما اشترى بنى فيها بناء عظيم ثم جاء مستحق واستحق الدار و  
رجع المشتري على الوصي بالثمن وبقية البناء يكون ذلك في مال اليتيم وكذا الوصي جارية  
لليتيم فاستولاهما المشتري وصد ثلث منها اولاد فاستحق رجوع على الوصي في ثلثه  
الوصي بجميع ذلك من مال اليتيم وهذا الرتب انما كحق الصغير من جهة الوصي لو لا ما كان له في مال  
اليتيم قيمة البناء والاولاد وصار الوصي في الجواب نظر الجواب في الاب اذا اشهد على ما نكح  
صغيره وانما يسقط الحائض من بلوغ القصة ثم سقط وقتل انسانا كان دمه سدر او كذا لو  
مات الاب والوصي الغلام صغير ثم سقط الحائض على انسان وقتله كان دمه سدر او ان  
تقدر على القصة بعد البلوغ تعد ما مستغلا ثم سقط الحائض على انسان فدية عليه  
عاقلة كذا في التتار فانية وفي الذفرة ولو تعد الى النقص بعد البلوغ فلم ينقص  
اصحاب المال يكون فكذا هنا ولا ضمان على الوصي سواء فرط في النقص او لم يفرط  
والا يبرئ بغير الرتبة فانه يملك نقضه بغير ربه والعبد التاجر سواء كان عليه دين  
او لا لان له ولاية النقص في ما تلف بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وعنه وان كان  
نفسا فهو على عاقلة المولى لانه الاشهاد من دونه على المولى وضمان المال اليق بالعبد  
ضمان النقص بالمولى كذا في الهداية وفي المنتقى ما نكح ما نكح في دار لعبد ما ذبحه مديون  
تقدر في ذلك الى العبد ولم يبرئ منه وقع على انسان فالتدنية على عاقلة المولى والمالك لانه  
يملك النقص قال محمد بن ابي في الزيادات مكاتب له ما نكح ما نكح الى الطريق الا اعلم فالا شهاد

مطلب

مطلب



والتزويج على المكي تب وأن سقط بعد تمكنه من التزويج فالقياس أن لا يفسد شيئاً من التزويج  
يضمن الأقل من قيمة ومن قيمة المقتول وأن لم يسقط الكاظمية أدي بدل الكتابة وعنتق ثم  
سقط على إنسان فقتله وجبت دية المقتول على عاقلة مولاه وهذا بخلاف ما لو اشترى شيئاً  
أو ضامناً ما لم يخطأ في الطريق المحل فيه ثم أدي الكتابة وعنتق ثم وقع ذلك على إنسان  
فقتله كان عليه الأقل من قيمة المقتول ومن قيمة بيع الأشرار ولو عجز عن أداء بدل الكتابة  
وردة الرق ثم سقط الكاظمية وقل إنساناً كان دمه مهدراً ولا يجب القصاص على أحد لعدم  
قدرة الحكام وعدم الأشهاد على المولى ولا يضمن ربه الكاظمية المماثلة إن باع بعد الأ  
شهاد وسلم إلى المشتري فقط لانه الجناية بترك المهر مع تمكنه منه وقد زال ذلك بالبيع  
وفروا عن ملكه ونفذت قيمته لو عاد إلى ملكه فقط بعد تمكن القبض أو قبله لا يجب عليه القصاص  
بذلك بخلاف اشتراء الجاني لانه ما كان جانياً بالوضع ولم ينفخ فلا يراد ولا ضمان عليه  
المشتري أيضاً لانه لم يشتد عليه مئة لو اشتد عليه بعد شراءه لكب عليه القصاص لترك التزويج  
مع تمكنه بعد ما طوبى به ثم التسليم إلى المشتري وقبضه ليس بشرط فلهذا قال في الكاظمية  
قبض المشتري المبيع أو لاؤه من الغفارة ولو قبض المشتري المبيع وهو القبيح وإن ذكر شرط  
القبض والتسليم في عادة الكتب لانه البيع ينقذ من الإيجاب والقبول ويخرج المبيع عن  
ملك البائع وإن لم يكن هناك قبض في يده لم يلزم البيع ولا يتجزأ أحدهما إلا ما عيب أو عدو  
وفي الخاتمة لو باع الدار بعد ما اشتد عليه ثم ردت بعيب بقضاء أو غيره أو خيار روية  
أو خيار شرط للمشتري ثم سقط الكاظمية وأتلف شيئاً لا يجب القصاص إلا بأشهاد مستقل بعد  
الرد ولو كان الخيار للبائع فإنه نقض البيع ثم سقط الكاظمية وأتلف شيئاً كان ضامناً لانه خيار  
البائع لا يبطل ولاية الإصلاح فلا يبطل الأشهاد ولو اسقط البائع خياره وأوجب البيع  
بطل الأشهاد لانه أزال الكاظمية عن ملكه وفي الإيجاب والكيف واليمين لا يبطل القصاص  
هذه الأسباب ولا يضمن إلا طوبى به من لا يملك النقض كما عرفت من الكتاب والمودع المستور  
لعدم قدرتهم على التزويج مئة لو سقط الكاظمية بعد التقدير المأخوذ من هذا لا يضمنه فلو سقط  
الكاظمية فالتلف لا يجب القصاص أصلاً على هؤلاء لعدم صحة الأشهاد ولا على المالك لعدم الأشهاد  
وإن بناه ما نكحاً ابتداءً فمات تلف سقوطه وإن لم يطالب بنقصه كما في اشتراء الجاني وقوة  
الجزاب والكيف لانه البناء بعد ابتداء الكاظمية في اشتراء الجاني ونحوه وإن مال الكاظمية الدار

لهم

المدار رجل فالطلب لربها لانه الحق له أو ساكنها لانه المطالبة بازالمه ما شغل الدار  
فلهذا بازالمه شغل هو ما كذا في الهداية فيصير تأجيله وأراؤه قال في الهداية ولو أظلم  
صاحب الدار أو أبراه منها أو فعل ذلك ساكنها فذلك جائز ولا ضمان عليه فيما تلف  
بالكاظمية لانه الحق ومثله الكاظمية ولا يصح التأجيل فيما مال الطريق ولو من القاف أو  
المشهد لانه الحق للخاصة فلا يجوز لها أبطله قال في الجامع الصغير رجل اشتد عليه في  
كاظمية ما نكح الدار رجل قال صاحب الكاظمية إن تأجيله ان يؤقده يومين أو ثلاثة أو  
ما أشبهه فقبل القاف في ذلك ثم سقط الكاظمية وأتلف شيئاً كان الضمان واجباً على صاحب  
الكاظمية ولو دونه التأجيل من صاحب الدار فوقع الكاظمية في مدة التأجيل وأفسد شيئاً  
لا يجب القصاص ولو سقط الكاظمية بعد دفع الأهل كان ضامناً ولو لم يؤقره القاف ولكن  
أقره الذي اشتد عليه لا يصح لانه حق غيره لا في حق نفسه ولو كان الكاظمية المماثلة بين  
فمنه فاشتد على أحد من من ليس ما تلف به فانه كانه إنساناً ضمن في الدية على قلة  
وهو رابعه الفحاش هو حصته شركاً هذا عنده وعندهما نصف ويد النصف  
لانه التلغ بنصيب من اشتد عليه معز بنصيب من لم يشتد عليه من شركان قسمين  
فانقسم نصفين كما ذكر في عز الأند ونسب الحية وفي الأقل ولانه الكوة فصل بفعله  
واحدة وهو الفعل المقدر والعق المقدر لانه أصل ذلك ليس بفعله وهو القليل  
فمنه يعتبر كل من علمته فيجمع العلة وإذا كان كذلك يضاف إلى العلة الواحدة ثم يقسم  
على أربابها بقدر الملك بخلاف الإحاطة لانه كذا في الهداية - علة للتلف بنفسها صوت أو  
كبرت على ما عرف الآلة عند الخرافة - أضيف إلى العلة لعدم الأولوية كذا في الهداية وإن  
فواحد ثلثة في دارهم لم يربوا بغيره أو بنى كاطمئة ثلثي ما تلف به هذا عنده  
وعندهما نصفاً أي يضمن نصف ما تلف في المستلزمة لانه الحق لو كان باذن المصارف  
بالوقوف هو راد ولو هو الكافر في غير ملكه لصار ضامناً فيكون المهر نصفاً والاعتبار  
نصفاً كما في رجل باع داره بأذنه وبأصابعه بغير إذنه فمات يضمن نصف الدية ولو أنه متعة  
في نصيبه ربه وغير متعة في نصيبه فيضمنه فيمتنع فيه وهو الثلث لا يضمن ما لم يمتنع  
فيه وهو الثلث فيقيم القصاص على ما وجد فيه المتعة وعلى ما لم يوجد كونه استأجر دابة لرجل  
عليها كذا ونصف فملك يضمن ثلث قيمة الدابة بخلاف في ما بين المستلزمة من فصايف



الجامع الصغير أو كملنا ما ذكرناه في الأصل من غير ذكر خلاف فيها وفي التنوير لو رفع الحائط  
على الطريق بعد الأشهاد فغير انساب بنقضه فانه في لانه النقص ملكه فيكون الترخيع  
اليه وآد عشر رجل يقتل مات بسقوط لا يضمن صاحب دية الثانية لانه الترخيع منه الى الاولياء  
لا اليه ولا يكونه الأشهاد على الحائط اشهد على القاتل هذا بخلاف الجنازة فانه يضمن صاحب  
القاتل الثاني ايضا لانه وضعه جناية او الوضع فعله فصار كانه القاه عليه بيده ولذا  
لا يشترط الأشهاد عليه فيه فيكون الثاني مضافا اليه كما لا اقل فيجب عليه ترخيخ الطريق عن  
القاتل ايضا فاذا لم يترخي صار جناية وفي الحائط لم يوجد منه الفعل وانما جعل كانه يترك  
البعض يمتحن فيظهر ذلك في حق القاتل الاول دون الثاني فلم يكن سقوط القاتل الاول  
في حق الثاني بفعله فلا يجب عليه الترخيع عنه الا يربطه لوباء الحائط او النقص برمي  
القائه ولو كانه بفعله ما يربطه لوباء الجنازة ولو عطف بجره كانت على الحائط سقطت  
بسقوطه ومن ملكه لانه الترخيع اليه وان كانت ملكه غيره لا يضمنه لانه الترخيع الى ما  
لكم ولو سقطت الجرة وحدها لا يضمن ما عطف بسقوطها لانه وضعها في ملكه كذا في  
المبسوط كما عايناه اليه في النهاية وفي المنتقى رجل مات وترك دارا حائطا مائلا الى  
الطريق ولم يترك شيئا سوى هذه الدار وعليه دية اكثر من قيمة الدار وترك ابنه لاوارثا  
له سواء فانه الأشهاد في الحائط المائل يكون على الابن وان لم يملكه فانه سقطا بعد ما  
اشهد عليه وان كان في الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن فان بعض صحيح  
وبعضه وانما شاهد عليه فسقط الواهب وغير الواهب وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط لانه  
يكونه الحائط بلا كيد وها بعضه ولم يرب بعضه في يمين ما اصاب الواهب منه ولا يضمن ما اصاب  
الذي لم يرب لانه الحائط اذا كان بهذه الصفة يكون بمنزلة حائطية احد صحيح والآخرة  
فلا شاهد يصح في الواهب لانه القمي حائطية احد صحيح فاشهد على المائل  
فلم يسقط المائل وسقط القمي فانكف شيئا كان سدا حائطا رجل بعضه مائل الى دار قوم  
بعضه الى الطريق فاشهد عليه اهل الدار فقط ما كان مائلا الى الطريق كان صاحب الحائط  
حاصلا لانه الحائط واحد فيصير الأشهاد من اهل فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما كان مائلا الى  
الطريق فاهل الدار من جملة العامة فصير اشهادهم وان كان الذي اشهد عليه صاحب الحائط  
ما غير اهل الدار صح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق فاذا صح اشهادهم في البعض صح في الكل

في الكل كذا في الحائنية ولو كان صاحب الحائط المائل بالغ عاقلا مسلما فاشهد عليه ثم من جنونا  
مطبعا او ارتد والعياذ بالله تعالى ولحق بدار الحرب وقضى القاضى لمحاذاة ثم عاد مسلما فذنت عليه  
الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك وانكف انسانا كان سدا لانه لم يبق له ولاية الاصلاح بعد الردة  
والجنون فلا بعد ذلك وكذلك اذا افاق كذا في من الغفار وفي جامع الفتاوى في نوادر رستم  
مسجد مال حائط يشهد على الذي بناه وفي ديات واقعات الناطق كما في العجادية مسجد مال  
حائط على الذي بناه فانه وقع بعد ذلك على رجل فقتله بجره عاقلة الذي بناه وبذلك  
في عمدة المفتي للقدر الشهيد واذا وقف دار على الكيفية ودفعها الى رجل واشهد على الرجل  
يرجع على عاقلة الواقف ذكره في ديات جامع الفتاوى كما في لزوم النظم الوهبانية وفي الوهبانية و  
كذلك حائط الواقف على الكيفية يكون على عاقلة الذي وقف به  
جناية الهرم على غيرها والجناية عليها يضمن الراكب في طريق العامة او في ملكه غيره بغراذنه  
وطئت دابته او اصابته بيدها او رجلها او رأسها وانا فقهنا بذلك لان ركوب الدابة وسيرها  
ان كان في ملكه لا يضمن ما تولد من سيرها ولو كانت الاطعمة لانه تعرف في حاله ملكه فلا يتقيد  
بشرط السلامة كما في البر في ملكه وانما استثنى الوطية من ذلك لانه بمنزلة فعله حصول الهلاك بفعله  
ولهذا اوجب عليه الكفارة فيه دونه غيره وآد كما كان ذلك في ملكه غيره باذنه فحكم حكم ملكه بخلاف ما  
اذا كان بغراذنه فانه يضمن ما جنت دابته واقفا كان او سارا وطئا ونحيا وكذا ما يكون متعديا  
في السب لانه ليس له ايقافها وتسيرها في ملكه غيره بغراذنه وان كان ذلك في طريق العامة ومن  
مسئلة الكتاب يضمن ما وطئت او اصابته بيدها او رجلها او رأسها او كدمت او عضت بنحها في  
المصباح كذا في الحار كدمان بالقتل وفرب عضه بخنجره في ملكه غيره من الحيوانات فهو كدم  
او ضبطت اي فربت بيدها في المصباح وضبطت الورق من الشئ ضبطت باب فرب سقطت فاذا  
سقط فهو ضبط بفتحة فعل بمعنى مفعول مسود كيرا وكنهه الشيطان افده وحققة  
الجنبه القرب وضبط البعير الارض فربها بيده او صدمت اي فربت بصدمها ودفعته من صدمه  
صدمها من باب فرب دفعه لا يضمن ما تحت من تحت الدابة نحييا كالاهل فربت بكافها  
برجلها او ذنبها ولا اصل اية الحروف في الطريق العامة مباح للكل احد فيه حق الحروف فيكون مشتركا  
بيد العامة فينتقيه بالسلامة والاباء واخواته لا يمكن الاقتران عنه لكونه من اهل بيته فينتقيه  
والنحى لا يمكن الاقتران عنها حال السير لانها من خلفه فلا يتقيد بالسلامة وقال الشافعي في بعض







الذي وقع على وجهه روادح تجاذبها فانقطع فمات فانه وقع على ظهرها فمات روادح لانه  
لا تموت كل واحد منهما مضافا لفعله وقوة نفس لا قوة صاحب روادح على وجهها فعمل عاقلة كل  
دية الا ان لانه ملائمتها سقط بقوة صاحب روادح فمات روادح فمات فانه وقع على وجهها فمات روادح  
على الوجه فدية من وجهه على عاقلة من علمه لانه مات بقوة صاحب روادح روادح وقع على  
لانه مات بقوة نفس روادح قطع ازاكبل فمات فمات روادح على عاقلة اي القاطع لانه مضاف الى  
وهو القطع فكان مستبها وان ساق دابة فوقع سرها او غيره من ادواتها كالتي ونحوه و  
ما يحل عليها علم انسان فمات فمات لانه متعده في هذا السبب لانه الوقوع بتقصير منه وهو الترتك  
لثمة والا طار فيه وكذا قائد قطار القطار بالكر من الابل عدد على نقه واحد والجمع قطر  
بفتحين مثل كتاب وكتب ومثل ساط ووسط وهو فعال بمعنى مفعول مثل الكتاب والبساط  
والقطرات بفتحين جمع الجمع كذا في المصباح ويطع بعينه اناسا لانه القائد يجب عليه حفظ القطار  
كانت نقه وقد امكنه ذلك وصار متعديا بالتقصير فيه والتسبب بوصف التعدي سبب القتل  
والنفس على عاقلة والحال في مال قال محمد في الجامع الصغير في الرجل يقود قطارا من البعير  
فما طاب بغير ان نافقت فدية على عاقلة القائد وادى كانه مع القائد سائق فالتقاء عليها  
اي يجب على عاقلة القاتل الاستوائ في السبب لانه قائد الطلح قائد للطلح وكذا سائق  
لاتصال اللازمة هذه اذا كان السائق من جانب الابل اما اذا توسطها واخذ بزمام واحد  
يفضله هو وحده ما عطف بما هو مملوك ويضاهيه ما تلف بما هو قدام لانه القائد لا يقود ما خلف  
السائق لانقصار الزمان والسائق يسوق ما هو قدامه واذا كان السائق تارة يتقدم و  
تارة يتأخر فالتقاء عليها ايضا ذكره في الاصل وفي الخاتمة لانه السائق قد يتقدم وقد يتأخر  
وتكونان رجل راكبا على بعير وسط القطار ولا يسوق منها شيئا فيضاهيه ما اصابته الابل التي  
بيده يديه لانه ليس بالسائق لانه اذا اصابته الابل التي خلفه لانه ليس بقائد لها الا اذا كان اذنا  
ما خلفه فمات كذا فيكون هو في حق ما خلفه بمنزلة المتاع الموضوع على البعير فمات كذا في  
قاعدة كذا في السفينة اما البعير الذي هو راكبه فهو ضامن بما اصابه في وجهه وعلى القائد ما  
اصابه بالابطال والكفارة على الراكب وحده لانه جعل فيه مباشرة في غير وجهه في المباشرة  
والقائد والسائق مستبها وفي الظهيرة ولو انه رجل لا يقود قطارا وانما خلفه سواد على  
الابل قد عرف في الحال من نيام او غير نيام فوطئ بعير منها ان نافقت فالتة على القائد والسائق

وتنقذ الراكب الذي هم قدام البعير على عواقلهم على عدد رؤسهم والكفارة على راكب البعير الذي  
وطئ فاقصة لانه بمنزلة الباشرة فانه ربط بعير على قطار بعير على قائده فعطبت به اناسه فمات عاقلة  
القائد الدية لانه يمكنه صيانة القطار عن ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار متعديا وفي التسبب الدية  
على عاقلة كذا في القتل الخ ورجعوا الى العاقلة بما على عاقلة الراكب لانه هو الذي اوقع في هذه  
العدة وانما لم يكن في مال الراكب لانه في وجهه وليس فيه عمد ولم يجب القتل عليها ابتداء وكل منها مستبها  
لانه القود بمنزلة المباشرة بالنسبة الى الربط لاتصال التلغ به دون الربط في وجهه القتل وحده ثم  
يرجع به عليه لما ذكرنا قالوا هذا اذا ربطوا القطار في السير لانه ما ذون في القود لانه واذا لم يبلغ  
لا يمكنه التحفظ عنه ولكن عدم علمه لا ينبغي وجوب القتل عليه لتحقيق الاتلاف منه وانما ينبغي الاتلاف  
فيكون قرار القتل على الراكب واذا ربط في غير طالة السير فالتقاء بتقصر على عاقلة القائد  
ولا يرجع به على عاقلة الراكب لانه قائد بعير غيره بخلافه لانه لا يربط ولا دلالة فلا يرجع بالحق على  
احد غاية الارادة يقال انه متعدي بالربط والايقاف على الطريق لكنه زال ذلك بالقود فصار كما وضع  
جوا وضو له غيره وكذا اذا علم القائد بالربط لا يرجع به على عاقلة الراكب بالحق من القتل لانه  
القائد يرضى بذلك والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به وهو القياس فيما اذا لم يعلم لان الجمل لا  
ينافى السبب ولا القاتل الا انما استحقاقه في القود كما ذكرنا قال محمد في الجامع الصغير في رجل  
قاد قطارا في طريق المسلمين فجاء اربعة وعربوا بالقطار ولا يعلم القائد او علم فاصابته  
البعير ان نافقت فدية على الراكب دون القائد والراكب وادى كانه كل واحد منهم مستبها  
للاتلاف فمات يرجع على عاقلة الراكب ينظر ان علمه بالربط لا يرجع وان لم يعلم يرجع وفي المتن  
اذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلفه آية سائق وامامها قائد فادى كانه اناسا  
قالتة عليهم اربعة على الراكب والرديف والكفارة واذا سار الرجل على دابة في الطريق فغرت  
نحو وضع رجل او بدله بانه رجل او بقاء قد صير رجل فوقع على انسان والتفتة فالتقاء على  
الذي وضع الرجل وبني الدابة وصبت الماء لانه سبب الاتلاف وهو مبتدئ في هذا السبب  
ولا فناء على الراكب ومن ارسل ببعير اي ذوات الاربعة من الحيوان وفي المصباح كل حيوان  
لا يميز فهو ببعير والجمع البهائم او مملوكا وساقه فمن ما اصاب في فوره اي من غير بطون وراخ  
فانه يستعمل في الحاله التي لا بطون فيها يقال جاء فلان في حاجة ثم رجع من فوره اي من ركة التي  
وصل فيها ولم يكن بعد ما وحققت ان يصل ما بعد الجي بما قبله من غير لبث ومنه قولهم



مطلب  
التفوق على الغور ان علم الوقت الحاضر الذي لا تأخيره واصل من فار المافو را ذكره في المصباح  
والتأخير لانه بالتوق كان صاملا لها فاضيف فعلها اليه كما يضاف فعل المكره الى المكره فيا  
يصلح الى اوله والى بالتوق كما ذكره القدر الشهيد وغيره من شراح الجامع الصغير ان  
يشتى خلقا معا وان لم يشتى خلقا فمادامت في فورها فوساغة في الحكم لا تتبادر في فور  
فكان خلقها فيخلق بالتوق واذا اراد في انقطع التوق فلا يضمن في الجسوط اذا ارسل  
دابة في طريق المسلمين فما اصاب في فورها فكل من سلك ضامنا لانه سيرها مضاف اليه مادامت  
تسير على سننها ولو انعطفت بمنه او ديرة لا يضمن لانه ينقطع حكم الارسل الا اذا لم يكن له  
طريق اخر سواه وفي طريق الطريقين من ارسل بهيمه ولم يكن لها قائد ولا سائق ولا زاجر  
فما اصاب شيئا في ذلك الطريق ضامنا ولو عطف عن ذلك الطريق وكان له طريق اخر فاصاب  
شيئا منه لا يضمن ولو عطف ولم يكن له طريق غيره فذلك مضمون ولو سكن ساعة ثم سار  
فذلك سهره وفي الخانية رجل ارسل حماره فهد فل زرع انسا له فافده انه ارسله  
وساقه الى الزرع بانه كان ضامنا وان لم يكن فلفظ الآلة الحار ذهب في فور  
ولم يعطف يمينا ولا شمالا ثم ذهب الى الوجه الذي ارسله فاصاب الزرع كان ضامنا  
وانه ذهب يمينا وشمالا ثم اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا وان كان  
الطريق واحدا كان ضامنا وان ارسله فوقف ساعة ثم ذهب الى الزرع فافده لا يضمن  
الحرس حكمه عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل فيمن ارسل بقرة من الغزاة الى ارضه فذلت  
في زرع غيره فاطلقت ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن آما اذا اذنت  
الدابة من الحرب وافتدت الزرع الذي كان له او تركها في الحرب فلا ضمان على صاحبها وفي من الغار  
لو اشلى عليه رجل فعقر او رزق ثيابه لا يضمن الا ان يسوقه وكذا لو ارسله هو ولا يشتى  
فلذ فعقر انسانا تلف غيره ان لم يكن معتمدا لا يضمن لانه غير المعتمد يذهب بطبيع نفسه وان كان  
معتمدا في الارض على الوجه الذي ارسله لانه ذهب بارسل صاحبها آما اذا اذنت بمنه او ديرة فلا يضمن  
لانه كما مال من سنن الارسل انقطع حكم الارسل واكثر المشايخ في قوله ان هذا هو الهم وانما  
في الطلب فلا يضمن وان ذهب على سنن الارسل الا اذا كان ضامنا لانه يتكلم من اثبات اليد  
عليها دون الطلب وفي السفينة رجل له طلب فعقره كل من رثى بعضه فلا يملك البلد ان  
يقتلوه وان عض ثوب على صاحب الدابة ان كان قد تغدح اليه قبل الالتفاف والافلاشي عليه

مطلب

مطلب  
عليه كما كان المالك له طلب يا كل غيب المرو فاشهد عليه فيه فلم يحفظه اكل العنب ايضاً وانما  
يضمن فيما شهد عليه فيما يخاف تلفه في آد كما كان المالك ونظير الثور وعقر الطلب العقور فيمن اذا  
لم يحفظه في منى الغنم لم يضمن فيمن فيمن في طلب غيب الناس وفواكههم لا يضمن صاحبها شيئا من ذلك  
شواهد شهد عليه او لا اذ من مسئلة الطلب بل اذ في آما تحويل من ملكه فلا يؤثر بذلك على ما هو ظاهر  
المذهب وآما على جواب المشايخ فيمن يضمن فيمن يحول اذ كان القريب يتبعه على ما عليه الفتوى  
وفي ارسال الطير لا يضمن وان ساقه لانه لا يكتل التوق فصار وجود التوق وعدمه سواء  
الا انه اضيف الى الحرس في حق كل الصيد فورة اباد الاصطيد به واذا اراد بالطير البازي  
في ضايات الاجناس بخلاف البهيم والطلب فانه ضامنا يكتل التوق وكذا لا يضمن في الدابة  
وتحت كل صيد في الارض يطلق على الذكر والانثى والجمع الدواب والتصغير الذويب على القياس  
وسمع دوابه بعلب الماء الغامض غير القياس واخرج بعض الطير من الدواب ورد بالسماء وهو  
قوله تعالى وامن خلق كل دابة من ماء قالوا ان خلق كل صيد ان يميزا كان او غير مميز وكصيف  
الغرس والبغل بها عند الاطلاق فعرف طاركا في المصباح والطلب ان يبق لعد سبب  
الضمان لانه ضامنا اذ كان يكتل التوق لكنه لم يوجد منه التوق حقيقة بانه يشتى فلفظ  
ولا حكم بان يصيب على فور الارسل والتعدي انما يكون بذلك فلا يضمن وذلك لانه الاصل  
انه الفعل الاختياري يضاف الى فاعله ولا يجوز اضافة الى غيره الا ان اتركناه ذلك في فعل البهيم  
اذا وجد منه التوق فاضفناه اليها استحيانا صيانة للائحة والاموال وان لم يوجد منه  
التوق ببق على الاصل ولا يجوز اضافة لعد الفعل منه مباشرة وتبينا وعن ابي يوسف  
انه اوجب الضمان في هذه اطله امتيا ط الاموال الناس والمشاخي في قوله او انفلتت  
ان خرجت الدابة برعة بنفسها ليلا او نارا فاصابت مالا او نفسا حيث لا ضمان على صاحبها لقوله  
عليه القلوة والسلاح جناية العجز جبار أي فعل الجار سهر وقال محمد بن الحسن المنفلتة وهذا صحيح  
ظاهر لانه المروبة والسوقه والجوقوفة في الطريق او في ملك الغير او الحرس في الطريق فعلمنا عبر  
للمر ولانه الفعل مقترن عليها غير مضاف الى صاحبها لعد ما يوجب النسبة اليه من الركوب و  
افواه في الوقوفة انما يعبر فعلها مادامت في ربطها وان حالت فيه وآما اذا وقفنا في ملك  
غيره او اوقفنا على الطريق ولم يشدها فارت عن ذلك الحكم وتلفت شيئا لا يضمن لانه  
لم يمكنها من ذلك فصارت بمنزلة دابة منفلة تركه اذ ذكره العماد في فصوله ثم بحث وقال



والذي يقول عليه في جنس هذه الكائل ان تقول في كل موضع كان للواضع فيه حق الوضع  
لا يفسد على كل حال اذا تلف بذلك الوضع شيء سواء تلف به وهو في مكانه او بعد ما زال عن مكانه  
في كل موضع لم يكن للواضع فيه حق الوضع اذا عطب بالوضع شيء اذ عطب والوضع في مكانه  
لم يزل لم يفسد الواضع وان عطب بعد ما زال الوضع عن مكانه انزاله عن مكانه لا يفسد وان  
زال لا يغزل فحق رواية عبد الله بن يوسف روي عنه في ارضه لا يفسد وفي التنوير لو توجب الدابة  
بالراكب ولم يقدر على ردها فانه لا يفسد كما مضت في العداية استغنى الامام ابو الفضل الكرماني  
عن سكران في فقهنا اصطلاحنا اننا فحاشا قال ان كان لا يقدر على منعه فليس بحسبه فلا يفسد  
سيره اليه فلا يفسد وكذا غير السكران اذا لم يقدر على المنع ومن قرب دابة وعليها راکب بغراذا  
الراكب او كسها له طعنا بعدد ونحوه بغراذا فحق اي فربت برجلها او ضربت بيدها احداهما  
او نوتت من فربها او خسه قصده من فحاشا فحقه هو اي التافس لا الراكب وهو المروي عنه عروبا  
معدود في رتبة تعارضها ولا الراكب والركب مد فوعا به دفع التافس فاضيف فعل الدابة  
اليه في فعله بيده ولا لانه التافس متعة في تسيير والراكب في فعله غير متعة في تسيير في جانب التافس  
في التفرع للتعدي فحقه لو كان الراكب موقفا دابة على الطريق يكون التافس عليها لانه صار  
متعديا في الايقاف عليها ايضا كما قال ان فعل ذلك مال التسيير وان او قفها لا يملكه ففعل  
ذلك فعلها كما ذكرنا وانما تحت التافس فحقه به لانه بمنزلة الجاهل على نفسه وان الوقت  
الراكب وضمانه على التافس لانه متعة في تسيير ثم التافس انما يفسد اذا كان الوطع والايقاف  
في فور النقص في يكون التوق مضاف اليه واذا لم يكن في فوره فالتفاه على الراكب لانقطاع الركن  
فبقى التوق مضافا الى الراكب على الكمال وفي الهداية ولو ثبت بخسه على رجل وادماة  
فقتله كان ذلك على التافس دون الراكب ما بيناه والواقف والذي سير في ذلك سواء  
عن ابي يوسف روي انه يجب التفاه على التافس والراكب نصفه لانه التلصص حصل بشغل الراكب  
وطع الدابة والثاني مضاف الى التافس في التافس عليها وان فعل ذلك باذن الراكب  
فقد كفعل الراكب فلا يفسد لو تقي كما لا يفسد الراكب لو كسها لانه ارضه بما يملكه اذ النقص  
في معنى التوق فانشغل الراكب لكان وطئت احداهما فورها بعد النقص بالاذن فدية  
عليها لانه سيرها في تلك الحالة يضاف اليها والاذن يتناول فعله التوق ولا يتناول  
من ان اتلاف فحقه هذا الوجه يقتصر عليه والركوب وان كان علة للوطع فالتفاه ليس بشرط

مطلب

مطلب

بشرط انه العلة بل هو شرط او علة للتسيير والسيطرة للوطع وبهذا الترتيب جانب العلة كما في اناسنا  
فوتق في بضعها غيره على طاعة الطريق ومات فالتدنية عليها ان الحرف شرط علة اخرى دون علة  
الجزء كذا ذكره في الهداية ولا يرجع التافس على الراكب في الاصح وقيل يرجع التافس على الراكب بما  
ضمنه في الايطاء لانه فعل بآره الرقوع هو الاصل لانه لم يآره بالابطال والنقص ينقص عنه فصار  
لو ارضيها تسييرها على دابة بتسييرها فوطئت اننا فحاشا لا يرجع عاقلة الصنعة بما غرما الدابة  
على الارادة ارضه بالتسيير والايطاء ينقص عنه وكذا لو تناول الصنعة سلما فقتل احداهما فحقه  
لا يرجع على الارادة في الهداية والى ذلك الحكم وجوب التفاه على التافس فقط لا على القائد  
لا على التائق في كسها وسها قائد او سائق فمن قاد دابة او ساقا فخنسها رجل فانقلبت من  
يد القائد او امارا التائق فاصابت في فورها شيئا ففحاشا على التافس وان كسها شيء منصوص  
في الطريق فالتفاه على من نصب لانه متعة بشغل الطريق فاضيف اليه لانه كسها بفعله كذا في الهداية  
ولا فرق بين كونه التافس صبييا او بالغ فحاشا الصنعة يؤخذ بافعال وهو غير محو عليه في حق  
الافعال فلهذا يؤخذ بضمها المتلفات من الاموال والاشياء وان كان التافس عبدا فالتفاه  
في رتبة كذا في الهداية وفي التاخر ثانية وان كان التافس عبدا فحاشا الدابة في فور النقص  
في رتبة به ففعله لاه او يغديه محو راجلها او ما ذونا وكذا لكان التافس صبييا  
فقد و الرقب سوار وجميع سائل هذا الفصل والذي قبله ان كان المال آدميا فالتدنية على  
العاقلة وان كان غيره فالتفاه في مال الجاهل كما سبق في رتبة ومنه فحقا عدا شاة فقتل  
الاو لم تزل الاضافة الى القصاب لا فيها من مظنة الافتصاص ففصوما عند ملازمة التعليل  
الا ذكره والافتصاص ليس بصحيح فحق ما نقصها لانه المقصود من الشاة التي فلا يغفر  
فيها الا نقصان بكنس وفي من الغفار لولده وبضمانه النقصان فحاشا كالمالك وانما قال  
معه لانه الحكم في العينية ليس كذلك بل صابها بالخيار ان شاة ركبها على الخاق في وضعه  
القيمة طائلة وان شاة امسا فحقه النقصان لانه المفعول به النقص وهو ورد في عينا  
واحدة فيقتصر عليها كذا في التفتاح والتبيين وفي نوادر مشايخ وان كان فحق  
عينا شاة او حمل او طير او سوار او دابة او حمار او غنمة او نعامة فعليه ما نقص وقال ابو  
يوسف روي ما نقص في جميع البهائم وفي عينة الغنم او البغل او الحمار او بعير الجزار الجزار  
القطع وجز الجوز وخرها والجوز وما عداه من الابل للخر يرفع على الذكر والاشياء وما يوس

مطلب

مطلب



ذكره في العتية او بقره ربع القيمة وفي نوادرها في عيب الفصيل والحش في احدى ربع القيمة  
 كما روي انه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في عيب الدابة ربع القيمة وكذا قضى عمر رضي الله تعالى عنه ولما  
 اقامه العمل بها انما يمكن اربع عينا عينا المستعمل لما فصرت كالتأذات اربع عينا  
 فيجب اربع بغوات امدانها وانما وضع المسئلة في بقرة الجار وبقره كالتأذات انما يكونها معا  
 لتلي يكون حكمها حكم الشاة بل سوار كالتأذات او لغيره والركوب فيه ربع القيمة كما في الله  
 لا يؤكل لحمه كالبغل والحي ذكره في العيوب قال ابو صيفر ر 2 اذا استهلك انسان البغل والحي  
 بقطع يده او بذيخه فانه شاة صاهية قيمة سلم اليه وان شاة صاهية وضمنه النقصان وهذا  
 في غير ما كوله الشاة وآت في ما كوله الشاة اذا ذبحه انسان فليس له ان يمسه ويأخذ النقصان وكذا  
 ان شاة دفعه واخذ قيمة ما الذابح وان شاة امسه ولا شيء له ولو ذبح جار غيره فليس له ان  
 يضمن النقصان وان قتله قتلا فليس له ان يضمن النقصان وهذا التفصيل انما يتأثر على قول  
 محمد ر 2 انما على قول ابو صيفر ر 2 فليس له ان يضمن النقصان في الوضوء جميعا ان يصب في فتاه  
 الفضل اذا قطع الرجل يده دابة انسان او رجلا ان كانت لا تؤكل لحمها فمعها قيمتها و  
 ليس للمالك ان يملك الدابة ويضمن النقصان وان كانت مأكولة التي كالتاة والبقر والبقرة  
 فذلك في ظاهر الرواية وعمد بعض المشايخ ر 2 ان مالك في هذا الغلط بالخيار ان شاء  
 جميع القيمة ودفع الدابة اليه وان شاة امسها وضمن النقصان والغتوى على ظاهر الرواية وفي  
 غصب شاة الاثمة الشرفى اذا غصب دابة فقطع يدها او رجلا فلهما فلهما ان يضمن  
 قيمتها بخلاف ما لو غصب عبدا و قطع يده او رجلا حيث يأفذه مع ارش المقطوع ان شاء  
 والفرق ان الدابة تقطع طرفه لا يصير مستهلكا والدابة تصير مستهلكة وكذا لو كانت برة  
 او جزوا فقطع يدها او رجلا او كانت شاة فذبحها وفي مجموع النوازل الدابة كالتاة و  
 فيها ما نقص ولو قطع اذن الدابة او بعضه او ذنبها فضمن النقص ولو قرب رجله من صاعده  
 فهو القطع وفي نوادر ابو يوسف ر 2 وطع بهم - نغمه يذبح - يرقق وان كان لغيره يدفع الى الفاعل  
 بالقيمة فيذبح ويرقق وفي التعدي يذبح ويؤكل وفي الاجناس عن امي بن ابي نعيم وعرق على وجه الاحكام

آيات هذا الفصل لا يطلع الحيوان المأكول  
 جنابة الرقيق والجنابة عليه ذكره الطائفة والكفر كما ذكره المصنف ر 2 جنابات المملوك وان  
 كثرت لا تجوز الادعاء واحد ايمن ان جنابة لا تجوز الادعاء رقية اذا طاعت الجنابة في النفس  
 موجبة للمال لو كان المملوك محلا للدفع بان كان مملوكا مولاه وقت الجنابة والآل وان لم يكن

مطل

وان لم يكن محلا للدفع بان انعقد له شيء يوجب جنابة يجب فيه واحدة قوله لو غير محال لم يترك  
 اختلفوا في موجب جنابة العبد فذكر الامام الشافعي والقيمي ان الاصل هو الدية والارث لان النقص  
 مطلق من غير فصل الا ان للمولى ان يدفع هذا الواجب بدفع الجاه ويتخلص عنه تخفيفا عليه وذكر  
 الشافعي ان الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح والمولى ان يتخلص بالغداء فلهذا ابرأ المولى  
 عن الواجب بموت العبد لغوات محال الواجب ولو كان الواجب الاصل - غيره كما يرى بطلان قبل  
 الافتياري لانه ينوت به الدفع لا الغداء فعمامة المشايخ ر 2 هو الصحيح وقد نص محمد ر 2 ان  
 الواجب هو العبد فلو جنى عبدا في النفس فطأ وانما قيدنا لان جنابة العبد فيما دون النفس  
 فطأه وعنده سواء فان يوجب المال في الحال لانه انما يضمن النقصان لا يضمن العبد والعبد  
 لا يضمن العبيد والارث فيما دون النفس وانما قال فطأ لانه عتده في النفس يوجب النقصان  
 فانه شاة مولاه دفعه بها ويملكه ولغيره وان شاة فذاه بارشها ان ارش الجنابة لتخليص عبده  
 هكذا ذكره محمد ر 2 في الاصل وقال الشافعي ر 2 جنابته في رقبته يباع فيها الا ان يقتضيه المولى الا  
 وقائده الا فلاف بعد العتق فعندنا اذا عتق المولى بعد العلم بالجنابة كان عتق الغداء  
 وعنده لا يطالب المولى بعد العتق بل يطالب العبد لانه الاصل في موجب الجنابة ان يجب  
 على المختلف لانه هو الجاه الا ان العاقلة تتحمل عنه ولا عاقلة للعبد لانه العقل عنده بالوفاة  
 ولا قرابة بين العبد ومولاه فيجب في ذمته كما في الدية ويتعلق برقبته ويبيع فيه كما في الجنابة  
 على المال ولنا ان الاصل في الجنابة على الادمية حاله الخطا ان يتباع عتد الجاه في رضى الشافعي  
 والاحكام به اذ هو معذور فيه حيث لم يتعد الجنابة ويجب على عاقلة الجاه اذ طأ له عاقلة  
 والمولى عاقلة لان العبد يستنصره والاصل في العاقلة عند النوبة حيث يجب على الدية  
 بخلاف الذي لانهم لا يتعاملون فيما بينهم فلا عاقلة فيجب في ذمته صيانة للذمة المدرو  
 بخلاف الجنابة على المال لانه العدو اقل لا تعقل المال الا انه يكره بيعه الدفع والغداء لانه واحد فوجب الواجب  
 وفي اثبات الخيرة نوع تخفيف في ذمته كليا يستأصل غير ان الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح  
 وان كان له حق النقل الى الغداء كما في مال الزكوة والمسئلة مختلف بين القضاة رضوان  
 الله تعالى عليهم اجمعين فعمد ابو عبيد الله رضي الله تعالى عنه مثل من هبنا حيث قال اذا ضاع العبد  
 فمولاها ان شاء دفعه وان شاة فذاه وعنه عمر رضي الله تعالى عنه مثل من هبنا حيث قال عبيد  
 الناس اموالهم وجناباتهم في رقبتهم وعنه علي رضي الله تعالى عنه مثل ما لا يملك من الدية



والغدا على الحلال أما الدفع فلا لا التأجيل في الاعيان باطلا لانه لا يخصيل والعينه حاصل وآما  
الغدا فلا بد من العينه فيكون في حكم فادما مات العبد قبل ان يجازي المو لم شيئا من الدفع والغدا  
يطل من الجنه عليه لغوات محل صفة وان مات بعد ما افتار الو لا لا يبطل من الجنه عليه ولا  
يبرأ المو لم بل يتحول الحق من رقيه العبد المذنب المو لم وفي شرح الطي وفي اختيار الغدا تارة  
يكون مبرحا كما اذا مال اضرته الغدا وتارة يكون دلالة كما لو توف في البيع او بالية او بالصفه  
او بالعق او بالتدبير او بالكتابة او تعيينه بعيب كفتي العبد والجاه وقطع اليد وآما  
الرهه والابارة فكذا لا يكون اختياره ظاهر الرواية وسيجي فان فذاه ان فدى المو لم  
العبد الجنه بعده جنابه اخرى فالحكم كذلك اي الجنابه الثانيه كالجنابه الاوليه حكمها واحد لانه  
لا يظهر عن الجنابه الاوليه بالغدا جعل كانه لم يكن من قبل وهذا ابتداء جنابه فوجب الدفع والغدا  
وان جنه جنابه دفعه بها ان دفع المو لم العبد الجاني بالجنابه فيقسمه بنسبه موقوفه  
فتم لو قتل انسانا ونفق عيه ان جعل العبد اثلاثا لانه ارش العبد نصف ارش النفس  
او فذاه بارشها لانه تعلق الجنابه الاوليه برقيه لا يمنع تعلق الجنابه الثانيه كما لا يوجب  
التلاصق ولو لم يكن ان يغتدى من بعضهم ويأخذ نصيب من العبد ويدفع الباقي الى غيره لا  
الحقوق بخلاف ما اذا كان المقتول واحدا وله وليان او اولياء حيث لم يكن له ان يغتدى  
من البعض ويدفع الباقي الى البعض لا كما الحق فان باع المو لم العبد الجاني سواء  
كان البيع من الجنه عليه او غيره او وهبه او من غير الجنه عليه اذ لو وهبه منه يكون مختارا للغدا  
لانه موقوف على فذاه بغرضه وهو حاصل له في الهبة دون البيع واعتقه او دبره او  
استوله بها ان اتمته الجنابه غير عالم بها ان الجنابه نحن الاقل من قيمته والاقل من الارش لانه فو  
صفه باصنع فيصفه وصفه في اقلها وذلك لانه الاصل فيه كما في الدفع فلا تعد ذلك بسبب  
من المو لم وجب القيمة عليه فاذا كان الارش اكثر لا يلزم الا القيمة لانه المنع من المو لم  
لم يوجد في اكثر منها واذا كان القيمة اكثر لا يلزم الا الارش اذ لا صفه للمو لم في اكثر منه فلا  
فائدة في التجزئ بين الاقل والاكثر اذ الجنه متحدانها لم ير المو لم بهذه التفرقات مختارا  
للغدا لانه لا اختيار انما يكون بعد العلم وعند الشافعي في قول واحد في رواية  
رحم الله تعالى فخذ الارش فقط وان عالما بها ان لو توف في العبد الجاني باذكر بعد العلم  
بالجنابه فخذ الارش فقط بالاجماع لانه صار مختارا للغدا لانه ما ذكر ينعم من الدفع

العبد

منه الدفع فالأقدام عليه مع العلم باختياره من الما واطلاق البيع ينتظم البيع بشرط الجاني المستر  
يزيل الملك بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع ونقصه لانه الملك لا يزول به فلا يصير مختارا وكذا لو كان  
البيع فاسدا فانه لا يصير مختارا بالاشليم المستر لانه زوال الملك يكون به وكذا عرف العبد  
الجاني على البيع والابارة ورهه والاقارباء لغرضه بعد العلم بالجنابه وقال زفر في بصير مختارا  
لانه هذه الاشياء تدل على اختياره امساك ولنا ان الدفع في هذه التفرقات ممكن آما في  
العرض فظاهر وآما في غيره فبغني الابارة ونكته الرهه وفي الاقرار بان كذبه الموقوف  
والاصدق فيه بخير الموقوف له بعد الدفع والغدا لانه لا يسقط به صفه الجنابه هذه اعلم  
رواية الاصل والحقه الكفر في البيع وافواه لانه ملكه ظاهر في صحة الموقوف له باقراره  
فان شب البيع وكوكانه كتابة فاسدة صار مختارا لانه موقوف بها يثبت قبل قبض البذل ولو  
باعه من الجنه عليه فهو مختار بخلاف ما اذا وهبه منه لانه المستحق اذ به بغرضه فلك في الهبة  
دونه البيع واعتاق الجنه باو المو لم بمنزلة اعتاق المو لم لانه فعل المأمور مضاف الى المأمور  
ولو فربه بعد العلم فنقصه فهو مختار لانه جنه فذاه منه وكذا اذ طلع البكر دونه القيب الا اذا  
علقها بخلاف التزويج لانه عيب مكن وبخلاف الاستحسان لانه لا يختص بالملك وبهذا يسقط  
به الخيار ولا يصير مختارا بالاذنه في التجارة والاركة ديونه لانه الاذن والديه لا يمنع  
الدفع لانه لا ينقص الرقيه لكنه لو لم الجنابه ان يعتق من قبوله الا اذا كان الدية حكمه  
جسم المو لم فيلزم المو لم قيمته وبالجمله اذ الاصل في جنه هذه المسائل ان المو لم مع احد  
في العبد الجاني ثم فاجزه عن الدفع وهو عالم بالجنابه بصير مختارا واذا احدث تفرقا لا يخرج  
عن الدفع لا يصير مختارا اذا كان عالما بالملك او علق عتقه بقتل زيد او ربه او شجره بان  
قال انه قتل زيد او ربه او شجره فانه في فعل العبد ذلك وانما خرج لارش  
في هذه الصور لانه صار مختارا للغدا حيث اعتقه على تقدير وجود الجنابه كما اذا قال لما اذا  
رضيت فانت طالق ثلاثا فرفض وطلقت ومات مذكرا فرفض بصير مختارا لانه بصير مطلقا بعد  
وجود ارفض وقال زفر في لا يصير مختارا لانه وقت نكته لا جنابه ولا علم له بصدده وبعد الجنابه  
لم يوجد منه فعل ان يصير مختارا واذا قطع عبيده محمد فندفع اليه فاعتقه فرفض القطع  
فانت مد الرأيه فالعبد صلي بالجنابه لانه لما اعتقه دل على انه قصده نفي الصلح اذ لا صفه  
له الا بان يكون صلي على الجنابه وما يحد منها وان لم يكن اعتقه برده على سيده فيقادر

مطل



او يفتي لانه ما سره بنية انة المال غير واجب وانه الواجب هو القود فكان الصلح باطلا فردد وقال  
للاولياء اقتلوه او اعفوه وكذا لو كان القاطع فصل في المقتول على جبهه ودفع اليه فانه معتق  
ثم يرى فوصل ببا واما المعتق فري رد واقيد ذكره في الهداية وانه من ماذون مديونة  
صلا فاعتقه سيده غير عالم لا بما ضاربت الدين الاقل من قيمة ومهدينه لو ان الجناية الاقل  
من قيمته وما ارسلها لانه ان تلف مقبلا على واحد منها مضى بطل القيمة على الاثر والادفع  
للاولياء والبيع للغيراء فكذا عند الاجتماع ويملك الجمع بعد الحقيقة ايضا من الرقة الواحدة بان  
يدفع لو ان الجناية في بيع للغيراء فيضنها بالانكاف ولو ولدت ماذونة مديونة ولد ابياء  
معها في دينها لو جنت لا يدفع في جنائنها والزوج انة الدين وصف مكي فيها واجب في ذمتها متعلق  
برقبته استيفاء فيسرى الى الولد كولد المهره بخلاف الجناية لانه وجوب الدفع في ذمة المولى لا  
في ذمتها واما يلاقيا اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسراري في الاوصاف الشرعية دون الاوصاف  
الحقيقية لتماثل ان يقول اذا كان الدين عليها فلما ذاب المولى اذا اعتقها والاشارة اذا  
اتلف المديون لا يضمن شيئا والجواب انة وجوب القصاص باعتبار تقويت ما يتعلق به مقيم  
استيفاء لا باعتبار وجوب الدين على المولى الا ان يضمن القيمة لا غير ولو كان باعتبار الاجبة  
عليه يضمن كل الدين كما بعد الجأ اذا اعتقه المولى بعد العلم بالجناية ثم ان شرط السراية الى الولد  
ان يكون الولادة بعد كسوف الدين اما اذا ولدت ثم كسوف الدين لا يتعلق حق الغرماء بالولد  
بخلاف الاكساب حيث يتعلق حق الغرماء بما كسبت قبل الدين وبعد لانه لما يد معترضة في  
الكسب فيكون نازعا فيه احد كانت هي ام حق به من سيدها لقضاء دينها بخلاف الولد فانه انما  
يستحق بالسراية وذلك قبل الانفصال لا بعد كوله المكتوبة وانه الولد والمهره وكذلك  
الافحية لانه متعلق متفرقة في الرقة في صاحبها عنه عاين التفرق ولو اقر رجل ان زيدا  
ر رعبده فقتل ذلك العبد وله المهره فطأ فلا شيء له ان للمهره لانه اقره انة مولاه  
اعتقه فعد ادعى الدين على العاقلة و اراد العبد والمولى الا انه لا يصدق على العاقلة من  
غيره وانه قال معتق قتلته افا زيد قبل عتق وقال زيد بل بعد فالحقول للمعتق لانه  
منكر القصاص لانه اسند الماله معموده منافية للقصاص اذا كلفا فيما اذا عرفت رقة الوفاق  
في جنائيه العبد على المولى دفعا واداء واما قلنا انه منكر القصاص لانه لو ثبت ما ادعى باقراره  
لوجب القصاص عليه اذ بذلك القدر لا يكون منكر القصاص مستوفى عليه بل لانه اذا ثبت ثبت عليه

ثبت عليه وانما يجب الاداء على العاقلة بطريق التحمل عنده اذ المولى يوجب له عاقلة يتوزر عليه وتعم  
تصدية سقوط القصاص عنه لاشوة علم المولى لانه قول لا يكون في علم المولى وانه قال  
لامه اعتقها قطعت يدك قبل العتق وقالت بل بعد فالحقول لها فيعلم المولى وكذا اطل  
ما قال منها من المال استحقنا وهذا عند بها وعند محمد روي كما سيذكره المصنف وقوله  
فلا يضمن وهو القياس لانه ينكر القصاص باسناد الفعل الماله معموده منافية للقصاص  
الا اذا كان في الماله فوضعا لاشيا قائما بعينه فانه القول فيه قولنا لانه اقره به ما حيث اعترف  
بالاخذ منها ثم ادعى التملك عليها هي تنكر القول للمكر فيؤثر بالادعاء عليها ولما اذ اقر  
بسبب القصاص ثم ادعى ما سيرة فلا يكون القول لانه ما اسنده الماله فانه منافية للقصاص  
لانه يضمن يد المولى قطعا وهي مديونة الماله الجاني والغلة اذا قال جامعها قبل الاعاقلة  
او اذ ذلت الغلة قبل لا يكون القول قولنا لانه وطئ المولى امته المديونة لا يوجب العقوبة  
وكذا اذ ذلت من غلتها وان كانت مديونة لا يوجب القصاص عليه فحصل الاسناد الماله معموده  
منافيه للقصاص وما قيل وايضا الظاهر كونه في حال الرق فغيره نظر اذ الفرق بين اذ كان  
واذ ذلت الغلة بانه الظاهر كونه في حال الرق دون الاول تحملا ظاهر وعند محمد روي لا  
يضمن المولى الاشياء قائما بعينه يؤثر برده اليها كما ذكرنا ولو اقر عبد بجور او صبح صبيها  
بقتل رجل فقتله فالتدية علم عاقلة لانه القصة هو المباش للقتل وعنده وخطاؤه سواء  
فيجب على عاقلة ورجعوا الى العاقلة على العبد بعد عتقه لانه الذي اوقع القصة في  
هذه الورقة وعدها عتق قبوله قبل العتق كان حق المولى لانه اهلية العبد وقد  
زال حق المولى بالاعاقلة لا على القصة الا ان لا يرجع العاقلة على القصة الا ان اريد الا في حال  
بلوغه ولا قبله لانه قاصر الاهلية وفيه اثر الزيادة للعقابة لا يرجع العاقلة على العبد ايضا لان هذا  
قصاص جنائيه وهو على المولى لا على العبد وقد تغذ راي الجاهل على المولى كطاعة الجاهل وهذا اوفق للقواعد  
الا ان اقر العبد اذا اقره المعتق بالقتل قبله لا يجب عليه شيء لكونه اسنده الماله فانه منافية للقصاص  
ولذلك لو صور العبد بترافا عتقه مولاه ثم وقف فيها فملك لا يجب على العبد شيء وانما يجب على المولى  
قيمة لانه جنائيه العبد لا توجب عليه شيئا وانما يوجب على المولى فيجب عليه قيمة واحدة ولو مات  
فيها النفس فيقسموها با كصص ولو كان ماله العبد مثله بان اقر العبد الجور عبد الجور  
مثله بقتل رجل دفع التدية القاتل او فداه اياه كطأ او كان ماله العبد بالقتل صور انطلقا



سواء أظفأ أو عمد الألة عند الصغير كخطأ ولا يرجع التبعة على الألفه الحال ويجب أن يرجع عليه بعد  
عقبة عبارة الجاني الصغير وليس على الألفه ولا على عاقلة شيء وقال الفقيه أبو الليث روى في روم  
يخرج لاشئ عليه في الحال ولكن يجب عليه بعد العتق ثم قال وهكذا ذكر في الزيادات وإنما يجب الإقوع عليه  
بعد العتق لانه لما أوره بالقتل مع قتله ما رغبنا وترجع هذا الغصب إلى القول فصلا لاوار  
منه بالغصب فلا بد أن يذهب الأبعد العتق بالاقول من قيمة ومن الغداء لانه القيمة إذا كانت اقل  
من الغداء فالحكم غير مضطرب إلى إعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وأما كان القتل عمدا  
والمأمور كبير اقتضت منه لانه من أهل العقوبة وإن قتل عبداً من أهل الظلم منها وليان نصيب  
أحد ولتلي كل منهما دفع نصف إلى العبد القاتل إلى الألفية ودها الوليان في المذاق لم يصفوا  
أفدى بديته لانه لما عفى أحد ولتلي كل منهما سقط التعصا ص وانقلب ما لا وقد سقط نصيب  
العائيب وهو النصف وبقى النصف فاما أن يدفع نصفه وألدية الواحدة وإن قتل  
أحد من المأمورين أو الألفه فمضى أو ولو لتي الخطأ وبنصفها لأحد ولتلي العمد أو دفع اليهم  
يقتسمونه ثلاثاً فلو لا لانه ولتلي الخطأ بديته على الكل وأحد ولتلي العمد بديته النصف  
فيوز بهذا الظل وذلك بالنصف وأصل التركة المستوفى بالديون وهذا عند أبي حنيفة  
وعند ما يدفع أربعة أثماناً ثلثة أرباعاً ولو لتي الخطأ وربعاً ولو لتي العمد وأما قال سائر  
لانه يسلم النصف ولو لتي الخطأ بلا منازعة واستوت منازعة الغريقين في النصف الألفه  
فتنصف فلكذا قسم أربعة أثماناً ولو قتل عبداً لثني فرياً لهما فمضى أحد بهما بطل الظل عند أبي حنيفة  
وقال يدفع العا نصف نصيب الألفه أو يفدي به ربع الدية وقيل محمد روى أنه تعالى على الألفه  
**فصل في الجناية على العبد دية العبد قيمة فانه كان القيمة**  
قد روى في الحر أو أكثر نقصت عن دية الحر وهي عشرة آلاف درهم عشرة دراهم أظفار الأخطا  
رتبة الرقيق عن الحر وتعيين العشرة بأثر عبد الله بن مسعود روى أنه تعالى عنه وهو قول أبي حنيفة  
ومحمد وقال أبو يوسف والثاقبي روى في قيمة بالغه ما بلغت وهو قول مالك والهد روى في تارو  
عن عمرو بن عبد الله بن عمرو روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في قتل العبد قيمة بالغه ما بلغت  
قلنا ما رواه ابن مسعود روى أنه تعالى عنه روى في لانه في ذكر المقدار وهو ما لا يستدعي إليه العقل  
وليس فيما روى عن غيره ذلك بل فيه قياس سائر الأموال من تبليغ قيمة بالغه ما بلغت  
وكان نحو لا علم أنتم قالوا بالأي ومثله لا يعارض ما هو بمنزلة المسموح ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم

بأنه لو قتل  
بديته

سواء أظفأ أو عمد الألة عند الصغير كخطأ ولا يرجع التبعة على الألفه الحال ويجب أن يرجع عليه بعد  
عقبة عبارة الجاني الصغير وليس على الألفه ولا على عاقلة شيء وقال الفقيه أبو الليث روى في روم  
يخرج لاشئ عليه في الحال ولكن يجب عليه بعد العتق ثم قال وهكذا ذكر في الزيادات وإنما يجب الإقوع عليه  
بعد العتق لانه لما أوره بالقتل مع قتله ما رغبنا وترجع هذا الغصب إلى القول فصلا لاوار  
منه بالغصب فلا بد أن يذهب الأبعد العتق بالاقول من قيمة ومن الغداء لانه القيمة إذا كانت اقل  
من الغداء فالحكم غير مضطرب إلى إعطاء الزيادة على القيمة بل يدفع العبد وأما كان القتل عمدا  
والمأمور كبير اقتضت منه لانه من أهل العقوبة وإن قتل عبداً من أهل الظلم منها وليان نصيب  
أحد ولتلي كل منهما دفع نصف إلى العبد القاتل إلى الألفية ودها الوليان في المذاق لم يصفوا  
أفدى بديته لانه لما عفى أحد ولتلي كل منهما سقط التعصا ص وانقلب ما لا وقد سقط نصيب  
العائيب وهو النصف وبقى النصف فاما أن يدفع نصفه وألدية الواحدة وإن قتل  
أحد من المأمورين أو الألفه فمضى أو ولو لتي الخطأ وبنصفها لأحد ولتلي العمد أو دفع اليهم  
يقتسمونه ثلاثاً فلو لا لانه ولتلي الخطأ بديته على الكل وأحد ولتلي العمد بديته النصف  
فيوز بهذا الظل وذلك بالنصف وأصل التركة المستوفى بالديون وهذا عند أبي حنيفة  
وعند ما يدفع أربعة أثماناً ثلثة أرباعاً ولو لتي الخطأ وربعاً ولو لتي العمد وأما قال سائر  
لانه يسلم النصف ولو لتي الخطأ بلا منازعة واستوت منازعة الغريقين في النصف الألفه  
فتنصف فلكذا قسم أربعة أثماناً ولو قتل عبداً لثني فرياً لهما فمضى أحد بهما بطل الظل عند أبي حنيفة  
وقال يدفع العا نصف نصيب الألفه أو يفدي به ربع الدية وقيل محمد روى أنه تعالى على الألفه  
**فصل في الجناية على العبد دية العبد قيمة فانه كان القيمة**  
قد روى في الحر أو أكثر نقصت عن دية الحر وهي عشرة آلاف درهم عشرة دراهم أظفار الأخطا  
رتبة الرقيق عن الحر وتعيين العشرة بأثر عبد الله بن مسعود روى أنه تعالى عنه وهو قول أبي حنيفة  
ومحمد وقال أبو يوسف والثاقبي روى في قيمة بالغه ما بلغت وهو قول مالك والهد روى في تارو  
عن عمرو بن عبد الله بن عمرو روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في قتل العبد قيمة بالغه ما بلغت  
قلنا ما رواه ابن مسعود روى أنه تعالى عنه روى في لانه في ذكر المقدار وهو ما لا يستدعي إليه العقل  
وليس فيما روى عن غيره ذلك بل فيه قياس سائر الأموال من تبليغ قيمة بالغه ما بلغت  
وكان نحو لا علم أنتم قالوا بالأي ومثله لا يعارض ما هو بمنزلة المسموح ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم

مطل



وأن اعتبر حال الموت فالورثة فيحقق الاستباه فيتعذر فلا يجب عليه وهو يستوفى وعند محمد روي لا  
قصاص أصلا في الصورة الأولى والثانية على ما أثرنا اليد عليه أرش اليد وما نقصه من اليد  
العتق أن على القاطع أرش اليد ما نقصه القطع إلى أن يعتق ويبطل الفضل ومن قال لعبد  
أحدكم 9 فشيء دفعه فعينه أحد بهما أي فبقي السيدات المراد بأحد بهما هذا المعنى فأنشأ  
لأن السيد كما عرفنا البياض الظاهر من وجهه وانشاء من وجهه وبعد الشيء يبقى محلا للانشاء  
فأعبرنا أن شاء فكان اعتق وقت البياض وإن قتلنا أن قتل العبد يبرئ رجل واحد في وقت  
واحد فله أي السيدية 9 - وفيه - عبد أن القاتل واحد الأتباع بعد الموت يبقى محلا للبياض  
فأعبرنا أن محضا فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة لعذر الأولوية وإن قتلعت قيمتهما  
نصفين قيمة كل واحد منهما ودية 9 - وإن قتلها على الثقاب يجب عليه القيمة للأول مولاه  
لأنه لو رثته لتعين للعتق بعد موت الأول وإن قتل كلاهما فقيمة العبدية لا تأخذ بنتيقت  
بقتل أحدهما أو كل منهما ينكر ذلك ومن قتل عبيد كان سيده دفعه إلى أي القاتل  
وأفد منه قيمة أو أمسه ولا شيء له من نقصان القيمة هذا عند أبي حنيفة وهو عند أبي حنيفة  
الدفن أمسه فله أن يضمنه نقصان أي خيرة بهما الدفع والأساكن مع أخذ النقصان وقال  
الشافعي روي ضمن القيمة وأمسه الجثة العجايب جعل القمار في مقابلة الغائبة فبق الباني  
على مملكته إذا فسخ أي عيبه ولما إن المالكية معبرة في حق الأطراف وإنما سقط في حق الذات  
نقط وفهم الأموال ما ذكر كما في الحق الغاشي وله إن المالكية وإن كانت معبرة فالأدوية غير  
مهدرة والعمل بالشريعة أو ب ما ذكر وهذا هو ما قاله لأنه فيه اعتبار جانب المالكية فقط  
أدنى واحد من جانب الأدوية وهو على وجه ما قاله الشافعي روي أيضا لأن فيه اعتبار الأدوية فقط  
والشأن إذا اشبه بشيء توفي عليه فله فصل  
وإن جنى مدبر أو أخت ولد من السيد الأقل من القيمة ومن الأرش كما روي أن أبا عبيدة بن الجراح  
رضي الله تعالى عنه أنه قضى بجناية المدبر على المولى بخمسة الف دينار رضوان الله تعالى عليهم أجمعين  
من غير تكليف وكان يومئذ أمير بالشام فكان إجماعا لأن المولى صار مانعا بالتدبير تكليف في  
الجناية وكذا بالاستيلاء من غير أن يصير محمرا للغداء لعدم علمه بما يحدث فصار كما إذا فعل ذلك  
بعد الجناية وهو لا يعلم وأنما يجب الأقل من القيمة ومن الأرش لأنه لا يصدق له الجناية في أكثر  
الأرش ولا يمنع من المولى في أكثر من العبد قيمتها تعد مقامها ولا يخير بين الأرش والأقل

ويجوز أن  
تشر

والأقل لأنه لا يفيد في جنب واحد لا اختياره الأقل بخلاف ما إذا طرد الجاني فأنشأ بهما  
والغداء ولا يجب الأقل لأنه فيه فائدة الحس لأن من الناس من يختار دفع العبد ومنهم من  
يختار دفع النقد على ما هو ولا يسر عنده ويبقى على ما يجار به على مملكته يخرج الآخرة مملكة فانه  
جنى أي بعد ما دفع المولى القيمة 11 و 12 الجناية شارك 13 الجناية الثانية ولا الجناية الأولى  
في القيمة إن دفعنا القيمة البهائم 14 الجناية الأولى بقضائه ولا شيء على المولى للجناية الثانية لأنه فني  
العبد كطريق لا توجد القيمة واحدة ولا تعدى من المولى بدفعها 15 الجناية الأولى لا تجوز عليه  
بالقضاء فيبيع ولا الجناية الثانية ولا الأولى فيشارك فيها ويقسمها على قدر حقها والأولى والى  
تدفع القيمة بقضاء بل بغرقض فأنشأ أي 16 الجناية الثانية أتبع ولا الأولى وإن شاء أتبع  
المولى خصته من القيمة هذا عند أبي حنيفة وهو عند أبي حنيفة روي وقد جنى جنبايات لا  
لا تصح دفع لم يكن الجناية الثانية موجودة وقد دفع كل الحق المستحق وصار كما إذا دفع بالقضاء  
وذكر أن الثانية متعارضة للأولى منه وجه ولذا يشارك 17 الأولى فالمولى جناه بدفع حق ولا الظاهر  
طوعا ودول 18 الأولى ضامن بقصف مقل ظلمي فخير وإن اعتق المولى المدبر وقد جنى جنبايات لا  
يلزمه الأقيمة تدفع لو 19 الجناية سواء علم بالجناية قبل العتق أو لا لأنه حق المولى لم يتعلق بالعبد  
فلم يكن مفقوتا بالاعتاق وإن أقر المدبر بجناية فطال ما يلزم في الحال ولا بعد عتقه ولم يجر أقراره  
لأنه موجب جنبايات على المولى لا على نفسه وأقراره على المولى غير نافذ وإنما قال فطال ما لا لو أقر  
بالقتل عدا فأنه يمتنع أقراره فيقتل به لأنه أقراره على نفسه فينفذ عليه لعذر التهم وإن الولد  
كالمدبر في جميع ما ذكرنا من الأقسام لا امتناع الدفع كالمدبر باب  
نقص العبد والقسيه والمدبر والجناية في ذلك ولو قطع سيده به عبده فنقص فمات من القطع  
في يد الغاصب ضمن قيمة مقطوعا وإن قطع سيده به عبده عند الغاصب فمات من الغاصب من القتل  
والزوق بانه الغصب قاطع للتراب لأنه سبب للملك كالباع فيصير كانه يملك بأثره سواءية ففقد قيمة  
القطع ولم يوجد القاطع في الفصل الثاني فكانت الترابية مضافا إلى البداية فصار المولى متلفا فيصير  
مستردا فكيف وإن استولى عليه وهو استرداد فيبر الغاصب عن القتل ولو غصب عبدا  
محمورا مثله فمات في يده ضمن لأن المحرور يؤخذ بأفعاله فانه كانه الغصب ظاهر أيا كان فيه وإن لم يكن  
ظاهرا بل أقره لا يؤخذ بالفعل بل يؤخذ بعد العتق ولو غصب مدبر جنى عند غاصبه ثم عند  
سيده أو بالعكس ضمن سيده قيمة له أي لو لقيت الجاني تبعا فيكون بينهما نصفين لأن جنبايات

أي المولى



المدة بآثار كثر في قيمة واحدة فيجب ذلك على المولى لانه هو الذي اخرج نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان  
يصير مختار للفداء وانما كانت القيمة بينهما نصفية لاستوائهما في السبب ورجوع المولى بنصفها الى القيمة  
على الغاصب لان المولى من القيمة بالجنايتين نصفها بسبب كانه عند الغاصب والنصف الآخر  
بسبب وجده عند الغاصب عليه سبب الحق من جهة الغاصب فصار كأنه لم يدفع المولى نصف العبد لانه رد  
الاستحقاق بسبب وجده عند الغاصب طاردا ودفع المولى الى رتبة الاول الى دفع المولى نصف القيمة  
التي اخذها من الغاصب الى صاحب الجناية الاول في الصورة الاولى اي فيما اذا جنى المدبر  
المقصود عند غاصبه ثم جنى عند سيده لان حق الاول في جميع القيمة لانه صبي جنى في صورة لا  
يزال احد فيحقق طلة وانما النقص باعتبار زواج الثانية فاذا وجد ثبوت بدل العبد في يد المالك  
فان غايته منه يتبع صورة فاذا اخذ منه يرجع به المولى على الغاصب كما قال ثم يرجع به ثانيا على اي  
رجع المولى بذلك الذي دفعه المولى الجناية الاولى ثانيا على الغاصب لانه اخذ منه بسبب طلبة  
عند الغاصب وهذا عند المولى عند محرم لا يدفع ولا يرجع ثانيا فانه عند نصف القيمة التي  
رجع به على الغاصب سلم للمولى لا يدفع المولى الجناية الاولى لانه عوض ما اخذه المولى  
الجناية الاولى فلا يدفع اليه كيلا يجتمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد وفي الصورة الثانية  
اي فيما اذا جنى المدبر عند سيده فغصبه رجل فجنه عند جناية اخرى بدفع المولى  
اخذ من الغاصب المولى الجناية الاولى ولا يرجع ثانيا بالاجماع اتا عندهما فظاهر مما بينا  
وانما عند محرم فلا اتا امتنع الدفع المولى الجناية الاولى في المسئلة الاولى كيلا يجتمع البدل  
المبدل في ملك واحد هنا لا يلزم ذلك لانه ما اخذ من الغاصب عوضا ما دفع المولى الجناية  
الثانية فاذا دفع المولى الجناية الاولى لا يجتمع البدل في ملك واحد وفي الاولى لا يجتمع لانه عوض  
ما اخذ من نفسه ثم اذا دفع المولى الاولى لا يرجع به على الغاصب بالاجماع والقن في الفصلين  
كما ذكره القن في السيرة يدفع القن وقيمة المدبر ان العبد القن فيما ذكرنا كما ذكره ولا فرق بينهما الا  
ان المولى يدفع القن وفي المدبر القيمة مع اذا غصب رجل عبدا فجنه في يده ثم رده على المولى  
فجنه عند جناية اخرى فانه المولى يدفع المولى الجنايتين ثم يرجع على الغاصب بنصف قيمة  
في دفعه الاول ثم يرجع به على الغاصب عند ما وعنه ثم لا يدفع ما اخذ من الغاصب  
والاول بل سلم فلا يتصور الرجوع على الغاصب ثانيا عند علم ما ذكرنا في المدبر وان جنى  
عند المولى او لا ثم غصبه فجنه في يده ثم رده المولى دفع المولى الجنايتين نصفين ثم يرجع

ثم يرجع بنصف قيمة على الغاصب في دفعه المولى الاولى ولا يرجع ثانيا على الغاصب اتا قال سبق  
المولى ان رجلا رقبته وملك نكاح الرجوع والدفع كما في المدبر اختلافات واذا غصب رجل مدبر  
رجل فجنه عند مولى كل منهما ثم سببه قيمة لهما ورجع به على الغاصب ودفع نصف المولى الاولى  
ورجع به عليه ثانيا اتا قال جنى غصب مدبر فجنه عند مولى ثم رده على المولى ثم غصبه ثم جنى عند مولى  
اخرى فعلى المولى قيمة بينهما نصفين لانه منع لرقبة واحدة بالتدبير فوجب عليه قيمة واحدة ثم يرجع بذلك  
القيمة على الغاصب لانه الجنايتين كانتا في يده في دفع نصف المولى الاول يرجع به على الغاصب ثم  
قبل هو على الاتفاق وقبل فيه خلاف محرم الى المسئلة الاولى على الاختلاف والفرق لانه في  
الاولى التي يرجع به خوف ما سلم لولى الجناية الاولى لان الثانية كانت في يد المالك فلو دفع اليه ثانيا  
يتكرر الاستحقاق انما في هذه المسئلة يمكن ان يجعل عوضا عن الجناية الثانية كصالحا في يد الغاصب  
فلا يؤدى الى ما ذكر ومن غصب صبي او امة في يده في جنة او بائع فلا شيء عليه وان بطل  
او نهش حية فعلى عاقلة دية هذا استحقاق والقياس ان لا يضمن في الوجهين وهو قول زفر  
والشافعي روي ان الغصب في الحر لا يتحقق وجه الاستحقاق لانه لا يضمن بالغصب بل بالاتلاف  
وهذا اتلاف تسيبا لانه نقل المالك من الصواعق والحيات وهذا لان الصواعق والحيات لا  
يكون في كل مكان بخلاف الموت في جنة او نهي لانه لا يختلف باختلاف الاماكن فحقه لو نقل الى  
موضع يغلب فيه الحر والاراض تؤول الى يمين فحقه على العاقلة لكونه قتل تسيبا كذا في المدبر  
قيمة القتيه بالحر لانه يضمن القتيه العبد مطلقا وكذلك العبد الكبير بخلاف المكاتب لانه في يد نفسه وان  
كان صغيرا فهو ملك بالحر الكبير الا يرى انه لا يزوجه الا برضاه كما في البالغ والحر الصغير يزوجه  
وليته بدونه رضاه وهو عاجز عن حفظ نفسه فاذا اراد ماله مما يملكه الحرز عنه يضمنه والظاهر  
لا يرجع عن حفظ نفسه فلا يضمن بالغصب كما في الكبير فحقه لو لم يكن من حفظ نفسه باصنع من  
قيد وفوه يضمن المكاتب والحر الكبير ايضا كما يضمن الصغير لانه يكون التلغ مضافا الى الغاصب باصنع  
بالم يمكنه الحرز عنه ويحرم عن حفظ نفسه وان لم يمنع من حفظ نفسه لا يضمن لانه البالغ العاقل اذا  
لم يحفظ نفسه مع المانة كان التلغ مضافا الى تقصيره لا الى الغاصب فلا يضمن وفي الجانية كما في  
الشرب ولو غصب صبي فغاب عنه يده جنى الغاصب ثم يرجع به او يعلم كالمودع اذ اراه بل  
في وقعت الزوجة بينهما فانه محبس في يده او يموت ولو قتل صبي عبدا مودعا عنه ضمن عاقلة  
اي يضمن عاقلة القتيه اذا قتل عبدا او دعي عنه كما يضمن عاقلة الغاصب للقتي واد اطل القتي



طعاما او تلف ما لا اودع عنده فلا ضمان وهذا الفرق بين العبد المودع والطعام المودع قول  
ابن حنيفة ومحمد ر. خلافا لابن يوسف ر. فان عنده يضمن القصة المودعة في الوكيل وهو قول  
الشافعي ر. لانه تلف ما لا يتفق ما معصوما مقابل ما لا يجب عليه ضمانه كما اذا كانت الوديعة  
عبد او كان القصة ما ذناله في التجارة او في الحفظ ما بهمة المولى وكما اذا تلفه غيره في يده  
لو لم يكن معصوما لما غنم لانه المال الذي سلف الغريم على استهلاكه بمنزلة المباح في لا يضمن  
من استهلاكه لثبوت ولاية الاستهلاك فيه للمل واحد ولما اذ تلف ما لا غير معصوم فلا يؤاخذ  
بضمانه كما اذا تلف باذنه ورضاه وهذا لان العيم ثبت صقال وقد فتوا على نفسه حيث وضع  
في يد غيره ما نفع فلا يتبع معصومة الا اذا اقام غيره مقام نفسه في الحفظ ولا اقامة ههنا لانه لا ولاية له على  
القصة حتى يلزم ولا للقصة على نفسه حتى يلزم بخلاف الاذون لانه لا ولاية على نفسه كالبالغ  
وخلاف ما اذا كانت الوديعة عبد المحصنة كقصة نفسه اذ هو مبقى على اصل الحرية في حق الله فلا  
عصمة كقصة نفسه لانه لا عمة المال لا تعتبر فيما له ولاية الاستهلاك حتى يمكن غيره من  
الاستهلاك بالتسليم وليس للمولى ولاية الاستهلاك عبده فلا يقدر ان يمكن غيره من  
ذلك فلا يعتبر تسليمه فيقضى القصة باستهلاكه بخلاف سائر الاملاك وفي شرط الطلوع  
ومن اودع عنده صبة ما لا يملك في يده فلا ضمان عليه بالاجماع وان استهلكه القصة فانه ينظر  
ان كان القصة ما ذناله في التجارة يضمن بالاجماع وان كان في حوزة عليه ولكنه قبل الوديعة  
بارولية ضمن بالاجماع وان قبل بغير اذنه وولته فلا ضمان عليه في قول ابن حنيفة ومحمد ر. لانه  
الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف ر. يضمن في الحال واجمعوا على انه لو استهلكه مال  
الغير من غير ان يكون عنده ووديعة فمن في الحال وذكر في العناية انه تقسم من وعلم هذا  
لو اودع عنده عبد محجور مال فاستهلكه صبي لا يؤاخذ بالثمن في الحال عند ابن حنيفة  
ومحمد ر. بل من بعد العتق لان حاله فلا ضمان عند ابن يوسف ر. وهو قول الشافعي  
يؤاخذ به في الحال وعلم هذا الخلاف الاراض والاعارة في العبد والقصة كالاباء فيهما  
والمراد بالقصة العاقل شرط محمد في الجاهل الصغير وفي غير العاقل يضمن المال ايضا بالانفاق  
كما يضمن العاقل ايضا ما لا تلف بلا ايداء وكوه وفي الجاهل الكبير وضع المسئلة في صبيته  
عمره اثنا عشر سنة - هو دليل على ان غير العاقل يضمن بالاتفاق لانه التسليم غير معتبر  
فيه وفعله معتبر كذلك اذكره في الاسلام في شرط الجاهل الصغير واما في غيره من شروط

مطلب

من شروط الجاهل الصغير لصدر الاسلام وقاضيان والتمت ما لكم على خلاف هذا حيث  
قالوا فيها هذا الخلاف فيما اذا كان القصة عاقلا وان لم يكن عاقلا فلا يضمن في قولهم جميعا وفي  
التنوير ارفقنا بين صبيبا ففعل الحثان ذلك فقطع شقفة ومات القصة من ذلك  
فعل عاقلة الحثان نصف دية وان لم يمت فعلى عاقلة فلها ذكره في شرط النظم الوهباني  
وكذلك في العبد يجب نصف القيمة او تمامها لان ذلك يصل بفعلين احدهما ما ذن  
فيه والآخر غير ما ذن فيه وهو قطع الحشفه فيجب نصف الثمن اما اذا قطع الجلد  
وهو ما ذن فيه جعل كان لم يكن وقطع الحشفه غير ما ذن فيه فيجب ضمان الحشفه كالملا  
وهو الدية ذكره في الحانية وفي الترابية ولو قطع بعض الحشفه ضمن مكدوة عدل وان  
قطع كلها فعليه الدية لكن انما يجب كمال الدية في كل الحشفه اذا لم يتصل به الترابية واما  
اذا اسرى فمات ففيه نصف الدية كما حمل صبيبا على دابة وقال امسكها فيسقط القصة  
ولم يكن منه تسير فمات كان على عاقلة من حمله دية كان القصة تحت ركب مثله او لا لانه  
في الحانية

القصاص

قال في البدايع هي في التلف بمعنى القسم وهو اليمين مطلقا وفي عرف الشرع اليمين بالله  
وجعل بسبب مخصوص وعدد مخصوص على شخص مخصوص وهو المكلف عليه واحد  
كان او متعددا على واحد مخصوص سيئة بياضة وفي مني الفقهاء سبها وهو القتل في  
محلة او دار او ركنها او اهلها المذكورة على سبب وشروطها بلوغ المكلف وعقله  
وحرية ووجود اثر القتل في الحية وتكميل اليمين فمن وكلها القضاء بوجوب الدية  
ان صلفوا او احبس الى الكلف ان ابوا ان اذني الولي العهد وبالدية عند التلوك ان  
اذني الخطا ونحو سبها نظر الدماء وصيانتها عن الاسهار وظواهر الحرم بالقتل عن  
القصاص ودليل شرعيتها الاحاديث الواردة في هذا الباب وان عقاد الاجماع عليها  
اذا وجد ميتة في محلة به اثر القتل قتله لانه لو لم يكن ذلك فلاقادة ولاديه لان  
الظاهر والغالب ان اثمات صنف النفس وليس يقتل فلا يتعلق به يمين ولا ضمان  
على ما سيأتي من ١٠٠ او ١٠٠ او ١٠٠ من اذنه او عينه لان الدية لا يخرج منها عادة الا بفعل  
او اثر صنف او ضرب ولم يد قاتله قتله به لانه لو كان قاتله لمعلق الحق به وسقط  
القصاص واذا ولي قتله على اهله او بعضهم عمدا او خطأ ولا يمين له طرف موقوف



منهم اهل الحق - بخارهم الوهم - فيه اشارة الى ان فيا رغبين الحقين الى الوهم -  
لان اليقين صفة الظاهر ان يتكلم من يتهم بالقتل وهم الغفوة والقبان او صالى اهل  
الحق - لا يتكلم عن اليقين الحاذية - ابلغ فيظهر القاتل بالذات قاتلا لاهل واحد منهم  
بالذات ما قتلناه ولا علمنا قاتلا ان اذا صلفوا قضي على اهلها بالذات ويتحمل عنهم  
عاقبتهم والاصل في ذلك ما روى ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم كتب الى ابي بكر بن عبد الله بن ابي طالب في الذي رآه عنك فكتب  
اليه عليه الصلوة والسلام ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فانزل  
الله تعالى على موسى عليه الصلوة والسلام ارا فان كنت نبيا فاسئل الله تعالى ان  
فكتب عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى ارا ان اضار منكم في رجل لا يكلف  
بالذات ما قتلناه ولا علمنا قاتلا ان يغفون الذية قالوا لقد قضيت فينا بالناس  
اي بالوحي وانما قتلنا ويتحمل عاقبتهم لانه ذكر في الجسوط ان في ظاهر الرواية القادة  
على اهل الحق - والذية على عواقل ولكن في التنوير هذا ان وقعت الدعوى بقتل عمه  
والا وقعت خطأ فعلى عواقل وكذا الحاشية هذا في دعوى القتل العمه اما في الخطأ  
فيبقى بالذات على عاقبتهم ولا يكفون ومثله في الذيرة وهذا عندنا وقال الشافعي  
1 اذا كان هناك لوث استخلف الاولياء ثم بين يميننا ويقضي له بالذات على المدعي  
عليه لو كان صلف على القتل خطأ وان كان صلف على القتل عمه ففيه قولان في قول  
القصاص وهو قول مالك 2 وفي قول الذية وان نكل المدعون عن اليمين يكلف  
المدعي عليهم فان صلفوا برؤوا وان نكلوا فان كان المدعي عليه واحد يقتض  
في قول وجب الذية في قول وان كان الكثر ففي قول يقتض من جميعهم وفي قول  
يقتض من واحد بقوة في كراهي وباختيار الوهم في ارا وفيمن الباقيات الذية  
واللوث وجود سبب يوجب غلبة الظن ان الاور كما يقول المدعي مثل ان يور  
بقتل رجل متلطف الله او ابر رجل ترك يديه كالضارب فلما دونوا منه  
وجد بقره قاتل او جاءه شهادات متفرقة من رجال ونساء وصبيان او  
شهد عدل واحد ان هذا قتله او هو لا قتله او يوجد قاتل بين جماعة  
اعداءه ولا يخلصهم غيرهم او يدخل جماعة بيتا فلا يتفرقون الا وقاتل بينهم او

مطلب

مطلب

مطلب

بينهم او يدخل رجلان بيتا ثم وجد بها قتيلا والآخر خارج وآدم يوجد لوث على التفسير الذي  
من - كقولهم مثل قولنا فالأختلاف في موضعين آهنا ان لا يكلف عندنا وعند  
كلف والثاني في برائة اهل الحق - باليمين يرون عندنا باليمين وعندنا لا بل يغفون  
الذية كذا في الحقايق في البداية بيمينه الاولى قوله عليه الصلوة والسلام الاول لا يقيم  
منكم فحوى انتم قتلوه ولا ان اليمين في - لمن شهد الظاهر كما في سائر الدعوى فان  
الظاهر شهد للمدعي عليه لان الاصل في الذم البرائة والظاهر شهد للمدعي عند قبال لوث  
وقرب العهد فيكون اليمين في - له ولكن في هذه الحاشية نوع شبهة والقصاص عقوبة  
نقطتها فلها اوجب الذية في الجديد ولنا التمسك على المدعي واليمين على المدعي عليه  
فاليمين عند ليظهر القتل يتكلم عن اليمين الحاذية فيقولوا في القصاص اذا طلقوا  
حصل البرائة عن القصاص وانما يجب الذية لوجود القتل بين الظاهر وروى ابن السكيت  
انه عليه الصلوة والسلام بدأ باليمين ود بالفساد وجعل الذية عليهم لوجود القتل  
بينهم واليمين ليست بحجة الاستحقاق مال فلا يكون في - لاستحقاق نفس وآية عليه الصلوة  
والسلام جمع بين الذية والقصاص في حديث رواه سهل وحديث رواه ابن زياد بن ريم  
وكذا الجمع في رضي الله تعالى عنه وما رواه بحول على الابرار عن القصاص والثالثة في  
التخفيف على عدم علم القاتل مع انه قد تقرر ان شهادة بعض اهل الحق - على واحد منهم  
او على غيرهم ردودة اية ان الكافي يجوز ان يقر على نفسه فيقتل اقراره او يقر على  
غيره من اهل الحق - فيصدق له فيسقط الحكم على اهل الحق - ولا يجوز ان يكون الثالثة  
اذا عرفوا القاتل ذكره لان قوله لا يقبل عليه لانهم يخطون بذلك الضمان عن أنفسهم  
كذا في مني الغفار وما في قوله طلقه كما تكبر قال في الحق ولو وجد فيه ضيقا او سقط ليس  
اثر القرب فلا شيء على اهل الحق - فانه كان به اثر القرب وهو ما كلف وجبت القصاص  
والذية عليهم لانه الظاهر ان تاح الحلق ينفصل حيا وان كان ناقصا الحلق فلا شيء عليهم  
لانه ينفصل ميتا ولا يكلف الوهم عندنا وان كان لوث لانه قد سبق ان اليمين للذية  
للاستحقاق ولانه عليه الصلوة والسلام اوجب اليمين على المنكر للذية عنه بقوله  
واليمين على المنكر والوهم يحتاج الى الاستحقاق فلا يشرع ذلك في قوله لانه اذا لم يستحق  
بيمينه المال الممان فلا لا يستحق النفس المحترمة بما اودى وقوله عليه الصلوة والسلام

مطلب



لا وليا و قيل ضيبر تحلفون و تحقون يدعي صاحبكم فهو وارده على طريق الاثر عليهم  
 لانهم لما قالوا لا ندينهم اليهود فليدفع اليهم التوك ولو كان اذ قال اطلقوا  
 تحقوا يدعي صاحبكم و قوله كلون كقولهم تعالى تدعون عريض الدنيا اي تدعون و  
 لا يدفعون تحت قوله تعالى ان الذين يشربون يمد الله و ايمانهم غنا قليلا فان نقص  
 عن الحق من كررت اليهم المائدة يتم فيهم عينا لان الحق واجب بالنقص في اقامته  
 ما لم يكن ولا يشترط فيه الوقوف على الفائدة فيما ثبت و قد روي ان عمر رضي الله تعالى  
 عنه ياقض بالقياس و انما عنده شعبة و اربعة و رمل فكر اليهم على رجل منهم  
 حتى تمت حصة ثم قضى بالدية و عن شريح و النخعي مثل ذلك و لان فيه استعظاما لا  
 فيملك و تكرار اليهم من واحد على سبيل الوجوب ممكن لثبوتها في كمال التعاضد و في  
 فان لم يوجد في الحجة من الصلح و في من اراد الاوليان ان تكرروا حتى يتم فيهم  
 روي عن محمد بن يوسف روى في غير رواية الاصول انه ليس له ذلك و لكنه يخبرنا روي عن  
 الحجة حتى يتم فهو عينا و في من الغفار و روي في العدد كذا فارد الوالي ان  
 يكرر على احد من فليس له ذلك لان الحصر في التكرار ضرورة الاكمال و قد كمل و من  
 نكل من الذين لا يثبت عليه اليهم حبس صح تحلف لان اليهم فيه مستحق لذاته  
 تعظيما لا رتبة و لهذا اجمع فيه بينها و بين الدية فليدفع كما قالوا ان يذل اموالنا و  
 ايماننا ما يحكي هذه عن هذه قال لا فاذا كانت نفس الحق تحبس عليه لانه قادر  
 على اداءه بخلاف النكول في الاموال لان اليهم ثم بدل عن اصله في سقط بديل  
 المدعي فاذا انظر لزمه المال و هو مائة فلما معى للحبس ما ليس بحق اتمانها لا يقط اليهم  
 ببذل الدية فكان الحبس بحق فافترقا و هذا اذا ادعى الوالي القتل على جميع اهل الحجة  
 او البعض بغير اعيانهم و الدعوى في العمد و الخطا سواء ولو ادعى على واحد منهم بعينه  
 انه قتل و لم يجد اياهم او خطا فليدفع الجواب دل عليه اطلاق الجواب في الكتاب بهذا  
 ذكره في الجسوط و عن ابي يوسف روى في غير رواية الاصول اذا ادعى بعض باعيانهم  
 سقط القياس و الدية على الباقيين فان كان له بيعة و لا يستحلف المدعي عليه  
 عينا و اصد كسائر الدعوى و هو القياس كما لو ادعى على واحد من غيرهم و في  
 الاستحقاق يجب القياس و الدية على اهل الحجة لا اطلاق النصوص و سياتي

وسايرة و من قال منهم اي من الذين طلب منه اليهم قتله فلان استثناه في بيعة بانه  
 قال ما قتلته ولا عرفته لا قاتلا غير فلان يعنى لا يقبل منه ذلك لانه يريد لقاطا الخصومة  
 عن نفسه بذلك و انما يحلف على هذا لانه اقرب بالقتل على واحد فقد استثناه عن  
 اليهم فيحلف على من سواه لئلا يلزم الكذب في بيعة و التناقض بين طلاميه و ان  
 ادعى الوالي القتل على غيرهم سقطت القياس عنهم اي عن اهل الحجة و ان ادعى  
 ذلك على معين منهم لا سقط القياس كما ذكرنا و اطلاق الكتاب يدل على ذلك و عن  
 ابي يوسف روى في غير رواية الاصول ان القياس و الدية تسقط عن الباقيين من اهل  
 الحجة و يقال للوالي الكبيسة فان قال لا يستحلف المدعي عليه عينا و اصد و روي  
 ابن المبارك عن ابي حنيفة روى مثله و وجهه ان القياس ياباه لاحتمال وجود القتل  
 غيرهم و انما عرف بالنقص اذا كان في مكان ينسب الى المدعي عليهم فيما و راه بقي على  
 القياس و لان دعواه ابراء له حيث ادعى معرفة من قتله فصلا كما اذا ادعى القتل  
 على واحد من غيرهم و في الاستحقاق يجب القياس و الدية على اهل الحجة لانه لا فصل  
 في اطلاق النصوص بين دعوى و دعوى فتجبان باطلاق النصوص لا بالقياس  
 بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس فيه نص فلو ادعينا بها لا و جيناها  
 بالقياس و هو مستنع ثم حكم ذلك ان ثبت ما ادعاه اذا كان له بيعة و ان لم يكن له بيعة  
 استحلف عينا و اصد لانه ليس بقاء لا بعد انقص و امتناع القياس ثم ان طلف  
 برى و ان نكل ففي دعوى كمال ثبت و في دعوى القصاص فهو على الاختلاف الذي  
 تقرر في كتاب الدعوى و لا تقبل شهادتهم اي شهادة اهل الحجة على غيرهم و هذا عند  
 ابي حنيفة روى خلافا لما فاته عند ما تقبل لانه روي عن الخصومة يدعي الوالي القتل  
 على غيرهم فتقبل كما لو كلف بالخصومة اذا روي عن الخصومة و انه انما يقبل الخصومة  
 حيث وجد القتل فيهم فصاروا كالوكيل بالخصومة و الوصي اذا شهد بعد العزل  
 الخروج عن الوصية و لانه ممنون في شهادته لا افعال اذ جعل ذلك وسيلة الى قبول  
 شهادته و لا تقبل شهادته على بعض اهل الحجة و انما ادعاه بان ادعى الوالي على واحد من اهل الحجة  
 بعينه فشهد اشهد ان من اهل الحجة لم تقبل الشهادة الجامعة لانه الخصومة قائمة مع اهل  
 على ما بيناه و انما يقطعها عن نفسه و كان مترما و وجود الشرايين و هو يمين على

مطل

مطل



قوله او نصف مع الرأس كوجوده كله بخلاف ما اذا وجد اقل من ذلك ولو مع الرأس لأن  
هذا حكم عرف بالنقص وقد ورد في البدن ولكن لاكثر من الكل فإني بناء عليه الحكم تعظيما  
للأدنى كذا في نصف مشقوقا بالطول او اقل من النصف ومنه الرأس او وجد  
اويده او رجليه او عضو منه اذ فلاقامة ولادية لأن النقص ورد في البدن وهذا  
ليس في معناه ولأنه لو وجبت فيه القامة لو وجبت لوجود عضو آخر او النصف  
فبتكرار القامة او الآية بسبب نفس واحدة ولم يرد بذلك نقص ولا قامة على  
صحة وجوبه واراة وعبد لأن الصية والجنون ليس من اهل البيعة والاراة و  
العبد ليس من اهل النقرة والبيعة على اهلها ولا قامة ولادية في ميت لا أثر  
لأنه ليس يقتل لأن القتل عرفا هو فانت الحيوة بسبب مباشرة الحق وانه ما  
صنف انه والغرامة تتبع فعل العبد او يخرج من ذلك من في ادائه او دبره او  
ذكره فانه ليس يقتل ايضا اذ الذي يخرج من هذه المواضع من غير فعل عادة و  
القتل من فانت حياة بفعل من غيره او وجد اقل من نصف ولو مع الرأس او  
مشقوقا بالطول فانه لا قامة ولادية كما ذكرنا وكذا لو كانت على رقبة حية ملتوية  
لأن الظاهر انه مات بما وان وجد القتل على دابة يوقها رجل فالدية على عاقلة  
دون اهل الحلة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وكذا لو وجد القتل على دابة  
يقودها رجل او هو راكبها كما ذكرنا وان اجتمعوا على التثاق والقائد والراكب  
فعلية الدية جميعا دون اهل الحلة وان لم يكن الدابة ملكا لم يأت القتل في ايديهم  
فصار كما اذا وجد في دارهم ولا يشترط ان تكون الدابة ملكا بخلاف الدابة والنوق  
ان تدبر الدابة اليهم وان لم يكونوا مالكيين لها وتدبر الدار مالكا وان لم يكن مالكها  
وقيل القامة والدية على مالك الدابة فعلى هذا لا فرق بينهما وبين الدار وعن ابي  
يوسف رحمه الله لا يجب على التائق الا اذا كان يوقها مختفيا لأن الانسان قد ينقل قريبا  
الميت من مكان الى مكان للدفن واما اذا كان على وجه الخفية فالظاهر انه هو الذي  
قتله وان لم يكن احد فالدية والقامة على اهل الحلة الذي وجد فيه القتل على  
الدابة لأن وجوده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة وان وجد القتل  
على دابة بين قريتين فعلى اقربهما كما روينا انه عليه الصلوة والسلام احر في قتل و

مطلب

معها

وجد بين قريتين بان يذرع فوجد احداهما قرب بشرف فقتل عليه بالقامة رواه ابو سعيد  
الحذري رحمه الله تعالى عنه ولما روي من حديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهذا اذا كانوا  
يسمع منهم لانه يمكنهم القوت فينبون الى التقصير في النقرة واما اذا كانوا بحيث  
لا يسمع منهم الصوت فلا شيء عليهم ولو كان يسمع الصوت احدى هذه القريتين دون  
ال اخرى فالقامة على الذين يسمعون كما قلنا وان كانوا بحيث يسمع الصوت منهم فلا يجب  
على واحد من القريتين وان وجد القتل في دار نحره فعلى عاقلة اي تدى عاقلة وقرية  
تدعى عند ابي حنيفة رحمه الله الدار حال ظلمه القتل للورثة فالدية على عاقلة وعند  
ابي عند ابي يوسف ومحمد وكذا عند زفر بن لا شيء فيه قالوا وبه يغيث لأن الدار في يده  
حال ظلمه القتل فيجعل كانه قتل نفسه فكان يدر او ان الدار للورثة فالعاقلة انما تجوز  
ما يجب عليه كخفيها ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة وان وجد القتل في دار  
انسان فعليه القامة وعلى عاقلة الدية لأن الدار في يده وينتشر عاقلة وان كان  
العاقلة حضورا يدخلون في القامة ايضا كما يدخلون في الدية هذا عند ابي حنيفة  
ومحمد رحمه الله قال ابي يوسف رحمه الله فانه عنده لا قامة على العاقلة لأن رتب الدار اقص  
بالدار من غيره فلا يشارك غيره فيها فصار كاهل الحلة لا يشاركهم في القامة  
عواقلهم ولهما ان الحضور يلزمهم نفقة البقرة كصاحب الدار فيشاركونه في القامة  
والا اي وان لم يكن العاقلة حضورا بل غيبا كررت الايمان عليه اي القامة على  
رتب الدار لأن الدار في يده وحفظها اليه والدية على العاقلة لأن نفقة وقوة يمد هذا  
اذا اقر والدار ملكه وان انكره فلا يعقلوا فيه يشهد الشهود انما ملكه  
والقامة على الملاك دون السكان عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله يوسف رحمه الله  
على الجميع اي القامة تجب على السكان كما تجب على الملاك لا شتر اكرم في التزام الحفظ  
وولاية التدبير لانه كما يكون بالملك يكون بالتكليف الا يرى انه التبع عليه الصلوة و  
السلام بفعل القامة والدية على اليهود وان كانوا سكانا خيرة ولو وجد القتل  
بينهم وعند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله لا تجب على السكان لأن ما يكون من الخمر هو النفع  
مختصة بالملاك فكذلك ما يكون من الغرة والسكان قد يتقلدون من ذلك الحلة  
اخرى فلا يلزمون الحفظ ولأن المالك هو المختص بنفقة البقرة لا السكان واهل

مطلب

مطلب



فيمنع من على الملاك و اراد بالتكليف المستأجرين و المستعيرين و بها اي الدية و القسامة  
 على اهل الخطه اي على الملاك السابقين و الخطه ما فؤدة من الخطه الذي فطه السلطان  
 و قسم الاراضي في خطه و بين اهل من عسكره المكان ليستمر انصباهم و لو بقى منهم اي من  
 اهل الخطه و اهد كانت القسامة عليه ايضا دون المشتري بهذا عند اهل صنفه و محمد  
 و عنده اي عند ابي يوسف روي على المشتري ايضا عنده ان الخطه و المشترون  
 مشتركون في الدية و القسامة لان وجوب الثمان يعتمد التقصير و هو فيه سواء لان ولاية  
 الحفظ بالملاك و قد استوفى فيه فصار كالتدبير المشترك بين و اهد من اهل الخطه و بين المشتري  
 و لو كان للخطه تأثير في التقديع كما شاركه المشتري و لهما ان صاحب الخطه هو المختص بشئ  
 البقعة في العرف فيختص بعمدتها لان الدية و القسامة تجبان بسببها و لان اهل الخطه  
 اصل و المشتري دفيل و ولاية التدبير الى الاصيل و في الدار المشتركة و ولاية التدبير الى  
 المالك مطلقا بخلاف القرية و الحلة و قيل انما جاب ابو صنفه روي بهذا بناء على ما شاهد  
 من عادة اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الخطه في كل حلة يقومون بتدبير الحلة و لا  
 يشاركون المشترون في ذلك قلنا يجوز هذا في كل حلة الجواب عما يقال ما الفرق  
 بين الحلة و الدار فانه لو وجد قتيلا في دار بين مشتركي خطه فانهما متساويان في القسامة  
 و الدية بالاجماع و في الحلة فرقا فوجب القسامة على اهل الخطه دون المشتري مع ان كلا  
 منهما لو انزله كانت القسامة الا صنفه و محمد روي عليه و الدية على عاقلة و وجد ذلك ان في  
 العرف ان المشتري قتل في دار دون اصحاب الخطه في التدبير و القيام بحفظ الحلة و ليس في حق  
 الدار كذلك فانه تجارة ما استمر من الدار و امارتها و اعمارها لها متساويان فذلك  
 في القيام بحفظ الدار و ان لم يبق من اهل الخطه اهد فعل المشتري و هذا بالاجماع لان الولاة  
 انتقلت اليهم لزوال من يتقصد عليهم عند ابي حنيفة و صلت لهم الولاية لزوال  
 من يزار و ان بيعت دار و لم تقبض حصة و وجد فيها قتيلا فعلى البايع اي فدية و قسامة  
 على عاقلة البايع سواء كان البايع بائنا او بالخيار و هذا عند اهل صنفه روي و عند اهل الدية  
 و القسامة على المشتري ان كان البايع بائنا و في البيع خيار الدية و القسامة على ذي اليد  
 عند اهل صنفه روي و عند اهل من يصير المالك له اي يتقصد ملك الدار عليه لانه انما نزل  
 قاتلا باعتبار التقصير في الحفظ فلا يجب الا على من له ولاية الحفظ و الولاية تستفاد بالملاك

مطل

بالملاك فلهذا لو طالت الدار و ديرة تجب الدية على صاحب الدار دون المودع و المالك للمشتري  
 قبل القبض في البيع البات و في الذي شرط فيه الخيار يعتبر قدر المالك كما في صدقة الخطر و لا  
 صنفه روي ان القدرة على الحفظ باليد لا بالملاك الا ان يقد ر على الحفظ بدون المالك و لا  
 يقدر بالملاك بدون اليد كما في الدار المفصولة و في البيع البات اليد للبايع قبل القبض و كذا فيما  
 فيه الخيار لا صدها لانه دون البات و لو كان المبيع في يد المشتري و الخيار له فهو افق التماس  
 به تفوقا و ان كان الخيار للبايع فهو في يده فهو عليه بالقيمة كما مفصوب فيعتبر يده اذ بها  
 يقدر على الحفظ بخلاف صدقة الخطر لا توجب على المالك لا على الضامن فان ترك الحفظ  
 و هو انما يجب على من كان قادرا على الحفظ و هو من له يد اصاله لا يد نيابة و يد المودع يد نيابة  
 و كذا في المستعير و الممرتين و كذا الغاصب لان يده يد امانة لان العقار لا تقبض عند نادر الزليق  
 و غيره الى النهاية قال و ذكر في البداية على ان الثمان على الغاصب نقول حمله على القول بان  
 الغصب يتحقق في العقار و روي غير واحد من المتناوذة بسمانه تعالى اعلم و لا تدعي عاقلة  
 ذي اليد الا نجي انما له اي اذا كانت دار في يد رجل فوجد فيها قتيلا لا يعقله عاقلة و لا غيره  
 ان لم يكن له عاقلة حتى يشهد الشهود انما لصاحب الدار ان ملك صاحب اليد لا بد منه حتى يحمله  
 عاقلة عنده لا يد يد اليد و ان كانت تدل على الملك و لكنها كحيلة فلا يكفي الا في الضمان  
 على العاقلة بما لا يكفي لاستحقاق الشفعة في الدار المشفوعة لان ما ثبت بالنظر لا يصلح  
 حجة للاستحقاق و يصلح للدفع و قد عرف في الاصول و كافي في ذلك بين ان يكون  
 القتيلا المودع فيها هو صاحب الدار او غيره و ان وجد القتيلا في دار مشتركة سها ما  
 يختلف بان كانت مشتركة بين انصباهم فيها متفاضلة بان تكون بين ثلاثة مثلا لا اصدع  
 النصف و للآخر الثلث و للثالث السدس فالقسامة و الدية على الرؤس لا على قد الانصبا  
 كما في الشفعة لان صاحب القليل و الكثير في التدبير سواء فكانوا في الحفظ و التقصير كذلك  
 و ان وجد القتيلا في سفينة فعلم من فيها من الملاكين و الركاب لانه في ايديهم فيستوى المالك و  
 غيره فيه اما على قول ابي يوسف روي فظاهر لانه كان يستوى في الدار السكن و الملاك و الفرق لهما ان  
 الفلك ينقل و يكون فيكون في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون المالك كما في الدية بخلاف العقار  
 لانه لا ينقل و حكم العمل حكم الفلك و ان وجد في مسجد حلة فعلى اهلها و كذلك في شارع الحلة  
 لانهم اصبوا الناس بالتدبير فيه قيد المسجد بالحلة لانه لو كان المسجد للغرباء يصلح فيه الغرباء

مطل

مطل



فالتقاء والدية على بانيه وان وجد القتل بين قريتين فعلى اقرىهما بشرط سماع الصوت منهم  
 والا لا كما روي في الدية بين القريتين في سوق مملوك فعلى المالك عندهما وعند اهل  
 2 على السكان وغير المملوك كالشوارع اى الشارع الاعظم على بيت المال واعلم ان  
 الطريق ينقسم الى قسمين احدهما طريق فاص وهو ما يختص بواحد او اكثر ويكون له  
 مدخل لا يخرج كما ذكرنا في كتاب الزاوية المستطيلة والثاني طريق عام وهو ما لا يختص  
 بواحد او اكثر ويكون له مدخل ومخرج ويتبع هذا الشارع وهو ايضا قسمان احدهما  
 شارع الحلة وهو ما يكون له مخرج لا اكثر لاهل الحلة ومختص بكونه لغيرهم وهذا اما مال في  
 النافذ في مسجد حلة على اهلها كما لو وجد في شارعها كما ذكرنا في الاثر الثاني اعظم  
 وهو ما يكون له جميع الطوائف فيه على التوبة كطريق الواح في الاسواق  
 وفار في البلد ان وهذا اما مال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا  
 قسامة فيه وانما قلنا بخصوصه لما في البدايع ان من شرائط وجوب القسامة  
 الدية ان يكون الموضع الذي وجد فيه القتل ملكا لا احد وفي يد احد به الخصوص  
 وان كان في يد احد به العود لا يد الخصوص وهو ان يكون التوقف فيه لعامة المسلمين  
 لا لواحد منهم ولا للجماعة يخصصون لاجل القسامة والدية على احد وكذا ان وجد في  
 المسجد الجامع لان المقصود من القسامة نفي تم القتل وذلك لا يتحقق في مكان  
 الطل وانما يجب الدية في بيت المال لان الغزو بالغنى ثم انما يجب ذلك على بيت المال  
 اذا كان الشارع الاعظم والمسجد الجامع نائبا عن الحلات وان لم يكن نائبا بل كان  
 قريبا منها فعلى اقرى الحلات الدية والقسامة ومعنى القرب ههنا هو ما من سبل  
 الضرر وفي السوق الثاني اذا كان من يسكنها في التلها او كان لاهلها دار مملوكة  
 تكون القسامة والدية عليه لانه يلزم صيانة ذلك الموضع فيوصف بالتقصير في عليه  
 موجب التقصير وكذا ان وجد في السجى لاقامة على احد والدية في بيت المال عند اهل  
 صنفه ومحمد روي عند اهل يوسف روي على اهل السجى الدية والقسامة لانهم سكان ولاية  
 التدبير اليهم والظاهر ان القتل فصل منهم ولما ان اهل السجى معقرون لانهم لم فلا  
 يجب عليهم ما يجب لاهل النقرة ولان منفعة السجى للجماعة المسلمين لانه وضع لاستيفاء  
 معوقهم ولدفع الفرع عنهم فاذا كان غنم يهود اليم فغدهم يجمع عليهم وهذه من فروق

مطل

مطل

مطل

من فروق مسألة المالك والكن وحي مختلف فيها بين اهل صنفه واهل يوسف روي وان وجد  
 القتل في قرية ليس بقرية فتر القرب بقوله يسمع منها الصوت فهو سدر اى دمع  
 القتل باطل في الحمار سدر ردمه بطل وباب ضرب واهله السلطان اى ابطله واباه  
 ذهب دمه سدر بسكون الدال وفتحها اى باطلا ليشق قود ولا عقل وكذا لو وجد في  
 القوات لان البرية لا يد لاهلها ولا لملكها وكذا القوات ليس في يد احد ولا في ملكه اذا لم  
 يربها الماء واذا لم يسمع منها الصوت اهل مروي ولا اهل قرية فلا يوصفون بالتقصير فكان  
 سدر اختلاف النهر الصغير ان كان له اهل لاقتصاص اهلها به لقيام يدهم عليه فتكون القسامة  
 والدية عليهم كما اذا كانت البرية مملوكة لاهلها وكانت قرية من القوي بحيث يسمع منه  
 الصوت تحت على المالك او على اهل القرية ذكره في التنوير والتبيين وان كان القتل  
 محتسبا بالشرط فعلى اقرى القوي منه لان الشرط في ايديهم يستقون منه ويعاربون  
 دواتهم وكانوا اقص بنقرة من غيرهم فيكون ضمانا ككتابهم فيه عليهم لانه كما هو مذكور  
 بالشرط اذا كان يصل صوت اهل الارض والقوي اليه وان لم يصل لا يجب على اهل القوي  
 قربة في الخانية ولو كان القتل محتسبا في جانب من التهر كانت القسامة والدية على  
 اقرى الاراض والقوي الى الموضع الذي اصاب فيه القتل اذا كان يصل صوت اهل  
 الارض والقوي اليه والافلا وكذا وجد القتل في فلاة فليس فيه شيء قال الكوفي رحمه  
 الله تعالى هذا اذا لم يكن ذلك الموضع الذي وجد فيه قريبا من العمران فان كان قريبا  
 بحيث يبلغ صوت اهل العمران الى ذلك الموضع فهو عليهم فان التوقف في التوقف  
 ثم اهلوا ان تفرقوا عن قتل فظهر في موضع اجتماع قتل فعلى اهل الحلة القسامة  
 والدية لان القتل بين اهلهم والحفظ عليهم الا ان لا يدعي عليه على القود او يدعي على  
 معين منهم فتسقط عنه اى على اهل الحلة لان هذه الدعوى تضمنت برأتهم عنها ولا  
 يثبت على القود الا بخبر كانه لا يدعي الدعوى لا يثبت الحق عليهم ولو وجد القتل في  
 معسكر بارض غير مملوكة فان وجد في فضاء بالكر والمد ما يعمل من ورا او صوف و  
 قد يكون من الشجر والجمع الا فيه كذا في المصباح وقيل الخيم العظم والخيم بيت  
 بتنيه العرب من عيذان الشي قال ابن الاعراب لا يكون الخيم عند العرب من ثياب  
 بل من اربعة اعماد في سقف بالشجر والجمع فيحاط وفيه دوائر بيضات وقصع

مطل

مطل



والجميع يحدف الكاء لغ- والجميع ضياح مثل سهم وسهام او فسطاط بفتح الفاء وكسر هاء بيت  
من الشعر والجميع فاطيط فعلا ربة اي فعلا من يكسرهم الدية والقادة- والآي  
وان لم يوجد القاتل فيهما بل في خارجهما فعلى الاقرب منه اي الدية والقادة- على  
اقرب الاقربة من القاتل اعتبارا للبعد لا لعدم الملك وان كان ساكنوا خارج  
الاقربة قاتل فعلى قبيلة- وجد القاتل فيها ولو بين القبيلتين كان حكمهما بين  
القبيلتين ولو نزلوا اجملة- فكتلطين فعلى اهل العسكر طلة لانهم كانوا اجملة- صارت  
صارت الامكنة- طلتها بمنزلة- محلة- واحدة منصوبة اليهم فكي غرامة ما وجد في خارج  
الكنية عليهم وان كانوا قد قاتلوا عدوا فلاقادة- ولا دية لانه الظاهر ان العدو  
قتله فكان يهدر اوان لم يلحقوا عدوا فعلى ما سبق وان كانت الارض التي نزل فيها  
العسكر مملوكة- فالعسكر كان القادة- والدية على المالك لا عليهم عند ابي صنف-  
لانهم سكان فلا يزالون المالك في القادة- والدية عند ابي صنف- فلا فالا لاي يوسف و  
قد ذكرناه كذا في الهداية ومن في قبيلة- ثم نقل الى اهلها ولم يزل ذا فرائض حتى مات  
فالقادة- والدية على القبيلة عند الامام وعند ابي يوسف رة لاشئ عليه ان لا يفرغ  
فيه ولا قاة- لانه الذي حصل في القبيلة- والحلة- مادور النفس ولا قاة- فيه كما  
اذا لم يكن صاحب فرائض وله ان اخرج اذا اتصل به الموت صار قتلها ولو وجب  
القصاص وان صاحب الفرائض اضعف وان لم يكن المقتل ان يكون الموت من غير  
الجرم فلا يلزم بالشك ولو مع الجرم رجل قتل ومات في اهلها فلا ضمان على القاتل عند ابي  
يوسف رة اي لو ان رجلا مع جرح به رمق حلة انسان الى اهلها فمكث يوما او يومين  
ثم مات لم يضمن الدية حلة في قول ابي يوسف رة وفي قبيلة- صنف- رة يضمن لانه يده بمنزلة  
الحلة- فوجهه رة كما في يده كوجهه فيها كذا في الهداية وذكره في الحلية ولو ان طلبة  
كانا في بيت واحد وليس معهما ثالث فوجه احداهما مذبحا ضمن الاخر عند ابي يوسف رة  
فلا فالحلة رة فاته عنده لا يضمن لاصحابه انه قتل نفسه فلا يضمن بالشك ولا يوسف  
الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكان التوهم ساقتا ولو وجد القاتل في  
قرية لا رة كثر اليهم عليها وتدي عاقلتها عند ابي صنف- ومحمد رة وعند ابي  
يوسف رة على عاقلتها القادة- ايضا لانه القادة- انما يجب على من كان من اهل

مطلب

اليه

من اهل القرية والمرأة ليست منها فاشبهت الصبية ولما ان القادة- لنفي التهمة- والتهمة  
متحققة- من المرأة قال المتأخرون والمرأة تدفل في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة  
لانا انزلنا بها قاتلة- والقاتلة- تشارك العاقلة- وفي التنوير ولو وجد في قرية لا يتابع  
لم يكن على الايتام قاة- وعلى عاقلته لانهم ليسوا من اهل البين ولو كان منهم مدرك  
فعليه لان المدرك من اهل البين ذكره في كولو الحية- ولو وجد في ارض رجل في صنب  
قرية ليس صاحبها فمعه على صاحب الارض لانه امق بنقرة ارضه من اهل القرية  
ولو ادعى الدولة القاتل على رجل من اهل الحلة- لانزاله منزلة- القاتلين  
**الحاقل** لما كان موجب القتل الخطا وما في  
معناه الدية- لم يكن من موقوفها به فذكرها وذكر اهلها في هذا الكتاب فقال هي جميع بعقلة  
بفتح الهمزة وفتح القاف وهي الدية- وسعى عقلا لانها تعقل الدماء وان تسفك اي تسك  
يقال عقل البعير عقلا شدة بالعقال بالهمزة والكسرة منه العقل لانه يمنع عن القبايح  
وفي المصباح عقلت البعير عقلا من قرب وهو ان تشي وتطيع مع ذراعه فتشدهما جميعا  
في وسط الذراع كبل وذلك هو العقل وهو عقل مثل كتاب وكتب وعقلت القاتل  
عقلا اذيت دية قال الاصمعي رة سميت الدية عقلا تسمية بالمصدا لان الابل كانت  
تعقل بفناء دية القاتل كذا الاستعمال في اطلاق العقل على الدابة ابلا كانت او  
بقرا وعقلت عنه غرمت ما كرمه من دين وجناية وهذا هو الفرق بين عقلة وعقلت عنه  
ومن الفرق بينهما ايضا عقلة له فلان اذا تركت العدو للدية وعن الاصمعي رة طلت  
القاضي ابا يوسف كخبرة الرشيد في ذلك فلم يفرق بين عقلة وعقلت عنه صحت لئمة وفي  
الحديث لا يعقل العاقلة- عدا لا عبد اقال الامام الاعظم رة هو ان يكتن العبد على الحرة  
قال ابن ابي عمير هو ان يكتن الحرة على العبد وصوبة الاصمعي رة وقال لو كان المعين على  
ما قال الامام الحان الطلاق لا يعقل العاقلة- عن عبد قاة المعقول هو الميت والعبد  
في قوله غير ميت ودافع الدية عاقل والجميع عاقلة- جميع العاقلة- عواقل فالعاقلة- من  
يؤذيها على ما قال والعاقلة- من يؤذيها والعاقلة- ايضا الاقرباء من طرف الاب والعقيلة-  
فانما عصبة من جانب الاب وهم اي العاقلة- اهل الديوان اي اهل الرايات وهم  
الجيش الذين كتب اسمهم في الديوان وهذا عندنا وعند الشافعي رة على اهل

مطلب

باب

مطلب



العشرة وهم العصبات كما روى ان النبي كانت على العشرة في عهد رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ولا نسخ بعده ولنا ما روى ان عمر رضي الله تعالى عنه لما دون الديوان فرض  
العقل على اهل الديوان لحضر من الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه فانه قد اجاعا منهم  
فان قيل كيف يظن الاجماع على خلاف ما قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلنا هذا  
على وفاقه لانهم علموا ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انما قضى على العشرة باعتبار  
النسبة وعمر رضي الله تعالى عنه لما دون الديوان صارت النسبة بالديوان وان كان القاتل  
غازيا فعاقلته من رزق من ديوانه وان كان غايبا فعاقلته من رزق من ديوان الكتاب في  
الغائب ايتنا من فلا يكون نسخا في اذ كان تناههم اليه بالحق فعاقلته اهل رفته  
فعاقلته خلفاؤه على ما سيذكره المصنف في ان كان القاتل منهم اي من اهل الديوان  
فيجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل في لا يجب ما ينقلب ما لا بالفضل او بالشبهة لا  
الفعل العمد فيجب العقوبة فلا يستحق التخفيف فلا يتحمل عنه العاقلة والاصل في وجوبها  
على العاقلة ما صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قضى بدية المرأة المقتولة ودية جنينها  
على عصبة القتلة فقال ابو القاتلة المحقق عليه يا رسول الله كيف اخرج من لا صا ولا  
استرمل ولا شرب ولا اكل فقتل ذلك بطل فقال هذا من الكهان ولان النفس محرمة فلا  
يهدارها ولا الايجاب العقوبة على الخطي لانه معذور وفوج عنه الخطا وفي ايجاب الطل  
عليه عقوبة كافية من الجاف واستيصا لم يقض اليه العاقلة تحقيقا للتخفيف وانما كانوا  
افصح بالتميم اليه لانه انما يتصور في الاثر لثقة فيه لان الغالب ان الانسان انما لا يجر في  
افعاله اذ كان له قوت و كان لا يبال باحد وتلك القوة تحصل بانصار غالبها وهم اقطا  
بنو تميم لانه سبب للاقدار على التحدي فقر و ابا عن حفظ فكانوا اولي بالتميم اليه يؤخذ  
من عطايهم اي من وظائفهم في ثلاث سنين من يوم القضاء و قد ذكر ذلك عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم ويحك عن عمر رضي الله تعالى عنه ولان الاخذ من العطاء دون من اصل احوالهم  
للتخفيف والعطاء يخرج في كل سنة مرة واحدة وكذا ما يجب في مال القاتل بان قتل الاب  
ابنه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند الشافعي في ثوب طال اذا وجب جميع الدية  
في ثلاث سنين فكل ثلث منها يكون في سنة فان رقت عطايهم في اقل من ثلاث سنين  
او اكثر اخذ منها اي ان اعطيت عطايها ثلاث سنين بعد القضاء بالدية في سنة واحدة

مطلب  
عليه القلوة  
استلزام

واحدة مثلا او في اربع سنين تؤخذ في سنة واحدة او في اربع سنين لان وجوبها  
في العطاء للتخفيف فهو حاصل في اي وقت كان والعطاء يخرج في كل سنة مرة واحدة اذا  
كان العطاء للثنتين المستعبد بعد القضاء في لو اجتمعت في السنة الماضية  
قبل القضاء بالدية ثم رقت بعد القضاء لا يؤخذ منها لان الوجوب بالقضاء ولو  
خرج عطايها ثلاث سنين مستعبد في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية وان لم يكن  
منهم اي ان لم يكن القاتل من اهل الديوان فعاقلته قبيلة اي عاقلته من النسب  
كما روى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى على عصبة القاتل يؤخذ منهم في  
ثلاث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم او درهمين وثلث  
لا يزيد هو الاصح بهذا النص محمد بن دقيل في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة درهمين  
رواية القدوري لكن الاصح ما ذكره المصنف في ان لم يتبع القبيلة لذلك فصح  
اليهم اقرب القبائل نسبا على ترتيب العصبات يعني انهم يشركون في ذلك كعصبة  
التخفيف ويضم الاقرب فالاقرب على ترتيب العصبات الابوة ثم بنوهم ولما اباها  
والابناء قيل لا يفلون لقومهم وقيل لا يفلون لان القوم انما يجمعون في كل واحد  
والاخر من ثلثة او اربعة في هذا المعنى انما يتحقق عند الكثرة والاباء والابناء  
لا يكثرون وعلى هذا حكم الرايات اذ لم يتبع القبيلة لذلك اهل راية في السلم اقرب  
الرايات يعني اقربهم نفرة اذ اهل الاقرب فالاقرب يغتص ذلك الايام لانه  
هو العلم به وهذا كله عندنا وعند الشافعي فيجب على كل واحد نصف دينار فيسوي  
بين الكل لانه صله فيعبر بالزكاة وادناها ذلك لان فيه دراهم عندهم نصف دينار  
وتحت نقول به ايطر رتبة منها الا ترى انه لا يؤخذ من اصل المال بسعص منها  
تحقيقا لزيادة التخفيف والقاتل كما قدم لانه هو الجاني فلا معنى لافراهم كعصبة الخطا  
قال مؤلفه الغيرة ولكن لا يراى عليه ما اربعة دراهم في ثلاث سنين بخلاف الاصح  
ولا الجاف في هذا ولانه الجاني فلا اقل من ان يكون كما قدم ولا يتأخر بالتناحر وهو  
اول بنسبة نفسه وقال الشافعي في لا يجب على القاتل من الدية شيء اعتبارا بالحق  
بالكل في النسخ عنه والجامع كونه معذورا قلنا ايجاب الكل الجاف به ولا كذلك ايجاب  
الجاني ولو كان الخاطي معذورا فالبرى عنه او لم قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى

مطلب



مطل

وان كان القتال ممن يتناحرون بالحرف او بالكلف فعاقلة اهل رقة او صلف لان مدار  
 العقل على التناحر وعلى اهل الثمرة وقد كانت بانواع الغزاة والحلف والولاء والعد  
 وهو ان يعتد رجل من قبيلة فلذلك لم يكن جعل عمر رقة رقة نكاحا عند ذلك على اهل الديوان  
 شيئا لما قضاه النبي عليه الصلوة والسلام على اهل العيرة ومن ليس له ديوان ولا  
 عيرة قيل يعجز الى مال والقوى الاقرب فالأقرب وقيل يجب في ماله ولا تعقل مدينة عن  
 مدينة وتعقل المدينة عن قراباتها لانه اهل المحر يتناحرون بديوانهم واهل التوادق وال  
 ولا يتناحرون باهل ديوانهم وآل البادية اذا اختلفوا كغيرهم وفي التنوير  
 ولا عاقلة للرجوع في الخلاصة لو كان الرتل من الحج عن شمس الائمة الخلو ان ر  
 ان الائمة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل الكوفة وهو اختيار الفقيه الجعفر  
 قال وبه كان يفتي الشيخ الامام فظهر الدين المغيث في رقة وفي الحاشية ذكر الشيخ الامام  
 الاجل شمس الائمة الخلو ان وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا  
 عاقلة للرجوع وهو قول الفقيه الجعفر البجلي واهل جعفر الهند والامة لانه لا عاقلة  
 يحفظوا انكاهم فلا يتناحرون فيما بينهم وليس لهم ديوان ولا تحمل الحاشية عن الجعفر في  
 خلاف القياس في حق العرب فانهم لم يضيعدوا انسابهم ويتناحرون فيما بينهم فلا يلحق بهم  
 الحج وقال بعضهم للرجوع عاقلة عند التناحر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض كونه  
 الاساكفة والصغار بن بليج ودرج النجاسين وكذا لطلبه العلم وهو اختيار شمس الائمة  
 الخلو ان وكثير من المشايخ ر2 وكان الشيخ الامام فظهر الدين المغيث ر2 يا فذ يقول  
 الفقيه الجعفر ر2 لانه العبرة للتناحر والامتناع الاساكفة وطلبه ونحو لا يكون  
 للتناحر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم وفي الحاشية ر2 في اراءة ففقا عينها فالدية في ماله  
 مال ابيه وبه افتى الفقيه ابو بكر واهل جعفر وظهر الدين المغيث ر2 لانه لا يكون للرجوع  
 عاقلة لعدم التناحر فيما بينهم وقال بعض المشايخ ر2 للرجوع عاقلة لانه يتناحرون في  
 كالاساكفة والصغار بن كعد واهل الكلاباديتين واهل كدرج الحاشية بن جاري  
 كالصغار بن والسرابين والقرافين بسمرقند وبه كان يفتي محمد بن سلمة والخلوة  
 ر2 وعلى هذا القياس يكون طلبه العلم بعضهم عاقلة بعضهم لا والحاصل ان التناحر  
 اصل في هذا الباب ومعنى التناحر انما اذا رزقه ارقامه في غاية وان كان له

مطل

وان كان له متناحرون من اهل الديوان والعيرة والحمة والسوق فالعاقلة اهل الديوان  
 ثم العيرة ثم اهل الحمة وبه افض الناطق ر2 فان لم يكن له عاقلة فغني ماله يودي كل  
 سنة ثلثة دراهم او اربعة قال وهذا من لابت من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع  
 ان يجب الدية في ماله في ثلاث سنين وفي زماننا نحو اربعة لا يكون الا في مال الجاهل الآ  
 اذا كان من اهل قرية او حمة يتناحرون لانه العشير فيها قد فئت درج التناحر  
 بينهم قد رفعت وبيت المال قد اندرج اسمى اهلها مكتوبة في الديوان ومات  
 لكن لا يتناحرون به فتعين ان يجب في ماله قلت وبه هذه العلة وصحت في زماننا في  
 مال الجاهل فقط في عامة البلد ان عاقلة المعقق مول الموالة مولاه اما  
 الاول فلانة الثمرة بمسائل مثل في مول القوم منهم واما الثاني فلو بود التناحر  
 بعقد المولا وعاقلة ولد الملا عنة عاقلة امة لانه نسبة اليهم فيمنعونه فان ادعاه  
 الاب بعد ما عقله عنه رجعت الى عاقلة الامة على عاقلة الاب عاقلة الاب بما عزموا  
 لانه وجب اية الدية كانت واجبة على عاقلة الاب حيث اذ به نفسه وبطل اللعان  
 وثبت نسبة منه فتعزم الامة محله مضطرب عن قعر الاب ما كان عليهم فيرجعون  
 به عليهم في ثلاث سنين من حين قضى لعاقلة الامة على عاقلة الاب وانما يعقل  
 العاقلة بما وجب بنفس القتل وهو ما وجب بشبه العمد والخطا على ما ذكرنا فلا تعقل  
 بناية عمد ولا بناية عمد ولا مالار بصلح او اعتراف عاروي عن عمر وابن عباس رضي  
 الله تعالى عنه موقوفه ورفوعه لا تعقل العاقلة عمد ولا عمد ولا اعترافا ولاية  
 لا يتناحر بالعبد والاقارب والصلح لا يلزم العاقلة لقصور ولاية عليهم الا ان يصدر  
 في اقراره لانه التصديق اقرار منهم فيلزمهم باقرارهم لانه لاي ولاية على النكح والامتناع  
 كان كتمه وقد زال او يقرر في لانه ما ثبت بالبينة كما لا يهد لانه كما سها كمينية  
 وتقبل البينة ههنا مع الاقرار وان كانت لا تعبر مع لانه ما ثبت ما ليس بثابت باقرار  
 المدعي عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو اقر بالقتل فطاف لم يرفعوا الى الحاكم الا  
 بعد سنتين فقطض عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين كان اول المدعة ما يدع بيقض  
 عليه لانه التأصيل من وقت القضاء في الثابت بالبينة فكذا في الثابت بالاقارب بل  
 اول لانه اضعف ولو تصادق القاتل واولياد المقتول على ان قاضي بلد كذا قضى

مطل



مطل

وان كان القاتل ممن يتناحرون بالحرف او بالكلف فعاقلة اهل رقة او صلف لان مدار العقل على التناحر وعلى اهل الثمرة وقد كانت بانواع القرابة والحلف والولاء والعدو وهو ان يعتد رجل من قبيلة فلذلك لم يكن جعل عمر رقة رقة نكاحا عند ذلك على اهل الديوان شيئا لما قضاه النبي عليه الصلوة والسلام على اهل العيرة ومن ليس له ديوان ولا عيرة قيل يعجز الى مال والى القوي الاقرب فالأقرب وقيل يجب في ماله ولا تعقل مدينة عن مدينة وتعقل المدينة عن قراباتها لان اهل المحر يتناحرون بديوانهم واهل التوادق والى ولا يتناحرون باهل ديوانهم وآر والباديتان اذا اختلفا كهرين وفي التنوير ولا عاقلة للبحر وفي الخلاصة لو كان الرجل من البحر عن شمس الائمة الخلدانية ر2 ان الائمة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل البحر وهو اختيار الفقيه ابو جعفر قال وبه كان يفتي الشيخ الامام فظهر الدين المغيثانه ر2 وفي الحاشية ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الخلدانية وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للبحر وهو قول الفقيه ابو بكر البجلي واهل جعفر الهندوانة ر2 لان البحر لا يحفظوا انكاهم فلا يتناحرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجنابة عن الخمر في خلاف القياس في حق العرب فانهم لم يضيعدوا انكاهم ويتناحرون فيما بينهم فلا يلحق بهم البحر وقال بعضهم للبحر عاقلة عند التناحر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الائمة الكوفة والصفارين بجلي ودرج النجاسين وكذا لطلبية العلم وهو اختيار شمس الائمة الخلدانية وكثير من المشايخ ر2 وكان الشيخ الامام فظهر الدين المغيثانه ر2 يا فذ يقول الفقيه ابو جعفر ر2 لان العبرة للتناحر والجماع الاساكفة وطلبية ونحو لا يكون للتناحر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم وفي الحاشية ر2 في اراءة ففقا عينها فالدية في ماله ر2 مال ابيه وبه افتى الفقيه ابو بكر واهل جعفر وظهر الدين المغيثانه ر2 لانهم لا يرون للبحر عاقلة لعدم التناحر فيما بينهم وقال بعض المشايخ ر2 للبحر عداقل لانهم يتناحرون في كالاساكفة والصفارين كعددا والكلاباديين واهل كدرج الحاشيين بخاري كالصفارين والسرابين والقرافين بسمرقند وبه كان يفتي محمد بن مسلم والخلوات ر2 وعلى هذا القياس يكون طلبية العلم بعضهم عاقلة بعضهم لا والحاصل ان التناحر اصل في هذا الباب ومعنى التناحر انه اذا رزقه ارقامه في غاية وان كان له

مطل

وان كان له متناحرون من اهل الديوان والعيرة والمحلة والسوق فالعاقلة اهل الديوان ثم العيرة ثم اهل المحلة وبه افضذ الناطق ر2 فان لم يكن له عاقلة ففي ماله يورس كل سنة ثلثة دراهم او اربعة قال وهذا من لابت من حفظه فقد رأيت لا كثير من المواضع ان يجب الدية في ماله في ثلاث سنين وفي زماننا نحو اربعة لا يكون الا في مال الجاهل الا اذا كان من اهل قرية او محلة يتناحرون لان العشير فيها قد فنيت ودرج التناحر بينهم قد رفعت وبنت المال قد اندر جمع اسمي اهلها مكتوبة في الديوان ومات لكن لا يتناحرون به فتعين ان يجب في ماله قلت وبهذه العلة وصبت في زماننا في مال الجاهل فقط في عامة البلد ان عاقلة المعترف ومول الموالاة مولاه اما الاقل فلاتة الثمرة بهم سوا سبل مثله في مول القدر منهم واما الثاني فلو بود التناحر بعقد الولاء وعاقلة ولد الملاعة عاقلة امة لان نسبة اليهم فيمنه وانه فان ادعاه الاب بعد ما عقله عنه رجعت الى عاقلة الامة على عاقلة الاب عاقلة الاب بما هو مؤا لانه وجب اية الدية كانت واجبة على عاقلة الاب حيث اذبه نفسه وبطل اللعان وثبت نسبة منه فتعذر الامة تحلوا مضطرين عن قهر الاب ما كان عليهم فيرجعون به عليهم في ثلاث سنين من حين قضى لعاقلة الامة على عاقلة الاب وانما يعقل العاقلة بما وجب بنفسه القتل وهو ما وجب بشبه العمد والخطا على ما ذكرنا فلا تعقل بناية عمد ولا بناية عمد ولا مالار بصلح او اعتراف ماري عن عمر واهل عباس ر2 امة تعالى عنه موقوفه وفوضوا لا تعقل العاقلة عمد ولا عمد ولا اعترافا ولا بناية لا يتناحر بالعمد والاقرار والصلح لا يلزمان العاقلة لقصور ولاية عليهم الا ان يصدر في اقراره لانة التصديق اقرار منهم فيلزمهم باقرارهم لانة لهم ولاية على انفسهم والامانة كان كتم وقد زال او يقرح لانة ما ثبت بالبينة كما لا يهد لانها كاسمها كبنية وتقبل البينة ههنا مع الاقرار وان كانت لا تعبر مع لانها تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو اقر بالقتل فطأ فلم يرفعوا الى الحكم الا بعد سنتين ففقي عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين كان اول المدة ما يورس يتقي عليه لانة التأصيل من وقت القضاء في الثابت بالبينة فكذا في الثابت بالاقرار بل اول لانة اضعف ولو تصادق القاتل واولياد المقتول على ان قاضي بلد كذا قضى

مطل



بالدية على عاقلة بالبيضة وكذا على العاقلة فلا شيء على العاقلة لانه تصادقها لا يكون في - عليه  
ولم يكن عليه شيء في ماله لان الدية بتصادقها تقرر على العاقلة بالقضاء وتصادقها في -  
صحتها فلم يلزم الاقتصار خلاف الاول حيث يجب جميع الدية على الموتى لانه لم يوجد التصديق  
من الاول - بالقضاء بالدية على العاقلة وقد وجد هنا فافترقا ذكره الزيلعي رحمه الله في الجمع  
وفي الخاتمة صفة قتل رصاصة وجب على العاقلة الدية ذكره المعامل ان الحكم في ذلك هو الجائز  
اذا كان الجاني مبلغ مبلغ الرقاب وكذا في غير القصة الحكم في اثبات القتل هو الجائز لانه الحكم  
اي في دما يجب على العاقلة بطريق التحمل وان لم يكن القصة القاتل مبلغ مبلغ الرقاب كان الحكم  
ذلك اياه وفيه المولى اذا قتل مملوكه عند اكان عليه الكفارة وكذا لو كان الولد مملوكا -  
لان ان فقتله الوالد عند الايب القصاص على الوالد وعليه الكفارة قلت يستفاد من قوله  
ان الحكم هو الجاني لا العاقلة جواب قاعدة الغتوى وهي ان صحتها فقامت عين صبيته  
فمات فاداد ولي القصة ان يخلص العاقلة على نفي فعل القصة والجواب انه لا يخلف لانه  
ذلك فرع هي الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وبقي هنا شيء وهو ان العاقلة لو اقر  
بفعل الجاني هل يصح اقراره بالنسبة اليه مع يقض عليه بالدية ام لا قلنا نعم ينبغي  
ان يجري الخلف في صحة ظهوره فائدة ولم اره ننقله لا والله تعالى اعلم هذا وما ذكره القاضي  
من وجوب الكفارة على القاتل فيما اذا قتل مملوكه عند ا او قتل ولده المملوك عند ا في الخلف  
ما تقرر في كلامهم من ان الكفارة لا تجب في العمد ولعل وجه وجوب الكفارة في هذا القتل  
انه قتل لم يعط له حكم العمد من وجوب القصاص ولا حكم الخطا من وجوب الدية فالحق بالخطا  
في وجوب الكفارة مع لا يخلو القتل عن زجر اظهار الخطا الادنى ولا اقل من نصف  
عشر الدية كما سبق من حديث عرو ابن عباس رضي الله تعالى عنه ولا ما دون ارش المصحف  
وارشها نصف العشر ولانه تحمل العاقلة عن الايجاب بالخاطيء ولا الجافية في القليل  
بل ذلك على الجاني والقياس التثوية بعب القليل في الكثير الا ان تركناه بما روينا وبما رو  
انه عليه الصلوة والسلام اوجب ارش الجاني على العاقلة وهو نصف عشر بدل الرطل  
على ما مر في الديات وما دونه يسلك يسلك الاموال لانه لا يجب بالتحكم كما يجب ضمان  
المال بالتعدي فليد ان كان في مال الجاني ارضا بالقياس ولا يدقل النكاح والقبضان  
العقل وكذا الجنون اذا لم يتناهما وكذا في التنوير قال اصحابنا وليس على النكاح والدية

مطل

مطل

والدية بمن له حفظه الدية ان عقل لقول عمر رضي الله تعالى عنه لا يعقل مع العواقل  
صبي ولا اراءة ولا العقل انما يجب على اهل النقرة لتركيه راقية والناس لا يتناهم  
بالقبضان والنكاح ولما لا يوضع عليه ما هو خلف النقرة والجرية وعلى هذا لو كان  
القاتل صبي او اراءة لا شيء عليه من الدية بخلاف الرقيل لانه وجوب جزاء الدية  
على القاتل باعتبار انه احد العواقل لانه بنقرة نفسه وهذا لا يوجد منهما الغرض بها  
من العطايا للمعونة لانه بنقرة كغرض ازولم النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم هكذا  
ذكره في الهداية قال الزيلعي رحمه الله وهذا صحيح فيما اذا قتلته خيرا واما اذا ابا بشر القتل  
بانفسهما فالقصة انما يشاركان العاقلة وكذا الجنون اذا قتل فالقصة ان يكون  
كواحد من العاقلة ولا يعقل مسلم عند كافر ولا بالعكس بعد التنافي ويعقل  
الكافر عن الكافر وان قلنا مسلمة لان الكفر ملة واحدة ان لم تكن العداوة بين الملتين ظاهرة  
طال بهود والنصارى لا يقطع التناحر بينهم فلا يعقل بعضهم بعضا وان لم يكن للذوق عاقلة  
فالدية في ماله ثلاث سنين وان كان له عاقلة معروفة فدية على عاقلة بمنزلة المسلم  
لان اهل الذمة التزموا الصلوات والاسلام في المعاملات لا سيما في المعاني العاصم عن  
الاقرار ومعنى التناحر موجود في صحة واذ لم يكن له عاقلة معروفة فالدية في ماله ثلاث سنين  
سنين يورقض بها عليه كما في حق المسلم لان الوجوب على القاتل وانما يتحول عنه الى العا  
ان لو وجدت فاذا لم يوجد بقى عليه بمنزلة تاجر بين مسلمين في دار الحرب قتل احدهما  
صاحبه يقضيه بالدية في ماله لانه اهل دار الاسلام لا يعقلون عنه ويمكنه من هذا القتل  
ليس بنقرة وان لم يكن له عاقلة يعقل عنه بيت المال لانه جاء المسلمون به اهل  
نقرة وليس بعضهم او لم من بعض بذلك فليد اذا مات كان ميراثه لبيت المال فكذا ما  
يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال وهذا ظاهر الرواية وعليه الكفارة كما في البرازية وهو  
الصحيح كما في الخاتمة وقيل الحكم الذي لم يكن له عاقلة كالذمي في وجوب الدية في ماله رواية  
وجوب الدية في ماله رواية كذبة نص عليه الزيلعي رحمه الله وقيل انها فخر عصا وفي  
التنوير ومن له وارث معروف مطلقا سواء كان بعيدا او قريبا لا يعقل بيت المال وهو  
الصحيح وفي الخاتمة من له وارث معروف سواء كان مستحقا للميراث بان كان في املا  
او لم يكن مستحقا بان كان كافرا فقال لوانه ربي ما منا اشترى عبد املا في دار

عبد او



الاسلام فاعتق ثم عاد المتأمن الى دار الحرب ثم اسرد الى دار الاسلام ثم ما  
 المعتق فميراثه يكون في بيت المال لان معتقه رقيق في الحال وان جنى هذا المعتق فعقل  
 جنايته يكون عليه ولا يكون في بيت المال لانه وارثا مع وفاء وهو المعتق وان كان المعتق  
 لا يتحق ميراثه لابل الرق وهو القبيح ذكر الجواب على التفصيل في كتاب الولاء وما ذكر  
 في الجامع والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بان كان لقيطا او من  
 يشبه اللقيط وفي الحال اذا لم يكن للقاتل عاقلة بان كان لقيطا او نحوه فالدية في بيت  
 المال وعن الاعظم في مال وان جنى على عبد قطا فعلم عاقلة يعنى اذا قتله قطا كان  
 على عاقلة لانه بدل النفس على ما عرف من اصلنا وفي احد قولنا ان القوي رقيق في مال  
 القاتل لانه بدل المال وهذا يوجب قيمة بالغة ما بلغت وفي الحديث لا تعقل العاقلة  
 محمد ولا عبد او كنانة آدمي فتجمل العاقلة كالمراة وآراد بالحديث جنايته ان لا تعقل العاقلة  
 جنايته محمد ولا جناية عبد وفي قولنا لانه جناية توجب دفعه الا ان يعذب به المولى في  
 الدنيا **الوصايا** لا يخفى ظهور مناسبة ايراد كتاب  
 الوصايا في آخر الكتاب لان احوال الادمي في الدنيا الموت والوصية معاملة وقت  
 الموت وله زيادة افتصاه بكتاب الجنائيات والديات كما ان الجنائيات قد تفيض الى الموت  
 الذي وقت وقت الوصية وهي جمع وصية الوصية والا يصح طلب الشيء من غيره  
 ليفعله على غيب منه في صورة او بعد مائة وفي الشرع افتص هذه الصيغة بما بعد  
 الموت كاللوطا بما قبله كذا في مبسوط فواهر زاده فلذلك قال الوصية تملك كضاف  
 الى ما بعد الموت عينا كان او منفعه قال في شرح المختار الوصية طلب فعل يفعله الموصي  
 اليه بعد غيبة الموصي او بعد موته فيما يرجع الى مصالح كقضاء ديونه والقيام  
 بكوائيم ومصالح ورثة من بعده تنفيذ صاياه وغير ذلك يقال فلان سافر  
 فادع بكذا وفلان مات واوصى بكذا والاستيصاء قبول الوصية يقال فلان استوصى  
 من فلان اذا قبل وصيته وهي في الاصل لمع بمعنى المصد ر ثم سمي الموصي به وصية وفي  
 الحديث استوصوا بالنساء فانه عداون عندكم اي اقبلوا وصيته فيهن  
 فانه اسرى عندكم وهي قضية مشروعة وقرينة من ذل على ذلك الكتاب و  
 السنة واجماع الامة اما الكتاب فعوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين وهذا

مطلب

وهذا دليل على شرعيتها واما السنة فمأروى ان سعد بن ابوقاص روى ان الله تعالى عن رضى  
 بركة فعاده رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث فقال يا رسول الله اني لا اظف  
 الا بنتا فادع بجمع ما لي قال لا قال فادع بجمع ما لي قال لا قال فبنصفه قال لا قال  
 فبنصفه الثلث والثلث كثير لان تدع ورثتك اغنيا فيمن ان تدع عمك يتركفون  
 ان يتكفون انك لو نكحيتهم وقال عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم  
 بثلث اموالكم في آخر اعماركم زيادة تضعونها حيث شئتم وفي رواية حيث اصبتم  
 وهذا يدل على شرعيتها وينبغي وجوبها وقال عليه الصلوة والسلام لا يجل لرجل يؤمن بالله  
 واليوم الآخر له مال يوصي فيه ان يبيت ليلتين الا ووصيته تحت رأسه وهذا يدل على  
 النذرية واما الاجماع فان الائمة المهديتين والتلف الصالحين اوصوا وعليه الامة الى  
 يومنا هذا ولان الان لا يخلو من صغوق له وعليه وان موافق ذلك فاذا جنى نفسه  
 فعليه ان يستتيب في ذلك غيره فيتدارك له ذلك فانه الوصية ثابت عنه في ذلك فكان في  
 الوصية احتياط للخروج عن عمد تمامها الاستحسان جوازها للمسلم العامة وان كان  
 القياس يوجب جواز ذلك لانه تملك مضاف الى زمان زوال الملك هو ما بعد الموت  
 فان الانسان مبتلى بطول الامل ويقر فيما يقر به من العمل فيتدارك صديقاته الاجل  
 بعض ما فرط فيه من الزلل فيعرف ما له الى الخيرات وقد تبقى الملكية بعد الموت اعتبارا  
 للحاجه كما تبقى في قدر الجيز والدين فيندب اليها وشرع تخصيص هذه المصالح فكيف  
 قال وهي مستحبة بما دون الثلث والخاص بسببها في التنوير وغيره ما هو سبب التبرعات  
 وفي التار فانية سببها ذكر الجيز في الدنيا ووصول الدرجات العالية في العقب وشرائطها  
 كون الموصي اهلا للتملك حتى لا يجوز من المملوك ولومخاتبا في حق المولى ولان الصغير و  
 الجنون وعدم الاستغناء بالدين لانه مقدر على الوصية وكون الموصي له حيا وقتها اذ لو  
 كان ميتا لبطلت الوصية وكونه غير وارث ولا قاتل بما سبب من عدم جوازها للوارث  
 والقاتل وكون الموصي به قابلا للتملك بعد موت الموصي بعقد من العقب وما لا  
 او منفعه موهودا كان في المال او معدوما وكون الموصي به بمقدار الثلث وكونها  
 قوله او وصيت بكذا الغلان وما يجرى مجراه من الاغلاظ المستعولة فيها وكلها في حق  
 الموصي له كون الموصي به مملوكا جديدا للموصي له كما في الهبة وفي حق الموصي اقامة الموصي له

مطلب



فيما اوصى به مقام نفسه كالوارث ثبت بواجبه ما لم يكن عليه مقام متعلق كالزكوة  
والصيام والحج والصلوة التي فرض فيها فانما تكون واجبة لانه لما فرض فيها قال صوة  
وجب التدارك بعد محالة تغريها لذمة بخلاف التبرعات كالهبية والعارية فانما ثبت  
بواجبه لانما اثبات صدق في ماله ومنه من قال بوجوبها مطلقا استدلالا بقوله تعالى  
بعد وصيته يوصي بها فانه من حيث تعدى بها مطلقا أي سواء كانت للاقرباء او غيرهم يدل  
على ذلك قلنا لادلاله في ذلك على الوجوب مطلقا ومنه من قال بوجوبها للوالدين  
والاقربين لقوله تعالى كتب عليكم اذا هن احدكم الموت ان ترك فيرا الوصية  
للوالدين والاقربين قلنا نختار آية المواريث روى ذلك عن ابن عباس ومجاهد  
وعكرمة والفتك روى عنه تعالى عنهم وذلك ان اهل الجاهلية كانوا يوصون بما لم يبلغوا  
ربا وسيمه وطلبوا للفقير والشرقي ويتركون الاقارب في الفقر والحكمة فقرر الله تعالى  
هذه الآية في بدء الاسلام ما كان يعرف الى الابد من الوالدين والاقربين  
فعمل بها ما كان العمل بها صلافا ومكرا ثم نسخها آية الميراث فالا ان لما يجب على احد  
قريب ولا بعيد واذا اراد ان يوصي فله ان يوصي بطل من يشاء من الاقارب والابا  
اللولوارث يعضده ما روى عنه عليه الصلوة والسلام عن ما افرجه الترمذي روى ان  
الله اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث فانه يفيد ان الوصية للاقرباء انما كانت  
لان صدوق لم يكن منفسه بينهم فالان قسمها الله تعالى واعطى لكل واحد منهم ما يستحقه  
فبطل الحكم الاول فلا تعطون شيئا فالحديث بيت الله آية المواريث ناسخ من حيث ان  
اخراد منها تعيين انصبا الورثة ورفع ايجاب انصبا بالوصية وان امكن العمل بها معا  
فبطل الحديث ناسخا لما لا ياتي وان كان فبروا احد لكنه لا ينتشر واشتد في القرون الثانیة  
والثالث وتلقته الامة بالقبول مع عد التمس وتصلبهم في الدين كان كالموت في حوا  
نسخ التوارث به فانه عندنا يجوز النسخ بالحديث المشهور والحديث المشهور امد في التواتر  
عند ابي يوسف روى وقال الجصاص وجماعة من اصحابنا روى انه يفيد علم اليقين فيكون  
حاجده عند ابي وان كان معناها كتب عليكم ما وصي الله به من توريث الوالدين والاقربين  
وما قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم او كتب عليكم ان يوصي بالوالدين والاقربين  
بتغير ما اوصى به الله لم وان لا ينقص من انصبا بالميراث كما افتراه ابو مسلم بن

ان يوصي  
لا يوصي

مطلب

ابو مسلم الاصفهاني رحمه الله فلا دلالة فيها على وجوب الوصية على الوارث الذي ذكره وكذا ان جعل  
آية المواريث مخصصة لهذه الآية لانما توجب الوصية للاقربين مطلقا آية المواريث  
في الوارث القريب ويبقى القريب الذي لا يكون وارثا اذا ضلحت هذه الآية وذلك  
لان من الوالدين من يرث ومنهم من لا يرث بسبب اختلاف الدين او الرق او العقل  
ومن الاقارب الذين لا يقطعون عن استحقاق الغريضة من لا يرث باحد هذه الاسباب  
ومنهم من يقطع في حال ومنهم من يقطع في كل حال فمن كان من هؤلاء وارثا لم يجر الوصية  
له ومن لم يكن منهم وارثا صح الوصية له اذ الحديث فصار ذلك للوالدين المملوكين او  
الخالفين والاقارب غير الوارث لان كتب وان كثر استعماله في الايجاب فقد يقال في  
الندب ايضا لانه في معنى اربد وشرع وذلك قد يكون فلا يثبت الوجوب بالاحتمال  
فلهذا قال انها مندوبة ان كان الورثة اغنياء به او يستغنون بانصبا ثم لانه تردد بين  
الصدقة على الاجنبية والهبة لان التركة هبة والاولى او لانه يفتي بها وروى وقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان صدقة تبتغي رضا الله تعالى وانما استحب بما دون الثلث  
لقوله عليه الصلوة والسلام والثلث كثير في الوصية وعن عمار رضى الله تعالى عنه ان اوصى  
بالخمس اصب الخمس او بثلثه ولا ان اوصى بالربع اصب الربع ان اوصى بالثلث ولا ان فيه  
صلة القريب بتركه فضله ولم ولا صلة فيما اوصى بالثلث تامة لانه استوفى صدق والآي ان  
لم يكن الورثة اغنياء او لا يستغنون بانصبا ثم من التركة فتركها اصب ان ترك الوصية  
اصب لما فيه من الصلة والصدقة على القريب وقد قال عليه الصلوة والسلام افضل الصدقة  
الصدقة على ذي الرحم الكاشح وقال عليه الصلوة والسلام ان تدع الثلث اغنياء  
فتركه من ان تدع فقره وقال عليه الصلوة والسلام لا صدقة ذورم محتاجة ولا ان فيه  
رعاية الجانبين الفقير والغايب ولا تصح الوصية بما زاد على الثلث لقوله عليه الصلوة  
والسلام في حديث سعد رضى الله تعالى عنه الثلث والثلث كثير بعد ما نفي وصيته بالكل والنصف  
النصف وقد جاء في الحديث في صيف الوصية من الكبر الكبار وفتره بالزيادة على الثلث  
بالوصية للوارث ولان صدق الورثة تعلق بماله لانعدام سبب زواله اليهم وهو  
استفادته عن المال فوجب تعلق صدقهم به لكن الشرع يوزنها في صدق الاجانب بعد الثلث  
ليست ارك تعصيره ولا لقاتله مباشرة سواء كان عامدا او خاطئا لقوله عليه الصلوة

مطلب



والسلام لا وصية للقاتل رواه الدارقطني عن علي بن ربيعة عن عطاء بن ربيعة عن عطاء بن ربيعة عن عطاء بن ربيعة  
 الله تعالى وما استعمل القاتل قبل اذ اذنه عوقب حرمانه فخرج الوصية كما يراى سواء اوصى  
 له قبل القتل ثم قتل او اوصى له بعد اذنه لاطلاق ما روينا به فلا فائدت في الفصلين  
 وقيد بقوله مباشرة يخرج القتل متباكوا وضع الحجة في غير ملكه لانه لا يتبب ليس يقتل  
 حقيقة فلا يتناوله النص ولا تصح الوصية ايضا لو اوصى له بقوله عليه القتل والسلام  
 لا وصية لو ارث الا ان يجزها الورثة رواه الدارقطني عن عرو بن شعيب عن ابيه  
 عن عمه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه لا يجوز الوصية لو ارث الا ان يشاء الورثة  
 الا باجازة الورثة بعد موته وهم كبار الاستثناء متعلق بالمسائل الثلاث وانما  
 ذكرنا بعد موته لانه يعتبر كونه وارثا وغير وارث وقت الموت فيعتبر الا باجازة بعد الموت  
 وانما قيدنا بالكبار لانه الصغار لا يجزها باجازتهم في التراخي كل موضع يحتاج الى الاجازة  
 انما يجوز اذا كان الحيز من اهل الاجازة وهو بالغ عاقل صحيح ولو اجاز وهو صغير او مجنون  
 لا يجوز اجازته فان كان رضيعا وهو بالغ ان لم يكن من ذلك ارضى وصية اجازته وان مات  
 من ذلك ارضى فان اجازته بمنزلة ابتداء وصية تامة الوصية له لو كان وارثا لا يجوز  
 اجازته الا ان يجزها ورثة الرضيع بعد موته وان كان اجنبيا يجوز اجازته ويعتبر ذلك من  
 الثلث ولو اجاز ذلك بعض الورثة ولم يجز بعضهم ففي حق الذي اجاز حكمه اجازة وفي  
 حق الذي لم يجز حكمه لم يجز وانما هذا مع وجود وارث ارضى ما في من ارضى الحديث  
 فلا يطل بما اذ اوصى لزوجته او وصية لزوجها ولم يكن هناك وارث ارضى فانه تصح الوصية  
 في هذه الصور لم يتحقق الا باجازة من الورثة والمسئلة المذكورة في كتاب القضاء  
 من فرائض العثمانيات آتية في الاول فلما روينا به ولان الامتناع وعد القيمة بالزيادة  
 على الثلث كان قطع وهم اسقطوه بالاجازة بعد موته لم وبعد ثبوت الحق ولا  
 تعتبر اجازتهم حال حياة كما استرنا اليه لانما قبل ثبوت الحق لان ثبوت عند الموت  
 كان لهم ان يردوه بعد وفاة بخلاف ما بعد الموت لانه بعد ثبوت الحق فليس لهم ان  
 يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود فان قلت كيف تكون تلك الاجازة المتقدمة على  
 الموت ساقطة غير معتبرة مع ثبوت حق الورثة في مال ما اقول ما ارضى به ليل يمنع  
 من التفرق حكمه لتلك الثبوت على سبيل التوقف واذا مات ظهر ان ما وقع كان ثاب

مطلب

مطلب

مطلب

فانما من اقل ارض وانه الاجازة صادفت حكما لا استنادا صحت الا اقل ارض فصار كما جازتهم بعد  
 موته قلنا يجب عند بان الاستناد انما يظهر في حق القاتل فاجازتهم صبي وقعت في حياة وقعت  
 باطلا وما وقع باطلا لا يكون قائما بنفسه فلا يظهر في حق الاستناد ولان حقيقة الملك للورثة  
 ثبتت عند الموت وقبله ثبتت لهم مجرد الحق فلو استند من كل به لانقلب الحق حقيقة قبل  
 موته وهذا لا يتصور ولو بعد المانع وهو ملك المورث حقيقة فاذا لم يتصور رضى مقامه  
 حاله لا حقيقة والرضي بطلان ذلك الحق لا يكون رضى بطلان حقيقة الملك الذي يحدث له بعد  
 موته ثم اذا صحت الاجازة بعد موته يتملكه الحيز من قبل الموصي عند نقيح تاجر الوارث على  
 التسليم ولو اعتق عبد ارضه ولا مال له غيره واجازت الورثة العتق كان الوارث وكله للميت  
 ولو كان الوارث متزوجا جارية المورث ولا مال له غيرها فاقوى به بالغيره فاجاز الوارث  
 هو الزوج يبطل نظام وقال الشافعي في ملك الموصي لمن جهة الحيزية لا يجزى التسليم  
 عنده ويكون له الثلث الاول في مسئلة العتق وبعد التكاثر وانما في الثانية فاجازت  
 باجازة الورثة عند ابيه صنف ومحمد بن محمد بن يوسف بن زفر لا يجوز ان اجازت الورثة  
 اثنا انما لم يجز جباينة من باقية ولما ان الامتناع كان طبق الورثة لانه نفع بطلان ما يعود  
 اليهم بطلان الميراث فاذا اجازوا ذلك سقطت ما وقع باجازة ما زاد على الثلث وفي الثانية  
 ولو كان القاتل صبيا او مجنونا جازت الوصية وان لم يجز الورثة ولو اوصى له وليس له وارث  
 سوى القاتل جازت الوصية في قول ابيه صنف ومحمد بن محمد بن يوسف بن زفر ولو  
 اوصى بمكاتب قاتله او لم يبرق قاتله لا يجوز الا باجازة الورثة ولا يجوز وصية المكمل للميت وانما في  
 الثالثة فلا ما يتعلق به حق الجميع فاذا خضع البعض به يتأذى الباقى ويغير بينهم الحق والقضا  
 وينفع المقطعية الرق فاذ اجاز بقية الورثة كمن طويبتهم على ان لا يصفوا ولا صفات  
 فيجوز وان اجاز البعض ورد البعض جاز في حق الحيز بقدر نصيبه وبطل في الباقي  
 لو لاية على نفسه من غيره وتصح بالثلث للاجنية وان لم يجزوا لقوله عليه القتل والسلام  
 السلام آتية الله تصدق عليكم بثلث اموالكم في ارض الحارم وقد سبق وانعقد عليه الاجماع  
 وانما لم يتوقف على اجازتهم لانه تفرق فيما هو محض صدقة وتصح بالثلث عند عدم الورثة لانه  
 الخراج وتصح من المكمل للذمت وبالعكس انما اورد هذه المسئلة لانه فيها نوع اشكال  
 وهو ان الوصية افضت الميراث من حيث الثبوت بعد الموت ولا شبهة من حيث انه ثبت

مطلب

مطلب

مطلب







لا قل من ستة اشهر فالوصية للورثة ولا يعطون الغلامين ولا الجارين شيئا بمنزلة مالو  
او مع بشيين من هذه الاشياء الاربع باعيا نكاحا ومات كان الخيار الى الورثة  
يعطون الاشياء وكذا ههنا ولا تصح الهبة له ان يملك لان الهبة من شرطها القبول و  
القبض ولا يتصور ذلك من الجنين ولا يلي عليه اذ يصح قبض عند فصالها ليس كذا  
ذكره الزيلعي رحمه الله فاد كلامه جواب ما ذكره الفتاوى من ان شخص ما نصب وصيا في  
تركة ثم مات عن اولاد صغار وعاش رجل يملك الوصية ان يتصرف في المال الموقوف  
للجل او لا وقوابه انه لا يملك شيئا من ذلك اذ ابا ذكره وفي كلام بعضهم ان الرجل لا  
يملك ولا يورثه عليه بل يؤخذ من كلامه ان الاب لا يلي عليه ايضا الا لو كان الاب يلي  
عليه لصحت الهبة له وقبضها الاب كذا وفي الاول واجبة رجل ادى على آخر حقا في دار  
في يد الورثة فصالح ادهم عن نصيبه على ان يكون له فاقصة جاز وهذا دليل على ان  
البيع في الجمل بل حفظ الصلح جائز وفيها رجل اوصى بما في بطن امرأة ان ماتت جاز  
الوصية فصالح اب الرجل با اوصى له مع رجل آخر لان الاول لا ولاية للاب على الجنين لانه اصل  
من وهر تبع للام من وهر كذا اذ انما فعلنا بما نقتضيه الوصية له اعتبر اصلا وفي  
حق الولاية عليه اعتبر تبعاعلا بما فقد افاذا صرحا انه لا ولاية للاب على الجنين فضلا  
عن الوصية وانه تعالى اعلم وان اوصى بانه دون وصية والاستثناء يعني اذا  
اوصى بجارية لفلان واستثنى جملها وصية والاستثناء آما وصية وصية الآ  
منفردة فظاهر وآما وصية استثناء جملها فلان كل ما يصح افراده بالعقد يصح الاستثناء  
منه وقد روي ان الوصية بالرجل صحيحة استثناء جملها منها وفي الطائفة ولو اوصى بجارية  
واستثنى جملها وصية الاستثناء ولو بجارية واستثنى فدمتها صح وقيل لا تصح وهو  
الاصح وفي شرط الطلوق لو اوصى بغيره بالجارية لرجل وبما في بطنها لآخر فانه يجوز  
الا اذا ولدت لاكثر من ستة اشهر بعد موت الموصي اول ستة اشهر في الاجوز  
الوصية في الولد وطلوها للموصي له بالجارية وكذا اوصى بالحنطة لرجل وبطنها لآخر  
فان بقي من الثلث شيء فالنخعة الى ان يخرج الحنطة من الثمن في مال الميت  
والا فعليه ما قدر قيمة ما اصاب واحد منها فانه بقي من الثلث شيء  
فنخعة التحليص من ذلك فانه لم يبق من الثلث شيء فالنخعة عليها لانه مورو

مطلب

مطلب

مورو ملكها وكذا اوصى به من التمس لرجل وكسبه لآخر فالتحليص على صاحب الذمة ولا بد  
في الوصية ان في ثبوت الملك للموصي له بالوصية لا في صحتها فانما تصح بلا قبول وانما القبول  
شرط لثبوت الملك من القبول عندنا وقال زفر رحمه الله وهذا قول الشافعي رحمه الله  
الوصية لا يغتفر القبول الموصي له لانه يملك ينتقل بالموت فلا يغتفر القبول طائرا  
قلنا انه تملك بعقد فوقف على القبول كالتحليص بالهبة والبيع ولان الوصية اذا دخلت في  
ملك الموصي له بغرضه كان الموصي قد اذن الملك بغرضه واختاره والانس لا يملك نقل الشيء  
الى ملك غيره بغرضه اختاره الا ان يكون له عليه ولاية ولا ولاية للموصي على الموصي له كذا في  
شرط القدورية للمامح الا قطع ويعتبر القبول بعد موت الموصي لان زمان ثبوت ملكه هو  
الملك بعد الموت لتعلقه بقدرد الموصي الوصية حال حيوة الموصي ثم قبلها بعد فورية صحة القبول  
فلا يعتبر الرد قبل الموت فلا قال زفر رحمه الله ولا اعتبار بالرد والقول في حيوة الموصي لو اوصى بثلث  
مال او ثلث غنم استحق الموصي له ثلث ما يورثه في ملك الموصي عند الموت ولا يعتبر ما كان في  
ملكه وقت الوصية واذا كان عقد الوصية ينعقد عند الموت كان القبول بعد ذلك وما  
يوجد من القبول والرد قبل الموت لا يعتد به لانه قبل الثبوت وبه ان القبول بعد موت  
فقط تملك ان الوصية بمعنى الموصي ولا تملك قبله كسائر العقود وفي شرط القدورية لا قطع  
وقد قالوا اذا مات الموصي زال ملكه عن الثلث ولم يدخل في ملك الورثة ولا في ملك الموصي  
فيه يقبل ذلك وذلك لان الموت يؤثر في زوال الاملاك فلا بد من زوال القبول شرط  
في انتقال الموصي له ولم يوجد ولا يستقل الى الورثة لانه حق الموصي له تعلق به وتعلق  
الحق بالمال يمنع من انتقاله الى الورثة ويؤول عنه ملك الميت ولا يملك اده بمنزلة البيع  
المشروط فيه الخيار على قول ابي حنيفة رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله اهد قوله ينتقل الى الورثة  
ثم ينتقل بالقبول من الوارث الى الموصي له واذا اوصى بما زاد على الثلث ثم مات فزاد على  
الثلث ينتقل الى ملك الوارث ويملكه ملكا ماعا فانه اجاز ملكنا بزوالم ملكه وانتقال ذلك الى  
الموصي له بالموت فانه رد استقر ملكه وقال الشافعي رحمه الله ينتقل الى الوارث ثم منه الى  
الموصي له قولا واحدا وهذا الخلاف مبنى على اصل وهو انه اذا اوصى بجميع ماله فاجازه  
الورثة فهو تملك من الميت وكذلك الوصية للوارث وقال الشافعي رحمه الله اهد قوله  
يكون به مع الورثة ان قبضت صح والابطالت وفي القول الا ان الاجازة تنفذ للوصية



لأن قوله عليه الصلوة والسلام لا وصية لو ارث إلا ان يشاء الورثة فثبت بالاستسناد ما  
نفاه فاقضى ان يكون ذلك وصية بعد الاجازة ولا تارة عقد على ملك نفسه مع تعلق حق  
الغربة فاذا اسقط الغرض نفذ العقد ما جزمه العاقد اصله اذا اوصى وعليه دين  
فاذا اراد الغنياء من دينهم فانه قيل لو اجاز الوارث في مرضه كان ذلك من ثلث ماله  
يدل عليه انه تعليق من جهة قيل له الوارث وان لم يملك فقط اسقط حق عن  
المال بفعله واسقاط الحقوق عن الاموال يكون من الثلث وان لم يكن تعليقاً  
كالعقود وكما لو ابتاع ما يداوى عشرة دراهم ثم رده بالعيب في مرضه كان من  
الثلث وان لم يكن تعليقاً كذلك الا ان يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل القبول  
فانه يملكها وتفسير لورثة من غير ما جزمه الى القول وهذا استحقاق والقياس  
ان تبطل الوصية كما يتبين ان الملك موقوف على القول وان اريد الا يقدر على  
اثبات الملك لغيره بدون اختياره فصار كوت المشتري قبل القبول بعد ايجاب البيع  
وقد الاستحسان ان الوصية من جانب الموصى قد تمت بموته تماماً لا يلحق الغني من جهة  
وانما يتوقف على الموصى له دفعا لفر كوق الكنة ولا يلحق ذلك بعد الموت فنفذت  
الوصية ضرورة تعذر الرد فاذا مات دخل في ملكه كما في البيع المشروط فيه الخيار للمشتري  
او البايع ثم مات من له الخيار قبل الاجازة فانه البيع يدخل في كذا هذا في شرائه والحق  
الوصية ايجاب بعد الموت كما يراى والغرض بينهما ان الميراث يدخل في ملك الوارث  
من غير قبول والوصية لا تدخل في ملك الموصى له من غير قبول والقبول على قريب قبول  
بالقرين وقبول بالذليل فالقريب ان يقول قبلت والذليل ان يموت الموصى له قبل  
القبول والرد بعد موت الموصى فيكون قبوله قبولاً للوصية ويكون ذلك ميراثاً لورثة  
وفي الكا في ولو لم يقبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى ولم يردها ايضاً مات هو  
فالقياس ان يكون ورثته بمنزلة في الرد والقبول وفي الاستحسان يلزمهم ذلك ردوا  
او قبلوا وفي بعض المواضع ان القياس ان تبطل الوصية وفي الاستحسان لا تبطل وان  
قبل الموصى له الوصية بعد موت الموصى ثم ردها على الورثة فالقياس ان لا يجوز الرد  
ولو ردها على بعضهم في بينهم حكم على فرائض الله تعالى استحساناً وفي مني الغفار  
الوصية في يد الموصى او ورثته كالوديعة وهو اذا اوصى بعين مال قائم وذلك يخرج من

مطلب

يخرج من الثلث حتى انه لو هلك من غير تركة لا ضمان عليه كالوديعة وفيه يكون الموصى له  
مع الورثة وهو اذا اوصى له بثلث ماله اربع ماله فيكون مال الميت مشتركاً بينهما ما هلك  
هلك باكياب وما بقى باكياب وانما يعتبر مال الموصى بعد موته لا قبله حتى انه لو اوصى لرجل  
بثلث ماله ولا مال له ثم استفاد ما لا ثم مات فانه يعطى لثلث ذلك وكذا لو كان له عند الوصية  
مال كثير ثم هلك بعضه او استهلكه فانه يعتبر ماله وقت موته وفيه يكون الموصى له بمنزلة الغريم  
وهو ما اذا اوصى له بدراهم مرسلة وله دراهم او ليس له دراهم ثم مات فانه يعطى الموصى له  
تلك الدراهم ان كانت حاضرة فانه لم تكن حاضرة ببيع تركته ويعطى منها تلك الدراهم وصار  
كالدين الا ان الغرض بينهما وبين سائر الديون انه يبدأ اولاً به بين القسي ثم يدين الخرض  
فما بقي يؤدي دين الوصية منه وقرق آخر ان سائر الديون لا تعتبر من ثلث ماله ودين  
الوصية يعتبر من الثلث كذا في السراج الوهاج ولا تصح الوصية من صبي غير مميز اصلاً  
لا في وجوهه الخيرة ولا في غيرها وقال الشافعي رحمه الله تصح وصية اذا كانت في وجوهه الخيرة لان  
عمره اربعة اشهر او اجاز وصية نافع وهو الذي رايه الحكم لان فيه نظراً لتحصيل التركة  
الما بعد تقاضا ولو لم يتخذ لبقى ماله لغيره ولا نظراً فيه ولا لوصية ائت الميراث والقبض في  
الارث عنه بعد موته كالباي في فكذا في الوصية ولنا انما يتبرع فلا تصح حاله والصدقة  
وهذا الا ان اعتبار عقله في البيع والقر باعتبار اوضاع التفرقات لا باعتبار ما يتحقق حكم  
الحال الا ان اثنى طلاق لا يقع وان تضمن نفعاً في بعض الاعمال ولا تارة قوله غير ملزم  
تصحيح وصية يؤدي الى القول بانه قوله ملزم والارث محمول على انه كان قريب العمد بالبلوغ  
فستى نافعاً مجازاً ولهذا لم يستفسر عن رفته تعالى عن اية وصية كان في الغيب او غيرها  
وكانت وصية في تجزئه ودفنه وذلك جائز عندنا وانما تصح وصية في ذلك اذا كان مميزاً  
عندنا استحساناً في اذالم يكن مميزاً لم يجز اصلاً على ما ذكرنا فلو اوصى صبي مطلقاً مات  
بعد الادراك لم يجز لعدم الاهلية وقت المباشرة وكذا لو اضاف الوصية له الادراك بان  
قال ان ادركت فثلث لفلان وصية فانه لا يجوز لتصور الولاية فلا يملك تجزئاً او تعليفاً  
كما في الطلاق والعقاق بخلاف العبد والمكاتب اذا اضافها اليه ما بعد عتقهما بان يقول  
كل منهما ان اعتقت فثلث ماله وصية لفلان او للمكاتب تصح لانه اهليتهما كالملة وانما  
منعاً في الحال حتى الموت فاذا زال حق الموت زال المانع فتصح ولا تصح الوصية من المكاتب

في التجزئة والدفن



لانه ليس من اهل التبرعات وان ترك وفاء وقيل عند ما تصح في ترك الوفاء الا اذا اضاف الى  
العق فانتا تصح في ما ذكرنا وفي الخانية ولا يجوز وصية العبد والمدر والولد والمكاتب ما  
عن وفاء او غير وفاء ومعتق البعض كذلك في قول ابي حنيفة 2 وكذلك وصية الجنون  
لانه ليس من اهل التبرعات وفي التنازل عن محمد بن الحسن في رجل اوصى بوصية ودبر بعض  
رقيقه ثم اتى وسوس وصار يعتقها فمكث بذلك زمانا ثم افاق ثم مات الوصية باطلة  
الا التدبير وفي الكافة واذا اوصى الصبي او المكاتب ثم بلغ او عتق واجاز يصح بطريق  
الابتداء وفي التنوير ولان معتقل اللسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته في  
صار له اشارة معودة فهو كالافس وقد ربح بعض الامتداد بسة اشارة وقيل ان  
دام العقل الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه يخرج عن النطق  
بمعنى لا يري زواله فكان كالافس قالوا وعليه الفتوى ذكره الزيلعي 2 وفي فتاوى  
الغضنير انه ان مات قبل ان يقدر على النطق جازت وصيته بالاشارة لان ذلك يظهر  
كان الياس عن كلامه وهو الاظهر والاشبه وفي الخانية واذا اقرت الوصية على رجل  
فقيل له هو هكذا فاشار برأسه نعم لا يجوز وسيا ما في مسائل شتى وفي فتاوى ابي  
الكلب اذا كتب وصيته ثم قال انخذوا هذا الكتاب تنفذ وصاياي والوصية  
مؤثرة عن الدين لانه اتم لكونه فساد الوصية بغير الواجب تبرع وبالواجب واجب  
كان فسادا لكونه حق العبد معتد وصق الشرع من الصلوة وغيرها يعطى بالموت على ما  
في موضع فتكون الوصية كالشركة وقال علي بن ابي طالب عن ابي بكر بن ابي شامة  
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالدين يعني ان قوله تعالى من وصية يوم  
بها اودين يقتضيه تأخير القسم عن الدين والوصية ولا يقتضيه تقديم اهداها على الاخر  
فان من قال اعط زيدا بعد عرو او بكر لا يقتضيه تقديم اهداها على الاخر لكن يقتضيه تأخير زيد  
عنهما في الاعطاء فكانت الآية مجله وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم قد قدم  
الدين على الوصية فكان بياننا على الآية ولانه مستحق عليه والوصية تحق من جهة فهو  
اول لكونه مطالب به ولغا في ذمته وفي الحديث الدين حائل بينه وبين الجنة ثم فرغ  
على ذلك بقوله فلا تصح من تحيط دينه بعالمه الا ان يبرئه الغرماء لانه تأخر عن الدين  
وعدا صحتها مع الدين المستغرق انما كان يتعلق حق الغرماء فاذا ابرؤه زال المانع

في الخانية  
في الخانية  
في الخانية

مطل

مطل

المانع فتصح والوصية ان يبرع في وصيته لانها تبرع فجاز الرجوع عنها مطلقا كما في الهبة قبل القبض  
ولان فيه قبول الوصية بعد الموت فجاز الرجوع عنها قبل القبول كما في سائر العقود كالبيع  
في التنازل فانية يجب ان يعلم ان الرجوع عن الوصية صحيح والرجوع قد ثبت في وجوب  
دلالة وقد ثبت ضرورة اشارة المصنف في الاول بقوله قولنا اي بقول من كقول رجعت  
عن الوصية او كونه والاشارة بقوله او فعلا ينقطع حق المالك في الغصب والامتناع فيه ان لم يفعل  
لوفعله الا ان كان في ملك غيره بغير اذنه ماله ينقطع به حق المالك فاذا فعله الموصي بالعين  
الموصي بها كان رجوعا كما اذا اوصى بشوب ثم قطع وضاة قميصا او بقطعة ثم غزل او بمغزل  
فنجس او كيد ثم اخذه سيفا او درعاً لانه اذا وجد ذلك من الغاصب ينقطع به حق  
المالك فتبطل به الوصية لانه تبدل به فصار عيناً او غير الموصي به فمذه التفرقات كلها  
دلالة الرجوع او بيل ملكه وفي الكافة في كل فعل لو فعله انسان في ملك الغير ينقطع به  
حق المالك اذا فعله الموصي كان رجوعاً وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصي به ولا يمكن  
تسليم الا بما فهو رجوع الى فعله وكذلك كل تفرق يوجب زوال ملك الموصي فهو رجوع  
كالبيع والهبة في لو باع العبد الموصي بها او وهبها فبطلت الوصية لزوال ملكه عنها رجوعاً  
وان اشتراه او رجع عن الهبة بعد ذلك الا وان ملكها بالشرع بعد البيع او بالرجوع الهبة  
عن الهبة هي لا تعود الوصية وفي الكافة واذا اوصى بعد رجوع ثم اوصى بعقبة فمذا رجوع  
عن الوصية الا اذا اوصى بعبد له رجوعاً ثم اوصى ان يعتق العبد عنه بعد موته  
فكذلك الجواب او يوجب في الموصي به زيادة لا يمكن التسليم الا بما كملت التوقيع بسمن او  
زيت كما اذا اوصى بسويق فله بسمن او بالعكس والبناء في الدار والحطب بالقطن كما اذا  
اوصى بدار ثم بنى فيها او بقطن فحشي بها الوسادة او غيرها كان ذلك رجوعاً فتبطل به  
الوصية لانه لا يمكن تسليم الموصي به ودمه للاقتلاط بغيره وقطع الثوب كادر فانية  
استهلاك ملكا وذي الشاة الموصي به لانه استهلاك فانية استهلاك حقيقة فتبطل به  
الوصية لا غل الثوب الموصي به فانية لا يكون رجوعاً لانه تفرق في البيع ومن اراد ان  
يعطى ثوب غيره يغسل عادة فكان ذلك تفرقاً مع وجب حصص الدار وهدمها فانه ذلك  
ليس رجوعاً كادر في غل الثوب وفي الخانية ولو غرس في الارض الموصي بها كرم او  
شجر كان هذا رجوعاً ولو زرع الحنظل او ما الشبه ذلك لا يكون رجوعاً وكذلك اذا

مطل

مطل

مطل



زرع الرطبة وفي من الخفا ولو اوى به طب فصار غير الابطال الوصية استحيانا فاما اذا  
 اوى به عن فصار زيبا قبل موت الموصي والفرق كما ذكره الزيلعي ر2 ان الرطب والتمر جنس  
 واحد ولذا جاز استيفاء امد بها مكان الآخر في السلم وتختلف ما اذا اوى به بالكفر في فضا  
 رطبا حيث تبطل الوصية للتبطل وكذلك لو صار بسرا او غير اذ ذكره محمد ر2 في الزيادات  
 وكذا اذا اوى به ببيض فصار في فاقبل موت الموصي تبطل الوصية لانه الموصي به قد تغير  
 وكذا لو اوى به بتقصيل فانه عقد اكتب ولو اوى به بزرع وهو بقل ثم صنف او شعرا ولو  
 كان التغير في هذه المسائل بعد موت الموصي لا تبطل الوصية سواء كان قبل القبول او  
 بعده والنجود ان نجود الوصية وانكارها ليس بصحيح عند محمد ر2 هي لو اوى به اصل  
 بثلاث ماله ثم قال الشهيد وان لم اوص لفلان بكثير ولا بقليل لم يكن رجوعا عن الوصية فتح  
 لو قامت البيضة على تلك الوصية بعد موت الموصي قبلت بيضة ذكر محمد ر2 في الجامع الكبير فلم  
 يجعله انجود الوصية على رواية الجامع رجوعا فلا قال ابو يوسف ر2 فانه عنده نجود الوصية  
 رجوعا ذكر في كتاب الوصايا المبسوط انه رجوعا قالوا ما ذكر في الجامع قول محمد ر2 وما  
 في المبسوط قول ابو يوسف ر2 وفي شرح الامام الاقطعي للقندوري وهذا الذي ذكره من ان  
 نجود الوصية ليس بصحيح جعله اصحابنا ر2 قول محمد ر2 وقالوا عند ابو يوسف ر2 يكون  
 رجوعا وهكذا جعله صاحب الهداية وعليه الجمهور وهو الصحيح وقيل ما ذكر في الجامع محمول على  
 النجود كان في غيبة الموصي له وهذا لا يكون رجوعا في الروايات كلها وما ذكر في المبسوط على  
 عند هرة الموصي له فانه عند هرة الموصي له يصح الانكار فيصح ما يقو به وهو الرد ومنهم  
 من على المذكور في الجامع على صورة النجود لا على النجود الحقيقي قالوا لو اوى به بثلاث ماله  
 ثم قال لقول الشهيد وان لم اوص لفلان يكون طلب شهادة الزور منهم فيكون معناه قد  
 اوصيت لفلان بهذا الا اني سألتكم ان تشهدوا لي بالبطل وطلب شهادة الباطل لا يكون  
 رجوعا لانه ليس بنجود حقيقة وذكر في المبسوط على النجود الحقيقي وهو رجوع على الرد  
 كلها فكان الحاصل على هذا القول ان النجود على الاطلاق فيجوز الوصية الا ان ما ذكر في  
 الجامع ليس بنجود على الحقيقة وقيل المذكور في الجامع جواب القياس والمذكور في المبسوط  
 جواب الاستحسان وقيل في المسئلة روايتان قال شيخ الاسلام وهو الاصح قلت  
 والذي يجب ان يعول عليه ما عليه الجمهور وهو ما ذكره المصنف ر2 واختلف الترمذي فيه قال

16.

بکذا

قال في الترجية نحو الوصية على رواية المصنف رجوع وعليه الفتوى وذكر العيني<sup>٢</sup>  
معنى المصنف أن الفتوى على قول أبي يوسف<sup>٢</sup> وإشارته المصنف<sup>٢</sup> إلى أن رجوع  
قول محمد<sup>٢</sup> بتقدم على قول أبي يوسف<sup>٢</sup> على ما هو مصطلح من تقديم الآية وفيه  
أيضا المتن حيث أقرنا على ذكر قول محمد<sup>٢</sup> فيجب أن يعتد عليها لأنه المؤلف<sup>٢</sup>  
لنقل المذهب وفي الجمع والشرح وجعل أبو يوسف نفسه رجوعا لأن الجود نفي في  
الحال والخافه فكان أقوى من الرجوع إذ هو نفي في الحال فقط فلهذا إذا جحد أحد  
الردة كان تابعا وخالفه محمد<sup>٢</sup> فيختار للفتوى لأن الرجوع إثبات الوصية في  
الخافه والجود نفي لاصل العقد فلا يجامع الرجوع فلهذا قالوا الجود الثاني لا يكون  
طلاقا وهكذا ذكره الاقطع<sup>٢</sup> في شرحه القدوري<sup>٢</sup> ولا قوله أقرت الوصية أو كل<sup>٢</sup>  
وصية أو وصيتها في الغلابة فهي<sup>٢</sup> فائدة ذلك لا يكون رجوعا لأن التأخير ليس  
للقطوع كذا في المتن والوصف يستدعي بقاء الاصل وكذا لو قال كل وصية أو وصيت  
بها فربما يخالف ما لو قال تركها لأن الترك لحاق فيكون رجوعا وكذا لو قال كل<sup>٢</sup>  
وصية أو وصيتها في باطله لأن الباطل هو الذاهب المتلاشي ولو قال ما وصيت  
به فلان فهو لغلاة رجوع فائدة اللفظ يدل على قطع الشك ولا يكون ذلك إلا  
بالرجوع عن الأول بخلاف ما إذا وصي به رجل ثم وصي به لآخر فانه يكون مشتركا بينهما  
ولا يكون رجوعا لأن المحل كتمل الشك واللفظ صالح لما لا يكون فلان<sup>٢</sup>  
الثاني متباين ما وصي فانه لا يكون رجوعا لأن هذه الوصية إنما يتصل ضرورة كونها  
لغلان الثاني فإذا لم يكن فلان الثاني فبقيت على حالها فيكون رجوعا وتبطل به الوصية  
ووصيته لاجنبية فكما بعد ما وصي بعد الهبة والوصية أي وصي المريض لارأة شيئا  
أو وصي لها بشئ ثم تزوجها ثم مات تبطل الهبة والوصية لأن الوصية إيجاب بعد الموت  
وهي بعده وارثة له والاصل أنه يعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت<sup>٢</sup>  
الوصية لأنها تعليل مضاف إلى ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك فحق الوصية لوصي لاضية<sup>٢</sup>  
هو وارث ثم ولد له ابن صحته الوصية للآخر ولو وصي لاضية وله ابن ثم مات الابن  
قبل موت الوصية بطلت الوصية لما ذكرنا والهبة والصدقة من المريض لو ارثه في هذا  
نظير الوصية لأنها وصية حكمي كالعضافة إلى الموت لأن ملكها يتقرر عنده لا يرى

تالو ۱۵

16

44



مطلب

انما تبطل بالدية المستوفى وعند عدم الدية تعتبر من الثلث وقرار المريض للوارث علم  
 عكس فانه ان اقر له ما في تزويجها بفتح لا تبطل الاقرار اجنبية فيعتبر كونه وارثا او غير وارث  
 عند الاقرار لانه لا ينفذ في الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت في لو اقره لشخص وهو ليس  
 بوارث له جاز الاقرار له وان صار وارثا له بعد ذلك ولكن بشرط ان يكون وارثا بسبب ما  
 بعد الاقرار وهو الحرية واذا وراث بسبب قائم عند الاقرار لا يفتح كما لو اقره لافيه  
 الجواب بالابدية مات ابنه وكذا جاز لو اقره لاجنبية ثم تزويجها ثم مات لما عرفت ان المعبر  
 كونه المعتر له وارثا او غير وارث يوجب الاقرار به اجنبية فيه وكذا يبطل اقراره ان المريض  
 ووصيته لابنه الكافر او الرقيق ان اسلم الكافر او اعتق العبد بعد ذلك ان الوصية  
 والهبة وغيرهما كالوصية والهبة فلما مر من ان المعبر فيهما حال الموت وانما الاقرار  
 فانه وان كان ملزما بنفسه لكن بسبب الارث وهو البتة قائم وقت الاقرار فيورث  
 تمام الاثر فصار باعتبار التهم ملحقا بالوصايا وهبة مفعود وهو العاقل عن الحسنى  
 لدا في رجليه ومخلوع الغلج دا يعرض لنصف البدن فيمنع عن الحكة والحركة  
 الارادية والاسل وهو الذي في يده ارتعاش وحركة والمسكول وهو الذي يكون  
 له علة السلق وهو قرع يكون في الرية من كل ماله ان طال زمانه سنة ولم يخف موته  
 منه والاي وان لم تطل المدة وفي موته من ثلثه ان من ثلث ماله يعني ان هذه  
 الامراض من الامراض المزمنة فمن عرض له واحد منها فتعرق شئ من التبرعات ثم مات  
 قبل تمام السنة احتمله علم الفصول الاربعة كان المرض مرض الموت فيعتبر تفرقا من  
 الثلث وان مات بعد تمامها لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم في الفصول الاربعة التي كلها  
 منها مظنة الهلاك لغلبة الاقلاط الاربعة فيها صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صا  
 من احوال المرض لا يشتغل بالتداوي وفي البرازية المريض الذي تكون تفرقه من الثلث  
 من يكون ذا فراش بان لا يطيق القيام كاجته ويجوز له الصلوة قاعدا ويخاف عليه الموت  
 ولو طال المرض وصار حاله لا يخاف عليه الموت كالغالب او صار مننا او يابس الشئ  
 لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله عن ذلك ومات من ذلك التغير كما فعل في حال التغير  
 فمن الثلث قال الامام الفضيل رحمه مرض الموت ان لا يخرج له صوابي نفسه وعليه اعتمد في  
 الجريد وفي العمادية واما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قدما فبمنزلة المريض

المريض وان كان قدما فهو بمنزلة القتي لان هذه من علة زمنة وليست بقائمة وذكر في العدة  
 لذلك وقال الا اذا تغير حاله فيعتبر من الثلث وتكلم المشايخ فيه قال محمد بن مسلم رحمه ان كان  
 يروي برأه بالتداوي فهو بمنزلة القتي وان كان لا يروي فهو بمنزلة المريض وقال ابو بصير  
 السند وانما ان كان يزاد كل يوم فهو مريض وان كان ينقص رة ويزيد اخرى ينظر ان  
 بعد ذلك سنة فهو كالقتي وان كان مات قبل سنة فهو مريض وروي ابو نوح العزقي  
 عن اصحابنا انه ينظر ان كان يصلي قاعدا فهو كالقتي وان كان يصلي



